ثريا فاروقي　　دونالد كواترت
بروس ماك غوان　　شوكت باموك

التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية

المجلد الثاني
1600 - 1914 م

تحرير **خليل إينالجك**
بالتعاون مع **دونالد كواترت**



ترجمة: د. قاسم عبده قاسم



ثريا فاروقي - بروس ماك غُوان
دونالد كواترت - شوكت باموك

التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية

المجلد الثاني

1600 . 1914م

تحرير خليل إينالجك
بالتعاون مع دونالد كواترت

ترجمة الدكتور قاسم عبده قاسم

دار المدار الإسلامي

Original Title:
An Economic And Social History of the Ottoman Empire, Volume two, 1600 - 1914
Edited by Halil Inalcik with Donald Quataert

نشر هذا الكتاب لأول مرة باللغة الإنكليزية سنة 1994 في دار جامعة كمبريدج - المملكة المتحدة

الطبعة الأولى
حزيران/يونيو/الصيف 2007 إفرنجي

التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية
ترجمة الدكتور قاسم عبده قاسم
المجلد الثاني
موضوع الكتاب تاريخ عثماني
الحجم 17 × 24 سم
نشر هذا الكتاب باللغتين الإنكليزية والتركية
تصميم الغلاف دار المدار الإسلامي
التجليد فنّي مع جاكيت

ردمك ISBN 9959-29-198-7
(دار الكتب الوطنية/بنغازي - ليبيا)
رقم الإيداع المحلي 2004/6153
رقم المجموعة ISBN 9959-29-287-8

دار المدار الإسلامي
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + خليوي 39 39 93 3 961 +
05 03 75 1 961 + فاكس 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 96-11 رياض الصلح - بيروت - لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس - الجماهيرية العظمى
هاتف وفاكس: 013 07 34 21 218 + نقال 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني: oeabooks@yahoo.com

المحتويات

المحتويات

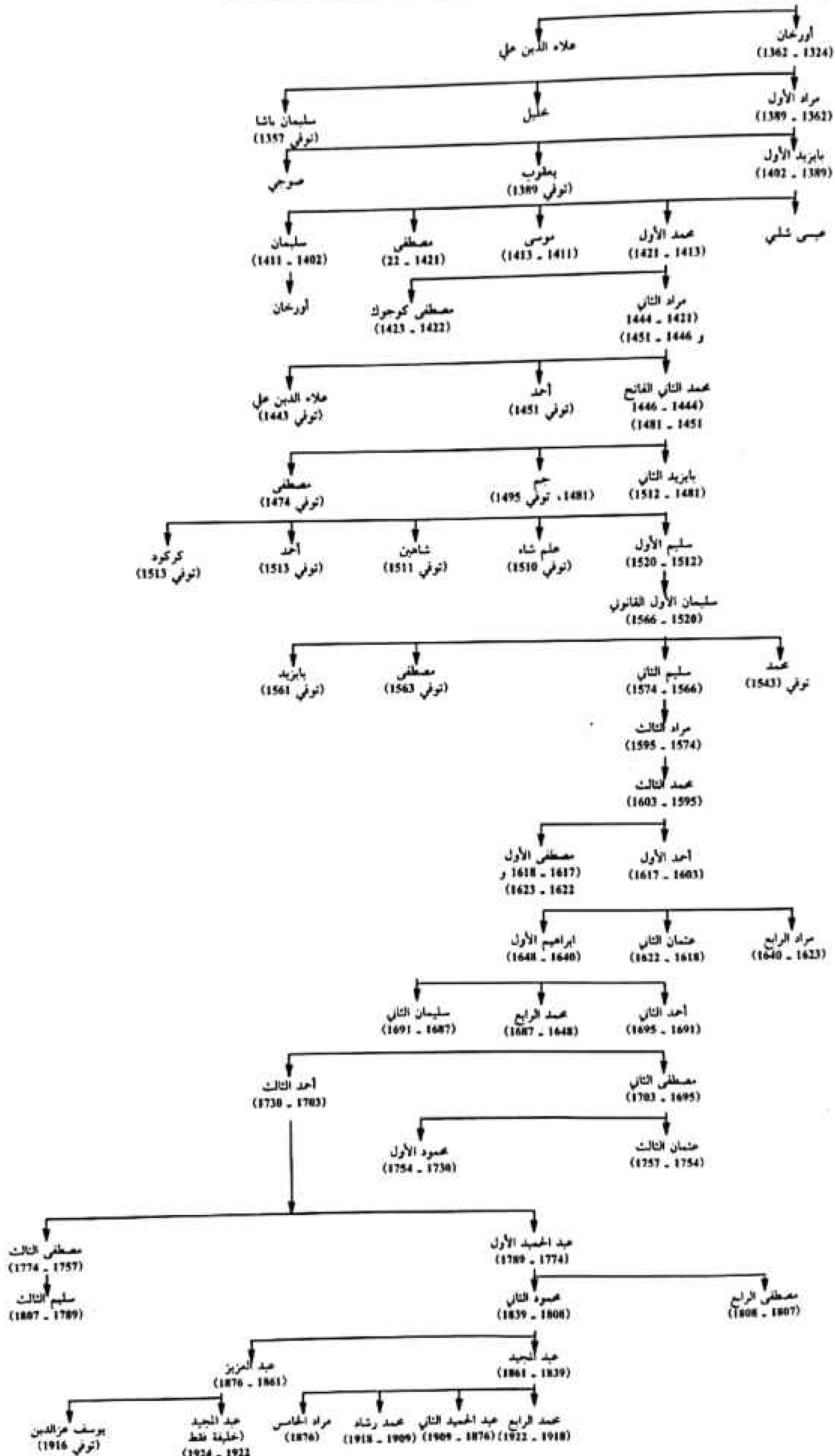
فهرس الخرائط والرسوم البيانية والجداول

الخرائط

الرسوم البيانية

الجـداول

السلالة العثمانية



مدخل

خليل إينالجك ودونالد كواترت

أُعد هذان المجلدان للطلاب، وبشكل أعم، للقارىء المطلع. كما أنهما موجهان للباحث المختص الذي سيجد فيهما الكثير من المعلومات الجديدة الهامة. فالمؤلفون هم مختصون في مجالاتهم وفي الفترات التاريخية التي كتبوا عنها. لقد وضع خليل إينالجك خطة هذا العمل أولاً، ثم دعا أكثر البحاثة شهرة إلى المساهمة فيه، بمن فيهم محمد غنتش وخليل سحيللي أوغلو. وبشكل عام، قام مؤلفو كل حقبة تاريخية بعرض الأحداث السياسية قبل مباشرتهم بدراسة الاقتصاد والمجتمع.

بعض الموضوعات لم تنشر، إما بسبب نقص مواد البحث فيها أو لاعتبارات عدم توفر المساحة اللازمة. وفي الحالة الأخيرة، قام المؤلفون بالإشارة إلى الأدبيات الموجودة لتوجيه انتباه القارىء إليها. لذا، وحرصاً على إبقاء المخطوط ضمن الحدود المعقولة، ترك خليل إينالجك تاريخ الحياة المدينية والصناعة قبل عام 1600 لمناسبة أخرى وقدم للقارىء قائمة كافية من المصادر والمراجع حول هذا الموضوع.

بدأ هذا المشروع عام 1985، وحتماً، كان هناك معوقات في تنفيذه. وانتهت بعض الأجزاء في أواخر عام 1989 بينما تمَّ تحضير أجزاء أخرى في ربيع عام 1992. وفي بعض الحالات، ظهرت دراسات جديدة دون أن يتمَّ تناولها في

مدخل

خليل إينالجك ودونالد كواترت

أُعد هذان المجلدان للطلاب، وبشكل أعم، للقارىء المطلع. كما أنهما موجهان للباحث المختص الذي سيجد فيهما الكثير من المعلومات الجديدة الهامة. فالمؤلفون هم مختصون في مجالاتهم وفي الفترات التاريخية التي كتبوا عنها. لقد وضع خليل إينالجك خطة هذا العمل أولاً، ثم دعا أكثر البحاثة شهرة إلى المساهمة فيه، بمن فيهم محمد غنتش وخليل سحيللي أوغلو. وبشكل عام، قام مؤلفو كل حقبة تاريخية بعرض الأحداث السياسية قبل مباشرتهم بدراسة الاقتصاد والمجتمع.

بعض الموضوعات لم تنشر، إما بسبب نقص مواد البحث فيها أو لاعتبارات عدم توفر المساحة اللازمة. وفي الحالة الأخيرة، قام المؤلفون بالإشارة إلى الأدبيات الموجودة لتوجيه انتباه القارىء إليها. لذا، وحرصاً على إبقاء المخطوط ضمن الحدود المعقولة، ترك خليل إينالجك تاريخ الحياة المدينية والصناعة قبل عام 1600 لمناسبة أخرى وقدم للقارىء قائمة كافية من المصادر والمراجع حول هذا الموضوع.

بدأ هذا المشروع عام 1985، وحتماً، كان هناك معوقات في تنفيذه. وانتهت بعض الأجزاء في أواخر عام 1989 بينما تمَّ تحضير أجزاء أخرى في ربيع عام 1992. وفي بعض الحالات، ظهرت دراسات جديدة دون أن يتمَّ تناولها في

البحث. ولأسباب شخصية، تعذّر على محمد غنتش وخليل سحيللي أوغلو متابعة العمل. ولذا، تحمل بروس ماك غوان المسؤولية الكاملة عن الجزء المتعلق بالقرن الثامن عشر، ودعونا شوكت باموك للكتابة عن التاريخ المالي. ونحن ممتنون جداً لكل من البروفسور غنتش والبروفسور سحيللي أوغلو لسماحهما لنا باستخدام أبحاثهما غير المنشورة.

لقد سعينا إلى الأخذ بعين الاعتبار طول الفترة التاريخية العثمانية وتعقيداتها، في تقديمنا لأسماء الأشخاص والأماكن والمصطلحات العلمية. وبناءً عليه، فقد استخدمنا التعابير المناسبة لكل فترة زمنية محددة ولكل مجال من المجالات. وفي الحالات الأخرى، عمدنا إلى استخدام التعابير التركية الحديثة كلما كان ذلك ممكناً. وقد سعينا في عرض النص إلى التقليل من عدد التعابير التقنية، إلاّ أننا اضطررنا لاستخدام بعضها للحفاظ على الدقة.

يتقدم خليل إينالجك بالشكر لزملائه لموافقتهم على المشاركة في هذا المشروع. وهو ممتنٌ بشكل خاص لدونالد كواترت على كل الجهود التي بذلها في المساعدة على إنضاج وتحقيق هذا المشروع. كما أنه يشكر أيضاً سي. ماكس كورتبيتر لتكرمه ببذل الكثير من وقته في تقديم اقتراحات تتعلق بأسلوب الكتابة.

وتتقدم ثريا فاروقي بالشكر لكل من رفعت أبو الحاج، وإدريس بستان، وليندا دارلينغ، وناشي إريم، وكورنل فليشر، ودانيال كوفمان، ورونالد جنينغز، وغورلو ناسيباوغلو، وجمال كفادار، وهيث لوري، ودليزلي بيرس. كما أنها ترغب في شكر خليل إينالجك ودونالد كواترت إضافة إلى انجين أكارلي، وخليل بركتاي، ونوكهت سيرمان أيرالب على ملاحظاتهم القيّمة على المخطوط. وأخيراً، فإنها تشكر رفعت أبو الحاج، وكريس بايلي، وحوري إسلام أوغلو - إينان، وأريل سالزمان، وصانجاي سوبرامانيام وايزانبيك طوغان لمساعدتهم في الموضوعات التاريخية.

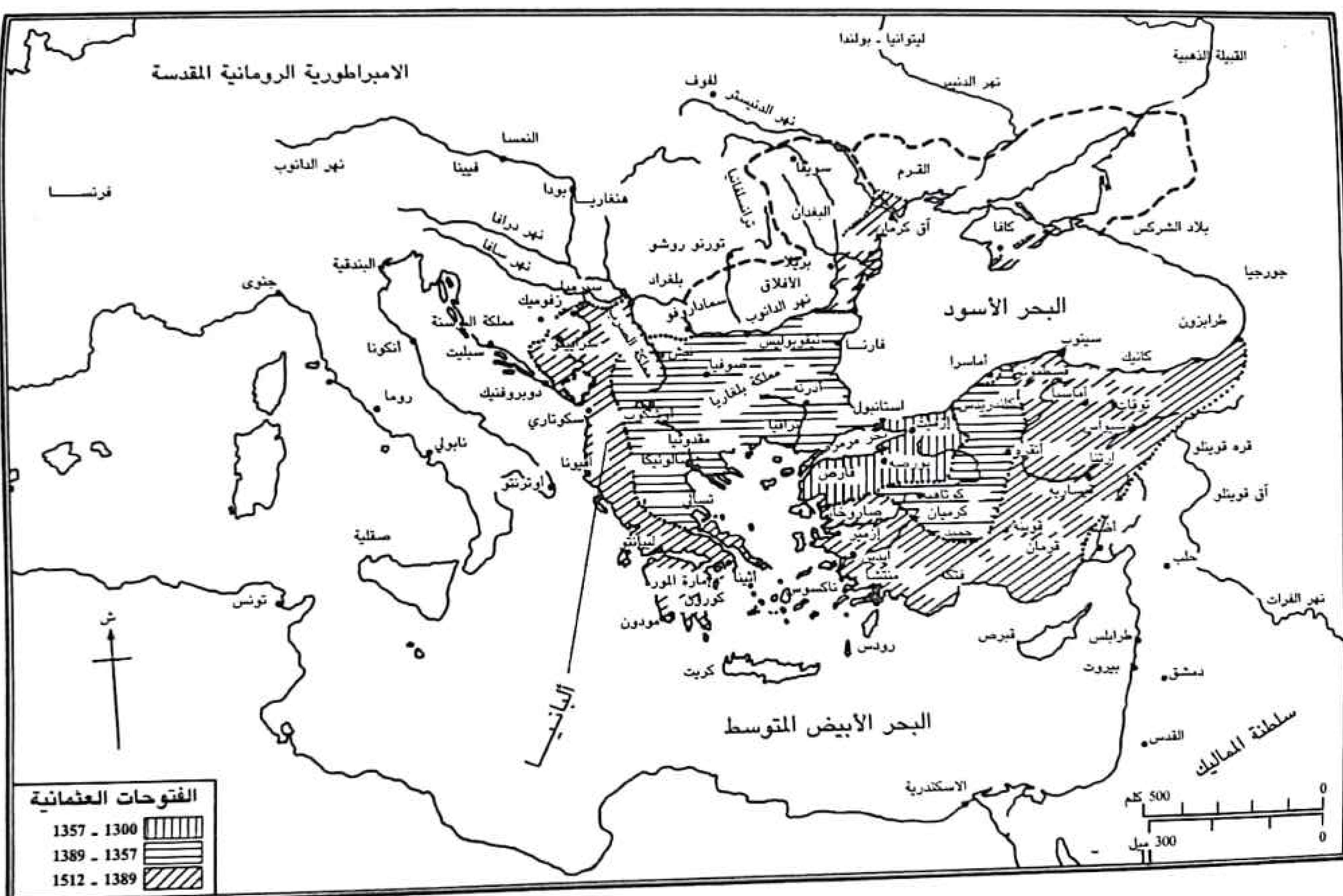
يرغب بروس ماك غوان، وقبل كل شيء، في شكر البروفسور محمد غنتش من جامعة مرمرة، الذي تفضل بالمشاركة الغزيرة بإرشاداته التي تنمُّ عن خبرة في مفاهيم تاريخية عديدة استخدمت في القسم الثالث من هذا الكتاب. والكاتب يعلم جيداً أن الانسجام بين هذا الجزء والأجزاء الأخرى من الكتاب

انحصر مفهوم الكاتب منذ البداية في العمل على تأمين مراجعة مختصرة وهامة للمصادر والمراجع التي تشكل فائدة للطلاب. والكاتب، وقبل كل شيء، يشعر بالارتياح لتمكنه من الاطّلاع على موجودات مكتبة ريغنشتين بجامعة شيكاغو، ومجموعات قسم الدراسات الشرقية بجامعة فيينا، وموجودات مؤسسة الأبحاث الأميركية في تركيا.

كما يتقدم دونالد كواترت بجزيل الشكر لكل من جم بيهار، وألان دوبان، وجوديث توكر لتقديمهم النسخ المخطوطة لنتائج أبحاثهم. وهو ممتن بشكل خاص لتوم دوبلن لقراءته المتأنية لنسخة البحث الأولى. والشكر أيضاً لمجموعة القراء العثمانية في مركز فرناند بروديل، وفاروق طباق من جامعة بنغهامتون، إضافة إلى رفعت أبو الحاج لملاحظاته القيّمة على أقسام متعددة من المخطوط. لقد كانت جامعة بنغهامتون كريمة جداً في تقديم دعم موظفيها، الذي لولاه ما كان لهذا الكتاب أن يرى النور. وكان ماريون تيليس نموذجاً للكفاءة في طباعته لنسخ متعددة لكل من هذه الإسهامات الأربعة الأساسية. كما أن خدمات فاروق طباق ومساعدته في التحرير والتدقيق كانت مهمة جداً.

ويقدّر شوكت باموك عمل خليل سحيللي أوغلو، الأساسي الذي لا غنى عنه، والذي قام به خلال العقود الثلاثة المنصرمة، وكذلك يقدر المناقشات المطوّلة معه في صيف عام 1990. كما أنه يشكر أيضاً جونايت أولتشار، ومحمد غنتش، وظافر طوبراق، ويافوز جزار، وعيسى أكباشي، ومحمد أرات، وليندا دارلينغ، ورشاد قصبة، وفاروق طباق، وأوكتار تورال وخليل إينالجك.

قدّم خليل إينالجك تواريخ الأحداث وترتيبها وفقاً لتسلسلها الزمني (كرونولوجيا) حتى عام 1700م، بينما حضّر كل من بروس ماك غوان ودونالد كواترت معظم المداخل للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وأعد خليل إينالجك كذلك جدول السلالة العثمانية، ولوائح الأوزان والمقاييس، ومسرد المصطلحات العثمانية.



1. الإمبراطورية العثمانية، 1300 ـ 1512



2. الإمبراطورية العثمانية، حوالى 1550

السويد
بحر الشمال
المحيط الأطلسي
بحر البلطيق
الإمبراطورية
الرومانية
المقدسة
نهر الراين
بولندا
نهر الدانوب
فرنسا
النمسا
بودا
البرتغال
إسبانيا
جنوى
البندقية
تمشفار
براتشوف
الأفلاق
بلغراد
سراييفو
سبليت
نيش
نيقوبوليس
روما
دوبروفنيك
صوفيا
مناستير
سالونيكا
أفلونا
الروملي
الجزائر
وهران
فاس
ليبانتو
أثينا
المورة
تونس
مالطه
البحر الأبيض المتوسط
كريت
جربه
طرابلس الغرب
(البندقية 1699)
فزان
الصحراء الكبرى

حدود الإمبراطورية العثمانية
حدود الإمارات التابعة
الإمارات التابعة

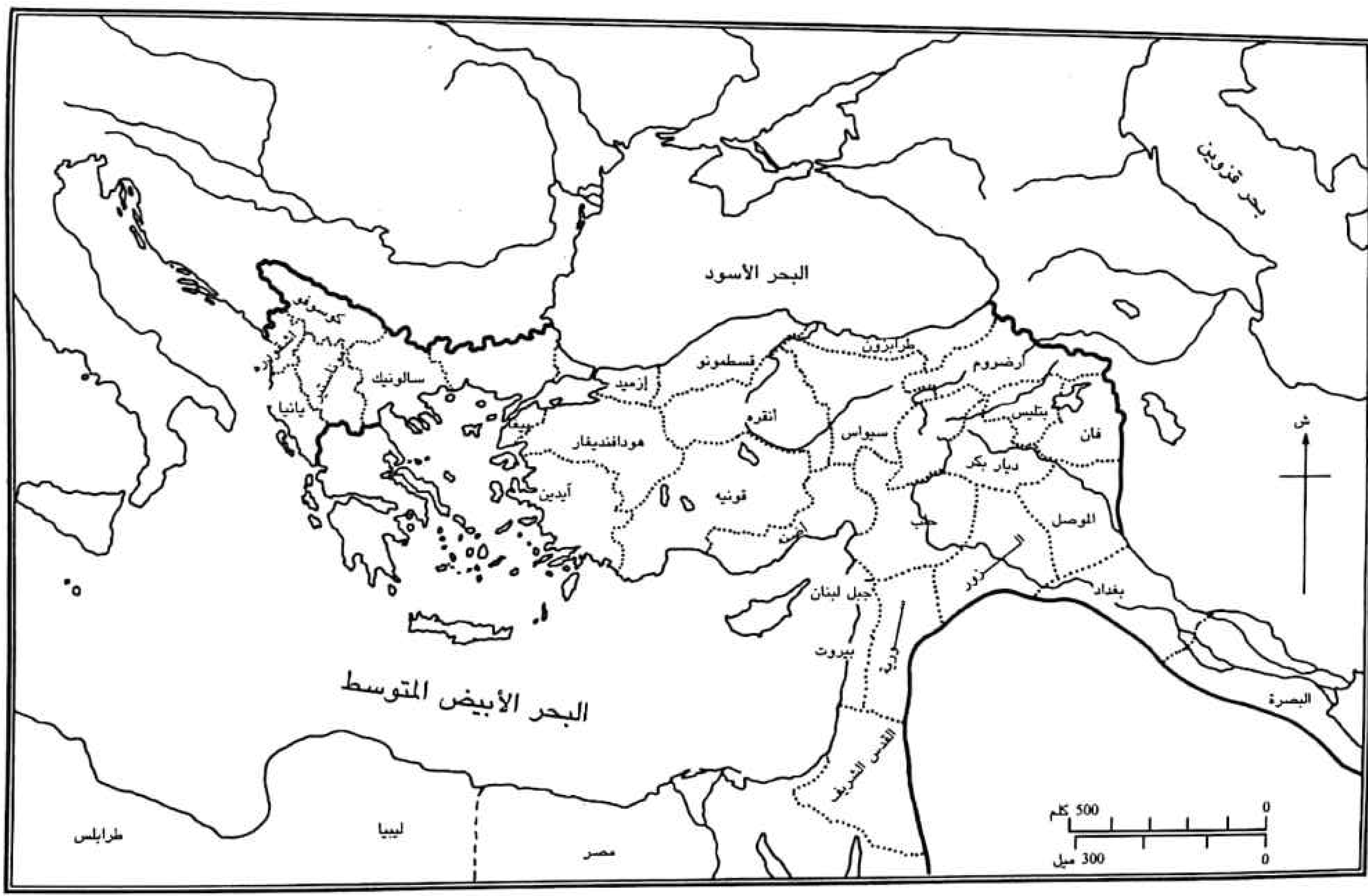
ش
بودان
أجرى
أردل
البغدان
كريم
آزاق
كينجا
تمشفار
الأفلاق
بلاد الشركس
كافا
بحر قزوين
البوسنة
دوبروفنيك
الروملي
سلوزو
سيليستر - أوزو
البحر الأسود
قارس
طرابزون
قان
أرضروم
سيواس
الأناضول
دياربكر
ذو القادرية
شهرزور
قرمان
أضنه
(الرها) أورفه
الموصل
حلب
بغداد
قبرص
طرابلس
الشام
البصرة
بلاد الشام
البحر الأبيض المتوسط
طرابلس
مصر
0 500 كلم
0 300 ميل
الإمارات التابعة

3. الولايات العثمانية والإمارات التابعة، 1609

4. الإمبراطورية العثمانية، 1683 - 1800



5. تفكك الدولة العثمانية، 1672 - 1913



6. الولايات العثمانية، حوالى 1900

مقدمة خاصة للطبعة العربية

بقلم خليل إينالجك

يعترف فرناند بروديل F. Braudel، مؤرخ الحوليات والمختص في تاريخ منطقة البحر الأبيض المتوسط بعدم معرفتنا تاريخ هذه المنطقة التي سيطرت عليها الإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر، علماً بأن الأرشيف العثماني مصدر غني لتنوير هذا التاريخ بكافة تفاصيله، كما أن مؤتمرات «التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لتركيا» التي عقدت عشر مرات منذ عام 1973 (عقد المؤتمر الأخير في مدينة البندقية للفترة ما بين 29 أيلول/ سبتمبر و1 تشرين الأول/ أكتوبر 2005) قد تناولت هذا التاريخ، وعرض فيها المختصون بهذا المجال دراسات هامة جداً بالاستناد إلى وثائق الأرشيف العثماني ونشرت محاضر هذه المؤتمرات في مجلدات خاصة. وبهدف تلخيص هذه الدراسات وتوحيدها، قمت عام 1992 بالجمع بين أربعة خبراء قيّمين وقررنا كتابة المؤلَّف الموسوم بـ «التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للامبراطورية العثمانية للفترة ما بين 1300 و1914»، وتم نشره بمطابع جامعة كامبردج عام 1994. وأثبت هذا الكتاب مكانته في مراجعات المجلات العلمية باعتباره من أهم الكتب الصادرة عام 1994. وأعيد طبع القسم الذي ألفه خليل إينالجك في طبعة خاصة بعد مرور عامين على صدور الطبعة المذكورة. كما أعيد طبع المجلدين بعد ذلك. ويعتبر هذا الكتاب إلى يومنا هذا بين أهم المراجع

في الجامعات العالمية - ويسرّنا التعبير عن امتناننا لنشر الترجمة العربية، بعد الجهود القيمة التي بُذلت بغية الحصول على ترجمة ممتازه لهذا الكتاب.

ولو أخذنا بالاعتبار السيرة التاريخية للتقاليد المدنية (الحضارية) التي تقع في أصل أوروبا الحديثة، لوجدنا أن حضارة الشرق الإسلامي مثيلةٌ للحضارة اليونانية - الرومانية من حيث الأهمية، حيث ارتفعت راية الإسلام في القرن السابع متمثلة بدعوةٍ كونيّة وباعتبارها امبراطورية ممتدة من الشام وإيران وآسيا الوسطى، وتستند إلى التقاليد الحضارية للشرق القديم. أفاد العباسيون ببغداد بقيم الرافدين وإيران القديمة وأنظمتها البيروقراطية - المركزية؛ حيث حاول الجاحظ أن يمزج التقاليد الإيرانية بتقاليد الثقافة العربية من جهة، وأفاد ابن المقفع الآداب العربية بتراجمه للآداب البهلوية من جهة أخرى. وهكذا استوعبت الخلافة العربية حضارة الشرق القديم وصهرتها، وقامت بهيكلة حضارة جديدة، أي الحضارة الإسلامية. وفي القرن الثامن والتاسع الميلادي أُعجبت الخلافة الإسلامية بالفلسفة اليونانية القديمة والفلسفة الهيللينية إلى جانب إعجابها بالفلسفة الأفلاطونية المحدثة والتي تعتبر مصدر الإلهام للتصوف الإسلامي، ولذلك يمكن اعتبار أدامز متز A. Metz محقاً نوعاً ما بتسمية كتابه المشهور بـ«نهضة الإسلام» Di Renaissance des Islam(*).

في الحقيقة، إن الحضارة الإسلامية مجمع حضاري أدام كافة أوجه حضارة الشرق الأوسط، محتفظاً بالهوية الإسلامية المنبثقة من التعاليم الإسلامية. كما وضع الشريعة الإسلامية، النظام القانوني (الفقه الإسلامي) المستند إلى القيم الثقافية العريقة والعقيدة الإسلامية معاً. ويرى جوزيف شاخت Joseph Shacht، في الشريعة، أكبر إسهام منحه الإسلام للعالم المتحضر، حيث دُوِّنت فيها كافة التعاليم الدينية والتقاليد الدنيوية المطلوبة من المسلم والمجتمع الإسلامي، على أرضية قانونية رحبة. وآخر ما دون في هذا المجال ما دونته المجلة، التي تعتبر من اجتهادات الاتراك العثمانيين. والشريعة تمثل وحدة وتكامل العالم الإسلامي؛ والمسلمون كافة كانوا سواسية أمام أحكام الشريعة سواء في قرطبة أو بغداد أو

(*) ترجمه الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة إلى العربية بعنوان: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (المحرر).

الصين. وتمت مراعاة مضامين العقود التجارية التي أبرمت في جميع أرجاء العالم الإسلامي.

لقد أنزل سبحانه وتعالى القرآن بالعربية؛ ولأول مرة طبق العلماء المسلمون القواعد اللغوية والنحوية ووضعوا المعاجم لأول مرة في التاريخ وذلك للتوصُّل إلى أدق وأصح قراءةٍ للقرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة. كما درست علوم الفقه والتفسير في المدارس الكثيرة التي انتشرت منذ القرن الخامس الهجري. أما العلوم الأساسية مثل الهندسة والطب والرياضيات وعلم الهيئة (الفلك) والعلوم السلوكية والنظريات السياسية والتاريخ وغيرها من العلوم الاجتماعية فدرست على أنها الوجه الآخر للحضارة الإسلامية المستندة إلى التقاليد الثقافية للشرق الأوسط.

لقد حافظت الخلافة الإسلامية على هويتها، هوية الدولة المركزية - البيروقراطية المتمركزة في الشرق الأوسط، لمدة طويلة. ولكن تأسست دول مستقلة اعتباراً من بداية القرن العاشر، بدايةً بالدولة البويهية والسامانية التي أسسها الايرانيون ثم الدولة القرمانية التي أسسها الأتراك في آسيا الوسطى وذلك من أجل تطوير لغاتها القومية وثقافاتها (كالشاهنامة في شرق إيران وكوتارغو بلك في آسيا الوسطى. وفي النصف الثاني من القرن العاشر بدأت الإمبراطورية البيزنطية بالتوسع بعد استقطاع الأناضول وشمال سوريا من المسلمين؛ وفقد الخلفاء العباسيون في بغداد قدرة السيطرة على أجزاء إمبراطوريتهم الشاسعة ودبت الصراعات والاضطرابات في أرجاء الخلافة. وحينئذٍ أثبت السلاجقة الأتراك تفوقهم في إيران بفضل قواهم العسكرية (1040). وتوجه السلطان طغرل إلى بغداد (1055) وجعل الخليفة تحت حمايته. وفي (1071) أصبحت كافة أنحاء الأناضول تحت السيادة الإسلامية كما سادت الأحكام الفقهية والنظام المركزي للدولة القويّة في العالم الإسلامي بفضل الأتراك.

وهناك حقيقة تاريخية مدوَّنة حتى في مناهج التاريخ المدرسية ألا وهي: إن الأوروبيين تعلموا كافة العلوم ابتداءً من علم الرياضيات وحتى فنون النسج والأصباغ ونظم الشركات غير الخاصة وغيرها من حضارة الشرق الأدنى، ودون إدراك هذا المفهوم لا يمكن فهم وإدراك ما يسمى بـ«المعجزة الأوروبية». واعتباراً

من عام 1150 منحت الدول الإسلامية امتيازات التجارة الحرة للأوروبيين في البلدان الإسلامية.

ومن دون شك، فقد لعب العثمانيون دوراً في تطوير الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي وذلك بتوسيع امتيازاتهم الرأسمالية.. وباختصار يمكن القول: إنه لا يمكن فهم تطور أوروبا الحديثة بغض النظر عن الحضارة الإسلامية والتعاون الإسلامي. وسوف يجد القارئ تفاصيل كل ذلك في هذا الكتاب.

يجب تقييم العلاقات العربية - العثمانية من جديد ودونما انحياز. علماً بأن هذه العلاقات قد حُرِّفت وظهرت بشكل سلبي جداً في المصادر العربية والكتب المدرسية في البلدان العربية. ومن جملة أسبابها: الحملات الإعلامية المضادة التي شنتها الدول الأوروبية خلال فترة الانتداب وتصاعد نداءات القومية العربية ورغبة الأوساط العربية والتركية وخاصةً الأوساط المثقفة بالإصلاح والتحديث. وقد أعاقت هذه الأسباب إعطاء النظرة السليمة وإجراء التقييمات الصحيحة غير المنحازة في هذا المجال. حيث كانت هذه العلاقات ايجابية من الجوانب السياسية والاقتصادية في مرحلة قوة الدولة العثمانية (في القرن الخامس عشر والسادس عشر). قد أظهرنا الأدلة التي تثبت ذلك في محتويات هذا الكتاب. أما في المرحلة التي تراجعت فيها الدولة العثمانية، أي مرحلة الضعف، فقد سادت الاضطرابات في أرجاء الأناضول وأخذت الولايات العربية أيضاً نصيبها من هذه الاضطرابات. ونتيجةً لضعف السلطة المركزية، فقد أصبحت إدارة الولايات تحت سيطرة الأعيان والعوائل التي برزت كياناتها آنذاك، وذلك في كل من بغداد ومصر والجزائر.

لقد أسمى العثمانيون دولتهم بالدولة العلية العثمانية. أما مصطلح الامبراطورية العثمانية فقد أخذ مكانه ومكانته في المصادر الحديثة. وهذا المصطلح، مصطلح تاريخي يستخدم للمؤسسات السياسية التي جمعت مختلف الأمم والأديان والثقافات تحت مظلتها السيادية. والعثمانيون كانوا ينظرون إلى العرب باعتبارهم قوم الرسول الكريم ويطلقون عليهم القوم النُجب والسادة. كما أن العثمانيين كانوا يهتمون اهتماماً بالغاً بتعلم اللغة العربية.

واعترفت الإدارة العثمانية بالمؤسسات المدنية والعشائرية ولم تتدخل في

شؤونها. إذ إنها أعطت السلطة الإدارية في جبل لبنان لوجهاء العوائل الدرزية. كما وضعت الحجاز تحت الحكم الذاتي لمكة بإشراف الأشراف من أحفاد الرسول الكريم (ﷺ). ولم تتدخل الإدارة العثمانية في الشؤون الداخلية للعشائر الشيعية في جنوب العراق. وفي المرحلة التي تلاشت فيها السلطة المركزية (1700 - 1812). نشأت سلطة عسكرية مستقلة في البلدان العربية كالجزائر وسوريا وبغداد. كما أسس المماليك بمصر إدارة مركزية فعلية. وحالة التجزأة التي يعاني منها العالم الإسلامي حالياً، هي من مخلفات تلك المرحلة.

سنلاحظ في هذا الكتاب بأن الكثير من الأمور إبّان حكم السلطنة العثمانية، ما كانت ضد المصالح العربية. ذلك أن السلاطين المماليك قد فشلوا في التصدي للبرتغاليين الذين احتكروا التجارة في المحيط الهندي ومنعوا العرب من المتاجرة وباستخدام أقسى الأساليب غير الإنسانية. وبعد مجيء العثمانيين بقواهم ومعداتهم العسكرية الرادعة قاموا بإحياء التجارة الشرقية بين الهند والشرق الأوسط. ونتيجةً لذلك استعادت الموانئ والمدن العربية مثل مكة وجدة والقاهرة والاسكندرية والشام (دمشق) والموانئ اليمنية تجارتها. كما ازدهرت مدن طرابلس وصيدا وعكا، وشهدت حلب ازدهاراً تجارياً لم تشهده من قبل، بعد أن أصبحت من أهم المراكز التجارية للأوروبيين.

وباختصار، لقد حافظ العثمانيون على العالم الإسلامي طيلة أربعة قرون من الأخطار الخارجية، التبشيرية والاستعمارية. ولم تتمكن أوروبا من فرض هيمنتها على البلاد العربية إلا بعد الحرب العالمية الأولى.

على الرغم من اصلاحات القرن التاسع عشر، فإن الإمبراطورية التي لم تستطع إخراج نفسها من الصفات التي توارثتها منذ القرون الوسطى كان محكوماً عليها بالذبول. وبزوال الامبراطورية العثمانية حلت محلها الجمهورية التركية والدول العربية المستقلة تدريجياً. إن تدوين وتثبيت المكانة الحقيقية للعرب «القوم النُجُب» في الامبراطورية العثمانية مهمة من مهام المؤرخين، وللأسف فإنّ منطقة الشرق الأوسط لا تزال تعاني التجزأة إلى يومنا هذا، بعد أن غدت ساحة للتنافس الإمبريالي من أجل فرض الهيمنة عليها.

2006 /4 /18

مقدمة المترجم

كانت متعة قراءة هذا العمل العلمي الرائع مكافأتي الأساسية على ترجمة صفحات الكتاب الكثيرة. فالكتاب الذي يحمل عنوان «التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للإمبراطورية العثمانية» يحمل أيضاً أسماء باحثين من أعلام المتخصصين في هذا المجال. لأن الكتاب «سياحة أكاديمية» مدهشة من حيث مداها الزمني (1600 - 1914م)، ومن حيث مسرحها الجغرافي، فضلاً عن أن نقطتي البداية والنهاية حاسمتان في تاريخ الإنسانية كلها، فإن قراءته متعة وفائدة، كما أن ترجمته متعة وشرف علمي.

الكتاب حرره اثنان من الأعلام؛ خليل إينالجك ودونالد كواترت، وكتب بحوثه أربعة آخرين من أعلام الدراسات العثمانية؛ ثريا فاروقي؛ بروس ماك غوان، ودونالد كواترت وشوكت باموك. وهم يشكلون فريق عمل مدهش وفعّال جعل من هذا الكتاب قراءة جديدة وجميلة لجوانب كانت غامضة من التاريخ العثماني من ناحية، كما قدم صورة أقرب ما تكون إلى التكامل عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في التاريخ العثماني من ناحية أخرى. وإذ تخصص كل فرد من أفراد هذا الفريق الأكاديمي المدهش في مجال بعينه، استطاع خليل إينالجك أن يجعل دراستهم ألواناً متجانسة تكون صورة تاريخية حيوية لهذا الكيان الضخم والمثير الذي عرفه المؤرخون الغربيون باسم «الإمبراطورية العثمانية»، على حين عرّف هذا الكيان نفسه بأوصاف تاريخية شرقية وإسلامية أبعد ما تكون عن الإمبراطورية بمعناها التاريخي الذي ارتبط بالإمبراطورية الرومانية القديمة، وورثتها. وربما كان

حكم شعوب مختلفة تعيش في مناطق جغرافية متنوعة، هو القاسم المشترك الذي يجعل الباحثين يفضلون مصطلح «الإمبراطورية» لوصف مثل هذه الدول العظمى. . .

على أية حال، فإن الفريق الذي قاده خليل إينالجك تمكن من رسم صورة تاريخية حيوية للجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة العثمانية. وتكشف المقدمة العامة التي كتبها خليل إينالجك عن أن البحوث التي يتضمنها هذا السفر قد طرحت مفاهيم جديدة وقدمت منظوراً جديداً لدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي العثماني، فضلاً عن أن هذا الكتاب يطرح تقسيماً جديداً للقرون الستة التي تمثل التاريخ العثماني إلى أربعة مراحل حسب التطورات التاريخية الغارقة بين مرحلة وأخرى تليها.

هذه المراحل الأربع في تتابعها الزمني من سنة 1300 إلى سنة 1600م، ثم القرون السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر على التوالي، قد درسها أربعة من كبار المتخصصين في الدراسات العثمانية في مجلدين يضمهما الكتاب الذي يتسم بوحدة التناول على أية حال.

وإذ قمت بترجمة الجزء الثاني من الكتاب في هذا المجلد فإنني أقدم هذه الدراسات التي تناولت الفترة ما بين سنة 1600م إلى سنة 1914م.

فقد ضم هذا الجزء دراسة مهمة قامت بها ثريا فاروقي - في جامعة ميونيخ لفترة القرن السابع عشر الميلادي، تناولت فيها كافة مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في أرجاء الدولة العثمانية؛ وإذ اختارت ثريا فاروقي عنواناً لهذا الجزء هو «الأزمة والتغيير»، فإنها قامت بمسح شامل بقدر ما أسعفتها المصادر متخذة من الأزمة المالية في ثمانينيات وتسعينيات القرن السادس عشر مدخلاً لهذه الدراسة المثيرة. وقد استطاعت تعديل الصورة القديمة عن بداية هذه الفترة اعتماداً على ما كشفت عنه البحوث والدراسات الحديثة.

فقد عرضت لحركات التمرد والعصيان التي اندلعت في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر في أماكن متفرقة من الدولة العثمانية، ثم الحروب التي خاضها العثمانيون ضد إيران، والأوضاع السياسية على الجبهة الغربية مع

آل هابسبورغ والمجر وبولندا وأوكرانيا وموسكو، وصولاً إلى الحرب ضد آل هابسبورغ في العقدين الأخيرين من القرن السابع عشر. بيد أن هذا المسح السياسي والعسكري كان مدخلاً أحسنت الباحثة استغلاله في الدخول إلى صلب دراستها الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ إن النتائج المباشرة للأحداث التي جرت على الصعيد السياسي والعسكري، تمثلت في ذلك الانهيار الاجتماعي / الاقتصادي الذي عانته الدولة في تلك الفترة.

ومن خلال دراستها لتحركات السكان والتدهور في أعدادهم فتحت لنا ثريا فاروقي نافذة نطل منها على الحياة في المدن، وقدمت دراسة وصفية تحليلية جديدة في بابها، كما رصدت تأثير العوامل الطبيعية السلبية مثل الأوبئة والمجاعات والزلازل على الحياة الحضرية ودعمت دراستها بأدلة كمية تمثلت في الجداول التي تضم معلومات دقيقة عن جوانب دراستها المهمة.

وعندما انتقلت الباحثة إلى دراسة الحياة الريفية رصدت لنا مشكلة إضفاء الطابع التجاري على الزراعة مستخدمة نفس المنهج الكمي المتمثل في الجداول والإحصاءات والرسوم البيانية التي تدعم تحليلها لما بين يديها من معلومات وفرتها المصادر. وكان هذا بعينه هو ما فعلته وهي تتحدث عن الصناعة، أو تأثير الحرب في الاقتصاد.

أما التجارة على المستوى الإقليمي والعالمي، فقد حظيت بدراسة جادة من جميع الجوانب سواء موقف الدولة من التجار الأجانب، أو شبكات النقل النهرية والبرية والبحرية، ثم انتقلت إلى معالجة التجارة الداخلية وأسواقها ومعارضها وتمويلها والائتمان الذي كان من لوازمها. وتناولت كذلك كل ما يتعلق بهذه التجارة سواء من حيث تنوع موادها أو المراكز التجارية؛ وتموين استانبول. ويتسم هذا الفصل بالغنى والثراء الشديد سواء من حيث توفر المعلومات المهمة فيه، أو من حيث تدعيمه بالخرائط والجداول والرسوم التوضيحية. ولم تكتف المؤلفة هنا بالحديث عن التجارة ومراكزها داخل الدولة العثمانية من حلب إلى القاهرة وتونس، وإنما ناقشت شبكات التجارة في العالم غير المسلم والتجار الأجانب الذين كانوا يسهمون في النشاط التجاري العثماني بصفة عامة.

ثم يأتي الحديث عن المالية في موقعه الطبيعي بعد الحديث عن التجارة

والأسواق وشبكات التجارة، ونجد دراسة قيمة عن قطاع النقد. فتحدثنا عن البيروقراطية المالية، وأنواع الضرائب ووسائل الدفع عيناً ونقداً؛ وهي مناقشة تحليلية تدعمها الأرقام المستمدة من الوثائق العثمانية في العاصمة وفي الولايات.

بيد أن المدهش في هذه الدراسة المفيدة أن الفصول الثلاثة الأخيرة فيها تتناول على التوالي مسألة «النخبة الحاكمة بين السياسة والاقتصاد»، ثم الحياة الاجتماعية في المدن العثمانية وتختتم الدراسة بموضوع رموز السلطة والتشريع.

هكذا قدمت لنا ثريا فاروقي صورة حية للقرن السابع عشر، ولكن الأهم من ذلك أن هذه الصورة تكاملت أمامنا عبر دراسة غير مسبوقة للجوانب الاقتصادية الاجتماعية في تاريخ الدولة العثمانية. ومن ناحية أخرى، فإن المدخل الجديد الذي تناولت به الباحثة دراستها يجعلنا نعيد النظر في مقولات المدارس القديمة في الدراسات العثمانية وفروضها التي أثبت البحث الحديث أنها لم تكن صحيحة على الدوام.

أما فترة القرن الثامن عشر (1699 - 1812م)، فإن بروس ماك غوان يقدمها في هذا المجلد تحت عنوان مثير ودال «عصر الأعيان». ويبدأه بما يسميه نظرة على القرن العشرين من منظوره الخاص، وهو يقسم «القرن الطويل» كما يسميه إلى قسمين يراهما موازيين بالصدفة مع تقسيم التاريخ الاقتصادي العثماني في هذا القرن. ومن الجوانب العسكرية والسياسية التي يستعرضها في بداية هذا الجزء ينطلق المؤلف لدراسة الجوانب الاجتماعية ممثلة في السكان والهجرة مشيراً إلى أن الهجرات ظلت فيضاً مستمراً على الرغم من أن فترات الحرب كانت تقطع أمواج الهجرة داخل أراضي الدولة العثمانية، وهي كلها هجرات داخلية. ففي أواخر القرن مثلاً، كانت القاهرة تضم ما بين خمسة عشر ألفاً وعشرين ألف من المهاجرين من المغرب العربي. وكانت التجارة أحد أهم العوامل الحافزة على الهجرات.

ويقدم هذا الفصل أرقاماً تقديرية لسكان الولايات العثمانية، وأعداد المهاجرين فضلاً عن أسباب تلك الهجرات ونتائجها.

أما دراسته عن النخب وممتلكاتها في شتى أرجاء الدولة العثمانية، فهي

دراسة مثيرة ومفيدة حقاً؛ وهو يركز على نماذج بلغراد، والبوسنة، وبلغاريا، ومقدونيا، فضلاً عن بلاد اليونان وألبانيا، ونماذج الحيازة في كل من هذه البلاد.

وقد رسم لنا صورة تاريخية حية عن النخب من غير المسلمين في أوروبا العثمانية بمناطقها المختلفة، ثم انتقل إلى الأناضول، وبلاد الشام، والعراق، ومصر، وبلاد المغرب العربي في شمال أفريقيا. وما يلفت النظر هنا أن بروس ماك غوان كان أكثر اهتماماً بالجوانب الاجتماعية في ولايات الدولة العثمانية على الرغم من التداخل الشديد بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي في تاريخ هذه الدولة في القرن الثامن عشر.

وامتداداً لهذا الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي رسم لنا الباحث صورة مدهشة لحياة الفلاحين والرعاة في سائر أقاليم الدولة العثمانية؛ إذ إنه حدثنا عن الحياة في القرى ولكنه رصدها في كل إقليم على حدة نظراً لاختلاف الظروف المحلية بكل من هذه الأقاليم عنها، وفي غيره. ورسمت لنا دراسته صوراً تفصيلية حية في إطار الصورة العامة، موضحاً الفرق بين الريف في أوروبا العثمانية، والريف في الشام، أو العراق، أو مصر مثلاً.

واستكمل ماك غوان دراسته الاجتماعية الاقتصادية بالحديث عن التجار والحرفيين في كل منطقة من مناطق الدولة العثمانية حسبما فعل في الفصول السابقة متبعاً الأسلوب الجغرافي في البحث والدراسة؛ ثم انتقل إلى دراسة موقف الدولة من الاقتصاد ليحدثنا في نهاية دراسته الممتعة عن التجارة.

يقدم لنا دونالد كواترت، من جامعة ولاية نيويورك في بنجهامتون، القرن التاسع عشر (1812 - 1914م) تحت عنوان «عصر الإصلاحات»، وهو ما يشكل الجزء الرابع من هذا الكتاب. وفي إطار الوحدة المنهجية التي اتسم بها الكتاب والتزم به المساهمون والمحرران، يبدأ الباحث بنظرة خاطفة على القرن التاسع عشر، ويرصد بسرعة ما جرى من تغيرات محلية داخل الدولة العثمانية؛ بادئاً بالإصلاحات العسكرية. وفي فطنة مدهشة يرصد اتجاهات الاقتصاد العالمي والنمو الأوروبي المتسارع نتيجة اختلال الميزان التجاري لصالح أوروبا الرأسمالية وتأثير ذلك سلبياً في الدولة العثمانية التي بدأت مشكلاتها تتفاقم بشكل مطرد كلما انقضى عقد من القرن التاسع عشر.

دراسة مثيرة ومفيدة حقاً؛ وهو يركز على نماذج بلغراد، والبوسنة، وبلغاريا، ومقدونيا، فضلاً عن بلاد اليونان وألبانيا، ونماذج الحيازة في كل من هذه البلاد.

وقد رسم لنا صورة تاريخية حية عن النخب من غير المسلمين في أوروبا العثمانية بمناطقها المختلفة، ثم انتقل إلى الأناضول، وبلاد الشام، والعراق، ومصر، وبلاد المغرب العربي في شمال أفريقيا. وما يلفت النظر هنا أن بروس ماك غوان كان أكثر اهتماماً بالجوانب الاجتماعية في ولايات الدولة العثمانية على الرغم من التداخل الشديد بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي في تاريخ هذه الدولة في القرن الثامن عشر.

وامتداداً لهذا الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي رسم لنا الباحث صورة مدهشة لحياة الفلاحين والرعاة في سائر أقاليم الدولة العثمانية؛ إذ إنه حدثنا عن الحياة في القرى ولكنه رصدها في كل إقليم على حدة نظراً لاختلاف الظروف المحلية بكل من هذه الأقاليم عنها، وفي غيره. ورسمت لنا دراسته صوراً تفصيلية حية في إطار الصورة العامة، موضحاً الفرق بين الريف في أوروبا العثمانية، والريف في الشام، أو العراق، أو مصر مثلاً.

واستكمل ماك غوان دراسته الاجتماعية الاقتصادية بالحديث عن التجار والحرفيين في كل منطقة من مناطق الدولة العثمانية حسبما فعل في الفصول السابقة متبعاً الأسلوب الجغرافي في البحث والدراسة؛ ثم انتقل إلى دراسة موقف الدولة من الاقتصاد ليحدثنا في نهاية دراسته الممتعة عن التجارة.

يقدم لنا دونالد كواترت، من جامعة ولاية نيويورك في بنجهامتون، القرن التاسع عشر (1812 - 1914م) تحت عنوان «عصر الإصلاحات»، وهو ما يشكل الجزء الرابع من هذا الكتاب. وفي إطار الوحدة المنهجية التي اتسم بها الكتاب والتزم به المساهمون والمحرران، يبدأ الباحث بنظرة خاطفة على القرن التاسع عشر، ويرصد بسرعة ما جرى من تغيرات محلية داخل الدولة العثمانية؛ بادئاً بالإصلاحات العسكرية. وفي فطنة مدهشة يرصد اتجاهات الاقتصاد العالمي والنمو الأوروبي المتسارع نتيجة اختلال الميزان التجاري لصالح أوروبا الرأسمالية وتأثير ذلك سلبياً في الدولة العثمانية التي بدأت مشكلاتها تتفاقم بشكل مطرد كلما انقضى عقد من القرن التاسع عشر.

ومن أهم فصول الكتاب الفصل الذي خصصه كواتيرت لدراسة التغيرات السكانية في الدولة العثمانية أثناء ذلك القرن. وقد ساعدته الوثائق وإحصاءات السكان التي جعلته قادراً على رصد تأثير التغيرات السكانية الشامل في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر. هذا الفصل دراسة كمية موثقة عن السكان والعائلات والعوامل الكابحة للنمو السكاني، والهجرات وتأثيراتها. وقد زودتنا الجداول بصورة واقعية عن الوضع التاريخي لسكان العالم العثماني آنذاك.

كان اختراع الآلة البخارية أواخر القرن الثامن عشر ثورة شهدها القرن التالي في مجال نقل الناس والبضائع في شتى أرجاء الدنيا؛ فقد أتاح - للمرة الأولى في تاريخ البشرية - الفرصة للتجارة الجماهيرية والسفر الجماهيري مما أحدث تغيرات عميقة في العلاقات بين البلاد والعباد، ولم تكن الدولة العثمانية استثناءً في ذلك بطبيعة الحال. وقد عالج المؤلف هذا الموضوع في دراسة قيمة محترمة، ركز فيها على أهمية بناء خطوط السكك الحديدية داخل البلاد العثمانية ومدى تأثيرها من خلال الدراسة الكمية المعتمدة على الوثائق. ولا شك في أن التجارة قد نالت نصيباً كبيراً من ثورة النقل والمواصلات حسبما أوضح «كواترت» الذي كشف - مرة أخرى - عن قدرته التحليلية وعن معلوماته الوفيرة في دراسة مدهشة عن التجارة؛ من خلال رصد السياسة العثمانية في مجال التجارة والضرائب والجمارك، وربط هذا بالاتجاهات السائدة في التجارة الرأسمالية العالمية، ومدى نصيب ولايات الدولة العثمانية في هذه التجارة العالمية. كما تضمنت هذه الدراسة المحاصيل، ومقاييس الإنتاج، والأسواق المحلية والعالمية، والتكنولوجيا الزراعية؛ ثم القوانين المنظمة لملكية الأرض أو حيازتها مبيناً في هذا الفصل الخاص بالزراعة كيف أن الدولة العثمانية ظلت طوال عمرها التاريخي دولة زراعية في المحل الأول. ومن ناحية أخرى، كشف الفصل الذي خصصه الباحث لدراسة النشاط الزراعي في شتى أقاليم الإمبراطورية عن حالة الاضطراب في الريف أثناء القرن التاسع عشر.

الفصل الخاص بالحِرف والصناعات الذي ختم به كواترت الجزء الذي أسهم به دراسة مدهشة عن الأحوال الصناعية وأحوال الحرفيين أثناء الثورة الصناعية الأوروبية التي شهدها القرن التاسع عشر؛ فقد تحدث عن انهيار نقابات الحرف

التقليدية نتيجة لتدهور الأوضاع أمام المنافسة الأوروبية، ثم إعادة بناء الصناعة من خلال المصانع الكبيرة والصغيرة موضحاً كيف أن الحِرف اليدوية من أجل التصدير كانت موجودة أيضاً لخدمة الأسواق الداخلية، وناقش أوضاعها وأوضاع الحرفيين باقتدار مدهش ساعدته عليه الوثائق المتوفرة.

أما الجزء الخامس والأخير من هذا الكتاب الذي كتبه شوكت باموك عن النقود في الإمبراطورية العثمانية من 1326 إلى 1914م؛ فقد كان بمثابة تاريخ مواز لما كتبه زملاؤه في الأقسام الأربعة الأخرى من الكتاب على الرغم من أنه حاول أن يقصر بحثه على مجال النقود طوال هذه الفترة التي قسمها إلى خمسة أقسام. وقد رصد الباحث تطور تاريخ العملة العثمانية منذ أن سكّت الدولة العثمانية الناشئة أول عملة لها، وهي الأقجة سنة 1326م، حتى قيام نظام جديد للعملة يقوم على ثنائية المعدن في الدولة العثمانية: القروش الفضية والليرة الذهبية في المرحلة الأخيرة التي يحددها شوكت باموك فيما بين 1844 و 1914 ميلادية. وفي هذه الدراسة نجد الأحوال السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية منعكسة في تاريخ العملة العثمانية بشكل واضح، كما يكشف عن المنافسة الشرسة من جانب العملات الأوروبية ولا سيما الدوكا البندقي. والدراسة موثقة ومزودة بالجداول والرسوم البيانية الضرورية لمثل هذه البحوث الجادة.

وإذا كنت قد أسهبت في عرض تفاصيل الدراسات التي تضمنتها الأقسام الأربعة من الجزء الثاني من هذا الكتاب، فإن السبب في ذلك يرجع إلى أن مثل هذه الدراسات المثيرة والجادة في آن معاً قليلة جداً في مجال الدراسات التاريخية عامة، وفي مجال الدراسات العثمانية بوجه خاص. كما أن بعض الجوانب التي درسها الباحثون في أقسام هذا السِفر لم يسبق بحثها ودراستها بهذا الشكل المتكامل، فضلاً عن أن كتاباً آخر لم يسبق أن جمع بين صفحتيه كل هذا الجهد الذي قام به فريق ممتاز من الباحثين المتخصصين المرموقين بقيادة خليل إينالجك أهم أعلام الدراسات العثمانية في الجيل الحالي.

لقد كانت قراءة هذا السِفر متعة حقيقية ومصدر فائدة ومعرفة بالنسبة لي، وعلى الرغم من أن ترجمة هذا السفر كانت معاناة حقيقية؛ بسبب ضخامته من جهة، وتنوع موضوعاته، وتعدد مؤلفيه من جهة ثانية، فإن الجزاء كان تعويضاً

معرفياً مثمراً بالنسبة لي. وعلى الرغم من أنني لست متخصصاً في الفترة الأخيرة من التاريخ العثماني (ق17 - ق19م)؛ فإن الأصول التاريخية للدولة العثمانية قد تركت بصماتها على تاريخها المتأخر.

وإنني إذ أقدم هذه الترجمة العربية للقارىء العربي، أتمنى أن يدرك أن الترجمة عمل شاق فيه تضحية وإنكار للذات؛ فأن تحبس نفسك داخل أفكار آخر؛ لكي تقدمها إلى طرف ثالث بلغة يعرفها، عملية لا يعرفها إلا من يكابدها. فما بالك من يحبس نفسه داخل أفكار خمسة أو ستة من كبار الباحثين!؟.

والله الموفق والمستعان

دكتور قاسم عبده قاسم

كلية الآداب - جامعة الزقازيق - مصر

2006/6/21

مقدِّمة عامة

خليل إينالجك ودونالد كواترت

يُلخِّص هذان المجلدان مجال التاريخ الاجتماعي والاقتصادي العثماني، ويقدمان، وفي الوقت نفسه، نتائج ورؤىً جديدة. وهما يستفيدان من تقاليد نصف قرن من الأبحاث الأكاديمية ويعرضان مجال دراسة ما زال في مهده. وفي الوقت نفسه، فإن المؤلفين المتعددين قد قدموا أبحاثهم الخاصة، التي ذهبت إلى أبعد من مجرد جمع المعلومات، وتوصلت إلى استطلاعات وتحليلات جديدة.

في تنظيم القرون الستة من التاريخ العثماني، اعتبرت الفترة الكلاسيكية 1300 ـ 1600، فترة مميَّزة محددة ذات حكومة مركزية مطلقة واقتصاد موجه، بينما في فترة «الانحطاط» التالية، تعرضت البنى الأساسية لهذا الكيان التقليدي لعملية تحوّل. في الواقع، أصبح القرن السابع عشر فترة انتقالية، شهدت عمليات تغيير جذرية؛ فقد فشلت مساعي آل كوبرولو، لإعادة النظام المركزي المطلق التقليدي، بشكل تام خلال فترة الحروب التي جرَّت الكوارث على الإمبراطورية العثمانية منذ عام 1683 حتى عام 1699. بينما شهد القرن الثامن عشر حدوث تغيّر جذري في الإمبراطورية العثمانية مع بروز القوى النافذة المحلية بقيادة أعيان و«أسر» الأقاليم، أي أنها أصبحت لامركزية إلى حد ما. فقد اتبعت الحكومة المركزية سياسات «ليبرالية» ليس فقط في إدارة الإمبراطورية، وإنما أيضاً في تملك الأرض وفي الاقتصاد بشكل عام. وشهد هذا القرن أيضاً، تغييراً جذرياً في موقف

العثمانيين من أوروبا وحضارتها. فقد اعترف العثمانيون، وللمرة الأولى، بالتفوق الأوروبي وبدأوا بتقليد الطرق الأوروبية والاستعارة منها. وهذا ما أدى إلى ازدياد اعتماد العثمانيين على القوى الغربية للحفاظ على وجودهم. أما القرن التاسع عشر فقد شهد بدوره زيادة زخم الاعتماد العثماني على الغرب، من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وقيام الإصلاحات الجذرية على الطريقة الغربية.

أُفرد إعداد كلّ من هذه الفترات التاريخية الأربع - 1300 إلى 1600 والقرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر على التوالي - إلى اختصاصي مستقل؛ إلاّ أن وحدة المقاربة قد تأمنت عن طريق مخطط مشترك يعرض المظاهر السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لكل فترة من هذه الفترات.

تمَّ تزويد الفصول الفردية بجداول تقدم معلومات إحصائية مفصّلة، كما تمّ وضع جدولٍ للسلالة العثمانية، وتحديدٍ عام لأهم الأحداث بحسب تسلسلها الزمني، ولائحةٍ للموازين والمقاييس، ومسرد لشرح وتفسير المصطلحات العثمانية المستخدمة، فضلاً عن قائمة المصادر والمراجع في نهاية كل جزء، التي خصصت لتقديم الكتابات الأساسية للفترة المدروسة. ويأمل المؤلفون، من خلال هذين الكتابين، أن يتمكن القارىء من متابعة عمليات التغيير التي أصابت الإمبراطورية ككل، كما هي في مظاهرها الأساسية.

ونأمل أن يكون هذان الكتابان قيّمين لفترة من الزمن، وأن يساعدا، اعتماداً على قوة تحليلاتهما وأبحاثهما الجديدة، الباحثين الجدد على تخطيهما في المستقبل القريب. ويظهر نشرهما بوضوح إنجازاتهما والنقص الحاصل في حقل خصب يتناول البنى الاجتماعية والاقتصادية لإمبراطورية أغفل إرثها معظم القرن العشرين. ويشكل هذا الإهمال جزءاً من موقف أكثر شمولية يتجاهل التأثير العثماني في الحاضر، بغض النظر عن قوّته. هذه العقود الطويلة من الإهمال غريبة جداً لأن أعمال بعض المؤرخين الأوائل البارزين، مثل كتاب ويليام لانجر، «دبلوماسية الإمبريالية» (The Deplomacy of Imperialism) (1935)، قد وضع الإمبراطورية التي مركزها استانبول في قلب التاريخ الأوروبي (من الناحية السياسية في هذه الحالة). وحديثاً، بدأ العثمانيون ينالون الاهتمام الذي يستحقونه بسبب دورهم التاريخي الحقيقي. فلنأخذ مثلاً، النجاح التجاري للكتاب الذي تشوبه

العيوب «سلام ما بعده سلام» (Peace to end all Peace) (1989) لكاتبه دايفيد فرومكين، وهو يدرس حالة مناطق الشرق الأوسط للإمبراطورية خلال فترة الحرب العالمية الأولى. إذاً ينبغي أن يتعزّز الاهتمام المتزايد بالتجربة العثمانية، بشكل كبير، وخاصة بعد أحداث أوائل التسعينيات، بما فيها تلك التي وقعت في جنوب شرقي أوروبا وبروز تركيا كقوة دولية تتوسط كلاً من أوروبا، والشرق الأوسط، ووسط آسيا. الإمبراطوريات تسقط إلاّ أن بقايا نفوذها تستمر طويلاً.

حتى الحرب العالمية الثانية، تناولت الدراسات التي تتعلق بالتاريخ العثماني، وبشكل كامل تقريباً، الأحداث العسكرية والسياسية. هذا التركيز جاء بشكل أساسي نتيجة التوجهات التي كانت سائدة حينها في الكتابات التاريخية الأوروبية. فقد شكّل العثمانيون بشكل خاص بالنسبة للأوروبيين نوعاً من الغزو العسكري، مما استوجب حملات صليبية حديثة ما زالت إلى الآن تطارد الذاكرة الغربية. وفي أعقاب عام 1945، تحول الاهتمام إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية للتجربة التاريخية العثمانية، يرجع ذلك جزئياً إلى تحسّن فرص الوصول إلى الأرشيفات العثمانية. كما ينبع التوجه الجديد أيضاً من تنامي التركيز على التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في الغرب. وهكذا، وكما كان الوضع في السابق، فإن توجهات الكتابات التاريخية العثمانية قد اتبعت تلك التوجهات التي سادت في مجالات أخرى من مجالات البحث التاريخي.

شكّل كتاب فرناند بروديل، «البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني»، (1949) نقطة تحوّل؛ إذ يعتبر الدولة العثمانية جزءاً أساسياً من عالم البحر الأبيض المتوسط، ليس فقط في الصراع على السيطرة وإنما أيضاً في العلاقات الاقتصادية. في الأعمال السابقة، وخاصة في كتاب ولهلم هايد التقليدي، «تاريخ تجارة الشرق»، (Histoire du Commerce du Levant) (1936)، كان يُنظر إلى دور العثمانيين في تجارة الشرق من خلال مصالح شركائهم الأوروبيين (وفي هذه الحالة الإيطاليين)؛ ولذا، فإن التطورات المتعلقة بوضع العثمانيين في الشرق كان يحكم عليها سلباً دون اعتبار آثارها الإيجابية التي يمكن أن تصيب الناس في المنطقة ذاتها. ولم يُشَر إلا لماماً إلى أن العثمانيين لم يهدفوا إلى تدمير التجارة الإيطالية في الشرق، وإنما سعوا إلى ضبطها والاستفادة منها،

مما يعني استبعاد السيطرة اللاتينية واستغلالها لهذه التجارة التي تأسست خلال فترة الانحطاط البيزنطي. ولذا فإن هذا العمل يسعى، إضافة إلى إسهاماته الأخرى، إلى عرض الأحداث من وجهة النظر العثمانية. إنه يعرض العثمانيين كعملاء قادرين على القيام بأعمالهم بطريقة مستقلة ومتماسكة داخلياً وليس، كما كانت النظرة إليهم ولوقت طويل، كمراقبين سلبيين لمسرحية أوروبية.

ومن الممكن القول أيضاً، وبدون مبالغة، إن العثمانيين كقوة عظمى في الشرق قد ساهموا بشكل ملموس في تشكيل أوروبا الحديثة. فمثلاً، عندما قام الصراع الحاسم ضد البندقية وحلفائها آل هابسبورغ النافذين الذين كانوا يسيطرون حينذاك على أوروبا، لم يتردد العثمانيون في توسيع الامتيازات التجارية عينها، التي سبق أن أعطيت لجمهورية البندقية، لتطال كُلاً من فرنسا، وإنكلترة وهولندا. وقد تبيَّن أن إعادة التوجه العثماني هذه كانت نقطة انعطاف هامة في التوسع الأولي المركنتلي - الرأسمالي للدول القومية الغربية الناشئة. (ومن الواضح - أنها أيضاً - كانت مهمة للاقتصاد العثماني). ومنذ تلك اللحظة، كان على أية دولة أوروبية تطمح للتوسع المركنتلي، كشرط أساسي لتطورها الاقتصادي، أن تسعى للحصول على هذه الامتيازات الاقتصادية من السلطان. لقد اعتمد الغرب، على الأقل في البداية، على المواد الأولية من الدولة العثمانية أو من خلالها، لصناعة الحرير والقطن الحديثة الناشئة. وقد كانت أولى شركات النقل الدائم الناجحة في الغرب هي الشركات الشرقية.

إن المكانة الاقتصادية للدولة العثمانية في عالم التجارة، والتي لم تُعط إلى الآن الأهمية الكافية من قبل المؤرخين، قد عولجت من كافة جوانبها في هذه الدراسة؛ فقد قام المؤلفون المتعددون، من جهة، بتتبع الأنماط التجارية التي تغافل عنها المؤرخون الغربيون لوقت طويل. فمثلاً، بينما اعتُبرت طريق التجارة الأفقية في البحر الأبيض المتوسط عبر الشرق الأوسط وصولاً إلى البندقية وجنوى الطريق التجارية الأساسية للوصول إلى شبه الجزيرة العربية والهند، فإن طريق التجارة الدولي العمودي من الجنوب إلى الشمال عبر دمشق - بورصة - أق كرمان - ولفوف - قد تطور أيضاً من خلال الأراضي العثمانية بدءاً من العام 1400. إن ما يسمى بالمنتجات الشرقية، بما فيها التوابل والحرير والقطن، قد وصلت إلى بولندا

ودول البلطيق وموسكو عبر هذه الطريق. وإلى الشرق، شكّلت كل من هنغاريا وسلوفاكيا من خلال مرافىء الدانوب وبراسوف في ترانسلفانيا، سوقاً جديدة لتجارة الجنوب ـ الشمال. وقد حصلت هنغاريا، في أوقات متعددة، عبر هذه الطريق، على توابل أكثر مما كان يصلها عبر البندقية. وحول هذه النقاط، تتوافق وقائع سجلات الجمارك العثمانية، بشكل تام، مع نتائج أبحاث المؤرخين البولنديين والهنغاريين والرومانيين.

ورصد المؤلفون، من جهة أخرى، تحول أهمية التجارة في مجالها الدولي. فقد لعبت الإمبراطورية العثمانية، في القرن السادس عشر، دوراً هاماً في التجارة العالمية. وكان لمغامرات الإمبراطورية الواسعة التنوّع ـ على ضفاف نهر الفولغا، وفي البحر الأبيض المتوسط، وفي أذربيجان، وبحر قزوين، وفي اليمن، وعدن، وديو، وفي سومطرة وموماسا ـ نتائج اقتصادية. فالأعمال العسكرية العثمانية كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضايا الاقتصادية ـ المالية، مثل السيطرة على طريق الحرير بين تبريز وبورصة، وطريق أق كرمان ـ لفوف، والسيطرة على مصادر البحر الأسود من الأغذية ومواد البناء لاستانبول، وكذلك على اليمن وعدن لتجارة الهند. وقد شكلت معركة ليبانت (1571)، ومجيء الإنكليز والهولنديين إلى البحر الأبيض المتوسط (1580 ـ 90)، بداية تحول الإمبراطورية إلى مجرد دولة إقليمية. وفي الوقت نفسه، فإن ازدهار تجارة المحيط الأطلسي، مع موارد أميركا الضخمة من الفضة الرخيصة، والقطن والسكر، وفوق كل شيء سياسة أوروبا المركنتلية التنافسية، أدت كلها إلى انهيار النظام المالي العثماني، وبداية حدوث تغيّرات دراماتيكية في القرن السابع عشر. وبالتالي تراجعت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية العثمانية في الاقتصاد العالمي رغم أن حجمها، بعد عام 1750، قد تزايد، وخاصة خلال فترة 1750 ـ 1850. وشهدت التجارة العالمية ارتفاعات تفوق ما حدث في أي فترة سابقة في التاريخ العثماني. ولذا، مع حلول عام 1914، كانت اقتصاديات الدولة العثمانية ودول الغرب متداخلة بدرجة غير مسبوقة. ولكن العثمانيين تراجعوا من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثانية من حيث الأهمية الاقتصادية.

تركّز دراستنا للتجارة العالمية وبشكل مبرّر على الدور العثماني الفعّال في

الاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، أمضى المؤلفون الكثير من الوقت وبذلوا الكثير من الجهد في دراسة أهمية التجارة داخل الحدود العثمانية، وهو نشاط غالباً ما تغافل عنه الباحثون لصالح التجارة العالمية. فقد لعبت التجارة العثمانية الداخلية دوراً حيوياً في الحياة الاقتصادية للإمبراطورية، وحتى في سنواتها الأخيرة، رغم عدم التركيز عليها بشكلٍ كافٍ في الدراسات السابقة. وبشكل عام، فإن التركيز على تتبع تاريخ هذه الأنماط التجارية المحلية عبر الزمن، وهو ما ينبع من اهتمامنا بعرض الحقائق التاريخية من وجهة النظر العثمانية، يتضح من خلال استمرارية هذه الأنماط لقرون طويلة. وفي الوقت نفسه، فإن بإمكاننا أن نرى بشكل أوضح، الأثر المعطّل لخسارة الأراضي العثمانية في الفترات المتأخرة والتي غيّرت مجرد شبكات التجارة المحلية المزدهرة أو قطعتها أو دمّرتها تماماً.

وبالمثل، ركّز المؤلفون بشكل كبير على دراسة أنماط الملكية العقارية وأشكال الإنتاج الزراعي. ونتيجة لذلك، أخذت تظهر صورة شاملة للقطاع الزراعي الهام، خلال الفترة العثمانية. لقد تتبعنا وشرحنا الاستمرارية المثيرة للإعجاب في أنماط الملكيات العقارية الصغيرة، وقمنا في الوقت نفسه بتوضيح الكيفية والتوقيت الذي ظهرت فيه الملكيات العقارية الكبيرة. وقد وجدنا، بشكل عام، من خلال الحيز الزماني والمكاني، أن الملكيات العقارية الكبيرة كانت تظهر في المناطق التي تستصلح فيها الأراضي الزراعية أكثر من ظهورها في الأراضي الزراعية المستقرة. وبرز هذا التوجه بشكل خاص في القرن التاسع عشر، عندما قامت الدولة بإسكان اللاجئين والقبائل المعارضة في أراضٍ كانت شبه خالية ذات يوم. لقد ساهمنا، في تركيزنا على الزراعة، في جدل لا يزال دائراً، منذ عدة عقود، بين المؤرخين وعلماء الاجتماع التاريخي.

تتركّز النقطة الجوهرية في هذا الجدل حول موضوع البنية الاجتماعية العثمانية ومدى ارتباطها بنماذج كلٍ من ماركس وفيبر. وتوحي بعض الأبحاث في هذين المجلدين بمحدودية استخدام هذه النماذج: القرية العثمانية، بشكل عام، لم تكن كياناً اجتماعياً يعتمد على الكفاية الذاتية بشكل مستقل عن المدينة. فالاقتصاد المالي قد تطور في العالم العثماني منذ وقت مبكر، ثم توسع بشكل كبير في القرن التاسع عشر. إضافة إلى أن الملكيات العقارية الصغيرة ـ وليس الكبيرة ـ هي التي قدمت معظم الفائض الزراعي للأسواق خلال العهد العثماني. وبفضل المسح

الدقيق المفصل لكل من الضرائب والسكان الذي أنجزته الإدارة العثمانية، فإننا نرى الآن أن البنية الاجتماعية العثمانية قد قامت على أساس الجفت ـ خانه في المناطق الريفية، وهو نظام اجتماعي يصفه خليل إينالجك بشكل كامل، للمرة الأولى، في هذا المجلد. بل إنه في الواقع نظام «مزرعة العائلة القروية العاملة» الذي طرحه أ.ف. شيانوف كنمط مستقل للإنتاج.

في المجلد الثاني، توسعت معالجتنا للنشاطات الصناعية خلال فترة 1600 ـ 1914 (لقد تجاهلنا الفترة السابقة لأسباب تمَّ عرضها في المدخل)، لتتداخل أحياناً مع الدراسات القائمة في مجالات عديدة هامة. أولاً، تقدم مساهمات المؤلفين المتعددين الجماعية رواية واضحة تُظهر استمرارية ملحوظة للمراكز الصناعية. وفي العديد من الحالات كانت المراكز الصناعية التي ازدهرت عام 1600 لا تزال ناشطة حتى عام 1914. ثانياً، بالاشتراك مع القطاعات التجارية والزراعية، كان للصناعة العثمانية قواها المحرّكة الداخلية الخاصة، وكانت تتكيف بإبداع مع التحولات في الظروف المحلية والدولية. لذا، كانت تظهر أحياناً مراكز إنتاج جديدة، وفي أكثر الأحيان، طرق إنتاج جديدة ومنتجات جديدة للمحافظة على الأسواق أو اقتناص فرص جديدة. وكما في حالة التجارة والزراعة، فإن تراجع النجاحات السياسية للدولة وما صاحبه من خسارة للأراضي قد لعب أيضاً دوراً حيوياً في تاريخ الصناعة العثمانية.

لقد أُعطي الكثير من الاهتمام، في هذين المجلدين، لعلاقات الدولة بالغرب التي تكثفت بعد القرن السادس عشر. لقد كانت الدولة العثمانية أول إمبراطورية آسيوية تشهد تأثير نهوض أوروبا وتوسعها البارزين في الحقلين الاقتصادي والعسكري. وبينما كان الغرب التجاري مهتمّاً في الحفاظ على السوق العثماني واستغلاله كأمر حيوي للاقتصاد الغربي، فإن كلاً من إمبراطورية آل هابسبورغ والإمبراطورية الروسية، مستفيدتين من التطورات الجديدة في التكنولوجيا العسكرية، بدأتا سياسة عدوانية لغزو وتقسيم الإمبراطورية العثمانية. وهكذا، ظهر في السياسة الأوروبية، منذ العقود الأولى للقرن الثامن عشر، ما يسمى بالمسألة الشرقية، ما طرح جدياً مسألة وجود الإمبراطورية على بساط البحث. في هذه المرحلة الجديدة، غيّرت الهيمنة الأوروبية وضع الإمبراطورية العثمانية، من السيطرة إلى التبعية المتزايدة. وفي محاولة للخروج من هذه الأزمة، سعى

العثمانيون أولاً إلى إصلاح مؤسستهم العسكرية، ثم تنظيماتهم الإدارية. لذا ظهر بالنسبة للعثمانيين ما يمكن تسميته بالمسألة الغربية، أي محاولة مجتمع إسلامي تقليدي أن يحدد إلى أي مدى بإمكانه أن يتبع الطرق الغربية.

ترافقت هذه التغييرات العسكرية والإدارية مع تسارع وتزايد الاستيراد من الغرب، ليس فقط في مجال المعدات العسكرية وإنما أيضاً في المصنوعات اليدوية اليومية. في القرن الثامن عشر، أدى الانخفاض الكبير في كلفة الصناعة والمواصلات في أوروبا إلى توسع تجاري غير مسبوق في الأراضي العثمانية. وخلال القرن التاسع عشر، أحدثت المبتكرات الإضافية في تكنولوجيا المواصلات مزيداً من التغيير في وجه الأرض والكثافة السكانية.

من التطورات الأكثر أهمية في المرحلة التي تلت المرحلة التقليدية، ظهور «الليبرالية» العثمانية في الموضوعات الثقافية والاقتصادية. وقد توسعت الامتيازات التجارية لتطال كل الدول الأوروبية. وكما أظهر المؤلفون، طُبّقت السياسة الليبرالية أيضاً في حقوق امتلاك الأراضي، وفي الأوقاف، ونظام الالتزام؛ وقد أدت هذه التطورات إلى لامركزية إدارية ساعدت في بروز الأعيان في الأقاليم وخسارة الإدارة المركزية لسلطتها في هذه المناطق. وفي القرن العثماني الأخير، استُؤنفت الليبرالية بالقضاء على الإنكشارية عام 1826، وهي التي كانت تحمي امتيازات النقابات الحرفية، وبالمعاهدة الإنكليزية ـ التركية عام 1838. لقد ضعفت مساعي الحكومة لتوجيه الاقتصاد، تدريجياً من الآن فصاعداً، بعد أن كادت تؤدي إلى تدميره في أواخر القرن الثامن عشر. إلاّ أن الحكومة سعت مجدداً، في القرن التاسع عشر، للتدخل والحماية. وقد تميزت المركزية الإدارية بتوسع كبير في أعداد الإداريين ومسؤولياتهم، كما ترافقت مع تغيرات عسكرية أدت إلى توسّع جهاز الدولة وتزايد نفوذه أكثر مما كان عليه في العهود السابقة. إلاّ أن الحروب وخسارة الأراضي استمرت في تدمير شبكات التجارة وتشكيل شبكات جديدة، ما أثر وبشكل عميق في النشاطات الزراعية والصناعية في أعقاب ذلك.

باختصار، لقد سعينا لعرض تفسير للوقائع الاجتماعية والاقتصادية في محيطها العالمي، وكلما كان ذلك ممكناً، من خلال رؤية «جديدة» مبنيّة على مواد أرشيفية أصلية وعلى الدراسات الأكثر حداثة المستقاة من هذه المصادر.

القسم الثاني

الأزمة والتغيير

1590 - 1699

ثريا فاروقي

معهد الشرق الأدنى للتاريخ والثقافة
جامعة ميونيخ

15
الحوادث السياسية الرئيسية

عادة ما تعتبر الأزمة المالية التي وقعت في ثمانينيات وتسعينيات القرن السادس عشر، والتي بها نبدأ وصفنا للقرن السابع عشر كما شهده العالم العثماني، بداية فترة من التدهور السياسي، والأزمة السكانية والصعوبات الاقتصادية. وثمة كاتب عثماني متميز من تلك الفترة، هو مصطفى علي من غاليبولو، كتب في أواخر القرن السادس عشر عن تدهور كفاءة الطبقة الحاكمة العثمانية، وحتى الماضي القريب لم يكن هناك من يتحدى الحكم الذي أصدره علي[1]. وهناك مؤلفون آخرون، حين كانوا يتناولون القرن السابع عشر بالمفهوم الزمني التتابعي للمصطلح، قد تناولوا مساوئ الحكم الذي يمارسه سلاطين تنقصهم الخبرة وتمارسه سيدات القصر، حتى مع أن هناك اعترافاً عاماً بأنه منذ سنة 1654 فصاعداً، كان الصدور العظام من عائلة كوبروللو قد جلبوا مقياساً للإصلاح. وفي أي حال، فإن مكاسب الاستقرار السياسي التي تحققت خلال فترة كوبروللو لم تستمر إلى ما بعد الحرب العثمانية ـ الهابسبورغية الطويلة المرهقة ما بين 1683 و1699، والتي تعتبر عموماً بمثابة بداية تدهور سياسي أكيد.

غير أن البحث الحديث قد عدَّل هذه الصورة في سياقات معينة مهمة. فمن وجهة نظر «المراقبين العثمانيين للتدهور العثماني»، فنحن نعلم اليوم أن موضوع التدهور كان شائعاً لدى كتّاب بعينهم حتى في أواخر القرن الخامس عشر أو بواكير القرن السادس عشر، وهي فترة يعتبرها مؤرخو القرن العشرين عموماً زمناً للتوسع والازدهار. كما أننا أقل ميلاً إلى اعتبار حكم سليمان القانوني (1520 ـ 1566)

مقياساً لا بدَّ من أن نقيس به كل التاريخ اللاحق، وأن نظام منح الضرائب (تيمار، زعامت) حيث إن الذين يحوزونه كانوا يقومون بخدمات عسكرية أو إدارية للحكومة المركزية العثمانية، هو بمثابة الحل الأمثل لكل المشكلات التي كانت تؤثر في الامبراطورية. كما أن البحث النسوي قد تساءل أيضاً عن الاتهامات الشاملة التي ثارت من قبل حول «سلطنة النساء»[2]. ونتيجة لذلك يعتبر القرن السابع عشر الآن بمثابة زمن حدثت فيه تغيّرات مهمة، وهي تغيّرات أتاحت للسياسة العثمانية البقاء في بيئة سياسية يتصاعد عداؤها. ونحن في الوقت الحالي لا نولي قدراً كبيراً من الاهتمام بحقيقة أن الامبراطورية العثمانية فقدت تماسكها في النهاية واختفت من الساحة السياسية، بقدر ما نهتم بالآليات التي أتاحت للدولة العثمانية والمجتمع العثماني البقاء أكثر من ثلاثمئة سنة بعد أول أزمة كبرى يشهدانها. وفي هذا السياق، فإن التغيرات السياسية التي جرت إبان القرن السابع عشر أدت دوراً حاسماً.

زُمر البلاط والتمرد العسكري

تبدأ فترتنا بعصيان عسكري كبير، كانت أسبابه اقتصادية ومالية، وقد وصفه مؤرخو الفترة العثمانيون بأنه «حادثة بيلر بك» (1589). فقد ثار الانكشارية في استانبول حين تسلموا رواتبهم من عملات منتقصة القيمة (انظر الفصل 16). وقد خصَّ المتمردون باللوم كلاً من حاكم (بيلربك) الروموللي ورئيس الخزانة باعتبارهما الموظفين المسؤولين، وأذعن السلطان الحاكم، وهو مراد الثالث، وأعدمهما. وبهذا أقامت فرق البلاط المتنازعة علاقات مع العسكريين، سواء الانكشارية أو منافسيهم من السباهيين، وهم الفرسان الذين ارتبطوا بالحكومة المركزية. وقُيض لحالات التمرد هذه وللتحالفات أن تتكرر طوال القرن السابع عشر. وهكذا حين كان السلطان مراد الرابع (1623 ـ 1640) صغيراً والحكومة خاضعة إلى حد ما لأمه كوسم سلطان، حاول الصدر الأعظم خسرو باشا أن يستعيد مدينة بغداد، التي كان الشاه عباس قد غزاها قبل سنوات قليلة. ومُنيت الحملة التي جردها الصدر الأعظم بالفشل، وحين أرسل إلى سيده خطاباً بليغاً يطلب المدد، أظهر السلطان الشاب مهارته الأدبية باستخدام السجع نفسه والقافية نفسها في إجابته لكن محتويات هذا الرد الشعري كانت تهديدات تكاد تكون سافرة، وحين عاد خسرو باشا من منطقة

الحدود، عزله السلطان. وقد أثار ذلك تمرد الجنود المحليين في الأناضول، الذين تركوا في نهاية الأمر مراكزهم وزحفوا على العاصمة، وطالبوا برؤوس سبعة عشر شخصاً معروفين بقربهم من السلطان الشاب. وأُجبر مراد الرابع على تسليم صدره الأعظم الجديد حافظ باشا، إلى المتمردين، وعلى تغيير عدد من كبار الموظفين. بيد أن السلطان افترض أن الصدر الأعظم السابق هو الذي أثار عصيان الجنود في الأقاليم، وجاء انتقامه بأن أمر بخنقه في توقات (1632).

كذلك جرت تحالفات بين الزمر داخل المؤسسة الحاكمة العثمانية والجنود المتمركزين في العاصمة خلال شهور الأزمة التي سبقت خلع السلطان إبراهيم الأول (1640 ـ 1648) عن العرش. ففي هذه الحالة، كان التدهور المتزايد لحالة السلطان العقلية قد أتاح لمختلف الموظفين المتمتعين بإنعامات الحاكم أن يؤمنوا امتيازات مادية كبيرة. وأخيراً، شعر قادة الفيالق العسكرية أن لديهم المبرر للخوف على سلامتهم، وبدأوا حالة من التمرد بمساندة العلماء. وقد بدأ التمرد باغتيال الصدر الأعظم القائم في الحكم وانتهى بعزل السلطان نفسه عن العرش، ليقتل بعد ذلك بأيام معدودات. وعيَّن المتمردون مرشحهم الخاص في منصب الصدر الأعظم. ولكن حتى بعد أن اعتلى العرش ابن السلطان الشاب باسم محمد الرابع (1648 ـ 1687) كانت التحالفات بين الجنود وزمر القصر قادرة على أن تجلب تغييرات كاسحة في موظفي الدولة. وهكذا، فإن السباهيين المتمردين قد تحالفوا في سنة 1651 مع الخصيان السود في قسم الحريم، بحيث دبروا لاغتيال الوالدة كوسم ماهبيكر، التي كانت هي نفسها تعتمد على مساندة الانكشارية، وهلك معها كثيرون من الانكشارية[3]. ولكن بعد أن كان محمد كوبروللو قد وطد نفسه صدراً أعظم، استخدم الانكشارية بدوره والعلماء لدعمه في القضاء على ما اعتبره بداية مؤامرة من السباهيين (1657)[4].

في حالات التمرد هذه التي كان الحكام العثمانيون يُعزلون فيها و/أو يُقتلون، لعب الانكشارية عادة دوراً جاسماً. وثمة مثال مبكر ومعبِّر حيث تم في خلع واغتيال السلطان عثمان الثاني سنة 1622 بعد عصيان قام به الانكشارية. وكان الصدر الأعظم الذي حصل على منصبه نتيجة هذا العصيان متورطاً في مكائد القصر ودسائسه بدرجة جعلت حياة الأمير الشاب الذي اعتلى العرش سنة 1623

باسم مراد الرابع مهددة. ولكن بعد فترة طويلة تحت الوصاية، أحكم مراد الرابع السيطرة على جهاز الدولة العثمانية، ففكّك التحالف بين الانكشارية وفرسان البلاد الذي هدد سيطرة السلطان السياسية لفترة من الزمن. وفي مرحلة لاحقة، كان خلع محمد الرابع عن العرش سنة 1687 مسبوقاً بحالات تمرد وعصيان في صفوف قوات خط الجبهة الذين تأخرت رواتبهم. بيد أن حركة التمرد هذه لم تحرز زخماً سياسياً إلا بعد أن تحالف المتمردون مع مختلف ممثلي عائلة كوبروللو، الذين كان من الواضح أن محمد الرابع يحاول تجريدهم من السلطة لكي يمسك بزمام الحكم في يديه. وبالطريقة نفسها، تمّ عزل السلطان مصطفى الثاني عن العرش سنة 1703 بواسطة تمرد عسكري قام به الانكشارية وقوات حملة الدروع Cebeci، ومعهم حلفاء من العلماء والموظفين العسكريين/ الإداريين[5].

ثورات الطلاب، 1570 ـ 1590 تقريباً

يمكن أن نلحظ في الولايات الأناضولية نوعاً مختلفاً إلى حد ما من التمرد، وهو نوع بقيت عواقبه السياسية محدودة أكثر بسبب بعد المتمردين عن كل مراكز السلطة. ففي النصف الثاني من القرن السادس عشر، ازدادت أعداد الطلاب الملتحقين بمدارس الفقه ازدياداً كبيراً، يحدوهم الأمل في الالتحاق بوظيفة كتابية أو قضائية، أو تعليمية. لكن لم تكن الفرص كبيرة جداً لاستيعاب كل المتقدمين. فضلاً عن ذلك، كان التضخم قد خفض دخل الكثير من مدارس الفقه وجعل الظروف المادية في غاية الصعوبة بالنسبة إلى الطلاب الفقراء. وقد اضطر الكثيرون إلى زيادة مواردهم الهزيلة، على حين سُمح للطلاب الفقراء بالتسول، وتحول التسول الجماعي من سكان الأقاليم الأثرياء إلى لصوصية. فجنّد الحكام الإقليميون الجنود غير النظاميين لتفريق الطلاب، وهي سياسة أدت إلى خسائر كبيرة في الأرواح[6].

وفي الوقت نفسه، فإن السلطات في استانبول تردّدت ما بين الدعم التام لسياسة القمع والمحاولات المترددة للاستيعاب. وتمّ تعيين بعضهم في استانبول «ممثلين» وكان من المتوقع أن يكونوا حلقة اتصال بين أقرانهم والسلطات الحكومية. وجرت في سنة 1579 بصفة خاصة محاولة لاختيار قطاع معيَّن من المتمردين. ومن ناحية أخرى، لم يقدم للأفراد العاديين سوى العفو، شرط أن

يستقروا في أوضاع تشبه أوضاع الفلاحين. ولم يكن هذا العرض مغرياً بأي حال من الأحوال، ونتيجة لذلك تكررت حركات تمرد الطلاب عدة مرات، ولا سيما فيما بين سنة 1579 وسنة 1583. غير أن الحكومة على المدى الطويل، قضت على الحركة عن طريق الإرهاق الذي أصاب المتمردين، وإغلاق العديد من مدارس الأقاليم ما زاد من صعوبة تطلع الطلاب ذوي الدخل المنخفض إلى الانضمام لفئة «العلماء»[7].

الحملات الجلالية وعصيان جان بولاد 1590 ـ 1610

أمّا ما كان أشد خطورة بكثير، من وجهة نظر عسكرية، فإنها تلك الانتفاضات التي قام بها الإداريون الإقليميون والجنود غير النظاميين، المسلحون بالبنادق، والذين كان من المتوقع أن يقوم الإداريون بتجنيدهم (انظر الفصل 16). في السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر، تمكّن بعض قادة القوات المرتزقة من اجتياح أنحاء الأناضول كافة، وفرض الحصار على المدن الكبرى المحصنة، بل إنهم استولوا على بعض المدن المهمة مثل بورصة وأورفة. وهكذا فإن القره يازجي (الكاتب الأسود) الذي كان قد بدأ حياته المهنية موظفاً منزلياً في خدمة الباشا، بدأ تمرده سنة 1599، محققاً نصراً كبيراً على القوات الحكومية التي أُرسلت ضده. فبعد أن استولى على قلعة أورفة جنوب شرق الأناضول، حصل على الشرعية بتعيينه في عدة مناصب رسمية. ولكن في الوقت نفسه أجبره أعداؤه بين الإداريين الإقليميين في الأناضول على أن يهجر أورفة أولاً، ثم أجبروه فيما بعد على الفرار إلى التلال بالقرب من سامسون، حيث مات هناك بعد فترة وجيزة[8].

ويكشف عصيان قره يازجي عن الانقسامات داخل الحكومة المركزية بالنظر إلى السياسة المضادة تجاه رؤساء الجلالية؛ فمن دون مساندة استانبول، ربما لم يكن في وسع قره يازجي أن يصمد طوال المدة التي صمدها. لكن من وجهة نظر بعض الوزراء، كان يبدو عملياً أن يسترضوا زعماء الجلالية كلاً على حدة لكي يتعاملوا معهم واحداً واحداً. وفي الوقت نفسه، فإن بعض الجلالية المهمين مثل قره يازجي، ممن كانت ذريعتهم الرئيسية في التمرد حاجتهم إلى إطعام المرتزقة العاملين في خدمتهم، كان يمكن دمجهم في النظام بسهولة، لأنهم حين أعطوا

منصباً عمومياً، اختفت الحاجة إلى العصيان. وعلى المدى الطويل، كانت سياسة المسالمة ناجحة فيما يتعلق بالمتمردين البارزين. لكن إذا وضعنا في الحسبان المطالب والحاجات الأساسية للمرتزقة، والتي كانت تشكل القوة الدافعة في حالات التمرد هذه، فإن هزيمة أي قائد بعينه لم تكن لتحول دون قيام أي حالات تمرد في المستقبل.

ومن بين حالات التمرد العسكرية الأخرى في الأناضول في تلك الفترة، يعد تمرد قلندر أوغلو واحداً من أكثرها خطورة من وجهة نظر الحكومة. ولم يكن قلندر أوغلو يعمل وحده، لكنه كسب حليفاً من خارج الأناضول هو جان أوغلو علي باشا الذي تحول من حاكم إقليمي إلى متمرد. وكان علي باشا قد أعد العدّة لتأسيس دولة منفصلة في شمال بلاد الشام بمساعدة دوق توسكانا، الذي وعده بامتيازات تجارية مهمة لقاء مساندته. وأخيراً، تمكّنت حملة بقيادة الصدر الأعظم قويوجو مراد باشا، من إخماد هذا التمرد في سنة 1607[9].

تمرد الأمير فخر الدين المعني 1613 ـ 1635

تكرر نموذج عصيان جان بولاد أوغلو علي باشا في بلاد الشام، بعد عدة سنوات، في عصيان زعيم الدروز فخر الدين المعني، الذي كان حليفه ذات مرة. فبعد السيطرة على المدينتين المينائين بيروت وصيدا، مارس فخر الدين ضغطاً شديداً على الحكام العثمانيين في دمشق وطرابلس الشام. وفي سبيل الحفاظ على سلطته شبه المستقلة في مواجهة الإجراءات السياسية والعسكرية العثمانية، أقام فخر الدين علاقات طيبة ليس مع دوق توسكانا فحسب، بل مع البابا ومع المبعوث الإسباني في نابولي[10] أيضاً. وفي سنة 1613 قام فخر الدين شخصياً بزيارة إيطاليا لتدشين تحالف هجومي ضد العثمانيين، وهو تحالف لم يتحقق في أي حال. وعاد زعيم الدروز إلى لبنان سنة 1618؛ وأدت منازعاته التالية مع الحكام العثمانيين وهجرة حلفائه الفلورنسيين له، إلى القبض عليه في نهاية المطاف وإعدامه سنة 1635[11]. ووضعت هزيمة الأسرة المعنية نهاية «للحكم غير المباشر» من خلال العائلات المحلية في بلاد الشام الخاضعة للحكم العثماني، كما كانت فاتحة فترة من السيطرة المركزية المكثفة (انظر أيضاً الفصل 18).

عصر الولاة المتمردين

تشمل حالات التمرد اللاحقة التي قام بها الولاة الإقليميون ذلك التمرد الذي قام به أباظة محمد باشا، وهو عدو قديم للانكشارية. فعندما عُزل من ولايته في أرضروم سنة 1623، شن حملة للانتقام لاغتيال السلطان عثمان الثاني الذي حدث في السنة السابقة. وبمصطلحات سياسات السلطة في تلك الأيام، كان أباظة محمد باشا يحارب السيطرة الانكشارية على استانبول والإدارة المركزية العثمانية، والتي كانت تسيطر سيطرة مطلقة تقريباً بين 1622 و1656.

لذا غالباً ما كانت التوترات بين العاصمة والولايات في تلك الفترة تترجم إلى صراعات بين انكشارية استانبول وخصومهم في الولايات. وربما نُظر إلى تمرد أباظة في هذا السياق. إذ إن حملة محمد باشا عبرت الأناضول كله؛ ونجح في الاستيلاء على بورصة لكنه فشل في دخول العاصمة[12]. وإذْ تقهقر مرة ثانية إلى وسط الأناضول خسر معركة ضد الصدر الأعظم بالقرب من قيسرية، لكن تمّ العفو عنه وأُعيد تعيينه والياً على أرضروم. لكن عداوته المستمرة للانكشارية أدت إلى تمرد آخر في سنة 1627، فهزمه خسرو باشا وهو في طريقه إلى الحدود الإيرانية[13]. وبعد عفوٍ ثانٍ، تقلّب أباظة محمد باشا في عدة مناصب في الروملي حيث واصل نضاله ضد الانكشارية حتى أعدمه مراد الرابع سنة 1634.

وثمة والٍ متمرد آخر من ذلك الزمان هو أباظة حسن باشا. كانت قاعدة سلطته قائمة بين تركمان الأناضول، وأصبح والياً (فويفود) عدة مرات في مراحل مختلفة من حياته المهنية. وعلاوة على ذلك، كان أباظة حسن باشا قد ربط حظوظه بحظوظ إبشير مصطفى باشا، وهو ذو خلفية مماثلة لخلفية أباظة وقد عيّن عام 1654 في منصب الصدر الأعظم، إذ كان من المأمول أن يمنعه ذلك من إثارة المزيد من المتاعب في الأقاليم[14]. وبعد إعدام إبشير في غضون سنة من تعيينه (1655)، واصل أباظة حسن باشا نضاله في الأقاليم، وهو النضال الذي بات موجهاً آنذاك ضد الصدر الأعظم محمد كوبريوللو. وفي نهاية الأمر لقي حسن باشا مصرعه، بعد أن أحرز نصراً مدوياً ضد قوات الحكومة سنة 1658[15]. كانت هزيمته فاتحة لفترة من الهدوء النسبي استمرت حتى قلاقل حرب 1683 ـ 1699. وفي حالات التمرد التي قام بها هذا الوالي، كان التورط مع شبكات حماية أباظة

وروابطه ببدو الأناضول تزيد من ثقل الضغوط العادية التي كانت تنشأ أصلاً من قواته المرتزقة.

بلغت العداوات بين الانكشارية وغيرهم من الفيالق العسكرية المعترف بها من ناحية، والمرتزقة ذوي الأصول الفلاحية (السكبان) من ناحية أخرى، ذروتها خلال حركات التمرد التي ارتبطت باسم يكن عثمان آغا[16]. فعندما زحف الانكشارية الذين هُزموا على جبهة الروموللي إلى استانبول سنة 1687، مطالبين بخلع السلطان محمد الرابع عن العرش، حاول السلطان تحييد خصومه بتعيين يكن عثمان آغا، الذي كان قد عيَّن نفسه آمراً على قوات (السكبان)، لكي يوقفهم. فلم يستطع يكن عثمان ذلك، وتمّ عزل السلطان محمد الرابع. غير أن خليفة محمد الرابع، سليمان الثاني (1687 ـ 1691) تابع السياسة نفسها، فعيَّن يكن عثمان باشا حاكماً عاماً على الروموللي وقائداً على الجبهة المواجهة للهابسبورغ ذات الأهمية الحاسمة. وحينئذٍ قام يكن عثمان باشا بمحاولة جادة في سبيل تقلّد منصب الصدر الأعظم. وقد رد الصدر الأعظم القائم على هذه الحركة بحظر جميع القوات المرتزقة (السكبان)، وهدد الجنود الذين يرفضون تسريح أنفسهم بالإعدام. وفي الأناضول كانت الميليشيات المحلية قد بدأت بالفعل معركة لحسابها ضد المرتزقة، وأعقبت ذلك الحرب الأهلية. وتغيّرت حظوظ السكبان بشكل مفاجئ وصارت لهم اليد العليا في الأناضول، ما سمح ليكن عثمان باشا أن يجهز لمسيرة أخرى إلى استانبول. وتبع ذلك تغيير مفاجئ آخر في الإدارة المركزية العثمانية؛ إذ تمّ القبض على يكن عثمان وقتله. لكن ذلك لم يؤدّ إلى نهاية حركات تمرد (السكبان)، التي أدت في سنة 1698 إلى اتفاقية قصيرة الأمد قدم السلطان بمقتضاها ضمانات إلى (السكبان) مقابل أن يكون سلوكهم حسناً في المستقبل. وسرعان ما انهارت الاتفاقية؛ واستمرت حركات التمرد التي قام بها المرتزقة المسلحون بالبنادق، بعدة أسماء متنوعة، طوال القرن الثامن عشر.

الأزمة السياسية في استانبول وعودة آل كوبروللو 1654 ـ 1691

بعيداً عن التوترات الداخلية التي عرضنا لها فيما سبق، فإن التهديد البندقي للدردنيل خلال المراحل الأولى لحرب كريت، دفع الوالدة طورخان، سنة 1654

إلى تعيين كوبروللو محمد باشا صدراً أعظم. وكان محمد باشا قد صنع لنفسه حياة مهنية طويلة بيد أنها لم تكن متميّزة جداً كإداري، ولكنه مع ذلك اشتهر بطاقته غير العادية. وقد اشترط قبل تعيينه أن تمنحه الوالدة والسلطان نفسه سلطات غير عادية: كل التدابير التي يتخذها يجب أن يقبلها السلطان، كما أن الاقتراحات التي يقدمها الموظفون الأدنى مرتبة، وحتى الوزراء الآخرون، ينبغي رفضها تلقائياً إذا ما كانت تتعارض مع اقتراحاته هو. وفضلاً عن ذلك، كان يجب إطلاق يد الصدر الأعظم الجديد فيما يتعلق بالتعيينات، وكان محمياً إلى حد معيَّن في مدة ولايته بالشرط الذي ينص على ألا يستمع السلطان إلى أعداء الصدر الأعظم. وبعد ذلك هزم كوبروللو محمد باشا الأسطول البندقي الذي كان يغلق ممر الدردنيل، وأعاد فرض سيطرة الحكومة المركزية على الأناضول، وأراق قدراً كبيراً من الدماء لكسر كل معارضة لسياساته من جانب فرسان الباب العالي.

وبعد وفاة الصدر الأعظم في سنة 1661، تولى ابنه فاضل أحمد المنصب وظل فيه حتى مات هو أيضاً سنة 1676. وقد تمكن فاضل من مواصلة النجاحات العسكرية التي عرفت بها فترة آل كوبروللو. وهكذا، فإن غزو بودوليا، الذي وصلت به الامبراطورية العثمانية إلى أعظم امتداد إقليمي لها، قد تمّ في عهد هذا الصدر الأعظم (1672 ـ 1676)، الذي أكمل غزو كريت بالاستيلاء على كنديا (1669). وقد استمرت سلطة آل كوبروللو، باعتبارهم عائلة سياسية كبرى، بعد وفاة فاضل أحمد باشا سنة 1676، بتعيين أخيه الأصغر فاضل مصطفى باشا صدراً أعظم في سنة 1689؛ وقد احتفظ فاضل مصطفى باشا بمنصبه حتى وفاته في معركة سلانكامن سنة 1691. وفضلاً عن ذلك، فإنه في السنوات التي فصلت (ما بين وزارات الإخوة) كان أكثر الصدور العظام تأثيراً قره مصطفى باشا، الذي نشأ وترعرع في بيت كوبروللو وتزوج من إحدى بنات كوبروللو محمد باشا. وبعد موت فاضل مصطفى باشا، تمّ تعيين أحد أبناء آل كوبروللو في منصب الصدر الأعظم وهو أمجد زاده حسين باشا، الذي تولى المنصب بين سنة 1698 و1702، وبذلك ترأس مفاوضات كارلوڤيتز، على الرغم من أنه هو نفسه لم يشارك فيها. ويبدو أيضاً أن بعض الباقين من آل كوبروللو نشطوا في التمرد الذي أدى إلى خلع السلطان مصطفى الثاني عن العرش سنة 1703. وفي القرن الثامن عشر، استمر بعض أعضاء الأسرة يتولون المناصب العليا[17].

الحروب الإيرانية، 1603 ـ 1639

انتهت إحدى الحروب الطويلة على الحدود الإيرانية في سنة 1590، مخلّفة أذربيجان بأيدي العثمانيين. لكن في السنوات الأخيرة للقرن السادس عشر، عزز الشاه عباس قوّته بتجنيد جيش من «الغلام»، على نسق «القول» العثماني أو «خدم السلطان» لكي يحلوا محل قوات «القزل باش» القبلية في نهاية المطاف[18]. وبهذه القوة استولى، على تبريز سنة 1603، منتهزاً فرصة أن حركات التمرد الجلالية حدّت بدرجة كبيرة من قدرة العثمانيين على الرد[19]. وبعد غزو يريڤان (ريڤان)، بشهور قليلة، تمّ تعيين جيغال زاده سنان باشا قائداً للجيوش العثمانية، لكنه خسر معركة ڤان وبعدها معركة بحيرة أورميه (تشرين الثاني/نوفمبر 1603)، مما أتاح للشاه عباس أن يغزو غانجا وشيرڤان[20]. وبذلك أعاد شاه إيران سيطرته على المنطقة التي كان قد خسرها أمام الامبراطورية العثمانية بين سنة 1555 و1590. وعلاوة على ذلك، كان في وسع الشاه عباس أن يزيد من قوّته العسكرية باستضافة جيش قوامه حوالى خمسة عشر ألفاً من الجلالية، كان من بينهم قلندر أوغلو الشهير، الذي هرب من الصدر الأعظم قويوجو مراد باشا. غير أن هذه القوات، التي تسببت في مشكلات جسيمة للسلطات الإيرانية بسبب افتقارها إلى النظام، رجع معظمها إلى الأناضول بعد عفو أعلنه نصوح باشا سنة 1610. وفي سنة 1612، تمّ إنهاء الأعمال العدائية رسمياً، وتمكن الشاه عباس من الاحتفاظ بفتوحاته الجديدة، التي ضمنها مقابل دفع جزية سنوية مقدارها مئتا بالة من الحرير. وقد تجدد هذا السلام سنة 1618، بعد حملة قادها الوزير العثماني خليل باشا وتمخضت عن هزيمة نكراء لجيشه[21].

لم يستمر السلام سوى خمس سنوات. ففي سنة 1623، قام صوباشي بغداد بكير باشا بإعلان التمرد، ووضع نفسه بحماية الشاه عباس، لكنه عاد بعد برهة قصيرة إلى ولائه العثماني. واستغل الشاه عباس هذه الفرصة ليحاصر بغداد، واستولى عليها سنة 1624، فقتل قسم كبير من السكان السنّة، وتعرض مقاما «أبي حنيفة» و «عبد القادر الجيلاني»، اللذان كانا يحظيان بتبجيل خاص لدى السنّة العثمانيين لعمليات نهب واسعة النطاق[22].

وغزت قوات الشاه عباس الموصل بعد ذلك بأسابيع قليلة؛ وبذلك انحصر

الوجود العثماني في العراق في حامية صغيرة بالبصرة. لكن سرعان ما أدى انتشار الوباء وتمرّد بعض القبائل العربية إلى انقلاب الخطوط العسكرية وعادت الموصل مرة أخرى إلى أيدي العثمانيين. بيد أن الحصار العثماني لبغداد في سنة 1626 انتهى بالفشل الذريع[23]. وفضلاً عن ذلك، فإن حركة العصيان التي قام بها أباظة باشا في أرضروم وفرت الفرصة لكي يؤثر النفوذ الإيراني في الشؤون الداخلية العثمانية؛ إذ كان أباظة باشا قد أعلن ذات مرة ولاءه للشاه، وتمّ إرسال فيلق مسلح من إيران لمساندته[24].

بعد أن بلغ السلطان مراد الرابع سن الرشد، تواصلت عملية استعادة بغداد بإلحاح متجدد. وتمّ فرض حصار عثماني ثان سنة 1630 دون نتائج، بل إن خليفة الشاه عباس الشاه صافي استولى على قلعة «الحِلَّة». وبعد أن تمكن السلطان مراد الرابع من فرض السيطرة السياسية في عاصمته، قاد بنفسه المعركة ضد الإيرانيين؛ وأدّت حملة سنة 1635 إلى فتح يريڤان، التي استعادها الإيرانيون في السنة التالية. فشنّت حملة ثانية سنة 1638 قادت القوات العثمانية إلى بغداد التي استسلمت قبل الهجوم النهائي مباشرة. وكانت عملية استرداد ضريح كل من الإمام الأعظم وعبد القادر الجيلاني علامة على استعادة العثمانيين زمام الأمور. وتمّ عقد معاهدة سلام في قصر شيرين سنة 1636 عيّنت الحدود العثمانية - الإيرانية، وغالباً ما كان يستخدم ترسيم الحدود الذي تمّ الاتفاق عليه في ذلك الوقت في القرون اللاحقة أساساً لمفاوضات السلام[25].

«الحرب الطويلة» وسلام زيتڤا - طوروك، 1593 - 1606

غالباً ما كانت الروايات الأسبق عن حركات التمرد الجلالية تربط بين بدايات هذه الهبّات والنصر العثماني الكبير في «الحرب الطويلة» بين الهابسبورغ والعثمانيين (1593 - 1606): إذ إن الجنود الذين فروا من ميدان المعركة في ميسوكريستيس سنة 1596 حرموا من مصادر رزقهم، وكان يفترض أنهم هم الذين بدأوا حركات العصيان في الأناضول. ولكن من المعترف به بعامة الآن أن انتفاضات الجلالية كانت إرهاصاتها قد بدأت بالفعل قبل أن يعود الهاربون من الحرب المجرية إلى الأناضول. بل إن الحرب في المجر، أتاحت على الأقل حلاً مؤقتاً للمشكلات السياسية في الأناضول؛ وهكذا عيّن أحد

كبار المتمردين في سنة 1603، حاكماً عاماً في البوسنة وانطلق إلى الجبهة في الروماللي؛ وبهذا لم يعد من الضروري اتخاذ المزيد من الإجراءات القمعية[26].

وبعيداً عن معركة ميسوكريستيس، فإن «الحرب الطويلة» تألفت من سلسلة طويلة من عمليات الحصار. وهكذا فتح العثمانيون الراب سنة 1594 لكن جيوش الهابسبورغ أعادت الاستيلاء على المكان سنة 1598. كما استولى الهابسبورغ على سيكسفهيرفار سنة 1601 وتمت استعادتها في السنة التالية[27]. وازداد الصراع العالمي تعقيداً بالحرب الأهلية حين هب النبلاء المجريون، بقيادة أمير ترانسلفانيا، ستيفن بوشكاي، في عصيان ضد حكم الهابسبورغ على هذه البلاد المجرية التي ظلت بأيدي المسيحيين بعد غزوات السلطان سليمان القانوني. وقد رفض بوشكاي Bocskai أن يسمي نفسه ملك المجر في إطار أوروبا الوسطى؛ غير أنه قبل هذا اللقب من السلطان أحمد الأول سنة 1605 وتوّجه الصدر الأعظم لالا محمد باشا[28]. وعقد بوشكاي سلامه مع امبراطور الهابسبورغ قبل موته في السنة التالية بوقت قصير، بيد أن الحدث برهن على هشاشة حكم الهابسبورغ في أراضي الحدود المجرية.

وقد أدت معاهدة سلام زيتفا - طوروك، التي عقدت سنة 1606 وتمّ تمديدها عدة مرات فيما بين سنة 1615 وسنة 1663 إلى بروز عدة تفسيرات بين المؤرخين الديبلوماسيين[29]. وبهذا ثار الجدل حول ما إذا كانت هذه المعاهدة بالفعل تجسيداً للاعتراف بحاكم الهابسبورغ كندّ ديلوماسي للسلطان العثماني. وقد حفزت التفسيرات المختلفة تلك الاختلافات الموجودة بين نصوص المعاهدة المجرية ونصوصها التركية العثمانية، التي كانت تحتوي، ضمن أمور أخرى، على مسألة الجزية؛ فقد عرض الجانب الهابسبورغي مئتي ألف فلورين دفعة واحدة لا تتكرر، على حين أن النص العثماني كان يرى أن الجزية سوف تنقطع فقط على أن تستأنف بعد ثلاث سنوات. غير أنه في الممارسات التي شهدها القرن السابع عشر، سُمح لمدفوعات الجزية بأن تهبط تدريجياً وتحل محلها تبادلات متساوية إلى حد ما للهدايا بين الحاكمين. والأهم من تفاصيل المعاهدة في الظاهر هو أن إيقاف الأعمال العدائية كان يخدم مصالح الفريقين. فقد واجه الهابسبورغ في السنوات التالية معارضة محلية خطيرة، على حين أن الصراعات العثمانية، مع

بولندا وإيران، بالإضافة إلى التمرد الداخلي، جعلت توقف الأعمال العدائية على الجبهة المجرية أمراً مرغوباً. ونتيجة لذلك، أدى سلام زيتفا ـ طوروك إلى استقرار الأحوال على الجبهة الهابسبورغية ـ العثمانية لمدة نصف قرن.

الأزمة الكريتية، 1654 ـ 1669

بالمقارنة مع مستوى نشاط البحرية العثمانية في القرن السادس عشر، فإن عدد الحملات البحرية تراجع في فترة ما بعد سنة 1590. فقد شكل غزو كريت العمل البحري الكبير في القرن السابع عشر. لقد كانت كريت، وهي أكبر جزر البحر المتوسط، لا تزال حتى ذلك الحين بأيدي البنادقة، ويسكنها قوم من الفلاحين الأرثوذكس الخاضعين لسيطرة أرستقراطية «لاتينية» تعتنق مذهب الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. وقد أدت ازدواجية الديانة إلى زيادة الفجوة بين الحكام والمحكومين على أرض الجزيرة. ومن وجهة النظر العثمانية، كانت كريت الخاضعة لحكم البندقية تهدد الاتصالات مع مصر، ولا سيما أن قراصنة منظمة فرسان مالطا كانوا يتلقون الدعم في مناسبات معينة من سلطان البندقية على الجزيرة. وفضلاً عن ذلك، فإن الصعوبات التي عانتها البندقية بعد الهبوط الحاد في تجارتها في أوائل القرن السابع عشر لا بدَّ من أنها كانت معروفة في استانبول. غير أن التوترات السياسية داخل الحكومة العثمانية في عهد السلطان الشاب محمد الرابع أعاقت شن الحرب؛ وفي الوقت نفسه كان الأسطول البندقي لا يزال ينعم بقيادة جيدة وعلى مستوى معقول من الكفاءة. وهكذا، بينما تمّ فتح الجزء الأكبر من الجزيرة سنة 1645 ـ 1646، استمر حصار قلعة كنديا نفسها حتى سنة 1669. ولأن الجانبين كانا مجبرين على إمداد القوات التي وضعوها على الجزيرة وتعزيزها، فإن الحرب تحولت أيضاً إلى اختبار قوة بين الأسطولين. وفي سنة 1656 وقعت معركة كبرى على مرأى من Çanakkale، وفيها تحطم الجزء الأكبر من الأسطول العثماني واحتل البنادقة جزيرتي ليمني وبوزكادا (تينيدوس) بسرعة. وكان كسر الحصار البندقي لمضيق الدردنيل أول إنجاز لكوبرولولو محمد باشا الصدر الأعظم. وكانت البندقية قادرة على توفير نفقات الحرب بفضل مساعدات البابوات والمساعدة المتقطعة التي تتلقاها من دولة القراصنة في مالطا. فضلاً عن المساعدة غير الرسمية التي كان يرسلها الملك الفرنسي لويس الرابع عشر؛ وثمة

سليل غير شرعي لهنري الرابع ملك فرنسا تولى قيادة الفيلق الفرنسي لفترة من الزمن، وذلك قبل اتمام فتح كنديا على يد الصدر الأعظم كوبروللو زاده أحمد باشا بوقت قصير[30].

الهابسبورغ وترانسلڤانيا والسياسات المجرية قبل سنة 1683

في أثناء «الحرب الطويلة» بين سنة 1593 وسنة 1606، أدّى حكام ترانسلڤانيا دوراً على قدر من الأهمية، حيث كانت ترانسلڤانيا واحدة من الدول الحاجزة التي تفصل بين الامبراطورية العثمانية وامبراطورية الهابسبورغ، وظلت تدفع الجزية للعثمانيين منذ حملات محمد الفاتح وسليمان القانوني. غير أن ترانسلڤانيا، بسكانها الذين كانوا من النبلاء المجريين، ومدنها التعدينية الألمانية، وجمهرة من الفلاحين الرومانيين الأرثوذكس المقهورين، حافظت أيضاً على روابطها بالمجر تحت سيطرة الهابسبورغ، وأخذت جانب الهابسبورغ خلال «الحرب الطويلة». وفي المراحل الباكرة من حرب الثلاثين عاماً (1618 ـ 1647) برز الحاكم الترانسلڤاني بيثلين غابور، الذي كان هو نفسه من البروتستانت، باعتباره منافساً للقوى السياسية العظمى[31]. وكان في وسع بيثلين غابور أن يعتمد على عدد معقول من المتعاطفين معه بين النبلاء البروتستانت في المجر، والذين كانوا مستائين من تتويج فرديناند الثاني امبراطوراً، إذ كان فرديناند معروفاً بدعمه الكثيف والقوي للديانة الكاثوليكية.

أقنع بيثلين غابور السلطان عثمان الثاني أن يقبل فرض الحماية على المجريين الذين كانوا لا يزالون يخضعون لحكم الهابسبورغ (1620). وكان على السلطان أن يقف إلى جانب المناطق المجرية المتمردة ويساندها بإرسال قوات لم تكتفِ بالهجوم على أراضي الامبراطور، بل شنّت الهجوم على بولندا أيضاً[32]. وفي المقابل كان يجب تسليم القلاع الحدودية في ڤاتز (ڤايتزن) إلى العثمانيين. وبفضل جهود بيثلين غابور، صارت الامبراطورية العثمانية الحليف الوحيد من القوى العظمى الذي كانت المناطق البوهيمية المتمردة تستطيع أن تعتمد عليه بعد أن خلعت عن نفسها حكم الهابسبورغ وانتخبت فردريك الخامس ملكاً بروتستانتياً. وقدم فردريك لسفير عثماني مبعوث إلى براغ الولاء المخلص وجزية سنوية، وتمّ تأكيد هذا من خلال سفارة كاملة أرسلت إلى استانبول (تشرين الثاني/ نوفمبر

1620)[33]. غير أن التزامات العثمانيين بحرب في بولندا، بالإضافة إلى قلقهم بشأن الحدود الإيرانية، كانت عائقاً أمام المساعدة السريعة للمتمردين البوهيميين. وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1620، كانت معركة الجبل الأبيض التي انتهت باستئصال جيش فردريك الخامس والأراضي البوهيمية، قد جعلت من أي خطط للتدخل العسكري العثماني أمراً غير مجدٍ.

وهكذا، فإنه خلال السنوات الباكرة من القرن السابع عشر، كانت الامبراطورية العثمانية متورطة بشكل عميق في الشؤون السياسية لدول أوروبا الوسطى المسيحية. وقد تراجع هذا التورط بين سنة 1620 وسنة 1660، لكي يستأنف مرة أخرى حين أدى إعادة بناء القوة العثمانية بإدارة آل كوبروللو إلى جعل السياسة التوسعية تبدو مجدية. أمّا في ترانسلڤانيا، فقد حاول الأمير جورج راكوتشي أن يتدخل في سياسات القوى الأوروبية على نطاق واسع: فقد شارك في الحرب الشمالية، وحافظ على علاقات وطيدة مع فرنسا خلال حكم مازاران Mazarin، وفي سنة 1657 قام بغزو بولندا. ولم يكن هذا الغزو بتصريح من العثمانيين سادة راكوتشي Rakocsi. وحين عاد الأمير من بولندا دون أن يحقق أي فتوحات، وجد نفسه مضطراً لمواجهة تأديبية من جانب تتار القرم الذين نفذوا أوامر السلطان وأفادوا في الوقت نفسه من الفرصة التي سنحت لهم بالحصول على الغنائم من المجر. ولم تكن مغامرات راكوتشي العسكرية تحظى بقبول الهابسبورغ أيضاً، لأنها زادت المخاوف من نشوب حرب بين العثمانيين والهابسبورغ، وهي حرب لم يكن الامبراطور ووزراؤه مستعدين لها بأي حال من الأحوال. وفي النهاية أجبر الأمير الترانسلڤاني على التخلي عن عرشه، بيد أن الوقت كان قد فات لمنع حملة عسكرية عثمانية، وهي التي نجم عنها ضم عدد من المدن الحصينة (1658). وظلّ الموقف متفجراً في ترانسلڤانيا؛ فبعد شن حملة عثمانية جديدة في سنة 1660، تمّ إنشاء ولاية عثمانية خامسة على الأراضي المجرية، وهو ما أكد شكوك الهابسبورغ: ليس لأن دمج ترانسلڤانيا تماماً بالامبراطورية العثمانية يزيد من احتمالات حدوث عصيان بين النبلاء المجريين في القسم التابع للهابسبورغ فحسب، بل افتُرض أيضاً أن ذلك لم يكن سوى توطئة لغزو عثماني على الأراضي التي لا يزال الهابسبورغ يسيطرون عليها[34].

شنت حملة عثمانية واسعة على أراضي الهابسبورغ سنة 1663. إذ كان الامبراطور قد جمع في عجالة حلفاء من بين الأمراء الألمان. كما حصل على تأييد محدود من فرنسا، تمثل في غطاء قانوني باعتباره فيلقاً من «اتحاد الراين»، وهي منظمة شكّلها الملك الفرنسي وعدد معيَّن من الأمراء على الحدود الغربية للرايخ. ونشبت معركة قرب دير سانت غوتارد على نهر الزاب، وذلك في المنطقة التي يسهل فيها المرور من الأراضي العثمانية إلى الأراضي النمساوية. وإذ أخفقت محاولة الجيش العثماني في عبور النهر ونجمت عنها خسائر، اضطر الصدر الأعظم إلى عقد معاهدة سلام مدتها عشرون سنة في عام 1664، وهي المعاهدة التي استمرت في الواقع حتى حملة ڤيينا سنة 1683[35].

إن التدخل العثماني وبقدر ما يتعلق بالشؤون المجرية بالمعنى الضيق للكلمة، كان مطلوباً من جانب بعض النبلاء في ذلك الجزء من المجر المحكوم من قبل الهابسبورغ (إذ كان هناك بين نبلاء ترانسلڤانيا وفلاحيها جزء مجري قوي لكن البلاد لم تكن تعتبر جزءاً من المجر). ولما كان أولئك النبلاء بروتستانتا في معظمهم، فإنهم كانوا منزعجين من إلغاء إمبراطور الهابسبورغ الامتيازات التي كانت تتمتع بها ممتلكاتهم منذ العصور الوسطى. وفي سنة 1667 ـ 1668، طلب أولئك «الساخطون»، بحسبما أطلق عليهم، من الصدر الأعظم العثماني، كوبرولو أحمد باشا، أن يساعدهم في العصيان الذي يزمعون القيام به، وهو ما رفضه الصدر الأعظم بسبب انشغاله في غزو كنديا Candia. وقد تفاقم الصراع المجري لأن إمبراطور الهابسبورغ، ليوبولد الأول، سار على نهج تقاليد أسرته وحاول أن يفرض بالقوة «الإصلاح المضاد» في الأراضي المجرية الخاضعة لسيطرته. وبإلغاء حق رعاياه البروتستانت في الحفاظ على مدارسهم ومبشريهم، كان الامبراطور وأساقفته يهدفون إلى استئصال المذهب البروتستانتي من أراضي الهابسبورغ الشرقية. وهكذا وفّرت المسألة الدينية لحركات التمرد التي قام بها بعض النبلاء المجريين مساندة شعبية، لا سيما ذلك النبيل البروتستانتي إي .توكولي E. Tokoly الذي قام بشن حرب عصابات. لكن في سنة 1681، حين كان ليوبولد الأول واقعاً تحت تأثير حرب عثمانية ـ هابسبورغية وشيكة، اقتنع بتقديم تنازلات أساسية في كل من الأمور الدستورية والدينية. وقد تسبب ذلك في عزلة توكولي في المجر، حيث كان قد قدم مساندته الكاملة للغزو العثماني للأراضي التي سيطر عليها

الهابسبورغ، في حين أنه كان يتلقى أيضاً مساعدة فرنسية بسبب التحول الذي سببه على حدود الهابسبورغ الشرقية. ولم يفقد توكولي قيمته كحليف وأداة من أدوات السياسة العثمانية[36] إلا بعد انهيار حملة ڤيينا في سنة 1683.

بولندا وأوكرانيا وموسكوفي 1600 ـ 1681

بينما ظلّ الهابسبورغ دائماً الخصوم الرئيسيين للعثمانيين في أوروبا، فإن توسع بولندا في أوكرانيا، والصراع بين القوزاق الذين يعترفون بالسيادة البولندية وخصومهم التتار، كان يتيح الفرص للتدخل العثماني في أوروبا الشرقية. كان القوزاق رجال حدود يخدمون في بعض الأوقات الحكام الروس أو البولنديين ـ اللتوانيين، وفي أوقات أخرى يعيشون حياة السلب والنهب على هواهم في مناطق السهوب المفتوحة. وخلال المراحل الباكرة من تاريخ القوزاق، كان أمراء التتار الباحثون عن ملاذ سياسي في موسكوفي بعد منازعات ضروس داخل الأسر الحاكمة لمختلف الخانات يتحولون غالباً إلى زعماء للقوزاق. وبحلول القرن السادس عشر، كان القوزاق عادة أوكرانيين وروساً؛ وغالباً ما كانت الطبقة العليا تتألف من النبلاء الذين خسروا ثرواتهم. أمّا الغالبية فكانوا من أصول فلاحية، وغالباً ما كان الفلاحون المسترقون من البولنديين أو الروس يسعون إلى حياة أفضل بالهرب إلى القوزاق[37]. وفي الحملات الصيفية، كانت القوات المؤلفة من الفرسان والرجال ذوي التسليح الجيد تُترك لمناطق الحدود. وكانوا ينتخبون رؤساءهم (Hetman)؛ على حين كان يتم تقاسم المؤن والأسلحة في الحملات حين يكون ذلك ضرورياً. ومن وجهة نظر النبلاء، ظل القوزاق بمثابة تحد دائم لعبودية الفلاحين التي اتخذت شكلاً عاماً وبذلك كانوا قوة ينبغي احتواؤها قدر الإمكان، مع أنهم ظلوا قوة لا يمكن الاستغناء عنها للحروب التي تنشب في مناطق الحدود.

ومن ناحية أخرى، فإن حملات القوزاق، الذين كانوا يهاجمون السواحل الجنوبية للبحر الأسود بل والقرى المجاورة لاستانبول في سفن صغيرة وسريعة، كانت تتسبب في توريط الملوك البولنديين في نزاعات مع الامبراطورية العثمانية. وفي سنة 1621 كانت نتيجة مثل هذا الصراع حرباً كبرى: فقد ظهر السلطان عثمان الثاني قبالة هوتين Hotin، إحدى المدن الرئيسية في بودوليا، وهي من الممتلكات

البولندية في ذلك الوقت. لم يتمكن من الاستيلاء على المدينة؛ إلاّ أن معاهدة الصلح نصت على وجوب توقف عمليات النهب والتدمير التي يقوم بها القوزاق في الأراضي العثمانية. لكن هذه المعاهدة لم توقف غارات القوزاق. وإلى جانب الهجمات الجديدة على مناطق البوسفور سنة 1624 وسنة 1626، اضطر الأسطول العثماني في سنة 1634 لأن يخوض معركة كبرى مع السفن القوزاقية الصغيرة بالقرب من فارنا[38].

وثمة توترات أخرى طويلة المدى وذات طبيعة دينية بين القوزاق والملك والنبلاء البولنديين. ففي بولندا، خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، كان الحاكم والأمراء، على مثال حكام الهابسبورغ، يحاولون توطيد المذهب الكاثوليكي الروماني باعتباره الديانة السائدة؛ وكان الفلاحون في الأراضي الأوكرانية يدينون بالمذهب الأرثوذكسي بشكل عام. فاستخدم «اتحاد» فرض بالقوة بين الكنيستين في سنة 1596، ذريعة لإخضاع المطابع والمدارس الأرثوذكسية المؤسسة حديثاً للسيطرة الكاثوليكية، وهو ما أدى إلى انشقاق كبير وشكل على المدى الطويل أحد أسباب انتفاضة كبرى قام بها القوزاق سنة 1648. وكان قائد التمرد القوزاقي، الزعيم شملنيكيج Chmelnickij قد حاول في البداية أن يتحالف مع التتار والسلطان العثماني. ولكن في سنة 1653، قبل سيادة موسكوفي، بحيث إنه في معركة جرت سنة 1655، واجه تحالفٌ بولنديٌ ـ تتاريٌ تحالفاً روسياً - قوزاقياً[39]. وعلى المدى الطويل أتاح هذا التجمع للقياصرة أن يسيطروا على أوكرانيا، ويخرجوا تتار القرم، وأن ينهوا السيادة العثمانية على التتار، ويستأصلوا الوجود البولندي ـ الليتواني في المنطقة.

ولكن على المدى القصير فإن هدنة أندروسوفو Andrussowo، التي أنهت الحرب الروسية ـ البولندية في سنة 1667، قسّمت أوكرانيا إلى قسمين: منطقة غربية (بولندية)، ومنطقة شرقية (روسية). وفي السنة التالية اختار زعيم القوزاق (البولنديين) دوروشنكو، الحماية العثمانية. ونشبت حرب بين الامبراطورية العثمانية وبولندا، وفيها قاد الصدر الأعظم كوبروللو زاده أحمد باشا جيشاً إلى داخل بودوليا وفتح قلعة كامينيك ـ بودولسكي Kaminiecz-Podolski الرئيسية. وفرضت هدنة عقدت سنة 1672 شروطاً بتأسيس ولاية عثمانية في بودوليا، وحماية

عثمانية مستمرة للقوزاق في غرب أوكرانيا، وجزية بولندية تدفع للعثمانيين وانتقال معظم السكان البولنديين من الأراضي التي يسيطر عليها العثمانيون.

غير أن الملك البولندي الذي كان تمّ اختياره حديثاً جان سوبيسكي رفض قبول هذه الشروط واستمرت الحرب حتى تحولت أقسام كبيرة من أوكرانيا إلى صحراء في الواقع. فعقدت معاهدة صلح سنة 1676 أعادت جزءاً صغيراً من بودوليا إلى الملك البولندي وألغت الجزية[40]. واستمرت الحرب بين روسيا والامبراطورية العثمانية من أجل السيطرة على شرق أوكرانيا حتى سنة 1681؛ وفي هذه الحالة أقرّت شروط المعاهدة نفسها بخراب المنطقة محل النزاع. إذ نصت المعاهدة على أن تكون هناك أرض فاصلة بين الأراضي الروسية وأراضي القرم، إذ لم يكن مسموحاً لأي من الجانبين أن يستقر فيها أو يحصّنها[41].

الحرب بين العثمانيين والهابسبورغ 1683 ـ 1699

كانت معاهدة زوراڤنو للصلح بين الامبراطورية العثمانية وبولندا قد عقدت جزئياً على الأقل من خلال وساطة الديبلوماسيين الفرنسيين. وكان هدف الديبلوماسية الفرنسية خلال هذه السنوات، التي وصل فيها حكم لويس الرابع عشر درجة النضج، هو تحرير الامبراطورية العثمانية من الاشتباكات مع الدول الأوروبية الأخرى غير الهابسبورغ في النمسا. فقد كان الصراع العثماني الهابسبورغي مفيداً لمصالح لويس الرابع عشر بتحويل انتباه الهابسبورغ من إقليم الحدود بين فرنسا والأراضي الألمانية، حيث انتهج لويس الرابع عشر سياسة الضم قطعة قطعة. وقد اختير سوبيسكي ملكاً على بولندا كرئيس للفريق المشايع لفرنسا داخل النبلاء البولنديين، وبذلك اتبع سياسة مناهضة للهابسبورغ. لكن انقلاباً حدث أقصى فيه سوبيسكي عدداً من أبرز أعضاء الفريق المؤيد لفرنسا سنة 1678 من الحياة السياسية، وقطع استمرارية الدعم للمتمردين البروتستانت الذين يقودهم توكولي في المجر، وعلى أمل تغيير شروط معاهدة السلام في زوراڤنو، قام بمحاولة للتقرب من الجانب الهابسبورغي. وكانت الديبلوماسية البابوية قد أدت دوراً مهماً في تشجيع هذا التحول، لأن البابا حاول أن يقيم تحالفاً بين الدول المسيحية ضد العثمانيين. وإذا ما أخذنا باعتبارنا هذا الهدف الطويل المدى للسياسة الخارجية البابوية في سبعينيات وثمانينيات القرن السابع عشر، فإن ديبلوماسية كل من فرنسا

والبابوية عادة ما كانت تعمل على خطوط أغراض متعارضة. ومن ناحية أخرى، كان في وسع الحكام النمساويين أن يعولوا على دعم مالي ملموس من روما[42].

ولا نعرف سوى القليل عن التوترات السياسية داخل الدوائر الحاكمة العثمانية والتي دفعت بالسلطان محمد الرابع لأن يجدد الحرب مع الهابسبورغ. فقد تمّ بعض التركيز على عدم أمان موقع ميرزيفونلو قره مصطفى في البلاط، وهو ما يفترض أنه أدى إلى قيامه بحصار ڤيينا على الرغم من أن محمد الرابع لم يعطه موافقة مسبقة. ويجب أن يؤخذ تأثير داعية السلطان ڤاني أفندي، الذي أدى دوراً ناشطاً أثناء حصار ڤيينا في سنة 1683، أيضاً في الحسبان. وفضلاً عن ذلك، فإن الديبلوماسية الفرنسية بعد وصول سفير لويس الرابع عشر الجديد غيليراغ Guilleragues، في سنة 1680 استمرت تحرض على التدخل العثماني ضد الهابسبورغ، على حين كان موقف توكولي لا يزال قوياً في المجر وترانسلڤانيا ويبدو أنه كان يتيح فرصة للتدخل الناجح[43].

وبسبب تدخل جيش إنقاذ يقوده الملك البولندي سوبيسكي، انتهى حصار ڤيينا سنة 1683 بالإخفاق. وخلال السنوات التي تلت ذلك، اندلعت حرب حول ممتلكات الهابسبورغ في المجر؛ ووصلت قوات الهابسبورغ إلى بلغراد سنة 1688. لكن سرعان ما تمت استعادة المدينة على يدي الصدر الأعظم كوبروللو زاده مصطفى باشا. ودخلت البندقية التحالف المعادي للعثمانيين في سنة 1684، وسيطرت لفترة قصيرة على المورة وأثينا. كما انضم قيصر روسيا بطرس في سنة 1697 إلى العصبة التي كان قد كوّنها الهابسبورغ مع البندقية وبولندا، بغية توسيع فتوحاته على الشاطئ الشمالي للبحر الأسود. وقد وصل متأخراً بحيث لم يحقق مكاسب يعتد بها من انضمامه[44]. وقد أسهم فشل حصار ڤيينا والحرب المجرية في عزل محمد الرابع سنة 1687. غير أن ابنه مصطفى الثاني، الذي خلفه على العرش في سنة 1695، بعد فترتي حكم قصيرة لاثنين من أعمامه، هو الذي تمكن من أن يلعب دوراً فاعلاً في حروب البلقان. فقد قاد بنفسه جيشاً عثمانياً في سنة 1697، وهو الجيش الذي تمّ القضاء عليه، في معركة زنتا Zenta. ويلقي المؤرخ العثماني رشيد باللوم في هذه الهزيمة على العلاقات السيئة بين الصدر الأعظم، الذي عينه القصر، وغيره من الموظفين المشتركين في الحملة[45]. ومنذ ذلك

الحين فصاعداً وردت الإشارات إلى المفاوضات من أجل السلام. ومن وجهة نظر العثمانيين، لا بدّ من أنه كان هناك حافز قوي لإنهاء الحرب ضد الهابسبورغ النمساويين الذين تحرّروا حديثاً في أوروبا الغربية بعقد معاهدة ريجسويجك Ryswick، وحوّلوا جيوشهم ثانية تجاه البلقان. ومن ناحية أخرى، فإن الحرب الوشيكة حول مسألة اعتلاء العرش الإسباني، التي أعقبت موت الملك الإسباني تشارلز الثاني، والذي لم يترك ذرية تخلفه، جعلت الملك ليوبولد يرغب في فض الاشتباك في البلقان[46].

جسّدت المفاوضات التي سبقت عقد اتفاقية السلام في كارلوڤيتز (Karlofça) القلق بشأن المساواة الديبلوماسية بين القوى المتورطة؛ بل إنه تمّ بناء قاعة مخصوصة بأربع بوابات متناسقة للمداخل، لكي تقلل من مسائل الأسبقية إلى أدنى حد[47]. ومن ناحية أخرى، لم يكن الموظفون العثمانيون في ذلك الوقت يعتبرون أن مفاوضات السلام في كارلوڤيتز بمثابة تجديد ديبلوماسي. فمن المعترف به أن الصلح قد عقد تحت مبدأ بقاء الأراضي خاضعة لسيطرة الدولة المحاربة التي احتلتها في نهاية الحرب ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك uti possidetis، وبذلك انطوى على فقدان المجر السيادة على ترانسلڤانيا. ولكن جرى الحرص على تأمين ما كان يعتبر متعلقاً بشرف السلطان، بحسب التعبير الرسمي العثماني. كان الديبلوماسيون العثمانيون دائماً يفترضون أن إخلاء القلاع القريبة من الحدود، أو تدميرها وسيلة لا يمكن استخدامها سوى لصالح السلطان، لا لغير مصلحته، ومن ثم تجنّب كل مظاهر أي معاهدة سلام «مفروضة» بشكل دقيق. وقد جعلت الخسائر في الممتلكات أمراً مستساغاً بتكرار الافتراض الموجود في الشريعة الإسلامية، وهو بالتحديد أن كل التفاهمات السلمية مع غير المؤمنين أمر مؤقت تماماً، وأن مراجعة أي معاهدة في غير صالحهم بالتالي يمكن أن تكون متوقعة في المستقبل القريب. ومع ذلك، فإن شرعية مصطفى الثاني، بصفته الحاكم الذي عقد معاهدة كارلوڤيتز قد تقوضت بشكل واضح بسبب التنازلات التي قدمها مفاوضوه إلى الكفار، وتمّ عزله في سنة 1703[48].

خاتمة

إذا كان يوجد في الحقيقة صلة بين تنازلات مصطفى الثاني الديبلوماسية

والتمرد الذي كلفه عرشه، وإذا كان أبوه محمد الرابع قد خُلع عن عرشه بسبب إخفاق الجيوش العثمانية التي حاصرت ڤيينا، فإن الحوادث التي جرت بعد سنة 1650 على حدود الرومللي كانت ذات علاقة كبيرة بالنضال السياسي الذي حسم مصير أكبر الموظفين العثمانيين. ففي ثلاثينيات القرن الثامن عشر حدث كذلك أن حرباً مكلفة في إيران عجلت بسقوط السلطان أحمد الثالث وصدره الأعظم. وتبدو مثل هذه الارتباطات معقولة تماماً بالنسبة إلى الباحثين المحدثين. ولكن يجدر بنا أن نضع في أذهاننا أن ملك فرنسا المسن لويس الرابع عشر نجا خلال تلك السنوات نفسها من فترة طويلة من الكوارث العسكرية (والمناخية) وأن الحكام العثمانيين في القرن التاسع عشر احتفظوا لأنفسهم بالسلطة على الرغم من أن حدود الامبراطورية كانت تنكمش بشكل مستمر. وهكذا يجدر بنا البحث عن السبب في أن البناء السياسي العثماني في القرن السابع عشر وبواكير القرن الثامن عشر كان حساساً بصورة خاصة للنكسات العسكرية. وانطلاقاً من العدد المحدود للدراسات الثانوية التي في حوزتنا، فليس من الممكن في الوقت الحالي أن نقدم إجابات مرضية عن هذه الأسئلة وما يماثلها. ولكن بعرض مثل هذه المشكلات، التي قد تعتبر واقعة في مجال الأنثروبولوجيا السياسية، فإن العلاقات بين التاريخ الاجتماعي والتاريخ السياسي واضحة، بدلاً من أي افتراضات مماحكة حول «أولوية السياسة»، تبدو الأساس المنطقي لإدخال التاريخ السياسي في بحث عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية العثمانية.

الهوامش

(1) Fleishcer (1986), pp. 153ff.

(2) Fleischer (1986); Pierce (1988).

(3) Articles «Murad IV» in İA by Cavit Baysun; «Hüsrev Pasa» in İA by Halil İnalcilk. Hammer (1827-35), V. pp. 543-48.

(4) Eickhoff (1970), p. 118.

(5) Abou-El-Haj (1984), p. 22-29; 44-45.

(6) Akdağ (1963), pp. 85-108.

(7) Akdağ (1963), pp. 107-8.

(8) المرجع نفسه، ص ص. 190 ـ 201.

(9) Giswold (1983), pp. 132-46.

(10) المرجع نفسه، ص. 78ff.

(11) Article «Fakhr al-Din» in EI[2] by Kama Salibi; Abu Husayn (1985), pp. 67-128; Eickhoff (19709), pp. 142ff.

(12) İnalcik (1980), pp. 290-98.

(13) Article «Abaza» in EI[2] by Cl. Huart; de Groot (1978), pp. 74-80; article «Hüsrev Pasha» in İA by Halil İnalcik.

(14) Aktepe (1970).

(15) Article «Abaza» in EI[2] by Cl. Huart.

(16) İnalcik (1980), pp. 299-300.

(17) Compare the article «Köprülü» in İA by Tayyip Gökbilgin; Hüseyin Pasha («Amudja-Zade») in EI[2] by Orhan Köprülü and «Karlofça» in EI[2] by Colin Heywood.

(18) Savory (1970), pp. 418-19.

(19) Bellan (1932), pp. 123ff.

(20) Griswold (1983), pp. 104-9.

(21) Bellan (1932), pp. 187-211, 241.

(22) المرجع نفسه، ص. 280.

(23) المرجع نفسه.

(24) المرجع نفسه، ص. 288.

(25) Article «Murad IV» in İA by Cavid Baysun.

(26) Akdağ (1963), p. 214.

(27) Parry (1976), pp. 118-20.

(28) Nehring (1984).

(29) Bayerle (1980); Nehring (1983).

(30) Eickhoff (1970).

(31) Heinisch (1974, 1975).

(32) Heinisch (1974, 1975), part 2, pp. 99-100.

(33) Ibid., pp. 106-13.

(34) Eickhoff (1970), pp. 196-227.

(35) المرجع نفسه، ص ص. 208 ـ 21.

(36) Eickhoff (1970), pp. 366ff, 391-416; Barker (1982), pp. 110-40; Cenner-Wilhelmb (1983).

(37) Stökl (1953), pp. 147-77; Gordon (1983), pp. 181ff.

(38) Eickhoff (1970), pp. 265-72.

(39) المرجع نفسه، ص ص. 270 ـ 81.

(40) Forst de Battaglia, 2nd ed. (1982), pp. 81ff; Eickhoff (1970), pp. 288-301.

(41) Eickhoff (1970), p. 303.

(42) Forst de Battaglia, 2nd ed. (1982), pp. 122-31; Eickhoff (1970), pp. 355ff.

(43) Eickhoff (1970), p.363.

(44) Vaughan (1954), pp. 273-76.

(45) Abou-El-Haj (1984), p. 54.

(46) Vaughan (1954), pp. 277-78.

(47) المرجع نفسه، ص. 278.

(48) Abou-El-Haj (1984), p. 22.

16

كسب العيش: الأزمة الاقتصادية والتعافي الجزئي

علق فرديناند بروديل ذات مرة على حقيقة أنه حيثما كان الأمر متعلقاً بالاقتصاد والمجتمعات قبل الرأسمالية، فإننا نعرف عن القطاع التجاري أكثر بكثير مما نعرفه عن الإنتاج الزراعي والصناعي[1]. ومن المؤكد أن الامبراطورية العثمانية ليست استثناء لهذه القاعدة. بل إن قطاع الإنتاج يبقى في الواقع أكثر غموضاً مما هو عليه في مجتمعات أخرى على درجة مقاربة من الإنجاز التقني، ما دامت الوثائق الباقية ذات طبيعة رسمية إلى حد كبير. غير أن كلمة «رسمي» تعني أنها «مرتبطة بجباية الضرائب». لكن سجلات الضرائب ليست حتماً المرآة الأكثر صدقاً لأي مجتمع، وخاصة فيما يتعلق بكامل أنشطته الإنتاجية. وهكذا من المحتمل أن تكون أولوية الأحوال السياسية في تحديد الحالة الاقتصادية، وهي ما تبدو حقيقة واضحة من حقائق الحياة بالنسبة إلى مؤرخي القرن السابع عشر العثماني، مجرّد خداع بصري إلى حد ما تولد عن الطبيعة الرسمية للوثائق المتاحة. بيد أن تحديد مدى هذا التشويه يستدعي قدراً معقولاً من التخمين المبني على المعلومات، وإنّ ما يبدو صالحاً لقطاع ما من الاقتصاد لا ينطبق تلقائياً على كل القطاعات الأخرى.

ثورات الجلالية وخلفيتهم الاجتماعية الاقتصادية

شكّل العقدان الأخيران من القرن السادس عشر فترة صعوبات مالية وسياسية واقتصادية وسكانية بالنسبة إلى الامبراطورية العثمانية. ومن أعراض الأزمة المالية، حدوث ذلك الانخفاض المثير في قيمة الأقجة في سنة 1584 ـ 1586، بعد أن ظل

المحتوى الفضي لهذه العملة ثابتاً بدرجة أو بأخرى طوال الحكم الطويل للسلطان سليمان القانوني (1520 ـ 1566). وفضلاً عن ذلك أدى هذا الانخفاض إلى نتائج سياسية مهمة. ففي سنة 1589 ثار الانكشارية عندما وجدوا أن مرتباتهم سوف تدفع لهم بالعملة الجديدة المخفضة؛ وطلبوا إعدام رئيس الخزانة وغيره من الموظفين الذين اعتبروهم مسؤولين عن السياسة الجديدة وتمّ لهم ذلك. ولم يكن ذلك أول أو آخر تمرد عسكري؛ فمن المعروف أن مثل هذه الحوادث جرت حتى في عهد محمد الفاتح (1451 ـ 1481) واستمرت في الحدوث طوال التاريخ العثماني. ولكن قرب نهاية القرن السادس عشر والسنوات الأولى من القرن السابع عشر، تكرّرت حركات التمرد العسكرية كثيراً؛ وصار على كبار الموظفين العثمانيين أن يأخذوا في الحسبان إمكانية حدوث تمرد في القرارات التي يتخذونها يومياً[2].

بيد أن التمرد العسكري كان له مع ذلك بُعد آخر. إذ إن الحكام العثمانيين في تلك الفترة انخرطوا في سلسلة من الحروب الطويلة، سواء على الحدود الإيرانية أو على حدودهم مع الهابسبورغ. وعلاوة على ذلك، فإن الفرسان الحائزين على إقطاعات «التيمار»، الذين شكّلوا العمود الفقري للجيش العثماني في القرون الباكرة، أخذت تتراجع فائدتهم باطراد بسبب انتشار استخدام الأسلحة النارية على نحو غير مسبوق. وبذلك صار من الضروري إعادة تنظيم الجيش تنظيماً أساسياً، كما أن الفتوحات المحدودة التي كانت لا تزال ممكنة في القرن السابع عشر لم تعد كافية لأن تجعل من الشؤون الحربية أمراً مربحاً. بل على العكس تماماً، صارت الحروب تشكل استنزافاً متزايداً لمالية الدولة العثمانية.

وفي ظل هذه الظروف، حاولت الخزانة العثمانية تخفيض نفقات القوات المسلحة المتمركزة في الولايات وكان يتوقع من المزيد من الولاة أن ينفقوا على حاشياتهم العسكرية. وكان أولئك المرتزقة معرضين لفقدان وظائفهم حين يتمّ عزل مستخدميهم، وغالباً ما بقي حكام الولايات في مناصبهم لفترة قصيرة فقط[3]. ونتيجة لذلك كان هناك عدد كبير من العصابات المسلحة تجوب أنحاء الريف بحثاً عمن يستخدمها، وتعيش في الوقت نفسه على حساب الفلاحين. وكذلك كان الولاة مجبرين على أن يملؤوا جيوبهم أثناء شغلهم وظائفهم، لكي يدفعوا للمرتزقة، الذين من دونهم لم يكن لهم أمل بالبقاء في السلطة. ولم يكن يتم

تحقيق هذا الهدف سوى بالتجول في الريف وطلب ضرائب اعتباطية من الفلاحين. هذه الممارسات، على الرغم من انتشارها الواسع، لم تكن تحظى بموافقة رسمية، بل إنها كانت مدانة بشدة من جانب السلاطين القائمين حينها. حتى إن مراد الثالث، في محاولة يائسة لضمان قاعدة الضرائب التي تحصلها الخزانة، سمح للفلاحين بأن يرفضوا دخول الولاة ورجالهم إلى قراهم[4]. لكن بما أن هذا المنع لم يقضِ على حاجة الولاة إلى المال، فإن المراسيم السلطانية الخاصة بحماية الفلاحين برهنت بشكل عام على أنه يصعب تنفيذها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود حاشية عسكرية يدفع لها الولاة من جيوبهم الخاصة جعل من الممكن لهؤلاء الولاة إعلان العصيان. وكان هذا الخيار أقل حدوثاً حين كان الولاة يقودون فقط الخيالة الحائزين على «التيمار»، لأن حكام الولايات لم تكن لهم سوى سيطرة محدودة على تعيين أولئك الخيالة. وفي بعض الحالات، كانت المبادرة بالعصيان تأتي حتى من جانب المرتزقة العاملين في خدمة الوالي، الذين كانوا يخشون من احتمال الاضطرار إلى إعالة أنفسهم على الطرقات. لذا كانت معظم حركات التمرد هذه تهدف إلى إعادة أحد الولاة المعزولين إلى منصبه أو ترقيته. غير أن جان بولاد أوغلو علي باشا على الأقل، الذي تركز عصيانه في سنة 1607 على شمال بلاد الشام، ذهب إلى مدى أبعد، حيث خطط بالفعل لإقامة دولة خاصة به[5]. وفي حالة جان بولاد أوغلو، تمّ الكشف عن طموحاته من خلال الوثائق المحفوظة في أرشيف فلورنسا، لأن علي باشا خطط لمنح الفلورنسيين امتيازات تجارية واسعة في مقابل دعمهم السياسي. ويحتمل أن تكون لحركات تمرد أخرى بعينها في تلك الفترة طموحات مماثلة، لكن معلوماتنا حول هذا الموضوع محدودة حقاً.

كان المرتزقة (levent) الذين يخدمون الولاة العثمانيين، من القرويين السابقين بشكل عام. وكانت الفكرة السائدة في الماضي أن الضغط السكاني قد دفع الفلاحين للتخلي عن أراضيهم والدخول في عصابات المرتزقة، بيد أن معظم البحوث الحديثة لا توافق على هذا الافتراض[6]. ويبدو من غير المحتمل عند موازنة الآراء أن الأناضول كانت مسكونة بالدرجة التي تكفي لأن تجعل من التفسيرات القائمة على الضغط السكاني أمراً موثوقاً، حتى على الرغم من أن الموقف ربما كان مختلفاً في مناطق محدودة معينة[7]. كما أن سكان الأناضول

كلهم، على الرغم من حدوث زيادة كبيرة في مجرى القرن السادس عشر، ربما لم يكونوا على درجة كافية من الكثافة بحيث تظهر أعراض الزيادة السكانية الزراعية على نطاق كبير[٨]. وهكذا يبدو الآن أن قوة «الجذب» لفرص العمل الخارجية، سواء كمرتزقة أو كمنتجين مدينيين، كانت أكثر أهمية في زيادة الهجرة من القرية، من «الدفع» الناتج عن الازدحام الريفي. لكن ما إن أثقلت القرى بالضرائب الباهظة من جراء ابتزاز رجال الإدارة في الولاية، حتى شكَّل انعدام الأمن في الريف عاملاً دافعاً كبيراً في حد ذاته.

وإلى حد معيَّن، اتخذ الاضطراب في الريف الأناضولي شكل صراع بين الأغلبية الساحقة من الفلاحين المسلمين دافعي الضرائب (أو الرعايا بحسبما كانوا يسمون هم وأقرانهم المسيحيين في مصادر تلك الفترة) والمؤسسة العسكرية المعفاة من الضرائب. إذ إن الجنود وقادتهم، الذين اعتبروا من عبيد السلطان، وكانوا معروفين باسم «قول»، شكلوا جزءاً من طبقة العسكر، أي خدم الإدارة المركزية العثمانية. وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، اعتبر الموظفون العثمانيون الفصل الصارم بين «الرعايا» وكل الأعضاء العسكريين والمدنيين في الإدارة أمراً لا غنى عنه للأداء الصحيح لجهاز الدولة. وعلى الرغم من أن ذلك لم يكن بالضرورة حقيقة واقعة، فإن «الرعايا» كان يجب ألا يكونوا مسلحين، وليس من حق الأفراد أن يتحولوا إلى جنود. وعلاوة على ذلك، ومنذ القرن السادس عشر فصاعداً فإن الإدارة المركزية العثمانية قد سرّحت الفرق العسكرية المؤلفة من المحاربين الفلاحين أو حتى البدو، التي كان لها أهمية كبيرة في غزو الرومللي، أو حولت هذه الفرق إلى فروع مساعدة للجيش. ومن المسلَّم به أن هذه السياسة لم تكن تطبَّق بشكل صارم. ولكن بقدر ما كانت تطبَّق، فإنها لم تترك للفلاحين المسلمين في الامبراطورية سوى فرصة ضئيلة، أو لم تترك لهم فرصة على الإطلاق للارتقاء إلى مرتبة العسكر. ومن ناحية أخرى، فإن الفرق العسكرية وشبه العسكرية (السكبان، والسارجة) التي كانت تجنّدها الحكومة المركزية خلال الحرب بين العثمانيين والهابسبورغ وفيما بعد حكام الولايات، كانت تتألف في جزء كبير منها من الفلاحين المسلمين، وحصلت بهذه الطريقة على الوظيفة العسكرية. وهكذا قد يمكن للمرء أن يعتبر حركات التمرد الجلالية نضالاً حاول من خلاله الجنود من الرعايا المسلمين في الأناضول أن يكسبوا بعض الامتيازات

التي كانت حتى ذلك الحين حكراً على «القول»[9]. وإلى حد ما، نجح جنود «النظام الجديد»، باعتبارهم فرقاً عسكرية مكونة من الفلاحين السابقين بأن يصبحوا سمة معترفاً بها من سمات التنظيم السياسي. وفي الوقت نفسه، كانت مكانة ومرتبات أولئك الجنود الذين كانوا من الرعية أصلاً أقل كثيراً على الدوام من تلك المكانة والمرتبات التي تنالها الفرق الأقدم في الجيش؛ فضلاً عن أن أولئك الرجال كانوا يُصرفون من الخدمة حين يستغني مستخدمهم عن خدماتهم. وأدى طلب هؤلاء الجنود من غير النخبة تأمين العمل والمرتبات الأعلى في النهاية إلى عدد من حركات التمرد المهمة في القرن السابع عشر[10].

ومما سبق يتضح أن ما يسمى بحركات التمرد الجلالية في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر لا ينبغي اعتبارها انتفاضات فلاحين، من النوع الذي نقابله في الصين وروسيا وأوروبا الغربية خلال الفترة المبكرة من العصر الحديث. ويستحق ذلك الغياب لحركات تمرد الفلاحين أن ندرسه بعناية أكثر، بحيث إن تكرار الشكاوي من موظفي الولايات الجشعين تظهر لنا أن فلاحي الأناضول في السنوات التي سبقت سنة 1600 والتي أعقبتها لم يكن لديهم أي سبب يدعوهم إلى الرضا بمصيرهم. وقد افترض أحياناً أن مكانة السلطان المقدّرة عند العامة قد منعت حركات تمرد الفلاحين. ولكن يبدو من المرجح أن هجرة فلاحي الأناضول لأراضيهم قد أدت دوراً مهماً. ويبدو ذلك غريباً للوهلة الأولى، لأن قواعد وتنظيمات الضرائب في القرن السادس عشر كانت تؤكد دائماً على أنه ليس مسموحاً للفلاحين ترك قراهم دون إذن من صاحب التيمار (الإقطاعي)، وكان صاحب التيمار مخولاً سلطة تسمح له أن يطلب عودة الفلاحين الذين استقروا في المدينة دون إذن منه. ونتيجة لذلك كان الفلاح العثماني في القرن السادس عشر، بنص القانون، مربوطاً فعلاً بقريته وبالأرض التي يفلحها[11]. لكن حتى مع حلول النصف الثاني من القرن السادس عشر، صارت هذه القواعد تواجه صعوبة أكثر في التطبيق. وكانت آخر سلسلة من سجلات الضرائب المتسقة وفي معظم أجزاء الامبراطورية هي تلك التي تمّ جمعها في سبعينيات وثمانينيات القرن السادس عشر. وإذ انقضى تاريخها بات من الصعب تماماً إثبات أن فلاحاً بعينه جاء بالفعل من قرية بعينها، وغالباً ما كانت المحاكم تصدر أحكامها لصالح الفلاحين المهاجرين. ولا بدّ من أنه كان من الأسهل للجندي المرتزق التملّص من مطالبة

الإقطاعي برجوعه إلى القرية. وغالباً ما كان حائزو الإقطاعات يغيبون في حملات عسكرية، وكانوا يفتقرون إلى جهاز بيروقراطي كفء لفرض أوامرهم أثناء غيابهم الطويل، ولا شك في أن ذلك شكل عاملاً إضافياً يعمل لصالح حركة الفلاحين.

أسهم الرعايا المسيحيون بقدر ضئيل في الانتفاضات. وهذه الحقيقة تقوي من تفسير حركات التمرد الجلالية على أنها محاولة من جانب الرعايا المسلمين في الأناضول للمشاركة في امتيازات القول[12]. ولو أن الضغط السكاني داخل القرية كان هو السبب الرئيسي للاضطرابات، لكان غير المسلمين قد شاركوا على نحو أكثر فعالية مما فعلوه. فقد استجاب كثير من الرعايا المسيحيين وكذلك الفلاحين المسلمين وسكان المدن غير المشاركين في حركات التمرد بطريقة مباشرة للأحوال المضطربة في أماكن مثل طرابزون أو شبين - قره حصار بالهروب من المنطقة واستقرت جماعات من المهاجرين من شرق الأناضول في أماكن بعيدة مثل ڤارنا واستانبول، وحتى القرم[13]. وفضلاً عن ذلك، فإن السكان الأتراك والمسلمين في البلقان (مثل تراقيا أو الجزء الجنوبي من بلغاريا) لم يشاركوا في حركات التمرد إلى المدى نفسه الذي شارك به أقرانهم الأناضوليون تقريباً، على الرغم من أن أعمال اللصوصية وقطع الطريق لم تكن نادرة في البلقان أيضاً. وفي سبيل البحث عن تفسير، قد يشير المرء إلى التقاليد السياسية الخاصة بالأناضول العثمانية؛ إذ إن ذاكرة الإمارات المحلية في الفترة التي سبقت العثمانيين في وسط الأناضول كانت لا تزال حية، بحيث استمرت بعض هذه الإمارات في الوجود حتى عشرينيات القرن السادس عشر. وهكذا يمكن للمرء أن يفترض أن النخب المحلية التي كانت موجودة قبل الغزو احتفظت لنفسها بدرجة من النفوذ، وأن التحديات التي واجهت الامتيازات السياسية «للقول» يمكن أن تكون قد تشكلت على نحو أكثر فعالية مع القادة المحليين الذين كانوا متاحين بالفعل. زد على ذلك أن عبء الضرائب المفروضة على البدو الأناضوليين قد تسبب في استياء واسع الانتشار وربما يكون قد دفع بعضهم إلى الانضمام للجلالية. ومن ناحية أخرى، وبسبب التغيرات الأكثر جذرية التي مرت بها النخب السياسية في البلقان، فإن التقاليد السياسية في فترة ما قبل الغزو لم تحتفظ بأي صلات خاصة في الرومللي العثماني. غير أن ذلك تفسير افتراضي، وربما تظهر تفسيرات أفضل في المستقبل.

تم تفسير حركات الهايدوك في البلقان في القرن السابع عشر وما تلاها على

أساس أنها سلسلة من حركات التمرد العسكرية[14]. وفي هذه الحال، فإن العامل الرئيسي كان الحدود المتراجعة أو المنكمشة. إذ إن جماعات الرعويين الذين كانوا يحاربون من قبل بصفتهم محاربين غير نظاميين واعتادوا على حياة السلب والنهب، أجبروا الآن على التراجع إلى مناطق داخلية في الامبراطورية ليعيشوا حياة اللصوصية وقطع الطريق، التي يتخللها حركات تمرد من حين إلى آخر. هذا الموقف يختلف إلى حد ما عن ذلك الموقف الذي حدثت فيه ثورات الجلالية؛ وعند نهاية القرن السادس عشر كانت الحدود العثمانية لا تزال تتوسع وتمتد، على الرغم من أن ذلك كان على نحو متقطع. لكن الهايدوك الذين جاء رد فعلهم ضد التقليل من قيمة دورهم العسكري، والذين كانوا لا يريدون بأي حال أن يصبحوا من الفلاحين دافعي الضرائب، شاركوا وبطريقة مماثلة في الصراع الذي قام بين العسكر والرعايا والذي شكل أساس حركات تمرد الجلالية. بيد أن هناك اختلافات مهمة: إذ إن قادة التمرد في الأناضول، مثل قره يازجي وقلندر أوغلو كان في حوزتهم بنية عسكرية كبرى، ولفترة قصيرة على الأقل بدوا وكأنهم قادرون على تأسيس مراكز قوة إقليمية لحسابهم. ولا يبدو أن شيئاً مثل هذا قد حدث في روملي القرن السابع عشر. كما أن تفسير حركات الهايدوك البلقانية على أنها سلسلة من حركات التمرد العسكرية لا يوضح لماذا أظهر المسلمون في قرى الروملي رغبة أقل في الحصول على مكانة «القول» مما أظهره أقرانهم الأناضوليون. لا شك في أن المشكلة تحتاج إلى مزيد من الدراسة.

ولكي نوجز هذا البحث، فإن القرويين الأناضوليين المستائين وجدوا أنه من الأسهل لهم نسبياً أن يجردوا أنفسهم من وضعيتهم الفلاحية، ويصيروا إما من سكان المدن وإما من المرتزقة، وهي حالة لاحظها أيضاً كوجي بك الذي كتب عن أحوال القرن السابع عشر. وربما يفسر ذلك السبب في أن التوترات التي نشبت بين الفلاحين ورجال الإدارة الدنيا، والتي كثيراً ما أوردتها مصادر الفترة الأخيرة من القرن السادس عشر وبواكير القرن السابع عشر، لم تؤد إلى انتفاضات فلاحية[15]. ومن ناحية أخرى، فإن الجنود المرتزقة من الرعية لم يحققوا بسهولة مكانة آمنة، ناهيك عن المساواة مع «القول» ذوي المكانة الأعلى، وهذه الحال تكمن وراء حركات التمرد العسكرية التي حدثت كثيراً في القرن السادس عشر والسابع عشر.

التحرّكات السكانية وتراجع عدد السكان: الحياة المدينية

تمثل حالات الانقطاع الكثيرة في التجارة الإقليمية واحدة من النتائج الأكثر توثيقاً لحالة الاضطراب التي انتشرت على نحو واسع قبل سنة 1600 وبعدها. ومع ذلك، فإن قادة كباراً معينين من قادة العصابات الجلالية، مثل قلندر أوغلو أو الطويل، تمركزوا في القلاع، وجمعوا جيوشاً صغيرة، وكانوا يمضون فصل الشتاء في مدن ذات أهمية كبيرة مثل أورفة، وفرضوا الحصار على مركز تجاري مثل أنقره، بل احتلوا بورصة لفترة وجيزة[16]. وفي ظل هذه الظروف، كانت المدن الكبيرة مثل أنقره تسعى لحماية نفسها ببناء سور للمدينة من النمط المألوف في مدن أوروبا العصور الوسطى، لأن النمط المعتاد بالتحصين بواسطة القلاع لم يعد يُعتبر كافياً. لكن عانى الكثير من المدن الأصغر دماراً كبيراً: إذ تعرضت طوسيا لتدمير سوقها المغطى ونهبه، في حين أن سوق قونية المغطى تحوّل إلى أطلال وخرائب. بيد أنه كان يمكن مزاولة الأعمال التجارية في الكثير من المدن الأناضولية: بل إن مكاناً صغيراً مثل طوسيا كان يستقبل الزوار من التجار الأجانب، وفي سنة 1613 كان الطعام وفيراً في سيواس كما كانت التجارة الخارجية نشيطة[17]. وهكذا يبدو أن كثيراً من المدن الأناضولية، على الرغم من تناقص السكان ومن الدمار الذي سببه الجلالية، كانت قادرة على تخطي الأزمة التي وقعت في السنوات القريبة من سنة 1600.

ومع ذلك، فإنه على الرغم من المحاولات الرسمية لإعادة توطين اللاجئين في أماكنهم السابقة، فإن الكثير من مدن الأناضول كانت تعاني صعوبات خطيرة للغاية عند منتصف القرن السابع عشر. وفي أربعينيات القرن السابع عشر، كان هناك عدد معيّن من المدن قد أجري فيها إحصاء لدافعي الضرائب من سكان المدن. وكانت النتائج غير مشجعة: فبالمقارنة مع سبعينيات وثمانينيات القرن السادس عشر، فقدت قيسرية وأماسيا حوالى نصف دافعي الضرائب فيهما. وتدهورت الحال بسامسون إلى أن صارت قرية حصينة. وللوهلة الأولى، بدت توقات وكأنها حافظت على نفسها، لكن الدراسة الأدق تكشف أن سجل الضرائب في منتصف القرن السابع عشر يحتوي على نسبة يعتد بها من ربات البيوت السيدات، وهي فئة كانت غائبة عن سجلات ضرائب توقات السابقة. وهكذا خسر

هذا المركز المهم من مراكز تجارة القوافل مع إيران جانباً كبيراً من سكانه الذين يدفعون الضرائب[18]. ومن ناحية أخرى، سيكون من الخطأ أن ننظر إلى القرن السابع عشر باعتباره فترة من التدهور المديني المطلق. ففي أثناء هذه الفترة تطورت مدينة إزمير لتصبح ميناء رئيسياً. وكانت هذه المستوطنة تضم أقل من ثلاثة آلاف نسمة خلال السنوات الأخيرة من حكم السلطان سليمان القانوني، على حين كانت تحتوي في منتصف القرن السابع عشر على حوالى تسعين ألف نسمة[19]. ومن المؤكد أن إزمير قد تعتبر استثناء. إذ إن المدينة لم تكن مستودعاً للتجارة المتنامية مع أوروبا فحسب، بل كانت قادرة أيضاً على أن تنتزع دور موانئ بحر إيجة الأخرى التي كانت قد ركدت منذ فترة قريبة، مثل بلاط (Palatia -Milet) وأياصولوق (ألطوليوغو ـ إفسوس Altoluogo - Ephesus). وأخذت المدن في أجزاء أخرى من الأناضول في النمو والازدهار أيضاً. وكانت الحدائق والكروم خارج قيسرية وأنقره في أواخر القرن السابع عشر مزروعة بشكل جيد وكانت تعود على أصحابها بثمن جيد حين يتغير ملاكها. وفضلاً عن ذلك، فإنه على الرغم من أن أنقرة قد تعرضت للتدمير الشديد بسبب الزلزال الذي ضربها سنة 1668، فإن أناساً كثيرين قد أعادوا بناء بيوتهم بحسب طراز استانبول من عدة طوابق، وهو طراز أكثر تعقيداً وتكلفة من الطراز ذي الطابق الواحد وذي الأسقف المسطحة الذي كان سائداً في منتصف القرن السادس عشر. كما أن انطباعات أفليا جلبي، الذي زار كثيراً من المدن الأناضولية في الفترة ما بين سنة 1650 وسنة 1670، لا تعكس بالتأكيد صورة حياة حضرية متدهورة، حتى عند أخذ ميل الرحالة إلى المبالغة بالحسبان. وربما يفترض المرء، بشكل مؤقت، أنه في كثير من المدن الأناضولية كانت السنوات الباكرة من القرن في غاية الصعوبة، بيد أنه كان هناك اتجاه ملحوظ نحو التحسن بين سنة 1650 و1680 تقريباً[20].

ثمة عدد وافر من الدراسات التي أجريت عن بلاد الشام وفلسطين في القرن السابع عشر. وقد خسرت كل من حلب ودمشق أعداداً كبيرة من السكان وصولاً إلى سنة 1597، وهو تاريخ آخر سجل ضريبي عثماني. ولكن بينما تكشف المؤشرات غير المباشرة أن حلب تجاوزت الأزمة خلال القرن السابع عشر، يبدو أن دمشق قد عانت ركوداً خلال هذه الفترة، ولم تمر بفترة نمو أكبر من المعتاد سوى بعد سنة 1700[21]. ومن بين المدن السورية الأصغر، تمّ تقدير عدد سكان حماة في سنة

1581 بما يتراوح ما بين اثني عشر ألفاً وأربعة عشر ألفاً، لكن المدينة خسرت عدداً من السكان في القرن السابع عشر[22]. وهكذا فإنه من المحتمل أن المدن السورية الصغرى قد توافقت مع النموذج الكلي لمدن البحر المتوسط الذي رسم بروديل خطوطه العريضة: نمو في القرن السادس عشر، وجمود أو تدهور في القرن السابع عشر، ثم اندفاعة جديدة من النمو بعد سنة 1700[23].

وما هو معروف عن القاهرة أقل كثيراً، فهي العاصمة الإقليمية لمصر والمدينة الثانية في الامبراطورية العثمانية. ولا بدَّ من أن المدينة كانت حوالى سنة 1660 تضم جمهرة سكانية نشيطة اقتصادياً قوامها حوالى 147 ألف نسمة، ومن الناحية العملية كانوا جميعاً من الذكور البالغين. وقد يشير ذلك إلى أن العدد الكلي للسكان كان يزيد على أربعمئة ألف نسمة إذا لم يكن النساء والأطفال ضمن هذا العدد[24]. وفي السنوات الأخيرة للقرن السابع عشر، ربما يكون عدد سكان القاهرة قد تناقص، على الأقل بصورة مؤقتة؛ إذ شهدت المدينة مجاعة بين سنة 1694 وسنة 1697 لم تواجه مثلها منذ الفترة الفاطمية[25].

وفي الولايات الناطقة بالعربية، لم يحدث الضم العثماني تغيرات كبرى في التكوين العرقي بالمدن. أمّا في البلقان فكان الموقف مختلفاً إلى حد ما. ففي ولاية المجر الحدودية، استقبلت المدن، ولا سيما «بودا» عاصمة الولاية، بشكل متزايد البوسنيين المسلمين والأتراك والصرب الأرثوذكس الذين استقروا بها، على حين رحل المجريون بعيداً. وكانت هذه العملية قد بدأت في القرن السادس عشر، واستمرت طوال القرن السابع عشر. وعند نهاية القرن السابع عشر لم يبق في بودا سوى عائلة مجرية واحدة[26]. وصارت مدن البلقان عثمانية بصورة متزايدة، ليس فقط من حيث مظهرها المعماري فحسب، بل أيضاً في حياتها الاقتصادية. إذ تزايدت التجارة في الصناعات الواردة من أراضي الداخل العثمانية. ويبدو أن تجارة البلقان كانت كافية بدرجة حيوية بحيث أتاحت لمدن ترانسلڤانيا ومولداڤيا (البغدان) ولاشيا (الأفلاق) أن تتعافى بسبب الهجرة، حتى بعد الدمار الخطير الذي نجم عن الأعمال الحربية. لكن أغلبية المهاجرين المرتبطين بالمدن انتقلت دون شك إلى العاصمة استانبول، وليس إلى مدن البلقان الإقليمية.

الأوبئة والمجاعات والزلازل

إن تفسير هذا النموذج للتطور والجمود المديني ليس مسألة سهلة. غير أن أحد العوائق الكبرى أمام النمو المديني، وهو الطاعون، قد جرت دراسته الآن تفصيلياً فيما يتعلق بالقرن الثامن عشر، وبما أن معدل انتشار الطاعون لم يتغير بقدر كبير على مر القرون، فإن الكثير مما كشفته هذه الدراسات ينطبق على الفترة التي ندرسها كذلك[27]. ففي استانبول كانت الأوبئة تبدأ عادة في أواخر نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو، وتصل إلى ذروتها في آب/أغسطس، ولا تنحسر حتى تشرين الأول/أكتوبر. وربما كان وباء الطاعون في الاسكندرية يبدأ في كانون الثاني/يناير، وينهش المدينة في نيسان/أبريل، في حين أن طقس الصيف الحار ينهي الوباء بحلول شهر حزيران/يونيو. وفي مصر، كان التلوث عن طريق البحر هو السبب الأغلب لوباء الطاعون. ومن ناحية أخرى، غالباً ما كانت إزمير تستقبل الوباء من القوافل التي تعبر إقليم الحدود بين الامبراطورية العثمانية وإيران. وكانت استانبول، بسبب موقعها المركزي في نظام المواصلات العثماني، تقوم بدور الناقل في نشر الطاعون؛ ويمكن تعقب أصول عدد قليل من الأوبئة في مصر والبلقان إلى السفن أو القوافل القادمة من العاصمة العثمانية.

وهناك كوارث طبيعية أخرى، حظيت بدراسات أقل منهجية[28] مثل تدهور المحاصيل المحلية والإقليمية. إذ بينما كان في وسع البنادقة في منتصف القرن السادس عشر أن يستوردوا الغلال بطريقة قانونية من مقدونيا وغيرها من الأراضي العثمانية، فإن التصاريح التي كانت تعتمد عليها هذه التجارة لم تعد في متناول الأيدي في الربع الأخير من هذا القرن. وبغض النظر عن الزيادة السكانية والاضطراب الداخلي في الامبراطورية العثمانية، ربما كانت المحاصيل السيئة هي أيضاً السبب في منع تصدير الغلال، ولا سيما منذ تسعينيات القرن السادس عشر التي عرفت بأنها كانت سنوات كارثية في جميع أرجاء حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد دفعت هذه الاعتبارات والأدلة المتعلقة بحدوث «عصر جليدي صغير» في أوروبا في أواخر القرن السادس عشر وفي القرن السابع عشر، الباحثين إلى طرح قضية التاريخ المناخي لشرق المتوسط خلال هذه الفترة. وفي الوقت الحالي لا توجد بيانات منشورة عن حلقات جذوع الأشجار، على الأقل في شكل يسهل على غير المتخصصين الوصول إليه. وعليه فإن الوقت لم يحن بعد لدراسة

النتائج الاجتماعية المحتملة للتغيرات المناخية (المفترضة)[29] بيد أن السؤال يظل مطروحاً باعتباره تحدياً للمستقبل.

أما حوادث الزلازل في الأراضي العثمانية فهي معروفة على نحو أفضل إلى حد ما. إذ إن الكوارث الشهيرة تشمل الزلزال الذي دمر إزمير تماماً في سنة 1688، لكن سلسلة الزلازل التي شعر بها الناس بين بولو وأرذنجان في صيف سنة 1688 أقل شهرة[30]. وترتبط الدراسات المتعلقة بالزلازل ارتباطاً وثيقاً بعمل المؤرخين الاقتصاديين والاجتماعيين، ليس بسبب الحوادث نفسها، بل بسبب فترة الانتعاش التي تليها. وعلى العموم، فإن النواحي ذات الأهمية التجارية المستقبلية كان يعاد بناؤها في وقت قصير، بينما كان يتزايد تراجع النواحي التي كانت بالفعل «في طريق التدهور» بسبب مثل هذه الكارثة. وفي بيئة لا تنتج سوى قليل من السجلات المكتوبة التي يمكن بواسطتها إعادة بناء الظروف الاقتصادية، فإن مثل هذا الدليل غير المباشر، الذي استشهدنا به فعلاً في حالة أنقرة، ذو قيمة كبيرة بحيث لا يمكن التعامل معه بالازدراء الذي يوليه المؤرخون غالباً تجاه «الحقائق المختلفة faits divers».

التحرّكات السكانية وتراجع عدد السكان: الريف

بينما يتسم الدليل المتعلق بمصير المدن العثمانية في القرن السابع عشر أحياناً بالغموض، فإن التراجع السكاني في الريف موثق بصورة جيدة إلى حد ما. ومعظم الأدلة غير مباشرة، لأن الإدارة العثمانية في القرن السابع عشر نادراً ما كانت تقوم بإحصاء دافعي الضرائب من المسلمين. لقد كان يتم إحصاء المسيحيين واليهود فقط لأنهم كانوا مطالبين بضريبة الرأس (الجزية)، إلا أن السجلات التي دونت قبل الإصلاح الذي تم سنة 1691 في مجال جباية الضرائب ذات قيمة محدودة للغاية كوقائع ديموغرافية. لكن السجلات المالية لبواكير القرن السابع عشر ومنتصفه غالباً ما تظهر تراجعاً شديداً في مقدار الضرائب التي تمت جبايتها، ويفسر الموظفون المسؤولون هذا الوضع بهروب الفلاحين.

وأكثر المعلومات من هذا النوع تفصيلاً يمكن أن نجدها في التقارير السنوية لبعض المؤسسات الوقفية، مثل تلك العائدة لجلال الدين الرومي، وسيدي غازي، أو محمد باشا الصدر الأعظم لمحمد الفاتح. لقد اختفت تماماً من التقارير بعض

القرى التي تدفع الضرائب، على حين كان مدخول بعضها الآخر في سنوات 1640 ـ 1650 يشكل جزءاً من مستوياتها أواخر القرن السادس عشر. ولا يمكن تحديد مدى التراجع الذي يُعزى إلى موت دافعي الضرائب، والمدى الذي يُعزى إلى هروبهم. وينبغي أن نفترض أن كثيرين من الفلاحين قد فروا من قراهم هرباً من حكام الولايات وعصابات المرتزقة العاملة في خدمتهم ليستقروا في المدن، حيث كانت الأوبئة وسوء التغذية تؤدي إلى وفاة الكثيرين منهم. وهكذا يجب علينا ألا نعول فقط على إعادة توزيع السكان، وإنما على تراجعهم أيضاً، حتى ولو كان من المستحيل تحديد مقدار التراجع.

وثمة نوع آخر من الأدلة المتعلقة بالتراجع السكاني حدده الجغرافيون الذين درسوا أنماط الاستيطان التاريخية. وفي منطقة قونية الحالية، لا تزال أسماء قرى كثيرة من القرن السادس عشر مرتبطة بمواقع غير مأهولة؛ وهكذا فإن هذه القرى قد تم التخلي عنها فعلياً ولم تتغير أسماؤها فقط[31].

الجدول 1:II، تراجع الدخل الذي يمكن صرفه:
مؤسسات مولانا جلال الدين وسيد غازي

السنة	مولانا جلال الدين	سيد غازي
97-1596	296,475	–
98-1597	450,185	–
99-1598	267,122	–
1600-1599	403,484	249,317
2-1601	371,272	356,306
19-1618	–	92,690
32-1631	–	–
50-1649	199,626	–
52-1651	188,801	–
53-1652	–	98,300
2-1701	–	128,800

المصدر: Faroqhi, p. 119.

كان تشكيل التضاريس الأرضية ذا تأثير كبير: ففي البلاد الجبلية، كانت القرى قادرة على البقاء بشكل أفضل مما هي عليه حال القرى في السهل المفتوح، ولذلك يصبح واضحاً أن مناطق الاستقرار السهلية كان سكانها يهجرونها بسبب انعدام الأمن. ومن ناحية أخرى، فإن مقارنة فلسطين العثمانية بين سنة 1595 ـ 96 وأوائل القرن التاسع عشر توضح أن كثيراً من أماكن الاستقرار القريبة من حافة الصحراء في أواخر القرن السادس عشر قد تم التخلي عنها أيضاً. ويمكننا أن نرى بوضوح المناطق الموازية لمنطقة قونية؛ ففي هذه الحالة فقط استقر البدو في أماكن عصابات الجلالي الجوالة. إلا أن خسارة الأراضي المأهولة الواقعة على أطراف الصحراء كان يعوض عنها جزئياً، وعلى المدى الطويل، بالاستقرار في الشريط الساحلي، الذي كان يقطنه عدد ضئيل من الناس خلال الفترة المملوكية والفترة العثمانية الباكرة[32].

وبالنسبة إلى شمال غربي الأناضول ومنطقة التعدين في شيبين ـ قره حصار، يتوافر المزيد من الأدلة المباشرة. فما بين سنة 1547 و1615، خسرت النواحي الشمالية الغربية من إزنيق وجيبزي وأشقودره بعض سكانها، لكن الخسائر كانت أكثر وضوحاً في ناحية شيبين ـ قره حصار. وفي كلتا الحالتين لم يكن التراجع السكاني شديداً، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تكرر انتشار الأوبئة والحركية العالية للسكان الريفيين، يمكننا اعتباره تذبذباً «طبيعياً» إلى حد ما. ولكن على الأقل شهدت أجزاء من غربي الأناضول (ولاية الأناضول) أيضاً وضعاً سيئاً في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر. وفيما بين سنة 1677 و1698 كان عدد الوحدات التي عليها أن تدفع ضريبة العوارض (بيوت العوارض) قد تدهور من 51.292 إلى 34.700. وحتى لو كانت "بيوت العوارض" تتصل بعدد مختلف من العائلات الحقيقية وتشكل بالتالي مقاييس رديئة للسكان، فإن التناقص الواضح في عدد الوحدات التي تدفع الضرائب يشير إلى التناقص السكاني أو تراجع خصوبة التربة وفقرها، وربما إلى مزيج من كلا العاملين[33].

وفي وسط الأناضول، خلال القرن السابع عشر، صار الاستخدام البدوي وشبه البدوي للأرض منتشراً بشكل متزايد. وربما يعتبر ذلك بحد ذاته مؤشراً على تدهور السكان: فخلال التوسع الذي تم في القرن السادس عشر، استقر عدد كبير من رجال القبائل تحت الضغط وصاروا فلاحين. بالمقابل، فإنه فيما بين سنة

1600 و1700، دخلت القبائل المنتمية إلى التجمعات القبلية الكبرى لشرقي الأناضول الأجزاء الوسطى والغربية من شبه الجزيرة. وبحلول سنة 1673 كان قسم من البوز أولوس قد انتقل حتى وصل إلى آقشهير؛ بل إنهم عبروا الذراع الضيق لبحر إيجة الذي يفصل جزيرة خيوس عن البر الأناضولي[34].

وفي المراحل الأولية للعملية، ربما يكون البدو قد انتقلوا إلى أراضٍ هجرها الفلاحون المستقرون. ولكن في مرحلة لاحقة نجح البدو وأنصاف البدو في صدّ الفلاحين الراغبين في استرجاع أراضيهم السابقة، بحيث إن المنطقة المعنية استمرت ضئيلة السكان للغاية. وفي غياب زيادة سكانية قوية جداً كان استصلاح الأراضي للزراعة المستقرة ممكناً فقط إذا ترافق مع الدعم الفاعل من الدولة العثمانية. وكان مثل هذا الدعم نادراً قبل نهاية القرن السابع عشر.

وجرت محاولة لفرض استيطان البدو وأنصاف البدو من خلال الضغط الإداري بين سنة 1691 وسنة 1696[35]. ومن خلال التوطين الإجباري كانت الإدارة المركزية العثمانية تسعى إلى إنهاء إغارات رجال القبائل على القرويين المستقرين، الذين كانوا حتى ذلك الحين أفضل بكثير في دفع الضرائب. ولكن في الوقت نفسه كانت الحكومة تأمل في أن البدو السابقين، حتى مع استقرارهم، سوف يحتفظون بإمكانية عسكرية كافية لحماية جنوب شرقي الأناضول من غارات رجال القبائل القادمين من صحراء بلاد الشام. ويبدو محتملاً أنه لم يكن ممكناً التوفيق بين الهدفين، وأن مواقع التوطين غالباً ما كان يتم اختيارها لقيمتها الاستراتيجية وليس لقيمتها الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك وبينما كانت الحكومة العثمانية قد وضعت ترتيبات لكسب ود رجال القبائل النافذين لصالح المشروع، لم يجر ترتيب مساعدات مادية لمساعدة الرعاة السابقين في التغلب على السنوات الصعبة الأولى. وكانت مثل هذه المساعدة مطلوبة بشكل ملح، إذ خسر المستوطنون الكثير من حيواناتهم في تلك الفترة ولم يكن في وسعهم أن يكسبوا عيشهم من الزراعة. ونتيجة لذلك، انتهى مشروع سنة 1691 ـ 1696 بكارثة؛ فعندما وجد رجال القبائل الجائعون أنفسهم في مواجهة نقص في المحاصيل، تركوا الأماكن المخصصة لهم وعاشوا حياة اللصوصية وقطع الطريق. وتذكر هذه المحاولة لأنها كانت تمثل أول جهد من نوعه يتم توثيقه بشكل واسع. وفي القرن التاسع عشر، وفي بيئة تتميز

بالنمو السكاني المتواصل، تكرّرت مثل هذه المشروعات بنجاح أكبر، على الرغم من أن ثمنها كان يتمثل في صراعات خطيرة.

الجدول 2:II

التقدير الإجمالي للسكان بناء على أعداد دافعي الضرائب (مضاعفات منتقاة): شيبين ـ قره حصار وكوجيلي

المنطقة والتاريخ	دافعو الضرائب	المضاعفات	التقدير الإجمالي للسكان
قره حصار			
48-1547	5,197(*)	5(*)	25,985
	6,661	4,31	28,709
	6,661	2,72	18,118
1569	10,396	5	51,980
	13,679	4,31	58,956
	13,679	3,32	45,414
1613	5,973	5	29,860
	7,755	3,28	25,436
	7,755	2,47	21,094
كوجيلي			
48-1547	4,324	5	21,620
	5,439	4,31	23,442
	5,439	3,08	16,752
أحمد الأول			
1615	3,595	5	17,975
	4,730	3,28	15,514
	4,730	2,72	12,866

(*) الذكور البالغون المتزوجون فقط هم المحسوبون عندما تستخدم مضاعف «الخانه» بخمسة.

المصدر: Erder and Faroqhi (1979), p. 335.

وثمة محاولة أخرى لاستصلاح الأراضي بعد انهيار الاستيطان الريفي خلال السنوات الباكرة من القرن السابع عشر عندما اتبع مراد الرابع سياسة إجبار اللاجئين الذين استقروا في المدن، ولاسيما استانبول، على العودة إلى مناطقهم الأصلية[36]. وقد نجم عن هذا الإجراء هجرات طويلة قام بها أهالي المدن والقرويون متنقلين صوب مستقبل غير معلوم في شرقي الأناضول. وباع كثير من الفلاحين أراضيهم، أحياناً لقاء مبلغ رمزي، قبل أن يهربوا إلى الأمان المتوافر داخل المدن المسورة، أو تم اغتصاب أراضيهم من قبل الرجال المحليين الأقوياء الذين رفضوا أن يتخلوا عنها على الرغم من الضغوط التي مارستها الإدارة. وكان بعض الفلاحين غير قادرين على العودة بسبب ديونهم. وفي حالات أخرى أيضاً، تعاقد النافذون المحليّون، مثل مشايخ الدراويش وغيرهم، مع الإدارة المركزية العثمانية على إعادة توطينهم في قرية معينة. وعلى العموم كانت الترتيبات تتضمن فترة طويلة إلى حد ما يتم أثناءها تخفيض الضرائب التي يدفعها المستوطنون الجدد. ولكن ما إن يظهر أن المستوطنة قد ازدهرت، حتى يقترح الملتزمون على الخزانة زيادة الضرائب المستحقة على القرية المعنية. وما إن يحدث هذا، حتى يترك الفلاحون، في أكثر الأحيان، مزارعهم، وتختفي المستوطنة التي قامت حديثاً عن الخريطة. هذه الحقيقة بحد ذاتها يمكن أن تؤخذ كمؤشر على أن السكان كانوا قلة، وأن وسائل أخرى لكسب العيش، مثل الاستقرار في مناطق الغابات البعيدة، كانت متاحة بالفعل أمام الفلاحين السابقين.

الحياة الريفية ومشكلة التحول التجاري في الزراعة

بسبب نقص المعلومات، ليس في وسعنا أن نتتبع ردة فعل الفلاحين المنتجين إزاء تراجع السكان الريفيين. ويمكن افتراض أن تربية الماشية على نطاق واسع، وتربية الخنازير في الأقاليم المسيحية بالبلقان، صارت أكثر شيوعاً مما كانت عليه في المناطق الريفية الأكثر كثافة سكانياً في القرن السادس عشر. ولا بد من أن هذا الانتقال كان سهلاً ما دام كثير من القرويين المستقرين يهاجرون دائماً إلى مراع صيفية في الأراضي العليا.

وفي الوقت نفسه، فإن انخفاض الكثافة السكانية شجع الرجال من ذوي النفوذ السياسي لدى الإدارة المركزية العثمانية على توسيع حيازاتهم من الأراضي.

كانت هذه العملية واضحة بشكل خاص في المناطق المجاورة لاستانبول. في ناحية إزنيق عند بداية القرن السابع عشر، تم تسجيل عدد غير قليل من الانكشارية وغيرهم من الأثرياء الخارجيين باعتبارهم من الحائزين على الأراضي[37]. ويشهد على وجودهم أيضاً بطريقة غير مباشرة في سنة 1600 تقريباً، عدد قليل من الشكاوى التي تشير إلى العمال الألبان الموسميين المستخدمين من قبل الانكشارية وغيرهم من حائزي الأراضي في شمال غربي الأناضول. ويمكن أن نفترض أن الانكشارية والمرشحين لأن يكونوا من الانكشارية (عجمي أوغلان) قد شكلوا روابط في شمال غربي الأناضول حين كان يتم إرسالهم، بحسبما جرت العادة، لنقل الأخشاب وحطب الوقود إلى دار صناعة السفن أو إلى القصر. وقد جعل القرب النسبي للدخلاء من مراكز السلطة السياسية من الصعب على القرويين مقاومة التعديات على حقوقهم وممتلكاتهم؛ على الرغم من أننا نعرف أنه جرت أحياناً محاولات للمقاومة. وتجدر ملاحظة هذا الإصرار من جانب القرويين على حقوقهم لأن الإدارة المركزية العثمانية حينذاك كانت منخرطة في حملة متواصلة لنزع كل الأسلحة النارية من أيدي الرعايا[38]. ومن الصعب أن نقرر ما إذا كانت معظم حيازات الانكشارية من الأرض كانت محاولات حقيقية للإنتاج من أجل السوق، أو أنها كانت وسائل لانتزاع إيجار إضافي ذي عائد اقتصادي من الفلاحين في المناطق المحيطة، ومن المستهلك في استانبول كلما سنحت الفرصة. فالشكاوى تبين أن خطط الابتزاز غير المشروعة للانكشارية كانت في الوقت نفسه تدفع أسعار خشب الوقود إلى الارتفاع وتعوق مجهودات التسويق من جانب أصحاب البساتين[39].

وعلى الرغم من هذه التحفظات، فإن المناطق التي كانت تمد استانبول بحاجاتها شهدت أيضاً تطور الإنتاج الموجه للسوق في تاريخ مبكر. وفي أوائل القرن السابع عشر، كان الساحل الغربي للبحر الأسود فقط هو الذي يضم أعداداً كبيرة من الأراضي (جفالق) المنتجة للسوق. ولأن التجار الأوروبيين الشرعيين أو المهربين كانوا قلة في منطقة البحر الأسود، فإن الطلب على المواد الغذائية في استانبول لا بد من أنه كان يشكل حافزاً على تكون الجفالق. وفي أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر قدّر للسواحل الغربية للبحر الأسود ومقدونيا ـ تساليا أن تصبح مراكز مهمة لزراعة الجفالق. وربما كانت جفالق مقدونيا ـ تساليا

الجدول 3:II

مواد تموينية للمخازن الامبراطورية، 1620 (بالقنطار)

السلعة	إزمير	آياصولوق	غورديز	مانيسا	ماندخوريا	مانمان	نيف	فوتشا	مرمرة	المجموع
الزبيب	700					400	500	100		1,700
شمع النحل	30									30
زيت الزيتون	40		100					5		145
فاصوليا مجففة	100									100
تين	200					150				350
عسل	200(*)									200
لوز	40					10	10			60
زبيب بدون بزور				1000	100			500		1,600
مشمش بري		100				20				120
موز كالتر								200		200

(*) تحسب بالصندوق (تنكة).

المصدر: Goffman (1990), p. 35.

تنتج بشكل خاص من أجل التصدير؛ ولكن بما أن البحر الأسود حتى في هذه الفترة المتأخرة كان لا يزال مغلقاً في وجه التجار غير العثمانيين، فإن إمداد العاصمة ربما كان أوفر ربحاً مما يفترض عموماً.

في ظل هذه الظروف، لا بد من أن وجود الجفالق قد حرم الفلاحين من المكاسب التي كان يتيحها لهم وجود سوق مدينية، لأن الفلاحين كانوا يدفعون لحائزي الجفالق أي زيادات كانت تتبقى بعد إرضاء الحكومة المركزية. وبعبارة أخرى، بإمكاننا الافتراض أن الرجال الذين تمتعوا بقوة سياسية كان في وسعهم أن يأخذوا لأنفسهم نصيباً كبيراً من الفائض لدى الفلاحين الذي يمكن تسويقه(40). وربما تفسر هذه الحال السبب في أن نزع ملكية الفلاحين للأرض لم يكن أكثر شيوعاً؛ إذ على الرغم من أن تصدير الحاصلات في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان ينمو بخطى حثيثة، فإن حيازة الفلاحين للأرض استمرت في كونها الشكل السائد لاستئجار الأرض في الأناضول ومعظم أنحاء الروملّلي(41). فمع خسارة الفلاحين للأرباح التجارية فإن الدافع لأخذ أراضيهم تقلص كثيراً.

ومن ناحية أخرى، فإن اغتصاب أراضي الفلاحين من قبل الرجال النافذين محلياً كان يمكن أن يحدث حتى في غياب الحافز التجاري. ولأن النظام الضريبي في الفترة العثمانية الكلاسيكية كان يترك للفلاحين الحد الأدنى لما يفوق نفقات معيشتهم، فربما كانوا يمثلون فريسة مغرية بالنسبة إلى الناس الذين يحوزون ما يكفي من القوة لأن ينتزعوا لأنفسهم نصيباً من إنتاج الفلاحين. وغالباً ما كان يكفي حرمان الفلاح من ضمان ملكيته بواسطة أنواع مختلفة من نزع الملكية القانوني أو المادي. وبعدها فإن كل ما كان ينتجه الفلاح فوق الحد الأدنى لما يكفيه لمعيشته كان يمكن «انتزاعه» من قبل مالك الجفلق(42). لكن رفض الإدارة المركزية العثمانية التساهل أو تشريع نزع ملكية الفلاحين، بالإضافة إلى بعض الفرص التجارية في الامبراطورية، جعل عملية حصول الحائزين المحليين الأقوياء للأراضي باسمهم عملية غير جذابة، وهو ما يعني الوصول في عملية نزع ملكية الفلاحين إلى نهايتها المنطقية. ونتيجة لذلك، فإن الأشكال القانونية، وشبه القانونية، واللاقانونية للإيجار الذي يمكن أن يدفعه صغار الملاكين من الفلاحين ظل الوسيلة الاعتيادية التي يتم عن طريقها اقتسام المنتجات الزراعية بين المجموعة

المسيطرة سياسياً. وهكذا فإن أصحاب النفوذ المحليين نادراً فقط ما كانوا ينتقلون إلى إدارة العمليات الزراعية.

ومن الواضح أن انتشار مزارع تربية الماشية قد أثرت في الفلاحين بطريقة أكبر من توسع الجفالق. إذ كانت زراعة الحقول تتطلب على الأقل قوة عمل موسمية، على حين كان يمكن تربية الماشية والأغنام بسهولة أكثر في المساحات الخالية. وربما بسبب تأثيرها المخرب في اقتصاد الفلاحين، تم الإشارة بشكل خاص إلى مزارع تربية المواشي في المراسيم التي ترجع إلى أواخر القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر والتي كانت تحاول حماية نظام الأرض العثماني «الكلاسيكي»[43] وعادة ما كان اغتصاب الأرض يبدأ في المناطق القليلة السكان، أو بشكل أصح في المساحات التي تفصل ما بين مناطق استقرار الفلاحين. وعندما يحقق أحد الرجال الأقوياء موطيء قدم له، يمكن أن يسجله في سجلات الضرائب تحت العنوان الذي لا يلحق ضرراً كطاحونة أو حظيرة أغنام، حتى يقوم خدمه بالسيطرة على الأراضي المحيطة عن طريق إزعاج الفلاحين لكي يتركوا بيوتهم ومزارعهم. وإذا ما وضعنا في اعتبارنا السمة شبه المجدبة لكثير من الأجزاء في تراقيا والأناضول، فإن ذلك غالباً ما كان يتحقق بمنع الفلاحين من الوصول إلى مصادر المياه. فمن ناحية، كانت هذه الأساليب فعالة فقط في البيئات القليلة السكان؛ ومن الواضح أنه ظلت هناك مناطق ليست بالقليلة لم يكن الضغط السكاني فيها عاملاً رئيسياً.

ومن ناحية أخرى، فإن أشكال الزراعة الأكثر كثافة لم تكن بمجملها غير معروفة. فقد كان يحيط بالمدن الكبيرة والصغيرة حزام من البساتين والكروم المملوكة عادة لسكانها. وفي معظم أنحاء الأناضول، احتوت هذه البساتين والكروم على منازل صيفية لأهل المدن. وكثير من أراضي هذه البساتين كانت تتم زراعتها عن طريق العمل الجماعي للعائلة، ولا بد من أن الإنتاج كان يستهلك إلى حد كبير من قبل المُلاّك أنفسهم. ولكن في الأراضي الساحلية على بحر إيجه، كانت زراعة الزيتون والبقول، واللوز والتين، وقبل كل شيء الزبيب تتم بشكل واضح من أجل الأغراض التجارية كذلك. وكانت المخازن السلطانية تزوّد نفسها من هذا الإقليم، ولم يكن من المعقول جمع كميات كبيرة من الإنتاج من عدد

كبير من منتجي المواد الغذائية. لكن زراعة الفواكه للبيع كانت تمارس في المزيد من الأقاليم النائية كذلك: إذ إن الجغرافي والمؤرخ خطيب جلبي ورفاقه من العلماء كتبوا عن تقنيات معقدة لإنتاج فاكهة حسنة المنظر في المناطق القريبة من مالطيا(44). كانت هذه التقنيات تتطلب عملاً مركزاً، وربما لم يكن المالكون ليتكبّدوا مثل هذه المشاق دون أن يتوقعوا المكسب. وفوق ذلك، فإن الكروم والبساتين على ساحل بحر إيجة غالباً ما كانت تمد سوق استانبول بالزبيب، والخل والنبيذ في حالة المستهلكين غير المسلمين. بالإضافة إلى أنه حتى عندما كانت البساتين والكروم تزرع بشكل رئيسي من أجل الاستهلاك المباشر، فإن هذه القطع من الأرض غالباً ما كان يتغير مالكوها وتباع بأسعار معقولة. وهكذا يمكننا التخمين بأن البساتين والكروم كانت تنتج حصة كبيرة من الناتج الزراعي الكلي، على الأقل في غربي ووسط الأناضول.

الإنتاج الحرفي: الأزمة ومرونة الازدهار

بما أن إنتاج النسيج كان يشكل «الصناعة» الرئيسية في معظم اقتصاديات ما قبل عصر التصنيع (وهو أفضل قطاع موثق كذلك)، فإن معظم المناقشة التالية سوف تتناول الحرير، والصوف، والموهير والقطن. ومن بين صناعات النسيج العثمانية، حظيت صناعة الحرير بدراسة مكثفة. وحتى القرن السابع عشر، كانت معظم المواد الخام تستورد من أذربيجان وجيلان، على الرغم من أن الحرير كان ينمو أيضاً في إقليم شرقي البحر الأبيض المتوسط، ولاسيما في المورة. وقد جعل الاعتماد على الاستيراد هذه الصناعة حساسة. إذ إن الإمدادات قد لا تصل عندما تكون الامبراطورية العثمانية في حالة حرب مع إيران. ومن ناحية أخرى، فإن السيطرة على إمدادات حرير أذربيجان كانت أحياناً تذكر باعتبارها إحدى المزايا التي يمكن كسبها من الحرب ضد إيران.

وبحلول السنوات الأخيرة للقرن السادس عشر، واجه صنّاع الحرير في بورصة ارتفاع أسعار الحرير الخام(45). وكان المسؤول عن ذلك جزئياً صعوبة تربية دود القز بسبب تعرض أذربيجان للدمار من جراء الحرب. لكن نمو المشتريات من جانب التجار الأوروبيين، ولاسيما الإنجليز والإيطاليين، قد لعب أيضاً دوراً مميزاً وربما أكثر أهمية في رفع الأسعار. وقد حفزت المكننة المتزايدة في غزل الحرير

بإيطاليا، الطلب على الحرير الوارد من الشرق، أي الحرير الإيراني، والذي كان يستخدم لُحمة للقماش الذي يتكون نسيجه الأساسي من الحرير الإيطالي المغزول ميكانيكياً. ومن ناحية أخرى، لم يكن صناعيو بورصة قادرين على تحميل زبائنهم تكاليف الحرير الخام المرتفعة، ربما لأن المنسوجات الحريرية كانت سلعة كمالية، كما كانت البدائل عنها متاحة بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإنه يتضح من التقارير التي كتبها التجار البنادقة، أن القوة الشرائية لكثير من المستهلكين العثمانيين الموسرين قد تناقصت كثيراً عند نهاية القرن السادس عشر[46].

الجدول 4:II

المؤشر الإجمالي لأسعار الأنواع الرئيسية من الحرير الخام

السنوات	المؤشر الإجمالي لليدر[a] الواحد (بالأقجة)[b]								
1548	59,00	1557	83,78	1559	80,83	1566	94,40	1569	68,44
1570	41,89	1571	74,93	1572	81,42	1573	67,85	1575	71,98
1576	83,19	1577	80,24	1578	99,71	1579	84,37	1580	84,37
1581	136,29	1582	151,63	1583	144,55	1584	250,16	1585	158,71
1587	178,18	1588	182,90	1589	192,93	1594	207,09	1595	197.06
1597	224,79	1603	351,05	1607	233,05	1608	224,79	1614	189,98
1617	174,64	1622	338,07	1627	306,80	1629	294,41	1630	99,71
1634	240,72	1635	373,47	1636	315,65	1637	394,12	1639	250,75
1646	199,42	1647	216,53	1648	129,80	1650	100,89	1651	143,96
1652	93,81	1653	175,23						

(a) الليدر هو وحدة وزن، تخضع معادلتها المترية الدقيقة للخلاف.

(b) الأقجة هي النقد العثماني الأساسي، وقد تغيّر محتواها من الفضة الخالصة بمرور الوقت.

المصدر: Çizakça (1980, reprinted 1987), p. 249.

بإيطاليا، الطلب على الحرير الوارد من الشرق، أي الحرير الإيراني، والذي كان يستخدم لُحمة للقماش الذي يتكون نسيجه الأساسي من الحرير الإيطالي المغزول ميكانيكياً. ومن ناحية أخرى، لم يكن صناعيو بورصة قادرين على تحميل زبائنهم تكاليف الحرير الخام المرتفعة، ربما لأن المنسوجات الحريرية كانت سلعة كمالية، كما كانت البدائل عنها متاحة بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإنه يتضح من التقارير التي كتبها التجار البنادقة، أن القوة الشرائية لكثير من المستهلكين العثمانيين الموسرين قد تناقصت كثيراً عند نهاية القرن السادس عشر[46].

الجدول 4:II

المؤشر الإجمالي لأسعار الأنواع الرئيسية من الحرير الخام

السنوات	المؤشر الإجمالي لليدر[a] الواحد (بالأقجة)[b]								
1548	59,00	1557	83,78	1559	80,83	1566	94,40	1569	68,44
1570	41,89	1571	74,93	1572	81,42	1573	67,85	1575	71,98
1576	83,19	1577	80,24	1578	99,71	1579	84,37	1580	84,37
1581	136,29	1582	151,63	1583	144,55	1584	250,16	1585	158,71
1587	178,18	1588	182,90	1589	192,93	1594	207,09	1595	197,06
1597	224,79	1603	351,05	1607	233,05	1608	224,79	1614	189,98
1617	174,64	1622	338,07	1627	306,80	1629	294,41	1630	99,71
1634	240,72	1635	373,47	1636	315,65	1637	394,12	1639	250,75
1646	199,42	1647	216,53	1648	129,80	1650	100,89	1651	143,96
1652	93,81	1653	175,23						

(a) الليدر هو وحدة وزن، تخضع معادلتها المترية الدقيقة للخلاف.

(b) الأقجة هي النقد العثماني الأساسي، وقد تغيّر محتواها من الفضة الخالصة بمرور الوقت.

المصدر: Çizakça (1980, reprinted 1987), p. 249.

بإيطاليا، الطلب على الحرير الوارد من الشرق، أي الحرير الإيراني، والذي كان يستخدم لُحمة للقماش الذي يتكون نسيجه الأساسي من الحرير الإيطالي المغزول ميكانيكياً. ومن ناحية أخرى، لم يكن صناعيو بورصة قادرين على تحميل زبائنهم تكاليف الحرير الخام المرتفعة، ربما لأن المنسوجات الحريرية كانت سلعة كمالية، كما كانت البدائل عنها متاحة بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإنه يتضح من التقارير التي كتبها التجار البنادقة، أن القوة الشرائية لكثير من المستهلكين العثمانيين الموسرين قد تناقصت كثيراً عند نهاية القرن السادس عشر[46].

الجدول 4:II

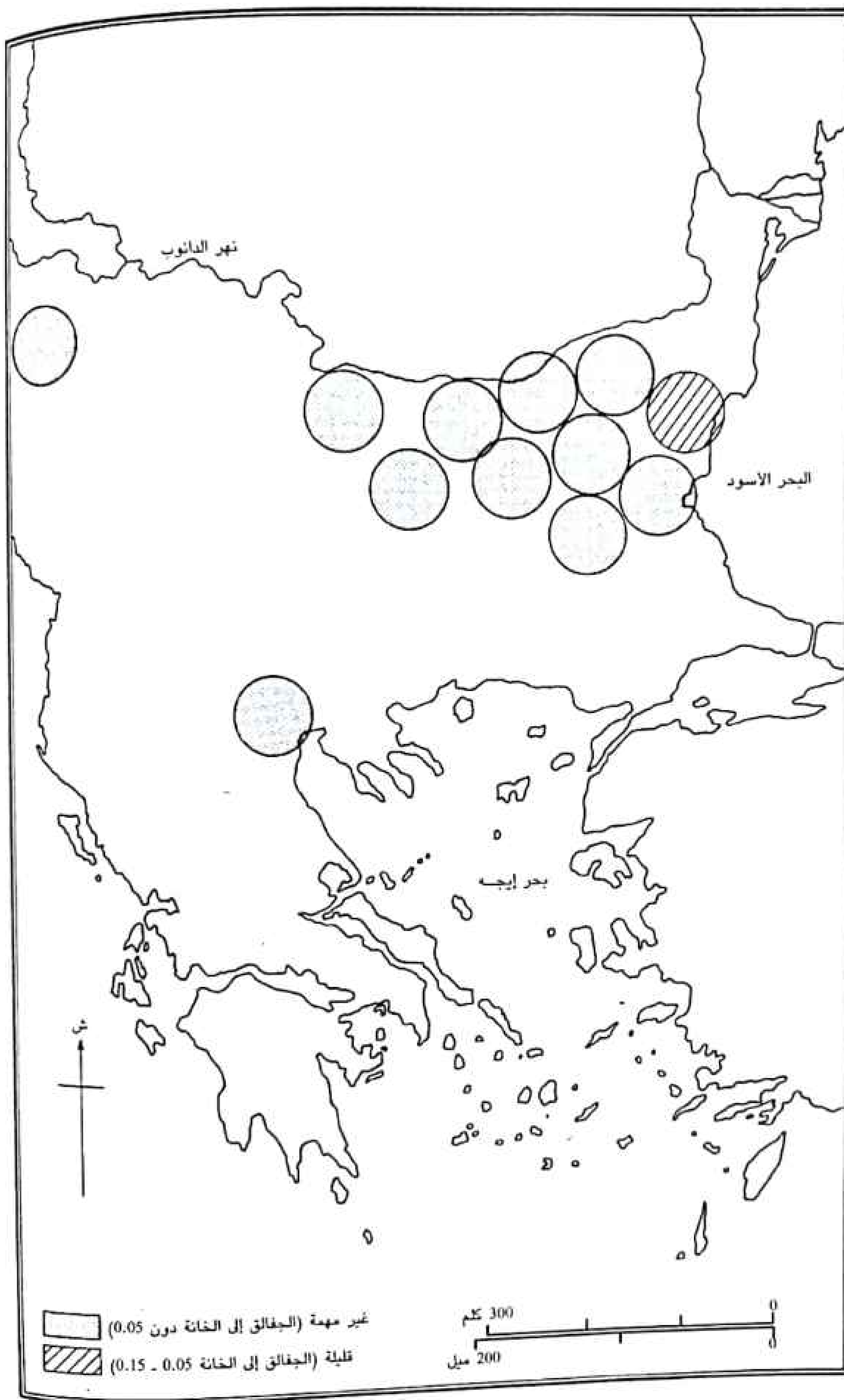
المؤشر الإجمالي لأسعار الأنواع الرئيسية من الحرير الخام

السنوات	المؤشر الإجمالي لليدر[a] الواحد (بالأقجة)[b]								
1548	59,00	1557	83,78	1559	80,83	1566	94,40	1569	68,44
1570	41,89	1571	74,93	1572	81,42	1573	67,85	1575	71,98
1576	83,19	1577	80,24	1578	99,71	1579	84,37	1580	84,37
1581	136,29	1582	151,63	1583	144,55	1584	250,16	1585	158,71
1587	178,18	1588	182,90	1589	192,93	1594	207,09	1595	197,06
1597	224,79	1603	351,05	1607	233,05	1608	224,79	1614	189,98
1617	174,64	1622	338,07	1627	306,80	1629	294,41	1630	99,71
1634	240,72	1635	373,47	1636	315,65	1637	394,12	1639	250,75
1646	199,42	1647	216,53	1648	129,80	1650	100,89	1651	143,96
1652	93,81	1653	175,23						

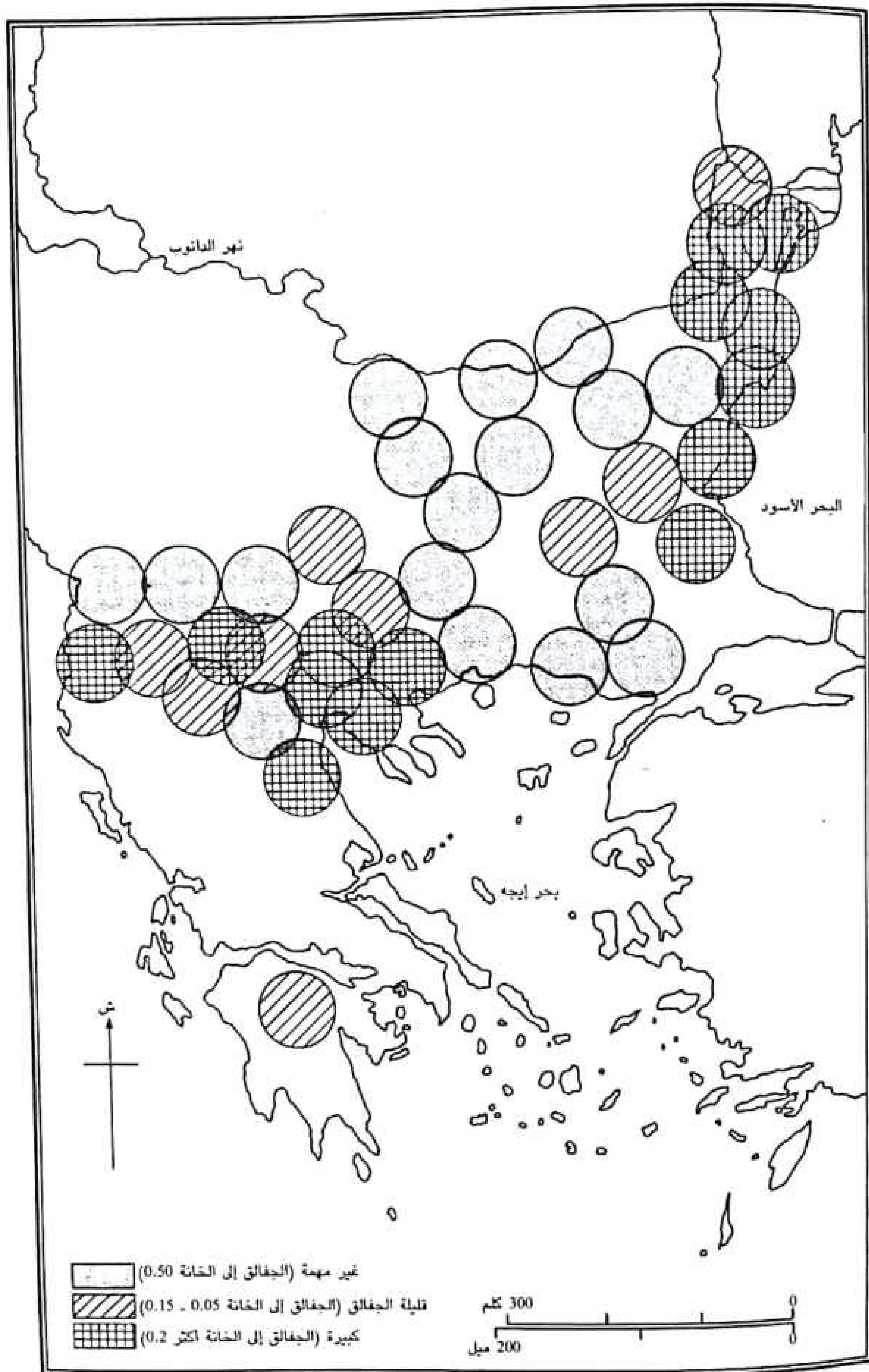
(a) الليدر هو وحدة وزن، تخضع معادلتها المترية الدقيقة للخلاف.

(b) الأقجة هي النقد العثماني الأساسي، وقد تغيّر محتواها من الفضة الخالصة بمرور الوقت.

المصدر: Çizakça (1980, reprinted 1987), p. 249.



13 الوقائع المتعلقة بوجود الجفالق، أوروبا العثمانية
في أوائل القرن السابع عشر
المصدر: McGowan (1981), p. 76.



14 الوقائع المتعلقة بوجود الجفالق، أوروبا العثمانية من أواخر القرن السابع عشر حتى أواسط القرن الثامن عشر

المصدر: McGowan (1981, p. 77).

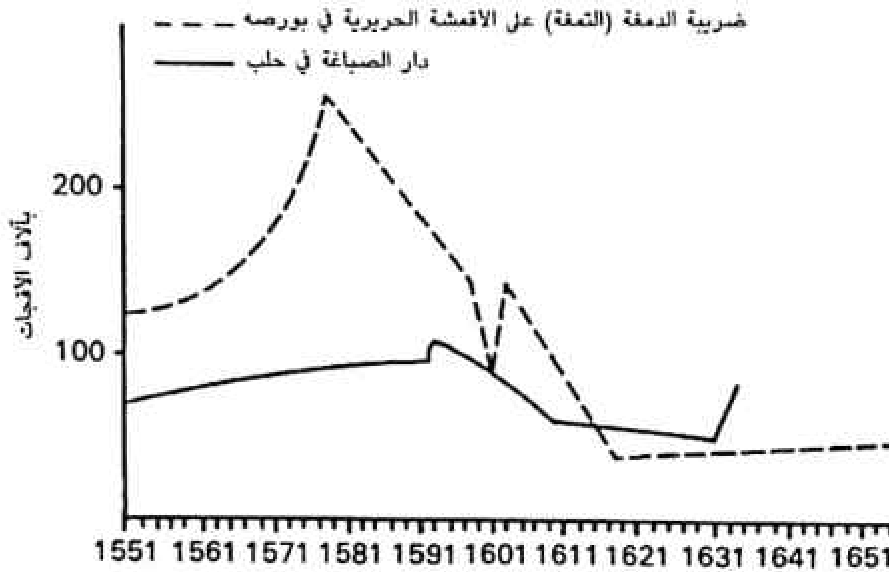
الجدول 5:II
أسعار الأقمشة الحريرية (بالأقجة)

السنوات	1 زيرا تفته	السنوات	1 زيرا فاله	السنوات	1 زيرا قطني	السنوات	1 زيرا كمخه
1548	15	1545	14	1548	44	1545	29
1559	15	1557	7	1565	81	1548	35
1572	12	1559	14	1596	113	1553	40
1576	17	1571	13	1614	75	1567	59
1577	7,5	1572	9	1637	75	1571	59
1588	22	1580	8			1583	53
1596	55	1582	16			1595	45
1614	60	1588	18			1636	67
1617	32	1594	27			1646	74
1636	30	1597	35				
1647	25	1599	60				
1652	20	1600	40				
		1610	25				
		1637	35				

المصدر: Çizakça (1980, reprinted 1987), p. 252.

ربما ترك تخفيض قيمة العملة ومصاعب الامبراطورية المالية بصماتهم على مداخيل كثير من الموظفين العثمانيين، الذين كانوا في العادة من يشتري الأقمشة الحريرية. وقد استجاب بعض المنتجين للانحسار في السوق بصناعة أقمشة أرخص سعراً وأخف نوعية. وأصبحت الأقمشة المصنوعة من الحرير والقطن معاً أكثر شعبية. لكن الصعوبة الشديدة التي واجهت صناعة أقمشة أرخص لم تكن في المقاومة من جانب الحرفيين ذوي العقلية التقليدية المتشددة، بل أيضاً في وجود القصر بصفته أهم مشتر للأقمشة الفاخرة، وإصراره على المحافظة على المستويات التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، نافست الأقمشة الإيطالية المستوردة

الإنتاج المحلي. ونتيجة لذلك، واجه المنتجون تدنياً خطيراً في الأرباح، ما أدى إلى تراجع الصناعة في أواخر القرن السادس عشر وفي القرن السابع عشر. وقد تفاقمت هذه الأزمة بسبب اعتماد كثير من الصناعيين على عمل العبيد، الذي كان مربحاً فقط حين كانت هوامش الربح عالية. وفي سنوات معينة، كان المنتجون يواجهون بالتالي سوقاً منكمشة وندرة في العمالة.



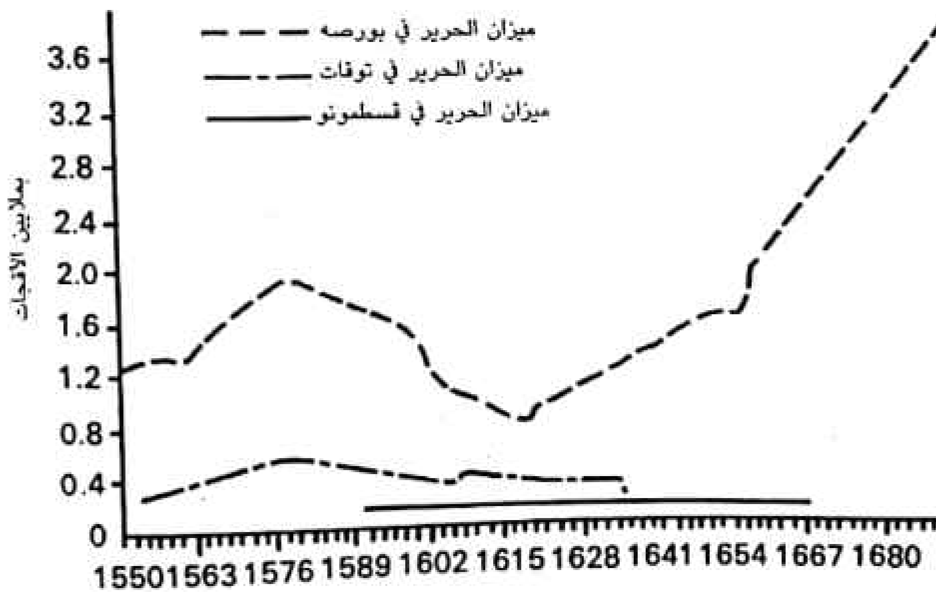
الرسم البياني 1:II

إنتاج الأقمشة في بورصة ـ حلب، 1551 ـ 1561

المصدر: Çizakça (1985), p. 364.

كان صناعيو الأقمشة في سالونيكا يواجهون ضغطاً مماثلاً في إمدادات المواد الخام وفي هوامش الربح. وكانت هذه الصناعة بأيدي اليهود الإسبان، الذين كانوا قد هاجروا إلى الامبراطورية العثمانية بعد طردهم من إسبانيا سنة 1492. وكانوا ينتجون أقمشة ملابس الانكشارية، إما كضريبة وإما في مقابل مدفوعات بالسعر المحدد من قبل الحكومة العثمانية. وبالإضافة إلى ذلك، كانوا يزوِّدون السوق العثمانية بالأقمشة الصوفية ذات النوعية المتوسطة، على حين كانت الأقمشة الفاخرة تستورد من أوروبا. وطوال القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر، ضمنت مبيعات الأقمشة الصوفية في السوق المفتوحة ازدهار هذه الصناعة. بيد أن الصعوبات بدأت تظهر. فمن ناحية، كانت صناعة المنسوجات الصوفية في البندقية، والتي بلغت ذروتها حوالى سنة 1600، تعتمد بشكل كبير

على إمدادات الصوف من البلقان. وعلى الرغم من أن صناعيي سالونيكا كانت لهم حقوق قانونية في شراء إمداداتهم من الصوف الخام قبل غيرهم من التجار، إلا أن طلب البنادقة المتزايد لا بد من أنه قد تسبب في رفع الأسعار[47]. وقد يعترض المرء على هذا التفسير باعتبار أن صناعة سالونيكا كانت معتدلة الازدهار نسبياً حوالى سنة 1600، عندما كان الطلب البندقي في أوجه، ثم انهار حوالى سنة 1650، عندما خسرت صناعة البندقية معظم أهميتها. غير أنه يبدو أن التجار الفرنسيين بصفة خاصة كانوا يستوردون الصوف من البلقان لكي يمدوا الصناعيين الذين كانوا يتطورون بسرعة في لانغدوك، وعوضت مشترياتهم تراجع الطلب البندقي.



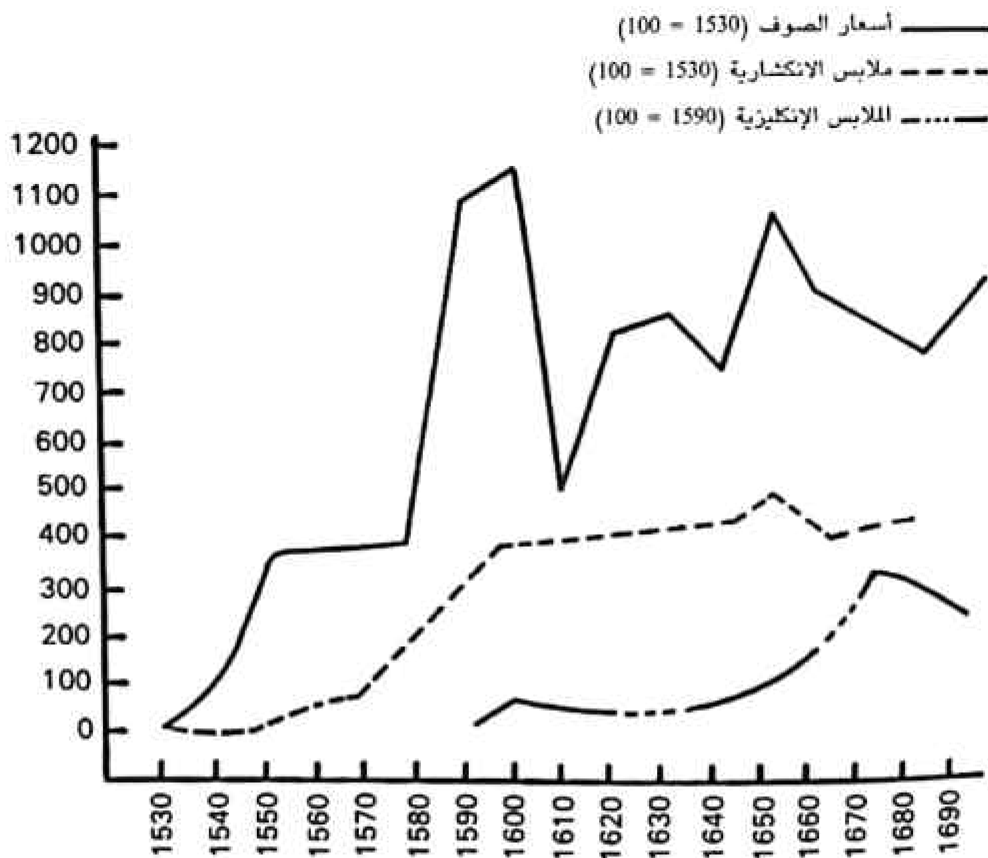
الرسم البياني 2:II

إنتاج الحرير في الأناضول، 1550 ـ 1685

المصدر: Çizakça (1985), p. 360.

ومن ناحية أخرى، واجه صناعيو النسيج في سالونيكا تضاؤل أرباح يعادل في خطورته ما جابهه نساجو الحرير في بورصة وكانوا مثلهم غير قادرين على زيادة أسعار مبيعاتهم بما يتماشى مع زيادة تكاليف المادة الخام. ولكن في حالتهم، كان تضاؤل الربح ناجماً عن المنافسة مع الأقمشة الصوفية الإنجليزية، التي وجدت

أسواقاً في شرقي البحر الأبيض المتوسط منذ أواخر القرن الخامس عشر[48]. فمع تأسيس الشركة الإنجليزية للشرق سنة 1581، كان باستطاعة التجار الإنجليز بيع المنسوجات الصوفية بأسعار جد منخفضة. ويرجع ذلك إلى أن شركة الشرق كانت تحقق معظم أرباحها باستيراد الحرير الخام الإيراني لأوروبا؛ وفي رحلة الذهاب كانت أي حمولة تحقق أية أرباح مهما كانت معتدلة مفضلة عن إرسال السفن مع أثقال لحفظ توازنها. ومن هنا استحوذ التجار الإنجليز على نصيب كبير من السوق (المحدودة) للأقمشة الصوفية المتوسطة السعر، وشعر صناعيو سالونيكا حتماً بالعواقب.



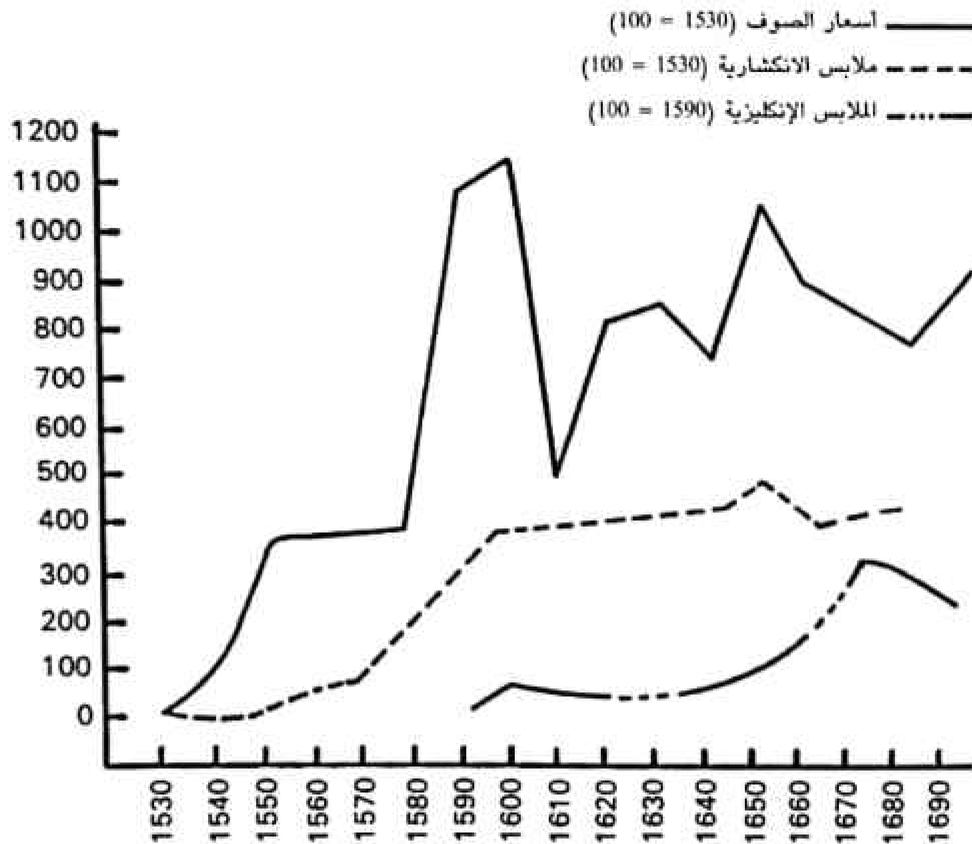
الرسم البياني 3:II

مؤشر أسعار الصوف، متطلبات الانكشارية من الأقمشة،

وصادرات الأقشمة الإنكليزية إلى الشرق، 1530 ـ 1690

المصدر: Braude (1979), p. 446.

أسواقاً في شرقي البحر الأبيض المتوسط منذ أواخر القرن الخامس عشر[48]. فمع تأسيس الشركة الإنجليزية للشرق سنة 1581، كان باستطاعة التجار الإنجليز بيع المنسوجات الصوفية بأسعار جد منخفضة. ويرجع ذلك إلى أن شركة الشرق كانت تحقق معظم أرباحها باستيراد الحرير الخام الإيراني لأوروبا؛ وفي رحلة الذهاب كانت أي حمولة تحقق أية أرباح مهما كانت معتدلة مفضلة عن إرسال السفن مع أثقال لحفظ توازنها. ومن هنا استحوذ التجار الإنجليز على نصيب كبير من السوق (المحدودة) للأقمشة الصوفية المتوسطة السعر، وشعر صناعيو سالونيكا حتماً بالعواقب.



الرسم البياني 3:II

مؤشر أسعار الصوف، متطلبات الانكشارية من الأقمشة، وصادرات الأقشمة الإنكليزية إلى الشرق، 1530 ـ 1690

المصدر: Braude (1979), p. 446.

دفع مصير صناعة بورصة خاصة الباحثين إلى التفكير في الخطوط الأعرض للتاريخ الصناعي العثماني. وقد افترض في بعض الأحيان أنه، في وقت مبكر مثل سنة 1600، فقد الحرفيون العثمانيون قدرتهم على التوسع الدينامي وأن الجمود بل التدهور يرجع إلى دخول التجار الأوروبيين الغربيين إلى عالم البحر الأبيض المتوسط. غير أن أعمال فرناند بروديل عن «صناعات» أوروبا خلال الفترة السابقة للثورة الصناعية تظهر أن هذه الصناعات لم تزدهر تقليدياً لمدة طويلة في أي مكان آخر أيضاً[49]. إذ أدت المشكلات المرتبطة بإمدادات المواد الخام: الحروب، وتغير طرق التجارة والمنافسة مع المراكز الأخرى إلى الاختفاء السريع نسبياً للصناعات بعد فترات ازدهار قصيرة. وهكذا، لا يبدو من الصحيح الحكم على الأداء الاقتصادي لإقليم بأسره من خلال تاريخ مركز واحد أو مركزين.

من المؤكد أن صناعات النسيج العثمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر لم تشهد تدهوراً لا يمكن إصلاحه. ونذكر مثلاً واحداً (درس على نحو جيد نسبياً)، في منطقة بلوفديف (فيليبه)، حيث كانت صناعة الأقمشة الصوفية الخشنة (aba) تمارس منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، وربما حتى قبل هذا التاريخ، على حين كانت مدينة يانبول البلغارية حينذاك مركزاً لصناعة اللباد. وكانت الأقمشة التي ينتجها هؤلاء الصناعيون، والذين كان عدد غير قليل منهم من القرويين، يتم تسويقها في المدن الصغيرة والمعارض الريفية، أو يحملها الباعة الجوالون إلى القرى، ولم يتمكن مستوردو الأقمشة الأوروبية من دخول هذه المناطق قبل القرن التاسع عشر. وربما ازدهرت أعمال صناعيي فيليبه في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حين لم تصل بضائعهم إلى قرى الأناضول النائية فقط، بل كانت تسوَّق أيضاً في مناطق بعيدة مثل الهند. ولا بد من أن القرن السابع عشر كان الفترة التي نمت فيها أصواف فيليبه من مجرد تخصص محلي خالص إلى تجارة يتم التعامل فيها على مستوى إقليمي[50].

وإذا كانت الأقمشة الصوفية المصنوعة في فيليبه والأشرطة المطلوبة لتحويلها إلى معاطف قد شكلت تجديداً في التجارة الإقليمية، فإن صناعة الموهير في أنقرة كانت صناعة قديمة شهدت التدهور وإعادة الازدهار خلال أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. وكانت صناعة أقمشة الموهير، التي كانت في

القرن السادس عشر نوعاً من الرفاهية، قد مورست في أنقرة منذ القرن السابق على الأقل. علاوة على أن أنقرة قد احتكرت هذه الحرفة حتى القرن التاسع عشر، ومع الاستثناء الممكن لجنوب شرقي الأناضول، فإن تربية الماعز الذي يؤخذ الموهير من جلودها لم تنجح في التأقلم في أي مكان آخر.

وفي ذروة تمرد الجلالية، حوالى سنة 1600، كانت حظوظ نجاح صناعة الموهير في أنقرة متدنية[51]. ولكن حوالى سنة 1615، تمكن التجار المحليون بالفعل أن يوقفوا الصناعة على أقدامها مرة أخرى. وثمة إحصاء لمراكز صناعة الموهير في بيوت أنقرة عند بداية القرن السابع عشر ونهايته تظهر بأن الصناعة كانت متماسكة جيداً. وهكذا فإننا نستطيع أن نفترض أن منحنى الهبوط في أسوأ سنوات التمرد الجلالي قد تبعه انتعاش معتدل السرعة[52].

وربما كانت هناك أسباب خاصة لانتعاش صناعة الموهير في أنقرة. ومن بين هذه الأسباب، يمكن للمرء أن يبرز حماية الدولة، وهو امتياز لم يمنح إلا لعدد قليل من الصناعات العثمانية الأخرى. وشكلت الضريبة على أقمشة الموهير الجاهزة واحدة من المداخيل الأساسية التي تتم جبايتها في أنقرة، وكان ملتزم الضريبة قادراً على أن يمنع بيع خيوط الموهير ذات النوعية العالية خارج إقليم أنقرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطلب الأوروبي على خيوط الموهير كان محدوداً على أي حال.

وفي القرن السابع عشر، كانت خيوط الموهير في أوروبا تستخدم بشكل أساسي في صناعة الأزرار؛ بل إن هذا الطلب تراجع بعد سنة 1700، حين صارت الأزرار المعدنية هي الطراز السائد. وعلاوة على ذلك فإن كميات محدودة من أقمشة الموهير الجاهزة كانت تستورد في القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر من قبل الإيطاليين. وفيما يتعلق بفرنسا، فقد استمرت هذه التجارة حتى القرن الثامن عشر؛ ولكن بعد سنة 1730، فإن الأقمشة المصنوعة في أميان تقليداً لموهير أنقرة ألغت الطلب على الأقمشة العثمانية[53]. وربما ساعد قدر معين من الطلب الأجنبي على إعادة إحياء هذه الصناعة. وتاريخ صناعة القطن العثمانية في القرن السابع عشر أقل وضوحاً من ذلك بكثير[54]. ففي الربع الأخير من القرن السادس عشر، كان القطن الخام ينتج بصورة خاصة في منطقة أضنه، وفي

القرن السادس عشر نوعاً من الرفاهية، قد مورست في أنقرة منذ القرن السابق على الأقل. علاوة على أن أنقرة قد احتكرت هذه الحرفة حتى القرن التاسع عشر، ومع الاستثناء الممكن لجنوب شرقي الأناضول، فإن تربية الماعز الذي يؤخذ الموهير من جلودها لم تنجح في التأقلم في أي مكان آخر.

وفي ذروة تمرد الجلالية، حوالى سنة 1600، كانت حظوظ نجاح صناعة الموهير في أنقرة متدنية[51]. ولكن حوالى سنة 1615، تمكن التجار المحليون بالفعل أن يوقفوا الصناعة على أقدامها مرة أخرى. وثمة إحصاء لمراكز صناعة الموهير في بيوت أنقرة عند بداية القرن السابع عشر ونهايته تظهر بأن الصناعة كانت متماسكة جيداً. وهكذا فإننا نستطيع أن نفترض أن منحنى الهبوط في أسوأ سنوات التمرد الجلالي قد تبعه انتعاش معتدل السرعة[52].

وربما كانت هناك أسباب خاصة لانتعاش صناعة الموهير في أنقرة. ومن بين هذه الأسباب، يمكن للمرء أن يبرز حماية الدولة، وهو امتياز لم يمنح إلا لعدد قليل من الصناعات العثمانية الأخرى. وشكلت الضريبة على أقمشة الموهير الجاهزة واحدة من المداخيل الأساسية التي تتم جبايتها في أنقرة، وكان ملتزم الضريبة قادراً على أن يمنع بيع خيوط الموهير ذات النوعية العالية خارج إقليم أنقرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطلب الأوروبي على خيوط الموهير كان محدوداً على أي حال.

وفي القرن السابع عشر، كانت خيوط الموهير في أوروبا تستخدم بشكل أساسي في صناعة الأزرار؛ بل إن هذا الطلب تراجع بعد سنة 1700، حين صارت الأزرار المعدنية هي الطراز السائد. وعلاوة على ذلك فإن كميات محدودة من أقمشة الموهير الجاهزة كانت تستورد في القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر من قبل الإيطاليين. وفيما يتعلق بفرنسا، فقد استمرت هذه التجارة حتى القرن الثامن عشر؛ ولكن بعد سنة 1730، فإن الأقمشة المصنوعة في أميان تقليداً لموهير أنقرة ألغت الطلب على الأقمشة العثمانية[53]. وربما ساعد قدر معين من الطلب الأجنبي على إعادة إحياء هذه الصناعة. وتاريخ صناعة القطن العثمانية في القرن السابع عشر أقل وضوحاً من ذلك بكثير[54]. ففي الربع الأخير من القرن السادس عشر، كان القطن الخام ينتج بصورة خاصة في منطقة أضنه، وفي

قبرص، وشمالي بلاد الشام، وسواحل الأناضول على بحر إيجة، وفي «ناحية البحيرة» المحيطة بإسبارطة وأولوبورلو وكذلك على الجانب الروملي من بحر أيجه، وفي تساليا. وخلال هذه الفترة، كان تصدير القطن ممنوعاً، ربما لضمان إمدادات القطن لصناعة قماش أشرعة الأسطول الحربي.

كان هذا المنع يفرض فقط بشكل متقطع على حين كانت أذونات التصدير تُمنح من حين إلى آخر. لكن في سنة 1623 غيّرت الإدارة العثمانية سياستها وسمحت بتصدير القطن بشكل عام. والواقع أن البنادقة المصدرين للقطن والنشيطين في ضواحي إزمير قد حصلوا على امتيازات خاصة. فلم يكن مسموحاً لهم فقط بالشراء من مزارعي القطن مباشرة، لكنهم كانوا أيضاً يدفعون ضرائبهم ليس على أساس أسعار إزمير، ولكن بحسب الأسعار الأدنى التي تدفع في الريف[55].

وهناك أسباب عديدة لهذا التغير في السياسة المتبعة. أولاً، تسبب تراجع النشاط البحري في البحر المتوسط بعد الهدنة العثمانية ـ الإسبانية سنة 1580 في تقليل الطلب العسكري على الأقمشة القطنية. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن القطن كان مطلوباً في أوروبا، فإن ملتزمي الضرائب الذين كانوا يأملون في زيادة مدخول التزامهم، ربما مارسوا ضغطاً على الإدارة المركزية العثمانية لإلغاء المنع. ومن المحتمل أن التماسات ملتزمي الضرائب هي التي أتاحت فرص إصدار العديد من تصاريح التصدير قبل سنة 1623. ولكن في الوقت نفسه، من المحتمل أن إنتاج القطن كان يتزايد أيضاً. إذ إن التهريب كان كثيراً قبل سنة 1623 ومن المؤكد أن الأسعار الجيدة حفزت الفلاحين على مزيد من الإنتاج. وليس من الممكن وضع تقدير دقيق لكن الانطباع هو أنه بحلول منتصف القرن الثامن عشر كان ريف إزمير قد صار متخصصاً في إنتاج الحبوب، والزبيب والقطن[56].

لا نعرف سوى القليل عن عملية صناعة الأقمشة القطنية خلال هذه الفترة، أو الترتيبات التجارية المتعلقة بتسويق القطن الخام والأقمشة القطنية. إذ كان يتم تسويق القطن الخام أحياناً، ونسجه على ما نفترض، على مسافة بعيدة من مكان إنتاجه الأصلي. وهكذا فإن نواحي ولاية حميد (إسبارطة)، حيث يحتمل أن القطن لم يكن يزرع محلياً، كانت تنسج الأقمشة القطنية فعلاً في القرن السادس عشر.

وعلى المنوال نفسه، فإنه عند نهاية القرن كان التجار من قيسرية يشترون القطن الخام، ومن المستحيل أن نقرر ما إذا كان ذلك بغية تصنيعه أو إعادة بيعه. وفي إقليم بحر أيجه، كان النسيج منتشراً في عدد كبير جداً من النواحي، في حين أن الصباغة كانت متمركزة لفترة من الزمن في عدد محدود من المدن. على الأقل بحسب مزاعم صباغي تير، الذين رأوا سنة 1678 ـ 1679 أن الأقطان الخشنة من إنتاج حميد، ودنيزلي وبولدان ومانيسا كانت تتم صباغتها في الماضي في تير. وكان النساجون في هذه المدن الإيجية المصنعة للقطن وبسبب شكواهم من منافسة المصابغ المفتوحة حديثاً في بولدان وغيرها من الأماكن، يعملون لحساب التجار، أو يبيعون إنتاجهم للتجار، لأن هؤلاء الأخيرين كانوا هم الذين يجلبون الأقمشة القطنية غير المصبوغة إلى صباغي تير[57]. ويرتبط هذا النموذج بترتيبات البيع المسبق للغير التي كانت مرعية في إقليم بورصة حتى في القرن السادس عشر[58]. بيد أننا لا نستطيع أن نقرر ما إذا كانت أعمال الإنتاج للغير موجودة في منطقة بحر إيجه في القرن السادس عشر كذلك، أو أنها انتشرت في هذه المنطقة في القرن السابع عشر فقط[59].

ويمكننا أن نحدد مواقع بعض مراكز نسج القطن في القرن السابع عشر بطريقة غير مباشرة. ويمكن أن تساعد طلبيات الإدارة المركزية العثمانية على الأقمشة القطنية، التي كانت تستخدم أساساً في صناعة الملابس الداخلية للانكشارية، كمؤشر على الإنتاج. وكان أحد هذه المراكز موجوداً في منطقة آيدين ـ مانيسا ـ برجاما، حيث إنه في سنوات 1622 ـ 1623، و1627 ـ 1628، كان متوقعاً أن يقوم النساجون بتسليم 44 ألف قطعة من الأقمشة القطنية في السنة، وربما كانت كل قطعة تكفي لزي رجل واحد[60]. وكانت برجاما تتمتع بأهمية خاصة بين المدن المنتجة للنسيج في المناطق الساحلية بالأناضول. وفي بداية القرن السابع عشر، كانت حصتها السنوية تصل إلى 28 ألف قطعة. وعلى الجانب الروملي كانت المدن التسالية، يني شهر ـ إي فينير (لاريسا) وتيرحالا تدين للخزانة بأربعين ألف قطعة في سنة 1036هـ/ 1626 ـ 1627[61].

وبعد ذلك بعقدين من الزمان، ارتفع التزام يني شهر ـ إي فينير وحدها إلى 37.775 قطعة. ولأن الإدارة المركزية العثمانية كانت تدفع أسعاراً منخفضة جداً

للبضائع التي تشتريها بصفة عامة، فربما لم يكن النساجون قادرين على أن يعولوا على ما كانت تدفعه لهم الخزانة. ولا بد من أنهم كانوا كذلك يبيعون لزبائن خاصين، أو أنهم كانوا يكسبون معيشتهم من الزراعة.

وبعيداً عن حرفة النسيج، فإن تصنيع الجلود ـ مثل الجزمات والأحذية وغيرها من المنتجات الجلدية ـ كانت صناعة رئيسية. وبما أن العربات والحافلات كانت تستخدم بكثرة في كل من الرومللي وأجزاء معينة من غربي الأناضول ووسطها، فلا بد أيضاً من أن صناعتها كانت مهمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحرف المختلفة المرتبطة بالمناجم، وصهر النحاس وتصنيعه بشكل أوانٍ وحلل، قد شغلت عدداً كبيراً من الناس. بيد أن الأبحاث قليلة في هذه الفروع من الصناعة العثمانية، بحيث لا يمكن تناولها بالتفصيل حالياً[62].

إنشاء المباني العامة

ظل إنشاء المباني العامة نشاطاً رئيسياً بعد سنة 1600. إذ إن اثنين من مساجد استانبول الكبيرة بدأ العمل فيهما واستكملا في هذه الفترة، وهما مسجد السلطان أحمد الأول ومسجد الوالدة يني كامي[63]. وفي مجمع القصر تم بناء كشك بغداد والروان لتخليد ذكرى الانتصارات في الحرب العثمانية ـ الإيرانية. وعلاوة على هذا، فإن معظم خانات استانبول يرجع تاريخها إلى القرن السابع عشر. وفي مكة المكرمة، أعيد بناء الكعبة بعد أن انهارت إثر عاصفة ممطرة، وبسبب هذا العمل الديني قام أحد المادحين بوضع السلطان في مصاف الأنبياء الذين عملوا على إعادة بناء الكعبة. وفي حلب، تواصل العمل في بناء حي الأعمال، على الرغم من أنه بدأ في القرن السادس عشر، بوتيرة سريعة بعد سنة 1600. وتم تشييد أحد أهم المباني، وهو خان الوزير، فيما بين سنة 1678 وسنة 1682[64]. وفضلاً عن ذلك، فإن الحروب الكثيرة في هذه الفترة كانت تتطلب قدراً كبيراً من عمليات بناء الحصون وإصلاحها، إلى جانب عدد كبير من الخانات على جوانب الطرق بغية ضمان التأكد من الاتصالات الآمنة. وبالإضافة إلى ذلك، فلا بد من أنه كان هناك عدد من أعمال البناء الخاصة، حيث كانت النيران من حين إلى آخر تدمر أحياء كاملة من المدينة.

ولم تتغير طرق تنظيم موقع منشأة عامة كبيرة تغيراً أساسياً فيما بين سنة 1550 وسنة 1610. وعموماً كان الرجال المستخدمون كرؤساء للمهندسين المعماريين لديهم خبرة في مهن أخرى قبل أن يعهد إليهم الحاكم بمشروع بناء كبير. وهكذا فإن محمد آغا، المعماري الذي شيد جامع السلطان أحمد، كان قد تدرب ليكون موسيقي البلاط، ثم تحول إلى صناعة الأثاث الفاخر وخدم فيما بعد موظفاً إدارياً محلياً وقائداً عسكرياً في بلاد الشام. هذه الخبرة المتنوعة توازي خبرة البنّاء العظيم سنان باشا في القرن السادس عشر، الذي كان من الانكشارية وشيد الجسور للجيش العثماني. وفضلاً عن ذلك، فإن السيرتين المفصلتين جداً لهذين المعماريين (في حالة محمد آغا يبدو الأسلوب أكثر قدسية) توضحان أن المجتمع العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر لم يكن يعتبر المهندسين المعماريين من الحرفيين العاديين[65]، بل على العكس تماماً كان مثل هؤلاء الناس يكتسبون شهرة باعتبارهم من أصحاب المهارات السامية.

استخرجت أحجار البناء اللازمة لجامع السلطان أحمد من المناطق المجاورة مباشرة لبحر مرمرة وتم إحضارها إلى استانبول بالمراكب لتجنب التكلفة الباهظة لنقل المواد الثقيلة عن طريق البر. كذلك تم تصنيع القرميد اللازم لأسطح المبنى في المناطق المجاورة مباشرة للمدينة. ومن الواضح أن بعض الورش كانت تدار مباشرة من قبل الدولة، ولكن بالإضافة إلى ذلك، كان يتم إسناد العمل إلى عدد من المقاولين الخصوصيين، من المسلمين والمسيحيين على السواء. ومن بين أنواع الرخام، كانت هناك تشكيلة محلية مفضلة وكان العبيد يقطعونه من مقالع جزيرة مرمرة. ولا يبدو أنه تم بذل أي جهد لجلب أي عناصر بنائية من الأنحاء النائية للامبراطورية لجامع السلطان أحمد. هذا النمط من الإنفاق اللافت للنظر كان شائعاً في زمن السلطان سليمان القانوني، ولكن في ظل ظروف الضيق المالي في أوائل القرن السابع عشر، فلا بد من أن النفقات التي تم صرفها بدت باهظة[66].

وقد عمل في موقع تشييد جامع السلطان أحمد كل من المعلمين الحرفيين والأفراد المرشحين للانضمام للانكشارية (عجمي أوغلان). غير أننا لا نعرف ما إذا كان تقسيم العمل بين المجموعتين هو نفسه النظام الذي تم العمل به في

السليمانية، حيث أسندت نصف ساعات العمل - في الأعمال التي لا تتطلب مهارة كبيرة - إلى الذين سينضمون إلى الانكشارية مستقبلاً. وبكل الأحوال، فمن المرجح أن دور العجمي أوغلان في بناء جامع السلطان أحمد كان أقل أهمية مما كان عليه دورهم في منتصف القرن السادس عشر.

دار صناعة السفن

من بين المشروعات الكبرى التي كانت ترعاها الإدارة المركزية العثمانية، ربما تكون دار صناعة السفن هي الأبرز. لقد كانت مواقع البناء، تنشط، قبل كل شيء، لفترات قصيرة من الوقت، على حين كانت دار صناعة السفن مؤسسة دائمة، على الرغم من أن عدد الحرفيين المستخدمين كان يختلف بحسب عدد السفن التي يتم بناؤها[67]. وكان يتم ضمان المرونة عن طريق الحفاظ فقط على عدد محدود من الرجال بصفة دائمة على جدول الرواتب، بينما في السنوات التي شهدت ذروة النشاط، مثل سنة 1660 - 1661، ربما يكون قد تم استخدام الآلاف من الحرفيين لفترة قصيرة من الزمن. وكانت إجراءات توظيف العمال تشبه تلك الإجراءات التي ورد ذكرها في بناء السليمانية[68]: إذ تم تجنيد معظم الحرفيين المؤقتين، وفي بعض الحالات كان يطلب من الحرفيين الذين يعملون لحساب ملاك السفن الخصوصيين أن يتقدموا بأنفسهم إلى دار الصناعة[69]. لكن الأكثر شيوعاً هو تخصيص بعض المناطق المعينة لدار الصناعة بصفتها أوجاقليك، أي أن تكون مصدراً دائماً للقوى البشرية والبضائع. وفي مثل هذه الحالات كانت الناحية تقدم عدداً معيناً من الحرفيين حين يزيد نشاط دار صناعة السفن عن قدرة الموظفين الثابتين[70]. وبالإضافة إلى ذلك، كان المرشحون للانضمام إلى الانكشارية يعملون أيضاً في دار صناعة السفن، على حين كان بدو الروملِّي، الذين عليهم بموجب وضعيتهم الخاصة أن يقدموا خدمات للإدارة المركزية العثمانية، يستخدمون أيضاً من حين إلى آخر. كل هذه السمات تماثل إلى حد كبير جداً ما كان يراعى في موضع بناء السليمانية خلال خمسينيات القرن السادس عشر؛ وهكذا، كانت هناك نماذج طويلة المدى لاستخدام العمال، مع تأكيد واضح للغاية على أعمال السخرة. وبينما يُرجح أن عدداً ضئيلاً من العمال في موقع السليمانية كان يتم اختيارهم بشكل حر للعمل في المشروع، فإن عدد أيام

العمل الفعلية التي قدمها العبيد كانت محدودة جداً[71]. ومن ناحية أخرى، كان هناك عدد كبير من العبيد يعملون في دار صناعة السفن، ونتيجة لذلك كان عدد قليل من العسكريين يتولون حراسة هذه المنشآت[72].

تقدم دراسة دار الصناعة العثمانية فرصة سانحة لرصد التفاعل في القرن السابع عشر بين الظروف السياسية والاقتصادية. فمن ناحية كانت متطلبات الحرب وخدمة الديون من قبل الخزانة، هي التي تحدد مستوى نشاطها بدلاً من الاعتبارات الاقتصادية الخالصة، هذه الهيمنة للعوامل السياسية صارت أكثر تطرفاً لأن الإدارة العثمانية كانت مشهورة بسوء السمعة في صرف المرتبات. فعلى سبيل المثال، اشتكى صانعو المجاذيف لحساب دار صناعة السفن، في سنة 1660، من أنهم لم يحصلوا على أجورهم، وقد ردت الإدارة العثمانية ببساطة بتخفيض أجورهم من ألف إلى خمسمئة أقجة، وبذلك ألغت نصف الدين المطلوب[73].

وكان العاملون في دار صناعة السفن يتلقون أجوراً مختلفة، ربما لأن الحرفيين الأكثر مهارة كانوا يعملون على السفن الأكثر أهمية، أو لأن بعض السفن كانت تتطلب عملاً أكثر من غيرها. وبحلول منتصف القرن السابع عشر، كان الحرفيون اليونانيون يقومون بمعظم أشغال دار الصناعة التي تتطلب مؤهلات خاصة، وبالتالي يتقاضون أجوراً أعلى، بينما كان معظم العاملين المؤهلين في أوائل القرن السادس عشر من المسلمين. ولا نعرف شيئاً عن الطريقة التي حدث بها هذا التغيير[74].

ولم يكن معظم العمل التجهيزي يتم في دار الصناعة. إذ كان مطلوباً من القرويين أن يقوموا بقطع الأخشاب ونشرها إما في مقابل نقدي أو بدلاً عن دفع الضرائب. وعلى الرغم من أن مبالغ نقدية قليلة كان يتم إنفاقها نتيجة لهذا، فإن الضرورات الاقتصادية كانت تلعب دورها: فعندما كان القرويون يتعرضون للضغوط الشديدة للحصول على النقد، كانت عمليات قطع الأشجار غير القانونية من الغابات المحجوزة لدار الصناعة تتزايد. وعلاوة على ذلك، فإن القرويين الفقراء قد يتكاتفون معاً لعرقلة العمليات الرسمية لجمع المواد الخام لحساب دار صناعة السفن. وفي المستوى الأعلى من الهرمية السياسية والاقتصادية، كان الملتزمون الذين صدرت إليهم التعليمات بدفع فواتير دار الصناعة من المواد الخام من

ميزانياتهم الخاصة يسوفون أو يولون الأدبار. وهذا بدوره كان يمكن أن يؤدي إلى هروب الفلاحين غير الراغبين في تقديم خدمات بلا أجر، مما يجعل من مسألة جمع المزيد من المواد عملية مثيرة للمشاكل. وهكذا كان مستوى النشاط في دار صناعة السفن يتحدد بقدرة رعايا السلطان واستعدادهم لدفع ضرائبهم وتقديم المواد المطلوبة.

هذا التوتر بين القرويين وممثلي الدولة العثمانية كان حاداً بصفة خاصة فيما يتعلق بالأخشاب، وهي الأكثر أهمية بين كل المواد الخام. وقد أدى استبدال السفن التي تسيّر بالمجاذيف وإحلال السفن الشراعية محلها، والذي حدث بشكل كبير خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، إلى زيادة الطلب على الأخشاب بشكل كبير[75]. بيد أن هذا الطلب المتزايد لم يكن يترجم إلى كميات أكبر من الأخشاب المطلوبة عوضاً عن الضرائب، على الرغم من وجود طلبات «غير منتظمة» لا تظهر في الحسابات السنوية[76].

ومن ناحية أخرى، لم ترفع الدولة طوال القرن السابع عشر الثمن الذي تدفعه لقاء توصيل كميات الأخشاب الإجبارية بدلاً من ضرائب العوارض، والذي كان دائماً أدنى بكثير من أسعار السوق المنتظمة، على الرغم من أن تخفيض قيمة العملة استمر دونما فتور[77]. ونتيجة لذلك فإن المدفوعات تحت هذا البند صارت رمزية بشكل متزايد؛ ففي سنة 1682 كان الثمن الذي دفعته الدولة لقاء الكميات الإلزامية التي تم تسليمها يساوي خمس ثمن السوق العادي[78]. وعلاوة على ذلك، كان القضاة وغيرهم من الموظفين المنوط بهم جمع الأخشاب لصالح الدولة غالباً ما يطلبون مدفوعات إضافية لأنفسهم، وهي ممارسة ربما كان من الصعب إيقافها تماماً[79]. وبذلك تسببت طلبات دار صناعة السفن من الأخشاب في استياء القرويين بدرجة كبيرة. ومن حين إلى آخر كان الفلاحون يشتكون، ولكنهم لم يحصلوا قط على ما يرضيهم[80]. وكانت الطريقة الوحيدة لتعويض خسائرهم بيع الأخشاب بطريقة غير قانونية إلى التجار الأفراد. ولم يحدث إلا في سنة 1675، حين أدى الاستغلال الجائر للغابات إلى نقص في الأخشاب الصالحة للاستخدام، أن حصل القرويون على الامتياز الذي يتوقون إليه وهو دفع مبلغ محدد من المال عوضاً عن الكميات التي يسلمونها من الأخشاب[81].

كانت معظم طلبات دار الصناعة من الأخشاب تخص شمال شرقي الأناضول، وهي المنطقة التي يحدها من الشمال بحر مرمرة ومن الغرب بحر أيجه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الساحل الغربي للبحر الأسود في الأناضول، ما بين شيله وأماسرا، وكذلك سواحل البحر الأسود في بلغاريا وتراقيا، كانت تحتوي على مصادر قيّمة للأخشاب. وحين بدأت دار الصناعة عمليات على نطاق واسع في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، فإن الغابات القريبة من الساحل ربما تكون هي التي وفرت كل ما كان مطلوباً. ولكن بحلول القرن السابع عشر كان قد صار ضرورياً استخدام مصادر أبعد في الأراضي الداخلية، مثل التلال المحيطة ببولو. وقد تطلب ذلك شق الطرق التي يمكن استخدامها لمرور العربات الثقيلة. وبما أنه كان على القرويين أيضاً تقديم العمالة المطلوبة لمثل هذه المشروعات، فإن التوتر المتولد من طلبات دار صناعة السفن تزايد بدرجة أكبر.

كان السكان القاطنون على امتداد ساحل البحر الأسود الأناضولي القصير، فيما بين بافرا وفاطسا، مضطرين إلى تقديم القنّب اللازم لصناعة الحبال. وكان القنّب الخام يجمع من القرويين، الذين يدفعون ضريبة العوارض المفروضة عليهم بهذه الطريقة. ومن الواضح أن المنطقة خسرت بعض السكان خلال القرن السابع عشر، بحيث تراجع عددهم من 5612 وحدة عوارض سنة 1644 إلى 5504 وحدة سنة 1677 (في هذه الحالة كانت كل خانة عوارض تساوي عائلة عادية). وخلال سبعينيات القرن السابع عشر، لم تبذل الإدارة العثمانية أي محاولة لمعادلة طلبياتها مع العدد المتناقص للمنتجين. وبحلول تسعينيات القرن السابع عشر، اعترفت الحكومة المركزية بأن القرويين لم يعودوا قادرين على تسليم كميات القنّب التي كانت تطلب في الماضي، وخفضت الكمية بنسبة 33 في المئة[82].

الحرب والاقتصاد

وبعيداً عن دار صناعة السفن، ليس لدينا قدر كبير من المعلومات عن صناعة الأسلحة في القرن السابع عشر في الامبراطورية العثمانية؛ ونعرف القليل بصفة خاصة عن صناعة البنادق اليدوية. ويبدو أن هذه الصناعة كانت واسعة الانتشار في جميع الولايات، على الرغم من المنع الصارم لاستخدام الأسلحة النارية من قبل الفلاحين وسكان المدن العاديين. وكان شباب الفلاحين الراغبون في الالتحاق

الجدول II:6

النجارون، والحفارون، والجلافطة(*) المستخدمون في دار صناعة السفن في استانبول، 1648 ـ 49

نوع السفينة	النجارون			الحفارون			الجلافطة			مجموع عدد العمال	مجموع مدفوعات الرواتب
	العدد	الرواتب	راتب الفرد	العدد	الرواتب	راتب الفرد	العدد	الرواتب	راتب الفرد		
قبودان باستاردا بيديك	159	77,616	488	155	39,180	252	44	8,964	203	358	12,756
قبطان مونا مصطفى	346	120,404	348	168	40,245	239	84	16,261	193	598	176,910
مونا حسين	341	89,300	261	151	32,114	212	82	15,320	186	574	136,734
مونا مراد	355	97,499	274	154	36,917	239	69	14,065	204	578	148,481
مونا عمر	361	112,604	312	248	53,161	214	61	15,692	257	670	181,457
مونا علي	376	110,617	294	184	44,985	244	67	13,921	208	627	169,523
مونا مصطفى	446	132,878	298	157	33,535	214	55	14,402	262	658	180,815
كاديرجا إبراهيم	168	56,281	335	93	22,397	240	31	7,212	233	292	85,890
كاديرجا مصطفى	185	60,185	325	80	24,320	304	34	6,925	204	299	91,430
كاديرجا حسين	173	57,359	332	80	20,413	255	29	6,321	218	282	84,093
كاديرجا حسين	166	55,633	335	91	22,204	244	30	6,435	215	287	84,272

(*) مفرد جلفاط؛ من يسد شقوق السفينة.

مصدر: Çizakça (1981b), p. 781.

بخدمة الوالي كجنود غير نظاميين يحصلون بسهولة على الأسلحة النارية اللازمة[83]. وعند نهاية القرن، كان كل من يحظى بالاحترام من سكان مدن الأناضول يمتلك بندقية أو مسدساً في كثير من الأحوال.

لم يترك صانعو الأسلحة النارية سوى آثار قليلة تدل على أنشطتهم. بالمقابل توجد وثائق كثيرة تكاد تكون لم تمس تتعلق بأساليب الإدارة العثمانية في التزوّد بنترات البوتاسيوم اللازمة لصنع البارود. ومن حين إلى آخر كانت القوة المائية تستخدم في صناعة البارود حتى في النصف الثاني من القرن السادس عشر. وهكذا كانت النتائج الفائقة الناجمة عن هذه الطريقة معروفة؛ إذ لم يكن البارود المنتج باستخدام الطاقة المائية ابتكاراً جديداً حين أعاد الخبراء الأوروبيون إدخاله في زمن السلطان سليم الثالث (1789 ـ 1807). لكن يبدو أن المنافسة من جانب طواحين الدقيق على الموارد المائية المحدودة في الأناضول قد حالت دون انتشار هذه التقنية، إلى حد أن معظم البارود المنتج في القرن السابع عشر كان من النوعية الأدنى المنتجة عن طريق الطواحين التي تجرها الجياد[84].

أما الحديد المطلوب لصناعة قذائف المدافع فكان يأتي من المناجم الصغيرة في الأناضول. وكان الحديد اللازم للأغراض المدنية يأتي أساساً من سماكوف في بلغاريا الحالية. ومن بين المناجم الأناضولية، كانت المناجم المرتبطة بمدينة كيجي جنوب أرضروم ذات أهمية خاصة بسبب قربها من الجبهة الإيرانية. وكان العمل الإلزامي (السخرة) شائعاً. إذ إن قرى بعينها كانت ملزمة بالعمل في المناجم، على حين كان بعضها الآخر ينقل بالسخرة القذائف الكاملة الصنع إلى الجبهة. وقد كان بعض العمال على الأقل يتلقون أجراً نظير أعمالهم، على الرغم من أن الأجور لم تكن تكفي لمعيشتهم؛ وربما يكون بعضهم الآخر قد خدموا في المناجم لكي يؤدوا ما عليهم من التزامات ضريبية، ولا سيما تلك الالتزامات الناجمة عن الضرائب غير النظامية (عوارض)[85].

وربما كان معظم العاملين في القطاعات الاقتصادية ذات الصلة بالحرب يستخدمون في أعمال النقل. وفي أواخر القرن السادس عشر أو أوائل القرن السابع عشر، كانت النواحي التي تقع بعيداً عن الطريق الذي يسلكه الجيش، ملزمة بأن تدفع مبلغاً من المال بدلاً من تقديم الغلال إلى العسكريين. وفي مثل هذه

الحالات، كانت المدفوعات تساوي عدة أضعاف ثمن الغلال إذا تم الدفع بالسعر الذي كانت الإدارة العثمانية نفسها قد حددته لعمليات البيع في السوق «المعتادة» (نرخ). لذا كان الذين يدفعون نقداً مظلومين بشكل واضح. كما أن النقص المزمن في الجمال جعل من هذه الخدمات عبئاً باهظاً على الفلاحين. وبما أنه كان من الصعب تأمين ما يكفي من الحيوانات لعمليات النقل، حاولت الإدارة المركزية امتلاك جمالها الخاصة. بيد أن هذه الجمال كانت تحتاج إلى الطعام والرعاية وكانت هذه تكلفة أخرى ربما كان على الفلاحين وسكان المدن أن يتحملوها[86].

وثمة خدمة أخرى متصلة بالحرب شغلت أعداداً كبيرة من الناس وهي في إمداد معسكرات الجيش بالمؤن. ولكي يتم تقليل المشكلات النظامية إلى حدها الأدنى، نادراً ما كان يسمح للقوات العثمانية أن تدخل مدن الدولة. وكان من المتوقع أن يقيم عدد كبير من الحرفيين، الذين يرافقون قوات الجيش، المتاجر كلما أقام الجيش في أحد الأماكن لفترة طويلة. وكانت إحدى الوظائف الأساسية للنقابات العثمانية تقديم الحرفيين للجيش بالأعداد التي يراها قادته ضرورية. وقد شكلت هذه الخدمة عبئاً مزدوجاً؛ إذ كان المطلوب من الحرفيين الذين يتم اختيارهم ترك ديارهم وعائلاتهم طوال مدة الحملة، وكان على أعضاء النقابة في الوطن تقديم رأس المال لتشغيل الدكاكين التي يديرها زملاؤهم الذين يخدمون في الجندية. ونشأت بالتالي مشكلات ونزاعات كثيرة تتعلق بتوزيع هذه المسؤوليات عرضت أمام القضاة في المدن العثمانية، وحفظت في سجلاتهم للأجيال القادمة.

وبعيداً عن هذه المشكلات الخاصة جداً، ما هو الأثر الذي تركته القضايا العسكرية في مجمل الأنشطة التي نسميها الاقتصاد العثماني[87]؟ يبدو الآن واضحاً أن الشؤون العسكرية لم يكن لها آثار محفزة في النشاط الاقتصادي سواء في القرن السادس عشر أو في القرن الثامن عشر. ومن ثم، فمن المفترض أن الحرب لم تكن حافزاً اقتصادياً في القرن السابع عشر أيضاً. وإذا ما وضعنا في اعتبارنا ندرة النقود، والتكلفة العالية للنقل، فإن الدولة العثمانية كانت تطلب بانتظام كثيراً من البضائع والخدمات المتعلقة بالحرب من المنتجين مباشرة، لقاء تعويض ضئيل أو دون بدل على الإطلاق. ومن وجهة نظر الإدارة كان هذا الحل يبدو عملياً إلى حدّ أن صوابيته لم تكن محل تساؤل على الإطلاق. بيد أن مثل هذا الترتيب كان

يتضمن معاقبة القطاع الأكبر والأكثر كفاءة بين المنتجين، والذين كانت الدولة تفضل تقديم طلباتها إليه. ونتيجة لذلك، كانت الحرب الطويلة تؤدي إلى تقلص الأنشطة الاقتصادية كافة، وليس فقط تلك القطاعات التي تعمل في الأغراض المدنية. وعلاوة على ذلك فإن هذا الانكماش الاقتصادي كان يتسبب في الهزائم العسكرية، بسبب تزايد صعوبات تموين الجيوش على الجبهة. وهكذا يبدو من المغري أن نفسر النجاح المحدود جداً لما يسمى «الحرب الطويلة» (1593 ـ 1606) والكوارث التي جرت في الفترة ما بين سنة 1683 وسنة 1699، في ضوء عوامل مشابهة. ففي النهاية، هناك دليل على استنزاف اقتصادي وتراجع ديموغرافي، سواء في بدايات القرن السابع عشر أو في نهايته[88].

ولكن إذا كان هذا التحليل صحيحاً، فإن علينا أن نفسر لماذا لم تؤدِّ الحروب الطويلة في عهد سليمان القانوني، مثلاً، إلى النتائج الكارثية نفسها. وربما تكمن الإجابة في السياق التالي: لم يكن مالكو التيمار بصفتهم أفراداً يتمتعون بحق طلب الإمدادات، بل كان عليهم أن يدفعوا ثمن ما يحتاجونه غير الغلال ومواد الغذاء الأخرى التي كانت تسلَّم إليهم من قبل «فلاحيهم». ونتيجة لذلك، كان العبء الذي يحمّلونه للاقتصاد ربما أقل من العبء الذي يسببه جيش تموله الإدارة مركزياً، على الرغم من أن «البندقية أرخص من الحصان»[89]. وهكذا، إذا كان هذا التحليل سليماً، فإن رثاء موظفي القرن السادس عشر والقرن السابع عشر لاضمحلال نظام «التيمار» ربما يبدو معقولاً بدرجة أكبر مما كان يفترض حتى الآن.

خاتمة

بينما يوجد أدلة وفيرة على الصعوبات الاقتصادية الخطيرة طوال القرن السابع عشر «الطويل»، فإن تفسير هذه الأدلة أشد تعقيداً مما قد يبدو للوهلة الأولى. إذ إن التقدم في صناعات بعينها، وأقاليم بعينها حدث في وقت متزامن مع الانكماش في غيرها. ورغم أنه لا يزعم أحد أن هناك توازناً بين القطاعات المزدهرة وتلك التي تعاني الأزمة، إلا أن نموذج «الانحطاط» الشامل والمستمر الذي غالباً ما ارتبط بالعثمانيين في القرن السابع عشر أخذ يخضع للتشكيك. وهذه الفترة لم تكن محببة للباحثين في القرن العشرين. ومع ذلك، فإنه من الممكن وضع تصورات

جديدة إلى جانب «نموذج الانحطاط المستمر»، يفترض أن يتوجه البحث المستقبلي نحوها. وبداية، هناك الجدل المتعلق بتأثير التغيرات المناخية الصغرى، (العصر الجليدي الصغير، الذي حدث في القرن السابع عشر) في الزراعة وإمدادات الغذاء في مجتمع يعتمد على تقنيات ما قبل الثورة الصناعية[90]. ذلك أن المحاصيل المتدنية وحركات تمرد الجلالية كانت مرتبطة بعضها ببعض[91]. والإهمال النسبي لهذه المسألة من جانب المؤرخين وغيرهم من الباحثين قد لا يعود بمجمله إلى المصادفة. وفيما يتعلق بالتاريخ العثماني، فإن المؤرخين بأطيافهم المختلفة على يمين الطيف السياسي ويساره يعارضون ولأسباب مختلفة التفكير في إمكانية وجود عوامل «غير اجتماعية» تؤثر في المجتمع الإنساني. فبالنسبة إلى أولئك الذين يتخذون نظرة يسارية بشكل عام، قد تبدو مناقشة العوامل المناخية تحولاً، يستوجب اللوم، عن المشكلات الكبرى للإمبريالية الأوروبية والتخلف. أما بالنسبة لأصحاب التوجه اليميني، فإن قبول مصير مشترك يؤثر في قطاعات كبيرة من البشرية ككل في وقت واحد ودون أي اعتبار للتقاليد الوطنية، أمر لا يمكن أن يأتي بسهولة. إن تحديد التغير المناخي من خلال فحص المعلومات التي توفرها طبقات حبوب اللقاح النباتية وحلقات جذوع الأشجار عملية مرتفعة التكاليف، ولا يمكن للمؤرخين أن يقوموا بها بأنفسهم، وربما أدى ذلك إلى قلة جاذبية مثل هذه التقنيات. ومن ناحية أخرى، فإن علماء الآثار وعلماء دراسة المناخ، كما يتضح من اسمهم، غالباً ما يهتمون بالماضي القديم فقط. وهكذا، يبدو أن نماذج التفكير يجب أن تتغير، بقدر قليل على الأقل، قبل أن تستحوذ التأثيرات اللاحقة المحتملة للعصر الجليدي الصغير على ما تستحقه من اهتمام.

حددت، الآراء السائدة المتعلقة بالتاريخ العام للامبراطورية العثمانية مفاهيمنا بطرق أخرى. فقد توصلنا، على الأقل في الحالة العثمانية، إلى افتراض أن «المركزية» و «الازدهار» هما في الواقع شيء واحد ومترادفان. ومن ناحية أخرى، فإن «اللامركزية» و «الانحطاط» يعتبران أيضاً مرادفين للشيء نفسه. ومن الواضح أنه إذا كنا ننظر إلى التاريخ العثماني من وجهة نظر دولة قومية معينة في بحثنا عن تاريخها، فمن المرجح حدوث ازدواجية في موقفنا من مسألة اللامركزية. فعلى الرغم من أنها تعتبر اضمحلالاً للقوة السائدة، فإنها تعتبر شرطاً أساسياً لظهور

الدولة القومية وبالتالي تُمنح قيماً إيجابية. ونتيجة لذلك، فإن تأثير اللامركزية المبكرة غالباً ما يتم تضخيمه خارج كل المقاييس، كما أنه يتم تجاهل مرونة جهاز الدولة العثمانية بشكل متعمد[92]. هذا الاهتمام لمقدّمات الدولة القومية الحديثة بكل نواياه وأهدافه يجعل من المستحيل تماماً على مؤرخي التاريخ العثماني أن يفهموا على نحو صحيح الرؤى المختلفة للتطورات الإقليمية. إذ بدلاً من النظر إلى الأقاليم كما وُجدت في القرن السابع عشر، فإننا نفرض على المعلومات التي لدينا إطار الدولة القومية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. ويجب علينا الآن أن نتخلى عن هذا الإطار بلا ريب، لكي نعيد كتابة تواريخ الأقاليم المختلفة ومن ثم مقارنتها بحسبما كانت موجودة في القرن السابع عشر، وهو عمل لم يتم إنجازه بعد إلا بالنسبة إلى أماكن قليلة من بينها سوريا وفلسطين. وبعد أن يكون هذا العمل قد اكتمل فقط، سيكون بإمكاننا أن نقرر أين حدث الانحطاط الاقتصادي في القرن السابع عشر في الدولة العثمانية، وإلى أي مدى. وقبل انتهاء مثل هذه العملية، فإن التأكيدات على الانحطاط العالمي يجب أن تؤخذ على ما هي عليه، كافتراضات غير مثبتة.

إن اندماج الحِرَف والإنتاج الزراعي في الدوائر الاقتصادية للمجتمع العثماني مسألة أخرى لا نعرف عنها سوى قدر قليل للغاية. وقد نفترض أن طريقة تمويل الحروب قد أدت في النهاية إلى «استنفاد» الاقتصاد إلى الحد الذي أضعف قدرة المنتجين على إعادة الإنتاج[93]. أو ربما نفترض أن التوترات الداخلية في الدولة العثمانية والمجتمع لم يكن لها سوى تأثير ضئيل في الأزمات الاقتصادية التي حدثت، وأن كل شيء يمكن في النهاية أن يكون ناجماً عن تأثير أوروبا الرأسمالية والماركنتلية[94]. أو ربما نفكر في الاستخدام الممكن للنموذج المأخوذ عن المجتمعات الأوروبية؛ وهو أن الأجهزة المختلفة للدولة المركزية وحروبها كانت أكبر مما يمكن أن يتحمله اقتصاد ما قبل الثورة الصناعية ذو الإنتاجية المنخفضة[95]. وإذا ما تبنينا هذا النموذج، فإن الأزمة العثمانية تبدو كأنها مجرد مثال آخر على «أزمة القرن السابع عشر» التي عانى منها العالم على اتساعه، وسيكون البند الثاني على جدول أعمالنا مقارنة الصعوبات التي عاناها المجتمع العثماني بتلك التي واجهتها أماكن أخرى من العالم.

وإذا تم إدخال بعض التعديلات، فسنتمكّن بالتأكيد من أن نمزج بين المقاربات المتعددة، ولاسيما نموذجي غينتش وستينسغارد. ولا شك في أنه يمكن ابتكار نماذج أخرى. ويؤكد نموذجا غينتش وستينسغارد بشدة على الديناميات الداخلية للنظام الاجتماعي الذي تتم دراسته، وفي المرحلة الحالية من بحثنا، نحتاج إلى ربط هذه القوى المحرّكة الداخلية بالأثر الذي تحدثه الضغوط الاقتصادية الخارجية. ولا يبدو مقنعاً تماماً أن نصور امبراطورية عالمية كبرى، وفي متناولها أحدث الأسلحة، باعتبارها مجرد ضحية، لا حول لها ولا قوة، للظروف الخارجة عن سيطرتها. وتبدو «نظريات المرحلة» أقل جاذبية، لأنها تفترض أنه عند نقطة معينة في الزمن، انتقلت الامبراطورية العثمانية، بما في ذلك اقتصادها، من مرحلة «الازدهار» إلى مرحلة «الاضمحلال». وإذا أخذنا في الحسبان أن المفكرين السياسيين العثمانيين كانوا دائماً يعتبرون التوسع العسكري من أهم الأسباب الرئيسية لوجود الدولة العثمانية، فإنه يبدو معقولاً فقط أن نفترض أن تكاليف الحرب قد لعبت دوراً حاسماً في تكوُّن الأزمة الاقتصادية العثمانية. لكن الأبحاث المستقبلية فقط هي التي سوف تنبئنا إذا كان ذلك مجرد مفهوم ساذج إلى حد ما لـ«العدالة الشاعرية».

الهوامش

(1) Braudel (1979), II, p. 12.

(2) Cemal Kafadar, unpublished Ph. D. dissertation, McGill University, Montreal, 1986. I am grateful to the author for allowing me to consult his work in manuscript.

(3) Akdağ (1963), pp. 81-82; Kunt (1983), p. 75.

(4) Akdağ (1963), p. 151.

(5) Griswold (1983), pp. 110-56.

(6) Cezar (1965), p. 83.

(7) Cook (1972), pp. 10-11.

(8) انظر أيضاً Jennings، يصدر قريباً. وأشكر المؤلف لسماحه لي بالاطلاع على مخطوطة عمله.

(9) İnalcik (1980), p. 284.

(10) İnalcik (1980), p. 303 and elsewhere.

(11) İnalcik (1973), pp. 110-11.

(12) İnalcik (1980), p. 287.

(13) Faroqhi (1984), p. 276.

(14) Adanir (1982).

(15) Koçi Bey (1885-86), p. 61; İnalcik (1980).

(16) Akdağ (1963), passimi; Griswold (1983), pp. 157-209.

(17) Andreasyan (1964), ed., pp. 84-87.

(18) Jennings (1976), p. 120; Goffman (1990), pp. 13ff.

(19) Faroqhi (1984), p. 120; Goffman (1990), pp. 13ff.

إن الأرقام العائدة للقرن السابع عشر هي تقديرات الرحالة والتاجر الفرنسي جان باتيست تفرنييه.

(20) Faroqhi (1987), p. 236.

(21) ومن المحتمل أن تؤدي الدراسات اللاحقة إلى تعديل هذه النتائج الأولية.

(22) Abdel Nour (1982), p. 74.

(23) See Braudel (1949, 2nd edn 1966), pp. 298-325.

(24) Raymond (1973-74), I, pp. 204-5.

ينقل لنا ريموند الأرقام المعطاة من قبل أفليا جلبي، مفترضاً أنها متفائلة إلى حد ما، إلا أن طبيعة الأحجام المعطاة ربما كانت تعبر عن الأرقام الصحيحة. فنحن لا نملك أي تعداد آخر للسكان قبل عام 1798، عندما توصل البحاثة الفرنسيون العاملون في خدمة نابليون إلى رقم 263.000. ويفترض ريموند أنه في عام 1517، عام الفتح العثماني للقاهرة، كان عدد سكان المدينة 150.000، مما يعني أنه خلال ثلاثة قرون من الحكم

العثماني، ارتفع عدد السكان بنسبة 60 بالمئة.

(25) Raymond (1973-74), I, pp. 86, 205.

(26) Perenyi (1970).

(27) Panzac (1985b), pp. 224-25.

ويرى بانزاك أنه خلال الفترة موضوع دراسته، كان هناك عدة مناطق كانت فيها الجرذان بفصائلها المتعددة إضافة إلى المخلوقات البرية الأخرى التي تعيش في الحقول، مصابة بالطاعون حيث يمكن أن يصاب الناس بالمرض دون أي عدوى من الخارج. ومن المناطق الرئيسة لانتشار الوباء على المدى الطويل منطقة الحدود بين الامبراطورية العثمانية وإيران، والمنطقة الأخرى هي ألبانيا وجبال الإيبيروس. وبما أن هذه المناطق كانت قليلة السكان إلى حد كبير فإن انتشار الوباء بين الجرذان والهمستر والقوارض البرية الأخرى لم يؤد بالضرورة إلى انتقاله للبشر، ويمكن تبين وجود بؤر طارئة للوباء حول وداخل المدن الرئيسة في القرن الثامن عشر.

(28) Griswold (1983), pp. 238ff.

(29) المرجع نفسه.

(30) Ülker (1974), pp. 42ff; Ambraseys and Finkel (1987).

(31) Hütteroth (1968). passim.

(32) Hütteroth and Abdulfattah (1977), pp. 48-56; Abdel Nour (1982), pp. 80-87.

(33) McGowan (1981), p. 119.

(34) de Planhol (1968), pp. 235-36.

(35) Orhonlu (1967), pp. 27-52.

(36) Faroqhi (1984), pp. 284-85.

(37) Erder and Faroqhi (1979), pp. 330ff.

(38) İnalcik (1975); Ilgürel (1979); Jennings (1980).

(39) Faroqhi (1984), p. 78; McGowan (1987).

(40) İslamoğlu-İnan (1987b), pp. 123-25.

(41) İslamoğlu-İnan (1985-86), p. 206; McGowan (1981), pp. 78-79.

(42) McGowan (1981), p. 65.

(43) İnalcik (1965).

(44) Goffman (1990), p. 35; Katib Çelebi (1732)Û p. 900.

(45) Çizakça (1987).

(46) Sella (1968), p. 118.

(47) Braude (1979).

(48) Ashtro (1984).

(49) Braudel (1979), II, p. 268.

(50) Todorov (1967-68), p. 5.

(51) Çizakça (1985), p. 367.

(52) Faroqhi (1987), p. 211.

(53) Kafadar (1986); Masson (1911), p. 457.

(54) لا يوجد أي دراسة شاملة حتى الآن حول صناعة القطن العثمانية قبل القرن التاسع عشر.

(55) Goffman (1986), p. 230; Faroqhi (1986a), p. 373.

(56) لقد تم في القرن السادس عشر الاعتماد على زراعة أكثر تنوعاً، ولذلك فإن فرضية تزايد إنتاج القطن خلال القرن السابع عشر تبدو معقولة. راجع، Veinstein (1976), passim.

(57) BBA, MD 96, no. 639.

(58) İnalcik (1969), p. 118.

(59) لا توجد معلومات كمية تتعلق بحجم الأقمشة المنسوجة من قبل التجار.

(60) BBA, MM 3457, pp. 3, 31.

(61) BBA, MM 3457, p. 14.

(62) Compare however Faroqhi (1984), pp. 156, 188.

(63) Goodwin, (1975); Nayir (1975), passim.

(64) Gaube and Wirth (1984), p. 366.

(65) Gökyay (1975); Cafer Efendi, tr. and ed. by Crane (1987).

(66) Barkan (1972-79), I, pp. 336-44.

(67) نحن بغاية الامتنان للدكتور إدريس بستان لسماحه لنا بالاطلاع على مخطوطة أطروحته حول صناعة الأسلحة في القرن السابع عشر، والتي يعتمد عليها هذا القسم بشكل رئيسي، ولم تكن حينها قد نشرت بعد. أما الآن فإنها منشورة تحت عنوان: Bostan (1992).

(68) Barkan (1972-79), I, pp. 93-137.

(69) Bostan (1992), p. 71.

(70) Bostan (1992), p. 138.

(71) Barkan (1972-79), I, pp. 132-37.

(72) Bostan (1992), pp. 51ff.

(73) المرجع نفسه، ص. 74.

(74) Çizakça (1981b).

(75) Bostan (1992), p. 101 and elsewhere.

(76) Bostan (1992), pp. 105ff.

وهو يرى أن من المحتمل هروب القروي المستخدم لقطع الأخشاب، عندما يفرض عليه تقديم خدمات أخرى بأجور زهيدة، ما يدفع الإدارة العثمانية إلى شراء الخشب الإضافي المطلوب من التجار، بالسعر المحدد المدفوع أيضاً من قبل الزبائن العاديين.

(77) Mantran (1961), pp. 284ff.

(78) Bostan (1992), p. 109.

(79) المرجع نفسه، ص. 115.

(80) المرجع نفسه، ص. 111.

(81) المرجع نفسه، ص. 111.

(82) المرجع نفسه، ص ص. 221 ـ 22.
ولسوء الحظ فإن الوثيقة المتعلقة بالمطالبة بهذه الضريبة المخفضة لا تخبرنا إذا كان تخفيض العوارض خانة قد وصل في ذلك الوقت إلى نفس المستويات الخطيرة.

(83) İnalcik (1980), p. 294.

(84) BBA, MD 34, p. 242 (1578-79).

(85) Faroqhi (1984), pp. 184-87.

(86) Güçer (1964)Û pp. 28-32; Faroqhi (1982), pp. 527ff.

(87) Genç (1984); Finkel (1991).

(88) Akdağ (1963), pp. 250-57; McGowan (1981), pp. 85ff.

(89) Finkel (1991).

(90) Braudel (1979), I, pp. 31-33.

(91) Griswold (1983), pp. 238-39.

(92) راجع بربير (1980)، ص ص، 6ff، لمناقشة هذه المسألة في سوريا العثمانية.

(93) Genç (1984).

(94) Barkan (1975); Çizakça (1987) and (1985).

(95) Streensgaard (1978), pp. 26-57.

17

التجارة: الإقليمية، والداخلية، والعالمية

الظروف العامة

استمر الجدل حول وضع ودور التجارة والتجار في الامبراطورية العثمانية في القرن السابع عشر بشكل متقطع على مدى السنوات العشرين أو الخمس والعشرين الأخيرة، لكنه لم يصل إلى حل حتى الآن[1]. وحتى حوالى سنة 1960، كان يتم النظر إلى التجارة العثمانية بشكل عام على أنها عمل يقوم به التجار الأجانب أو أفراد من الأقليات، باستثناء تجارة تأمين المؤن لاستانبول. غير أن هذه الأخيرة نادراً ما كانت تعتبر تجارة حقيقية لأنها كانت خاضعة لسيطرة صارمة من قبل الدولة؛ وكان ينظر إلى التجار المشتغلين بها باعتبارهم تابعين للإدارة المركزية العثمانية. وبينما يعترف بعض الكتّاب بأن بعض التجار ربما وجدوا وسائل للربح حتى من هذه التجارة، إلا أنه لم يكن من المفترض وجود مثل هذه الإمكانيات. ومن المفترض أن الطبقة الحاكمة العثمانية قد فقدت، بحلول القرن السابع عشر، كل القدرة على المبادرة في مواجهة تجار أوروبا الماركنتلية.

إلا أن هذه النظرة قد تغيرت إلى حد ما خلال السنوات الأخيرة. فقد اتضح أن الفلاحين كانوا، حتى في القرن السادس عشر، وبعده بالتأكيد، منخرطين في عملية التسويق، ولو لدفع ضرائبهم فقط. وقد أدت التجارة الداخلية في أنقرة أو بورصة القرن السابع عشر وكذلك في مدن البلقان في القرن الثامن عشر إلى قدر كبير من التفاوت الاجتماعي وتراكم رأس المال. ومن ثم فإنه من المعترف به

عموماً اليوم أن التجارة استمرت عنصراً أساسياً في تماسك الدولة والمجتمع العثماني. ولم تكن بأي حال نشاطاً مفروضاً على الدولة والمجتمع من الخارج. وكانت إحدى المشكلات الرئيسية التي واجهت إدارة الدولة العثمانية حوالى سنة 1600، كيفية السيطرة على أنشطة التجار دون إعاقة النشاط التجاري الذي كان أساسياً في المسار الاعتيادي لجباية الضرائب(2).

ولكن تبقى هناك ثغرات أساسية في فهمنا. إذ لم يتم تطوير تفسير جامع لعدم نشوء رأسمالية، على الرغم من انخراط بعض أفراد الطبقة الحاكمة والتجار المحترفين في التجارة(3). فقد كانت العوامل الداخلية لنمو النظام العثماني مهمة. فبسبب التوزيع السائد للسلطة السياسية، لم يصل تكوين رأس المال قط، على الرغم من أهميته، إلى نقطة إمكانية دعم التوسع الذاتي للمؤسسات التجارية. ومن ناحية أخرى، فإن العوامل الخارجية التي تشمل المنافسة الأوروبية على الأسواق والمواد الخام، قد أثرت في الاقتصاد والمجتمع العثمانيين، وهو ما أدى إلى تدمير حيوية الصناعة الحرفية العثمانية (انظر أيضاً الفصل 16)(4).

واجهت صناعة النسيج العثمانية، لاسيما قطاع القطن الحيوي جداً، منذ القرن السابع عشر فصاعداً تهديداً لا من الغرب فحسب، بل أيضاً من الأجور المنخفضة للحرفيين الهنود، وشبكات التوزيع ذات الكفاءة العالية والتي أتاحت للمنتجات الهندية المستوردة أن تنافس منتجات النساجين في الأناضول والرومللي(5). وهكذا يمكننا، أن نلحظ من خلال تفسير الصعوبات الاقتصادية الطويلة المدى في الامبراطورية العثمانية، تطابقاً معيناً بين العوامل الداخلية وتلك العوامل الخارجة عن النظام العثماني. بيد أنه لم تبذل أي محاولة منهجية لتقييم الأهمية النسبية للعوامل المختلفة، وهذا ما يجب اعتباره إحدى الثغرات الكبرى التي تحول دون فهمنا للتاريخ الاجتماعي - الاقتصادي العثماني.

عند تقييم دور العوامل الداخلية في منع ظهور الرأسمالية، فإننا نحتاج إلى بحث وضع التجار العثمانيين ودورهم والقيود التي تكبلهم، سواء كانوا من المسلمين أو من غير المسلمين. وبما أن العمل الذي تم في هذا المجال قليل، فربما كان من المفيد إلى حد ما أن نراجع المناظرات الحديثة عن وضع التجار، في فترة ما قبل الاستعمار، في الشرق الأوسط والهند وماليزيا، لأن ذلك يمكن أن



15 الصادرات المحلية لشرقي البحر الأبيض المتوسط، أواخر القرن السابع عشر.

المصدر: McGowan (1981), p.33.

يوضح الشروط التي ينبغي رؤية المشكلة في ضوئها. وترى إحدى المدارس الفكرية أن تجار الشرق الأوسط كانوا تجاراً جوالين في الأساس، حتى حين كان حجم البضائع التي يشترونها ويبيعونها كبيراً[6]. ومن المفترض، أن تجار الشرق الأوسط، كانوا يسافرون بأنفسهم أو يشحنون بضائعهم بصحبة مساعد لهم. ولم يكونوا يمتلكون سوى معلومات ضئيلة مسبقة عن الأسواق التي يقصدونها. وبما أن الأسواق كانت معزولة بعضها عن بعض، فإن الفروقات بين الأسعار كانت مرتفعة بشكل غير عادي، حتى بين المراكز التجارية التي تبعد مسافات معتدلة بعضها عن بعض. وانطلاقاً من هذه المعطيات، فإن قليلاً من التجار كانوا يجرؤون على نقل كميات كبيرة من البضائع إلى سوق بعينها، ويرفضون المتاجرة إذا لم يتوقعوا نسبة ربح تراوح ما بين 25 ـ 30 في المئة. والحقيقة أن التجار «الجوالين» كانوا يدورون في حلقة مفرغة. ولأن معظمهم لم يكونوا يقومون إلا بكمٍّ محدود من العمل في مكان واحد، فإن ذلك لم يكن يكفي لتوظيف مشترين مقيمين على مدار السنة للإفادة من الأسعار التي كانت تنخفض من موسم إلى آخر. ولسبب مماثل، كان قليل من التجار على استعداد للاستثمار في بناء أماكن للتخزين. وعلاوة على ذلك كان التجار الأفراد نادراً ما يملكون القوة الكافية لممارسة الضغط السياسي على الحكام[7]. ولذلك توسع الحكام على هواهم في زيادة الضرائب والرسوم (تكاليف الحماية) إلى أن يجد التجار أن تجارتهم لم تعد تستحق العناء فيبحثون عن طرق بديلة[8]. ويقال إن هذا الضعف التنظيمي قد جرّد تجار الشرق الأوسط من قدرتهم على مواجهة منافسيهم الأوروبيين، وهكذا سيطر التجار الأوروبيون، على المدى الطويل، على تجارة الشرق الأوسط وآسيا.

وقد وجد هذا الرأي حديثاً من يتحداه. فلا أحد ينكر أن قسماً كبيراً من تجارة آسيا كان بأيدي التجار الجوالين حقاً. إلا أنه وجد، من ناحية أخرى، ولا سيما في الهند، «أمراء تجار» حقيقيون يمكن مقارنتهم بآل فاغرز أو مديتشي[9]. وفي عالم ما قبل الثورة الصناعية، سواء في أوروبا أو في آسيا، كانت جميع الأسواق تتميز على السواء بحجمها الصغير والتقلبات الشديدة للأسعار. وهكذا فإن التناقض بين أوضاع كل من أوروبا وآسيا أو الشرق الأوسط كان أقل إثارة مما كان مفترضاً. إذ إن العزلة المزعومة للأسواق الآسيوية هي أيضاً محل تساؤل: ففي المراكز التجارية الكبرى في ذلك الزمان، كانت تتواجد سوق جملة منفصلة

يوضح الشروط التي ينبغي رؤية المشكلة في ضوئها. وترى إحدى المدارس الفكرية أن تجار الشرق الأوسط كانوا تجاراً جوالين في الأساس، حتى حين كان حجم البضائع التي يشترونها ويبيعونها كبيراً[6]. ومن المفترض، أن تجار الشرق الأوسط، كانوا يسافرون بأنفسهم أو يشحنون بضائعهم بصحبة مساعد لهم. ولم يكونوا يمتلكون سوى معلومات ضئيلة مسبقة عن الأسواق التي يقصدونها. وبما أن الأسواق كانت معزولة بعضها عن بعض، فإن الفروقات بين الأسعار كانت مرتفعة بشكل غير عادي، حتى بين المراكز التجارية التي تبعد مسافات معتدلة بعضها عن بعض. وانطلاقاً من هذه المعطيات، فإن قليلاً من التجار كانوا يجرؤون على نقل كميات كبيرة من البضائع إلى سوق بعينها، ويرفضون المتاجرة إذا لم يتوقعوا نسبة ربح تراوح ما بين 25 ـ 30 في المئة. والحقيقة أن التجار «الجوالين» كانوا يدورون في حلقة مفرغة. ولأن معظمهم لم يكونوا يقومون إلا بكمٍّ محدود من العمل في مكان واحد، فإن ذلك لم يكن يكفي لتوظيف مشترين مقيمين على مدار السنة للإفادة من الأسعار التي كانت تنخفض من موسم إلى آخر. ولسبب مماثل، كان قليل من التجار على استعداد للاستثمار في بناء أماكن للتخزين. وعلاوة على ذلك كان التجار الأفراد نادراً ما يملكون القوة الكافية لممارسة الضغط السياسي على الحكام[7]. ولذلك توسع الحكام على هواهم في زيادة الضرائب والرسوم (تكاليف الحماية) إلى أن يجد التجار أن تجارتهم لم تعد تستحق العناء فيبحثون عن طرق بديلة[8]. ويقال إن هذا الضعف التنظيمي قد جرّد تجار الشرق الأوسط من قدرتهم على مواجهة منافسيهم الأوروبيين، وهكذا سيطر التجار الأوروبيون، على المدى الطويل، على تجارة الشرق الأوسط وآسيا.

وقد وجد هذا الرأي حديثاً من يتحداه. فلا أحد ينكر أن قسماً كبيراً من تجارة آسيا كان بأيدي التجار الجوالين حقاً. إلا أنه وجد، من ناحية أخرى، ولا سيما في الهند، «أمراء تجار» حقيقيون يمكن مقارنتهم بآل فاغرز أو مديتشي[9]. وفي عالم ما قبل الثورة الصناعية، سواء في أوروبا أو في آسيا، كانت جميع الأسواق تتميز على السواء بحجمها الصغير والتقلبات الشديدة للأسعار. وهكذا فإن التناقض بين أوضاع كل من أوروبا وآسيا أو الشرق الأوسط كان أقل إثارة مما كان مفترضاً. إذ إن العزلة المزعومة للأسواق الآسيوية هي أيضاً محل تساؤل: ففي المراكز التجارية الكبرى في ذلك الزمان، كانت تتواجد سوق جملة منفصلة

حيث يمكن للتجار أن يشتروا مقابل مدفوعات نقدية مباشرة أو يتعاقدون على تسليم الأموال في المستقبل. وهكذا فإنه من المحتمل أن المستودعات الكبرى للتجارة الآسيوية كانت تفيد في دمج عدد من الأسواق البعيدة، وكان التجار الأكثر أهمية على الأقل يزودون بشكل جيد بالمعلومات المسبقة عن السوق.

لم يتبنّ حتى اليوم التحدي الضمني الذي تنطوي عليه هذه المقولة سوى عدد قليل جداً من الباحثين المشتغلين بالتاريخ العثماني. إلا أنه سيكون من المهم جداً معرفة ما إذا كانت ملاحظات المؤرخين الهنود الباحثين في التاريخ الاقتصادي فيما يتعلق بممارسات التجار في شبه القارة الهندية لها ما يوازيها في الأراضي العثمانية. ولكي نقدم مثالاً ملموساً فإننا نحتاج إلى أن نعرف إذا كان سوق الحج الكبير في المُزَيْرب، بالقرب من دمشق مجرد مكان تتم فيه الكثير من عمليات التبادل التجاري الصغيرة، أم أنه كان أيضاً سوق جملة بالنسبة إلى التجار الذين يرسلون المؤن والأغذية إلى الحجاز. وسوف يتضح، على الأقل في القرن الثامن عشر، أن تجار القهوة في القاهرة لم يعملوا بحسب أسلوب التجار الجوالين، على الرغم من أن أساليبهم التجارية تبدو بسيطة للغاية[10]. ففي ذلك الوقت، من المؤكد أنه سيكون من السابق لأوانه أن نضع مقولات عامة حول خاصية أساليب العمل العائدة لمختلف أنواع التجار العثمانيين. بيد أننا يمكن أن نشير إلى أهمية المشكلة ونأمل في أن تتم معالجتها في المستقبل.

يتناول بروديل دور تجار آسيا والشرق الأوسط ومشكلة توحيد الأسواق في مرحلة ما قبل الصناعة من زاوية مختلفة تماماً[11]. وهو يستخدم مفهوم «الاقتصاد العالمي» ليفرّق بين عدد من الأقاليم الاقتصادية الأوروبية وغير الأوروبية ذات الحدود الثابتة بدرجة أو بأخرى، حيث يندمج كل منها اندماجاً حيوياً بالسوق الداخلية على نحو مختلف. وكل اقتصاد عالمي محكوم بمدينة واحدة، على الرغم من أن هذه المدينة قد تدين بمكانتها لمنافس أسعد حظاً دون أي تغيير في حدود الاقتصاد العالمي الخاص بها. وعلاوة على ذلك، فإن المساحات التي يغطيها اقتصاد عالمي تكون منظمة بطريقة هرمية: إذ إن الريف المحيط بالمدينة السائدة غالباً ما يستفيد من المركز المميز لهذه المدينة، في حين أن الأقاليم الغنية القريبة من المدينة المركزية تتحول تدريجاً نحو «الأطراف». ومن ناحية أخرى،

يكون الريف قليل السكان، ومتخلفاً اقتصادياً ويتم استغلاله بسهولة من جانب المدينة المركزية، وتكون الأسعار المنخفضة مؤشراً أكيداً على حياة اقتصادية راكدة.

مثل هذه النظرة للتنظيم الاقتصادي تقلل من أهمية العزل المتبادل للأسواق، كما أنها تتناقض ضمناً مع افتراض أن كل التجارة الشرقية أو الآسيوية كانت نوعاً من التجارة الجوالة. وهكذا فليس من قبيل المصادفة أن يسهب بروديل في الحديث عن شبكات التجار التي تدمج الأسواق المحلية بالأسواق الإقليمية. وربما يخرج المرء من مقولته بانطباع مؤداه أن «الرأسمالية» التي طورها التجار الهنود أو الصينيون أو الأرمن أتاحت لهؤلاء التجار درجة كبيرة من السيطرة على الاقتصاديات المحلية. وتناقض هذه الرؤية واحداً من أكثر الافتراضات رواجاً في تاريخ الكتابة التاريخية الاقتصادية الأقدم في أوروبا. ودون أي نقاش رسمي بالمطلق لهذه المسألة، ظل الافتراض قائماً لفترة طويلة بأن الطبقة الحاكمة العثمانية كانت قليلة الاهتمام أو غير معنية بها، وهكذا كان العالم العثماني مفتوحاً أمام الاختراق الاقتصادي الأوروبي كلما كانت هناك دولة قوية تساند تجارها بقوة أسطولها البحري[12]. ومن ناحية أخرى، يعتبر بروديل أن الامبراطورية العثمانية بمثابة اقتصاد عالمي في حد ذاته. إذ تحكم التجار العثمانيون في الطرق البرية الحيوية التي تربط الأجزاء المختلفة من الامبراطورية. وبهذا المعنى يقارن بروديل الإقليم الاقتصادي العثماني بالاقتصاد العالمي الروسي، الذي كان هو الآخر قليل الارتباط بالسوق العالمية التي يتحكم فيها الأوروبيون بحلول القرن السابع عشر[13].

هذا الاستخدام لمصطلح «الاقتصاد العالمي» لا يستبعد موقفاً قد يتم فيه دمج إقليم معيَّن بالقوة العسكرية، وليس بأعمال التجار. وحتى إذا تم تبني هذا التحديد الأوسع للمصطلح، فإن هناك بعض المّلاحظات التي تطرح إشكالية ما إذا كان بالإمكان اعتبار الامبراطورية العثمانية في القرن السابع عشر بمثابة «اقتصاد عالمي» بحسب تعريف بروديل أم لا. فأولاً، يفترض أن يكون لكل الاقتصاديات العالمية المتقدمة مركز اقتصادي واحد فقط، لأن تعدد المراكز يعتبر علامة على اقتصاد عالمي غير ناضج أو مؤشراً على اقتصاد عالمي يعاني الاضمحلال. لكن الإقليم

الاقتصادي العثماني، وهو في ذروته في القرنين السادس عشر والسابع عشر، لم يكن يمتلك مركزاً واحداً بل ثلاثة مراكز هي استانبول، وحلب والقاهرة. وعندما تراجعت حلب في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، حافظت استانبول والقاهرة على مستويات اقتصادية متشابهة تقريباً. وبالطريقة نفسها، فإن ترتيب المنطقة كلها على أسس هرمية لم يتطور تقريباً بالدرجة الجيدة التي قد يتوقعها المرء[14]. ولا شك في أنه كانت توجد حول استانبول دوائر «ثونين» «Thunen» لأسواق منتجات الحدائق، وزراعة الغلال وتربية الماشية، على الرغم من أن هذا النموذج قد تعرّض للتشويه بسبب وجود مجاري الأنهار. لكن الريف المحيط باستانبول لا يتوافق مع مثال بروديل. إذ إن الوثائق العثمانية التي ترجع إلى أوائل القرن السابع عشر لا تشير إلى زراعة مزدهرة بشكل خاص في شمال غربي الأناضول أو شرقي تراقيا. والعكس هو الأقرب إلى الصحة. ولا نجد إلا في مصر وبلاد الشام الزراعة الواسعة والريف المزروع بشكل جيد[15]. وإذا ما أخذنا تعدد المراكز في اعتبارنا، وعدم وجود منطقة مزدهرة على نطاق كبير حول استانبول، فإنه لا يبدو من المناسب أن تسمى الامبراطورية العثمانية اقتصاداً عالمياً بالمعنى الذي قصده بروديل.

إن مفهوم «الامبراطورية العالمية» الذي استخدمه إيمانويل فالرشتين لوصف الكيانات الاجتماعية ـ السياسية التي تشبه الامبراطورية العثمانية هو الذي يصلح للاستخدام أكثر من غيره. ففي «الاقتصاد العالمي» يكون التجار قادرين على جعل الدولة تتصرف بشكل يتوافق مع مصالحهم، أما في «الامبراطورية العالمية» فإن جهاز الدولة يسيطر على الوضع في حين يؤدي التجار دوراً ثانوياً[16]. ويبدو هذا وصفاً معقولاً للواقع العثماني في القرن السابع عشر. وعلاوة على ذلك، فإن الاقتصاد العالمي الاعتيادي يتألف من عدة دول قد تدخل حرباً بعضها ضد بعض في فترة ما[17]. ومن الواضح أن مثل هذا التجمع لا يتوافق إلا قليلاً مع الوقائع العثمانية في القرن السادس عشر، أو حتى القرن السابع عشر. وفي ظل هذه الظروف، فمن الأفضل النظر إلى الامبراطورية العثمانية باعتبارها «امبراطورية عالمية» بالمعنى الذي يقصده فالرشتين للمصطلح.

وسواء وافق القارىء على هذه الرؤية، أم كان يفضل تصنيف بروديل تبقى

المشكلة الرئيسية على حالها. ويتفق الباحثون عموماً على أنه في أوائل القرن السادس عشر لم تكن الامبراطورية العثمانية تدور في فلك الاقتصاد الأوروبي المتنامي. كما أن هناك توافقاً عاماً مشابهاً على أن العكس كان صحيحاً بحدود سنة 1840[18]. ولكن ما دمنا نتعامل مع القرن السابع عشر، فإن علاقة النظام الاجتماعي السياسي العثماني بالاقتصاد العالمي الأوروبي المتنامي يمثل مشكلة. إذ يبدو أن التدمير الواسع للحِرَف اليدوية العثمانية، قد حدث أساساً في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، وليس قبل ذلك. فهل يعني ذلك أن الاقتصاد العثماني في القرن السابع عشر لم تكن له روابط وثيقة بأوروبا، اللهم إلا لتبادل عدد قليل من السلع الكمالية؟ من الواضح أن ذلك ليس صحيحاً أيضاً. ومن ثم فإن علينا أن نفترض أنه خلال القرن السابع عشر كانت بعض مناطق الامبراطورية العثمانية تصدر المنتجات الزراعية والبضائع المصنعة (بشكل محدود) على حين كانت تستورد الأقمشة الأوروبية. بيد أن هذه المبادلات، على الرغم من أهميتها على المستوى الإقليمي، لم تكن كبيرة بحيث تجعل الامبراطورية العثمانية بأسرها معتمدة على الاقتصاد العالمي الأوروبي. إذ إن ثمة تناقضات بارزة بين الأقاليم البحرية والأقاليم البرية المغلقة تميز هذه الفترة «الانتقالية».

وإذا افترضنا أن الصناعات العثمانية قد قاومت المنافسة الأوروبية على مدى فترة كبيرة من الوقت، فإننا في حاجة إلى شرح شروط التكافؤ الصناعي. فخلال معظم فترات القرن السابع عشر، كان التأثير الاقتصادي الأوروبي محدوداً، لأن مناطق وصناعات كثيرة في غربي ووسط أوروبا كانت حينها تمر بفترة ركود. وعلى الجانب العثماني، كانت القوة العسكرية للدولة العثمانية في القرن السابع عشر كافية لمنع التوغل الأوروبي اللامحدود. وقد نجح التجار العثمانيون في تنظيم الصناعات الحرفية وإقامة شبكات كافية للتوزيع، وغالباً ما كان التجار الأوروبيون، الذين يحاولون اختراق الأسواق العثمانية، يجدون منافسين أشداء.

وبما أن التجار العثمانيين أقاموا بالفعل شبكاتهم الخاصة ونافسوا التجار الأوروبيين، فمن الصعب أن نعتبر النظام الاجتماعي - السياسي العثماني نظاماً سلبياً وجامداً، وساحة كان التجار الأوروبيون أحراراً في التصرف الشامل فيها. وفي الوقت نفسه، فإن فهم المؤرخين للتجار العثمانيين ربما يكون مشوّهاً، ففي

حين أنتج كل من التجار الأوروبيين والدولة العثمانية كمية وافرة من الوثائق والسجلات، لم يخلّف لنا التجار العثمانيون شيئاً منها. ويمكن أن نجد تقارير من حين إلى آخر عن نشاط التجار العثمانيين في سجلات القضاة، بيد أن هذه ليست بديلاً عن دفاتر الحسابات والمراسلات المتعلقة بالأعمال، وهي فيما يتعلق بالقرن السابع عشر، إما أنها لم تكتب أصلاً وإما لم يتم العثور عليها بعد. غير أن المقارنة بالتجار الهنود ربما تكون جديرة بالملاحظة، بحيث إنه كان يفترض أن بعض التجار كانوا يتجنبون الاحتفاظ بالسجلات لأنهم لا يرغبون في «إظهار حجم دخلهم»[19]. وعلى الرغم من قلة سجلات التجار العثمانيين وتجار الشرق الأوسط، فإن ذلك لا يعني أن كل أولئك التجار كانوا مجرد تجار جوالين، يعملون بأساليب تجارية بدائية واتصالات متبادلة محدودة. ومن المؤكد أن مثل هؤلاء التجار الجوالين قد وُجدوا بالفعل، بيد أن العالم التجاري ربما كان يحتوي على مجموعة من أنواع مختلفة من التجار.

الدولة العثمانية والتجار الأجانب

ما نعرفه عن آراء التجار العثمانيين المسلمين وغير المسلمين في منافسيهم الأوروبيين قليل جداً. لكن بعض المراسيم السلطانية تعكس المفاهيم الرسمية عن التجار الفرنسيين والإنجليز والبنادقة[20]. وهي تتيح لنا أن نحدد المضمون الذي نفسر من خلاله الامتيازات الممنوحة لعدد من الأمم الأوروبية، وهي المشهورة أكثر باسم الامتيازات الأجنبية. وبما أن التفسيرات التي قدمها الدبلوماسيون والمحامون الأوروبيون للامتيازات قد تحكمت في تفسيرنا لهذه النصوص، وهي لا تتوافق مع آراء العثمانيين على الإطلاق، فمن الضروري أن نرسم صورة مشابهة لشبكة العلاقات السياسية التي كانت تتحكم بالأعمال اليومية للتجار الأجانب والموظفين العثمانيين.

كانت الإدارة المركزية العثمانية ترى أن شؤون التجار الأجانب أمور ينبغي أن يعهد بها إلى موظفين صغار بقدر الإمكان. وهكذا كان التجار الأجانب غالباً ما يتعاملون مع موظفين مؤقتين (أمين) أو مع ملتزمين (جباة ضرائب). وفي مراكز التجارة الصغيرة كان الكثير من المشكلات يحتاج إلى الحل من خلال مفاوضات اعتباطية؛ أما في المراكز الأكثر أهمية، فكانت القرارات السابقة تجمع أحياناً في

سجل خاص وتقدم إلى كل سلطان جديد لتصديقها. وكانت هذه الترتيبات المحلية تحوي معظم المسائل التي تتصل بالتجارة مباشرة، في حين أن عدداً غير قليل من الامتيازات التجارية الممنوحة في القرن السابع عشر، والامتيازات البندقية بخاصة، كانت تتعلق أساساً بالعلاقات داخل الدولة وتأتي التجارة في مرتبة ثانوية(21).

كانت إزمير، المدينة الميناء المزدهرة في تلك الفترة، قد تركت عمداً بمثابة مركز إقليمي بسيط ولم ترق إلى مرتبة عاصمة سنجق، بحيث تم تجنب تعاطي الموظفين الكبار بشؤونها قدر الإمكان. ومن وجهة نظر التجار الأجانب، كانت هناك أيضاً بعض التسهيلات المتضمنة في هذا الترتيب. إذ كان يمكن التعاطي بالشؤون اليومية بموجب إجراءات توافقية، وهو ما لم يكن ممكناً إذا كان الأمر منوطاً بكبار الموظفين. وثمة تقرير حديث عن الحياة غير المزعجة في الغالب للتجار الأوروبيين في إزمير القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر يشير على نحو خاص إلى تعاطف الدول الكبرى(22).

ومن ناحية أخرى، فإن الامتيازات الأجنبية كانت في كثير من الأحيان أفضل في صياغتها من تطبيقها. إذ إن بعض البنود في الامتيازات كانت تتناقض مع القناعات العميقة للموظفين المحليين أو الإقليميين. ذلك أن الشريعة الإسلامية تفترض أن الجهاد ضد الكفار أمر دائم، ويمكن توقفه فقط، في أحسن الأحوال، بالهدنة القصيرة. غير أن منح الامتيازات التجارية، يقوم على أساس افتراض أن السلام حالة دائمة بشكل أو بآخر، بالرغم من أن سلاطين القرن السابع عشر ظلوا أحراراً في إلغاء هذه الامتيازات متى شاؤوا.

وإذا ما أخذنا هذا التوتر في الحسبان، فإنه ليس من المدهش أن قادة الحصون على الساحل الإدرياتيكي، مثلاً، استمروا في توفير الملاذ لقراصنة شمال أفريقيا الذين ينهبون سفن البندقية أو غيرها على نحو يتعارض مع الامتيازات التجارية. وتصبح مثل هذه الحوادث مفهومة أكثر حين يتذكر المرء أنه كان هناك نظراء لهم على الجانب البندقي من الحدود. وهكذا كان بعض القادة البنادقة مشهورين بسوء السمعة بسبب تساهلهم في معاملة القراصنة المسيحيين الذين كانوا يتنكرون على أنهم «صليبيون». وفي ظل هذه الظروف فإنه من التبسيط المضلل أن نفترض أنه بحلول القرن السابع عشر استمر القراصنة المسلمون في حملاتهم لأن

الحكومة المركزية لم تستطع فرض نظامها في ألبانيا أو في قبرص. بل إن الإداريين العثمانيين والرجال العسكريين كان لهم قانونهم الخاص الذي يحدد السلوك المناسب للمناصب التي كانوا يشغلونها. ولا شك في أن طاعة السلطان شكلت جزءاً من نظام القيم الخاص بهؤلاء الموظفين، لكنها كانت جزءاً فقط لا الكل.

وفي الوقت نفسه، قد يفترض المرء أن قدرة مجموعة حاكمة على العمل وفقاً لنظام قيم راسخ تماماً كانت عنصر قوة، لا عنصر ضعف، بالنسبة إلى الدولة. ومن المحتمل أن هذا الميل إلى قانون راسخ وغير رسمي لسلوك الموظفين قد تثبت عن طريق إضفاء الصفة الرسمية والبيروقراطية على إجراءات الحكومة العثمانية بدءاً من عهد محمد الفاتح، وقد ازدادت وتيرته في عهد سليمان القانوني واستمر طوال القرن السابع عشر. ونحن لم نكشف تماماً حتى الآن نتائج هذا التزايد البيروقراطي في عمل الحكومة العثمانية[23]. لكن المشكلة المتعلقة بكيفية تطبيق الامتيازات ربما تشكل نقطة بداية مفيدة لبحث من هذا النوع[24].

وفي أواخر القرن السادس عشر تغيرت التجارة الأجنبية داخل الأراضي العثمانية بشكل دراماتيكي. إذ إن التجار الإنكليز دخلوا إلى عالم البحر المتوسط بأعداد كبيرة، وتفوقوا على البنادقة واستوردوا كميات كبيرة من الأقمشة الصوفية. واستمر التغير السريع في القرن السابع عشر أيضاً: وتراجعت تجارة الترانزيت في التوابل في حين زادت عمليات استيراد القهوة، كما أن الحرير الخام من إيران أصبح الآن يباع بمعدل أقل في بورصة لكن معدلات بيعه زادت في إزمير. وكان التجار الهنود ناشطين في كل من طريق البحر الأحمر والبصرة. لكن من الصعب أن نقرر ما إذا كانت المنسوجات الهندية والأرز قد صارت بالفعل أكثر أهمية في القرن السابع عشر عما كانت عليه في القرن السادس عشر، أم أننا نشعر بذلك بسبب تزايد عمليات التوثيق. وقد استجاب الجهاز الإداري العثماني لهذه التغيرات بالحفاظ على معلومات أكثر دقة عن التجار الأجانب؛ إذ تم فتح سجلات خاصة بحيث يتمكن الموظفون المسؤولون من أن يقرروا بسهولة كيف تطورت العلاقة مع جماعة تجارية بعينها، وهل كان يجب حماية دافعي الضرائب الملتزمين من حالات الندرة الناجمة عن التصدير.

شبكات النقل: النقل النهري

أدت الطرق البرية دوراً كبيراً في التجارة العثمانية، على الرغم من أن النقل على ظهور الجمال أو في العربات التي تجرُها الثيران كان أكثر كلفة من النقل بواسطة السفن. ويفسر العدد الصغير من الطرق المائية الصالحة للملاحة هذا الموقف بصورة جزئية على الأقل: في كل مناطق الأناضول وبلاد الشام والعراق، لم يكن هناك سوى منظومة دجلة والفرات التي تصلح للملاحة على أسس منتظمة، على الرغم من أن ممرات مائية أقل كثيراً في صلاحيتها للملاحة مثل مندريس كان تستخدم من حين إلى آخر. لكن بما أن مستوى المياه حتى في نهر الفرات كان يتغير بشكل كبير بحسب الفصول، فإن الملاحة النهرية كانت في غاية الصعوبة. وعلاوة على ذلك، فإن الدولة العثمانية في القرن السابع عشر كانت تواجه متاعب في الحفاظ على أمن هذا الطريق المائي؛ إذ كان بدو «أبو الريش» وغيرهم ممن تمركزوا حول آنا على نهر الفرات، يهددون الملاحة النهرية[25]. وربما كان أكثر منهم خطورة أولئك الذين تسميهم المصادر العثمانية «جزاير عربلاري»، وكانوا يعيشون على مجموعة من الجزر الصغيرة في شط العرب والذين لا نجد عنهم بالفعل أي سجلات مكتوبة[26].

لكن عند نهاية القرن السابع عشر، ظهرت هذه المنطقة في التاريخ بشكل مباغت. ففي سنة 1694 قام ماني زعيم قبيلة المنتفق بانتهاز فرصة انشغال العثمانيين بالحرب ضد النمسا واحتل البصرة. وقد أدى ذلك إلى رد فعل كبير من جانب العثمانيين، كحملة عسكرية وإنجاز في الهندسة المدنية في آن. ففي سنة 1699 تم بناء أسطول حربي في دار صناعة السفن في بيرجيق في أعالي الفرات. وفي سنة 1701 - 1702، أعيد فرع جديد لنهر الفرات كان قد تشكل حديثاً وأعاق الملاحة النهرية، إلى مجرى النهر الرئيسي؛ وتم استخدام حوالى أربعة آلاف رجل في هذا المشروع. ونتيجة لذلك، عاد التجار الهنود، الذين كانوا هجروا ميناء البصرة نحو الموانىء الإيرانية، إلى البصرة، وخصوصاً منذ أن نشط الموظف العثماني المسؤول عن المواصلات في النهر العراقي (والذي كان يسمى شط قبطاني) في تحسين التجارة. ولم يكن النقل النهري من بيرجيق إلى بغداد في القرن السابع عشر مسألة تترك لمجراها الخاص؛ إذ لم يكن ممكناً إبقاء هذا الطريق مفتوحاً بالتدخل المستمر من جانب الدولة.

وقد تم تعيين أول «شط قبطاني» في هذا المنصب بعد حملة 1699 ـ 1702 بفضل خبرته في الدانوب. وهكذا اعترفت السلطات العثمانية بأن الملاحة في هذه الأقاليم التي تفصلها بعضها عن بعض مساحات شاسعة تواجه بعض المشكلات العامة. لكن لم يكن نهر الدانوب في القرن السابع عشر شرياناً تجارياً كبيراً يربط وسط أوروبا بالبحر الأسود[27]. فثمة عقبة طبيعية، هي البوابات الحديدية، التي لم تكن تسمح سوى بمرور القوارب الصغيرة وتعوق مجرى النهر. ومن وجهة النظر العثمانية كان نهر الدانوب صالحاً للملاحة فقط من الناحية التجارية تحت منطقة البوابات الحديدية لنقل الغلال إلى استانبول. وبذلك كان الدانوب الأدنى يشكل نوعاً من الامتداد للبحر الأسود، على حين كانت الأجزاء الوسطى من النهر تستخدم بشكل رئيسي للأغراض العسكرية. وفي الوقت نفسه، فإن زراعة سيريم وغيرها من الولايات العثمانية على طول الدانوب الأوسط قد تأذت من انعدام وجود متنفس لها إلى الأسواق البعيدة. وكان عدد قليل من السكان يمارسون الزراعة الكثيفة وتربية الحيوانات، مع تربية الخنازير في الغابات كمهنة رئيسية. ولم يصبح الاستخدام الأكثر كثافة للأراضي مجدياً إلا بعد بناء خطوط السكك الحديدية.

وكان النهر الرئيسي الآخر الصالح للملاحة في الامبراطورية نهر النيل. وهو الشريان الرئيسي للتجارة في مصر، ولم يكن مفضلاً بسبب رخصه النسبي فحسب، بل بسبب انعدام الأمن في الطرق الصحراوية أيضاً. إذ كان يتم جلب جميع البضائع الزراعية من مختلف أنحاء مصر إلى القاهرة بواسطة نهر النيل، وكانت القاهرة، المدينةُ الثانيةُ في الامبراطورية العثمانية، هي السوق الرئيسية في مصر. ومنذ القرن الخامس عشر فصاعداً، أصبحت بولاق الميناء النهري الرئيسي للقاهرة، حيث تركزت تجارة الغلال والأرز والكتان، وتم بناء عدد كبير من الخانات. ومن ناحية أخرى، كانت مصر (الفسطاط) تعاني من التدهور منذ أواخر العصور الوسطى، ولم تكن تتعاطى إلا قدراً محدوداً من التجارة مع مصر العليا (الصعيد). وكانت القوارب التي تجري في نهر النيل، من دون أسطح ولها ثلاثة صوارٍ أو اثنان، تحمل عادة حوالى مئتي طن. بينما كانت القوارب التي تستخدم في الدلتا تبنى بطريقة صلبة بحيث يمكن استخدامها أيضاً في رحلات قصيرة بالبحر المتوسط. وبالمقابل، كانت السفن العاملة في الصعيد مختلفة عن تلك المستخدمة

في الأجزاء السفلى من نهر النيل، وكانت البضائع المنقولة من الدلتا إلى مصر العليا عموماً يُعاد تحميلها في مصر (الفسطاط) أو بولاق. ويبدو أن حركة مرور المراكب فوق مياه النيل طوال القرن السابع عشر كانت تسير وفق نماذج راسخة تماماً، دون حدوث تغييرات رئيسية على مدى القرن السابع عشر[28].

شبكات النقل: طرق القوافل

كانت القوافل أهم بكثير من النقل النهري لربط الأقاليم المختلفة في الامبراطورية بعضها ببعض. وطوال القرن السابع عشر كانت طرق القوافل تخضع للسيطرة الشديدة من قبل الدولة العثمانية، وتستخدم بشكل رئيسي من قبل التجار العثمانيين. وأفضل طريقة لتناول شبكة طرق القوافل بأن نبدأ من العقد الرئيسية الأربعة، وهي استانبول، وأدرنه، وحلب، والقاهرة (انظر الخريطة رقم 11). إذ كانت استانبول تتصل ببلغراد وبودا من خلال طريق كان يتبع مسار الطريق الروماني القديم عبر إغناتيا عن طريق أدرنه، فيليبه (بلوفديف)، وصوفيا، ونيش. وقد شاع استخدام الطريق كثيراً من جانب الرحالة الأوروبيين القادمين إلى الامبراطورية، ولهذا السبب ربما كان هذا الطريق هو الأشهر بين كل الطرق العثمانية[29].

وكانت هناك ثلاثة طرق رئيسية تربط استانبول بمدن القوافل في الأناضول. وكان أشهرها الطريق الذي يربط بين استانبول ودمشق وحلب، والذي كان يسلكه معظم مسلمي استانبول والأناضول للقيام برحلة الحج إلى مكة المكرمة. وكان الطريق يسير بمحاذاة منطقة الاستبس الجافة وسط الأناضول، والمحطتان الرئيسيتان فيه هما أق شهر وقونية. ثم يتم عبور جبال طوروس ويمر الطريق في سهل تشكوروڤا الحار، حيث توجد محطة في أضنه. ومن هناك كانت القوافل تمر بالقرب من البحر المتوسط من خلال ممر «قرانليق قابو»، ثم تتوجه صوب الشرق لتصل إلى حلب، التي كانت أحد المراكز التجارية الأكثر أهمية في الامبراطورية. ومن هناك، كان الحجاج والتجار يرتحلون مباشرة إلى دمشق[30].

وفيما يتعلق بالتجارة مع إيران، كانت أرضروم وديار بكر هما المركزين التجاريين الرئيسيين القريبين من الحدود. وكانت ديار بكر مرتبطة باستانبول من خلال طرق غير مباشرة فقط[31]. ومن ناحية أخرى، كان الرابط بين استانبول

وأرضروم يشكل أحد الشرايين الرئيسية في حركة التجارة الأناضولية. وإذا انطلق أحد التجار أو المسافرين من استانبول باتجاه غربي إيران، كان عليه أن يختار أحد طريقين: عبر السهوب إلى أنقرة من طريق أسكي شهر، ثم يواصل عبر منطقة تخلو من أي مناطق سكنية رئيسية حتى يصل توقات. وكان البديل أن يسافر عبر سلسلة التلال في شمالي الأناضول، عبر قيزليرماق على جسر جميل في عثمانجيك ثم يصل إلى أماسيا. وكانت أماسيا مركزاً لتجارة الحرير ومنتجعاً مؤقتاً للسلاطين في القرن السادس عشر؛ إلا أنها مرّت، في منتصف القرن السابع عشر، ببعض الأوقات العصيبة وتناقص سكانها إلى النصف[32]. ومن هناك لا يتبقّى سوى مسافة قصيرة للوصول إلى توقات، المركز التجاري الرئيسي على امتداد هذا الطريق، وكانت مشهورة بمنسوجاتها ومصنوعاتها النحاسية. بالمقابل كانت المحطة التالية ذات الأهمية التجارية، وهي أرذنجان، مدينة متواضعة نسبياً[33]. أما مدينة أرضروم، المركز التجاري الحدودي، فقد هجرها سكانها في فترة ما من القرن السادس عشر بسبب الحروب المستمرة على طول الحدود العثمانية ـ الإيرانية[34]. وفي أواخر القرن السادس عشر استعادت المدينة عافيتها، واستمر ذلك خلال القرن السابع عشر على الرغم من التقلبات المحتملة بسبب تجدد الأعمال الحربية.

كانت أدرنة باعتبارها تقع على مفترق طرق القوافل العثمانية تماثل استانبول في أهميتها على الأقل؛ فهناك بإمكان المسافر القادم من استانبول أو بورصة (عن طريق غاليبولو) أن يختار ما بين الطرق التي ترتبط بالأفلاق والبغدان عن طريق سليڤين إلى بلغراد أو سرايڤو، أو إلى دوريس (درازو) على الساحل الأدرياتيكي عن طريق سالونيكا. كانت هذه الطرق تربط ولايات الرومللي بوسط أوروبا وإيطاليا: وغالباً ما كانت دوريس تستقبل السفن البندقية والقوارب القادمة من جنوب إيطاليا الخاضع للسيطرة الإسبانية[35]. ومن سرايڤو كان ثمة طريق غير مباشر إلى حد ما يؤدي إلى دوبروڤنيك؛ وهي مدينة دولة كانت تدفع الجزية للامبراطورية العثمانية وتستفيد بشكل أساسي من هذا الرابط. كذلك كانت الطرق المؤدية إلى البغدان والأفلاق تربط الامبراطورية العثمانية بوسط أوروبا. وعلى مقربة من الحدود، كانت إمارة ترانسلڤانيا التابعة متصلة بالامبراطورية العثمانية بالطرق الخارجة من سيبيو إلى نيغبولو ومن براسوف إلى جورجيو على الضفة الشمالية لنهر الدانوب ومن هناك إلى روس وهي مركز ناحية في ولاية الرومللي.

وعلى امتداد هذه الطرق، كان تجار الروماللي يحملون أقمشة الموهير من أنقرة ومختلف أنواع الحرير والتوابل ويبيعون الأصواف الإنكليزية التي اشتروها من الإمارات الرومانية[36].

وفيما وراء ترانسلقانيا، كانت طرق التجارة تؤدي إلى بودا وإلى الحدود النمساوية. وكان لهذا الطريق أن يزدهر في القرن الثامن عشر، حين خفضت شركة الشرق نشاطها في البحر المتوسط، وبدأت البضائع الإنكليزية ترد عن طريق فيينا. وثمة طريق مهم آخر يربط الإمارات الرومانية الثلاث بلفوف، التي كانت مدينة بولندية آنذاك. وكانت قوافل العربات الكبيرة تسافر جيئة وذهاباً ما بين بولندا واستانبول، وقد اشتُهر التجار الأرمن المقيمون في لفوف، والذين نظموا هذه الحركة التجارية، بثرائهم[37].

وفي حلب، كانت تتقاطع أربعة طرق رئيسية للتجارة العالمية: أولها المؤدي إلى استانبول، الذي بحثناه من قبل، ويستمر إلى دمشق ومنها إلى المدينة ومكة. وحتى يصل هذا الطريق إلى دمشق كان يمر في مناطق السهوب؛ وعندها فقط يتحول إلى طريق صحراوي بكل معنى الكلمة، وهو ما يعني أن توفر المياه يصبح المعيار الأساسي لتحديد أين ستمضي القوافل ليلتها. وفيما يلي دمشق، لم تكن هناك مدن كثيرة حتى بلوغ المدينة. وكانت أغلب المستوطنات هناك تحصينات يقيم بها عدد قليل من السكان الدائمين ولم تكن مدناً أو قرى. بل إن سوق المزيرب الكبير، حيث كان كثير من الحجاج يشترون مؤنهم، لم يتحول إلى منطقة استقرار دائمة.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت حلب تتصل ببغداد بطريق تسافر عليه القوافل كثيراً، وكان يتبع مجرى نهر الفرات. وكان بإمكان المسافر أن يختار اجتياز الجزء الجنوبي الشرقي ذا المناطق الحضرية الكثيرة في الأناضول، وعن طريق بيرجيك وأورفة، يصل إلى ديار بكر وتبريز. بالإضافة إلى ذلك كانت حلب تتصل بالطرق البحرية في المتوسط عبر الإسكندرون وبانياس. ولم تتطور بانياس قط إلى ميناء رئيسي، على الرغم من أن الإدارة العثمانية في القرن السادس عشر قد شيدت بعض التحصينات، وبنت سوقاً مغطاة وعدداً من الحوانيت. وفي أثناء الحروب الإيرانية اكتسب هذا الميناء أهمية عابرة باعتباره نقطة لنقل المواد الحربية. وفي

القرن السابع عشر، كانت الإسكندرون أكثر نشاطاً من بانياس، على الرغم من أن مشكلة الملاريا الخطيرة قد حالت دون تطويرها إلى مستوطنة دائمة. بالإضافة إلى ذلك، كان ثمة طريق أقل أهمية من حلب إلى طرابلس استخدمه التجار الأوروبيون الذين كانوا يشترون الحرير السوري[38].

وينبغي أن نذكر مدينة القاهرة باعتبارها آخر العقد في منظومة الطرق العثمانية. لكن نظراً لأهمية حركة المرور النهرية والبحرية، أدت القوافل دوراً ثانوياً. وكان أكثرها أهمية قافلة المغرب. إذ كان سلطان المغرب (مراكش) يعيّن قائداً من الموظفين الرسميين للقافلة التي تضم الحجاج والتجار وتصل القاهرة بعد أن تعبر الصحراء حتى قابس، ومن هناك تسير بمحاذاة الشاطىء إلى مصر. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك قافلة حج تربط ما بين القاهرة ومكة والمدينة. وهذه القافلة، شأنها شأن نظيرتها التي تنطلق من دمشق، كانت خاضعة لحماية رجال القبائل الذين يتلقون هبات ومساعدات من الإدارة المركزية العثمانية، وكانت تستخدم محطات توقف ذات تحصينات خاصة. كما أن كثيراً من الحجاج كانوا يسافرون عبر الصحراء إلى السويس أو أحد موانىء البحر الأحمر الأخرى، وهناك يستقلون سفينة إلى جدة، وغالباً ما كانت هذه الرحلة خطيرة بسبب فرط حمولة السفينة. وكان التجار المشتغلون بتجارة البحر الأحمر، ولا سيما مستوردو القهوة، يستخدمون طرق الحجاج البرية ـ البحرية نفسها. بالإضافة إلى ذلك، كان ثمة طريق قوافل يربط بين القاهرة ودمشق عن طريق فلسطين؛ وكان يمر بالعريش وغزة ذات السوق المغطاة، ومن هناك يستمر حتى مركز الحجاج في الخليل. ويرجع وجود معظم هذه الطرق إلى ما قبل القرن السابع عشر وقد استخدمت في القرون التالية أيضاً. إلا أنه قد مرّ وقت طويل قبل أن نتعلّم تصوّر التغيرات «متوسطة السرعة» التي تتضح خلال قرن من الزمن في مقابل خلفية تتميز بمنشآت أكثر ثباتاً.

الطريق البحري: تراجع السيطرة العثمانية

كانت ثروات القاهرة في القرن السابع عشر تعتمد على تجارة البحر المتوسط وتجارة البحر الأحمر. واكتسبت التجارة مع اليمن، ومن خلالها مع المحيط الهندي، أهمية خاصة منذ أواخر القرن السادس عشر. ففي ذلك الوقت ازدهرت تجارة القهوة المستوردة، ثم حلت محل تجارة العبور في التوابل الفاخرة إلى

أوروبا، والتي لحقها الدمار بسبب احتلال الهولنديين للجزر التي تنتج التوابل حوالى سنة 1600. ونادراً ما كان التجار المصريون يسافرون فيما وراء جدة، والتي كانت بالإضافة إلى ذلك مركزاً ناشطاً لاستيراد الأقمشة الهندية. وكانت هذه عادة ما تصل على متن السفن الهندية التي تستخدم الرياح الموسمية التي تهب في المحيط الهندي. وبالإضافة إلى ذلك، كان تجار اليمن وجدة يتاجرون أيضاً مع الهند؛ لكن وبحلول سنة 1635، خرجت اليمن عن نطاق السيطرة العثمانية.

وفي القرن السابع عشر، ظل المحيط الهندي بحراً مفتوحاً لا تسيطر عليه أي دولة كبرى. إذ لم يكن نموذج التجارة السائد في البحر المتوسط وغربي أوروبا القائم على نقاط محصنة، وعلى ارتباط التجارة بالسيطرة البحرية، قد تأسس بعد في المحيط الهندي حتى ذلك الحين[39]. وفي القرن السادس عشر بدا أن هذا النموذج على وشك التأسيس: ذلك أن البرتغاليين في جاوة وغيرها من موانئ المحيط الهندي قد حاولوا تدمير كل أصحاب السفن الهندية والعربية الذين لم يكونوا مستعدين لشراء رسائل ضمانات المرور الآمن. ورداً على ذلك أرسل السلطان سليمان القانوني أساطيل حربية إلى المحيط الهندي في محاولة لاقتلاع البرتغاليين. لكن فشلت هذه المحاولة على الرغم من أن النشاط البحري العثماني قد حال دون التوغل البرتغالي في البحر الأحمر. وهكذا انسحب الأسطول العثماني من المحيط الهندي، وكانت إحدى نتائج ذلك أن تُركت دولة آتشيه في سومطرة دون مساندة من العثمانيين[40]. وعلى غرار ذلك، كان الخليج العربي مسرحاً لمنافسة حادة بين البرتغاليين والإنكليز، ولاسيما فيما بين سنة 1615 وسنة 1635: لكن الوجود العثماني لم يظهر إلا عندما هدد الشاه عباس البصرة سنة 1623[41]. فقد استفاد الشاه من الصراع البرتغالي الإنكليزي حين سهّلت المساعدة العسكرية الإنكليزية إعادة غزوه هرمز سنة 1622[42]. وعلى الرغم من أن تجارة البصرة قد استعادت حيويتها عندما أعاد البرتغاليون رسم طريق تجارتهم عبر مسقط والبصرة، فإن ذلك لم يؤد إلى قيام العثمانيين بدور رئيسي في سياسات الخليج[43].

على أي حال، استمر التجار وملاك السفن من الولايات الناطقة بالعربية في الامبراطورية يتاجرون في البحر الأحمر والمحيط الهندي على الرغم من الانسحاب

السياسي للامبراطورية العثمانية. ومن ناحية أخرى، فإنه وعلى الرغم من أن السلاطين قد حافظوا على وجود بحري قوي في البحر المتوسط، فإن قدراً كبيراً من التجارة الساحلية بين موانىء الامبراطورية انتزعه المنافسون الأوروبيون من أصحاب السفن العثمانية. ولم يكن ذلك راجعاً إلى نقص الحمولات، بل إلى عوامل سياسية. فطوال تلك الفترة كان ما يسمى بـ«مجالس الحكم المحلية» في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب تستخدم كل السفن المتاحة في نشاط القرصنة وتستأجر السفن الفرنسية أو الإنجليزية للتجارة أو حتى لنقل الحجاج إلى مصر. ومثل هذا الاستخدام للسفن الأوروبية في التجارة الساحلية العثمانية، والمعروف باسم «القوافل» أصبح مقبولاً لأن الجماعات الحاكمة في الجزائر وتونس وطرابلس، على الرغم من ولائها للسلطان العثماني، فإنها قد احتفظت بحق مهاجمة السفن من جميع البلاد التي لم تتوصل إلى اتفاق معين مع حكوماتها المحلية. ولم تكن المجموعات الحاكمة في الجزائر وتونس وطرابلس وحيدة في تطبيق مثل هذه السياسة؛ إذ كان ذلك شائعاً أيضاً في العالم المسيحي في القرن السابع عشر. وهكذا، فإن أصحاب السفن من البلدان التي تربطها اتفاقات مع الامبراطورية العثمانية، ومع الجزائر وتونس وطرابلس بصفة خاصة، غالباً ما كان يحالفهم النجاح في منافستهم مع ربابنة السفن التي لم يكن لدولها مثل هذه الامتيازات. أما التجار من جنوبي إيطاليا، على سبيل المثال، فقد أفادوا أيضاً من خدمات سفن القوافل الفرنسية[44]. وهكذا أتاح الصراع بين العثمانيين وآل هابسبورغ فرصاً تجارية أمام أصحاب السفن من البلاد المحايدة. غير أن هذا الاستخدام للسفن الأوروبية في التجارة الساحلية الداخلية للامبراطورية العثمانية حدّ من الفرص أمام استخدام السفن المملوكة محلياً وزاد من الاعتماد على البضائع المستوردة نصف المصنّعة. وبالإضافة إلى الخيارات السياسية للمجموعات الحاكمة الجزائرية أو التونسية، فإن الموقع القوي للسفن الفرنسية والهولندية والإنجليزية قد حال أيضاً دون تشجيع أي اتجاه لبناء أسطول تجاري منافس.

تنظيم التجارة الداخلية: الأسواق والمعارض والتسليفات

كان قدر كبير من التجارة يجري بالإجمال في أسواق القرى. ففي الامبراطورية العثمانية قبل منتصف القرن السادس عشر، غالباً ما نجد سوقاً واحدة

لكل ناحية (قضاء)، إلا أن إنشاء العديد منها لاحقاً كان ضرورياً للأداء السلس لنظام جباية الضرائب. ففي النهاية كان المطلوب من الفلاحين أن يدفعوا ضرائب معينة نقداً، كما يفترض أن كثيراً من حائزي التيمار كانوا يحتاجون إلى بيع بعض الغلال التي يجمعونها لكي يشتروا الخيول والأسلحة. ولكن منذ ستينيات القرن السادس عشر فصاعداً تكاثرت أسواق القرى ليس فقط في أماكن الاستقرار الواقعة على الطرق التجارية الأكثر أهمية، وإنما أيضاً في غالب الأحيان في الولايات التي كان فيها الاندماج في نظام التبادل الإقليمي الداخلي خفيفاً نسبياً. ومن ناحية أخرى، تكشف استثمارات المؤسسات الدينية في الحوانيت وأماكن التخزين في أسواق القرى هذه عن حيوية التجارة المحلية[45].

وربما أدت الاضطرابات وتحركات السكان في أوائل القرن السابع عشر إلى الاختفاء المؤقت أو الدائم للعديد من هذه الأسواق الريفية. لكنها استمرت في مناطق بعينها أو تمت إعادة تأسيسها. وبعد أن سافر أفليا جلبي سنة 1671 عبر السهل الساحلي بين أنطاليا وألانيا، ادعى أن السكان المحليين كانوا جهلة تماماً بحيث إنهم لم يعرفوا أسماء أيام الأسبوع السبعة. وبدلاً من ذلك كانوا يعينون هذه الأيام بالإشارة إلى «يوم السوق في قرية كذا»، وهو ما يعني بالضرورة أن سكان منطقة بعيدة جداً كانوا يعرفون سبع أسواق تقام في الجوار[46]. هذه الأسواق الريفية وشبه الريفية كان يحضر إليها التجار الجوالون. وفي تراقيا كانوا ينقلون بضائعهم في العربات ويجتمعون في أسواق خاصة، تقع غالباً على ضواحي القرى. ولم يكن التجار الجوالون يشترون المنتجات الزراعية فحسب، بل كانوا يشترون أيضاً منتجات الصناعة الريفية، مثل خيوط القطن. وربما عمل الجوالون أحياناً لصالح تجار أكثر أهمية في مدن مثل بورصة، حيث كانوا ينظمون إنتاجهم من خلال نظام معين للتوزيع. والأهم من ذلك تطور المعارض إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر في شمال اليونان وجنوب بلغاريا الحالية. كانت هناك معارض كثيرة قائمة بالفعل في أواخر القرن السادس عشر، وكانت أحياناً عبارة عن تجمعات متواضعة ترتبط بعيد القديس الحامي للكنيسة المحلية. لكن في حوالى سنة 1600، كان رعاة المؤسسات الدينية الرئيسية، مثل الصدر الأعظم رستم باشا والسلطان أحمد الأول نفسه، كثيراً ما يضمون هذه المعارض إلى مؤسساتهم على أساس أنها من موارد الدخل. ويشير ذلك إلى أن بعض هذه المعارض، ولاسيما

التجمع الشهير الذي كان يُعقد في مستوطنة تساليا في ماشكولور، كانت مزدهرة بالفعل. وقد ساعد بناء أراضي المعارض التي كانت أحياناً واسعة يحيط بها سور وأكشاك ثابتة على زيادة عدد التجار الذين يحضرون مثل هذه المعارض.

وكان الكثير من المعارض يشكّل جزءاً من شبكة التجارة الإقليمية - الداخلية. وفي ستينيات القرن السادس عشر وسبعينياته، كانت البُسُط وسجاد الكليم مسجلة من بين البضائع التي كانت تتم المتاجرة بها في ماشكولور[47]. وسواء استمرت هذه التبادلات في ظل الظروف غير المستقرة في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر فهذا أمر غير مؤكد؛ وفي أعقاب سنة 1650، تزايدت صعوبة تحديد أماكن أسواق البلقان من خلال المصادر[48]. وفي وقت ما خلال القرن السابع عشر، ربما تكون المعارض قد تراجعت باعتبارها عُقَداً للتجارة الداخلية، وعندما تم «إحياؤها» خلال القرن الثامن عشر، كان ذلك إلى حد كبير باعتبارها شبكة لتوزيع البضائع المصنوعة المستوردة.

أما التسليف المالي لكل من التجار المقيمين والتجار الجوالين فكان مضموناً من قبل المؤسسات الدينية وكذلك من الأفراد[49]. وفي منتصف القرن السادس عشر، كثرت مؤسسات إقراض المال في المدن الكبرى، ولاسيما استانبول. إلا أن التضخم الذي حدث أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، قضى على رأسمال كثير من المؤسسات. ومع ذلك تم منح هبات جديدة، وشاعت مؤسسات إقراض المال الدينية في القرن السابع عشر كذلك. وقد اعتبرها بعض العلماء غير شرعية، لأنهم اعتبروا أن البضائع ذات القيمة الثابتة فقط، مثل العقارات، هي التي يمكن أن تشكل أساساً لمؤسسة وقفية، كما أن مؤسسات إقراض المال كانت تتعارض مع التحريم الديني للفائدة[50]. وفي القرن السابع عشر انتشر نوع جديد من مؤسسات الإقراض المالي، حيث كان العمل الخيري يتركز على مساعدة أحد أحياء المدينة في تحمل أعباء ضرائب العوارض المرهقة. وكانت المؤسسات الوقفية تطلب ضمانات؛ ومن الأمثلة التي جاءت من القرن السابع عشر من أماكن مثل أنقرة أو قيسرية، يتضح أن المدينيين غالباً ما كانوا يتنازلون عن بيوتهم للمؤسسة. وهكذا كانت مؤسسات معينة على الأقل تمنح قروضاً للميسورين، وربما شكلت مصدراً للتسليف التجاري.

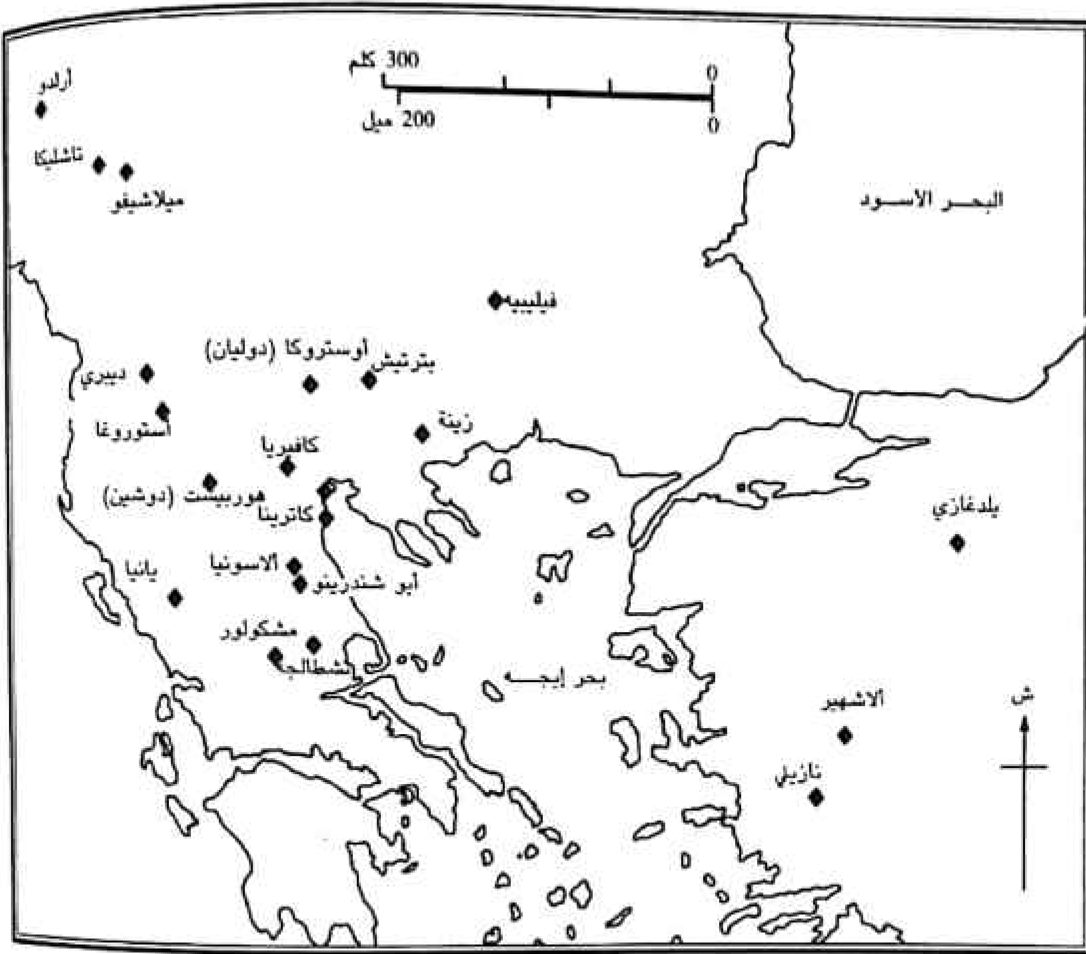
لكل ناحية (قضاء)، إلا أن إنشاء العديد منها لاحقاً كان ضرورياً للأداء السلس لنظام جباية الضرائب. ففي النهاية كان المطلوب من الفلاحين أن يدفعوا ضرائب معينة نقداً، كما يفترض أن كثيراً من حائزي التيمار كانوا يحتاجون إلى بيع بعض الغلال التي يجمعونها لكي يشتروا الخيول والأسلحة. ولكن منذ ستينيات القرن السادس عشر فصاعداً تكاثرت أسواق القرى ليس فقط في أماكن الاستقرار الواقعة على الطرق التجارية الأكثر أهمية، وإنما أيضاً في غالب الأحيان في الولايات التي كان فيها الاندماج في نظام التبادل الإقليمي الداخلي خفيفاً نسبياً. ومن ناحية أخرى، تكشف استثمارات المؤسسات الدينية في الحوانيت وأماكن التخزين في أسواق القرى هذه عن حيوية التجارة المحلية[45].

وربما أدت الاضطرابات وتحركات السكان في أوائل القرن السابع عشر إلى الاختفاء المؤقت أو الدائم للعديد من هذه الأسواق الريفية. لكنها استمرت في مناطق بعينها أو تمت إعادة تأسيسها. وبعد أن سافر أفليا جلبي سنة 1671 عبر السهل الساحلي بين أنطاليا وألانيا، ادعى أن السكان المحليين كانوا جهلة تماماً بحيث إنهم لم يعرفوا أسماء أيام الأسبوع السبعة. وبدلاً من ذلك كانوا يعينون هذه الأيام بالإشارة إلى «يوم السوق في قرية كذا»، وهو ما يعني بالضرورة أن سكان منطقة بعيدة جداً كانوا يعرفون سبع أسواق تقام في الجوار[46]. هذه الأسواق الريفية وشبه الريفية كان يحضر إليها التجار الجوالون. وفي تراقيا كانوا ينقلون بضائعهم في العربات ويجتمعون في أسواق خاصة، تقع غالباً على ضواحي القرى. ولم يكن التجار الجوالون يشترون المنتجات الزراعية فحسب، بل كانوا يشترون أيضاً منتجات الصناعة الريفية، مثل خيوط القطن. وربما عمل الجوالون أحياناً لصالح تجار أكثر أهمية في مدن مثل بورصة، حيث كانوا ينظمون إنتاجهم من خلال نظام معين للتوزيع. والأهم من ذلك تطور المعارض إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر في شمال اليونان وجنوب بلغاريا الحالية. كانت هناك معارض كثيرة قائمة بالفعل في أواخر القرن السادس عشر، وكانت أحياناً عبارة عن تجمعات متواضعة ترتبط بعيد القديس الحامي للكنيسة المحلية. لكن في حوالى سنة 1600، كان رعاة المؤسسات الدينية الرئيسية، مثل الصدر الأعظم رستم باشا والسلطان أحمد الأول نفسه، كثيراً ما يضمون هذه المعارض إلى مؤسساتهم على أساس أنها من موارد الدخل. ويشير ذلك إلى أن بعض هذه المعارض، ولاسيما

التجمع الشهير الذي كان يُعقد في مستوطنة تساليا في ماشكولور، كانت مزدهرة بالفعل. وقد ساعد بناء أراضي المعارض التي كانت أحياناً واسعة يحيط بها سور وأكشاك ثابتة على زيادة عدد التجار الذين يحضرون مثل هذه المعارض.

وكان الكثير من المعارض يشكّل جزءاً من شبكة التجارة الإقليمية ـ الداخلية. وفي ستينيات القرن السادس عشر وسبعينياته، كانت البُسُط وسجاد الكليم مسجلة من بين البضائع التي كانت تتم المتاجرة بها في ماشكولور[47]. وسواء استمرت هذه التبادلات في ظل الظروف غير المستقرة في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر فهذا أمر غير مؤكد؛ وفي أعقاب سنة 1650، تزايدت صعوبة تحديد أماكن أسواق البلقان من خلال المصادر[48]. وفي وقت ما خلال القرن السابع عشر، ربما تكون المعارض قد تراجعت باعتبارها عُقَداً للتجارة الداخلية، وعندما تم «إحياؤها» خلال القرن الثامن عشر، كان ذلك إلى حد كبير باعتبارها شبكة لتوزيع البضائع المصنوعة المستوردة.

أما التسليف المالي لكل من التجار المقيمين والتجار الجوالين فكان مضموناً من قبل المؤسسات الدينية وكذلك من الأفراد[49]. وفي منتصف القرن السادس عشر، كثرت مؤسسات إقراض المال في المدن الكبرى، ولاسيما استانبول. إلا أن التضخم الذي حدث أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، قضى على رأسمال كثير من المؤسسات. ومع ذلك تم منح هبات جديدة، وشاعت مؤسسات إقراض المال الدينية في القرن السابع عشر كذلك. وقد اعتبرها بعض العلماء غير شرعية، لأنهم اعتبروا أن البضائع ذات القيمة الثابتة فقط، مثل العقارات، هي التي يمكن أن تشكل أساساً لمؤسسة وقفية، كما أن مؤسسات إقراض المال كانت تتعارض مع التحريم الديني للفائدة[50]. وفي القرن السابع عشر انتشر نوع جديد من مؤسسات الإقراض المالي، حيث كان العمل الخيري يتركز على مساعدة أحد أحياء المدينة في تحمل أعباء ضرائب العوارض المرهقة. وكانت المؤسسات الوقفية تطلب ضمانات؛ ومن الأمثلة التي جاءت من القرن السابع عشر من أماكن مثل أنقرة أو قيسرية، يتضح أن المدينيين غالباً ما كانوا يتنازلون عن بيوتهم للمؤسسة. وهكذا كانت مؤسسات معينة على الأقل تمنح قروضاً للميسورين، وربما شكلت مصدراً للتسليف التجاري.



16 معارض البلقان والأناضول في القرنين السادس عشر والسابع عشر

المصدر: Faroqhi (1978), p. 68.

وكان المقرضون الأفراد يشكلون مصدراً آخر للتسليف، واسع الانتشار وغير مركزي[51]. يوضح الجدول 7:II توزيع القروض في حلب في القرن السابع عشر. وفي مدن الأناضول التي درسناها، لم يكن هناك دائنون متفرغون لعملية إقراض المال، على الرغم من أن الأرامل ربما يكن قد استثمرن معظم أموالهن بهذه الطريقة. ولم تكن هناك مصارف أيضاً، على الرغم من أنه حوالى سنة 1570 جرت محاولة لم تعمر طويلاً لإنشاء مؤسسة بإشراف الدولة تعمل كمصدر للتسليف الاستثماري للتجار[52]. كان رأسمال هذه المؤسسة يأتي من الضرائب التي يدفعها التجار والحرفيون أساساً. وبما أن الأكثر ثراء فقط هو الذي يمكنه الحصول على ائتمان مالي، فيبدو أن هذا الإجراء كأنه مؤسسة لنقل القدرة الشرائية من صغار الحرفيين والتجار إلى التجار الأكثر أهمية. وربما أدت مقاومة رجال

الأعمال الصغار إلى تراجع هذا النوع من الوقف المالي في تسعينيات القرن السادس عشر.

الجدول 7:II

ملخص قضايا من المحاكم الشرعية تتعلق بالقروض،
سجلات المحكمة الشرعية في حلب، 1630 ـ 33 و 1635 ـ 37

المدينون	عدد القضايا	٪ من المجموع	متوسط المبالغ (قروش)	أرقام مع مضاعفات
من العسكريين إلى القرويين	239	34	318	123
من المسلمين إلى القرويين	164	23	113	65
من العسكريين إلى المسلمين	62	9	90	13
من المسلمين إلى المسلمين	122	17	50	11
نساء مدينات	9	1	75	-
نساء دائنات	19	3	56	6
من العسكريين إلى الذميين	11	2	145	1
من المسلمين إلى الذميين	31	4	64	3
من الذميين إلى المسلمين	9	1	134	-
من الذميين إلى الذميين	13	2	63	-
الوصي كدائن	8	1	45	1
الأوقاف كدائن	11	2	145	-
من المسلمين إلى العسكريين	2	-	-	-
من العسكريين إلى العسكريين	7	1	77	-
المجموع	707			

المصدر: Masters (1988), p. 154.

وفي معظم معاملات الإقراض العائدة لتلك الفترة، لم يكن سراً أن الفائدة كانت تُطلب وتُدفع. كانت القواعد العرفية المتبعة تحدد سعر فائدة «عادلاً»، ما بين عشرة وعشرين في المئة، على حين كانت المؤسسات الوقفية غالباً ما تطلب

خمسة عشر في المئة. وكانت المشاعر المعادية للربا والمرابين قوية، ولاسيما في أوساط الإدارة العثمانية بالتأكيد، ويفترض أنها كانت كذلك بين أعضاء «الأغلبية الصامتة». لكن من الواضح أن ذلك كان ينطبق فقط على أسعار الفائدة المرتفعة أكثر من أخذ الفائدة في حد ذاته(53). ولا بد أن تحصيل المؤسسات الوقفية للفوائد على قروضها قد أسهم في إضفاء الشرعية على هذه الممارسة. وفي عهد السلطان سليمان الكبير دافع أبو السعود أفندي عن هذه الممارسة من وجهة نظر عملية صافية؛ لأن منع أخذ الفائدة سوف يؤدي إلى انهيار كثير من المؤسسات الوقفية. وهذا الوضع سوف يؤدي إلى الإضرار بالأمة الإسلامية(54).

غير أن الإقراض عن طريق المؤسسات الوقفية في حلب في القرن السابع عشر لم يكن يشكل سوى جزء صغير جداً من عمليات الائتمان كافة. وفي هذا الصدد تصرف الحلبيون كغيرهم من سكان المدن العرب، الذين نادراً ما كان شائعاً بينهم وجود أوقاف تقرض الأموال. كانت عمليات إقراض المال في حلب وإلى حد كبير بأيدي العسكريين؛ إذ إن 46 في المئة من كل الحالات في الجدول 7:II تتضمن مقرضين من هذه الفئة. وفي معظم الحالات، لا بد من أن يكون المقرضون العسكريون ينتمون إلى ميليشيات حلب القوية. وكان المقرضون من غير المسلمين أقلية لا يعتد بها؛ إذ لم يكن ثمة مؤشر في حلب ولا في مدن الأناضول على أن غير المسلمين قد يسيطرون على سوق المال في القريب العاجل(55).

أنواع التجارة المختلفة والمراكز التجارية الرئيسية: تموين استانبول

ليس لدينا أية تقديرات موثوقة لسكان استانبول في القرن السابع عشر: وربما يكون الرقم الذي يتراوح ما بين ستمئة ألف وسبعمئة وخمسين ألفاً افتراضاً معقولاً. ولكي تعول العاصمة هؤلاء السكان اعتمدت على المنطقة الساحلية في الروملي والأناضول، كما كانت المؤن تصلها عن طريق المراكب في بحر مرمرة والبحر الأسود(56). وكان الإنتاج الزراعي في إقليم استانبول يتوافق من نواح عديدة مع النموذج الذي يعتبره علماء الجغرافيا الاقتصادية نموذجاً قياسياً: لم تكن تتم الزراعة المخصصة للتسويق في الجوار المباشر لاستانبول فحسب، بل أيضاً داخل أسوار المدينة نفسها(57). بيد أن استهلاك استانبول من الفواكه والخضراوات كان يفوق ما كان يمكن إنتاجه في الجوار القريب، وتم الاعتماد على القرى الواقعة

على امتداد ساحل بحر مرمرة للحصول على الرمان وغيره من الفواكه الطازجة. أما الزيتون فكان يأتي من إدرميت وآيفليك على ساحل الأناضول المطلّ على بحر إيجة. وكانت الأعناب الطازجة تصل من الكروم التي أخذت تحل محل الحقول والمروج المحيطة بأشقودره في الربع الأخير من القرن السادس عشر. وكانت منتجات الزبيب تنقل إلى مسافات بعيدة، وكانت تنتج في إقليم آيدين. وبسبب صعوبة نقل الأخشاب وحطب الوقود، كانت هذه الأخيرة عادة ما تزرع في منطقة تقع مباشرة بالقرب من سوق البساتين ومعامل الألبان. وقد توافقت استانبول تماماً مع هذا النموذج العام، بحيث كان سكان المدن وأحواض بناء السفن تتلقى الأخشاب من شمال غربي الأناضول. وفي أوائل القرن السابع عشر، سكن في قطاعات معينة من هذه المنطقة، المخصصة لاستخدام دار صناعة السفن وحدها، عدد من قاطعي الأخشاب القانونيين وغير القانونيين، وكانوا في الغالب من المهاجرين غير الشرعيين من الروملّي[58]. وكان تهريب الأخشاب مربحاً بسبب الطلب الكبير عليه في القاهرة، وقد نظم الانكشارية هذه التجارة بشكل أضرّ بالمستهلكين في استانبول. وكانت مناطق إنتاج الغلال التي تمون استانبول أكثر اتساعاً من غابات شمال غربي الأناضول[59]. فإلى جانب الأراضي الساحلية الغربية للبحر الأسود، كانت تراقيا وكذلك غربي الأناضول ودوبروجا وتساليا ومقدونيا في متناول المستهلك باستانبول. وقد وفر نهر النيل والبحر الأبيض المتوسط وسيلة نقل سهلة للغلال المصرية والأرز المصري، وكان هذا الأخير على نحو خاص يلقى تقدير المستهلكين الأثرياء وبيوت الضيافة التي تشرف عليها الأوقاف الدينية التي تبنت مستويات الاستهلاك لدى أكثر العائلات العثمانية ثراء[60]. وفي مناطق الأناضول والبلقان البعيدة عن الساحل، كانت تربية الأغنام فقط تتوجّه إلى سوق استانبول. وتبقى الحدود الدقيقة بين المناطق التي كان مطلوباً منها أن تقدم الغلال إلى استانبول والمناطق المجاورة المعفية من ذلك غير معروفة بشكل عام للباحثين في القرن العشرين. بيد أن الفلاحين وسكان المدن آنذاك كانوا على وعي تام بهذه الفروقات. وهكذا، فإنه في سنة 1575 ـ 1576 حين طلب أحد المشترين شراء غلال من أجل استانبول في تشوروم، رفض المحتسب المحلي ذلك، زاعماً أن مثل هذه العمليات لتسليم الغلال لم يسبق لها مثيل[61]. وفي الأقاليم الداخلية من البلقان، كان الأثرياء ممن لم يكونوا بالضرورة يمتلكون قطعان ماشية مكلفين

بتسليم عدد معيَّن من الأغنام إلى العاصمة[62]. أما في الأناضول، من ناحية أخرى، فكان البدو من رجال القبائل يجلبون الأغنام من أرضروم وديار بكر، وغالباً ما يريحونها في مراعي جبل ايرجياس في قلب الأناضول. وكثيراً ما كان عدد كبير من الأغنام التي يفترض أن تكون في طريقها إلى استانبول تصل إلى بورصة أو حتى إلى رودوس، حيث كانت الأسعار هناك أعلى مما هي عليه في سوق العاصمة الذي كان يخضع للسيطرة الدقيقة.

وكانت البضائع المصنعة التي تباع في أسواق العاصمة وسفنها تأتي من مناطق الامبراطورية كافة. وكانت الأناضول أهم مصدر لتشكيلة كبيرة من المنسوجات[63]. وكانت الأقمشة الحريرية من بورصة ومن بيلجيك، وخيوط القطن من بولو ومن تشاغا والأقمشة القطنية من منطقة بحر إيجه، مشهورة بشكل خاص. وبالإضافة إلى ذلك لم يكن السجاد والبسط من مراكز صناعة السجاد في أوشاق وسلندي وقوله وجورديس ينتج فقط للقصر والمساجد الرئيسية، بل أيضاً للمشترين الأفراد الأثرياء. وبإمكاننا أن نضيف إلى هذه القائمة المختصرة الأواني النحاسية من قسطمونو. ومن الجانب الروملي لبحر مرمرة، كانت الأقمشة الصوفية تنقل إلى المستهلك في استانبول؛ ويظهر من تشكيلة الأقمشة الصوفية من سالونيكا والمناطق المجاورة لها مباشرة، أنه حتى سنة 1640، كان النساجون في سالونيكا لا يزالون ينتجون للمستهلكين الأفراد، على الرغم من أنه كان عليهم أن يركزوا على الإمدادات العسكرية في السنوات التالية. وكانت المصنوعات الحديدية والجلود تشكل المنتجات الصناعية الأخرى الوحيدة في البلقان التي تحظى بشهرة في استانبول. ومن الصناعات السورية والمصرية، كانت المنسوجات فقط من الأهمية بحيث تم إدراجها في قوائم الأسعار الرسمية.

وهكذا كان لاستانبول تأثير مهم جداً في التنظيم الإقليمي العثماني. ففي النهاية كانت استانبول في القرن السابع عشر أكبر مدينة في حوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، وكما لاحظ بروديل أكثر من مرة، كان بوسع المدن الكبرى في كل أنحاء العالم أن تتحكم في خدمات المدن الأصغر[64]. ولم تكن استانبول استثناء؛ وهكذا، مثلاً، كانت أخيولو على البحر الأسود وتاكيرداغ ـ رودوسجق على بحر مرمرة تعملان كمرفأين تابعين للعاصمة العثمانية. ففي تاكيرداغ تم بناء مخازن خاصة لحفظ إمدادات غلال تراقيا والأرز المصري استعداداً لنقلها إلى

العاصمة في أقرب وقت. وكانت بورصة بمثابة ورشة لاستانبول، وبدرجة أقل كان اقتصاد سالونيكا أيضاً موجهاً صوب استانبول. وعلاوة على ذلك، فمن المحتمل ألا تكون حاجات العاصمة قد عززت التطور المديني فقط، بل أعاقته أيضاً: إذ إن تجار استانبول قد سيطروا على تجارة المؤن في العاصمة، وتدخلوا أحياناً للجم التجار الإقليميين الذين ربما أصبحوا منافسين خطيرين. وربما كان التطور الضعيف لمدن الموانىء الأناضولية في القرن السابع عشر راجعاً، في جزء منه على الأقل، إلى الضغط الذي كان يمارسه تجار استانبول. وشكلت إزمير الاستثناء الكبير، إلا أن صعود هذه المدينة آنذاك كان راجعاً وبدرجة كبيرة إلى التجارة الخارجية[65].

وكانت كل عمليات تسليم المؤن إلى استانبول تخضع للسيطرة الصارمة للدولة العثمانية من خلال آليات سيطرة بقيت دون تغيير منذ القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر[66]. وكانت ركيزة السيطرة الرسمية السعر المحدد بقانون (نرخ) الذي كان قاضي استانبول يحدده بعد مشاورة التجار وأصحاب السفن. غير أن السعر الخاضع للسيطرة في استانبول كان يمكن فرضه فقط إذا كانت أسعار المبيع في المناطق المنتجة قد تم تحديدها أيضاً. والأسعار التي تحددها الدولة تختلف بحسب الفصول، ولاسيما حين كان الأمر يتعلق بالمواد الغذائية. بيد أن أي تغير كبير في المحتوى الفضي للعملة قد يؤدي إلى اضطراب النظام برمّته، ويقتضي بالضرورة إعداد قوائم أسعار جديدة بالكامل.

ولم يكن التحكم في الأسعار يحول بالضرورة دون جني أرباح كبيرة من قبل تجار الجملة. إذ كان المتعاملون في تجارة الغلال بالجملة في استانبول يبدون في عيون الناس أشخاصاً سيئي السمعة يحققون الثروات على حساب بؤس الناس. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أرباح كبيرة في نقل الغلال. وهكذا عاشت مجموعة ثرية من ملاك السفن، معظمهم من غير المسلمين ويمتلك كل منهم ثلاث سفن بالمتوسط، في ينيكوي على ضفاف البوسفور؛ وكانوا يضفون حيوية تجارية كبيرة على قرية صيد السمك الصغيرة هذه إلى حدّ أن معدلات التبادل التي كانت تتم ممارستها في هذا الموضع كانت تعتبر جديرة بأن يفرد لها سجل منفصل. وكثيراً ما كان الوزراء وغيرهم من كبار الموظفين العثمانيين يستثمرون أموالهم في تجارة المواد الغذائية باستانبول.

الجدول II:8

الأثرياء الذين يعملون كجزارين في استانبول، 1570 ـ 94

عدد الأشخاص	مركز إقامتهم	ثروتهم المقدرة	ملاحظات
1	اغريدير	3,000 فيلوري	مراب، مساعد قاضي سابق
2	أنقره		بوروك
1	باي بزاري		
1	قسطمونو		
1	بورصة		كزابلار كتخوداسي في بورصة
2	أنقره		جزارون في أنقره
1	مودورنو	50,000-40,000 فيلوري	مراب
1	سيروز (سراي)		مراب، نقيب
1	بندر ـ أق كرمان		
1	ميزسترا		غير مسلم
1	استانبول		بقال
2	غورز		غير مسلمين، مرابون
1	أفلونيا (فالونا)		مراب
2	كازا من ألبانيا		غير مسلم، مراب
1	كاظم باشا (استانبول)		جزار
2	استانبول		واحد باشجي، والآخر تاجر وصاحب حانة (واحد منهما على الأقل غير مسلم)

عدد الأشخاص	مركز إقامتهم	ثروتهم المقدرة	ملاحظات
1	استانبول		تاجر رقيق
2	أثينا		
1	منيسا		قصاب باشي في منيسا
1	الرها (أورفه)		
1	كلافورتا	40,000-30,000 فيلوري	غير مسلم
1	آيدين	1,000,000 أقجه	مضارب بالزبيب
1	غاليبولو	2,000,000 أقجه	غير مسلم
1	أنقره		تاجر غير مسلم
17	استانبول		غير مسلمين، تم تعيينهم مساعدي قصاب (يمق)
15	أثينا	ما مجموعه 4,300,000 أقجه	غير مسلمين
8	بورصة		
10	غلطه (استانبول)		غير مسلمين
9	أدرنه		
1	أخيولو (أختبول)		غير مسلم
9	سوزبولو (سوزوبول)		غير مسلم
المجموع			
100		على الأقل 11,680,000 أقجه	61 غير مسلمين، 9 مرابين

ملاحظة: على الرغم من المساعي الحثيثة لتسجيل كل ما أمكن من أمثلة، تبقى هذه اللائحة غير مكتملة.

المصدر: Faroqhi (1984), p. 330.

17 تجارة اغنام الاناضول، من القرن السادس عشر الى القرن السابع عشر

البحر الأسود

سينوب
تاشكبرد
قسطمونو
تارم
سمسون
ازمير
ازمير
توسيا
كوشيسار
سونيا
ازمير
اشاني
بولو
كانغرف
اماسيا
نكسار
توقات
زيلي
كيازي
ازمير
ازمير
أياش
انقرة
ارتوكابات
بريغومو
سيمان
بيليكسير
ايازمند
مانسيا
غوردوك
ابانيدير
برغاسا
بيرغي
ازمير
اماسيا
اماسيا
قيسارية
لارند
اضنه
تك قراحصار
انطاليا
موت
غلنار
سيلفيك
سلندي

200 كلم
100 ميل
0
0
ش

قطن خام، اقمشة قطنية
اقمشة صينية
صوف خام
قنب
شعر الماعز
حرير
كتان
موهير
بورصه = مركز السنجق

البحر الأبيض المتوسط

18 المنسوجات المنتجة في غربي ووسط الاناضول، 1500 ـ 1650

وفيما يتعلق بتجارة الحيوانات الحية، تحسّنت بحلول سنة 1650 أوضاع تجار الجملة والجزارين إلى حدٍّ كبير عما كانت عليه في السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر. وفي الفترة السابقة على سنة 1600 كان سعر اللحم بالتجزئة منخفضاً إلى حدّ أن التجار كانوا عاجزين عن الاستمرار في أعمالهم، وكان التعيين في وظيفة جزار في استانبول عقوبة يخشاها المرابون كثيراً. لكن وبحلول منتصف القرن السابع عشر، انتعش وضع تجار الجملة الذين يجلبون اللحوم. وليس هناك شك كبير في أن تغيراً في السياسات الرسمية كان وراء هذا التحول في حظوظ تجار الجملة. لكننا في الوقت الحالي لا نعرف أي شيء عن الصراعات السياسية التي كانت السبب في إعادة النظر في هذا التوجه السياسي.

كما لعب قاضي استانبول دوراً رئيسياً في الإشراف على تموين العاصمة، إذ على الرغم من أنه كان يعمل رسمياً بإشراف الصدر الأعظم، فإنه في الواقع كان يدير الشؤون اليومية في المدينة. وكان يحدد رسمياً الأسعار الثابتة لمجموعة من البضائع، وكان مسؤولاً عن فرض هذه الأسعار ويحكم في المنازعات الناجمة عن ذلك. وكان يعتمد للقيام بهذه الواجبات على زملائه العاملين في غلطة وأيوب وأشقودره، وبصفة خاصة على تابعه المحتسب أو مفتش السوق[67]. وكان المحتسب ورجاله يجوبون الأسواق، وكان لهم الحق في معاقبة من يرتكبون المخالفات الصغيرة في أماكن حدوثها؛ أما بالنسبة إلى المخالفات الأكثر أهمية فكان يرفع تقريره إلى القاضي. وبالإضافة إلى ذلك، كان ملتزمو الجمارك، وكذلك جمهرة من الموظفين المسؤولين عن شراء البضائع لحساب القصر يهتمون أيضاً بإمدادات الغذاء إلى استانبول. وفي حالات معينة، كان يمكن أن ينطبق الأمر نفسه على ضباط الانكشارية المسؤولين عن حفظ الأمن في المدينة. وكان الموظفون المسؤولون عن مجاري المياه (صو يلكولاري)، ورئيس الشرطة (صوباشي) ورئيس المهندسين المعماريين (الذي كان مسؤولاً عن تنظيمات البناء)، هم المسؤولين أساساً عن مشكلات العاصمة. وكان بعض هؤلاء الموظفين يُستخدمون ويتلقون أجورهم من القصر أو من قوات الانكشارية. وعلاوة على ذلك، كان موظفو الجمارك والمحتسبون في القرن السابع عشر عادة ما يلتزمون وظائفهم ويؤمنون نفقاتهم من ضرائب حددت خصيصاً لهذا الهدف. وفي حالات أخرى، ربما كانت الرسوم والغرامات تشكّل مصدر الدخل الرئيسي لهؤلاء الموظفين الرسميين.

حلب: التجارة العالمية مقابل التجارة المحلية

تشكّل السنوات الأخيرة للقرن السادس عشر والسنوات الأولى للقرن السابع عشر الذروة في تجارة قوافل حلب إلى البصرة، وإيران والحجاز. وفي الوقت نفسه، كانت تجارة القوافل لشرقي البحر الأبيض المتوسط قد قاربت نهاية فترة الازدهار القصيرة التي شهدتها. وإذ ظلت تجارة البندقية مزدهرة حتى سنة 1602، فإنها عانت فيما بعد من محاولات مجلس نواب البندقية حماية الأسطول التجاري البحري للمدينة(68). ونجم عن مرسوم يضع عقبات كبرى في طريق السفن الهولندية والإنجليزية التي ترغب في الحصول على حمولات في البندقية كساد خطير، وحالات إفلاس، وربما انخفاض في عدد التجار البنادقة الذين زاروا حلب في السنوات الأولى من القرن السابع عشر. والأخطر من ذلك أن احتلال الهولنديين لملقه قلّل بشكل كبير من كمية التوابل المتوفرة في حلب لإعادة بيعها في أوروبا. لكن استمر الحرير الإيراني بالوصول إلى المدينة في معظم القرن السابع عشر، وإذا كان عدد التجار البنادقة قد تناقص، فإن هذه الخسارة تم تعويضها بالنسبة إلى تجار حلب من خلال العدد المتزايد للتجار الإنجليز(69). وهكذا استمر الاستثمار في البنية التحتية للتجارة على مدى القرن السابع عشر وبنفس المستوى الذي كان سائداً في السنوات الخمسين السابقة تقريباً: فمن بين أحد عشر خاناً رئيسياً داخل مدينة حلب، بني خمسة منها في القرن السادس عشر وأربعة شيدت في القرن السابع عشر، وأقيمت منشآت عديدة أصغر بالتساوي بين القرنين.

ووُصف ازدهار حلب في القرنين السادس عشر والسابع عشر بأنه «واجهة لا تخفي وراءها سوى الأطلال»، وقد عُزي الاضمحلال الذي حاق بالمدينة في القرن الثامن عشر إلى انهيار تجارتها الخارجية بعد سقوط الأسرة الصفوية وما صحب ذلك من حروب أهلية وضعت حداً لحركة قوافل الحرير(70). وثمة رأي معاكس يرى أن ازدهار حلب لم يعتمد على تجارة العبور التي شغلت عدداً قليلاً من التجار الأوروبيين والإيرانيين ولم تقدم حتى عملاً لعدد كبير من سائقي الجمال والبغال. بل إن انهيار التجارة العالمية قد أفاد اقتصاد حلب الإقليمي لأن الموارد التي كان يتم تصديرها من قبل قد صارت في متناول الاقتصاد المحلي(71). ولا

يصبح مثل هذا الافتراض ذا معنى إلا إذا لم يؤد الطلب المتزايد إلى زيادة معادلة في الإنتاج؛ وإذا أخذنا بعين الاعتبار محدودية الزراعة في القرن السابع عشر، وغياب البيانات الكمية، فربما يكون من الحكمة أن نبقى مرنين حيال هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، فإن الباحثين الذين لا يحسبون حساب التجارة العالمية يربطون اضمحلال حلب في القرن الثامن عشر بأزمة زراعية أصابت أراضيها الداخلية. وربما كان نقص المحاصيل والهجرة من القرى، وليس الحروب الأهلية الإيرانية أو انسحاب التجار الإنجليز، هو السبب الرئيسي للأزمة التي ألمت باقتصاد حلب.

الجدول 9:II

توزيع أحياء حلب ووحداتها السكنية عام 1683

	الأحياء		الوحدات السكنية		متوسط الإسكان
	العدد	٪	العدد	٪	عدد الوحدات في الحي
ضمن نطاق المدينة	24	33.3	5.111	36.9	213
الضواحي (المجموع)	48	66.7	8.743	63.1	182
الشمالية	21	29.2	3.689	26.6	176
الشرقية	20	27.8	3.446	24.9	172
الجنوبية	2	2.8	656	4.7	328
الغربية	5	6.9	952	6.9	190
المجموع	72	100.0	13.854	100.0	192

المصدر: Raymond (1984), p. 457.

وإذا كان الازدهار الزراعي قد شكّل حقاً ركيزة نجاح حلب كمدينة، فعلينا إذن أن نقبل أن السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر كانت تتسم بازدهار زراعي في شمال سوريا الشام. فقد كانت أراضي ظهير مدينة حلب مزدهرة في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر، ولم تطرأ أزمة حقيقية عليها إلا في القرن الثامن عشر. لكن تشير الوقائع إلى أنه حتى سنة 1550 تقريباً كانت الزراعة في إقليم حلب قد مرت بفترة من المصاعب[72]. إذ إن ضرائب العشور على الزراعة

التي كانت تُجبى في هذا الإقليم أظهرت اتجاهاً انحدارياً مطرداً حتى سنة 1551 ـ 1552، ولم تستقر إلاّ فيما بين 1552 و1570. وعلاوة على ذلك، كانت هناك في أواخر القرن السادس عشر سلسلة من المحاصيل السيئة، وهي كارثة تركت تأثيرها في حوض البحر المتوسط بأسره. فقد تكون الشذوذات الإدارية لا التدهور الفعلي في الإنتاج، المسؤولة عن انخفاض ضرائب العشور حتى سنة 1552. وربما كان التراجع والركود اللذين أصابا العشور في حلب يعكسان جزئياً على الأقل درجة السيطرة السياسية بدلاً من حجم المحصول وحده. وبهذا يمكن تفسير كيف أن تجارة مزدهرة في المنتجات الزراعية كان يصحبها نقص أو ركود في عائدات العشور.

ولم تكن أراضي ظهير حلب أراضي زراعية خالصة، بل كانت تضم الصناعة كذلك. إذ إن مدناً صغيرة بعينها مجاورة للمدينة الكبرى في شمال سوريا، مثل معرة النعمان، كانت تنتج الحرير وزيت الزيتون. ولم تكن هذه البضائع تباع للمستهلكين المحليين فقط، وإنما أيضاً لتجار حلب على السواء. وكانت سارمين لا تزال مدينة مزدهرة في خمسينيات القرن السابع عشر، ومحاطة ببساتين الزيتون، وعندما دمرت المدينة في القرن الثامن عشر، أرجع السكان المحليون هذه الكارثة إلى تدمير أشجارهم. وفي إدلب، تسبب إنتاج الزيتون في صعود صناعات الصابون المزدهرة؛ وتحت اسم الصابون الطرابلسي، كان صابون شمال سوريا متوفراً في استانبول القرن السابع عشر. وكانت إدلب مشهورة كذلك بأقمشتها القطنية، وكذلك كانت قرية دارة عزة الكبيرة. وقد أدت هذه المنتجات التي جاءت من أراضي ظهير حلب إلى قيام تجارة محلية، إقليمية، وداخلية نشطة. ونتيجة لذلك كانت حلب محمية من تقلبات التجارة العالمية[73].

توزيع الحرير الخام الإيراني

أياً كان دور التجارة العالمية في التطور الكلي لحلب، فإن المدينة كانت المركز التجاري الرئيسي لتسويق الحرير الإيراني، الذي كان يجلب إلى المدينة بكميات كبيرة من قبل التجار الأرمن. وكان الحرير الخام يُشترى من الشاه نفسه، الذي كان له دور نشط في التجارة العالمية أكبر من دور السلطان العثماني؛ وكان تجار جولفا الجديدة وكلاء له. وكان يتم تسويق بعض هذا الحرير في استانبول

وبورصة وإزمير، حيث كان يصل بصفة عامة عن طريق أرضروم وتوقات، وكان قسم كبير من الحرير الخام الواصل للامبراطورية يعاد تصديره إلى أوروبا عن طريق إزمير. وبعد سنة 1620 تقريباً حاول التجار الأرمن في إيران أيضاً تسويق حرائرهم مباشرة في مرسيليا. بيد أن هذه المحاولات جوبهت بمعارضة عنيفة من التجار المحليين، الذين ضغطوا على الملك الفرنسي لطرد منافسيهم. وفي نهاية المطاف نجم عن شكاوى تجار مرسيليا فرض ضريبة خاصة على التجار الأرمن، عرقلت تجارتهم في فرنسا. لكن تجاراً أرمن آخرين نجحوا في تسويق كل من الحرير الخام والأقمشة الحريرية الإيرانية في روسيا[74]. وكذلك فإن بعضهم وطدوا أنفسهم في هولندا، فقد كانوا يستوردون الحرير ويصدرون منتجات الصناعيين الهولنديين، ولاسيما الأقمشة الصوفية والأثاث المنزلي. وكثيراً ما تم التحايل على القوانين الهولندية الموضوعة لحماية التجارة والشحن البحري المحلي، عن طريق التجنيس، وكان العديد من السفن المملوكة للتجار الأرمن في القرن السابع عشر تتاجر مع الشرق تحت العلم الهولندي. وهكذا كانت كميات الحرير الإيراني الواصلة إلى حلب واستانبول وبورصة لا تشكّل سوى جزء، على الرغم من أنه جزء مهم، من شبكة توزيع واسعة لهذه المادة الثمينة في جميع أرجاء أوروبا والشرق الأوسط.

وفي عشرينيات القرن السابع عشر قدّرت قيمة كافة البضائع التي اشتراها الأوروبيون في حلب بمبلغ 1.465.002 جنيه استرليني[75]. وكانت نسبة واحد وأربعين في المئة منها من الحرير الخام، بحيث إن نصيب الحرير الخام والفلفل في مشتريات التجار الأوروبيين كان متساوياً. ثم كان هذا الحرير يتم اقتسامه بين التجار الإنجليز والفرنسيين والبنادقة والهولنديين. وكانت المنافسة شديدة، وتدهورت المشتريات الفرنسية إلى حدٍّ أنه في سنة 1699 تم شراء عدة مئات قليلة فقط من بالات الحرير، بينما كانت مشتريات الإنجليز في تزايد. ولكن بعد سنة 1700 تراجعت مشتريات الإنجليز في حين زادت مشتريات الفرنسيين.

الجدول 10:II

توزيع أحياء حلب في عام 1537، 1584 و1683

	1537		1584		1683	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
ضمن نطاق المدينة	22	34.9	23	33.8	24	33.3
الضواحي	41	65.1	5	66.1	48	66.7
مجموع الأحياء المحددة	63		68		72	
مجموع الأحياء	72		73		74	

المصدر: Raymond (1984), p. 457.

الجدول 11:II

مشتريات الإنكليز من حرير «الشرق» (الإيراني) في السنة (بالكلغ)

حوالي عام 1590	عشرينيات القرن السابع عشر	ثلاثينيات القرن السابع عشر	1660 ـ 1770
14,000 - 13,000	70,000 - 65,000	130,000	170,000

المصدر: Stoianovich (1974), p. 69.

في سنة 1621 ـ 1622 استوردت مرسيليا 137.000 كلغ من الحرير الخام، كان معظمه إيرانياً، على الرغم من أنه لا بد أن تكون بعض السفن قد حملت الحرير الشامي أيضاً. وكانت هذه الكمية مساوية تقريباً للكمية التي كان البنادقة يستوردونها عند نهاية القرن السادس عشر. وبعد ذلك، خسر البنادقة معظم نصيبهم السابق في السوق، ولم يعودوا يستوردون في النهاية سوى عدة مئات قليلة من البالات في السنة (ما يساوي حوالى 27.000 كلغ). أما الواردات الإنجليزية فكانت تقديراتها مختلفة خلال هذه الفترة وتروامحت ما بين 38.000 و 65.000 ـ 70.000 كلغ. وقد وصل الاستهلاك الأوروبي من الحرير الآسيوي إلى حوالى 200.000 و230.000 كلغ في السنة، وكان حوالى 86 في المئة من كل الحرير

المستورد إلى أوروبا يأتي من إيران. وإذا افترضنا أن كل هذا الحرير كان يصل إلى تجار أوروبا سواء عن طريق حلب أو عن طريق توقات، فإن كمية تقدر بحوالى 198.000 كلغ من الحرير الخام كانت تمر عبر الامبراطورية العثمانية عن طريق الترانزيت سنوياً[76]. وهكذا، فإن الربح الكلي للخزانة العثمانية من الجمارك ورسوم البيع، وكذلك الأموال التي كان يكسبها أصحاب الجمال والمطاعم والنزل - أي مكاسب الاقتصاد العثماني ككل - كانت كبيرة جداً.

وينعكس ذلك فيما يمكن أن نسميه «سياسات» تجارة الحرير. فمن سنة 1619 فصاعداً قام الشاه عباس شاه إيران بمحاولة حاسمة لاحتكار تجارة تصدير الحرير. وبما أن سوق الحرير الرئيسية، أي حلب، كانت تقع على الأراضي العثمانية، وكانت الحروب كثيرة بين العثمانيين والإيرانيين قبل سنة 1639، فإن تصدير الحرير الخام الإيراني كان حساساً جداً للعوامل السياسية[77]. وصارت المسألة أشد تعقيداً من ذي قبل حين بدأت السفن الإنجليزية تتاجر في الهند وفي الخليج العربي. فقد حاول الشاه عباس أن يعيد رسم طريق تجارة الحرير بمنع إرسال الحرير إلى الامبراطورية العثمانية وجعل التجار الإنجليز ينقلون الحرير إلى أوروبا عن طريق رأس الرجاء الصالح. ولم تلق هذه الخطط قدراً كبيراً من النجاح. فحين أبدت شركة الهند الشرقية اهتمامها، تراجعت أولوية المشروع لدى الشاه عباس لأنه كان في ذلك الوقت في سلام مع السلطان. وعندما حفزت الحرب المتجددة اهتمام الشاه عباس، ترددت شركة الهند الشرقية بشأن الاحتمالات التجارية، وبعد وفاة الشاه عباس سنة 1629 تداعى الاحتكار الملكي لتصدير الحرير بشكل تدريجي. ومع ذلك، ففي بعض سنوات الذروة (مثلاً في سنوات 1627 - 1628، 1628 - 1629، 1631 - 1632، 1634 - 1635) نقلت الشركات الهولندية والإنجليزية ما بين عشرة آلاف واثني عشر ألف كلغ من الحرير[78].

وكانت المشروعات الأخرى لتحويل تجارة الحرير أيضاً سياسية في طابعها. وهكذا تم عقد معاهدة، في سنة 1667، بين قيصر روسيا ألكسس ميخالوفيتش واثنين من ممثلي شركة أرمنية تجارية موجودة في جولفا الجديدة[79]. وسمحت هذه المعاهدة للتجار الأرمن باستخدام الطريق الذي يربط بين اصطرخان وآرشانجل

في أقصى الشمال من روسيا عن طريق موسكو، في مقابل دفع رسم نسبته خمسة في المئة. وإذا أخذنا في اعتبارنا الارتباط الوثيق لمدينة جولفا الجديدة بتصدير الحرير الإيراني، فربما كان الطريق من بحر قزوين إلى البحر الأبيض يقصد تحويل تجارة الحرير من طرق التجارة العثمانية التقليدية. ولسنا متأكدين ما إذا كانت الدوافع تجارية في المحل الأول، أم أن المفاوضات كانت حركة سياسية موجهة ضد الامبراطورية العثمانية.

وثمة مشروع بدأ عند نهاية القرن السابع عشر وهو الوحيد الذي يبدو معقولاً في مناخ المنافسة التجارية المريرة بين شركة الهند الشرقية ومنافستها شركة الشرق. فقد كانت شركة الهند الشرقية آنذاك عرضة للنقد العنيف بسبب تصديرها سبائك الذهب والفضة إلى الهند، وطلبت الحكومة البريطانية موازنة جزء من واردات الشركة بتصدير الأقمشة الإنجليزية. وبالنظر إلى السوق المحدودة لمنتجات الأصواف الإنجليزية في الهند، حاولت الشركة تطوير مبيعاتها في إيران. ولم يكن ذلك ممكناً إلا على حساب شركة الشرق. وعلى مدى القرن السابع عشر كانت هذه الشركة تبيع كمية كبيرة من الأقمشة الصوفية في حلب، والتي كان يعاد تصدير بعضها إلى إيران بواسطة التجار الأرمن. وبالنسبة للأرمن في جولفا الجديدة، فإن بيع الحرير الإيراني في حلب كانت له ميزة متمثلة في أن التجار الفرنسيين والبنادقة كانوا موجودين هناك وينافسون التجار الإنجليز والهولنديين، الذين كانوا يزورون أصفهان وحدهم. ولذلك فإن تجار جولفا الجديدة لم تكن لهم أي مصلحة في التخلي عن تجارة حلب. وعلى العكس، فإنه بسبب المقاومة المشتركة من جانب شركة الشرق وشركائها من التجار الأرمن، لم تسفر المحاولات المتكررة من جانب شركة الهند الشرقية لتحويل تجارة الحرير الخام الإيراني عن شيء. وفي القرن الثامن عشر، أجبرت شركة الشرق بدورها على تقليص تجارتها في حلب: لكن لم تكن شركة الهند الشرقية هي التي تحركت لملء الفراغ حينئذٍ، بل قام التجار الفرنسيون من مرسيليا بهذه المهمة[80].

وتظهر المحاولات الكثيرة (الفاشلة) لتحويل تجارة الحرير من الأراضي العثمانية قيمة هذه التجارة. غير أن البيانات الكمية شديدة الندرة. ويفترض أحد التقديرات أنه في سنة 1702 كان يتم جلب حوالى ألفي بالة من الحرير الإيراني

سنوياً إلى إزمير. ولكن بالإضافة إلى ذلك، كان يتم توصيل الحرير إلى استانبول وبورصة أيضاً، على الرغم من أن الصعوبات التي كان يواجهها مصنعو الحرير في بورصة وارتفاع إنتاج الحرير الخام في المناطق المجاورة لها قد حدّت من الطلب على الإنتاج الإيراني(81). وعلى الرغم من هذه الصعوبات، استمرت الإمدادات من الحرير الخام الإيراني في دخول إقليم بورصة خلال منتصف القرن السابع عشر. فقد كانت التجارة لا تزال قيمة كبيرة بحيث تستحق الإشراف الدقيق من جانب الدولة، بيد أننا يمكن أن نستنتج أيضاً أنه في أربعينيات القرن السابع عشر لم تعد بورصة مركز تصنيع رئيسي، وأن كثيراً من الأنوال فيها لم تعد تعمل. وتشير البيانات المتاحة عن الضرائب التي تمت جبايتها على مبيعات بورصة من الحرير، إلى أن أسوأ السنوات طُرًا بالنسبة إلى نسّاجي الحرير في بورصة كانت سنة 1617 ـ 1618، على حين استردت بعض عافيتها بحلول سنة 1649(82). وإذا كان ذلك صحيحاً، فقد يكون تدفق الحرير الإيراني إلى بورصة ازداد بعد سنة 1640.

صعود إزمير: تصدير الحرير في مقابل التجارة في البضائع المنتجة محلياً

ينعكس الجدل حول دور تجارة المرور الدولية في مواجهة التبادلات التجارية المحلية أيضاً في قصة تجارة إزمير. ففي الفترة ما بين سنة 1570 وسنة 1650، تطورت إزمير من ميناء ذي أهمية محلية خالصة إلى مركز رئيسي يزوره التجار الأوروبيون الناشطون في الامبراطورية العثمانية(83). ومع السنوات الأولى من القرن السابع عشر نافست إزمير في البداية المركز التجاري الجنوي السابق في جزيرة خيوس ثم تفوقت عليه. وفي هذه المراحل الباكرة من تاريخ الميناء، لم يكن تصدير الحرير الإيراني، الذي لعب دوراً مهماً في ازدهار إزمير في القرن الثامن عشر، ذا أهمية كبرى. إذ كانت إزمير في البداية تصدر القطن، والعفصة الجوزية، والغلال المهربة، وفيما بعد فقط جذبت قوافل الحرير الإيراني التي تسببت في شهرتها. وجذبت التجارة الخارجية للمدينة المهاجرين الذين تركوا مناطق أقل ازدهاراً لكي يكسبوا معيشتهم من التجارة العالمية. وهكذا نجد المهاجرين اليهود الذين كانوا يحاولون الهرب من الظروف الصعبة الناجمة عن تدهور صناعة الأقمشة في سالونيكا يقومون بدور المترجمين والوسطاء التجاريين. وبطرق مختلفة إلى حد

ما، كان الملتزمون والمهربون أيضاً يعتمدون على ازدهار التجارة العالمية. كما اجتذبت الفرص التجارية المتاحة في المنطقة قطاع الطرق والقراصنة الذين كانوا يسطون على التجارة «المشروعة»؛ بل إن بعض الأشخاص قد تمكنوا من الجمع بين دوري القراصنة والتجار. وهكذا يبدو بالفعل أن عدداً لا بأس به من الأشخاص في إقليم إزمير كانوا يكسبون عيشهم بشكل مباشر أو غير مباشر من التجارة الخارجية. ولكن في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، لم تكن إزمير قد أصبحت بعد واحدة من مناطق تجمع تجارة العبور الدولية الكبرى، بل اعتمد رخاء المدينة على التغلغل الفعال للتجار الأجانب في الاقتصاد الإقليمي بحثاً عن البضائع التي يمكن تصديرها.

وبعد الزلزال الكبير الذي دمر إزمير سنة 1688، أُعيد بناء المدينة، لكن دورها التجاري تغير بسرعة. ومن بين فروع تجارة المدينة أواخر القرن السابع عشر، تحولت الأهمية إلى تصدير الحرير الإيراني والتجارة في النسيج الصوفي الناعم وخيوط الغزل التي كانت تجلب إلى إزمير من مركز إنتاج الموهير في أنقرة[84]. ويبدو أن المنتجات المحلية في منطقة إزمير قد أدت دوراً أقل كثيراً في أهميته بعد سنة 1688 مما كان عليه حوالى سنة 1650. وتمكنت إزمير من أن تأخذ دور حلب بعد أن أدت الحروب في إيران إلى جعل الطرق الصحراوية غير آمنة بشكل مطرد. وكان الوضع الراسخ الذي حققته المدينة بصفتها مركزاً لتصدير البضائع المنتجة محلياً قد شكّل جزءاً من تراثها الهام حين أخذت تجتذب المزيد من تجارة العبور الواسعة المدى والتنوع.

تجارة الحرير في جنوبي بلاد الشام

لدينا بعض المعلومات الجديدة عن دور إنتاج الحرير ودود القز في سوريا في منتصف القرن السابع عشر الميلادي، قدمها مشتري حرير خبير عاش في حلب فيما بين سنة 1656 و1663 وتجول مسافراً لشراء الحرير لصالح تاجر بندقي. وكانت هناك بالقرب من طرابلس غابات بأكملها لا تحتوي إلاَّ على أشجار التوت، وفيما بين شهري نيسان/ أبريل وحزيران/ يونيو، حين يصل دود القز إلى طور النضج، كانت الأكواخ تقام خصيصاً في وسط الغابات لتسهيل تغذية دود القز.

الجدول 12:II

العائدات الجمركية في غربي أواسط الأناضول بـ(الأقجة)

الميناء	3 أيار/ مايو 1604 3 أيار/ مايو 1605	3 أيار/ مايو 1605 3 أيار/ مايو 1606	3 أيار/ مايو 1606 3 أيار/ مايو 1607
خيوس/ جشمة	1,064,025	859,005	600,192
إزمير	981,854	1,171,958	1,332,733
أورلا	112,523	105,500	103,423
كوشاداسي	33,402	55,458	48,012
بالات	6,000	5,200	6,000
فوجه	135,434	155,378	158,434
سفري حصار	34,575	33,300	9,102
سات	12,500	17,500	17,500
مردوغان	4,000	4,000	4,000
إبسارا(أ)	35,000	30,000	60,000
موسى بك(أ)	102	102	102
قويون(أ)	1,200	1,200	1,200
كوشيدير	4,000	4,000	4,000
حيدرلي	ملغى	ملغى	ملغى
المجموع	2,424,615	2,442,601	2,344,698

(أ) هذه البلدات أو الجزر مسجلة كمقطاعات أو رسوم أحادية. ولم تجدول عائدات الجمارك بشكل منفصل.

المصدر: Gollman (1990), p.58.

قدّر حجم إنتاج الحرير الخام في منطقة طرابلس وحدها بحوالى أربعة آلاف قنطار[85]. لكن كان يمكن شراء الحرير بثمن أرخص في بيروت والأراضي التابعة لها، ففي ناحية كسروان بجبل لبنان، كان المشتري يساوم التجار الموارنة

والقرويين الدروز على شراء المحصول المحلي. وفيما بين سنة 1675 و1750، كانت التجارة الفرنسية في بلاد الشام في تزايد مستمر، وكان للحرير الخام دور مهم بين البضائع التي كانت تُصدر من صيدا، الميناء الرئيسي بالمنطقة[86]. وهكذا في سنوات 1700 ـ 1702، حين كانت القيمة الكلية للبضائع المصدرة 1.446.000 ليرة، شكلت خيوط القطن 52 في المئة منها والحرير الخام 30 في المئة. وفي المقابل، باع تجار مرسيليا أساساً الأقمشة الصوفية والسكر ومواد الصباغة. وهكذا، فإنه بغض النظر عن زراعة الألياف الخام الموجهة نحو التصدير، احتفظت صناعة النسيج المحلية بقدر من الأهمية.

القاهرة مركزاً للتجارة الإقليمية الداخلية العالمية

افترض المراقبون الأوروبيون في القرن السادس عشر، وكذلك الباحثون في القرن العشرين حتى زمن فردريك لين وفرناند بروديل، أن دور القاهرة باعتبارها مركزاً تجارياً عالمياً قد انتهى بفتح البرتغاليين طريق المحيط الأطلسي إلى الهند. ويرى بروديل أن تجارة العبور في التوابل الهندية والأندونيسية تم إحياؤها بعد ثلاثينيات القرن السادس عشر واستمرت حتى نهاية القرن[87]. وهكذا، فإن دور القاهرة بصفتها سوقاً كبيرة للتجارة العالمية لا بد من أن يكون قد استمر حتى ذلك الوقت. لكننا نعرف الآن أن التجارة في القهوة، والعقاقير ومواد الصباغ والمنسوجات الهندية قد ازدهرت طوال القرن السابع عشر[88]. ولم يحدث إلا بعد سنة 1750 أن أدت منافسة قهوة جزر الأنتيل والوضع السياسي المضطرب إلى إضعاف دور المدينة كثيراً في التجارة العالمية. إذ إن تجارة القاهرة العالمية استمرت على مدى عدة قرون، وعاشت زمناً بعد اضمحلال تجارة البندقية شريكتها التجارية.

إن الميل المتسرع تماماً للإعلان عن النهاية المبكرة للقاهرة كمركز للتجارة العالمية يكشف عن استمرارية الانحياز للرؤية الأوروبية، والتي تعتمد التعتيم على كل الأنشطة الاقتصادية التي لا تشكل استجابة للحاجات والمطالب الأوروبية. فعلى سبيل المثال، وحتى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وهي الفترة الوحيدة التي لدينا أرقام شاملة عنها، كانت تجارة القاهرة مع الأناضول، والبلقان والمغرب تفوق كثيراً التجارة مع أوروبا[89]. بالإضافة إلى ذلك، كانت المدينة

تتحكم في تجارة البحر الأحمر، التي تشتمل على استيراد القهوة وتموين الحجاج وسكان المدن في الحجاز. ولعل التبادل التجاري داخل الامبراطورية في الميزان التجاري للقاهرة كان ملحوظاً على نحو أوضح في القرن السابع عشر.

الجدول 13:II

تجار الشرق الأوسط غير المصريين، المتعاملون بتجارة القاهرة «المربحة» (القهوة والمنسوجات)، 1679 ـ 1700

	عدد إحصاءات الممتلكات	قيمة الممتلكات (بالبارة، معدّلة بنسبة التضخم)(*)
مجموع التجار	169	50,589,237
التجار الشرق أوسطيين غير المصريين	64	20,550,046
٪ من المجموع	37.8	40.6

(*) لقد تم تعديل قيمة البارة لإبعاد أثر التضخم، ليس فقط عن العقدين الأخيرين المتضمنين في هذا الجدول، وإنما أيضاً عن القرن الثامن عشر بأكمله.

المصدر: Raymond (1973-4), I, p. 283.

كانت القاهرة في القرن السابع عشر مشهورة أساساً باعتبارها مركزاً لتجارة العبور في القهوة. وبحلول العقود الأخيرة من القرن السادس عشر، كان استهلاك هذه المادة المنبهة قد بات شائعاً إلى حد انتشار المقاهي في المدن الأناضولية البعيدة. ومن ناحية أخرى، لم يكن من غير الشائع أن يتم إغلاق المقاهي في القرن السابع عشر، بأمر السلطان مراد الرابع، وقد حتّم الموقف على تجار القهوة أن يمتلكوا قدراً كافياً من رأس المال[90]. فصغار التجار يمكن أن يتعرضوا لضربات موجعة بسبب التوقف المؤقت لأعمالهم، لكن التجار الأثرياء ربما وجدوا طرقاً لجني الأرباح من السوق السوداء. غير أنه خلال السنوات التي كان مسموحاً فيها بتجارة البن، كانت الدولة العثمانية تكسب عن طريق تلزيم حق تحميص البن لمن يدفع السعر الأعلى[91]. ولدينا أرقام قليلة تتعلق بكميات البن اليمني التي تم استيرادها للدولة العثمانية في القرن السابع عشر، ولكن في سنة 1697 تم استيراد

ما بين 32 ألف إلى 40 ألف فردة (ما بين 4,096 طناً و 5,120 طناً) من البن إلى مصر. ومن هذه الكمية تم إرسال ما يراوح ما بين 15 ألف فردة و20 ألف إلى استانبول وغيرها من ولايات الامبراطورية[92]. وبالإضافة إلى ذلك، كان التجار الأوروبيون يشترون البن اليمني في القاهرة. وكانت هذه التجارة في قمة ازدهارها أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، على الرغم من أنه حتى فيما بين سنة 1624 وسنة 1630 كان هناك بعض تجار الجملة الأثرياء في القاهرة يتعاملون في تجارة البن.

وبرز تجار القاهرة أيضاً في تجارة الحجاز، على الرغم من أنهم كانوا يشاركون التجار الدمشقيين السيطرة على الطرق الصحراوية. ولم تكن لدى مكة والمدينة سوى مصادر زراعية قليلة، وكانتا تعتمدان منذ عصر سلاطين المماليك على ما يصلهما من إمدادات الغلال المصرية. وكانت المؤسسات العامة التي أسسها سلاطين المماليك وزاد عليها السلطان سليمان القانوني وخلفاؤه تقدّم لهما كميات مجانية من القمح. لكن كان يعوض النقص للكميات التجارية التي تتيح جني الأرباح بالمضاربة؛ فعندما لم تكن الإمدادات تصل في وقت قافلة الحج السنوية، كانت الأسعار ترتفع بشكل كبير. ولم تكن حالات الندرة المصطنعة غير معروفة؛ إذ كان بالإمكان إحداثها بسهولة بجعل إدارة ميناء السويس تؤجل رحيل السفن أو بالشراء المسبق للكمية المحدودة للشحن البحري في البحر الأحمر. وكانت الإدارة المركزية العثمانية ترد على الشكاوى بأن تعلن أن الغلال الموهوبة (المجانية) يجب نقلها قبل البضائع التجارية، وهي قاعدة غالباً ما كان يصعب تطبيقها[93].

ولم يكن تجار القاهرة يتنافسون في أي من هذه التجارات مع تجار استانبول، أو يتصرفون باعتبارهم شركاء لهم. فقد كانوا يسيطرون على إقليم اقتصادي رئيسي خاص بهم، مع قدر قليل من التدخل حتى من قبل موظفي الإدارة المركزية. وعلاوة على ذلك، كانت هذه الحال ترجع إلى القرن السادس عشر، يبدو أن الامبراطورية العثمانية كانت تمتلك أكثر من مركز اقتصادي واحد حتى في فترتها «الكلاسيكية».

الجدول 14:II

«التجارة المربحة» (قهوة، منسوجات) مقارنة بمجمل النشاطات التجارية الأخرى في القاهرة، 1679 ـ 1700

	عدد التجار	٪	القيمة الإجمالية للمتلكات (بالبارة)(*)	٪	متوسط قيمة الممتلكات
التجار المتعاملون «بالتجارة المربحة»	169	56.1	50,589,237	89.2	229,344
التجار الآخرون	132	43.9	6,168,850	10.8	46,734
المجموع	301	100	56,758,087	100	188,565

(*) لقد تم تعديل قيمة البارة لإبعاد أثر التضخم، ليس فقط عن العقدين الأخيرين المتضمنين في هذا الجدول، وإنما عن القرن الثامن عشر بأكمله.

المصدر: Raymond (1973-4), I, p. 290.

إنتاج البحر الأبيض المتوسط والتجارة الخارجية: تونس وغربي المتوسط

من بين الولايات العثمانية البعيدة، طوّرت تونس روابط تجارية وثيقة مع مرسيليا وليڤورنو، نادراً ما كانت تعترضها الغارات التي كان يشنها القراصنة المحليون للحصول على العبيد. ففي الشمال الغربي من الولاية كان القمح يزرع للتصدير إلى بروڤانس التي كانت تستورد كميات كبيرة في أوقات الشُحّ، مثل السنوات العشر الأخيرة الكارثية من القرن. لكن اقليم مايوركا الإسباني واقليم البرتغال كانا يعتمدان أحياناً على الغلال التونسية، وقد زاد الحجم الكلي للتصدير بشكل كبير في غضون القرن السابع عشر. وبحلول تسعينيات القرن السابع عشر أصبح زيت الزيتون أيضاً من مواد التصدير المربحة؛ إذ امتدت زراعة الزيتون في إقليم الساحل وزادت مساحة الأرض المزروعة بأشجار الزيتون. وأصبحت الغلال والزيتون بالنسبة إلى بايات تونس مصدراً رئيسياً للدخل، وسمحوا بالتصدير مقابل دفع الرسوم ودخلوا السوق بأنفسهم، بل إنهم سددوا الديون من خلال تصدير زيت الزيتون. وفي القرن السابع عشر لم تكن هذه الروابط مع اقتصاديات المتوسط الأوروبية وثيقة لدرجة تهدد اندماج تونس في المدار الاقتصادي العثماني،

حيث كانت الأقمشة الصوفية التي يصنعها الحرفيون التونسيون تجد سوقاً جاهزاً. ولكن تم تأسيس روابط قوية مع فرنسا، تحوّلت بعد قرنين من الزمان إلى تبعية استعمارية[94].

الجدول 15:II

القمح المصدّر من تونس إلى مرسيليا، وطولون وليفورنو (بالكلغ)

السنوات	ليفورنو	مرسيليا	طولون	المجموع
1609	265,000			265,000
1651	867,000			867,000
1652	119,090			119,090
1653	1,545,300			1,545,300
1654	587,100			587,100
1655	1,422,100			1,422,100
1656	234,000			234,000
1657	470,850			470,850
1692	11,700	82,875	1,564,560	1,659,135
1693		33,600	666,750	700,350
1694		1,050	632,610	633,660
1695	52,800	1,026,912	1,393,500	2,473,322
1696		174,205	40,500	214,705
1697	54,000	2,375,799	492,120	2,921,919
1698	60,000	1,876,553	764,610	2,701,163
1700	798,000		1,079,610	1,877,610
1701	96,300		131,550	227,850
1702				
1703	12,300			12,300
1704	40,500		5,400	45,900

المصدر: نقلاً عن صادوق (1987)، ص111.

الجدول 16:II

زيت الزيتون المصدّر من تونس إلى مرسيليا (بالكلغ)

	1692	1693	1697	1698	1699
تونس			14,400		
سوسة	12,348	48,353	3,876	86,240	
صفاقس			11,358	9,288	540
جربة					1,080
بنزرت				3,910	24,525
المجموع	12,348	48,353	29,683	99,438	26,145

المصدر: Sadok (1987), p. 117.

خارج الامبراطورية وداخلها: حالة دوبروفنيك

كانت دوبروڤنيك بصفتها دولة تابعة، وبتجارها الكاثوليك الناطقين بالإيطالية والأرستقراطيين ذوي الأصول السلافية، تتمتع بامتيازات تجارية كبيرة داخل الأراضي العثمانية. فقد كان في وسع تجار دوبروڤنيك دخول البحر الأسود، الذي كان مغلقاً أمام الملاحة البحرية غير العثمانية. وكانوا يدفعون رسوماً جمركية أقل مما يدفعه التجار الأجانب الآخرون، على الرغم من أن هذه الميزة ربما كان يتم تعويضها بمبلغ الجزية المقطوع الذي كانت دوبروڤنيك ترسله سنوياً إلى السلطان. أما المكاسب غير المباشرة فكانت ذات أهمية أكبر؛ وقد تمثلت في الدعم الديبلوماسي من جانب الإدارة العثمانية في المنازعات التجارية مع البنادقة. كذلك أسست دوبروڤنيك، بفضل وضعها كدولة تابعة، تواجداً منتظماً في المراكز الرئيسية للتجارة البرية في البلقان. إذ كان تجار دوبروڤنيك يتاجرون في الغلال ونترات البوتاسيوم (ملح البارود) والجلود المدبوغة، والصوف، والجلود المصنّعة، والأغنام والأبقار. وبينما كان التجار الأوروبيون الآخرون يزورون هذه المراكز الداخلية حتماً من حين إلى آخر، إلا أن «انعدام الأذى» السياسي من جانب دوبروڤنيك أتاح لتجارها أن يبنوا شبكة تجارية لم تجاريهم بها أي دولة مسيحية أخرى.

الجدول 17:II

المواد المصدّرة من الدولة العثمانية إلى دوبروفنيك، أوائل القرن السابع عشر

السنة	المكان	البضائع
من عهد سليمان القانوني حتى عام 1622 ـ 23		
1621 ـ 22	تشطالجه	كميات محدودة من الحبوب
1622 ـ 23	دراتش	كميات محدودة من الحبوب
1622 ـ 23	مصر	الملح الصخري
1623 ـ 24	الهرسك	جلود صافيان، جلود مدبوغة، جلود الثيران، الحبوب
1623 ـ 24	البوسنة	الأغنام، الأبقار
	صوفيا، سماكوف	الأصواف

المصدر: فاروقي (1983)، ص218.

وفي الوقت نفسه، وضعت دوبروفنيك في أواخر القرن السادس عشر أسطولها البحري التجاري بتصرف الامبراطورية الإسبانية، الخصم القديم للعثمانيين. حتى أن هذه الخدمات قد تضمنت الإسهام في الأعمال العسكرية الإسبانية ـ شرط ألا تؤثر هذه الأعمال بشكل مباشر في مصالح الامبراطورية العثمانية. وهكذا كان جزء أساسي من أسطول الأرمادا الذي لا يقهر الذي وجّه ضد انكلترا مكوناً من سفن جاءت من دوبروفنيك[95]. لكن مثل هذه المشاركة حققت أرباحاً في حالات معينة، فإنها أدت كذلك إلى خسائر كبيرة جداً. وربما كانت دوبروفنيك قد دُفعت إلى هذا الارتباط الوثيق مع إسبانيا بسبب طبيعة تجارتها، التي كانت تتكون أساساً من تصدير بضائع من البلقان إلى إيطاليا واستيراد المنسوجات من إيطاليا إلى البلقان. لذا كانت الصداقة وحسن النية من جانب ملوك إسبانيا ووكلائهم في إيطاليا أساسية بالنسبة إلى هذه التجارة. وربما تسامحت الحكومة العثمانية مع مثل هذه الأعمال لأن تجارة دوبروفنيك أتاحت استيراد البضائع من دول كانت الامبراطورية عملياً في حالة حرب معها.

وتعكس العائدات السنوية من رسوم الاستيراد حالة الازدهار الطويلة المدى والاضمحلال الذي حل بتجارة دوبروڤنيك في النهاية. أما بالنسبة إلى السنوات التي تهمنا هنا، فإننا نلحظ فترة طويلة مما يشبه الركود عند مستوى منخفض بشكل واضح فيما بين سنة 1578 وسنة 1645 تقريباً. هذه الفترة الطويلة من أوضاع العمل المتوسطة جاءت وسط فترتين من الازدهار غير العادي. وتصادفت الفترة الأولى مع حرب قبرص في سنوات 1570 ـ 1573؛ فبعد سنة 1573 استمر ازدهار الإيرادات بضع سنوات قبل أن تعود ثانية إلى مستواها المتواضع السابق. لكن الحرب الكاندية الطويلة (1645 ـ 1669) جلبت ازدهاراً أكبر. إذ إن إيرادات الجمارك ارتفعت بشكل حاد حتى سنة 1660، بيد أنها انخفضت بعد ذلك بشكل حاد. وبنهاية سنة 1669، تراجعت الإيرادات بالفعل من مستوى ارتفاعها السابق إلى حوالى ضعفيّ الكمية التي كانت تجمع في السنوات السابقة على الحرب مباشرة. ثم استقرت الإيرادات لاحقاً، وبعد ذلك بأربع عشرة سنة، حين بدأت الحرب النمساوية ـ العثمانية، عاودت الإيرادات ارتفاعها إلى مستوى أعلى كثيراً مما كان عليه سنة 1645. ومرة أخرى كان هذا الازدهار بسبب الحرب، وتدهورت الإيرادات بسرعة عندما انتهت هذه الحرب.

وقد واجهت تجارة الاستيراد في دوبروڤنيك صعوبات منذ سنة 1530 فصاعداً، وكانت كل حالات التحسن التي جاءت فيما بعد ناجمة تماماً عن الاستبعاد العارض للمنافسين بسبب الحرب[96]. إن «تراجع... البندقية ونهاية التوسع التركي في البحر المتوسط» قلل بشكل كبير من فوائد سياسة دوبروڤنيك المحايدة. ولعل المكاسب التي حققتها دوبروڤنيك من الحرب الكاندية تفوق ما حققته من حرب قبرص لأن الحرب القبرصية كانت قصيرة جداً، بحيث بقي تحويل طرق البضائع محدوداً. ومهما يكن الأمر، فإنه من أجل ازدهار تجارة المتوسط رضيت البندقية بخسارة قبرص وعقدت صلحاً منفرداً مع الامبراطورية العثمانية. أما عن الازدهار الذي جلبته الحرب الكاندية، فربما يجب على المرء أن يتذكر وضع إمكانيات دوبروڤنيك والمنافسين الفعليين. فبالنسبة إلى فرنسا، كان هذا هو وقت الركود الذي صاحب الحرب الإسبانية (حتى سنة 1659)، والحروب الأهلية للفروند والسنوات الأولى الكارثية من الحكم الشخصي للملك لويس الرابع عشر. وكانت إنجلترا وهولندا في حالة حرب ما بين سنة 1652 وسنة 1654، ثم

مرة أخرى فيما بين 1665 و1667. وهكذا يمكننا أن نستنتج أن سفن دوبروفنيك لم تأخذ التجارة من سفن البندقية فحسب، بل كسبت أيضاً من الحروب التي تورطت فيها الدول الأوروبية الغربية الرئيسية في أثناء هذه الفترة.

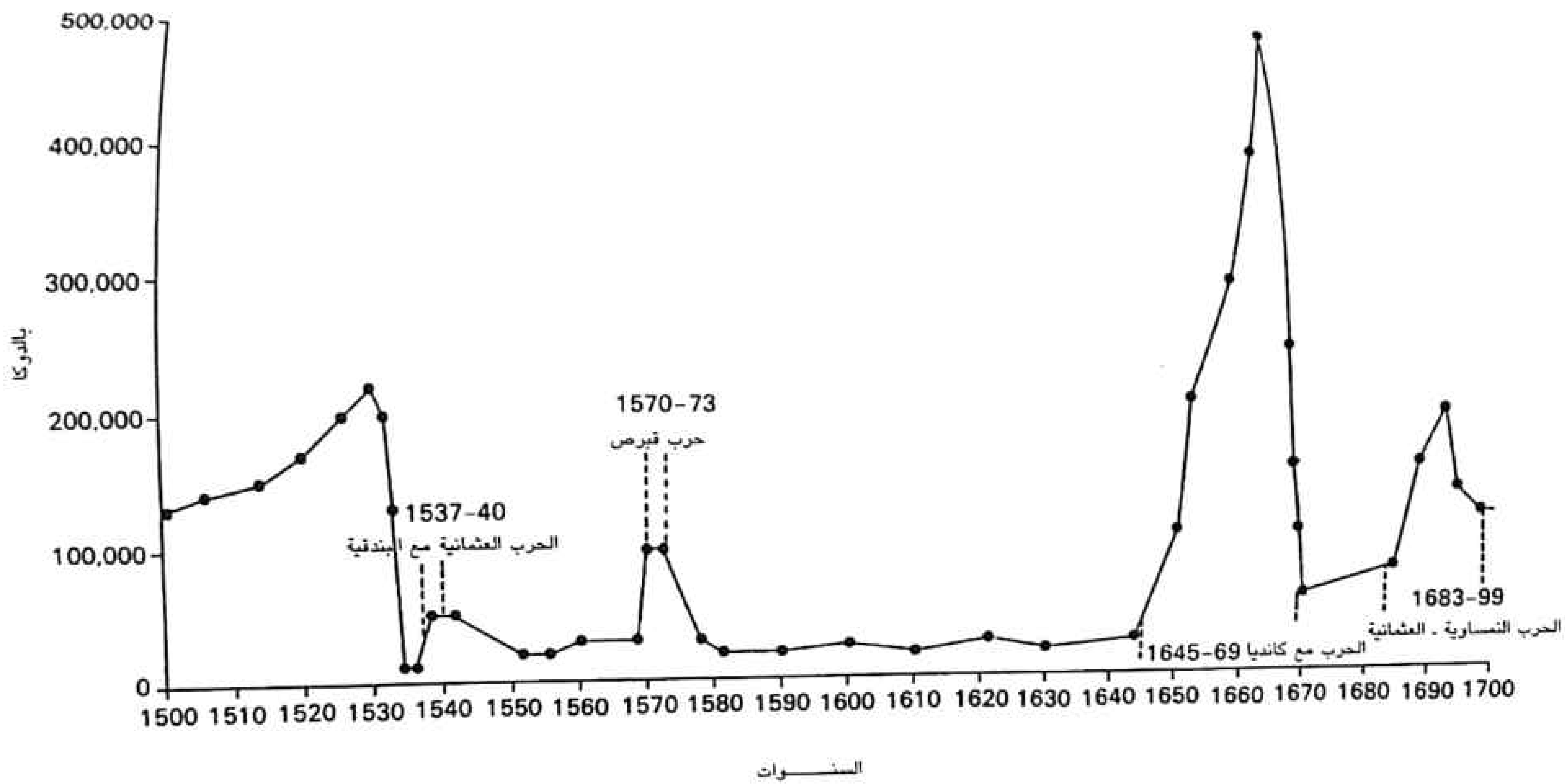
وثمة علاقة بارزة ومتوازية في اتجاهها بين عوائد الجمارك من الاستيراد في دوبروفنيك وتلك العائدة لأسعار الصوف التي كان يدفعها تجار المدينة في صوفيا (انظر الشكلين 4,5:II)[97]. وتبدأ العلاقة التبادلية بعيد سنة 1600، وذلك بعد حدوث ارتفاع حاد في أسعار الصوف يُنسب عادة إلى الطلب من جانب صناعة الصوف في البندقية[98]. وحتى بداية الحرب، بقيت الأسعار ثابتة نسبياً حتى بداية الحرب الكاندية؛ ومن الواضح أن تدهور صناعة البندقية قد تم تعويضه بعوامل أخرى للطلب. ثم نواجه الزيادة السريعة نفسها في أسعار الصوف والتي ميزت الإيرادات المستندة إلى الاستيراد خلال الحرب الكاندية. ومما يثير مزيداً من الدهشة، أن الأسعار لم تزد بهذا القدر تقريباً خلال الحرب النمساوية ـ العثمانية سنة 1683 ـ 1699، على الرغم من أن على المرء أن يفترض أنه في مثل هذه الحرب البرية، لا بد من أن الطلب العثماني على الأقمشة الصوفية كان أعلى منه بالنسبة إلى سلسلة من الحملات العسكرية في مياه المتوسط الدافئة. ولكن بسبب مشكلة اقتصادية خطيرة في إيطاليا بعد سنة 1660، ربما أصبحت المنافسة على صوف البلقان أقل حدة مما كانت عليه في السنوات الأولى من الحرب الكاندية. ومن المحتمل أن التوسع في صناعة الأقمشة الصوفية الخشنة في إقليم فيليبه (بلوفديف) ساعد أيضاً على ارتفاع أسعار الصوف في أواخر القرن السابع عشر، لأنها بدأت ترتفع قبل أن تندلع الحرب بالفعل، ووصلت إلى ذروتها قبل سنة 1690. ويكشف التطور المتوازي لجمارك الاستيراد وأسعار الصوف بوضوح عن اعتماد تجارة دوبروفنيك إلى أبعد حد على الحروب وغيرها من الحوادث السياسية الخارجة عن نطاق سيطرة المجموعة الحاكمة فيها. وتعمّق هذا الاعتماد لأن دوبروفنيك لم تطور قط صناعة صوفية مزدهرة خاصة بها، بحيث إن المدينة لم تكن قادرة على امتصاص أي نصيب مهم من الصوف الخام الذي كانت تستورده. أما «الوسادة» الوحيدة التي حمت دوبروفنيك من الصدمات التي ولّدتها البيئة السياسية للمدينة فقد تمثلت في نشاط أسطولها البحري التجاري المهم[99]. وكان ربابنة البحر الراغوزيون نشطين بشكل ملحوظ، ليس في السنوات الأخيرة من

القرن السادس عشر فحسب، بل حتى في سنة 1620؛ إذ كان أولئك الرجال الذين كانت أصولهم متواضعة في الغالب، يتمتعون بأهمية خاصة بين من يمتلكون سيولة مالية كبيرة.

إلا أن المنافسة من جانب سبليت التي يسيطر عليها البنادقة قد شكلت خطراً جدياً على ملاحة دوبروفنيك البحرية، لأنه إلى جانب التجار البنادقة كان في وسع سبليت أن تعتمد على حماية تجار البلقان، ولاسيما البوسنيون المسلمون الذين كانوا يزورون البندقية بأعداد كبيرة وكانوا متلهفين لإقامة علاقات مباشرة مع إيطاليا دون أن يمروا عبر دوبروفنيك[100]. وعلاوة على ذلك، فإن حكومة البندقية، وقد أخذت في الحسبان الخطر الذي يهدد تجارتها في المتوسط من جانب المنافسين الهولنديين والإنجليز خصوصاً، كانت مهتمة بالقضاء على تجارة راغوزا في البحر الأدرياتيكي. وعلى المدى الطويل، تسببت المنافسة من جانب السفن الهولندية والإنجليزية والفرنسية في خلق صعوبات عديدة لدوبروفنيك بقدر ما تسببت في خلق صعوبات لمنافستها البندقية. وبحلول سنة 1643 كانت الشكاوى تسمع بالفعل عن تدهور الأسطول البحري التجاري لدوبروفنيك. ويفسر لنا التدهور الطويل المدى في قطاع الشحن البحري لدوبروفنيك لماذا، خصوصاً بعد سنة 1700، فقدت المدينة أهميتها السابقة باعتبارها مركزاً للتجارة والنقل البحري.

شبكات التجار: المسلمون

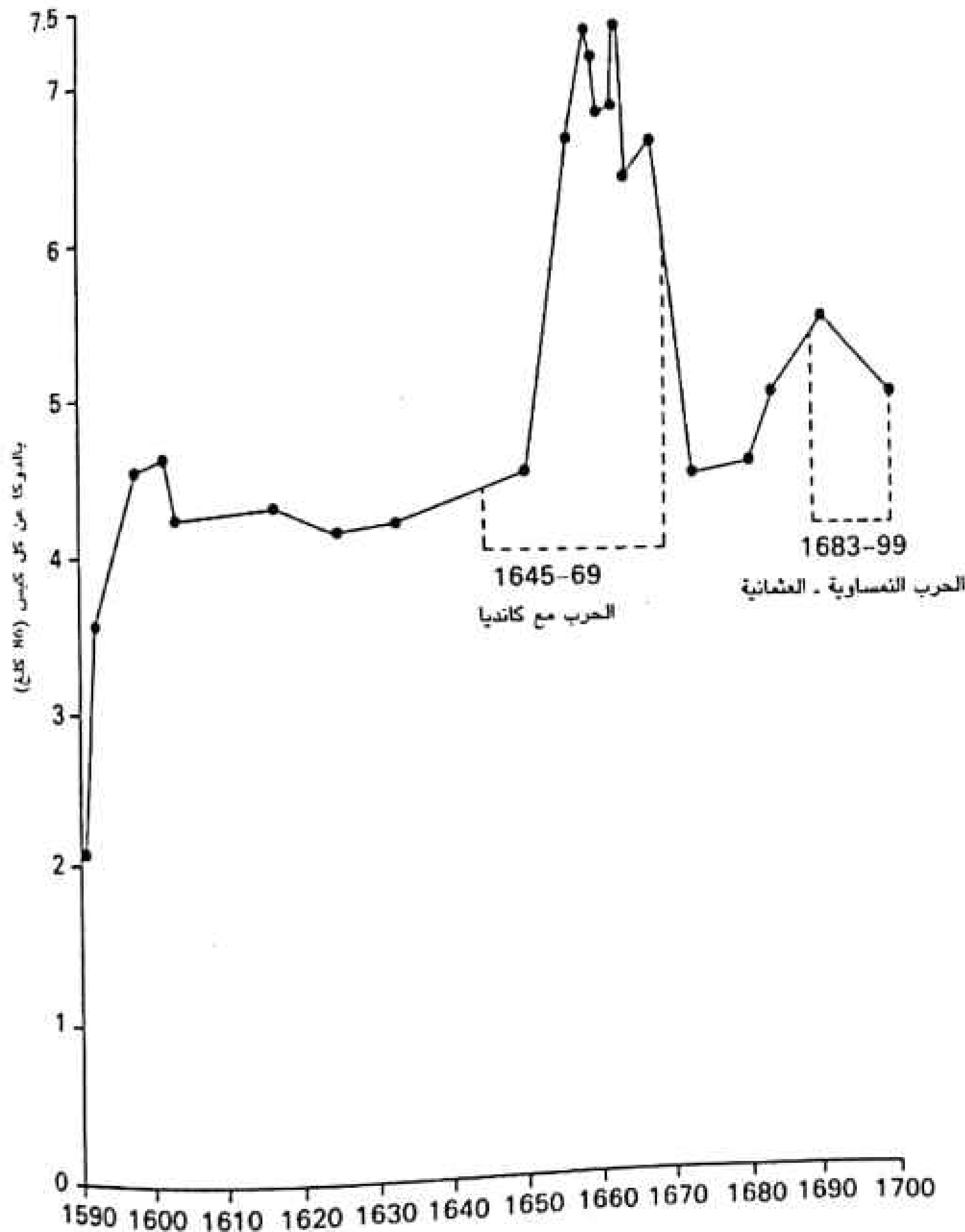
يرى كثير من الباحثين أن القرن السابع عشر، إذا لم يكن فترة سيطر عليها التجار الأرثوذكس الفاتحون، فإنه على الأقل فترة تراجع مساهمة التجار المسلمين في التجارة العالمية الطويلة[101]. وربما تكون مساهمة المسلمين قد تراجعت بالفعل، على الرغم من عدم إجراء أي دراسة منهجية حول هذا الموضوع، وتظهر الدراسات التي أجريت عن تجارة القرن الثامن عشر بأن التجار المسلمين قد تواروا بسرعة أقل كثيراً مما كان يفترض في الماضي[102]. وكخطوة أولى، يبدو من الضروري أن نصف شبكات التجارة الإسلامية التي كانت عاملة خلال القرن السابع عشر، ونحاول أن نفهم الكيفية التي ربما تكون هذه الشبكات قد ارتقت بها على مرّ الزمن.



الرسم البياني 4:11

عائدات دوبروڤنيك السنوية من ضرائب الجمارك على البضائع المستوردة 1500 ـ 1700

المصدر : Carter (1972), p. 397.



الرسم البياني 5:II

سعر الصوف المدفوع من قبل تجار دوبروفنيك في صوفيا، 1590 ـ 1700

المصدر: Carter (1972), p. 386.

وتتعلق أكثر المعلومات تفصيلاً بتجار الجملة في القاهرة في القرن السابع عشر، الذين تعاملوا عادة في القهوة والمنسوجات الهندية. وبينما كان هؤلاء التجار يديرون أعمالهم من العاصمة المصرية، لم يكن الكثيرون منهم من أصل مصري(103). وكان أكثر هؤلاء التجار المولودين خارج مصر ثراءً من المغاربة،

ولكن «الروم»، أي التجار المسلمين القادمين من الأناضول والروملِّلي، كانوا ممثلين بشكل جيد بين تجار القاهرة الأثرياء. لكن بما أن هؤلاء التجار المسلمين لم يكونوا يعتبرون «أجانب»، فإن خصائص شبكاتهم التجارية لا يمكن فهمها سوى بعد دراسة متأنية ومكثّفة. فقد كان أسلوب حياتهم مشابهاً لأسلوب حياة التجار المحليين، حيث كانوا يسكنون منازل فخمة في الشوارع الهادئة تماماً بالقرب من خان الخليلي، مركز التجارة الرئيسي في القاهرة. وقد حافظ التجار المغاربة والأناضوليون أو الروملليون على روابط التضامن المستمدة من الأصول المشتركة، ومن ثم شكلوا واحدة من «الأقليات» التي كان تضامنها الاجتماعي يجعلها في موضع انطلاق متميز بالنظر إلى غيرهم من التجار[104].

ونادراً ما كان تجار القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر يتاجرون فيما وراء جدة، نقطة التقائهم مع التجار الهنود واليمنيين. ولا بد من أن ذلك قد حدّ من عدد الخيارات المفتوحة أمام القاهريين، لاسيما أن كميات محدودة فقط من البضائع المصنعة المصرية كانت ترسل إلى الحجاز لتدفع في مقابل البن والأقمشة المستوردة. ونتيجة لذلك كانت الفرص محدودة أمام التجار القاهريين لتنظيم تجارة النسيج المصنع على نطاق واسع، وذلك في وقت كان فيه أقرانهم الهنود ناشطين في أعمال التصدير[105]. وعلاوة على ذلك، أعاق نقص مواد بناء السفن في جميع البلاد المطلة على البحر الأحمر التجار القاهريين، ما جعلهم في وضع غير متميز في مواجهة التجار القادمين من ساحل الملابار في الهند، وصناعة السفن النشيطة عندهم[106]. غير أننا نسمع عن تجار روميين نشيطين في الهند، ويحتمل أن يكون كثير من هؤلاء من جماعة التجار الأناضوليين أو الروميلليين في القاهرة[107]. وكان التجار المسلمون يمدون الحجاز أيضاً بالمواد الغذائية المصرية. وكان آخرون يصحبون قافلة الحج من دمشق إلى مكة، ويفترض أن هدفهم كان التجارة في معرض مِنى الشهير الذي يعقب انتهاء مراسم الحج. وكان شريف مكة يتولى حماية هذا المعرض، كما كان معفياً من الرسوم والضرائب. وكان تجار البحرين يعرضون اللآلىء، على حين كان يتم أيضاً تبادل المنسوجات الفاخرة والعطور، وهو نموذج تقليدي «للتجارة الثرية» التي كان يوسع نطاقها وجود عدد من التجار الهنود الحجاج. وكذلك كان يتم إنجاز الكثير من الأعمال في مكة نفسها في أثناء موسم الحج، وتوضح الرسوم الجمركية على التجارة أن ثمة علاقة

وطيدة قائمة مع الساحل الغربي للهند حيث غالباً ما كان يستقر المهاجرون من شبه الجزيرة العربية. وثمة تجار آخرون كانوا يمولون قوافل الحج بإقراض المال لقادة هذه القوافل؛ وهكذا شكل الحج فرصة فريدة لربط مختلف الشبكات التجارية[108].

وفي الأناضول والروملي أيضاً، هناك دليل جيد على وجود التجار المسلمين والمستثمرين في التجارة حتى في القرن السابع عشر. ففي مدن الأناضول، كانت المؤسسات والأفراد، وقد بلغ عددهم عدة مئات، يقرضون النقود ويأخذون الفوائد علناً[109]. وعلى الرغم من أن بعض هذه القروض ربما كانت موجهة لاستهلاك المقترضين، فلا بد من أن الاستثمار في التجارة كان ذا أهمية كبيرة. إذ كان التجار المسلمون من قيسرية أو أنقرة ينقلون بضائعهم إلى استانبول من خلال الخدمات التي يقدمها شركاؤهم، بل الأهم من ذلك، أنهم تصرفوا باعتبارهم تجار جملة ينظمون أنشطة الحرفيين المتفرقين في الريف والحضر. وقد حفظت لنا المصادفة قائمة جرد من سنة 1592 لمسلم يتعامل في الأحذية، وكان نشاطه في أنقرة، ويبدو أنه كان يرسلها إلى الخارج[110]. وكان هناك تجار يجلبون الألبسة القطنية البيضاء، المنتجة في دينزلي و «ناحية البحيرة» في إسبرطة، إلى مدينة تير على بحر إيجة لصباغتها[111]. ولأن تير لم يكن فيها عدد كبير من السكان غير المسلمين، فربما كان أولئك المصدُرون من المسلمين أيضاً. وهكذا فإن نظام الإرسال للخارج الذي نظمه التجار، على الرغم من أنه لم يكن من الخصائص السائدة في اقتصاد القرن السابع عشر، إلا أنه كان موجوداً، وكانت للشبكات التجارية التي نظمها المسلمون نصيب في هذه الأنشطة الحاسمة.

شبكات التجارة لغير المسلمين

ومع ذلك، اتسم القرن السابع عشر بتزايد النشاط التجاري لغير المسلمين. إذ كان «لتجار البلقان الأرثوذكس الفاتحين» أسلاف منذ وقت مبكر، وكانوا غير مسلمين على الرغم من أنهم لم يكونوا من الأرثوذكس، كما أنهم لم يحدوا أنشطتهم بحدود البلقان. وحتى في القرن الخامس عشر، تاجر الأرمن القادمون من إيران في بورصة إلى جانب رفاقهم من التجار المسلمين القادمين من البلاد نفسها[112]. إلا أنه بحلول القرن السابع عشر فإن التجار الإيرانيين الذين ورد

ذكرهم في سجلات المهمين كانوا جميعاً تقريباً من غير المسلمين تقريباً.

وقد ميَّز التجار الأرمن، الذين مارسوا نشاطهم في الامبراطورية العثمانية في القرن السابع عشر، أنفسهم بارتباطهم بشبكة تجارة عالمية تمركزت حول ضاحية في أصفهان أطلق عليها اسم جولفا الجديدة. وقد قام تجار هذه المدينة بدور فعال في تجارة الحرير الإيراني، التي كانت في أوقات معينة حكراً على الشاه نفسه. وكذلك استغل تجار جولفا الجديدة المنافسة بين الامبراطورية العثمانية وروسيا لكي يؤسسوا طرقاً تجارية جديدة لأنفسهم، بيد أن معظم تجارتهم بين الشرق والغرب استمرت بعبور الأراضي العثمانية. وحتى في أوائل القرن الثامن عشر، كانت عوائد الجمارك في أرضروم ثابتة، ولم تتراجع حتى منتصف القرن، وكان ذلك ناجماً إلى حد كبير عن ضرائب الجمارك المدفوعة من قبل التجار الإيرانيين ـ الأرمن[113]. وعلاوة على ذلك، يمكن ملاحظة الثبات نفسه في النصف الثاني من القرن السابع عشر. وقد ارتفعت عوائد الجمارك من 92.250 قرشاً أسدياً سنوياً فيما بين 1643 وسنة 1656، إلى 96.094 قرشاً أسدياً سنوياً في سنة 1666 ـ 1667، ووصلت إلى 100.094 قرشاً أسدياً من سنة 1683 إلى سنة 1689؛ وبعد ذلك حدث تراجع وصل بها إلى 95.094 قرشاً أسدياً[114]. ويبدو ذلك كله مؤشراً على أن الترتيبات مع القيصر لم تؤثر كثيراً في طرق التجارة العثمانية الراسخة.

وكانت المراكز الأخرى للتجارة الأرمنية داخل نطاق النفوذ العثماني في جنوبي بولندا وترانسلفانيا، وهي شبكة كانت خاضعة لسيطرة التجار المقيمين في هذه الأنحاء وهي متمايزة تماماً عن أنشطة تجار جولفا الجديدة[115]. وبينما كان تجار لفوف وترانسلفانيا يوسعون أنشطتهم إلى البندقية ووسط أوروبا، فإن البضائع التي كانوا يتاجرون بها كانت غالباً صناعة عثمانية أو تم نقلها عبر الامبراطورية العثمانية. وهكذا بينما تخطت شبكات التجارة الأرمنية في القرن السابع عشر الحدود العثمانية، وكانت المراكز التجارية لهؤلاء التجار في أغلبها تقع خارج نطاق الدولة العثمانية، كانت التجارة فوق الأراضي العثمانية ذات أهمية حاسمة في الحفاظ على هذه الشبكات.

وهكذا كان التجار الرئيسيون الناشطون في الامبراطورية العثمانية في القرن السابع عشر يسهمون في شبكة رئيسية للتجارة العالمية. ومن جانبهم كان التجار

اليونانيون في هذه الفترة ناشطين أساساً في التجارة الداخلية بين أقاليم الامبراطورية العثمانية. ويعود تاريخ نمو النشاط التجاري اليوناني إلى حوالى سنة 1650: ففي العاصمة العثمانية كان اليونانيون نشيطين بشكل خاص كتجار وكربابنة بحر يحملون الغلال من أقاليم البلقان الساحلية المجاورة للبحر الأسود[116]. وقد تمكن بعضهم من الإثراء، على الرغم من السيطرة القوية التي مارستها الإدارة المركزية العثمانية على إمدادات تموين استانبول. لكن معظم اليونانيين في العاصمة عاشوا الحياة الضيقة والمحصورة التي عاشها صغار التجار والحرفيين[117].

ويبدو أن فرص الثراء كانت أكبر في الولايات. وكثير من العائلات التي كانت تسمى العائلات الفنارية «Phanariote» في القرن الثامن عشر، والتي مارست قدراً من السلطة السياسية في إدارة الولايات الرومانية لحساب الحكومة العثمانية، كوَّنت ثرواتها أصلاً في أماكن مثل إزمير أو خيوس أو يانينا أو كاستوريا[118]. وكان تجار خيوس بصفة خاصة قادرين على الإفادة من صعود إزمير خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر. وعلاوة على ذلك، كان صناع الحرير في خيوس ناشطين، وحقق كثيرون من التجار المحليين مكاسب كبيرة إما من خلال سيطرتهم على عملية الإنتاج، وإما باستيراد الحرير الخام من المورة، والروملي وبورصة، ثم بيعه إلى الصناعيين في الجزيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التجار اليونانيين، ومعهم التجار اليهود، في إزمير القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، وجدوا لأنفسهم دوراً اقتصادياً كوسطاء للتجار الأوروبيين. وكان الأوروبيون يشترون البضائع ويبيعونها في إزمير، وكان ذلك يتم غالباً من خلال آليات تتضمن «الائتمان النوعي»[119]. وهكذا ربما كان التاجر الأوروبي يقوم بقدر كبير من العمل بمقايضة الأقمشة الصوفية بخيوط القطن أو الموهير. وكان تجار إزمير اليونانيون أو اليهود أو الأرمن يمدونه، بالائتمان، بحمولة للعودة عندما تكون هناك سفينة مناسبة جاهزة للإبحار، وبذلك باتوا ضروريين بالنسبة إلى التاجر الأوروبي. وفي القرن الثامن عشر، كان رأس المال والخبرة التجارية المتراكمة لدى بعض التجار اليونانيين تتيح لهم دخول التجارة الأوروبية بصفتهم تجاراً مستقلين. ولكن خلال الفترة محل الدراسة، يبدو أن دورهم الرئيسي كان بصفتهم وسطاء.

وكان التجار اليهود الناشطون في إزمير عند نهاية القرن السابع عشر يعتبرون أخطر المنافسين للتجار الإنجليز والفرنسيين، إذ كانوا يبيعون المنسوجات الصوفية من هولندا وانكلترا، والبضائع الحريرية الإيطالية وغيرها من البضائع التي كان يتاجر فيها أيضاً تجار من أوروبا[120]. ولكن على العموم، كان التجار اليهود، على الأقل بعد سنة 1650، أقل نشاطاً في الأراضي العثمانية مما كانوا عليه خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر. وربما كانت الهجرة اليهودية باتجاه الغرب من ضمن الأسباب. إذ اجتذبت أمستردام، المركز المزدهر للاقتصاد العالمي الأوروبي في القرن السابع عشر، وكذلك لندن التجار، على حين أن الدور التجاري لليهود في استانبول القرن السابع عشر لم يكن مهماً[121]. ففي كثير من مدن البلقان المهمة، تزايدت النسبة المئوية للسكان اليهود بشكل كبير خلال الفترة ما بين سنة 1560 وسنة 1660 تقريباً، لتتراجع بعد ذلك[122]. وربما كانت الأزمات من العوامل ذات الأهمية الكبرى في زيادة الهجرة إلى الخارج مثل: تقلّص تجارة سالونيكا خلال الحرب الطويلة حول كريت (1645 ـ 1669) وتدهور تجارة دوبروفنيك. ولكن، من ناحية أخرى، لم يؤد ازدهار تجارة البلقان في القرن الثامن عشر إلى عودة المهاجرين بأعداد كبيرة؛ بل على العكس تماماً، فقد استمرت الهجرة إلى الخارج. وربما دفع مزيج من انكماش فرص العمل، وتوسع نشاطات التجار اليونانيين وغيرهم من تجار البلقان، التجار اليهود إلى الخروج من تجارة البلقان[123].

التجار الأجانب

شكل التجار الأوروبيون العاملون في الامبراطورية العثمانية في القرن السابع عشر أفضل قطاع تمت دراسته في التاريخ التجاري العثماني حتى الآن. لكن يجب أن ننتبه وألا نعطيهم مساحة أكبر من اللازم، لأن القارىء قد يستنتج بسهولة أن الحياة الاقتصادية المحلية كانت ضعيفة جداً في تطورها بحيث لا تستحق البحث[124]. أو أن المرء ربما يستنتج أنه بحلول القرن السابع عشر كان الاقتصاد العثماني قد شرع في عملية اندماج طويلة المدى في الاقتصاد العالمي الذي تتحكم فيه أوروبا، وبالتالي فإن تطوره لا يمكن فهمه سوى في سياق التاريخ الاقتصادي الأوروبي. لكن تظهر الأعمال المعاصرة عن القرن السابع عشر أن الحياة

الاقتصادية العثمانية في ذلك الوقت كانت أكثر حيوية مما كان يفترض سابقاً وأن كثيراً من الحرف المحلية قد تخطت الأزمة التي حدثت في أوائل القرن السابع عشر. غير أن عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي الخاضع للسيطرة الأوروبية، التي كانت قد بدأت في أواخر القرن السادس عشر، توقفت بالفعل في القرن السابع عشر، جزئياً على الأقل، لأن تجارة المحيط الهندي والمحيط الأطلسي شغلت انتباه الأمم التجارية الأوروبية الرئيسية[125]. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المحتمل أيضاً أن الركود الاقتصادي الأوروبي الذي وقع في القرن السابع عشر قد حدّ من فرص التغلغل التجاري في الامبراطورية العثمانية. وإذا وضعنا في اعتبارنا حرية التصرف هذه، التي أتيحت للمنتجين العثمانيين، على الرغم من محدوديتها، يبدو من المهم أن نتجنب إعطاء أهمية زائدة لنشاطات التجار الأوروبيين. ونتيجة لذلك، فإن الأقسام التالية جاءت مختصرة بقدر الإمكان.

البنادقة

على الرغم من الأزمة الخطيرة التي ألمت بتجارة البندقية في بداية القرن السابع عشر، فإن الوجود البندقي في الموانىء العثمانية فيما بين سنة 1620 وسنة 1630 تقريباً لم يكن ممكناً تجاهله بأي حال[126]. ومن ثم فإنه من المهم ألا نضخّم تدهور تجارة البندقية في شرق المتوسط. فبينما بدأت المصاعب مبكراً، فإن تأثيرها في الوجود البندقي في الامبراطورية العثمانية لم يكن كبيراً جداً خلال الربع الأول من القرن. غير أن التراجع تسارع أثناء الحرب الكاندية.

ولقد تمّ تحليل الأسباب والجوانب الرئيسية لأزمة التجارة البندقية بعمق ولا نحتاج إلا إلى أن نجمل ما سبق ذكره. وبينما أدت ملاحة البرتغاليين حول إفريقيا إلى تدهور مؤقت في تجارة التوابل فقط، فإن دخول الهولنديين إلى ملقه بعد سنة 1600 أنهى إلى حدّ كبير استيراد التوابل عن طريق البحر الأحمر إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط. ولم تكن البندقية قادرة على تحقيق أي مكاسب من تجارة استيراد القهوة الجديدة المتطورة. وبينما استوعبت القاهرة الصدمة بفضل نمو تجارة البن في الوقت نفسه، دخلت القهوة أوروبا في زمن لاحق، وما زاد في وطأة الأمر، أنها دخلت من طريق لا يمر بالبندقية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المنافسة الإنجليزية موجهة بشكل انتقائي إلى الشحن البحري للبندقية، ليس من

خلال الوسائل التجارية المعتادة، ولكن من خلال القرصنة أيضاً. وكانت صناعة السفن في البندقية تعاني من الصعوبات فعلاً بسبب ندرة المواد الخام[127]. وعلاوة على ذلك، فإن صناعة الأقمشة الصوفية التي تطورت في القرن السادس عشر استجابة لانكماش الفرص التجارية، قد بلغت ذروتها بحلول سنة 1600 ثم تراجعت بسرعة بسبب المنافسة من جانب الأصواف الإنجليزية الأرخص ثمناً[128].

ولا بد من أن عدم استقرار الوضع المالي في الامبراطورية العثمانية، وهو ما قلل من القوة الشرائية للعثمانيين الأثرياء الذين كانوا من قبل زبائن جيدين للبنادقة، قد لعب دوراً أيضاً. وفي أعقاب سنة 1620 تقريباً، كان من الطبيعي أن يترك الدمار الذي سببته حرب الثلاثين سنة آثاره السلبية على البندقية، لأن هذه المنطقة كانت في السابق تتحمل نصيباً جيداً من النشاط التجاري البندقي. وقد عانت صناعة السفن بسبب ندرة الأخشاب. وأخيراً، وليس آخراً، ينبغي للمرء أن يضيف مشكلات البندقية السياسية، ولاسيما الصراع ضد الهيمنة الإسبانية على شبه الجزيرة الإيطالية. وفي مواجهة هذه الصعاب القوية، لم يساعد التجار البنادقة على الانطلاق في مقاومة طويلة المدى مثل تلك التي خاضوها إلا تنظيم قوي جداً للأنشطة التجارية[129].

من العناصر الرئيسية في هذا التنظيم شبكة القناصل، التي ضمنت التمثيل المنتظم للبنادقة في كل مدينة تقريباً يحتمل أن يتاجروا فيها. وكان إضفاء صفة الاحتراف منذ وقت باكر على الخدمة القنصلية البندقية يعني دفع مرتبات ثابتة منتظمة بحيث لم يكن القناصل بحاجة إلى طلب مساهمات مباشرة من التجار البنادقة. وقد أدت الرواتب ورموز التشريف السارية بين الموظفين البنادقة إلى تحسين المستويات العليا للأداء[130]. ومع ذلك، فإن كفاءة الخدمة القنصلية البندقية لم تستطع إلا تأجيل تدهور التجارة البندقية وليس الحؤول دون هذا التدهور.

الفرنسيون

نظراً للامتياز الرسمي الذي منحه الملك الفرنسي، كان على كل التجار الفرنسيين الذين يتاجرون مع منطقة الشرق أن يعملوا عبر مرسيليا، حيث تقوم غرفة التجارة المحلية بدور الهيئة المسيطرة على العمل. ولم يعهد لهذه الهيئة

بفرض قوانين الشحن البحري والحجر الصحي فقط، لكنها كانت مخولة أيضاً بالترخيص للتجار الفرنسيين الراغبين في الرحيل إلى الشرق. ولكن بما أن القناصل الفرنسيين كانوا يلتزمون أجوراً على مناصبهم، فإن غرفة التجارة في مرسيليا كانت لها سيطرة قليلة نسبياً على الموظفين الممثلين رسمياً لجماعة التجار[131]. علاوة على ذلك، فإن السفير الفرنسي، الذي كان الموظفون القنصليون يعملون برئاسته، كان يعينه الملك دون روابط مباشرة تربطه بالتجارة. هذا الموقف يفسر لماذا كانت الصراعات بين التجار الفرنسيين وقناصلهم، وصراعات القناصل مع السفير، كثيرة نسبياً. وفي القرن السابع عشر كانت مثل هذه النزاعات توضع أحياناً بتصرف الإدارة العثمانية للفصل فيها[132].

بعد سنة 1661، صارت التجارة الفرنسية مع الشرق خاضعة لتنظيمات ملكية صارمة. فقد حاول كولبير Colbert وزير لويس الرابع عشر أن يجعل تجار مرسيليا أكثر قدرة على المنافسة بتبني العادة الهولندية بالإبحار في قوافل، وهو ما كان يخفض نفقات الشحن إلى حد كبير. ولتسهيل السيطرة جرت محاولات متكررة لتأسيس شركة فرنسية للشرق على غرار الشركات التي أنشئت من قبل على أيدي التجار الهولنديين والإنجليز. وفشلت الشركات الفرنسية، لكن سفن مرسيليا الصغيرة، على الرغم من أنها أكثر تكلفة من السفن الهولندية، أوجدت لنفسها منذ وقت طويل «وظيفة اقتصادية» بنقل كميات صغيرة من البضائع لحساب التجار العاملين من موانىء البحر المتوسط. وشكّلت تجارة النقل أو «القوافل» بين مدن الموانىء العثمانية مجرد مثال واحد على مثل هذه الخدمات التي كانت تؤدى على نطاق صغير للزبائن الأفراد. ونتيجة لذلك فإن مالكي السفن الفرنسيين في القرن السابع عشر لم يميلوا كثيراً إلى تغيير أساليبهم. وربما كان بعضهم يرغب في عدم الظهور لكي يتجنبوا الانتقام حين أيد الملوك الفرنسيون البنادقة خلال الحرب الكريتية. وعلاوة على ذلك، فإن الصعوبات الاقتصادية طويلة المدى التي واجهها الاقتصاد الفرنسي في النصف الثاني من القرن السابع عشر لم تكن تشجع الاستثمارات. بيد أن الازدهار التجاري الفرنسي في القرن الثامن عشر، حين صار تجار مرسيليا التجار الأوروبيين الرئيسيين على الأراضي العثمانية، تم الإعداد له بشكل جزئي على الأقل بالإصلاحات التجارية والمؤسساتية خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر.

الهولنديون

من وجهة النظر العثمانية كانت بدايات التجارة والديبلوماسية الهولندية في شرق المتوسط مسألة سياسة عليا في أساسها: فمنذ ستينيات القرن السادس عشر، حالت حركات التمرد في هولندا دون انتشار وتوزيع الموارد الإسبانية في البحر المتوسط[133]. وهكذا فإن الوزير والقبودان خليل باشا افترض أن العلاقات السياسية مع هولندا ربما تصعد النشاط العسكري الهولندي ضد إسبانيا. ويجب أن نرى منح الامتيازات (أحدنامه) لهولندا سنة 1612 في هذا الإطار[134]. لكن ترافقت بداية العلاقات الديبلوماسية العثمانية ـ الهولندية مع ما يسمى هدنة الاثنتي عشرة سنة (1609 ـ 1621) بين إسبانيا وهولندا، بحيث إن الأسرة الحاكمة في لاهاي لم تكن ترى في التحالف السياسي أمراً ملحاً. ومن وجهة نظر الهولنديين، كان السفير شخصاً يقوم بالوساطة، ويراقب تطبيق الامتيازات ويهيىء مناخاً مؤاتياً لتجارة أهل بلده. وكان أول سفير هولندي نشيطاً من الناحية السياسية ما دام حاميه خليل باشا في منصبه. ولكن عندما أدركت الدوائر الحاكمة العثمانية أن المساهمة الهولندية المحتملة في أي مجهود حربي عام ضد إسبانيا ستكون محدودة تماماً، بقي دور السفير الهولندي محدوداً. وقد لعب الشرق دوراً ثانوياً داخل شبكة التجارة الهولندية، حيث كان التجار الهولنديون يزورون كلاً من حلب وإزمير، لكن نصيبهم من تجارة الحرير والقطن والغلال أو العفصة الجوزية كان صغيراً. وكانوا يجلبون الفلفل والتوابل الفاخرة من جنوب شرق آسيا للزبائن العثمانيين الأغنياء. ولكن طالما كان بالإمكان ضمان الفلفل عن طريق البصرة والبحر الأحمر أيضاً، فإن التجار الهولنديين قد منحوا الامتيازات لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية.

الإنكليز

تزايدت التجارة الإنجليزية في شرقي البحر الأبيض المتوسط في النصف الثاني من القرن السادس عشر، حيث كان التجار وأصحاب السفن الإنجليز يهدفون إلى القضاء على منافسيهم البنادقة. ومن وجهة النظر السياسية، كانوا في موقف مؤات لأن انكلترا، في القرن السابع عشر خلافاً للبندقية، لم تدخل في حرب قط مع الامبراطورية العثمانية. وعلاوة على ذلك، كان التجار الإنجليز يمدون الحكام العثمانيين بمواد حربية قيمة، مثل القصدير[135]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بنية

تجارتهم أتاحت للتجار الإنجليز في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر ميزة خاصة. فبما أن أرباح إعادة بيع الحرير الشرقي (الإيراني أساساً) في أوروبا كانت عالية، فقد كان في وسع الشركة أن تغرق السوق بأقمشتها الصوفية الرخيصة وبالتالي القضاء على منافسة البنادقة[136]. وثمة ميزة إضافية، ذلك أن الإجراءات التجارية المؤسساتية كانت لصالح التجار الإنجليز. إذ كانت شركة الشرق تتكون من أشخاص أثرياء اشتغلوا بالتجارة ونجحوا بشكل معقول في الحيلولة دون التدخل الملكي. وعلاوة على ذلك، كان السفير الإنجليزي في استانبول والقناصل الإنجليز يعيَّنون من قبل شركة الشرق التي تدفع أجورهم، وليس التاج الإنجليزي. وقد زادت المساندة الكفوءة للممثلين الرسميين من فرص التجارة المربحة، على حين كانت المنافسات بين التجار الفرنسيين والسفراء (والقناصل) تسبب حرجاً سياسياً وخسارة مالية[137].

وطوال القرن السابع عشر، كانت التجارة الإنجليزية في الامبراطورية العثمانية قد سبقت منافسيها الأوروبيين بمسافة شاسعة. ففي حلب حوالى سنة 1680، مثلاً، كانت «الأمة» الإنجليزية وقنصلها تشغل أكبر خان في المدينة[138]. غير أنه بعد حوالى سنة 1717 تسببت الحرب والحرب الأهلية في عرقلة تجارة الحرير الإيرانية، على حين كانت الحرائر الهندية والصينية تنافس المنتجات الإيرانية والسورية من موقع أفضل. ومع تناقص إمكانية الحصول على حمولات العودة بشكل مطرد، فإن التجار الإنجليز الذين كانوا يصدرون الأقمشة الصوفية في منتصف القرن الثامن عشر أصبحوا مجبرين على وقف عملياتهم واحداً تلو الآخر، خصوصاً منذ بدأت المنافسة من جانب الأقمشة الصوفية الفرنسية تصبح أكثر تأثيراً[139]. وبعد أكثر من مئة عام من الازدهار دخلت التجارة الإنجليزية في الشرق بفترة من التدهور الحاد وإن كانت مؤقتة.

الهنود

من بين كل جماعات التجار الرئيسية التي تتاجر في الامبراطورية العثمانية، فإن أقل المعلومات المعروفة هي عن الهنود[140]. فقد كان الهنود يورّدون الأقمشة القطنية إلى الامبراطورية العثمانية، حيث كانوا مشهورين بعمائمهم الغالية الثمن. وبسبب الأجور المنخفضة المدفوعة للحرفيين الهنود، كانت الأسعار تنافسية. وفي

سنة 1640 كانت خيوط القطن الهندي أرخص في سوق استانبول من بعض الخيوط الأغلى ثمناً المغزولة في الأناضول. ومن تنظيمات جمارك البصرة التي يرجع تاريخها إلى سنة 1689 ـ 1690 يمكن جمع قائمة طويلة من الأقمشة الهندية المستوردة إلى الامبراطورية العثمانية. علاوة على أنه ما دامت هذه التنظيمات تعطي معاملة تفضيلية للتجار وأصحاب السفن المسلمين، فإن في وسعنا أن نستنتج أن كلاً من المسلمين وغير المسلمين قد أسهموا في التجارة بين الهند والبصرة. وربما كان بعض غير المسلمين هؤلاء من الإنجليز أو البرتغاليين. بيد أنه من المحتمل أن التجار الهندوس كانوا موجودين أيضاً، على الرغم من أن معظم الهنود العاملين على الأراضي العثمانية كانوا مسلمين فيما يبدو.

كان التجار الهنود الناشطون في جدة في أواخر القرن السادس عشر يدفعون رسوماً جمركية تشكل مورداً هاماً من موارد الدخل بالنسبة إلى كل من شريف مكة والإدارة المركزية العثمانية. وقد هجر هؤلاء التجار الهنود جدة إلى السويس وغيرها من موانىء البحر الأحمر، حين بدأ رجال الشريف يسيئون معاملة التجار ويصادرون بضائعهم، كما هجر كثير من التجار طرق التجارة حين ارتفعت تكاليف الحماية إلى مستويات لا يمكن تحملها[141]. وفي أوائل القرن السابع عشر لم يكن الهنود المسلمون يتاجرون في استانبول، وحلب وبورصة فقط، ولكن في مدن الولايات أيضاً مثل مانيسا[142]. وعلاوة على ذلك، كان هؤلاء التجار منظمين ويدافعون عن أنفسهم كمجموعة ضد منافسيهم العثمانيين الذين كانوا، بحسب ما يرى الهنود، يعرقلون تجارتهم بالاتهامات المزيفة. وتلقى التجار الهنود مرسوماً بالحماية موجهاً، ليس إلى القاضي أو الوالي في مكان محدد، بل «إلى القضاة في كل الأماكن التي قد يذهب إليها الهنود في إطار تجارتهم». وهكذا من الواضح أنه كانت توجد شبكة كبيرة من التجار الهنود، نأمل أن يمدنا البحث المستقبلي عنها بالمعلومات.

خاتمة

تكررت الإشارة في هذا الفصل إلى المقولات المختلفة التي أحاطت بالتجارة العثمانية. وقد استكمل التركيز السابق على التجارة الأوروبية، خلال السنوات الثلاثين الأخيرة تقريباً، وحل محله جزئياً التركيز على التجارة الداخلية العثمانية.

إذ إن تجارة الترانزيت (العبور) العالمية الأشد «بريقاً» قد فقدت أهميتها تدريجياً في عيون المؤرخين، كما أن الباحثين الذين يتعاطون مع مراكز التجارة البعيدة مثل حلب أو إزمير صاروا يركزون على الروابط التجارية لهاتين المدينتين مع الأراضي الداخلية التابعة لهما بشكل مباشر. ويتوازى هذا التحول في التركيز بشكل وثيق مع ما حدث في التاريخ الاقتصادي الأوروبي في وقت مبكر قليلاً؛ فقد اجتذبت الحبوب، والملح، وحجارة البناء وغيرها من بضائع الاستهلاك اليومي ومنذ وقت طويل اهتمام المؤرخين الأوروبيين المتخصصين في فترة العصور الوسطى وأوائل الفترة الحديثة. وقد أنشأت دراسة التجارة الإقليمية والمحلية العثمانية تاريخاً إقليمياً من طراز جديد، تحتل فيه سوريا وتونس مكانة المناطق المفضلة للبحث. ونحن نعرف اليوم قدراً أكبر بكثير عن الاقتصاديات المحلية مما كنا نعرفه قبل أربعين عاماً، على الرغم من أنه يصعب دائماً تكييف هذه المعلومات مع المفاهيم العريضة للتاريخ الاقتصادي. ولا يزال التاريخ الإقليمي بالنسبة إلى معظم المؤرخين المتخصصين في الدراسات العثمانية موضع اهتمام جديد؛ ولذا فإنّ من المحتمل أن يمر بعض الوقت قبل أن نستطيع تقييم الأهمية النسبية للتجارة داخل المناطق العثمانية والتجارة العالمية، وهي عملية إعادة تقييم تجري منذ بعض الوقت بين المؤرخين الاقتصاديين الأوروبيين.

وثمة موضوع أساسي آخر هو طبيعة العلاقات الاقتصادية العثمانية مع الاقتصاد العالمي الأوروبي في ذلك الوقت. فبعد أزمة أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، استعادت حِرَف عثمانية معينة عافيتها، وبعضها الآخر، مثل الأصواف الرخيصة من فيليبه (بلوفديف) كانت حديثة النشأة وازدهرت. وهكذا يبدو من التسرع المفرط أن نفترض أنه حوالى سنة 1600 كان الاقتصاد العثماني قد تحوَّل، مرة واحدة وإلى الأبد، إلى تابع للاقتصاد العالمي الأوروبي. وبدلاً من ذلك يبدو أنه كانت هناك فترة من «التحرر الاقتصادي»، استمرت منذ أوائل القرن السابع عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر[143]. ومن أسباب هذه المهلة انشغال التجار الأوروبيين مع الهند والصين الذي كان مهماً بلا شك، بيد أننا يجب أن نأخذ أيضاً في الحسبان الجانب العثماني من المسألة. وفي صياغة مختلفة نقول إن الاقتصاد العثماني كانت له إمكانيات خاصة به ولم يكن جامداً أو غير قادر على الدفاع عن نفسه. وحتى في القرن الثامن عشر، كان التجار الإنجليز

إذ إن تجارة الترانزيت (العبور) العالمية الأشد «بريقاً» قد فقدت أهميتها تدريجياً في عيون المؤرخين، كما أن الباحثين الذين يتعاطون مع مراكز التجارة البعيدة مثل حلب أو إزمير صاروا يركزون على الروابط التجارية لهاتين المدينتين مع الأراضي الداخلية التابعة لهما بشكل مباشر. ويتوازى هذا التحول في التركيز بشكل وثيق مع ما حدث في التاريخ الاقتصادي الأوروبي في وقت مبكر قليلاً؛ فقد اجتذبت الحبوب، والملح، وحجارة البناء وغيرها من بضائع الاستهلاك اليومي ومنذ وقت طويل اهتمام المؤرخين الأوروبيين المتخصصين في فترة العصور الوسطى وأوائل الفترة الحديثة. وقد أنشأت دراسة التجارة الإقليمية والمحلية العثمانية تاريخاً إقليمياً من طراز جديد، تحتل فيه سوريا وتونس مكانة المناطق المفضلة للبحث. ونحن نعرف اليوم قدراً أكبر بكثير عن الاقتصاديات المحلية مما كنا نعرفه قبل أربعين عاماً، على الرغم من أنه يصعب دائماً تكييف هذه المعلومات مع المفاهيم العريضة للتاريخ الاقتصادي. ولا يزال التاريخ الإقليمي بالنسبة إلى معظم المؤرخين المتخصصين في الدراسات العثمانية موضع اهتمام جديد؛ ولذا فإن من المحتمل أن يمر بعض الوقت قبل أن نستطيع تقييم الأهمية النسبية للتجارة داخل المناطق العثمانية والتجارة العالمية، وهي عملية إعادة تقييم تجري منذ بعض الوقت بين المؤرخين الاقتصاديين الأوروبيين.

وثمة موضوع أساسي آخر هو طبيعة العلاقات الاقتصادية العثمانية مع الاقتصاد العالمي الأوروبي في ذلك الوقت. فبعد أزمة أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، استعادت حِرَف عثمانية معينة عافيتها، وبعضها الآخر مثل الأصواف الرخيصة من فيليبه (بلوفديف) كانت حديثة النشأة وازدهرت. وهكذا يبدو من التسرع المفرط أن نفترض أنه حوالى سنة 1600 كان الاقتصاد العثماني قد تحوّل، مرة واحدة وإلى الأبد، إلى تابع للاقتصاد العالمي الأوروبي. وبدلاً من ذلك يبدو أنه كانت هناك فترة من «التحرر الاقتصادي»، استمرت منذ أوائل القرن السابع عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر[143]. ومن أسباب هذه المهلة انشغال التجار الأوروبيين مع الهند والصين الذي كان مهماً بلا شك، بيد أننا يجب أن نأخذ أيضاً في الحسبان الجانب العثماني من المسألة. وفي صياغة مختلفة نقول إن الاقتصاد العثماني كانت له إمكانيات خاصة به ولم يكن جامداً أو غير قادر على الدفاع عن نفسه. وحتى في القرن الثامن عشر، كان التجار الإنجليز

إذ إن تجارة الترانزيت (العبور) العالمية الأشد «بريقاً» قد فقدت أهميتها تدريجياً في عيون المؤرخين، كما أن الباحثين الذين يتعاطون مع مراكز التجارة البعيدة مثل حلب أو إزمير صاروا يركزون على الروابط التجارية لهاتين المدينتين مع الأراضي الداخلية التابعة لهما بشكل مباشر. ويتوازى هذا التحول في التركيز بشكل وثيق مع ما حدث في التاريخ الاقتصادي الأوروبي في وقت مبكر قليلاً؛ فقد اجتذبت الحبوب، والملح، وحجارة البناء وغيرها من بضائع الاستهلاك اليومي ومنذ وقت طويل اهتمام المؤرخين الأوروبيين المتخصصين في فترة العصور الوسطى وأوائل الفترة الحديثة. وقد أنشأت دراسة التجارة الإقليمية والمحلية العثمانية تاريخاً إقليمياً من طراز جديد، تحتل فيه سوريا وتونس مكانة المناطق المفضلة للبحث. ونحن نعرف اليوم قدراً أكبر بكثير عن الاقتصاديات المحلية مما كنا نعرفه قبل أربعين عاماً، على الرغم من أنه يصعب دائماً تكييف هذه المعلومات مع المفاهيم العريضة للتاريخ الاقتصادي. ولا يزال التاريخ الإقليمي بالنسبة إلى معظم المؤرخين المتخصصين في الدراسات العثمانية موضع اهتمام جديد؛ ولذا فإن من المحتمل أن يمر بعض الوقت قبل أن نستطيع تقييم الأهمية النسبية للتجارة داخل المناطق العثمانية والتجارة العالمية، وهي عملية إعادة تقييم تجري منذ بعض الوقت بين المؤرخين الاقتصاديين الأوروبيين.

وثمة موضوع أساسي آخر هو طبيعة العلاقات الاقتصادية العثمانية مع الاقتصاد العالمي الأوروبي في ذلك الوقت. فبعد أزمة أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، استعادت حِرَف عثمانية معينة عافيتها، وبعضها الآخر، مثل الأصواف الرخيصة من فيليبه (بلوڤديف) كانت حديثة النشأة وازدهرت. وهكذا يبدو من التسرع المفرط أن نفترض أنه حوالى سنة 1600 كان الاقتصاد العثماني قد تحوّل، مرة واحدة وإلى الأبد، إلى تابع للاقتصاد العالمي الأوروبي. وبدلاً من ذلك يبدو أنه كانت هناك فترة من «التحرر الاقتصادي»، استمرت منذ أوائل القرن السابع عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر[143]. ومن أسباب هذه المهلة انشغال التجار الأوروبيين مع الهند والصين الذي كان مهماً بلا شك، بيد أننا يجب أن نأخذ أيضاً في الحسبان الجانب العثماني من المسألة. وفي صياغة مختلفة نقول إن الاقتصاد العثماني كانت له إمكانيات خاصة به ولم يكن جامداً أو غير قادر على الدفاع عن نفسه. وحتى في القرن الثامن عشر، كان التجار الإنجليز

في حلب يواجهون زملاءهم العثمانيين الذين كانوا أغنياء، وحاذقين في الأمور التجارية ومعتادين على العمل على نطاق كبير[144]. وهكذا يبدو أن فرناند بروديل كان محقاً تماماً في استنتاجه بأنَّ السيادة العثمانية على طرق القوافل قد أتاحت للتجار العثمانيين أن يبنوا شبكاتهم التجارية الخاصة وأن يسيطروا عليها[145].

وبعيداً عن المناطق الساحلية، كانت الواردات الأوروبية قبل النصف الثاني من القرن الثامن عشر غير قادرة على منافسة البضائع المنتجة محلياً. وشكلت بعض السلع الكمالية الاستثناء الذي يؤكد القاعدة. وللسبب نفسه، ركّز هذا الفصل على دور شبكات التجار في الحفاظ على العالم العثماني من الذوبان السريع في الاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه أوروبا.

الهوامش

(1) Todorov (1970); İnalcik (1969), pp. 10ff.

(2) İslamğlu and Keyder (1977), pp. 46-7.

(3) İnalcik (1969(, pp. 135-6.

(4) Barkan (1975).

(5) İnalcik, (1979-80).

(6) Van Leur (1955); Streensgaard (1974), pp. 22ff. Compare also Braudel (1979), II, p. 545.

(7) Steensgaard (1978), pp. 61-2.

(8) Lane (1966), pp. 373-428.

(9) Chaudhuri (1978), pp. 138-39; Chaudhuri (1985), pp. 198ff; Braudel (1979), II, pp. 98ff.

(10) Raymond (1973-74), II, pp. 292ff.

(11) Braudel (1979), III, pp. 11-70.

(12) Masson (1896), p. 8; Rambert and Paris, (1957), p. 80.

(13) Braudel (1979), III, 402.

(14) Von Thünen, ed. Lehmann and Werner (1990), pp. 16ff, 129ff, 161ff.

(15) Aigen, ed. Tietze (1980), pp. 59-60; Shaw (1962), p. 68.

ويؤكد شو أن تزايد الاستيطان والتوسع الزراعي في مصر استمرا حتى وقت متأخر من القرن السابع عشر.

(16) Wallerstein (1980), pp. 117ff.

(17) Braudel (1979), III, pp. 74ff.

ويبقى الجزء الأول من هذا الافتراض صحيحاً على الرغم من أن بعض الدارسين مثل E. Ashtor (1978)، ص ص، 681ff، يصر على انحطاط صناعة المنسوجات في الشرق الأوسط منذ فترة باكرة في القرن الخامس عشر، ويعزو هذا التراجع إلى التخلف التقني في مواجهة أوروبا «الصناعية». وبشكل عام لم يكن لأفكار أشتور تأثير قوي على المؤرخين العثمانيين، خاصة وأن أعمال خليل إينالجك قد أظهرت وجود مصانع منسوجات مزدهرة عديدة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر في الامبراطورية العثمانية: إينالجك (1960، 1969، 1979، 1980).

(18) Wallerstein (1980), p. 121.

(19) Chaudhuri (1985), p. 204.

(20) هذه القوانين التي صدرت بشكل عام بناءً على طلب التجار والقناصل الأوروبيين، قد جمعت في القرن السابع عشر في سجلات خاصة تتعلق بأوضاع دولة معينة (أجنبي دفترداري).

(21) Faroqhi (1986).

(22) Rambert and Paris (1957), p. 443.

(23) Abou-El-Haj (1991).

(24) ربما كان من المرغوب فيه في هذه المرحلة مناقشة الأفكار التي تبناها الإداريون العثمانيون فيما يتعلق بالتجارة الداخلية أيضاً. إلا أنه في الوقت الراهن لم يتم تحديد أية مصادر أولية تشير إلى أية تغيرات أساسية في هذه المسألة بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر من جهة، والقرن السابع عشر من جهة ثانية. وربما أظهرت لاحقاً الدراسة التفصيلية للمصادر، أنه كان هناك على الأقل تغيير ضئيل، إلا أن انعدام وجود مراجع ثانوية حول هذا الموضوع، جعل من المستحيل حالياً وجود تحديد أدق.

(25) Orhonlu and siksal (1962-63).

(26) لا يعرف سوى القليل جداً عنهم مما دفع أورخونلو إلى اقتراح مقارنة المعلومات المتناثرة حول انتفاضاتهم المتكررة، لتحديد الأماكن التي لا بد من أن تكون مختلف المجموعات التابعة للجزاير عرابلاري قد سكنتها.

(27) McGowan (1987).

(28) أو على الأقل هذا هو الانطباع الذي يخرج به من يتابع أعمال نيللي حنا (1983) وأندريه ريموند (1973 74)، I، ص ص246 47. إن توسع بولاق في القرن السادس عشر يشير إلى تغيير في طرق التجارة، وربما أيضاً إلى نمو حجم حركة النقل في نهر النيل كذلك. إلا أنه بعد ذلك، لم تذكر أية معلومات جديدة حتى نهاية القرن الثامن عشر.

(29) من بين مؤلفي القرن السابع عشر العديدين الذين تركوا أوصافاً، يمكن أن نذكر، كمثال نشر حديثاً، رواية سفارة آل هابسبورغ التي أرسلت إلى استانبول عام 1606 للتفاوض حول معاهدة سلام زيتفا ـ توروك: Nehring (1983).

(30) Taeschner (1924-26), I, passim.

(31) Ibid., appended map.

(32) Jennings (1976), p. 4.

(33) لقد كان هناك 1.777 دافع ضريبة إذا كانت سجلات الضرائب المعدة سنة 1591 ـ 92 تعطي بعض الأفكار عن حجم البلدات في القرن السابع عشر كذلك.

(34) Jennings (1976), p. 47.

(35) Compare map in İnalcik (1973), pp. 122-23.

(36) Cernovodeanu (1969), p. 652.

(37) Braudel (1979), II, p. 133.

(38) Aigen, ed. Tietze (1980), pp. 114ff.

(39) Chaudhuri (1985), p. 14.

(40) Reid (1969).

(41) Steensgaard (1974), p. 355.

(42) Ibid., passim.

(43) Compare also Boxer (1935) and Khoury (1991).

(44) Masson (1911), p. 401; Sadok (1987), pp. 92ff.

(45) Faroqhi (1979a).

(46) Evliya (1896-97 to 1938), IX, p. 291.

وتشير الوثائق الرسمية أحياناً إلى أسواق القرى المستمرة في العمل، والتي كانت تلحق الضرر أحياناً بالتجارة القائمة في المدن (كمثال قارن، MD80، ص458، 1024/1615). إلا أنه في مناسبات أخرى طالب أهالي القرى إلغاء هذه الأسواق، متذمرين من أنها كانت تجتذب السارقين، وآخرين من غير المرغوب فيهم، إلى جانب تزايد الأطماع الإضافية من جانب الإداريين المحليين.

(47) Faroqhi (1978), p. 60.

(48) وقد يكون ذلك عائداً جزئياً إلى الخاصية المتغيرة لطريقة توثيق الأرشيف العثماني. بعد كل شيء يبقى في تصور أفليا أنه حتى في سبعينيات القرن السابع عشر بقي معرض ماشكولور مثالاً لتجمع كبير للشارين والبائعين، وبالتالي احتفظ بشيء من أهميته السابقة.

(49) Barkan and Ayverdi (1970), pp. xxxvff; Barkan (1975).

(50) Mandaville (1979).

(51) Jennings (1973).

(52) Çağatay (1971); Faroqhi (1984), pp. 233ff.

(53) Comapre Barkan (1966), pp. 38-39.

(54) Mandaville (1979).

(55) Masters (1988), pp. 154ff.

(56) Mantran (1962), pp. 179-213.

(57) Von Thünen, ed. Lehmann and Werner (1990), p. 16.

(58) Faroqhi (1984), p. 79.

(59) Mantran (1962), pp. 187ff.

(60) Barkan (1962-63), pp. 276-77.

(61) MD 27, p. 390 (1575-76).

(62) Cvetkova (1976).

(63) Kütükoğlu (1983).

(64) Braudel (1979), I, p. 494.

(65) Goffman (1990).

(66) Güçer (1949-50). Güçer (1951-52), Mantran (1962), pp. 186-92.

(67) Kütükoğlu (1983). pp. 34ff.

إن أكثر لوائح الأسعار تفصيلاً للقرن السابع عشر حتى الآن وثيقة عام 1640 التي نشرها كوتوك أوغلو، لكن كانت تجمع لوائح مختصرة بشكل أكثر تواتراً، وحُفظت أحياناً في سجلات القاضي. راجع كمثال، Kütükoğlu (1978).

(68) Sella (1968), pp. 88-105.

(69) Davis (1967), passim; Abdel Nour (1982).

(70) Sauvaget (1941).

Both Steensgaard and Abdel Nour take a stance almost reminiscent of Frank (1969), pp. 10-12; Steensgaard (1973), pp. 175-93; Abdel Nour (1982), pp. 276-77. For a recent study of Aleppo's economy, see Masters (1988). (71)

Venzke (1984), pp. 255ff. (72)

Abdel Nour (1982), p. 273. (73)

Rambert and Bergasse (1954), pp. 64ff; Kévonian (1975), p. 205. (74)

Stoianovich (1974), p. 69. (75)

Stoianovich (1974), p. 73; Steensgaard (1974), p. 161. (76)

Steensgaard (1974), pp. 377ff. (77)

حول التعقيدات السياسية المرتبطة بتجارة الحرير الخام الإيراني في القرن السادس عشر، قارن إينالجك (1960، a و b).

Steensgaard (1974), pp. 367-68, 395. (78)

Kevonian (1975), p. 213. (79)

Ferrier (1973). (80)

Ülker (1974), p. 82; Çizakça (1985. 1987). (81)

Çizakça (1987), pp. 140-41. (82)

Goffman (1990), pp. 50ff. (83)

Ülker (1974). (84)

Aigen, ed. Tietze (1980), pp. 15-26. (85)

Rambert and Paris (1957), p. 407. (86)

Braudel (1949, 2nd edn 1966); Lane (1941, repr. 1966). (87)

Raymond (1973-74), I, pp. 129-56. (88)

Ibid., p. 193. (89)

Kissling (1957); Mantran (1962), p. 430. (90)

Mantran (1962), p. 431. (91)

يذكر ريموند سجل ثافنو لثلاثين ألف حمل من القهوة المستوردة حوالى عام 1660: (92)

Raymond (1973-74), I, p. 147. See also Mantran (1962), p. 209.

Faroqhi (1990), pp. 200-22. (93)

Sadok (1987), pp. 111, 117. (94)

Carter (1972), p. 404. (95)

المرجع نفسه، ص. 396. (96)

المرجع نفسه، ص. 386. (97)

المرجع نفسه، ص. 385. (98)

Tadić (1961), p. 254. (99)

Kafadar (1986). (100)

Stoianovich (1960). (101)

(102) Panzac (1985), p. 186.

(103) Raymond (1973-74), II, pp. 464ff.

(104) Braudel (1979), II, pp. 139ff.

(105) Chaudhuri (1978), pp. 253ff.

(106) Chaudhuri (1985), pp. 157-58.

(107) حول وقائع القرن السادس عشر راجع،
Özbaran (1977), pp. 111, 137, 140.

(108) Faroqhi (1990), pp. 216-17.

(109) Jennings (1973).

(110) Faroqhi (1984), p. 165.

(111) BBA, MD 96, p. 127 (1678-79).

(112) İnalcik (1960b), p. 52.

(113) Erim (1984), p. 177.

(114) Ibid., p. 21.

(115) Kévonian (1975). p. 213.

(116) Stoianovich (1960), p. 269.

(117) Mantran (1962), p. 451.

(118) Stoianovich (1960), pp. 270-71.

(119) Frangakis (1985), pp. 33-34.

(120) Ibid., p. 33; Goffman (1990), pp. 78ff.

(121) Stoianovich (1960), pp. 270-1.

(122) Ibid., pp. 245-6.

(123) Ibid., pp. 261-62.

(124) Anderson (1989).
مثال جيد لدراسة مركزها أوروبا وتتعاطى مع إزمير في القرن السابع عشر.

(125) Çizakça (1985), p. 371.

(126) Goffman (1990), passim; Faroqhi (1986a).

(127) Tenenti (1967), pp. 58ff.

(128) Sella (1968), p. 118.

(129) Sella (1968); Lane (1973), pp. 418ff.

(130) Steensgaard (1967), pp. 25-26.

(131) Ibid., pp. 28-31.

(132) Goffman (1990), p. 123.

(133) Braudel (1949, 2nd edn 1966), II, pp. 340-43.

(134) De Groot (1978), pp. 231-65.

(135) McNeill (1974), p. 285.

(136) Braude (1979).

(137) Skilliter (1977); Steensgaard (1967); Goffman (1986).

(138) Davis (1967), p. 5.

(139) المرجع نفسه، ص. 125.

(140) İnalcik (1979-80), p. 30-37.

(141) BBA, MD 53, p. 66 (1584); Steensgaard (1973), p. 66.

(142) BBA, MD 78, p. 555.

(143) Çizakça (1985), pp. 370-74.

(144) Davis (1967), p. 39.

(145) Braudel (1979), III, pp. 410-15.

18
المـاليـــة

من المستحيل أن نحدد النسبة المئوية من «الإنتاج القومي الإجمالي» التي كانت الدولة تتداولها، ولئن كان السبب فقط هو أنه لا يمكن قياس المجال الشاسع لاستهلاك الفلاحين ولو بصورة تقريبية. بيد أن العشور، وهي نسبة واحد إلى عشرة، كانت تتراوح نسبتها في العديد من المناطق من ثمن إلى ثلث محصول المزارع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الضرائب غير المنتظمة، التي كان المبدأ الأساسي جبايتها زمن الحرب فقط، اتجهت في القرن السابع عشر إلى أن تكون دائمة، فتسببت في ارتفاع الحصيلة الإجمالية إلى مستويات أعلى كثيراً. وهكذا سيكون أي بحث للنشاط الاقتصادي العثماني مضللاً دون رؤية كلية لمالية الدولة[1].

القطاع النقدي

تمثلت إحدى عمليات التحول البعيدة المدى في مالية الدولة العثمانية في التحول المطرد من الخدمات والإمدادات العينية إلى ضرائب تتم جبايتها نقداً. ولم يكن هذا التحول أمراً فريداً في القرن السابع عشر بأي حال من الأحوال: ففي القرون التي شهدت ولادة النظام السياسي العثماني ووجوده، كان قد تمّ تحويل خدمات عديدة «Kulluk» إلى ضرائب نقدية، وقد تكونت بعض ضرائب الفلاحين الأكثر تمايزاً والواردة في سجلات القرن السادس عشر من خدمات تمّ تحويلها إلى ضرائب نقدية[2]. ولكن تسارعت عملية التحول هذه من ضرائب عينية إلى نقدية

أواخر القرن السادس عشر والقرن السابع عشر. وحتى أواخر القرن السادس عشر، كان حائزو الجبايات الضرائبية الصغيرة أو التيمارات يعيشون بشكل عام في القرى التي كانوا يجبون منها الإيرادات أو بالقرب منها، وكانوا يستهلكون نسبة معينة من الإيرادات في الموقع. ومن ناحية أخرى، حوّل ملتزمو الضرائب الذين لهم نصيب متنام في الضرائب العثمانية في القرن السابع عشر كل الحبوب التي يجمعونها تقريباً إلى نقود. كما أن الإدارة المركزية بدأت تعمم باطراد طلب النقود بدلاً من الإمدادات العينية. وكمثال على ذلك، يمكن للمرء أن يذكر «النزول» التي كانت في الأصل تتكون من الغلال التي ينقلها دافعو الضرائب العثمانيون إلى محطات ثابتة للجيش في مسيرته إلى الجبهة[3]. ولم يعتبر دافعو الضرائب هذا التحول ميزة لهم بالضرورة، على الرغم من أنه يُفترض أن خدمات النقل كانت عبئاً ثقيلاً عليهم[4]. وفي حالات قليلة للغاية، يبدو أن صعوبة الوصول إلى السوق، واختلافات الأسعار الموسمية كانت تُحسب لصالح الترتيب الجديد.

كانت الجزية من أقدم الضرائب النقدية، وهي ضريبة رأس يجب على الرعايا غير المسلمين في دولة إسلامية دفعها منذ السنوات الأولى في الإسلام. وفي الأساس كانت هذه الضريبة تجبى بواسطة الخزانة المركزية العثمانية مباشرة. وحتى سنة 1691 كانت الضريبة تطلب من العائلات بدلاً من الأفراد في كثير من الأحيان، مع إعفاء النساء والأطفال والمسنين والمعوقين منها بشكل عام. كذلك كانت قرى بعينها تتعاقد على دفع مبلغ كلي، وكان هذا النظام لصالح دافعي الضرائب ما دام عدد السكان يتزايد، لكنه أدى إلى هجرة القرى التي يتناقص سكانها حين وجد الفلاحون أنه يستحيل عليهم أن يدفعوا الضرائب المستحقة على رفاقهم الراحلين[5]. وأعاد الإصلاح الذي جرى سنة 1691، حين حتّمت الحرب مع الهابسبورغ وحلفائهم زيادة الموارد، تأسيس هذا النظام الذي كان في الأصل متضمناً في الشريعة الإسلامية، بحيث جعل على كل فرد تجب عليه الضريبة واجب دفعها بشكل منفصل. ويبدو أن الجباية بعد ذلك قد مضت بأسلوب منتظم بقدر معقول[6].

وبينما كانت الجزية ضريبة نقدية منذ فرضها، فإن بعض الضرائب التي تُجبى من رعاة الأغنام، وتصل أيضاً إلى الخزانة المركزية، كانت تُجبى عيناً في الأصل. وفي السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، فإن هذه الضريبة، ومعها ما كان

يطلب من الرجال الذين يمدون مسالخ استانبول بالأغنام، كانت تشكل ما بين واحد واثنين بالمئة من إيرادات الخزانة المركزية[7]. وثمة مصدر آخر للنقود هو ضريبة بدل النزول، التي تحولت بعد سنة 1683 إلى ضريبة سنوية[8].

ومن الواضح أن ضرائب «النزول» على امتداد وجودها كانت مرتبطة بالعوارض، وهي ضرائب أخرى غير منتظمة تجبى زمن الحرب عيناً وتحولت إلى ضرائب نقدية خلال القرن السادس عشر. وفي مرحلة مبكرة، يبدو أن كلاً من «العوارض» و «النزول» كانتا تشكلان وجهين لضريبة واحدة، أي أنه في سنة ما تواجه قرية ما إما بطلب ضريبة العوارض نقداً، أو بطلب ضريبة النزول عيناً. غير أن الحروب وضغوط التضخم التي شهدها القرن السابع عشر نجم عنها تحويل ضريبة النزول إلى ضريبة نقدية كان يمكن جبايتها في السنة نفسها مع ضريبة العوارض.

وكانت ضريبة العوارض التي صارت ضريبة سنوية خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، تجبى على أساس وحدة فرضت أساساً لهذا الغرض[9]. فمن حيث المبدأ، على الرغم من أن ذلك لم يكن يمارس دائماً، كان يجب فرض الضرائب على دافعي الضرائب بحسب مقدرتهم على الدفع، وبالتالي يسجلون رسمياً باعتبارهم «أثرياء» أو «متوسطي الحال» أو «فقراء». وبالإضافة إلى ذلك، كان يتم تجميع دافعي الضرائب في وحدات تعرف باسم عوارض خانة (ضريبة على الأسر)، وكان على كل وحدة منها دفع مبلغ متساو من المال. وكانت كل العوارض - خانة تتألف من عدد يتراوح ما بين عائلتين وخمس عشرة عائلة، وكانت تعتبر صغيرة إذا ما كانت العائلات غنية، على حين أنه في حالة الناس الفقراء كان يتم زيادة عدد العائلات. وفي حالة حدوث أزمة زراعية، كان يمكن التخفيف عن القرى بزيادة عدد العائلات المسجلة في «العوارض - خانة»[10].

وفي ستينيات وسبعينيات القرن السابع عشر، شكلت ضريبة العوارض حوالى عشرين بالمئة من الدخل النقدي الكلي الذي تجبيه الإدارة المركزية العثمانية. لكن كان يمكن زيادة هذا النصيب بسهولة، ما دامت الدولة أيضاً تحتاج إلى خدمات، مثل تقديم مجذفين للأسطول الامبراطوري. وكان يمكن تحويل هذه الخدمات إلى نقود مما يرفع نسبة ضريبة العوارض بشكل كبير في ميزانية الإدارة المركزية[11].

الإمدادات العينية

بعيداً عن الخدمات غير المدفوعة التي كانت تشكل جزءاً من تركيبة العوارض ـ النزول، كان من الممكن طلب البضائع والخدمات في مقابل المدفوعات النقدية، على الرغم من أنه في حالات معينة كان المقابل رمزياً بدرجة أو بأخرى. وكانت هذه المطالب تؤثر في شريحة كبيرة من جمهرة دافعي الضرائب. فبينما كان هناك عدد كبير من الناس معفين من دفع ضريبة العوارض لأنهم يحرسون الجسور، أو يخدمون في المناجم، أو يقدمون الصقور التي يحتاج إليها السلطان في رحلات الصيد، أو يقومون بعدد كبير من الخدمات الأخرى، فإن مثل هذه الإعفاءات لم تكن تسري عندما تكون الإمدادات متدنية[12]. وعلاوة على ذلك، (سواء كان ذلك حقيقياً أم خيالياً) فإن المدفوعات في مقابل مثل هذه الإمدادات التي عُرفت في المصطلح العثماني باسم «سورسات»، استخدمت لتبرير طلب ضريبة النزول وضرائب السورسات خلال السنة نفسها (انظر الجدولين II: 18 و19،).

وفيما يخص العلاقة بين الأسعار المدفوعة للقرويين الذين كانوا يسلمون الدقيق أو الشعير باعتبارها «سورسات» وبين الأسعار المطلوبة في أطر أخرى، فإن لدينا أرقاماً قليلة ترجع في تاريخها إلى حملة مراد الرابع على إيران وتمدنا بمؤشر: ففي سنة 1637 ـ 1638 تمّ دفع 12 أقجة مقابل كيلة الشعير للقرويين، على حين أنه في حالة المناطق التي لم تستطع دفع حصتها، تراوحت الأموال المطلوبة مقابل ذلك ما بين عشرين وستين أقجة للكيلة[13]. وفي حالة الدقيق، كان يُدفع للفلاحين مبلغ 20 أقجة للكيلة، ولكن عندما كانت الإدارة المركزية تطلب نقداً بدلاً من البضائع، كان يجب دفع ما بين 60 و100 أقجة لكل كيلة من الدقيق. وفي استانبول بعد الإصلاح المالي لعام 1640، تم تثبيت سعر الكيلة من الشعير في السوق عند مستوى 23 أقجة، وهو ما يعادل ضعف الثمن الذي كان يدفع للقرويين، على حين كان سعر الدقيق في استانبول يتراوح ما بين 50 و65 أقجة[14]. وهكذا عانى القرويون خسائر فادحة؛ وعلاوة على ذلك، فإن السورسات كان يمكن تحويلها إلى مدفوعات نقدية تؤكد على خاصيتها الضريبية[15].

وبالإضافة إلى ذلك، كانت تؤمّن الغلال المطلوبة للجيوش العثمانية أثناء

مسيرتها أيضاً عن طريق ما يسمى الاشتراء، وهي وسيلة استخدمت بشكل خاص لملء إهراءات الدولة في مؤخرة الجيوش المحاربة. وفي بواكير القرن السابع عشر، كان الاشتراء يختلف عن السورسات من حيث أن البائعين كانوا يتلقون السعر نفسه الذي كانوا سيحصلون عليه إذا ما باعوا إلى مستهلكين مدنيين (narh-i ruzi). غير أن تكاليف النقل كانت تمثل عبئاً كبيراً على القرويين، بحيث إننا نجد أن المنتجين في منطقة واحدة كان عليهم إرسال الإمدادات لسلسلة كاملة من المحطات في طريق مسيرة جيش بعينه(16).

الجدول 18:II

تقدير النزول وجبايتها

(حملة فرحات باشا على القوقاز، 1590)

المقاطعة	تقدير			الضرائب المجباة		
	عدد النواحي	العوارض «ضريبة على الأسرة»	طحين شعير	تدفع عيناً	مدفوعات نقدية	متأخرات
الأناضول	144	82,983	55,312	46,119	27,515	6,441
قرمان	43	37,356	24,904	22,129	845	1,929
ماراش	15	21,678	14,452	10,269	436	3,749
روم	57	35,654	23,770	18,507	1,025	4,277
حلب	19	15,829	10,552	6,899	98	3,466
المجموع		193,500	128,990	103,923	29,919	19,862

المصدر: Güçer (1964), p.83.

الجدول 19:II

إرساليات الحبوب (سورسات) المطلوبة من عدد من النواحي الأناضولية
(وحدة القياس غير محددة)

العوارض (الضريبة على الأسرة)	الناحية	طحين		شعير	
		1623 ـ 24	1633 ـ 34	1623 ـ 24	1633 ـ 34
10	سيواس: قره حصار	100	100	200	200
10	قونيه: قوريش	100	100	400	400
10	مرعش: سامانتي	100	100	300	300
20	جانيك: ساتلمش	100	100	300	300
30	سيواس: سيواسبات	200	200	500	500
30	جانيك: كافاك	100	100	400	400
30	جانيك: دفركني	100	100	400	400
30	جانيك: جاويز دارسي	100	150	400	450
30	بوزوق: بوزوق	50	50	100	200
30	اتشيلي: غولنار	100	100	200	200
30	مالطيا: تشالي	150	30	400	300
30	أضنه: كينيك	150	150	400	400
30	أضنه: طرسوس	200	200	1,000	1,000
40	أماسيا: ارتيكبات	–	150	–	500
40	ديفريجي: دارندا	100	100	1,000	500
40	نجدة: اندوغو	150	200	500	400
40	كرشيهر: كسكين	200	200	300	350
40	أضنه: كاراساليه	200	50	400	400
40	ديار بكر: سيرت	–	100	–	300
40	أرضروم: كوروتشاي	200	50	1,000	300
40	أرضروم: ترجان	200	50	1,000	400
40	أرضروم: كلكيت	200	100	1,000	350
40	قره حصاري ـ شرقي: أبو الخير	150	80	200	400

المصدر: Güçer (1964), p.94.

وبالإضافة إلى هذه الإمدادات الموجهة للحرب، التي كانت متقطعة في مرحلتها الباكرة، كانت هناك العشور التي شكلت منذ الأيام الأولى للامبراطورية واحدة من الضرائب الرئيسية التي كانت تُجبى من الزراعة. وكانت العشور واجبة على كل المنتجات الزراعية؛ وفقط حين تكون الإمدادات النوعية غير ممكنة، كما هي الحال في الفواكه والخضراوات الطازجة، كان يتم طلب النقود. وهكذا لم يكن ممكناً أن تتآكل هذه الضريبة بفعل التضخم، كما حدث بالنسبة إلى الضرائب التي تمّ تحويلها بشكل دائم إلى نقود. ومن ناحية أخرى، غالباً ما كانت العشور تشكل المصدر الرئيسي للدخل المخصص لحائزي الإقطاعات المطالبين بخدمات عسكرية (التيمار) أو للمؤسسات الدينية. ومن ثم كانت العشور متاحة للإدارة المركزية العثمانية فقط إذا كانت الضرائب مفروضة على الأراضي المعنية من الخزانة المركزية مباشرة[17].

الخدمات

كانت الخدمات تطلب من القرويين وسكان المدن أساساً للتحصينات وغيرها من مشروعات البناء، وفي المناجم ولنقل المواد الغذائية والأعلاف إلى الجيش (للاطلاع على الخدمات المطلوبة من الحرفيين في حرف البناء انظر الفصل 16). وكان بعض بدو الروملي (يوروك) يشكلون جزءاً من الجيش العثماني، وغالباً ما كانت التزاماتهم تحوّل إلى خدمات النقل. وكان اليوروك يعفون من الضرائب مثل العوارض ويتوقع منهم أن يجلبوا حيواناتهم الخاصة للعمل. وكانوا يخدمون على أساس التناوب، حيث يساهم البدو الذين لا يقدمون خدماتهم في دفع تكاليفها لرفاقهم. وفي أثناء القرن السابع عشر، لحقت بهذا التنظيم القديم فوضى كاملة إذ استنفز البدو ولم يعودوا متاحين للخدمة العسكرية. ومن ثم فإنه في سنة 1691، وفي ضوء الحرب العثمانية ـ الهابسبورغية، تمّ جمع سجل جديد للبدو الواجب عليهم الخدمة وأعطي التنظيم الجديد اسم أولاد الفاتحين. وفي هذا المظهر الجديد استمر بدو الروملي في أداء الخدمة حتى فترة التنظيمات[18].

كذلك خدم عمال المناجم الحكومة المركزية في مقابل الاعفاء من الضرائب، وخاصة العوارض، على الرغم من أن العمل المأجور في المناجم لم يكن غير معروف. وثمة مجموعة لقوانين الضرائب في ولاية أرضروم تشير إلى

وبالإضافة إلى هذه الإمدادات الموجهة للحرب، التي كانت متقطعة في مرحلتها الباكرة، كانت هناك العشور التي شكلت منذ الأيام الأولى للامبراطورية واحدة من الضرائب الرئيسية التي كانت تُجبى من الزراعة. وكانت العشور واجبة على كل المنتجات الزراعية؛ وفقط حين تكون الإمدادات النوعية غير ممكنة، كما هي الحال في الفواكه والخضراوات الطازجة، كان يتم طلب النقود. وهكذا لم يكن ممكناً أن تتآكل هذه الضريبة بفعل التضخم، كما حدث بالنسبة إلى الضرائب التي تمّ تحويلها بشكل دائم إلى نقود. ومن ناحية أخرى، غالباً ما كانت العشور تشكل المصدر الرئيسي للدخل المخصص لحائزي الإقطاعات المطالبين بخدمات عسكرية (التيمار) أو للمؤسسات الدينية. ومن ثم كانت العشور متاحة للإدارة المركزية العثمانية فقط إذا كانت الضرائب مفروضة على الأراضي المعنية من الخزانة المركزية مباشرة[17].

الخدمات

كانت الخدمات تطلب من القرويين وسكان المدن أساساً للتحصينات وغيرها من مشروعات البناء، وفي المناجم ولنقل المواد الغذائية والأعلاف إلى الجيش (للاطلاع على الخدمات المطلوبة من الحرفيين في حرف البناء انظر الفصل 16). وكان بعض بدو الروملي (يوروك) يشكلون جزءاً من الجيش العثماني، وغالباً ما كانت التزاماتهم تحوّل إلى خدمات النقل. وكان اليوروك يعفون من الضرائب مثل العوارض ويتوقع منهم أن يجلبوا حيواناتهم الخاصة للعمل. وكانوا يخدمون على أساس التناوب، حيث يساهم البدو الذين لا يقدمون خدماتهم في دفع تكاليفها لرفاقهم. وفي أثناء القرن السابع عشر، لحقت بهذا التنظيم القديم فوضى كاملة إذ استقرّ البدو ولم يعودوا متاحين للخدمة العسكرية. ومن ثم فإنه في سنة 1691، وفي ضوء الحرب العثمانية ـ الهابسبورغية، تمّ جمع سجل جديد للبدو الواجب عليهم الخدمة وأعطي التنظيم الجديد اسم أولاد الفاتحين. وفي هذا المظهر الجديد استمر بدو الروملي في أداء الخدمة حتى فترة التنظيمات[18].

كذلك خدم عمال المناجم الحكومة المركزية في مقابل الاعفاء من الضرائب، وخاصة العوارض، على الرغم من أن العمل المأجور في المناجم لم يكن غير معروف. وثمة مجموعة لقوانين الضرائب في ولاية أرضروم تشير إلى

الأساس المنطقي لخدمات المناجم من وجهة نظر الحكومة المركزية؛ إذ إن الفلاحين الذين يعيشون في المناطق غير الخصبة والجبلية، لم يكن بمقدورهم أن يتحملوا عبء الضريبة كاملاً بسبب فقرهم، بيد أنه يمكن الإفادة منهم لصالح الخزانة باستخدامهم عمالاً في المناجم[19]. وربما كانت المشكلات تنشأ عن عدم تحديد الخدمات التي يمكن تقديمها بدلاً عن الضرائب بشكل واضح تماماً، وكذلك الخدمات التي كان يمكن دفع تعويض عنها. وعلاوة على ذلك، حتى حين كانت تُدفع الأجور، فإنها كانت أحياناً أقل من أن تكفي لإعالة عمال المناجم. وكان يفترض أن يكسب عمال المناجم عيشهم من خلال العمل في الزراعة، وهو افتراض لم يكن دائماً واقعياً[20].

ليس لدينا أي دراسات تسمح لنا بتقدير قيمة الخدمات التي كان يؤديها الفلاحون أو البدو بالنقود، وبذلك ليست لدينا وسيلة لتحديد المكاسب المباشرة وغير المباشرة للدولة العثمانية. لكن من المضلّل اعتبار دخل الدولة في القرن السابع عشر مكوناً تماماً من النقد، حتى على الرغم من أن رؤيتنا للدولة الحديثة تدفعنا في هذا الاتجاه. ومن وجهة نظر دافعي الضرائب، ربما كانت خدمات النقل على وجه الخصوص تشكل عبئاً ثقيلاً: إذ إن الفلاحين والحيوانات كانوا يبعدون عن النشاطات الإنتاجية في أوقات لم تكن بالضرورة متناسبة مع الدورة الزراعية. ومن وجهة نظر الجيش العثماني، كان لوجود الخدمات الفضل الكبير في كفاءة نظام الإمدادات. وهكذا يجب أن ينظر إلى مالية الدولة العثمانية كجزء من منظومة أوسع وأكثر شمولاً، وليس كنظير لمالية الدولة الحديثة.

البيروقراطية المالية

أظهر البحث الحديث أن البيروقراطية المالية العثمانية ازدادت توسعاً بين سنة 1510 وسنة 1560، حين تمّ تعيين مديرين ماليين (دفتردار) مقتدرين وتمّ تصميم إدارة جديدة. وكانت هناك فيما بين سنة 1560 وسنة 1660 فترة من الاستقرار النسبي، لكن الإدارة المالية مرت بفترة أخرى من التغيير البنيوي في أواخر القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر. فقد صار المديرون الماليون المعتمدون منذ أواخر القرن السادس عشر مسؤولين عن أقاليم الامبراطورية الكبرى، أي: الروملي والأناضول والولايات العربية. وقد تم التخلي عن تقسيم العمل وفقاً

للمناطق لبعض الوقت بعد سنة 1660 واستبدل وحلّ محلّه تقسيم بحسب الخطوط الوظيفية، بحيث إن الضرائب الفردية أو مجموعات الضرائب كان يتم التعامل معها بعدد متزايد جداً من الإدارات.

وفي القرن السابع عشر، نلحظ تغيراً في عدد وتكوين الكتبة العاملين في الوظائف المالية. فقبل سنة 1660 كان الكاتب العادي يوصف في سجلات الرواتب بأنه «كاتب» يساعده متدرب (شاكرد). وأحياناً كان الكتبة يحصلون على تعليم ديني، بيد أن توظيف أبناء الكتبة اكتسب اهتماماً متزايداً. والأهم من ذلك أن عدد الكتبة قد زاد، ولم تعد ميزانية الإدارة المحدودة تسمح بدفع الرواتب الكاملة لهم جميعاً. وتمّ منح الكتبة من المستويات العليا إقطاعات (تيمار)، على حين تآكلت رواتب الموظفين الأقل حظاً بفعل التضخم. وحينذاك كان الحق في لقب «كاتب» ذي المكانة المرموقة وقفاً على رؤساء الإدارات، على حين كان الكتبة، بغض النظر عن الخبرة، يعرفون باسم المتدرب (شاكرد). ومن المحتمل أن هيبة المنصب قد تدهورت.

وكثيراً ما شكا الكتّاب ممن كتبوا النصائح حينها من الفساد في الوظيفة، ولكن من الواضح أن هذه الانتقادات لا تنطبق على الإدارة المالية قبل سنة 1660، على الرغم من أنها قد أصبحت بارزة بدرجة أكبر بعد هذا التاريخ. وفيما بين سنة 1560 وسنة 1660، كان على الكتبة في الإدارات المالية أن ينكبوا على كمية هائلة من الأوراق، لا سيما بعد أن تمّ تحويل ضريبة العوارض إلى ضريبة سنوية. وقد انعكس هذا العمل الذي أدّوه بكفاءة كبيرة، ودقة متزايدة على نحو خاص في طريقة تقدير الضريبة والردود على شكاوى دافعي الضرائب[21].

أشكال جباية الضرائب

على الرغم من تضاؤل الأهمية العسكرية لمالكي التيمار بحلول القرن السابع عشر، فإنهم استمروا في جباية شطر مهم من الضرائب من الفلاحين مباشرة. لكن كانت النقود التي تصل الخزانة المركزية تجمع من خلال موظفين مأجورين (أمين)، أو عن طريق الملتزمين. وكان يتم استخدام الموظفين بالأجرة حين كانت الخزانة المركزية تريد الحفاظ على السيطرة المباشرة على مصدر الدخل. وعلاوة

على ذلك، فإن مصادر بعينها للدخل لم تكن تجتذب مزايدات مرضية من ملتزمي الضرائب، لأنه كان معروفاً أن الجباية لن تكون مربحة. وفي مثل هذه الحالات كان يتم تعيين موظف بأجر إلى أن تصل إنتاجية مصدر الدخل إلى مستوى مُرضٍ.

كان الملتزمون، الذين يتعاقدون لمدة ثلاث سنوات عادة، مسؤولين عن دفع المبلغ الذي تمّ تحديده في عقدهم ومجموعة من الرسوم الإضافية. ولم تكن الإدارة المركزية ملزمة بترك جباية الضرائب بيدي أي ملتزم لكل فترة العقد. فحين يكون هناك مزاد أفضل، كان على الملتزم أن يدفع الفرق أو أن يفقد الحق في الجباية. وحين لا تكون الإدارة المركزية تحت وطأة ضغط مالي زائد، فإن القلق بشأن ضمان الخدمات من الملتزمين الذين يعتمد عليهم على مدى فترة طويلة من الزمن كان يحد من قيمة العائدات. ولكن في زمن الحرب، ولا سيما في أثناء الحرب العثمانية ـ الهابسبورغية 1683 ـ 1699، أدت المحاولات للوصول إلى الحد الأقصى من الدخل على المدى القصير إلى التعيينات السريعة والعزل السريع للملتزمين. ونجم عن هذه السياسة خسائر فادحة بالنسبة إلى الملتزمين، ولا سيما أولئك المسؤولين عن الرسوم المفروضة على الأنشطة الزراعية، والتي كان يمكن جبايتها مرة واحدة في السنة عادة. وغالباً ما كان يتم عزل الملتزمين قبل أن يحققوا أي مكاسب لموازنة مصروفاتهم. وفي سنة 1691 كانت هناك محاولة لعلاج هذا الموقف بالسماح للملتزمين بحيازة مصدر الدخل الذي تعاقدوا عليه لمدة سنة كاملة على الأقل. وبهذا الإجراء حاولت الخزانة المركزية أن تحمي دافعي الضرائب، الذين كانوا خاضعين لكل أنواع الضغوط من جانب ملتزمي الضرائب الذين كانوا يتوقون لاستعادة أكبر قدر ممكن مما أنفقوه في أقصر وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، أدّت حالة عدم اليقين الدائمة إلى تناقص عدد المزايدين وتدني العطاءات، وهو ما كان يعني خسارة في الدخل[22]. وقد شكل نظام جباية الضرائب على المدى الطويل والمعروف باسم مالكانه (malikâne) محاولة موازية للتغلب على أزمة جباية الضرائب في القرن السابع عشر.

أعباء الضريبة في المقاطعات

مع تأسيس خزائن الولايات في كثير من أجزاء الامبراطورية العثمانية خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر ازدادت أعداد السجلات السنوية للإيرادات

والمصروفات في الولايات[23]. وثمة عينات مكتوبة قليلة متاحة تتعلق بمصر واليمن[24]. وعلى الرغم من أنه غالباً ما توصف هذه التقارير بأنها موازنات، بغية الإيجاز، فإن القصد منها لم يكن جدولة المصروفات المستقبلية. بل على العكس، فقد اختلفت هذه «الموازنات» عن مثيلاتها في القرن العشرين من حيث إنها سجلت الإيرادات التي تمّ تحصيلها بالفعل والمصروفات التي تمّ إنفاقها فعلاً، وغالباً ما تمتد سنة شمسية أو قمرية كاملة.

وتوضح موازنة اليمن سنة 1599 ـ 1600 أن هذه الولاية البعيدة كان فيها نصيب كبير للغاية (35 بالمئة) من الإيرادات العثمانية المحصلة من الموانئ. وكان ذلك راجعاً إلى أن هذه الموانئ كانت تحظى بالزيارة أكثر من الأراضي الداخلية، وأيضاً للتجارة الحيوية مع الهند ومصر والتي كانت تجري في هذه المدن ولا سيما موكا والحديدة. ومع ذلك، فإن أكثر من نصف كل الإيرادات المحصلة أصلاً من الأنشطة الزراعية في أراضي الداخل، كانت تجمع في شكل ضريبة على الأرض الزراعية[25].

وقد شكلت الإيرادات المرتكزة على اليمن حوالى ربع النقود التي كانت الإدارة العثمانية تحصل عليها من مصر سنة 1596 ـ 1597 (65.902.000 بارة بدون المتأخرات من السنوات السابقة). وإذا وضعنا في حسابنا ثروة البلاد الزراعية فإن نسبة الرسوم المستحقة كانت أقل كثيراً مما عليه اليمن (8.2 في المئة). غير أن الإيرادات المحصلة من القاهرة، أي من التجار والحرفيين، كانت تشكل 6.6 في المئة من إجمالي الإيرادات. وهكذا وصلت الضرائب غير الزراعية إلى 16.8 في المئة على الأقل من الإجمالي. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الإيرادات المتنوعة التي بلغ إجمالها 10.9 ملايين بارة (16.5 في المئة) لا بدَّ أيضاً من أنها كانت غير زراعية في الأصل. لكن ضرائب الأرض ومبيعات الغلال المملوكة للخزانة كانت تشكل الموارد الأكثر أهمية لدخل الإدارة المركزية. وإذا ما أخذنا هذين البندين معاً نجدهما يرتفعان إلى 43.8 مليون بارة، أو 66.3 بالمئة من كل إيرادات مصر[26].

وبينما كانت الضرائب التي تتم جبايتها من الولايات العربية تحسب بالبارة والعملة الذهبية العثمانية، كانت موازنات ولايات الأناضول في أواخر القرن

السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر تحسب بالأقجة[27].

وكان العائد المالي للأناضول متواضعاً جداً: إذ إن ولاية قرمان التي تضم معظم جنوبي وسط الأناضول ومعها مدن قيسرية وقونية ونجدة الكبيرة نسبياً، كانت تنتج فقط حوالى 4 في المئة من الموارد التي جنتها الإدارة من اليمن سنة 1599 ـ 1600[28]. وحتى لو اعترفنا بأن أرقام كرمان انخفضت بشكل مؤقت بسبب الدمار الذي أحدثه تمرد الجلالية، فإن الأهمية الحاسمة لليمن ومصر في الدخل النقدي للامبراطورية تبرز واضحة.

ومن بين أهم بنود الدخل المسجّلة في كرمان إمدادات الغلال من مدينة نجدة، والتي كانت قيمتها النقدية تصل إلى حوالى 18 في المئة من كل الإيرادات. وقد شكلت الجزية وعدة موارد أخرى غير محددة للدخل معظم الدخل المتبقي للإدارة المركزية. ونحتاج إلى موازنات إقليمية من أجزاء مختلفة من الامبراطورية في القرن السابع عشر قبل أن نستطيع تقييم نموذجية هذه الولايات الثلاث، ونحدد المصادر الرئيسية لقوة الدولة المالية.

(عدم) توازن الموازنة

على الرغم من نشر عددٍ من الموازنات التي توثق الإيرادات والمصروفات للخزانة المركزية خلال القرن السابع عشر، فإنها لا تقدم صورة مُرضية عن التوزيع الجغرافي لمصادر الدخل[29]. وبينما كان المعتاد في موازنات القرن السادس عشر وضع قوائم الإيرادات بحسب أصلها الجغرافي، فإن المحاسبين العثمانيين في القرن السابع عشر اعتادوا تسجيل الإيرادات بواسطة مكتب الخزانة المسؤول عن إداراتها. وعلى الرغم من أن مكاتب كثيرة كانت مهتمة بالإيرادات المحصَّلة من منطقة محددة، فإن المنشأ الجغرافي لبعض الإيرادات المعنية لا يزال محجوباً عن الجميع باستثناء أكثر المؤرخين خبرة بالماليات العثمانية[30]. وتعكس أقسام «المصروفات» في كل من الموازنة المركزية والموازنات الإقليمية التكلفة العالية للإدارة بالنسبة إلى إجمالي الدخل. وهكذا، فإنه في نهاية القرن السابع عشر، كان الصدر الأعظم ومعه الولاة الإقليميون والموظفون العاملون في مصر، يتقاضون جميعاً رواتب سنوية من إيرادات اليمن، وكذلك الجنود المتمركزون في كل من

مصر واليمن. وكانت المصروفات الإدارية في اليمن نفسها كبيرة إلى حدٍّ أن عجزاً حدث في الميزانية وصل إلى 6.5 ملايين بارة[31].

بالمقابل فاقت الإيرادات المصرية المصروفات في الولاية إلى حد كبير سنة 1596 ـ 1597[32]. فقد خرج من البلد حوالى ثلث إجمالي الإيرادات المصرية (32 في المئة)، لكي يوضع معظمه في استانبول. بيد أن الإيرادات المصرية كانت تطعم أيضاً الحجاج والمقيمين الدائمين في المدن المقدسة في الحجاز، كما كان يتم احتجاز مبلغ أصغر للوفاء بحاجات بيت المقدس. وقد وصلت مصروفات الولاية إلى 44.7 مليون بارة. أمّا الرواتب (ساليانه)، والتي كان معظمها مخصصاً لكبار الموظفين، فقد وصلت إلى 15 في المئة من هذا الرقم، في حين أن الآخرين ممن كانوا يتقاضون رواتبهم من الدولة، ومعظمهم من العسكريين، كانوا يتقاضون 26.6 مليون بارة (59 في المئة من إجمالي المصروفات). وهكذا، تؤكد موازنة سنة 1596 ـ 1597 صورة مصر بصفتها مصدراً رئيسياً للقوة المالية، ويصبح من الواضح أن احتجاز النخبة المملوكية للإيرادات المصرية خلال سنوات بعينها من القرن السابع عشر كان يشكل سبباً رئيسياً من أسباب الحرج المالي.

بالنظر إلى تواضع موارد ولاية قرمان (فقد تعدت المصروفات الإيرادات بمبلغ صغير 1,030 أقجة)، نجد أن رواتب كبار الموظفين تحتل مكاناً مهماً أيضاً. وكان والي كرمان يتقاضى أعلى راتب، يتبعه مسؤول الخزانة في الولاية. وثمة مبالغ أقل كثيراً كانت تذهب إلى اثنين من بيوت الدراويش في قونية، ومن بينها مقبرة مولانا جلال الدين الرومي المبجلة. أمّا الكتبة في الإدارة المالية والموظفون في بعض المؤسسات الدينية المعنية، فكانوا يتقاضون مبالغ أقل. ولم تظهر حاميات المدن مثل قونية أو قيسرية في الميزانية. غير أن القسم الأكبر من الإيرادات الإقليمية كانت تصادره الخزانة المركزية في استانبول (38 في المئة). وحتى في منتصف القرن السادس عشر، كان يتم إلى حد كبير تمويل العمل اليومي للحكومة العثمانية من الموارد المحصلة من غرب ووسط الأناضول من ناحية، ومن شرق الروملِّي من ناحية أخرى[33]. ويبدو أن الاضطرابات الناجمة عن حركات التمرد الجلالية، وبداية الضعف المالي في ولاية كرمان، لم تُخل بهذا النموذج كثيراً.

وفي موازنة 1669 ـ 1670، تمّ تسجيل مصروفات الإدارة المركزية بطريقة أقل غموضاً بكثير من تسجيل الإيرادات. وهكذا يمكن أن نقرر كيف أنه في هذه السنة حين كانت الأعمال الحربية مقتصرة على أوكرانيا، وكانت الأحوال هادئة تماماً على الجبهة البولندية وعلى جبهة الهابسبورغ، أظهرت الموازنة العثمانية عجزاً قدره 44.7 مليون أقجة (أي 7.3 في المئة). وكان ثلثا المصروفات تقريباً مصروفات عسكرية الطابع: وبغض النظر عن الدفع لجيش قوامه 98,342 رجلاً، وهو ما كان يقدر بـ 35.5 في المئة من المصروفات، كانت مبالغ كبيرة تصرف على الطعام، والبدلات العسكرية المصنوعة من أصواف سالونيكا، وصناعة البارود في قرمان وسالونيكا وغير ذلك من الحاجات العسكرية. وإذا ما أخذنا في الحسبان الأهمية الصغرى نسبياً للأسطول خلال السنوات التي أعقبت نهاية الحرب الكريتية، فإن تموين دار صناعة السفن كان أقل من تموين الجيوش؛ ولكن مع ذلك، كانت الأساطيل تتلقى 41.3 مليون أقجة (أي 6.5 في المئة).

وكان يتم تخصيص مبلغ 189.2 مليون أقجة لشخص السلطان وإدارة قصوره، وهو ما يصل إلى 29.5 في المئة من مجموع النفقات. وتحت هذا العنوان، كانت الموازنة تضع مبالغ النقود التي يحتفظ بها السلطان وتكون بتصرفه الخاص، وكذلك المبالغ التي كانت تنفق على الاسطبلات والمطابخ، وعلى الغلمان الذين كانوا يتدربون في «غلطة سراي» وعلى الأجور التي كانت تدفع للحرفيين العاملين في خدمة الحاكم، والأجور المدفوعة للموظفين والخدم الذين كانوا يقومون على رعاية القصور. كذلك كانت صناعة أثواب التشريفات مكلفة، ولا سيما أن الحرب المستمرة في أوكرانيا تسببت في عرقلة إمدادات الفراء. وبالمقارنة مع القصر، فإن الديوان والمكاتب التابعة له لم تكن تكلف دافع الضرائب القدر الكثير، إذ كانت مصروفاتهم تصل إلى أقل من واحد في المئة من الإجمالي.

ومن بين المصروفات التي كان تصنيفها أقل سهولة، يمكن إيراد مشروعات البناء والهدايا. ولم تكن مشروعات البناء مهمة جداً؛ وحتى مع الإصلاحات وغيرها من البنود المتنوعة المتضمنة في الموازنة، فإنها لم تكن تصل إلى أكثر من 2 في المئة من مجموع المصروفات. والأكثر أهمية كانت المبالغ المدفوعة

للرواتب التي كان السلطان والوزراء من خلالها مسؤولين عن عدد كبير من المساجد والأضرحة. وعلاوة على ذلك، فإن السفراء وخان التتار وعدداً من أعيان الشراكسة كانوا أيضاً يتلقون المنح والهبات، كما أن مبلغ 3.5 ملايين أقجة (0,5 في المئة) كان ينفق على الحج وسكان المدينة المنورة[34].

خاتمة

في المعلومات المتوافرة اليوم، تبدو الإدارة المالية العثمانية في أواخر القرن السادس عشر، وفي القرن السابع عشر كهيئة من المتخصصين، المدربين على العمل الشاق لتقديم الموارد المطلوبة لجهاز حكومي يطالب دائماً بالمزيد. وكانت الحرب أهم مصدر للمصاريف. وكثيراً ما تعامل الباحثون في القرن العشرين مع الأسباب التي جعلت الحرب مكلفة بشكل متزايد: المواجهة مع دول كبيرة نسبياً وجيدة التنظيم مثل النمسا الخاضعة لحكم الهابسبورغ وإيران الصفوية، وزيادة استخدام النقود في الاقتصاد ككل، والطلب المتزايد على الفرسان الذين كانوا يحتاجون إلى تقاضي رواتبهم نقداً. لكن اتضح مؤخراً أن الطلبات المتصلة بالحرب كانت تشكل عبئاً ثقيلاً على الفلاحين العثمانيين حتى في القرن الخامس عشر. وهكذا يبدو من الخطأ أن نفترض أن دافعي الضرائب العاديين بدأوا يشعرون بتأثير الحرب فقط منذ السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر فصاعداً، على الرغم من أن العبء ربما صار أثقل كثيراً منذ ذلك الوقت فصاعداً[35].

لقد عوّدنا أنفسنا على رؤية الامبراطورية العثمانية باعتبارها دولة موجهة بشكل خاص صوب الحرب، وللوهلة الأولى تبدو موازنة عام 1669 ـ 1670، حيث 62.5 في المئة من إجمالي المصروفات تتعلق بالشؤون الحربية، وكأنها تؤكد هذا الانطباع. ولكن لكي نضع الأمور في نصابها الصحيح، يمكننا أن ننظر بسرعة إلى الموازنة الإجمالية «الأولى والأخيرة» لفرنسا في ظل النظام القديم، التي تلخص الإيرادات والمصروفات في سنة 1788[36]. إذ كان أكثر من نصف إجمالي المصروفات فوائد ديون، وكان القسم الأكبر من هذه الديون التي استوجبت هذه الفوائد قد تمّ التعاقد عليه لتمويل الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، تصل النفقات العسكرية الجارية إلى 26 في المئة؛ وإذا ما أضفنا فوائد الدين إلى النفقات المدفوعة كقيمة أساسية، فإن النسبة ترتفع إلى 53 في المئة. ووصلت نفقات

الملك والبلاط إلى 6 في المئة من إجمالي المصروفات، وإلى 12 في المئة باستثناء خدمة الديون. ويكمن الاختلاف الرئيسي بين الموازنتين في المبالغ المالية المخصّصة للإدارة المدنية، وليس في المصروفات العسكرية ومصروفات القصر.

وبينما كانت النفقات المتعلقة بالإدارة المدنية تافهة في ميزانية الحكومة المركزية العثمانية فإن فرنسا في ثمانينيات القرن الثامن عشر خصصت نسبة 23 في المئة من إجمالي المصروفات (بما فيها خدمة الدين) تحت هذا البند. ولكن يحتمل أن تظهر الموازنة الفرنسية في سبعينيات القرن السابع عشر، إذا كانت هناك موازنة أصلاً، إنفاقاً أقل على الإدارة المدنية أيضاً. وفي الوقت نفسه، فإن القوة السياسية للقصر العثماني في النصف الثاني من القرن السابع عشر كانت كبيرة بحيث يمكن اعتبار جانب معين من نفقات القصر مصروفات للإدارة المدنية أيضاً. وتظهر كل من الموازنتين أن حكومات ذلك الزمان كانت تضع أولوية ضئيلة للتعليم والصالح العام، وهي أمور كانت تترك لمبادرات الأفراد المحسنين. وكانت الأولوية القصوى في كل من المثالين تمويل الحروب الماضية والحاضرة والمستقبلية، وفي هذا الصدد ربما كانت الامبراطورية العثمانية أقل تفرداً مما صُورت عليه.

الهوامش

(1) من المصادر المهمة الأطروحة غير المنشورة لمؤلفتها ليندا دارلينغ (1990)، وأنا أشكرها للسماح لي بالاطلاع على هذه المخطوطة، راجع بالإضافة إلى ذلك،
Genç (1975, 1987); Tabakoğlu (1985a, b); Cezar (1986).

(2) İnalcik (1959).

(3) Güçer (1964). pp. 67-92; Tabakoğlu (1985a), pp. 157-58.

(4) Güçer (1964). p. 29.

(5) Compare the article «Djizya» in EI^2, by Halil İnalcik.

(6) McGowan (1981), pp. 80-81.

(7) Tabakoğlu (1985a), pp. 165-67.

(8) المرجع نفسه، ص. 158؛ ويرى ماك غوان (1981)، ص. 109، إن هذا قد حدث بين سنوات 1585 و 1625.

(9) Darling (1990), pp. 328-29.

(10) Compare the article «Avariz» in İA by Ö.L. Barkan; Linda Darling, unpublished communication at the MESA Convention of 1986.

(11) Barkan (1955-56a), p. 213; McGowan (1981), p. 205.

(12) Tabakoğlu (1985a), p. 158.

(13) Güçer (1964). pp. 104-6, 113.

(14) Kütükoğlu (1983). pp. 92-97.

(15) Güçer (1964). p. 97.

(16) المرجع نفسه، ص ص. 115 ـ 18.

(17) المرجع نفسه، ص ص. 44 ـ 66.

(18) Gökbilgin (1957). pp. 255-56.

(19) Barkan (1943), p. 72.

(20) Faroqhi (1984), p. 186.

(21) Darling (1990).

(22) Tabakoğlu (1985a), p. 124.

(23) Fleischer (1986), pp. 311-14.

(24) Shaw (1968); Sahillioğlu (1985).

(25) Sahillioğlu (1985), pp. 302-3.

(26) Shaw (1968), p. 21.

(27) وتسجل رواية تتعلق بمقاطعة قرمان سنة 1020 ـ 21 كانون الأول/ديسمبر 1611 ـ كانون الثاني/يناير 1613 عائدات مجموعها 1.649.098 أقجة لسنة قمرية كاملة، وشهرين وثمانية أيام (MM 5285, p. 6). غير أن تقلبات نسب التبادل بين الأقجة والبارة تجعل من الصعب مقارنة هذه الأرقام مع البيانات المصرية واليمنية. ولا تتوافر أية أرقام لعام

1612، ولكن لأن قيمة البارة في سنتي 1014/ 1605 ـ 6، و 1027/ 1617 ـ 18 كانت تساوي ثلاث أقجات، فإن عائدات قرمان كانت تساوي 549.669 بارة: سحيللي أوغلو (1964)، ص229.

(28) أرقام قرمان تعود لفترة أطول قليلاً من سنة شمسية.

(29) Barkan (1955-56a, b).

(30) Tabakoğlu (1985a), p. 168; (1985b), p. 393.

(31) Sahillioğlu (1985), pp. 310-19.

(32) Shaw (1968), p. 21; Idem (1962), pp. 284, 295.

(33) Barkan (1953-54), p. 273.

(34) Barkan (1955-56a), pp. 214-24;

حول العائدات والمصاريف خلال السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، راجع أيضاً سحيللي أوغلو (1981).

(35) Lowry (1986).

(36) Soboul (1970), p. 470.

19

النخبة الحاكمة بين السياسة و «الاقتصاد»

بينما تتناول الفصول 16 و17 و18 التغيرات الطويلة المدى في الحياة الاقتصادية والتي صارت مرئية من خلال عوائد الجمارك، وإيرادات المنشآت، أو موازنات الولايات، فإن الفصلين التاليين يركزان على الأشخاص الذين نشطوا في إحداث هذه التغيرات. وكان من المرغوب فيه إضافة فصل ثالث يتناول حياة الفلاحين والبدو، ولكن بما أن الدراسات عن البدو قليلة، فإن ما هو معروف عنهم تمّ تلخيصه بالفعل في الفصل 16. وفي دراسة شاملة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لا يمكننا أن نبحث بالتفصيل الأنشطة السياسية والعسكرية الأكثر تمايزاً للنخبة. ولكن، ولا سيما في السياق غير الرأسمالي، أو ما قبل الرأسمالي، يستحيل أن نفصل بدقة بين الشكل الاقتصادي والشكل السياسي. وكما أن بحث الحياة الاقتصادية في فرنسا القرن السادس عشر والقرن السابع عشر سوف يكرّس قدراً كبيراً من الوقت والحيّز لسياسات الدولة، كذلك فإن تقديم رواية عن الحياة الاقتصادية العثمانية سيبحث دور النخبة السياسية حيث إنها تصطدم بالأنشطة الاقتصادية للسكان من الرعايا. وقد لمسنا هذه المسألة بالفعل حين تناولنا موقف النخبة من التجارة الخارجية (انظر الفصل 17) ولكنها تتعدى هذا الموضوع الخاص كثيراً. ومن ثم، فإنه بعد بحث آراء النخبة العثمانية في مسائل نعتبرها اليوم مسائل اقتصادية، فإننا نحتاج إلى إلقاء نظرة وثيقة إلى الأنشطة الملموسة التي سعى من خلالها أفراد الطبقة السياسية إلى الثروة والنفوذ. وعلاوة على ذلك، أدت التغييرات في تكوين النخبة وأنماط حياتها إلى أشكال جديدة من الممارسات

الضريبية، التي أدت بدوها إلى نقل الأثر الاقتصادي لجهاز الدولة العثمانية للمجتمع الذي كان خاضعاً له.

محاولات لتنظيم الحياة الاقتصادية

لم تكن النخبة الحاكمة العثمانية معادية للتجارة أو لا مبالية بها، بل على العكس تماماً، فقد كان مسموحاً لتجار الجملة على نطاق واسع أن يكوّنوا الثروات لأنفسهم[1]. لكن لم يكن في وسع حتى أكبر التجار أن ينافسوا الأعضاء المتوسطين من الطبقة السياسية مثل الوالي الصغير (سنجق بيك) فيما يتعلق بالثروة، ناهيك عن الموظفين الأعلى في الهرمية الإدارية[2]. وعلاوة على ذلك كان بوسع التجار، طالما أنه لم يكن مسموحاً لهم الالتزام بجباية الضرائب وغيرها من الأنشطة التي ربما كانت تجعلهم مدينين للخزانة، أن يورثوا ضياعهم لورثتهم. بيد أن هذا المبدأ لم يكن سارياً باستمرار، إذ إن السياسات التي انتهجتها الدولة العثمانية في القرن السادس عشر غالباً ما كانت معادية لتراكم رأس المال التجاري، ولا سيما حين يكون ثمة شك في مكاسب محتملة أو تقاضي فوائد مالية. وربما كان يوكل إلى التجار أن يخدموا كجزارين في استانبول أو في التجارة التي كانت تمد قوافل الحجاج الذاهبة إلى الحجاز بالجمال، وهي أنشطة كانت فيها المخاطرة بالخسائر الجسيمة عالية. وخلال القرن السادس عشر والقرن السابع عشر، ظل التجار، بمن فيهم الأثرياء، خاضعين لسيطرة الطبقة السياسية.

وكان يتم تأمين هذه السيطرة بالسعر الذي تفرضه الإدارة (النرخ). غير أن هذه المؤسسة، على الرغم من أهميتها الحاسمة لعمل نظام الحكم العثماني، كانت تواجه التحدي من قبل أعضاء بعينهم من النخبة. وبما أن فقهاء المذهب الحنفي الأوائل قد عارضوا تحديد الإدارة للأسعار وفضلوا سياسة السوق الحرة - «Laissez faire»، فقد استمر بعض العلماء العثمانيين في ترددهم إزاء مشروعية تحكم الإدارة بالأسعار. وكان فاضل مصطفى باشا، وهو أحد الصدور العظام من عائلة كوبرولو، والذي ميز نفسه بدراسة الشريعة، مشهوراً أيضاً بمعارضته فرض الأسعار التي تحددها الإدارة[3]. بيد أن تيار الرأي السائد، حتى بين العلماء، كان يعمل على توفيق الآراء الشرعية مع الممارسات الحكومية. وكثيراً ما تمّ الزعم بأن النسيج الأخلاقي للإنسان قد تدهور منذ عهد النبي والمشرعين الأوائل، بحيث إن

إجراءات التحكم التي لم تكن ضرورية بل يلام عليها في تلك الأزمنة صارت جائزة وضرورية. وهكذا نجد قضاة يتصرفون باعتبارهم موظفين كباراً، يحددون الأسعار الإدارية الرسمية ويفرضونها، ويتشاورون مع الحرفيين والتجار وينظرون في الشكاوى التي تتعلق بتنفيذ هذه الإجراءات.

وكانت الطريقة التي يتم بها فرض الأسعار التي تحددها الإدارة تميل لصالح تجار المسافات البعيدة على حساب أصحاب الحرف[4]. إذ كان مسموحاً فقط للحرفيين بهامش ربح يراوح ما بين 10 و20 في المئة، وهو ما كان يترك مجالاً ضئيلاً لتراكم رأس المال، على حين كان مسموحاً لتجار المسافات الطويلة في الغالب الأعم أن يحددوا أسعارهم بأنفسهم. وحتى لو كانت الأسعار تفرض من قبل القاضي، فإنه عادة ما كان يضطر إلى الاعتماد على التجار ليمدوه بالمعلومات المتعلقة بثمن الشراء في الأماكن البعيدة، وهو ما كان يسمح بتوفير مساحة معقولة لمناورات التجار. ويبدو أن من الأسباب الرئيسية لتثبيت الأسعار ضمان قدرة الحكومة على شراء البضائع بأسعار مخفضة تمّ تحديدها سلفاً. أمّا الأسعار الحقيقية للبيع التي كان يدفعها الأشخاص العاديون فغالباً ما كانت تبتعد عن السعر الرسمي إلى حد كبير[5]. وبينما كانت حماية المستهلك بشكل عام جزءاً من إيديولوجية النخبة العثمانية، فإن نظام الأسعار الذي تحدده الإدارة قد استخدم قبل كل شيء لحماية مصالح الطبقة السياسية والتجار الأكثر أهمية. ويفسّر ذلك الموقف أيضاً السبب في أن الأسعار الرسمية كانت تفرض على أنواع البضائع كافة في استانبول، على حين كانت سجلات الأسعار في الولايات تنحصر عادة في الضروريات.

الآلية الرئيسية الأخرى التي أثرت بها النخبة العثمانية في الحياة الاقتصادية لرعاياها هي سيطرة الحاكم على العُملة. ولأن ذلك يشكّل أحد الرموز الرئيسية لسلطة الحاكم، فإن تخفيض قيمتها غالباً ما كان يُعتبر من أعراض تدهور الدولة[6]. وبينما كانت انتفاضات الانكشارية ضد تخفيض العملة موجهة للحفاظ على قدرتهم الشرائية، إلا أنها كانت ناتجة أيضاً من مفهوم أن الموظفين الفاسدين كانوا يدفعون بسلطان عديم الخبرة إلى تدمير الدولة.

كان للتلاعب بالعملة تأثير مباشر في الأسعار، ويؤدي إلى قيام اضطراب

خطير لأن الأسعار غالباً ما كانت تزيد أكثر مما قد يجلبه أي تخفيض محدد للعملة، على حين كان التجار يترددون في تخفيض الأسعار نتيجة لإعادة تقويم سعر العملة. وفي كل الأوقات كان يتم تداول عدد كبير من النقود الأدنى قيمة من المستوى القياسي، وكان يمكن استخدام هذا الواقع بسهولة ذريعة من جانب التجار الراغبين في تبرير زيادة أرباحهم[7]. وكان أي تغيير رئيسي في العملة يستدعي بالضرورة نشر قائمة شاملة للأسعار الرسمية التي يتمّ تحديدها حديثاً[8]. وهكذا فإن تحديد الأسعار والسيطرة على العملة كانا مرتبطين بشكل وثيق، وكان يمكن استغلالهما لزيادة موارد الإدارة العثمانية ولزيادة القدرة الشرائية للضرائب التي تمت جبايتها بالفعل.

«الطبقات العثمانية» وأنشطة أحد الصدور العظام في زيادة الأعمال

لكي نفهم بمزيد من الوضوح الآراء الاقتصادية للنخبة العثمانية وأنشطتها في القرن السابع عشر، سنعرض فيما يلي مثالاً تمت دراسته جيداً بشكل خاص. وهو درويش محمد باشا، الذي مات سنة 1655 بعد أن تولى منصب الصدر الأعظم في 1653 و1654، يعتبر هذا الرجل من جانب المؤرخين العثمانيين المعاصرين مشهوراً بسبب ثروته أساساً. وهذه الثروة تمّ جمعها إلى حد كبير باستغلال مركزه كأحد كبار الموظفين للاشتغال بالتجارة والزراعة وإقراض الأموال[9]. وبهذه الطريقة استحوذ درويش محمد باشا على فرص جمع المال، وهو ما قد حدث في ظل ولاة أقل اهتماماً بالمشروعات بالنسبة إلى النخب الإقليمية في دمشق وبغداد، حيث تولى درويش محمد باشا منصب الوالي فترات طويلة من الزمان. ويفسر لنا ذلك السبب في أن كثيراً من مؤرخي الولايات قد شجبوا أعماله، على حين أن الكتّاب القريبين من المركز العثماني، مثل نعيمة وأفليا جلبي عبّروا عن رأي محايد أو حتى إيجابي. ومن بين نشاطات درويش محمد باشا التجارية العديدة يحكي نعيمة عن إرسال الوكلاء إلى الهند، والبصرة وحلب. ومن بين البضائع التي كان هؤلاء الناس يجلبونها عند عودتهم، كان الوالي يحتفظ لنفسه بما يحتاج إليه هو وأسرته، ويعيد بيع الباقي إلى التجار في المدينة. وقد تخصص درويش محمد باشا في تجارة الكماليات على نحو خاص، لكنه استثمر المال أيضاً في توسيع الإنتاج الزراعي بالعراق. كما كان وكلاؤه يسافرون إلى شمال العراق، حيث

يشترون الأغنام من القبائل البدوية المحلية. وكانت هذه الأغنام تطعم قواته الخاصة وأهل عائلته دون أن يلحق ذلك خطراً بإمدادات الطعام في بغداد، كما أنها كانت تباع إلى سكان المدينة. ويزعم نعيمة أنه على الرغم من أن درويش محمد باشا كان يجني أرباحاً كبيرة من هذه العمليات، فإن أهل بغداد كانوا راضين لأنه يفرض أسعاراً معتدلة. ومن سوء الحظ أننا لا نملك أي وسيلة للتحقق من هذه المزاعم[10].

وبمعنى معيَّن، أحيا درويش محمد باشا الممارسات التي كانت شائعة في ممتلكات سلاطين المماليك، حيث كان الحكام ومساعدوهم يشتغلون كثيراً في التجارة بل يحتكرون فروعاً معينة من التجارة في الكماليات[11]. وقد تصرف أيضاً عدد قليل من الوزراء العثمانيين الأوائل على نحو مشابه. إذ إن رستم باشا الصدر الأعظم للسلطان سليمان القانوني، على سبيل المثال، كان ناجحاً للغاية كرجل أعمال. ومن ناحية أخرى، عارض ابن خلدون المنظِّر السياسي النافذ في القرن الرابع عشر، مشاركة الحكام في التجارة والزراعة وأكد بقوة أنه في المراحل الأخيرة فقط من التدهور السياسي كان الحاكم يدخل في منافسة غير عادلة مع رعاياه. وكذلك رأى كاتب المذكرات في القرن السابع كوجي بيك بأن العاملين في خدمة السلطان يجب أن يتحاشوا أشغال الرعية[12]. وعلاوة على ذلك، وفقاً لابن خلدون، فإن هذه المنافسة ليست لمصلحة الحاكم نفسه على المدى الطويل، لأنه بهذه الطريقة يحرم نفسه من الكثير من عوائد الضرائب التي يحتاج إليها. وقد ساد هذا الرأي الأخير بين المفكرين السياسيين العثمانيين في القرن السادس عشر، الذين يبدو أن تفكيرهم كان انعكاساً للممارسة السياسية النموذجية في ذلك الزمان[13]. ففي النهاية، نادراً ما كان السلاطين العثمانيون يقومون بعمليات تجارية كبرى، وبغض النظر عن احتكار النبيذ المجري في أوقات معينة من السنة، ومنتجات المناجم والقليل من مواد الصياغة، فإنهم لم يحاولوا القيام باحتكارات كبيرة الحجم. غير أن عدداً قليلاً جداً من الوزراء في القرن السادس عشر اشتغلوا بالتجارة لحسابهم الخاص، بحيث لا يمكن اعتبار أنشطة درويش محمد باشا في مجال الأعمال شيئاً لم يسبق حدوثه من قبل. وإذا كان العكس هو الصحيح، فمن غير المرجح، إذا أخذنا بعين الاعتبار الموقف المحافظ للمجموعة الحاكمة العثمانية، إنه سيحظى بموافقة مؤلفين من أمثال أفليا چلبي ونعيمة.

بيد أن نعيمة على الأقل كان يدرك أن أنشطة درويش محمد باشا التجارية والزراعية، والمحاجات التي دافع بها عن هذه الأنشطة، كانت تختلف عن نقيض العمل الذي يحظى بالقبول الاجتماعي. وقد عبّر نعيمة عن موقف الوالي بمصطلحات ابن خلدون، وفي الوقت نفسه، هدم تعاليمه بجملة تتعارض بشكل حاسم مع مقاصد ابن خلدون. وبحسب كلام نعيمة، زعم درويش محمد باشا أن الحاكم الذي لا ينخرط بالأعمال التجارية يجب أن يواجه اللوم بسبب فرضه أعباء باهظة على شعبه[14].

ويقودنا هذا النقاش إلى سؤال أوسع في مداه عن التقسيمات داخل المجتمع العثماني في القرن السابع عشر. وذلك أن المفكرين السياسيين في ذلك الزمان، مثل مصطفى علي والمؤلف المجهول لـ «كتاب المستطاب»، لم يكلّوا أبداً من التأكيد على وجوب الحيلولة دون دخول الرعايا من دافعي الضرائب الطبقة السياسية[15]. ولم يكن ذلك موضوعاً أدبياً خالصاً؛ ففي النصف الثاني من القرن السادس عشر، بذلت جهود مكثفة لإزاحة الموظفين المعروفين بأنهم يتحدرون من الرعايا من الجهاز الإداري. لكن لم يكن يمكن من الناحية العملية تطبيق مثل هذا المبدأ بشكل دائم. وكمثال على أول استثناء ربما يذكر المرء الدفشرمة، أي تجنيد أولاد الفلاحين المسيحيين من داخل الامبراطورية العثمانية في خدمة السلطان (قول Kul)، لكي يتم استخدامهم في الجيش، والقصر، والإدارة؛ غير أن الدفشرمة بدأت تفقد أهميتها باطراد خلال القرن السابع عشر. وعلاوة على ذلك، ظل من الضروري مكافأة المحاربين على الجبهة في «الحرب الطويلة» بين العثمانيين وامبراطورية الهابسبورغ (1593 ـ 1607) بتعيينهم ملتزمين خارج نطاق إيرادات الضريبة (التيمار)[16]. وغالباً ما كان الامتياز الذي يمنح لجباة الضرائب الأكثر أهمية يتضمن تخصيص التيمار لأتباعهم، وهو ما كان من الضروري أن يكفل لهؤلاء وسيلة لدخول المجموعة الحاكمة العثمانية. ومن المسلم به، أن هذا الترتيب كان يفترض أن يكون مؤقتاً، لكن الأعضاء الطموحين من جمهرة الرعايا لا بدّ من أنهم استخدموه كموطئ قدم لتغيير وضعهم على نحو أكثر ديمومة. وأخيراً، وليس آخراً، كان حائزو التيمار المفلسون في تسعينيات القرن السادس عشر كثيراً ما ينقلون عوائد التزامهم لآخرين[17]. وبينما لم يكن هذا الترتيب يحول أن الحائزين الجدد إلى أعضاء في المجموعة الحاكمة العثمانية، فمن السهل تصور

بعض الناس المرتبطين بهذا الإجراء استغلوا مركزهم المؤقت للفوز بميزة اجتماعية وسياسية أكثر دواماً. وعلاوة على ذلك غالباً ما كان الحرفيون العاملون في خدمة الإدارة العثمانية على أساس دوام كامل يعدون من فئة العساكر (عسكري)، ولا بدَّ من أن بعض أبنائهم كانت لهم مؤهلات توظيفية مُرضية تتعلق بخلفياتهم التي لا تنتمي إلى الرعايا (الجدول 20:II).

ولكن حتى إذا لم تكن الحدود بين فئة الرعايا والطبقة السياسية من الناحية العملية صارمة بالقدر نفسه الذي تقرره المقالات السياسية في ذلك الزمان، فإن التميز بينهما قد شكَّل الأساس الذي قام عليه الفكر السياسي العثماني في السنوات التي سبقت سنة 1600 وأعقبتها. ويمكن توضيح هذه الحقيقة بمثال عملي: فعلى مرّ القرون، كانت طبقات أعضاء الطبقة السياسية تسجل في سجلات منفصلة على يد موظف معيَّن لهذا الغرض بالذات، يدعى عسكري قسَّام[18]. وبما أن ضياع أعضاء الطبقة السياسية، باستثناء العلماء، كانت عرضة للمصادرة من جانب السلطان، بينما كانت عقارات الرعايا تنتقل إلى ورثة المتوفى، لم يكن من السهل إغفال التمييز بين المجموعتين.

ولكن بعيداً عن التفرقة بين الرعايا والطبقة السياسية، فإننا نحتاج إلى بحث مشكلة ما إذا كان قد وُجد في المجتمع العثماني مؤسسة يمكن مقارنتها بـ«الطبقات» التي عرفتها أوروبا في أوائل العصر الحديث. للوهلة الأولى، تبدو الإجابة بالنفي واضحة. إذ إن الامبراطورية العثمانية لم تكن تمتلك طبقة وراثية من النبلاء باستثناء المتحدرين من نسل النبي، الذين كانت أهميتهم السياسية محدودة نسبياً. وعلاوة على ذلك، ثمة مراقب عاش في منتصف القرن السادس عشر، هو سفير الهابسبورغ اللمَّاح أوجييه غيسلان دي بوسبك Oghier Ghiselin de Busbecq علَّق بقوله إن كل أعضاء الطبقة السياسية يعتبرون أنفسهم خدماً للسلطان ليس إلا. وبما أن هذا الأخير بإمكانه ترفيع أو معاقبة أي شخص بحسب ما يريد فإن أعضاء الطبقة السياسية العثمانية يفترض أنهم كانوا يولون أهمية ضئيلة للأصل أو الروابط العائلية. وإذا وضعنا هذه الظروف في اعتبارنا، فإن فرصة حصول الطبقة السياسية على "مكانة وطيدة"، يمكن توريثها لأجيال قليلة على الأقل كانت ضئيلة، وذلك على ما يبدو الشرط الأدنى للاعتراف حتى بشكل غير رسمي بنظام الطبقات.

الجدول 20:II

طبقة العسكر 1545 ـ 1659 :

وظائفهم، وأماكن إقامتهم، وأصولهم غير الإسلامية المرجحة

	أماكن إقامتهم								«عبد الله أوغلو» «معتنقون محتملون للإسلام»	
	العدد في المدن	٪	العدد في الضواحي	٪	غير معروفة العدد	٪	العدد الإجمالي	٪	العدد	٪
الانكشارية	258	78.8	58	17.7	11	3.5	327	21.3	127	38.8
السباهيون	509	77.4	129	19.6	19	3.0	657	43.9	158	24.0
العلماء	327	93.1	19	5.4	5	1.5	351	23.4	33	9.4
موظفو البلاط	50	87.1	6	10,5	1	1.8	57	3.7	23	40.3
الحرفيون	93	83.7	16	14.4	2	1.9	111	7.6	30	27.0
المجموع	1.237	82.1	228	15.4	38	2.5	1.503	100	371	24.6

ملاحظة: يتعلق الجدول بـ 1,503 أشخاص تم توزيع أملاكهم من قبل القسّام العسكري وأمكن تحديد وظائفهم.

المصدر: Barkan (1966), p.17 .

ومع ذلك فإنه بعد موت سليمان القانوني (1566) صارت الأمور أقل وضوحاً. وحتى في القرن السادس عشر كان هناك حائزون للسلطة وضعهم أكثر أمناً من وضع الذين جندوا في الدفشرمة وحازوا مرتبة عالية. أمّا مديرو المؤسسة أو أبناء الولاة وحائزو التيمار الأثرياء فكانوا ضمن هذه الفئة. وكانت ثروتهم ونفوذهم تحظى بمكانة أقل من الوزراء أو حكام الولايات، لكن كان يمكن أن تنتقل إلى ورثتهم. بل إن المرء ربما يزعم أنه بحلول النصف الثاني من القرن السادس عشر، تزايد عدد الأشخاص الذين يمكنهم نقل الثروة والسلطة إلى أولادهم. وكانت الملامح التي تطورت تذكرنا بنظام الطبقات في أوروبا عند بداية العصر الحديث، على الرغم من وجود اختلاف مهم هو أن نظام الطبقات في أوروبا في أوائل العصر الحديث كانت الامتيازات فيه يتم إقرارها بالقانون على حين أن «نظام الطبقات» العثماني كان يسير بطريقة غير رسمية تماماً. ويمكن جزئياً تفسير هذا التحول في البناء الاجتماعي العثماني في ضوء التغيرات التي طرأت على نماذج حيازة الأرض. ففي بعض الولايات الناطقة بالعربية وفي أجزاء من الأناضول والبلقان، استحوذ الأعيان المحليون على الأراضي التي كانت مملوكة للدولة وحاولوا، ونجحوا في محاولاتهم أحياناً، في نقلها إلى ورثتهم. ومع أن هذا التحول لم يكن في القرن السابع عشر منتشراً على نطاق واسع كما افترض الباحثون السابقون، فإن حائزي السلطة المحليين وعلى الأقل في المرحلة التأسيسية ضمنوا استقرار مراكزهم تجاه الإدارة العثمانية. وقد أسهمت الدعائم المادية التي عززت الملكية الخاصة في تأسيس «الأسر أو العائلات السياسية» التي كان في وسعها أن تحتفظ بالقوة السياسية على مدى عدة أجيال على الأقل. وبالطريقة نفسها، فإن علاقات المحسوبية والروابط بين الانكشارية وأصحاب الحرف، والتي سنبحثها في الفصل التالي، نجم عنها تكوين الهيئات السياسية المعترف بها[19].

وهكذا يمكن أن نلخص المواقف السائدة للنخبة العثمانية تجاه النشاط الاقتصادي على النحو التالي: من جهة، كانت التجارة والحرف تُعتبر المجال الصحيح للرعايا، ويجب استثناء أفرادها بصرامة من النشاط الحكومي والسياسي. وفي الوقت نفسه، فإن الارتقاء العملي كان أكبر مما يمكن لهذه المبادئ الكثيرة التكرار أن تقودنا إلى تصديقه. علاوة على ذلك، ففي حين وافقت المجموعات السائدة داخل الطبقة السياسية العثمانية على أن التجارة والزراعة لم تكونا المجال

المناسب للحاكم أو موظفيه، وينبغي إبقاؤهما للرعايا دافعي الضرائب، فإن هناك أقلية نشطة جنت أرباحاً كبيرة من التجارة وحازت على الأراضي، واستغلت موقعها السياسي للحصول على تسهيلات اقتصادية. وعلى الرغم من الاعتقاد بأن كل العاملين في خدمة السلطان كانوا يرتقون ويسقطون بحسب إرادته وحده، وأن ذلك أعاق تطوّر «الهيئات القائمة» فإن مثل هذه الهيئات أظهرت تماسكاً متزايداً على مستوى الولايات. وهذه الخاصية تشكل أحد أهم التحولات التي كانت ملحوظة أثناء القرن السابع عشر.

الروتين البيروقراطي والجدل حول «الانحطاط العثماني»

ثمة جانب آخر من جوانب التحول العثماني يمكن وصفه بتأسيس بيروقراطية سياسية متطورة. وكانت هذه المؤسسة قادرة على أداء وظيفتها حتى لو لم يكن السلطان الحاكم مهتماً بالشؤون السياسية، مثلما كانت الحال في فترات كثيرة من القرن السابع عشر، لأنه كان قاصراً أو مجنوناً. وفي السنوات الخمسين الماضية، كثيراً ما كان الباحثون يميلون إلى رؤية هذه المشاركة المتناقصة من جانب السلطان في الحياة السياسية دليلاً على «التدهور العثماني»، الذي يفترض أنه بدأ في وقت ما خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر. ولكن حديثاً، تزايدت الملاحظات على أن الامبراطورية العثمانية كانت لا تزال قوة عسكرية وسياسية صلبة طوال القرن السابع عشر، وأن ثمة انتعاشاً اقتصادياً واضحاً على الرغم من محدوديته قد أعقب الأزمة التي وقعت عند منقلب القرن السادس عشر؛ ففي أعقاب أزمة الحرب في سنوات 1683 ـ 1699، طرأ نمو اقتصادي أطول وأكثر حسماً. ولم يظهر أي دليل واضح على الانحطاط قبل النصف الثاني من القرن الثامن عشر[20]. وقد دعت هذه الملاحظات العديد من الباحثين إلى التشكيك في افتراض أن الحكم المركزي كان على الدوام معادلاً للازدهار الاقتصادي والسياسي والثقافي، وأن غياب سلطان قوي كان يؤدي بالضرورة إلى تدهور الحرف والتجارة.

أكّدت الدراسة المعمقة لبعض الكتّاب العثمانيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر، الذين يمكن اعتبارهم المصدر الحقيقي لنموذج «الانحطاط» العثماني، شكوك المؤرخين الاقتصاديين في العصر الحديث. وقد أدت الدراسة

المعاصرة لمصطفى علي، بشكل خاص، إلى فهم أن الكتّاب العثمانيين في القرن السادس عشر، وهم من هذه الزاوية لم يكونوا مختلفين عن الكتّاب في أزمنة وأمكنة أخرى، استجابوا لكل من التقاليد الأدبية والاضطرابات والإحباطات في حياتهم المهنية الخاصة[21]. وقد سمح لنا هذا الإدراك بتقييم ملاحظات علي حول الانحطاط العثماني بطريقة أكثر نقدية. فموضوع الانحطاط متداول في العديد من الأدبيات في كلّ أنحاء العالم، وقد استخدم مثلاً من قبل ابن السلطان بايزيد الثاني، قرقود، في مقالاته السياسية التي كتبها في أوائل القرن السادس عشر[22]. فقد كان علي مع الرأي القائل بأنه كان أقل نجاحاً في عمله مما تستحقه إمكانياته، وبالتالي كانت لديه الأسباب الذاتية للتركيز على دوافع تراجع المستويات السائدة بين نخبة عملت على تجاهله. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، فإننا نتبنى التعبير الأكثر حيادية «التحول» لتبيان ما حدث في الحياة السياسية للامبراطورية العثمانية في القرن السابع عشر. ويسمح هذا التعبير بوجود عدد من الاتجاهات المتباعدة، وهو لا يشير إلى أن أي ابتعاد عن مستويات «العصر السليماني» المثالية يعني التراجع.

لقد أدى تنظيم الخدمة الحكومية العثمانية، ولا سيما طبيعة التقسيم التي تتضمنها، إلى إثارة جدل بين الباحثين في القرن العشرين. إذ تفترض التقارير الأقدم أن ثمة تقسيماً جامداً بين العلماء من ناحية وجميع الموظفين السياسيين من ناحية أخرى[23]. ويجري الكُتّاب مقابلة بين «مؤسسة حاكمة» و «مؤسسة دينية»، وكل منهما تجند أعضاءها الصغار من قطاعات متمايزة من السكان العثمانيين. وقد واجه هذا التفسير تحدياً من جانب الباحثين الذين يفترضون وجود تنظيم أكثر مرونة بحسب السيرة المهنية، ويتكون أساساً من العسكريين - الإداريين، والبيروقراطيين - الكتبة، والعلماء[24]. ووفقاً لهذا النموذج، فإن قدراً كبيراً من التبدل والتغير بين الوظائف ظل ممكناً حتى بعد أن استكمل النظام شكله المتطور الكامل في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

ومن ناحية أخرى، ثمة دراسة حديثة عن أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر قد عادت إلى مفهوم بيروقراطية عثمانية تتألف من فرعين منفصلين، هما الجنود - الإداريون والعلماء. ويفترض أيضاً أن التغير الإداري الذي حدث

بعد سنة 1600 يجب أن يُنظر إليه باعتباره أحد جوانب التدهور العثماني. ومن المفترض أن فرعي الحكومة العثمانية في الأزمنة «الكلاسيكية»، وهما العسكري - الإداري والعلماء، قد اضمحل نفوذهما عندما صارا عاجزين بشكل مطرد عن مجاراة المستويات المهنية والأخلاقية التي كانت سائدة في الماضي. ولكن في الوقت نفسه، اكتسبت خدمة القصر، التي لم تكن في الأزمنة الكلاسيكية أكثر من إفراز للفرع العسكري - الإداري، الظهور السياسي، ولا سيما في القرن الثامن عشر، وزاد طابعها البيروقراطي في خضم هذه العملية[25].

إن تاريخ الخدمة المكتبية، التي كانت في القرن السادس عشر صغيرة نسبياً، والتي كانت تشكل جزءاً من تنظيم القصر أو تعمل برئاسة الصدر الأعظم، يُعتبر دليلاً إضافياً على ازدياد الطابع البيروقراطي. بيد أن هذه العملية، التي يعتبرها مؤرخو أوروبا في بداية العصر الحديث دليلاً على تطور الدولة الحديثة، ويقيمونها بحسب هذا الرأي، يُنظر إليها هنا باعتبارها ظاهرة سلبية. إذ ينظر إلى نمو الخدمة المكتبية، المختلفة ثقافياً عن العلماء، والمستقلة تنظمياً عن التركيبة العسكرية - الإدارية، على أنها من خصائص «فترة الانحطاط»، وبشكل أخص في النصف الثاني من القرن السابع عشر[26].

أغرت الفكرة القائلة إن الإدارة العثمانية في «الفترة الكلاسيكية» تتألف من مكونين رئيسيين فقط الباحثين بسبب تماسكها ووضوحها، لكن هناك صعوبة تطبيقية خطيرة. فقبل أن تطور الامبراطورية بيروقراطية مالية متخصصة، كانت الضرائب تدار إلى حد كبير من خلال موظفين مؤقتين (الأمين)، ولم يختف هؤلاء الموظفون حتى بعد أن صارت الأقسام المالية جزءاً لا يتجزأ من معظم إدارات الولايات. وكان الموظفون المؤقتون يتقاضون رواتب، وخلافاً للملتزمين لم يكن يفترض أن يجنوا مكاسب من وظائفهم؛ فقد وفّر توظيف (الأمناء) للدولة المرونة الإدارية، إذ لا حاجة لأن يكون «الأمين» جزءاً من الطبقة السياسية، وغالباً ما كان من غير المسلمين. وقد استخدم المنصب لربط أفراد الرعايا الأثرياء بالدولة عن طريق السماح لهم بممارسة السلطة والنفوذ، وإن على أساس مؤقت، وكنموذج للإدارة العثمانية التي تستبعد الأمناء باعتبارهم لا يفون بالغرض.

وعلاوة على ذلك، فإن الملاحظات المتعلقة بالتغير الإداري يجب أن تنفصل

عن نموذج «الانحطاط العثماني» التي لا تربطها به أي رابطة ضرورية. وكانت عملية احتراف البيروقراطيين الكتبة، ولا سيما البيروقراطية المالية، قد قطعت شوطاً بحلول منتصف القرن السادس عشر[27]. وهكذا إذا لم يكن المرء راغباً في أن يجعل انحطاط الامبراطورية يبدأ حوالى سنة 1550، فليس ثمة سبب لوصف عملية الاحتراف والتخصص في خدمات الإدارة العثمانية بظاهرة الانحطاط ما لم يتم اعتبارهما مؤشرين على التدهور بحد ذاته، وهو موقف يجعل من الضروري إعادة كتابة أجزاء كبيرة من تاريخ أوروبا في بداية العصور الحديثة.

اقترح بعض الباحثين في القرن العشرين منتصف القرن السادس عشر كتاريخ يمكن اعتباره نقطة البداية «للانحطاط العثماني»[28]. ودفاعاً عن هذا التفسير تناول أولئك الكتّاب نمو الرأسمالية التجارية الأوروبية من ناحية، والحروب الأهلية التي صاحبت النضال من أجل اعتلاء سليمان القانوني العرش من ناحية أخرى. ولكن سيكون من الصعب أن نزعم أن التغلغل التجاري الأوروبي في شرقي البحر الأبيض المتوسط كان كثيفاً بشكل خاص في خمسينيات القرن السادس عشر، على حين أن الصراعات الطويلة والدرامية بين الأمراء للفوز بعرش سلطان مُسن ظاهرة ليست غير مسبوقة أيضاً[29]. وعلاوة على ذلك، فإن الاضطراب المزمن، في الأناضول على الأقل، خلال السنوات الأخيرة من عهد سليم الأول وبداية حكم سليمان القانوني تجعل من الواضح أنه من غير المحتمل أن الصراع من أجل ارتقاء سليمان العرش كان يشكل نقطة تحول خاصة.

وثمة سبب إضافي للإصرار على هذه المسألة. إذ تحول انتباهنا حديثاً إلى أن الموظفين الماليين العثمانيين في القرن السابع عشر ربما كانوا يستخدمون ورقاً من نوعية أسوأ مما كان أسلافهم في منتصف القرن السادس عشر يستخدمونه، لكن نوعية عملهم كانت تميل إلى التحسن. وكانت الحسابات تحفظ على نحو أكثر انتظاماً، وقل عدد الأخطاء التقنية[30]. هذا ليس مدهشاً في حد ذاته؛ ففي النهاية يستطيع أن يتوقع المرء أنه مع المزيد من التدريب الذي اتخذ طابعاً رسمياً للكتبة والمحاسبين، كان لا بدّ من أن تتحسن نوعية عملهم. ويمكن ملاحظة الظاهرة نفسها في سجلات القضاة في المدن الإقليمية الكبرى مثل أنقرة وقيسرية. وكانت وثائق أواخر القرن السابع عشر الصادرة من مكاتب القضاة أطول ومحملة

بقدر أكبر من الصيغ البيروقراطية مما كانت عليه خلال الفترة الأخيرة من القرن السادس عشر. ولكن، في الوقت نفسه، فإن نقص المعلومات والأخطاء الإملائية، كانت نادرة. وعلى العموم، يبدو أن نمو البيروقراطية المحترفة قد حسّن نوعية جوانب معينة من الإدارة العثمانية، ومن الصعب أن نرى لماذا يمكن أن تشير زيادة المؤهلات التقنية إلى الانحطاط.

البيروقراطية المكتبية: الاختيار والثقافة والمسار الوظيفي

إذا أخذنا في اعتبارنا التوسع السريع للبيروقراطية العثمانية خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، تكتسب مسألة اختيار الموظفين أهمية خاصة. فلم ينكر مصطفى علي وغيره من كُتّاب ذلك الزمان أبداً أن التعليم في مدارس الفقه والشريعة كان متاحاً لأي شاب يتمتع بالقدر الكافي من الذكاء والمثابرة اللازمين للنجاح في هذه الدراسة الطويلة. وهكذا كان الدخول إلى طبقة العلماء متاحاً للجميع من حيث المبدأ. ومع ذلك يبدو أن مصطفى علي قد افترض أن أبناء الموظفين الثابتين في خدمة الدولة كانوا هم المرغوبين أكثر من غيرهم للعمل في البيروقراطية الإدارية والمالية. ومن المؤكد أنه لم يؤيد أن يكون التوظيف مفتوحاً على مصراعيه أمام أبناء الفلاحين العاديين وعامة سكان المدن من دافعي الضرائب، وهو موقف يتماشى مع الممارسة الفعلية لذلك الزمان. وبينما كان التوظيف في مهنة الكتابة مفتوحاً أكثر من تعيين الحائزين للتيمار، مثلاً، (وهو ما كان محصوراً من حيث المبدأ في نطاق أبناء حائزي التيمار)، فإنه غالباً ما يبدو أنه كان يتطلب نوعاً من ارتباط عائلي مسبق بخدمة الدولة العثمانية[31].

كانت المدارس وحدها حتى منتصف القرن السادس عشر على الأقل، هي التي تقدم مناهج متكاملة للتدريب الفكري. ولهذا السبب، كان الموظف الذي أكمل دراسة مناهج المدارس وتدريباتها يعتبر نفسه مؤهلاً بشكل خاص للحصول على وظيفة عليا، لا سيما إذا كان قد ركّز في دراسته على القواعد، والخطابة وفن كتابة الرسائل[32]. ولذلك تجدر الإشار إلى أن السمة المنفتحة نسبياً لمدارس الفقه لم تكن تقلل من قيمة التعليم الذي يتم تحصيله بها، على الرغم من أن أبناء الموظفين كانوا يزاحمون الشبان من أبناء الرعايا. ولكن في الوقت نفسه، فمنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر فصاعداً، صار التدريب في أثناء الخدمة

لشباب الكتبة الطموحين أمراً شائعاً بشكل متزايد. وقد تمت مقارنة تدريب أولئك الكتبة الشبان بتدريب الحرفيين، ومقارنة تنظيم الكتبة في الخدمة الفعلية مع تنظيم النقابات الحرفية[33]. وعلى مرّ الزمان، كانت ثقافة هيئة الكتبة أيضاً قد صارت متمايزة تماماً عن هيئة العلماء. ففي دوائر الكتبة، من المؤكد أنه كان من الضروري أن يكون الكاتب مسلماً، ولكن بشكل عام كانت الاهتمامات الدينية أمراً ذا أهمية ثانوية. وشكلت الدراسات الأدبية جزءاً رئيسياً من تعليم الكاتب الشاب، وكثير من الكتب والرسائل التي كتبت عن المشكلات السياسية العثمانية خلال القرن السابع عشر كانت نتاجاً لهذه الثقافة الفرعية الخاصة.

وكان الكاتب الشاب يعتمد على خدمات سيده في سبيل التقدم في مهنته، وفي هذا الصدد كان وضعه مشابهاً لوضع الموظفين الجدد في الوظائف العسكرية - الإدارية ومهنة العلماء. وبطبيعة الحال كان السلطان نفسه هو الراعي المثالي، ولكن قلة هم الذين تسنح لهم الفرصة لجذب انتباه السلطان. أما بعض الأشخاص فقد اعتمد على الأقارب ذوي النفوذ، على نحو ما يظهر من السيرة الوظيفية لأفليا جلبي (1610 - 1683 تقريباً)؛ إذ إن أفليا الذي جعلته مواهبه الاجتماعية رفيقاً مفضلاً لكبار الموظفين، استغل علاقاته مع الصدر الأعظم مالك أحمد باشا وغيره من الشخصيات المرموقة في البلاط، ليس من أجل تعيينه في مناصب ذات رواتب عالية، بل للحصول على فرص للسفر[34]. وفي حالات أخرى ربما كانت العلاقات ذات المزايا المحتملة لمستقبل سياسي تتشكّل في أثناء الاجتماعات التي كان يعقدها أحد مشايخ الدراويش من ذوي النفوذ. أمّا الصالونات الأدبية، التي يبدو أنها كانت كثيرة في استانبول أواخر القرن السادس عشر، فكانت أماكن أخرى للاجتماع حيث يحتمل إقامة مثل هذه العلاقات[35]. لكن الكاتب الذي لم يكن قادراً على إقامة مثل هذه العلاقة، أو الذي تخذله مصادر الرعاية، لم يكن في وسعه إلا أن يأمل في مسار وظيفي متواضع.

العلماء

من الأسهل متابعة السير المهنية للعلماء مقارنة بالعسكريين - الإداريين أو الكتبة أو قطاعات القصر في الإدارة المركزية العثمانية، لأن كتب التراجم الإسلامية التقليدية في العصور الوسطى التي كانت تهتم بجمع سير مثل هذه الشخصيات

استمرت طوال الفترة العثمانية كذلك. ونتيجة لذلك، حظي العلماء بدراسة مستفيضة، على الرغم من أن تاريخ البيروقراطيين - العلماء في القرن السابع عشر لا يزال من الصعب وضعه في سياق تاريخ شامل لمؤسسة العلماء العثمانية[36].

وكانت لدى العلماء ميزة خاصة هي أنهم يستطيعون نقل أملاكهم العقارية إلى ورثتهم، على حين كان على الموظفين الكبار في الفروع الأخرى من الإدارة العثمانية أن يحسبوا حساب مصادرة أملاكهم بعد الموت. وعلاوة على ذلك، فإن السيطرة التي مارسها العلماء على المؤسسات الوقفية، سواء أكانوا يديرونها أم يشرفون عليها، أتاحت لهم كذلك تعزيز حيازاتهم، لأن المؤسسات الوقفية، على خلاف الممتلكات الخاصة، لم يكن ممكناً تقسيمها بين الورثة. ومن المفترض أنه بسبب هذه الميزة المزدوجة كانت عائلات العلماء قادرة على الحفاظ على نفسها بفضل الثروة والسلطة لوقت أطول من أعضاء المؤسسة الإدارية - العسكرية أو التجار الأثرياء. وهناك بعض الحالات البارزة لأسر العلماء في الولايات العربية التي استمرت في مواقع بارزة على مدى ثلاثمئة سنة[37].

وعلى الرغم من أن الأسر التي كانت تسكن بالقرب من المركز العثماني لم تكن قادرة على تكرار هذا الأداء، فهناك أمثلة على عائلات علماء مرموقة احتفظت بمكانة بارزة على مدى عدة أجيال. وثمة مثال يتجسد في سلالة سعد الدين أفندي، المؤرخ ومدرس السلطان مراد الثالث (1574 - 1595). فقد تولى اثنان من أبناء سعد الدين على التوالي منصب شيخ الإسلام الذي كان يحتل قمة التنظيم الهرمي للعلماء، على حين تزوجت إحدى حفيداته من السلطان عثمان الثاني. وفي بعض الجوانب تجذب حالة فيض الله أفندي، وهو سليل عائلة من العلماء الإيرانيين الذين استقروا في أرضروم، الانتباه بشكل أكبر. فقد تمتع فيض الله بحماية الشيخ محمد ڤاني، واعظ السلطان، الذي كان له نفوذ كبير في البلاط وقدم ربيبه إلى دوائر القصر. وصار فيض الله مدرساً للأمير الذي اعتلى العرش باسم السلطان مصطفى الثاني، وحظي بنفوذ كبير على الحاكم حين بلغ سن الرشد. وارتقى فيض الله نفسه إلى أن صار رئيس الهرم الرسمي للعلماء؛ أما ابنه فتح الله فقد تمّ تعيينه نقيباً للأشراف. لكن كانت محاباة فيض الله لأقاربه، التي تُعتبر تجاوزاً حتى بمقاييس ذلك العصر، هي التي أدت إلى سقوطه وموته في حركة التمرد سنة 1703[38].

وبعد حركة التمرد مباشرة، وموت كل من فيض الله وفتح الله، بدا وكأن «بيت فيض الله» قد اختفى عن مسرح التاريخ العثماني. غير أنه خلال الحوادث التي أدت إلى الإطاحة بالسلطان أحمد الثالث سنة 1730، استطاع أبناء شيخ الإسلام المتوفى أن يؤدوا دوراً سياسياً من جديد، حتى على الرغم من نفي الباقين من العائلة إلى بورصة في ذلك الوقت ومن ثم إبعادهم عن قاعدة نفوذهم المحتمل في كل من استانبول وأرضروم[39]. وحتى مصادرة ممتلكات فيض الله (لقد تصرف باعتباره وزيراً إلى حدٍّ أن أبناءه كانوا غير قادرين إلا على امتلاك نصيب صغير من تركته) لم تمنع على المدى الطويل الباقين من عائلته من الاهتمام بالسلطة السياسية.

ويلفت فيض الله الانتباه أيضاً بسبب الصراحة التي تباهى بها إلى الثقة بالنفس الجديدة بالنسبة إلى عميد «عائلة سياسية» كبيرة. بل إنه وثّق مشاعره كتابة لأنه ترك تاريخاً لأسلافه وكتاباً آخر عن سيرته الوظيفية الشخصية، وقد ألف هذا الكتاب الأخير حوالى سنة 1702[40]. ومن الأمور اللافتة جداً نظرة فيض الله لمن تولوا رعايته أي الشيخ ڤاني والسلطان مصطفى الثاني. والأهم من ذلك تركيزه على عائلته، التي يصف مسيرة الأعضاء الأبرز فيها بالتفصيل. ومن الواضح أن فيض الله كان يفخر بإنجازاتهم، كما أنه أوضح أنه ومن خلال نفوذه الخاص وصل العديد من أبنائه إلى مناصب بارزة وهم لا يزالون في سن الشباب. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من أن الشيخ ڤاني قد تظاهر بموقف الزهد، فإن شيخ الإسلام فيض الله لم يكن يعتقد بأن الثروة شيء ينبغي الخجل منه: إذ يحكي برضا واضح كيف أنه بنى قصراً فخماً في أرضروم. وفي نظر فيض الله، وربما في نظر معظم الذين ترأسوا «عائلة سياسية»، كانت أي وصمة تتصل بالثروة الكبيرة تجابه بأنها منحة من السلطان. والحقيقة أن اتباع النموذج الذي يقدمه السلطان وأهل بيته والذي أصبح العلامة المميزة لعظماء الامبراطورية، يحول دون أن ينتهج المرء هذا النوع من أسلوب الحياة وهو لا يزال يتخذ موقفاً متحفظاً تجاه ثروات هذا العالم[41]. لكن حين كانت السلطة السياسية لأحد النبلاء العثمانيين تواجه تحدياً ما، فربما كانت ثروته الكبيرة تُحسب ضده، كما حدث لشيخ الإسلام فيض الله في أثناء حركة التمرد التي وقعت سنة 1703.

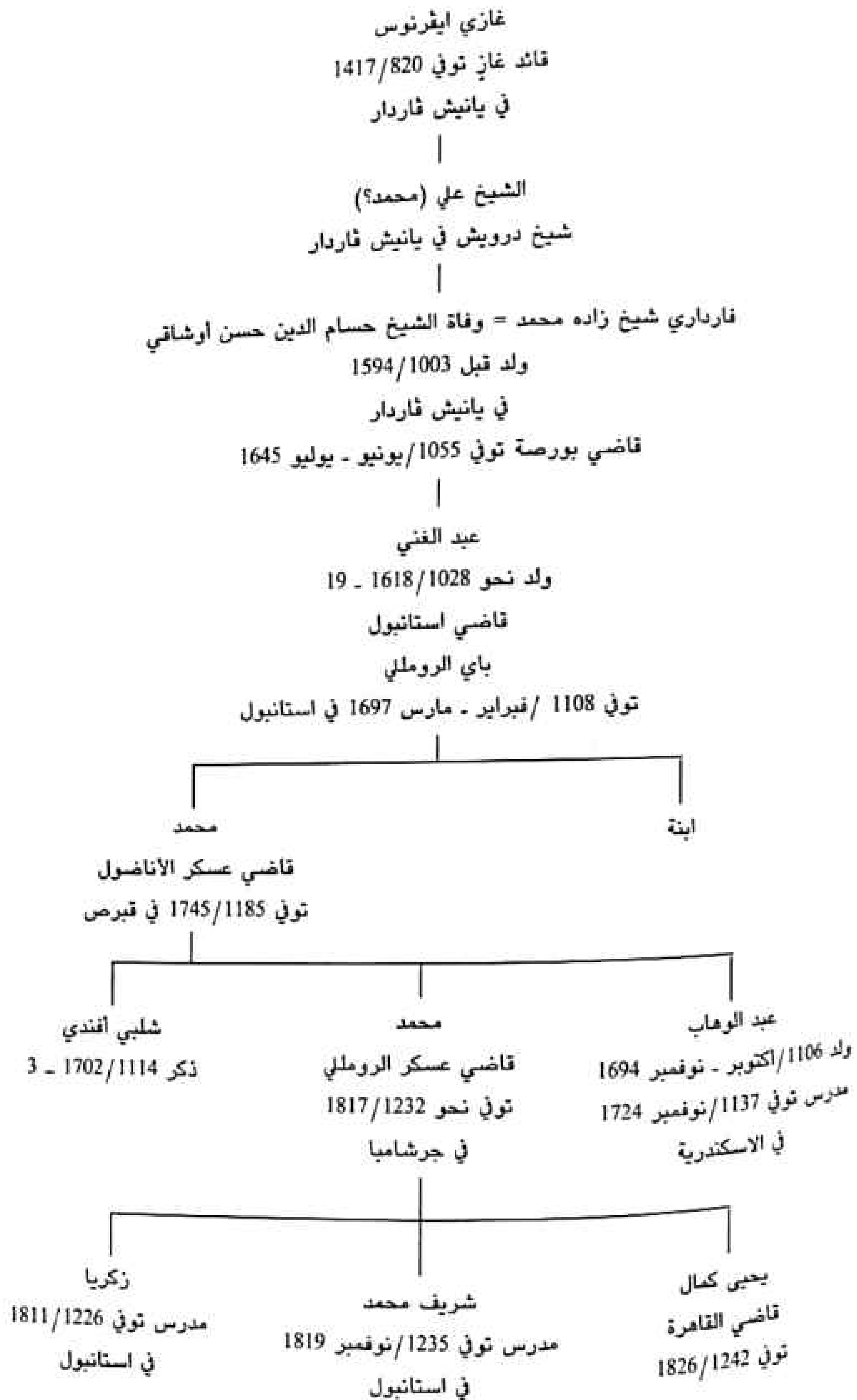
وإذا انتقلنا من أعضاء أعلى هرم العلماء العثمانيين والهيئة القضائية إلى أناس أقل بروزاً ولكنهم يتمتعون بالنفوذ، فإننا قد نستخدم مثالاً على ذلك رسالة تتعلق

بعائلة المؤرخ وكاتب التراجم أوشاقي زاده[42]. فقد كان أوشاقي زاده (64 ـ 1665 إلى 1725) من سلالة النبي، وينتمي إلى جيل أكثر حداثة، إلى الشيخ المشهور حسن أوشاقي من بخارى. وإذ وُلد في عائلة كانت فيها الوظائف العلمية والشرعية قد صارت عادية من ناحية الأب والأم على السواء، صنع أوشاقي زاده لنفسه مستقبلاً محترماً، تمثلت نقاط الذروة فيه بالقضاء، أولاً في المدينة ولاحقاً في إزمير. غير أن العضو الناجح حقّاً في العائلة كان أخاه الأكبر، الذي تولى منصب قاضي عسكر الروملي مرتين، وهو ثاني أعلى منصب في سلم الوظائف العلمية ـ القضائية. ويكشف المسار الوظيفي لأوشاقي زاده عن المزايا والمخاطر الناجمة عن ربط المسار الوظيفي بمصير سيد أعلى رتبة. وكان الأخوان أوشاقي زاده ممن شملهم شيخ الإسلام فيض الله برعايته، وبعد وفاته عوقبا بتخفيض الوظائف التي كانا يشغلانها بالفعل. غير أنه على المدى الطويل تمكنت العائلة من الاستمرار في البقاء، مثلما فعلت عائلة فيض الله. وفي الجيل الذي أعقب المؤرخ أوشاقي زاده كان هناك قاضٍ منهم في دمشق، على حين واصلت عائلة أخرى من العلماء تنحدر من الغازي إيفرينوس القائد الذي عاش في القرن الخامس عشر، دفع أبنائها إلى الوظائف العليا حتى بداية القرن التاسع عشر (انظر الشكل رقم 6:II)[43].

ولم يكن العلماء الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى والعليا في هرمية العلماء ـ القضاة خاملين بأي حال من الأحوال، كما أن مراكزهم لم تكن تدر دخلاً دون عمل. وعلى العكس تماماً، توضح تراجم أشخاص في الدائرة التي كان أوشاقي زاده ينتمي إليها أن المعنيين البالغين على الأقل كانوا يقومون بأداء واجباتهم بأنفسهم، ولم يعتمدوا بشكل عام على خدمات من ينوب عنهم[44]. كما أن الموظفين الكبار القريبين من الإدارة المركزية العثمانية لم يكونوا يشكلون طائفة مغلقة. إذ إن الصعود إلى الدائرة الساحرة في العاصمة كان متاحاً أمام العلماء الشبان من الولايات. وكان في وسع أبناء عائلات التجار، وأحياناً حتى العلماء من خارج الامبراطورية، أن يتطلعوا في غضون أجيال قليلة إلى وظائف القمة في سلم الوظائف العلمية ـ الشرعية[45]. وإذا كان أحدهم من سلالة النبي فربما ساعده ذلك، ولا سيما إذا كان يستطيع أن يدعي انتساباً إلى نقابة الأشراف. لكن عنصر الجدارة لم يختف من وظائف العلماء في القرن السابع عشر، كما أن الموظفين في أوساط أوشاقي زاده على الأقل كانوا يأخذون واجباتهم العلمية والدينية بمنتهى الجدية.

بعائلة المؤرخ وكاتب التراجم أوشاقي زاده[42]. فقد كان أوشاقي زاده (64 ـ 1665 إلى 1725) من سلالة النبي، وينتمي إلى جيل أكثر حداثة، إلى الشيخ المشهور حسن أوشاقي من بخارى. وإذ وُلد في عائلة كانت فيها الوظائف العلمية والشرعية قد صارت عادية من ناحية الأب والأم على السواء، صنع أوشاقي زاده لنفسه مستقبلاً محترماً، تمثلت نقاط الذروة فيه بالقضاء، أولاً في المدينة ولاحقاً في إزمير. غير أن العضو الناجح حقاً في العائلة كان أخاه الأكبر، الذي تولى منصب قاضي عسكر الرومللي مرتين، وهو ثاني أعلى منصب في سلم الوظائف العلمية ـ القضائية. ويكشف المسار الوظيفي لأوشاقي زاده عن المزايا والمخاطر الناجمة عن ربط المسار الوظيفي بمصير سيد أعلى رتبة. وكان الأخوان أوشاقي زاده ممن شملهم شيخ الإسلام فيض الله برعايته، وبعد وفاته عوقبا بتخفيض الوظائف التي كانا يشغلانها بالفعل. غير أنه على المدى الطويل تمكنت العائلة من الاستمرار في البقاء، مثلما فعلت عائلة فيض الله. وفي الجيل الذي أعقب المؤرخ أوشاقي زاده كان هناك قاضٍ منهم في دمشق، على حين واصلت عائلة أخرى من العلماء تتحدر من الغازي إيفرينوس القائد الذي عاش في القرن الخامس عشر، دفع أبنائها إلى الوظائف العليا حتى بداية القرن التاسع عشر (انظر الشكل رقم 6:II)[43].

ولم يكن العلماء الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى والعليا في هرمية العلماء ـ القضاة خاملين بأي حال من الأحوال، كما أن مراكزهم لم تكن تدر دخلاً دون عمل. وعلى العكس تماماً، توضح تراجم أشخاص في الدائرة التي كان أوشاقي زاده ينتمي إليها أن المعنيين البالغين على الأقل كانوا يقومون بأداء واجباتهم بأنفسهم، ولم يعتمدوا بشكل عام على خدمات من ينوب عنهم[44]. كما أن الموظفين الكبار القريبين من الإدارة المركزية العثمانية لم يكونوا يشكلون طائفة مغلقة. إذ إن الصعود إلى الدائرة الساحرة في العاصمة كان متاحاً أمام العلماء الشبان من الولايات. وكان في وسع أبناء عائلات التجار، وأحياناً حتى العلماء من خارج الامبراطورية، أن يتطلعوا في غضون أجيال قليلة إلى وظائف القمة في سلم الوظائف العلمية ـ الشرعية[45]. وإذا كان أحدهم من سلالة النبي فربما ساعده ذلك، ولا سيما إذا كان يستطيع أن يدعي انتساباً إلى نقابة الأشراف. لكن عنصر الجدارة لم يختفِ من وظائف العلماء في القرن السابع عشر، كما أن الموظفين في أوساط أوشاقي زاده على الأقل كانوا يأخذون واجباتهم العلمية والدينية بمنتهى الجدية.



الرسم البياني 6:II عائلة فارداري شيخ زاده.

المصدر Majer (1978), p. 132

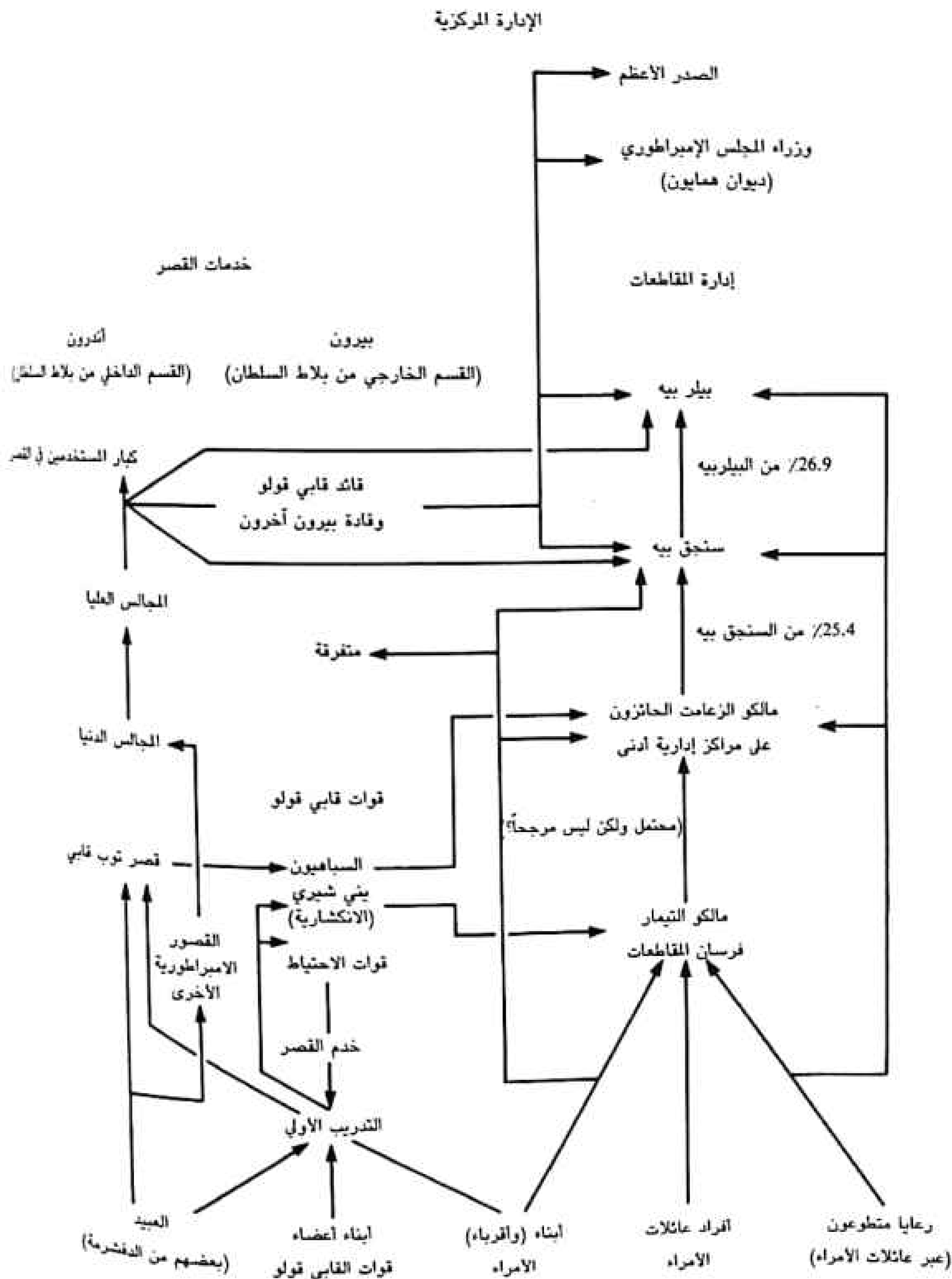
ومن ناحية أخرى، طور بعض العلماء في استانبول القرن السابع عشر حلقات اتصال مع حركة «ذات أصول ريفية»، وفرت لهم وسيلة ترقية من نوع مختلف تماماً عن النوع الذي تمتع به أفراد عائلة فيض الله وأوشاقي زاده. ومنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، كان برجيڤي محمد أفندي قد تحدى التسويات التي كان العلماء العثمانيون على أعلى المستويات على استعداد لتقبلها في ممارسات لا تحظى بموافقة الشريعة. وأدان برجيڤي خصوصاً ممارسة أخذ الفوائد على الأموال، التي كانت قد انتشرت بحلول القرن السادس عشر على نطاق واسع لدرجة أن المؤسسات الوقفية كانت تُقرض الأموال لكي تمول أعمال الإحسان التي تقوم بها عموماً (انظر الفصل 17)[46] وبعد وفاة برجيڤي، واصل تلاميذه اهتماماته ومنهم قاضي زاده ومريدوه، الذين أطلق عليهم لقب قاضي زاده ليلر، وكانوا يدعون للعودة إلى نماذج السلوك التي كان يُفترض أنها كانت موجودة في بلاد العرب زمن النبي. وقد سخروا بشكل خاص من موسيقى الدراويش ورقصاتهم[47]. وقد وجد اتباع «القاضي زاده» أنصاراً بين أعضاء الطبقة الحاكمة العثمانية، ولا سيما خلال عهد السلطان مراد الرابع (1623 ـ 1640)[48]. لكن انهار التحالف بين أتباع «القاضي زاده» والدوائر الحاكمة العثمانية في سنة 1661 عندما قام كوبروللو محمد باشا بنفي عدد معيّن من قادة الحركة من العاصمة[49]. وفي ظل وزارة كوبروللو فاضل أحمد باشا، وجدت بعض أفكار حركة «قاضي زاده» من جديد مؤيداً قوياً هو الشيخ محمد ڤاني واعظ السلطان؛ إلا أن تورط هذا الأخير في حملة ڤيينا سنة 1683 أدى إلى إبعاده عن البلاط واضمحلال الحركة[50].

عالم القصر

يبشر البحث الجاري حالياً بتغير شامل في فهمنا لحياة القصر العثماني[51]. وتهتم هذه المراجعة على نحو خاص بالنفوذ السياسي للحريم، وهي مسألة غالباً ما تذكر حتىٰ الآن للانتقاص من قدر القصر أكثر منها دراسة جادة. ففي أواخر القرن السادس عشر، ربما كانت التغيرات التي طرأت على نظام ولاية العرش مرتبطة بالتغير الذي لحق بمكانة الزوجات الملكيات. فحتى منتصف القرن السادس عشر، أي قبل المكانة الخاصة التي حازتها زوجة السلطان سليمان القانوني، خورم سلطان (والتي تعرفها المصادر الأوروبية باسم روكسلانا)، جرت العادة على أن

تحمل الزوجة الملكية ولداً واحداً[52]. وحين يبلغ هذا الولد سن الشباب، ويتم إرساله إلى الولايات ليتعلم فن الحكم، كانت أمه تصحبه، بحيث إن علاقاتها السياسية يمكن أن تكون رصيداً قيّماً للأمير الشاب في نضاله من أجل العرش. ومع صعود خورم سلطان كان معظم الأمراء المتنافسين أبناء لأم واحدة، هي هذه الزوجة. وفي ظل الظروف هذه، كانت إقامة الأم مع أي منافس تبدو ميزة عظمى، وحتى بعد موت خورم سلطان وموت السلطان سليمان القانوني، لم تعد زوجات السلاطين تترك العاصمة. وثمة حاجة نريد من الدراسة لمعرفة إلى أي مدى ساعد هذا التغير في أنماط المعيشة في نمو مركز النفوذ السياسي لحريم القرن السابع عشر.

وبالتوازي مع التطورات التي جرت في أوروبا العصور الوسطى، غالباً ما تطورت المناصب في إدارة الدولة العثمانية من أمور كانت في الأصل من وظائف القصر[53]. إذ إن الصبية الصغار الذين كان يتم تجنيدهم لاحتلال أعلى الوظائف العسكرية الإدارية كانوا يخدمون أثناء فترة تتلمذهم غلماناً في القصر (انظر الشكل 7:II)[54]. وكانت العلاقات التي تتم إقامتها مع الحاكم أثناء القيام بالخدمات الشخصية تشكل الأساس لكثير من المسارات الوظيفية، رغم أن كاتباً مثل مصطفى علي ربما استهجن هذه الممارسة بحدة[55]. وبأسلوب أكثر مباشرة، يمكن ملاحظة العملية في تطور منصب رئيس الخصيان السود (دار السعادة أغاسي، قزلر أغاسي). لقد كانت أصول هذه الوظيفة حراسة الحريم. ولكن منذ سنة 1598 نجد صاحب هذه الوظيفة يتصرف باعتباره المشرف على المؤسسات الوقفية التي أنشأها السلاطين، وفيما بعد، المؤسسات التي أنشأها أفراد من عائلته كذلك[56]. وإذا أخذنا في اعتبارنا توسع المؤسسات على أيدي حكام مثل محمد الفاتح (1451 ـ 1481)، أو سليمان القانوني (1520 ـ 1566) أو أحمد الأول (1604 ـ 1617)، فقد تضمن هذا المنصب سلطة سياسية معتبرة. وهكذا كان كل غير المسلمين في استانبول يدفعون الجزية الواجبة عليهم إلى مؤسسة محمد الفاتح، على حين كان أحد أهم المعارض في البلقان يستخدم لتمويل مؤسسة أحمد الأول. أمّا المؤسسات التي أنشأها الأفراد فكان يمكن أيضاً إخضاعها لسيطرة رئيس الخصيان السود. ولا شك في أن هذه السيطرة على قطاع مهم من المالية العامة العثمانية قد شكلت الأساس المادي للسلطة السياسية التي تمكن عدد من رؤساء الخصيان السود من ممارستها.



الرسم البياني 7:II المسارات الوظيفية العسكرية والإدارية في أواسط القرن السابع عشر

المصدر: Kunt (1983), p. 68

القطاع العسكري - الإداري

وبالرغم من أن هذا القطاع كان إلى حد ما العمود الفقري للسلطة داخل النظام الحكومي العثماني، فإن معلوماتنا جزئية فقط فيما يتعلق بكيفية أدائه. وكما ذكرنا من قبل، فإنه بحلول القرن السادس عشر أخذ عدد الشبان الذين تمّ تجنيدهم من خلال ضريبة الغلمان في التناقص. ومن ناحية أخرى، فقد بات من الشائع أكثر آنذاك بالنسبة إلى الشباب أن يدخلوا في خدمة السلطان من خلال وساطة سيد معين. وبحلول منتصف القرن السادس عشر، كان بعض خدم السلطان (قول) يربون خدماً لهم في بيوتهم الخاصة[57]. ومن الواضح أن هؤلاء الناس كانوا يتدربون على نفس المهارات التي يتدرب عليها غلمان السلطان. وبعد موت رب البيت، وهو موظف ذو مرتبة عالية في القصر، ربما كان بعض هؤلاء من خدم الخدم يسعون إلى التوظيف في القصر ويحققون ذلك.

ويبدو أن التدريب الذي كان يتم في القصر كان مرناً وموجهاً نحو المواهب الفردية لغلام محدد. وكان التعليم يتضمن الشعر والأدب وكذلك التمرينات العسكرية فضلاً عن الدراسات الدينية، بينما كان من المحتمل بالنسبة إلى الذين يتمتعون باهتمامات خاصة أن يتابعوا دراسة الرسم أو الموسيقى. وهكذا فإن ميمار محمد أغا، الذي صار فيما بعد المهندس الذي بنى جامع السلطان أحمد (انتهى بناؤه سنة 1616)، حين كان يدرس الموسيقى في مدرسة القصر، قرر بمبادرة منه، أن يغير اهتمامه الوظيفي إلى صناعة الأثاث الفاخر. وقد سُمح له بأن يفعل هذا ويبقى في القصر. وعندما أتم تدريبه، لم يتمّ تعيينه في مواقع خدمه تتطلب مهارات حرفية، بل في مناصب قيادية عسكرية في الولايات، على حين انتهى مساره الوظيفي في منصب رئيس المهندسين المعماريين[58].

أمّا الغلمان الذين كانوا يتركون القصر لخدمة الدولة فكانوا يلتحقون بمسارات وظيفية مختلفة (انظر الشكل 7:II). وكان يتم إرسال بعضهم إلى الولايات كموظفين إداريين ثم ولاة فيما بعد. وقد زاد نصيب الغلمان السابقين الذين عينوا مباشرة في منصب الوالي (إمّا في وظيفة سنجق بيك أو حتى في الوظيفة الأعلى بكلر بيك) من منتصف القرن السادس عشر حتى السنوات الأولى من القرن السابع عشر (قارن الجدول 21:II)[59] ولكن ليس من السهل أن نقرر ماذا

كان يعنيه هذا التغير على وجه الاحتمال من وجهة النظر السياسية. وربما كان يشير إلى تقليل قيمة نظام التيمار وبقدر مساوٍ للسناجق بيك أسياد حائزي التيمار في الولايات[60]. وكذلك فقد الحكام الأدنى مرتبة هيبتهم، لأنه صار يتم منح السناجق ببساطة لتوفير الدخل لموظفين غائبين، وتدار بواسطة ممثلين عنهم من ذوي المراتب الصغيرة نسبياً[61]. وإذا أخذنا في الحسبان مستوى الاضطراب والتمرد في كثير من الأقاليم العثمانية في القرن السابع عشر، لأمكننا القول بأن الإدارة المركزية حاولت أن تحتفظ بالسيطرة بتعيين المزيد من الولاة مباشرة من مدرسة القصر[62]. لكن هل كانت هذه الإجراءات ناجحة من الناحية العملية موضوع مختلف بطبيعة الحال.

إدارة الولايات ودور «الأعيان»

ثمة رأي قديم يتعلق بالعلاقات بين المركز والأطراف في الامبراطورية العثمانية يعتبر أن إسهام «الأعيان» في شؤون الحكم يشكل دليلاً على «الانحطاط العثماني». بل إن بعض الكتّاب يذهبون إلى أبعد من ذلك ويعتبرون لامركزية الإدارة في القرن السابع عشر دليلاً على ما يمكن تسميته «مقدمات القومية». لكن ساد في السنوات الأخيرة، تفسير مختلف، يأخذ في الحسبان الاختلاف ما بين ولاية وأخرى وفي الوقت نفسه السياسات المرنة التي انتهجتها الإدارة المركزية العثمانية. وهكذا تؤكد دراسة معاصرة على المسيرة الخاصة جداً لبلاد الشام، حيث تربع «أعيان الريف» فيها بشكل ثابت في قرى أسلافهم الجبلية[63]. وطوال القرن السادس عشر، كان مسموحاً لهؤلاء الأعيان الريفيين بالمشاركة الواسعة في الإدارة المحلية. ولم يحدث إلا في ثلاثينيات القرن السابع عشر، بعد هزيمة زعيم الدروز الأمير فخر الدين المعني، أن أصبحت بلاد الشام تدار بشكل أكثر مباشرة من قبل المركز العثماني، وهو يسير خلاف الافتراض بوجود عملية لامركزية شاملة في القرن السابع عشر.

الجدول 21:II

الخلفيات المهنية للسناجق بيك الجدد، 1570 ـ 1640 (النسبة المئوية بين قوسين)

	74-1568	88-1578	41-1632
الإدارة المركزية	(32.2) 19	(44.6) 25	(49.2) 31
ضباط قابي قولو	7	3	6
متفرقة(*)	3	7	11
ضباط البيرون(**)	4	9	11
أمراء امبراطوريون	4	4	-
آندرون(***)	–	–	–
آخرون	1	2	1
إدارة المقاطعات	(67.8) 40	(%50.0) 28	(25.4) 16
عاليه بيك	7	2	8
زعيم	6	5	5
تيمار كتخداسي	11	7	-
تيمار دفترداري	-	2	-
قبطان (أمير البحر)	3	3	-
خزينة دفترداري	4	2	-
زعماء القبائل	-	-	1
آخرون	9	7	2
مرتبطون بالأمراء	-	(%3.6) 2	(15.9) 10
أبناء الأمراء	-	1	3
مسؤولو البيوت	-	1	7
من الخارج	-	(%1.8) 1	(9.5) 6
المجموع	(100) 59	(100) 56	(100) 63
(أ) أبناء الأمراء أو أقاربهم	8	11	9
(ب) مسؤولو بيوت الأمراء	-	3	8
المجموع (أ) + (ب)	(13.6) 8	(25.0) 14	(26.9) 17

(*) متفرقة: أحد أفراد فرقة النخبة في البلاط.

(**) بيرون: القسم الخارجي من بلاط السلطان.

(***) آندرون: القسم الداخلي من بلاط السلطان.

المصدر: Kunt (1983), p.64 .

ويمكن ربط معانٍ وقيم مختلفة بمصطلح «اللامركزية»[64]. فمن ناحية، كان تعيين الرجال المحليين البارزين، الذين لهم أتباع بين البدو، في منصب والٍ مسؤول عن إقليم صغير أو قائد لقافلة الحج يمكن اعتباره دليلاً على اللامركزية الإدارية. وكان هذا النمط من التعيين ممارسة شائعة على الأقل في جنوبي بلاد الشام في نهاية القرن السادس عشر[65]. وعلى هذا النحو كانت بلاد الشام تحكم بطريقة غير مباشرة من خلال وساطة الأعيان المحليين. ومن ناحية أخرى، هناك من يرى بأن الحكومة العثمانية كانت مرنة بما يكفي لتكيف نفسها مع مشاركة الرجال المحليين حين تفرض الحكمة ذلك، ودون أن تفقد السيطرة النهائية. وإذا تم النظر إلى مرونة الإدارة المركزية من هذه الزاوية فإنها تصبح مصدر قوة وليس ضعفاً، ومصدراً للاستمرار لا سبباً للانحطاط[66].

وتعامل باحثون آخرون مع مسألة اللامركزية في القرن السابع عشر من زاوية مختلفة تماماً، وبالتحديد دراسة المشاكل المالية[67]. وكانت فترة أواخر القرن السادس عشر والقرن السابع عشر بأكمله فترة تزايد الطلبات المالية على الإدارة العثمانية المركزية[68]. ونتيجة لذلك فقد كان المركز يميل إلى تحميل المزيد من المسؤوليات للإداريين في الولايات، الذين ازدادت بالتالي حاجتهم إلى الإيرادات وتمثل رد فعلهم في فرض ضرائب خاصة على سكان «ولاياتهم». وفي الوقت نفسه، ولاسيما في أوائل القرن السابع عشر لا بد من أن يكون تناقص السكان في أجزاء كثيرة من الامبراطورية والهجرة الدائمة قد أثرا بقوّة في القاعدة الضريبية في مناطق معينة، على الرغم من أن عدد المرتبطين بكل حالة فردية لم يكن بالضرورة عالياً جداً. ونتيجة لذلك كان من الضروري إجراء تعديلات مستمرة لجعل الضرائب المطلوبة متوافقة بشكل أو بآخر مع حجم السكان المعنيين. وكان في وسع الأعيان أن يتحكموا في عملية التعديل هذه، فكانوا بذلك يكسبون ميزات مالية لهم ولأتباعهم على السواء[69].

وبالإضافة إلى ذلك، أدت عملية إعادة التنظيم الإداري في المركز العثماني إلى تكرار تكليف جباية الإيرادات لحكام اسميين نادراً ما كانوا يزورون «ولاياتهم». وكان مثل هؤلاء الحكام، الذين كانوا باستمرار يقودون حملات عسكرية أو يمكثون في العاصمة ينيبون عنهم بديلاً (مُتسلّم) مهمته جمع الضرائب.

وغالباً ما كان يتم اختيار نواب الحكام هؤلاء بسبب قدرتهم على ضمان دفع الرسوم، ونتيجة لذلك كانوا رجالاً ذوي علاقات في الولايات التي كانوا يديرونها. وربما كان الرجال المتمتعون بقاعدة نفوذ محلية يدخلون أيضاً في الإدارة الإقليمية من خلال نظام الالتزام. ففي بلاد الشام، حتى في نهاية القرن السادس عشر، لم يكن من غير الشائع أن يكون حاكم الولاية هو ملتزم الضرائب الرئيسي فيها. وفي الأجزاء الناطقة بالتركية من الامبراطورية خلال الفترة نفسها، كانت هذه العادة آخذة في الانتشار أيضاً، بيد أنها لم تكن بنفس مستوى الولايات السورية. كان مصطفى علي، مثلاً، صريحاً في معارضته لهذه الأنماط الوظيفية الشاذة وما نتج عنها[70]. وعلاوة على ذلك، فإن ملتزمي الضرائب المسؤولين عن وحدات كبيرة من الإيرادات. كانوا يقومون بتلزيم القرى إلى متعهدين صغار، كما أن المؤسسات الوقفية غالباً ما استخدمت أيضاً ملتزمين صغاراً يقيمون في القرية. ونتيجة لذلك، كانت هناك فرص لاستثمار رأس المال حتى من قبل أشخاص لا يمتلكون سوى قدر متواضع من السيولة النقدية، وربما كان أولئك الذين ينجحون على المستوى المحلي ينتقلون إلى ما هو أعلى. وهكذا فإن «القراعثمان أوغلاري»، الذين قُيض لهم في القرن الثامن عشر أن يتحكموا بأقاليم آيدين، وإزمير، ومانيسا قد ارتفعوا إلى مكانة بارزة كملتزمين وجامعي ضرائب[71].

وبينما كان نظام الالتزام يؤمن فرص التقدم لعدد محدود من الأعيان المحليين، فإن الضرر الذي حاق بالفلاحين والحرفيين غالباً ما كان عالياً جداً. ولعلاج هذا الموقف، تم وضع شكل تجريبي لنظام الالتزام سنة 1695، يمزج بين سمات معينة من النظام الذي انتهى العمل به تقريباً والذي كان يتخلى عن ضرائب معينة في مقابل الخدمة (تيمار) وسمات من نظام الالتزام الصافي[72]. ومثل هذا الأسلوب الجديد في الالتزام (يسمى مالكانه) كان يتم تخصيصه مدى الحياة لشخص ما، وبينما كان يطلب مبلغ كبير من المال لقاء حيازة هذا الالتزام، فإن المدفوعات السنوية الواجبة على شاغل المنصب كانت منخفضة كما كانت ثابتة طوال فترة الالتزام (على سبيل المثال: انظر الجدول 22:II). وفي الوقت نفسه ربما كان هذا الإجراء يعكس صراعاً قوياً على النفوذ بين الملتزمين «العاديين»، الذين كانوا غالباً من أبناء الرعايا، والأشخاص الذين كانوا يزعمون أنهم من خادمي الإدارة العثمانية. وكان النصر حليف فريق «الخدم»، وصدر مرسوم بأن أي

عضو من الرعايا لا يمكنه أن يشارك في مزاد الالتزام مدى الحياة، إذ كان يعتقد أن الأشخاص ذوي الخلفية الحكومية الصحيحة فقط يمكن الوثوق بهم «لحماية» الرعايا العثمانيين أثناء عملية جمع الضرائب[73].

الجدول 22:II

نظام الالتزام من فترة قصيرة محددة إلى مدى الحياة (مالكانه): ضريبة التمغة على مركز الصباغة في أماسيا

	المدفوعات إلى الخزانة العامة			قيمة الالتزام	الدفعة المسبقة (معجل)
	الضريبة	الرسوم الإضافية	المجموع		
1688				305	
1690				400	
1695				720	
1701	800	80	880		2,500
1731	1,136.5	113.5	1,250		
1735	1,836.5	183.5	2,020		1,950

المصدر: Genç (1975), p. 280.

ولكن من وجهة نظرنا، فإن نظام المالكانه مهم لأنه أتاح، حتى في السنوات التي أعقبت انطلاقته مباشرة، لبعض الأشخاص من ذوي الارتباطات الحكومية أن يبنوا لأنفسهم قاعدة سياسية في الريف. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار إقامة كثير من القيمين عليه في العاصمة واستخدام متعاقدين من الباطن لفترات قصيرة، كثيراً ما ألغى التأثيرات الإيجابية لمبدأ حيازة المنتفعين مدى الحياة لحق جباية الضرائب.

وعلى امتداد القرن السابع عشر كان عدد «التيمارات» يتناقص باستمرار. ونظراً لأن الحكومة المركزية العثمانية لم تكن مستعدة لربط النقود التي كانت الحاجة شديدة إليها في الإدارة الإقليمية، فقد دفع ذلك حكام الولايات، ونوابهم وجباة الضرائب البسطاء إلى الاعتماد على المرتزقة لممارسة سلطتهم. وثمة تحليل للإيرادات والمصروفات للسلحدار حاجي عمر باشا، والي ديار بكر، في سنة 1670 ـ 1671، تُظهر أنه استخدم ثلاثة وعشرين من قادة المرتزقة[74]. هؤلاء القادة، ومعهم قواتهم والرجال والعسكريون الإضافيون العاملون في خدمة الباشا، تقاضوا 12.7 في المئة من ميزانية الوالي الإجمالية كمرتبات (الجدول 23:II).

الجدول 23:II

مدخول والٍ عثماني ومصاريفه (عمر باشا من ديار بكر)، 1670 ـ 71

	المبلغ	النسبة المئوية
فئات المداخيل		
المداخيل المتعلقة بالقضاء وحفظ الأمن	28,354	22.9
رسوم التعيينات	8,052	6.5
الضرائب الشهرية ورسوم المكتب	36,885	29.8
من العقارات الأميرية	11,114	9.0
الجمارك	1,765	1.4
الجبايات الشاملة من الولاية	6,881	5.6
الإيرادات المدينية	13,849	11.2
المبيعات	7,539	6.1
تحصيل الديون	5,400	4.4
متفرقات	3,758	3.0
المجموع	123,597	99.9
فئات المصاريف		
للحكومة المركزية	46,350	36.0
لعملاء الباشا في استانبول	11,054	8.6
مصاريف الباشا الشخصية	4,000	3.1
مصاريف الخدم وقادتهم	21,560	16.7
مصاريف البيت	13,385	10.4
مصاريف أفراد البيت	2,316	1.8
مرتبات	16,362	12.7
مدفوعات للقروض	6,918	5.4
هبات	4,498	3.5
متفرقات	2,293	1.8
المجموع	128,736	100.0

المصدر: Kunt (1981), p. 48.

وعلاوة على ذلك، فإن مصروفات إطعام بيت الباشا، الذي كان يتألف من هؤلاء المرتزقة أساساً زاد من هذا الرقم إلى 14.5 في المئة[75]. وكانت نسبة الاستبدال بين قادة المرتزقة مرتفعة جداً، مما جعل الطرق غير آمنة، لأن المرتزقة الذين كانوا يبحثون عن عمل كانوا يتحولون إلى أعمال السلب والنهب[76].

«دافعو الضرائب العاديون» والعملية السياسية

يعود بنا ذلك مرة أخرى إلى التوترات بين الرعايا دافعي الضرائب والمرتزقة ذوي الأصول الفلاحية والجنود النظاميين الذين يتمتعون بالامتيازات التي كانت تمنح عادة لخدم السلطان (قارن الفصل 16). كان السبب الكامن وراء تكرار حدوث حركات تمرد المرتزقة هو طلب دافعي الضرائب الأناضوليين المسلمين الدخول في الطبقة السياسية[77]. ويمكن فهم هذه التوترات على نحو صحيح فقط إذا ما تمت دراستها في سياق أكثر اتساعاً من دورهم في إشعال التمرد. وحتى في مجتمع كان احتكار النشاط السياسي فيه نظرياً للسلطان وموظفيه، كانت هناك حاجة للقنوات التي يمكن من خلالها للرعايا دافعي الضرائب إسماع صوت شكواهم. وعلاوة على ذلك كان النظام بحاجة إلى السماح بالمفاوضات التي قد يتمكن الأفراد والجماعات من خلالها التخفيف من تظلماتهم. وعندما يتبيّن أن هذه القنوات غير فعالة كان الفلاحون يردون بالهرب من قراهم، والحرفيون بإغلاق دكاكينهم، أما المرتزقة فاتجهوا إلى العصيان[78].

وكانت عادة تقديم العرائض للسلطان مباشرة، وهو في طريقه إلى صلاة الجمعة، أو حين يخرج للصيد، قد تكرست بفعل الايديولوجيات السياسية العثمانية وما قبل العثمانية؛ لأنه ومن أجل رفع المظالم التي كان يرتكبها موظفو الحاكم، وبحسب تقاليد ترجع إلى الملوك الساسانيين، يكتسب شرعية بصفته رمزاً للعدالة[79]. وكان ذلك يعني من الناحية العملية أن الشكوى تقدم إلى إدارة السلطان وتتم الإجابة عنها خطياً. وكانت عملية اتخاذ القرار تستغرق وقتاً طويلاً، لأن الشكاوى كثيراً ما كانت تسجل بواسطة مجلس المهمات أو البيلكجي في مكتب قاضي القضاة ثم يُعاد إرسالها إلى القاضي المحلي ومعها أمر بكتابة تقرير عن الوضع قبل اتخاذ قرار في ديوان السلطان (الديوان الهمايوني)[80]. وحتى بعد صدور قرار رسمي من السلطان، كان من حق أحد الفرقاء أن يرفض الإذعان، مما

يجعل من الضروري القيام بدورة أخرى من المراسلات.

وغالباً ما كانت القرى والنقابات وغيرها من الجماعات من أصحاب العرائض، تستخدم رجلاً لينقل شكاويهم إلى استانبول. وفي القرن الثامن عشر اتجهت البيروقراطية العثمانية إلى اعتبار مثل هذه الزيارات من الذرائع الكثيرة للهجرة غير القانونية إلى العاصمة وناضلت بالتالي لكي تحد من عدد حاملي العرائض[81]. وليس معلوماً ما إذا كانت هناك قيود مشابهة قد فرضت أثناء القرن السابع عشر كذلك. وبدلاً من تقديم شكاويهم مباشرة، كان بعض أصحاب العرائض يفضلون استخدام وسطاء من أصحاب النفوذ في البلاط أو في العاصمة. وهكذا فإن الشيخ محمود الأشقوداري (مات سنة 1628) قام بالتدخل بطلب من الهولنديين حين حاولوا الحصول على الامتيازات[82]. وحتى بعد وفاة الشيخ كان سكان قريته ومسقط رأسه يتوسلون باسمه عندما يدافعون عن أنفسهم ضد تعسف الحاكم المحلي. وبنفس الروحية كان شيخ تكية خلوة الخوجة مصطفى باشا ودراويشه يستدعون أحياناً لحماية الفلاحين من التجاوزات التي يرتكبها جامعو الضرائب المحليون.

المحسوبية، و «البيت الكبير» وانحطاط نظام الدفشرمة

تشير التدخلات من النوع الذي حددناه أعلاه إلى أهمية العلاقات بين السيد وتابعه في المجتمع العثماني في القرن السابع عشر[83]. ومن وجهة نظر رسمية (ثابتة)، فإن تحسين المسار الوظيفي للشباب كان يرتبط بهم وكان له ميزات واضحة. ومع كل ذلك، فإن المسار الوظيفي وغالباً حياة موظف القصر كانت تعتمد على الصراعات بين الفرقاء التي كان يحاول فيها كل فريق أن يكسب نفوذاً على حساب غيره من كبار موظفي القصر، وعلى أم السلطان وعلى السلطان نفسه في نهاية الأمر. وقد يُعلم الشخص المتمتع بالحماية عن المكائد التي تهدد مركزه، أو حتى يمارس نفوذه لصالح راعيه[84]. ومن ناحية أخرى، بينما كان يمكن أن يؤدي الارتباط براعٍ قوي إلى تحسين المسار الوظيفي للموظف الشاب، فإن هذا الارتباط كان يجبره أيضاً على الانحياز في أي صراع بين الفرقاء يكون راعيه متورطاً فيه. وكان الولاء لمعلم المرء، أو ناصحه، أو حاميه يشكل إحدى القيم الرئيسية لأي فرد من أفراد الطبقة الراقية العثمانية، كما أن التدخل في صراعات

فريق سيده قد يكون ذا عواقب بعيدة المدى، تستمر أحياناً إلى ما بعد وفاة الراعي نفسه. ويزعم مصطفى علي أن عمله الوظيفي قد ابتلي بالتأثير السلبي للخوجه سنان باشا (مات سنة 1956)، الصدر الأعظم الواسع النفوذ للسلطان مراد الثالث، والذي عرف بأنه العدو اللدود لراعي علي السابق لالا مصطفى باشا[85].

وكانت علاقات الراعي والتابع قد صارت مهمة حتى في النصف الثاني من القرن السادس عشر. إلا أنها أصبحت أكثر حيوية خلال القرن السابع عشر، بسبب تدهور الدفشرمة، أي تجنيد الأولاد غير المسلمين في خدمة الدولة، وهو ما كان من خصائص المؤسسة السياسية العثمانية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. أما فيما يتعلق بأسباب هذا التدهور فإننا لا نستطيع في ضوء معرفتنا الحالية سوى أن نقوم ببعض التخمينات. فعندما أصبح هناك عدد كبير من المتعلمين الذين عَمِل واحد من جدودهم أو أكثر في خدمة الدولة العثمانية، فربما كان الضغط يتزايد ضد توظيف «الدخلاء»[86] وفي خدمة الدولة العثمانية، حتى في القرن السادس عشر، كان هناك بعض العار مرتبطاً بتعيين «الدخلاء» (أجانب)؛ وهكذا كانت الدفشرمة تشكل دائماً شيئاً من الاستثناء غير المريح للمبادىء التي قام عليها فن إدارة شؤون الدولة العثمانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصراعات الداخلية بين الموظفين الذين تم تعيينهم بحسب نظام الدفشرمة أنفسهم والذين كانوا غالباً ما ينقسمون على أساس انتمائهم العرقي المشترك، لا بد من أن تكون قد أسهمت في تقويض النظام[87]. كما أن الحروب الإيرانية في أواخر القرن السادس عشر قد جلبت عدداً كبيراً من الآذريين والإيرانيين الآخرين النازحين الذين كانوا مسلمين أصلاً إلى خدمة الدولة العثمانية، وهو تجديد أدانه بشدة بعض المفكرين مثل مصطفى علي[88]. ولا بد من أن يكون نفوذ هذه المجموعة القوي جداً في أغلب الأحوال، حيث إن بعض أعضائها قد وصلوا إلى مراكز عليا، قد أسهم في زيادة معدل التخلي التدريجي عن نظام الدفشرمة. ويمكن إلى حد ما الزعم بأن زوال ضريبة الغلمان قد أتاح لرؤساء عائلات الوزراء، والباشاوات وكبار العلماء أن يقيموا مؤسسات تشبه كثيراً بيت السلطان. وعلى كل حال، فعلى الرغم من أن كبار الموظفين كانوا أحياناً يربون الموظفين الشبان الذين كانت مؤهلاتهم تشابه إلى حد كبير مؤهلات الغلمان الذين تعلموا في القصر الامبراطوري، إلا أن حق التعيين النظامي للموظفين الرسميين الجدد عن طريق الدفشرمة ظل من الامتيازات

الأساسية للسلطان. ومن ناحية أخرى، فإن تعيين أبناء التابعين أو العبيد الشبّان كان إجراء يمكن لكل من الحاكم وكبار موظفيه أن يتبنوه. والآن يمكننا أن نفترض أنه في القرن السابع عشر كان رؤساء «البيوتات السياسية» الأكثر أهمية قد اكتسبوا درجة غير مسبوقة من القوة السياسية، والثقة بالنفس والهيبة. وفي ظل هذه الظروف ليس من المستغرب أن أعيان الدولة العثمانية لم يكتفوا بمحاولة جعل مؤسستهم مشابهة لمؤسسة السلطان، ولكنهم أيضاً، وضمن حدود معينة، جعلوا بيت السلطان يشابه المؤسسات التي بنوها بأنفسهم.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار مدى الاهتمام الذي حظيت به البيوت السياسية من القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر، في السنوات العشرين الأخيرة، فمن اللافت للنظر أننا لا نعرف سوى القليل جداً عن الأسس المالية لسلطتهم. إذ إن البنى التي اتخذت شكلاً رسمياً للعائلات التي كان يرأسها أهم أعضاء الطبقة السياسية العثمانية جعلتهم أكثر كفاءة في حصولهم على الإيرادات، رغم أن متطلبات أعضاء البيت للمعيشة اليومية كانت في الوقت نفسه قد جعلت من وجود قاعدة مالية ضرورة أكثر إلحاحاً من ذي قبل. بيد أن الدراسات التفصيلية للأسس المالية لبعض أكثر البيوت السياسية أهمية هي فقط التي تتيح لنا أن نفهم كيف حاز هؤلاء الأخيرون على ممتلكاتهم (أو خسروها). إلا أنه في الوقت الراهن، لا توجد مثل هذه الدراسات.

الاستنتاج

كثيراً ما انكب «المراقبون العثمانيون للانحطاط العثماني» على التغيرات التي جرت بعد سنة 1550 في أواخر القرن السادس عشر وفي القرن السابع عشر والتي حولت الإدارة العثمانية إلى شيء يختلف جداً عما كانت عليه في عصر سليمان القانوني (89). ويوافق الباحثون العاملون في السنوات العشرين أو الثلاثين الأخيرة بشكل عام على القول إنه لم تحدث في الحقيقة تغييرات مهمة، ولكنهم يصفون هذه «التغيرات» بطريقة مختلفة إلى حد ما. فالحكم التقييمي الذي يعطي لهذه التغييرات صفة «الانحطاط» أصبح موضع تساؤل. ولم يعد كل الباحثين بالضرورة يعتقدون أن وصف عدد من الكتّاب الذين نشطوا خلال السنوات التي سبقت سنة 1600 وتلتها ووصفوا تغيرات إدارية معينة باعتبارها انحطاطاً، يعين على باحثي

القرن العشرين أن يشاركوا بالضرورة في وجهة النظر هذه. ومن الصعب أن ننكر أن كتاباً مثل مصطفى علي وقوجي باي قد كتبوا من أجل تطوير السياسات العامة والمسارات الوظيفية الشخصية. وإذا ما أخذنا هذا الاعتبار بجدية، يصبح من المستحيل قبول مزاعمهم بكل أبعادها ومحتوياتها، ويجب دراسة كتاباتهم بحسب مبادىء النقد التاريخي نفسها التي وُضعت لكتّاب من أزمنة أخرى، وأماكن أخرى.

وفي الوقت نفسه، أتاح لنا البحث في التاريخ الإداري العثماني أن نرسم صورة مختلفة للتغيير البنيوي لم تكن ممكنة في الماضي. ومن الواضح أنه منذ أوائل القرن السادس عشر فصاعداً، اتبع الموظفون العثمانيون مسارات وظيفية أتاحت التغيير والمرونة. ومع ذلك، فإن التغيرات الكثيرة من مسار وظيفي إلى آخر ربما كانت حاسمة بالنسبة إلى مستقبل الموظف موضع التساؤل. ومع زيادة التخصص، وهي عملية يمكن ملاحظتها بوضوح منذ حوالى سنة 1550، تم تأسيس المزيد من المجالات الوظيفية، مثل خدمات الكتاب، والإدارة المالية، أو هيكلية القصر. وقد يربط المرء بين هذا الاتجاه صوب التخصص الإداري والكفاءة المتزايدة التي نجمت عن المرحلة الأولى من هذه العملية على الأقل، وبين الصعوبة المتنامية في الحفاظ على السيطرة المركزية على الأقاليم في أطراف الامبراطورية. وإذا لم تؤد عملية اللامركزية في القرن السابع عشر إلى إضعاف السلطة العثمانية في الولايات، فإن ذلك يرجع بشكل جزئي لمثل هذه المكاسب في الكفاءة التي تحققت في المركز.

ومن ناحية أخرى، فإن السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر، قد شهدت تزايد الحاجة إلى الإيرادات. لقد زاد انتشار الأسلحة النارية وتنوعها، إلى جانب الحروب التي تدوم فترات أطول، من حاجة الإدارة المركزية إلى المال. وفي الوقت نفسه، يجب أن نوضح أن ثمة أزمة مشابهة يمكن ملاحظتها في معظم الدول الأوروبية الكبرى في ذلك الوقت، وأن الطلب المستمر على الإيرادات المتزايدة كان يمثل مشكلة تشاركتها الدولة العثمانية مع جيرانها. وعلاوة على ذلك، وانطلاقاً من مستوى تكنولوجي كان لا يزال في القرن السابع عشر متساوياً إلى حد ما مع الغرب، فإن الاستجابة للنفقات المتزايدة للإدارة كانت أيضاً مشابهة لاستجابات الدول الأوروبية. وهكذا، فإن تكاثر

المرتزقة وتجاوزاتهم التي وصفت في إيطاليا القرن السابع عشر، وهروب الفلاحين العثمانيين بسبب الحرب والضرائب الباهظة، كان لها ما يشابهها في جميع أنحاء أوروبا. وإذا كنا نستطيع بالفعل أن نفترض وجود أوضاع متأزمة لا في مجال الاقتصاديات فحسب، بل في مجال السياسة أيضاً، فإن الامبراطورية العثمانية ومعظم أوروبا خلال القرن السابع عشر كانت لا تزال تواجه مصيراً مشتركاً، على الرغم من أنهما في ثقافتهما وفي صورهما عن أنفسهما كانا يشكلان عالمين منفصلين[90].

الهوامش

(1) İnalcik (1969, 1970).

(2) İnalcik (1953-54), pp. 60-61.

(3) Compare the aricle «Köprülüler» in EI[2] by Tayyip Gökbilgin and Richard Repp.

(4) İnalcik (1969), p. 106.

(5) Kafadar (1986), p. 128.

(6) Ibid., pp. 85ff.

(7) Mantran (1962), pp. 248ff.

(8) للحصول على مثال خاص مفصل راجع،
Kütükoğlu (1983).

(9) Kunt (1977).

(10) المرجع نفسه، ص. 203.

(11) Lapidus (1967), pp. 44-78.

(12) Koçi Bey (1885-86), p. 115.

(13) Kunt (1977), p. 210.

(14) Ibid., pp. 206-7.

(15) Fleischer (1986), p. 156.

(16) Finkel (1988), p. 30.

(17) Faroqhi (1986b), pp. 68-69.

(18) للاطلاع على أمثلة من القرن السابع عشر راجع برقان (1966).

(19) Abou-El-Haj (1991); Bodman (1963); Schatkowski-Schilcher (1985).

(20) İnalcik (1980); Barbir (1980), p. 8; Raymond (1985), pp. 39, 58, 271; Genç (1984); Panzac (1985), pp. 186ff.

(21) Fleischer (1986).

(22) Fleischer (1986).

(23) Lybyer (repr. 1966); Gibb and Bowen, I (1950), passim.

(24) Itzkowitz (1962).

(25) Findley, (1980), pp. 46-47.
وتتجاهل تصنيفات فاندلي النيشانجي وكتّابه، الذين لم يكونوا لا علماء ولا رجالاً عسكريين. وكان الرسميون مثل النيشانجي أقلة، إلا أن مكانتهم العالية تقتضي عدم إبعادهم عن نموذج الإدارة العثمانية.

(26) Findley (1980), pp. 48-51.

(27) Fleischer (1986), pp. 311-14.

(28) وكمثال راجع،

Akdağ (1959, 1971), I, pp. 331-442.

(29) امتدّ الصراع على خلافة بايزيد الثاني، في أوائل القرن السادس عشر، طويلاً أيضاً.

(30) Darling (unpublished communication at the MSEA meeting of 1986).

(31) Fleischer (1986), pp. 19-20.

(32) المرجع نفسه، ص. 36.

(33) Findley (1980), pp. 26-30.

(34) Article «Evliya Çelebi» in İA by Cavit Baysun.

(35) Fleischer (1986), p. 23.

(36) Compare İpsirli (1983-87) for a recent example.

(37) Raymond (1985), pp. 84-85.

(38) Türek and Derin (1969-70); Abou-El-Haj (1984), p. 57.

(39) Aktepe (1958b), pp. 111-12.

(40) Türek (1959); Türek and Derin (1969-70).

(41) Findley (1980), pp. 33-40.

(42) Majer (1978).

(43) المرجع نفسه، ص. 132ff.

(44) المرجع نفسه، ص ص. 174 ـ 80.

(45) المرجع نفسه، ص. 123ff.

(46) Cf. Ch. 17.

(47) Gölpinarli (1953), pp. 165-66.

(48) İnalcik (1973), pp. 184-5; Zilfi (1986).

(49) Zilfi (1986).

(50) Gölpinarli (1953), pp. 167-68.

(51) Necipoğlu-Kafadar (1991).

(52) تحضر لزلي بيرس دراسة عن نساء البلاط العثمانيات، لم تنشر بعد (يناير 1994)، وقد استفدت من عرض شفهي لها.

(53) Peirce (1988).

(54) Findley (1980), p. 48.

(55) Uzunçarsili (1945), pp. 300ff.

(56) Fleischer (1986), p. 159.

(57) Uzunçarsili (1945), pp. 177-78.

(58) Kunt (1975).

(59) Gökyay (1975); Cafer Efendi, ed. Crane (1987).

(60) Kunt (1983), p. 95.

(61) المرجع نفسه، ص. 88.

المرجع نفسه، ص. 87.

(62) المرجع نفسه، ص. 90.

(63) Abu Husayn (1985), p. 21 and elsewhere.

(64) Barbir (1980), p. 4; Rafeq (1981-82), pp. 149-50; Raymond (1985), pp. 30-31.

(65) Rafeq (1966), pp. 52-57.

(66) Barbir (1980), pp. 4-8.

(67) İnalcik (1980); McGowan (1980), pp. 46ff.

(68) İnalcik (1980).

(69) Ibid., p. 335; McGowan (1981), p. 156.

(70) Fleischer (1986), p. 98.

(71) Uluçay (1948), p. 246.

(72) Genç (1975).

(73) المرجع نفسه، ص. 239.
التاريخ اللاحق للمالكانة يتعلق بالقرن الثاني عشر: راجع،
Cezar (1986), pp. 43ff, 128ff.

(74) Kunt (1981), pp. 23-26.

(75) المرجع نفسه، ص. 17.

(76) المرجع نفسه، ص. 25.

(77) İnalcik (1980), p. 284.

(78) İnalcik (1988).

(79) İnalcik (1965), pp. 49-51.

(80) Temelkuran (1975); Majer (1984), pp. 17ff.

(81) Aktepe (1958), p. 11.

(82) de Groot (1978), p. 112.

(83) Abou-El-Haj (1974); Findley (1980).

(84) Findley (1980), p. 39.

(85) Fleischer (1986), pp. 88-108.

(86) Kunt (1983), p. 76.

(87) Kunt (1974).

(88) Fleischer (1986), p. 159.

(89) Lewis (1962).

(90) حول هذا الموضوع قارن،
Hess (1978), pp. 210-11.

20

الحياة الاجتماعية في المدن

لا نعرف الكثير، عن العلاقات المتغيرة بين المجموعات الاجتماعية المدينية في المدن الكبرى للإمبراطورية، وما نعرفه لا يكاد يكفي للتتبع التقريبي للعمليات التاريخية. ومعلوماتنا عن المدن من الدرجة الثانية أقل، كما أنها تقتصر إلى حد كبير على بلغاريا وسوريا الحاليتين، وعلى المراكز التجارية في الأناضول مثل بورصة وإزمير وأنقرة وقيسرية[1]. أما المدن الصغرى فلا تزال إلى حد كبير أرضاً مجهولة، كما أن انحياز الوثائق الأولية والدراسات اللاحقة لصالح المدن الكبرى ينبغي أن لا يغيب أبداً عن أنظارنا. غير أنه تم إحراز تقدّم ملموس في مجال الدراسات المدينية خلال السنوات العشرين الأخيرة أو نحو ذلك، والصورة الكلية أوسع وأكثر دقة وتفصيلاً مما كانت عليه عادة.

السياسات المدينية

لم يكن للمدن العثمانية (باستثناءات قليلة) شرائعها الخاصة، لذا غالباً ما كان يفترض أن هذه المدن تدار بواسطة الحكومة المركزية مباشرة. ولا ينطبق ذلك إلا على استانبول. أما في المدن الإقليمية فكانت النخبة المدينية من العلماء، وملتزمي الضرائب وقادة الأنكشارية تتمتع بمساحة كبيرة من المناورة. وكان القضاة الصغار ينتمون غالباً إلى عائلات تقيم في الإقليم، على حين كان قادة الانكشارية وغيرهم من العسكريين (أو شبه العسكريين في ما بعد) منغمسين في التجارة، أو ينتسبون إلى التجار والحرفيين. وقد وفرت لهم هذه الأنشطة قاعدة اقتصادية للنشاط

السياسي. وكان ملتزمو الضرائب في بعض الأحيان يتعاطون أيضاً في السياسات المحلية. فقد استصدر ملتزمو الضرائب من مكابس الموهير في أنقرة أمراً سلطانياً يمنع تصدير خيوط الموهير من الدرجة الأولى وذلك لكي يحموا مواردهم المالية، وكان هذا الإجراء حماية لإمدادات المادة الخام للنسّاجين المحليين، ولعله حقق درجة من الدعم السياسي لملتزمي الضرائب[2]. وكانت حماية إمدادات الطعام والمواد الخام المحلية تشكل أكثر التحديات خطورة للإداريين في المدن والنواحي، لأنهم كانوا في الوقت نفسه ملزمين بالإذعان للمطالب التي لا تتوقف من جانب الإدارة المركزية. وكانت هناك قواعد معتادة في ما يتعلق بالمطالب المفروضة على مدينة بعينها أو إقليم معيَّن، ولكن بعد المواسم السيئة أو أثناء الحملات العسكرية كانت هناك دائماً زيادات غير متوقعة. وكان المحتسب المحلي أو غيره من الموظفين ذوي العلاقات الجيدة يحاول التفلت منها. فلم تكن الغلال المطلوبة للإدارة المركزية تُسلّم كاملة على الدوام، وهو دليل على مهارات المساومة لدى الأعيان والموظفين المحليين[3].

بالنظر إلى الأدلة الواسعة على المبادرات السياسية للنخب المحلية، فإنه لا يبدو معقولاً اعتبار المدن في الأناضول والبلقان في القرن السابع عشر معتمدة بدرجة كبيرة على الحكومة المركزية. وفي التدرج ما بين «مستقلة» و«تابعة» كانت المدن الإقليمية العثمانية تشغل حيزاً وسطاً وربما يمكن وصفها بأنها «شبه تابعة». وفي نظام الفئات الذي يتضمن مدن البحر المتوسط القديمة، والمدن ذات الاستقلال الذاتي في أوروبا العصور الوسطى، و«المدينة الخاضعة» الداخلة في مملكة أي حاكم إقليمي حديث، تنتمي المدن العثمانية إلى الفئة الثالثة. غير أنه حتى بعد الخضوع، احتفظت المدن في أوروبا بداية العصر الحديث بقدر من المساحة للمناورة السياسية، وهو نفسه ما ينطبق على المدن العثمانية[4].

العناصر الرئيسية في مشهد المدينة العثمانية: المساجد، القلاع، الأسواق والأحياء

كانت المدن تحيط بالجامع (أو الجوامع) الرئيسي، والقلعة وحي الأعمال. وكانت المدن المتوسطة أو الصغيرة تحتوي فقط على مسجد جامع واحد، ويتميز بمئذنة أو اثنتين وبمنبر للوعظ. وغالباً ما كانت المؤسسات المشيدة حديثاً أواخر

القرن السادس عشر أو القرن السابع عشر تبنى على مسافة ما من المدينة القديمة، بحيث تكون هناك مساحة كافية للحدائق المزروعة والأسوار التي تحيط بالمساجد العثمانية الأثرية. وغالباً ما كانت القلعة بناءً موجوداً قبل الحكم العثماني، لكن حركات التمرّد الجلالية حفزت إعادة ترميم القلاع في كثير من مدن الأناضول. وكانت القلاع تضم حياً كاملاً من أحياء المدينة، وغالباً ما كانت المنازل الأعلى قيمة موجودة فيها؛ وبالإضافة إلى ذلك كانت القلاع تحتوي على حامية عسكرية وسجن. وكان الولاة والقضاة يقيمون ويعملون في نفس المباني، وهو ما اكتسب في بعض الأماكن طابع الإقامة الرسمية؛ ومن المحتمل أن سجلات القضاة كانت تحفظ في المحكمة وهو ما أدى إلى حفظ معظمها من الضياع.

كانت المدن ذات الأهمية تحتوي على سوق مغطاة (بدستان)، وكان معظمها في المدن القديمة قد تم تأسيسه في القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، وتشير المؤسسات التي بنيت في وقت لاحق إلى أن المدينة التي لم تصبح مهمة إلا في وقت قريب، مثل أشقودره، كانت أسواقها المغطاة تخدم تجار البضائع النفيسة مثل المجوهرات والمنسوجات والرقيق[5]. ولمّا قام المتمرّدون الجلالية وغيرهم من العصابات بقطع طرق التجارة، فضّل معظم التجار ممارسة قدر ضئيل من أعمالهم في أماكن أقل تكلفة، كما أن النزاعات المتعلقة بالبدستان في القرن السابع عشر غالباً ما كان الإداريون من أطرافها الذين حاولوا مواجهة هذا الاتجاه. وكانت الأوقاف الإسلامية تمتلك كثيراً من الحوانيت، وفي بعض الحالات اكتسب المستأجرون حقاً وراثياً في الملكية من خلال دفع مبلغ كبير من المال عند حصولهم على الملكية[6]. وحتى في المدن الصغرى كانت الأسواق تحتوي على عدد كبير من الأكشاك، التي كان مستخدموها يستأجرونها من إحدى المؤسسات الوقفية. أما في الرومللي، حيث كانت البضائع تنقل غالباً بالعربات، فقد أقيمت أسواق خاصة يسهل وصول العربات إليها (عربة بازار).

قسّمت نواحي السكن إلى أحياء، يضم كل منها ما بين عشر وبضع مئات من العائلات. وكانت ملكية المنزل تجعل الفرد مطالباً بدفع ضريبة العوارض، وقد شكّل ذلك وسيلة للحصول على إقامة رسمية. وكان سكان أحد أحياء المدينة يدفعون ثمن الأضرار إذا لم يتم التوصّل إلى من ارتكبوا حادثة أو جريمة. ولذا لم

يكن من المستحب وجود الغرباء في المناطق السكنية، وكانت هناك شوارع قليلة مصممة لحركة مرور العابرين. وقد تصبح سمعة المرء، أو المرأة، شرطاً أساسياً لاستمرار إقامته في المدينة، لأنه في لحظات التوتر، مثل هجوم وشيك من الجلالية، لم يكن يسمح بالبقاء إلا للذين يمكنهم أن يجدوا جاراً يكفلهم. وفي قضايا المحاكم، كانت سمعة المرء، أو المرأة، بين الجيران تؤخذ في الاعتبار.

وكانت البيوت تبنى من أي مادة يمكن الحصول عليها بسهولة، بل إن مساكن العائلات الثرية نادراً ما كانت تبنى من الحجارة. ولذلك لم يتبقَّ من مساكن القرن السابع عشر إلا حالات نادرة. وقد تركت طرز بناء المساكن في استانبول أثرها في المدن الكبرى في الأناضول والبلقان: فبحلول القرن السابع عشر كانت بيوت أنقرة ذات الطابق الواحد قد استبدلت بمبانٍ ذات طابق علوي تزينها شرفات عديدة[7]. ومن الشرق، جاء تأثير طُرز بناء المنازل السورية، وامتدت حدود تأثير أشكال البناء الخاصة بهاتين المنطقتين عبر وسط الأناضول.

المشهد المديني كمؤشر على الحياة الاجتماعية

تركز المدرسة الفرنسية في الدراسات المدينية، التي تركت تأثيراً كبيراً جداً في الدراسات الخاصة بالعثمانيين، على شخصية البلدة أو المدينة باعتبارها كياناً في حيّز ما. ويمتلك هذا الحيّز تصميماً مكانياً محدداً، وذا مساحة مكانية ذات خصائص كافية لتشكيل طابع نموذجي خاص. وتربط هذه المدرسة المدينة بظهيرها من الأراضي وبغيرها من المدن البعيدة بشبكة من طرق القوافل، وفي حالات معينة، بالطرق البحرية. وهكذا ينظر إلى المدن على أنها عُقَد في شبكة تغطي الامبراطورية بأسرها، كما يرتبط التاريخ المديني بالجغرافيا التاريخية. وفي هذا السياق، شغل بعض الباحثين أنفسهم بالحيز المكاني للتجارة، والحِرَف والأنشطة التي تمارسها الجماعة الحاكمة في مدن مثل القاهرة، أو الموصل أو الجزائر[8]. ودرس باحثون آخرون شكل المجال الريفي للمدينة؛ ومثل هذه الدراسة كانت كثيفة بشكل خاص في ما يتعلق بدمشق، وطرابلس وحلب[9].

والنماذج المدينية مثيرة للاهتمام لا لذاتها فحسب بل باعتبارها نتيجة للنشاط الانساني؛ وعلاوة على ذلك، فإنها غالباً ما تقدّم معلومات عن أداء المجتمع

المديني وهو ما يصعب الحصول عليه بأي وسيلة أخرى. فقد يكون تشييد أنواع بعينها من المباني، مثلاً، مؤشراً على النمو أو الانكماش المديني. وهكذا كانت الحمّامات العامة تبنى حيثما يتجمّع عدد كبير كافٍ من السكان في موقع محدد لإحداث الطلب على الحمّامات. وبينما لم تكن الحمّامات بأي حال ظاهرة قاصرة على المدن، فإن بناء الحمّامات العامة في جوار مدينة بعينها يشير عادة إلى أن المنطقة المحيطة بالحمّامات الجديدة تجتذب السكان ويتم اندماجها في المدينة. وعلى غرار ذلك، فإن وجود مدابغ الجلود في مكان ما ربما يعتبر مؤشراً على النمو المديني: بسبب التلوث الذي تحدثه المدابغ، كان من المعتاد نقلها إلى موضع أبعد عندما تتوسع المدينة، على حين تصبح أحياء «المدابغ القديمة» مناطق سكنية مثل غيرها في كثير من مدن بلاد الشام والأناضول[10]. ولو كنّا نمتلك إحصاءات للسكان يمكن الاعتماد عليها، فإن مثل هذه الملاحظات ستكون أقل أهمية. ولكن نظراً للغياب شبه الكلي لهذه المعلومات في ما يتعلق بالقرن السابع عشر، فإن المعلومات غير المباشرة المتعلقة بحجم سكان المدن تصبح قيّمة للغاية[11].

وفي أماكن الأعمال في المدن الكبيرة، كانت المؤسسات الوقفية تمتلك حصة كبيرة من العقارات. وبالنسبة إلى مديري المؤسسات، كان الحؤول دون تدهور المباني التي عُهد بها إليهم يمثّل همًّا دائماً: دمّرت الحرائق مباني قيّمة لم يكن بمقدور الأوقاف أن تعيد بناءها اعتماداً على مواردها الخاصة. وكانت مثل هذه الممتلكات تؤجر حينذاك بإيجارات منخفضة لمن يتعهّدها بإعادة البناء، وغالباً ما كانت أكثريتها تخرج عن ملكية الأوقاف بشكل كلي. وكانت الخانات والأسواق المغطاة عرضة للخطر بشكل خاص إذا تدهورت التجارة في مدينة معينة؛ وهكذا تُركت سوق قونية المغطاة في السنوات المضطربة حوالى سنة 1600، فتدهورت إلى الحد الذي كان لا يمكن معه إعادة بنائها لتؤدي غرضها السابق دون عملية إعادة بناء شاملة[12]. وبسبب هذا الموقف، فإن الوثائق المتعلقة بالتدهور وإعادة بناء المباني المملوكة للأوقاف، وكذلك السجلات الخاصة بالمستأجرين المتغيرين لهذه المنشآت، مؤشرات قيّمة على أحوال المدينة.

ويمثّل تشكيل المناطق السكنية أيضاً سمة مكانية ومؤشراً على العلاقات

الاجتماعية على السواء. فبينما كانت الدكاكين والورش وأحياء السكن في المدن الأوروبية خلال العصور الوسطى أو مطلع العصر الحديث تشكّل جزءاً من مبنى واحد، أظهرت المدن العثمانية في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر نموذجاً مختلفاً. وبطريقة تكاد تذكرنا بالترتيبات التي عرفها القرن العشرون، كانت أحياء العمل بما فيها من خانات ودكاكين وأسواق مغطاة أو مفتوحة، تُخلى من الناس ليلاً باستثناء عدد محدود من العابرين المقيمين في الخانات. وكانت الأحياء السكنية تحتوي فقط على القليل من الدكاكين التي تبيع الحاجات اليومية، مثل البقالة (السمانة) والمخابز، كما كانت تخدم من قبل حشد من الباعة المتجولين.

ويُعزى الفصل الصارم للأحياء السكنية عن أحياء العمل للأهمية المعطاة للخصوصية العائلية في السياق الإسلامي، على الرغم من أن هذا الرأي لم يعد يحظى في الكتابات المعاصرة بمن يدافع عنه دون شروط[13]. ولا شك في أن خصوصية العائلة كانت لها أهميتها، بيد أن هذا التأكيد لم يحل دون وجود اختلافات إقليمية كبيرة في أنماط المنشآت السكنية. ففي بلاد الشام وجنوب شرقي الأناضول، أو شمال إفريقيا، كانت المنازل ذات الفناء الداخلي (الدار) التي لا يمكن رؤيتها من الشارع، والمحاطة بأسوار من دون نوافذ هي النمط السائد. بالمقابل، كانت النوافذ المطلة على الشوارع شائعة في استانبول أو غربي الأناضول، وكان يتم حماية الخصوصية باستخدام الطوابق الأولى والثانية للمعيشة، على حين كان الطابق الأرضي يستخدم في الغالب منطقة للخدمة. وفي القاهرة كان من المعتاد وجود منشآت تحتوي على أماكن سكن متعددة. وفي هذه المباني التي تضم عدة شقق، كان يتم حماية الخصوصية بطريقة مختلفة، وذلك بتخصيص مكان منفصل لكل عائلة لا يمكن للجيران أن يطلوا عليه بسهولة. وعلاوة على ذلك، كانت مساكن الفقراء في بلاد الشام ومصر، تتجمع غالباً حول فناء مركزي يشارك فيه كل المقيمين، بحيث لم تكن الخصوصية متاحة إلا داخل المسكن المبني. وعلى المنوال نفسه، لم يكن كل أهل المدن العثمانيين مهتمين بالقدر نفسه بإبعاد المنزل عن الشارع الرئيسي، ويبدو أن شعبية الزقاق قد اختلفت تبعاً للزمان والمكان. وهكذا يبدو أنه بينما كانت الخصوصية هماً رئيسياً، لا ينبغي للمرء أن يفترض أن هذا الاهتمام كان هو العامل المهم الوحيد في تحديد الشكل المديني.

وبينما كان أعضاء مختلف الجماعات العرقية والدينية غالباً يعملون جنباً إلى جنب في أحياء العمل، كانت الأحياء السكنية عموماً مسكونة بأناس من المجموعة العرقية أو الدينية نفسها. ولكن بينما افترضت الإدارة المركزية العثمانية أن أحياء المسلمين وأحياء غير المسلمين يجب أن تبقى منفصلة بعضها عن بعض، وكانت تفرض هذا الرأي من خلال التشريع أحياناً، فإن ترتيبات الحياة الحقيقية كانت أكثر مرونة إلى حد كبير. ففي أنقرة وقيسرية القرن السابع عشر، كان المسلمون وغير المسلمين يبيعون العقارات بعضهم لبعض دون اكتراث بمكان العقار. وفي حالات بعينها، ربما كانت الإقامة المختلطة التي تجمع بين المسلمين وغير المسلمين في أحد أحياء مدينة ما مؤشراً على أن الحي المعني ينتقل من ملكية مجموعة معينة إلى ملكية المجموعة الأخرى. وهكذا يروي الرحالة أفليا جلبي، أنه بعد بناء جامع السالمية في أدرنة ترك التجار المسلمون الأحياء المزدحمة في المدينة القديمة المسوّرة وشيّدوا حياً للأعمال أكثر رحابة بالقرب من الجامع الجديد، تاركين المدينة القديمة لغير المسلمين(14). بيد أنه في حالات أخرى كان السكن المختلط من الملامح الدائمة: فمثلاً في أنقرة القرن التاسع عشر، سكن المسلمون وغير المسلمين أحياء معينة على مدى ما يزيد على قرنين من الزمان. وسيكون جديراً بالبحث ما إذا كان إضفاء الصبغة الطائفية على السياسات المدينية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والذي تمت ملاحظته في بلاد الشام، قد أدى أيضاً إلى وجود نمط أكثر صرامة للفصل الطائفي في أماكن السكن المدينية على مستوى الامبراطورية(15).

وتشير أنماط السكن المديني إلى البناء الاجتماعي بطريقة مختلفة: فقد كان من المفترض غالباً أن الفصل على أساس الثروة لم يكن معروفاً في أحياء المدن العثمانية في الفترة ما بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر، وأن الأثرياء والفقراء من المجموعة الدينية نفسها أو الجماعة العرقية نفسها عاشوا في الحي نفسه بالمدينة. ويكشف البحث الحديث عن أن هذه المقولة تحتاج إلى تقييد: فقد كان الموظفون الأثرياء في استانبول يعيشون في جوار القصر، على حين أنه كانت هناك أحياء يسكنها المماليك وغيرهم من العائلات الثرية بصفة أساسية في القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر(16). وفي مدينة أكثر تواضعاً مثل أنقره، كان هناك أيضاً اتجاه بين العائلات الثرية للتجمع في مناطق بعينها، ولكن ما يلفت

الانتباه أكثر هو وجود أحياء يسكنها الفقراء أساساً. ومن ناحية أخرى، فإن الأشكال المتعددة للأحياء المختلفة في المدينة ربما ترجع إلى أن أعضاء جماعات معينة كانت في مجملها أكثر ثراء من غيرها. وهكذا، فإنه خلال القرن السابع عشر، يبدو أن السكان المسيحيين في مدن مثل أنقرة وقيسرية قد زادت ثرواتهم وامتلكوا بعض المنازل الغالية الثمن في هذه الأماكن. وبالطريقة نفسها، لا بد من أن المنطقة التي كان الجزء الأكبر من سكانها من المماليك كانت أكثر ثراء من أي حي تسكنه مجموعة أخرى من القاهريين. ولكن حتى إذا كان الفصل في السكن وفقاً للثروة قد حدث فقط نتيجة لظاهرة أخرى أكثر أهمية، فإن هذا الفصل في حد ذاته لم يكن من الملامح غير المعروفة.

المؤسسات الوقفية كمظهر للحياة المدينية

بما أن نشاط الإنشاء في القرن السابع عشر كان أقل اتساعاً من المباني العامة التي تم إنشاؤها في فترة سابقة، فمن السهل أن نتجاهل التأثير المستمر للمؤسسات الوقفية في القرن السابع عشر على الحياة المدينية. ونبدأ بالجانب الأكثر دنيوية، إذ استمر بناء الخانات والدكاكين في مدن إقليمية بعينها طوال القرن السابع عشر؛ ففي هذه الفترة كان هناك عدد من مدن الأناضول الصغيرة التي حظيت ببعض الأبنية المهمة (انظر أيضاً الفصل 16) عادة بسبب موقعها على الطرق الرئيسية. ففي مالطيا، مثلاً، تم بناء خان كبير في سنة 1637، وفي الجوار تطوّرت محطة توقف على الطريق في حكيم خان إلى مدينة صغيرة بعد تشييد مجمع للمؤسسات الوقفية في هذا المكان[17]. وعلاوة على ذلك، فإن الصدر الأعظم مرزيفونلو قره مصطفى باشا منح في سنة 1666 مدينته الأصلية ميرزيفون جامعاً رائعاً، لا يزال يحتل مركز هذه المدينة حتى الآن[18].

وبالإضافة إلى هذه المؤسسات «الرسمية»، كانت لزوايا الدراويش وأوليائها أثر في الطريقة التي تقبل بها أهل المدن في القرن السابع عشر حالات استقرارهم الاستيطاني. وهكذا فإن أسطورة الولي الدرويش بيري بابا من ميرزيفون، الذي ربما عاش في القرن الخامس عشر على الرغم من أن السيرتين الذاتيتين عن حياته تعودان إلى القرن السابع عشر، تجعل الولي الدرويش يدخل في خلاف مع أحد العلماء من أماسيا المجاورة. وكان المقصود بانتصار الصبي الدرويش غير المتعلم،

الفلاح السابق والإسكافي المتدرب، على العالم المثقف، توصيل فكرة سمو المعرفة الصوفية على الدراسة الدينية الخالصة. ولكن، في الوقت نفسه، يبدو أن الرواة الذين صاغوا الأسطورة الخاصة ببيري بابا كانوا يحاولون أن يحددوا ميرزيفون على أنها موطن أحد الأولياء، في مقابل أماسيا التي كانت موطن العلماء. وعلاوة على ذلك، كانت مظاهر القداسة لبيري بابا مرتبطة بالمباني العامة في المدينة، ولا سيما الحمّامات، إذ إن «الزاوية» التي كانت تُعتبر عادة منزلاً رسمياً للولي لم تبن إلا بعد موت بيري بابا، وهي حقيقة اعترف بها صراحة كُتّاب الأسطورة. وفي هذا السياق، فمن الأمور التي تؤكد ذلك أنه حين وصف أفليا جلبي مدينة ميرزيفون في رحلته، أورد إحدى الروايات عن أسطورة بيري بابا التي بقيت حتى اليوم[19].

وقد أدت زاوية مولانا جلال الدين الرومي في قونية أيضاً دوراً رئيسياً في الحياة المدينية، ومعها المؤسسة المرتبطة بها والتي تحمل اسم أم مولانا، وتقع في جوار مدينة لارنده ـ قرمان. وكان رئيس عائلة مولانا جلال الدين يسيطر على زاوية كبيرة، تقوم أيضاً بدور مركز الفرقة الصوفية، في وسط أكثر الأحياء شعبية في قونية. وحظيت الفرقة المولوية للدراويش بشهرة كبيرة في القرن السابع عشر لدرجة أن درويشاً من هذه الفترة (شكيب داده، توفي عام 1735) كتب مجموعة من التراجم لمشاهير المولوية كرّس فيها مساحة معتبرة لمعاصريه. غير أن العلاقات بين الجلبي «السيد»، رئيس الطريقة الصوفية، وأهل المدينة والفلاحين الذين يدفعون الأموال وتدفع للحفاظ على المؤسسة، لم تكن علاقات ودية. وقد أدى انهيار الاستيطان الريفي في وسط الأناضول أوائل القرن السابع عشر إلى تقليص موارد الزاوية إلى حد كبير. وحوالى سنة 1650 كانت النقود شحيحة إلى حدّ أن الفرقة الموسيقية التي لم يكن ممكناً الاستغناء عنها في احتفالات الصوفية تقلّصت إلى مجرد هيكل لما كانت عليه من قبل[20]. وفي ظل هذه الظروف زاد الجلبي من ضغوطه على من يدفعون له الرسوم، في وقت كان هؤلاء بالكاد قادرين على تأمين معيشتهم. وتلت ذلك فضيحة مزرية، وقف فيها السلطان مراد الرابع ضد الجلبي. ولا بد من أن هذا القرار قد سهّله تحالف السلطان المتقطع مع قاضي زاده ليلر الواقعيين والملتزمين بالشريعة الإسلامية، والذين يرون في الدراويش والاحتفالات التي يقيمونها أعمالاً محرمة في أي حال[21]. وهكذا فإن

وجود زاوية كبرى للدراويش في قونية القرن السابع عشر لم يؤد بالضرورة إلى استقطاب ولاء أهل المدينة، بل إنه ربما أصبح عامل انقسام[22].

لكن يبدو أن حالة قونية قد شكّلت استثناءً ما. وإذا كان موقف أفليا جلبي مؤشراً على رأي المتعلمين في القرن السابع عشر، فإنه يبدو أن زوايا الدراويش كانت تعتبر، مع المساجد والمدارس، الزينة الأساسية لكل مدينة[23]. وعلاوة على ذلك، لم تكن مقابر الأولياء وزوايا الدراويش ترتبط ليس فقط بعالم العمل والولاء الرسمي، الذي كان يتجسد في مركز المدينة. إذ إنها كانت أيضاً تقع على أراضي النزهة حيث كان أهل المدينة يسعون إلى الاسترخاء بعد العمل، وهو ما كان بالنسبة إلى أفليا جديراً بالذكر بدرجة لا تقل عن أحسن مباني المدينة. وهكذا ربما كان يُنظر إلى الأولياء باعتبارهم رؤساء الاحتفالات التي كانت تقام على مدار السنة، وبهذه الطريقة، لعبوا دوراً باعتبارهم شفعاء لأهل المدينة الذين يزورونهم.

السيطرة، واتخاذ القرار والصراعات على النفوذ داخل النخبة المدينية

على الرغم من الطبيعة الرسمية الشاملة للوثائق التي بين أيدينا، فإن مجموعات اتخاذ القرار في كثير من مدن الأناضول لا يمكن تحديدها بسهولة. فمن الواضح أن موظفي الإدارة المركزية، مثل القاضي أو حاكم أنقرة، كانوا يؤدون دوراً رئيسياً[24]. ولكن، في الوقت نفسه، فإن هؤلاء الأشخاص وتابعيهم الرسميين لم يسيطروا على الوضع بشكل كامل مثل أقرانهم الموظفين في استانبول. وكان الأعيان المحليون، الذين لم تكن مصادر نفوذهم واضحة، قادرين تماماً على اتخاذ القرارات: وهكذا فإنه حين كان حي الأعمال في أنقرة القرن السادس يعتبر غير آمن، أخذ هؤلاء الناس على عاتقهم مهمة استئجار الحراس ودفع رواتبهم. وكان الرجال من ذوي الخلفية الحرفية يستطيعون الارتقاء إلى مراتب أكثر سكان المدينة نفوذاً؛ بيد أنه لا توجد طريقة لمعرفة الأجيال التي كانت تفصل بين جد متواضع وأحفاده من ذوي النفوذ. كما أننا لسنا قادرين حتى الآن على أن نحدد إلى أي مدى كانت التجارة سبباً في اكتساب العائلات في أنقرة أو قيسرية أو إزمير النفوذ، وإلى أي مدى كانت ثروات العائلات هذه سياسية في الأصل. وقد شكّل التزام الضرائب والنيابة عن الحكام الغائبين أسس الثروات لمعظم الأعيان الإقليميين، وكان عدد كبير نسبياً من الأعيان يعيشون في المدن

حيث نشطوا بلا شك في الشؤون المدينية (قارن الفصل 18).

وثمة دور سياسي حاسم أداه الانكشارية وغيرهم من الجنود المتمركزين في مدن الأناضول الكبرى والمتوسطة. كان هذا الوجود العسكري ظاهرة جديدة نسبياً؛ فقبل ذروة حركات التمرّد الجلالية، 1596 ـ 1607، كان لدى الكثير من مدن الأناضول حاميات صغيرة فقط. وعندما يتم تعيين الانكشارية كانوا يتدبّرون الحصول على مواقع مرموقة: فمن بين كل الذين ورد ذكرهم في سجلات القضاة بالمدن الكبيرة، كان يشار إليهم من بين القلة المتميزة باللقب التشريفي «بك». وفي كثير من الأماكن استحوذ الانكشارية على التزامات الضرائب المربحة، وهو ما أتاح لهم أن يسهموا في الشؤون السياسية المدينية وتحقيق قدر من حرية الحركة حتى تجاه قادتهم في استانبول[25]. ولا بد من أن المنافسة بين الانكشارية وغيرهم من أعضاء الوحدات العسكرية الأخرى، مثل سباهية الباب العالي، كانت كثيرة الحدوث، إذا ما وضعنا باعتبارنا أهمية الإيرادات التي يمكن جمعها في المدن الغنية. ولكن في الوقت نفسه أصبح الانكشارية وغيرهم من العسكريين يمثلون المصالح المحلية أيضاً في مواجهة مصالح الإدارة المركزية، على الرغم من أننا نفتقر إلى الكتابات المدينية التي تكشف لنا عن الأشكال الثابتة لهذه التوترات.

يوجد لدينا معلومات أفضل عن المدن العربية في القرن السابع عشر. ففي القاهرة، كان رؤساء العائلات المملوكية الرئيسية يشكّلون أقوى مجموعة ويتحكمون في الحياة السياسية، بفضل سيطرتهم على التزامات الضرائب في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، امتدت السيطرة المملوكية إلى داخل المدينة، لأن القاهريين كانوا يعتمدون على الريف المصري في الإمدادات الغذائية الضرورية. ولكن بعيداً عن المجموعة الحاكمة، كان التجار الرئيسيون في القهوة والمنسوجات الهندية يجنون أيضاً ثروات كبيرة، مما يعني أنهم كانوا على الأقل قادرين على حماية أنفسهم من التدخل اليومي من جانب المماليك. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن رجال الميليشيات المرتبطين بالقوات شبه العسكرية المعروفة بالأوجاق، لم يشكّلوا، كأفراد، جزءاً من الطبقة الحاكمة، فإن الأوجاق ككل كانوا يتمتعون بنفوذ كبير. وكانت الشؤون السياسية في القاهرة في القرن السابع عشر، تتشكل من الصراعات بين هذه المجموعات الثلاث.

وفي ولايات بلاد الشام، تمتعت القوات شبه العسكرية في دمشق وحلب أيضاً بسلطة سياسية معتبرة كان لها غالباً تأثير حاسم في مصائر الولاة الإقليميين[26]. ومن ناحية أخرى، لم تكن هناك بيوت مملوكية تتنافس على السلطة على مستوى الولاية في بلاد الشام، غير أن الحزبية بين الأنواع المختلفة من الفرق شبه العسكرية (الأوجاق النظاميون والقوات المساعدة المجنّدة محلياً والتي تسمى يرليا) غالباً ما أدت دوراً حاسماً. وكان الموقف في حلب خاصاً بشكل ما: إذ إنه بحلول القرن الثامن عشر ثبّت الأشراف من سلالة النبي أنفسهم كثقل موازن في مواجهة الميليشيات وباتوا قوة رئيسية في الشؤون السياسية للمدينة. وربما كانت هذه الحالة قد تحققت أيضاً في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر[27].

وفي جنوب شرقي أوروبا أواخر القرن السابع عشر، كان الارتباط بالمجموعة العثمانية الحاكمة في كثير من الأحيان مصدر السلطة المحلية. ولم يحدث إلا في القرن الثامن عشر أن أدت التجارة المتزايدة مع أوروبا إلى فتح مجال أوسع للفرص التي كان يمكن لأهل المدن «العاديين» أن يحوزوا من خلالها على الثروة، وبالتالي يتحدون سيادة رجال الإدارة والعسكريين الذين كانوا يسيطرون من قبل على الكثير من مدن الروملي[28]. بالمقابل، وفي القرن السابع عشر، كانت السيطرة الصارمة من العاصمة تحول دون تطوّر تفاوت كبير للثروة الرئيسية بين الحرفيين في صوفيا وغيرها من مدن بلغاريا الحالية. غير أن هؤلاء الحرفيين البسطاء طلبوا حماية الحكومة المركزية وحصلوا عليها في مواجهة الموظفين المحليين الذين كانوا يحاولون جباية ضرائب أكثر مما هو مفروض قانوناً. ومع أن هذا التحالف بين الحكومة المركزية ودافعي الضرائب العاديين ضد رجال الإدارة في الولايات، كان مصاحباً للنظام العثماني للدولة وللمجتمع طوال وجوده، فإنه كان ظاهراً بشكل خاص أثناء الحروب الأهلية التي جرت أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر.

ولدينا حالياً معلومات عن المراكز المدينية في بلاد الشام ومصر أكثر مما هو متاح عن معظم الأجزاء الأخرى من الامبراطورية. وربما نستطيع بسبب هذه المعلومات الواسعة أن نحدد الصراع على النفوذ الذي كان يتعدى مجرد حركات

التمرّد العسكرية القصيرة المدى والنزاعات بين الفرقاء في مدن هذا الإقليم. وهكذا حدث في الربع الأخير من القرن السابع عشر أن حاول ضابط الانكشارية القاهري «كوجوك محمد» مساعدة أصحاب الحوانيت الصغيرة والحرفيين بإلغاء رسوم معينة كان الانكشارية وغيرهم من الفرق شبه العسكرية قد اعتادوا أن يطلبوها على أنها «رسوم حماية». وبعد عدة سنوات حاول هذا الضابط نفسه أن يمنع الارتفاع غير العادي في أثمان الغلال بعد قصور فيضان النيل بأن دخل في صراع سياسي مع أصحاب المراكب وتجار الغلال، الذين كان كثير منهم متحالفين مع الانكشارية أنفسهم الذين شكّلوا قاعدة سلطة كوجوك محمد[29]. وهنا نستطيع أن نميّز صراعاً بين الأغنياء والأقل ثراء من سكان المدينة، وهو الصراع الذي هزم فيه الفقراء بعد اغتيال كوجوك محمد. وفي أمثلة أخرى، ربما كان الصراع ينشب بين والٍ عينته الإدارة المركزية والهيئات شبه العسكرية القائمة محلياً، حيث كان الوالي يحاول في هذا الصراع أن يزيد نصيب استانبول من الضرائب على حين كانت الهيئات شبه العسكرية تحاول إبقاءه منخفضاً[30]. وبما أن سيطرة الحكومة على الموارد المصرية كانت مسألة محل نزاع فإن مغزى الصراع تعدى إلى درجة كبيرة المسائل اليومية التي كانت موضع نزاع مباشر. وقد حدثت الصراعات الأخرى التي كان لها قدر من الأهمية على المدى الطويل أيضاً دون شك في مدن الأناضول. وهكذا فإن دراسة متأنية للمدن العثمانية في القرن السابع عشر تظهر أن هذه المدن كانت أقل جموداً مما يبدو للوهلة الأولى، كما أن العمليات الأخرى ذات الأهمية البعيدة المدى، سوف تدخل دائرة الضوء مع تقدم معرفتنا بالأمور.

النقابات كمصدر للجدل بين المؤرخين الرسميين

طرح الباحثون الذين تناولوا هذا الموضوع رؤيتين مختلفتين. ووفقاً لإحدى وجهتي النظر، يجب اعتبار النقابات العثمانية تنظيمات مستقلة بقدر معقول لرؤساء النقابات، تدافع عن مصالحهم في مواجهة أعضاء النقابات الأخرى، والعمال الذين لا ينتمون إلى أي نقابة والتجار[31]. وهكذا غالباً ما كان ممثلو إحدى النقابات يرفعون قضايا في المحاكم ضد أعضاء النقابات الأخرى، لأن إنتاج نقابة ما كان مدخلاً لعمل نقابة أخرى، وتم انتهاك الاتفاقات المبرمة من قبل بخصوص تسليم هذه المدخلات في الإنتاج. أو ربما كانت تظهر منتجات جديدة في السوق يرغب

أعضاء أكثر من نقابة في إنتاجها. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك منازعات تنشب من جراء الطلب بأن ترسل النقابات عدداً من الحرفيين لمصاحبة الجيوش العثمانية في حملاتها العسكرية، وكانت كل نقابة ترغب في إلقاء العبء على منافسيها[32].

وغالباً ما كانت العلاقات بين رؤساء النقابات وعمالهم متوترة، على الرغم من أن العمال المياومين لم ينشئوا قط تنظيمات منفصلة كما كانوا يفعلون في أنحاء من أوروبا[33]. وفي بعض المدن الكبيرة، كان العمال الذين لا يمكنهم أن يصبحوا معلمي حرفة معينة ربما يجدون الملاذ في فتح الحوانيت في ضواحي المدينة، حيث كان يمكن قيام منطقة أعمال ثانوية بمرور الوقت. ومن الواضح أن المعلمين المتمرسين كانوا يمقتون هذا النوع من المنافسة وكان صوتهم مسموعاً في الشكوى من عدم كفاءة الوافدين الجدد الفنية[34]. وربما كانت نزاعات أخرى تتعلق بالظروف القائمة في مكان العمل، أو حتى وضع العمال المعنيين ككل. ولم يكن المتدربون يتلقون أجوراً طوال فترة تتلمذهم الحرفية، التي كانت تستمر ثلاث سنوات على الأقل؛ ولذا ربما كان لمصلحة المعلم الادعاء بأن عاملاً ما لا يحق له المطالبة بأي أجر على الإطلاق، ما دام في طور تعلّم حرفته.

وإذا كان أعضاء النقابات منظمين لمقاومة الضغوط التي تمارس عليهم من قبل أناس أدنى منهم مرتبة في السُلّم الاجتماعي، فإننا نواجه أيضاً حالات كانت النقابة فيها تحاول أن تمارس الضغوط على الحرفيين الذين يحاولون الارتفاع بأنفسهم فوق رفاقهم. وفي حالات متطرّفة، كان أعضاء النقابات يعلنون أن أحد زملائهم الحرفيين قد خسر عضويته في النقابة، لأنه تحوّل إلى تاجر[35]. وكانت التوترات بين أعضاء النقابات والتجار واضحة على نحو خاص في الأماكن التي يسودها نظام بدائي للتصنيع، ويقع فيها بعض الحرفيين، على الرغم من أنهم لا يزالون من الناحية الرسمية منتجين مستقلين. وثمة شكوى ذات دلالة في هذا السياق من الصباغين الفقراء في بورصة، الذين ساءهم أن بعض رفاقهم الأكثر ثراء في النقابة كانوا يجتذبون الزبائن بتقديم شروط تسليف سهلة (1571 - 1572). ويبدو أن الصباغين الأكثر ثراء في بورصة كانوا يحاولون اقتباس عادة التجار الصناعيين المشتغلين في أعمال تنظيم إنتاج النسيج[36]. وفي حالات من هذا النوع، يجب اعتبار النقابات العثمانية كتنظيمات تخدم مصالح رؤساء الحرف «الوسطاء».

ومن ناحية أخرى، كان يفترض أن الدفاع عن أصحاب الحِرَف كان وظيفة صغرى فقط من وظائف النقابة. ومن هذا المنظور، تبدو النقابات العثمانية أساساً كتنظيمات أسستها الحكومة المركزية للإشراف على الحرفيين وفرض الضرائب عليهم. وبخلاف ذلك، فإنه بالنظر إلى ضعف التنظيم المديني، فإن هذا الأخير قد يتمكن من الإفلات من السيطرة المركزية[37]. ومن بين الأدلة الأخرى التي تدعم هذه النظرة، يمكن للمرء أن يشير إلى أن كبار مسؤولي النقابة كانوا أحياناً يختارون من جانب الإدارة المركزية العثمانية[38]. وعلاوة على ذلك، بما أن الجيش العثماني كان يحتاج إلى خدمات عدد كبير من الحرفيين، فإن التنظيم على أساس الحرفة قد سهّل تجنيدهم. هذا النموذج لا يقلّل من شأن النشاط المستقل من جانب التنظيمات الحرفية، ويجعل النقابات بمثابة ذراع أخرى للحكومة المركزية.

والنموذج الثاني الذي يحدد النقابات العثمانية باعتبارها تخضع للإشراف الحكومي أساساً، يقلل أيضاً من الجوانب الدينية في تنظيم النقابة. إذ إن نقابات بعينها في القرن السابع عشر، في استانبول وغيرها، كانت برئاسة شيخ من المتدينين. وكان هذا مسؤولاً عن احتفالات الانتساب التي كان يتم من خلالها تنصيب المعلمين الجدد في النقابة، كما أنه كان يرمز إلى صلات النقابات في أيامها الأخيرة بالفتوة (قبضاي)، أي المبادىء الدينية والأخلاقية للمنظمات المدينية في القرن الرابع عشر والمعروفة بالأخويات «آخي». وكانت أخلاقيات المهنة لأعضاء النقابات العثمانية مسجلة في رسائل تتعلق بالفتوة. غير أنه بحلول القرن السابع عشر، فقد الشيخ معظم دوره العملي في قيادة النقابة أمام الكتخودا، الذي لم تكن له أي وظائف دينية[39]. وبينما كانت الكتابات الباكرة عن النقابات العثمانية تؤكد على الروابط المزعومة بين نقابات أصحاب الحرف وفرق الدراويش، ولا سيما البكتاشية، فإنه لم يثبت وجود مثل هذه الروابط[40].

ويتضمن الجدل حول النقابات العثمانية مقارنة بالنقابات الأوروبية في العصور الوسطى ومطلع العصر الحديث، حتى على الرغم من أن هذا الاهتمام لا يتم التعبير عنه دائماً بطريقة مباشرة. وعندما يتم التأكيد على خصائص «الهيمنة الحكومية» على النقابات العثمانية، فإن الباحثين غالباً ما يركزون على القدر الأكبر

من الاستقلال الذاتي الذي تمتعت به النقابات الأوروبية[41]. بيد أنه تم بيان فروق أخرى: فإذا لم تكن الظروف في بورصة القرن السابع عشر نموذجاً شائعاً، فإن الدخول في النقابات العثمانية كان أسهل كثيراً من الدخول في النقابات التي كانت قائمة في معظم الأماكن في أوروبا أوائل العصر الحديث. وفي بورصة، كان يكفي غالباً لأحد الحرفيين أن يمارس الحرفة ويدفع الضرائب مع زملائه المنتسبين للنقابة المختصة، لكي يحصل على الاعتراف بكونه عضواً في النقابة المعنية[42]. وعلاوة على ذلك، كان من الشائع بالنسبة إلى الناس، ولا سيما في المهن التي كان الجانب التجاري فيها يبز الجانب الصناعي، أن يغيروا مهنتهم ومن ثم النقابات التي ينتمون إليها مرة واحدة في حياتهم المهنية على الأقل، ولا يبدو أن مثل هذه التغيرات قد أحدثت مشكلات كبرى من وجهة نظر مديري النقابة. وبقدر ما يمكن استنتاجه من الوثائق المتوفرة، لم تحتفظ أي نقابة في بورصة قط بقوائم بأسماء أعضائها، وهو ما يجعل من الصعب إثبات أن أي ممارس لحرفة معينة يدفع الضريبة لم يكن عضواً في النقابة المقصودة. وعلى غرار ذلك، فإن كون معظم الترتيبات التي تتعلق بالحرفيين شفاهية، ولا تدوّن إلا حين يكون هناك سبب للشكوى، فقد أدى ذلك وجود بعض المرونة في تطبيق قوانين النقابة.

غير أنه نظراً لمحدودية عدد التواريخ المدينية المتوفرة، من الصعب أن نحدد مدى نموذجية الوضع في بورصة. وهكذا، فإنه في القاهرة خلال القرن الثامن عشر، وربما في الفترات السابقة كذلك، كان شيوخ النقابات يحتفظون بقوائم العضوية «لنقاباتهم»[43]. وعلاوة على ذلك، وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، فإن الحرفيين في استانبول الذين لم يكونوا يملكون من قبل سوى أدوات عملهم والمواد الخام، قد طوّروا شكلاً جديداً من أشكال الملكية، وهو حق إقامة حانوت في مكان ما (جديك)[44]. ويمكن أن نجد إشارات بين الحين والآخر إلى الجديك أيضاً في القاهرة أواخر القرن السابع عشر؛ وحقيقة أن الممتلكات من هذا النوع كانت معروفة عادة بالمصطلح التركي نفسه المستخدم في استانبول توضح أن التطورات في المدينتين كانت متصلة بعضها ببعض[45]. وما إن انتشر هذا الشكل من أشكال الملكية، حتى أصبحت حركة الانتقال من نقابة إلى أخرى بالضرورة أصعب من ذي قبل؛ وبما أن الجديك يمكن توريثه، فلا بد من أن يكون وجوده قد قوّى الاتجاه الذي كان سائداً من قبل لدخول الأبناء في حرف آبائهم. ونحن لا

من الاستقلال الذاتي الذي تمتعت به النقابات الأوروبية[41]. بيد أنه تم بيان فروق أخرى: فإذا لم تكن الظروف في بورصة القرن السابع عشر نموذجاً شائعاً، فإن الدخول في النقابات العثمانية كان أسهل كثيراً من الدخول في النقابات التي كانت قائمة في معظم الأماكن في أوروبا أوائل العصر الحديث. وفي بورصة، كان يكفي غالباً لأحد الحرفيين أن يمارس الحرفة ويدفع الضرائب مع زملائه المنتسبين للنقابة المختصة، لكي يحصل على الاعتراف بكونه عضواً في النقابة المعنية[42]. وعلاوة على ذلك، كان من الشائع بالنسبة إلى الناس، ولا سيما في المهن التي كان الجانب التجاري فيها يبز الجانب الصناعي، أن يغيروا مهنتهم ومن ثم النقابات التي ينتمون إليها مرة واحدة في حياتهم المهنية على الأقل، ولا يبدو أن مثل هذه التغيرات قد أحدثت مشكلات كبرى من وجهة نظر مديري النقابة. وبقدر ما يمكن استنتاجه من الوثائق المتوفرة، لم تحتفظ أي نقابة في بورصة قط بقوائم بأسماء أعضائها، وهو ما يجعل من الصعب إثبات أن أي ممارس لحرفة معينة يدفع الضريبة لم يكن عضواً في النقابة المقصودة. وعلى غرار ذلك، فإن كون معظم الترتيبات التي تتعلق بالحرفيين شفاهية، ولا تدوّن إلا حين يكون هناك سبب للشكوى، فقد أدى ذلك وجود بعض المرونة في تطبيق قوانين النقابة.

غير أنه نظراً لمحدودية عدد التواريخ المدينية المتوفرة، من الصعب أن نحدد مدى نموذجية الوضع في بورصة. وهكذا، فإنه في القاهرة خلال القرن الثامن عشر، وربما في الفترات السابقة كذلك، كان شيوخ النقابات يحتفظون بقوائم العضوية «لنقاباتهم»[43]. وعلاوة على ذلك، وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، فإن الحرفيين في استانبول الذين لم يكونوا يملكون من قبل سوى أدوات عملهم والمواد الخام، قد طوّروا شكلاً جديداً من أشكال الملكية، وهو حق إقامة حانوت في مكان ما (جديك)[44]. ويمكن أن نجد إشارات بين الحين والآخر إلى الجديك أيضاً في القاهرة أواخر القرن السابع عشر؛ وحقيقة أن الممتلكات من هذا النوع كانت معروفة عادة بالمصطلح التركي نفسه المستخدم في استانبول توضح أن التطورات في المدينتين كانت متصلة بعضها ببعض[45]. وما إن انتشر هذا الشكل من أشكال الملكية، حتى أصبحت حركة الانتقال من نقابة إلى أخرى بالضرورة أصعب من ذي قبل؛ وبما أن الجديك يمكن توريثه، فلا بد من أن يكون وجوده قد قوّى الاتجاه الذي كان سائداً من قبل لدخول الأبناء في حرف آبائهم. ونحن لا

نعرف في الوقت الحالي الكثير عن الضغوط الاجتماعية التي حبّذت تبنّي الجديد. وقد يربط المرء هذا الترتيب بالآفاق الاقتصادية المغلقة، وبالحِرَف التي فقدت أسواقها خارج المدن التي كانت تُمارس فيها. ولكن بينما يحتمل أيضاً أن كثيراً من الحرفيين في استانبول القرن الثامن عشر كانوا في مثل هذا الوضع، فإن صناعيي الحرير في بورصة القرن السابع عشر على الأقل مرّوا بفترة صعبة، إلا أنهم مع ذلك لم يطوّروا الجديد. وليس في وسعنا أن نفسّر بالكامل السبب الذي جعل نظام النقابات في بورصة مرناً بالقدر الذي يبدو عليه.

النقابات: مبادىء التنظيم

كان المبدأ الكامن وراء تشكيل نقابات الحِرَف هو تقسيم العمل بين المنتجين. إذ كان معظم الحرفيين مسؤولين عن سلسلة طويلة من المراحل في عملية الإنتاج، سواء أكانوا يصنعون البضائع الجاهزة للبيع للمستهلك النهائي، أم كانوا يصنعون البضائع نصف المصنّعة التي كان مطلوباً أن يعمل عليها العمال المحليون أو غيرهم من أعضاء النقابات. وكانت أنواع البضائع التي يصنعها كل حرفي محدودة، إلى حد أن تنوّع الفؤوس، مثلاً، أو غليون التبغ قد أدى إلى تكاثر النقابات التي تنتج هذه الأنواع. ومن ناحية أخرى، فإن مثل هذا التقسيم للعمل لم يسمح بأي زيادة كبرى في الإنتاج، كما أنه لم تكن ثمة سوق لكمية أكبر من البضائع. وكان الاستثمار في صناعة الأدوات وغيرها من وسائل الإنتاج محدوداً، وكانت معظم المدن العثمانية في القرن السابع عشر تسوّق فقط بضائع قليلة على اتساع مسافات كبيرة[46].

لم يكن هناك نموذج مفروض مركزياً لتنظيم النقابات، وهكذا تنوّعت الترتيبات المحلية بدرجة كبيرة. وبسبب وجود عدد كبير من الدراسات عن القاهرة واستانبول، فإننا سوف نركز على هذين المركزين المدينيين في الامبراطورية[47]. والمصدر الرئيسي في كلتا الحالتين، تعداد قدّمه أفليا جلبي، الذي يحتمل أنه بنى ما كتبه على أساس مادة من الأرشيف فقدت الآن. بقي عدد النقابات في القاهرة ثابتاً إلى حد ما من ستينيات القرن السابع عشر حتى الاحتلال الفرنسي سنة 1798. لكن تقلّصت بعض حرف الكماليات وتراجع عدد النقابات المهتمة بهذا النوع من الإنتاج. وفي الوقت نفسه، نلحظ اتجاهاً بين أعضاء النقابة الذين يمارسون حرفتهم

في الشارع الواحد نفسه نحو الانفصال وتكوين تنظيمات منفصلة، وهي ممارسة لوحظت بالفعل في بورصة القرنين الخامس عشر والسادس عشر[48]. وهكذا فإنه حتى في القرن السابع عشر وما تلاه، تغيّرت الترتيبات التنظيمية بين أهل النقابات في القاهرة استجابة للحاجات الاجتماعية والاقتصادية، وهي لم تكن ثابتة على نحو جامد بأي حال من الأحوال. ولا نعرف ما إذا كانت التغيرات الطويلة المدى التي جرت في استانبول موازية لما جرى في القاهرة، لأنه لا توجد حتى الآن دراسة وافية عن العاصمة العثمانية في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر[49].

أما في ما يتعلّق بعدد الرجال الذين ضمتهم النقابات في استانبول والقاهرة في القرن السابع عشر، فإن مصدرنا الرئيسي هو أفليا جلبي (انظر الجدول 24:II). ويظهر التدقيق في وثائق أرشيف القرن السابع عشر في حالة استانبول، والسجلات الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر في حالة القاهرة، أن الأرقام التي أوردها موثوقة ويمكن الاعتماد عليها على الأقل بالنظر إلى حجم التنظيمات المدروسة. ففي استانبول منتصف القرن السابع عشر كان هناك ما بين 126.400 و260.000 حرفي منتظمين في 1.109 نقابة حرفية. ويعني ذلك أن متوسّط حجم كل نقابة ما بين 114 و234 حرفياً، على الرغم من وجود حالات فردية تختلف بشكل كبير[50]. وفي القاهرة خلال ثمانينيات القرن السابع عشر كان هناك 119.140 حرفياً أعضاء في حوالى 260 نقابة حرفية، وهو ما ينتج متوسطاً قدره 455 عضواً في كل نقابة[51]. ومن الواضح أنه لم تكن ثمة تنظيمات تجمع بين الحرفيين العاملين في الصناعات المتصلة بعضها ببعض، على الرغم من أن نظام أفليا جلبي في التعداد يوضح أنه كان لدى الموظفين الرسميين العثمانيين نظام لتصنيف النقابات[52]. ومن وجهة نظر الإدارة، كان المعيار الرئيسي هو المسؤول الذي كان يدفع له أعضاء النقابة ضرائبهم[53]. وأياً كان شكل التعاون القائم بين النقابات فلا بد من أنه كان يقوم على أسس اعتباطية ودون أن يتضمن أي هيئات تنسيقية شاملة.

الجدول 24:II

توزيع سكان القاهرة العاملين حوالى سنة 1660، بحسب أفليا جلبي

	الحرف		الدكاكين والورش	الأفراد	
	العدد	٪		العدد	٪
الحرفيون	136	51.9	13,149	59,214	49.7
التجار	103	39.3	12,013	38,513	32.4
العاملون في قطاع الخدمات	23	8.8	375	21,413	17.9
المجموع	262	100.0	25,537	119,140	100.0
متنوع	11		307	13,871	
«مهن سيئة السمعة»	16		40	14,355	
المجموع	289		25,884	147,366	

المصدر: Raymond (1973-74), I, p. 204.

وقد جمعت النقابات في كل من استانبول والقاهرة الحرفيين وأصحاب الدكاكين الذين يمارسون المهنة نفسها في المحلة نفسها، بغض النظر عن الانتماء الديني. وهذا ما كان يعني أن عدداً كبيراً من النقابات كان يضم أعضاء من المسلمين وغير المسلمين على السواء وبنسب مختلفة. واتفق أيضاً وجود مهن مقتصرة على المسلمين أو على غير المسلمين. وبعض الحِرَف، مثل إدارة الحانات، كانت مغلقة في وجه المسلمين بسبب تعليمات الشريعة الإسلامية، لكن حرفاً أخرى ربما كانت مقتصرة على غير المسلمين لأسباب أكثر أهمية. وهكذا كان كثير من الصاغة والجواهريين من الأقباط[54]. وفي حالة النقابات «المختلطة» كان مسؤولو النقابة الرئيسيون دائماً من المسلمين. وفي استانبول يبدو أنه كان هناك مخاوف قليلة من السماح لغير المسلمين بتنظيم نقابة، لأنها كانت تدار من قبل مسؤولين غير مسلمين[55]. ومن ناحية أخرى، يبدو أن مثل هذه الهواجس كانت موجودة في القاهرة. وقد اعتُقد بأن تجار خان الحمزاوي هم المجموعة الوحيدة من التجار المقيمين في حي أعمال منفصل وليست لهم نقابة خاصة بهم، لأن ذلك يعني تكوين تنظيم لا يضم سوى غير المسلمين[56].

كان الرأي العام في القرن السابع عشر يفرّق بين الأعمال المحترمة وغيرها من الأعمال السيئة السمعة بدرجات متفاوتة، وبالتالي بين النقابات الطيبة السمعة

والنقابات السيئة السمعة. ومن بين النقابات ذات السمعة الأسوأ كانت التنظيمات التي يمارس أعضاؤها أعمالاً إجرامية. ويشك كتّاب القرن العشرين عموماً في وجود نقابات اللصوص وما شابهها، على الرغم من أن أفليا يزعم أنهم كانوا يشاركون أحياناً في الأمور العامة[57]. ومن بين الحرف القانونية، كانت هناك عدة اعتبارات تحدد المكانة التي قد تتمتع بها إحدى الحِرَف. وتعتبر الكتابات الخاصة بالفتوة أن هناك أنواعاً «قذرة» من العمل، مثل دباغة الجلود، أو عصر الزيوت، وأنها تؤدي إلى فقدان المكانة الاجتماعية. وهناك أنشطة أخرى مثل صياغة الذهب كانت تعتبر مريبة من وجهة النظر الدينية. وكان من المهم أيضاً إذا ما كان أهل الحرفة من الأغنياء أو الفقراء. وبطريقة غير مباشرة، ينعكس هذا الاعتبار حتى في الكتابات المتعلقة بالفتوة، لأن بعض النقابات كانت توضع في مرتبة أدنى بسبب جهل الكبار في النقابة، وهي حالة كانت بدورها ترتبط بفقر الحرفيين المعنيين. وعلاوة على ذلك، كانت معظم المهن «الغنية»، ولا سيما التجارة في المنسوجات، تعتبر مهناً مشرّفة سواء من جانب كتابات الفتوة أو المؤرخين.

وبينما يستدعي مصطلح «نقابة» صورة حرفيين يبيعون منتجات ورشهم، فإن نقابات التجار كانت أيضاً ممثلة بشكل جيد في المدن العثمانية الكبرى. ففي استانبول قد تكون الأنشطة الفردية أكثر أهمية من نشاط نقابة بأسرها[58]. وفي القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، يبدو أن نقابات التجار والحرفيين كانت تشترك في بعض الخصائص الأساسية: إذ كانوا يشاركون في الاحتفالات العامة، وكان يرأسهم كبار رجال النقابة، وكانوا يدفعون الضرائب كمجموعة[59]. لكن بينما كانت نقابات الحرفيين تشتري غالباً المواد الخام بشكل مشترك وتقسمها فيما بينها وفقاً لمعايير موضوعة سلفاً، ليس هناك دليل على أن نقابات التجار تصرّفت بهذه الطريقة.

وقد اختلف البناء التنظيمي في نقابات القاهرة عنه في استانبول: ففي القاهرة كان الشخص الرئيسي هو شيخ النقابة الذي كانت سلطاته أوسع كثيراً من نظيره في استانبول. وكان منصبه في الأساس انتخابياً ولكنه غالباً ما كان ينتقل من الأب إلى الابن. وعلى الرغم من أن الشيخ كان يساعده مجلس من المعلمين المتمرّسين، فإن هؤلاء كانت لهم درجة محدودة جداً من التأثير وكان شيخ النقابة نفسه هو الذي يتخذ القرارات الأكثر أهمية. إذ كان يتولى حلّ المنازعات بين أعضاء النقابة

وفي بعض الأحيان يجد الوظائف لأعضاء نقابته؛ وفي مثل هذه الحالات، كان يتحمل مسؤولية ضمان حسن سلوكهم. وعلاوة على ذلك، كان شيخ النقابة مسؤولاً عن توزيع الضرائب المطلوبة من نقابته ككل بين الأفراد من الأعضاء؛ وكانت هذه المهمة بالنسبة إلى شيوخ بعينهم ربما تشكّل مصدراً لسلطة كبيرة. لكن لم يكن مستحيلاً على أعضاء النقابة أن يعزلوا شيخهم من منصبه. وفي نقابة الحرفيين، على الرغم من اختلاف الأمر في نقابات التجار، فإنه لم يكن شرطاً أساسياً بأي حال أن يكون الشيخ واحداً من الأعضاء الأكثر غنىً في النقابة؛ وقد عاش كثير من شيوخ النقابات فقراء وماتوا كذلك[60]. وعلى النقيض من ذلك، كان الكتخودا والياغيت باشي الرؤساء الحقيقيين للنقابة في استانبول القرن السابع[61]. وعلى العموم، كان الأسطوات (المعلمون) يختارون الكتخودا، ولكن من الواضح أنه كان لا بد من تثبيته في منصبه بقرار من القاضي. وفي استانبول كان الكتخودا يحظى بمعظم الحقوق ويقوم بكل المهام المنوطة بشيوخ النقابات في القاهرة، بما في ذلك حلّ النزاعات. ولكن بينما كان شيوخ النقابات في القاهرة غالباً ما يديرون نقاباتهم بطريقة فردية إلى حد ما، لم يكن ذلك ينطبق على الكتخودا في استانبول. إذ كان هذا الأخير في حاجة إلى التشاور مع واحد أو أكثر من الياغيت باشات الذين كان أعضاء النقابات ينتخبونهم، وكانوا يشاطرون الكتخودات حقوقهم ومسؤولياتهم. وعلاوة على ذلك، بما أن النقابات التي تجمع في عضويتها بين المسلمين وغير المسلمين كان فيها الياغيت باشاوات يتصرفون باعتبارهم ممثلين عن ناخبيهم من هؤلاء وأولئك، فإن عنصر التفاوض الرسمي يبدو أنه كان أكثر وضوحاً في استانبول عما هو عليه في القاهرة.

الحرفيون والتجار ومشكلة الحماية

في استانبول والقاهرة وكثير من مدن الروملي في القرن الثامن عشر، كان هناك عدد كبير من الحرفيين أعضاء في واحدة أو أكثر من القوات شبه العسكرية. وكان ذلك تطوراً جديداً نسبياً. ففي القرن السادس عشر، من المؤكد أن العسكريين الأفراد كانوا قد أسسوا روابط وثيقة مع السكان في الأماكن التي تمركزوا فيها، بيد أن دخول الحرفيين في الوحدات العسكرية كان نادراً في ذلك الحين. وحدث التغير بشكل كبير في القرن السابع عشر، وحتى الآن لم تجرِ

دراسة هذا التغير بشكل جيد إلا في القاهرة. وفي ما يتعلق باستانبول، فإن معلوماتنا قليلة للغاية. وكان يفترض أن ضباط الانكشارية، ولا سيما أولئك المسؤولين عن أعمال الشرطة، كانوا هم أول من حازوا الدكاكين أو حق ممارسة الحرفة (الجديك) أو كليهما معاً. وربما كانت الرسوم المطلوبة عالية جداً ما جعل هذا النوع من الاستثمارات مغلقاً أمام الجنود العاديين[62].

ومن ناحية أخرى، فإن العملية التي كان التجار والحرفيون يدخلون بمقتضاها في الوحدات العسكرية ثم شبه العسكرية في ما بعد في القاهرة، ولا سيما الانكشارية والعَزَب (غير النظاميين)، يمكن تتبعها بشيء من التفصيل (انظر الجدول 25:II)[63]. ومن الواضح أن ضباط القوات شبه العسكرية كانوا يرغبون في السيطرة على النقابات من خلال أكثر أعضائها نفوذاً، وبالتالي فإنهم توسّعوا في استقطاب رؤساء النقابات، على حين كان التجار الأكثر ثراء، الذين كانوا يملكون ثروة يخشون خسارتها، هم الأشد مثابرة في السعي للحصول على حماية هذه القوات. وبالتالي كان شيوخ النقابات هم أول من يلتحق، وصار التجار الأغنياء العاملين في تجارة البن والتوابل أعضاء في القوات شبه العسكرية بمعدل أكبر من منافسيهم الأقل ثراء. وبحلول سنة 1700، اكتملت عملية الدمج بالفعل، وفي هذا الوقت ظل التجار والحرفيون غير المسلمين هم القطاع الكبير الوحيد من السكان في القاهرة المستقلين اقتصادياً وغير المنظمين في واحدة أو أخرى من القوات شبه العسكرية.

كان التجار والحرفيون يلتحقون بالانكشارية أو العَزَب لحماية أنفسهم من الضرائب الشرعية وغير الشرعية. وبما أن الهيئة كانت تلتزم جباية عددٍ لا بأس به من الرسوم المدينية، والتي كانت تُجبى من الحرفيين والتجار أنفسهم، فقد كان رؤساء الهيئات يمتلكون وسيلة للضغط على سكان القاهرة الأكثر تمرداً لكي ينصاعوا. وفي مقابل هذه الحماية، كان التجار والحرفيون يدفعون رسماً إلى الهيئة. وبالإضافة إلى ذلك، كان حوالي عُشر أملاك كل «عضو» تحت الحماية في الهيئة يتحول إلى المنظمة بعد موته. وبصفة عامة، كانت الهيئة توفر حماية فعّالة في مواجهة ابتزاز البكوات المماليك والولاة العثمانيين في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، وحين بلغت قوة الهيئات ذروتها، كانت أيضاً فترة ازدهار بالنسبة إلى التجار والحرفيين.

الجدول 25:II

تجار القاهرة الرئيسيون المنتسبون إلى القوات شبه العسكرية، 1681 ـ 1710

الفترة	التجار الرئيسيون		التجار الرئيسيون المنتسبون إلى الانكشارية			التجار الرئيسيون المنتسبون إلى العزب		
	العدد	قيمة الأملاك	العدد	٪ من المجموع	قيمة الأملاك	العدد	٪ من المجموع	قيمة الأملاك
90-1681	41	18,513,964	24	58	11,744,211	9	22	3,407,761
1700-1691	35	24,529,067	23	66	17,156,059	7	20	6,513,344
10-1701	12	6,895,981	7	58	5,359,738	2	17	471,831

ـيس هناك أي تعديل مع انخفاض قيمة العملة.

المصدر: Raymond (1973-74), II, p. 669 استناداً إلى سجلات قاضي القاهرة.

وكانت مجموعة المصالح المشتركة بين التجار والحرفيين من ناحية، والهيئات شبه العسكرية في القاهرة من ناحية أخرى، قد تدعمت أكثر بسبب اتجاه الكثير من العسكريين المتمركزين في القاهرة للشراكة مع أرباب المهن والحِرَف والتجار. وفي حالات كثيرة كان هذا ببساطة تكراراً، على مستوى فردي، «لعملية نهب الأموال» التي سبق شرحها على مستوى المجموعة. ولكن في أمثلة بعينها، قد تؤدي مثل هذه العلاقة إلى استثمار حقيقي في مجال الأعمال. وعلاوة على ذلك، فإن الروابط العائلية بين أعضاء الوحدات شبه العسكرية والسكان الناشطين اقتصادياً في القاهرة كانت تدعم روابط العمل، ولا سيما إن لم تكن الأخوات والبنات فقط، بل أيضاً الإماء المعتوقات للضباط ذوي النفوذ يدخلن في شراكة مرغوبة مع التجار والحرفيين عن طريق الزواج.

وبالإضافة إلى ذلك كان الأثرياء من سكان القاهرة في القرن السابع عشر يستخدمون ما يدفعونه للانكشارية كشكل من أشكال الاستثمار، بحيث كانوا يدفعون لهم مبلغاً محدداً من المال لقاء حصولهم على إيجار ثابت. وقد اختفى هذا النمط من العلاقات أوائل القرن الثامن عشر حين توقفت الخزانة عن الاعتراف بصكوك الدفع لأعضاء الهيئات الذين ليسوا في الخدمة الفعلية. وقد ربحت عائلات ثرية بعينها، من خلال روابطها مع المجموعة الحاكمة، مميزات طويلة المدى في التزام الضرائب. وإذا نظرنا إلى عضوية الكثير من التجار والحرفيين غير المحاربين في سياق أوسع، فلا شك في أن هذه العضوية قد أضعفت هذه الهيئات من وجهة النظر العسكرية. بيد أن الرابطة الوثيقة بين التجار والحرفيين من جهة، والهيئات العسكرية من جهة أخرى، كانت توفر مساراً للصعود الاجتماعي، بحيث دخل أعضاء بعينهم من الرعايا دافعي الضرائب في الطبقة الحاكمة. ومن وجهة النظر هذه، فإن تحوُّل الهيئات العسكرية إلى هيئات شبه عسكرية ربما يعتبر كذلك أحد عوامل استقرار الحكم العثماني في الولايات.

العمال غير المنتظمين في نقابة: الباعة المتجولون، والنساء والرقيق

على الرغم من أنه كان يفترض أن السكان العاملين في المدن العثمانية في القرن السابع عشر كانوا بمجملهم ينتسبون إلى النقابات، فإن هذا الادعاء مجرد مبالغة. فلقد وجدت النقابات بالفعل حتى في البلدات الصغيرة جداً، وهي أماكن

كانت خصائصها الحضرية موضع شك. بيد أننا يمكن أن نجد العمال الذين لا ينتمون إلى نقابات حتى في المدن الكبيرة. إذ إن البائعين المتنقلين مثلاً، لم يكونوا عموماً جزءاً من أي نقابة[64]. والشكاوي الكثيرة من أن هؤلاء الناس كانوا ينافسون أصحاب الدكاكين ومع ذلك لا يدفعون أي ضرائب يجعل من المحتمل أن الباعة وأهل الحِرَف المتجولين كانوا خارج نظام النقابات القائم. وعلاوة على ذلك، كان خدم المنازل في كثير من الأماكن يفتقرون إلى أي تنظيم لحماية مصالحهم. ففي أنقرة قبل سنة 1600 وبعدها بوقت قصير، مثلاً، كانت البنات الصغيرات والصبيان يسلمون بأيدي آبائهم للخدمة في بيوت سادتهم دون أي إشارة إلى قوانين نقابية ترد في العقد. وفي أي حال، كانت هناك في القاهرة نقابة لخدم المنازل موجودة بالفعل[65].

وفي العادة لم تكن النساء عضوات في النقابات، حتى على الرغم من أنهن كن يعملن لقاء أجر، ولا سيما في مجال الغَزْل. ومن الواضح أن استخدام النساء كان كثير الحدوث في المراكز التجارية الكبيرة والنشيطة مثل بورصة، على حين كانت الفرص محدودة أكثر في مدن الأسواق الداخلية مثل قيسرية[66]. وكانت نساء بورصة يعملن لدى التجار في غزل الحرير وتبييضه؛ ففي سنة 1678، كان هناك مئة وخمسون مغزلاً من أصل ثلاثمئة موجودة في المدينة تملكها النساء أو يدرنها أو الاثنين معاً. ومع عدم وجود تنظيم نقابي، لا بد من أن تكون هذه النسوة قد أسَّسن روابط مع السوق من خلال وساطة التجار. وبالإضافة إلى ذلك، كان بعض النساء في بورصة يعملن في بيوتهن ويبعن ناتج عملهن في الشوارع أو حتى في سوق خاصة، دون أن يكنّ عضوات في نقابة ومن دون دفع ضرائب النقابة[67].

وبالإضافة إلى هذه النشاطات الحرفية، كانت النساء يقدمن خدمات لنساء أخريات. وهكذا كانت النساء الحرفيات يمدنَ الحريم في بيوت الأغنياء بالملابس والمجوهرات. وكانت الخدمات من هذا النوع تشكل أساس نفوذ النساء اليهوديات العاملات واللاتي مارسن نشاطهن في القصر عند نهاية القرن السادس عشر[68]. ونجد أيضاً إشارات بين الحين والحين إلى الإماء العاملات في مجال التجارة والسمسرة. وعلاوة على ذلك، فلا بد من أن النساء ذوات الموارد الأكثر تواضعاً

كنّ يعملن في مجال خدمة الحمّامات وأعمال الترفيه في البيوت الغنية.

وعلى الطرف الآخر من السلم الاجتماعي يصادف المرء نساء ثريات أدين دوراً ناشطاً في إدارة ممتلكاتهن الخاصة. وهكذا فإن إحدى سكان بورصة التي توفت سنة 1682 وخلّفت تركة تبلغ حوالى مليون أقجة، كانت قد استثمرت أكثر من ربع ثروتها في القروض، إلا أنها في الوقت نفسه كانت قد اقترضت المال لتشغيله في المزيد من التعاملات. وكانت النساء كذلك يعهدن بالمال إلى التجار لكي يستوردن بضائع مثل الحرير الإيراني، وكانت هناك امرأة واحدة على الأقل تعمل في تجارة المنسوجات في بورصة في القرن السابع عشر[69].

وقد شكّل الرقيق جزءاً آخر من قوة العمل غير المنتمية لأي نقابة. وقد دخل عدد كبير من العبيد أراضي الامبراطورية باعتبارهم أسرى حرب، وإذا أخذنا مرور الزمن بعين الاعتبار، فإن ممثلي خصوم الامبراطورية الرئيسيين كانوا من بين العبيد في مدن الأناضول الكبيرة مثل بورصة[70]. وفي أواخر القرن السادس عشر والقرن السابع عشر كان المجريون والروس كثيراً ما يتم تسجيلهم بين السكان الأناضوليين الأرقاء. كذلك كان العبيد يؤخذون من مناطق قريبة من الامبراطورية؛ في بعض الأحيان كان سكان الولايات الحدودية يشتكون من غارات غير مبررة من قبل الانكشارية للحصول على العبيد. وكانت المحاكم حتى في مدن داخلية مثل أنقرة تحتاج في بعض المناسبات إلى الفصل في دعاوى العبيد الذين يشكون من استرقاقهم بشكل غير قانوني. وبالإضافة إلى الأسرى، كان هناك العبيد الذين يستوردهم النخاسون؛ وكان مثل هؤلاء النخاسين ينشطون في جنوبي روسيا الحالية، فيشترون الأسرى من التتار أو ممن يقومون بغارات لاقتناص الرقيق مثل الأباظه، وقد استمر استيراد العبيد عبر موانىء البحر الأسود طوال القرن السابع عشر.

وكان العبيد الذكور من الجراكسة والجورجيين لا يزالون يباعون إلى مصر، حيث استمرت الأقلية الحاكمة المملوكية في تدعيم استمراريتها من خلال الشراء، والتدريب ثم عتق شباب المماليك في ما بعد، كما جرت العادة في العصور السابقة للعثمانيين[71]. وبما أن المملوك، سواء أكان قائداً عسكرياً ورئيساً لمؤسسة كبيرة أم كان جندياً بسيطاً، لا يمكن أن يخلفه ابنه (الذي لم يكن له خيار سوى

الانضمام لجمهور الرعايا المصريين)، فإن إمداد مصر بالمماليك العسكريين استمر عملاً مربحاً. وكان المجندون الجدد يلقون تدريبهم في بيت أحد القادة العسكريين (بيك)، يدينون له بالولاء حتى بعد عتقهم؛ وبالإضافة إلى ذلك، كان الجندي المملوكي مرتبطاً بزملائه في التدريب والذين شاركوه العبودية في منزل البيك. وفي الفترة السابقة للعصر العثماني لم يكن مسموحاً إلا للأعضاء ذوي المراتب العليا في السلك العسكري بأن يمتلكوا المماليك. وفي أي حال، فإنه بحلول القرن السابع عشر لم تكن هذه القاعدة مطبقة على الدوام، وكان بإمكان التجار الأثرياء شراء المماليك، ودفع تكاليف تدريبهم وتأمين دخولهم في الطبقة السياسية. كانت هذه الممارسة جزءاً من البحث عن الحماية إزاء الابتزاز التعسفي الذي شرحناه من قبل؛ وبهذه الطريقة كان في وسع أي تاجر غني حق اكتساب ولاء عضو من الطبقة السائدة[72].

وبالإضافة إلى العبيد من المجر، وجنوبي روسيا والقوقاز، كان يتم استيراد العبيد الأفارقة إلى داخل الامبراطورية العثمانية من طريق مصر بعامة. وبحلول الربع الأخير من القرن السادس عشر، كان العبيد والعتقاء ذوو الأصول الأفريقية يشاهدون بوضوح في ولاية آيدين في بحر إيجه لدرجة أدت إلى صدور مرسوم من استانبول يمنع تجمعات هؤلاء الناس. وعلى الرغم من أن النص ليس صريحاً للغاية، فإنه من المحتمل أن بعض العادات المرتبطة بهم كانت مثار ريبة من وجهة نظر دينية[73]. وفي جزيرة قبرص القريبة من مصر، ترك كل من العبيد والعتقاء السود مدونات في سجلات القاضي، تفسر الأسباب التي أدت إلى كثرة ذكرهم في هذه السجلات[74]. بيد أن مقصد معظم الرقيق السود الأكثر أهمية كان حريم السلطان؛ ولا بد من أن سطوة القزلر أغاسي (أي رئيس الخصيان السود) في إدارة القصر في ذلك الوقت كان لها تأثير في ممارسات إحضارهم واستخدامهم.

وثمة قدر أكبر من المعلومات متوافر عن استخدام العبيد في التجارة والصناعة. ففي بورصة القرنين الخامس عشر والسادس عشر، كان من الشائع أن يكون لدى تجار وصناعيي الحرير عدد من العبيد، وبعد عملهم لفترة محددة، كانوا يعتقونهم ويوفرون لهم وسائل إقامة أعمال خاصة بهم[75]. وفي أي حال فإن تدهور صناعة الحرير في بورصة أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع

عشر ربما أدى إلى الاختفاء التدريجي للعبيد والعتقاء من هذا الفرع المنتج. أما في القاهرة، فعلى النقيض، كانت هذه الممارسة لا تزال جارية في القرن السابع عشر؛ وربما يمكن ربط هذا بحقيقة أن التجار والحرفيين في هذه المدينة مروا بفترة ازدهار في النصف الثاني من القرن السابع عشر[76].

لكن معظم العبيد في الامبراطورية العثمانية ربما كانوا يعملون في الخدمة المنزلية؛ إذ إن «البيوت الكبيرة» في ذلك الزمان لم تكن تستطيع أن تستمر في أداء وظائفها دون وجود العبيد من الذكور والإناث. وتحتفظ الوثائق العائدة للأوقاف الإسلامية بسجلات لهؤلاء الرجال وللنساء بصفة خاصة، لأن المالك السابق الثري، في حال عدم وجود ورثة له، قد يجعل من سلالة عبده، أو أمته، مديرين لمؤسسته. وبطريقة مباشرة أكثر، كانت المؤسسات تفرض توفير منزل خاص لقدامى المستخدمين. وفي حالات أخرى، عند زواج جارية محررة من سيدها السابق؛ فإنه يمكن تمييز مثل هؤلاء الجواري المحررات في قوائم جرد التركات في ذلك الزمان بإضافة بادئة تدل على نسبهم، مثل "بنت عبد الله"[77].

النساء والعائلة

توجد دراسات منهجية قليلة حول هذا الموضوع[78]. وبغض النظر عن الأعضاء الإناث في طبقة النخبة، اللواتي تناولتهن مصادر واسعة ومتنوعة، يجب أن تعتمد الدراسة عن النساء والعائلة بصفة تكاد تكون تامة على القضايا الواردة في سجلات القاضي وجردات الأملاك عند توفرها. وتظهر الترتيبات العائلية في المدن الإقليمية بالأناضول بعض الملامح الخاصة، والتي ظلت ثابتة بشكل مقبول من القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر. وكان الزواج من أكثر من امرأة في وقت واحد أمراً نادر الحدوث، وعلى النقيض من ذلك، كان الطلاق كثيراً نسبياً. وبينما كان الطلاق يقع أحادياً من جانب الزوج ولم يكن معقداً بعمليات نقل ملكية غير عادية فلم يكن من المعتاد تسجيله في السجلات، أما حالات الطلاق التي كانت الزوجة «تشتري» فيها الخلع من الزوج لاعتبارات مالية فيمكن أن نجدها حتى في سجلات المدن الصغيرة. وكانت المرأة الراغبة في الطلاق تتخلى، على الأقل، عن مطالبتها بالإعانة المالية خلال فترة العدة التي لا يجوز أثناءها للمرأة المطلقة أن تتزوج. وعادة ما كانت تتخلى أيضاً عن مؤخر الصداق الذي كان يجب دفعه

عند وفاة الزوج أو طلاقه لزوجته من جانب واحد. وفي كثير من الحالات، قد تقدم المرأة مبلغاً إضافياً من المال. وقد تنجم حالات طلاق أخرى عن حقيقة أن الزوج قد غاب فترة طويلة من الزمن، كتاجر، أو لأنه حصل على عمل في مناطق أجنبية. وفي مثل هذه الحالات، قد يحقق الطلاق مصالح كل من الزوج والزوجة: فقد يرغب الزوج في تجنّب دفع معظم رأسماله لإعالة زوجته أثناء غيابه، على حين كانت الزوجة غالباً ما ترغب في إنهاء وضع تتحمّل فيه كل مسؤوليات الزوجة ولا تحصل إلا على القليل من المزايا. وهكذا فإن العقود التي كانت تتضمن «طلاقاً مشروطاً» يمكن أن نجدها بين الحين والحين: وفي مثل هذه الحالات كان الزوج يقرُّ بأن الزوجة تكون طالقاً إذا لم يرجع في تاريخ معيَّن، أو ينيب عنه من يقوم بتطليقها مكانه.

وكان من حق النساء أن يمتلكن الممتلكات الشخصية والعقارية على السواء، ووفقاً للشريعة الإسلامية لا يمكن للزوج أن يمسّ ممتلكات زوجته أثناء حياتها. ويبقى مسؤولاً عن إعالتها حتى لو كانت لديها ممتلكات خاصة بها. وبغض النظر عن الحالات التي كانت النساء فيها تحصل على دخل مالي ثابت، كما ناقشنا في الجزء السابق، كانت الطريقة الواضحة التي يمكن للمرأة أن تحصل بها على الممتلكات هي الميراث. ولكي تُصبح إمكانية السيطرة على الممتلكات هذه حقيقة، كان من الضروري أن تحصل النساء على الحماية في مواجهة أقاربهن الذكور الذين يرغبون في حرمانهن من الميراث. وفي مدن الأناضول القرن السابع عشر، كانت المحاكم الشرعية نشيطة في تأمين حقوق النساء، ولا سيما حقوق الميراث بحسب الشريعة الإسلامية. ولا يبدو أنه كان ثمة عيب في أن تحضر المرأة إلى المحكمة شخصياً، وهناك عدد كبير جداً من النساء كن يرعين شؤونهن بهذه الطريقة، دون وسيط أو ممثل لهن من الذكور.

وفي مدن الأناضول الإقليمية يبدو أن النساء كن يأخذن نصيبهن من الميراث نقداً، أو على شكل ثياب ومجوهرات. وأي حصص لهن في منزل أو دكان كانت تُباع (الجدول II:26، و II:27). ومن ناحية أخرى، يبدو أن ملكية النساء للعقارات كانت أكثر شيوعاً في حلب، ربما لأنه في هذا الوسط الغني كان العديد من العائلات يرى أنه يمكن ترك ممتلكات قيّمة بأيدي النساء. وربما كانت العائلات

الغنية أيضاً تخصص الممتلكات العقارية للنساء لكي تحمي ثروة العائلة في حال فشل أعمالها. وفي حلب نجد أيضاً الزوج والزوجة يمتلكان مسكنهما سوياً، وهي خاصية لم تكن غائبة عن مدن الأناضول في القرن السابع عشر، مثل أنقرة وقيسرية[79].

وكانت الإجراءات المتعلقة بملكية النساء أملاكاً ريفية مختلفة تمام الاختلاف. إذ كانت الحدائق والكروم ملكية حرة وبذلك كان يمكن وراثتها بنفس الطريقة المتبعة في الملكية العقارية المدينية. لكن، بينما كان من النادر، في حلب القرن الثامن عشر، السماح بانتقال ملكية الحدائق والكروم للنساء، وكانت النساء في مدن الأناضول القرن السابع عشر يمتلكن بالفعل مثل هذه الأملاك[80]. كما نجد في سجلات القاضي في أنقرة أواخر القرن السادس عشر، دليلاً على أن نساءً كنّ يتلقين حق الانتفاع عن أراض مملوكة للدولة بواسطة مالكي التيمار أو ناظر على أراضي السلطان، حتى على الرغم من أن التنظيمات الصادرة قبل سنة 1590 لم تكن عادة تسمح بهذا النمط من الحيازة.

لم تكن التقديمات المتعلقة بالنسوة الأرامل أو العجائز مدوّنة في سجلات القاضي بشكل متكرر كثيراً؛ ومن بين الوسائل القليلة التي نعرفها في هذا الشأن، أنه قد يرد في أحد السجلات ذكر الأزواج الذين يهبون منزلاً أو أشكال ملكية أساسية أخرى أثناء حياتهم لزوجاتهم. وكانت مثل هذه الهبة يقصد بها أن تكون إضافة إلى نصيب الزوجة المتواضع في تركة زوجها المتوفى، أو تقدّم لها إذا ما كانت غير مسلمة ولا يمكنها أن ترث زوجها المسلم. وثمة وسيلة أخرى، استخدمها الرجال والنساء على السواء، تمثّلت في هبة منزل أو غيره من الممتلكات العقارية إلى أحد أبناء الجيل الأصغر. وفي المقابل يتعهّد المستفيد برعاية صاحب الهبة حتى الوفاة، ويمكن التراجع عن الهبة في حال عدم الوفاء بالتعهّد. وكان من الممكن أن تكون نسبة البيوت التي تتولاها أرملة نسبة كبيرة. ولكن على الأقل في ما يتعلق بالأرامل من سكان المدن، فإن معلوماتنا قليلة جداً عن وسائل إعالتهن، بعيداً عن إقراض الأموال التي كانت تقوم بها بعض الحائزات للممتلكات ذات القيمة الكبيرة[81].

الجدول 26:II

بائعو المنازل من الرجال والنساء في أنقرة وقيسرية

المكان	الحالات غير المستخدمة	البائعون من الرجال	البائعات من النساء	مختلط	مجموع الحالات المستخدمة	المجموع الكلي العام (للحالات)
أنقرة، 1600	124	(63.8)139[*]	56(25.7)	23(10.6)	218	342
قيسرية، 1600	61	(69.7)122	31(17.7)	22(12.6)	175	236
أنقرة، 1690	60	(59.0)135	68(29.7)	26(11.4)	229	289
قيسرية، 1690	58	(61.3)138	53(23.6)	34(15.1)	225	283

(*) النسب المئوية (بين قوسين) ليست مبنية على المجموع الكلي للحالات، وإنما على مجموع الحالات المستخدمة.

المصدر: فاروقي (1987)، ص159.

الجدول 27:II

مشترو المنازل من الرجال والنساء في أنقرة وقيسرية

المكان	الحالات غير المستخدمة	المشترون من الرجال	المشترون من النساء	مختلط	مجموع الحالات المستخدمة	المجموع الكلي العام (للحالات)
أنقرة، 1600	124	(88.1)192[*]	23(10.6)	3(1.4)	218	342
قيسرية، 1600	61	(89.1)156	16(9.1)	3(1.7)	175	236
أنقرة، 1690	61	(86.4)197	30(13.2)	1(0.4)	228	289
قيسرية، 1690	58	(80.0)180	38(16.9)	7(3.1)	225	283

(*) النسب المئوية (بين قوسين) ليست مبنية على المجموع الكلي العام للحالات، وإنما على مجموع الحالات المستخدمة.

المصدر: فاروقي (1987)، ص159.

وقد اختلفت عائلات النخبة في استانبول عن العائلات العادية من أهل المدن في الأناضول أو حلب. وهكذا كانت بيوت النخبة تكبر بوجود العبيد من النساء والرجال، الذين كان وجودهم أقل كثيراً في بيوت غير النخبة. وكان تعدد الزوجات شائعاً، وفي بعض الأحيان ربما كانت إحدى الزوجات تعطى مكانة

خاصة. ويروي شيخ الإسلام فيض الله أنه بينما كان لأبنائه العديدين أمهات مختلفات، إلا أنه كان يشعر دائماً باهتمام خاص بابنة سيده الشيخ ڤاني[82]. وفي هذه البيوت، تماماً كما هي الحال في قصر السلطان، كان للأطفال البنات أهمية خاصة، لأن زواجهن يقوّي التحالفات؛ وقد تزوجت إحدى بنات شيخ الإسلام فيض الله رجلاً حصل هو نفسه في ما بعد على منصب شيخ الإسلام وبذلك صار رئيساً لهيئة العلماء[83].

ونتيجة لهذه الترتيبات، غالباً ما كان لعائلات النخبة أكثر من فرع. وتوضح مذكرات شيخ الإسلام فيض الله أنه بينما كانت عائلته المباشرة تقيم في استانبول (ثم تم ترحيلها إلى بورصة بعد وفاته) ظلّ عدد غير قليل من أفراد عائلته في مدينة أرضروم مسقط رأسه. وفي أوساط الشيوخ والعلماء التي ينتمي إليها المؤرخ أوشاقي زاده، غالباً ما كانت العائلات الكبيرة المتعددة الفروع تقيم في أماكن مختلفة، كثيرة أيضاً[84]. وكانت العائلات الكبيرة من هذا النوع توفر الضمان لأبنائها في مواجهة الموت المبكر للأب، وهو حدث قد يؤثر بشكل سلبي في وظائف الأبناء الشباب[85]. أما الأعمام والأخوال وغيرهم من الأقارب الذكور فقد كان متوقعاً منهم أن يهتموا بتعليم أحد الأيتام وفي ما بعد يستخدمون شبكة العلاقات الخاصة بهم لكي يجدوا وظيفة لهذا الشاب.

من الصعب دراسة الحياة العائلية لغير المسلمين، بسبب ندرة الوثائق. لكن من المحتمل أن تأثير العلاقات العائلية للأغلبية المسلمة كان قوياً للغاية. وهكذا يذكر الكاهن جريجور من كيماخ في شرقي الأناضول، وهو يصف الفوضى التي تفشت بين رعيته في أثناء السنوات الصعبة لتمرد الجلالية، أن عدداً من الأعضاء البارزين في الجماعة الأرمنية المحلية قد تزوجوا بأكثر من امرأة واحدة. وكانت أولى إجراءاته بصفته كاهن الأبرشية أن يفسخ هذه الزيجات غير المعتادة[86].

وبعيداً عن القنوات غير الرسمية للتأثير والنفوذ، فإن اتجاه كثير من العائلات غير المسلمة إلى تسجيل شؤونهم العائلية في سجلات القاضي لا بد من أن يكون قد زاد من التأثير الإسلامي في سلوك العائلات غير المسلمة؛ لأن القاضي كان يحكم في القضايا بحسب الشريعة الإسلامية. وهكذا فإن سجلات مدينة باليبادرا (باليو باتراس) في المورة القرن السابع عشر تحتوي على سجلات زواج كان

الطرفان فيها من الروم الأرثوذكس. وقد افترض أنه بهذه الوسيلة كان الزوجان يخلقان موقفاً يتيح لهما في المستقبل أن يستفيدا من قواعد الشريعة الإسلامية التي تحكم قضايا الزواج[87]. وفي الأناضول غالباً ما كان غير المسلمين يتوجهون إلى المحاكم الشرعية عند تقسيم تركة شخص متوفى. ومن المفترض أن قرار المحكمة كان مطلوباً لضمان عدم رفض التقسيم، إذا ما تم الاتفاق عليه، ولكن إذا حدث مثل هذا الرفض، يجب حسم المسألة مرة أخرى بحسب الشريعة.

وتقدم سجلات القاضي (سجلات المحكمة الشرعية) أيضاً معلومات عن المفاوضات التي كانت تسبق زواج غير المسلمين. فعند الجماعات غير المسلمة في وسط الأناضول، غالباً ما كانت أم العروس وأم العريس هما اللتان تتفاوضان على الزواج. كذلك كانتا تقرران متى يجب فسخ الخطوبة. وفي مثل هذه الحالات، كانت المرأتان تعيدان هدايا الخطبة، التي تتكوّن من الأقمشة والمجوهرات، كما كان شائعاً أيضاً بين المسلمين في أناضول القرنين التاسع عشر والعشرين. وتؤكد الدراسات الإثنية في أناضول القرن العشرين أيضاً على الأدوار القوية، وغير الرسمية، التي تقوم بها كل من أم العروس وأم العريس في مفاوضات الزواج. وهكذا قد تعكس سجلات القاضي الممارسة الاعتيادية التي كانت سائدة بين كل من المسلمين وغير المسلمين[88].

سكّان المدن غير المسلمين

في القرن السادس عشر، كان العدد الأكبر من سكان مدن البلقان الكبيرة من المسلمين[89]. وفي المراكز المدنية المتوسطة والصغرى، كان نصيب غير المسلمين أكثر أهمية، ولكن حتى بين هذه المدن كانت هناك مستوطنات تكاد تكون خالصة للمسلمين، مثل ينيجي كراسو، وينيجي فاردار ويني شهر. وبحلول القرن الثامن عشر تزايد عدد السكان غير المسلمين في مدن البلقان في الحجم والثروة على السواء[90]، ولكن من الصعب أن نقرر إلى أي مدى كانت هذه العملية قد بدأت في القرن السابع عشر. ومن ناحية أخرى، من المؤكد أن تحركات السكان المرتبطة بالحرب الهابسبورغية ـ العثمانية سنة 1682 ـ 1699 قد غيرت التوازنات السكانية التي كانت قائمة من قبل، حيث إنه في البداية هرب المسلمون من وجه الجيوش الهابسبورغية المتقدمة، بينما حدث في مرحلة لاحقة

أن لحق غير المسلمين الذين وقفوا إلى جانب القوات المحتلة بالجيوش الهابسبورغية المتقهقرة[91]. ونتيجة لهذه الهجرات، لا بد من أن اتجاهاً مضاداً للاستقرار في مدن البلقان من جانب العناصر غير المسلمة قد بدأ، حيث إن السكان المسلمين كانوا يفضلون أن يعيشوا في المدن الكبيرة.

الجدول 28:II

ديانة الأشخاص الذين باعوا منازل في أنقرة وقيسرية

المكان	الحالات غير المستخدمة	البائعون من المسلمين	البائعون من غير المسلمين	مختلط	مجموع الحالات المستخدمة	المجموع الكلي العام (للحالات)
أنقرة، 1600	124	(*)(77.5)169	47(21.6)	2(0.9)	218	342
قيسرية، 1600	61	(72.6)125	48(27.4)	0	175	236
أنقرة، 1690	60	(76.9)176	53(23.1)	0	229	289
قيسرية، 1690	58	(80.4)181	42(18.7)	2(0.9)	225	283

(*) النسب المئوية (بين قوسين) ليست مبنية على المجموع الكلي للحالات، وإنما على مجموع الحالات المستخدمة.

المصدر: فاروقي (1987)، ص159.

أما في وسط الأناضول، فإن غير المسلمين كانوا عند نهاية القرن السابع عشر يشترون من المنازل أكثر مما يبيعون (انظر الجدول 28:II والجدول 29:II) وكانت منازلهم أعلى قيمة حتى من منازل أعضاء الإدارة العثمانية. ويشير ذلك إلى تنامي الثروة والأمان النسبي، الذي أتاح لهم درجة من المباهاة والتفاخر. ولكن على العموم، فإننا لا نعرف إلا القليل عن العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغير المسلمين من سكان المدن. ففي صوفيا، كان الحرفيون المسلمون وغير المسلمين، مثل الدباغين وصانعي الفراء وأغطية الرأس يعملون في ظل ظروف متماثلة للغاية، ويبدو من قضايا المحاكم وغيرها من الشكاوي أن مشاغلهم اليومية كانت هي ذاتها إلى حد كبير: إذ كان كل منهما يشكو من منافسة الأسطوات (المعلمين) الجدد أو من ارتفاع أسعار المواد الخام[92]. وسادت ظروف مماثلة في مدينة قيسرية بالأناضول حيث كانت الأقليات اليونانية والقرمانلية والأرمنية قد توحدت إلى حد كبير على المستوى الثقافي، بحيث كان معظم المسيحيين في

قيسرية من الناطقين بالتركية ولا يعرفون أي لغة أخرى[93]. وكانت المحاكم الشرعية حريصة على الدفاع عن الحقوق التي حصل عليها غير المسلمين بحسب الشريعة الإسلامية، ويبدو أن هذه المحاكم قد أسهمت في الحفاظ على العلاقات المستقرة بين الطرفين.

غالباً ما دافع مؤرخو البلقان عن وجهة النظر القائلة بأن جماعات غير المسلمين قد تراجعت ثقافياً خلال الفترة العثمانية. ومن المفترض أن عوامل عدة قد لعبت دوراً في هذه العملية؛ فمثلاً لم يعد هناك طبقة محلية حاكمة لرعاية الآداب والفنون[94]. ثانياً، بينما كان غالباً ما يتم التحايل بالممارسة على حظر بناء كنائس جديدة، فإن الالتزام بإبقاء هذه المباني الجديدة منخفضة وغير ظاهرة للعيان يفترض أنه قد حدّ من فرص الإبداع الفني. غير أنه تم تحدي وجهة النظر هذه في السنوات الأخيرة. إذ إن هناك اهتماماً متجدداً بما يسمى الفن البيزنطي الجديد الذي ازدهر بصفة خاصة في اليونان وصربيا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. وهكذا رأى البعض أن المستوى المتواضع نسبياً لمثل هذا الإبداع في مناطق معينة من الروملي، مثل بلغاريا الحالية، ليس له أي علاقة بالحظر العثماني الشامل، وأكثر من ذلك بالقيود المحلية[95].

الجدول 29:II

ديانة الأشخاص الذين اشتروا منازل في أنقرة وقيسرية

المكان	الحالات غير المستخدمة	المشترون من المسلمين	المشترون من غير المسلمين	مختلط	مجموع الحالات المستخدمة	المجموع الكلي العام (للحالات)
أنقرة، 1600	124	165(75.7)(*)	51(23.4)	2(0.9)	218	342
قيسرية، 1600	61	125(71.4)	49(28.0)	1(0.6)	175	236
أنقرة، 1690	61	161(70.6)	67(29.4)	0	228	289
قيسرية، 1690	59	142(63.4)	82(36.6)	0	224	283

(*) النسب المئوية (بين قوسين) ليست مبنية على المجموع الكلي العام للحالات، وإنما على مجموع الحالات المستخدمة.

المصدر: فاروقي (1987)، ص159.

وفي ما يخص الأقلية اليهودية، تركز البحث على السفارديم المنتجين للمنسوجات في مدينة سالونيكا (انظر الفصل 16)، وميناء إزمير، وعلى الوجود اليهودي في فلسطين، ولا سيما في القدس[96]. ومن نواح عديدة، كان وضع اليهود في القدس في أواخر القرن السادس عشر مشابهاً لوضع المسيحيين المقيمين في قيسرية في القرن السابع عشر. وهكذا الرغم من أن كلاً من المسيحيين واليهود في القدس كانوا يميلون إلى العيش بالقرب من بعضهم البعض، فإنه لم يكن هناك مناطق إثنية منعزلة (غيتو)، واحتفظ اليهود بروابط عديدة مع جيرانهم المسلمين. وبينما كان هناك رئيس للجماعة اليهودية معترف به رسمياً، ويحتاج إلى دعم أعيان اليهود حتى يحتفظ بمنصبه، فإن هذه الشخصية لم تكن بأي حال من الأحوال القناة الوحيدة التي كان يهود القدس يتصلون بواسطتها بالعالم الخارجي. وهكذا استُنتج أن نموذج الطوائف المستقلة ذاتياً (الملة)، التي تهتم فقط بشؤونها الداخلية وترتبط بأدنى حد من العلاقات مع العالم الخارجي، لا يمكن تطبيقه على القدس خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.

هذا الاستنتاج له أبعاد أوسع. فبسبب كثرة الأبحاث حول شؤون الأقليات في الامبراطورية العثمانية، فإن المفاهيم التي كانت مقبولة سابقاً والمتعلقة بالتنظيم الثابت والراسخ تماماً لطوائف اليونانيين، أو الأرمن، أو اليهود برئاسة زعيم معترف به رسمياً للجماعة، لم تعد مقبولة[97]. وهكذا فإن ما هو شائع حول مفهوم تنظيم «الملة» لم يكن موجوداً خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وربما لم يكن موجوداً أيضاً في القرن السابع عشر. ويتجه البحث المتعلق بالطوائف غير المسلمة الآن نحو الآفاق المحلية والإقليمية أكثر مما يتجه نحو الامبراطورية ككل. بيد أن الكثير من الأبحاث عن الأقليات لا يزال يظهر أن ثمة اتجاهاً لمقارنة الوضع في الفترة الكلاسيكية للقرنين الخامس عشر والسادس عشر مع «العصر الحديث» في سنوات ما بعد التنظيمات، ومع كل التحولات التي وقعت في الفترات البينية والمستبعدة من صورة الوضع العام. ويتم تجاوز هذا المنظور المحدود ببطء في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي العثماني ككل، كلما أصبحت الأدلة على تاريخ القرنين السابع عشر والثامن عشر متوفرة. وهكذا يبدو أنه من الأمور الواعدة للغاية معالجة تاريخ الأقليات غير المسلمة في العصر العثماني باعتباره جزءاً لا يتجزأ من التاريخ العثماني، وليس باعتباره تطوّراً يمكن

دراسته بشكل منعزل على نحو أو آخر. وعندما يتحقق هذا فقط سيكون بإمكاننا تجاوز الإسقاطات التاريخية الحديثة لمؤسسات القرن التاسع عشر على الفترات الأسبق، والتي لاقت نقداً عادلاً من الباحثين المعاصرين[98].

الاستنتاج

إذا ما عوّل المرء على الخروج باستنتاج كلي من الدراسات التي جرت على المجتمع المديني العثماني والتي ظهرت في السنوات الثلاثين الماضية تقريباً، فيبدو أن الباحثين قد تحوّلوا عن رؤية العلاقات الاجتماعية باعتبارها محكومة بنماذج جامدة غير قابلة للتغيير. ولكي نستخدم صورة مجازية، فقد يتحدث المرء عن إزالة الحواجز، أو يمكن القول إنه في نظر الباحثين الذين يعملون الآن انطلاقاً من قاعدة أدلة أوسع، فإن الحواجز التي كانت تشكل من قبل سدوداً لا يمكن المرور عبرها، تعتبر الآن أكثر انخفاضاً ويمكن اختراقها. إذ إن أحياء المدينة والمجموعات الإثنية ـ الدينية، مثلاً، تفهم الآن على أنها قد تفاعلت بعضها مع بعض بكثافة أكثر مما كان يعتقد في الماضي. إذ كان يمكن «للغرباء» أحياناً أن يدخلوا النقابات الحرفية وبذلك كانت هذه الأخيرة أقل صرامة في انغلاقها مما كان يفترض في الأصل. وتظهر الهجرات من الريف الآن على أنها كانت أكثر سهولة مما توحي به الدراسات التي قامت على أساس الدليل المعياري وحده، وهي ملاحظة ساقها بشكل مستقل الباحثون العاملون في تاريخ كل من البلقان والأناضول[99]. أما النساء الأناضوليات اللواتي كن يُعتبرن في الماضي معزولات عن التفاعل مع الناس خارج عائلاتهن، فقد ظهرت منهن الحرفيات ومقرضات الأموال بل ومالكات الأراضي. وأخيراً وليس آخراً، فحتى قطّاع الطرق في تلك السنوات والذين أبرزتهم حركات التمرّد الجلالية، غالباً ما كانوا جزءاً من شبكة تنتشر عبر مساحات شاسعة، وكانت البضائع المسروقة من أحد المسافرين ربما تظهر في مدن تبعد أميالاً عن المكان الذي وقع فيه الهجوم.

وفي الوقت نفسه، كرّس الباحثون مزيداً من الاهتمام للصراع المديني، وتم تحليل الكثير من النزاعات، التي تبدو للوهلة الأولى ذات أهمية صغيرة، وتحوّلت في ما بعد لتكون مؤشرات كبرى على البناء والتغير الاجتماعي. وما دام يفترض بأن الصراعات الاجتماعية في المدن العثمانية قد فسّرت بشكل كافٍ بالإشارة إلى

العصبيات الفئوية، مثلاً، بين مختلف الهيئات شبه العسكرية، فإن هذه الصراعات كانت تبدو غير جديرة بالمزيد من التحليل الدقيق. ولكن صار من الواضح أن بعض النزاعات التي شملت فرقاء متنافسين تحتوي على عنصر منافسة اقتصادية كذلك[100]. ويتطلّب دور فرقاء متنافسين مزيداً من البحث: إذ يجب أن نسأل تحت أي ظروف تطوّرت هذه الحزبية، وما هي أنواع الحاجات التي كانت تستجيب لها. ومن هذا المنطلق، فإنه يبدو أن المؤرخين الاجتماعيين سيكونون قادرين على أن يتعلموا من الدراسات الأنثروبولوجية التي تتعلق بالشرق الأوسط الحديث، حيث الرعاية والفئوية المرتبط بها بشكل وثيق قد صار موضوعاً لدراسات مفصّلة[101]. خلاصة القول، إن المؤرخين الاجتماعيين الذين يتناولون القرن السابع عشر العثماني قد نجحوا كثيراً حيث تغلّبوا جزئياً على الموقف الرافض للظواهر الاجتماعية الذي ميّز الكثير من الدراسات الأقدم عن الدولة العثمانية.

الهوامش

(1) Raymond (1973-74, 1984a and b, 1985) on Cairo and other Arab cities; Abdel Nour (1982) on Syria; Masters (1988) on Aleppo; Mantran (1962) on İstanbul; Todorov (1980) on the towns of present-day Bulgaria; Frangakis (1985) and Goffman (1990) on İzmir; Jennings (1972), Ergenç (1973), Yavuz and Uğurel (1984) and Faroqhi (1987) on Ankara and Kayseri.

(2) Faroqhi (1982-83).

(3) Faroqhi (1986b).

(4) Stoianovich (1970); Braudel (1979), I, pp. 453ff; Ergenç (1981).

(5) Faroqhi (1984), pp. 26ff.

(6) Kreiser (1986).

(7) اكتشف حديثاً فريق بحث من
the Architectural Faculty of Middle East Technical University, Ankara,
منزلاً خشبياً من القرن السابع عشر في مودانيا.

(8) Raymond (1985).

(9) Abdel Nour (1982), pp. 257-398.

(10) Raymond (1973-74), II, p. 327.

(11) Compare, however, Raymond (1984a) on the population of Aleppo.

(12) Faroqhi (1984), p. 27.

(13) Raymond (1984b), pp. 78-90; Marcus (1986).

(14) Darkot (1965), p. 7.

(15) Çadirci (1980); Faroqhi (1987), p. 158; Thieck (1985).

(16) Raymond (1984b), p. 63; Behrens-Abouseif (1985).

(17) Göyünç (1970).

(18) Türkiye Vakif Abideleri (1972), I, p. 293.

(19) Faroqhi (1979b).

(20) Faroqhi (1988b).

(21) Zilfi (1986).

(22) Gölpinarli (1953), pp. 163-64.

(23) للاطلاع على مثال راجع،
Evliya Çelebi (1896-97 to 1938), IX, pp. 80ff. on Manisa.

(24) لمعلومات تفصيلية عن أنقرة راجع،
Ergenç (1973, 1981).

(25) İnalcik (1980), pp. 290-91.

(26) حول سيطرة أعضاء من الوحدات شبه العسكرية على ريف دمشق راجع،

Pascual (1984).
(27) Bodman (1963), p. 97.
(28) Todorov (1970); (1964 repr. 1977), pp. 2-9.
(29) Raymond (1973-74), II, pp. 741-48.
(30) المرجع نفسه، ص ص. 745 ـ 47.
(31) Mantran (1962), pp. 368ff.
(32) Faroqhi (1986b), p. 79; Veinstein (1988).
(33) İnalcik (1969), p. 117.
(34) المرجع نفسه.
(35) المرجع نفسه، ص 105.
(36) BBA, MD 10, p. 157; İnalcik (1969), p. 118.
(37) Baer (1970a, 1970b, 1970c).
(38) Mantran (1962), p. 373.
(39) المرجع نفسه، ص. 364.
(40) Baer (1970b), p. 48.
(41) Todorov (1964 repr. 1977), pp. 6-7.
(42) Gerber (1976), p. 64.
(43) Raymond (1973-74), II, p. 561.
(44) Akarli (1986).
إلا أن باحثين آخرين يفترضون أن الجديك قد وجد أيضاً في فترات سابقة.
(45) Raymond (1973-74), II, pp. 549-50.
(46) İnalcik (1973), pp. 156ff.
(47) Raymond (1973-74), II, pp. 503ff; Mantran (1962), pp. 349-95.
(48) İnalcik (1969), p. 117.
(49) سوف تعتمد مثل هذه الدراسة على سجلات القاضي في أنحاء استانبول المختلفة.
(İstanbul intra muros, Galata, ÜsküdarÛ Haslar in addition to Yeniköy which covers the Bosphorus villages).
راجع حالياً،
Aktepe (1958b).
(50) Mantran (1962), p. 355.
(51) Raymond (1973-74), II, pp. 511-14.
(52) Mantran (1962), p. 355.
(53) Raymond (1973-74), II, pp. 519-20.
(54) Raymond (1973-74), II.
(55) Mantran (1962), p. 352.
(56) Raymond (1973-74), II, p. 526.

(57) المرجع نفسه، ص. 527.

(58) Mantran (1962), p. 427.

(59) Raymond (1973-74), II, p. 521.

(60) المرجع نفسه، ص ص. 562 ـ 82.

(61) Mantran (1962), pp. 373ff.

(62) المرجع نفسه، ص. 370.

(63) Raymond (1973-74), II, pp. 659ff.

(64) Mantran (1962), p. 439.

(65) Raymond (1973-74), II, p. 567.

(66) قارن استنتاجات جنينغز (1975)، مع استنتاجات جربر (1980).

(67) Gerber (1980), p. 238.

(68) Mordtmann (1929).

(69) Gerber (1980), p. 253.

(70) İnalcik (1979); Sahillioğlu (1979-80), pp. 87ff.

(71) Ayalon (1977).

(72) Raymond (1973-74), II. pp. 67ff.

(73) BBA, MD 27, p. 306.

(74) Jennings (1987).

(75) Sahillioğlu (1979-80), p. 122.

(76) Raymond (1973-74), I, pp. 84-85.

(77) Barkan and Ayverdi (1970), index.

(78) قارن كتابات كل من
Jennings (1975); Gerber (1980); Ortayli (1980); Marcus (1983) and Kafadar (1991).

(79) Marcus (1983), p. 154.
الملاحظات حول حلب تتعلق بالقرن الثامن عشر، ولكن بغياب دراسات حول القرن السابع عشر، فقد تم اعتمادها لأهداف المقارنة.

(80) Marcus (1983), p. 151.

(81) Jennings (1975), pp. 101-2.

(82) Türek and Derin (1969-70), p. 71.

(83) Majer (1978), p. 204.

(84) Majer (1978), pp. 125-67.

(85) Ibid., p. 180.

(86) Andreasyan (1976), p. 49.

(87) Alexander (1985).

(88) حول الطرق الحديثة لتنظيم عرس قروي، راجع Sirman (1988). وأنا ممتن للمؤلفة

لسماحها لي بالاطلاع على مخطوطتها.

(89) Todorov (1972, repr. 1977).

ويفسر تودوروف أرقام القرن السادس عشر بطريقة تركز على استمرار أهمية العناصر غير الإسلامية.

(90) Stoianovich (1960), pp. 248ff.

(91) Sugar (1977), p. 222.

(92) Faroqhi (1987), pp. 148, 156ff; Todorov (1964, repr. 1977).

(93) Jennings (1987).

(94) Sugar (1977), pp. 251ff.

(95) Kiel (1985).

(96) Cohen (1982, 1984, 1989).

(97) Braude (1982).

(98) المرجع نفسه، ص. 69.

(99) Todorov (1972, repr. 1977), II, p. 217; Faroqhi (1984), p. 271.

(100) للاطلاع على دراسة تحليلية للصراع المديني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر انطلاقاً من وجهة النظر هذه راجع،

Shatkowski-Schilcher, (1985), pp. 27-50.

(101) راجع Waterbury (1977).

21

رموز السلطة وإضفاء الشرعية

ستكون أي دراسة عن الحياة الاجتماعية العثمانية ناقصة دون إلقاء نظرة فاحصة على السلاطين، والطريقة التي كان يتم إبرازهم بها إلى رعاياهم وإلى الأجانب كذلك. وخلال العقود القليلة الماضية، مع زيادة إمكانية الوصول إلى الوثائق العثمانية، حاول الباحثون أن يتحرروا من الافتراض القائل بأن المعايير القانونية، بما فيها الشريعة ومجموعات القوانين المتوفرة، تقدم وصفاً كافياً وافياً لأداء جهاز الدولة العثمانية. ولكن عندما نحاول تجاوز الجوانب المعيارية الخالصة، نجد أن كثيراً من الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها بشكل مُرضٍ على أساس النصوص وحدها. وهكذا يجب تفسير رمزية المباني، والمنمنمات، أو احتفالات البلاط. ومعظم البحوث المحدودة المتاحة حتى اليوم تتعلق بالقرن السادس عشر وخصوصاً فترة حكم سليمان القانوني. وهكذا فإن القسم الحالي من الدراسة يهدف إلى تحديد اتجاهات البحث في المستقبل، ونأمل أن يتم تجاوزه بسرعة بفضل المزيد من الدراسات المعمقة.

لقد استلهمت دراسة الاحتفالات والأعياد العثمانية، وهي مصدر حاسم لفهم الرمزية الامبراطورية العثمانية، من البحوث التي أجريت على الاحتفالات العامة الأوروبية في فترتي النهضة والباروكية(*). وإذا نظرنا إليها من هذه الزاوية فإن

(*) «الأسلوب الباروكي في التعبير الفني أدباً وبناء، وهو يخالف الأسلوب الاتباعي، وهو أسلوب فني ساد بخاصة في القرن السابع عشر وتميز بالزخارف والحركية والحرية في الشكل».

الأمر يبدو معقولاً للغاية: فمن الواضح أن الاحتفالات العثمانية كانت مؤثرة إلى حدّ أنها جذبت انتباه كثير من الرحالة الفرنسيين والفلمنكيين والإنكليز. وثمة خصائص غير قليلة مشتركة بين الاحتفالات العثمانية والأوروبية في ذلك الزمان: وهكذا كان الناس في أوروبا عصر النهضة يزينون بيوتهم بالأقمشة الملونة أثناء مرور المواكب، على حين كان سكان المدن العثمانية يعلّقون أقمشة ملوّنة على واجهات بيوتهم لتمييز الشوارع التي مرّ بها سلطان منتصر. وبالإضافة إلى ذلك، كان وجود البهلوانيين والحواة (السحرة) وغيرهم من المؤدّين في مثل هذه الاحتفالات أمراً مشتركاً بين كل من العثمانيين والأوروبيين وغيرهم من سكان العالم القديم. لكن بينما كانت الاحتفالات العثمانية والأوروبية تشترك في ملامح بعينها، فإن الباحثين في القرن العشرين لا يزالون يواجهون صعوبة كبيرة في تفسير معنى الاحتفالات العثمانية وغيرها من الأنشطة الجماعية. وتشكّل الرمزية المرتبطة بالحاكم جانباً من الاحتفالات يمكن فهمه نسبياً، وقد يكون مفيداً أن نجمل بعضاً من أكثر خصائصها بروزاً.

السلطان بصفته حامي الحج والمدن المقدّسة

من أكثر الصور التي كان السلاطين يحرصون على إظهارها دور الحاكم بصفته حامي الحج والمدن المقدّسة. وفضلاً عن النقوش التي تخلّد ذكرى مشروعات البناء الكبرى في مكة المكرمة والمدينة المنوّرة، هناك مصادر قصصية تكشف النقاب عن كيف أن مختلف السلاطين كانوا يقدمون هبات خيرية إلى الحجاج والمقيمين الدائمين في الحجاز. وبالإضافة إلى ذلك، بقيت من عوادي الزمان أعداد كبيرة من الوثائق المحفوظة.

ومن الواضح أن تأثير النقوش كان يحظى بالتقدير كما أنها كانت تستخدم أداة من أدوات السياسة. وهكذا حين صدرت الأوامر في سنة 1576 بكتابة نقش يخلّد منشأة حديثة في مدينة مكة المكرمة، كتبت مسوّدة النقش في استانبول وأمر قاضي مكة بالحرص على أن يكون النقش واضحاً للعيان بقدر الإمكان. ويعلق أفليا جلبي الذي زار مكة سنة 1671 ـ 1672، على النقوش الكثيرة التي تحمل اسم السلطان الحاكم محمد الرابع، على الرغم من أن هذا الحاكم لم يكن بصفة خاصة مشهوراً برعايته للمباني العامة.

الأمر يبدو معقولاً للغاية: فمن الواضح أن الاحتفالات العثمانية كانت مؤثرة إلى حدّ أنها جذبت انتباه كثير من الرحالة الفرنسيين والفلمنكيين والإنكليز. وثمة خصائص غير قليلة مشتركة بين الاحتفالات العثمانية والأوروبية في ذلك الزمان: وهكذا كان الناس في أوروبا عصر النهضة يزينون بيوتهم بالأقمشة الملونة أثناء مرور المواكب، على حين كان سكان المدن العثمانية يعلّقون أقمشة ملوّنة على واجهات بيوتهم لتمييز الشوارع التي مرّ بها سلطان منتصر. وبالإضافة إلى ذلك، كان وجود البهلوانيين والحواة (السحرة) وغيرهم من المؤدّين في مثل هذه الاحتفالات أمراً مشتركاً بين كل من العثمانيين والأوروبيين وغيرهم من سكان العالم القديم. لكن بينما كانت الاحتفالات العثمانية والأوروبية تشترك في ملامح بعينها، فإن الباحثين في القرن العشرين لا يزالون يواجهون صعوبة كبيرة في تفسير معنى الاحتفالات العثمانية وغيرها من الأنشطة الجماعية. وتشكّل الرمزية المرتبطة بالحاكم جانباً من الاحتفالات يمكن فهمه نسبياً، وقد يكون مفيداً أن نجمل بعضاً من أكثر خصائصها بروزاً.

السلطان بصفته حامي الحج والمدن المقدّسة

من أكثر الصور التي كان السلاطين يحرصون على إظهارها دور الحاكم بصفته حامي الحج والمدن المقدّسة. وفضلاً عن النقوش التي تخلّد ذكرى مشروعات البناء الكبرى في مكة المكرمة والمدينة المنوّرة، هناك مصادر قصصية تكشف النقاب عن كيف أن مختلف السلاطين كانوا يقدمون هبات خيرية إلى الحجاج والمقيمين الدائمين في الحجاز. وبالإضافة إلى ذلك، بقيت من عوادي الزمان أعداد كبيرة من الوثائق المحفوظة.

ومن الواضح أن تأثير النقوش كان يحظى بالتقدير كما أنها كانت تستخدم أداة من أدوات السياسة. وهكذا حين صدرت الأوامر في سنة 1576 بكتابة نقش يخلّد منشأة حديثة في مدينة مكة المكرمة، كتبت مسوّدة النقش في استانبول وأمر قاضي مكة بالحرص على أن يكون النقش واضحاً للعيان بقدر الإمكان. ويعلق أفليا جلبي الذي زار مكة سنة 1671 ـ 1672، على النقوش الكثيرة التي تحمل اسم السلطان الحاكم محمد الرابع، على الرغم من أن هذا الحاكم لم يكن بصفة خاصة مشهوراً برعايته للمباني العامة.

وربما كان السلاطين يقصدون، بعرض أسمائهم بشكل بارز في جميع أرجاء مكة، أن يوثقوا نصراً سياسياً على الأشراف الذين استمروا يحكمون الحجاز بعد سنة 1517، ولكن تحت السيادة العثمانية. ومهما يكن الأمر، فإنه في القرن الثاني عشر، وما بعده كذلك، كان على من يرغب في تأسيس وقف ديني في الحجاز أن يشتري هذا الامتياز بدفع رسوم كبيرة جداً للأشراف[1]. وبشكل مباشر أكثر، فإن نشاط البناء الظاهر بشكل بارز في مكة والمدينة كان يُظهر الحكام العثمانيين كمنافسين ناجحين للمماليك، ولا سيما السلطان السخي قايتباي. وربما لم ينسَ الموظفون العثمانيون الكبار أنه قد رفض طلب محمد الفاتح السماح له ببناء مبانٍ عامة في الحجاز، كي لا ينتهك امتيازات الحكام المماليك[2]. ومن ناحية أخرى، كان السلاطين العثمانيون يسمحون من حين إلى آخر للحكام المسلمين الأجانب بإقامة أوقاف دينية في المدن المقدسة. فقد وجد الحجاج الهنود في القرن السابع عشر مكاناً يقيمون فيه في التكية التي أسسها الحاكم المغولي المسلم إكبار[3]. غير أن المؤسسات التي أقامها الحكام الأجانب كانت استثنائية وبذلك تم الحفاظ على الدور المميز للحكام العثمانيين باعتبارهم المحسنين في الحجاز.

وبخلاف المباني التي كانت في المدن المقدسة نفسها، أبدى السلاطين اهتمامهم بالحجاج عن طريق تمويل صيانة خزانات المياه وتحصين محطات الاستراحة على الطرق الصحراوية من القاهرة ودمشق إلى الحجاز. ولكن يبدو أنه خلال حرب سنة 1683 - 1699، تدهورت حال هذه المنشآت، كما تدهور الأمن على الطرق الصحراوية بشكل عام. ومن ثم، فإن الإدارة العثمانية في أوائل القرن الثامن عشر، سعت في خطوة منشقة، إلى إعادة فرض السيطرة على الطرق الصحراوية، مصحوبة ببرنامج لإعادة تأهيل وبناء الخانات وغيرها من المنشآت التي تُسهّل استخدام طريق الحج[4]. وبخلاف التدخل المباشر من جانب الحكام العثمانيين، فإن نساء الأسرة الملكية كثيراً ما كن يقدّمن هبات إلى الخانات وصهاريج المياه وغيرها من التسهيلات على طول طرق الحج.

كانت عطايا السلاطين من المواد الغذائية والنقود لكثير من سكان مكة والمدينة، عبر المؤسسات العامة التي كانت في مصر بصفة رئيسية، هي الأكثر وضوحاً للعيان على مستوى الحياة اليومية. وتتأكد أهمية هذه العطايا من خلال

الأعداد الكبيرة لدفاتر الحسابات التي توثق كمية الحبوب التي يجب توزيعها، وعدد الحاصلين عليها والمستفيدين من إنعامات السلطان. وهنا أيضاً واصل السلاطين العثمانيون في أواخر القرن السادس عشر وفي القرن السابع عشر اتباع تقليد مملوكي، كما أنهم على نحو ما، نافسوا كرم أسلافهم المماليك. وبهذا المعنى يجب علينا أن نفسر الملاحظات التي أوردها المؤرخ المكي الذي عاش أواخر القرن السادس عشر والذي ركّز على تدهور المؤسسات التي أنشئت قبل القرن السادس عشر. وربما كان القصد من مثل هذه التقارير إحراج الحاكم ليكون أكثر كرماً[5]. ومن ناحية أخرى، فإن سلطاناً مثل مراد الثالث (1574 ـ 1595) واصل العمل بالتقاليد التي أرساها سليمان القانوني وزاد بدرجة كبيرة من موارد المؤسسات المصرية التي يستفيد منها سكان المدينتين المقدستين.

كان التأثير الدعائي للهبات والعطايا العثمانية أقل مما ينبغي أن يكون، لأن توقعات سكان الحجاز كانت عالية للغاية. وقد لاحظ ذات مرة أفليا جلبي الذي كان يمتاز بحكمة شاملة ونقد لاذع، بأن سكان الحجاز كانوا يعتبرون أن كل المساعدات التي تعطى لهم ليست صدقات بل هي ببساطة حق لهم[6]. ولكن لم يكن أثر الهبات والعطايا الممنوحة إلى الحجاز في إضفاء الشرعية مقتصراً على سكان هذا الإقليم. إذ إن الجماهير التي كانت مقصودة بذلك شملت أيضاً أهل استانبول، أو القاهرة أو دمشق. ومن الجدير بالملاحظة أنه، ولا سيما في هذه المدن، كان يتم الاحتفال برحيل الهدايا ذات الطابع الديني التي يرسلها السلطان إلى مكة عن طريق المواكب والاستعراضات التي تطوف كل أنحاء المدينة. وفي الوقت الحالي، ليس لدينا أي دراسة تركيبية لتقييم تطور هذه الاحتفالات. وقد أسبغت أهمية كبرى على الموكب الذي كان يتم من خلاله خروج قافلة الحج من المدينة ومعها عطايا السلطان[7]. كانت هذه المهرجانات في جزء منها احتفالاً بسفر الحجاج وعودتهم، إذ كان سكان القاهرة ودمشق يعبّرون عن تضامنهم مع أولئك الذين يؤدون فريضة الحج المرهقة. ولكن في الوقت نفسه كان القصد من المواكب الكثيرة في القاهرة إبراز الأنشطة التي كان أعضاء المجموعة الحاكمة في القاهرة يتولون من خلالها مسؤولية ضمان سلامة الحجاج. كان كل هذا النشاط الذي يقوم به الناس المحليون يتم باسم الحاكم العثماني ونيابة عنه، ومن ثم كانت هذه الاحتفالات تدعم شرعيته. وكان دور السلطان العثماني يرد في الأذهان بشكل

خاص عند استعراض المَحْمَل، وهو هَوْدَج فارغ يصاحب كلاً من قافلة الحج الشامية والمصرية على طول الطريق إلى مكة وعرفات. وقد اتضحت النظرة إلى المحمل باعتباره رمز سلطة الدولة العثمانية من رد فعل الوهابيين في أوائل القرن التاسع عشر، الذين رفضوا مرور المحمل لهذا السبب بالذات. كذلك كان يُنظر إلى محملي القاهرة ودمشق باعتبارهما رمزين إقليمين وصارا موضوعين لمنافسة شديدة، ولا سيما من جانب الانكشارية الذين كان يتم إرسالهم لحراسة قوافل الحجاج[8]. فغالباً ما كان حراس المحملين يتشاجرون على الأسبقية؛ ومن الواضح أن تنفيذ أوامر السلطان التي تقضي بمغادرة كل من المحملين عرفات في الوقت نفسه كان صعباً.

وهكذا يظهر أن السلاطين وطّدوا أنفسهم حماة للحج والحرمين الشريفين من خلال نشاط البناء، والهبات السخية والاحتفالات. وفي الوقت نفسه، كان بعض أعضاء النخب الإقليمية، وأفراد من الجنود المرتبطين بهم، قادرين على أن يشاركوا الحاكم بعضاً من مكانته. بيد أن التأثير السياسي للسخاء العثماني قد ضعف لأن السلاطين كانوا ينافسون أسلافهم المماليك. وطالما أن أحداً لم يكن يعرف بالضبط ما أنفقه السلطان قايتباي وغيره من حكام المماليك على الحجاز، فقد كان من السهل دائماً الادعاء بأن الحكام العثمانيين لم يتمكنوا من بلوغ المستوى الذي وضعه أسلافهم. وكانت الاحتفالات التي تحيط برحيل قوافل الحجاج وعودتها تقصد، في جزء منها على الأقل، أن تحقق المزيد من الظهور للهبات والعطايا التي منحها السلاطين لصالح الحرمين الشريفين.

السلالة العثمانية كما تُرى من خلال احتفالاتها

كان مستوى التشييد والبناء العام في استانبول خلال القرن السابع عشر أدنى مما كان عليه خلال القرن السادس عشر (انظر الفصل 16). غير أنه كان يمكن استخدام الاحتفالات العامة والزينات المواكبة لها بقدر من الفعالية لإبراز الموقع المركزي للسلطان في حياة الدولة. وهكذا فإن الاحتفالات التي تستمر على مدى حياة السلطان وأسرته المباشرة كانت تشكّل المناسبة الرئيسية للأعياد العامة. وكان يتم الاحتفال بمولد أمير أو أميرة بابتهاج عام؛ فحتى عندما كان الحاكم يأمر باحتفالات متواضعة فقط، فإن ذلك كان يتضمن إطلاق المدافع للترحيب والتحية.

وكان المقصود من الاحتفالات المتعلقة بمولد طفل ملكي الإشارة إلى استمرارية السلالة الحاكمة؛ وكان يتم الاحتفال بتواريخ ميلاد الأطفال الأكبر سناً بشكل أروع من الاحتفال بتواريخ ميلاد الأصغر سناً. وربما كان مولد الإناث مناسبة للاحتفالات المسرفة. ففي النهاية كان يمكن خطوبة الأميرات العثمانيات وهن في سن صغيرة جداً، وغالباً وهن لا يزلن في المهد، وبذلك تتم تقوية التحالفات بين الأسرة الحاكمة وكبار الموظفين[9]. وعلاوة على ذلك، كان يمكن الاعتماد على كبار الموظفين لتقديم هدايا فاخرة تظهر امتنانهم، بحيث إن الأميرات كن مصدر نفع ثمين لا مسؤولية مرهقة بأي حال، من وجهة نظر الأسرة الحاكمة.

كان الاحتفال الرئيسي في حياة الأمير العثماني مرتبطاً بختانه أكثر من ميلاده. وقد كان يتم النظر إلى ختان أمير أو زواج أميرة باعتبارهما حدثين متشابهين تماماً. ويُمنح الختان مكانة الاحتفال الرئيسي في حياة المرء بعد أن أصبح الحكام العثمانيون لا يقترنون إلا بالإماء وتوقفوا عن عقد الزيجات الرسمية[10]. وفي الغالب الأعم كانت احتفالات الختان تشمل أعداداً كبيرة من الأطفال؛ إذ كان يعتبر من الإحسان أن يتم ختان الأطفال من العائلات الفقيرة في الوقت نفسه باعتبارهم أبناء للعائلة الملكية، وبحيث توفر لأطفال الفقراء احتفالات مسرفة دون أن يتحمل آباؤهم أي نفقات. وكانت احتفالات ختان الأمراء تشكّل المناسبات الأهم لأكبر الولائم التي تم تسجيلها في التاريخ العثماني على الإطلاق، مثل الوليمة التي أقيمت بناء على أوامر مراد الثالث بمناسبة ختان وريثه، الذي صار السلطان محمد الثالث في ما بعد (1582)، والاحتفالات الشهيرة سنة 1675 التي نظمها محمد الرابع في أدرنة[11]. وفي بعض الأحيان كانت زيجات الأميرات وعمليات ختان الأمراء تجمع معاً في دورة واحدة من الاحتفالات؛ وهي ممارسة شجّع عليها أن وسائل الترفيه التي كانت تجري كانت هي نفسها في الأساس.

وكان يعهد بالأمراء العثمانيين وهم في سن السابعة إلى معلم خاص، وكانت بداية تعليمهم الرسمي تميز باحتفالات خاصة. وتبدأ الوثائق المتصلة بهذا الموضوع من سنة 1680[12]. وربما لم تكن مصادفة، أن العقود الأخيرة للقرن السابع عشر كانت علامة على ذروة نفوذ الشيخ فيض الله، الذي ارتقى إلى منصب البارز، شيخ الإسلام، لأنه كان المدرس السابق للسلطان مصطفى الثاني[13]. وفي

الاحتفالات التي كانت تقام لبدء التعليم الرسمي لأحد الأمراء، كان الصبي يسترجع غيباً الحروف الأولى من الأبجدية، أو جزءاً من القرآن الكريم، أو كليهما معاً. وغالباً ما كان يظهر على ظهر جواد، وبذلك يبدأ دخوله إلى عالم الكبار. وكما هي الحال في الاحتفالات الأخرى كان هناك عدة أمراء من سن متقاربة يتم الاحتفال بهم في نفس الوقت وللمناسبة نفسها.

وآخر احتفال كان يتم في حياة بعض الأمراء العثمانيين ـ والمحظوظين منهم بصفة خاصة ـ كان الاحتفال بتتويجهم على العرش. ومن ناحية أخرى، كانت جنازة السلطان المتوفى شأناً لا مباهاة فيه في العادة[14]. وينطبق مبدأ «مات الملك عاش الملك» على الأسرة الحاكمة العثمانية أكثر مما ينطبق على الأسر الحاكمة الأوروبية في القرن السابع عشر. وبخلاف جنازة مراد الثالث (1595)، نادراً ما كان هناك ما يوازي أبهة وعظمة الاحتفال الذي كان يصاحب جنازات عصر الباروكية في أوروبا. وكانت الطقوس الرئيسية للاحتفالات العامة من جانب الأسرة الحاكمة العثمانية، بغض النظر عن ارتقاء العرش، تتركز حول الأطفال الصغار، ولأن كثيراً من الحكام العثمانيين في القرن السابع عشر تولوا العرش وهم مجرد صبية، فقد أصبح حتى احتفال ارتقاء العرش يتناول غالباً شخصاً من صغار السن. وربما كان الاهتمام الخاص الموجه إلى الأعضاء الأصغر سناً في الأسرة الحاكمة مرتبطاً بنسبة الوفيات العالية بين الأطفال في جميع مجتمعات ما قبل عصر الصناعة. وهكذا كان القصد من الاحتفال بميلاد الأمراء والأميرات العثمانيين وانتقالهم السريع جداً إلى مجتمع الكبار هو ضمان استقرار الأسرة الحاكمة وتقوية روابط القادمين الجدد بالفئة العليا من الطبقة السياسية في الامبراطورية.

وكانت الانتصارات العثمانية بوجه خاص مناسبات بارزة للأفراح العامة. بيد أن عدم النجاح في ميدان المعركة ربما كان يتم التقليل من شأنه بتنظيم الاحتفالات المسرفة، بأحداث مرّت في حياة الأسرة الحاكمة[15]. وبالإضافة إلى ذلك، كان وصول السفراء، ولا سيما من البلاد المسلمة، يتسم غالباً بالاحتفالات البراقة. وقد حدث ذلك بشكل خاص عند ظهور السفراء القادمين من إيران في العاصمة؛ ومع الأخذ في الحسبان ندرة الاتصال المباشر مع الحكام المغول في الهند، فإن شاه إيران هو الحاكم الوحيد الذي قد يُعتبر على مستوى السلاطين العثمانيين

أنفسهم. وكانت ثقافة القصر العثماني إيرانية إلى حد كبير من حيث مصدر إلهامها، ومن خلال عرض الفنون اليدوية، وقرض الشعر وغيرها من «الأحداث الثقافية»، حاولت المجموعة الحاكمة العثمانية أن تظهر أن الفنانين المحليين، والحرفيين وعامة المتعلمين كانوا بشكل عام يجيدون تماماً لغة ثقافة البلاط الإيرانية الطابع[16]. ولم تكن المحاولات العثمانية للمنافسة في المجالات الثقافية محدودة بزيارات السفراء الإيرانيين: ففي أواخر القرن السادس عشر كانت زخرفة مشاهد كربلاء والنجف في العراق أيضاً مناسبة للمنافسة الحيوية بواسطة السجاد وغيرها من الأعمال ذات القيمة الفنية والتي كانت عطايا وهبات منحها الحكام العثمانيون والصفويون على التوالي[17].

وقليلة جداً الاحتفالات العثمانية في القرن السابع عشر التي كانت ترتبط بأي شكل من الأشكال بانتهاء السنة. وربما كان ذلك راجعاً إلى أن العيدين الرئيسيين لدى المسلمين وهما عيد الفطر، وعيد الأضحى، كان يتم تحديدهما وفق التقويم القمري[18]. ومن ناحية أخرى، كانت السنة الشمسية هي التي تحمل أهمية بالنسبة إلى الحصاد وبالتالي بالنسبة إلى الحياة اليومية للناس العاديين. وكان يتم الاحتفال بالعيدين الإسلاميين بزيارات التهنئة والأماني الطيبة، سواء في دوائر القصر أو بين السكان العاديين في الامبراطورية. بيد أن الاحتفالات التي كان يتم تنظيمها في هاتين المناسبتين لم تكن قط في بهائها ورونقها بمستوى الاحتفالات المرتبطة بدورة الحياة لدى العائلة الحاكمة. وهكذا فإنه على الرغم من دور الدين في الحياة العامة، كانت الاحتفالات العثمانية في القرن السابع عشر أكثر علمانية بكثير من تلك الاحتفالات التي كانت تجري في أوروبا أثناء الفترة نفسها[19].

وقد جذبت الاحتفالات العثمانية انتباه الباحثين في القرن العشرين بشكل رئيسي بسبب الفرص التي كانت توفرها لعرض الفنون. إذ كانت العروض عامة في طابعها؛ وكانت تعقد بشكل عام في الهواء الطلق، ولم يكن هناك ما يعادل المسرح أو دار الأوبرا، التي لا تفتح إلا للمدعوين أو الزوار الذين يشترون التذاكر. كانت القيود على ظهور النساء في العلن تخفف إلى حدٍّ كبير طوال فترة استمرار الاحتفالات. وكان العارضون والمؤدون يضمون لاعبي الأكروبات، والحواة والراقصين بالسيوف؛ وكانت المسرحيات، سواء بالأداء الحركي الصامت

(بانتوميم) أو ذات الطبيعة الدرامية، تعرض في هذه الاحتفالات. وكانت الأنشطة الأدبية الأخرى تتضمن إلقاء القصائد الشعرية.

كانت الاحتفالات العامة في الامبراطورية العثمانية تتشابه مع تلك الاحتفالات التي تجري في أوروبا القرنين السادس عشر والسابع عشر: إذ كان يتم إنفاق المزيد من الوقت والمال والجهد على أنماط مختلفة من الزينات غير الدائمة، التي كانت تقليداً للطبيعة أو للهندسة المعمارية. وفي الحالة العثمانية، غالباً ما كانت الأشكال المخروطية أو الهرمية المزينة بالفاكهة تزين احتفالات الزواج أو الختان[20]. وكانت الأشكال التي تمثل العمارة تتضمن النموذج الشهير ذا الأبعاد الثلاثية للسليمانية الذي عرض في موكب احتفالات ختان محمد الثالث بعد أكثر من خمس وعشرين سنة من اكتمال المبنى. ولا بد من أن هذا النموذج كان لافتاً للنظر بسبب حجمه وبهائه، ولا سيما أن النماذج الثلاثية الأبعاد كانت لا تزال شيئاً نادراً[21].

وبالإضافة إلى عرض أمير (أو أميرة) صغير، وبالتالي رمز تجديد شباب الأسرة الحاكمة ودوامها، كانت الاحتفالات العثمانية توفر فرصة لإقامة وتجديد الروابط بين السلطان وجماهير العاصمة. وبما أن الاحتفالات المهمة كانت تتكرر في حلب أو القاهرة، فإن الروابط مع سكان أهم المدن الإقليمية كانت تتدعم كذلك. وكان استعراض أهل الحرف، الذين كانوا يحملون رموز حرفتهم أو غيرها من عربات ذات منصات تظهرهم بالفعل وهم يمارسون مهاراتهم، من الملامح البارزة في احتفالات القرنين السادس عشر والسابع عشر. وقد شكّل مثل هذا الاستعراض جزءاً من احتفالات سنة 1582 على شرف الشاب محمد الثالث، وتم تخليده في سلسلة من المنمنمات الشهيرة. وثمة استعراض آخر لأصحاب الحِرَف في استانبول حدث سنة 1657، أثناء الحرب حول كريت، على حين تضمنت احتفالات الختان سنة 1675 أيضاً موكباً لأصحاب أرباب الحِرَف[22]. وفي كل هذه الأمثلة، كانت تصدر الأوامر إلى الحرفيين بإنفاق مبالغ من المال تشكّل، بالنسبة إلى مداخيلهم الضئيلة، تضحيات كبيرة للغاية. ومن ناحية أخرى، كان السلطان يظهر تقديره بمنح هبات وعطايا مالية. وبينما لا نستطيع أن نقرر ما إذا كان التبادل متكافئاً تقريباً، فإن الحاكم والحرفيين في استانبول كانوا يرتبطون على هذا النحو بتبادل الهدايا. وتظهر أهمية ارتباط السلطان بأصحاب الحِرَف في الامبراطورية في

عادة تدريب الأمراء الصغار على حرفة ما. وحتى الآن لم تجرَ دراسة خاصة عن حِرَف السلاطين خلال الفترة الأخيرة من القرن السادس عشر والقرن السابع عشر، إلا أن هذه الرابطة بين الحاكم وعالم الحرفيين لم تكن تعتبر مسألة عادية بالتأكيد[23].

القصر العثماني صورة لنفوذ الحاكم

سوف نتناول هنا فن عمارة القصر العثماني ومغزاه بصورة مختصرة فقط[24]. وكان أكثر ما يرمز إلى أي قصر عثماني هو بوابته (قابي). والواقع أن البوابة الفخمة كانت ذات أهمية حاسمة بسبب عدد الحراس الذين يتمركزون عندها ولأنها كانت المكان الذي يخرج منه الحاكم من الثنايا المحجوبة لمحل إقامته ليتصل بالعالم الخارجي. وعند نهاية القرن السادس عشر، كانت قاعة العرش التي استقبل فيها السلطان مراد الثالث السفراء وغيرهم من الشخصيات البارزة تقع مباشرة خلف البوابة التي تفصل الفناء الثاني عن الفناء الثالث في طوب قابي سراي. وكانت احتفالات القصر تؤكد على هذه الخاصية من خواص العُزلة الملكية التي صارت ملحوظة بشكل متزايد في ما بين القرن الخامس عشر والقرن السابع عشر. وعادة ما يُنسب إلى محمد الفاتح فضل ابتكار الاحتفال الذي رفع السلطان حتى فوق أبرز رعاياه عن طريق عزلته. لكن العلماء في زمن الفاتح كانوا يتحدثون ويمزحون مع الحاكم بطريقة يصعب أن نتصوّرها في الفترات اللاحقة[25]. وازدادت عزلة الحاكم خلال القرن السادس عشر. وإذا ما أخذنا هذا المسار الذي سارت فيه الأمور في اعتبارنا، فلا بد من أن يكون الدور الذي قامت به البوابة باعتبارها الإطار الصحيح لظهور الحاكم قد تزايد.

والعنصر الرئيسي الثاني في القصر العثماني والعمارة المنزلية الفاخرة كان الكشك، وهو بناء صغير ذو نوافذ كثيرة تتيح رؤية الحدائق والمناظر الطبيعية عموماً. وفي رؤيتنا الحديثة لقصر طوب قابي، يرتبط هذا النمط من البناء على نحو خاص بالقرن السابع عشر لأنه، بغض النظر عن الكشك الخاص بمحمد الفاتح كشك جينيلي، ليس لدينا بالفعل أي أمثلة من فن عمارة الكشك الملكي قبل القرن السابع عشر. ومن ناحية أخرى، فإن انتصارات مراد الرابع (1623 - 1640) في الحروب الإيرانية تم تخليدها ببناء كشك يريفان وكشك بغداد، على

حين كان إبراهيم الأول مسؤولاً عن بناء الكشك المجاور للبحر والمعروف باسم سيبت جيلر كشك[26]. وفي هذه البيئة تم التركيز على القرب من الطبيعة متمثلة في الأماكن الطبيعية المظللة، وبرك المياه ومنظر القرن الذهبي المجاور. ونظراً لأهمية هذه الأكشاك، فقد كانت تبنى من الحجارة لا من الأخشاب، كما كان شائعاً في الأماكن الأقل رسمية وحتى داخل أراضي القصر نفسه. بيد أن حجم هذه المباني لم يكن مهيباً بأي حال، إذ كان التأثير المقصود هو الإيحاء بالأناقة أكثر من القوة.

كانت الأكشاك، والبوابات ومعظم المباني الأكبر حجماً توضع في أماكنها الخاصة داخل مجمّع القصر المنظم بطريقة هرمية متسلسلة، وذلك بجعلها مجاورة للساحات الرئيسية أو بالقرب منها. وإذا ما أخذنا الساحات الأربعة الرئيسية وملحقاتها سوياً، فإنها كانت تشكّل قلب المنطقة المبنية في القصر. وهذا التنظيم سابق في وجوده على القرن السابع عشر وقُيّض له أن يبقى من الملامح الثابتة لقصر طوب قابي. وإذا ما حكمنا بناءً على المباني التي لا تزال موجودة، فإنه يبدو أن حكام القرن السابع عشر قد ركّزوا اهتماماتهم على الحريم والساحة الثالثة. وطوال تاريخ القصر، كانت هذه المنطقة مخصصة للسلطان نفسه، في مقابل الساحة الثانية التي خصصت للديوان الهمايوني وموظفي البلاط. وبما أن معظم حكام القرن السابع عشر كانوا يميلون إلى ترك شؤون الحكم إلى الوزراء والجهاز الإداري العثماني الذي اكتمل تطوره آنذاك، فإن هذا التركيز على المنطقة السكنية للسلطان يبدو مفهوماً.

ومن ناحية أخرى، تم ابتكار أشكال جديدة لجعل الحاكم مرئياً للعامة في القرن السابع عشر، بحيث يمكن للمرء أن يتصور حدوث اتجاه مضاد للانسحاب المتزايد للسلطان من الحياة العامة. أما الصيد بصفته من وسائل التسلية لدى السلطان، وكان السلطان مراد الرابع مخلصاً له بصفة خاصة، فكان يتم تبريره أحياناً على أساس أنه يتيح للحاكم أن يقابل الناس الذين لم يكن في وسعهم الوصول إلى البلاط. وعلاوة على ذلك، بينما كان من الممكن في فترة معينة لمن لا يخدمون في البلاط أن يتقدموا بالتماساتهم للسلطان حين يغادر القصر لصلاة الجمعة، بدا من الضروري بعد سنة 1650 توفير مكان أفضل لهذه المقابلات. وكانت المساجد التي أسسها أفراد من الأسرة الحاكمة، والتي بدأت بمسجد Yeni

Cami (استكمل بناؤه سنة 1664) غالباً ما تحتوي على جناح يرتبط بالمسجد مباشرة. وغالباً ما كان مثل هذا الجناح يؤثث ويزيَّن بطريقة فاخرة، ويمكن الصعود إلى الطابق الأعلى منه بالعربات والخيول بواسطة معبر منحدر[27]. وكان السلطان أحمد الثالث، الذي اعتلى العرش سنة 1703، مشهوراً باهتمامه بالأكشاك والقصور الصيفية خارج حدود القصر، وبتردّده المتكرّر على هذه الأماكن للترويح عن النفس[28].

وهكذا فإنه يبدو أن بروز السلاطين العثمانيين في القرن السابع عشر من خلال بناء القصور، والاحتفالات والولائم قد تطوّر في اتجاهين مختلفين. ففي معظم مناسبات الدولة العمومية والرسمية، كانت منزلة الحاكم الدينية، ودور كبار الموظفين المخوَّلين سلطة التحدث باسمه، تتأكد من خلال ظهوره برهة وجيزة وحديثه الذي لا يتعدى كلمات قليلة. لكن في الوقت نفسه، كان الحاكم يظهر علناً أنه يستمتع بالملذات وأسباب الراحة والمتعة التي يتيحها له منصبه السلطاني. وهذا الاتجاه لإبراز الحاكم بهذه الطريقة يسبق وجود الامبراطورية العثمانية بزمن طويل: إذ إن الصيد، وشرب الخمر والراقصات كانت كثيراً ما تقدم على أنها سمة من سمات الملكية حتى في زمن الساسانيين والأمويين[29]. وهكذا كانت تضفى الشرعية على الحاكم من خلال الاستمتاع علناً بما ليس متاحاً لمعظم البشر بل والمحرّم عليهم، مثل الخمر. بيد أنه أصبح هناك حدّ واضح في السياسات العثمانية أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، تتوقف عنده شرعية استمتاع الحاكم بالمسرّات علناً وتتحول إلى النقيض. فقد تم خلع محمد الرابع من العرش، جزئياً على الأقل، بسبب انغماسه المفرط في الصيد[30]. وفي أوائل القرن الثامن عشر، تسببت مقرات اللهو لأحمد الثالث وحاشيته في إثارة معارضة عنيفة من جانب قطاعات معينة من سكان استانبول؛ وبلغت من العنف حداً جعل المتمردين يهدمون مبنى (أو مقر) Sadabad بعد عزل أحمد الثالث سنة 1730. وثمة حادث مماثل من التاريخ الفرنسي في القرن الثامن عشر يرد إلى الذهن بسهولة. فبينما كان لويس الرابع عشر قد بنى قصر فرساي في القرن السابق باستخدام قدر كبير من القوة والعنف، لم يكن قصر فرساي بل بيوت اللهو الأكثر تواضعاً في التريانون Trianon هي التي أسهمت مادياً في إنهاء الأسرة الحاكمة الفرنسية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وربما كانت التيارات الدينية القوية جداً في استانبول خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر مسؤولة جزئياً عن تخفيض مستوى التساهل إزاء استمتاع السلاطين باللهو والمسرّات. ولمّا كان الشيخ محمد فاني نافذاً في البلاط، كان هناك جمهور عريض يستمع إلى مواعظه القائمة على الشريعة. ويجب أن نضع في اعتبارنا هذه الحقيقة على الرغم من أن أناساً مثل باترونا خليل، زعيم التمرد الذي أطاح في النهاية بالسلطان أحمد الثالث، لم يكن مهتماً بشكل واضح بالمسائل الدينية[31].

ربما لا يعكس التركيز على تراجع دور السلطان في وظائف الحكم، والتأكيد المتنامي على استمتاع السلاطين بالمسرّات، بدرجة كبيرة ذلك «التدهور العثماني» الذي كثيراً ما كان محل مناقشات الأجيال السابقة من المؤرخين، بل يعكس صعود البيروقراطية المؤسساتية. وربما يكون هذا التحول قد لعب دوراً ما في إضعاف الثقة بالحكام الأفراد، وبذلك سهّل عملية إزاحتهم. وكان مثل هذا «التجريد من الشرعية» وهشاشة القبضة الامبراطورية على المنصب يخدم بدوره مصالح الموظفين العثمانيين الكبار، الذين ضمنوا بذلك أن يكون السلطان الذي يتولى العرش منصاعاً لرغباتهم.

صورة السلطان المحارب

إن الصورة المضادة للحاكم بصفته مجرد رمز جامد غير فعّال للدولة مولع بالمسرّات الدنيوية هي صورة سلطان محارب يذهب إلى ميدان المعركة بنفسه ويفتح أقاليم شاسعة يستولي عليها من الكفار. كانت هذه الصورة لا تزال قوية في أذهان الجمهور العثماني في القرن السابع عشر، وحاول العديد من الحكام أن يعيشوا بمقتضاها. وهكذا فإن محمد الثالث كان حاضراً في معركة ميزوكريستيس (1593)، على حين أسهم عثمان الثاني شخصياً في الحملات ضد بولندا، وقاد مراد الرابع الجيوش العثمانية لاسترداد بغداد. وقرب نهاية القرن، نجد مصطفى الثاني، ومعه مدرسه فيض الله، يقوم بدور فعّال في الحملة ضد آل هابسبورغ[32]. وفي سياق تحكم البيروقراطية المتطورة بشكل مقبول في جوانب عديدة من إدارة الامبراطورية، كانت المشاركة الشخصية للسلطان في إحدى الحملات العسكرية تضفي عليه شرعية ومكانة معتبرة. ومن ناحية أخرى، تم خلع كل من عثمان

الثاني ومصطفى الثاني، بل إن عثمان الثاني قُتل في تمرد قام به الانكشارية. فقد كان من السهل موازنة دور الحملات العسكرية في إضفاء الشرعية بعوامل أخرى.

وفي ظل هذه الظروف أصبح من المهم التأكيد على مشاركة السلطان في الحملات العسكرية المظفرة من خلال الاحتفالات والمراسم المناسبة. ذلك أن بهذه الطريقة فقط كان يمكن للمآثر العسكرية التي جرت في الأقاليم النائية أن تصبح واضحة للعيان أمام الانكشارية والحرفيين في العاصمة. وفي حالة حملة إغري العسكرية التي قام بها محمد الثالث، تم تخليد ذكرى موكب السلطان المنتصر في عاصمته (1596) في إحدى المنمنمات. وعلى طول الطريق الذي سلكه الحاكم، اصطف سكان استانبول على جانبيه، وهم يمسكون بالأقمشة المزينة لدرجة أن الموكب مرَّ أمام ستارة خلفية ملونة. وبالإضافة إلى ذلك، كان يتم إبراز الخاصية المميزة لموكب النصر من خلال حضور النساء، اللواتي لم يكن يحظين بالتسامح فحسب، بل كان حضورهن مطلوباً[33]. وكانت صورة الحاكم المنتصر تثار أيضاً في الاحتفالات ذات الطابع الأكثر سلمية، مثل احتفالات الختان والزواج، حيث كان حرق نموذج لقلعة معادية يشكل تسلية مفضلة[34]. وهكذا، فعلى الرغم من أنه في أواخر القرن السادس عشر وفي القرن السابع عشر لم يعد الانخراط الفعلي للحكام العثمانيين في حملات عسكرية يحدث كثيراً، فإن الاحتفالات والمواكب جعلت من الممكن الحفاظ على مثال السلطان المحارب حياً.

الاستنتاج

في الوقت الحالي، لم يشغل مؤرخو التاريخ السياسي أنفسهم كثيراً بمعنى احتفالات البلاط العثماني ومواكبه؛ كما أن مؤرخي الفنون التعبيرية، الذي عبّروا عن اهتمامهم بهذه الأمور، لا يزالون منغمسين بشكل أساسي في جمع وغربلة المادة الخام. وبينما انخرط بعض مؤرخي الفنون مؤخراً بالتمثيل الرمزي لسلطة السلطان، فإن علماء الأنثروبولوجيا الذين يتناولون الشرق الأوسط، نادراً ما تناولوا هذه الموضوعات خلافاً لبعض زملائهم المهتمين بإفريقيا. ونتيجة لذلك فإننا لا نزال بعيدين للغاية عن الفهم الكامل للاحتفالات والمراسم العثمانية، ولكن على الأقل صار من الواضح أن هذا الأمر راجع إلى نقص الاهتمام من جانب الباحثين

في القرن العشرين وليس بسبب نقص المادة في المصادر.

وفي الوقت نفسه، فإن فهمنا للاحتفالات ليس دائماً سهلاً من خلال الأوصاف الأوروبية التفصيلية للاحتفالات العثمانية: إذ إن هؤلاء الأجانب على الأرجح قد أساؤوا فهم ما شاهدوه. وفي هذا الصدد قد تصبح السجلات العثمانية المتوفرة مادة تصحيحية إذا ما تم العمل التمهيدي اللازم لذلك[35]. غير أن المراقب الخارجي ربما تكون له أحياناً ميزة السذاجة. وهكذا سجل الرحّالة المعاصرون حضور سليمان القانوني في العروض الاحتفالية لعصره، لكن المؤرخ باشاوي الذي عاش في القرن السابع عشر وجد أن من الضروري التأكيد على صرامة سليمان القانوني وجديته بحيث زعم أن الحاكم لم يكن يحضر هذه العروض[36]. وكما يظهر من هذا المثال، فإن البحث في الاحتفالات العثمانية ومدلولاتها يتضمن دراسة المواقف التي تناول بها مختلف أنواع الشهود ومؤرخي القرن السابع عشر الأحداث المطروحة. إننا نتعامل مع عقليات السلاطين، وكبار الموظفين، والديبلوماسيين الأوروبيين والمراقبين العابرين، ويمكن أن نتوقع دراسات جديدة ومثمرة في هذا المجال.

الهوامش

(1) Faroqhi (1990), pp. 142ff; Evliya Çelebi (1896-97 to 1938), IX, pp. 752-54; Ibn Djubayr, tr. Gaudrefroy-Desmombynes, II, p. 149.

(2) Faroqhi (1990), p. 40.

(3) Evliya Çelebi (1896-97 to 1938), IX, pp. 772-73.

(4) Sauvaget (1937); Barbir (1980), pp. 133ff.

(5) Wustenfeld, (repr. 1964), p. 302.

(6) Evliya Çelebi (1896-97 to 1938), X, pp. 433-34.

(7) Ibid., IX, p. 566; Maundrell (repr. 1963), pp. 171ff.

ملاحظات أوزون جارشيلي على احتفالات استانبول تتعلق بشكل رئيسي بالقرن الثامن عشر. وقد استخدم جاك جوميه كتاباً لمنظم العديد من قوافل الحج في القرن السادس عشر، عبد القادر الجزائري، لتوثيق استمرارية عادات أهل القاهرة بين الفترتين المملوكية، وعهد السلطان سليمان القانوني. إلا أن الاثنين تجاهلا خزان المعلومات الواسع الذي جمعه أفليا جلبي، وخاصة لناحية احتفالات القاهرة المتعلقة بالحج:

Uzunçarsili (1945), pp. 181-83; Jomier (1953), pp. 74ff.

(8) Ali, ed. Tietze (1975), pp. 55-56.

(9) And (1982), pp. 12-13.

(10) المرجع نفسه، ص. 13.

(11) Nutku (1972).

(12) And (1982), pp. 22ff.

(13) Appointed in 1671. Türek and Derin (1969-70), pt. I, p. 217.

(14) For a description see Reyhanli (1983), pp. 62-63.

(15) And (1982), p. 3.

(16) المرجع نفسه، ص. 26.

(17) BBA, MD 24, p. 44, no 124 (1573-74).

(18) And (1982), p. 1.

(19) المرجع نفسه، ص. 6.

(20) Nutku (1972), pp. 67-71.

(21) Necipoğlu-Kafadar (1986a), p. 239.

(22) Mantran (1962), p. 535; Nutku (1972), pp. 73-76.

(23) Lowry, oral communication (Chicago, 1986).

(24) وقد ألقت نجيبه أوغلو أضواء جديدة على أعمال القصر العثماني. وأنا مدين بشكل كبير، في هذا الفصل، لأعمالها.

Necipoğlu (1991).

(25) Tasköprüzade tr. Rescher (1927), pp. 75-76.

(26) Nayir (1975), p. 239; seel also Goodwin (1971).

(27) Nayir (1975), p. 157.

(28) Aktepe (1958b), pp. 46-53.

(29) Grabar (1973), p. 157.

(30) حول المسار الفعلي للأحداث راجع،

Abou-El-Haj (1983), pp. 46-47.

(31) Aktepe (1958b), passim.

(32) Abou-El-Haj (1983), pp. 53-54.

(33) Reyhanli (1983), p. 66.

(34) Reyhanli (1983), p. 57; Nutku (1972), p. 115.

(35) Filiz Çalislar

يحضر فيليز جاليشلار حالياً أطروحة حول سجلات المحاكم الشرعية بإشراف البروفسور مباحت كوتوك أوغلو.

(36) Nutku (1972), p. 2.

قائمة المصادر والمراجع

Abdel Nour, Antoine (1982). *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVI–XVIII siècles)*, Beirut.

Abou-El-Haj, Rifa'at, A. (1974). "The Ottoman vezir and pasha households 1683–1703: a preliminary report," *JAOS*, XCIV, 438–47.

(1984). *The 1703 rebellion and the structure of Ottoman politics*, Leiden.

(1991). *Formation of the modern state: the Ottoman Empire, sixteenth to eighteenth centuries*, Albany.

Abu-Husayn, Abdul-Rahim (1985). *Provincial leaderships in Syria, 1575–1650*, Beirut.

Adanır, Fikret (1982). "Heiduckentum und osmanische Herrschaft, sozialgeschichtliche Aspekte der Diskussion um das frühneuzeitliche Räuberwesen in Südosteuropa," *SF*, XLI, 43–83.

Aigen, Wolffgang (1980). *Sieben Jahre in Aleppo (1656–63). Ein Abschnitt aus den Reiss-Beschreibungen des Wolffgang Aigen*, Andreas Tietze, ed., Vienna.

Akarlı, Engin (1986). "Gedik: implements, mastership, shop usufruct and monopoly among İstanbul artisans, 1750–1850," *Wissenschaftskolleg Berlin Jahrbuch*, 223–231.

Akdağ, Mustafa (1959, 1971). *Türkiye Iktisadi ve Içtimai Tarihi*, 2 vols., Ankara.

(1963) *Celali İsyanları (1550–1603)*, Ankara.

Aktepe, Münir. (1958a) "İstanbul'un Nüfus Meselesine Dair Bazı Vesikalar," *TD*, IX (13), 1–30.

(1958b). *Patrona İsyanı (1730)*. İstanbul.

(1970). "İpşir Mustafa Paşa ve kendisi ile ilgili bazı belgeler," *TD*, XXIV, 45–58.

Alexander, John (1985). "Law of the conqueror (the Ottoman state) and law of the conquered (the Orthodox Church): the case of marriage and divorce," *XVI Congrès international des sciences historiques, Rapports*, 2 vols., Stuttgart, II, pp. 369–70.

Ali, Mustafa (1975). *Mustafa Ali's description of Cairo of 1599*, trans. and ed. by Andreas Tietze, Vienna.

Ambraseys, N. N. and Caroline Finkel (1987). "The Anatolian earthquake of 17 August 1669," in V. Lee, ed., *Proceedings of the symposium on historical seismographs and earthquakes*, Tokyo, pp. 400–7.

And, Metin (1982). *Osmanlı Şenliklerinde Türk Sanatları*, Ankara.

Anderson, Sonia P. (1989). *An English consul in Turkey, Paul Rycaut at Smyrna (1667–78)*, Oxford.
Andreasyan, D. Hrand (1964). ed., *Polonyalı Simeon'un Seyahatnamesi, 1608–19*, İstanbul.
(1976). "Celalilerden Kaçan Anadolu Halkının Geri Gönderilmesi", in *Ord. Prof. İsmail Hakkı Uzunçarşılı'ya Armağan*, Ankara, pp. 45–54.
Ashtor, Eliyahu (1978). "Les lainages dans l'Orient médiéval," reprint in: Eliyahu Ashtor, *Studies on the Levantine Trade in the Middle Ages*, London.
(1984). "Die Verbreitung des englischen Wolltuches in den Mittelmeerländern in Spätmittelalter," *Vierteljahrsschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, 71, 1–29.
Ayalon, David (1977). *Studies on the Mamluks of Egypt (1250–1517)*, London.
Aymard, Maurice (1966). *Venise, Raguse et le commerce du blé pendant la seconde moitié du XVIe siècle*, Paris.
Bachrouch, Tauofik (1977). *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVIIe siècle*, Tunis.
Baer, Gabriel (1970a). "The structure of Turkish guilds and its significance for Ottoman social history," *Proceedings of the Israel Academy of Sciences and Humanities*, IV (10), 176–96.
(1970b). "The administrative, economic and social functions of Turkish guilds," *IJMES*, I, 28–50.
(1970c). "Guilds in Middle Eastern history," in M. A Cook, ed., *Studies in the economic history of the Middle East*, London, pp. 11–30.
Barbir, Karl K. (1980). *Ottoman rule in Damascus 1708–58*, Princeton Studies on the Near East, Princeton.
Barkan, Ömer Lütfi (1943). *XV. ve XVI. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Zirai Ekonominin Hukuki ve Mali Esasları*, I: *Kanunlar*, İstanbul.
(1953–54). "H 933–934 (1527–28) Mali Yılına ait bir Bütçe Örneği," *İFM*, XV, (1–4), 251–77.
(1955–56a). "Osmanlı İmparatorluğu Bütçelerine Dair Notlar," *İFM*, XVII (1–4), 193–224.
(1955–56b). "1070–1071 (1660–61) Tarihli Osmanlı Bütçesi ve bir Mukayese," *İFM*, XVII (1–4), 304–47.
(1962–63). "Şehirlerin Teşekkül ve İnkişafı Tarihi Bakımından Osmanlı İmparatorluğunda İmaret Sitelerinin Kuruluş ve İşleyiş Tarzına ait Araştırmalar", *İFM*, XXIII (1–2), 239–96.
(1966). "Edirne Askeri Kassamına Ait Tereke Defterleri (1545–1659)," *Bl*, III (5–6), 1–479.
(1972–79). *Süleymaniye Cami ve İmareti İnşaatı (1550–57)*, 2 vols., Ankara.
(1975). "The price revolution of the sixteenth century: a turning point in the economic history of the Near East," *IJMES*, VI, 3–28.
Barkan, Ömer Lütfi and Ekrem Hakkı Ayverdi (1970). *İstanbul Vakıfları Tahrir Defteri 953 (1546) Tarihli*, İstanbul.
Barker, Thomas M. (1982). *Doppeladler und Halbmond, Entscheidungsjahr 1683*, transl. and ed. by Peter and Getraud Broucek, Graz, Vienna, Cologne.
Bayerle, Gustav (1980). "The compromise at Zsitvatorok," *AO*, VI, 5–53.
Behrens-Abouseif, Doris (1985). *Azbakiyya and its environs from Azbak to Ismail, 1476–1879*, Cairo.

Bellan, Lucien-Louis (1932). *Chah 'Abbas I, Sa vie, son histoire*, Paris.
Bodman, Herbert L. (1963). *Political factions in Aleppo, 1760–1826*, Chapel Hill, N.C.
Bostan, Idris (1992). *Osmanlı Bahriye Teşkilâtı: XVII. Yüzyılda Tersâne-i Âmire*. Ankara.
Boxer, C. R. (1935). "Anglo-Portuguese rivalry in the Persian Gulf, 1615–35," in Edgar Prestage, ed., *Chapters in Anglo-Portuguese relations*, Watford, pp. 46–129.
Braude, Benjamin (1979). "International competition and domestic cloth in the Ottoman Empire, 1500–1650: a study in undevelopment," *R*, II(3), 437–451.
(1982). "Foundation myths of the *millet* system," in Benjamin Braude and Bernard Lewis, eds., *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, 2 vols., New York and London, I, pp. 69–88.
Braudel, Fernand (1949, 2nd edn. 1966). *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 1st ed., Paris; 2nd ed., 2 vols., Paris.
(1979). *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XV-XVIIIe siècle*, 3 vols., Paris: I: *Le possible et l'impossible*, II; *Les jeux de l'échange*, III: *Le temps du monde*.
Busbecq, Ogier Ghiselin von (1926). *Vier Briefe aus der Türkei*, trans. by Wolfram von den Steinen, Erlangen.
Ca'fer Efendi (1987). *Risale-i mi'mariyye, an early seventeenth century Ottoman treatise on architecture*, trans. and ed. by Howard Crane, Leiden and New York.
Carter, Francis W. (1972). *Dubrovnik (Ragusa): a classic city-state*, London and New York.
Cenner-Wilhelmb, Gisela (1983). "Feind oder zukünftiger Verbündeter? Zur Beurteilung der politischen Rolle des Emerikus Thököly in den grafischen Blättern seiner Zeit," in Gernot Heiss and Grete Klingenstein, eds., *Das Osmanische Reich und Europa 1683 bis 1789: Konflikt, Entspannung und Austausch*, Vienna.
Cernovodeanu, Paul (1969). "Les marchands balkaniques, intermédiaires du commerce entre l'Angleterre, la Valachie et la Transylvanie durant les années 1660–1714," *Actes du Premier Congrès International des Études Balkaniques et Sud-est Européennes*, III, Sofia, pp. 650–71.
Cezar, Mustafa (1965). *Osmanlı Tarihinde Levendler*, İstanbul.
Cezar, Yavuz (1986). *Osmanlı Maliyesinde Bunalım ve Değişim Dönemi (XVIII. yy.dan Tanzimat'a Mali Tarih)*, İstanbul.
Chaudhuri, K. N. (1978). *The trading world of Asia and the English East India Company*, Cambridge.
(1985) *Trade and civilization in the Indian Ocean, an economic history from the rise of Islam to 1750*, Cambridge.
Cohen, Amnon (1982). "On the realities of the *millet* system: Jerusalem in the sixteenth century," in Benjamin Braude and Bernard Lewis, eds., *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, 2 vols., New York and London, II, pp. 7–18.
(1984). *Jewish life under Islam, Jerusalem in the sixteenth century*, Cambridge, Mass. and London.

(1989). *Economic life in Ottoman Jerusalem*, Cambridge.
Cook, M.A. (1972). *Population pressure in rural Anatolia 1450–1600*, London.
Cvetkova, Bistra (1976). "Les registres des *celepkeşan* en tant que sources pour l'histoire de la Bulgarie et des pays balkaniques," *Hungaro-Turcica, Studies in Honour of Julius Nemeth*, Budapest, pp. 325–35.
Çadırcı, Musa (1980). "1830 Genel Sayımına Göre Ankara Şehir Merkezi Nüfusu Üzerinde bir Araştırma," *JOS*, I, 109–132.
Çağatay, Neşet (1971). "Osmanlı İmparatorluğunda Riba-Faiz Konusu, Para Vakıfları ve Bankacılık", *VD*, IX, 39–56.
Çizakça, Murat (1981a). "Sixteenth–seventeenth century inflation and the Bursa silk industry. A pattern for Ottoman industrial decline?" Ph.D. dissertation, University of Pennsylvania.
(1981b). "Ottomans and the Mediterranean: an analysis of the Ottoman ship-building industry as reflected by the arsenal registers of İstanbul 1520–1650," in Rosalba Ragosta and Luigi de Rosa, eds., *Le gente del mare mediterraneo*, Naples, II, pp. 773–87.
(1985). "Incorporation of the Middle East into the European world economy," *R*, VIII (3), 353–77.
(1987). "Price history and the Bursa silk industry: a study in Ottoman industrial decline," *JEH*, XL(3), 533–50; reprinted in Huri İslamoğlu-İnan, ed., pp. 247–61.
Dan, Mihail and Samuel Golderberg (1969). "Marchands balkaniques et levantins dans le commerce de la Transylvanie aux XVIe et XVIIe siècles," in Association Internationale d'Études du Sud-est Européen, *Actes du Premier Congrès International des Études Balkaniques et Sud-est Européennes*, III, Sofia, pp. 641–49.
Darkot, Besim (1965). "Edirne, Coğrafi Giriş," in *Edirne, Edirne'nin 600. Fetih Yıldönümü Armağan Kitabı*, Ankara, pp. 1–12.
Darling, Linda (1985). " *Avarız Tahriri*: seventeenth and eighteenth century Ottoman survey registers," unpublished paper given at the MESA convention.
(1986). "The Ottoman maliye in an era of change," unpublished paper given at the MESA convention.
(1990). "The Ottoman finance department and the assessment and collection of the *cizye* and *avarız* taxes, 1560–1660," unpublished Ph.D. thesis, University of Chicago.
Davis, Ralph (1967). *Aleppo and Devonshire Square: English traders in the Levant in the eighteenth century*, London, Melbourne and Toronto.
Derin, Fahri (1959). "Şeyhülislam Feyzullah Efendi'nin Nesebi Hakkında Bir Risale," *TD*, X, 14, 97–103.
Eickhoff, Ekkehard (1970). *Venedig, Wein und die Osmanen, Umbruch in Südosteuropa 1645–1700*, Munich.
Erder, Leila and Suraiya Faroqhi (1979). "Population rise and fall in Anatolia, 1550–1620," *MES*, XV, 322–45.
Ergenç, Özer (1973). "1580–1596 Yılları Arasında Ankara ve Konya Şehirlerinin Mukayeseli Incelenmesi Yoluyla Osmanlı Şehirlerinin Kurumları ve Sosyo-ekonomik Yapısı Üzerine bir Deneme," unpublished Ph.D. thesis, A. Ü. Dil Tarih ve Coğrafya Fakültesi, Ankara.

Ergenç, Özer (1981). "Osmanlı Şehirlerindeki Yönetim Kurumlarının Niteliği Üzerinde Bazı Düşünceler," in *VIII. Türk Tarih Kongresi, Ankara, 4–15 Ekim 1976, Kongreye Sunulan Bildiriler*, 3 vols., Ankara: II, pp. 1265–74.
Erim, Neşe (1984). "Onsekizinci Yüzyılda Erzurum Gümrüğü," unpublished Ph.D. dissertation, İstanbul University.
Evliya Çelebi (1314/1896–97 to 1938). *Seyahatname*, İstanbul.
Faroqhi, Suraiya (1978). "The early history of the Balkan fairs," *SF*, XXXVII, 50–68.
(1979a). "Sixteenth century periodic markets in various Anatolian *sancaks*: I, İçel, Hamid, Karahisar-Sahib, Kütahya, Aydın, and Menteşe," *JESHO*, XXII (1), 32–80.
(1979b). "The life story of an urban saint in the Ottoman Empire," *TD*, XXXII, 655–78, 1009–18.
(1981). "Seyyid Gazi revisited: the foundation as seen through sixteenth and seventeenth century documents," *Turcica*, XIII, 90–122.
(1982). "Camels, wagons and the Ottoman State in the sixteenth and seventeenth centuries," *IJMES*, XIV 523–39.
(1982–83). "Mohair manufacture and mohair workshops in seventeenth-century Ankara," *İFM*, 41: *Ord. Prof. Ömer Lütfi Barkan'a Armağan*, 211–36.
(1983). "Die osmanische Handelspolitik des frühen 17. Jahrhunderts zwischen Dubrovnik and Venedig" in Gernot Heitz and Grete Klingenstein, eds., *Das Osmanische Reich und Europa, 1683–1789: Konflikt, Entspannung und Austausch*, Vienna, pp. 207–22.
(1984). *Towns and townsmen of Ottoman Anatolia, trade, crafts and food production in an urban setting 1520–50*, Cambridge.
(1986a). "The Venetian presence in the Ottoman Empire 1600–30", *JEEH*, XV(2), 345–84.
(1986b). "Town officials, *timar*-holders and taxation: the late sixteenth-century crisis as seen from Çorum," *Turcica*, XVIII, 53–82.
(1987). *Men of modest substance, house owners and house property in seventeenth-century Ankara and Kayseri*, Cambridge.
(1988a). "A great foundation in difficulties: or some evidence on economic contraction in the Ottoman Empire of the mid-seventeenth century," in *Mélanges Professeur Robert Mantran*, ed. by Abdelgelil Temimi, Zaghouan, pp. 109–21.
(1988b). "Seventeenth-century agricultural crisis and the art of flute playing," *Turcica*, XX, 43–70.
(1990). *Herrscher über Mekka. Die Geschichte der Pilgerfahrt*, Munich and Zurich.
Ferrier, R. W. (1973). "The Armenians and the East India Company in Persia in the seventeenth and early eighteenth centuries," *EcHR*, XXVI, 38–62.
Findley, Carter V. (1980). *Bureaucratic reform in the Ottoman Empire: the Sublime Porte 1789–1922*, Princeton.
Finkel, Caroline (1988). *The administration of warfare: the Ottoman military campaigns in Hungary 1593–1606*, Vienna.
(1991). "The costs of Ottoman warfare and defence", *BF*, XVI, 91–104.

Fleischer, Cornell H. (1983). "From Şehzade Korkud to Mustafa Ali, cultural origins of the Ottoman *nasihatname*," unpublished paper presented at the Third International Congress on the Social and Economic History of Turkey.
(1986). *Bureaucrat and intellectual in the Ottoman Empire: the historian Mustafa Ali (1541–1600)*, Princeton.
Forst de Battaglia, Otto (1982). *Jan Sobieski*, Graz, Vienna and Cologne.
Frangakis, Elena (1985). "The raya communities of Smyrna in the 18th century (1690–1820), demography and economic activities," *Praktika tou Diethnous Symposiou Istorias Neoellenike Pole*, Athens, pp. 27–42.
Frank, André Gunder (1969). *Capitalism and underdevelopment in Latin America, historical studies of Chile and Brazil*, New York and London.
Gaube, Heinz and Eugen Wirth (1984). *Aleppo, historische und geographische Beitrage zur baulichen Gestaltung, zur sozialen Organisation und zur wirtschaftlichen Dynamik einer vorderasiatischen Fernhandelsmetropole*, Wiesbaden.
Genç, Mehmet (1975)."Osmanlı Maliyesinde Malikane sistemi," in Osman Okyar and Ünal Nalbantoğlu, eds., *Türkiye İktisat Tarihi Semineri, Metinler Tartışmalar 8–10 Haziran 1973*, Ankara.
(1984). "XVIII. Yüzyılda Osmanlı Ekonomisi ve Savaş," *Yapıt, Toplumsal Araştırmalar Dergisi*, 49(4), 51–61; 50(5), 86–93.
(1987). "A study of the feasibility of using eighteenth-century Ottoman financial records as an indicator of economic activity," in İslamoğlu-İnan, ed., pp. 345–73.
Gerber, Haim (1976). "Guilds in seventeenth-century Anatolian Bursa," *AAS*, XI (1), 59–86.
(1980). "Social and economic position of women in an Ottoman city, Bursa, 1600–1700, " *IJMES*, XII, 231–44.
(1988). *Economy and society in an Ottoman city: Bursa 1600–1700*, Jerusalem.
Gibb, H.A.R. and Harold Bowen (1950–57). *Islamic society and the West, a study of the impact of Western civilization on Moslem culture in the Near East*, 1 vol. in 2 parts, London, New York and Toronto.
Goffman, Daniel (1986). "The capitulations and the question of authority in Levantine trade 1600–1650," *RRJTS*.
(1990). *İzmir and the Levantine world, 1550–1650*, Seattle and London.
Goodwin, Godfrey (1971). *A history of Ottoman architecture*, London.
Gökbilgin, Tayyip (1957). *Rumeli'de Yürükler, Tatarlar ve Evlad-ı Fatihan*, İstanbul.
Gökyay, Orhan Şaik (1975). "Risale-i Mimariyye-Mimar Mehmet Ağa-Eserleri," in *İsmail Hakkı Uzunçarşılı'ya Armağan*, Ankara, pp. 113–215.
Gölpınarlı, Abdülbaki (1953). *Mevlana'dan Sonra Mevlevilik*, İstanbul.
Gordon, Linda (1983). *Cossack rebellions, social turmoil in the sixteenth century Ukraine*, Albany.
Göyünç, Nejat (1970). "Eski Malatya'da Silahdar Mustafa Paşa Hanı," *Tarih Enstitüsü Dergisi*, 1, 63–92.
Grabar, Oleg (1973). *The formation of Islamic art*, New Haven and London.
Griswold, William J. (1983). *The great Anatolian rebellion 1000–1020/1591–1611*, Berlin.

Groot, A.H. de (1978). *The Ottoman Empire and the Dutch Republic, a history of the earliest diplomatic relations*, 1610–1630, Leiden.
Güçer, Lütfi (1949–50). "XVIII. Yüzyıl Ortalarında İstanbul'un İaşesi İçin Lüzumlu Hububatın Temini Meselesi", *İFM*, XI (1–4), 397–416.
(1951–52). "Osmanlı İmparatorluğu Dahilinde Hububat Ticaretinin Tabi Olduğu Kayıtlar", *İFM*, XIII (1–4), 79–98.
(1964). *XVI.–XVII. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Hububat Meselesi ve Hububattan Alınan Vergiler*, İstanbul.
Hanna, Nelly (1983). *An urban history of Bulaq in the Mamluk and Ottoman periods*, Cairo.
Heinisch, Reinhard (1974, 1975). "Habsburg, die Porte und der böhmische Aufstand (1618–1620)" *SF*, XXIV, 125–65; XXIV, 79–124.
Hess, Andrew (1978). *The forgotten frontier*, Chicago.
Hütteroth, Wolf-Dieter (1968). *Ländliche Siedlungen im südlichen Inneranatolien in den letzten vierhundert Jahren*, Göttingen.
Hütteroth, Wolf-Dieter and Kamal Abdulfattah (1977). *Historical geography of Palestine, Transjordan and southern Syria in the late 16th century*, Erlangen.
Ibn Jobair (1949). *Voyages*, ed. and tr. by Maurice Gaudefroy-Demombynes, Paris.
İlgürel, Mücteba (1979). "Osmanlı İmparatorluğunda Ateşli Silahların Yayılışı," *TD*, XXXII, 301–18.
İnalcık, Halil (1953–54). "15. Asır Türkiye İktisadi ve İçtimai Tarihi Kaynakları," *İFM*, XV (1–4), 51–57.
(1959). "Osmanlılar'da Raiyyet Rüsumu," *B*, XXII, 575–610.
(1960a). "Bursa and the commerce of the Levant," *JESHO*, III, 131–47.
(1960b). "Bursa XV. Asır Sanayi ve Ticaret Tarihine Dair Vesikalar," *B*, XXIV (93), 45–99.
(1965). "Adâletnâmeler," *Bl*, II (3–4), 49–145.
(1969). "Capital formation in the Ottoman Empire," *JEH*, XXIX, 97–140.
(1970). "The Ottoman economic mind and aspects of the Ottoman economy," in M.A. Cook, ed., *Studies in the economic history of the Middle East*, London, pp. 207–18.
(1973). *The Ottoman Empire, the classical age 1300–1600*, trans. by Norman Itzkowitz and Colin Imber, London.
(1975). "The socio-political effects of the diffusion of fire-arms in the Middle East," in V.J. Parry and M.E. Yapp, eds., *War, technology and society in the Middle East*, London, pp. 195–217.
(1979). "Servile labour in the Ottoman Empire," in A. Archer *et al.*, *The mutual effects of the Islamic and Judeo-Christian worlds: the East European pattern*, Brooklyn, N.Y., pp. 25–52.
(1979–80) "Osmanlı Pamuklu Pazarı, Hindistan ve İngiltere: Pazar Rekabetinde Emek Maliyetinin Rolü," *TITA*, II, 1–66.
(1980). "Military and fiscal transformation in the Ottoman Empire, 1600–1700," *AO*, VI, 283–337.
(1988). "Şikayet Hakkı: Arz-ı Hal ve Arz-ı Mahzar'lar," *JOS*, VII–VIII, 33–54.
İpşirli, Mehmet (1983–87). "Şeyhülislam Sunullah Efendi," *Tarih Enstitüsü Dergisi*, XIII, 209–56.
İslamoğlu-İnan, Huri (1985–86). "Die Osmanische Landwirtschaft im Anatolien

des 16. Jahrhunderts: Stagnation oder regionale Entwicklung," *Jahrbuch zur Geschichte und Gesellschaft des Vorderen und Mitteleren Orients*, 165–214.
(1987a). "Introduction," in *idem*, ed., *The Ottoman Empire and the world-economy*, Cambridge and Paris, pp. 1–26.
(1987b), "State and peasants in the Ottoman Empire: a study of peasant economy in north-central Anatolia during the sixteenth century," in *idem*, ed., *The Ottoman Empire and the world-economy*, Cambridge and Paris, pp. 101–59.
İslamoğlu, Huri and Çağlar Keyder (1977). "Agenda for Ottoman History", *R*, I (1), 31–55.
Itzkowitz, Norman (1962). "Eighteenth-century Ottoman realities," SI, XVI, 73–94.
Jennings, Ronald (1972). "The judicial registers (*Şer'i mahkeme sicilleri*) of Kayseri (1590–1630) as a source for Ottoman history," Ph.D. thesis, UCLA.
(1973). "Loan and credit in early 17th century Ottoman judicial records: the Sharia court of Anatolian Kayseri," *JESHO*, XVI (2–3), 168–216.
(1975). "Women in early 17th century Ottoman judicial records – the Sharia court of Ottoman Kayseri," *JESHO*, XVIII (1), 53–114.
(1976). "Urban population in Anatolia in the sixteenth century: a study of Kayseri, Karaman, Amasya, Trabzon and Erzurum," *IJMES*, VII, 21–57.
(1980). "Firearms, bandits, and gun-control: some evidence on Ottoman policy towards firearms in the possession of *reaya*, from judicial records of Kayseri, 1600–1627," *AO*, VI, 339–58.
(1987). "Black slaves and free blacks in Ottoman Cyprus, 1590–1640," *JESHO*, XXX, 286–302.
(1993). *Christians and Muslims in Ottoman Cyprus and the Mediterranean world, 1571–1640*, New York.
Jireček, Constantin (1877). *Die Heerstrasse von Belgrad nach Constantinopel und die Balkanpässe, Eine historisch-geographische Studie*, Prague.
Jomier, Jacques, O.P. (1953). *Le mahmal et la caravane égyptienne des pélerins de la Mecque (XIIIe–XXe* siècles), Cairo.
Kafadar, Cemal (1986a). "A death in Venice (1575): Anatolian Muslim merchants trading in the Serenissima," *RRJTS*, X, 191–218.
(1986b). "When coins turned into drops of dew and bankers became robbers of shadows: the boundaries of Ottoman economic imagination at the end of the sixteenth century," unpublished Ph.D. dissertation, McGill University.
(1991). "Mütereddit bir Mutasavif Üsküplü Asiye Hatunun Rüya Defteri 1641–43," *Topkapı Sarayı Yıllığı*, V, 168–222.
Katib Çelebi, 1145/1732. *Cihan-nüma*, İstanbul.
Kévonian, Keram (1975). "Marchands arméniens au XVIIIe siècle, À propos d'un livre arménien publié à Amsterdam en 1699," *CMRS*, XVI (2), 199–244.
Khoury, Dina Rizk (1991). "Merchants and trade in early modern Iraq," *New Perspectives on Turkey*, 5–6, 53–87.
Kiel, Machiel (1985). *Art and society of Bulgaria in the Turkish period*, Assen and Maastricht.
Kissling, Hans Joachim (1957). "Zur Geschichte der Rausch- und Genussgifte im Osmanischen Reiche," *SF*, XVI, 342–55.

Koçi Bey (1885–86). *Risalesi, Nizam-ı Devlete Müteallik Göriceli Koçi Begin Rabı Sultan Murad Han Gaziye Takdim Eylediği Risaledir*, İstanbul.
Kreiser, Klaus (1986). "Icareteyn: zur 'Doppelten Miete' im Osmanischen Stiftungswesen," *RRJTS*, X, 219–26.
Kunt, Metin (1974). "Ethnic-regional (*cins*) solidarity in the seventeenth century Ottoman establishment," *IJMES*, V, 233–39.
(1975). "Kulların Kulları," *Boğaziçi Üniversitesi Dergisi, Hümaniter Bilimler*, III, 27–42.
(1977). "Derviş Mehmed Paşa, *Vezir* and entrepreneur: a study in Ottoman political-economic theory and practice", *Turcica*, IX (1), 197–214.
(1981). *Bir Osmanlı Valisinin Gelir-Gideri, Diyarbekir 1670–71*, İstanbul.
(1983). *The Sultan's servants, the transformation of Ottoman provincial government, 1550–1650*, New York.
Kütükoğlu, Mübahat S. (1978). "1009 (1600) Tarihli Narh Defterine göre İstanbul'da Çeşidli Eşya ve Hizmet Fiatları", *Tarih Enstitüsü Dergisi*, IX, 1–86.
(1983). *Osmanlılarda Narh Müessesesi ve 1640 Tarihli Narh Defteri*, İstanbul.
Lane, Frederic C. (1966). *Venice and history, the collected papers of Frederic C. Lane*, Baltimore.
(1973). *Venice, a maritime republic*, Baltimore.
Lapidus, Ira Marvin (1967). *Muslim cities in the later Middle Ages*, Cambridge, Mass.
Van Leur, J.C. (1955). *Essays in Asian social and economic history, Indonesian trade and society*, The Hague.
Lewis, Bernard (1962). "Ottoman observers of Ottoman decline," *Islamic Studies*, I, 71–87.
Lowry, Heath (1986). "Changes in fifteenth century peasant taxation: the case study of Radilofo (Radolibos)", in Anthony Bryer and Heath Lowry, eds., *Continuity and change in late Byzantine and early Ottoman society*, Birmingham, Washington, DC, pp. 23–38.
Lybyer, Albert Howe (1966). *The government of the Ottoman Empire in the time of Suleiman the Magnificent*, New York.
Majer, Hans Georg (1978). *Vorstudien zur Geschichte der Ilmiye im Osmanischen Reich*. I: *Zu Uşakizade, seiner Familie und seinem Zeyl-i Şakayik*, Munich.
(1984), ed. *Das osmanische " Registerbuch der Beschwerden" "(Şikayet defteri) vom Jahre" 1675*, Vienna.
Mandaville, Jon E. (1979). "Usurious Piety: The Cash Waqf Controversy in the Ottoman Empire," *IJMES*, X, 289–308.
Mantran, Robert (1962). *İstanbul dans la seconde moitié du XVIIe siècle, Essai d'histoire institutionelle, économique et sociale*, Paris.
Marcus, Abraham (1983). "Men, women and property: dealers in real estate in 18th century Aleppo," *JESHO*, XXVI (2), 137–63.
(1986). "Privacy in eighteenth century Aleppo: the limits of cultural ideals," *IJMES*, XVIII, 1–13.
Masson, Paul (1896). *Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIe siècle*, Paris.
(1911). *Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIIe siècle*, Paris.
Masters, Bruce (1988). *The origins of Western economic dominance in the Middle*

East. Mercantilism and the Islamic economy in Aleppo 1600–1750, New York.
Maundrell, Henry (1963). *A journal from Aleppo to Jerusalem in 1697*, intr. by David Howell, reprint, Beirut.
McGowan, Bruce (1981). *Economic life in Ottoman Europe, taxation, trade and the struggle for land 1600–1800*, Cambridge and Paris.
(1987). "The middle Danube *cul-de-sac*," in İslamoğlu-İnan, ed., pp. 170–77.
McNeill, William (1974). *Venice, the hinge of Europe 1081–1797*, Chicago and London.
Mordtmann, J. H. (1929). "Die judische Kira in Serail der Sultane," *Mitteilungen des Seminars fur Orientalische Sprachen*, XXXII, 1–38.
Morineau, Michel (1970). "Flottes de commerce et trafics français en Méditerranée au XVII[e] siècle (jusqu'en 1669)", *Le XVII siècle*, 86–87, 135–72.
Nayır, Zeynep (1975). *Osmanlı Mimarlığı'nda Sultan Ahmet Külliyesi ve Sonrası*. İstanbul.
Necipoğlu-Kafadar, Gülru (1986a). "Plans and models in 15th and 16th century Ottoman practice", *Journal of the Society of Architectural Historians*, XLV (3), 224–43.
(1988b). "The Süleymaniye complex in İstanbul: an interpretation," *Muqarnas*, III, 92–117.
(1991). *Architecture, ceremonial and power: the Topkapı Palace in the fifteenth and sixteenth centuries*, Cambridge, Mass.
Nehring, Karl (1983). *Adam Freiherrn zu Herbersteins Gesandtschaftsreise nach Konstantinopel, Ein Beitrag zum Frieden von Zsitvatorok (1606)*, Munich.
(1984). "Die Bocskai-Krone als Objekt des *patrimoine intellectuel*," *SF*, XLIII, 123–33.
Nutku, Özdemir (1972). *IV. Mehmet'in Edirne Şenliği (1675)*, Ankara.
Orhonlu, Cengiz (1963). *Osmanlı İmparatorluğunda Aşiretleri İskan Teşebbüsü (1691–96)*. İstanbul.
(1976). *Osmanlı İmparatorluğunda Derbend Teşkilatı*, İstanbul.
Orhonlu, Cengiz and Turgut Işıksal (1962–63). "Osmanlı Devrinde Nehir Nakliyatı Hakkında Araştırmalar: Dicle ve Fırat Nehirlerinde Nakliyat," *TD*, XIII (17–18), 79–102.
Ortaylı, İlber (1980). "Anadolu'da XVI. Yüzyılda Evlilik İlişkileri Üzerine Bazı Gözlemler," *JOS*, 1, 33–40.
Özbaran, Salih (1977). "Osmanlı Imparatorluğu ve Hindistan Yolu, Onaltıncı Yüzyılda Ticaret Yolları Üzerinde Türk-Portekiz Rekabet ve İlişkileri," *TD*, XXXI, 66–146.
Panzac, Daniel (1985a). "Les échanges maritimes dans l'Empire ottoman au XVIIIe siècle", *ROMM*, 39(1), 177–88.
(1985b). *La peste dans l'Empire ottoman 1700–1850*, Louvain.
Parry, V.J. (1976). "The successors of Sulaiman, 1566–1617," in M.A. Cook, ed., *A History of the Ottoman Empire to 1730*, Cambridge.
Pascual, Jean-Paul (1984). "The Janissaries and the Damascus countryside at the

beginning of the seventeenth century according to the archives of the city's military tribunal," in Tarif Khalidi, ed., *Land tenure and social transformation in the Middle East*, Beirut, pp. 357–70.

Perenyi J. (1970). "Villes hongroises sous la domination ottomane aux XVIe–XVIIe siècles, les chefs-lieux de l'administration ottomane," in Nikolai Todorov, ed., *La ville balkanique, XV–XIX siècles, SB*, 3, 25–32.

Pierce, Leslie (1988). "Shifting boundaries: images of Ottoman royal women in the 16th and 17th centuries," *Critical Matrix*, 4, 43–82.

de Planhol, Xavier (1968). *Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam*, Paris.

Rafeq, Abdul Karim (1966). *The province of Damascus 1723–1783*, Beirut.

(1981–82). "Review of Karl Barbir, *Ottoman Rule in Damascus 1708–1758*," *IJTS*, II (2), 149–52.

Rambert, Gaston (1954), ed. *Histoire du commerce de Marseille*, IV: *De 1599 à 1660*, ed. by Louis Bergasse and Gaston Rambert, Paris.

(1957), ed. *Histoire du commerce de Marseille*, V: *De 1660 à 1789*, ed. by Robert Paris, Paris.

Raymond, André (1973–74). *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle*, 2 vols., Damascus.

(1984a). "The population of Aleppo in the sixteenth and seventeenth centuries according to Ottoman census documents," *IJMES*, XVI, 447–60.

(1984b). *The great Arab cities in the 16th–18th centuries, An introduction*, New York and London.

(1985). *Grandes villes arabes à l'époque ottomane*, Paris: Sindbad.

Reid, Anthony (1969). "Sixteenth-century Turkish influence in western Indonesia," *JSAH*, X (3), 395–414.

Reyhanlı, Tülay (1983). *İngiliz Gezginlerine Göre* XVI. *Yüzyılda İstanbul'da Hayat (1582–99)*, Ankara.

Sadok, Boubaker (1987). *La Regence de Tunis au XVIIe siècle: ses relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne, Marseille et Livourne*, Zaghouan.

Sahillioğlu, Halil (1964). "XVII. Asrın İlk Yarısında İstanbul'da Tedavüldeki Sikkelerin Raici," *Bl*, I (2), 228–33.

(1979–80). "15. Yüzyılın Sonu ile 16. Yüzyılın Başında Bursa'da Kölelerin Sosyal ve Ekonomik Hayattaki Yeri," *TITA*, 67–138.

(1981). "1683–1740 Yıllarında Osmanlı İmparatorluğu Hazine Gelir ve Giderleri," *VII. Türk Tarih Kongresi, Kongreye Sunulan Tebliğler*, Ankara, pp. 1389–406.

(1985a). "Slaves in the social and economic life of Bursa in the late 15th and early 16th centuries," *Turcica*, XVII, 43–112.

(1985b). "Yemen'in 1599–1600 Yılı Bütçesi," in *Yusuf Hikmet Bayur Armağanı*, Ankara, pp. 287–319.

Sauvaget, Jean (1937). "Les caravansérails syriens du hadjj de Constantinople," *Ars Islamica*, IV, 98–121.

(1941). *Alep, essai sur le développement d'une grande ville syrienne des origines au milieu du XIXe siècle*, Paris.

Savory, R.M. (1986). "The Safavid administrative system," in Peter Jackson and

Laurence Lockhart, eds., *The Cambridge History of Iran*, VI: *The Timurid and Safavid periods*, Cambridge, pp. 351–72.

Sayar, Ahmet Güner (1986). *Osmanlı İktisat Düşüncesinin Çağdaşlaşması*, İstanbul.

Schatkowski-Schilcher, Linda (1985). *Families in politics: Damascene factions and estates of the 18th and 19th centuries*, Wiesbaden and Stuttgart.

Sella, Domenico. (1968). "The rise and fall of the Venetian woolen industry," in Brian Pullan, ed., *Crisis and change in the Venetian economy in the sixteenth and seventeenth centuries*, London, pp. 106–26.

Serban, C. (1970). "Le role économique des villes roumaines aux XVIIe et XVIIIe ss. dans le contexte de leurs relations avec l'Europe du Sud-est," in Nikolai Todorov, ed., *La ville balkanique XV–XIX siècles*, *SB*, III, 139–54.

Shaw, Stanford, J. (1962). *The financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt, 1517–1798*, Princeton, N.J.

(1968). *The budget of Ottoman Egypt. 1005–1006/1596–1597*, The Hague and Paris.

(1971). *Between old and new; the Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1789–1807*, Cambridge, Mass.

Sırman, Nükhet (1988). "Peasants and family farms: the position of households in cotton production in a village of western Turkey," Ph.D. dissertation, University College, London.

Skilliter, Susan (1977). *William Harborne and the trade with Turkey, 1578–1582. A documentary study of the first Anglo-Ottoman relations*, Oxford.

Soboul, Albert (1970). *La civilization et la Révolution Française*, 4 vols.; I: *La crise de l'Ancien Régime*, Paris.

Steensgaard, Niels (1967). "Consuls and nations in the Levant from 1570–1650," *Scandinavian History Review*, XV, 13–55.

(1974). *The Asian trade revolution of the seventeenth century: the East India Companies and the decline of the caravan trade*, Chicago and London.

(1978). "The seventeenth-century crisis," in Geoffrey Parker and Lesley M. Smith, eds., *The general crisis of the seventeenth century*, London and Boston, pp. 26–57.

Stoianovich, Traian (1960). "The conquering Balkan orthodox merchant," *JEH*, XX, 234–313.

(1970). "Model and mirror of the pre-modern Balkan city," *SB*, III, 83–110.

(1974). "Pour un modèle du commerce du Levant: économie concurrentielle et économie du bazar, 1500–1800," in *İstanbul à la jonction des cultures balkaniques, méditerranéennes, slaves et orientales, AIESEE Bulletin*, XII(1), 61–120.

Stökl, Gunter (1953). *Die Entstehung des Kosakentums*, Munich.

Sugar, Peter (1977). *Southeastern Europe under Ottoman rule, 1354–1804*, Seattle and London.

Tabakoğlu, Ahmet (1985a). *Gerileme Dönemine Girerken Osmanlı Maliyesi*, İstanbul.

(1985b). "XVII. ve XVIII. Yüzyıl Osmanlı Bütçeleri," *İFM*, XCI (1–4), 389–414.

Tadić, Jorjo (1961). "Le commerce en Dalmatie et à Raguse et la décadence

économique de Venise au XVIIe siècle," in *Aspetti e cause della decadenza economica veneziana nel secole XVII*, Venice and Rome, pp. 237–74.

Taeschner, Franz (1924–26). *Das anatolische Wegenetz nach osmanischen Quellen*, 2 vols., Leipzig.

Taşköprüzade (1927). *Es-saqaiq en-nomanijje*, ed. and trans. by O. Rescher, İstanbul.

Temelkuran, Tevfik (1975). "Divan-ı Hümayun Mühimme Kalemi," *Tarih Enstitüsü Dergisi*, VI, 129–76.

Tenenti, Alberto (1967). *Piracy and the decline of Venice, 1580–1615* trans. by Brian and Janet Pullan, Berkeley, Los Angeles.

Thieck, Jean Pierre (1985). "Décentralisation ottomane et affirmation urbaine à Alep à la fin du XVIIème siècle," in Mona Zakaria *et al.*, *Mouvements communautaires et éspaces urbains au Machreq*, Beirut, pp. 117–68.

Todorov, Nikolai (1964, repr 1977). "The socio-economic life of Sofia in the 16th and 17th centuries," *Izvestija na Instituta za istoria*, 14–15, Sofia, 1964; repr. in *La ville balkanique sous les Ottomans XV–XIXe s.*, London.

(1967–68). "19. Yüzyılın İlk Yarısında Bulgaristan Esnaf Teşkilatında Bazı Karakter Değişmeleri," *İFM*, XXVII (1–2), 1–36.

(1970). "La différenciation de la population urbaine au XVIII s., d'après des registres de cadis de Vidin, Sofia et Ruse," in *idem*, ed., *La ville balkanique XV–XIX siècles, SB*, III, 45–62.

(1977). "Quelques aspects de la ville balkanique aux XVe et XVIe siècles. Nombre et population," *Actes de IIe Congrès international des études du sud-est européen*, III: *Histoire*, Athens, 1972; repr. in *La ville balkanique sous les Ottomans (XVe–XIXe siècles)*, London.

(1980). *La ville balkanique aux XVe–XIXe siècles*, Bucharest.

Türek, Ahmed and F. Çetin Derin (1969–70). "Feyzullah Efendi'nin Kendi Kaleminden Hal Tercümesi," *TD*, XXIII, 205–18; XXVI, 60–92.

Türkiye Vakıf Abideleri (1972–). 5 vols to date, Ankara.

Uluçay, Çağatay (1948). "Karaosmanoğullarına ait Düşünceler," in *III. Türk Tarih Kongresi*, Ankara, pp. 241–59.

Uzunçarşılı, İsmail Hakkı (1945). *Osmanlı Devletinin Saray Teşkilatı*, Ankara.

Ülgener, Sabri (1981). *Iktisadi Çözülmenin Ahlak ve Zihniyet Dünyası*, İstanbul.

Ülker, Necmi (1975). "The rise of İzmir, 1688–1740," Ph.D. dissertation, University of Michigan, Ann Arbor.

Vaughan, Dorothy M. (1954). *Europe and the Turk, a pattern of alliances*, Liverpool.

Veinstein, Gilles (1976). " 'Ayan' de la région d'İzmir et le commerce du Levant (deuxième moitié du XVIII siècle)", *EB*, XII (3), 71–83.

(1988). "Du marché urbain au marché du camp: l'institution ottomane des *orducu*", in Abdeljelil Temimi, ed., *Mélanges Professeur Robert Mantran*, Zaghouan, pp. 299–327.

Venzke, Margaret L. (1984). "The question of declining cereals' production in the sixteenth century: a sounding on the problem-solving capacity of the Ottoman cadastres," *Turks, Hungarians and Kipchaks, a Festschrift in honor of Tibor Halasi-Kun, JTS*, VIII, 251–65.

von Thünen, Johann Heinrich (1990). *Der isolierte Staat in Beziehung auf Land-*

wirtschaft und Nationalökonomie, ed. by Hermann Lehmann and Lutz Werner, Berlin.

Wallerstein, Immanuel (1980). "The Ottoman Empire and the capitalist world-economy: some questions for research," in Osman Okyar and Halil İnalcık, eds., *Türkiye'nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi (1071–1920)*, Ankara, pp. 117–25.

Waterbury, John (1977). "An attempt to put patrons and clients in their place," in Ernest Gellner and John Waterbury, eds., *Patrons and clients in Mediterranean societies*, London, pp. 329–41.

Wustenfeld, Ferdinand (1964, repr.). *Geschichte der Stadt Mekka*, 4 vols., Beirut.

Yavuz, Erdal and Uğurel, Nevzat (1984), eds. *Tarih İçinde Ankara, Eylül 1981 Seminer Bildirileri*, Ankara.

Zilfi, Madeline (1986). "The Kadızadelis: discordant revivalism in seventeenth-century İstanbul," *Journal of Near Eastern Studies*, XCV (4), 251–69.

(1988). *The politics of piety: the Ottoman ulema in the postclassical age (1600–1800)*, Minneapolis.

القسم الثالث

عصر الأعيان

1699 - 1812

بروس ماك غوان
قنصلية الولايات المتحدة، سان بطرسبرغ

22
نظرة على القرن الثامن عشر

كانت السمعة الدولية غير المستقرة للدولة العثمانية مصونة بنجاح خلال معظم القرن الثامن عشر، بيد أنها دخلت في منحنى التدهور السريع بعد ذلك. فقد دفع إعادة التنظيم المالي، والحذر، وقدر من حسن الحظ الامبراطورية العثمانية عشية حربها الأولى مع كاترين (1768 ـ 1774) إلى قدر من النجاح الظاهري. لكن سكان روسيا تضاعفوا في القرن الثامن عشر، وشاركت روسيا، وإن من على بعد، في التقدم الأوروبي في التكنولوجيا وأساليب الحكم. ولم يكن بالإمكان تصحيح هذا التحول الكبير في ميزان القوة المعادي الناتج عن ذلك إلا بعد القضاء على قوات الانكشارية سنة 1826.

وإذا ما قسمنا القرن الطويل 1699 ـ 1812 إلى قسمين، فإن الفترة الفاصلة بينهما شكلتها حرب كاترين الأولى. وبالمصادفة ينقسم التاريخ الاقتصادي للعثمانيين في القرن الثامن عشر أيضاً، وإن بدرجة أقل وضوحاً، في حوالي الوقت نفسه تقريباً. لقد شهدت السنوات الستون الأولى بدايات حميدة وإن لم تكن مدهشة في عدد من التقنيات الجديدة: الزجاج، والصابون، والسكر، وبارود البنادق والورق. وبعد ستينيات القرن الثامن عشر بدا وكأن الجهود قد تعثرت، وفي بعض الحالات تدهورت. وعلى الرغم من أن التجارة الخارجية توسّعت بشكل ما حتى ستينيات القرن الثامن عشر، فإن قيمة التجارة ومحتواها بقي دون أي تقدم، لأن العثمانيين كانوا يمدون أوروبا بالبضائع الخام، ولا سيما القطن، على حين يستوردون منها في المقابل بضائع مصنعة.

وقد وفر البرنامج غير المسبوق لبناء القلاع خلال العقود الأولى من القرن تعبيراً معمارياً كاملاً عن نظرة أكثر دفاعية نحو العالم. ولا تعكس قلة المساجد العظيمة التي تم بناؤها في القرن الثامن عشر نقص الإمكانات بقدر ما تظهر نقص الثقة. ومن الأمور التي تقبل الجدل هل أصبحت النخب العثمانية دنيوية النظرة إلى حد ما. بيد أن توقعهم للنجاحات الدنيوية، كما حددها أسلافهم، كان آخذاً في التدهور. ويمكن أن نرى التعبير المعماري عن هذا التغير في المواقف أيضاً في المنشآت المدنية المتمايزة التي بنيت في ذلك القرن: مثل المكتبات، والمدارس، والحمّامات، وبرك الماء، والأجنحة التي تم بناؤها على امتداد الشواطىء البحرية، وهي زخرفات لجعل الحياة سهلة في عالم متحوّل وغير مستقر.

وحتى بعد سلام سنة 1699، كان الإصلاح يعني البحث عن الأشكال القديمة التي شكلت دعائم القرون العثمانية الباكرة. وبعد جولة ثانية من العقاب، انتهت بمعاهدة بساروفيتز (1718)، نرى أول دليل، في أعلى المجتمع، على تجربة النماذج الغربية. ولكن قبل أن يترجم هذا الاهتمام الخاطف إلى برامج إصلاح تجريبية، كان لا بد من حدوث تغيير حاسم داخل القصر نفسه. ومنذ عهد السلطان إبراهيم، الذي زحف من القفص إلى العرش سنة 1640، صارت للحريم اليد العليا في القصر في أغلب الأحوال. وبعد ذلك بقرن من الزمان، كان السلاطين غير مناسبين، أو غير راغبين، أو غير قادرين على تحمل المسؤولية الكاملة لسلطتهم الرهيبة نظرياً. وباستثناء الصدور العظام الأوائل من آل كوبريوللو في النصف الثاني من القرن السابع عشر، وجد عدد كبير من الصدور العظام أنه يستحيل عليهم هز نفوذ الحريم والمقربين إليهن. ومن الغريب أن إحدى المنعطفات الهامة في هذا القرن كانت سنة 1757، حين تمكّن صدر أعظم صارم، هو محمد كوجا رجب باشا، من القضاء على رئيس الخصيان، ليضع بذلك نهاية لقرن من نفوذ الحريم على الوزراء ولنظام القفص في الواقع.

وبينما كانت الحريم يؤثّرن في الحياة السياسية من أعلى، فإن الرأي العام الشعبي، ولا سيما في استانبول، كان يمارس الضغط من أسفل. وفي لحظات حاسمة عديدة في القرن الثامن عشر كان للاضطراب الشعبي تأثير حاسم. وعادة إذا ما كان الصدر الأعظم قوياً نسبياً ومدعوماً من السلطان، كان بإمكانه مقاومة

نفوذ الحريم والعامة. ولكن حين يكون الصدر الأعظم ضعيفاً، كان العلماء ينضمون إلى آغا الانكشارية لمحاصرته بطريقة تكاد تكون على الدوام محافظة ومعادية للإصلاح، ومعارضة لأي تغيير في التكوين الموروث للحكم. وكانت السلطة في السوق وفي الشارع هي بالضبط ما كان التكوين التقليدي للمجتمع العثماني مصمماً لتجنّبه. ولكن ما إن تحولت قوات الانكشارية إلى نوع من الميليشيا، وذابت في جمهرة السكان الذين تزوجوا منهم وصاروا آباء لأبنائهم، حتى صار من المستحيل منع مشاركة عوام استانبول في شؤون الحرب والسلام وفي المسائل الأخرى التي تؤثر في مصائر الدولة. وهذه الانتفاضات لم يكن المقصود منها أن تكون ثورات: إذ كان ثمة قدر قليل من الصراع بين الطبقات بالمعنى الحديث، وظل المجتمع العثماني متماسكاً بحيث لا يساند أي انتفاضات تتعدى الاهتمامات المحلية.

هذا الاتحاد غير المقصود بين العسكريين والجماهير، وهي مشكلة سياسية ذات ماضٍ طويل، صاحبت انقساماً غير مقصود بين المسلمين وغير المسلمين. لقد أدت الهزائم العثمانية على أيدي القوى الأوروبية وتجربة الاحتلال من جيوش أجنبية إلى زيادة حدة إدراك العديد من الشعوب العثمانية ـ الصرب، والرومانيين واليونانيين قبلهم جميعاً ـ لمصائرها باعتبارها أمماً مقهورة. وكانت هناك مصادر أخرى للاستياء قرب المركز. وذلك أن الشراكة التجارية بين الأقليات العثمانية والتجار الأوروبيين جلبت المعرفة بعالم متفوق على عالم الأغلبية المسلمة، وغالباً ما جلبت إمكانية تغيير الوضع بل حتى الولاء. وكان نجاح هذه الشراكة التجارية، التي ينظر إليها على خلفية من الشك العثماني في كل ثروة لا ترتبط بالقصر، هو الذي جعل الاستثمار البديل في الأنشطة الصناعية عملاً غير واعد. وهكذا، فإنه بطريقة عفوية، صار من الواجب تسديد ثلاث فواتير بسبب التسامح العثماني النسبي تجاه التجار الأجانب: أولاً تطور نموذج استعماري (أو هامشي) في التجارة، وثانياً التنفير الجزئي للتجار من أبناء الأقليات ووكلائهم، وثالثاً تحويل الطاقات ورأس المال إلى التجارة والابتعاد عن الصناعة.

ومما يساعد على فهم العثمانيين في تلك الفترة مقارنتهم بالدول الأوروبية ذات «الحكم المطلق» في ذلك العصر. وإذ لم يكن العثمانيون من اتباع

الكاميراليين (السلطة القضائية) أو الفيزيوقراطيين(*) في الإدارة، فإنهم كانوا تجاراً أحراراً بشكل افتراضي. وقد أولوا أهمية كبيرة للزراعة، مثل الفيزيوقراطيين، لأنها تمدهم بالجزء الأكبر من مواردهم. بل كان يمكن أن نصفهم بالنضوج المبكر تقريباً لو أنهم أدركوا حقيقة ما يفعلون. لكنهم كانوا يتاجرون في الواقع وفق شروط ندموا عليها في ما بعد.

ولأن العثمانيين كانوا رجال مال، أكثر من كونهم رجال اقتصاد، فقد كانوا يشبهون إلى حد ما الدول الاستبدادية في أوروبا ولكن في مراحلها الأولى. وكان نظامهم الضريبي بعدما تم إصلاحه عند بداية القرن الثامن عشر أقل عبئاً وأكثر تقدماً بشكل ظاهر مما هو عليه في الدول المجاورة. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتهم في الحفاظ على السلطة المركزية، فإن ممارساتهم المالية، بعد الدراسة المتأنية، قد تكون واحدة من أحسن ما لديهم من أوراق، لأنها مكنتهم من جمع احتياطي كبير خلال النصف الأول من القرن، «النقود البيضاء للأيام السوداء»، كما يقول المثل التركي. غير أنهم لم يساهموا في العالم الجديد في عمليات الائتمان والبنوك المركزية التي ابتدعها الهولنديون والإنكليز، وكانت النتيجة أن الحروب الطويلة جعلتهم عاجزين عن الحفاظ على قوتهم.

كانت البيروقراطية المتزايدة العقلانية والتي تطورت في الدول الاستبدادية الأوروبية في القرن الثامن عشر مثل فرنسا وبروسيا متوقعة جزئياً من جانب الامبراطورية العثمانية خلال عصرها الكلاسيكي. فالجيش الوطني الذي تبناه البروسيون كان أكثر تماسكاً وتحديثاً من النموذج الذي تبناه العثمانيون الاستبداديون إلى حد كبير في القرن السادس عشر على نطاق امبراطوري واسع. ويكمن جوهر الاختلاف بين هذه البيروقراطيات الغربية والبيروقراطية العثمانية في القرن الثامن عشر في قدراتها النسبية. وعلى الرغم من أننا لم نثبت ذلك بشكل دقيق، فإننا نعرف أن التعليم العثماني، حتى في صفوف مهن النخبة، فشل في تحقيق التقدم وتجديد ذاته مجاراة للأزمنة المتغيرة. ومثل دول أوروبا الاستبدادية، كانت

(*) المذهب الفيزيوقراطي في الاقتصاد السياسي: هو مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر ويقول أصحابه بحرية الصناعة والتجارة وبأن الأرض هي مصدر الثروة كلها.

للعثمانيين بيروقراطيتهم، لكنها بيروقراطية لم يتم إصلاحها وكانت عاجزة باطراد عن مواجهة تحديات العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر.

وعلى النقيض من ذلك، لم يعقد العثمانيون أي صفقة مع الأرستقراطية كما فعلت الدول الأوروبية الاستبدادية الأخرى. فقد أعطوا القليل، وتلقوا القليل في المقابل. وحتى ارستقراطيتهم الدينية، إذا ما كان لنا أن نطلق عليها هذا الاسم، فإنها كانت مقيدة بقواعد التوريث الإسلامية التي جعلت من الصعب ترك الثروة كاملة دون أن تقسم من جيل إلى جيل يليه. ولأن السلاطين لم يكن لديهم نبلاؤهم الدائمون الذين يستمدون نفوذهم وثروتهم من تلقاء أنفسهم، فقد اختارت الأسرة الحاكمة ومستشاروها الاعتماد على الموظفين الرسميين الذين كانوا يتناوبون العمل في مناصب الولايات. وبسبب تراجع كفاءة أولئك الموظفين فلا عجب أن تعتمد الإدارة المركزية على طبقة من الوسطاء في الولايات، وهم قوم كانوا يعرفون الأرض لأنهم يعيشون عليها. والواقع أن صعود هذه الطبقة الإقليمية، وتمتعها بسلطة كبيرة متأرجحة إذ كان يمكن استخدامها إما لصالح الأسرة الحاكمة وإما لصالحها الخاص، كان من أهم خصائص القرن الثامن عشر، إذ اندمجت بشكل جوهري مع مشكلاته، إلى حدّ أننا اخترنا أن نسمي تلك الفترة باسمهم - عصر الأعيان.

نظرة شاملة على التغير السياسي

أخذت المركزية المتطرفة لسلطة الدولة، التي كانت تعني في القرن السادس عشر مميزات عسكرية حاسمة، تتعثر في القرن الثامن عشر. وبين هذين القرنين الفاصلين، كانت الدول الأوروبية تعول على مصادر جديدة للقوة نشأت عن وجود فئات في المجتمع سُمح لها بأن تحتفظ بجزء من ثروتها وأن تتمتع بحماية القوانين المتطورة. أما في ظل النظام العثماني، فلم تكن لا المدن ولا أي واحد فيها يتوقع أن يحصل على الأمان عن طريق تدخل الدولة الذي كان يمكن أن يشجع التجارب التقنية، ودراسة الطبيعة التي كانت من ينابيع القوة المتنامية في الغرب. وبدلاً من ذلك، فإن العصبة الحاكمة العثمانية والقصر تعاونوا في سياسات قصيرة النظر كانت تجلب الموارد ولكنها أعاقت التقدم التقني، بل حتى الحفاظ على الكوادر العسكرية والبيروقراطية التي لا يمكن الاستغناء عنها. ومن المفارقات أن إعادة

مركزة الموارد على هذا النحو المتطرّف قد أوجدت الأرضية لقيام أخطر مرحلة لامركزية للسلطة في التاريخ العثماني.

إن حاجة العثمانيين الماسة للمال خلال حربهم الطويلة مع هنغاريا جعلتهم يفرطون في احترام سلطته. وفي ذلك الوقت، كانت جيوشهم تعتمد على جبايات ضخمة من الفلاحين وغيرهم ممن كان عليهم أن يدفعوا نقداً. ومن أثمان هذه السياسة النجاح غير المتكافىء في ميدان القتال؛ ومن الأثمان الأخرى انتشار الفوضى في الولايات في أعقاب كل مرة يتم فيها تسريح الجيوش. ولكي يتم التغلب على هذه الصعوبات، عمدت العصبة الحاكمة إلى تخزين المال، كما لو كان ذلك هو كل فنون الحكم. وعلى مدى العقود السبعة الأولى من القرن، لم يكن النظام مديناً عادة، لكنه لم يكن يملك موارد كافية لشن حرب طويلة.

كما أن ضعف الجيش كان مكلفاً من الناحية السياسية. ووقعت حالتا عصيان خطيرتان انتهتا بعزل السلطان مصطفى الثاني سنة 1703 والسلطان أحمد سنة 1730، على خلفية الفشل الذي وقع في ميدان المعركة. بيد أنه كانت هناك أسباب أخرى. إذ إن كلاً من هذين السلطانين، قد حرم من تعليم يناسب الحاكم، واعتمد كثيراً على مستشار واحد، وبذلك عزلا نفسيهما بحيث لم يستطيعا أن يقيسا السخط في العاصمة. وفي مقابل نزعة إيثار الأقارب للمستشار الديني للسلطان مصطفى الثاني، فيض الله، كان هناك ولع إبراهيم زوج ابنة السلطان أحمد بحياة الرفاهية والفخامة. وفي كلتا الحالتين اندلع عصيان كان يمكن وقفه بعمل مضاد واعٍ.

وقد أفرزت الحروب الأربع التي جرت في النصف الأول من هذا القرن نتائج متفاوتة. وكانت النجاحات ترجع إلى الحظ بقدر ما كانت بفضل الكفاءة؛ فخلال العقود الوسطى التي تميّزت بالسلام في ذلك القرن نعم الحكام بإحساس زائف بالأمان. وكانت أولى هذه الحروب الأربع التي تم خوضها ضد بطرس قيصر روسيا، تدين بنتيجتها المظفرة إلى حد كبير للصعوبات التي واجهت الروس في تأمين الإمدادات. وتم إيقاع بطرس في كمين (1709) ولم ينج بنفسه إلا بعد أن سلّم آزوف، أول موطىء قدم روسي قرب البحر الأسود. أما الحرب الثانية في هذا القرن، ضد التحالف البندقي - النمساوي، فقد نجحت في استرداد كل ما كان

قد تمت خسارته أمام البنادقة في الحرب الطويلة، لكن الفشل أمام النمساويين الذين استولوا على نصف صربيا وجزء من البغدان انتهى بصلح بساروفيتز (1718).

وكانت الحرب الثالثة من نوع مريب، لأنها حاولت أن تجاري الجهود الروسية في استغلال الحكم الصفوي المنهار في فارس. وكان العثمانيون تقليدياً يحاربون الفرس عندما يضطرون إلى ذلك فقط، ربما لأنهم كانوا من المسلمين، أو ربما خوفاً من الحرب على جبهتين. ولم تجلب الحملات غير الحاسمة في الشرق أي مكاسب دائمة وبدلاً من ذلك بدأت مرحلة تمرّد باترونا خليل المذلّة سنة 1730، والتي تم فيها عزل أحمد الثالث المترف واستبداله بمحمود الأول.

وفي الحرب الرابعة، التي كانت هذه المرة ضد الحلفاء الذين لا يثقون بعضهم ببعض، الروس والنمساويون، استرد العثمانيون من النمسا كل ما خسروه في الصراع السابق. ومرة أخرى تعثّر الأداء الروسي بسبب رداءة الإمدادات، وانتهت الحرب بحظ جيد للغاية على مائدة المفاوضات في بلغراد، والتي تحكم فيها السفير الفرنسي فيلانوف. ومرة أخرى، عاودت فرنسا الظهور، بعد أن توارت عن الأنظار على مدى عقود عديدة بسبب سياساتها الغامضة وبسبب أنشطة الهولنديين والإنكليز، بصفتها أحسن صديق للعثمانيين في العالم المسيحي.

وبدأت فترة خادعة من السلام استمرت ثلاثة عقود نتيجة لما آلت إليه معاهدة بلغراد (1739). وخلف المظاهر، كانت تكاليف السياسة العثمانية للحفاظ على الأمر الواقع الشحيح تتراكم. فقد قضي على التجربة الأولى للإصلاح العسكري بموت المشرف عليها الكونت دي بونيفال الذي اعتنق الإسلام. أما السياسات الحكيمة لتنظيم الولايات والسلام الدولي، التي رعاها الصدر الأعظم رجب محمد في منتصف القرن، فلم تجاريها جهود لتحسين مهارة العسكريين. ولم يشكل إلغاء قوات «التيمار» مشكلة ما دامت فائدة الفرسان بشكل عام قد صارت هامشية. غير أن الأوروبيين، بالتقدم في المدفعية، والنظام، والإمداد والمناورات، تخطوا آنذاك العثمانيين المقيدين بالتقاليد دون أن يدركوا ذلك.

وكان يوازي إهمال العسكر مقاربة قصيرة النظر للحكم في الولايات لا هدف لها سوى الحفاظ على خزائن الامبراطور مليئة دون اعتبار للعواقب البعيدة المدى. فقد أفسدت الذرائع المالية (سنشرحها في ما بعد) نظام الأرض. وكان يتم ابتزاز

أموال كبار الموظفين، مثل الولاة والقضاة، ويتم استبدالهم بأسرع ما يمكن. ولا غرو أن حكومات الولايات والنواحي صارت تعتمد باطراد على نصيحة السكان المحليين، وفي الولايات البعيدة، مثل العراق ومصر، لم يعد حديثو النعمة يهابون استانبول. وكان إقتار القصر الذي يهدف إلى استخدام المال لشراء الأمان في زمن الحرب هو الذي حل محل كافة السياسات التي ربما حسّنت الأمن - أي سياسة تطوير الجيش والإدارة العسكرية والإدارة البيروقراطية، ورعاية الازدهار، وتحسين التعليم والعلوم الطبيعية.

وصار الثمن لهذا الإهمال واضحاً من خلال الهزائم التي وقعت في الحروب اللاحقة. إذ إن ثلاث حروب ضد روسيا (انتهت عام 1774، وعام 1792، وعام 1812) حرمت العثمانيين من الشواطىء الشمالية للبحر الأسود، بما في ذلك القرم، موطن حلفائهم السابقين التتار. أما الإمارات الرومانية، التي جربت الاحتلال الطويل والمتزايد التسامح، فكانت توشك على الاستقلال. وبالمثل بدأ الصرب، الذين تعلموا من تعاونهم مع النمساويين في ثانية هذه الحروب، ينظرون إلى أنفسهم بطريقة مختلفة. وبما أن احتكار البحر الأسود الذي كان يتمتع به العثمانيون قد تم كسره أخيراً سنة 1783؛ فإن اليونانيين الذين استغلوا تجارتهم الجديدة مع روسيا، وسعوا نطاق تجارتهم في مناطق الشتات، واستعادوا ذكريات تاريخهم كأمة.

وفي كل من هذه الحروب اللاحقة، كان العثمانيون أيضاً عرضة للهجوم من الداخل على أيدي سادة الحرب في الأقاليم الذين انبثقوا من بين صفوف نخبة الملتزمين. وقد تمرّدت ولايات بأسرها حتى تمت استعادة السلام. وعصفت ذروة الأهوال في الولايات، والتي لا مثيل لها منذ حركات التمرّد الجلالية في بواكير القرن السابع عشر، بولايات الروملي ولا سيما في السنوات العشر من 1797 - 1807. وفقدت السيطرة على شبه الجزيرة العربية بعد أن سيطر عليها الوهابيون، الذين قادتهم الأسرة السعودية. أما مصر، التي أفقرها سوء ممارسات المماليك والغزو الفرنسي (1798 - 1802) فقد وقعت بأيدي مرتزق ألباني موهوب هو محمد علي الشهير من كفالا (1811).

وقد حفزت الهزائم برامج الإصلاح العسكري على دفعات في ثمانينيات

القرن الثامن عشر، وأشرف عليها الصدر الأعظم خليل حامد، والقائد البحري البطل حسن الجزائري. لكن رائد الإصلاح المنهجي على الطراز الأوروبي كان السلطان سليم الثالث وعاونه مجموعة من المقربين إليه في القصر الذين انعقدت نياتهم على الإصلاح. وكان سليم بداية لخط جديد من السلاطين الذين ارتقوا سدة الحكم خارج نظام القفص. إذ كانت لديه صلة مبكرة بالأوروبيين وكان مستعداً لاستخدامهم كمستشارين على نطاق واسع ليقدموا مشورتهم حول جيش حديث الطراز (نظامي ـ جديد)، وأسطول حديث الطراز. بيد أن هذا السلطان المصلح لم يكن لديه التزام صارم بالإصلاح ولم يكن قادراً على سحق المقاومة الحتمية من جانب فرق الانكشارية وحلفائها الكثيرين. وتم عزله (1807)، ثم قتله (1808)، وترك إلى خليفته العظيم محمود الثاني مهمة التغلّب على الانكشارية ثم استئصالهم، وهو ما استغرق حتى سنة 1826.

وفي هذه الأثناء، صار اعتماد العثمانيين على حسن نوايا الأوروبيين واضحاً. فقد تحول الفرنسيون والإنكليز والبروسيون، والسويديون والروس بالتعاقب إلى حلفاء. وبنهاية القرن الثامن عشر لم يكن شن الحرب أو عقد الصلح ممكناً من دونهم. وعلى النقيض، ومما يثير السخرية، احتاج المتنافسون الأوروبيون إلى العثمانيين في مهام بالإضافة إلى إمدادهم بالمواد وشراء مصنوعاتهم. وصار من الأسلم السماح للعثمانيين بمواصلة احتلال أراضٍ ذات أهمية استراتيجية بدلاً من أن تترك للسقوط في أيدي الحكومات المنافسة.

23
السكان والهجرات

تتفاوت التقديرات المعاصرة للسكان العثمانيين حوالى سنة 1800 ما بين 25 و32 مليون نسمة[1]. وإذا ما أخذنا الامبراطورية العثمانية ككل فإنها لم تشارك في الغالب في الزيادات الكبيرة التي سُجّلت في أوروبا الغربية وفي أوروبا الشرقية خصوصاً بعد منتصف القرن الثامن عشر[2]. وفي جنوب شرقي أوروبا حدثت بعض الزيادات السكانية غير المتوازنة، ولا سيما في صربيا والبوسنة، وهي تمثل تعويضاً جزئياً عن الانخفاض العام لسكان البحر المتوسط الذي حدث في القرن السابع عشر.

وتبدو أي زيادة سكانية في الأناضول في القرن الثامن عشر مثيرة للجدل باستثناء إزمير. وتشير سجلات الضرائب بأنه، بينما كان سكان الروملي يفوقون في عددهم سكان الأناضول في القرن السابع عشر، فقد تساوى فيهما عدد السكان تقريباً في القرن الثامن عشر[3]. أما الأراضي العربية عموماً، ربما باستثناء شبه الجزيرة العربية، فكانت لا تزال تميل إلى الانخفاض في زمن حملة نابليون على مصر. ومن المؤكد أن كلاً من بلاد الشام ومصر عانتا خسائر كبيرة في السكان خلال الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، بسبب الكوارث المتداخلة للحرب والجشع المالي وانعدام الأمن[4].

وقد يبدو غريباً أن الأراضي العثمانية كانت حضرية بشكل لافت عندما تتم مقارنتها بأوروبا. وقد اندهش المراقب بوجور عندما وجد شخصين فقط يعيشان

على الأرض الزراعية في مقدونيا وتساليا مقابل كل فرد في المدينة[5]. لكن الفرار من الأرض الزراعية إلى المدينة كان أحد الاستجابات الرئيسية لانعدام الأمن وسوء الحكم في تلك الأوقات. وتمثّلت الاستجابات الأخرى في الهجرة إلى التلال حيث يبدو أن تربية الماشية كانت أكثر أمناً من الزراعة، أو الهجرة باتجاه الشمال إلى الأراضي الخاضعة لآل هابسبورغ أو روسيا، أو الهروب للانضمام إلى عصابات قطع الطريق بعد أن أصبحت الحياة المتحضّرة صورة زائفة. وليس ثمة مقياس عام يمكن الوصول إليه بحيث يعبّر عن التنوع الكبير في أعباء الضرائب وانعدام الأمن والاستقرار الذي تحمّله الفلاحون العثمانيون في هذا القرن. لكن الهروب المتكرر للفلاحين في كل أنحاء الامبراطورية ولجوءهم في حالات كثيرة إلى قطع الطريق والسطو يعبر ببلاغة عن الظروف التي لم تكن مؤاتية للنمو السكاني.

الهجرات

بينما كان وقت الحرب وما تخلّفه من آثار يطلق الموجات الواسعة للهجرات، فإن الهجرة الدائمة استمرت متقطعة في زمن السلم. ومن بين عمليتي الهجرة كانت العملية الثانية أكثر أهمية بيد أن قياسها أكثر صعوبة. ففي أرجاء أجزاء كبيرة من الامبراطورية العثمانية، ولا سيما في جنوب شرقي أوروبا، ترسخّت عادات جديدة لانتقال البشر، ليس ببساطة الرعاة الباحثين عن المراعي، لكن الرجال الباحثين عن العمل، والذين يعودون بشكل دوري إلى العائلات التي خلّفوها وراءهم في أماكن أشد فقراً لكنها أكثر أماناً[6]، وفي الوقت نفسه الذي شهد تمرّد باترونا خليل سنة 1730، ربما كانت استانبول تأوي اثني عشر ألفاً من المهاجرين الألبان، الذين وفّروا الوقود لحركة التمرّد[7]. وعلى غرار ذلك، ثار المرتزقة الألبان في طرابلس سنة 1745[8].

وعند نهاية القرن كانت القاهرة تضم ما بين خمسة عشر وعشرين ألفاً من المغاربة، جاء كثير منهم إليها بصحبة قوافل الحج المتوجهة إلى الحرمين الشريفين ثم أقاموا فيها[9]. وفي أوقات الشدة كانت قوافل الحج من بلاد الشام تتضخم من تجمعها العادي الذي يضم عشرين ألفاً إلى ستين ألفاً أو يزيد[10]. وفي كل المدن العثمانية كانت هناك أحياء للعزاب تغلق في الليل لضمان أمن عامة الناس[11].

وهكذا كان المهاجر والعامل الموسمي ظاهرة موجودة باستمرار، ولكنها تلاحظ بشكل أكبر في المدن فقط بسبب الأعداد الكبيرة المتمركزة هناك. وربما يمكن مقارنة العزّاب العثمانيين بالفقراء المتشردين في أوروبا، باستثناء أن معظم المتشردين في حالة العثمانيين كانوا من الرجال مع توقّع عودتهم إلى عائلاتهم في الأماكن البعيدة إن عاجلاً أم آجلاً[12].

كانت موجات الهجرة تتحرك بالفعل عندما بدأ القرن الثامن عشر. فقد عادت الحاميات البوسنية المسلمة إلى الاستقرار في البوسنة أو في أي مكان استطاعت الاستقرار فيه حين أخرجت من المجر، وتقاطعت ممراتها مع فيض من الصرب المسيحيين الأرثوذكس المتجهين شمالاً صوب المجر، وموجات الكاثوليك البوسنيين المتجهين إلى سلوفانيا[13].

وفي الوقت نفسه، إلى الشرق، كانت الحكومة العثمانية تدفع البدو التركمان والأكراد إلى حافة الصحراء السورية، حيث كان من المأمول أن يقوموا بدور الثقل الموازن لضغط القبائل البدوية التي تنتهك مدن بلاد الشام وطريق الحج[14]. وسرعان ما فشل هذا البرنامج حين بدأ التركمان المرحلون بالعودة التدريجية إلى المراعي الأفضل التي تم إخراجهم منها، على الرغم من أن المحاولات المسجلة لفرض هذا البرنامج استمرت حتى سنة 1745[15].

كان تحدّي قبائل الصحراء البدوية للسلطة العثمانية عاملاً دنيوياً في التاريخ العثماني. وقد تزايد هذا التحدي في القرن السابع عشر مع تحرّكات قبائل عنزة صوب الشمال نحو الأطراف السورية. وقد تبع ذلك تحرّك قبائل شمّر أوائل القرن الثامن عشر، مما زاد الضغط على القرويين الشاميين، ولا سيما في الجنوب، وعلى قوافل الحج التي كانت تخرج سنوياً من دمشق. وإلى الشرق من نهر دجلة، انتقلت القبائل الكردية، التي فاقت سمعتها في السلب والنهب سمعة قبائل التركمان، من الأناضول باتجاه الجنوب[16]. وفي أعقاب معركة عين دارا (سنة 1711) أدت إعادة التحالفات السياسية في جبل لبنان إلى دفع الدروز إلى حوران، شرق بحيرة طبرية، على حين تحرّك الفلاحون المسيحيون جنوباً عبر جبل لبنان تحت حماية الأمراء الشهابيين الذين كانت لهم السيادة آنذاك[17].

وكانت هجرة الصرب المتقطعة باتجاه الشمال، وكانت قد بدأت مرة أخرى

خلال الحرب الطويلة حول مصير المجر (1683 ـ 1699)، قد تضخمت لتصبح موجات كبرى تنطلق مع كل حرب تندلع في القرن الثامن عشر، وتنخفض إلى قَطْرٍ ضعيف ثابت في ما بين الحروب. وقد صحبت المجاعات والأوبئة الخسائر الكبيرة في الأرواح لدى مسلمي البوسنة المدافعين خلال هذه الحرب الطويلة، كما صحب الحروب الثلاث الأولى ضد القوى الشمالية في القرن الثامن عشر (انتهت في 1711، و1718 و1739) الكثير من الأوبئة والمجاعات. وفي شرقي البوسنة حل الفلاحون الأرثوذكس الصرب المتنقلون نحو الشمال تدريجياً محل الغالبية السكانية المسلمة التي كانت مسيطرة من قبل، حيث قبل بعضهم ظروف الحياة القاسية في البوسنة بينما انتقل البعض الآخر إلى بشالق بلغراد التي أعيد إنشاؤها بعد سنة 1739[18]. كذلك عبر كثير من الصرب نهر سافا إلى الأراضي الخاضعة للهابسبورغ خلال حرب سنة 1736 ـ 1739 ولم يعودوا قط[19].

أما في الولايات الرومانية، فإن الاحتلال الروسي القاسي خلال حرب 1736 ـ 1739 والخوف من العبودية دفع بالكثير من الفلاحين إلى الأراضي التي يحكمها الهابسبورغ[20]. واستمر هذا الاتجاه بعد الحرب بحيث هرب ما يربو على سبعة وسبعين ألفاً من الفلاحين الرومانيين من حكم الفاناريوت المتجدد إلى بانات وترانسلفانيا، ما سبب أزمة حكومية في اثنتين من الولايات العثمانية[21]. وقد تمتعت هاتان الولايتان، والامبراطورية عموماً، بقدر أكبر نسبياً من الأمن خلال السنوات الثلاثين التي أعقبت الصلح المعقود في منتصف القرن. بيد أن استانبول سمحت للتتار بأن يقتلعوا آلافاً عديدة من المولدافيين (البغدان) سنة 1758، عقاباً لهم على التمرّد على جهود الدولة المكثفة لتوصيل الغلال إلى استانبول عن طريق البيع الإلزامي في الإمارتين الرومانيتين[22].

ومع استئناف الحرب ضد روسيا سنة 1768، انطلقت موجات جديدة من الهجرة، وأعقبتها موجات أخرى في ما بعد، تسببت فيها الفوضى التي ضربت أطنابها في هذه الولايات في العقدين الأخيرين من تلك الفترة (1792 ـ 1812). وقد أثرت هذه الهجرات التي حدثت أواخر القرن الثامن عشر بشكل مباشر في الصرب، والألبان، والبلغار، واليونان، والتتار والقرويين العرب على التخوم السورية.

وقد سمحت سلطات الهابسبورغ بحكمة للاجئين الصرب بالاستقرار في أقاليمها الجنوبية خلال السنوات المضطربة في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وغالباً ما انضم هؤلاء المهاجرون إلى ميليشيات الهابسبورغ الحدودية المرابطة (Grenzer) في ظل نظام مخصوص[23].

وكانت الحركة شمالاً عبر حدود الهابسبورغ علامة على المرحلة الأخيرة من تقدّم الشعب الصربي الذي استمر عبر القرون من الجنوب الغربي إلى الشمال الغربي انطلاقاً من كوسوفو، ومن الجبل الأسود، عبر البوسنة، إلى ما يعرف اليوم باسم صربيا، وخلفها إلى إقليم ما وراء الدانوب المعروف باسم فويفودينا، بما في ذلك الحافة بين نهر السافا ونهر الدانوب والمعروفة باسم سيريم. ولم يستقر كل أولئك الذين عبروا، لأن ضرائب الهابسبورغ كانت باهظة. وخلال سبعينيات وثمانينيات القرن الثامن عشر، وقعت هجرة عفوية باتجاه الشمال عبر نهر السافا ونهر الدانوب، وكانت في جزء منها استجابة لإغراءات مدينتي زيمون ونوفي صاد الجديدتين[24]. وكان العبور كثيفاً على نحو خاص خلال حرب سنة 1787 ـ 1792، حين تم تنظيم الكثير من الصرب في ميليشيا فريكوربس النمساوية، وكذلك خلال حرب الاستقلال الصربية في سنوات 1804، و1806، و1809، و1813، حين كانت التدابير الانتقامية من جانب العثمانيين تضغط بالشكل الذي جعل الحياة خطيرة بالنسبة إلى الصرب[25]. لكن الدولة الصربية المزمعة كانت أيضاً تتلقى أعداداً كبيرة من المهاجرين من الشمال والجنوب على السواء، وكان كثير منهم عائدين من أراضي الهابسبورغ[26]. وبقيت البوسنة تفقد الكثير من الصرب عبر حدودها الشمالية بقدر ما كانت تجتذب من الأقاليم الجنوبية التي كانت لا تزال تواجه ظرفاً صعباً[27].

وقد وجد رجال القبائل والمرتزقة الألبان، المهاجرون من إقليم كثيف السكان نسبياً في ذلك الوقت، مكاناً في معظم حاشيات أوروبا العثمانية خلال القرن الثامن عشر، وغالباً ما قطعوا مسافات أبعد ليصلوا إلى بلاد الشام، وشمال إفريقيا ومصر. وإلى جانب مسلمي البوسنة، صاروا أهم المقاتلين على الجانب الأوروبي. لكن كان من الصعب السيطرة عليهم بسبب العلاقات العشائرية التي تربطهم بعضهم ببعض. وإذ تم استخدامهم في اليونان خلال حرب سنة 1768 ـ

1774، فإنهم استقروا هناك واشتهروا بعمليات السلب والنهب والربا، وكان لا بد من استئصالهم بعد نهاية الحرب بوقت طويل. وكان الفساد والفوضى والخراب الذي سببوه في المورة المهزومة من أهم أسباب هجرة قسم كبير من اليونانيين من هناك في سبعينيات القرن الثامن عشر، بحيث هرب بعضهم إلى جبال بندوس مبتعدين بقدر الإمكان، وبعضهم إلى إيطاليا، والنمسا، وروسيا، لكن مقصدهم الأول كان جزر سبورادیس والشاطىء الأناضولي المواجه لليونان[28]. وقد تم بيع العديد من سكان المورة كعبيد خلال السنوات التسع من الاحتلال الألباني[29]. وفي بعض الأحيان كان هروب اليونان يجد الرد عليه في تحرّك الفلاحين الأتراك لأخذ مكانهم، مثلما جاء في هذا التقرير من لاريسا حوالى سنة 1806:

«يواصل اليونانيون الهجرة باستمرار، وبصفة رئيسية إلى نواحي ايونيا التي تحكمها أسرة قره عثمان أوغلو؛ وفي المقابل استقر الفلاحون الأتراك من آسيا الصغرى في بعض مزارع لاريسا، وكانوا قادرين على الحياة أحسن من اليونانيين، لأنهم معفون من الخراج، [الضريبة على الرأس] وبعض الضرائب المفروضة على اليونانيين وحدهم[30].

وقد صار التتار، الذين كانوا حتى ذلك الحين هم الجناة، من الضحايا بعد سنة 1770. وفي ما بين سنة 1770 وسنة 1784، وفي ما يمكن أن يكون أكبر موجة هجرة واحدة خلال القرن الثامن عشر، هاجر ما يقدّر بمئتي ألف تتري بعيداً عن أيدي الروس، وانتهى المآل بكثير منهم في إقليم دوبروجا على السواحل الغربية للبحر الأسود[31]. كذلك فإنه نتيجة لخسارة القرم، تم طرد الكثير من المسيحيين (ربما كان معظمهم من اليونانيين والسلاف) على أيدي الروس نحو آزوف ابتداءً من سنة 1778[32]. وأصبح التتار الذين كانوا يشكّلون تهديداً كبيراً لموسكو، أمة تعيش في الشتات.

أصبح الاحتلال الروسي للولايات الرومانية أكثر انتظاماً في عهد كاترين، وبدأت بوخارست تتعافى من التراجع الكبير الذي وصلت إليه في منتصف القرن كما بدأت تجتذب اللاجئين البلغار. وتسببت كل من الحروب الروسية - التركية الثلاث في ما بين سنة 1768 وسنة 1812 في موجات من المهاجرين البلغار، بحيث

وصل إجمالي عددهم إلى مئتي ألف نسمة، عبرت إلى الأقاليم الرومانية، وكثير منهم وربما أغلبهم استمروا في سيرهم داخل الأراضي التي استولى عليها الروس حديثاً حيث حلوا محل التتار المتقهقرين[33]. ودفعت الحرب الثانية من هذه الحروب الثلاث أيضاً بالكثير من البلغار إلى داخل تراقيا ومقدونيا[34]. ولم يكن ممكناً أن يكون مصيرهم سعيداً لأن هذه الفترة كانت أيضاً بداية مناخات جديدة استمرت عقدين من الزمان سادها الصراع على السيادة بين الأعيان الجدد في أوروبا العثمانية. وفي ما بين سنة 1797 وسنة 1800، بصفة خاصة، حدث هروب واسع النطاق للاجئين البلغار إلى استانبول[35]. هذه التحركات، شأنها شأن تحركات اليونانيين، جعلت كثيراً من البلغار يحتكون بثقافات أجنبية وحفزت ظهورهم كأمة حديثة.

وكانت للحروب نفسها آثار أكثر دماراً لأنها أضعفت من السيطرة العثمانية على الولايات العربية. إذ دخلت قبائل شمر في صراع مع الكونفدرالية السعودية في ثمانينيات القرن الثامن عشر، وتم دفعها إلى شمال العراق. وفي صحراء الشام أصبحت قبائل عنزة أقوى من ذي قبل، ولا سيما بعد وصول رجال قبائل عمارة من شرقي جزيرة العرب سنة 1800 ـ 1808[36]. وقد تضافرت المتغيرات التي شهدتها تلك العقود، مع سيطرة السعوديين على طريق الحج، وفقدان العثمانيين سيطرتهم على ملتزمي الضرائب في بلاد الشام، لكي تستكمل تخريب القرى الواقعة حول حلب[37].

الكوارث الطبيعية

في الواقع عانت كل المدن الكبرى في الامبراطورية من الكوارث الطبيعية خلال القرن الثامن عشر. وكانت استانبول بصفة خاصة عرضة للحرائق وعانت خسارة هائلة في الممتلكات والأرواح بسبب الحرائق الهائلة سنة 1718 وسنة 1750 (حيث يحتمل أن تكون النيران قد دمرت ثمانين ألف منزل)، وكذلك في سنة 1756، وسنة 1782، وسنة 1787 (حيث احترق ثلثا المدينة خارج الأسوار مع خسائر في الأرواح ربما وصلت إلى أربعين ألف نسمة)[38]. وعلى الرغم من أن استانبول عانت من زلزال كبير سنة 1756، فإن العدو المعتاد كان يتمثل في الأوبئة، مما يعكس الأعداد الهائلة من البشر الذين كانوا يتعرضون لها. وبحسب

المثل الجاري في تلك الأيام «كانت هناك ثلاثة أشياء ملعونة في بيرا: الطاعون والنار والمترجمون»[39]. وغالباً ما كانت العاصمة تتبادل الأوبئة مع القاهرة، كما حدث سنة 1719 وسنة 1720[40]، وخاصة الأوبئة الخبيثة، التي أدت إلى مقتل ما يقارب 150,000 شخص، وضربت استانبول في سنة 1719 وسنة 1770؛ وفي سنة 1786 خسرت المدينة حوالي ثلث سكانها[41]. وقد شهدت العاصمة الكثير من حالات نقص الطعام، ولكن بسبب النظام الذي وضعته الدولة لضمان إمدادات الغذاء، لم تصل المدينة إلى حد المجاعة الحقيقية.

كانت أسوأ مدن الامبراطورية حظاً في ما يتعلق بالأمراض الوبائية هي تلك التي كانت تستخدم كموانيء أو كمحطات للقوافل، ولا سيما حلب وإزمير. ويبدو أن إزمير قد عانت من وباء إلى آخر في أكثر من نصف سنوات القرن الثامن عشر[42]. وكانت حلب بالمثل معرضة لحركة السفن القريبة منها والقوافل، وعانت على الأقل اثنتي عشرة سنة من الأوبئة خلال القرن[43]، لكنها مرّت بأسوأ كوارثها حين تم التدمير الشامل لقراها بسبب الغارات البدوية في السنوات الأخيرة من القرن، ما أحدث مجاعة استمرت طويلاً قضت بحلول سنة 1798 على نصف سكانها[44]. كما أن سالونيكا عانت أيضاً من وباء استمر اثني عشر عاماً أثناء القرن، كان أخطرها سنة 1781 حيث مات خمسة وعشرون ألف نسمة[45].

أما مدن شمال إفريقيا فإنها لم تتعامل فقط مع الكثير من التحركات البشرية لكنها كانت تتعرض من حين إلى آخر لهلاك الكثير من سكانها بسبب نقص المحاصيل الذي لم يكن لديهم الموارد للتغلب عليه. وعانت القاهرة عدة سنوات من الجوع في العقود الأولى من القرن، ثم عانت لسبع سنوات قاسية من الحرمان بسبب سوء حكم المماليك في ما بين سنة 1780 وسنة 1800. وفي سنة 1784 دفعت المجاعة بالمصريين إلى شوارع كل مدينة في منطقة شرق المتوسط حتى وصلوا إلى دياربكر[46]. وضربت المجاعة بشدة كلاً من طرابلس الغرب وتونس سنة 1784 وسنة 1785 على التوالي[47].

أما المدن الأكثر عزلة فقد كانت آمنة على مدى عشرات السنين، ثم ضربت بشكل مهلك. وعانت دياربكر من مجاعة رهيبة سنة 1757 في أعقاب غزو من الجراد[48]. وقتلت المجاعة معظم السكان في حصار بغداد سنة 1733؛ وفي

1773 قضى أحد الأوبئة على ثلثي سكان بغداد، على حين تعرضت البصرة في السنة نفسها أيضاً لهلاك معظم سكانها[49].

وتعرضت كل من ألبانيا والولايات الرومانية لضربات متكررة من الأوبئة في القرن الثامن عشر. وعانت البوسنة من أوبئة قاسية سنة 1762 وسنة 1783 ـ 1784[50]. كما تعرّضت بلغراد لخسائر بشرية كبرى بسبب الوباء سنة 1794[51]. وغالباً ما كان ينجم عن الأوبئة في مدن البلقان تأثير في التوازن الإثني، كما حدث حين حل المسيحيون الأرثوذوكس محل المسلمين الموتى في مدن شمالي بلغاريا في سنوات 1716 ـ 1718[52].

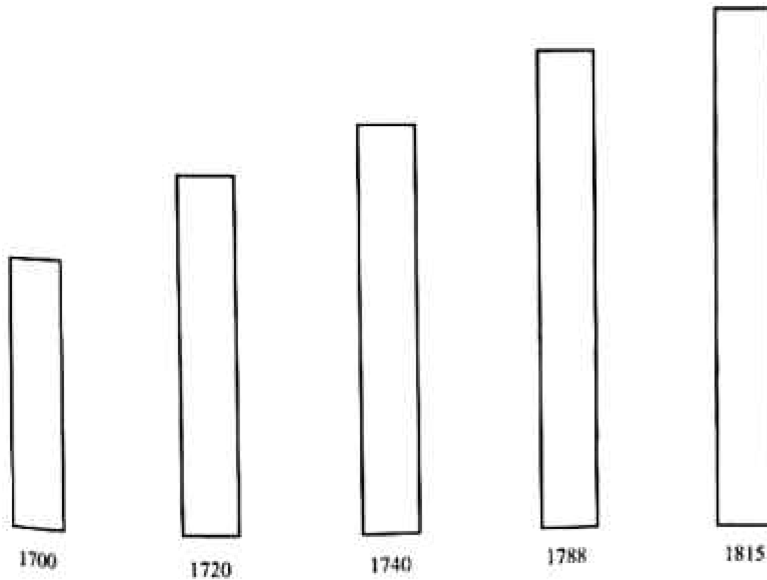
تقديرات السكان

تختلف التقديرات المعاصرة اختلافاً بيّناً. وعلى الرغم من أن بعض التقديرات، مثل تقديرات الفرنسيين في مصر، قامت على أساس معايير موضوعية، فإنه لم يجرِ أي إحصاء في أي جزء من الامبراطورية قبل سنة 1831. (وربما يتم تصحيح هذا الموقف يوماً ما إذا ما طبقنا النماذج الحسابية على الأدلة الجزئية المبعثرة). وربما كانت استانبول القديمة، داخل الأسوار تضم ما بين ثلاثمئة إلى ثلاثمئة وخمسين ألفاً من السكان حين لم تكن عرضة للحرائق أو الأوبئة[53]. وبلغ العدد الكلي للسكان، بما في ذلك الضواحي، حوالى ستمئة ألف نسمة في أواخر القرن الثامن عشر[54]. ويتضمن تقدير الجيزويت (الآباء اليسوعيون) الذي جرى في وقت مبكر من القرن بين المجموع حوالى مئتي ألف يوناني وثمانين ألفاً من الأرمن. وكان عدد المقيمين من الغربيين ثلاثة آلاف، مع عدم حساب عشرين ألف عبد بحار، وما بين أربعة وخمسة آلاف عبد منزلي من أصول غربية[55].

ويفترض أن كل خسارة سببتها إحدى الكوارث قد تم تعويضها بسرعة، ما دامت استانبول وجهة مفضّلة للاجئين والمهاجرين الباحثين عن عمل، بحسبما تبرهن المراسيم التي تكرر صدورها كثيراً في القرن الثامن عشر لمنع المزيد من الهجرات إليها من الريف. ولم يكن في وسع السلطات العثمانية أن تعرف ما نفترضه الآن: وهو أن استانبول، مثل مدن أوروبا الأخرى قبل العصر الحديث، لم تكن تستطيع المحافظة على عدد سكانها من خلال الزيادة الطبيعية وحدها،

لكنها اعتمدت على فيض من الوافدين الجدد من الخارج للحفاظ على توازنها.

لقد هبط سكان البلقان، بحسب أحد التقديرات، من أعلى تقدير، ثمانية ملايين أواخر القرن السادس عشر إلى أدناه، ثلاثة ملايين في منتصف القرن الثامن عشر (الشكل رقم 1:III)(56). وينسجم هذا التقدير مع المكتشفات الأولى القائمة على أساس الوقائع الوثائقية العثمانية(57). ونمت صربيا بسرعة خلال القرن الثامن عشر، من حوالى ستين ألف نسمة سنة 1739 إلى ما بين مئتين ومئتين وثلاثين ألف نسمة بحلول سنة 1800، وقد طرأت معظم هذه الزيادة بسبب الهجرة من الجنوب الغربي(58). وكان عدد سكان بلغراد متواضعاً ويتراوح ما بين خمسة وعشرين وثلاثين ألف نسمة في سنة 1816(59).



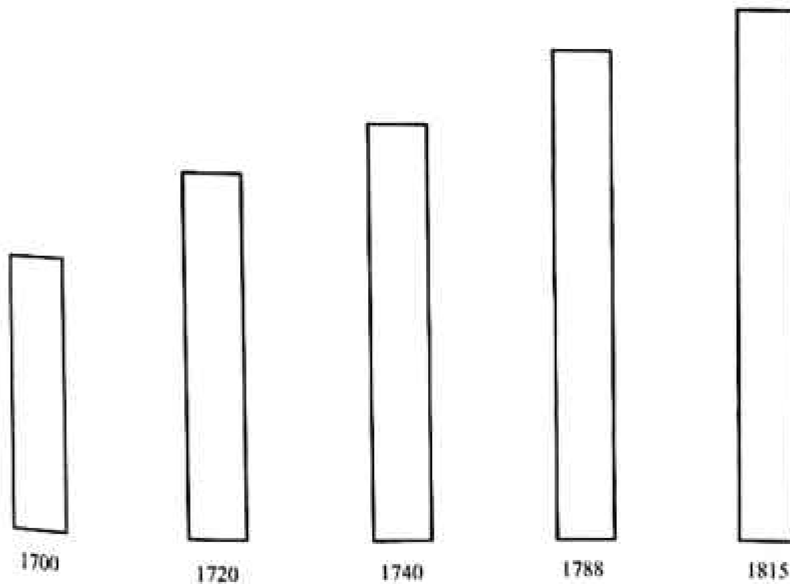
الرسم البياني 1:III إيصالات ضريبة الرأس من البلقان، يستدل منها على زيادة السكان في القرن الثامن عشر (حذف منها سكان بلغراد والمورة)

المصدر **McGowan (1981), p.84**

وانخفض سكان رومانيا من حوالى مليون نسمة سنة 1700 إلى النصف في منتصف القرن(60)، وتراجع سكان بوخارست انسجاماً مع ذلك من حوالى ستين ألفاً إلى ثلاثين ألفاً في منتصف القرن(61). وكانت معظم هذه الخسائر بسبب هروب السكان(62). ثم جاءت هجرات كبيرة وتحسّنت الإدارة لتزيد السكان إلى ما يقدّر بمليون نسمة في والاشيا (الأفلاق) خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر،

لكنها اعتمدت على فيض من الوافدين الجدد من الخارج للحفاظ على توازنها.

لقد هبط سكان البلقان، بحسب أحد التقديرات، من أعلى تقدير، ثمانية ملايين أواخر القرن السادس عشر إلى أدناه، ثلاثة ملايين في منتصف القرن الثامن عشر (الشكل رقم I:III)[56]. وينسجم هذا التقدير مع المكتشفات الأولى القائمة على أساس الوقائع الوثائقية العثمانية[57]. ونمت صربيا بسرعة خلال القرن الثامن عشر، من حوالى ستين ألف نسمة سنة 1739 إلى ما بين مئتين ومئتين وثلاثين ألف نسمة بحلول سنة 1800، وقد طرأت معظم هذه الزيادة بسبب الهجرة من الجنوب الغربي[58]. وكان عدد سكان بلغراد متواضعاً ويتراوح ما بين خمسة وعشرين وثلاثين ألف نسمة في سنة 1816[59].



الرسم البياني I:III إيصالات ضريبة الرأس من البلقان، يستدل منها على زيادة السكان في القرن الثامن عشر (حذف منها سكان بلغراد والمورة)

المصدر **McGowan (1981), p.84**

وانخفض سكان رومانيا من حوالى مليون نسمة سنة 1700 إلى النصف في منتصف القرن[60]، وتراجع سكان بوخارست انسجاماً مع ذلك من حوالى ستين ألفاً إلى ثلاثين ألفاً في منتصف القرن[61]. وكانت معظم هذه الخسائر بسبب هروب السكان[62]. ثم جاءت هجرات كبيرة وتحسّنت الإدارة لتزيد السكان إلى ما يقدّر بمليون نسمة في والاشيا (الأفلاق) خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر،

وفي مولدافيا (البغدان) إلى نصف مليون. وكان عدد سكان بوخارست آنذاك حوالى ثمانين ألفاً، وسكان جاسي حوالى أربعين ألف شخص[63].

وقدّر عدد منازل أدرنة أوائل القرن الثامن عشر بعشرين ألف منزل، وهو ما قد يعني حوالى مئة ألف نسمة من السكان، وهو الرقم نفسه الذي حصلنا عليه بعد قرن من الزمان[64]. أما المدن البلغارية فقد منحت تقديرات مؤثرة، وربما تحمل قدراً من المبالغة في النصف الثاني من القرن: صوفيا سبعون ألفاً، بلوفديف (فيليبه) خمسون ألفاً، روس (روستجوق) ثلاثون ألفاً، سومين ثلاثون ألفاً، فيدين عشرون ألفاً، نيقوبوليس عشرون ألفاً، سفيستوف (زيستوفي) عشرون ألفاً وفارنا خمسة عشر ألفاً[65].

وقدّر سكان سراييفو (بوسنة سراي) بما بين أربعين وخمسة وأربعين ألفاً حوالى سنة 1800، وكان سكان البوسنة ككل يقدرون بحوالى المليون نسمة في هذه الفترة[66]. أما مركز تسينتسار لموسكوبولي، الذي كان سكانه قد وصلوا إلى أربعين ألفاً قبل نهبه للمرة الأولى سنة 1769، فكان في حجم سراييفو تقريباً[67].

وقد عززت التجارة أعداد السكان في العديد من المدن الألبانية خلال القرن الثامن عشر. إذ كان عدد سكان اشقودره حوالى ثلاثين ألفاً في سنة 1739، لكن التقارير تشير إلى تضاعف هذا العدد إلى ستين ألف نسمة سنة 1793[68]. أما عدد سكان المدن الألبانية الأخرى فكان عند نهاية القرن: عشرة آلاف شخص في أرتا، وفي بريفتزا بين عشرة واثني عشر ألفاً. وكانت إلباسان تضمّ ستة آلاف عائلة، وبيرات خمسة آلاف عائلة في القرن السابع عشر، مما يعكس عدداً من السكان يتراوح بين ثلاثين ألفاً وخمسة وعشرين ألفاً على التوالي، على الرغم من أن هذه الأرقام التي ترجع إلى القرن السابع عشر تبدو عالية بالفعل[69].

وكان سكان اليونان ككل يقدّرون بحوالى نصف مليون نسمة عشية التمرّد الذي وقع سنة 1821[70]. ويمثّل ذلك تحسناً ملموساً عن الأيام السوداء للانتفاضات، أي سبعينيات القرن الثامن عشر، حين بدا أن المورة قد خسرت ما بين ثلاثين وستين ألفاً من سكانها، سواء بالموت أو بالهرب إلى أماكن أكثر ملاءمة على تخوم بحر إيجه أو في أي مكان آخر[71]. وكان ميناء سالونيكا هو أكبر مدن بلاد اليونان، وقد نما بشكل ملحوظ في القرن الثامن عشر، بحيث بلغ عدد سكانه

ما بين ستين وسبعين ألف نسمة عند نهاية هذا القرن[72]. أما عدد سكان مدن اليونان الأخرى حوالى سنة 1800: فكانت سيريز ثلاثين ألفاً؛ لاريسا (يني شهر) عشرين ألفاً؛ فودينا اثني عشر ألفاً؛ باتراس عشرة آلاف؛ وأثينا اثني عشر ألفاً. أما يانينا، وهي مدينة يونانية أيضاً، فقد وصل عدد سكانها إلى ستة عشر ألفاً[73].

ولا يمكن تقديم أي تقدير لسكان الأناضول بثقة، على الرغم من أن السجلات المالية تشير إلى تساويها مع الروملّلي في القرن الثامن عشر[74]. أما التقديرات الخاصة بإزمير في القرن الثامن عشر، وهي الميناء الأول للامبراطورية، فتعطي أعداداً تتراوح ما بين خمسة وستين ألفاً ومئة وألفي نسمة[75]. وقدّر عدد سكان بورصة حوالى سنة 1802 بما يقرب من ستين ألفاً[76]. وربما كانت أنقرة تضم عدداً مساوياً من السكان[77].

ويغلب على الظن أن مدن العراق قد فقدت كثيراً من سكانها أو معظمهم خلال القرن الثامن عشر، بسبب الأوبئة إلى حد كبير[78]. وكان عدد سكان بغداد عند نهاية القرن حوالى ثمانين ألف نسمة والموصل حوالى خمسة وستين ألفاً[79]. أما البصرة، التي تعرضت لحصار فارسي طويل سنة 1775، فقد انخفض سكانها إلى عشر عددهم الذي بلغ أربعين ألفاً في الفترة السابقة ـ وربما وصل إلى أربعة آلاف شخص فقط[80].

وقبل الغارات والمجاعات التي وقعت في ثمانينيات وتسعينيات القرن الثامن عشر، ربما جاوز عدد سكان حلب المئة ألف، وهو انخفاض كبير عن الذروة التي وصلت إليها في القرن السابع عشر، بيد أنه كان لا يزال عدداً مقبولاً[81]. وبحلول نهاية القرن ربما تساوى عدد سكان حلب مع دمشق على الرغم من أن سكان كل من المدينتين قد شهد انخفاضاً كبيراً[82]. وقد أدت غارات البدو والأكراد وما رافقها من نهب وسلب، وكانت تلك بالفعل مشكلة كبيرة في أوائل القرن الثامن عشر، إلى تحويل الكثير من مناطق السهل الساحلي إلى مستنقعات، ما أدى إلى التقليل النسبي من أهمية المدن الساحلية مثل طرابلس وصيدا واللاذقية[83]. ومع ذلك فإنه عند نهاية القرن كانت مدن فلسطين لا تزال عامرة: إذ كان عدد سكان القدس ما بين تسعة آلاف واثني عشر ألفاً؛ وعكا ثمانية آلاف؛ وغزة ثمانية آلاف؛ ونابلس سبعة آلاف وخمسمئة؛ وصفد والخليل خمسة آلاف لكل منهما[84]. وفي

التلال والجبال، البعيدة عن متناول المغيرين القادمين من الصحراء، كانت تعيش جمهرة من السكان تضم الهاربين من السهول.

وقدّر عدد سكان مصر في سنة 1800 ما بين أربعة ملايين وأربعة ملايين ونصف مليون نسمة؛ وكان سكان القاهرة ما بين مئتين وعشرة آلاف ومئتين وستين ألف شخص والاسكندرية ما بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألفاً[85]. وتمثل هذه الأرقام الحد الأدنى لاتجاه انحداري بسبب الظروف السياسية الفوضوية وما صحبها من هروب للفلاحين، وهي من خصائص أواخر القرن الثامن عشر[86].

وكان سكان الجزائر في القرن الثامن عشر في منتصف الطريق ما بين مئة ألف نسمة تمثل ذروة أعداد السكان في القرن السابع عشر، وما بين أربعين وخمسين ألفاً كانوا هم من تبقى وقت الحملة الفرنسية سنة 1830[87]. وفي ذلك الوقت كان عدد سكان قسنطينة حوالى خمسة وعشرين ألف نسمة، وتلمسان حوالى عشرين ألفاً. وكان عدد سكان الجزائر كلها أوائل القرن التاسع عشر يقدر بما بين مليونين ونصف مليون وثلاثة ملايين نسمة[88]. وفي نفس الفترة كان يسكن تونس مليون شخص[89]. واتبعت في القرن الثامن عشر تونس مسار نمو تصاعدي، على الأقل في ما بين 1760 و1784، ويبدو أنه قد بدأ بالتراجع بعد ذلك[90]. وفي سنة 1800 كان سكان مدينة تونس يقدرون بمئة ألف نسمة[91]، وكانت تتعافى من الخسائر الناتجة من الأوبئة سنة 1784 ـ 85م. وقد تعرضت طرابلس الغرب أيضاً لضربة شديدة من اجتماع عاملي المجاعة والوباء سنة 1784 ـ 1785، لتفقد حوالى ربع سكانها الأربعة عشر ألفاً.

التلال والجبال، البعيدة عن متناول المغيرين القادمين من الصحراء، كانت تعيش جمهرة من السكان تضم الهاربين من السهول.

وقدر عدد سكان مصر في سنة 1800 ما بين أربعة ملايين وأربعة ملايين ونصف مليون نسمة؛ وكان سكان القاهرة ما بين مئتين وعشرة آلاف ومئتين وستين ألف شخص والاسكندرية ما بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألفاً[85]. وتمثل هذه الأرقام الحد الأدنى لاتجاه انحداري بسبب الظروف السياسية الفوضوية وما صحبها من هروب للفلاحين، وهي من خصائص أواخر القرن الثامن عشر[86].

وكان سكان الجزائر في القرن الثامن عشر في منتصف الطريق ما بين مئة ألف نسمة تمثل ذروة أعداد السكان في القرن السابع عشر، وما بين أربعين وخمسين ألفاً كانوا هم من تبقى وقت الحملة الفرنسية سنة 1830[87]. وفي ذلك الوقت كان عدد سكان قسنطينة حوالى خمسة وعشرين ألف نسمة، وتلمسان حوالى عشرين ألفاً. وكان عدد سكان الجزائر كلها أوائل القرن التاسع عشر يقدر بما بين مليونين ونصف مليون وثلاثة ملايين نسمة[88]. وفي نفس الفترة كان يسكن تونس مليون شخص[89]. واتبعت في القرن الثامن عشر تونس مسار نمو تصاعدي، على الأقل في ما بين 1760 و1784، ويبدو أنه قد بدأ بالتراجع بعد ذلك[90]. وفي سنة 1800 كان سكان مدينة تونس يقدرون بمئة ألف نسمة[91]، وكانت تتعافى من الخسائر الناتجة من الأوبئة سنة 1784 ـ 85م. وقد تعرّضت طرابلس الغرب أيضاً لضربة شديدة من اجتماع عاملي المجاعة والوباء سنة 1784 ـ 1785، لتفقد حوالى ربع سكانها الأربعة عشر ألفاً.

الهوامش

(1) Issawi (1980), p. 18; Panzac (1985), p. 516; Issawi (1982), p. 94.

(2) Panzac (1985), p. 516; Grigg (1980), p. 59; Abel (1966), p. 276.

(3) McGowan (1981), pp. 88-89; Sućeska (1965b), p. 48.

(4) A bibliography on Ottoman demography appears in Panzac (1981), pp. 119-37.

(5) Beaujour (1800), p. 85.

(6) Lampe and Jackson (1982), p. 38; Faroqhi (1984), p. 271; Cvijić (1918), pp. 156-57.

(7) Aktepe (1958), p. 170.

(8) Dumont (1972), IV, p. 85.

(9) Raymond (1973-74), II, p. 471.

(10) Rafeq (1966), p. 61.

(11) Barkan (1955), p. 304; Todorov (1983), p. 462; Faroqhi (1984), p. 271.

(12) Grenville (1965), p. 74; Olivier (1801), II, p. 307.

(13) q.v. «Bosna» in EI^2; Hoffman (1977), pp. 476-78; Jelavich (1983), I, p. 88; ISN (1986), vol. 4, pt, 1, p. 329; Sućeska (1965b), p. 42.

(14) Kassimy et al. (1980), p. 248.

(15) Altinay (1931), pp. 202-6; Barbir (1980), p. 104; Orhonlu (1963), pp. 88-89, 96.

(16) Hourani (1957), pp. 94-95; Holt (1966), p. 102.

(17) Hourani (1957), p. 95; Holt (1966), p. 121.

(18) Sućeska (1980), p. 152; ISN (1986), vol. 4, pt. 1; Vucinich, ed. (1982), p. 17.

(19) Lampe and Jackson (1982), p. 45.

(20) Jelavich (1983), I, p. 125; Lampe and Jackson (1982), p. 85.

(21) McNeill (1964), p. 199; Jewsbury (1976), pp. 66-73; Sugar (1977), p. 137.

(22) Eton (1798), p. 301 (based on Peysonnel); Alexandru-Dersca (1957), p. 19.

(23) Gavrilović (1969), p. 242.

(24) Gavrilović (1969), p. 243; Lampe and Jackson (1982), p. 44.

(25) Gavrilović (1969), pp. 242-44; ISN (1986), vol. 4, pt. 1, pp. 377-400.

(26) Gavrilović (1969), p. 244; Djordjević and Fisher-Galati (1981), p. 28.

(27) ISN (1986), vol. 4, pt. 1, p. 479; Sućeska (1978b), pp. 218-19; Eren (1965), p. 42.

(28) Clogg (1976), p. 3; Lampe and Jackson (1982), p. 43; Vacalopoulos (1973), pp. 460-61.

(29) Alexander (1985), p. 52.

Leake (1967), I, p.441. (30)

Fisher (1970), p. 146. (31)

Fisher (1976), p. 65; Eton (1798), pp. 327-28. (32)

Kassimy et al. (1980), pp. 248, 557; Jewsbury (1976), pp. 66-73; Lampe and Jackson (1982), p. 44. (33)

Kassimy et al. (1980), p. 557. (34)

ISN, Vol. 5, p. 167; Eton (1798), p. 255. (35)

Nieuwenhuis (1982), pp. 119, 125. (36)

Thieck (1985), p. 134; Bodman (1963), p. 16. (37)

q.v. «İstanbul» in EI^2; Inciciyan (1976), p. 85. (38)

Italian version found in Shay (1944), p. 38: «In Pera sono tre malanni: peste, fuoco, dragomanni». (39)

Eton (1798), p. 255. (40)

Masson (1911), p. 315; q.v. «İstanbul» in EI^2; Panzac (1985), pp. 46, 60-73. (41)

Panzac (1985), p. 46; Nieuwenhuis (1982), p. 64. (42)

Bodman (1963), p. 16. (43)

Volney (1788), II, pp. 145, 152; Eton (1798), p. 267. (44)

Svoronos (1956), p. 135; Vacalopoulos (1963), p. 108; Panzac (1985), p. 77. (45)

Raymond (1973-74), I, pp. 100, 106; Volney (1788), I, 193. (46)

Stoianovich (1983), p. 339; q.v. «Trablus» in EI^2. (47)

Eton (1798), p. 276. (48)

Longrigg (1925), p. 134; Masson (1911), p. 315; Nieuwenhuis (1982), p. 64. (49)

Panzac (1985), pp. 77, 109, 116; ISN (1986), vol. 5, pt. 1, p. 477. (50)

Popović (1964), p. 309. (51)

Lampe and Jackson (1982), p. 38. (52)

q.v. «İstanbul» in EI^2. (53)

Issawi (1977), p. 152. (54)

Letter of Father Tavillon cited in Frazee (1983), pp. 156-57. (55)

Lampe and Jackson (1982), p. 38. (56)

McGowan (1981), pp. 80-103. (57)

ISN (1986), vol. 1, pt. 1, p. 321. (58)

وهو يعتمد على تقديرات غوبريلوفيتش، «تتضمن هذه التقديرات حوالى 40.000 تركي»:

Vucinich, ed. (1982), p. 25.

Popović (1964), p. 347. (59)

Peysonnel (1787), p. 194. (60)

Lampe and Jackson (1982), pp. 82, 86. (61)

(62) Stefanescu (1969), p. 7.

(63) Wilkinson (1971), pp. 60-61.

(64) Cf. Özkaya (1985)Û p. 148 (based on a French report) with Issawi (1980), p. 34.

(65) Paskaleva (1968a), p. 134.

(66) Šamić (1961a), p. 133; Eren (1965), p. 19.

(67) Lampe and Jackson (1982), p. 45.

(68) Naci (1966), p. 133.

(69) Cf. Ars (1963), p. 125; Naci (1970), p. 40, and Pollo and Arben (1981), p. 91.

(70) Andreades (1910), p. 171.

(71) Camariano-Cioran (1965), p. 537; Dakin (1972), p. 17.

(72) Beaujour (1800), pp. 30, 53; Vacalopoulos (1963), p. 98; Svoronos (1956), p. 7.

(73) Beaujour (1800), p. 85; Clogg (1976), p. 4; McGrew (1977), p. 113; Vacalopoulos (1973), p. 497.

(74) McGowan (1981), p. 113.

(75) Panzac (1985), p. 233; Özkaya (1985)Û p. 143; Masson (1911), p. 552.

(76) Walpole, ed. (1820), p. 111.

(77) Özdemir (1986), p. 114.

(78) Issawi (1982), p. 162.

(79) Olivier (1801), II, pp. 357, 388, 400.

(80) Cf. ibid. with Issawi (1982), p. 101; Volney (1788), II, p. 145; Baer (1981), p. 628.

(81) Raymond (1985), pp. 5, 7; Gaube and Wirth (1984), p. 248.

(82) Masters (1988), pp. 38-41; cf. Schatkowski-Schilcher (1985), p. 3.

(83) Cf. Rafeq (1977), p. 62 with Gaube and Wirth (1984), p. 248; Eton (1798), p. 268.

(84) Ben Arieh (1975), pp. 51-53, 68.

(85) Cf. Raymond (1973-74), I, p. 166 and II, p. 452; Issawi (1982), p. 101; and Raymond (1981), p. 687.

(86) Baer (1982), pp. 57-58; Abdul-Rahman and Nagata (1977), p. 178; Raymond (1980), pp. 170-75.

(87) q.v. «Algiers» in EI^2; Valensi (1977a), p. 34; Julien (1970), p. 290.

(88) Valensi (1977b), p. 1; Lacoste et al. (1960), pp. 217-18.

(89) Valensi (1977b), p. 1.

(90) Valensi (1977a), pp. 140, 316; Cherif (1982), p. 74.

(91) Issawi (1982), p. 101.

24
النخب وحاشياتهم

كانت أهم التغيرات التي طرأت على المجتمع العثماني والحكومة العثمانية منذ القرن السادس عشر تدريجية، وغير مقصودة، وغير مسجّلة عادة، ولذلك فإنها لم تُفهم بشكل جيد. ولم تكن القيادة العثمانية في القرن الثامن عشر قادرة لا أن تدافع بكفاءة عما تبقى من الامبراطورية، ولا على إصلاح النظام بطريقة تأخذ بعين الاعتبار النظام العالمي المتغير. ولم تؤد الوسائل المختلفة التي جُرّبت في القرن الثامن عشر إلى الإصلاح. إذ إن الضعف في المركز صار فجأة واضحاً أمام النخب في الولايات بعد حرب كاترين الأولى (1768 ـ 1774). ومن المفارقات أن ذروة الاضطراب وسوء الحكم في هذا القرن تصادفت مع حكم أول مصلح حقيقي، وهو السلطان سليم الثالث (1789 ـ 1807). فقد تبيّن أن هذا السلطان ذو القصد الحسن ولكن المتردّد غير قادر على السيطرة على مصادر العنف والاضطراب في أهم ولاياته وبدلاً من ذلك سمح لسادة الحرب والنخب المملوكية الصاعدة في الولايات بإيجاد الحلول الخاصة بهم.

أما المؤسسات العثمانية المهمة، التي ضمها جسد عجوز، فلم تعد تؤدي وظائفها على النحو الذي كان مرجواً في القرن الثامن عشر. وفي القرن الذي شهد فيه الهابسبورغ تصاعد قوته عن طريق بناء بيروقراطية منفصلة عن المجتمع، فقدت البيروقراطية العثمانية معظم أخلاقيات الخدمة، وبعضاً من انفصالها عن المجتمع. وبسبب الاستخدام المفرط للوكلاء الشخصيين والحلفاء من النخبة، تأرجحت السلطة ما بين المركز والولايات لخدمة المصالح الشخصية. وفي ولايات المركز،

انتهت تجربة إسناد جمع الضرائب وتجنيد القوات إلى النخب الإقليمية، وهي التطور المميز للقرن، إلى انعكاس غير مقصود في علاقات القوة كاد يودي بالدولة والأسرة الحاكمة. وفي الوقت نفسه، كانت ثمة نخب أخرى في الولايات العربية، لم تكن قط مرتبطة برباط وثيق باستانبول، تحارب لزعزعة كل أشكال السيطرة.

وفي ما يلي بعض التغيرات الرئيسية في المؤسسات، ثم عرض لأشكال تحولات القوى في الولايات الرئيسية. من المؤسسات التي بدأت تحوّلها أو استمرت فيه في القرن الثامن عشر الانكشارية، والفرسان في الولايات، والولاة، والقضاة، وفوق كل شيء، نظام ملكية الدولة للأرض (الميري) الذي كانت الامبراطورية قد قامت عليه.

فقد تطوّر الانكشارية خلال القرن الثامن عشر من كونهم فرقاً مرابطة من الجيش إلى ما يكاد يكون ميليشيا لا تتلقى أجراً، مؤلفة من صغار التجار والحرفيين الذين تمثّلت مكافآتهم الرئيسية في الإعفاءات القضائية والضريبية، وأخذت تفقد وبشكل متزايد فعاليتها في ميدان القتال. أما المكون الثاني الكبير للجيش العثماني الكلاسيكي، فكان الفرسان السباهية (التيمارلي) المتمركزين في الولايات، وكانوا فعليا في طور الاحتضار عند بداية القرن. إذ إن مداخيلهم تراجعت بشكل كبير في القرن السابع عشر، وتقلصت أعدادهم أيضاً. ولأنهم كانوا جزءاً من أسباب الانتصارات في العصر الذهبي، فإن الباب العالي ظل مأرجحاً بشأنهم، إذ سمح بتراجعهم ومع ذلك كان يدافع عن إبقائهم[1]. وفي بعض الولايات، مثل صربيا، يمكن أن نعزي وجودهم المستمر إلى استخدامهم لموازنة تأثيرات الميليشيات المحلية. وعلى الرغم من أن آلافاً قليلة فقط من فرسان التيمار كانوا متاحين للقتال في حرب 1768 ـ 1774[2]، فإن المراسيم التي كانت تهدف إلى إصلاح هذه القوات الوهمية استمرت في الصدور، على الرغم من ضآلة نتائجها[3].

وكانت المخصصات التي تُركت حديثاً لحكام الولايات غير كافية لإعالة الأتباع الكثيرين الذين كانوا قد ثبتوا سلطتهم في القرن السابع عشر[4]. وقد أدى هذا في بواكير القرن الثامن عشر إلى أزمة في المداخيل كان من نتيجتها فرض سيل من الضرائب المؤقتة وغير الشرعية ناضل بواسطتها أبناء هذه الشريحة من

الموظفين للحفاظ على أنفسهم وعلى حاشيتهم المتناقصة[5].

وفي ذلك الحين كثيراً ما كان الولاة ونوابهم أفراداً ذوي خلفية إدارية لا عسكرية. وكتب مراقب أوروبي في حلب، في منتصف القرن، مبرزاً هذه الانجاه، مضيفاً أن الممارسة «رفعت كثيراً من قيمة المخطوطات بالنسبة للشيوخ، الذين اعتادوا في ما سبق أن يكونوا المزايدين الوحيدين في المزادات، والذين لا يستطيعون مجاراة المنافسين الأغنياء[6].

وسواء كان انخفاض مداخيل الولاة مقصوداً أم لا[7]، فقد تعين فرض مجموعة جديدة من الضرائب في الولايات لكي تدعم الولاة بوسائل شرعية، للقضاء على الحاجة لفرض مخصصات غير شرعية. وبما أن الولاة آنذاك ينقلون باستمرار، فإن الضرائب الجديدة في الولايات كانت تتطلب لكي تكون فعّالة، وساطة لجان محلية من الأعيان، وهم أنفسهم عادة من كبار ملاك الأراضي الذين يعرفون نواحيهم عن قرب، والذين كانوا قادرين على مواءمة الضرائب مع الأوضاع المحلية[8].

وكان ظهور اللجان المحلية، التي حلت سلطتها بالفعل محل السلطة المتأصلة في نظام التيمار المحتضر، يشير لتحول الجاذبية إلى المدن، التي احتوت بصورة متزايدة على كل الوسائل اللازمة للسيطرة الإقليمية.

كذلك تراجعت مكانة القضاة العثمانيين وفعاليتهم عن الذروة التي بلغتها بحلول القرن الثامن عشر. فقد قصَّر الباب العالي فترة بقائهم في المناصب، ابتداءً من عهد السلطان أحمد الثالث. ولمواجهة مشكلة إيجاد وظائف للعدد المتزايد من المرشحين الذين أتموا تدريبهم، فرض على القضاة التحالف الوثيق مع اللجان القائمة من أعيان الولايات، الذين احتاجوا بشكل مطرد إلى تعاون القضاة في كل مسائل الإدارة، وبخاصة بعد تراجع أنظمة التسجيل القديمة، ولم يكن ممكناً تحديثها إلا بمساعدة هؤلاء المقيمين في النواحي[9].

وقد أتاحت اللامبالاة الرسمية، وسوء الإدارة، والتواطؤ الفعلي من قبل المحاكم، لأفراد النخبة العثمانية على اختلافهم انتزاع العقارات من المخزون الكبير من الأراضي المملوكة للدولة (الميري). وكان ملتزمو الضرائب الحائزين

على عقود لمدى الحياة ولهم مكانتهم العسكرية هم المناسبين بشكل خاص لتحقيق ذلك. وهكذا، فإنه بحلول أوائل القرن التاسع عشر، كان رأي بعض المراقبين الأجانب أن ما بين النصف والثلثين من الأراضي العثمانية بمثابة أوقاف عائلية خارج نطاق سيطرة الدولة، على الرغم من أن هذا الرأي يبقى عرضة للتساؤل. وكانت الأغلبية العظمى من هذه التحويلات في الملكية قد تحققت على مدار القرن الثامن عشر. وعند نهايتها، سعى السلطان سليم الثالث إلى استعادة بعض هذه الممتلكات بتحويلها إلى إيرادات خاضعة لسيطرة الدولة. وفي الوقت نفسه أدى التحوّل الكبير لأراضي الدولة إلى تخفيض القاعدة الضريبية، على حين ضمن الأمن لكثير من عائلات النخبة[10]. كذلك فإن سوء استخدام مؤسسة الوقف حرم الكثير من المدارس الإسلامية من قاعدتها المادية، وهو ما عمّق الأزمة التعليمية للعلماء[11].

بيد أن ثمة مفهوماً أساسياً آخر للدولة، وهو أن الانقسام ما بين العسكريين وغير العسكريين الذي قام عليه المجتمع العثماني، تغير في القرن الثامن عشر، على الأقل في الولايات الأوروبية. إذ إن الفلاحين المسلمين بالقرب من الحدود الأوروبية غالباً ما كانوا قادرين على أن يأخذوا مكانهم في المدن مع الطبقة العسكرية المعفاة من الضرائب، عن طريق الالتحاق بمختلف الميليشيات التي تكوّنت في هذا القرن، أو عن طريق الرشوة للانضمام إلى فرق الانكشارية. هذه الانكشارية المزيفة كان ينضم إليها كل أولئك المسلمون الذين شاركوا في جمع الضرائب، والذين غيروا وضعيتهم بهذه الطريقة، بحيث اندمجوا مع الطبقة الحاكمة[12]. وبحسبما يقول أوروبي كان في كريت في منتصف القرن: «كل الأتراك ينتمون إلى فرقة عسكرية معينة. ومن الجمارك والضرائب تدفع مرتبات كل الجنود ما عدا الانكشارية، الذين تجيء أموالهم من الخارج»[13].

بالمقابل يظهر من تفصيل أعداد السكان في أنقرة لفترة ما بعد 1785 أن نسبة الأشخاص الذين تجب عليهم الضرائب إلى الأشخاص المعفين منها مقدارها 1 : 19، وهي نسبة مشابهة لما كانت عليه في القرن السادس عشر: وهكذا يبدو أن إغراق الطبقة العسكرية لم يحدث في كل مكان. وقد يبدو مدهشاً أنه في تسعينيات القرن الثامن عشر كانت الأغلبية في حامية أنقرة الصغيرة من غير المسلمين[14].

وهكذا فإن نظام الأراضي الميري، والمكانة المميزة لطبقة العسكري، قد تغير تغيراً شاملاً خلال القرن الثامن عشر. وقد استفاد أفراد كثيرون بشكل مباشر من هدم هاتين المؤسستين، بحيث أمنوا وضعهم بين النخبة المسلمة، أو في أوساط الطبقة العسكرية على الأقل. كما لم تكن هناك أي طريق للإصلاح دون إعادة بناء أساسية، وهي عملية لم تحدث إلا في القرن التالي فقط.

وإزاء هذه الخلفية من تلاشي المؤسسات، تقف مجموعتان صاعدتان في مشهد درامي: جامعو الضرائب والأعيان المحليون - في البداية كمجموعتين منفصلتين لكل منهما وظيفة متمايزة، ولكن، بمرور الزمن، كطبقة واحدة مندمجة تضرب بجذورها في الوطن وفي استانبول على السواء. وكان وضع الولايات، والنواحي في أيدي الوكلاء الماليين على أسس مؤقتة قد أصبح ممارسة عامة في القرن السابع عشر[15]. فغالباً ما كان الولاة غائبين سواء باختيارهم أو بسبب الخروج في حملة عسكرية، أو في الفترة الانتقالية لتعيين الولاة الجدد، ولم يكن ممكناً أن تنتظر أعمال جباية الضرائب وكان يقوم بها مندوبون يتمتعون بسلطات كاملة. وفي الوقت نفسه كانت ممتلكات الخزانة في الولايات نفسها تعرض في مزادات مثل مزادات التزام الضرائب من جانب الحكومة المركزية، ثم يُعاد التفاوض بشأنها مع ملتزمي الضرائب المتعاقدين لكي يقوم بجمعها ملتزمو ضرائب أقل شأناً. لقد اندمج هذان النظامان، أي التفويض والتزام الضرائب، مبكراً في القرن الثامن عشر ليكونا نظاماً واحداً لالتزام الضرائب حيث أصبحت فيه العقارات التي كانت تسند من قبل إلى العسكريين تُعد من بين التزامات الضرائب التي تعود للخزانة، وبعض أقسام هذه الالتزامات (ولكن دائماً غير كافية) كانت تسند إلى حكام الولايات. وقد ظهر أيضاً نظام التزام الضرائب لمدى الحياة، الذي قدم أموالاً نقدية مباشرة للخزانة التي كانت تتعرض لضغط شديد، كما كان المقصود به أيضاً تيسير حياة الفلاحين، ولكي تحافظ على مواردهم المستقبلية. وكان الثمن المؤسسي هو تحويل الملكية من مخزون الالتزامات الضريبية للعديد من المنح المتنوعة الحجم التي قد لا تعود قط إلى الأملاك العامة بسبب تزييف الأدلة، أو بسبب تواطؤ المستأجرين مدى الحياة مع بعض الموظفين. ويبدو أن أولئك المنخرطين في جباية الضرائب كانوا يتطلعون إلى الانضمام إلى الطبقة الصاعدة من مستأجري الضياع مدى الحياة (المالكانجية).

وكان من الصاعدين، مع ملتزمي الضرائب والمستأجرين مدى الحياة، المصرفيون الذين يمولون نظام التزام الضرائب والذين لم يكن ممكناً الاستغناء عنهم لتيسير عملياته. وكان حوالي ألف مزايد على نطاق واسع، يؤازرهم المصرفيون العاملون معهم، يتحكمون في مزادات التزام الضرائب في استانبول طوال القرن الثامن عشر. أما العلماء، الذين استمرت قائمة إساءة استخدامهم للسلطة لتتضمن بيع المناصب، والربا، وخلق أوقاف عائلية، فقد كانوا متورطين أيضاً في نظام التزام الضرائب[16]. ومع توسيع نظام التزام الضرائب على امتداد القرن، سواء على نطاق كبير أو على نطاق ضيق، كانت بنية جباية الضرائب على مستوى الولايات أو على مستوى النواحي، قد حلت بالفعل محل بنية الحكومة السابقة في كثير من الأماكن، وهكذا برزت جباية الضرائب بصفتها العمل الأكبر، إن لم يكن الوحيد، للحكومة إلى جانب الدفاع[17].

وقد ساعد استخدام الوكلاء لنظام جباية الضرائب على الحفاظ على التقليد العثماني في الارتقاء الاجتماعي نحو الطبقة المسيطرة. وبحسبما قال تاجر انكليزي في العاصمة:

«التراجمة... كرماء على نحو غير شائع مع الأتراك الفقراء المحتاجين، كما أنهم يعاملونهم باهتمام وأدب: وعندما تسألهم عن السبب، يقولون لك إنهم رأوا الكثيرين، من أدنى الناس يرتقون إلى أعلى المراتب، ولذلك من الضروري الاحتراز ضد انتقامهم»[18].

وبسبب تراجع عملية حفظ السجلات المحلية، والقِصَر المعتاد لمدة شغل الوظائف الرسمية، والتغيرات التي طرأت على الظروف المحلية بحكم الزمن والفرصة (مثلاً، انخفاض السكان بسبب الهرب) صار من الضروري بالنسبة إلى جامعي الضرائب في الولايات، حتى قبل نهاية القرن السابع عشر، أن يحصلوا على الدعم والمشورة من أعيان الولايات والنواحي. فسعت هذه الشخصيات المحلية، الذين ربما كانوا من التجار، أو ممن يقرضون الأموال، أو الضباط العسكريين، أو ملاكي الأراضي، لكي تكون لهم يد في فرض مختلف الضرائب. وكانت لدى حائزي الالتزامات مدى الحياة فرصة جيدة للمشاركة في مثل هذه اللجان. وعلى العكس من ذلك، كان عدد من أعضاء اللجان من الأعيان يعيّنون

بصورة متزايدة كجامعي ضرائب تابعين للدولة ويشاركون في نظام التزام الضرائب الامبراطوري بطرق أخرى. وبسبب دعم القاضي في ناحيتهم فإنهم تمتعوا بقدر كبير من الحصانة غير الشرعية، وهكذا تزايد نفوذهم في أثناء القرن[19]. وإلى جانب مكانتهم كملاكين للأراضي كان كثير منهم في وضع يتيح لهم القيام بوظائف جديدة مثل إقراض الأموال للقرويين المحتاجين للمساعدة، وربما انتهى بهم الأمر إلى العمل كوسطاء ضرائب، قادرين على حماية مجموعات كاملة من القرى من خزانة الدولة في مقابل سيطرة شبه كاملة على ماليتها.

ومن بين صفوف هؤلاء الأعيان المحليين، برز مع مرور الوقت مجموعة ثانية أكثر انتقائية، أطلق عليها بشكل خاطىء اسم الأعيان. ولكن نظراً لأنهم غالباً ما استولوا على السلطة بالقوة وشكلوا شبكات شبه إقطاعية، فإنهم كانوا أقرب إلى سادة الحرب. وكانت الفترة الحاسمة لظهورهم هي حرب 1768 ـ 1774، على الرغم من أن بعضهم، مثل عائلة البوشاتلي في ألبانيا، كانوا يُكوِّنون إقطاعيات لأنفسهم قبل ذلك بسنوات. وقد اكتشف محسن زاده محمد باشا بسرعة، وهو وزير عثماني كلّف باستعادة المورة من المتمردين اليونانيين، أنه يمكن أن ينجز ذلك على أفضل وجه بالاعتماد على الأعيان القريبين في مقدونيا وتساليا ومساعدتهم في تجميع القوات. كانت هذه الإجراءات ناجحة، من الناحية العسكرية، ولكن غالباً ما كان هؤلاء الجنود من الألبان الجبليين الذين استمرت ثورتهم في المورة حتى تم استئصالهم بشكل يكاد يكون تاماً بعد عشر سنوات على يد الجزائري الشهير حسن باشا[20]. وفي أماكن أخرى وراء خطوط القتال في الرومللي، اكتشف الأعيان، الذين تم الاعتماد عليهم في إنشاء الميليشيات وقيادتها أثناء هذه الحرب، أن وزراء استانبول لا يتمتعون باحترام الجيش. وقد قادهم هذا الاكتشاف إلى تعاملهم مباشرة مع الحكومة المركزية، مما كون عادة جديدة لم يتخلوا عنها بسرعة[21]. وباستخدام الحرب كغطاء، ظهر سادة الحرب من الأعيان على اختلاف أنواعهم أيضاً في الأناضول، وبلاد الشام ومصر، ومثل أعيان الرومللي، قطع هؤلاء الأعيان طريقاً طويلاً تجاه اللامركزية غير المقصودة في السلطة السياسية.

وبعد أن أخذ الباب العالي الجرعة الأولى من مساعدة الأعيان له في حرب

1768 ـ 74، تلقى جرعة ثانية شبه قاتلة في أعوام 1788 ـ 92. ففي ذلك الوقت أدرك مستشارو الباب العالي أن ليس بإمكانهم وقف عملية اللامركزية بإصدار الأوامر ليس إلا، فقد سبق أن أصدروا فرمانات حول الموضوع تم تجاهلها[22]. ولكن كان لا بد من إيجاد بديل ما لميليشيا الانكشارية غير النافعة. ولذلك اعتمد الباب العالي بشكل أكبر على العائدات المجباة من قبل الأعيان في الروملي والأناضول، وكان يقوم بجمعها رؤساء الأعيان أنفسهم.

وفي أعقاب هذه الحرب جاءت أكبر الأزمات التي عانت منها الحكومة في هذا القرن الطويل؛ وهي إغارات عصابات القيرجالي الواسعة النطاق في الفترة ما بين سنة 1797 وسنة 1807، وتعقّدت الأمور بغزو نابليون لمصر سنة 1798، وانتفاضة الصرب سنة 1804. وفي ظل قيادة السلطان سليم غير المستقرة، تعرّض سادة الحرب من أعيان الروملي والأناضول إما للتهديد أو المديح، فقد كوفئوا أحياناً بالمناصب العليا في استانبول، وأحياناً أخرى اتهموا باستئصال العصابات التي كانوا يثيرونها ضد خصومهم[23]. وافتتح القرن الجديد بالمنافسة الإقطاعية للسلطة المركزية في اليونان، وألبانيا وبلغاريا، وبلاد الشام، والعراق ومصر. وإذا نظرنا إلى الصرب في هذا السياق، فإنهم يظهرون مختلفين بسبب الطبيعة الوطنية لانتفاضتهم.

بشلق بلغراد (صربيا)

عندما أعيد الحكم العثماني إلى صربيا بعد معاهدة بلغراد (1739)، وضعت السلطات العثمانية حامية كبيرة من الانكشارية في القلاع التي أعيد بناؤها حديثاً، وأدرجت عدداً كبيراً من الفرسان المحليين في قوائم رواتب الولاية، وهي قوة كانت تميل إلى الإقامة في بلغراد، لكن موارد عيشها كانت في الريف. وعلى مدى حوالى عقد من الزمان تم قبول هؤلاء السباهية بصفتهم شركاء كبار في التنظيم العسكري. ولكن منذ إعادة الفتح أخذ رؤساء الانكشارية يستكشفون الأراضي الصربية بحثاً عن القرى التي يخضعونها لحمايتهم. وعلى مدى عقد من المنافسة بين الفرسان والميليشا بلغت ذروتها في سنة 1762 حين أمر القائد في بلغراد بتدمير كل خانات الانكشارية على الطريق بين بلغراد ونيش. لكن الانكشارية سرعان ما خرجوا من هذا العراك ظافرين، يديرون صربيا كيفما يحلو

لهم وبقي رؤساهم حتى سنة 1792، حين تم إخراجهم من البشاليق بناء على مرسوم من السلطان.

ولما كان الانكشارية أكثر عدداً من السباهية، فإنهم كانوا قادرين على طرد الأضعف منهم أو التحكم فيه على الأقل، وأسسوا العديد من المزارع (الجفالق) لأنفسهم، وحلّوا فيها محل الفلاحين الصرب السيئي الحظ بحجة أنهم كانوا من الناحية الرسمية مخولين حيازة الأرض، وبذلك أضافوا شريحة من الإيجار إلى تلك الشرائح المستحقة للسباهية. كانت تلك ضياعاً مختلطة ولم تكن كثيفة الزراعة واستمرت بلغراد بالحصول على غلالها بثمن رخيص من الجانب الآخر الخاضع لآل هابسبورغ. بيد أن مجموعة من الرسوم والخدمات كانت مطلوبة ويتم الحصول عليها من الفلاحين. وبعد سنة 1792، بينما كان الانكشارية المطرودون يحتمون مع بازفانت أوغلو في فيدين، ويحيكون المؤامرات للعودة، عرف الفلاحون الصرب عدة سنوات طيبة عاشوا خلالها في ظل حكم رؤسائهم في نوع من الحكم الوطني. وانتهى ذلك حين اضطر السلطان الخاضع لضغوط قاسية إلى منح الانكشارية حق العودة إلى بلغراد. وفي ذلك الحين كان الصرب قد راكموا بعض الخبرة العسكرية وذاقوا طعم حياة أكثر حرية من دون الانكشارية. وكان العائدون متغطرسين وعنيفين وهكذا تم إعداد المسرح للانفجار الشعبي الذي حدث سنة 1804[24].

البوسنة

في العقدين الأولين من القرن الثامن عشر، أعيد تجديد البوسنة بأيدي العثمانيين لتكون الحصن الأساسي للحدود الشمالية المواجهة للنمسا. وقد أعطيت الولاية عدداً من الفرسان السباهية يعادل أربعة أمثال عددهم في صربيا، ودفاعاً في العمق يقوم على أربعين قلعة، كثير منها قلاع جديدة. وقد تمتع قادة تلك القلاع، قبودان البوسنة المشهورون، فعلاً بسلطات كاملة على نواحيهم وعاشوا مثل السادة الإقطاعيين. وقد تشاركوا مع حامياتهم طبقة السباهية التقليدية في امتياز توريث مصادر عيشهم لورثتهم، الأمر الذي أعطى المجتمع البوسني إلى حد ما شخصية الهيئة التي لها مصالح تستوجب الحماية. وأدى وجود مجلس استشاري قوي من الأعيان في سراييفو، إلى جانب جمهور عنيف وفخور من الحرفيين - الانكشارية،

إلى إرغام الوزير البوسني على نقل محل إقامته إلى ترافنيك. لكن هناك أيضاً كانت الاجتماعات السنوية للقبودان والبكوات والأعيان لا تطيع الوزير إلا حين يتفق معها، أو إذا ما كان يتمتع بمهارة أو طاقة خاصة.

وفي الريف كانت حيازات الأرض التقليدية للسباهية وضباطهم تتطور إلى نظام لحيازة الأراضي أكثر كلفة للفلاحين من ذي قبل. وقد أجبر التناقص السكاني في أجزاء من البوسنة الفرسان السباهية على العمل في أرضهم. لكن ضياع السباهية والقبودان والأعيان المقيمين في المدن كانت تنمو في القرن الثامن عشر على أساس عمليات نزع الملكية، وإعادة توطين الرعاة والمهاجرين من الجنوب. وقد أتاح تراخي السيطرة من جانب المركز ظروفاً قاسية جداً للعمل، ولم تتحسن إلا لأن الموقع الجغرافي للبوسنة لم يكن يناسب الزراعة على نطاق واسع، كما تميّزت مثلما هي الحال الآن، باقتصاد مختلط تحظى فيه تربية الحيوانات وزراعة البساتين بالقدر نفسه من الأهمية.

وكان يتم استدعاء الفلاحين المسلمين بانتظام زمن الحرب للمخاطرة بحياتهم على الجبهة. وباعتبارهم فلاحين فإنهم لم يتحملوا فقط الأعباء المعتادة، بل كان مطلوباً منهم، منذ حوالى سنة 1720، أن يساعدوا الفلاحين المسيحيين في تحمل أعباء النظام الضريبي الجديد في الولايات والمعروف باسم «تقسيط». وقد أدى ذلك إلى تمرّد عنيد من جانب المسلمين، استمر من سنة 1748 إلى 1756، وازداد سوءاً بمشاركة الانكشارية في سراييفو فيه. وكان إدخال نظام «تقسيط» الكريه في سراييفو في وقت لاحق من القرن قد أهاج الناس بحيث أغلقوا السوق المركزية Çarsija. وتم التعايش مع نظام الضرائب الجديد حين اعترفت السلطات بأن كل مسلمي البوسنة هم بالفعل من الطبقة العسكرية. وقد شكلت هذه التسوية للنظام الكلاسيكي التطور الأكثر درامية للتطلع الواسع الانتشار من جانب المسلمين في الروميلي إلى رفع مكانتهم، مما يؤدي إلى التقليل من عبء الضرائب عليهم[25].

بلغاريا ومقدونيا

اتسمت السنوات الأربعون التي سبقت تتويج السلطان محمود الثاني سنة 1808 بقدر كبير من انعدام الأمن بالنسبة إلى الشعبين البلغاري والمقدوني. وكانت

بلغاريا، بطبيعة الحال، سبباً لكل حرب تم خوضها ضد الجيران الشماليين. وفي هذه الفترة صارت أيضاً ساحة لأشد الصراعات الإقطاعية في الامبراطورية. فبحلول منتصف ستينيات القرن الثامن عشر بدأت المنافسة بالفعل من أجل السيادة بين أعيان سيريز في مقدونيا، وفي فيدين على الدانوب. وقد زادت حرب 1768 ـ 74م من حدّة هذه الصراعات، لأن تورّط لجان أعيان الإقليم في المجهود الحربي وفّر لهم فرصاً جديدة لتقديم مصالح عائلاتهم في الوقت الذي كانت فيه القوات الامبراطورية مشتبكة على الجبهة. وقد أدى تسريح الجنود بعد الحرب إلى تحرّر ألوف كثيرة من الجنود الألبان غير النظاميين، الذين سرعان ما انضموا إلى تبعية الطامحين لأن يصبحوا من قادة الحرب المحليين. وبذلك كانت سبعينيات وثمانينيات القرن الثامن عشر حافلة بالصراعات الحادة بين هؤلاء الأتباع، والهادفة إلى إقامة هرمية للسلطة في ظل نظام إقطاعي جديد بارز.

إن مقارنة بين أشهر اثنين من الأعيان سادة الحرب في الإقليم، وهما إسماعيل باشا من سريز وعثمان بازفانت أوغلو من فيدين، تمكّننا من فهم صيغة تأسيس قوة إقليمية. إذ كانت لكل منهما حاشية كبيرة. كما كان في حيازة كل منهما مئات «المزارع»، ولم تكن تلك ضياعاً تُنظم للزراعة بقدر ما كانت ضياعاً ذات عائدات مالية لهم فيها مطالب مسبقة بكافة إيجاراتها وكانوا في موقع جيد يتيح لهم إسقاط كل أو معظم الضرائب التي كانت من حق الحكومة المركزية سابقاً. وأخيراً كان كل منهما على علاقة طيبة بالتجار وأرباب الحِرَف في مدينتيهما، حيث قدّما لهم أفضل الفرص للسلام والأمن. وكان ذلك أسهل إلى حد ما في فيدين، لأنه في سريز، مثلما كانت الحال في سرايبفو وبلغراد، كان التوتر بين الانكشارية والسباهية دائماً.

وقد تركت الحرب الثانية مع كاترين، 1787 ـ 1792، سادة الحرب من الأعيان على امتداد نهر الدانوب مسؤولين عن معظم القتال، على حين انخرط الأعيان الأقل شأناً في الداخل مرة أخرى في عملية متسارعة لفرز القوى. وكان تسريح الجنود خطيراً إلى حدّ أن فلاحي بلغاريا، مثل فلاحي صربيا، كان مسموحاً لهم بالاحتفاظ بأسلحتهم. وظهرت عصابات قطاع الطرق بأعداد أكبر من ذي قبل، وكان معظمهم من صغار الملاك المسلمين من إقليم هاسكوفو. وبينما تركز

وجود هذه العصابات أثناء معظم سبعينيات القرن الثامن عشر في وسط وشرقي مقدونيا، فإنها اقتربت من استانبول وتركزت في شرقي تراقيا أثناء تسعينيات القرن. ويبدو الارتباط بين صراعات الأعيان، التي اندلعت على مدى عشر سنوات (1797 ـ 1807) في شرقي تراقيا، واضحاً لأنها توقفت فجأة حين تولى سيد الحرب آنذاك، وهو مصطفى بيرقدار من سيليسترا، السلطة كصدر أعظم في استانبول سنة 1808.

ومن الواضح أن السلطان سليم نفسه والمستشارين من حوله قد أسهموا في الفوضى المنتشرة في ولايات الرومللي، وازدادت سوءاً حين تم تتويج سليم أثناء الحرب. واستخدمت الدولة عدداً كبيراً من الحيل، هدفت كلها إلى التعاطي مع سادة الحرب آنذاك. فقد يتم تعيين أحد رؤساء الأعيان للقضاء على قطاع الطرق، كما كانت حال إسماعيل في سيريز سنة 1793 ـ 1794، أو العفو عنه، كما حدث لعثمان بازفانت أوغلو سنة 1796، أو حصاره بلا جدوى (1797)، أو تعيينه وزيراً (1799 ـ 1801). ولكن بينما كان يحتمل أن يربح الباب العالي ومستشاروه بعض الميزات المؤقتة بتغيير الأساليب، فإنهم كانوا يتصدون بقوة للأفراد الأكثر تصميماً منهم، والذين نادراً ما يزورون استانبول أو لم يزوروها على الإطلاق. ولم يكن ذلك سوى النتاج النهائي لعصر الأعيان، الذين لم يعودوا مجرد خدم للامبراطورية، بل أصبحوا جاهزين تماماً لأن يلعبوا دوراً في تحديد مصيرها[26].

اليونان وألبانيا

في غربي البلقان تداخلت مسارات حياة أسرة البوشاتلي مع مسارات حياة أسرة علي تبدالنلي، دون مواجهات رئيسية، وكأنما كان هناك جدار يفصل بينهما. وقد بنى محمد البوشاتلي سلطة عائلته الأولى بين سادة الحرب البلقانيين على أساس الجفالق، من المزارع الحقيقية والالتزام الضرائبي على السواء. وفي السهل الساحلي الألباني، كانت الزراعة المتخصصة بقصد التصدير قد ظهرت بالفعل في خمسينيات القرن الثامن عشر، وتواصل تطوّرها برعاية عائلة البوشاتلي. واستغل البوشاتلي ميزة بعدهم عن العاصمة لكي يشكّلوا تحالفاً فريداً مع التجار والحرفيين في أشقودره التي كانت تنمو بسرعة، وقاموا برعاية مصالحهم، وتحالفوا كذلك مع الألبان، بل حتى مع سكان الجبل الأسود، والقبائل البوسنية إلى الشمال منهم.

واستخدمت العائلة كلتا الحربين ضد كاترين ستاراً للتوسع حتى في سهل كوسوفو. ونجا بطل العائلة، قره محمد بوشاتلي، من حصارين (1787 و1793)، ومن مناوشة فاشلة مع النمساويين، لكنه لقي نهايته في مغامرة بالجبل الأسود (1796). وبعد وفاته يبدو أن الذرية الباقية من عائلة البوشاتلي فضّلت التعاون مع الباب العالي، وهو خيار كان لا بد من تجربته على الدوام إن عاجلاً أم آجلاً.

وفي ذلك الوقت كان ثمة منافس كبير في غربي البلقان قد نُصّب بالفعل في مدينة يانينا الألبانية ـ اليونانية. وكان علي تبدالنلي، الذي سرعان ما سيُعرف باسم «أسد يانينا»، ومعه ألباني آخر، هو محمد علي باشا حاكم مصر، واحداً من أشهر اثنين من سادة الحرب في ذلك العصر. وكان الأساس الرئيسي لسلطة علي، سواء مبكراً أو لاحقاً، يتمثل في معرفته الوثيقة بنظام الشرطة (دربندجي) في غربي البلقان ونفوذه منه، وكان العثمانيون قد أقاموه في ستينيات القرن الثامن عشر على أمل وقف أعمال السطو المستوطنة هناك. وكانت الشرطة (الدربندجي أو أرماتولي) تجند من صفوف العصابات (كلفتس) التي يفترض القضاء عليها، ولذلك كانوا يتطلبون معالجة حاسمة ونظاماً صارماً لفرض تمسكهم بالأمانة.

ونادراً ما كانت مثل هذه الشرطة فوق مستوى الشبهات.

«كان الجزء الأكبر من الأرموتولي يستخدمون ضد اللصوص... وكانوا هم أنفسهم قد امتهنوا هذه المهنة. وإذا ما سلموا أنفسهم طواعية، فإنهم دائماً ما كانوا يحظون بحرارة الاستقبال في ذلك الوقت، على الرغم من أنهم ربما يكونون مسؤولين عن الدمار في المستقبل. ولأن الكثير منهم لهم أخوة أو أبناء عمومة بين اللصوص، فثمة علاقة سرية عموماً بين الفريقين، كما أن أفضل وسيلة لمهاجمة قرية ما هي بلفت نظر اللصوص إليها من قبل أحد خصومهم»[27].

وعندما تم تعيين علي آمراً في جهاز الشرطة سنة 1787، ظهرت خبرته في تأدية هذا الدور الغامض، وفشل في أن يكون مفيداً خلال زمن الحرب لكنه كان يتذكر واجبات الطاعة عندما يحين وقت السلم. وقد أعطى الباب العالي سبباً يجعله شاكراً ممتناً حين كان مسؤولاً مرتين عن قمة جهاز الشرطة (باشبوغ) (1793 ـ 1794، و1803 ـ 1804) وكان موجوداً في إحدى حالات الحصار ضد البوشاتلي. وكان امتنان الباب العالي ملموساً، إذ إنه في النهاية ترك علي وابنه حكاماً على

امبراطورية مصغّرة ربما كانت تضم مليوناً ونصف مليون نسمة، وتمتد من سهل توسك في ألبانيا إلى خليج كورنثه.

وكانت لعلي حاشية ألبانية كبيرة، شأنه شأن سادة الحرب الآخرين، كما أنه أخضع النخب المحلية لسيطرته، واستغل نفوذهم على الناس. وكان في حوزته على الأقل ألف ضيعة مالية تخضع لسيطرته، كما كان يمارس سياسة خارجية لحسابه الخاص، ويُغازل كلاً من الفرنسيين والإنكليز، واستغل سنوات الحرب 1806 إلى 1812 لتوسيع حدود ممتلكاته نحو الجنوب. وشأنه شأن كل كبار الأعيان، لم يكن لديه إلا قدر قليل من المال يرسله إلى استانبول، كما أن الغيرة كانت تدفعه إلى قهر، أو استئصال، أو التلاعب بالرؤساء الأقل شأناً في منطقة نفوذه. كما أنه ثابر على حفظ الأمن في الطرق، ما عزز مكانته لدى التجار في إقليمه. وهنا وصف لشاهد عيان لعدالة علي، وهو وصف ربما ينطبق إلى حدٍ ما على جميع سادة الحرب الكبار في ذلك الوقت:

كانت الغابات والتلال في كل جزء من المنطقة التي يحكمها... تحت سيطرة عصابات كبيرة من قاطعي الطريق، الذين كانت القرى تجندهم وتحميهم؛ والذين يخضعون مساحات كبيرة للمساهمات المالية الإجبارية؛ ويحرقون وينهبون تلك النواحي الخاضعة لحماية الباشا. وقد تعامل الوزير بقسوة شديدة مع هؤلاء؛ إذ كان يحرقهم ويشنقهم ويقطع رؤوسهم، ويضعهم على الخازوق، وقد اختفوا من مناطق عديدة، لا سيما في أعالي ألبانيا، التي كانت من قبل خاضعة تماماً لأولئك الخارجين على القانون.

وبمثل هذه الإجراءات العنيفة استطاع الوزير تخليص أجزاء كثيرة من ألبانيا... بحيث صارت مأمونة تماماً... وبالتالي فإنه بفتح البلاد أمام التجار... لم يزد إيراداته هو فحسب، بل حسن أحوال رعاياه[28].

النخب غير المسلمة في أوروبا العثمانية

كانت كل قرى جنوب شرقي أوروبا فعلياً ممثلة إلى درجة ما بالأعيان، وحيثما كان القرويون من غير المسلمين، كان الأعيان منهم أيضاً. وقد شجع الحكم العثماني هذه الدرجة من التنظيم، وخصوصاً حين كانت ضريبة الجزية

تؤخذ من القرية مبلغاً مقطوعاً من المال، وهي ممارسة شاعت في القرن الثامن عشر. بيد أن الحاجة إلى التعامل مع القرى كتجمعات كانت محتومة على أي حال ما دامت متطلبات الحكومة الأخرى، مثل رسوم الضرائب غير المنتظمة، والسخرة، وتحصيل الديون الذي يشمل قرى بأسرها، يتطلب تمثيلاً جماعياً. وكان هؤلاء الأعيان معروفين بمصطلحات مختلفة بين كل من الشعوب الخاضعة لكن سلطاتهم العامة كانت متشابهة؛ فبالإضافة إلى تنظيم دفع الضرائب (غالباً في مقابل الإعفاء الشخصي من الضرائب)، كانوا يحلون المنازعات الصغيرة مثل تلك التي تتعلق بالأرض، ويفرضون القانون العرفي.

وإلى جانب الأعيان الموجودين، كانت هناك نخبة ثانية مرتبطة بهم، وهي النتاج الطبيعي لتزايد التجارة الإقليمية والخارجية في القرن الثامن عشر. هؤلاء الرجال المحليون النافذون كثيراً ما ظهروا في أكثر من مجال - كتجار، أو كمقرضين للأموال، أو أحياناً كجباة للضرائب وملاكي أراضٍ. وفي أجزاء كثيرة من البلقان تم تشييد منازل بالغة الفخامة لعائلاتهم، كما أن أسلوب حياتهم كان يختلف قليلاً عن أسلوب حياة النخبة المسلمة الذين كانوا جيراناً لهم. وكان ذلك ينطبق بصفة خاصة على النخبة الوطنية البلغارية، الذين نعموا بالرفاهية بصفتهم تجاراً للماشية، ووسطاء لمنتجات القرى، وتجاراً جوّالين في المعارض الكبيرة، وحتى في استانبول. وفي كثير من الأماكن، مثل لاريسا وسالونيكا، كان من الممارسات الشائعة لمثل هذه العائلات الغنية أن تشتري الحماية من أحد المسلمين النافذين[29].

وبجانب النخب المدينية كانت هناك نُخب من رجال الإكليروس. إذ كان البطريرك اليوناني والبطريرك الأرمني في استانبول يرسلان بانتظام جباة الضرائب التابعين لهم ليطلبوا من الأديرة والأساقفة تسليم المبالغ المتراكمة من رسوم المناسبات والتبرعات التي يقدمها رعايا الأبرشيات.

> "في الأسقفيات الكبير... حيث كان رجال الدين أكثر عدداً، وتوجد عائلات يونانية ميسورة، كان الأسقف يطلب جزءاً من الأرباح التي يجنيها رجال الإكليروس من الاعترافات والخدمات المنزلية و... الصلوات اليومية، التي يقرأها الكاهن لكثير من العائلات"[30].

وكان رجال الإكليروس يمررون بدورهم إلى رعاياهم المساهمات التي كانت مطلوبة من الكنيسة ككل. وكانت الأديرة والأسقفيات اليونانية في أواخر القرن الثامن عشر عامة تعمل تحت وطأة دين عام، يدفعون عنه فائدة سنوية مقدارها 12 في المئة[31]. ووفقاً لأحد التفسيرات، فإن إغلاق البطريركيات السلافية في بيتش وأوهريد Ohrid سنة 1766 ـ 1767 كان الهدف الحقيقي منه التخفيف من الإحراج المالي الحاد فيهما[32].

وفي استانبول نفسها كان أمراء التجار في حي فينير اليوناني يقرضون المال لتأمين مصالحهم بشؤون الكنيسة، ولا سيما بعد سنة 1763، حين بدأت البطريركية تطلب من المرشحين لمنصب البطريرك أن يدفعوا ضريبة تولي المنصب من أموالهم الخاصة[33]. ومن جانبهم كان أمراء التجار هؤلاء يرشون ويتآمرون لكي يحصلوا على مناصب حكومية في الإمارات الرومانية، وهي مناصب كانت محجوزة لهذه الدائرة فقط قبل اندلاع الحرب اليونانية سنة 1821. وقد تحكّمت ثماني عائلات في تعيينات الإمارتين الرومانيتين، واثنتان منها هما عائلة مافريكورداتوس وعائلة غيكاس، كانت تتولى واحدة أو أخرى من الإمارتين على مدى تسع وثمانين سنة من مئة وإحدى وتسعين سنة (وهو المجموع الكلي للولايتين).

وكان متوسط فترة الحكم سنتين ونصف، وكان حاكما بوخارست وجاسي المؤقتين يأخذان معهما حاشية كبيرة العدد. لقد اختلط هؤلاء المرؤوسون، الذين كانت هناك الحاجة إليهم لتسيير أمور الحكم، بطبقة البويار (النبلاء) الرومانية. وتزوجت ست وثلاثون عائلة من البويار منهم، بحيث قدمت للأزواج اليونانيين فرصاً للاستثمار، لأن الاستثمارات في رومانيا لم تكن خاضعة للمصادرة وبذلك كانت تجتذب اليونانيين في استانبول. وكان عدد قليل من الوظائف العليا الخاضعة لحكم الفانوريين Phanariote مخصّصة للنبلاء (البويار) الرومانيين. لكنهم في معظم الأحوال كانوا قانعين برعاية ضياعهم، والتجارة في الماشية، والنبيذ والبراندي وجمع البدلات النقدية من فلاحيهم، وفي أواخر القرن أبقوا أراضي احتياطية إقطاعية، كما لو كانوا يتوقعون الازدهار القريب لزراعة الحبوب الرومانية.

وفي الطرف الآخر من شبه الجزيرة، كانت هناك طبقة أخرى من الرؤساء

اليونانيين تسيطر على المورة. وكوّن هؤلاء حكومة ظل إلى جانب المسلمين، وكانوا في العادة من كبار ملاكي الأراضي والتجار، وغالباً ما كانوا يشاركون في تهريب البضائع والقرصنة، التي ازدهرت بصفة خاصة خلال السنوات النابوليونية ما بين 1793 و1815. وكما كانت الحال في استانبول وفي رومانيا، كانت النخب الكنسية وغير الكنسية متداخلة بشكل وثيق. وقد وَقّف كثير من اليونانيين الأرض على المؤسسات الدينية وهكذا فإن شطراً من أراضي المورة، ربما يصل إلى الثلث، كان يخضع للحماية الرسمية للكنيسة الأرثوذكسية. وقد عاش الرؤساء اليونانيين في المورة وخيوس وكريت عيشة تشبه كثيراً عيشة الباشوات في المناطق المجاورة بشكل يبرر ميل المؤرخين للتفكير في خلفية ثقافية عثمانية مشتركة، ولا سيما في القرن الثامن عشر الذي كان فيه المستوى التعليمي متدنياً[34].

الأناضول

كان ظهور طبقة الأعيان في تنويعاتها الأناضولية متقدّماً بالفعل في فترة التوليب Tulip (1718 ـ 1730) على أساس من الشراء الواسع الانتشار لالتزامات الضرائب على مدى الحياة. وبحلول سنة 1760 كان كل ما بقي من أراضي التيمار في الأناضول قد تم اغتصابه بواسطة طبقة رجال الأعمال الماليين الصاعدة، ربما لأنه كان ينظر إلى التيمار على أنه أقل فائدة في الجانب الأناضولي. وقد أدت جهود الصدر الأعظم محسن زاده محمد باشا الساعية إلى مركزة التعيينات الرسمية في استانبول (1765) إلى إحداث فرق ضئيل في نوعيتها، لأن الأساس الحقيقي لسلطة هؤلاء الموظفين كانت حيازتهم للأراضي عن طريق نظام المزاد، وليس نظام التعيين. وكانت المناصب العليا التي أسندت إلى كثير من أعيان الأناضول مجرد واحدة من الحيل التي تعلمت العاصمة أن تحتال بها للحفاظ على التوازن بين العائلات المتنافسة في الأناضول، كما هي الحال في الروملّلي.

تكشف مسيرة عائلة تشابان أوغلو في وسط الأناضول عن تفاصيل ذات مغزى. فقد كوفئت هذه العائلة مرات ومرات بالمناصب المرغوبة، بدءاً من سنة 1755، بسبب الخدمات التي أسدتها إلى الباب العالي، وأولى هذه الحالات لأن أحمد تشابان أوغلو ساعد في سد النقص في اللحوم باستانبول. وتمت مكافأته بالاعتراف الرسمي به ملتزماً للضرائب (فويفودا) في بوزوق، التي قيض لها أن

تكون موطن العائلة. وأعقب ذلك تعيينه عام 1761 والياً على سيواس لمدة سنتين. ومن المثير للاهتمام أن نلحظ التغيّر من وظيفة ملتزم للضرائب إلى حاكم كامل للولاية ـ فمن الناحية النظرية كانت لهاتين الوظيفتين سلطات مختلفة لكن المرء يمكن أن يرى كيف أن التمييز بينهما كان ينهار في تلك الفترة. كان المقصود بالتعيين في سيواس منع عائلة أخرى، هي عائلة زرالي زاده، من ترسيخ وجودها هناك بشكل أكبر من اللازم. ثم أعطي أحمد آغا جوروم التزاماً إضافياً، أربالك، ما يوحي بأن التزامات الضرائب في الولايات الصغرى التي لم تكن قد نزعت تماماً من الخزانة كانت تذهب إليه بدلاً من ذلك باعتبارها راتباً له. وفي سنة 1764 كسب نجده Niğde كذلك (باعتبارها أربالك أيضاً) بسبب نجاحه ضد رجال العصابات. ولكن بسبب تجاوزاته، أو نجاحه المزعج في ثلاث ولايات فرعية، رتب الباب العالي لإعدامه بواسطة العائلات المنافسة في سنة 1765، وربما كان ذلك جزءاً من برنامجه الجاري «للمركزية».

وبعد ذلك بثلاث سنوات فقط، استعادت عائلة تشابان أوغلو حظوتها، على الرغم من أن جزءاً من ممتلكاتها السابقة كانت قد تمت مصادرته. لقد تم تأديب العائلة وليس تدميرها. فتم تعيين مصطفى بك تشابان أوغلو بسبب خدماته في استئصال العصابات في حاجي بكتاش وأفانوس في وظيفة مركزية كبيرة «قابي سي باشي»، وهي وظيفة مخصّصة في تلك الفترة لمثل هذه المناسبات. وفي أثناء حرب سنة 1768 ـ 1774، وعلى الرغم من تبدّل السيطرة على متصرفية بوزوق، فإن السيطرة الحقيقية على التزامات الضرائب في الولايات الفرعية بقيت في أيدي مصطفى بك باعتباره متسلماً.

ثم أعقبت ذلك فترة من المنافسة الكثيفة، كانت تدار جزئياً من استانبول، مع عائلة جانيكلي إلى الشمال. وتقلبت حيازات كلتا العائلتين بشكل درامي في مواطنهم. وقد سلك سليمان تشابان أوغلو ومعه ابنه طريق خدمة السلطان بإخلاص؛ فقد ظهرا على رأس قواتهما على جبهة الدانوب سنة 1790. وفي مقابل خدماتهما في أثناء الحرب تلقيا مجموعة من المناصب الشرفية في العاصمة (ميراخورولك، قابي سي باشيلك) وسلطة حقيقية كملتزمي ضرائب في أنقرة (متسلميلك) وفي أماسيا (محاصيلك). وفي الفترة الإصلاحية في عهد السلطان

سليم الثالث، بقيت عائلة تشابان أوغلو على الطاعة في معظم الأحيان، إلى حدّ أنه على الرغم من أن السلطان التالي، محمود الثاني، اتبع سياسة عامة لتأديب الأعيان، كانت لا تزال هناك فرصة لمكافأة عائلة تشابان أوغلو بإعطائها حاكمية حلب سنة 1813[35].

من الحقائق المهمة غير المدروسة أنه في الأناضول، كما في الروملي، كان ثمة هيكلية شبه إقطاعية لكبار الأعيان وصغارهم حدثت في العقود الأخيرة من القرن، حيث على القمة ستّ من العائلات الكبيرة. وقد أدى رجال العصابات دوراً في هذه العملية، في البداية لاختبار قوة المنافسين، ثم عن طريق قمعهم، لتأسيس القوة وإظهارها. وحتى من دون رجال العصابات، أشاع أتباع السادة الكبار، والذين غالباً ما تراوح عددهم بين أربعة وخمسة آلاف رجل، الفوضى الشديدة في المناطق المحيطة بهم. غير أن أعيان الأناضول وأياً كانت الأهمية التي اكتسبوها كملتزمين للضرائب أو ملاكين للأرض، لم يبذلوا إلا القليل لتنظيم الزراعة، إذ كانوا يفضلون الربا باعتباره الطريق الأفضل المضمون للحصول على الثروة. ومع ذلك فإن تاجراً أوروبياً مثل بيسونيل ربما كان يفضّل حماية عائلة من الأعيان (في هذه الحال عائلة قره عثمان أوغلو)، مهما كان الثمن، ما دامت فعلاً في موقع يتيح لها فرض النظام في منطقتها، على عكس كثير من الموظفين الرسميين المرسلين من استانبول[36].

سوريا

في سوريا، كما في الولايات المركزية، اتضحت الاتجاهات نحو الاستقلال الذاتي، استجابة للسيطرة المركزية الضعيفة، بشكل مطرد في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن. وبينما كان ولاة حلب ودمشق (أو المحيطون بهم) قبل سبعينيات القرن الثامن عشر يتنافسون مع النخب المحلية للحفاظ على توازن القوى، برزت مدينة عكا الساحلية بعد سنة 1770 لتتحداهما باعتبارها المركز الثالث للسلطة في سوريا، على أساس نصيب الأسد من التزامات الضرائب وأكبر الحاشيات العسكرية في الولاية.

وكان في كل من حلب ودمشق فرقاء محليون متنافسون، ولهم تحالفات

جلبت لهم الدعم إما من الانكشارية (دمشق) أو من بعض أرباب الحِرَف في مدنهم المتسترين بقناع الانكشارية المحلية (كل من دمشق وحلب). ففي دمشق كانت عائلة العظم، المتحالفة مع الانكشارية الامبراطورية، تتحكم في التجارة الإقليمية، على حين كان هناك فريق محلي آخر متحالف مع تجارة الحج[37]. وفي كل مدينة، كان أحد الفرقاء المتنافسين يسيطر على الريف خارج المدينة، ولا يحوز التزامات الضرائب فحسب، بل يسيطر أيضاً على شؤون الفلاحين باعتباره المقرض للأموال والوسيط، الذي غالباً ما كان يشتري المحاصيل مقدماً قبل الحصاد[38]. وقد أدت هذه الممارسة الأخيرة (التي يحرّمها الإسلام نظرياً) وبسهولة إلى احتكار إمدادات الطعام. ومن دون نظام حماية الغذاء الذي كان يمارس في استانبول، كانت المدينتان السوريتان في كثير من الأحيان رهينة لخطط الاحتكار التي تمارسها عليهما النُخب من أعيانها، الذين استخدموا سيطرتهم على المواد التموينية في الريف لكي يحجبوا الغلال عن مدينتهم حتى ترتفع الأسعار إلى مستويات ملائمة. وربما كان الولاة أيضاً يتآمرون في هذه المخططات. وهكذا، فإنه في العقود الأخيرة من القرن، حين كانت الشؤون الداخلية بالمدينتين محكومة بالصراع بين الفرقاء المحليين، كان الفريق الذي يمسك بالسلطة يحاول وبشكل ثابت أن يكوّن لنفسه ثروة باحتكار إمدادات الطعام.

لعب الأتباع أيضاً دوراً كبيراً في الحياة والشؤون السياسية السورية طوال القرن. حتى إن عائلة العظم في دمشق، والتي كانت أسرة حاكمة محلية محبوبة، أحست بالحاجة إليهم. وكان يجب جمع الضرائب في الأطراف الصحراوية بواسطة حملة سنوية (دورة) مشابهة لما كان متبعاً في شمال إفريقيا. وكان على القبائل الموجودة دائماً (الأكراد والتركمان قرب حلب، والبدو قرب دمشق) أن ترهب بالقوة العسكرية حين لا يتم شراؤها بالامتيازات. وقد انهار الترتيب الذي كانت القبائل الكبرى تستفيد بمقتضاه من الحج سنة 1768 ولم يعد من الممكن إحياؤه عندما صار الوهابيون سادة طريق الحج.

أما جبل لبنان، بأقلياته المسيحية والدرزية والشيعية، فكان بناؤه قائماً على أساس الطوائف، مع تركز السلطة بأيدي كبار السن في كل طائفة، الذين تدعم دورهم بروابط القربى وهيكلية التحالفات. ومن الطبيعي أن التزام الضرائب كان بأيدي هؤلاء الحكّام الأوليغاركيين.

وكان الموقف في شمال سوريا أو بالقرب من الساحل مختلفاً تمام الاختلاف. فبينما فقدت حلب ودمشق بعض الأهمية النسبية خلال القرن مع نضوب تجارة الحرير الإيراني، زادت أهمية المنطقة الفلسطينية باعتبارها موطن زراعة القطن والحِرَف الريفية والمنزلية القائمة على القطن، مدعومة بالحبوب والزيتون والتبغ. وهذا ما يفسّر السبب في أن الملتزم المحلي ظاهر قد حصّن عكا على الساحل، واستخدمها قاعدة لعملياته. وكانت عملية إعادة التمركز هذه ناجحة بالقدر الذي جعل خليفته البوسني «الجزار» يتقبّل الترتيب برمّته، وعندما تم تعيينه والياً على سوريا، مارس مهام الحكم من عكا. وعلى الرغم من أن الجزار تظاهر دائماً بأنه الخادم المخلص للباب العالي، فإنه سعى إلى الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتي. ولكي يحمي سلطته على الولاية، احتفظ بحاشية كبيرة متوازنة عرقياً كان فيها العنصر الشمال أفريقي جنباً إلى جنب مع الألبان والبوسنيين والسوريين. وقد تناول الجزار التجارة على الساحل بمفهوم ملتزم الضرائب، حيث كان الأفراد البارزون من التجار من أبناء الأقليات، وكانت مواد التجارة تتضمن الحبوب التي كان ينقلها من المناطق الداخلية[39].

العراق

كانت مدن العراق ـ الموصل وبغداد والبصرة ـ تشبه مدن سوريا في بعض الجوانب الأساسية. ففي العراق أيضاً سيطرت نخب الأعيان ذوي الأصول المتعددة ـ عسكريون وعلماء وتجار ـ على جزء كبير من المناطق الريفية المحيطة من خلال آليات متنوعة. ففي بعض الأحيان كانت لهم حيازاتهم الريفية الخاصة، التي اعتبروها ملكاً لهم بصورة متزايدة، أو مؤسسات عائلية مضمونة (أوقاف). أو، باعتبارهم مقرضين للأموال، وملتزمين، ووسطاء، كانوا يجمعون الضرائب ويحمون القرويين من المطالبات التي تتعدى قدرتهم على الدفع. هذه السيطرة المالية والائتمانية على الريف من جانب المدينة القريبة كانت وبدرجات متفاوتة من خصائص الولايات العثمانية في القرن الثامن عشر. وفي المناطق المروية بالقرب من النهر في العراق الأدنى، تم استبدالها بتدخّل زعماء البدو، الذين كانوا بصفتهم نخبة بديلة، يأخذون أيضاً الأتاوة من قوافل التجارة القادمة من كل اتجاه.

وكانت لكل من بغداد والموصل سياسات معقدة تنطوي على التحالف

الداخلي بين النخبة وأرباب الحِرَف ـ الانكشارية، وتحالفات خارجية مع بعض القبائل المحيطة. وكان في المدن العراقية أيضاً مماليك، مثل أولئك الموجودين في مصر وتونس. وكان هؤلاء يشكلون حاشية من نوع خاص، فلم يكونوا منفصلين عرقياً عن الناس المحيطين بهم فحسب، بل كانوا من حيث المبدأ يُشترون ويربون باعتبارهم مماليك محاربين، يتميزون بالولاء والشجاعة التي كانت من أخلاقياتهم الأساسية. وبمساندة قوة من المماليك، كان في وسع الولاة العراقيين، مثل عائلة الجليلي في الموصل وهي أسرة حاكمة ذات أصل مملوكي من بغداد ـ أن يسيطروا على بيئاتهم المضطربة بنجاح واستمرار مدهش. وقد وصلت الحاشية المملوكية في بغداد، وقدر عددها بثمانمئة فرد سنة 1765، إلى ذروتها عندما بلغ العدد ثلاثة آلاف شخص تحت حكم سليمان الكبير، وهو من سلالة مملوكية حاكمة، عند نهاية القرن. وكما كانت الحال في مصر، كانت أغلبية هؤلاء المماليك من الجورجيين، وبينما لم يكونوا على المستوى الاقتصادي نفسه للأعيان المحليين، فإنهم كانوا يتقاسمون مع حكام الولايات مواردهم، ويتبقى القليل، أو لا يتبقى شيء لاستانبول. وبذلك كان العراق في موقف متوسط بين بلاد الشام ومصر، يشارك بلاد الشام مشكلة القبائل، على حين يشارك مصر مشكلة الحاشية المملوكية[40].

مصر

استهلت هذه الولاية العثمانية القرنَ الثامن عشر في ظل نظام الالتزام الذي تحكّم فيه المماليك، وأنهته بنظام لملكية الأرض لعب فيه المماليك دوراً أقل أهمية إلى حد كبير. وبصفة عامة، فإن الطبقة المملوكية كانت قد انتقلت إلى القاهرة حوالى منتصف القرن، وهناك شكّلت قاعدة اقتصادية جديدة بالسيطرة على نظام التزام جباية الضرائب في المدينة الذي كان من قبل يعود للخزانة المصرية وفي النهاية لاستانبول، وتركت في الوقت نفسه جبايات الضرائب في ريف مصر إلى طبقة مركبة من ملاكي الأراضي كان التجار الأثرياء والعلماء يسودون فيها. أما في المدينة، فقد خسر الانكشارية وحلفاؤهم من أرباب الحِرَف، الذين كانوا حتى ذلك الحين يسيطرون على التزامات الضرائب في المدينة، كما خسرت الخزانة العثمانية، التي كانت تتلقى من مصر جزية تضاءلت كثيراً بعد منتصف القرن. وفي

الريف ساق نظام ملكية الأراضي الجديد القرويين إلى الديون وغالباً إلى الهرب خلال العقود الأخيرة قبل وصول نابليون.

كان التاريخ المصري طوال القرن الثامن عشر محكوماً بالطبقة المملوكية، وهي نخبة من الجنود العبيد تختلف اختلافاً جوهرياً عن المماليك الذين وجدوا في الفترة ما بين القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر. إذ إن المماليك السابقين ظلوا معزولين كنخبة وحاشية؛ أما مماليك القرن الثامن عشر الذين كان معظمهم من الجورجيين فكانوا على النقيض يتزوجون بالفعل من أحفاد المماليك السابقين ليشكّلوا معاً طبقة نصف مصرية متغطرسة منظمة في «بيوت» عسكرية يقودها كبارهم. وربما يكونون قد وصلوا في ذروتهم إلى عشرة آلاف، بيد أن الإنهاك من خلال العنف قد طالهم بشكل مستمر، وقدّر مراقب بريطاني عددهم سنة 1789 بأربعة آلاف شخص[41].

وفي القاهرة، شكّل المماليك أيضاً تحالفات خارج بيوتاتهم مع بعض الفرق العسكرية الامبراطورية التي كانت متمركزة هناك بشكل دائم، ومع عدد من أبناء طبقات العلماء والتجار، الذين كانوا يشتركون معهم في المصالح المادية. ومثل الشؤون السياسية في مدن بلاد الشام، كانت الحياة السياسية في القاهرة منظمة، ثم أعيد تنظيمها في فرق عملاقة، كانت التحالفات المملوكية تشكّل الفئات الرئيسية فيها. وبما أن المماليك كانوا أقوى من الولاة العثمانيين، فقد برز من صفوفهم رجل قوي أو أكثر يسعى للسيطرة على الحكم في مصر. وكان أبرز هؤلاء علي بك الكبير، الذي لم يكن خارجاً من صفوف الأعيان مثل معاصريه في ستينيات القرن الثامن عشر، البوشاتلي وتشابان أوغلو، وإنما كان ضابطاً مملوكياً حاول انتزاع مصر من القبضة العثمانية الآخذة في الضعف. بيد أن منهج علي بك الكبير لم يكن مختلفاً جداً عن مناهج سادة الحرب الأعيان في الولايات المركزية. فقد احتفظ هو أيضاً بحاشية كبيرة من المرتزقة (وليس المماليك) وحاول أن يحتكر مجالات عديدة في الحياة الاقتصادية لكي يدفع لهم (ولا سيما التزامات جباية الضرائب في القاهرة ونظام الجمارك). كما أنه أعطى أيضاً ضمانات للأمن الداخلي لصالح التجارة، وكان له برنامج للتوسع الإقليمي - في مصر العليا، والحجاز، وفي بلاد الشام حين أتاحت له حرب 1768 - 1774 فرصة لذلك.

وقد حال بُعد المسافة والحروب والاضطراب الداخلي بين العثمانيين وإعادة فرض حقهم في نصيبهم المعتاد من ثروة مصر باستثناء فترة قصيرة سنة 1786، وبمساعدة حلفاء مصر الإنكليز، في سنة 1801. وفي الوقت نفسه، صارت الجزية التقليدية مكافأة للبيوتات المملوكية المحاربة، التي لم تتردد في استكمال أسلوب البذخ في حياتها بعديد من حالات الابتزاز الموجهة إلى أهل القاهرة.

تخلّصت مصر النهرية مثل غيرها من الأقاليم الخصبة في الامبراطورية العثمانية، تدريجياً من النظام الضريبي الذي اقترحته الحكومة المركزية. واستبدله بخليط من الإيجارات لمدى الحياة، والأوقاف والضياع الشخصية لطبقة مركّبة من الحلفاء المماليك وسكان المدن ـ ومن بينهم تجار وعلماء ونساء. وقد ترك هؤلاء الإشراف الفعلي على ضياعهم إلى وكلاء محليين في الريف، في حين عاش القرويون في بعض الأماكن الأكثر بعداً في ظل السيطرة المحكمة لشيوخ البدو.

ويشهد الهبوط الديموغرافي في المدينة والريف على الإجراءات القاسية الناتجة عن النهب المملوكي خلال العقود الأخيرة من القرن. وقد انهارت مقاومة المماليك للغزو الفرنسي لأنها كانت تفتقر إلى المساندة الشعبية. وأعفى الغزاة المماليك المهزومين من التزاماتهم الضريبية في المدن. وعلى الرغم من أن المماليك كانوا لا يزالون قوة منافسة، فإنهم أصبحوا عندما انسحب الفرنسيون، أضعف بكثير سواء على صعيد العدد أو كمؤسسة، واستطاع رجل العصر القوي الألباني محمد علي أن يتفوق عليهم بسهولة. وقد تبنّى محمد علي، عندما أنهى تسوية حساباته معهم سنة 1811، معظم برنامج سلفه المملوكي علي بك الكبير، واحتفظ لنفسه ببيت من المماليك، وهو في الواقع الوحيد الذي بقي في الولاية التي صارت آنذاك تتمتع بالاستقلال الذاتي[42].

شمال إفريقيا

في العقد الأول من القرن الثامن عشر، نفضت مدن الدول الثلاث في شمال إفريقيا عن نفسها معظم وشائج السيطرة السياسية من استانبول. إلا أن كلاً منها بقيت إلى حدٍّ ما أسيرة النظام الاجتماعي الذي توارثته عن الحكم العثماني وتقبّلت كل منها الثقافة العثمانية نموذجاً. كما لم يكن الانفصال مكتملاً تماماً، لأنه حتى

سنة 1795 كانت تونس تهتم بطلبات استانبول للمساعدة ضد طرابلس الغرب، وفي سنة 1810 ساعدت العثمانيين في الحملة على جزيرة كريت.

وإذ قطعت الدول ـ المدن الثلاث معظم الروابط مع العثمانيين، فقد أصبحت لوحدها في مواجهة القوى البحرية الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا وإنكلترا وهولندا. وانتهت عمليات القرصنة والاسترقاق التي شهدها القرن السابع عشر، وحلّ محلها آنذاك مزيج من التجارة، التي أشرف عليها قناصل القوى الكبرى، والقرصنة الموجهة فقط ضد الدول التجارية الصغرى، ومن بينها الإيطاليين، والهانزيين والاسكندينافيين. وتولّت تونس رعاية معظم التجارة والقرصنة على امتداد القرن، بيد أن الدول الثلاث جميعاً تمتعت بآخر فترة ازدهار لعمليات القرصنة بعد أن قهر الفرنسيون المالطيين، والأساطيل البابوية والنمساوية سنة 1793، وقبل أن تنهي القوى الأوروبية، بقيادة الأميركيين، القرصنة بعد هزيمة نابليون النهائية.

وطوال تلك الفترة، كانت الجزائر تحت سيطرة الحامية الانكشارية، التي كانت تستقطب دورياً جنوداً من السواحل الأناضولية (وهو سبب رئيسي لاستمرار صعود النموذج الثقافي العثماني). وكان رئيسهم، الداي، من صنيعة ديوان الانكشارية ونادراً ما كان يموت ميتة طبيعية. وقد كان القدْرُ المحدود المتاح من القرصنة في ظل ظروف القرن الثامن عشر نشاطاً تديره الدولة وكانت عوائده تذهب إلى الوزراء. وكانت الجزائر، مثل الدولتين الصحراويتين الأخريين، قبلية في معظمها. ولذلك كانت جباية الضرائب تتم بواسطة بعثتين (مخلّصين) في السنة، لم يكن القصد منهما ملء خزائن الدولة فحسب، بل إخضاع المارقين للنظام، وفرض الولاء للدولة. وكان هذا النظام، مع قدر معين من الاختلاف، هو نفسه المستخدم في تونس وطرابلس الغرب.

وعلى خلاف الجزائر، كانت المدينتان الدولتان الأخريان تحكمان بواسطة سلالتين حاكمتين حقيقيتين، القرمانلية في طرابلس الغرب والحسينية في تونس. وكان لكل منهما حاشية معظمها من الأتراك. وفي تونس، أكثر المدن الدول في شمال إفريقيا تعقيداً، كان هناك مماليك أيضاً. وإذ كانت أعدادهم قليلة نسبياً (ما بين مئة ومئتين) فإنهم شغلوا معظم الوظائف العليا، إن لم يكن كلها. وكانت

الدولة تتقاسم السلطة في المقاطعات مع شيوخ القبائل. ومن الأمور المعبّرة عن طبيعة الحكومة أن عشرين فقط من بين ستين متصرفية (ولاية صغرى) تونسية (من أوائل القرن التاسع عشر) كانت إقليمية، في حين أن الأربعين الأخرى كانت قبلية. وللسيطرة على أولئك البدو والسكان المحاربين، منحت الدولة قبائل معينة إعفاءات ضريبية استخدمتها للسيطرة على القبائل الأخرى. هذه الممارسة، مثل البعثة التي كانت ترسل مرتين سنوياً، كانت من خصائص الحكومات الثلاث جميعاً.

وبينما كانت دول القرصنة الثلاث تشكل كيانات مستقلة، بالمصطلح السياسي، خلال القرن الثامن عشر (أو كانت كذلك تقريباً لأن تونس كانت تدفع الجزية للجزائر) إلا أن الروابط الاجتماعية والثقافية بالعثمانيين بقيت قوية ما دامت الحاشيات تركية. وعلى النقيض من ذلك، كانت أساطيل القراصنة تتكون في معظمها من اليونانيين والألبان. وقد انفصمت هذه الروابط الاجتماعية أولاً في تونس سنة 1811 حين تمرّدت الحاشية التركية وحلّ البربر محلها، لكنها بقيت قائمة في الجزائر حتى قدوم الفرنسيين سنة 1830[43].

الهوامش

(1) Anderson (1979), p. 321.

(2) Nagata (1976b), p. 65.

(3) Dimitrov (1962b), passim; Özkaya (1985), p. 46.

(4) Özkaya (1985), p. 59; İnalcik (1977), p. 29.

(5) واعتبرت سنة 1717 تاريخ الإلغاء الرسمي لأراضي الخاص التابعة للبيلربيه:

Uzunçarsili (1945), p. 203.

(6) Russell (1794), II, p. 91.

(7) Thieck (1985), p. 118.

(8) Radusev (1980), p. 88; Özkaya (1985), pp. 93, 182, 187, 193.

(9) Abdul Rahman and Nagata (1977), p. 192; İnalcik (1977), p. 44; Özkaya (1985). pp. 210-15.

(10) Cf. Yediyildiz (1982c), pp. 151-61; Barnes (1986), p. 42; İnalcik (1978), pp. 87-88; idem (1983), p. 111; idem (1955), p. 225.

(11) Zilfi (1983), p. 326.

(12) Abdul Rahman and Nagata (1977), p. 185.

(13) Pococke (1745), II, p. 267.

(14) Özdemir (1986), pp. 114, 156.

(15) Kunt (1983), passim.

(16) Berkes (1964), p. 53; Özkaya (1985), p. 209.

(17) Abdul Rahman and Nagata (1977), pp. 188, 192; cf. İnalcik (1977), p. 31; idem (1980), pp. 316, 334; Özkaya (1985), p. 93.

(18) Porter (1771), p. 6.

(19) Sućeska (1965a), p. 229; Mutaftieva (1965), p. 244; Dimitrov (1962a), pp. 129ff.

(20) Nagata (1976b), p. 103.

(21) Özkaya (1983), pp. 14-15.

(22) In 1765, 1784, and 1786: İnalcik (1977), pp. 47-49; Nagata (1976a), p. 33; Sućeska (1965a), p. 229; Mutaftieva (1965), pp. 241-42.

(23) İnalcik (1977), p. 45; Nagata (1976b), p. 97; Shaw (1971), p. 213; Mutaftieva (1965), p. 235.

(24) ISN (1986), vol. 4, pt. 1, pp. 328-29; Sućeska (1965c), p. 322; Tritković (1970), pp. 525-49.

(25) Sućeska (1969), p. 206; Nagata (1979), pp. 12-32; Kreševljaković (1954), p. 68; idem (1951), p. 126; Sućeska (1965a), pp. 227-29; idem (1980), pp. 144-56;

Eren (1965), pp. 25-40; q.v. «Bosna» in EI².

(26) Mutaftieva (1965), p. 245; idem (1962), pp. 179, 212; Mutaftieva and Dimitrov (1968), p. 50; Kosev (1970), p. 69; Lampe and Jackson (1982), p. 36; Lascaris (1938), p. 384; Özkaya (1983)Û pp. 16, 103-5; Sadat (1973), pp. 208-17; Dimitrov (1962a), pp. 129-65; BAN (1985) vol. 5, pp. 39-47, 163-68; Nagata (1976a), p. 35; Gökçe (1967), pp. 108-9; Gandev (1960), p. 211.

(27) Leake (1967), IV, pp. 353-54.

(28) Hobhouse (1813), I, pp. 117-18; cf. Mutaftieva (1965), p. 245; Pollo and Arben (1981), pp. 94-98; Shaw (1971), pp. 228-98, 317; Frasheri (1964), pp. 109-17; Ars (1963), p. 124; Naci (1966), p. 133; BAN (1985), vol. 5, p. 163; Skiotis (1971), pp. 221-43.

(29) Leake (1967), IV, p. 295.

(30) المرجع نفسه، ص. 240.

(31) المرجع نفسه، IV، الصفحات 487، 540؛ III، ص. 355.

(32) Papadopoulos (1952), pp. 89-90.

(33) المرجع نفسه، ص. 132.

(34) İnciciyan (1976), p. 22; Nagata (1976b), p. 44; Skiotis (1975), pp. 312-15; Paskaleva (1962), p. 128; Runciman (1968), pp. 362-74; Otetea (1960), pp. 306-10; İnalcik (1978), pp. 87-88; Berindei (1984), pp. 318-25; Cernovodeanu (1986), pp. 251-52; Chirot (1976), p. 79; Petrovich (1976), 1, p. 18; Orhonlu (1967), pp. 119-35; Grozdanova (1974), pp. 147-59; BAN (1985), vol. 5, pp. 76-7; Clogg (1976), pp. 3-7; Dakin (1972), pp. 12-20; Hobhouse (1813), II, p. 597; Wagstaff (1965), p. 301.

(35) مزيد من التفاصيل عن مهن هذه العائلة في كتاب، Mert (1980), pp. 28-64.

(36) Sakaoğlu (1984), pp. 1061; Veinstein (1975), pp. 131-42; Özkaya (1985)Û pp. 17-59; Nagata (1976b), pp. 14-32; İnalcik (1977), p. 33; Shaw (1971), p. 215.

(37) Schatkowski-Schilcher (1985), p. 35.

(38) Meriwether (1987), pp. 58-72.

(39) Cohen (1973), pp. 312-27; idem (1971), pp. 47-53; Nour (1982), p. 365; Baer (1982), p. 629; Barbir (1980), pp. 68-89, 312; Harik (1969), pp. 48-68; Hourani (1957), pp. 98-99; Thieck (1985), pp. 120-30, 135-37; Bodman (1963), pp. 24-32, 98-118; Rafeq (1975), pp. 285-87; Hourani (1968), pp. 48-54; Rafeq (1966), p. 35; idem (1981), p. 674; Shaw (1971), p. 219.

(40) Nieuwenhuis (1982), pp. 35-110; Raymond (1985), p. 77; Shaw (1971), p. 221; Hourani (1968), p. 52; idem (1957), p. 100.

(41) وللاطلاع على دراستهم التقليدية ومهنهم اللاحقة راجع ;Ayalon (1960), p. 151 Shaw (1962), pp. 2-3; and Brown (1974), pp. 41-64.

(42) Abdul Rahman and Nagata (1977), pp. 171-72; Baer (1982), pp. 53-59, 609-10; Ayalon (1960), pp. 151-62, 285-91; Colombe (1951), pp. 6-15; Raymond (1973-74), II, pp. 418-31, 673; Shaw (1962), pp. 7-9; idem (1971), p. 217; Baer (1980b), pp. 12-17; Marsot (1984), pp. 5-18, 70-74; Raymond (1985), p. 77; Staffa (1977), pp. 277-311.

(43) Abun-Nasr (1971), pp. 175-85, 194-98; Dumont (1972), pp. 64-85; Field (1969), p. 29; Hess (1970), pp. 75-83; Brown (1974), pp. 55, 66, 92, 102-13, 121; Julien (1970), pp. 284-332; Valensi (1977b), pp. 8-74; Wolf (1979), pp. 287-325.

25

الفلاحون والبدو الرعاة

كانت معظم الموارد العثمانية لا تزال تستمد مباشرة إلى حد كبير من المصادر الريفية في القرن الثامن عشر. وكان الفلاحون قبل الجميع هم الذين يسددون الفاتورة، حرفياً ومجازياً على السواء، بسبب تراجع المعايير الامبراطورية، وخراب نظام الأرض، وإدخال وسائل جديدة لتغطية العيوب التي ظهرت في النظام المالي. وغالباً ما كان الاعتماد على سجلات عفا عليها الزمن يؤدي إلى مظالم غير محتملة على مستوى القرية عند نهاية القرن السابع عشر، لأن النظام لم يصبح بعد مرناً بالقدر الذي يأخذ في الحسبان التغيرات الطبيعية والتغيرات التي صنعها الإنسان في الإنتاج الريفي. وأصبح حلّ هذه المشكلة عن طريق إعادة، توزيع أعباء الضرائب الريفية إحدى السمات الأساسية للحكم العثماني في القرن الثامن عشر.

الحياة في القرى

إن هروب الفلاحين هو أفضل مرشد لدينا للأحوال الاقتصادية الفعلية في المناطق المختلفة خلال القرن الثامن عشر. وسوف تبقى المحاولات لقياس العائدات المالية ونظام الضرائب غير مرضية إلا في ما يتعلق بمناطق محدودة لا يمكن أن تشكّل أساساً للتعميم في امبراطورية شاسعة ومتنوعة على هذا النحو. وحتى في ظل قوانين الفترة الكلاسيكية في التاريخ العثماني، فإن مقدار ضريبة «العشر» الدينية كان يختلف من مكان إلى آخر ويتراوح ما بين الثمن والخمس[1].

والقياس القائم على مثل هذه الوثائق يبقى في أي حال صعباً ما دام الدليل المتوفر يكاد يتعلق دائماً بالجماعة أكثر من الفرد المنتج، ولا يمكن افتراض أنه دليل كاف. بيد أنه ليس هناك شك في كثرة هروب الفلاحين من مقاطعة عثمانية أو أخرى خلال القرن الثامن عشر، كما أنه ليس من الصعب تفسير مغزاه. فالفلاحون لا يهربون طواعية لأن ذلك يعني ترك البيوت، والأسوار، والحدائق والأشكال الأخرى من استثمارات العمل خلفهم. وعندما يهربون بالفعل، فإن ذلك يعني أن أعباء الحياة صارت تفوق الاحتمال أو خطيرة، إلى درجة تبرر التضحيات والمخاطر التي تنطوي على ترك كل شيء وراء الظهر.

فهل يعني الهرب بالضرورة زيادة الضرائب عن الحد المحتمل؟ ربما كان هناك ميل عام نحو فرض ضرائب أكثر ثقلاً على الريف بدأ منذ القرن السابع عشر واستمر في القرن الثامن عشر. وكقاعدة نابعة من التجربة يمكن أن نقول إن العملية الضريبية في الريف برمَّتها في ظل القوانين الكلاسيكية راوحت ما بين عشرين وخمسة وعشرين في المئة من الناتج. ومن ناحية أخرى، كانت عملية المحاصصة العثمانية في المحاصيل في القرن الثامن عشر وما بعده تصل إلى ما يقارب الخمسين في المئة في المناطق البعلية التي لا تصلها مياه الري. وهذا أمر يمكن التسامح إزاءه إذا ما كان حائزو الأرض يحمون الفلاح من فرض ضرائب أخرى، بقدر ما يمكنهم. لكن الحروب، وعصابات اللصوص، ونظام الالتزام القائم على أساس سجلات عفا عليها الزمن، مع الطقس الرديء وغيره من تقلبات الطبيعة كان ينجم عنها أحياناً اختلافات هائلة. وحين يضاف انعدام الأمن الحياتي إلى انعدام الأمن الاقتصادي، تكون النتيجة هي الفرار. ويبدو ذلك واضحاً على جبهة الدانوب مع رومانيا المحتلة في الحروب التي جرت أواخر القرن. فهناك تخلى الفلاحون البلغاريون والمقدونيون عن قراهم الواقعة تحت ضغوط قاسية وعبروا النهر إلى المناطق المفتوحة حديثاً في أوكرانيا. وربما يفسر انعدام الأمن على الطرق، ونوعيتها الرديئة، لماذا كانت أجور الشحن في البلقان ضعف الأجور التي سادت في غرب أوروبا سنة 1787. كذلك كانت أسعار القمح والماشية في البلقان أكثر تقلباً، على الرغم من أنها أدنى مما هي عليه في أوروبا الغربية بشكل عام[2].

وغالباً ما تذكر أدبيات أواخر العصور العثمانية الجفلك كما لو كان مصطلحاً مفهوماً تماماً. والحقيقة أن المصطلح عام مثل مصطلح «المزرعة» في اللغة الإنكليزية. إذ كان معناه الأصلي وحدة زراعية يمكن حرثها بزوج واحد من حيوانات الجر. بيد أن المصطلح سرعان ما تطوّر إلى أن يعني أيضاً وحدة غير محددة الحجم حيث يكون الشيء الوحيد الذي تنطوي عليه هو الملكية (أو على الأقل إعطاء حق الحيازة لها) من جانب أحد الأطراف والإنتاج الفعلي من الأطراف الأخرى. وفي القرن الثامن عشر، كانت الغالبية العظمى من الوحدات الزراعية صغيرة جداً بالمقاييس الحديثة. وحتى في مناطق محدودة حيث زراعة المحصول الواحد مثل القطن من الخصائص المميزة، كانت الوحدات الأكبر على ما يبدو تجميعاً لوحدات أصغر، دون أن ينطوي ذلك على أي تغير في استغلال الأرض أو في أسلوب زراعتها.

ولم يكن هناك بالفعل «زراعة راقية» في المشهد العثماني، وبقي نظام الحقول الثلاثة، أو نظام إراحة الأرض بالتناوب القاعدة السائدة في كل مكان تقريباً في الأراضي العثمانية. والواقع أن قيمة الأرض المسجلة تختلف إلى حدٍّ أنه لم تكن هناك قيمة للأرض بحد ذاتها، ولا إيجار ريكاردي محدد. وبدلاً من ذلك كانت القيم تعبيراً عن الاستثمارات الأولية للعمل في تجهيز الأرض للزراعة، أو تحسينها بالطرق والأسوار وغيرها من المنشآت. وكانت الأرض دائماً جديرة بالحيازة، بغض النظر عن السعر، بحيث كان يمكن للفريق المتفوق أن يقرر شروط الاتفاق مع الأشخاص الذين يعملون فيها فعلاً. لكن العثور على العمالة والحفاظ عليها كان أكثر صعوبة في هذا القرن الذي اتسم بوفرة نسبية في الأرض وندرة نسبية في العمالة.

وبحسبما يتوقع المرء، كانت ثمة اختلافات كبرى في الظروف داخل الولايات في هذه الامبراطورية التي كانت لا تزال شاسعة الأرجاء.

الأفلاق والبغدان

كانت الإمارات الرومانية الخاضعة لحكم الفناريين من بين أقاليم الامبراطورية الأقل كثافة في السكان. وبشكل عام استمر الاتجاه الديموغرافي الانحداري في

وغالباً ما تذكر أدبيات أواخر العصور العثمانية الجفلـق كما لو كان مصطلحاً مفهوماً تماماً. والحقيقة أن المصطلح عام مثل مصطلح «المزرعة» في اللغة الإنكليزية. إذ كان معناه الأصلي وحدة زراعية يمكن حرثها بزوج واحد من حيوانات الجر. بيد أن المصطلح سرعان ما تطوّر إلى أن يعني أيضاً وحدة غير محددة الحجم حيث يكون الشيء الوحيد الذي تنطوي عليه هو الملكية (أو على الأقل إعطاء حق الحيازة لها) من جانب أحد الأطراف والإنتاج الفعلي من الأطراف الأخرى. وفي القرن الثامن عشر، كانت الغالبية العظمى من الوحدات الزراعية صغيرة جداً بالمقاييس الحديثة. وحتى في مناطق محدودة حيث زراعة المحصول الواحد مثل القطن من الخصائص المميزة، كانت الوحدات الأكبر على ما يبدو تجميعاً لوحدات أصغر، دون أن ينطوي ذلك على أي تغير في استغلال الأرض أو في أسلوب زراعتها.

ولم يكن هناك بالفعل «زراعة راقية» في المشهد العثماني، وبقي نظام الحقول الثلاثة، أو نظام إراحة الأرض بالتناوب القاعدة السائدة في كل مكان تقريباً في الأراضي العثمانية. والواقع أن قيمة الأرض المسجلة تختلف إلى حدّ أنه لم تكن هناك قيمة للأرض بحد ذاتها، ولا إيجار ريكاردي محدد. وبدلاً من ذلك كانت القيم تعبيراً عن الاستثمارات الأولية للعمل في تجهيز الأرض للزراعة، أو تحسينها بالطرق والأسوار وغيرها من المنشآت. وكانت الأرض دائماً جديرة بالحيازة، بغض النظر عن السعر، بحيث كان يمكن للفريق المتفوق أن يقرر شروط الاتفاق مع الأشخاص الذين يعملون فيها فعلاً. لكنّ العثور على العمالة والحفاظ عليها كان أكثر صعوبة في هذا القرن الذي اتسم بوفرة نسبية في الأرض وندرة نسبية في العمالة.

وبحسبما يتوقع المرء، كانت ثمة اختلافات كبرى في الظروف داخل الولايات في هذه الامبراطورية التي كانت لا تزال شاسعة الأرجاء.

الأفلاق والبغدان

كانت الإمارات الرومانية الخاضعة لحكم الفناريين من بين أقاليم الامبراطورية الأقل كثافة في السكان. وبشكل عام استمر الاتجاه الديموغرافي الانحداري في

هذه الإمارات فترة طويلة حتى وصلت الحضيض في منتصف القرن، حتى إذا ما وصلت إلى نهاية القرن عاودت الاتجاه نحو الصعود. ومع ذلك رأى مراقب بريطاني في سنة 1820 أن سدس الريف في الأفلاق خاضع للزراعة[3]. ومع ذلك كانت الولايتان رعويتين بشكل كاسح. وعاش الفلاحون عيشة الارتحال وراء العشب، وكان بعضهم يزرع الأراضي المنخفضة في الصيف على حين كان الآخرون يرعون قطعانهم في الأراضي العالية. ومن أجل الحماية، كان الكثير من المنازل على التلال، حيث كان يتم استبدال منتجات حرفهم إلى جانب الماشية. وكانت أساليب الزراعة تميل إلى البدائية، بشكل يعكس وفرة الأراضي، ولم تتقدم من مجرد الحرث والحرق إلا في القرن السابع عشر[4]. وكانت الحبوب تخزن في ما يشبه الصوامع تحت الأرض، وهو نظام عرفه السلاف الجنوبيون أيضاً[5]، واستخدمت الحبوب بصفتها نوعاً من العملة.

ويصف قنصل إنكليزي عاش في الفترة النابليونية مساكن الفلاحين بالتالي:

> في الشتاء يلجؤون إلى خلايا تحت الأرض، يمكن تدفئتها بسهولة بواسطة قليل من النار تشعل من الروث الجاف وبعض فروع الشجر. وكل عائلة، مهما كان عددها كبيراً، تنام في أحد هذه المساكن تحت الأرض، رجالاً ونساءً وأطفالاً، كلهم يتكومون سوياً؛ وأسرتهم عبارة عن قطعة من قماش القطن الخشن، تستخدم فرشاً وغطاءً في آن... ويتكون طعامهم المعتاد من المامانغا [هريسة مصنوعة من الذرة][6].

كان الانحدار الديموغرافي في منتصف القرن ناتجاً إلى حد كبير عن هروب الفلاحين، أولاً نتيجة الاحتلال الروسي القاسي أواخر ثلاثينيات القرن الثامن عشر، ثم كاستجابة للأراضي المفتوحة حديثاً في أوكرانيا والبانات في أربعينيات القرن الثامن عشر. وقد أدى ذلك إلى نشوب أزمة في موارد الحكومة المالية. وقدم الحاكم الفناري قسطنطين مافريكورداتو حلاً تمثّل في سلسلة من المراسيم المُشابهة للمراسيم التي صدرت في الأفلاق والبغدان في ما بين سنة 1746 وسنة 1749. فقد ألغى الرق الذي لم يعد من الممكن فرضه آنذاك وهو الأمر الذي كان في الكتب منذ عصر ميخائيل الشجاع، ووضع حدوداً شاملة للضرائب والأعمال

الإلزامية التي كان يمكن طلبها من الفلاحين. وكان القصد يتماشى مع الممارسة العثمانية السابقة: أي تقديم شروط جاذبة بما يكفي لمنع الهرب ولجعل الفلاحين أقوياء قادرين على تحمّل ضرائب الدولة المباشرة. فإلى جانب العشور، كان في وسع أصحاب الأراضي أن يطلبوا سنوياً ما لا يزيد على اثني عشر يوماً من العمل، وهو أقل كثيراً مما كان يطلبه معاصروهم من ملاّكي الأراضي من آل هابسبورغ أو الروس المعاصرين[7]. أما الفلاحون الرومانيون، والذين كانوا أحراراً من الناحية الاسمية بحكم القانون، فإنهم كانوا مرتبطين في الواقع بالتزامات معينة تتصل بالأرض التي يعملون عليها، وبهذا فإنهم كانوا ملزمين بحسب أوضاعهم المالية، مثل البيون الذين يعملون لتسديد ديونهم.

لم يكن ملاّكو الأراضي في الأفلاق يستفيدون إلاّ بقدر محدود من أيام العمل التي كانت من حقهم حتى وقت متقدّم من القرن التاسع عشر. وكان ملاّكو الأرض في البغدان أكثر اهتماماً إلى حد ما بزراعة أراضي الاحتياط التابعة لهم، وبذلك كانوا أكثر تطلباً[8]. وفي العقود الأولى بعد الإصلاحات التي جرت في منتصف القرن، كان معظم ملاّكي الأراضي، يشاركهم في ذلك ملاّك الأرض في بوهيميا وأجزاء من فرنسا، يستمدون الجزء الأكبر من مواردهم المالية من حقوق احتكار متنوعة يتمتعون بها، مثل حقوقهم على الطواحين، ومعامل الخمور والأسواق. ثم، مع تحسّن الأسواق العالمية في سنوات الفترة النابليونية، صاروا أكثر اهتماماً بزراعة أراضي الإقطاع الاحتياطية، التي غالباً ما كانت تهدد أراضي المشاع التابعة للقرى، أو تفرض طلبات جديدة على أراضي الغابات[9]. وعلى الرغم من أن نظام شراء الحبوب العثماني لم ينحل نهائياً حتى سنة 1830، فإن الفرصة في أوائل القرن التاسع عشر للمشاركة في السوق العالمية للحبوب زادت من اهتمامات ملاّكي الأرض الرومانيين في الإفادة الكاملة من أيام العمل المقررة قانوناً، والتي كان يستعاض عنها حتى ذلك الحين بالبدل النقدي.

ولم يحدث حتى أواخر القرن التاسع عشر أن كانت فروض العمل الرومانية مساوية لتلك الفروض التي كانت شائعة في ظل النظام الروسي ونظام آل هابسبورغ. وفي ذلك الحين، كانت الذرة، التي أصبحت مهمة لغذاء الحيوان في أواخر القرن الثامن عشر، هي عماد الغذاء الانساني أيضاً[10].

لم يكن الفلاحون الرومانيون عاجزين تماماً عن المواجهة، بل كان أمامهم دائماً خيار الهرب، وهو ما اختاروه مجدداً تحت وطأة غارات بازفانت أوغلو عند بداية القرن التاسع عشر. كما أنهم ربما كانوا يقاومون التعديات على الحقوق القروية المعتادة مثل استخدام الأراضي المشاع التابعة للقرية. كان لدى القرويين الرومانيين، شأنهم شأن غيرهم من فلاحي البلقان، أعيانهم المعفون من الضرائب الذين عملوا غالباً بصفتهم وكلاء للنظام في جمع الضرائب وتنظيم السخرة. ولا شك في أن هؤلاء خدموا أيضاً باعتبارهم ممثلي الفلاحين المنظمين على شكل تعاونيات حين كان هؤلاء يساومون مع ملاّكي الأراضي المحليين للحصول على شروط أفضل من داخل النظام السائد[11].

صربيا

نظراً للزيادة الطبيعية والهجرة، فإن سكان بشلق بلغراد، التي أعيد فتحها بشكل واسع سنة 1739، ارتفع عددهم بشكل ثابت حتى عصيان سنة 1804. ومع ذلك، كانت الأرض عشية العصيان متوافرة لدرجة أن تربية الحيوان كانت هي السائدة، في حين أن بلغراد اعتمدت على مقاطعات الهابسبورغ عبر الدانوب والسافا للحصول على حاجاتها من الحبوب. وفي الوقت نفسه كان الصرب يبيعون الماشية إلى البوسنيين، الذين كانوا يبيعونها بدورهم إلى دلماتيا، ويبيعون الخراف والماعز إلى المسلمين منهم، أما الخنازير فيبيعونها إلى السكان الذين كانت أعدادهم تتزايد عبر حدود الهابسبورغ[12].

غالباً ما كان الصرب يعيشون في عائلات كبيرة واسعة (زادروغا)، ويسكنون بيوتاً من الخشب والحجارة، عادة في قرى الأراضي المرتفعة التي كانت إما مبعثرة على مساحات واسعة وإما تتخذ شكل الخطوط[13]. وتصرف أعيان القرى بصفتهم قضاة في القضايا الصغرى التي يحسمها القانون العرفي. وكانت قرى البشلق منظمة في خمس وأربعين ناحية، ويمثّلهم في بلغراد أوبوركنيزات oborknezes، وهو نظام تم جلبه أثناء الاحتلال النمساوي سنة 1717 ـ 1739[14].

كانت الزراعة الصربية تستخدم محراثاً خفيفاً متعدّد الأنواع، تجرّه الثيران، وهو نوع يزن 250 كيلوغراماً ومن الصعب مقارنته بالمحاريث المستخدمة في

أوروبا الغربية. وكانوا يحرثون الأرض مرتين قبل بذر البذور، ويتم حصادها بمنجل، وتدرس بمضرب يدوي. وكانت الحبوب تبذر في الخريف وفي الربيع على السواء. أما حدائق الخضراوات، التي كانت مهمة جداً لاقتصاد العائلة، فكانت تحتوي على الكرنب (ملفوف)، والبصل، واللفت، والفجل، والقرع، والخيار، والبطيخ، والكراث والثوم. وكانت الكروم واسعة الانتشار، على حين كانت بساتين الفاكهة مرتبطة في الغالب بالأديرة والكنائس. وهناك أدلة في الوثائق على تسميد الكروم، ومن الطرق المتبعة نقل أماكن مبيت الماشية المسورة. أو كان نظام الحقول الثلاثة هو المستخدم، مع إراحة الحقول بنظام دوري، ومع تبادل زراعة القمح، ثم الدخن، ثم الشوفان. وقد ظهرت الذرة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وسرعان ما أصبحت مهمة لكل من الإنسان والحيوان على السواء[15]. كان غذاء قائد التمرد قره جورج بحسبما تورد السجلات: خبزاً أسود، وكرنباً حامضاً، ولحم خنزير، وجبناً صلباً، وعصيدة (من الذرة) وبصلاً، والبراندي المستخرج من البرقوق[16].

وفي القرن الثامن عشر، واجه صرب البشلق ظروفاً مختلطة ـ تجارة متحسنة مع بني جلدتهم عبر الحدود الشمالية وأمن تتهدده معارك مستمرة بين السلطات ومجندي الانكشارية في حامية بلغراد. ويبدو أن الظروف المادية الفعلية التي عاشوا في ظلها كانت أفضل مما كانت عليه الأحوال في أراضي الهابسبورغ، ويتضح ذلك من خلال الأعداد الكبيرة للمهاجرين العائدين، ولا سيما بعد نهاية الحرب في سنة 1792 وخلال سنوات التمرّد بعد سنة 1806. والواقع أن اتفاق المؤرخين الصرب على أنه خلال السنوات الجيدة الاستثنائية، 1792 ـ 1796، حين تم طرد مجندي الانكشارية من البشلق، كان الصرب راضين بحظهم[17]. ولم تكن الضرائب العثمانية دائماً تجمع بشكل عقلاني، لكنها لم تكن في الوقت نفسه في مجملها شديدة الوطأة مثل ضرائب الامبراطوريات الشمالية.

وعندما أعيد الحكم العثماني إلى صربيا في أعقاب معاهدة بلغراد (1739)، أقيمت حامية كبيرة قوامها 2400 من الانكشارية ومعهم تسعمئة من السباهية، أي أكبر من أي وقت مضى[18]. وسرعان ما صار مجندو الانكشارية مشكلة مزمنة لحكومة الولاية لأن مرتباتهم كانت هزيلة. وقد تنافس الانكشارية والسباهية

للسيطرة على القرى الصربية بقيادة زعمائهم (الذين كانوا على غرار الدايات في شمال إفريقيا). وغالباً ما نجح الانكشارية، باستخدام وسائل متنوعة، بفرض قروض على السكان، في تأسيس مزارع (جفالق)، ثم في النهاية قرى جفالق. وحينذاك تصرّفوا باعتبارهم جباة ضرائب و«حُماة» سواء في المنافسة مع السباهية المحليين أو بالتواطؤ معهم[19]. ولم يكن نتاج ذلك بالضرورة فرض ضرائب لا تحتمل أو انعدام الأمن الذي لا يحتمل. وقد ترك موظف شاب أثناء العصيان الصربي، فوك قره دزيتش Vuk Karadžić، صورة حية للجفلق في تلك الأزمنة:

> في صربيا يطلقون اسم شيتلوق على تلك القرية التي يوجد بها مالك الأرض إلى جانب السباهي... ويأخذ مالك الأرض تُسع الغلال... والفاكهة والتبن. وفي تريسكاني (حيث وُلدت) يأخذ خمس أُقات من البازلاء عن كل شخص خاضع للضريبة (حوالى خمسة عشر رطلاً)، وقربة من الزبدة عن كل بيت. وبغض النظر عن أنهم كانوا يعملون من أجله صيفاً في الحقول، عادة، أيام الأحد في البداية، وفي ما بعد، حين تصاعدت المظالم كانوا يعملون أيضاً في أيام أخرى، ليس في الصيف فقط ولكن في الشتاء أيضاً، وكلما كان يحتاج إلى شيء، مثل قطع الأخشاب وحملها... وفي بعض الأماكن كان ملاّكو الأراضي يمتلكون منازل في قراهم حيث كانوا يذهبون مع عائلاتهم في نزهات في الصيف أو في الشتاء للصيد وفي الأماكن التي لا يمتلكون فيها بيوتاً غالباً ما كانوا يزورون القرية وكان على القرويين في أي مكان إطعامهم... كان ملاّكو الأراضي يحمون مستأجريهم ويدافعون عنهم بقدر استطاعتهم ضد الأتراك الآخرين... وكان ملاّكو الأراضي الصربيين، الشيتلوق، أشد سوءاً وقسوة على الناس من السباهية بل ومن كل الأتراك الآخرين، لكنهم كانوا أكثر ليناً مقارنة بملاّكي الأراضي، الشيتلوق في البوسنة. فهناك لم يكن للقرويين حتى منازل خاصة بهم لكنهم كانوا يشغلون بيوت الآغا الخاصة بهم للإيجار[20].

وثمة سنوات طيبة قليلة من دون ملاّكي الأراضي من الانكشارية الذين فرضوا أنفسهم (1792 ـ 1796) تلتها عدة سنوات

صعبة بعد عودتهم من أراضي بازفانت أوغلو. وكانت النتائج حارقة ومدمّرة، لأن الصرب الذين سمح لهم بحمل السلاح في تلك الأوقات المضطربة اعتادوا على استخدامه في الدفاع عن أنفسهم. وهكذا، فإن طعم التقدم الذي خلّف وراءه حظائر مواشٍ جديدة وحانات، واستفزاز الصرب عبر النهر، والمطالب التعسفية من المحتلين المسلمين، أصبحت كلها عناصر اضطراب في وضع ثوري[21].

البوسنة

توضح لنا ملاحظات قره دزيتش عن مستأجري الجفالق في البوسنة الذين لا يمتلكون حتى بيوتهم الخاصة، أن الوحدة الزراعية البوسنية كانت غير عادية بالفعل، وأقرب في الجوهر إلى الجفالق في العصور العثمانية المتأخرة حيث كان مسموحاً للمستأجر بأن يمتلك القليل جداً وأن يحتفظ بنصف المحاصيل المنتجة فقط. كانت هذه الإيجارات نموذجية في أراضي السباهية والقبودان وغيرهم من العسكريين[22]. وقد أدى البؤس الذي حاق بالمستأجرين البوسنيين المسيحيين إلى فرار الكثير منهم غرباً صوب دلماتيا، أو شمالاً إلى داخل صربيا. وإلى جانب المسيحيين كان الفلاحون المسلمون وهم من السلاف أيضاً الذين تحمّلوا ظروفاً تكاد تكون على القدر نفسه من الشدة، حيث كانوا يدفعون أحياناً ضرائب تفرض على غير المسلمين، مثل ضريبة العشور، وحتى ضريبة الرأس (الجزية)[23]. واجتمعت الضرائب الباهظة مع الخدمات العسكرية لتشكل أساساً لحركة تمرّد طويلة الأمد في منتصف القرن من جانب هؤلاء الفلاحين المسلمين البوسنيين ضد فرض منظومة جديدة من الضرائب الإضافية (التقسيط). وفي النهاية حاول فلاحون مسلمون كثيرون تقوية وضعهم في المجتمع بالحصول على بطاقات الدفع الانكشارية والاعفاءات الضريبية التي كانت ترتبط بها. لكن منظومة التقسيط للضرائب الإضافية لم تختف، وفي حرب 1768 ـ 1774 جرى تطبيقها في سرايفو والمناطق الريفية.

بلغاريا ومقدونيا

يتفق المؤرخون البلغار على أن القرن الثامن عشر كان فترة من النمو السكاني

والتوسع في الأراضي غير المستخدمة[24]. وعلى الرغم من أن معظم زراعة بلغاريا ومقدونيا بقيت على نطاق ضيّق تقليدي[25]، فإن عدة مناطق محدودة شهدت تطور الزراعة المتخصصة استجابة للطلب المتزايد من الأسواق المدينية والعالمية. فبالقرب من فيدين، وروس وصوفيا، حيث كانت المنتجات الزراعية تباع بشكل ميسور، ظهرت مزارع (جفالق) من طراز الأيام الأخيرة، مستخدمة العمل المأجور بعقود على نطاق كبير من القرى المجاورة. وربما كانت مثل هذه المزارع في البداية منظمة حول عملية محدودة مثل الطاحونة، ثم توسعت بشراء الأراضي من الخزانة (كما حدث في فيدين)، أو بالاستيلاء على الأراضي المشاع في القرى المجاورة.

وما إن تفقد القرية المراعي العامة أو مشاع الغابات، حتى تفقد مقوماتها كمجتمع اقتصادي وتضطر منذ ذلك الحين فصاعداً إلى أن تقدّم العمال العاطلين في قراهم، للمزارع المتوسعة القريبة. وصارت مثل هذه القرى معروفة باسم قرى الآغا، لأنها كانت تدفع إلى جانب التزاماتها الاعتيادية للخزانة، الإيجار إلى الآغا (مالك الأرض) لاستخدام ما كان ملكاً مشاعاً لهم من قبل[26]. وفي الأماكن الأخرى كان بعض الفلاحين يأخذون القروض من جار بارز لكي يدفعوا ضرائبهم وانتهت بهم الحال إلى العمل سخرة في أملاكه بدلاً من الفوائد. ولم يكن صعباً قط ترتيب مثل هذه العلاقات ما دامت المحاكم العثمانية، على الرغم من أنها كانت متهاونة في الدفاع عن حقوق الفلاحين في ملكياتهم المشاعية المعتادة، متحمسة في تطبيق القروض التي كان يتم التعاقد عليها بفوائد مرتفعة[27].

كانت الزراعة البلغارية والمقدونية تمارس على أساس نظام الحقول الثلاثة، باستخدام محراث خفيف يشبه ذلك الذي كان يستخدمه الصرب[28]. وأخذ عدم المساواة الاجتماعية بين القرى في التزايد إذ ظهر، بالإضافة إلى ملاكي الأراضي الأتراك، المزيد من التجار، وملتزمي الضرائب، ومقرضي الأموال من أصول محلية. وبدأ بعضهم تجاراً جوالين، وبعضهم مورّدين للعاصمة أو على اتصال بأحد المعارض السنوية الكبيرة، مثل المعرض الذي كان يقام في أوزونكابوفا. وفي هذه المعارض كانوا يبيعون منتجات القرى المتخصصة، مثل تلك المجاورة لسماكوف التي كانت تنتج البضائع الحديدية[29]، أو في رودوب التي كانت تنتج

عباءات الرعاة، التي كانت تجد أسواقاً حتى في مناطق بعيدة مثل بلاد الشام.

وبعيداً في الجنوب، كانت بعض وديان الأنهار البلغارية والمقدونية، المفتوحة على البحر المتوسط، ذات موقع مناسب للزراعة التجارية المتخصصة، التي تطوّرت بسرعة، ولا سيما بعد سنة 1750. وظهرت مساحات كبيرة من أشجار التوت في هاسكوفو، وقازانلوق، وتيرنوفو، وفراكان وموناستير وأوهريد. وتطوّرت أول تجارة في زيت الورد في ذلك الوقت. وكان الأرز ينمو بالري في سكوبجي وبيك وبريشتينا وبلوفديف (فيليبه). وتزايدت زراعة التبغ في مناطق كثيرة وفي أودية ماريتسا وستروما وفاردار. وبالقرب من سيريز بصفة خاصة، كانت زراعة القطن تجد سوقاً جاهزة للبيع سواء عن طريق البحر إلى فرنسا، أو عن طريق البر إلى ألمانيا[30]. وفي بعض الأماكن، حفزت الزراعة المتخصصة تكوين مزارع أكبر (جفالق) من نمط مزارع الأيام المتأخرة التي كانت قوة العمل بها من المقيمين. ولكن المحاصصة، أي اقتسام المحاصيل، كانت أوسع انتشاراً بكثير.

وبسبب ظروف المعيشة الصعبة وأعباء الضرائب الباهظة، يبدو أن هرب الفلاحين قد بات أكثر شيوعاً في مقدونيا عنه في بلغاريا[31]. بيد أن كلاً من المنطقتين أسهمتا في موجات الهجرة إلى أوكرانيا وبساربيا سنة 1774 وسنة 1792، كما تأثرت كلتاهما بعمق بالفوضى الشاملة في فترة إغارات القيركالي ولا سيما بين سنة 1797 وسنة 1807، عندما أقيمت الحواجز والأبراج في كثير من الأماكن، وسمح للفلاحين أن يحملوا السلاح في حلهم وترحالهم[32].

ألبانيا وإيبيروس

بسبب موقع السواحل الألبانية والإيبرية قبالة إيطاليا، ألف سكانها التجارة البحرية. وربما يكون نوع ما من الإنتاج التجاري للسوق العالمية قد بدأ في القرن السابع عشر، ومن المفترض أنه كان في الحبوب. وبحلول 1735 - 1740 كانت الضياع الموجهة لزراعة منتجات التصدير قد انتشرت انتشاراً واسعاً على هذه السواحل، على الرغم من عدم معرفة أساليب التنظيم التي كانت من سمات هذه الزراعة. ويغلب الظن أن الاغتصاب العنيف للأرض كان شائعاً، والذي زادت الأعباء الملقاة على عاتق الفلاح بعده من الثمن إلى الثلث[33]. وقد أدخلت عائلة

البوشاتلي زراعة الأرز والقطن إلى ضياعها في أثناء ستينيات القرن الثامن عشر[34]. وأخذت الذرة مكانها في غذاء الفلاح، الذي كان يحتوي أيضاً على الزيتون والجبن والزبادي والبصل والثوم[35]. وكانت الولاية كثيفة السكان نسبياً، وكانت مثلها مثل الجبل الأسود لا تزال بدائية ومنظمة أساساً في قبائل بمناطق الأراضي العالية، وشكّلت بذلك مصدراً كبيراً للقوة في أزمنة الفوضى. وكما كانت الحال في بلغاريا، كانت صناعة العباءات صناعة قروية مهمة، واتجه جزء منها للتصدير.

اليونان

في اليونان، كما في غيرها، سيطر ملاّكو الأراضي المسلمون، خلفاء نظام السباهية البائد، على معظم الأراضي. وفي معظم الأماكن، كانت الزراعة على نطاق صغير بل وهامشية، إلى حدّ أن الجفالق، حين تشكّلت، لم تكن بالضرورة تهدف إلى إعادة تنظيم الزراعة بقدر ما كانت تهدف إلى شكل ما من أشكال الوساطة المالية. وقد ترك وليم ليك، وهو وكيل بريطاني كان على اتصال شخصي بعلي باشا سيد الحرب في يانينا، صورة موحية تماماً للكيفية التي كان يمكن بها تشكيل مثل هذه الضياع (وكان علي باشا يملك الكثير منها):

> أصبحت ماتزوكي جفلقاً للوزير [علي باشا] منذ زيارتي الأخيرة إلى هذه الجبال. إذ اضطر القرويون الفقراء، إزاء عجزهم عن دفع ما عليهم، إلى اقتراض المال من أيونيا أو أي مكان آخر، بفائدة تصل إلى عشرين في المئة؛ أو حتى بمقدار اثنين في المئة شهرياً. وقد تزايدت صعوباتهم بطبيعة الحال بهذا الإجراء، وهرب بعض السكان إلى أغرافا، وقدّم الباقون أنفسهم إلى الوزير مع عرض ببيع القرية كلها وجميع أراضيها. وكان الثمن المطلوب 12 كيساً إلى جانب الدين العام. ولم يجد سموّه صعوبة في إعلان المكان جفلقاً خاصاً به؛ لكنه بدلاً من دفع 12 كيساً دفع اثنين فقط، وبدلاً من دفع الدين، أحال الدائنين إلى سكان ماتزوكي الذين هربوا إلى أغرافا.

يوضح هذا المثال كيف كان القرويون عموماً يتعاملون مع السلطات كمجموعة، سواء دفعوا أو أخفقوا في دفع ديونهم كجماعة، ويوضح أيضاً كيف

كان من السهل بالنسبة إلى الأقوياء، في اليونان أو غيرها، استغلال مديونية القرية لإخضاع القرويين لسيطرتهم[36].

وكان النمط الشائع بين القرويين اليونانيين هو المحاصصة، وكانوا يسلمون ما بين الثلث والثلثين من إنتاجهم لملاّكي الأراضي الأتراك، اعتماداً على نوعية الأرض[37] وحصة المعدات التي كان الأتراك يمدونهم بها. وكان عليهم أيضاً أن يشاركوا في الضرائب الإضافية المنتظمة المتزايدة (الإمداد والتقسيط) التي كانت تدعم الإدارة المحلية. كذلك كان يتوقع من الفلاحين المسلمين (الرعايا) أن يشاركوا في هذه الأعباء، وكما كانت الحال في البوسنة، فقد تمرّدوا على جمع الإسهامات على مستوى الولاية في خمسينيات وستينيات القرن الثامن عشر وكذلك على مطالب أعمال السخرة للمساعدة في بناء القلاع (1748 ـ 1758)[38].

وكما كانت الحال في الأجزاء الأخرى من البلقان، كان الفلاحون اليونانيون يسعون غالباً إلى الفرَج عن طريق ممارسة حرفة ثانية، أحياناً التهريب أو القرصنة، اللذان شاع انتشارهما في المورة. وها هو الكولونيل ليك يحكي عن الظروف في أوائل القرن التاسع عشر:

> يمتلك الفلاحون الذين لا يحظون إلا بأقل عائد من الأرض موارد متمثلة في صناعة القطن والصوف، مثل الشالات المصنوعة من القماش الخشن للرأس والأحزمة والفوط. ويُحسب أن ثلث سكان أغرافا يكسبون عيشهم من النسيج. وهناك أيضاً الكثير من العاملين في الذهب والفضة؛ وهناك مصنع في سكاتينا للسيوف، ومواسير المدافع ومقابض المسدسات... وشطر كبير من سكان أغرافا، مثل غيرهم من سكان الجبال في اليونان، يكسبون عيشهم خارج البلاد كأصحاب محلات أو حرفيين، أو حمالين في النواحي المجاورة[39].

وقد أسهم الجو غير المعتدل مع عوامل أخرى في انعدام الأمن؛ وهكذا فإن الحياة في بلاد اليونان كانت أحياناً تصدم الأوروبيين باعتبارها معرضة جداً للمخاطر. وفي ما يلي وصف للكاتب نفسه يصف فيه قرية في خاليكي:

> ذات مرة كانت قرية بندوس ذات الأهمية الفائقة... على

وشك أن يهجرها سكانها بسبب أعباء الضرائب الباهظة، ودين قدره مئة كيس. وعندما كانت القرية تنعم بالازدهار، كان السكان يتركون الذرة للماشية، وهم الآن لا يملكون إلا القليل منها يتشاركونه معاً، وتتكون ممتلكاتهم بشكل يكاد يكون كلياً من الخيول والبغال، وربما يتكسبون عيشهم كحمالين. بيد أن المساهمة السنوية لا تزال تراوح ما بين أربعمئة وسبعمئة قرش من كل رب عائلة[40].

بل إن النظام الغذائي تأثر بعدم الأمن:

ومن المشاغل الشائعة بين نساء اليونان دراسة الأعشاب للبحث عن الأعشاب البرية الغذائية في الربيع وأوائل الصيف، وهذه الأعشاب تشكّل جزءاً مهماً من طعام الفقراء خلال الصيام في ذلك الفصل. أما في الصيف فليست لديهم مثل هذه الموارد... وكانت منتجات الحدائق في الصيف... التي تعتمد على الري... غالية بحيث لا يستطيع الفقير الحصول عليها، كما أنه لا يزرعها... ولا يمكن أن تزدهر في بلد الملكية فيه غير آمنة كما هي الحال في تركيا. وكان الطعام الرئيسي للطبقات الدنيا، في الصيف، السمك النجمي المملح (الأخطبوط؟)، والزيتون، والماعز، والجبن وخبز الذرة المخلوط بالثوم أو البصل، والمغمس في النبيذ الرديء[41].

الأناضول

كانت الأناضول في القرن الثامن عشر لا تزال موطناً للعديد من التركمان البدو (أو الرحّل)، أكثر من ما هو الحال في ولايات أوروبا. وكان تعداد سكان الأناضول مستقراً في أحسن الأحوال، وعلى الرغم من نقص الأدلة الاحصائية، فإنهم لم يستطيعوا تخطي نتائج الاضطرابات الاجتماعية الهائلة التي جرت أوائل القرن السابع عشر.

وكما كانت الحال في أوروبا، كانت قيمة الأرض تختلف اختلافاً بيناً، بشكل يعكس الوفرة النسبية. وهكذا أتاح الشكل الأناضولي لنظام الحقول الثلاثة أن تستريح الحقول سنتين من كل ثلاث سنوات[42]. وعلى غرار النموذج الذي كان سائداً في الشرق الأوسط، كانت محاصيل الحبوب تزرع في فصل الخريف.

وبدلاً عن البيوت المبنية من الخشب والحجارة في الغرب تم الاعتماد في الأقاليم الشرقية الخالية من الغابات على إنشاءات من اللبن والأحجار. وحيثما كان البدو يمضون الشتاء، كانوا يقيمون أكواخاً من القصب، ثم يضرمون فيها النار عندما يرحلون طلباً للمرعى في الصيف[43].

لم تكن القرى قريبة من الطرق الرئيسية، لأن الصعاليك المغيرين كانوا يشكلون خطراً ماثلاً في كل حين وكانوا في أسوأ حالاتهم في أعقاب الحروب. وتناقص عدد الفلاحين الدافعين للضريبة بشكل مستمر، بحيث إن الفلاحين المسلمين الذين يزورون استانبول كانوا ينتهزون الفرصة، خصوصاً في أواخر القرن، لشراء بطاقات الدفع الانكشارية. وعلى الرغم من انعدام قيمتها المادية، إلا أنها كانت ذات تأثير كبير في إضفاء الحصانة الضريبية إذا ما منحت لقراهم[44]. ولم يعد القرويون يدفعون الضرائب أو الإيجارات للسباهية، وإنما إلى أحد ملتزمي الضرائب، الذي غالباً ما كان يمتلك حيازة لمدى الحياة (مالكانه)، أو إلى وكيله[45].

وكانت بعض المناطق المحدودة، مثل تلك المناطق القريبة من ميناء إزمير الكبير، تحتوي على ضياع كبيرة تحوزها إحدى العائلات الإقليمية القوية. ولكن الكيفية التي كان يتم بها التنظيم الفعلي للإنتاج في هذه الضياع تبقى مطروحة للنقاش، لأن بعضهم اعتمد على نظام المحاصصة في حين اعتمد بعضهم الآخر على العمالة المأجورة، مع الاختلاف الواسع في حجم الوحدات. وفي كل الأحوال كانت العائلات المالكة للأرض مهتمة بجباية الضرائب وإقراض الأموال بالربا أكثر من اهتمامها بإدارة العمليات الزراعية[46]. وبما أن القطن كان يحتل مكان الصدارة بين صادرات إزمير، فإننا نستطيع أن نستنتج أن زراعة القطن كانت موجودة في أراضي الداخل، وكذلك القمح والعنب، على الرغم من أن نصيبهما في التجارة كان أقل.

العراق

كانت أنهار العراق تفيض كل ربيع، بحيث تشكل خطراً على محاصيل الشتاء وتتطلب الكثير من أعمال السخرة وإعادة توزيع سنوية للملكيات العقارية،

لكي يتم التغلّب على التغيرات التي يحدثها الفيضان. وعلى امتداد الأنهار، تنافست القبائل للسيطرة على المزارعين الذين كانوا، في المناطق المروية، يسلّمون ما يصل إلى ثلثي إنتاجهم لمن يتولون حمايتهم، وهي قبائل شمّر في شمال العراق وقبائل المنتفق في جنوبه. وبالقرب من بغداد والموصل، كان المزارعون يخضعون لسيطرة النخب المقيمة في المدن ـ التجار أو الصيارفة أو مدراء المؤسسات الدينية أو العائلية (الأوقاف)، أو الموظفين في الولاية. وفي النصف الأخير من القرن لم تواجه النخب المدينية سوى القليل من التحدي إلى حدّ أنهم تعاملوا مع حيازاتهم كما لو كانت ملكياتهم الخاصة، وأبقوا المستأجرين تحت المديونية الدائمة وكانوا يضغطون أحياناً بشدة لتحصيل متأخرات الضرائب بحيث يتسبّبون في هرب الفلاحين. وكانت المنتجات تشمل الأرز وغيره من الحبوب، والفواكه، والبلح المزروع بالقرب من الخليج[47].

بلاد الشام

عاشت حلب ودمشق تعايشاً غير مستقر مع القبائل التركمانية والكردية القريبة، والتي كانت تمدّها بالأغنام والصوف والزبد والجبن والسجاد والجمال وشمع النحل والتبغ والحنظل للصباغة[48]. وكانت القبائل تأخذ معها إلى مراعيها الصيفية فوق الهضبة الأناضولية البضائع التي تحصل عليها في المقابل: الأقمشة، والصبغات، والأسلحة، والمجوهرات، والقهوة، والسكر، وغيره من الحلويات[49].

كان القرويون الذين يعيشون بالقرب من المدن الرئيسية في بلاد الشام هم مستأجري أراضي نُخَب المدن، الذين اعتبروا حيازاتهم أملاكاً خاصة، يبيعونها ويشترونها. وكان أهل المدن يعتبرون القرويين مسؤولين جماعياً عن الضرائب، والديون المرتبطة بها[50]، وكثيراً ما كانوا يشترون محاصيلهم مقدماً قبل حصادها كطريقة من طرق تسديد المدفوعات.

وفي أودية جبل لبنان الكثيفة السكان، خصّصت أراض كثيرة جداً لأشجار التوت إلى حدّ أن المنطقة كانت تحتاج إلى استيراد الطعام من الخارج لتأمين كفايتها الذاتية[51].

أما في جنوب بلاد الشام وفلسطين، فإن التسرّب التدريجي لبدو الأنازة جعل القرويين يحمون أنفسهم بأسوار عالية، بحيث تركوا السهول مهجورة من السكان إلى حد كبير باستثناء القبائل التي تمضي الصيف هناك(52). وعلى الرغم من هذا الضغط من القبائل، فإن زراعة القطن في الجنوب كانت تعدّ من أسباب التحوّل السكاني الكبير من الشمال إلى الجنوب في أثناء القرن، وما ارتبط به من تغير في الأهمية النسبية للموانىء الواقعة على الساحل(53). كان القطن يدرّ ربحاً يعادل ضعفي أو ثلاثة أضعاف ما يدرّه القمح، وكما في إزمير وسالونيكا، فقد تسبّب في تحوّل رئيسي في الاقتصاد على مدى القرن(54).

مصر

عاش فلاحو مصر في بيوت من طبقة واحدة من الطين واللبن(55). ومثل الفلاحين على ضفاف الأنهار في العراق، كانوا يسلّمون ما يصل إلى ثلثي إنتاجهم إلى ملتزم الضرائب في القرية، وهو رجل من أهل المدن كان يعيد بيع الحبوب في القاهرة. ولم يكن الملتزم يحكم القرية فحسب، بقدر ما يمكن لإنسان لا يعيش فيها أن يفعل، بل كان يحجز لنفسه أرضاً هناك أيضاً. وكان يتعامل مع هذه الأرض كما لو أنها مملوكة له، وكان يفلحها اعتماداً على أعمال السخرة من جانب سكان قريته، الذين يدينون له على الدوام(56). وكثر هروب الفلاحين في النصف الثاني من القرن. ومن الجدير بالملاحظة أنهم لم يكونوا يهربون عادة إلى مدينة، بل إلى قرى أخرى، وربما كان السبب في ذلك هو أن اختفاء السكان كان يؤدي إلى تحرير الأرض. ومن الغريب أن بعض القرويين تمكّنوا من مراكمة الأراضي، ومن الواضح أنهم استفادوا من إهمال الإدارة المملوكية. وكان يمكن إعادة الفارين بالقوة(57). هذه السيطرة المحكمة على قوة العمل وعلى عملية الإنتاج تماثل في روحيتها قرى الجفالق التقليدية في أواخر العصور العثمانية، في ما عدا أن الفلاحين ربما كانوا يمتلكون مساكنهم الخاصة. وفي سنة 1785 قدّم الرحالة فولني وصفاً ثرياً لحياة الفلاحين المصريين:

> يُحمل الأرز والذرة الذي يجمعونه إلى موائد سادتهم، ولا يتبقى شيء لهم سوى الذرة، التي يصنعون منها الخبز بدون خميرة... ويؤكل هذا الخبز بالماء والبصل، وهو طعامهم الوحيد

طوال السنة؛ ويعدون أنفسهم سعداء إذا ما حصلوا أحياناً على قدر قليل من العسل، والجبن، واللبن (الحليب) الحامض والبلح. أما اللحم والدهن الذي يغرمون به كثيراً فلا يظهر سوى في الأعياد الكبرى... وتتكون ملابسهم من الكتان الأزرق الخشن، وعباءة سوداء غير متقنة الصنع[58].

وباستثناء عمليات التعامل المحتومة مع الملتزم أو وكيله، عاش الفلاحون المصريون حياة مغلقة تماماً، وكانوا سادة حِرَف كثيرة في زمن كانت الحِرَف في المدن تتدهور بسبب الضرائب الباهظة. أما المنازعات بين الفلاحين فكانت تحل بواسطة محكمين محليين، يسترشدون بالعرف السائد. وكانت الحياة الدينية متأثرة كثيراً بمبادىء التآخي السائدة في الأخويات، ولكن في أشكال قروية متمايزة عن تلك الموجودة في المدينة[59].

شمال إفريقيا

كان المغرب عموماً هو أكثر الأراضي العربية ذات الطابع الريفي وخضوعاً لسيطرة القبائل. فحول المدن انتشرت الدوائر المميزة من الحدائق، وكانت هذه، ومعها المزارع القائمة في أحسن السهول، بأيدي رجال المدن ـ تجاراً وعسكريين، أو كبار الموظفين الذين اعتبروها من أملاكهم الخاصة. وفي بعض المناطق القبلية كانت هناك أيضاً مزارع في حوزة المشايخ. وكان يمكن أن يعمل المهاجرون بأي من هذه المزارع، وكان هؤلاء رجالاً بعيدين عن عائلاتهم[60].

وكان عدم التوازن في محاصيل الحبوب في شمال إفريقيا عائداً إلى التباين الكبير في سقوط الأمطار وهذا ما قد يساعد في فهم السجلات الديموغرافية غير الثابتة للسكان في الإقليم. وكان الرعي هو السائد، وكل قبيلة تمارس نشاطها المختلط الخاص الذي جمع بين تربية الماشية والزراعة الواسعة والكثيفة. وقد ساد انعدام مساواة كبير داخل القبائل، وكان على قبائل الرعية أن تدفع إتاوة للقبائل الرسمية (المخزن). وساد القانون العرفي، ولا سيما بين البربر في الجزائر. بيد أن جماعات المستأجرين البائسة كانت أمراً استثنائياً وكان معظم المغاربة يمتلكون منازلهم الخاصة، ويحملون السلاح حتى مجيء الغزو الفرنسي[61]. وكانت معظم المنسوجات في الإقليم تصنع في الريف بأيدي النساء[62].

الهوامش

(1) İnalcik (1955), p. 225.

(2) Berov (1976), pp. 147, 319.

(3) Mellor (1975), p. 177.

(4) Neamtu (1975), p. 239.

(5) المرجع نفسه، ص ص. 258 ـ 63.

(6) Wilkinson (1971), p. 157.

(7) Chirot (1976), pp. 76-79; Alexandrescu-Dersca (1957), p. 35; Optetea (1960), pp. 302-4.

(8) Jewsbury (1976), p. 14; Jelavich (1983), I, pp. 107-9.

(9) Otetea (1960), pp. 310-11.

(10) Stoianovich and Haupt (1962), p. 85.

(11) Radutiu (1981), p. 506.

(12) Cvijić (1918), p. 148; ISN (1986) vol. 4, pt. 1, p. 421; Warriner (1965), p. 315.

(13) Mellor (1975), pp. 167-68.

(14) Petrovich (1976), I, pp. 18, 23.

(15) Blagojević (1973), pp. 418-26.

(16) Vucinich, ed. (1982), p. 27.

(17) ISN (1986), vol. 4, pt. 1, pp. 411, 327-8.

(18) Tritković (1970), p. 531.

(19) ISN (1986), vol. 4, pt. 1, p. 421; Tritković (1970), pp. 531-43.

(20) Karadžić (1852), 'Citluk'.

(21) Stojantević (1984), p. 142.

(22) Eren (1965), p. 27; Sućeska (1965b), pp. 53-55.

(23) Sućeska (1980), p. 145.

(24) BAN (1985), vol. p. 32.

(25) Todorov (1983), p. 41.

(26) Gandev (1960), pp. 208-17; Grozdanova (1974), pp. 44-45.

(27) Grozdanova (1974), pp. 42-44.

(28) BAN (1985), vol. 5, p. 32.

(29) المرجع نفسه، ص ص. 75 ـ 77.

(30) المرجع نفسه، ص ص. 33 ـ 45.

(31) Matkovski (1978), pp. 241-42; BAN (1985), vol. 5, pp. 163-64.

(32) BAN (1985), vol. 5, pp. 164-69.

(33) Naci (1966), p. 133; idem (1970), p. 38; Ars (1963), p. 124.

(34) Naci (1966), p. 133.

(35) Mile (1977), p. 145.

(36) Leake is quoted in Clogg (1976), p. 11.

(37) Leake (1968), I, p. 11; II, p. 144; idem (1967), III, p. 545.

(38) McGrew (1977), pp. 151-53; 118.

(39) Leake cited in Clogg (1976), p. 13.

(40) Leake (1968), I, p. 258; cf. Wagstaff (1965), pp. 296-98.

(41) المرجع نفسه، ص. 11.

(42) Owen (1981), p. 40.

(43) Orhonlu (1963), pp. 87-88.

(44) Özkaya (1985), pp. 30-57.

(45) İnalcik (1978), pp. 87-88.

(46) Nagata (1976a), pp. 5-11, 24-28, 30-36; and İnalcik's comments (1983), pp. 117-19.

(47) Nieuwenhuis (1982), pp. 6-12.

(48) Bodman (1963), p. 5.

(49) Owen (1981), p. 44.

(50) Rafeq (1981), p. 672.

(51) Harik (1969), p. 45.

(52) Cohen (1973), p. 22; Owen (1981), p. 38.

(53) Rafeq (1977), p. 72.

(54) Barbir (1980), p. 180; Issawi (1982), p. 120.

(55) Baer (1981), p. 597.

(56) Staffa (1977), p. 314; Baer (1982), pp. 54-59.

(57) المرجع نفسه، ص. 57.

(58) Volney (1788), I, pp. 176-77.

(59) Baer (1982), p. 57.

(60) Valensi (1977a), pp. 30-36; Lacoste et al. (1960), pp. 174-78.

(61) Cherif (1982), pp. 77-79; idem (1976), p. 113; Valensi (1977b), pp. 350, 308-13; Valensi (1977a), pp. 18, 26-27, 33.

(62) Valensi (1977b), p. 209.

26
التجار والحرفيون

واجهت طوائف الحِرَف العثمانية ظروفاً تغيّرت بسرعة على نحو خاص بعد سنة 1750 وأدت إلى منافسة قاسية مع الصناعات الأوروبية عند بداية القرن التالي. أما طبقة التجار العثمانية، فقد تغيّرت في أكثر من ناحية خلال القرن الثامن عشر بسبب اتصالها المتزايد مع الغرب. فقد أتاح الاهتمام الأوروبي المتصاعد ببضائع عثمانية معينة، وعلى رأسها القطن، فرصاً للتجار العثمانيين من كل الأديان، وساعد بعضهم، ولا سيما التجار المسيحيين الأورثوذكس في جنوب شرقي أوروبا، في أداء دور قياديّ في إعداد شعوبهم للاستقلال.

وقد أدى الطلب الأوروبي على الأقمشة القطنية إلى ازدهار كبير للنسيج في أدرنة، وسالونيكا وأشقودرة وكذلك في عدد من مدن البلقان الأصغر مثل فيريا، والأسونا وترنوفو (في تساليا) وإلى الشرق في أنقرة وبورصة وتوقات وأنطاكية ودياربكر، وحلب، وبغداد. وحتى ستينيات القرن الثامن عشر يخالج المرء انطباع بأن الصناعيين العثمانيين كانوا يشاركون بنجاح في التجارة العالمية. لكن يخبو هذا المظهر مع تصلّب السياسات الاحتكارية التجارية في أراضي آل هابسبورغ في سبعينيات القرن الثامن عشر، وما أعقب ذلك من فوضى داخلية في العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر. وبدأت المواد الخام تؤدي دوراً أكبر من ذي قبل في الصادرات العثمانية. وفي الوقت نفسه، واصلت الحِرَف في الداخل استخدام الأساليب التقليدية وهكذا كانت عرضة للإغراق من قبل البضائع الأجنبية التي جلبها القرن التاسع عشر.

ومن بين السلبيات المختلفة في هذا القرن، أثرت اثنتان منها بشكل خاص في طبقة التجار العثمانيين. إذ كان الباشوات في كل ميناء عثماني مهم يجبون الضرائب غير الشرعية من التجار الأجانب المقيمين الذين يعيشون تحت سطوتهم. ولأن أعضاء الأقليات العثمانية عملوا وكلاء للأوروبيين في كل موانيء شرق المتوسط، فإنهم تأثروا أيضاً بهذه الضرائب التي قلّصت التجارة لكنها لم تقض عليها.

وبعد سنة 1740، شاعت إساءة أخرى أيضاً. إذ إن السفارات الأجنبية، التي افتتحت للدفاع عن التجار ضد الإساءة الأولى، بدأت تمد حمايتها (بما في ذلك الإعفاء من الضرائب وغيرها من الامتيازات) على قطاع متنام من المحميين الحاملين لبراءة الإعفاء، والذين ينتمون إلى الأقليات العثمانية. وكان بعضهم من المشتغلين بالتجارة، لكنهم لم يكونوا جميعاً كذلك. وتشير الأوامر الصادرة إلى حلب سنة 1759، و1766 و1786 إلى أن المحميين كانوا يشتغلون بالحِرَف أيضاً، وفي التزام الضرائب، وفي إقراض الأموال[1]. ويعتقد أن النمساويين وحدهم كانوا يبسطون حمايتهم على حوالى مئتي ألف فرد عند نهاية القرن الثامن عشر. غير أنه بحلول سنة 1805، كانت الحكومة العثمانية تبيع براءات الحماية الخاصة بها للتجار العثمانيين، وتقدم لقاء ثمن معيّن المزايا نفسها التي يتمتع بها المحميون الأوروبيون. وبحلول سنة 1812 أجبرت كل الدول التجارية الأوروبية على قبول قيود جديدة تم فرضها على سلطتها في توسيع الحماية[2].

واستمرت طوائف الحِرَف تحيا حياة تقليدية، ومن الواضح أنها لم تستجب للابتكارات التقنية في أي مكان آخر. وفي القرن الثامن عشر صار الميل بين الحرفيين العثمانيين للعمل جنباً إلى جنب في الشارع نفسه أقوى من ذي قبل. وشجّعت الحكومة هذا الاتجاه لأنه كان يسهّل جباية الضرائب والحصول على المتطلبات الأخرى حين تدعو الحاجة إلى ذلك. كما أن الحرفيين أنفسهم وجدوا أنه عندما يتمركزون بهذه الطريقة يصبح من السهل عليهم الاتحاد سوياً للدفاع عن حقوقهم الاحتكارية التي كانت الدولة تدعمها، ولكي يراقبوا الأسعار والجودة. وكان عيشهم وعملهم بعضهم قرب بعض يقوي روابطهم الاجتماعية الأخرى.

مثل هذه السيطرة المحكمة على السعر والنوعية عادة ما كانت تعني أيضاً أن

ومن بين السلبيات المختلفة في هذا القرن، أثرت اثنتان منها بشكل خاص في طبقة التجار العثمانيين. إذ كان الباشوات في كل ميناء عثماني مهم يجبون الضرائب غير الشرعية من التجار الأجانب المقيمين الذين يعيشون تحت سطوتهم. ولأن أعضاء الأقليات العثمانية عملوا وكلاء للأوروبيين في كل موانيء شرق المتوسط، فإنهم تأثروا أيضاً بهذه الضرائب التي قلّصت التجارة لكنها لم تقض عليها.

وبعد سنة 1740، شاعت إساءة أخرى أيضاً. إذ إن السفارات الأجنبية، التي افتتحت للدفاع عن التجار ضد الإساءة الأولى، بدأت تمد حمايتها (بما في ذلك الإعفاء من الضرائب وغيرها من الامتيازات) على قطاع متنام من المحميين الحاملين لبراءة الإعفاء، والذين ينتمون إلى الأقليات العثمانية. وكان بعضهم من المشتغلين بالتجارة، لكنهم لم يكونوا جميعاً كذلك. وتشير الأوامر الصادرة إلى حلب سنة 1759، و1766 و1786 إلى أن المحميين كانوا يشتغلون بالحِرَف أيضاً، وفي التزام الضرائب، وفي إقراض الأموال[1]. ويعتقد أن النمساويين وحدهم كانوا يبسطون حمايتهم على حوالى مئتي ألف فرد عند نهاية القرن الثامن عشر. غير أنه بحلول سنة 1805، كانت الحكومة العثمانية تبيع براءات الحماية الخاصة بها للتجار العثمانيين، وتقدم لقاء ثمن معيّن المزايا نفسها التي يتمتع بها المحميون الأوروبيون. وبحلول سنة 1812 أجبرت كل الدول التجارية الأوروبية على قبول قيود جديدة تم فرضها على سلطتها في توسيع الحماية[2].

واستمرت طوائف الحِرَف تحيا حياة تقليدية، ومن الواضح أنها لم تستجب للابتكارات التقنية في أي مكان آخر. وفي القرن الثامن عشر صار الميل بين الحرفيين العثمانيين للعمل جنباً إلى جنب في الشارع نفسه أقوى من ذي قبل. وشجعت الحكومة هذا الاتجاه لأنه كان يسهّل جباية الضرائب والحصول على المتطلبات الأخرى حين تدعو الحاجة إلى ذلك. كما أن الحرفيين أنفسهم وجدوا أنه عندما يتمركزون بهذه الطريقة يصبح من السهل عليهم الاتحاد سوياً للدفاع عن حقوقهم الاحتكارية التي كانت الدولة تدعمها، ولكي يراقبوا الأسعار والجودة. وكان عيشهم وعملهم بعضهم قرب بعض يقوي روابطهم الاجتماعية الأخرى.

مثل هذه السيطرة المحكمة على السعر والنوعية عادة ما كانت تعني أيضاً أن

الحرفة لم تكن تستطيع أن تجمع رأس المال الكافي لبناء مبنى عام للأغراض الصناعية دون مساعدة. أما مباني المصانع والمخازن، المعروفة باسم «الخانات» والتي صارت من سمات هذا القرن، فعادة ما كانت تؤسس من قبل بعض أفراد الحكم، أو الحكومة كلها، وتموّل من عائدات الأوقاف. وفي هذه المباني كان يمكن للحرفيين أن يتجمعوا سوياً وأن يستأجروا مساحة معيّنة من ناظر الوقف.

كان اتجاه الحرفيين إلى التجمع، واتجاه الحكومة إلى السعي للسيطرة، والميل إلى بناء مخازن تحت الرعاية الحكومية، اتجاهات متقاطعة تطوّرت سنوياً في هذا القرن[3].

وقد نسجت الحياة الاجتماعية للحرفيين عدداً من الهويات في نسيج واحد: الارتباط بالحرفيين الآخرين العاملين في مكان العمل نفسه، والعضوية في ميليشيا معيّنة، والأخوة الدينية، والإقامة في حي معيَّن مع أقارب من الخلفية العرقية نفسها. وكان التفاوت في الدخل محدوداً. ففي القطاع نفسه كان التفاوت في الدخل بين الأفقر والأغنى نادراً ما يتخطى نسبة واحد إلى سبعة. وكانت الورش تستخدم أقل من عشرين عاملاً بشكل يكاد يكون دائماً، وعادة ما كان العدد أقل من ذلك كثيراً. بل إن الورش التي كانت تديرها الدولة كانت صغيرة ولا تعتمد تقسيم العمل إلا على نطاق ضيّق، باستثناء الورش التي تنتج بارود المدافع والأسلحة، حيث كان يستخدم فيها ما بين خمسين ومئة عامل[4].

وقد فرضت الهجرة إلى المدن ضغطاً مستمراً على الطوائف الحرفية من أجل السماح بالدخول فيها: إذ كانت هذه الهجرة هي شكواهم الأكثر شيوعاً إلى المحاكم خلال القرن الثامن عشر. وكما كانت الحال في الماضي، استمرت المحاكم في الدفاع عن وجهة نظر مجالس طوائف الحرفيين في ما يتعلق بالقيود التي يجب فرضها على الدكاكين الجديدة إلخ. وكانت هناك طائفتان، الدباغون والخياطون، أدتا دوراً مهماً في سياسات عدة مدن أثناء القرن الثامن عشر، خصوصاً في ألبانيا وبلاد الشام. وبخلاف ذلك أدت التقاليد إلى عزل أرباب الحِرَف ومنعهم من التطور السريع، تماماً مثلما عزلتهم المسافة عن أعمال رفاقهم من أرباب الحِرَف في المدن الأخرى. وبقيت الدكاكين ذات الصفة التجارية البحتة استثناء. واستمرت معظم المنتجات تباع من قبل منتجيها، أعضاء الطوائف التقليدية؛ وهكذا فإنهم لم يشاركوا

في الاتجاهات المهمة في التجارة الإقليمية والتجارة العالمية التي ازدهرت في القرن الثامن عشر وعرضتهم للتهديد في ما بعد.

وفي بعض القرى البعيدة، والمناطق المجاورة المعزولة قرب العاصمة، كانت هناك محاولات متكررة لإخفاء الورش الجديدة، بحيث تتهرّب من سيطرة الدولة وبعض الطوائف الحرفية. وهكذا لم تكن كل الهجرات باتجاه المدن. وقد دفع تدهور الزراعة إبان الحكم العثماني بعض القرويين، ولا سيما في مناطق التلال، إلى تطوير بعض الصناعات، مثل الغزل، ومواد الصباغة، وزيت الزيتون، التي كانوا يقومون بصنعها ويبيعونها محلياً أو إلى وكيل لتجارة أوسع. ومعرفتنا بأماكن تواجد مثل هذه القرى غير مكتملة. لكن يمكن في الوقت الحالي أن نشير إلى قرى بالقرب من سيريز (القطن)، وسماكوف (أشغال الحديد)، وتوقات (الحرير أو المصنوعات النحاسية) كأمثلة. لكن عدم تمكّننا من تسمية هذه المناطق يشير أنها كانت معروفة تماماً بحيث لا يمكن لها التهرّب من سيطرة الحكومة.

ومثلما حبّذت الحكومات العثمانية وأيّدت مبدأ تركيز الإنتاج تحت سيطرة طوائف الحِرَف، فإنها من المنطلق نفسه لم تشجّع الإنتاج خارج مراكز الإنتاج القديمة. وكان يمكن أن تكون العقوبات رادعة. فبينما يمكن أن تنطوي الحالات العادية في التهرب الضريبي على غرامة مئة في المئة، كان يمكن أن ينجم عن الإنتاج «المارق» غرامة قدرها مئتين في المئة، أو مصادرة المعدات أو تدميرها، أو حتى الإلحاق بالسفن كمجذّفين. لكن مثل هذه العقوبات القاسية كانت موجهة إلى التجارة العالمية، وليست ضد التجارة المحلية. وإذا ما أخذنا في اعتبارنا مثل هذه المواقف من جانب الحكومة العثمانية، والطوائف الحرفية نفسها، فمن الصعب أن نرى كيف كان يمكن للاقتصاد العثماني أن يستمر في وجه الابتكارات التكنولوجية المعاصرة، حتى لو كانت اتصالاته قد تحسّنت(5).

وتُظهر قائمة بالطوائف الحرفية وجدت في أنقرة سنة 1827 أسس الحضارة المادية (وأهمية النسيج) في القرن السابق وأهم مكوناتها: الدباغون، وصانعو الأوتار، والسكافون، وصانعو الصنادل، وصناع العطور، وغزالو وبر الماعز، وصانعو الألحفة، والخياطون، والصاغة، والعطارون، ونساجو الحرير، وتجار الأقمشة (وهي مجموعة مهمة جداً) والنساجون، وبائعو جلد الماعز، وصباغو هذه

الجلود، وصباغو الأقمشة، والحدادون، وصانعو البنادق، وصانعو السيوف، والجزارون، والخبازون، وصانعو دواليب الغزل، وصانعو الدخان، وصانعو العجلات، والأسرجة، وصانعو الصفيح، وصانعو المشغولات النحاسية، وصانعو عوارض السفن الخشبية، وصانعو الشمع، وبائعو الأرز، وصانعو الحلوى، والفاكهانيون، والحلاقون، وصانعو اللباد، وبائعو القهوة ومحمصوها، وصانعو الأواني، والطحانون، والحمالون، والقبانون، وبائعو الحمص الجوالون، وبائعو السمك والزيتون، وصانعو الأدوات المعدنية، وصانعو الفرنشات (أهداب التطريز)، والفراؤون، وصانعو القلباق، وصانعو الطواقي، وصانعو الأغطية، وبائعو زيت السيرج، وصانعو أحواض علف الماشية، وعمال الجلود، وبائعو البسط، وسنانو السكاكين، وصانعو العباءات، وسماسرة البضائع، والنجارون، والمبيضون، وعمال الجص، والبناؤون، وصانعو الأنابيب، وصانعو الحصر، والبستانيون، وصانعو حدوات الجياد، وصانعو الطلقات النارية، وبائعو الحنة، وبائعو البسترما، وبائعو النشوق، وبائعو الخضر الجوالون. والقائمة المذكورة تحتفظ بالنظام الذي كانت عليه القائمة الأصلية. وكان عدد سكان أنقرة في ذلك الوقت يراوح ما بين ستين ألفاً ومئة ألف نسمة(6).

أوروبا العثمانية (الروملي)

في هذا القرن، كان الاندماج ما بين المدينة والريف في أجزاء مختلفة من الامبراطورية العثمانية آخذاً في التزايد، وكان ذلك راجعاً في جزء منه إلى أن الأعيان أو الانكشارية في معظم المدن مارسوا دوراً ناشطاً اتخذ شكلاً ما من أشكال السيطرة على حياة القرية، مثل جباية الضرائب أو إقراض المال. أما في الروملي فقد كان الاندماج يحدث أيضاً بسبب نشاط التجار المتزايد باعتبارهم وسطاء للإنتاج القروي الذي يباع في المدن، والمعارض الإقليمية، والموانىء أو الأسواق البعيدة التي تخصصت في التجارة العالمية. وربما كانت تلك البضائع الماشية والمنتجات الحيوانية مثل الشحوم الحيوانية، والجلود والصوف ولا سيما في بلغاريا ومقدونيا؛ والقمح من مواقع بالقرب من ساحل بحر إيجة؛ أو منتجات الحرف القروية التي يكثر الطلب عليها في الأسواق الإقليمية، والداخلية والعالمية. ومن أبرز المنتجات الحرفية القروية العباءات الصوفية الخشنة المسماة أباظ وتصنع

في أماكن مختلفة من بلغاريا وألبانيا، والسبائك المعدنية والأدوات الحديدية التي كانت ترد من مناطق عديدة في بلغاريا ومقدونيا، والأقمشة القطنية أو خيوط القطن من مناطق عديدة في بلغاريا ومقدونيا وتساليا. وكان لمدن معينة تخصصات أخرى - البنادق في سليڤين أو بريزرن، والفرو في كاستوريا، والمشغولات الجلدية في سراييفو ومدن بلغارية أخرى(7).

وفي سنة 1806، قدَّم المراقب ليك وصفاً تفصيلياً عن مناجم الرصاص والفضة، كما كان يجري العمل بها بالقرب من سيدركابسي في خالكيديكي:

> والمناجم التي يجري العمل بها الآن... في وادٍ عميق ضيق، حيث يُستخدم مجرى مائي لعملية الغسيل، وكذلك ليدير عجلة تشغّل الكير (المنفاخ) اللازم للفرن. ويتم توجيه العملية كلها بأبسط الطرق وأكثرها بدائية. وكانت الخامات الغنية تطرق بالحجارة على لوح باليد، ثم تغسل وتحرق بالفحم الحجري؛ أما الخام الأقل قيمة فيتم تكسيره في قطع أكبر، ثم يحرق مرتين بدون غسيل... وتظهر أكوام المعدن الخام الذي تم العمل فيه... على جانب الجبل أسفل المعامل الحالية، كيف كان يجري العمل بكثافة في هذه المناجم من قبل(8).

كانت نُظم التوزيع على مستوى القرية واسعة الانتشار بسبب مرونتها النسبية وتحررها من التدخل. وقد أدّى التجار دوراً أساسياً في تشغيل هذه الأنظمة بنقل الزيادات إلى السوق، وبذلك كانوا يزيدون من قيمتها(9).

وفي العقود الباكرة من القرن الثامن عشر، كانت المراكز الرئيسية للتجارة العالمية التي ظهرت في الامبراطورية العثمانية هي سالونيكا، حيث أسس الفرنسيون والإنكليز لأنفسهم قنصليات، وبراسوف في ترانسلفانيا، حيث سمحت سلطات الهابسبورغ بتأسيس مستوطنة «عثمانية». وقد أعطت معاهدة بلغراد (1739) وبنودها التحررية حافزاً كبيراً للتجارة في جنوب شرقي أوروبا. وعلى مدى ثلاثة عقود تمتع التجار العثمانيون - في البداية الصرب، ثم البلغار، واليونان الأورثوذكس، والمقدونيون والتسنتسار الإغريق - بفرص استثنائية في تجارة الجملة مع أراضي الهابسبورغ، حيث كانوا يدفعون جمارك أقل وكانوا معفين من الضرائب الأخرى

المفروضة على رعايا الهابسبورغ. وتكون شتات «عثماني» ملحوظ شهد عشرات الألوف من الرعايا العثمانيين الأورثوذكس، وعلى رأسهم اليونانيون، يستوطنون مجدداً في لفوف، وليبزغ، وفيينا، وتريستي ومعظم المدن في هنغاريا. (بالمقابل، كان التجار العثمانيون المقيمون في أنكونا وليفورنو في إيطاليا من اليهود أو الأرمن غالباً). وبحلول سنة 1745 كانت هناك ثلاث عشرة شركة تجارية عثمانية (أورثوذكسية) قد تأسست في المدن الهنغارية، وتضاعف ذلك العدد في ما بعد[10]. هذا الازدهار التجاري انهار في الفترة من 1766 ـ 1772، عندما غير مستشارو ماريا تيريزا قواعد اللعبة، وتشددوا في نظام جوازات السفر، ومنعوا استيراد الأغذية المصنوعة ووجود شركات أجنبية على أراضي الهابسبورغ. وحينئذٍ اختار معظم الوافدين العثمانيين الجدد التجنيس وتاجروا بصورة متزايدة في البضائع الهابسبورغية المحلية مثل الخمور[11].

ومثل جميع سكان المدن في الامبراطورية العثمانية، كان التجار الأورثوذكس يتحملون ضرائب خفيفة نسبياً كأفراد. كذلك فإن الضرائب التي كان يدفعها هؤلاء التجار في السوق كانت بنسب معتدلة نسبياً وتميل إلى أن تكون أقل من نسبة التضخم. أما السلبيات التي عانوا منها، بصفتهم تجاراً عمثانيين، فقد تمثلت في انعدام الأمن على الطرق وتعرضهم للابتزاز، ولا سيما في مدن مثل سالونيكا، وبلغراد وسراييفو، حيث كان للانكشارية اليد العليا. ومع ذلك فإن هناك قدراً كبيراً من البراهين على ازدهار الكثير من التجار فعلاً، من نوبليا إلى جاسي، ولا سيما في العقود الوسطى من القرن. أما في بلغاريا فتشير الدراسة المكثفة في خمسين رسالة بحثية إلى نمو المدن والازدهار التجاري على نطاق واسع خلال الربع الثالث من القرن. كما ازدهرت المراكز التجارية في أماكن أخرى مثل سوق السنسار المركزي في موسكو بولجي غرب مقدونيا، وأشقودرة في ألبانيا، وأمبلاكيا في اليونان[12].

وبشكل عام، كان أفراد عائلات التجار مبعثرين خارج بلادهم، كما يتضح من هذا الوصف المعاصر (حوالى سنة 1802) لقرية فلاه في تساليا:

> السكان الأكثر ثراء هم التجار، الذين كانوا قد أقاموا سنوات عديدة في الخارج في إيطاليا، وإسبانيا... والنمسا، أو روسيا؛

المفروضة على رعايا الهابسبورغ. وتكون شتات «عثماني» ملحوظ شهد عشرات الألوف من الرعايا العثمانيين الأورثوذكس، وعلى رأسهم اليونانيون، يستوطنون مجدداً في لفوف، وليبزغ، وفيينا، وتريستي ومعظم المدن في هنغاريا. (بالمقابل، كان التجار العثمانيون المقيمون في أنكونا وليفورنو في إيطاليا من اليهود أو الأرمن غالباً). وبحلول سنة 1745 كانت هناك ثلاث عشرة شركة تجارية عثمانية (أورثوذكسية) قد تأسست في المدن الهنغارية، وتضاعف ذلك العدد في ما بعد[10]. هذا الازدهار التجاري انهار في الفترة من 1766 ـ 1772، عندما غير مستشارو ماريا تيريزا قواعد اللعبة، وتشددوا في نظام جوازات السفر، ومنعوا استيراد الأغذية المصنوعة ووجود شركات أجنبية على أراضي الهابسبورغ. وحينئذٍ اختار معظم الوافدين العثمانيين الجدد التجنيس وتاجروا بصورة متزايدة في البضائع الهابسبورغية المحلية مثل الخمور[11].

ومثل جميع سكان المدن في الامبراطورية العثمانية، كان التجار الأورثوذكس يتحملون ضرائب خفيفة نسبياً كأفراد. كذلك فإن الضرائب التي كان يدفعها هؤلاء التجار في السوق كانت بنسب معتدلة نسبياً وتميل إلى أن تكون أقل من نسبة التضخم. أما السلبيات التي عانوا منها، بصفتهم تجاراً عمثانيين، فقد تمثلت في انعدام الأمن على الطرق وتعرضهم للابتزاز، ولا سيما في مدن مثل سالونيكا، وبلغراد وسراييفو، حيث كان للانكشارية اليد العليا. ومع ذلك فإن هناك قدراً كبيراً من البراهين على ازدهار الكثير من التجار فعلاً، من نوبليا إلى جاسي، ولا سيما في العقود الوسطى من القرن. أما في بلغاريا فتشير الدراسة المكثفة في خمسين رسالة بحثية إلى نمو المدن والازدهار التجاري على نطاق واسع خلال الربع الثالث من القرن. كما ازدهرت المراكز التجارية في أماكن أخرى مثل سوق الستنسار المركزي في موسكو بولجي غرب مقدونيا، وأشقودرة في ألبانيا، وأمبلاكيا في اليونان[12].

وبشكل عام، كان أفراد عائلات التجار مبعثرين خارج بلادهم، كما يتضح من هذا الوصف المعاصر (حوالى سنة 1802) لقرية فلاه في تساليا:

> السكان الأكثر ثراء هم التجار، الذين كانوا قد أقاموا سنوات عديدة في الخارج في إيطاليا، وإسبانيا. . . والنمسا، أو روسيا؛

المفروضة على رعايا الهابسبورغ. وتكون شتات «عثماني» ملحوظ شهد عشرات الألوف من الرعايا العثمانيين الأورثوذكس، وعلى رأسهم اليونانيون، يستوطنون مجدداً في لفوف، وليبزغ، وفيينا، وتريستي ومعظم المدن في هنغاريا. (بالمقابل، كان التجار العثمانيون المقيمون في أنكونا وليفورنو في إيطاليا من اليهود أو الأرمن غالباً). وبحلول سنة 1745 كانت هناك ثلاث عشرة شركة تجارية عثمانية (أورثوذكسية) قد تأسست في المدن الهنغارية، وتضاعف ذلك العدد في ما بعد[10]. هذا الازدهار التجاري انهار في الفترة من 1766 ـ 1772، عندما غير مستشارو ماريا تيريزا قواعد اللعبة، وتشددوا في نظام جوازات السفر، ومنعوا استيراد الأغذية المصنوعة ووجود شركات أجنبية على أراضي الهابسبورغ. وحينئذٍ اختار معظم الوافدين العثمانيين الجدد التجنيس وتاجروا بصورة متزايدة في البضائع الهابسبورغية المحلية مثل الخمور[11].

ومثل جميع سكان المدن في الامبراطورية العثمانية، كان التجار الأورثوذكس يتحملون ضرائب خفيفة نسبياً كأفراد. كذلك فإن الضرائب التي كان يدفعها هؤلاء التجار في السوق كانت بنسب معتدلة نسبياً وتميل إلى أن تكون أقل من نسبة التضخم. أما السلبيات التي عانوا منها، بصفتهم تجاراً عمثانيين، فقد تمثلت في انعدام الأمن على الطرق وتعرضهم للابتزاز، ولا سيما في مدن مثل سالونيكا، وبلغراد وسراييفو، حيث كان للانكشارية اليد العليا. ومع ذلك فإن هناك قدراً كبيراً من البراهين على ازدهار الكثير من التجار فعلاً، من نوبليا إلى جاسي، ولا سيما في العقود الوسطى من القرن. أما في بلغاريا فتشير الدراسة المكثفة في خمسين رسالة بحثية إلى نمو المدن والازدهار التجاري على نطاق واسع خلال الربع الثالث من القرن. كما ازدهرت المراكز التجارية في أماكن أخرى مثل سوق الستنسار المركزي في موسكو بولجي غرب مقدونيا، وأشقودرة في ألبانيا، وأمبلاكيا في اليونان[12].

وبشكل عام، كان أفراد عائلات التجار مبعثرين خارج بلادهم، كما يتضح من هذا الوصف المعاصر (حوالى سنة 1802) لقرية فلاه في تساليا:

> السكان الأكثر ثراء هم التجار، الذين كانوا قد أقاموا سنوات عديدة في الخارج في إيطاليا، وإسبانيا... والنمسا، أو روسيا؛

والذين عادوا بعد غيبة طويلة إلى مدنهم ومعهم ثمار حرفتهم، وقد أثروا هذه المدن وطوروها إلى حدٍّ ما. بيد أنهم نادراً ما كانوا يعودون للإقامة الدائمة حتى أواخر عمرهم، ويكتفون خلال هذه الفترة بزيارتين أو ثلاث زيارات قصيرة. أما أبناء الطبقة الوسطى... فكانوا يعودون مرات أكثر، وكثير منهم يمضون جزءاً من الصيف سنوياً في مواطنهم. وهؤلاء بشكل رئيسي هم أصحاب المحلات... أو الحرفيون[13].

بيد أن درجة التأثير الأجنبي في هؤلاء التجار كانت متفاوتة، على نحو ما نرى في التقرير الذي كتبه ليك سنة 1806 عن يانينا:

تأثرت بشكل عام العادات المحلية لليونانيين في أيونينا قليلاً من جراء إقامة كثير من تجارها في البلاد الأجنبية. وتكاد عاداتهم تتماثل مع عادات الأتراك... فالنساء اليونانيات غير متعلمات مثل النساء التركيات، وهن في مكانة أدنى... ولا يوجّه للسن سوى قليل من الاحترام، ولا سيما عندما يكون الوالدان... يعولهم أبناؤهم ويعيشون في المنزل نفسه.... والعمل الشائع للنساء... هو تطريز الموسلين الألماني الخشن، تقليداً لما تنتجه القسطنطينية[14].

ولتقديم المساكن لهذه الطبقة التجارية الناشئة، ظهرت قرى البنائين، خصوصاً في غربي مقدونيا، التي أرسلت الحرفيين من أبنائها في كل اتجاه، بعيداً حتى استانبول وبوخارست. ومن أعراض انعدام الأمن في الحياة والذي استشرى في القرن الثامن عشر، كان التصميم المفضّل للبيوت الكبيرة في كثير من الأماكن، وهو بناء مرتفع مكعب يشبه القلعة لا يزال موجوداً في المناطق الريفية في البلقان، مثل البوسنة، وفي غربي مقدونيا.

وكانت بيوت التجار مكلفة حتى لو لم تكن مصممة لأغراض الدفاع: البيوت مكلفة جداً في اليونان، وذلك بسبب ارتفاع أسعار العمل الميكانيكي من جهة، ولأن الألواح الخشبية والزجاج، والمسامير، وكل شيء باستثناء الحجر والمونة تُجلب من تريستا وفيومي... وأحسن بيوت أيونينا لها إطار نافذة داخلي خلف

الفضبان، وتحتوي على قطع من نوع رديء جداً من الزجاج القادم من الأدرياتيك؛ هذه الإضافة التي نادراً ما نراها في تركيا الآسيوية... تعتبر هنا ضرورية بسبب الشتاء الطويل[15].

وقد تضاعف عدد البيوت الغالية الثمن في صوفيا في النصف الثاني من هذا القرن[16].

وبات من السمات المميزة في ما بين التجار تلك المعرفة المتنامية بالعالم، والحياة المؤسساتية الأكثر ترابطاً وثراء. وقد نتج ذلك جزئياً بسبب انشغالهم في الوطن بشؤون المؤسسات التي نظموها وقادوها بشكل متزايد؛ وكان ذلك أيضاً من نتاج تعاونهم في خارج البلاد مع العديد من الشركات التجارية. وبما أن التسهيلات المصرفية ضئيلة، فقد كانت الاتفاقات التجارية عادة تتم بالكلمة وحدها. وكان أبناء العائلات التجارية الأصغر سناً يتمركزون في مناطق تقاطع الأنهار والحدود لمدة طويلة ويعهد إليهم بمسؤوليات كبيرة.

ولأن تجارة البلقان كانت تنمو في هذا القرن ولكنها لا تزال من دون التسهيلات الدائمة التي تتطلبها التجارة، فقد ظهرت أعظم المعارض في الامبراطورية العثمانية في هذا الوقت. وكانت معظم المعارض تتاجر في الماشية المحلية، كوسيلة لنقل الفائض على مستوى القرية. أما الأسواق الأخرى، وخصوصاً السوق السنوي الكبير في أوزونكايوفا في شرقي تراقيا، فقد كانت أماكن للتبادل ذات أهمية إقليمية وعالمية. وكان سوق أوزونكايوفا يجتذب في أحسن حالاته خمسين ألف شخص، وكان يزوره تجار من روسيا ومن الغرب كذلك. وكان هذا المعرض الكبير يؤدي أيضاً دور البورصة حيث يتم فيه تداول أوراق التبادل المالي. وعندما أدت الفوضى التي استشرت في ثمانينيات وتسعينيات القرن الثامن عشر إلى إغلاق أوزونكايوفا، انتقلت العمليات المصرفية الجديدة شمالاً عبر نهر الدانوب إلى بوخارست، حيث ضمن القناصل النمساويون والروس الحماية بعد سنة 1784. وبنهاية القرن الثامن عشر، لم تكتف عاصمة الأفلاق بتصريف الوظائف المصرفية المعتادة بشكل منتظم، بل تناولت أيضاً عمليات التحويل الكبرى للعملة وسبائك الذهب والفضة دخولاً وخروجاً من الامبراطورية العثمانية، وهي تجارة مراجحة فرضتها التقلّبات السريعة للعملة في العصر النابليوني[17].

وكان التطور الأكثر تأثيراً في حياة الحرفيين في العديد من التعاونيات الحرفية خلال القرن الثامن عشر هو تسرّب الانكشارية المزيفين إلى هذه الروابط. فقد كان هناك على الأقل خمسون ألفاً ممن يسمون الانكشارية موزعين في حاميات بجميع أرجاء الامبراطورية عند منتصف القرن، والقليل منهم كان يمكن أن نسميهم جنوداً بحق. وبما أن رواتب الانكشارية في ذلك الحين كانت بالكاد اسمية، فإن معظم هؤلاء «الانكشارية» كانوا في الواقع حرفيين أرادوا الامتيازات التقليدية للانكشارية في الإعفاء الضريبي والحصانة القضائية. ومع أواخر القرن الثامن عشر، كان رجال الطوائف الحرفية المسلمون جميعاً في بلغراد وسراييفو وسالونيكا بالفعل يطلقون على أنفسهم اسم «الانكشارية» أو على الأقل مجندين (يمق). ومن تأثيرات ذلك زيادة حدة التمييز بينهم وبين أهل المدن من المسيحيين واليهود الذين لم يكن في وسعهم أن يدّعوا عضوية الانكشارية. ومن الطبيعي أنه كان من الصعب تماماً على القائد المحلي (ديزدار) أن يمارس سلطته على هذه الميليشيا التي عينت نفسها بنفسها، وهو أمر كان أصعب كثيراً بالنسبة إلى استانبول. ونتيجة لذلك، كانت مدن بلقانية عديدة في الواقع جمهوريات من العامة، قد يخشاها حاكم قوي، حتى وإن كانت تتم تحيته بحسب التقاليد (مثلما كانت الحال في سراييفو) عند وصوله بموكب استعراضي في المساء من رجال الطوائف الحرفية المجتمعين يصاحبه هدير المدافع المنطلقة من القلعة.

كذلك تم الحفاظ على التقاليد الأخرى لطوائف الحرفيين العثمانيين. ففي سراييفو كان الآباء يسلّمون الشباب من كل جيل جديد إلى الأسطوات بالصيغة القديمة التي يشهد عليها الجميع: «اضرب: فالعظام لي ولكن اللحم لك». لكن من الناحية العملية، كان يمكن عقد جلسة لمحاسبة الصبيان على انتهاك التقاليد أمام مجلس الطائفة (Lonca). وقد كان المخطىء يفقد حقه في التلمذة، أو يجبر على إغلاق دكانه فترة من الوقت، أو في الحالات القصوى يرغم على الإغلاق بصفة دائمة وتخفض مرتبته إلى عامل مياوم(18).

ونادراً ما كانت طوائف الحرفيين في البوسنة تلجأ إلى المحاكم الحكومية لكي تتخذ قراراً. فقد كان هناك مجلس من الأسطوات والعمال المياومين يقرر الأسعار؛ ثم تبلغ الطائفة المحكمة بقرارها. كذلك كان الأسطوات مجتمعين

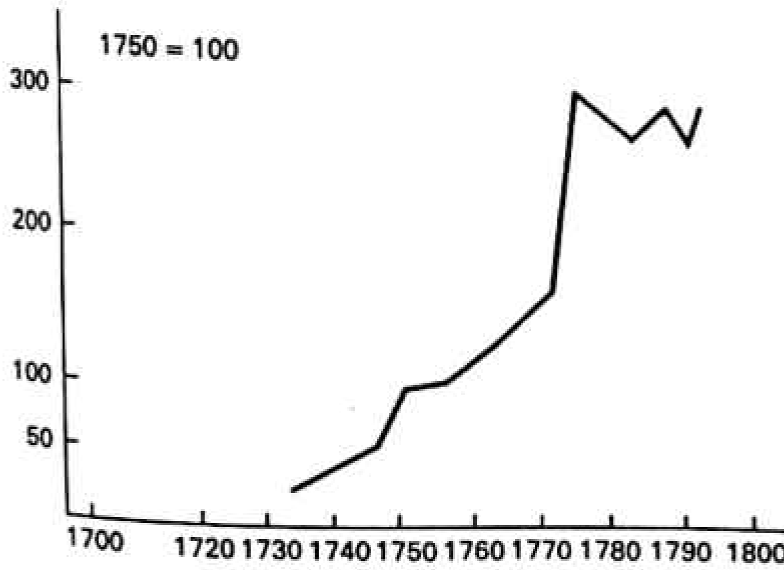
يحتفظون بسيطرة صارمة على فتح دكاكين جديدة - إذ لا بد من أن يكون الفرد ابناً لأحد الأسطوات، أو يكون قد حصل على إذن من رئيس مجلس الطائفة (كاخيا). وكان الأسطوات الأقوياء يتعرضون لإغراء تحسين وضعهم بشراء الدكاكين الأضعف حالاً في وقت الأزمات، ثم يستخدمون مساعدة إضافية ويتصرفون مثل التجار. وعند الطرف الآخر من الميزان، قد نجد العمال اليوميين المقهورين بشدة يبيعون في عز الشتاء بضائعهم في أماكن معزولة وبأسعار منخفضة لمشترين من منطقة أخرى(19).

الأناضول

تركز نصيب الأسد في التجارة العالمية التي شملت الأناضول في ميناء إزمير (سميرنا) الكبير، الذي كان قد بدأ ينمو بالفعل أواخر القرن السابع عشر وقيض له أن يكون الميناء الرئيسي في الامبراطورية. وإلى جانب التجار اليهود والأرمن المتمتعين بالحماية والذين عملوا لحساب التجار الأوروبيين، أضافت الهجرة من المورة في سبعينيات القرن الثامن عشر المزيد من اليونانيين، ما أضفى على الميناء طابع التعدد العرقي. وفي ذلك الوقت، عاد جزء كبير من تجارة إزمير إلى الأقليات المحلية في شرق المتوسط. وكان الهولنديون قد منحوهم كل حقوق تجارتهم؛ ومنذ سنة 1730 تساهلوا إزاء إقامة مؤسسة في أمستردام للتجار الذين كانوا أقارب اليهود والأرمن واليونانيين من إزمير. والواقع أن فرص التجارة في هذا القرن كانت واعدة جداً إلى حدّ أن العثمانيين فقدوا جزءاً من رعاياهم اليهود والأرمن، الذين استوطنوا في العواصم الأوروبية التجارية المختلفة، تاركين لليونانيين دوراً رئيسياً في التجارة العثمانية.

كان القطن الخام هو البضاعة الأولى في إزمير، ولم يخسر مكانته إلا عندما بدأ القطن الأميركي يدخل أسواق العالم قرب نهاية القرن. وقد ازدهرت صناعة نسيج الأقمشة القطنية في أنقرة وبورصة وتوقات في السنوات الستين أو السبعين الأولى من القرن الثامن عشر، لكنها بدأت منذ ذلك الحين تميل إلى الانحدار. وفي ما بين ستينيات وتسعينيات القرن الثامن عشر كانت هناك أيضاً خسارة تصل إلى ثلاثين في المئة في إنتاج صناعة أغطية الرأس في أنقرة وإنتاج الحرير في خيوس. وكانت خسارة بورصة من عائدات إنتاج الأقمشة القطنية والحريرية أشد

فداحة، وربما وصلت إلى ما بين ستين وسبعين في المئة في ما بين سنة 1769 وسنة 1797. وتكشف الأرقام المأخوذة من معامل الصباغة في توقات عن أن سنوات الذروة في إنتاج الأقمشة القطنية والحرير الأبيض والأصفر كانت من عام 1764 إلى 1766. وبعد أن اضمحلت هذه الحرفة، تطوّرت توقات بدلاً من ذلك لتصبح المركز الرئيسي في الأناضول للصناعات النحاسية، معتمدة على مناجم إرجاني، وقوري وجوموشخانة[20]. وتستند هذه الاتجاهات إلى براهين غير مكتملة وتحتاج إلى مزيد من البحث، بيد أنها تتناسب مع الانطباع العام عن تعثر الأحوال التجارية في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر والعقد الأول من القرن التالي.



الرسم البياني 2:III: الرسوم المستوفاة عن القطن والأقمشة القطنية المعدة للتصدير

المصدر: Genç (1976).

ومع ذلك، فإن المدن الأناضولية استمرت في إمداد الأسواق الإقليمية والدولية بالبضائع التي تخصصت فيها - شعر الماعز من أنقرة، الأحذية والجلود من قونية، والجلد المدبوغ، والسروج والأقمشة المصبوغة من قيسرية، والقرميد من كوتاهية، ويشير تدهور النوعية إلى أن زبائن الطبقات العليا كانوا يشترون الواردات الأوروبية بشكل متزايد. وكانت بورصة تعقد معرضاً سنوياً في شهر يونيو/ حزيران، وكانت هناك معارض أخرى مماثلة في الأناضول[21].

استانبول

كانت العاصمة العثمانية في الحقيقة ثلاث مدن تصل المياه فيما بينها. وكانت هناك مجموعتان فقط من العمال ـ عمال المراكب والحمالون ـ هم الذين لديهم طوائف وحّدت في ما بين استانبول، وبيرا وأشقودرة، وكان الدباغون فقط هم الذين تربطهم روابط بمدن أخرى. وكانت حوالى أربعين حرفة بناء قد تجمعت بإشراف موظف تعينه الدولة، هو رئيس المهندسين، على حين تمتعت البقية بدرجة من التنسيق غير الرسمي بإشراف شيخ منتخب للطائفة[22].

وكانت طوائف الحِرَف في استانبول، كما في أي مكان آخر، تحت الضغط المستمر لقبول الوافدين الجدد في القرن الثامن عشر: إذ كانت التماساتهم للقضاء كثيراً ما تطلب الحماية من «الغرباء»، أو من الاتصال غير الواجب بين المسلمين وغير المسلمين، في الحمّامات على سبيل المثال، وهو أمر ربما يشير إلى التوتر المتصاعد بين القطاعات الرئيسية في المجتمع. وكان «انكشارية» استانبول البالغ عددهم أربعين ألفاً مندمجين تماماً في الطوائف الحرفية، كما كانوا يشكلون فرق الإطفاء فيها.

وكانت الطوائف الحرفية تصنع سياساتها بنفسها في معظم الأحيان؛ إذ كان هناك شيخ مسنّ يرأس كلاً منها وكان يسترشد بمجلس تمثيلي للأسطوات (المعلمين) (Lonca). ولم يمنع هذا حكومات القرن الثامن عشر من تعيين أفراد إضافيين من خارج الطائفة كمراقبين (كاخيا). وقد نجم عن ذلك فرض ضريبة على الطائفة بطبيعة الحال، ولكن في المقابل، قدم لأفرادها وسيلة اتصال بالحكومة. وإذ بدأت هذه الممارسة في القرن السابع عشر، فإنها صارت منتشرة على نطاق واسع في القرن التالي. وكان يتم تشجيع الأشخاص ذوي المكانة العسكرية على أن يورثوا رواتبهم للخزانة، وفي مقابل ذلك كان يمكن تعيينهم مراقبين على الطوائف الحرفية. ومن استانبول انتشرت هذه الممارسة إلى المدن الأخرى كذلك[23].

كانت السلطة النهائية على النوعية والسعر في استانبول متروكة للمحاكم القضائية في العاصمة الثلاثية الأجزاء. وعادة ما كان تجاوز السعر المحدد يجلب مجرد التحذير. وإذا كان التجاوز خطيراً أو متكرراً، فإن المسلم الذي يرتكب هذا

الجرم قد يُرمى به في السجن، أما غير المسلم فيذهب للعمل على سفن الأسطول. وفي بعض الأحيان كان المتجاوزون يجبرون على التوقف عن العمل، ولكن بصورة مؤقتة فقط.

كانت مداخيل الحرفيين في استانبول تتفاوت ضمن نطاق ضيق، وربما كان ذلك نتيجة الإشراف القضائي الوثيق. وذلك يعني أن الطوائف لم تكن تمتلك ما يكفي من رأس المال لبناء الخانات التجارية، أو الحمّامات، أو حتى الدكاكين. وكانت هذه هي الأنماط السائدة من الأوقاف التي كان الحرفيون والتجار يستأجرونها. وبينما كانت الخانات التجارية توفر الإيجارات لمثل هذه المؤسسات، كان الخان الريفي العثماني (سراي القوافل) يحظى بالدعم من الأوقاف، ويوفر مكاناً مجانياً للمسافرين[24].

وبما أن استانبول كانت مركزاً للاستهلاك أكثر منها مركزاً للإنتاج، فكثيراً ما كان تجارها الكبار يرتبطون باقتصاد الطلب للمدينة، حيث يمدون أهالي العاصمة بالسلع الرئيسية ويخططون أحياناً لعمليات الاحتكار. وتضمنت المحلات التي تربو على الخمسة آلاف المتمركزة في المدينة القديمة بجوار القصر العديد من المحلات التي تتعامل في البضائع الفاخرة التي يطلبها رجال البلاط. وكانت بعض هذه المحلات، مثل معامل الذهب والمجوهرات، ذات نوعية عالمية راقية. وقد أبدى أحد الأوروبيين المعاصرين إعجابه على العموم في ما يتعلق بنوعية المنتجات العثمانية ـ المنسوجات، الأسلحة والسفن ـ تحمل بشكل عام رنة إعجاب، إلا في ما يتصل بالابتكار الفني، حيث كانت متخلفة.

وعادة ما كانت العائلات التجارية المسلمة تفتقر إلى استمرارية الأجيال بسبب المتطلبات الإسلامية بتقسيم الميراث في كل جيل. ولم يكن ذلك ينطبق على الطائفة الأورثوذكسية المحلية (اليونانيين، والأرمن والبلغاريين والألبان) التي كانت العائلات (اليونانية) الكبيرة منها ضاربة بجذورها في ناحية فينير (فنار). وقد تحكمت هذه العائلات في شؤون بطريركيتها، وتنافست على المناصب ذات النفوذ في الإمارات الرومانية، وكانت الوظائف الكبرى محجوزة بـ(ثمن معيّن) لهذه النخبة من الفناريين.

كذلك كانت الجماعة الداخلية من المقرضين والصيارفة الذين كانوا يمولون

نظام التزام الضرائب كله في الامبراطورية، ذات نفوذ كبير في العاصمة، وإن بطريقة أقل بروزاً. ومن دون مساندة مقرض للأموال معترف به وموثوق به، لم يكن بإمكان حتى الموظفين البارزين أن يشاركوا في هذا النظام، الذي فاق كثيراً التجارة بصفته مصدراً للثروة والسلطة في العاصمة العثمانية في تلك الفترة[25].

القاهرة

في العاصمة المقابلة القاهرة، كانت عملية تسرّب الانكشارية إلى العديد من الطوائف الحرفية قد تمت بالفعل في أوائل القرن. ولكن يبدو أن سيطرة الانكشارية على الطوائف قطعت في القاهرة شوطاً أبعد مما قطعته في استانبول لأن الحرفيين أيضاً كانوا تحت «الحماية» من جانب آغا الانكشارية، الذي استمد حصانته من نظام الحسبة التقليدي في ظل الحكومة الإسلامية. وهكذا فعندما كانت بعض فرق الانكشارية التي غزت مصر سنة 1801 تطرح ألوانها على أبواب المتاجر التي تنوي «حمايتها»، فإنهم كانوا ببساطة يعيدون تجديد الممارسة التي كانت قائمة منذ وقت طويل. ولا غرو في أن متوسط الدخل للحرفيين في القاهرة، الذين كانوا يؤلفون نصف سكان المدينة، قد انخفض بشكل حاد خلال القرن نفسه.

ولم يكن أغنى تجار القاهرة هم أولئك المرتبطين بتجارة المواد الغذائية في المدينة، لأن هذه كانت بحماية آغا الانكشارية. وبدلاً من ذلك كان الأغنياء هم تجار شبكة التجارة العالمية، ولا سيما تجارة البن. ولم تكن الصيرفة والتأمين قد تطورا إلا قليلاً. وكانت معظم الأعمال التجارية تتم من خلال المشاركة.

وقد تعايشت أقليات عرقية عديدة سوياً في القاهرة، كانت كل منها تميل إلى السيطرة على أقسام معينة في المدينة، وتتخصص كل منها في حِرَف بعينها أو خطوط معينة في الأعمال. وكان أغنى هؤلاء، وقد تفوقوا على المغاربة والتجار الأقباط واليهود، الطائفة الكاثوليكية السورية (الملكانية)، التي حازت على مكانة مفضلة في ظل حكم المماليك العثمانيين منذ وصولها إلى مصر في ثلاثينيات القرن الثامن عشر. ولأن السوريين كانوا غرباء جسورين وقادرين، فقد سمح لهم في البداية بالمشاركة في تجارة البحر المتوسط والبحر الأحمر. وبعد أن قام المماليك بحركتهم التاريخية إلى داخل مدينة القاهرة في منتصف القرن، سُمح لهم بأن

يحلوا محل اليهود في التزام الجمارك. ويكاد كل ما عداهم أن يكون قد عانى لأن جشع المماليك قد طال مختلف الموارد التجارية في القاهرة، وتصاعد إيفاء خلال العقود التي سبقت الغزو الفرنسي[26].

الولايات العربية

في كل موانىء شرق المتوسط، سيطر اليهود واليونانيون والأرمن، بصفتهم شركاء للتجار الأوروبيين ومحميين من قبلهم، على التجارة العالمية وكذلك على التجارة الإقليمية البحرية. وقد لعبت شركات النقل البحري الفرنسية أيضاً دوراً قيادياً في الطرق البحرية، حتى حلّ اليونانيون محلهم. وهكذا شكّلت الموانىء عالماً خارجياً منفصلاً يواجه التجارة العالمية من خلال تركيبته الاجتماعية الخاصة. أما المدن الداخلية، مثل حلب ودمشق وبغداد ومكة فكانت مختلفة عرقياً عن الموانىء، وكذلك كان تشكيل حياتها الاقتصادية مختلفاً أيضاً.

وكان التحالف بين الانكشارية المحلية والطوائف الحرفية المحلية من سمات المدن الداخلية في سوريا والعراق، تماماً كما كانت الحال في الولايات العثمانية الأخرى. ففي بغداد كانت شريحة مملوكية تقدم الخدمات الضرورية (رغم أنها مكلفة) في مجال الأمن والقيادة السياسية. بينما في حلب ودمشق كان الانكشارية - الحرفيون متورطين في صراعات فئوية حادة مستمرة. أما في حلب، فكانت الفئات، ولكل منها تحالفاته مع القبائل الكردية والتركمانية المحلية، منظمة حول طائفة حرفية - انكشارية محلية من ناحية، والأشراف من ناحية أخرى. وفي دمشق كانت الفئات، ولكل منها حلفاؤها من النخبة المحلية، تعارض الانكشارية - الحرفيين المحليين الذين يقفون ضد الانكشارية الامبراطورية المسؤولين عن حراسة قوافل الحج. ونظراً لأن الفئات في كل من المدينتين متكافئة (مثل فئات القاهرة في النصف الأول من القرن نفسه) فقد شكّل ذلك المفتاح لمعناها: إذ كان الصراع بين الفرقاء صراعاً من أجل السيطرة على الحياة الاقتصادية.

وكان التمييز بين الحرفيين والتجار أقل وضوحاً في الولايات العربية منه في الولايات العثمانية الأخرى. إذ شارك كلاهما في السيطرة على الموردين الكبيرين للحياة الاقتصادية - القوافل والريف - كما أنهما اشتغلا سوياً بالتجارة[27]. وبينما

كان التجار عموماً يمسكون بزمام التزام الضرائب في القرى المحيطة بالمدن العربية، فإن رجال الطوائف الحرفية الذين يشكّلون الانكشارية قد تولوا مهمة جمع الضرائب، وإقراض المال، والإشراف على الأوقاف. وكان التجار يمدون القوافل برأس المال، على حين كان سكان أحياء بأكملها يكسبون عيشهم من المهام الأخرى المطلوبة لتجارة القوافل - المؤن، والجمال، والتحزيم، والأمن والتخزين. وكانت الطائفة الأكثر نفوذاً في حلب ودمشق هي أيضاً صاحبة اليد العليا في الحصول على التزامات الضرائب، وتنظيم القوافل، وتستفيد من احتكار المواد الغذائية - وهي ممارسة سيئة أخذت تتكرر باطراد بعد سنة 1750 تقريباً.

وكان الحرفيون في حلب، مثل أقرانهم في الولايات العثمانية الأخرى، يعيشون في ظل نظام فرضوه على أنفسهم، وعادة ما كانوا يتشاركون في إمداداتهم ومداخيلهم ويقبلون القيود الأخرى المألوفة في حياة الطوائف الحرفية. وعلى الرغم من أن السيطرة على الأسعار كانت نسبياً أكثر تحرراً في حلب منها في المدن الأخرى بالامبراطورية، فكثيراً ما لجأت الطوائف الحرفية إلى المحاكم لتسجل الأسعار التي تم الاتفاق عليها بين أهل الطائفة. وكانت المحكمة تميل إلى تفضيل مصالح الطائفة الحرفية، على الرغم من أن ذلك قد يتعارض أحياناً مع التقاليد الإسلامية مثل حرمة العقد والملكية[28].

كان التجار، ولا سيما أولئك الذين يتعاملون في تجارة القوافل، أكثر تحرراً من القيود وكانوا أكثر اعتياداً على التقلّبات الكبيرة في أسعار السلع المجلوبة من مسافات بعيدة مثل البن والنيلة. وكان التجار في بعض الأحيان، ولكي يقللوا من مخاطر أعمالهم، يتجاوزون قوانين حرفهم بعقد اتفاقات خارج طوائف الحرفيين. وقد زاد ذلك الاتجاه بعد سنة 1758، حيث يروي لنا الغازي بداية ركود طويل في حرف النسيج[29].

وكانت نقابات بائعي التجزئة تقف بين الطرفين من حيث حريتها، وعلى الرغم من قبولها لسلطة شيوخها فإنها لم تبذل أي محاولة لتقييد عدد المحلات. وكان الباعة المتجولون يخدمون كلاً من حلب والقرى المجاورة لها، وكانت لهم شبكات لجمع الصابون، والعفصة الجوزية، والصوف، والأقمشة القطنية والخيوط لكي يبيعوها في حلب، وكان معظمها يدخل في التجارة الإقليمية[30].

الهوامش

(1) Bağış (1983), p. 44.

(2) المرجع نفسه، ص ص. 63 ـ 84.

(3) Genç (1990), pp. 6-7.

(4) المرجع نفسه، ص 14.

(5) المرجع نفسه، ص ص. 8 ـ 12.

(6) Özdemir (1986), p. 229.

(7) Frasheri (1964), pp. 103-4; Naci (1970), pp. 40-42; Pollo and Arben (1981), p. 42; Naci (1966), p. 135; Paskaleva (1968a), pp. 134-35; Shkodra (1975), pp. 61-71; Sugar (1977), pp. 229-30; Todorov (1983), pp. 456-61, 211, 223; Vacalopoulos (1973), pp. 289, 386, 410, 454-78, 540; Kiel (1985), pp. 118-35; BAN (1985), vol. 5, pp. 53-8, 72-3, 75-81; Berov (1974), p. 176; Berov (1976), p. 147; Paskaleva (1978b), pp. 42-48; Leon (1972), pp. 27-32; Svoronos (1956), p. 193; Trianta (1975), p. 86; Vacalopoulos (1963), p. 99; Lascaris (1938), p. 267; Jonville (1939), p. 267; Beaujour (1800), pp. 30, 183, 350, 430.

(8) Leake (1967), III, p. 164.

(9) Todorov (1983), pp. 456-61.

(10) Hering (1987), p. 83.

(11) ISN (1986), vol. 4, pt. 1, pp. 418, 312-13, 350, 457, 465-68, 479; Popović (1964), p. 127; Šamić (1961b), p. 11; Spiesz (1968), pp. 390-416; Tritković (1970), p. 532; Bur-Markovska (1981), pp. 137-38; Stoianovich (1960), pp. 266-306; Runciman (1968), p. 360.

(12) Popović (1937), p. 36.

(13) Leake (1967), I, p. 275.

(14) نقلاً عن Clogg (1976), pp. 5-7.

(15) Leake (1967), I, p. 611; and IV, p. 144.

(16) Todorov (1977), p. 61.

(17) Limona (1974), pp. 386-94; Penelea (1973), pp. 23-24; Sousa (1933), pp. 33, 59, 88; Stefanescu (1969), pp. 9-10.

(18) Kreševljaković (1949), pp. 203-6.

(19) Ibid., pp. 199-206; and idem (1957), pp. 11-31; Georgieva (1970), p. 323; Genç (1986), p. 114; Stojantević (1984), pp. 142-50; Baer (1980a), p. 96; Braudel (1982), pp. 64, 85-96; Clogg (1976), pp. 5-7; Genç (1984).

(20) Genç (1987), pp. 146-57.

(21) Kreševljaković (1949), pp. 54-55; Baer (1980a), p. 99; Carswell (1977), p. 355;

Özkaya (1985). pp. 30, 62-69, 145-49; Stoianovich (1960), p. 271; Sahillioğlu (1968a), p. 62.

(22) Genç (1986), p. 114.

(23) Genç (1990), p. 5.

(24) Genç (1986), pp. 115-22; and Kreševljaković (1957), pp. 28-31.

(25) Baer (1980a), p. 100; idem (1970), p. 161; Barkan (1955), pp. 304-9; Baykal (1962), p. ix; Genç (1986), pp. 114-24; q.v. «İmtiyazat» in EI^2; İnalcik (1969), pp. 105-7, 138; İnciciyan (1976), pp. 23, 35-37, 102; Issawi (1980), p. 57; idem (1977), p. 160; Çadirci (1980), pp. 238-41; Özkaya (1985)Û pp. 69, 78, 81, 346; Runciman (1968), p. 362; q.v. «İstanbul» in EI^2.

(26) Baer (1982), p. 206; Raymond (1984), p. 109; idem (1985), p. 51; idem (1973-74), I, pp. 206-15, 243, 259, 298, 301-2; II, pp. 403, 418-25; 452-87, 508-11, 518, 549, 565-75, 598, 601, 663, 692, 698, 703; idem (1977), pp. 184, 200; Staffa (1977), p. 338; Shaw (1964), p. 26; Marsot (1984), pp. 11-16.

(27) Masters (1988), p. 48.

(28) المرجع نفسه، ص ص. 204 ـ 9.

(29) المرجع نفسه، ص ص. 206 ـ 10.

(30) Ibid., p. 53; Baer (1982), pp. 158, 180, 203-15; Baer (1980a), pp. 97-99; idem (1981), pp. 597-609, 629; Raymond (1984), pp. 92-106; idem (1985), pp. 28-51; Nieuwenhuis (1982), p. 72; Nour (1982), pp. 98-99, 129; Thieck (1985); p. 142; Hourani (1968), p. 53; Rafeq (1975), pp. 283, 302-279; Rafeq (1966), pp. 29, 72; Abun-Nasr (1971), pp. 176, 183, 194; Brown (1974), pp. 188-90; Valensi (1977a), p. 209; idem (1977b), p. 36.

27
الدولة والاقتصاد

يناقض الحجم الهائل للتجديدات المالية التي اعتمدتها الحكومة العثمانية خلال القرن الثامن عشر أسطورة الجمود التي ظلت شائعة بين المؤرخين حتى زمن قريب. غير أن ممارسات الماضي كانت تنوء بثقلها، وهذا ما نبحثه بداية.

ميراث الماضي

مع ظهور أولى قوانين التجارة الحرة في معاهدة أوترخت (1713)، بدأت دول أوروبا الغربية تراجعها عن عقلية الحماية التي شكّلت جانباً كبيراً من الأجندة الماركنتلية[1]. وفي العديد من الدول كان التطور صوب الملكية الشاملة للأراضي قد قارب الاكتمال، وكذلك كان تأسيس الملكية الشاملة في الأفكار التي حواها القانون الخاص ببراءات الاختراع[2]. وفي ذلك الحين كان الإنكليز قد استنبطو فكرة تمويل الدين الوطني الذي أثبت فائدته الكبيرة في زمن الحرب، على حين تدرّس الهولنديون والإيطاليون في عالم جديد آخر من وسائل الائتمان[3]. بالمقابل كان على العثمانيين، المنعزلين فكريّاً عن معظم هؤلاء المجددين، أن يدبروا أمورهم بقدر استطاعتهم دون أن يتفحصوا المواقف الاقتصادية غير الواعية في معظمها التي كانوا قد ورثوها عن الماضي.

وظل العثمانيون، الذين كانوا أبعد ما يكون عن فكرة الحماية الاقتصادية (باستثناء المواد الحربية)، على استعداد تام لاستيراد ما يروق لهم، بما في ذلك سبائك الذهب والفضة أو العملات المسكوكة. وعلى الرغم من أنهم كانوا

يصدرون، فإنهم كانوا يفعلون ذلك دون أي إحساس شامل بالمصالح الوطنية أو بأهداف هذه العملية. وكان التجار العثمانيون (وهم في ذلك الوقت من غير المسلمين غالباً) يحظون بالتسامح أكثر من الإعجاب في مجتمعهم، وكانت التجارة موجودة بالموافقة على مضض أكثر من التشجيع[4]. وعلى الرغم من أن مصادرة ممتلكات التجار لم تكن مألوفة (كما هي الحال بالنسبة إلى ملتزمي الضرائب)، إلا أن هذا الحظر بدأ ينهار في أواخر القرن عندما أصبحت حاجة الحكومة ملحّة.

لم تشكّل عائلات التجار العثمانية سلالات وراثية. كما أن تسهيلات الائتمان العثمانية لم تتطور إلا قليلاً، واستمر فرض الرسوم الجمركية على الصادرات[5]. أما المفاهيم مثل «الميزان التجاري» فلم تدخل حسابات الحكومة[6]. وكانت كل أنواع الاستثمارات منخفضة ليس بسبب تدهور البضائع الرأسمالية وتقلبات السوق التي كانت من سمات الحياة في مرحلة ما قبل الحداثة فحسب، بل أيضاً بسبب الوضع غير الآمن للتجار وروّاد الأعمال[7].

وفي مختلف أنحاء العالم العثماني (باستثناء القاهرة بعد غزو المماليك لها في منتصف القرن) ساد الاتجاه القديم لفرض الضرائب على الريف وإسباغ الامتيازات على المدن. (وبالمقابل كان ثمة اتجاه معاكس آخذ في التكوين في بريطانيا العظمى وبروسيا[8]). ومن الناحية الرسمية تغيرت الموارد التقليدية للدخل بشكل طفيف. أما في الولايات الرومانية، على سبيل المثال، فكانت الماشية، والخيول، والخمور ومحصول الذرة الجديد معفاة من الضرائب[9].

أما ضريبة العشر التي انتقدها الفيزيوقراطيون(*) في فرنسا باعتبارها عبئاً على العملية الإنتاجية، (لأنها تؤدي إلى تخفيض كمية المواد المستخدمة في الإنتاج) فإنها ظلت أساس الممارسة المالية العثمانية، وأدرجت تحت نظام الالتزام[10]. وعند بداية القرن، كانت العشور تقدم 42.5 في المئة من عائدات الحكومة المركزية، على حين كانت ضريبة الجزية على غير المسلمين تقدم 45.5 في المئة. وعند منتصف القرن (1740) قدّرت مساهمة نظام الالتزام في موارد الدولة العامة

(*) الفيزيوقراطيون: أتباع المذهب الفيزيوقراطي في الاقتصاد السياسي، وهو مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر، وقال أصحابه بحرية الصناعة والتجارة.

بحوالى خمسين في المئة، في حين قدمت ضريبة الجزية حوالى أربعين في المئة أيضاً، ويعبّر هذا الارتباط عن تغيير طفيف في المنهج.

وكانت النزعة المحافظة في الشؤون المالية العثمانية تعني أيضاً العزوف عن رفع معدلات الضرائب، حتى وإن كانت مبررة في ضوء انخفاض قيمة العملة. وعلى مدى السنوات الستين الأولى من القرن، ظلت قيمة القرش، وهو العملة الأساسية للامبراطورية، ثابتة تقريباً. أما في السنوات الخمسين التالية (1760 ـ 1812) فقد انخفضت قيمة القرش بمعدل سنوي متوسطه ما بين ثلاثة وثلاثة ونصف في المئة، وهو معدل لا يمكن أن يكون مسبباً للاضطراب الاجتماعي[11]. وفي الفترة نفسها، تغيّرت معدلات الضرائب رسمياً بدرجة قليلة، بحيث كان لدى التجار ميزة السوق الداخلي الشاسع والذي كان غير المثقل بالضرائب الرسمية كما كانت عليه الحال في ألمانيا المعاصرة، على الرغم من عدم إمكانية مقارنة الوضع الأمني في كلا البلدين[12].

وثمة وجه آخر من أوجه القصور في كفاءة الحكومة سببه السجلات التي عفا عليها الزمن. ففي أواخر القرن السابع عشر كانت السجلات التي تخطّاها الزمن والضرائب الظالمة التي فرضت على أساسها قد سببت بالفعل هروباً واسع النطاق للفلاحين، وهو موقف له شبيه في فرنسا المعاصرة[13]. وكانت سجلات التيمار مهملة إلى حدّ أنه بحلول سنة 1759 لم تكن الحكومة قادرة على الاعتماد إلا على نصف الاثني عشر ألف فارس الذين يفترض بمالكيّ التيمار في الولايات الأوروبية تقديمهم[14].

وصارت سجلات الجزية نمطية إلى حدّ أن المراقب بوجور، عند نهاية القرن الثامن عشر، اعتقد أن الجزية ربما تختلف في قيمتها من ناحية إلى أخرى بنسبة تصل من واحد إلى خمسة[15]. ومن الأمثلة الدالة على الكيفية التي صارت عليها بعض السجلات التي تعداها الزمن ما يمكن استنباطه من ممارسة الطائفة اليهودية في استانبول، التي خصصت عشرين ألف جزية رأس ثابتة لا تتغير بين الجزارين والبقالين من الطائفة، والذين كان يتوقع منهم أن يضيفوا قيمة الضرائب إلى أسعار المواد الغذائية التي يبيعونها[16].

وثمة شكل آخر للانكماش الاقتصادي، يمثّل خسارة ضخمة لدخل الخزانة،

سببه تكاثر الاعفاءات الضريبية لأوقاف العائلات. فقد كان الوقف العائلي في القرن الثامن عشر تشويهاً للمؤسسة الإسلامية المبجلة والتي كان الواقف المتدين يؤسس بها وقفاً يتخذ عادة شكل أملاك تدرّ دخلاً (حمّام، مخزن إلخ) لدعم بعض الأغراض الدينية أو أغراض الإحسان التي تبدو ذات قيمة لجماعة المؤمنين. وفي صيغته التقليدية للقرن السابع عشر، حيث كان الوقف يمثّل ما بين خمسة وسبعين وثمانين في المئة من مثل هذه الأوقاف العائلية، كانت ذرية الواقف، أو حتى الواقف نفسه، هم أول المستفيدين من الوقف (بصفتهم نظار الوقف)، على حين كانت الأغراض الدينية وأغراض الإحسان تؤجل إلى أجل غير مسمى[17].

وكان ما يقدر بثمانين في المئة من أراضي المدن ضمن الأوقاف خلال القرن الثامن عشر[18]. وفي ما يقدّر بتسعين في المئة من مثل هذه الحالات، كان مؤسس الوقف ينتمي إلى الطبقة الحاكمة، وبذلك لا يبدو أن أحداً قد تساءل عن استخدام مثل هذه الأوقاف للأغراض العائلية[19]. وباستخدام هذه الوسائل، تمكنت العائلات العسكرية من الحصول على الحصانة التي كان يتمتع بها علماء الدين، الذين لم يكن مسموحاً بمصادرة أوقافهم.

أما في الريف، فقد تحولت أجزاء من الأرض المزروعة من الخزانة إلى الأوقاف. غير أنّه وفقاً لما تراه باحثة متمرّسة درست المسألة، فإن الأدلة على وجود مثل هذه التحويلات معدومة في القرن الثامن عشر. والفرضية التي طرحتها مؤداها أن ظهور نظام الحيازة مدى الحياة جعل من غير الضروري لمن سيكونون ملاّكي أراضٍ أن يلجأوا إلى تأسيس الأوقاف العائلية. ولو أن ذلك صحيح، فإنه يستتبع إذاً أن تأسيس الأوقاف كظاهرة واسعة النطاق، ربما تكون قد توقفت على مدى قرن من الزمان، لتبرز مرة أخرى في القرن التاسع عشر بعد إلغاء الحيازة مدى الحياة. وفي ولايات بعيدة مثل بلاد الشام والعراق، كان من السهل اغتصاب الأراضي من قبل أهل المدن، وعوملت في العراق، على الأقل، معاملة الملكية الخالصة[20]. وقد حدث الكثير من هذا التحوّل بالفعل في القرن الثامن عشر بسبب إهمال إيجار الأراضي الخاضعة لنظام الالتزام ونسيانها رسمياً، وبسبب تجريد الفلاحين من أملاكهم على أيدي الأعضاء ذوي النفوذ من الطبقة العسكرية[21]. وعلاوة على ذلك، فإنه في الولايات البعيدة مثل بلاد الشام والعراق، حدثت عمليات التحويل العديدة من هذا النوع بسبب البعد عن

العاصمة، وكانت أشكال من التعبير عن تراخي السيطرة السياسية[22]. ففي مثل هذا البعد كان من السهل تحويل الأراضي المغتصبة إلى ملكية خاصة صريحة، دون تحويلها إلى أوقاف عائلية.

التجديدات المالية وآثارها الاجتماعية

غير أن النزعة المحافظة والتمسّك بالممارسات القائمة إنما هي مجرد وجه واحد للعملة. كما أن الأسلوب العثماني في القرن الثامن عشر لوضع حلول مؤقتة وزرع مؤسسات جديدة جنباً إلى جنب مع القديم لإنقاذ الموقف بشكل ما هو الوجه الآخر لهذه العملة. وفي سنة 1695، وبشكل يكاد يكون متزامناً مع فرنسا، أصلح العثمانيون نظام الجزية الخاص بهم، فقد أوجدوا ثلاثة مستويات للجزية المفروضة على البالغين الذكور في الجماعات غير المسلمة. ومن الواضح أن دافعهم الرئيسي كان العودة إلى القواعد الإسلامية الأكثر صرامة، فالجزية الآن حلت محل الضريبة التي كانت تفرض على العائلات في الولايات الأوروبية منذ فتحها. هذه الضريبة الشخصية الثلاثية المستوى هي التي استمرت، على الرغم من أن الغالبية العظمى من دافعي الضرائب قد انتهى بهم المطاف في الفئة الوسطى[23].

وقد أجرت الخزانة العثمانية، في السنة نفسها التي تم فيها إصلاح ضريبة الجزية، تجارب على موارد الدخل الأخرى الرئيسية - أي التزامات الضرائب. إذ بدأت الحكومة في ذلك الحين تمنح حيازات لمدى الحياة في مقابل مبلغ مدفوع نقداً، وهو مسكّن قصير المدى لتخفيف الضغط على الخزانة. وإذ طبقت الحيازات لمدى الحياة أولاً في بلاد الشام وشرقي الأناضول فقد فُسّرت على أنها إجراءات مضادة لفرط الاستغلال من جانب ملتزمي الضرائب المهتمين فقط بالعائدات القصيرة المدى. ووفقاً لذلك، كانت الحيازة مدى الحياة تعطي ملتزم الضريبة حافزاً لكي يحافظ على مصالح الفلاحين الذين هم تحت مسؤوليته[24].

هذا مثال جيد على كيفية عمل العثمانيين. فبدلاً من إصلاح شامل لنظام التزام الضرائب القائم على أساس المزاد العلني الذي عاشوا معه طوال القرن السابق، أقاموا نظاماً جديداً إلى جانبه حلّ تدريجياً محل الأول أو اندمج فيه. وهكذا لم يُقبل النظام الجديد تماماً إلا بعد تجربة على نطاق ضيق لجدارته.

وعلى مدى القرن، تم تغيير كل نوع من أنواع الدخل إلى نظام الحيازة لمدى الحياة الجديد. وفي كل سنة كانت ما بين 150 و300 حيازة جديدة تباع على أساس استمراريتها مدى الحياة. وقامت بشرائها شريحة راوح عددها ما بين ألف وألفين شخص، شكلت دائرة مميزة من المستأجرين، الذين يقيمون عادة في استانبول. وبينما كان خمسة وستون في المئة من مالكي الحيازات مدى الحياة يعيشون في استانبول سنة 1734، ارتفعت هذه النسبة إلى سبعة وثمانين في المئة بحلول سنة 1789. وكان ما يؤخذ سنوياً من الدفع الفوري للحيازات مدى الحياة (المعجّل) قد ارتفع في ذلك الحين إلى عشرة في المئة من عائدات الحكومة المركزية (دون أن تتضمن الإيجارات السنوية التي كان المستأجرون مسؤولين عنها أيضاً).

ولم يكن كل المستأجرين من طبقة النخبة وفي بعض الأحيان كان عدة أشخاص يتقاسمون الحيازة. وكان طبيعياً أن تؤدي هذه الممارسة الأخيرة إلى تعقيد المسألة بتاريخ انتهاء الحيازة مدى الحياة. فلا غرو إذاً أن عدداً كبيراً من الحيازات ضاع بسبب التواطؤ أو الإهمال وبالتالي فقدها النظام. وكانت الحيازات الكبيرة مربحة أكثر من الصغيرة التي فقدت رواجها بالتالي لدى المزايدين. بيد أن النظام كان مغرياً بشكل عام بحيث كان التعبير الدارج للحصول على «النقود السهلة» في البوسنة، حتى في القرن العشرين، هو كلمة «مالكانه» (أي الحيازة مدى الحياة)[25].

كان هناك تسرّب ضخم في نظام الحيازة مدى الحياة، لأن النسبة بين العائد السنوي للمستأجر والعائد السنوي للخزانة من الإيجارات السنوية (مال) كانت تختلف بدرجة كبيرة من حيازة إلى أخرى[26]. وعلاوة على ذلك، بما أن الغالبية العظمى من المستأجرين الرئيسيين يعيشون في استانبول، فقد خلق النظام فرصاً عظيمة للمستأجرين الثانويين، وهم الوكلاء العديدون الذين عاشوا بالفعل في الأقاليم وكانوا يجمعون الأموال المخصصة. وقد تداخل هؤلاء الوكلاء مع طبقة الأعيان، بحسبما كان هذا المصطلح يستخدم عادة.

وعلى الرغم من كل حالات إساءة الاستخدام، فإن نظام الحيازة مدى الحياة بقي حتى عصر التنظيمات في القرن التالي، لسببين. أولهما، أن وفاءه بحاجات

الخزانة لم يكن أقل عما كان عليه الحال في ظل النظام السابق للمزادات السنوية، بصرف النظر عن الهدر في هذا النظام. وثانيهما، أن معظم كبار الموظفين كانوا يحبذون الحيازة مدى الحياة التي كانت توفر لهم إيرادات محترمة وكافية وآمنة بشكل معقول. ومن خلال هذا النظام ارتبطوا برباط وثيق بمصير الأسرة الحاكمة.

أما الأجانب فقد هالهم الخسارة الواضحة للإيرادات في ظل نظام الحيازة مدى الحياة. ورأى أحدهم أن الحكومة المركزية كانت تتلقى أقل من أربعة ملايين جنيه استرليني سنوياً بدلاً من عشرين مليون جنيه كانت تجمع سنوياً لصالح الدولة[27]. وقدرت موارد الدولة العثمانية السنوية سنة 1789 بمليونين وربع مليون جنيه فقط[28]، مقارنة بموارد بريطانيا العظمى التي بلغت 16.8 مليوناً وفرنسا التي بلغت 24 مليوناً[29]. غير أنه وفقاً لوثائق الحكومة العثمانية ربما تكون هذه التقديرات منخفضة بما يقدر بالثلث. لكن حتى لو كانت هذه التقديرات الأجنبية صحيحة بشكل عام فقط، فإننا لا بد أن نعجب بالتفاوت بين هذه الإيرادات المتواضعة والمسؤوليات الجسيمة التي يتطلّبها حكم امبراطورية بهذا الاتساع.

وثمة تجديد آخر جرى في القرن الثامن عشر تمثّل في توزيع عبء الضريبة (بخلاف الجزية) على مستوى الناحية. فقد قررت السلطات المالية الرئيسية في فرنسا المعاصرة - تيراي، وتورجو، ونيكير - أن استخدام الأفراد المحليين في تنفيذ إعادة التوزيع كان الوسيلة الأكثر عدالة وفعالية في إعادة توزيع أعباء الضريبة الريفية بحيث تعكس باستمرار الأوضاع الريفية المتغيرة[30]. وقد استخدم العثمانيون هذه الوسيلة بالضبط في القرن الثامن عشر بديلاً عن نظام السجل المركزي الذي لم يعد لديهم الموظفون اللازمون للحفاظ عليه.

وبعد تجربة ضريبة «الإمداد» زمن الحرب، بدأت الخزانة تفرض هذه الضرائب في زمن السلم أيضاً، ابتداء من سنة 1718. وكانت ضريبة «الإعانة» زمن السلم هي الأداة في أيدي المجالس المحلية التي تحدثنا عنها أعلاه، وكانت تموّل حاجات حكام الولايات، أو غيرهم من كبار الموظفين الزائرين، وكذلك المصروفات الأخرى في الناحية أو الولاية، مثل صيانة الجسور والتحصينات، وما إلى ذلك. وقد أدارت المجالس المحلية عملية إعادة توزيع هذه الضرائب الإضافية في نواحيها[31].

تطوّر نظام «إعادة التوزيع» الجديد هذا، ليس بمرسوم بل تدريجياً، بشكل عضوي وغير متوازن. ففي ظل هذا النظام، حافظت المجالس المحلية على سجلات على مستوى الناحية كانت تسمح بتحويل عبء أية ضريبة جديدة داخل الناحية تماشياً مع الحقائق الجارية المتصلة بالقوة الإنتاجية، مثلما كان يفكر الفيزيوقراطيون. ومن الطبيعي أن يستغلّ أعضاء المجالس مواقعهم لتحقيق مزايا شخصية ودعموا مزاعمهم بأنهم الأعيان في نواحيهم[32].

وقد حقق الاعتماد على مجالس الأعيان المحلية هذه نتائج قصيرة المدى تستدعي الإعجاب. إذ إن المجالس قدمت على العموم علاجاً فعّالاً للمشكلة التي ظلت دون حلّ إلى ذلك الحين ـ وهي مشكلة فرض ضرائب غير شرعية من قبل كبار ضباط الدولة، والتي كانت إلى جانب عمليات النهب التي يقوم بها الجنود المسرّحون من الخدمة بمثابة وباء اجتاح ذلك العصر. ولكن، وكما رأينا بالفعل، كان نظام إعادة توزيع الضرائب على الأشخاص المحليين يحمل في طياته بذور المزيد من المشكلات.

وكان يمكن استخدام نفوذ المجالس المحلية بعدة طرق مختلفة لتكبيل الفلاحين بالديون لصالح المرابين أو ملتزمي الضرائب، الذين كانوا تقليدياً أعضاء في هذا المجلس. وفي وقت لاحق في هذا القرن انتقلت سلسلة من الضياع بل قرى بأكملها أزيلت بذريعة تنافس مجالس إعادة توزيع الضرائب، بحيث قلّ تشارك عبء الضرائب عن ذي قبل. وصارت السيطرة على مثل هذه المجالس بمثابة المنصة التي كثيراً ما كان أحد كبار ملتزمي الضرائب في إحدى النواحي يبدأ صعوده منها لكي يصبح أحد سادة الحرب أو حليفاً لواحد منهم.

وحاولت الحكومة المركزية عدة مرات أن تسيطر على عملية تعيين رؤساء المجالس وتجعلها مركزية، وتسميهم في الواقع باعتبارهم «أعيان» رسميين في نواحيهم (1765 و1779 و1784). بيد أن الحكومة في تلك العقود الأخيرة كانت في موقف لا تحسد عليه أبداً. فمنذ أن سمحت للسكان المحليين بالاستحواذ على السيطرة الفعلية في نواحيهم، ونأت بنفسها عن المسرح، باءت محاولات الحكومة المركزية بالفشل الشديد. وباستغلال سلطاتهم المتعددة ـ بصفتهم ملاّكاً للأراضي، أو شركاءهم، أو مستأجرين لالتزامات الضرائب، وباعتبارهم الرؤساء في مجالس

الضرائب المحلية، وباعتبارهم مندوبي التجنيد زمن الحرب ـ تمكن إعادة توزيع أعضاء هيئة الأعيان من تحدي سيطرة الحكومة على مناطق كبيرة متزايدة عند نهاية القرن[33].

وثمة تجديدات أخرى أعقبت إصلاح ضريبة الجزية، ونظام إعادة توزيع الضريبة. فقد نجح موظفو الخزانة العثمانية بشكل واضح في إيجاد شكلين لسندات الخزينة ساهما في تأمين الأموال للحكومة حين كانت الحاجة إلى ذلك ملحّة. وبحلول منتصف القرن، كانت خزانة مصر قد مهدت الطريق نحو سوق للسندات بإصدار حوالى 20 في المئة من رواتب العسكريين على شكل أذون دفع، كانت تباع ثم يعاد بيعها بين الصيارفة[34]. ومن جانبها تعلمت الخزانة المركزية العثمانية ومنذ زمن طويل حيلة تأخير الدفع كوسيلة لتخفيف متطلبات الحرب. وهكذا، فإنه حين كان المستشار الأجنبي «دي توت» ناشطاً في استانبول خلال حرب 1768 ـ 1774، اكتشف أن رواتب الانكشارية متأخرة تسع فصول. ولاحظ أيضاً أن العثمانيين كانوا قد بدأوا بإصدار بطاقات دفع متعددة بدلاً من النقود كانت تتم المتاجرة بها بين الفرقاء بصفتها نوعاً من سندات الخزينة. وقدر أنه ربما هناك حوالى أربعمئة ألف بطاقة من هذه البطاقات في التداول، وهو تقريباً ضعف رقم القوات الحقيقية التي تأمل الحكومة في جمعها، حتى في زمن الحرب[35]. وفي ما بعد، في سنة 1782، حين أمر الصدر الأعظم خليل حامد بتفحّص قيود الانكشارية، وجد أن عشرة في المئة فقط من الأسماء المدوّنة على هذه الشهادات تخص رجالاً حقيقيين يمكن أن يقدّموا أنفسهم لأداء الواجب[36].

وظهر النوع الثاني من سندات الخزانة الجديدة نتيجة لمعاهدة قوجوك قينارجي (1774). فقد فرضت هذه المعاهدة على الحكومة العثمانية تعويضات مالية خارج نطاق قدرتها تماماً. وهكذا أصدرت الخزانة نوعاً من الدفعات المالية العامة السنوية يمكن للأفراد الذين كانت إمكانياتهم أقل كثيراً من إمكانيات النخبة الحائزة على المالكانه، شراؤها. وكانت هذه الدفعات السنوية عرضة للتبادل التجاري الحر بين الجماعات وأصبحت في النهاية شكلاً مفضلاً للاستثمار المتاح للعامة على نطاق كبير[37].

كذلك جرت محاولات للإصلاح داخل الخزانة نفسها كان نصيبها النجاح.

ففي سنة 1757 وضع الصدر الأعظم راغب باشا يده على أملاك وقفية كبيرة (أوقاف الحرمين) التي كانت تخضع لسيطرة الحريم حتى ذلك الحين[38]. ولم يدم ذلك نفوذ الحريم، الذي عاود الظهور في ظل حكم السلطان التالي، بيد أنه جعل موارد هذه الأوقاف متاحة لمساعدة الحكومة في حروب كاترين الثانية (1787 ـ 1791)، وخفف بعد ذلك الضغط على دار سك النقود[39]. وبهذه الطريقة بدأت الأوقاف تدخل مرة أخرى تحت سيطرة الحكومة، ولم تكن تلك المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك في تاريخ الامبراطورية. ولكن إعادة تنظيمها بشكل نهائي تحت رعاية وزارة حكومية منتظمة لم يحدث حتى عهد محمود الثاني، الذي سار على نهج محمد علي في مصر[40].

الجدول III:1 الموارد المالية والمصروفات الامبراطورية، 1701 ـ 1785، بحسب الأرقام الرسمية العثمانية (بالقروش)

السنة	المداخيل	المصروفات
1701/2	9,852,728	10,094,824
1704/5	10,451,135	10,847,892,5
1710/11	10,840,971.5	8,339,041
1746	12,857,190	9,278,000
1748	13,741,281.5	14,255,470
1761/62	14,514,288.5	14,064,788.5
1784	14,488,382.5	15,808,250
1785	14,809,666.5	18,693,336.5

المصدر: Genç (1984), p.68.

كذلك كان برنامج السلطان المصلح سليم الثالث يستدعي إعادة تنظيم الخزانة، هذه المرة لدفع مرتبات قوات المشاة الجديدة التي تم التخطيط لإنشائها. وهكذا شكّل في سنة 1793 خزانة مستقلة ذات غرض خاص، منفصلة عن الخزانة العامة، لكي تموّل القوات العسكرية الجديدة. وأسس خزانة أخرى ذات غرض خاص سنة 1795 لتمويل النظام الذي أعيد تنظيمه حديثاً للحصول على الحبوب، ثم خزانة ثالثة جديدة سنة 1805 لكي تموّل التوسع في دار صناعة السفن. ومرة

أخرى تمت هذه التجديدات بالأسلوب العثماني التقليدي: بدلاً من الاستبدال الصريح لنظام قديم كانوا يرعون نظاماً جديداً لينمو إلى جانبه. وتبدو الخزائن ذات الغرض الخاص وكأنها قد حققت وظائفها بالقدر الكافي، لكن الإصلاحات العسكرية التي كانت تموّلها قيض لها الفشل في المدى القصير(41).

مشروعات الدولة

استمرت الأولوية القصوى للحكومات العثمانية في القرن الثامن عشر على ما كانت عليه من توفير الإمدادات للدفاع، أو الحرب. فغالباً ما كانت البضائع التي تُعتبر استراتيجية، والتي حُرّم تصديرها زمناً طويلاً، هي البضائع نفسها التي كانت الحكومة قد أنتجتها تحت سيطرتها، أو بموجب ترتيبات أخرى خاصة: المعادن الاستراتيجية بما فيها السبائك، وبارود المدافع، وأخشاب السفن، والأقمشة التي تصنع منها الملابس الرسمية، وكذلك الحبوب واللحم للعسكريين، وللقصر وللعاصمة.

وعادة ما كان أحد الملتزمين يشرف على هذه الصناعات الاستراتيجية، التي تعمل داخل إطار النظام العام. وهكذا، بالنسبة إلى الملتزم على الأقل، كانت هذه الترتيبات مربحة. لكن تركيز الإنتاج تحت سيطرة الدولة كانت له آثار غير مرغوبة. إذ إن الإنتاج ظل مغلقاً في نطاق النماذج القديمة، موصداً الباب في وجه احتمالات كفاءات جديدة على أساس تقسيم العمل أو أساليب تقنية جديدة. وقد تعززت الميول التقليدية للعمال، مما جعلهم أكثر مقاومة للتغيير. كذلك كان أصحاب الحيازات مدى الحياة ممن يشرفون على الصناعة يقاومون التغيير؛ إذ كان انتباههم مركزاً على الحفاظ على التدفق القصير المدى للدخل، وليس على تحسين كفاءة الإنتاج. وهكذا فلا غرو أن إنتاجية الصناعات التي تسيطر عليها الدولة كانت تتجه نحو الانحطاط بمرور الوقت.

كانت متطلبات الحكومة العثمانية مؤذية وضارة خصوصاً خلال زمن الحرب، حين كانت تحاول أن تلبي حاجاتها المفاجئة من البضائع الاستراتيجية (أقمشة أشرعة السفن، وبارود المدافع، والحديد، والنحاس، والخشب، والقطران، والقنّب، إلخ) بطريقة تقليدية وبأسعار أدنى من أسعار السوق. ونتيجة

لذلك فإن المصانع التي تورّد أكثر في زمن الحرب كانت الخاسر الأكبر، وخرجن من الحرب في حالة ضعيفة[42].

كذلك كانت بقايا نظام خدمات القرى القديم مرتبطة بمشروعات الإنتاج الاستراتيجي. إذ ربما تتمتع القرى الواقعة قرب أحد المناجم، على سبيل المثال، بإعفاء ضريبي في مقابل إمداد المناجم بالفحم، وأخشاب الوقود، والطعام أو العمال. وفي أثناء الحرب قد يطلب من قرى أخرى باسم نظام ضريبة العوارض القديم أن تقدم نترات البوتاسيوم (ملح البارود) للجيش الزاحف. وكذلك كان يتم إجبار القرى الأخرى الواقعة قرب خط زحف الجيش على بيع الحبوب للجيش بسعر تحدده الإدارة (سورسات).

كانت القرى الواقعة بعيداً عن منطقة الحرب تساهم أيضاً في المجهود الحربي العام بتقديم الجنود الفلاحين إذا كان هناك تجنيد إجباري عام، أو بتقديم ضريبة المساعدة زمن الحرب (إمداد أو تقسيط). وقد أدّى يهود سالونيكا دوراً خاصاً في تقديم ملابس الانكشارية[43]، حتى ثلاثينيات القرن الثامن عشر على الأقل[44]. وفي وسعنا أن نخمن أن القرى القريبة من سينوب، على البحر الأسود[45]، وبعض القرى على جزيرة تاسوس في شمال بحر إيجة، كانت تقدم بالمثل الخشب اللازم لبناء السفن إلى الأسطول.

ولم تكن المشروعات التي تديرها الدولة تنتج دائماً منتجات عالية الجودة، ولا سيما في أثناء الحرب حيث كانت الحكومة تلجأ للاعتماد على نظام ضريبة العائلة[46]. وثمة مثال على جوانب القصور التي شابت أسلوب الدولة في تأمين الإمدادات يتمثّل في الالتماس المقدّم من الحدادين في استانبول سنة 1804. فقد شكا أصحاب الالتماس من أن حدوات الخيل التي كانوا يتلقّونها من منطقة سماكوف (بثمن محدد) كانت ذات نوعية رديئة؛ وقالوا إن حدوات الخيل من النوعية الأفضل كانت تحول إلى صوفيا ويتم تصديرها عبر رودوستو[47]. وكانت ملابس الجيش التي يتم إنتاجها في ظل احتكار الدولة رديئة النوعية إلى حد أن الجنود كان يفضّلون بيعها إلى الفقراء حقاً ويرتدون ملابس مستوردة.

ولن يكون من المناسب أن نسمّي هذه الصناعات الحكومية بالماركنتلية لأن هذه التسمية تتضمن شراكة لم تكن موجودة، بين الحكومة وشريحة التجار،

وتتقاسم استراتيجية مشتركة. ومع ذلك فإن بعض الوزراء في القرن الثامن عشر كانوا يقدرون فعلاً الإسهام في الصالح العام الذي يمكن أن تقدمه الصناعات الجديدة. ويبدو أقل وضوحاً ما إذا كانوا قد ربطوا هذه الصناعات الجديدة بالواردات، أو الصادرات، أو أي مفهوم مثل «الميزان التجاري»[48]. وكان التجار من فرنسا، الشركاء التجاريون الرئيسيون للامبراطورية، يراقبون كل مشروع تقيمه الدولة بأقصى قدر من الاهتمام. وطوال القرن كان السفير الفرنسي الموجود يستخدم نفوذه الكبير في البلاط، عندما تحين الفرصة المناسبة، لكي يسد الطريق على المبادرات التي ترعاها الحكومة، حين يكون نجاحها ظاهراً[49].

كانت معظم مشروعات الدولة التي لا تتصل بالحرب تتعامل مع المنسوجات. وفي عام 1704 حاول الصدر الأعظم رامي باشا تأسيس معامل نسيج جديدة في بورصة. وقد استمر هذا البرنامج في العهد التالي حين منح الصدر الأعظم داماد إبراهيم الموافقة على إنشاء مصانع صوف جديدة في سالونيكا (1712 - 1714). أحضرت القيادة العثمانية بعض النساجين البولنديين في سنة 1709 للمساعدة في إقامة صناعة جديدة لطباعة الأقمشة القطنية وذلك لتخفيف اعتمادها على المتزايد على واردات الأقمشة الفرنسية؛ ولم يعمر هذا الجهد طويلاً، بحيث عمل الفرنسيون على إفشاله. ثم بعد الحرب ضد البندقية وحلفائها، بدأ مجهود في سنة 1716 لاستبدال حرائر البندقية التي كانت تباع من قبل لدوائر القصر بحرائر محلية، بمساعدة النساجين من خيوس[50]. وبعد إمداد دوائر القصر، سمح لصناعة الحرير التي ترعاها الدولة بتسويق الفائض من إنتاجها في سوق استانبول المسقوف، حيث استمر وجودها في الأسواق حتى سنة 1760. وبعد ذلك يبدو أنه قد تم استبدال الحرائر المنتجة بإشراف الدولة بمنتجات نساجين آخرين من استانبول وخيوس على السواء[51]. وفي ثمانينيات القرن الثامن عشر أصدر الصدر الأعظم خليل حامد مرسوماً يقضي بفرض الحماية على المنسوجات المنتجة محلياً؛ وكان ذلك عقب محاولة جرت قبل سنوات قليلة لفتح مصنع منسوجات جديد في استانبول[52].

وإلى جانب المنسوجات كانت هناك مشروعات أخرى ترعاها الدولة - في الصباغة والدخان والخزف الصيني، وصناعة القناني، وصناعة الورق وصناعة أشرعة السفن[53]. وكانت صناعة أشرعة السفن نموذجاً تقليدياً للصناعة التي تديرها

الدولة. وقد سعت الحكومة العثمانية باستمرار لشراء الأشرعة للأسطول بثمن يقل ثلاثين في المئة عن أسعار السوق، بغض النظر عن النوعية. وفي ظل هذه الظروف فشل صناع الأشرعة العثمانيون في تحسين كفاءة الإنتاج، بحيث إنه كان من الضروري استبدال المنتج المحلي بأقمشة أشرعة من الخارج خلال الحروب التي وقعت في أواخر القرن الثامن عشر[54].

تموين استانبول والحامية والقصر

على الرغم من أن العثمانيين تجشموا تقليدياً عناء المحافظة على تموين العاصمة والجيش بشكل جيد، فإن نظامهم في مصادرة الحبوب والماشية مرّ بعدة تحولات في القرن الثامن عشر، بالشكل الذي يعكس الظروف الجديدة.

وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر كان واجب إمداد جزاري استانبول بالماشية مفروضاً على أغنى الموردين للأغذية في المدينة. وكان هذا التخصيص ينطوي على مخاطرة لأن القضاة كانوا يميلون إلى إبقاء أسعار اللحوم منخفضة جداً بحيث تقل عن القيمة الحقيقية للحيوانات التي كان معظمها يرد من بلغاريا[55]. غير أنه في القرن الثامن عشر لم يعد مورّدو الماشية يخاطرون كثيراً بالمشاركة في النظام. وبدلاً من جلب الماشية بالفعل من البلقان، كما كانوا يفعلون من قبل، فإنهم كانوا آنذاك يجبون ضريبة تجمع من المناطق التي كانت تقدم مثل هذه الماشية. ثم يستخدمون الأموال لشراء أغنام أخرى يسوقها أصحابها طوعاً إلى السوق، بأسعار السوق السائدة على ما يفترض، وبذلك كانت أسعار الماشية في استانبول أغلى كثيراً منها في الأقاليم. وتعامل هؤلاء الوكلاء أنفسهم أيضاً في شحوم الحيوان والدهن وغيره من المنتجات الحيوانية وحققوا أرباحاً[56]. أما البيض والجبن في استانبول فعادة ما كان سعره أعلى مرتين أو ثلاثاً منه في الأقاليم.

وفي هذا القرن كانت الماشية ترد أيضاً من الولايات الرومانية كشكل من أشكال الجزية، ومعها المنتجات الرومانية الأخرى مثل الزبد وشحوم الحيوانات، والدقيق والقمح[57]. وزعم الرحّالة ثورنتون أنه في زمانه (1808) كانت رومانيا تمد استانبول بنصف مليون رأس من الماشية سنوياً؛ ويمكننا أن نفترض أنها كانت تباع بسعر السوق لأن علاقات الإمارتين، في ذلك الوقت، كانت قد قطعت شوطاً طويلاً باتجاه الاستقلال الذاتي[58].

في القرن الثامن عشر، صار تنظيم مصادرة الحبوب للعاصمة وللجيش وللقصر أكثر دقة وصرامة من ذي قبل. وما إن طرد اليونانيون من فارا الأمراء المحليين، حتى صارت الولايات الرومانية غير قادرة على مقاومة طلبات العاصمة. وبحلول منتصف القرن، صارت الولايتان النقطة المحورية لشبكة إمداد للحبوب التي ازداد الطلب عليها أكثر من ذي قبل، وتضمنت أيضاً، وفقاً للحاجة، سواحل القرم وبلغاريا وشمال اليونان وبحر مرمرة.

في سنة 1748، بدأ قضاة استانبول الذين كانوا مسؤولين أيضاً عن هذا النظام، بتخصيص سفن للذهاب إلى الجهات التي يحتمل أن تكون مقصودة أكثر من غيرها. وعند هذه النقطة، بالتالي، دخل قدر أكبر من العقلانية في أعمال نقل الحبوب. وقد نشأ هذا التنظيم الجديد لنظام الحبوب عن طرد اللازيين الذين كانوا نشطاء في هذه التجارة من الولايات الرومانية في السنوات التي سبقت ذلك مباشرة[59]. ولاستبدالهم، بدأ الباب العالي يعتمد أكثر على تجار القرن الذهبي، الذين كانوا يقدمون ما يصل إلى تسعين في المئة من رأس المال المستخدم في هذه التجارة.

ووفقاً لمرسوم صدر سنة 1756، تخضع أسعار الحبوب التي يدفعها تجار استانبول للتفاوض بين هؤلاء التجار وممثلين عن المنتجين بوساطة القضاة المحليين[60]. ويصف بوجور كيف كان يتم شراء الحبوب في سالونيكا في ظل هذا النظام. والواقع أن ثمة نظاماً للحصص كان سائداً، مع اعتبار سالونيكا وفولوس مسؤولتين عن تسليم كميات ثابتة بأسعار مدروسة ربما كانت أقل بكثير من سعر السوق[61]. وبسبب هذه الأسعار المدروسة، كانت الحبوب التي يتم شراؤها في استانبول بعامة أرخص من مثيلاتها في الأقاليم، على الرغم من تكاليف النقل[62].

ولم تتجاوز مساهمة الحكومة المباشرة في نظام الحبوب بصفتها تقوم بعمليات الشحن الخاصة بها عشرة في المئة من رأس المال الكلي المستخدم. إذ إن حبوب الحكومة، والتي حجزت للدولة بالفعل، كانت تذهب مباشرة إلى القيادة البحرية في قاسم باشا على الجانب الشمالي للقرن الذهبي[63].

وفي الأوقات السابقة، كانت الحكومة العثمانية تتحمل بعض المسؤولية تجاه

الولايات التي تعاني من نقص المحاصيل، وفي القرن الثامن عشر كان ذلك لا يزال يحدث من آن إلى آخر. ويصف فولني كيف أصدر باشا دمشق في سنة 1784 مرسوماً بتفريغ مخازن القرى لإمداد مدينة دمشق[64]. كما أن الجبرتي الذي كتب في السنة نفسها، سجّل أن الحبوب قد أرسلت إلى مصر من الشام والأناضول، بسبب النقص الناجم عن قصور فيضان النيل[65]. وبشكل عام، كانت أسعار الحبوب تتضاعف أثناء زمن الحرب[66].

وفي العقود الأخيرة من القرن، مرَّ نظام توريد الحبوب شبه الضريبي بصدمات معينة أدت إلى تطوره في اتجاه عمليات السوق الحر. وبسبب تغيّر الظروف السياسية المحلية، أخذت مصر في ستينيات القرن الثامن عشر تخسر دورها كمورد احتياط طبيعي. وفي ما بعد كان لمستوطنة قوجوك قينارجي (1774) تأثير ملطّف في طريقة الشراء المسموح بها في الولايات الرومانية. وفي سنة 1783 أدّى فقدان القرم إلى زيادة حاجة استانبول، بحيث تكرر الآن صدور التحريمات القديمة على تصدير الحبوب، والتي غالباً ما تم تجاوزها في الممارسة، بوتيرة عالية[67].

تسارع التطور مع إقرار الصلح سنة 1792، لأن مشتريات الحبوب أصبحت منذ ذلك الحين تتم بسعر السوق. وقد جعل ذلك من الضروري للباب العالي تنظيم خزانة خاصة لشراء الحبوب من موارد دخل خصصت لهذا الغرض. ثم صارت المشتريات من الموانىء الروسية المفتوحة حديثاً في القرم عادية، إلى حد أنه في سنة 1800 زارت حوالى سبعمئة إلى ثمانمئة سفينة هذه الموانىء سنوياً، وكانت معظمها تسعى إلى تحميل الحبوب. وكان بحارة الكثير منها أو معظمها من اليونانيين العثمانيين الذين يبحرون تحت العلم الروسي[68].

الهوامش

(1) Schumpeter (1981), p. 370.

(2) Anderson (1979), p. 429.

(3) Braudel (1982).

(4) İnalcik (1969), pp. 102, 107, 135.

(5) İnalcik (1970), p. 217; idem (1969), p. 135.

(6) İnalcik (1970).

(7) Kuznets (1966); Braudel (1982).

(8) Anderson (1979), pp. 243, 264.

(9) Warriner (1965), pp. 139-41.

(10) Ardant (1975), p. 210; Genç (1975), p. 248; Tabakoğlu (1985), p. 242.

(11) Genç (1975), p. 283; cf. Svoronos (1956), p. 82.

(12) BAN (1985), vol. 5, p. 78.

(13) McGowan (1981), pp. 45-79; Ardant (1975), p. 185.

(14) Özkaya (1985), p. 42.

(15) Beaujour (1800), p. 82.

(16) İnciciyan (1976), pp. 23-24.

(17) Yediyildiz (1982b), p. 9.

(18) Tankut (1975), p. 262.

(19) Barnes (1986), p. 43.

(20) Mutaftieva (1981), pp. 40-41.

(21) Baer (1966).

(22) Marsot (1984), p. 18; Nieuwenhuis (1982), p. 110; Fisher (1970), p. 9.

(23) Tabakoğlu (1985), pp. 259-65; McGowan (1981), pp. 80-94; Ardant (1975), p. 185.

(24) للاطلاع على بعض التجارب الأوروبية السابقة

Genç (1975), p. 237; cf. Braudel (1982).

(25) Genç (1975), pp. 238-58.

(26) Genç (1975), p. 250.

(27) De Tott (1973), p. 135.

(28) Karpat, ed. (1974), p. 269.

(29) Cited in Levy-Leboyer (1981), p. 238; cf. Grenville (1965), p. 34.

وبحسب الوثائق الحكومية التي اعتمد عليها غينتش، فإن هذه التقديرات الخارجية قد تكون متدنية جداً بما لا يقل عن الثلث:

Genç (1975), p. 247.

(30) Ardant (1975), p. 210.

(31) إن أية ضريبة إضافية يمكن أن تبدأ كضريبة عينية، ثم تتحول إلى ضريبة نقدية تفرض في مقاطعة بعيدة. وقد تم توثيق مثال على ذلك من قبل:

Göyünç (1983), p. 331.

(32) McGowan (1981), pp. 105-70; Cezar (1986), p. 54; Radusev (1980), p. 75; İnalcik (1980), pp. 313-16; and Özkaya (1985)Û p. 184.

(33) Suceska (1965b), passim; Tritković (1970), p. 536; Özkaya (1985)Û p. 100; McGowan (1981), pp. 45-79, 121-70; İnalcik (1977), p. 49; Mutaftieva (1965), p. 235; Thieck (1985), p. 129.

(34) Shaw (1962), p. 219; idem (1964), p. 24.

(35) De Tott (1973), II, pp. 133, 137.

(36) Uzunçarsili (1935), p. 232.

(37) Cf. Genç (1975), p. 247; and Cezar (1986), pp. 79, 104.

(38) Barnes (1986), pp. 62, 71.

(39) Cezar (1986), p. 99.

(40) Marsot (1984), p. 66; Barnes (1986), p. 69.

(41) Cf. Cezar (1982-83), pp. 361-88; Shaw (1971), pp. 71-76.

(42) Genç (1990), pp. 7, 13.

(43) Stoianovich (1974), p. 111.

(44) Lascaris (1938), p. 381.

(45) لقد تم نشر لوائح المناجم والطواحين من قبل Özkaya (1985)، ص ص 299 ـ 302؛ وللتفاصيل حول إدارتها راجع المرجع السابق، ص ص 305، 311؛ وحول المناجم في تاسوس وهالكيويكي، راجع cf. Vacalopoulos (1973)، ص ص 541 و549؛ وحول طواحين البارود في حماة، cf. Nour (1982)، ص320.

(46) Genç (1984), p. 59.

(47) BAN (1985), vol. 5, p. 81.

(48) Genç (1984).

(49) Stoianovich (1974), p. 110; cf. Trianta-Fyllidou (1975), p. 75.

(50) Genç (1984).

(51) Özkaya (1985), p. 142; Tabakoğlu (1985), p. 295; Vacalopoulos (1973), p. 541.

(52) Genç (1990), pp. 19-20.

(53) Greenwood (1988).

(54) BAN (1985), vol. 5, p. 76.

(55) Cvetkova (1970), pp. 189-91.

(56) Thornton (1809), pp. 2, 30.

(57) Alexandrescu-Dersca (1957), p. 19; and (1983), p. 318.

Güçer (1980). p. 28. (58)

Beaujour (1800), pp. 118-22; and Svoronos (1956), p. 49. (59)

Berov (1974), p. 169. (60)

Güçer (1980). p. 31. (61)

Volney (1787), II, p. 416. (62)

Colombe (1951), pp. 9-10. (63)

Berov (1976), p. 147. (64)

Chirot (1976), p. 64; Genç (1984), p. 55. (65)

Güran (1984-85). pp. 29-30. (66)

Eton (1805), p. 2. (67)

Güran (1984-85). (68)

28
التجـــــارة

ربما كان أهم حقيقة مفردة عن التجارة العثمانية مع العالم في هذا القرن هي أنها لا تزال ضئيلة بسبب التجارة داخل الامبراطورية. وهكذا فإنه حين قدر السفير الفرنسي فيرجين صادرات فرنسا من النسيج للأراضي العثمانية في وقت (1759) كانت فيه تلك التجارة قرب ذروتها، أضاف أن واردات النسيج تكفي لكسوة ما لا يزيد على ثمانمئة ألف فرد سنوياً، وهو جزء ضئيل من الحجم الكلي للسكان[1]. وبالمثل، هناك ترتيب لتجارة مصر في القرن الثامن عشر، يضع تجارتها مع أجزاء أخرى من الامبراطورية على القمة، وتأتي تجارتها مع إقليم البحر الأحمر في المرتبة الثانية، وتجارتها مع أوروبا في المرتبة الأخيرة[2]. وكانت «السيطرة الغربية المطلقة» على التجارة، بحسب تعبير مانتران[3]، تعني ببساطة الزعامة في التجارة داخل مملكة شاسعة مكتفية ذاتياً وعلى الرغم من أنها لم تكن آمنة تماماً كانت ودودة تجاه التجارة أساساً.

وبما أن القراصنة المسيحيين كانوا يفوقون القراصنة المسلمين عدداً، حتى في شرقي المتوسط، فإن الكثير من التجارة المحمولة بحراً بين الأقاليم العثمانية كانت تحمل على سفن أجنبية، ولا سيما الفرنسية منها. ويذكّرنا تقرير معاصر بأن معظم حركة الملاحة بين الموانىء العثمانية كانت أيضاً لنقل المسافرين، وهو ما يمكن أن نستخلص منه أن كثيراً من التجار المسلمين كانوا يصحبون بضائعهم ويفضّلون أكثر الطرق المتوفرة أمناً وتحت العلم الأكثر ملاءمة[4]. كما تظهر الأبحاث المعاصرة أن معظم التجار الرئيسيين (وليس أصحاب السفن) المنشغلين

بتجارة القوافل داخل الامبراطورية العثمانية كانوا من المسلمين. وهكذا، فبينما حققت الأقليات سيادة في التجارة الخارجية، احتفظ المسلمون لأنفسهم بالتجارة داخل الإقليم[5].

غالباً ما تكون التقديرات والمقارنات الخاصة بتجارة شرق المتوسط ذات طبيعة إشكالية. وكان «القرش» الذي غالباً ما كانت تشير إليه حسابات التجارة يعني في الواقع أربع عملات مختلفة. واعتماداً على الفترة وعلى المكان، كان القرش: إما هو الثُمن الإسباني في أوائل القرن، ثم في الجزء الأكبر منه كان «الدولار الأسدي» عملة الهولنديين، وفي وقت لاحق من القرن كان دولار ماريا تيريزا النمساوي، أو في أي فترة (اعتماداً على المكان) هو القرش العثماني، الذي تأثر تصميمه بكل العملات الأجنبية الشائعة في حينها[6].

وقد بقيت قيمة القرش العثماني ثابتة بدرجة كبيرة فيما بين سنة 1700 وسنة 1760، وبعدها فقد حوالى نصف قيمته مع نهاية القرن. وبالتزامن مع ذلك المستوى العام للأسعار الأوروبية تضاعف في هذه السنوات الأربعين[7]. ويغلب على الظن أن الصناعيين العثمانيين قد تعثّروا في السنوات الأربعين نفسها، على حين تصاعدت الواردات، حتى اندلاع الثورة الفرنسية على الأقل. ومن المغري الميل إلى ربط كل هذه الاتجاهات بعضها ببعض. ولكن، يرجّح أن يكون الصناعيون العثمانيون قد تعرضوا لأنواع الأضرار بسبب تزايد انعدام الأمن، وليس بسبب الأسعار العالمية الأعلى، أو انخفاض قيمة العملة.

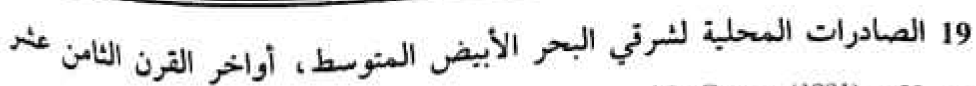
ومن الصعب مقارنة تقديرات التجارة أواخر القرن الثامن عشر لأنها وضعت بعملات مختلفة. وقبل هذا وذاك، كانت التجارة العثمانية أواخر القرن الثامن عشر تساوي 290 مليون غرام من الفضة؛ وهذا التقدير مستمد من قياس ڤولني لمجمل التجارة العثمانية المحمولة بحراً سنة 1784[8]، بالإضافة إلى أجزاء أخرى من التجارة الخارجية العثمانية التي لم يحسبها[9].

يشير هذا الرقم، عند مقارنته بالتجارة العثمانية قبل قرن من الزمان، إلى أن التجارة الخارجية للعثمانيين بالكاد تغيرت عند حسابها بالفضة. ولكن، في الوقت نفسه، كانت قيمة مجمل التجارة العالمية قد زادت بشكل ثابت؛ فعند نهاية القرن، كانت النسبة المئوية لتجارة شرق المتوسط من التجارة العالمية أقل مما كانت عليه قبل قرنين من الزمان[10]. وهكذا بقيت التجارة الخارجية العثمانية ثابتة بشكل

معقول في قيمتها حتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر، عندما وصل فيض البضائع الأوروبية الجديدة إلى ذروته. وقد تطوّرت تجارة شرقي المتوسط في غضون القرن الثامن عشر من الاعتماد على إعادة تصدير السلع الكمالية، ولا سيما الحرير، الذي كان يعبر الولايات العربية بالقوافل، إلى تجارة ذات طبيعة مختلفة تماماً. وكانت تجارة التصدير الناشئة في القرن الثامن عشر تعتمد أساساً وبدرجة كبيرة على الفوائض العثمانية غير المصنّعة بدرجة كبيرة، والمنتجة محلياً، وذات قيمة أدنى نسبياً في الوزن[11]. وهذا التطور هو ذروة اتجاه بدأ قبل ثلاثة قرون من الزمان حين أبحر البرتغاليون حول إفريقيا، واستولوا على بعض تجارة شرقي المتوسط في السلع الكمالية، مثل التوابل. وبينما لم تكن تجارة شرقي المتوسط في القرن الثامن عشر استعمارية لأنها لم تكن كبيرة أو حصرية بما يكفي، إلا أنها كانت تناسب تماماً الأغراض الماركنتلية للشركاء الغربيين، وفي مقدمتهم الفرنسيون.

وبعد أربعينيات القرن الثامن عشر، صارت الشواطىء العثمانية، التي أصبحت جزءاً من السوق العالمية للبضائع، مقصداً أيضاً للبضائع الاستعمارية القادمة من العالم الجديد ـ السكر، ومواد الصباغة، والبن من جزر الأنتيل والأرخص من بن الموكا المعروف[12]. وكان الكثير من الواردات الجديدة تقوم على عمل العبيد، وبذلك جعلت الولايات العثمانية رغماً عنها شريكة في نظام تجاري عالمي أوسع، يتضمن تقسيماً جديداً للعمل قائماً على أساس المزايا النسبية في التكاليف.

ونضيف إلى هذه البضائع الواردة من المستعمرات قائمة من الصناعات الأوروبية التي كانت تروق دائماً للأذواق العثمانية. وتختلف القائمة من ولاية إلى أخرى في الأولوية فقط: الأقمشة الصوفية (خصوصاً تلك الواردة من لانغدوك أو ليون)، الأدوات المعدنية، الأدوات الزجاجية، البورسلين، بارود المدافع من النوعية الممتازة، الورق، الأدوية، السلع الكمالية أو التحف النادرة أو الجديدة، ولا سيما الساعات[13]. ولم يحدث قط أن كانت القيمة الإجمالية للواردات معادلة للصادرات. وكانت العملة الفضية تعوض الفرق، وقد انفتحت شهية العثمانيين لها بواسطة الأراضي البعيدة شرقاً، حيث كانت نفس النقود تشتري أكثر مما كان يمكن شراؤه في بلادها الأصلية. وهكذا كانت تجارة شرقي المتوسط تغذي بالعملات كل جنوب آسيا التي كانت تحتاج إلى العملة المسكوكة[14].



19 الصادرات المحلية لشرقي البحر الأبيض المتوسط، أواخر القرن الثامن عشر

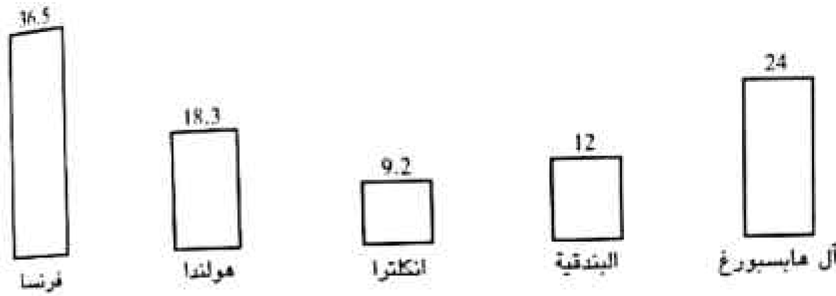
المصدر: .Mc Gowan (1981), p.33

ومن ثم يمكن أن نرى ثلاثة اتجاهات رئيسية في التجارة الخارجية العثمانية في القرن الثامن عشر: تحوّل في نوعية بضائع تجارة التصدير، وتحوّل في توزيعها الجغرافي، وتحوّل في المرتبة النسبية لشركاء التجارة الواحدة. فقد فتح تضاؤل الاهتمام الأوروبي والإنكليزي بصفة خاصة بحرير فارس ثغرة في قائمة إعادة التصدير العثمانية التقليدية. وقد تم ملء معظم أجزاء هذه الفجوة بالقطن، الذي كان يزرع في عدة ولايات وتزايدت الحاجة إليه لأنوال فرنسا وألمانيا. وقد تضاعفت ثلاث مرات جملة الصادرات في صوف القطن، بالإضافة إلى خيوط القطن في أثناء القرن، ولم يحل محلها القطن الأميركي إلا بعد الفترة النابوليونية[15].

وقد أبقت التقلبات غير المتوقعة للأسعار بسبب الطقس على التجارة النشيطة في الحبوب، وهي تجارة ممنوعة دوماً، ولكنها كانت تمارس بصورة دائمة. وبعيداً عن هذه التجارة العالمية المتقلبة في الحبوب، فقد كانت إحدى الولايات العثمانية تبيع غلالها للتخفيف عن ولاية أخرى، مثلما حدث عندما شحنت تونس الحبوب على سفنها إلى سواحل الشام في 1769، و1771 ـ 1773[16]. أما الصوف، والجلود، والفراء وجلود الحيوان والشحم الحيواني من الدولة العثمانية فقد استمر تصديرها كما كانت الحال في العصور السابقة. وقد اكتسب التبغ الوارد من مقدونيا واللاذقية وزيت الزيتون المنتج في الأرخبيل أهمية مماثلة لأهمية القطن بين الصادرات.

وكان طبيعياً أن تؤثر الأهمية المتزايدة للمنتجات المحلية العثمانية في مداخيل الموانىء التي كانت توردها. فقد نمت إزمير نمواً كبيراً وكانت الميناء المفضّل للهولنديين الذين كان يساعدهم الوكلاء المحليون. وصارت سالونيكا المنافس الشمالي لإزمير، إذ كان زوّارها من الفرنسيين قبل غيرهم، وبعد اندلاع الثورة الفرنسية، كان يزورها تجار البحر القادمون من ميناء الهابسبورغ الجديد في تريست. واستمرت استانبول، التي لم تكن قط الميناء الرئيسي في هذا القرن، تستورد أكثر بكثير مما تصدر. وفي بلاد الشام تسبّب الإحلال التدريجي للقطن محل الحرير في استبدال ميناء الإسكندرون الشمالي من حيث الأهمية بالموانىء الجنوبية ولا سيما صيدا، ثم عكا. وتضاءلت أهمية الإسكندرية كمستودع للبن

اليمني على مدى القرن، وذلك قبل فترة طويلة من إعادة إحياء هذا الميناء كمنفذ للقطن المصري في عصر محمد علي[17].



الرسم البياني 3:III

حصص الدول الأوروبية في تجارة التصدير العثمانية، حوالى عام 1784 (نسبة مئوية)

المصدر: Mc Gowan (1981) p.18.

لم تعد إنكلترا الشريك الرئيسي للعثمانيين في التجارة في عشرينات القرن الثامن عشر، بعد حملة تجارية حازمة وناجحة من جانب الفرنسيين، الذين اعتمدوا على المنسوجات التي تتلاءم بشكل أفضل مع تجارة شرقي المتوسط. ومنذ عشرينيات القرن الثامن عشر حتى الستينيات من هذا القرن، انخفضت صادرات إنكلترا من المنسوجات المرسلة مباشرة للمنطقة إلى النصف، بينما ارتفعت صادرات فرنسا أربعة أضعاف[18]. وقد أعيق الإنكليز الذين كانوا يتوقفون من قبل بانتظام في ليفورنو ومالطا، بسبب تنظيمات الحجر التي اتبعتها السلطات المحلية[19]. ورداً على ذلك، اعتمد الإنكليز، مثل الهولنديين، على الوسطاء التجاريين - أي اليونانيين واليهود والأرمن. أما الفرنسيون، بالمقابل، فلم يعتمدوا كثيراً على الوسطاء، بل إنهم سيطروا على التجارة الإقليمية بين الموانىء العثمانية، أي التجارة الداخلية[20].

وقد اكتسب ظهور فرنسا شريكاً تجارياً رئيسياً للعثمانيين الزخم أيضاً من الاتفاقية التجارية بين الفرنسيين والعثمانيين سنة 1740، والتي عقدها العثمانيون مع الفرنسيين مكافأة لهم على مساعدتهم الديبلوماسية الفعّالة في حرب وقعت حديثاً[21]. كانت اتفاقية سنة 1740 أول اتفاقية تتوسع في معاملة «الأمة الأكثر رعاية» لتجعلها شريكاً تجارياً للعثمانيين. وبهذه الاتفاقية، اكتسب الفرنسيون حق

دفع نسبة قدرها 3 في المئة في الجمارك، وهي أدنى نسبة يمكن تطبيقها على الأجانب. وفي الحقيقة، حين كانت تضاف الرسوم الأخرى المعتادة إلى النسبة التي تم التفاوض عليها، فإن النسبة الفعلية (التي كانت تختلف من ميناء إلى ميناء آخر) كانت تتجه إلى أن تكون حوالى عشرة في المئة لكل الأجانب، بمن فيهم الفرنسيين[22].

وأخذت كل الدول الأوروبية، عاجلاً أم آجلاً، تسعى إلى توفير حماية الاتفاقيات (التي سميت بالامتيازات) مثل تلك التي تمتعت بها فرنسا، وإنكلترا وهولندا. ويرجع ذلك بحسبما شرح أحد المعاصرين، إلى أن العثمانيين لم يعرفوا مبدأ المعاملة بالمثل. وقد احتاج التجار الأجانب، لكي يتمتعوا بأي حماية خاصة على الإطلاق، إلى مظلة مثل هذه الاتفاقيات[23]. ومن ناحية أخرى، لم يكن العثمانيون إلى حد كبير يبالون بمعاملة تجارهم في الخارج، إلى حدّ أن غرفة التجارة في مرسيليا لم تواجه أي مقاومة في منع التجار العثمانيين (وكذلك أبناء شمال إفريقيا) من القدوم إلى فرنسا في القرن الثامن عشر[24].

وقد نمت أهمية فرنسا كشريك تجاري في شرقي المتوسط حتى ثمانينيات القرن الثامن عشر، حين كانت تجارتهم أكبر من تجارة الهولنديين والإنكليز معاً. ومع افتتاح البحر الأسود سنة 1783 والثورة الفرنسية سنة 1789، تغير الموقف التجاري في اتجاهات جديدة. فقد أخذ الألمان، الذين كانوا يتاجرون آنذاك بحراً وبراً على السواء، مكان فرنسا في تجارة شرقي المتوسط. وبدأ اليونانيون العثمانيون، الذين يرفعون كل الأعلام، بما فيها علم روسيا[25]، يبرزون باعتبارهم ناقلي البضائع المعتادين إلى موانيء شرقي المتوسط والموانيء المفتوحة حديثاً في أوكرانيا[26].

ولم تصل تجارة شرق المتوسط، حتى في ذروتها في القرن الثامن عشر إلا إلى 7.5 في المئة من تجارة فرنسا الخارجية، وإلى أقل من واحد في المئة من تجارة إنكلترا[27]. وفي الوقت نفسه، في ما وراء حدود البحر المتوسط، نمت التجارة العالمية ولم يكن للسفن العثمانية أو التجار العثمانيين أي دور فيها تقريباً.

وفي هذا الوقت، بدأت المدن والأسواق العثمانية الدخول في عمليات الائتمان العالمية. فقد نشطت حركة تبادل الأوراق المالية بين الوسطاء الفرنسيين

في استانبول وأقرانهم في أجزاء أخرى من شرقي المتوسط. وعكست هذه الحركة زيادة واردات استانبول عن صادراتها، وهو ما استوجب تغطيته بفيض من القروض[28]. كذلك تدفّقت الكمبيالات بين الأسواق الكبرى في أوزنكايوفا، من خلال المصرفيين اليونانيين والأرمن في أدرنه واستانبول[29]. وبدءاً من منتصف القرن الثامن عشر، انخرط التجار العاملون في المياه العثمانية في شبكة مالية متنامية شملت بنوكاً في البندقية، وفيينا، وليفورنو، وجنوى وأمستردام[30].

واستمرت تجارة العبيد طوال القرن. وقد شارك التتار فيها حتى تمت هزيمتهم نهائياً على أيدي الروس الذين كانوا في السابق من ضحاياهم. وقد استخدمت العائلات الموسرة من جميع الديانات العبيد، على الرغم من أن عبيد الحقول كانوا نادرين[31]. ويقال إن اليونانيين كانوا يفضّلون العبيد من البلغار، على حين كان الأتراك يفضّلون الأفارقة[32].

التجارة الداخلية

إن التجارة داخل الولايات العثمانية وفي ما بينها مفهومة بشكل أقل كثيراً من التجارة الخارجية الأجنبية. وهناك سببان رئيسيان: أولهما، أن التجار الأجانب كانوا نادراً ما يسافرون إلى الداخل لأنهم كانوا هناك في وضع سيء بالنسبة إلى المحليين. وثانيهما، أن اهتمام الحكومات العثمانية بالتجارة كان منصبًا فقط على عائدها المالي: وهكذا، فحتى حيثما يمكن الكشف عن معلومات السوق، فليس هناك تأكيد للكميات التي تمثّلها المداخيل، ولا عن محتوى التجارة. وعلى الرغم من أنه ظهر أن عوائد السوق قد تراجعت بعد سنة 1760 في استانبول، وكفالا، وفارنا، وتوقات والدانوب، فإن أهمية هذا الاتجاه بالنسبة إلى التجارة ليست واضحة على الإطلاق[33]. غير أن عدد نقاط الجمارك الداخلية كان أقل كما أن متطلباتها من التجارة كانت أكثر اعتدالاً مما هي عليه في أوروبا المعاصرة مثل ألمانيا[34].

وهناك قدر قليل من الشك في أن انعدام الأمن بشكل غير معتاد على الطرق كان السبب الرئيسي في تباطؤ الصناعات العثمانية في العقود الأخيرة من القرن. وربما حدث آنذاك تراجع في أعداد السكان في الريف كله. وفي ما يتعلق ببلاد

الشام ومصر فلا يمكن أن يساورنا الشك. أما في أوروبا (الروم‌للي)، فمن الصعب مراجعة ما ساد في هذه العقود الإقطاعية الجديدة من حروب وأعمال عصابات دون أن نستنتج أنه كانت هناك بالضرورة خسارة فادحة في الأرواح. وإذا كانت الصناعات قد تباطأت، فكذلك تباطأت التجارة. فانهيار السوق الكبير في أوزنكابوفا، وتدمير السوق التجارية بفلخ في موسكوبولجي، والتهديد المتصاعد لطرق الحج، الذي بدأ مع ستينيات القرن الثامن عشر، ترمز جميعاً بشكل واضح إلى تباطؤ التجارة.

وبسبب انخفاض تجارة مصر مع الغرب، كانت تجارتها مع العثمانيين في سبعينيات القرن الثامن عشر قد وصلت إلى ضعفي أو ثلاثة أضعاف تجارتها مع الغرب[35]. وكان نصف تجارة مصر في البن اليمني يذهب إلى الولايات العثمانية، ويضاف إليها الأرز، والسكر، والبقول، والكتان، وألياف الكتان، والبلح، والعصفر، والنشادر، وجلود الحيوان، والقمح، على الرغم من أن القمح قلَّ بمرور القرن[36]. وفي المقابل، كانت مصر تأخذ من الولايات الأخرى بضائع مثل النسيج، والفراء، والتبغ، والحديد، والأسلحة، والأخشاب، وخشب الوقود، والصابون، والفاكهة المجفّفة[37]. أما البن في هذه التجارة، فعلى الرغم من أنه كان صغير الحجم نسبياً، فإنه كان ذا قيمة عالية.

واستمرت أربع قوافل سنوية تسافر على الطريق بين حلب واستانبول، مثلما كان يحدث في القرن السابق، على الرغم من احتمال أنها أصبحت أصغر من ذي قبل[38]. أما القوافل بين بلاد الشام والعراق، وبالرغم من انخفاض عددها بعد منتصف القرن بسبب التجار الغربيين في الخليج، فإنها استمرت تحمل كميات مهمة من التجارة الداخلية[39]. وحتى بعد أحداث العنف والنهب التي جرت أواخر القرن الثامن عشر، فإن حلب التي اكتظت باللاجئين، استمرت تنتج من أجل التجارة داخل الدولة العثمانية. وكما كانت الحال في بلغاريا، كانت هناك شبكة من التجار الجوالين تجوب أنحاء الريف المجاور[40]. وكانت حلب تعيد توزيع الحرير المنسوج القادم من بورصة وتوقات وأماسيا في أراضي الشام الداخلية، بينما يرسل ربعه إلى مصر[41]. كما كانت بلاد الشام ترسل إلى مصر التبغ، ومواد الصباغة، والفاكهة، والحرير الخام، والقطن الخام، وتأخذ في المقابل البن وما

إلى ذلك (انظر ما سبق)[42]. وكانت بلاد الشام ترسل بحراً إلى الأناضول من أماكن أخرى[43].، وتستقبل في مقابلها المنسوجات، بما فيها الحرير المنسوج، والخشب، والفراء والأسلحة[44]. وكان يمكن إرسال القمح في أي اتجاه اعتماداً على المحصول وحالته.

وحفز تدهور الحرير الفارسي في أوائل القرن على نسج الحرير في كثير من مناطق الأناضول (وكذلك في خيوس وقبرص وطرابلس وترنوفو). وإلى جانب الأقمشة الحريرية من بورصة، وتوقات، وأماسيا، وجيريسون وغيرها من مناطق الأناضول، كان التجار يحملون الجلود من قونية، والموهير من أنقرة، والأقمشة والجلد المدبوغ من قيسرية، والكتان من ريز، والنحاس من توقات، وكذلك الفواكه المجففة والبندق. واستمر الاتجار ببلاط السيراميك المصنوع في كوتاهية لكن انخفضت نوعيته، ربما لأن العائلات الموسرة آنذاك كانت تفضل البلاط الأوروبي[45].

وقد واصلت الأقاليم الأقرب إلى مثلث استانبول ـ أدرنه ـ بورصة، تجارة إقليمية مغلقة نسبياً. فمن بلغاريا عن طريق أدرنه كان يأتي الأرز، والتبغ، والزبيب، والنبيذ، والصوف، والفراء، والمعادن، وحدوات الخيول وغيرها من الأدوات الحديدية، والحرير الخام، وشمع النحل، والأقمشة الصوفية الخشنة بما فيها العباءات التي كانت تستخدم في مناطق نائية مثل بلاد الشام[46].

وثمة فرع طوعي للتجارة في المنتجات الزراعية صاحب التجارة التي تسيطر عليها الدولة من الولايات الرومانية. وهكذا، كانت تجارة رومانيا مع الأسواق العثمانية لا تزال تمثّل حوالي ستين في المئة من التجارة الخارجية لهذه الولايات عند نهاية الفترة النابليونية[47]. وبقيت معظم المنتجات البلغارية تحظى بمشترين في الإقليم[48].

كذلك كانت الولايات الأبعد على الجانب الأوروبي ترسل منتجاتها إلى الأسواق العثمانية لكي تدفع ثمن البضائع الواردة من المستعمرات التي كانت تصلهم عبر الموانىء العثمانية: فقد كانت البنادق وغيرها من الأسلحة تأتي من بريزرينا والبوسنة، وكذلك الجلود والأدوات الحديدية. وكانت أشقودرة تقدم الكثير للأنوال مما يزيد على حاجتها.

التجارة الخارجية

مصر

كانت فرنسا شريك مصر الرئيسي في التجارة الخارجية طوال القرن، ولأنها كانت أيضاً تقوم بعمليات الشحن البحري الرئيسية، فإنها أثرت في أحوال التجارة. وقد سادت تجارة إعادة تصدير بن الموكا عن طريق مصر في تجارتهما الثنائية حتى أربعينيات القرن الثامن عشر، حين بدأ الفرنسيون يعولون على جزر الأنتيل باعتبارها مصدراً جديداً. ومع ذلك، استمرت القهوة تمثل ثلثي واردات مصر من البحر الأحمر أواخر القرن الثامن عشر، وكان معظمها يعاد تصديره إلى الولايات العثمانية الأخرى أو إلى الخارج(49). وكما هي الحال في التجارة الأخرى مع الشرق كان جزء كبير من تجارة البحر الأحمر يدفع ثمنه بالعملة الفضية. وإلى جانب البن كانت هذه التجارة لا تزال تجلب إلى مصر التوابل والأدوية من جنوب آسيا، وفق النموذج القديم.

لقد نتج عن توجّه فرنسا إلى التصدير في القرن الثامن عشر زيادة قدرها سبعة أضعاف في واردات مصر من المنسوجات الفرنسية في ما بين أربعينيات وثمانينيات القرن الثامن عشر. بيد أن الموانع التي أقيمت في مرسيليا ضد الواردات تسبّبت في انخفاض ما تأخذه فرنسا من المنسوجات المصرية. وبحلول سنة 1783، بدأ الميزان التجاري بين مصر وفرنسا يميل ضد مصر، خلافاً لما حدث في الولايات العثمانية الأخرى(50). وفي هذا الوقت، كانت ستون في المئة تقريباً من صادرات مصر إلى أوروبا مواد خاماً أو بضائع نصف مُصنّعة، بينما كانت وارداتها من أوروبا بضائع مصنوعة، وأهمها المنسوجات الفرنسية(51).

تزايد عمل المسيحيين السوريين الذين جعلهم المماليك الأقلية الرئيسية في شؤون المال بالسمسرة والوساطة في صادرات مصر إلى أوروبا. فإلى جانب القهوة، كانت الصادرات إلى أوروبا تتضمن الأرز (على الرغم من الحظر الرسمي على الحبوب) وخيوط القطن والصوف، والنيل والكتان، والجلود وصوف الحيوان ووبره، والزعفران. وفي المقابل كانت مصر تأخذ من فرنسا المنسوجات، والبضائع المعتادة من المستعمرات، بالإضافة إلى مواد الصباغة، والسلع الكمالية الأوروبية(52). وبالإضافة إلى الواردات الإقليمية والواردات من الغرب، كانت مصر

تستقبل سنوياً عدة قوافل من شرق إفريقيا، تحمل العبيد والذهب والعاج، وكذلك قافلة من المغرب، مرتبطة بالحج السنوي إلى الحرمين الشريفين[53].

شمال إفريقيا

سيطرت فرنسا أيضاً على تجارة تونس والجزائر. وقد تم استبدال العلاق القديمة، التي أدت فيها القرصنة دوراً كبيراً للغاية، بالتجارة في هذا القرن، وعززتها الاتفاقيات التي تم التوصّل إليها سنة 1741 وسنة 1748[54]. وفي معظم الأحيان كانت الواردات تأتي من فرنسا على متن سفن فرنسية، على الرغم من أن النقل كان يتم أحياناً عن طريق ناقلين آخرين غير محميين من القرصنة مثل الفرنسيين[55]. وأقامت الأمم التجارية الأصغر مثل الهولنديين ترتيبات مع المدن الدول في شمال إفريقيا، وأنشأت نظاماً من «الهدايا» القنصلية والممرات الآمنة[56].

وكانت بضائع الجزائر من الحبوب، والزيت، والجلود، والخضراوات، والعسل، والشمع تمر من طريق النقطة الفرنسية Bastion de France على الساحل[57]. أما صادرات تونس ـ الصوف، والجلود، والتمر، والشمع وزيت الزيتون ـ فكان معظمها يذهب إلى الميناء الحر في ليفورنو[58]، حيث كان ينتظرها رجال من أقارب اليهود التونسيين. وبالطريقة نفسها حافظت طرابلس أيضاً على صلاتها مع ليفورنو.

في سنة 1783 قصف الإسبان الجزائر بالقنابل، وهي مناورة أدت إلى معاهدة نصّت على تأسيس معقل ساحلي خاص بهم، المرسى الكبير (1791)[59].

العراق وسوريا

حلّ الهولنديون والإنكليز محل البرتغاليين في الخليج في النصف الأول من القرن السابع عشر. وبعدما انسحب الهولنديون من المنطقة نهائياً سنة 1769[60] بقي الإنكليز، ليمدّوا الأسواق النهرية بالخليط المعتاد من البضائع القادمة من المستعمرات في أميركا، والصناعات الأوروبية، بالإضافة إلى الأقمشة القطنية الخفيفة والتوابل من تجارتهم في الهند. وفي المقابل كانوا يحملون معهم التمر، والعفصة الجوزية، والصوف، والجلود، والتبغ، والأرز، والملح، والمنسوجات الحريرية والقطنية[61].

تستقبل سنوياً عدة قوافل من شرق إفريقيا، تحمل العبيد والذهب والعاج، وكذلك قافلة من المغرب، مرتبطة بالحج السنوي إلى الحرمين الشريفين[53].

شمال إفريقيا

سيطرت فرنسا أيضاً على تجارة تونس والجزائر. وقد تم استبدال العلاقات القديمة، التي أدت فيها القرصنة دوراً كبيراً للغاية، بالتجارة في هذا القرن، وعززتها الاتفاقيات التي تم التوصّل إليها سنة 1741 وسنة 1748[54]. وفي معظم الأحيان كانت الواردات تأتي من فرنسا على متن سفن فرنسية، على الرغم من أن النقل كان يتم أحياناً عن طريق ناقلين آخرين غير محميين من القرصنة مثل الفرنسيين[55]. وأقامت الأمم التجارية الأصغر مثل الهولنديين ترتيبات مع المدن الدول في شمال إفريقيا، وأنشأت نظاماً من «الهدايا» القنصلية والممرات الآمنة[56].

وكانت بضائع الجزائر من الحبوب، والزيت، والجلود، والخضراوات، والعسل، والشمع تمر من طريق النقطة الفرنسية Bastion de France على الساحل[57]. أما صادرات تونس ـ الصوف، والجلود، والتمر، والشمع وزيت الزيتون ـ فكان معظمها يذهب إلى الميناء الحر في ليفورنو[58]، حيث كان ينتظرها رجال من أقارب اليهود التونسيين. وبالطريقة نفسها حافظت طرابلس أيضاً على صلاتها مع ليفورنو.

في سنة 1783 قصف الإسبان الجزائر بالقنابل، وهي مناورة أدت إلى معاهدة نصّت على تأسيس معقل ساحلي خاص بهم، المرسى الكبير (1791)[59].

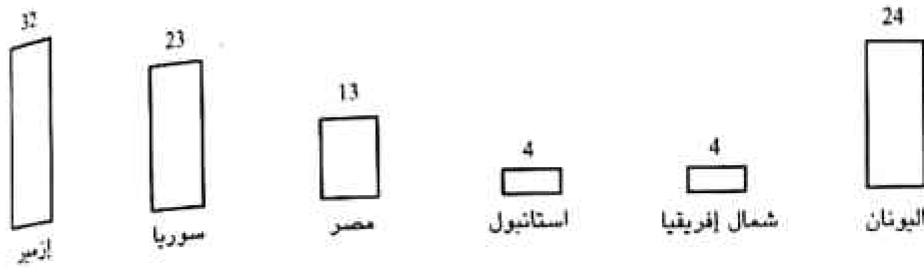
العراق وسوريا

حلّ الهولنديون والإنكليز محل البرتغاليين في الخليج في النصف الأول من القرن السابع عشر. وبعدما انسحب الهولنديون من المنطقة نهائياً سنة 1769[60] بقي الإنكليز، ليمدّوا الأسواق النهرية بالخليط المعتاد من البضائع القادمة من المستعمرات في أميركا، والصناعات الأوروبية، بالإضافة إلى الأقمشة القطنية الخفيفة والتوابل من تجارتهم في الهند. وفي المقابل كانوا يحملون معهم التمر، والعفصة الجوزية، والصوف، والجلود، والتبغ، والأرز، والملح، والمنسوجات الحريرية والقطنية[61].

وكان العراق يصدّر إلى السواحل المجاورة على الخليج كميات كبيرة من التمر. وكان يتم الدفع مقابل معظم تجارة العراق مع الشرق بالعملة الفضية، التي وصلت في ذلك الوقت إلى حوالى عشرة ملايين قرش من طريق الخليج، وخمسة ملايين قرش إلى فارس، ومليون واحد إلى الأناضول[62]. وعادة ما كانت تجارة العراق تتمتع بحماية القبائل المحلية (لقاء ثمن معلوم)؛ بيد أن هذه الحماية قد توقفت في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر بسبب غارات القوات القبلية السعودية/ الوهابية.

تخلّت إنكلترا عن دورها الرائد إبّان القرن السابع عشر في تجارة شرق المتوسط للسيادة الفرنسية في أوائل القرن التالي. وربما كان ذلك عائداً إلى الانقطاعات الطويلة في إمدادات الحرير للسوق الإنكليزية، حيث إن هذا المكوّن في التجارة القديمة لشرق المتوسط قد انخفض إلى قدر ضئيل جداً بحلول ثلاثينيات القرن الثامن عشر. وفي الوقت نفسه، كان الفرنسيون يعيدون تأسيس تجارتهم على قاعدة جديدة. ومُنعت شركة الشرق الإنكليزية من مبادلة العملة بالأقمشة على مدى نصف قرن بعد سنة 1718، لكن كان بوسع الفرنسيين أن يفعلوا ذلك. وإذا ما وضعنا في اعتبارنا الرواج الذي حظيت به منسوجاتهم الصوفية، وشهيتهم للقطن المطلوب للأنوال في بلادهم، فإن الفرنسيين لم يواجهوا سوى صعوبات قليلة في استعادة الريادة خلال هذا القرن في الفرع السوري المهم من تجارة شرق المتوسط[63].

وصارت حلب، التي كانت المحطة النهائية الرئيسية للقوافل القادمة من الشرق سابقاً، المستودع الأساسي لتجارة شرق المتوسط في القرن السابع عشر، إلى جانب مينائها في الإسكندرون. وفي القرن الثامن عشر تمركز الفرنسيون ووكلاؤهم المحليون في الموانىء الجنوبية لبلاد الشام والتي كانت تخدم دمشق. وكان أهمها صيدا، والتي حلّ محلها في وقت لاحق من القرن ميناء عكا الحصين، حيث انتهت حملة نابليون بالفشل الذريع.



الرسم البياني 4:III

الموانىء التي تشحن الصادرات العثمانية، حوالى سنة 1784 (نسبة مئوية)

المصدر: Mc Gowan (1981) p.18.

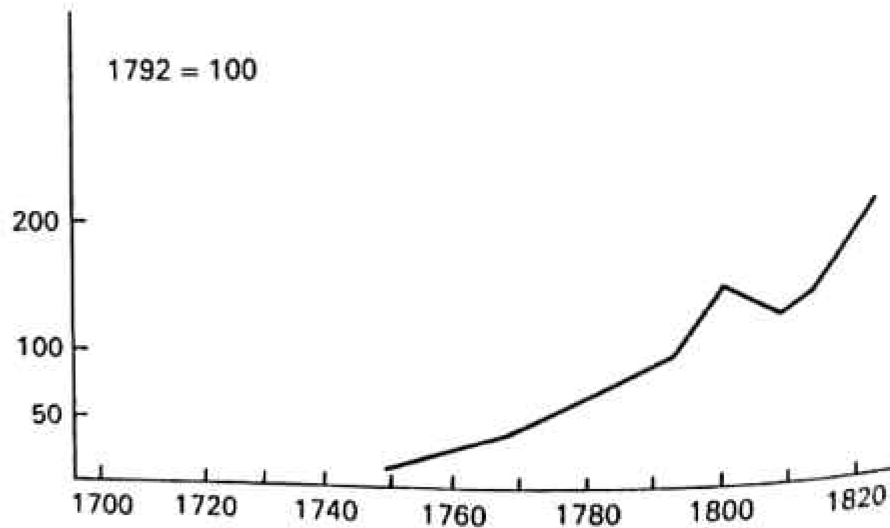
وعبر هذه الموانىء كانت تمر القائمة المعتادة من البضائع الغربية، بينما تضمنت الصادرات الأقمشة من الحرير الأبيض والأصفر المنسوجة في الأراضي الداخلية جنوب بلاد الشام، ولا سيما جبل لبنان، وكميات كبيرة من القطن وخيوط القطن المنتجة محلياً، وزيت الزيتون، ورماد الصودا، والحبوب أحياناً[64]. وهكذا فإن الموانىء السورية بمجملها كانت تتعامل في حوالى ربع التجارة البحرية للامبراطورية في العقود الأخيرة من القرن[65].

إزمير

كانت إزمير، منفذ غربي الأناضول، ميناء مهماً بالفعل عند بداية القرن. وسرعان ما صارت الميناء الأول للأمبراطورية، إذ كانت تتعامل في حوالى ثلث التجارة البحرية[66]، وبقيت الميناء المفضّل لدى الهولنديين، الذين كانوا يتاجرون بشكل غير مباشر من خلال وكلائهم من أبناء الأقليات. وربما فاقهم الفرنسيون عدداً لأنهم كانوا يتاجرون من خلال الآخرين. وبحلول سنة 1756، كانت حوالى ستين في المئة من السفن التي تتوقف في إزمير فرنسية، على الرغم من أن بعض هذه التجارة كانت داخلية[67].

وكانت شهرة إزمير النسبية مستمدة من إدارتها المعتدلة على أيدي الباشوات العثمانيين منذ أوائل القرن وعلى أيدي عائلات الأعيان المحليين في ما بعد. وعلى الرغم من أن «طائفة» التجار في إزمير كان عليها أن تدفع ضريبة إعانة تعسفية للباشوات تماماً مثلما كانت الحال في بلاد الشام، فمن الواضح أن هذه الضريبة كان يتم تحصيلها بقدر أقل من القسوة في إزمير، ربما بسبب قربها أكثر من العاصمة[68].

وقد توافقت الواردات الرئيسية في إزمير مع النموذج السائد على اتساع الامبراطورية: الأقمشة، ولا سيما الفرنسية منها، والصناعات الأوروبية الأخرى ونسبة متنامية من بضائع المستعمرات. أما صادرات الأناضول عبر إزمير فشملت أصواف الحيوانات القادمة من الداخل: صوف الأغنام، ووبر الجمل، والموهير[69]. وبحلول منتصف القرن، فاق القطن الصادرات الأخرى واستمرت أهميته في التصاعد حتى بعد السنوات النابوليونية. وكان معظم هذا القطن يزرع في مناطق الميناء الداخلية. وكما كانت الحال في بلاد الشام، فإن الحرير الذي كان يصل بالقوافل في القرن السابع عشر قد استبدل في هذا القرن بالقطن المنتج محلياً[70]. وبعد فتح البحر الأسود أمام التجارة الأجنبية، بدأ تجار براسوف ينقلون البضائع الواردة من إزمير، مثل القطن، والزيتون، والتين... إلخ إلى الداخل من الميناء البحري في جلاتز (كونستانطا)[71].



الرسم البياني 5:III

الرسوم المحصلة بحسب الوزن في إزمير.

المصدر: Genç (1976).

على الرغم من المنع الرسمي لتصدير الحبوب، فإن القمح كان ينقل بانتظام إلى السفن الأجنبية، غالباً عبر هيدرا، التي كانت أولى الجزر اليونانية في هذه التجارة. وفي منتصف القرن صادف رحّالة إنكليزي مشهداً على شاطىء طرود، خارج المضائق مباشرة حيث كان مثل هذا التبادل على وشك الحدوث:

عندما جلسنا على شاطىء البحر، لاحظنا نيراناً تبرق على مسافة بعيدة أمامنا. . .وأخبرنا أنها إشارة لقارب من المقرر تحميله خفية بالقمح الممنوع تصديره تحت عقوبات طائلة. . . وفي منتصف الليل جاء آغا الشمالي الذي كان مهتماً بأعمال التهريب هذه، مسرعاً على امتداد الشاطىء ومعه اثنان من المسلمين الأتراك على جياد ذات ذيول طويلة، لكي يستفسر عمن نكون[72].

السواحل اليونانية والألبانية

كانت للحملة التجارية الفرنسية تأثيرات مهمة بصفة خاصة في ميناء سالونيكا، الذي ارتقى إلى مرتبة الميناء الثاني في الامبراطورية بعد إزمير، وفي الوقت نفسه تضاعف عدد سكانه[73]. وبما أن الفرنسيين أقاموا شبكة من الوكلاء القنصليين في جميع أنحاء اليونان وألبانيا قبل سنة 1715[74]، فإنهم كانوا في وضع جيد للاستفادة من ارتباك الإنكليز الذين أعاقهم منع استخدام العملة (1718) وإجراءات الحجر في مالطا وليفورنو[75]. وفي أعقاب ذلك، حتى الثورة الفرنسية، كان الفرنسيون رواد التجارة في سالونيكا، يجلبون المنتجات من المنطقة بأكملها، كما يحملون الشحنات السرية من القمح من الأرخبيل ومن ساحل بحر إيجة. وفي منتصف القرن كانت ثلاثة أرباع السفن التي تتوقف في سالونيكا فرنسية.

كانت الواردات عبر سالونيكا مماثلة لتلك التي ترد إلى الموانىء العثمانية الأخرى، وتضمنت منتجات القطن الهندية وبضائع المستعمرات، بالإضافة إلى السلع الكمالية الأوروبية مثل الأدوية، والساعات، والمرايا، وزجاج النوافذ، والقرطاسية[76]. أما الصادرات فكانت أكثر توازناً مما هي عليه في الموانىء المهمة الأخرى. وعلى الرغم من أن المحاصيل الجديدة من القطن والتبغ كانت على قمة اللائحة، فإن المواد الأقدم مثل الصوف، وجلود الحيوان، والحرير الخام، وشمع النحل، وعباءات الرعاة احتفظت بأهميتها[77]. وبينما امتصت استانبول نصف الواردات المجلوبة عن طريق البحر من الولايات الأوروبية فإن سالونيكا شحنت مع نصف الصادرات المحمولة بحراً[78].

الجدول 2:III

تطور التجارة الخارجية في سالونيكا، 1700 ـ 1800

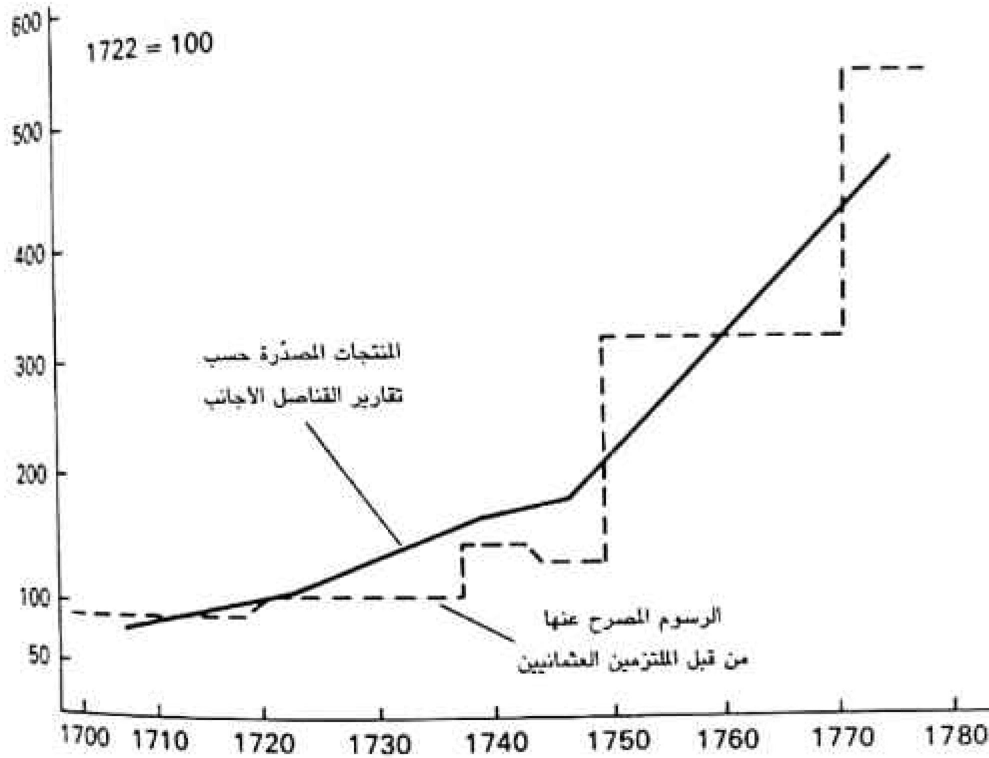
السنوات	قرش عثماني (بالآلاف)	مؤشر
1700-18	900	81.8
1722-37	1,100	100
1738-43	1,600	145.5
1744-49	1,450	131.8
1750-70	3,500	318.2
1771-77	6,000	345.5
1778-87	7,500	681.8
1786-1800	9,500	863.6

المصادر: Genç (1976) and Svoronos (1956).

كان الشاطىء الألباني مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بإيطاليا عن طريق التجارة، ولا سيما بالبندقية، التي كانت لا تزال تتحكم في الشواطىء الأدرياتيكية أثناء معظم هذا القرن. وعلى الرغم من أن دوريس كانت الميناء الرئيسي عند بداية القرن، ويقيم فيها ستة من القناصل(79)، فإن أشقودرة سرعان ما أخذت مكانها(80). وشملت قائمة الصادرات عبر أشقودرة إلى إيطاليا مع قائمة الصادرات في سالونيكا، لكنها تضمنت أيضاً الأرز، وزيت الزيتون والذرة(81). وكانت الصادرات الرئيسية في أشقودرة هي الصوف، حتى توسّعت عائلة بوشاتلي في إنتاج القطن بالإقليم في العقود الأخيرة من القرن وضاعفت إجمالي التجارة(82).

وبعد منتصف القرن، كان القيمون على الشحن البحري اليونانيون والألبان، الذين يبحرون تحت عدة أعلام، يحملون المزيد من شحنات المنطقة. وحوالى هذا الوقت، صار من الشائع استخدام الكمبيالات التي ربطت بين سالونيكا وإزمير واستانبول والبندقية وفيينا(83). وقد سمح البريطانيون باستخدام علمهم لكل من رغب في تبادل الحمولات في ليفورنو، ومالطا، ومايوركا، وجنوى(84). وقد أدت الامتيازات التي حصل عليها دوق توسكانا سنة 1747 إلى تحسين موقف ليفورنو

وتحسين أوضاع التجار اليهود والأرمن الذين كانوا يقومون بالعمليات التجارية هناك[85].



الرسم البياني 6:III

العلاقة بين الرسوم المصرح عنها في سالونيكا، وتجارة التصدير في سالونيكا

تم إعلان تريستا ميناءً حراً في سنة 1719. وقد بدأ صعودها الثابت كميناء، يضم العديد من السفن اليونانية، فقط بعد أن بنت حكومة آل هابسبورغ طرقاً جديدة إلى الساحل، ودحضت دعاوى البندقية في السيادة على البحر الأدرياتيكي. ومع نهاية القرن كانت التجارة تحت العلم النمساوي سائدة في سالونيكا مثلما كانت التجارة تحت العلم الفرنسي سائدة من قبل، الوسطاء اليونانيون يشحنون نصف الحمولة الإجمالية[86]. وفي ذلك الوقت كان لروسيا أيضاً نصيب مهم في التجارة[87].

حفزت حرب السنوات السبع (1756 ـ 1763)، وما تلاها من حربين روسيتين ـ عثمانيتين (1768 ـ 1774) و(1787 ـ 1792) الأسطول اليوناني الفتي، مثل أسطول راغوزا. وكانت السفن اليونانية التي تحمل أعلاماً مختلفة تنقل حوالى ثلاثة أرباع

تجارة شرق المتوسط خلال الفترة النابوليونية، على حين تنافس اليونانيون الآخرون بعضهم مع بعض للانقضاض على التجارة كقراصنة، بغض النظر عن العلم المرفوع[88].

عن طريق البر إلى الشمال والغرب

عندما ارتفعت أعداد السكان الأوروبيين بعد أن بلغت أدناها في القرن السابع عشر، تلتها الأسعار في الارتفاع. وبعد منتصف القرن الثامن عشر، بدأت الأسعار الأوروبية من كل نوع مسيرة ارتفاع طويل المدى. بيد أنه لم ترتفع الأسعار في جنوب شرقي أوروبا (أوروبا العثمانية)، ولكنها بدلاً من ذلك استمرت في التقلب الحاد الذي يمثل خاصية ظروف ما قبل الحداثة، مثل صعوبة النقل والأسواق غير المكتملة التنظيم. ونتيجة لتزايد التناقض بين الكثافة السكانية في أوروبا العثمانية وأراضي الشمال والغرب، بدأ ظهور اختلاف في أسعار المنتجات الزراعية والرعوية. وقد عزز هذا التفاوت المزايا التي كانت الولايات الجنوبية مثل تساليا ومقدونيا تتمتع بها فعلاً في إنتاج محاصيل مثل التبغ والقطن. وتحسنت الإمكانيات المتاحة للتجارة بدرجة أكبر بفضل المزايا التي تمتع بها التجار العثمانيون في ظل نظام جمارك آل هابسبورغ الخاص الذي ميّز العقود الوسطى من القرن[89].

كان واقع النقل يقف ضد الأسعار العثمانية المنخفضة عموماً للحبوب وغيرها من المنتجات الزراعية. وبما أن سعر القمح كان يتضاعف كلما انتقل مسافة مئة كيلومتر براً، فإن القمح وغيره من الحبوب كان ينقل عن طريق البحر فقط، ما لم تُحدث الظروف المؤقتة تفاوتاً حاداً، مثل المتطلبات المختلفة في الفترة النابوليونية[90]. ومن ثم، فإن الصادرات العثمانية التي كانت تذهب باتجاه الشمال براً كانت على الأرجح منتجات أكثر قيمة نسبياً بحسب الوزن من الحبوب. ويأتي في مقدمة هذه المنتجات قطن مقدونيا (خصوصاً المنطقة حول سيريز). وكان حوالى الثلث يذهب من طريق البحر عبر سالونيكا، ومال الميزان باتجاه الشمال براً، عابراً الأراضي الهابسبورغية في زيمون بمواجهة بلغراد، أو من الطرق التي تعبر نهر الدانوب عند روس ونيقوبوليس، إلى الشرق[91].

وإذ استفادت الصادرات العثمانية المتجهة شمالاً عن طريق البر من هذا المزيج من الظروف المفضلة للتجارة، فإنها تزايدت عشر مرات خلال الفترة من 1743 إلى 1767[92]. وبينما كانت نسبة كبيرة من الفوائض الريفية العثمانية - القطن، والصوف، والتبغ، والشمع - تستمر في طريقها شمالاً إلى أسواق أوروبية أخرى عبر لفوف (ليمبرغ)، وليبزغ وفيينا، فإن بعض المصنوعات مثل المشغولات الجلدية والمنسوجات وجدت مشترين لها في المجر[93]. كذلك كانت البضائع نصف المصنعة مهمة أيضاً، مثل خيوط القطن، والحرير، والفراء وفرو الحيوان الوارد من شبكة من المدن الجنوبية مثل آمبلاكيا ويانينا[94]. وحتى بعد أن فرضت السلطات الهابسبورغية إجراءات لحماية منتجاتها في سبعينيات القرن الثامن عشر، فإن قيمة الصادرات العثمانية من طريق البر فاقت قيمة وارداتها بنسبة تصل إلى خمسة مقابل واحد[95].

وفي الفترة ما بين 1790 و1810 تقريباً أوجدت ظروف التجارة الجديدة أنماطاً جديدة. فقد اضطربت أسواق التجارة العثمانية ومعارضها بسبب صراعات القوى الإقليمية وحوَّل ميناء تريستا الصاعد صادرات الهابسبورغ إلى الخطوط البحرية. ولكن بينما عمل كل من هذين العاملين الجديدين على إضعاف الطرق البرية، كان ثمة عاملان جديدان آخران يعملان في الاتجاه المعاكس. إذ إن النمو السريع في أعداد السكان على الجانب الهابسبورغي من الدانوب أنشأ أسواقاً لتجارة إقليمية ذات مدى أقصر. وبعد الحرب الروسية - التركية سنة 1787 - 1792، أسس تجار ترانسلفانيا وكالات على الجانب الجنوبي من نهر الدانوب عند سيليسترا وروس وسفيستوف. وشارك حوالى عشرة آلاف من الرعايا العثمانيين في المعارض الدورية في ليبزغ. أما في فيينا، فإن جزءاً كبيراً من العاملين البالغ عددهم ستين ألفاً في صناعة القطن في شفيكات Schweichat كانوا من أصول عثمانية[96].

وكانت حبوب هنغاريا، ونبيذها وأدواتها المعدنية تنقل إلى الصرب والبوسنة. في هذه الأثناء، حفزت أسعار الذروة التي شهدتها السنوات النابوليونية تصدير الماشية والجلود والأخشاب والشمع والعسل، ليس فقط باتجاه الشمال عبر حدود الهابسبورغ مع صربيا ومولدافيا فحسب، بل حتى صوب الغرب عبر البوسنة إلى ساحل البحر الأدرياتيكي، وهو طريق كان يستخدم حوالى عشرين ألفاً من دواب الحمل في سنة 1812[97].

كذلك استمرت التجارة البرية مع إيران، على الرغم من تضاؤلها، مما يشير إلى أن مدن إيران كانت قد انكمشت بمقدار الثلثين في هذا القرن المضطرب. وكانت معظم الحركة إلى إيران على الطرق العثمانية (بما في ذلك طريق طرابزون عبر البحر الأسود) عبارة عن حمولات منقولة من الغرب: القائمة المعتادة من الصناعات الأوروبية بالإضافة إلى النقود المعدنية والسبائك. وفي المقابل كان التجار الإيرانيون غالباً ما ينقلون أيضاً القطن المطبوع ومواد الصباغة من الهند إلى جانب التبغ وجلود الأغنام الإيرانية[98].

وقد انخفض الطلب بشكل حاد عند نهاية السنوات النابوليونية. ولكن قبل أن يحدث ذلك، أوضحت مؤشرات أخرى أن الامبراطورية كانت تتحرك في اتجاه المزيد من الاندماج في نظام تجاري عالمي، كان الدور العثماني فيه سلبياً. وقد مهد خراب السوق والمعرض الكبير في أوزنكايوفا الطريق أمام تجارة نشيطة جديدة في النقود والأوراق التجارية تمركزت في المركز الإقليمي السابق في بوخارست. وفي عام 1795، قدم الصيارفة من أصحاب رؤوس الأموال التماساً للحصول على مرسوم يضفي الشرعية على أخذ الفوائد، الممنوعة رسمياً بحسب الشرائع الإسلامية. وفي سنة 1801 علم أحد زوّار آمبلاكيا في اليونان أن تجار الخيوط هناك كانوا يشعرون بآثار المنافسة من قبل الخيوط الإنكليزية الأرخص في الأسواق الألمانية[99]. فقد بدأ عصر جديد بالبزوغ.

الهوامش

(1) Stoianovich (1974), p. 89.

(2) Marsot (1984), p. 2.

(3) Grenville (1965), pp. 58-60; cf. Masters (1988), p. 101; Raymond (1973-74), I, p. 170.

(4) Mantran (1977), p. 218.

(5) Panzac (1985), pp. 183-88.

(6) Ülker (1974), pp. 151-52.

(7) Bairoch (1974), p. 42.

(8) McGowan (1981), pp. 16-17; cf. estimates based on Beaujour in Stoianovich (1974), p. 95; Grenville (1965), pp. 58-60; Issawi (1974), p. 246.

(9) Lampe and Jackson (1982), p. 59.

(10) Stoianovich (1974), p. 96.

(11) McGowan (1981), pp. 28-44.

(12) Stoianovich (1974), p. 83.

(13) المرجع نفسه، ص. 83.

(14) Olivier (1801), p. 452; Özkaya (1985), p. 131.

(15) Stoianovich (1974), pp. 108-9; McGowan (1981), pp. 28-44.

(16) Valensi (1977b), p. 305.

(17) McGowan (1981), pp. 27-32.

(18) Stoianovich (1974), pp. 83, 86-89.

(19) Porter (1771), p. 232.

(20) المرجع نفسه، ص. 402.

(21) Pelissie de Rausas (1911), pp. 82-88.

(22) See Owen (1981).

(23) Porter (1771), p. 232.

(24) Mantran (1977), p. 229.

(25) Dostjan (1974), p. 187.

(26) Stoianovich (1974), p. 94; McGowan (1981), pp. 18-27.

(27) Stoianovich (1974), p. 95.

(28) Eldem (1986), p. 89.

(29) Sahillioğlu (1986), p. 66.

(30) Eldem (1986), p. 91.

(31) Özdemir (1986), p. 128; ISN (1986), vol. 4, pt. 1, p. 465.

(32) Vacalopoulos (1973), p. 310.

(33) Genç (1976), pp. 13-14.
(34) Paskaleva (1968b), p. 270; Vacalopoulos (1973), p. 385.
(35) Raymond (1973-74), II, pp. 189, 193.
(36) Cf. Marsot (1984), pp. 4, 18; Masters (1988), p. 64; Owen (1981), p. 52.
(37) Raymond (1973-74), I, p. 188; Vacalopoulos (1973), pp. 301-2.
(38) Gaube and Wirth (1984), p. 251.
(39) المرجع نفسه، ص ص. 247، 250؛ أيضاً Masters (1988), pp. 13, 120.
(40) Masters (1988), p. 53.
(41) Gaube and Wirth (1984), p. 251.
(42) Masters (1988), p. 102; Owen (1981), p. 52.
(43) Owen (1981), p. 52.
(44) المرجع نفسه، ص. 52.
(45) Özkaya (1985), pp. 145-50; Carswell (1977), p. 355; Eton (1798), p. 246.
(46) BAN (1985), vol. 5, pp. 5, 33, 58; Faroqhi (1984), p. 291; Paskaleva (1978b), pp. 42-48; Cernovodeanu (1976), p. 115.
(47) Šamić (1961b), p. 12; Shkodra (1969), p. 764.
(48) المرجع نفسه، ص. 765.
(49) Meignen (1977), p. 110; Marsot (1984), pp. 3-4; Raymond (1973-74), I, pp. 185-86, 136.
(50) Marsot (1984), p. 3; Raymond (1982), p. 227.
(51) Raymond (1973-74), I, p. 174.
(52) Colombe (1951), p. 19; Raymond (1973-74), pp. 174-75.
(53) Colombe (1951), p. 19.
(54) Valensi (1977b), pp. 65-67.
(55) Grenville (1965), p. 60; Filippini (1977), p. 130.
(56) de Groot (1978).
(57) Julien (1970), p. 312; Lacoste etal. (1960), p. 171.
(58) Abun-Nasr (1971), p. 194.
(59) Wolf (1979), p. 305.
(60) Sestini (1789), p. 207.
(61) Nieuwenhuis (1982), p. 86.
(62) Olivier (1801), II, p. 452; Masters (1988), p. 30; Issawi (1986), p. 168; Özkaya (1985)Û p. 131.
(63) Davis (1967); idem (1970), p. 193.
(64) Gaube and Wirth (1984), pp. 245-46; Masters (1988), p. 120; Thieck (1985), pp. 144-45; Nour (1982), p. 338.

Rafeq (1966), p. 76; McGowan (1981), p. 28. (65)

McGowan (1981), pp. 28, 30. (66)

Panzac (1980), p. 159. (67)

Gaube and Wirth (1984), p. 245. (68)

Masters (1988), pp. 87-88. (69)

Holland (1815), p. 84; cf. Chandler (1971), p. 33; Grenville (1965), p. 4. (70)

Bur-Markovska (1987), p. 53. (71)

Chandler (1971), p. 73. (72)

Stoianovich (1967), p. 251; Svoronos (1956), pp. 7-10. (73)

Leon (1972), p. 27. (74)

Davis (1967), p. 193; Chaudhuri (1978), p. 169. (75)

BAN (1985), vol. 5, pp. 71-3. (76)

Ibid., p. 73; Holland (1815), pp. 324-25; Vacalopoulos (1963), pp. 97, 319; Beaujour (1800), p. 382; Jonville (1939), p. 23. (77)

Lampe and Jackson (1982), pp. 39-42; Beaujour (1800), p. 382. (78)

Shkodra (1969), p. 763. (79)

Naci (1970), pp. 39, 41. (80)

Ibid., pp. 39, 41. (81)

Paskaleva (1968b), p. 277; Naci (1970), p. 42. (82)

Svoronos (1956), pp. 118-19. (83)

Leon (1972), p. 27. (84)

Mantran (1983), p. 292. (85)

Paskaleva, ed. (1978), pp. 231, 233. (86)

Beaujour (1800), p. 163. (87)

Svoronos (1956), pp. 193-97; Lampe and Jackson (1982), p. 41; Leon (1972), pp. 27-32. (88)

Spiesz (1968), p. 10; Abel (1966), p. 43; Bairoch (1974), p. 42; Berov (1976), pp. 319, 147. (89)

Berov (1974), p. 169. (90)

Lascaris (1938), p. 384. (91)

Bur-Makovska (1981), pp. 138-40; for a map of the trade routes northward, based largely on Vacalopoulos, see McGowan (1981), p. 24. (92)

Paskaleva, ed. (1978a), p. 228. (93)

Castellan (1974), pp. 75-76. (94)

ISN (1986), vol. 4, pt. 1, p. 346; Leon (1972), p. 26; Mehlan (1938), p. 101; Paskaleva (1968b), p. 276; Peysonnel (1787), II, pp. 185, 197. (95)

(96) Paskaleva (1986), pp. 68, 97, 100.

(97) ISN (1986), vol. 4, pt, 1, pp. 469, 343; Warriner (1965), p. 315; Šamić (1961a), pp. 112-13, 116; Lampe and Jackson (1982), p. 57.

(98) Issawi (1971), p. 264; idem (1977), p. 162.

(99) Stoianovich (1967), pp. 88, 303; Stefanescu (1969), p. 10.

قائمة المصادر والمراجع

Abdul Rahman, Abdul Rahim and Yuzo Nagata (1977). "The iltizam system in Egypt and Turkey," *Journal of Asian and African Studies* (Tokyo), XIV, 169–94.

Abel, Wilhelm (1966). *Crises agraires en Europe (XIIIe–XXe siècle)*, 2nd. ed., Paris.

Abou el-Haj, Rifaat (1969). "The formal closure of the Ottoman frontier in Europe, 1699–1703," *JAOS*, LXXXIX, 467–75.

(1974). "The Ottoman vezir and pasha households, 1683–1703," *JAOS*, XCIV (4), 438–47.

(1984). *The 1703 rebellion and the structure of Ottoman politics*, Leiden.

Abun-Nasr, Jamil (1971). *A history of the Maghrib*, London.

Aktepe, M. Münir (1958). *Patrona İsyanı (1730)*, İstanbul.

Alexander, J. (1985). *Brigandage and public order in the Morea 1685–1806*, Athens.

Alexandrescu-Dersca, M. (1957). "Contribution à l'étude de l'approvisionnement en blé de Constantinople au XVIIIe siècle," *Studia et Acta Orientalia*, I, 13–37.

Alexandrescu-Dersca-Bulgaru, M.M. (1983). "Les rapports économiques de l'Empire ottoman avec les principautés roumaines et leur réglementation par les *khatt-i şerif* de privilèges (1774–1829)," in J.-L. Bacqué-Grammont and Paul Dumont, eds., *Économies et sociétés dans l'Empire ottoman (fin du XVIIIe – début du XXe siècle)*, Paris.

Altınay, Ahmet Refik (1930). *Anadolu'*da *Türk Aşiretleri, 966–1200 (A.D. 1558–1792)*, İstanbul.

(1931). *Eski İstanbul*, İstanbul.

Anderson, Matthew (1966). *The eastern question, 1774–1923*, New York.

Anderson, Perry (1979). *Lineages of the absolutist state*, London.

Andreades, A. (1910). *L'Administration financière de la Grèce sous l'administration turque*. Paris.

Ardant, Gabriel (1975). "Financial policy and economic infrastructure of modern states and nations" in Charles Tilly, ed., *The formation of national states in Western Europe*, Princeton.

Ars, G. (1963). *Albania i Epir v konce XVIII – nacale v.*, Moscow.

Association Internationale d'Études Sud-est Européennes (1975). *Structure sociale et développement culturel des villes sud-est européennes et adriatiques aux XVII et XVIII siècles*, Bucharest.

Ayalon, D. (1960). "Studies in al-Jabarti, I: Notes on the transformation of Mamluke society in Egypt under the Ottomans," *JESHO*, III, 148–74, 275–325.
Bacqué-Grammont, J.-L. and Paul Dumont (1983), eds. *Contributions à l'histoire économique et sociale de l'empire ottoman*, Paris.
Baer, Gabriel (1966). "The evolution of private ownership in Egypt and the Fertile Crescent," in Charles Issawi, ed., *The economic history of the Middle East, 1800–1914*, Chicago, pp. 80–90.
(1970). "Monopolies and restriction practices of Turkish guilds," *JESHO*, XIII, 145–65.
(1980a). "Ottoman guilds: a reassessment," in Osman Okyar and Halil İnalcık, eds., *Social and economic history of Turkey (1071–1920)*, Ankara, pp. 95–102.
(1980b). "Patrons and clients in Ottoman Cairo," in *Memorial Ömer Lütfi Barkan*, Paris.
(1981). "Village and city in Egypt and Syria, 1500–1914," in A.L. Udovitch, ed., *The Islamic Middle East, 700–1910. Studies in economic and social history*, Princeton.
(1982). *Fellah and townsman in the Middle East: studies in social history*, London.
Bağış, Ali İhsan (1983). *Osmanlı Ticaretinde Gayri Müslimler (1750–1839)*, Ankara.
Bairoch, Paul (1974). *Révolution industrielle et sous-développement*, Paris.
Barbir, Karl (1980). *Ottoman rule in Damascus, 1708–1758*, Princeton.
Barkan, Ömer Lütfi (1955). "Quelques observations sur l'organisation économique et sociale des villes ottomanes," *Recueil Société Jean Bodin*, VII, 289–312.
Barnes, J.R. (1986). *An introduction to religious foundations in the Ottoman Empire*, Leiden.
Barsoumian, Hagop (1982). "The dual role of the Armenian amira class within the Ottoman government and the Armenian millet (1750–1850)," in Braude and Lewis, eds., I, pp. 171–84.
Baykal, Bekir (1962). *Destari Salih Tarihi*, Ankara.
Beaujour, Felix de (1800). *Tableau du commerce de la Grèce*, Paris (English translation: *A view of the commerce of Greece*, London.)
Ben-Arieh, Yeshua (1975). "The population of the large towns in Palestine during the first eighty years of the nineteenth century, according to Western sources," in Moshe Maoz, ed., *Studies on Palestine during the Ottoman Period*, Jerusalem.
Berindei, Dan (1984). "Fanariotische herrscher und rumanischen Bojaren in den rumanischen Fürstentum (1711–1821)," *Revue Roumaine d'Histoire*, XXIII (4), 313–26.
Berkes, Niyazi (1964). *The development of secularism in Turkey*, Montreal.
Berov, Ljuben (1974). "Changes in price conditions in trade between Turkey and Europe in the 16th–19th centuries," *EB*, X (2–3), 168–78.
(1975). "Transport costs and their role in trade in the Balkan lands in the 16th–19th centuries," *Bulgarian Historical Review*, III–IV, 74–98.
(1976). *Dvizienieto na tsenite na Balkanite prez 16–19 v. i evropeiskata revolutsiia na tsenite*, Sofia.

(1984). "The material status of the freelance professions in southeastern Europe (18th–19th centuries)," *EB*, XX (1), 3–27.

Berque, J. and D. Chevalier (1976), eds., *Les arabes par leurs archives (xvi–xx siècles)*, Paris.

Beydilli, K. (1984). "Ignatius Mouradgea D'Ohsson," *TD*, XXXIV, 247–314.

Blagojević, Miloš (1973). *Zemljoradnja u srednjovekovnoj Srbiji*, Belgrade.

Bodman, Herbert (1963). *Political factions in Aleppo, 1760–1826*, Chapel Hill, N.C.

Braude, Benjamin and Bernard Lewis (1982), eds., *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, 2 vols., New York.

Braudel, Fernand (1982). *Civilisation and capitalism, 15th–18th centuries*: II, *The wheels of commerce*, New York.

(1984). *Civilisation and capitalism, 15th–18th centuries*: III, *The perspective of the world*, New York.

Brown, Carl (1974). *The Tunisia of Ahmed Bey, 1837–55*, Princeton.

Bur-Markovska, Marta (1981). "Österreichs Handel mit Südosteuropa und die wirtschaftliche Bedeutung der Bulgarischen Länder bis Ende des 18 Jahrhunderts," *Mitteilungen des Bulgarischen Forschungsinstituts in Österreich*, IV (2).

(1987). "Die Stadt am Unterlauf der Donau im internationalen Handel (18.–19. Jh.)," *Bulgarian Historical Review*, XV (2), 49–55.

Çadırcı, Musa (1980). "II. Mahmut Döneminde (1808–39) Avrupa ve Hayriye Tüccarları," in Osman Okyar and Halil İnalcık, eds., *Social and economic history of Turkey (1071–1920)*, Ankara, pp. 237–41.

Camariano-Cioran, Ariadne (1965). "La guerre russo-turque de 1768–74 et les grecs," *RESEE*, III (3–4), 513–47.

Carswell, John (1977). "From the tulip to the rose" in Naff and Owen, eds., pp. 328–55.

Cassels, Lavender (1966). *The struggle for the Ottoman Empire, 1717–40*, London.

Castellan, Georges (1974). "L'influence de Constantinople sur la vie quotidienne des villes balkaniques (fin XVIII-début XIX siècles)," *Bulletin de l'Association Internationale des Études Sud-Est Européennes*, XXII (1), 91–106.

(1980). "Les fonctions culturelles de la ville du Sud-Est Européen, XVIII–XX ss.," *EB*, XVI (4), 27–39.

Cernovodeanu, Paul (1967). "The general condition of English trade in the second half of the 17th century and the 18th century," *RESEE*, V, 447–60.

(1976). "British economic interests in the Lower Danube and the Balkan shore of the Black Sea between 1803 and 1829," *JEEH*, V, 105–20.

(1986). "Mobility and traditionalism: the evolution of the boyar class in the Romanian principalities in the 18th century," *RESEE*, XXIV (3), 249–57.

Cezar, Mustafa (1965). *Osmanlı Tarihinde Levendler*, İstanbul.

Cezar, Yavuz (1982–83). "Osmanlı Devletinin Mali Kurumlarından Tersane-i Amire Hazinesi ve Defterdarlığının 1805 Tarihli Kuruluş Yasası ve Eki," *İFM*, XLI, 361–88.

(1986). *Osmanlı Maliyesinde Bunalım ve Değişim Dönemi (XVIII. yy.dan Tanzimat'a Mali Tarih)*, İstanbul.

Chandler, R. (1971). *Travels in Asia Minor, 1764–65*, London.

Charles-Roux, François (1928). *Les échelles de Syrie et de Palestine au XVIII siècle*, Paris.
Chaudhuri, K.N. (1978). *The trading world of Asia and the English East India Company, 1660–1760*, Cambridge.
Cherif, Mohamed (1982). "Document rélatif à des tribus tunisiennes dès débuts du XVIIIème siècle: enseignements démographiques et économiques," *ROMM*, XXXIII, 67–87.
Chirot, Daniel (1976). *Social change in a peripheral society: the creation of a Balkan colony*, New York.
Ciercerska-Chapowa, Teresa (1972–73). "Échanges commerciaux entre la Pologne et la Turquie au XVIII siècle," *Folia Orientalia* (Crakow), XIV, 261–87.
Ciobanu, Veniamin (1980). "Aspects du trafic commercial fluvial dans la zone de la Mer Noire dans la 2e moitié du XVIII siècle," *Revue Roumaine d'Histoire*, XIX (4), 733–39.
Clogg, Richard (1976). *The movement for Greek independence, 1770–1821: A collection of documents*, London.
(1980). "Elite and popular culture under Turkish rule," in John Koumoulides, ed., *Hellenic perspectives: essays in the history of Greece*, Lanham, Md.
Cohen, Amnon (1971). "The army in Palestine in the eighteenth century: sources of its weakness and its strength," *BSOAS*, XXXIV (1), 47–53.
(1973). *Palestine in the 18th century: patterns of government and administration*, Jerusalem.
Colombe, Marcel (1951). *La vie au Caire, XVIIIe siècle*, Cairo.
Constantinescu, Ioana (1981). "L'affermage des domaines aux paysans corvéables dans les Principautés Danubiennes sous le régime phanariote," *Revue Roumaine d'Histoire*, XX (3), 517–34.
Cook, Michael (1976). ed., *A history of the Ottoman Empire to 1730*, London.
Cvetkova, Bistra (1964). "Recherches sur le système d'affermage dans l'Empire ottoman au cours du XVIe–XVIIIe ss.," *Rocznik Orientalistyczny* (Warsaw), XXVII (2), 111–32.
(1970). "Les Celep et leur role dans la vie économique à l'époque ottomane (XVI-XVIII s.)," in Michael Cook, ed., *Studies in the economic history of the Middle East from the rise of Islam to the present day*, London.
Cvijić, Jovan (1918). *La peninsule balkanique*, Paris.
Dakin, Douglas (1972). *The unification of Greece, 1770–1923*, London.
Davis, Ralph (1967). *Aleppo and Devonshire Square: English traders in the Levant in the eighteenth century*, London.
(1970). "English imports from the Middle East, 1580–1780" in Michael Cook, ed., *Studies in the economic history of the Middle East*, London, pp. 193–206.
de Groot, A.H. (1978). *The Ottoman Empire and the Dutch Republic*. Leiden and Istanbul.
de Tott, Baron (1784). *Mémoires sur les Turcs et les Tartares*, 2 vols., Amsterdam.
de Tott, François (1973). *Memoirs of Baron de Tott*. New York.
Dimitrov, Strasimir (1962a). "Za agrarnite otnošeniià v Blgariià prez XVIII," in *Paisii Hilendarski i negovata epoha . . .* , Sofia, pp. 129–65.
(1962b). "Politikata na upravliavstvata v'rhuska v Turtsia spriamo spahiistovoto prez vtorata polovina na XVIII v.," *Istoričeski Pregled*, XVIII (5), 32–60.

Djordjević, Dimitrije and Stephen Fischer-Galati (1981). *The Balkan revolutionary tradition*, New York.
Djurdjev, Branislav. "Bosna," *EI*[2].
Dostjan, I. (1974). "Les échanges commerciaux par la Mer Noire et les Detroits pendant le XVIII et la première partie du XIX siècle," *Bulletin de l'Association Internationale des Études Sud-Est Européennes*, XII (2), 185–94.
Dumont, Jean (1972) ed., *L'histoire générale de l'Afrique*, V, Paris.
Eldem, Edhem (1986). "La circulation de la lettre de change entre la France et Constantinople au XVIII siècle," in Hamit Batu and Jean-Louis Bacqué-Grammont, eds., *L'empire ottoman, la république de Turquie et la France*, İstanbul.
Erdbrink, G. R. Bosscha (1975). *At the threshold of felicity: Ottoman–Dutch relations during the embassy of Cornelius Calkoen at the Sublime Porte, 1724–1726*, Ankara.
Eren, Ahmet Cevat (1965). *Mahmud II Zamanında Bosna-Hersek*, İstanbul.
Ergenç, Özer (1986). "XVIII. Yüzyılda Osmanlı Taşra Yönetiminin Mali Nitelikleri," *JTS*, X, 87–96.
Eton, William (1798). *A survey of the Turkish Empire*, London.
(1805). *A concise account of the commerce and navigation of the Black Sea*, London.
Faroqhi, Suraiya (1978). "The early history of the Balkan fairs," *SF*, XXXVII, 50–68.
(1979). "Alum production and alum trade in the Ottoman Empire (about 1560–1830)," *WZKM*, LXXI, 153–75.
(1984). *Towns and townsmen of Ottoman Anatolia, trade, crafts and food production in an urban setting, 1520–1650*, Cambridge.
Field, James (1969). *America and the Mediterranean world*, Princeton.
Filippini, J.P. (1977). "Livourne et l'Afrique du Nord au 18e siècle," *Revue d'Histoire Maghrebine*, XXVII–XXVIII, 125–49.
(1983). "Les provinces arabes de l'Empire ottoman vués de Livourne au XVIII siècle," *Revue d'Histoire Maghrebine* (Tunis), XXXI–XXXII, 207–10.
Findley, Carter (1980). *Bureaucratic reform in the Ottoman Empire: the Sublime Porte, 1789–1922*, Princeton.
Fisher, Alan (1970). *The Russian annexation of the Crimea, 1772–1783*, Cambridge.
(1976). *The Crimean Tatars*, Palo Alto.
(1980). "Studies in Ottoman slavery and the slave trade, II: Manumission," *JTS*, IV, 47–56.
Frasheri, Kristo (1964). *Histoire d'Albanie*, Tirana.
Frazee, C.A. (1983). *Catholics and sultans: the Church and the Ottoman Empire, 1453–1923*, Cambridge.
Gandev, Hristo (1960). "L'apparition des rapports capitalistes dans l'économie rurale de la Bulgarie du nord-ouest au cours du XVIII siècle," *Études Historiques*, I, 207–20.
Gaube, Heinz and Eugen Wirth (1984). *Aleppo*, Wiesbaden.
Gavrilović, Slavko (1969). *Prilog istoriji trgovine i migracije Balkan-Podunavlje: XVIII i XIX stoljeca*, Belgrade.
Genç, Mehmet (1975). "Osmanlı Maliyesinde Malikane Sistemi," in Osman

Okyar and Ünal Nalbantoğlu, eds., *Türkiye Iktisat Tarihi Semineri*, Ankara.
(1976). "A comparative study of the life term tax farming data and the volume of commercial and industrial activities in the Ottoman Empire during the second half of the 18th century," Hamburg, March 1976, Association Internationale des Études Sud-Est Européennes Symposium.
(1984). "XVIII. Yüzyılda Osmanlı Ekonomisi ve Savaş," *Yapıt: Toplumsal Araştırmalar Dergisi*, 49 (4), 51–61.
(1986). "Osmanlı Esnafı ve Devletle İlişkileri," in İstanbul Esnaf ve Sanatkarlar Dernekleri Birliği, *Ahilik ve Esnaf*, pp. 113–24.
(1987). "17.–19. Yüzyıllarda Sanayi ve Ticaret Merkezi Olarak Tokat," in *Türk Tarihinde ve Kültüründe Tokat Sempozyumu*, Ankara, pp. 145–70.
(1990). "Manufacturing in the 18th century," paper presented at the Fourth Biennial Conference on the Ottoman Empire and the World-Economy on "Manufacturing in the Ottoman Empire and Turkey, 1500–1980" held in Binghamton, New York on November 16–17, 1990.
Georgieva, Cvetana (1970). "Organisations et fonctions du corps de Janissaires dans les terres bulgares du XVI jusqu'au milieu du XVIII siècles," *Études Historiques*, V, 319–36.
(1974). "Za proizhoda i socialnata sstnost na corbadziite prez XVIII siecle," *Godisnik na Sofijskija Universitet, Istoriceski Fakultet*, LXVIII, 171–86.
Gerber, Haim (1982). "The monetary system of the Ottoman Empire," *JESHO*, XXV (3), 308–24.
Gökçe, Cemal (1967). "Edirne Ayanı Dağdevirenoğlu Mehmed Ağa," *TD*, XVII (22), 97–110.
Göyünç, Nejat (1983). "The procurement of labor and materials in the Ottoman Empire (16th and 18th centuries)," in J.-L. Bacqué-Grammont and Paul Dumont, eds., *Économies et sociétés dans l'Empire ottoman (fin du XVIII - début du XX siècle)*, Paris.
Greenwood, A. (1988). "İstanbul's meat provisioning: a study of the *celepkeşan* system," Ph.d. dissertation, University of Chicago.
Grenville, Henry (1965). *Observations sur l'état actuel de l'Empire ottoman*, Ann Arbor.
Grigg, David (1980). *Population growth and agrarian change*, Cambridge.
Grozdanova, Elena (1974). "Les fondements économiques de la commune rurale dans les régions bulgares (xv-xviii siècles)," *EB*, X (1), pp. 30–45.
Güçer, Lütfi (1980). "Grain supply of İstanbul in the eighteenth century," in Issawi, pp. 26–31 (originally published in [1949–50]. "XVIII. Yüzyıl Ortalarında İstanbul'un İaşesi İçin Lüzumlu Hububatın Temini Meselesi," *IFM*, XI, 397–416).
Güran, Tevfik (1984–85). "The state role in the grain supply of İstanbul: the grain administration, 1793–1839," *IJTS*, III (1), 27–41.
Hadžijahić, M. (1961). "Die privilegierten Städte zur Zeit des osmanischen Feudalismus," *SF*, XX, 130–58.
Halaçoğlu, Yusuf (1981). "Osmanlı İmparatorluğunda Menzil Teşkilatı Hakkında Bazı Mülahazalar," *JOS*, II, 123–32.
Harik, Ilya (1969). *Politics and change in a traditional society: Lebanon, 1711–1845*, Princeton.

Heinz, W. (1967). "Die Kultur der Tulpenzeit des Osmanischen Reiches," *WZKM*, LXI, 62–116.
Heper, Metin (1985). *The state tradition in Turkey*, Hull.
Hering, Gunnar (1987). "Die griechische handelsgesellschaft in Tokaj. Ihre ordnung und ihre auflösung 1801," *SF*, XLVI, 79–93.
Hess, Andrew (1970). "The forgotten frontier: the Ottoman North African provinces during the eighteenth century," in Naff and Owen, eds., pp. 74–87.
Heyd, Uriel (1961). "The Ottoman 'ulema and westernization in the time of Selim III and Mahmud II," in Uriel Heyd, ed., *Studies in islamic history and civilization*, Jerusalem.
Heywood, Colin (1980). "The Ottoman menzilhane and ulak system in Rumeli in the eighteenth century," in Osman Okyar and Halil İnalcık, eds., *Social and economic history of Turkey (1071–1920)*, Ankara, pp. 179–86.
Hobhouse, J.C. (1813). *A journey through Albania and other provinces of Turkey in Europe and Asia to Constantinople during the years 1809 and 1810*, 2 vols., London (or Philadelphia, 1817).
Hoffman, George (1977). "The evolution of the ethnographic map of Yugoslavia: a historical geographic interpretation," in F. Carter, ed., *An historical geography of the Balkans*, London, pp. 437–99.
Holland, Henry (1815). *Travels in the Ionian Isles, Albania, Thessaly, Macedonia, etc. during the years 1812 and 1813*, London.
Holt, P.M. (1966). *Egypt and the Fertile Crescent, 1516–1922*, London.
Hourani, Albert (1957). "The changing face of the Fertile Crescent in the eighteenth century," *SI*, 89–122.
(1968). "Ottoman reform and the politics of the notables," in Polk and Chambers, eds., pp. 41–68.
İnalcık, Halil (1955). "Land problems in Turkish history," *The Moslem World*, 221–8.
(1960a). "İmtiyazat," *EI²*.
(1960b). "İstanbul," *EI²*.
(1969). "Capital formation in the Ottoman Empire," *JEH*, XXIX (1), 97–140.
(1970). "The Ottoman economic mind and aspects of the Ottoman economy," in Michael Cook, ed., *Studies in the economic history of the Middle East*, London, pp. 207–18.
(1977). "Centralization and decentralization in Ottoman administration," in Naff and Owen, eds., pp. 27–52.
(1978). "The Ottoman decline and its effects upon the reaya," in *IIe Congrès International des Études du Sud-est Européennes*, III, *Histoire et litterature*, Athens, pp. 73–90.
(1980). "Military and fiscal transformation in the Ottoman Empire, 1600–1700," *AO*, VI, 283–337.
(1983). "The emergence of big farms, *çiftliks*: state, landlord, and tenants," in Bacqué-Grammont and Dumont, eds., pp. 105–26.
İnciciyan, G. (1976). *XVIII. Asırda İstanbul*, İstanbul.
Issawi, Charles (1971). *The economic history of Iran, 1800–1914*, Chicago.
(1974). "The Ottoman Empire in the European economy, 1600–1914," in Karpat, ed.

(1977). "Population and resources in the Ottoman Empire and Iran," in Naff and Owen, eds., pp. :52–64.
(1980). *The economic history of Turkey, 1800–1914*, Chicago.
(1982). *An economic history of the Middle East and North Africa*, New York.
(1986). "Notes on the trade of Basra, 1800–1914," *IJTS*, X, 167–74.
Itzkowitz, Norman (1962). "Eighteenth-century Ottoman realities," *SI*, XVI, 73–94.
Jelavich, Barbara (1983). *History of the Balkans: eighteenth and nineteenth centuries*, 2 vols., Cambridge.
Jewsbury, George (1976). *The Russian annexation of Bessarabia: 1774–1828*, Boulder, Col.
Jonville, Thomas de (1939). *Le commerce de Salonique au milieu et à la fin du XVIII siècle d'après les consuls de France Thomas de Jonville et Felix Beaujour*, ed. by Michel Lascaris, Athens.
Julien, C. A. (1970). *A history of North Africa: Tunisia, Algeria, Morocco from the Arab conquest to 1830*, London.
Karadžić, Vuk (1852). *Srpski Rječnik*.
Karpat, Kemal (1972). "The transformation of the Ottoman state," *IJMES*, 243–81.
(1974), ed. *The Ottoman state and its place in world history*, Leiden.
Kassimy, Zafer *et al.* (1980). "Les mouvements migratoires au depart et à destination de la Syrie de la fin du XVIII siècle à nos jours," in *Les migrations internationale de la fin du XVIII siècle à nos jours*, Paris, 241–61.
Kevonian, Keram (1975). "Marchands arméniens au XVII siècle," *CMRS*, XVI (2), 199–244.
Kiel, Machiel (1985). *Art and society of Bulgaria in the Turkish period*, Assen, Netherlands.
Kireev, N.G. (1974). "On the history of Russian–Turkish trade relations via İstanbul in the middle of the 18th century," *Bulletin de l'Association Internationale des Études Sud-est Européennes*, XII (1), 12–31.
Kosev, D.K. (1970). "Les rapports agraires et le mouvement paysan en Bulgarie de la fin du XVIIIème siècle à nos jours," *Études Historiques*, 57–99.
Kosev, D., V. Paskaleva and S. Dojnov (1980). "Les migrations bulgares de la fin du XVIIIème siècle à la seconde guerre mondiale," in *Les migrations internationale de la fin du XVIII siècle à nos jours*, Paris, pp. 556–563.
Kreševljaković, Hamdija (1949). "Gradska privreda: esnafi u Bosni i Hercegovini," *Godišnjak Istoriskog Društva Bosne i Hercegovine*, I, 168–209.
(1951). "Prilozi povijesti bosanskih gradova pod turskom upravom: Contribution à l'histoire des villes de Bosnie sous l'administration turque," *Prilozi* (Sarajevo), II, 115–84.
(1954). *Kapetanije u Bosni i Hercegovini*, Sarajevo.
(1957). *Hanovi i Karavansaraji u Bosni i Hercegovini*, Sarajevo.
Kunt, Metin (1983). *The Sultan's servants. The transformation of Ottoman provincial government, 1550–1650*, New York.
Kuznets, S. (1966). *Modern economic growth*. New Haven, Conn.
Lacoste, Yves, André Nouschi and André Prenant (1960). *L'Algerie passé et present*, Paris.

Lampe, John and Marvin Jackson (1982). *Balkan economic history, 1550–1950*, Bloomington, Ind.

Lape, Ljuben (1959). *Odbrani Tekstovi za Istorijata na Makedonskiot Narod*, Skopje.

Lascaris, Michel (1938). "Salonique à la fin du XVIII siècle d'après le consul de France," *Les Balkans*, X, 371–98.

Leake, William (1967). *Travels in Northern Greece*, 4 vols., Amsterdam.

(1968). *Travels in the Morea*, 4 vols., Amsterdam.

Leon, George (1972). "The Greek merchant marine, 1453–1850," in S.A. Papadopoulos, ed., *The Greek merchant marine, 1453–1850*, Athens.

Levy-Leboyer, Maurice, (1981), ed. *Disparities in economic development since the industrial revolution*, New York.

Lewis, Bernard (1953). "The impact of the French Revolution on Turkey," *Journal of World History*, I, 105–25.

Limona, Dumitru (1974). "Les relations commerciales du sud-est de l'Europe à la fin du XVIII siècle et au debut du XIX siècle reflectées dans les documents archivistiques de Bucharest, Sibiu et Brasov," in *Symposium: L'époque phanariote*, Salonica, 385–99.

Longrigg, Stephen (1925). *Four centuries of modern Iraq*, Oxford.

Mantran, Robert (1974). "Civilisation administrative et financieère, problème du ravitaillement d'İstanbul aux XVII–XVIII siècles," *Bulletin de l'Association des Études Sud-est Européennes*, XII (1), 59–68.

(1977). "The transformation of trade in the Ottoman Empire in the eighteenth century," in Naff and Owen, eds., pp. 217–35.

(1983). "Commerce maritime et économie dans l'Empire ottoman au XVIII siècle," in J.-L. Bacqué-Grammont and Paul Dumont, eds., *Économie et sociétés dans l'Empire ottoman (fin du XVIII–début du XX siècle)*, Paris, pp. 289–96.

Mardin, Şerif (1969). "Power, civil society and culture in the Ottoman Empire," *Comparative Studies in Society and History*, XI, 258–81.

Marinescu, Florin (1981). "The trade of Wallachia with the Ottoman Empire between 1791 and 1821," *BSt*, XXII (2) 289–319.

Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid (1984). *Egypt in the reign of Muhammad Ali*, Cambridge.

Masson, Paul (1911). *Histoire du commerce français dans le Levant au XVIII siècle*, Paris.

Masters, Bruce (1988). *The origins of western economic dominance in the Middle East. Mercantilism and the Islamic economy in Aleppo 1600–1750*, New York.

Matkovski, Aleksander (1978). *Kreposništvoto vo Makedonija vo Vreme na Turskoto Vladeenje*, Skopje.

McGowan, Bruce (1981). *Economic life in Ottoman Europe*. Cambridge.

McGrew, N. D. M. (1977). "The land issue in the Greek war of independence," in N.D. Diamandouros, ed., *Hellenism and the Greek war of liberation*, Salonica.

McKay, Derek (1977). *Prince Eugene of Savoy*, London.

McNeill, William (1964). *Europe's steppe frontier, 1500–1800*, Chicago.

Mehlan, Arno (1938). "Mittel und Westeuropa und die Balkanjahresmarkte zur Türkenzeit," *SF*, III, 69–120.
Meignen, Louis (1977). "Esquisse sur le commerce français du café dans le Levant au XVIII siècle," in J.P. Filippini, ed., *Dossiers sur le commerce français en Méditerranée orientale au XVIII siècle*, pp. 103–50.
Mellor, Roy (1975). *A geography of the Comecon countries*, New York.
Meriwether, Margaret (1987). "Urban notables and rural resources in Aleppo, 1770–1830," *IJTS*, IV (1), 55–73.
Mert, Özcan (1980). *XVIII. ve XIX. Yüzyıllarda Çapanoğulları*, Ankara.
Mihordea, V. (1970). "Les lignes du développement de la diplomatie roumaine au XVIII s.," *Revue Roumaine d'Histoire*, XIX (1), 43–62.
Mile, Ligor (1977). "Aspects du mode de vie du village albanais de la fin du XVIII s. aux années 70 du XIX s.," *Studia Albanica* (Tirana), XIV (2), 135–62.
Mitchell, B. R. (1975). *European historical statistics*, New York.
Morier, J. (1812). *A journey through Persia, Armenia and Asia Minor, to Constantinople in the years 1808 and 1809*, London.
Mutafčieva, Vera (1962). "Feodalnite razmirci v severna Trakija prez kraja na XVIII i nacaloto na XIX v.," in *Paisij Hilendarski i njegovata epoha*, Sofia, 167–212.
(1965). "L'Institution de l'ayanlik pendant les dernières décennies du XVIII siècle," *EB*, II–III, 233–47.
(1981). *Le vakif: un aspect de la structure socio-économique de l'empire ottoman (XVe-XVIIe s.)*, Sofia.
Mutafčieva, Vera and Strasimir Dimitrov (1968). *Sur l'état du système des timars des XVII–XVIII ss.*, Sofia.
Naci, Stavri (1966). "Le pachalik de Shkoder considéré dans son développement économique et sociale au XVIII s.," *Studia Albanica* (Tirana), III (1), 123–44.
(1970). "Le facteur Albanais dans le commerce Balkanique au XVIII siècle," *Studia Albanica*, VII (2), 37–42.
Naff, Thomas and Roger Owen (1977), eds. *Studies in eighteenth century Islamic history*, Carbondale, Ill.
Nagata, Yuzo (1976a). *Some documents on the big farms (çiftliks) of the notables in Western Anatolia*, Tokyo.
(1976b). *Muhsinzade Mehmed Pasha ve Ayanlık Müessesesi*, Tokyo.
(1979). *Materials on the Bosnian notables*, Tokyo.
Neamtu, V. (1975). *La technique de la production céréalière en Valachie et en Moldavie jusqu'au XVIII siècle*, Bucharest.
Nieuwenhuis, Tom (1982). *Politics and society in early modern Iraq: Mamluk pashas, tribal shayks and local rule between 1802 and 1831*, The Hague.
Nour, Antoine Abdel (1982). *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVI–XVIII siècle)*, Beirut.
Olivier, G.A. (1801). *Voyage dans l'Empire ottoman, l'Egypte et la Perse*, 2 vols., Paris.
Olson, Robert (1975). *The siege of Mosul and Ottoman–Persian relations, 1718–43*, Bloomington, Ind.
Orhonlu, Cengiz (1963). *Osmanlı İmparatorluğunda Aşiretleri İskan Teşebbüsleri (1691–96)*, İstanbul.

(1967). *Osmanlı İmparatorluğunda Derbend Teşkilatı*, İstanbul.
(1984). *Osmanlı İmparatorluğunda Şehircilik ve Ulaşım Üzerine Araştırmalar*, İzmir.
Oţetea, Andrei (1960). "Le second asservissement des paysans roumains (1746–1821)," *Nouvelles Études d'Histoire* (Bucharest), 299–312.
Owen, Roger (1981). *The Middle East in the world economy, 1800–1914*, London.
Özdemir, Rifat (1986). *XIX. Yüzyılın İlk Yarısında Ankara*, Ankara.
Özkaya, Yücel (1979). "XVIII. Yüzyılın Sonlarında Tımar ve Zeametlerin Düzeni Konusunda Alınan Tedbirler ve Sonuçları," *TD*, XXXII, 219–54.
(1983). *Osmanlı İmparatorluğunda Derbend ve Dağlı İsyanları (1791–1808)*, Ankara.
(1985). *XVIII. Yüzyılda Osmanlı Kurumları ve Osmanlı Toplum Yaşantısı*, Ankara.
Panzac, Daniel (1980). "Activité et diversité d'un grand port ottoman: Smyrne dans la première moitié du XVIII siècle," in *Mémorial Ömer Lütfi Barkan*, Paris, pp. 159–64.
(1981). "La population de l'Empire ottoman et de ses marges du XVe au XIXe siècle: bibliographie (1941–80) et bilan provisoire," *ROMM*, XXXI, 119–37.
(1985). *La peste dans l'Empire ottoman, 1700–1850*, Louvain.
Papadopoulos, T.H. (1952). *The history of the Greek church and people under Turkish domination*, Brussels.
Paskaleva, Vera (1958). "Austro-b'lgarski trgovski vrzki v kraia na XVIII i načalzto na XIX v.," *Istoričeski Pregled*, XIV (5), 83–92.
(1962). "Razvitie na gradskoto stopanstvo i genezisat na b'lgarskata burzoazija prez XVIII v.," in *Paisij Hilendarski i njegovata epoha*, Sofia, pp. 71–126.
(1968a). "Die bulgarische Stadt im XVIII und XIX Jh.," *Südosteuropa Jahrbuch* (Munich), VIII, 128–45.
(1968b). "Contribution aux relations commerciales des provinces balkaniques de l'Empire ottoman avec les états européens au cours du XVIII et la premiére motié du XIX s.," *Études Historiques*, III (3), 265–92.
(1978a), ed. *Iz istoriata na targovijata v b'lgarskite zemi prez XV-XIX v.*, Sofia.
(1978b). "La production marchande dans les terres bulgares au XVIII siècle," *Bulgarian Historical Review*, VI (4), 40–50.
(1986). *Sredna Europa i zemite po Dolnija Dunav prez XVIII–XIX v.* Sofia.
Pelissie du Rausas, G. (1911). *Le régime des Capitulations dans l'Empire ottoman*, 2 vols., Paris.
Penelea, Georgeta (1973). *Les foires de la Valachia pendant la periode 1774–1848*, Bucharest.
Petrovich, Michael (1976). *A history of modern Serbia, 1804–1918*, I, New York.
Peysonnel, Ch. (1787). *Traité du commerce dans la mer Noire*, II, Paris.
Philby, H. St. John (1955). *Sa'udi Arabia*, London.
Pococke, R. (1745). *A description of the East and some other countries*, II, London.
Polk, William and Richard Chambers (1968). *Beginnings of modernization in the Middle East: the nineteenth century*, Chicago.
Pollo, Stefanaq and Puto Arben (1981). *The history of Albania*, London.
Popović, Dušan (1937). *O cincarima*, Belgrade.

(1964). *Beograd kroz vekove*, Belgrade.
Porter, James (1771). *Observations on the religion, law, government and manners of the Turks*, London.
Pribram, Karl (1983). *A history of economic reasoning*, Baltimore.
Radusev, Evgenij (1980). "Les dépenses locales dans l'Empire ottoman au XVIII siècle (selon des données de registres de cadi de Ruse, Vidin, et Sofia)," *EB*, XVI (3), 74–94.
Radutiu, Aurel (1981). "Les institutions rurales dans les pays roumains au XVIII siècle," *Revue Roumaine d'Histoire*, XX (3), 503–15.
Rafeq, Abdul Karim (1966). *The province of Damascus, 1723–1783*, Beirut.
(1975). "The local forces in Syria in the seventeenth and eighteenth centuries," in V.J. Parry and M.E. Yapp, eds., *War, technology and society in the Middle East*, London, pp. 277–307.
(1977). "Changes in the relationship between the Ottoman central administration and the Syrian provinces from the sixteenth to the eighteenth centuries," in Naff and Owen, eds., pp. 53–73.
(1981). "Economic relations between Damascus and the dependent countryside," in A. L. Udovitch, ed., *The Islamic Middle East, 700–1900*, Princeton, pp. 653–86.
Raymond, André (1970). "North Africa in the pre-colonial period," in *The Cambridge History of Islam*, II, Cambridge, pp. 266–98.
(1973–74). *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle*, 2 vols., Damascus.
(1977). "The sources of urban wealth in eighteenth century Cairo," in Naff and Owen, eds., pp. 184–204.
(1980). "La population du Caire et de l'Egypte à l'époque ottomane et sous Muhammed Ali," in *Mémorial Ömer Lütfi Barkan*, Paris, pp. 169–78.
(1981). "The economic crisis of Egypt in the eighteenth century," in A.L. Udovitch, ed., *The Islamic Middle East, 700–1900*, Princeton, pp. 687–707.
(1982). "L'impact de la pénétration européene sur l'économie de l'Égypte au XVIII siècle," *Annales Islamologiques* (Cairo), XVIII, 217–36.
(1984). *The great Arab cities in the 16th–18th centuries*, New York.
(1985). French edition of (1984). *Grand villes arabes à l'époque ottomane*, Paris.
Reed, Howard (1980). "Ottoman reform and the janissaries: the *eşkinci layihası* of 1826," in Osman Okyar and Halil İnalcık, eds., *Social and economic history of Turkey (1071–1920)*, Ankara, pp. 193–8.
Rothenberg, E. Gunther (1966). *The military border in Croatia, 1740–1881*, Chicago.
Runciman, Steven (1968). *The great church in captivity*, Cambridge.
Russell, Alexander (1794). *The natural history of Aleppo*, 2 vols., London.
Sadat, Deena (1973). "Ayan and aga: the transformation of the Bektashi corps in the 18th century," *Muslim World*, LXIII (3), 206–19.
Sahillioğlu, Halil (1965). "Bir Asırlık Osmanlı Para Tarihi, 1640–1740," unpublished Ph.D. dissertation, University of İstanbul.
(1968a). "XVIII. Yüzyılda Edirne'nin Ticari İmkanları," *BTTD*, III (13), 60–68.

(1968b). "XVIII. Yüzyıl Ortalarında Sanayi Bölgelerimiz ve Ticari İmkanları," *BTTD*, II (11), 61–66.
Sakaoğlu, Necdet (1984). *Anadolu Derebeyi Ocaklarından Köse Paşa Hanedanı*, Ankara.
Samardžić, Radovan (1976). "Stages of development of Balkan culture and education under the Ottomans in the eighteenth century," *East European Quarterly*, IX (4), 405–14.
Samić, M. (1961a). "Ekonomski život Bosne i Sarajeva početkom XIX vijeka," *Godišnjak Istorijskog Društva Bosne i Hercegovine*, IX, 111–34.
(1961b). *Francuski izveštaj o Bosni pocetkom XIX vijeka (1806–13)*, Sarajevo.
Sanjian, Avedis (1965). *The Armenian communities in Syria under Ottoman domination*, Cambridge, Mass.
Sayar, Ahmet Güner (1986). *Osmanlı İktisat Düşüncesinin Çağdaşlaşması*, İstanbul.
Schatkowski-Schilcher, Linda (1985). *Families in politics: Damascene factions and estates of the 18th and 19th centuries*, Wiesbaden and Stuttgart.
Schumpeter, Joseph (1981). *History of economic analysis*, New York.
Serban, Constantin (1974). "Les préliminaires de l'époque Phanariote," in Symposium: *L'époque phanariote*, Salonica, 29–39.
Sestini, Dom (1798). *Voyage de Constantinople à Bassora en 1781*, Paris.
Shaw, Stanford (1962). *The financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt, 1517–1798*, Princeton.
(1964). *Ottoman Egypt in the eighteenth century: the Nizamname-i Mısır of Cezzar Ahmed Pasha*, Cambridge, Mass.
(1971). *Between old and new: Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1789–1807*, Cambridge, Mass.
Shay, Mary (1944), ed., *The Ottoman Empire from 1720 to 1734 as revealed in the dispatches of the Venetian Bailio*, Urbana, Ill.
Shinder, Joel (1973). "Career line formation in the Ottoman bureaucracy, 1648–1750: a new perspective," *JESHO*, XVI, 217–37.
(1979). "Mustafa Efendi: scribe, gentleman, pawnbroker," *IJMES*, X (3), 415–20.
Shkodra, Ziya (1966). "Le marché 'Albanais au XVIII siècle," *Studia Albanica* (Tirana), III (1), 159–72.
(1969). "Le marché albanais au XVIII siècle," *Actes* III (Sofia), 761–74.
(1975). "Les esnafs ou corporations dans la vie urbaine balkanique des XVII–XVIII siècles," *Studia Albanica* (Tirana), XII(2), 47–76.
Skiotis, Dennis (1971). "From bandit to pasha: first steps in the rise to power of Ali of Tepelen, 1750–84," *IJMES*, II, 219–44.
(1975). "Mountain warriors and the Greek revolution," in V.J. Parry and M.E. Yapp, eds., *War, technology and society in the Middle East*, London.
Sousa, Nasim (1933). *The capitulatory regime in Turkey*, Baltimore.
Spiesz, Anton (1968). "Die orthodoxen Handelsleute aus dem Balkan in der Slovakei," *BSt*, IX, 381–428.
Staffa, Susan (1977). *Conquest and fusion: the social evolution of Cairo, A.D. 642–1850*, Leiden.
Stanojević, G. (1966–67). "Miletačke i dubrovačke vijesti o austrijsko-turskim

ratovima u XVIII v.," *Godišnjak Društva Istoričara Bosne i Hercegovine*, XVII, 209–30.

Stefanescu, L. (1969). "Les rapports économiques de la ville de Bucarest avec le sud-est européen pendant la deuxieme moitié du XVIII s.," *Actes du Premier Congres International des Études Balkaniques et Sud-est Européennes*, IV, pp. 7–11.

Stefanescu, S., D. Mioc and H. Chirca (1962). "L'évolution de la rente féodale en travail en Valachie et en Moldavie aux XIV–XVIII siècles," *Revue Roumaines d'Histoire*, I, 39–60.

Stoianovich, Traian (1960). "The conquering balkan orthodox merchant," *JEH*, XX, 243–313.

(1967). *A study in Balkan civilization*, New York.

(1974). "Pour un modèle du commerce du Levant: économie concurrentielle et économie de bazar, 1500–1800," *Bulletin d'AIESEE*, XII(2), 61–120.

(1983). "Commerce et industries ottomans et maghrebins: pôles de diffusion et aires d'expansion," in Paul Dumont and J.-L. Bacqué-Grammont, eds., *Contribution à l'histoire économique et sociale de l'Empire ottoman*, Leiden.

Stoianovich, Traian and G.C. Haupt (1962). "Le mäis arrive dans le Balkans," *Annales: ESC*, XVII, 84–93.

Stojančević, Vladimir (1984). "Gradovi, varoši, palanke i tržišta pred prvi Srpski ustanak 1804, godine: kulturno-istoriska problematika," in Radovan Samardžić, ed., *Gradska Kultura na Balkanu, XV-XIX vek*, Belgrade, pp. 141–68.

Sućeska, Avdo (1965a). "Ekonomske i društveno-političke posljedice pojačanog oporezivanja osmanskog carstva u XVII i XVIII stoljeću," *Godišnjak Pravog Fakulteta u Sarajeva*, XIII, 223–39.

(1965b). "O nastanku čifluka u našim zemljama," *Godišnjak Društva Istoričara Bosne i Hercegovine*, XVI, 37–57.

(1965c). *Ajani*, Sarajevo.

(1969), "Seljačke bune u Bosni u XVII i XVIII stoljeću," *Godišnjak Drustve Historičara Bosne i Hercegovine*, XVII, 163–207.

(1978a). "The position of Bosnian muslims in the Ottoman state," *IJTS*, I (2), 1–24.

(1978b). "The position of the raya in Bosnia in the 18th century," *Survey* (Sarajevo), III, 209–25.

(1980) "Postaveni bosenskych muslimu v osmanskem state," in *Ottoman rule in the Middle Europe and Balkans in the 16th and 17th centuries*, Prague, pp. 142–75.

Sugar, Peter (1977). *Southeastern Europe under Ottoman rule, 1354–1804*, Seattle.

Svoronos, Nicolas (1956). *Le commerce de Salonique au XVIIIe siècle*, Paris.

Tabakoğlu, Ahmet (1985). *Gerileme Dönemine Girerken Osmanlı Maliyesi*, İstanbul.

Tankut, Gönül (1975). "Urban transformation in the eighteenth century," *Mimarlık Fakültesi Dergisi*, I (2), 247–62.

Thieck, Jean-Pierre (1985). "Decentralisation ottomane et affirmation urbaine à Alep à la fin du XVIIIème siècle," in Mona Zakaria *et al.*, *Mouvements communautaires et éspaces urbains au Machreq*, Beirut.

Thornton, Thomas (1809). *The present state of Turkey*, 2 vols., London.
Todorov, Nikolai (1977). *La ville balkanique sous les Ottomans, XV-XIXe siècles*, London.
(1983). *The Balkan City, 1400–1900*, Seattle.
Topping, Peter (1977). "Premodern Peloponnesus: the land and the people under Venetian rule (1685–1715)," in *idem., Studies on Latin Greece*, A.D. 1205–1715, London.
Tournefort, Pitton de (1717). *Relation d'un voyage du Levant*, 2 vols., Paris.
Trianta-Fyllidou, Yolanda (1975). "L'industrie du savon en Crete au XVIII siècle: aspects économiques et sociaux," *EB*, XI (4), 75–87.
Tričković, Radmila (1970). "Čitlučenje u beogradskom pašaluku u XVIII veku," *Zbornik Filozofskog Fakulteta* (Belgrade), XI (1), 525–49.
Uluçay, M. Çağatay (1955). *18. ve 19. Yüzyıllarda Saruhanda Eşkiyalık ve Halk Haraketleri*, İstanbul.
Uzunçarşılı, İsmail Hakkı (1935). "Sadrazam Halil Hamid Paşa," *TM*, V, 213–67.
"Hasan Paşa" (Cezayirli Gazi), *İA*.
(1945). *Osmanlı Devleti'nin Saray Teşkilatı*. Ankara.
Ülker, Necmi (1974). "The rise of İzmir, 1688–1740," unpublished Ph.D. dissertation, University of Michigan, Ann Arbor.
Vacalopoulos, Apostolos (1963). *A history of Thessaloniki*, Salonica.
(1973). *A history of Macedonia, 1354–1833*, Salonica.
Valensi, Lucette (1977a). *Fellahs tunisiens: l'économie rurale et la vie des campagnes aux 18 et 19 siècles*, Leiden.
(1977b). *On the eve of colonization: North Africa before the French conquest*, New York.
Veinstein, Gilles (1975). " 'Ayan' de la région d'İzmir et le commerce du Levant (deuxième moitié du XVIII siècle)," *EB*, XII (3), 71–83.
Volney, C.F. (1966). "État du commerce du Levant en 1784, depuis les registres de la chambre de commerce de Marseilles," in Charles Issawi, ed., *The economic history of the Middle East, 1800–1914*, London.
(1787). *Travels through Syria and Egypt in the years 1783, 1784, and 1785*, 2 vols., London.
Vucinich, Wayne (1982) ed., *The first Serbian uprising, 1804–1813*, New York.
Wagstaff, J.M. (1965). "The economy of the Mani Peninsula (Greece), in the eighteenth century," *BSt*, VI, 293–304.
Walpole, Robert (1820) ed., *Travels in various countries of the East . . .*, London.
Ware, Timothy (1964). *Eustratios Argenti: a study of the Greek church under Turkish rule*, Oxford.
Warriner, Doreen (1965) ed., *Contrasts in emerging societies: readings in the society and economic history of Southeastern Europe in the nineteenth century*, Bloomington.
Wilkinson, William (1971). *An account of the principalities of Wallachia and Moldavia*, New York (original published in London, 1820).
Wilson, Duncan (1970). *The life and times of Vuk Stefanovic Karadžić, 1787–1864*, Oxford.
Wolf, John (1979). *The Barbary Coast: Algeria under the Turks*, London.
Yediyıldız, Bahaeddin (1980). "Vakıf Müessesenin XVIII. Asırda Kültür

Üzerindeki Etkileri," in Osman Okyar and Halil İnalcık, eds., *Social and economic history of Turkey (1071–1920)*, Ankara, pp. 157–61.
(1982a). "Müessese-Toplum Çerçevesinde XVIII. Asır Türk Toplumu ve Vakıf Müessesesi," *VD*, XV, 23–53.
(1982b). "Vakıf Müessesesinin XVIII. Asır Türk Toplumundaki Rolü," *VD*, XIV, 1–27.
(1982c). "Türk Vakıf Kurucularının Sosyal Tabakalaşmadaki Yeri, 1700–1800," *JOS*.
Yenişehiroğlu, Filiz (1983). "Western influences on Ottoman architecture in the 18th century," in Gernot Heiss and G. Klingenstein, eds., *Das Osmanische Reich und Europa 1683 bis 1789: Konflikt, Entspannung und Austausch*, Vienna, pp. 153–78.
Zilfi, Madeline (1983). "Elite circulation in the Ottoman Empire: great mollas of the eighteenth century," *JESHO*, XXVI (3), 318–64.

القسم الرابع

عصر الإصلاحات

1812 - 1914

دونالد كواترت
جامعة ولاية نيويورك في بنغهامتون

القسم الرابع

عصر الإصلاحات
1812 ـ 1914

دونالد كواترت
جامعة ولاية نيويورك في بنغهامتون

29

نظرة عامة على القرن التاسع عشر

على الرغم من خيوط الاستمرارية القوية مع العصور السابقة، فإن القرن التاسع عشر شهد فترة من التغيرات الاستثنائية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العثمانية. فقد أخذت المكانة العالمية النسبية، والأراضي الواسعة «الرجل أوروبا المريض» تتقلص باطراد. غير أن بنية الدولة العثمانية لم تبق فحسب، بل انتعشت أيضاً، بفضل التوفيق المتبادل بين المصالح الأوروبية السياسية ـ الاقتصادية وحاجات واهتمامات الإدارة العثمانية. (في تقييمنا للعوامل التي ساعدت الدولة العثمانية على البقاء، عندما كانت جاراتها الأوروبيات تتفوق عليها عسكرياً وسياسياً واضحاً، ونحن نسلّم بأثر عاملين منافسات القوى العظمى والمهارات الدبيلوماسية العثمانية على السواء). ومن المنظور الاقتصادي، فإن القوى العظمى قد قبلت باستمرار الدولة العثمانية لأن هذا لم يكن يشكّل تهديداً للمصالح الاقتصادية والمالية الأوروبية. وقد دخل التجار والمقاولون الأوروبيون إلى الاقتصاد العثماني من خلال عدد من الآليات (نبحثها أدناه). وحين بدأت الفوضى في الولايات العثمانية ـ مثلاً في أقاليم اليونان، وصربيا، والأفلاق، والبغدان ـ تخرج عن نطاق السيطرة، صار الوصول إلى هذه الأسواق غير مضمون. وعندما تأزمت الأمور، ساعدت القوى العظمى الرعايا العثمانيين في حركاتهم الانفصالية، وهو انتقال من السيطرة العثمانية إلى الاستقلال السياسي الذي جلب بعض المخاطر على المصالح التجارية أو المالية لدولة أوروبية ما. ولكن، قبل هذا وذاك، بقي وصول الغرب إلى اقتصاديات هذه الولايات السابقة مضموناً. أما في المناطق التي ظلت خاضعة

للسيطرة العثمانية، فقد أبقت السياسات الاقتصادية للإدارة في استانبول الأسواق مفتوحة، على الرغم من حصول بعض المساعي لفرض حماية للاقتصاد الوطني. وهكذا، كانت لدى القوى الأوروبية أسباب اقتصادية قليلة للسعي إلى تدمير العثمانيين. والواقع، إنه كان للأمم الأوروبية أسبابها لتقوية الدولة المركزية العثمانية. فقد كان من الأسهل والأربح السيطرة على سوق الامبراطورية من خلال الامتيازات والتنازلات من جانب إدارة عثمانية مركزية واحدة مما ستكون عليه الحال من خلال العديد من الحكام والأعيان في الولايات الذين جعلت كياناتهم المتفرقة التجارة أصعب في أثناء القرن الثامن عشر. وهكذا، سمحت القوى الأوروبية باستمرار الدولة المركزية العثمانية وشجّعت البيروقراطية الناشئة على توسيع مجال نشاطها ونطاقات مسؤولياتها.

وخلال القرن التاسع عشر، صارت بنية الدولة العثمانية المركزية أكثر قوة وعقلانية وتخصصاً، وأكثر قدرة على فرض إرادتها على المجتمع، ويرجع ذلك جزئياً إلى كونه هدفاً مشتركاً للإدارة العثمانية والقوى العظمى. وجزئياً أيضاً إلى كون هذه القوة الأكبر ربما كانت مستمدة من الأراضي المتناقصة التي أصبحت البيروقراطية قادرة على ضبطها آنذاك. ومهما كانت الضربة المالية الناجمة عن فقدان الولايات الغنية رهيبة، فإنه ما إن ذهبت هذه الوحدات المتمردة، حتى أصبحت البيروقراطية أكثر قدرة على التركيز على مشكلات بناء الدولة من أجل البقاء.

وقد تسببت التغيرات العالمية الكاسحة، التي جلبت النفوذ الأوروبي الصاعد، في عملية إعادة بناء كبرى للمؤسسات العثمانية. ومظاهر إعادة البناء الاقتصادي تبدو ظاهرة بشكل واضح في الفترة ما بعد سنة 1750. فخلال هذه المرحلة الأولى، بدأت أقاليم متباينة مثل سالونيكا، وحلب وإزمير تنتج المواد الخام للتصدير إلى أوروبا، على حين تلاشى تصدير المواد المصنعة. وهكذا فمع بداية القرن التاسع عشر، كانت عملية إضفاء الطابع التجاري على الزراعة العثمانية من أجل التصدير العالمي جارية بالفعل. أما المرحلة الثانية من إعادة البناء الاقتصادي فقد شملت الصناعة، وبعد أن حجبتها الحروب النابليونية وحرب الاستقلال اليونانية، طفت على السطح في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. فقد بدأت

ذروة تدفق البضائع الأوروبية ـ أخذت الصناعات اليدوية تصنع في المصانع الأوروبية ذات العمالة الكثيفة وكذلك الأقمشة والمنسوجات وخيوط القطن المألوفة أخذت تصنع آلياً. وفي حوالى هذا الوقت، أي بعد نصف قرن تقريباً على بداية التغيرات الزراعية، بدأت الحكومة في استانبول عملية إعادة التنظيم السياسي (التنظيمات) بمساندة من القوى الأوروبية. وقد تضمنت هذه العملية إعادة مركزية البنى الحكومية على النمط الغربي وتشكيل جهاز دولة مركزية واسع وأكثر قوة. هذه الدولة التي أعيد تنظيمها استأصلت أو أضعفت منافسيها الداخليين ـ النقابات الحرفية في المدن، والقبائل وأعيان الولايات ـ بينما حافظت على مكانها في النظام العالمي الجديد. وقد دفع جهاز الدولة المركزية ثمن التأييد الأوروبي عندما اتجهت الأنشطة الاقتصادية العثمانية أكثر نحو إمداد الغرب بصادرات المواد الخام وشراء منتجات صناعات الغرب الآخذة في التوسع.

ومن منظور السياسة الاقتصادية العثمانية، يبدو أن القرن التاسع عشر يمكن أن يقسم إلى أربع فترات. خلال الفترة الأولى حتى سنة 1826، غلبت السياسات الاقتصادية المقيّدة، مع التركيز على الاحتكارات والحفاظ على المواد الخام للاستخدام المحلي. أما الفترة الثانية، من حوالى 1826 إلى حوالى 1860، فإنها تتسم بالتسوية، حيث منحت البيروقراطية حق الدخول المفتوح إلى الأسواق العثمانية في مقابل حرية محلية نسبية في العمل. وقد سادت دون تحد خطير، ليبرالية في التجارة الحرة على الأراضي العثمانية، كما كانت الحال تقريباً في كل مكان من الاقتصاد العالمي. والمرحلة التالية من 1860 إلى 1908 تقريباً، بدأت عندما رفع المخططون العثمانيون الرسوم على الواردات وقدموا بعض الحماية للصناعات المحلية. وفي ما بين سنة 1867 و1874 حاولت لجنة الإصلاح الصناعي التي شكلتها الدولة أن تعيد جزئياً، الوضع الاحتكاري المتميز لبعض النقابات الحرفية العثمانية، معارضة بذلك اتجاهات الحرية الاقتصادية التي سادت في السنوات السابقة. ولم تحرز أي من هذه المبادرات النجاح المطلوب. بيد أن هذه كانت بداية الانقضاض العثماني على التجارة الحرة. ويبدو أن هذا التحدي العثماني في جوهره، قد توقع قبل عقد من الزمان على الأقل، الهجمات العالمية على التجارة الحرة البريطانية التي ميّزت الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وبقيت الليبرالية الاقتصادية هي الممارسة العثمانية السائدة، لكن العثمانيين الذين

اعتنقوا الحماية الاقتصادية حاربوا بشكل متقطّع ضد مناصريها من العثمانيين والأوروبيين. وتبدأ الفترة الرابعة مع ثورة تركيا الفتاة سنة 1908 وتستمر حتى أثناء الحرب العالمية الأولى. ففي هذا العصر، تم خوض المعركة بكل قوة، وساد في النهاية دعاة «الاقتصاد الوطني» المحمي على حساب المدافعين عن التجارة الحرة[1].

هذا الاضطراب الذي استمر على مدى قرن من الزمان في السياسات الاقتصادية يعكس فترة انتقال مطوّلة حدثت في النظرية الاقتصادية العثمانية. وقد تم استيعاب الليبرالية الاقتصادية بصورة جزئية فقط في النظرية الاقتصادية العثمانية في ما بين ثلاثينيات وستينيات القرن التاسع عشر. ولم يكن تبنيها إجمالياً، بل كان على مراحل، وكانت عملية متدرجة وطويلة جداً. واستمر الارتباك الكبير في التفكير الاقتصادي حتى نهاية الامبراطورية. فمن ناحية، تآكلت النظرية الاقتصادية العثمانية الكلاسيكية بشكل بطيء للغاية. ومن ناحية أخرى، تحوّلت الأهواء بين المنظرين الأوروبيين نحو التعاطف مع سياسة الحماية الاقتصادية الناشئة[2].

وتتضمن الحوادث المميزة في القرن التاسع عشر ما هو أكثر من مراسيم الإصلاح الصادرة في 1839 و1856 أو دستور سنة 1876. ومثل هذه الحوادث مهمة لأنها اعترفت علانية بالمسار المركزي/ الغربي الجديد في الدولة العثمانية وأعادت تأكيده وحافظت عليه. هذه التشريعات ألزمت الحكومة بشكل محدد بسياسة التغيير، وقدر أكبر من العدالة، وحكم القانون ومساواة جميع الرعايا أمام القانون. وأكدت مراسيم الإصلاح على الالتزام بتطوير الاقتصاد أيضاً. إلا أنه، ومن منظور التاريخ الاقتصادي، فهناك تواريخ أخرى وربما كانت أكثر حسماً.

لوحظت الأهمية الحيوية لتدمير قوات الانكشارية سنة 1826، وهو الإجراء الذي قضى على المعارضة العسكرية للإصلاح العسكري، على مدى فترة طويلة من الزمان. بيد أن لها أهمية اقتصادية واجتماعية إضافية. ففي استانبول ومدن كثيرة غيرها، كان الانكشارية يؤدون دوراً حاسماً في الاقتصاد المدني العثماني. إذ إن هؤلاء الجنود الذين كانوا محترفين في يوم من الأيام قد باتوا قبل كل شيء مجموعة من الحرفيين وأرباب الطوائف أولاً واتفق أنهم على جدول الرواتب العسكرية. وأدت أعمال السلطان عام 1826 إلى نزع سلاح أرباب الطوائف في

المدن واستئصال دعاة الحماية الأقوى نفوذاً والأكثر تنظيماً. وهكذا، فإن ما حدث سنة 1826 مهّد الطريق أمام التطوّر اللاحق لليبرالية الاقتصادية العثمانية.

كانت الاتفاقية المشهورة بين الإنكليز والأتراك سنة 1838 هي الخطوة التالية. فقد تم توقيعها تحت وطأة الرغبة في الحصول على الدعم البريطاني في الصراع ضد محمد علي، وأدت الاتفاقية إلى القضاء على احتكار الدولة وأزاحت كثيراً من الحواجز من طريق التجار الأوروبيين. وبينما يثار جدل بشأن الأثر الحقيقي للاتفاقية، إذ لم تكن تخلياً جذرياً عن السياسة الاقتصادية القائمة[3]. وبدلاً من ذلك استمرت المعاهدة جنباً إلى جنب مع المسار الذي كان قد تأسس بالفعل لليبرالية الاقتصادية والذي بدأ في سنة 1826. هذان القراران زادا من اندماج الاقتصاد العثماني والاقتصاد الأوروبي، تماماً مثلما فعلت مراسيم الإصلاح الصادرة في 1839 و1856 ودستور عام 1876 حين قرّبت بين البنى السياسية في الشرق الأوسط والبنى الأوروبية. وقد سعت الاتفاقية التجارية سنة 1861 ـ 1862 ولجنة الإصلاح الصناعي سنة 1867 ـ 1874 بدورهما، دون نجاح، إلى إعادة تحديد الشروط العثمانية للإسهام في الاقتصاد العالمي.

استمر الصراع العثماني الداخلي بين أنصار الحماية وأنصار التجارة الحرة على حين بقي الالتزام الأساسي للكيان العثماني بالاندماج مع الاقتصاد الأوروبي قائماً ولم يمس. وثمة حادثان، مختلفان ظاهرياً، أعادا تأكيد هذا الالتزام في أواخر تلك الفترة. كان أولهما قبول العثمانيين إدارة الدين العام سنة 1881، والتي أعطت الضمانات على أن الدمج سيمضي دون خطر على المستثمرين الأوروبيين. وقد برزت إدارة الدين العام من المفاوضات التي أعقبت الأزمة المالية العثمانية في سبعينيات القرن التاسع عشر، حين أصبحت قدرة الإدارة العثمانية على سداد ديونها العالمية محل شك. ولم تتنصل القيادة العثمانية من هذه الديون عن طريق إعلان إفلاس الدولة. وبدلاً من ذلك، وافقت على إعادة جدولتها وعلى تشكيل إدارة الدين العام، التي مثّلت الدائنين الأوروبيين، من أجل تحصيل ديونهم. أما الحدث الثاني، فهو ثورة تركيا الفتاة سنة 1908 التي قدمت نوعاً مختلفاً من الضمانات. لقد كانت أكثر من مجرد رد فعل على استبداد السلطان عبد الحميد والخسائر المستمرة في الأراضي. إذ إن الكوادر البيروقراطية والعسكرية الناشئة

بدأت انقلابها على خلفية من الاضطراب الاجتماعي المتصاعد - ثورات دافعي الضرائب، وإضرابات عمالية عديدة والعنف خلال السنوات الخمس السابقة على الثورة. وقد استولت الكوادر الجديدة على السلطة ومنعت انتشار الثورة الاجتماعية؛ وهكذا، فإنهم حالوا دون أنواع التغيير التي كانت ستحدث. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاضطراب العمالي المتصاعد استمر على مدى السنوات الست القادمة وحدثت مئات الإضرابات في جميع أرجاء الامبراطورية. وربما كانت هذه الإضرابات قد دفعت بالكيان العثماني إلى اتجاهات جديدة غير محددة. بيد أن الحركة قد وئدت بسبب القدوم السريع للحرب العالمية الأولى، وانهيار الامبراطورية العثمانية، وفرض الوصاية البريطانية والفرنسية وتأييد القوى الكبرى للدولة الكمالية الجديدة في تركيا[4].

ملخص للتغييرات السياسية الداخلية

سعى المصلحون العثمانيون - السلطان محمود الثاني، ورجال التنظيمات، وعبد الحميد الثاني وتركيا الفتاة - لتحقيق سلسلة من الأهداف السياسية والعسكرية المعروفة جيداً في التاريخ العثماني والتي يمكن تلخيصها هنا[5]. وإذ تعلم السلطان محمود الثاني من إخفاقات أسلافه، فإنه بنى بعناية تحالفاً، مستجيباً لعصره، وبعد القضاء على الانكشارية سنة 1826، بعث الحيوية والطاقة في برنامجه الإصلاحي الداعي للمركزية والتغريب. ومنذ وفاته حتى سنة 1877 - 1878 تقريباً، حل البيروقراطيون من دعاة التغريب (رجال التنظيمات) محل السلاطين باعتبارهم القوة الكبرى وراء برنامج الإصلاح، الذي تضمن علمنة الحياة العثمانية وطال في النهاية كل مجال من مجالات الحياة السياسية، والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتدرّجت التغييرات ما بين تبنّي مسرحيات المسرح الغربي والموسيقى الغربية حتى المساواة القانونية الكاملة بين المسلمين وغير المسلمين، والدعوة، بين قلائل من أبناء النخبة، إلى المساواة بين المرأة والرجل وقيام حكومة تمثيلية. سرت ببطء الإصلاحات التي فرضتها الدولة من أعلى إلى أسفل. كما أن مسؤولية الحكومة وحجمها قد تعاظما تماشياً مع التطورات التي جرت في معظم البلاد الأوروبية. ومع نهاية القرن، كانت الحكومة قد استخدمت نصف مليون موظف مدني على الأقل. ولم يديروا الأموال فحسب، بل اضطلعوا أيضاً بوظائف ترتبط الآن

بالواجبات العادية للدولة الحديثة. لقد أدار موظفو الدولة المستشفيات، ومراكز الحجر الصحي، ومئات من المدارس العلمانية، وكذلك المزارع والحقول النموذجية والمدارس الزراعية، ناهيك عن بناء الطرق السريعة، وخطوط التلغراف، والسكك الحديدية وصيانتها.

لقد أدت الدولة العثمانية سنة 1914، على غرار دول غرب أوروبا، دوراً لا يبارى في حياة رعاياها. وبفضل الأسلحة الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات، فرضت الدولة إرادتها بفعالية أكبر من أي فترة سابقة طوال ستمئة سنة من عمر الامبراطورية. وقد أثمر الكثير من هذه الاتجاهات في ظل حكم السلطان عبد الحميد الثاني، الذي أعاد القوة للسلطنة في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر والذي يعتبر عهده في كثير من الجوانب امتداداً لبرامج عصر التنظيمات. فقد بدأ عهده بالأزمة الشاملة في 1876 ـ 1878، وهو وقت كارثة مالية والحرب الروسية ـ التركية المشؤومة. وظهر رد فعل مسلم إزاء التنظيمات وولّد بعثاً للوعي الإسلامي التقليدي الذي مثّله السلطان. فواصل الإصلاحات التكنولوجية التي بدأها أسلافه، بينما سعى أيضاً، وبإعادة تركيزه على القيم الإسلامية، إلى مواجهة التغريب الثقافي. كذلك تخلى عبد الحميد عن موقف الأقلية كمصلح سياسي ليبرالي وحكم بصفته حاكماً مطلقاً حتى تم كبحه ومن ثم عزله على أيدي جماعة تركيا الفتاة. وبعد ذلك لم يمارس أي سلطان سلطة حقيقية. واستولت قيادة تركيا الفتاة على السلطة ووسعت برامج أسلافها إلى آفاق أبعد. وإذا كان، مثلاً، قد ذهب عشرات من الطلاب العثمانيين إلى الخارج لدراسة الزراعة أواخر القرن التاسع عشر، فإن مئات ساروا على دربهم في عهد تركيا الفتاة. وظلت نزعات التغريب، والعلمانية، والمركزية تحظى بالتبجيل ضمن قيم النخبة العثمانية خلال معظم فترات القرن. وعند نهاية ذلك العصر بالضبط لحقت النزعة القومية بهذه القيم. ذلك أنه، بعد أن اتضح فشل النزعة العثمانية والإسلامية في دعواتها لتوحيد الامبراطورية، تبنت تركيا الفتاة فكرة القومية، وبذلك رفعتها من إيديولوجية للشعوب الخاضعة إلى إيديولوجية للنخبة الامبراطورية.

الاصلاحات العسكرية: الخسائر في الأراضي والنجاحات المحلية

سعى الإصلاحيون إلى ايجاد قوات مسلحة أكثر قوة للدفاع عن الامبراطورية

ضد الأعداء الخارجيين، وللقضاء على المنافسين المحليين للحكومة في استانبول أو إخضاعهم على السواء. ولتحقيق هذه الغايات، استقدموا مستشارين عسكريين، ومعدات، وتكتيكات واستراتيجية عسكرية غربية كما أسسوا مدارس عسكرية لمواصلة هذا المسعى. وحقق الجهد المبذول قوة دفع حقيقية لاحقاً في الربع الثاني من القرن: اعتمدت القوات البحرية والبرية العثمانية على محمد علي لسحق القوات الوهابية ثم لدحر الثوّار اليونانيين، وكان أداؤها مخيباً أمام جيوش الحاكم المصري في المواجهة النهائية بينهما. وبعد هذا الاندحار، صارت القوات العثمانية أفضل تسليحاً وتدريباً وزادت فعاليتها بشكل مطرد.

وعلى الجبهة الدولية، تحسن الأداء العسكري ولكنه لم يستطع أن يوقف نزيف خسارة الأراضي. وعلى الرغم من بعض النقاط المضيئة، مثل حصار بلفنه Plevna سنة 1877 وحرب سنة 1897 مع اليونان، فإن فقدان الولايات الأوروبية قد تسارع خلال فترة تنامي القوة العسكرية العثمانية. وبحسب السجلات العثمانية الخاصة السابقة، فإن القدرة العسكرية العثمانية قد بلغت ذروتها في الحرب العالمية الأولى؛ بيد أن قوة هذه القوات المسلحة بقيت متدنية بشكل كارثي أمام جيوش القوى الأوروبية.

الجدول 1:IV

خسارة الأراضي العثمانية (تواريخ تقريبية)

1811	مصر
1812	بساربيا
1817	صربيا
1828	اليونان
1829	أباظة ومنغرليا
1856	البغدان والأفلاق
1878	البوسنة، الهرسك، بلغاريا، قارص، أردخان، وقبرص
1908	جزيرة كريت
1912	سيرنيكا وطرابلس الغرب
1913	مقدونيا
1913	ألبانيا

كانت هناك خسائر قليلة مؤقتة لبعض الأراضي، إذ إن شبه الجزيرة العربية وولايات بلاد الشام أعيد دمجها في الامبراطورية مجدداً، على الرغم من أن الوهابيين ومحمد علي كانوا قد استولوا عليها في فترة سابقة. إلا أن معظم حالات التنازل عن الأرض كانت دائمة وباهظة التكاليف لأن الدولة انسحبت من ولاياتها الأغنى، والأكثر خصوبة، والأكثر تقدماً وكثافة سكانية. إذ سقطت قبرص الغنية تحت السيطرة البريطانية بعد سنة 1878. أما في إفريقيا، فكانت الجزائر وتونس (اللتان لم تكن لهما أهمية اقتصادية) قد سقطتا بالفعل في القرن الثامن عشر، ثم سقطتا رسمياً في القرن التاسع عشر. وظلت ليبيا عثمانية حتى سنة 1912. واستولى بونابرت ومن بعده محمد علي وذريته على مصر التي كانت بمثابة سلة الخبز العظيمة للامبراطوريات على مدى آلاف السنين.

وباستثناء الأراضي التي ذكرناها للتو، تقع الخسارة الفعلية في الأقاليم الأوروبية التي كانت بمثابة قلب الامبراطورية. وقبل سنة 1850، كانت الأراضي الأوروبية تضم نصف إجمالي الرعايا العثمانيين تقريباً؛ وبحلول سنة 1906، انخفض هذا النصيب إلى مجرد الخمس، وانخفض أكثر سنة 1914. فقد تخلّصت بسارابيا وصربيا من السيطرة العثمانية الفعلية بحلول سنة 1815، وحصلت اليونان على استقلالها بعد ذلك بحوالى خمس عشرة سنة. وكانت الولايات الرومانية الغنية في الأفلاق والبغدان قد ذهبت فعلاً بحلول سنة 1856. وأدت حرب أخرى مع روسيا إلى انسحابات كارثية من بلغاريا، والجبل الأسود والبوسنة، والهرسك ومناطق من القوقاز في سنة 1878.

وفي ما بين 1911 و1913، سقطت كل الولايات الأوروبية الباقية تقريباً، بما في ذلك المدينة الميناء الكبيرة سالونيكا، إلا أن أدرنه والسهل الممتد إلى استانبول لم يسقطا. وفي هذا الانسحاب النهائي فقدت الامبراطورية ما يزيد على ربع ما تبقى من سكانها وما يزيد على عشرة في المئة من أراضيها. وبالإضافة إلى الخسائر السابقة في أوروبا، فإن هذه الأقاليم كانت الأكثر تقدماً في الزراعة والتجارة والصناعة في الامبراطورية، وتتمتع بمستويات معيشة أعلى من المعدل الوسطي للامبراطورية[6].

من الصعب أن نغالي في مدى الضرر الذي سبّبته هذه الخسائر في الأراضي

للاقتصاد العثماني. إذ إن الخسائر المباشرة في الموارد البشرية، والمعدنية، والزراعية والصناعية، لم تكن سوى مجرد البداية. ذلك أن السكان الأقل عدداً الذين يعيشون في أراضٍ أقل ثراء خلّفوا ميراثاً ضئيلاً؛ وتقلّصت مجالات العمل لكل جيل عثماني متعاقب. وكانت الضربات التي نالها البنيان الاقتصادي مدمرة. إذ إن الروابط التي استمرت طوال قرون ـ والتي كانت تجلب الجلود اللازمة لصناعة الأحذية الأناضولية (من قيسرية) إلى رومانيا، والصوف البلغاري إلى قيسرية، وقطن توقات إلى أيالة القرم ـ قد ضعفت بل انفصمت في بعض الأحيان. كما تعثّر ازدهار أقاليم بأسرها بسبب انكماش السوق العثماني العام، الذي اعتمدت عليه، بشكل ثابت.

ولم يكن بمقدور العسكري الجديد وليد عملية الإصلاح أن يوقف الخسائر في الأراضي. لكنه خدم الحكومة المركزية بشكل جيد للغاية على جبهة السياسات الداخلية. فقد قللت من مجالات الاستقلال التي كسبتها الطوائف الحرفية، والقبائل والأعيان المحليون في أثناء العقود السابقة التي سادت فيها اللامركزية، واستعادت لاستانبول نصيباً أكبر من فوائض الاقتصاد المديني والريفي.

جاءت بداية النهاية بالنسبة إلى الطوائف الحرفية، كما أشرنا إليه أعلاه، في سنة 1826. إذ إن الانكشارية لم يكتفوا بمعارضة الإصلاحات العسكرية وفرض الإرادة الشعبية على السلطان والسلطات الحاكمة في العديد من عواصم الولايات، لكنهم فرضوا أيضاً الممارسات الاقتصادية المقيدة للطوائف الحرفية. وكان زوالهم حادثاً رئيسياً في الصراع القائم بين الدولة المركزية وطوائف الحرفيين في المدن التي كانت قد كسبت قدراً كبيراً من الامتيازات في ما بين سنة 1750 وسنة 1815. وقد أدت خسارة طوائف الحرفيين لحلفائهم الانكشارية إلى تعريض مكاسبهم التي حققوها بصعوبة للخطر الشديد. وإذ وقع أرباب الطوائف بين مطرقة دولة مركزية متنامية وسندان الهبوط في أسعار البضائع الصناعية في القرن التاسع عشر، تعيّن عليهم أن يناضلوا بإصرار. وقد تدهور استقلالهم الذاتي، ومعه وسائل عيشهم، تدهوراً حاداً. بيد أن بعضهم قد استمر، إذ ساعدهم البيروقراطيون الذين لم يكونوا مقتنعين بالليبرالية الاقتصادية، أو رأوا قيمتهم في صراعات القوى المحلية. ولم يتم حل المسألة ثانية حتى سنة 1913، حين ألغت الدولة المتوسعة باستمرار في ظل حكم تركيا الفتاة، الطوائف الحرفية برمّتها.

وعلى المنوال نفسه، كان إخضاع القبائل عملية طويلة المدى أحرزت فيها الدولة نجاحات محسوسة ورئيسية. إذ بدأت القوات المسلحة لحكومة استانبول تصل إلى داخل بلاد الشام والعراق حوالى سنة 1850 فقط. ومن بعدها امتدت سيطرة الدولة المركزية بشكل مستمر وراسخ. لقد احتفظت القبائل لنفسها في بعض المناطق الجبلية الأكثر وعورة، مثل الأكراد في شرق الأناضول، مثلما هي الحال اليوم، بقدر كبير من حرية الحركة، لكنهم فقدوا استقلالهم الذاتي السياسي. بيد أن منطقة السيادة القبلية قد تقلّصت في كل مكان. وشاع أمن جديد لحياة المنتجين الزراعيين وممتلكاتهم في كثير من المناطق عند نهاية القرن، وجلب معه تغيرات حقيقية عظيمة. أما القبائل البدوية المتمرّدة، التي كانت الحياة المستقرة بالنسبة إليها أمراً غير وارد، انسحبت من منطقة سيطرة الدولة، إلى أعماق الأقاليم الصحراوية. وتحوّلت الأراضي الشاسعة التي كانت ذات مرة إما مزروعة بشكل هامشي وإما تحت سيطرة البدو الرعاة، إلى قاعدة للمستوطنات الزراعية الجديدة التي نجم عنها زيادة هائلة في الإنتاج الزراعي. وهكذا تسبّبت التحسينات العسكرية في تغيرات ثورية في استخدام الأراضي العثمانية وغيّرت وجه المناطق الريفية.

كان صراع الإدارة المركزية مع النخب المحلية هو الأطول، وفي بعض النواحي، الأقل نجاحاً من بين الصراعات المحلية. فقد عانى معظم الأعيان المحليين الذين قد أوجدوا لأنفسهم مجالات للسلطة والاستقلال الذاتي في أواخر القرن الثامن عشر من الخسائر بالطبع، وخضعوا للتهديد بالعمل العسكري، أو العمل العسكري الحقيقي من جانب الحكومة المركزية. ففي الأناضول، استسلم معظم الأعيان مع نهاية العقد الأول من القرن التاسع عشر. وعند منتصف القرن، أطاع علناً كل الأعيان المحليين في مختلف أنحاء الامبراطورية تقريباً إرادة الدولة المركزية وتوقفوا عن التصرّف بصفتهم من أصحاب القرار المستقلين أو المتمتعين بالحكم الذاتي. وتزايد شغل الموظفين الذين تم تعيينهم مركزياً وتلقوا تدريبهم في استانبول على المناصب في الولايات وفرضوا أوامر العاصمة. ونتيجة لذلك، فقدت النخب الإقليمية معظم حقوقها، التي لم تكن محل نزاع، في الموارد المالية التي كان يتم تحصيلها محلياً وأصبحت الآن خاضعة لسيطرة النظام المركزي. بيد أن المعركة لم تنته. إذ ظلت عملية فرض المركزية غير كاملة. فقد توصّلت الدولة

المركزية والنخب المحلية إلى تسوية تاريخية: إذ احتفظت استانبول بالسيادة السياسية واحتفظ الأعيان المحليون بقدر كبير من السلطة والثروة. فقد استمروا في السيطرة على المجالس الإقليمية واحتفظوا بنصيب مهم من الفوائض المالية المحلية. وقد فشلت حكومة استانبول، على الرغم من جهودها المتكررة، في أن تستبدل نظام الالتزام المتبع في جباية الضرائب، بجبايتها مباشرة عن طريق وكلائها. وحتى نهاية الامبراطورية، كان ملتزمو الضرائب يقومون بجباية جل الضرائب الزراعية الرئيسية، وهي ضرائب العشر. وكان الأعيان المحليون يشكلون غالبية ملتزمي الضرائب. وهكذا، احتفظت النخب الإقليمية بالسيطرة على موارد اقتصادية مهمة، وبالتالي احتفظت بسيطرتها على المزارعين أيضاً. مثل هذه السيطرة والقدرة على إيصال الإيرادات إلى استانبول هي التي منحت هذه النخب نفوذاً كبيراً في التعامل مع الحكومة المركزية. وهكذا بينما أحرزت الدولة العثمانية قدرة كبيرة على فرض سلطتها، إلا أنها استمرت في تقاسم السلطة مع الأعيان في الولايات.

اتجاهات الاقتصاد العالمي

حدد الاقتصاد العالمي بصورة متزايدة طبيعة واتجاه التغير الاجتماعي والاقتصادي العثماني خلال القرن التاسع عشر. ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أن العوامل المحلية لم تكن مهمة، بل على العكس. إن قيمة التجارة الداخلية العثمانية، مثلاً (كما هو واضح أدناه)، كانت أكبر من التجارة مع الدول الغربية. ولكن يبدو بالفعل أن أقوى العوامل المؤثرة في التغير الاقتصادي كانت العوامل الخارجية.

توسّع الاقتصاد العالمي، الذي تقوده أوروبا الغربية والولايات المتحدة، بوتيرة غير عادية في أثناء القرن التاسع عشر. إذ إن الدخل الوطني الإجمالي في أوروبا قد ارتفع أكثر من ست مرات كما ارتفع مدخول الفرد حوالى ثلاث مرات. وساد النمو المعتدل حتى سنة 1840 تقريباً، ثم حلّق عالياً أثناء أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، في ما يسمى بالازدهار الاقتصادي في منتصف العصر الفيكتوري. وأثناء هبوط الأسعار في سنة 1873 ـ 1896 تعرض دخل الفرد الأوروبي إلى الركود الفعلي، لكنه ارتفع بعد ذلك بنسبة قياسية.

ارتفع دخل الفرد الأوروبي عموماً بمعدل 9 في المئة سنوياً ولكن كانت هناك اختلافات إقليمية كبيرة. ففي بلدان البحر المتوسط وشرقي أوروبا، كانت نسبة الزيادة تعادل نصف المعدل العام؛ فقد وصلت إلى 4 في المئة فقط سنوياً[7]. ويقترح تقدير آخر أن دخل الفرد في البلاد المتقدمة سنوياً ارتفع بحوالى 11 في المئة بين عامي 1820 و1870، وبعد ذلك، وحتى عام 1913، ارتفع بنسبة 14 بالمئة سنوياً[8]. واستمر مركز أوروبا الاقتصادي بالتحوّل إلى الشمال، بعيداً عن حوض البحر المتوسط، على نحو ما كان يحدث منذ القرن السابع عشر. وكان هذا التحوّل راجعاً بالأساس إلى تطورات هامة في الانتاجية الصناعية. وطوال القرن التاسع عشر، حافظت بريطانيا العظمى على أعلى نسبة نمو في دخل الفرد والدخل الوطني بين الدول الأوروبية، لكن الولايات المتحدة تجاوزتها حوالى سنة 1870 ـ 1880. وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأوروبية الأخرى، كانت تلحق بها بسرعة. ومن المهم أنه في نهاية هذه الفترة كانت الفجوة قد اتسعت بين دول أوروبا الغنية وبلاد «العالم الثالث»، وهو تصنيف يضم الامبراطورية العثمانية. بل إن دخل الفرد في العالم الثالث ربما تراجع ما بين سنة 1800 وسنة 1890، ثم تحسّن بقدر طفيف حتى سنة 1913[9]. هذا الاستنتاج، الذي عارضه بعض الاقتصاديين، يبدو صحيحاً لهذا الكاتب. وتوضح المعلومات الأخرى أن متوسط معدل النمو الاقتصادي في بلاد مثل البرازيل، والصين، والمكسيك والهند كانت أدنى مما هي عليه في البلدان المتقدّمة في ما بين سنة 1820 وسنة 1913[10].

الجدول 2:IV

معدلات النمو في دخل الفرد الأوروبي، 1800 ـ 1913 (نسبة مئوية)

40-1800	0.5
1870-1841	1.2
90-1871	0.2
1914-1891	1.5

المصدر: Bairoch (1976), pp. 273- 340.

لقد توسّعت التجارة العالمية حوالى خمسين ضعفاً بالقيم الحقيقية، وبمعدل أسرع ثلاث مرات مما كان عليه خلال القرن الثامن عشر[11]. وقد حدثت هذه

الزيادات في كل من المجموعات الأكثر تطوراً والأقل تطوراً على السواء من البلدان الأوروبية. وفي أثناء الازدهار الاقتصادي في منتصف العصر الفيكتوري، نمت التجارة العالمية بطريقة لافتة حقاً، بمعدل لا يصدّق وصل إلى خمسين في المئة كل عشر سنوات. وقد أبطأ ركود الأسعار في فترة 1873 - 1896 معدل النمو في التجارة العالمية، بيد أن متوسطه ظل حوالى ثلاثين في المئة كل عشر سنوات. وعندما انتهى الركود، نمت التجارة العالمية بمعدل أكثر من خمسة وأربعين في المئة كل عقد من الزمان.

وبحسب توجهات الأسعار، فإن القرن التاسع عشر بشكل عام كان عهد انكماش اقتصادي. فقد هبطت الأسعار بشكل عام حوالى 50 بالمئة بين عامي 1820 و1913 على الرغم من أنها في الواقع قد بدأت بالارتفاع بعد عام 1896. إلا أنه خلال حرب القرم والحرب الأهلية الأميركية، ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية بشكل حاد، وكان ذلك لمصلحة المنتجين الأساسيين مثل الامبراطورية العثمانية.

وقادت بريطانيا العظمى الأمم الصناعية حتى سنة 1870 تقريباً ولكن بعد ذلك، تحدّت فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة هذه الهيمنة بصورة متزايدة. وبعد سنة 1870 بلغ معدل النمو الصناعي البريطاني نصف ما كان عليه في الولايات المتحدة وألمانيا، وحوالى سنة 1890 تخلّفت بريطانيا وراء منافسيها الرئيسيين في إنتاج الصلب. وعلى المستوى العالمي - إذا استبعدنا أوروبا والولايات المتحدة واليابان - كان القرن التاسع عشر يعتبر فترة كساد في التصنيع، فثمة تراجع في إسهام التصنيع بالنسبة إلى الإنتاج الكلي. ويقال أن الصادرات الصناعية من البلدان الأقل تقدّماً لم تتوسع فقط إلا في أثناء فترة الركود في سنوات 1873 - 1896 وبعدها. وتقدّر الصادرات الصناعية من هذه البلاد في سنوات 1876 - 1880 بما قيمته 1.5 في المئة من تجارة العالم، لترتفع إلى 5 في المئة في سنوات 1896 - 1900. ومن الأمور ذات الدلالة، أن هذا النصيب زاد مرة أخرى إلى حوالى 8 في المئة سنة 1913. وهكذا فإن البلاد الأقل تقدّماً قد زادت إنتاجها الصناعي المعد للتصدير بعد نهاية الركود الاقتصادي سنة 1896. وعلاوة على ذلك، فإن الدراسات الحديثة توضح أن معظم التصنيع كان ريفياً، ومنزلياً ولم يكن آلياً في طبيعته[12].

ساهمت القوى الصناعية العظمى الأربع - بريطانيا العظمى والولايات المتحدة

وفرنسا وألمانيا - بالحجم الهائل للتجارة العالمية. بالمقابل، فإن آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية وجزر الهند الشرقية بأسرها لم تسهم إلا بربع التجارة العالمية في الفترة ما بين سنة 1870 و1913 تقريباً. وكانت المواد الخام تشكّل حوالى 77 في المئة من كل الصادرات من البلاد الأقل تطوراً. وقد استورد الروّاد الصناعيون الأربعة ستة وسبعين في المئة من كل المواد الغذائية والمواد الخام التي كان يتم تصديرها على مستوى العالم خلال أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، و73 في المئة سنة 1913. وأنتجت هذه البلاد الأربعة في سنة 1913 ثلاثة أرباع الإنتاج الصناعي العالمي.

وأدّت الزيادات الهائلة في الإنتاجية الصناعية إلى انخفاض مستمر في أسعار البضائع الصناعية، كما أنها أدّت، بدرجة كبيرة، إلى ركود الأسعار في ذلك العصر. ولكن على القدر نفسه من الأهمية بالنسبة إلى الامبراطورية العثمانية، كان تحسّن الإنتاجية الزراعية أيضاً في كثير من البلاد. وبحلول ستينيات القرن التاسع عشر، تم استيعاب معظم المبادىء الأساسية في المكننة الزراعية الحديثة. وفي مثل هذا الوقت تقريباً، بدأت الولايات المتحدة تضطلع بدورها كمورد عالمي، وبحلول سنة 1914، كانت تمتلك بمفردها ثلاثة وثلاثين ألف جرار زراعي، وسيارة نقل، وآلة حصاد ودرس. وقد أدّت هذه التطورات في الإنتاجية الزراعية إلى الحد من قدرة الكثير من البلاد على المنافسة في السوق العالمية. ففي سنة 1831، على سبيل المثال، حصلت إنكلترا على 86 في المئة من قمحها، الذي يمثل أهم وارداتها، من البلاد الأوروبية الأخرى. إلا أنه بحلول سنة 1913، كان نصيب أوروبا خمسة في المئة فقط؛ إذ إن الولايات المتحدة وكندا أصبحتا الموردين الأساسيين. وتخصصت بعض الدول في تقديم منتجات غذائية معينة: مثلاً كانت الأرجنتين تصدر لحوم البقر، في حين أن الدانمارك كانت تصدّر القمح ومنتجات الألبان. وتخصصت أمم أخرى في المواد الخام، مثل النيترات والنحاس من تشيلي والصوف من أستراليا. أما العثمانيون، كما سنرى، فكانوا عادة يصدّرون خليطاً متنوّعاً من المواد الغذائية والمواد الخام.

وخلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ومع الأرباح التي حققها التصنيع، بدأت أوروبا تصدّر كميات كبيرة من رأس المال. وقرب منتصف القرن، فإن

التطورات المالية، وأهمها بنك استثمار الأسهم المشترك، استثمرت المدخرات التي لم تكن مستخدمة من قبل وصارت أوروبا مصرف العالم[13]. وصار تقديم القروض مشروعاً مربحاً للغاية. وقادت بريطانيا الاستثمار الخارجي خلال نصف القرن الأول؛ ففي أربعينيات القرن التاسع عشر، مثلاً، قدّمت نصف رأس المال المستثمر في خطوط السكك الحديدية الفرنسية. وفي ما بين نهاية ركود الأسعار والحرب العالمية الأولى، ارتفع الاستثمار الخارجي البريطاني سبعة أضعاف. ولكن حوالى سنة 1850 بدأت كميات ضخمة حقاً من رأس المال الفرنسي تتدفق إلى الخارج إلى معظم البلدان الأوروبية ثم إلى ما ورائها. وتضاعفت صادرات رأس المال الفرنسي أربع مرات في ما بين الحروب النابوليونية وحروب القرم، ثم تضاعفت مجدداً من خمسينيات القرن التاسع عشر حتى سنة 1897، ثم تضاعفت مرة أخرى أيضاً حتى سنة 1913[14]. وعلى الرغم من أن معظم رأس المال الكبير الذي تولّد في ألمانيا بقي في وطنه لتمويل التصنيع، فإن مبالغ كبيرة بدأت تدخل السوق العالمية قرب نهاية القرن. وبحلول عام 1914، كانت بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا تمتلك معاً ثلث رأس المال الأجنبي في العالم.

حتى سبعينيات القرن التاسع عشر، بقي معظم رأس المال المستثمر في أوروبا. فعلى سبيل المثال، ذهب ما يزيد على نصف رأس المال البريطاني المستثمر إلى أوروبا والولايات المتحدة بين سنة 1860 وسنة 1870. ولكن بحلول سنة 1913 تقريباً، استهلكت الأمم غير الصناعية نسبة متزايدة من الاستثمارات الخارجية البريطانية، ولم يذهب إلى الولايات المتحدة وأوروبا إلا 25 في المئة. بيد أنه خلال الركود الاقتصادي الذي استمر من سنة 1873 حتى سنة 1896، هبطت صادرات رأس المال للأمم الصناعية هبوطاً حاداً. وعلى مدى عدة عقود بعد سنة 1873، لم تكن معظم الأمم غير الصناعية تستطيع الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل الواردات الإضافية؛ لأن رأس المال المتاح للتصدير ذهب إلى الدول التي استوطنها البيض (ما ترك آثاراً مهمة على الصناعات العثمانية).

وفي البلاد غير الصناعية، أحدث اجتماع انخفاض أسعار البضائع، وتراجع العقود التجارية، واضطراب تدفقات رأس المال من الخارج، اضطراباً مالياً خطيراً. وتمت السيطرة المالية العالمية من نوع أو آخر على تونس ومصر

والامبراطورية العثمانية بحلول سنة 1881، وعلى صربيا واليونان وفنزويلا، والمغرب وسان دومينيكان بحلول سنة 1905.

وسار نمط الاستثمار الأجنبي في القطاع العام والقطاع الخاص العثماني على مدى النمط العالمي في تدفّق رأس المال. لقد كانت الاستثمارات الأوروبية المباشرة قليلة في الأراضي العثمانية حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر. غير أن نظام استانبول الحاكم راكم الديون من خلال قروض الدولة التي يرجع تاريخها إلى خمسينيات القرن التاسع عشر. وقد نجم عن زيادة توفر رأس المال العالمي وحاجة العثمانيين إلى تمويل حرب القرم الحصول على أول قرض دولي. ففي عصر اتسم بالزيادة الحادة في الصادرات وازدهار الاقتصاد العثماني، جاءت القروض واحداً تلو الآخر حتى الإخفاق العثماني في تسديد الديون في سبعينيات القرن التاسع عشر. غير أنه كان يتم إقراض الأموال وفق شروط مجحفة متزايدة، مع متوسط فائدة حقيقية ما بين عشرة واثنتي عشرة في المئة. وبين سنة 1869 وسنة 1875، اقترضت الدولة أكثر من إيراداتها المتوقّعة في الفترة نفسها. بيد أن واردات رأس المال من أوروبا توقّفت مع الركود الذي بدأ سنة 1873، وأعلنت حكومة استانبول تأجيل دفع الديون المستحقة. وفي الوقت نفسه حدثت إعادة جدولة للديون في ثمانية بلاد بأميركا اللاتينية، وفي ليبيريا ومصر. أما في الامبراطورية العثمانية، فقد أدّت هذه الأزمة سنة 1881، إلى إنشاء إدارة الدين العام. وقد ضمّن تكوين هذه الإدارة، كما رأينا، إيفاء الدولة بالتزاماتها وقبول وضعها كأمة مدينة في النظام المالي العالمي. ومنذ ذلك الحين فصاعداً صار رأس المال العالمي متاحاً وفق شروط أفضل طوال ما تبقى من تلك الفترة. وقدّمت فرنسا، وإنكلترا وألمانيا ما بين ثمانين وتسعين في المئة من إجمالي قروض الحكومة العثمانية، وفي سنة 1914 قدّمت فرنسا ما يزيد على نصف إجمالي القروض وقدّمت ألمانيا خمسها. وكان نصيب بريطانيا الذي بلغ 14 في المئة يمثّل هبوطاً بمعدل الثلثين منذ سنة 1881 على حين أن الإسهام الألماني زاد في أهميته ثلاثة أضعاف.

وظل الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العثماني، تمييزاً له عن القروض التي أخذتها الحكومة، عند مستويات منخفضة جداً خلال خمسينيات

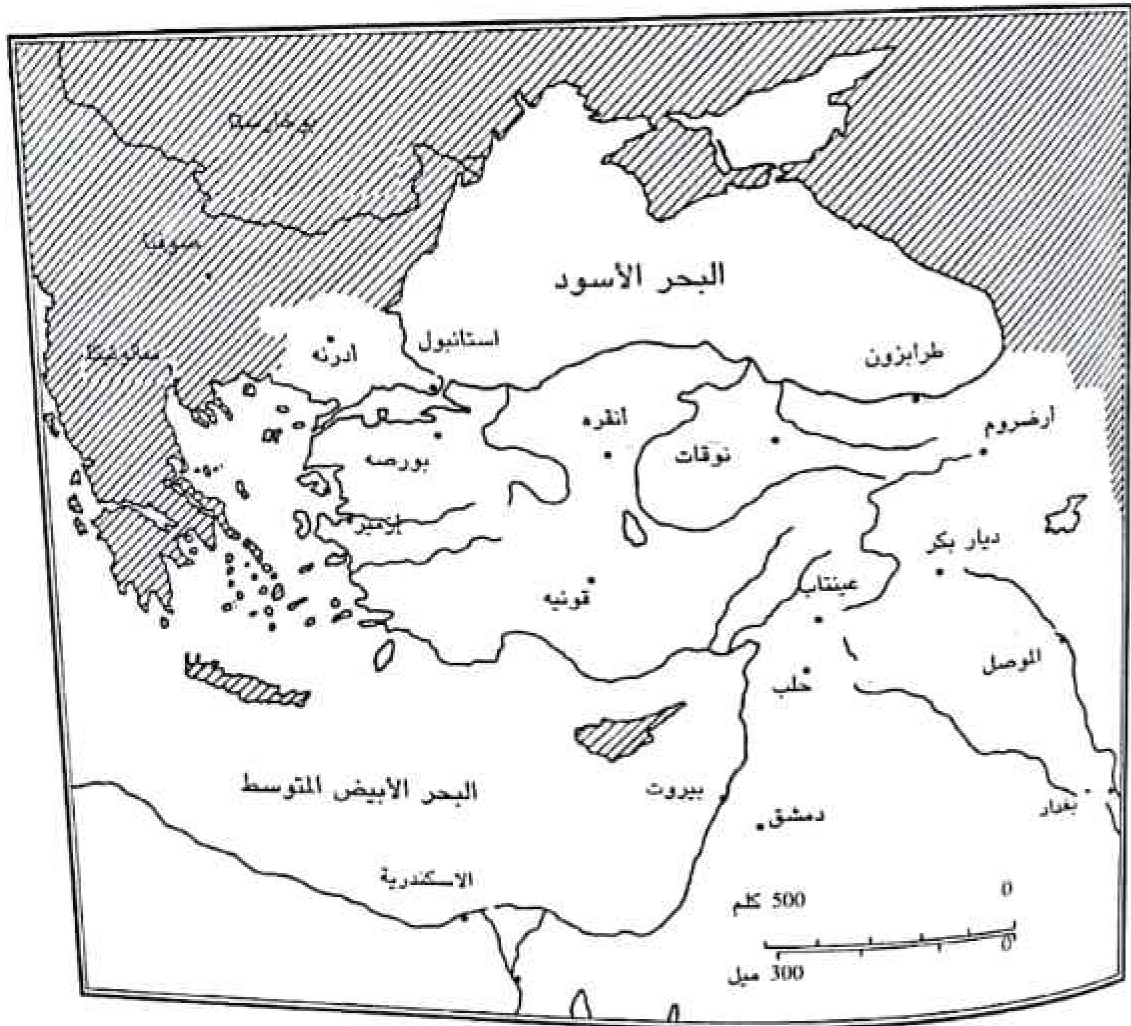
القرن التاسع عشر. وارتفع بعد ذلك ما بين الستينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر، أساساً بسبب بناء السكك الحديدية التي موّلتها بريطانيا. غير أن الكمية الضخمة للاستثمار الأجنبي المباشر جاءت متأخرة جداً في تلك الفترة. ذلك أن فرنسا، أهم مستثمر وحيد بما يزيد على النصف من إجمالي الاستثمارات، وضعت 80 في المئة من استثماراتها في الامبراطورية بعد سنة 1893. ونسبياً، نمت الالتزامات المالية الألمانية بشكل كبير جداً، من واحد في المئة إلى 27 في المئة من الإجمالي في ما بين سنة 1888 وسنة 1914. بينما تراجعت حصة بريطانيا في الاستثمارات، وكذلك مصالحها التجارية وإسهامها في الالتزامات العثمانية العامة، بشكل حاد من 56 في المئة إلى 15 في المئة من الإجمالي في ما بين ثمانينيات القرن التاسع عشر وسنة 1914. وفي هذا التاريخ الأخير، تجاوزت الاستثمارات الألمانية المباشرة استثمارات بريطانيا العظمى.

وقد بنت الغالبية العظمى من الأموال المستثمرة مشروعات سهّلت التبادل التجاري مع الاقتصاد العالمي. إذ إن الاستثمارات في السكك الحديدية وصلت ربما إلى ثلثي رأس المال الأجنبي على حين كان نصيب الموانىء والمرافق العامة عشرة في المئة فقط[15].

تراجعت، خلال القرن التاسع عشر، الأهمية الاقتصادية العالمية النسبية للامبراطورية العثمانية، وبالتحديد كما يبدو، بعد سنة 1870. فمن ناحية كان ذلك بسبب انكماش أراضيها، وخسارتها، التي سبق أن أشرنا إليها، لمقاطعاتها الأغنى والأكثر كثافة سكانية. ومن ناحية ثانية، فإن اقتصاديات الدول الأخرى نمت بسرعة أكبر أو كانت موضع اهتمام المصالح الاقتصادية الغربية.

تراجع استيراد الفرنسيين والبريطانيين للبضائع العثمانية، مثلاً، بعد سنة 1870. وفي ما بين سنة 1840 وسنة 1913 ازداد نصيب الفرد في الصادرات العثمانية بمعدلات «أدنى من تلك المعدلات في التجارة العالمية ومعدلات التجارة بين المركز - والأطراف[16]». وعلى المستوى العالمي، بعد سنة 1850، هبط معدل النمو في التجارة العثمانية دون معدل النمو في الأمم الصناعية وما يسمى البلاد المدارية[17]. وتؤكد أنماط الاستثمار الأجنبي في الخارج الاستنتاج نفسه. ففي الفترة بين 1852 - 1881، كان حوالى ربع كل الأموال الفرنسية المستثمرة في

الخارج (بسندات خزينة واستثمارات مباشرة) يذهب إلى الامبراطورية العثمانية ومصر. (وكان ذلك ارتفاعاً ملحوظاً، لأن الاستثمارات الفرنسية في الأقاليم العثمانية كانت تصل إلى خمسة في المئة فقط حوالى سنة 1816). وفي فترة 1881 ـ 1914، ارتفعت الكمية الكلية المستثمرة ارتفاعاً حاداً. بيد أن الأهمية النسبية للامبراطورية بالنسبة إلى المستثمرين الفرنسيين قد هبطت بشكل حاد، إلى 12 في المئة فقط من كل الأموال الفرنسية المستثمرة في الخارج[18].



20 الشرق الأوسط العثماني، حوالى سنة 1914

وأخيراً، يبقى أن نقول إن العثمانيين كانوا فقراء، عندما تتم مقارنتهم مع جيرانهم في كل من غربي أوروبا ووسطها. إذ كان متوسط دخل الفرد سنة 1913 حوالى واحد إلى عشرين من دخل المقيمين في بريطانيا، وعُشر دخل الفرد الأوروبي بشكل عام. ولعل الأسوأ من ذلك أن مستويات دخل الفرد في الأراضي التي ظلّت خاضعة لسيادة استانبول كانت فقط خُمس دخل الفرد في الدول التي خلفت العثمانيين في بلغاريا، وصربيا واليونان، وحوالى سُبع دخل الفرد في رومانيا بعد الحكم العثماني[19].

وأخيراً، يبقى أن نقول إن العثمانيين كانوا فقراء، عندما تتم مقارنتهم مع جيرانهم في كل من غربي أوروبا ووسطها. إذ كان متوسط دخل الفرد سنة 1913 حوالى واحد إلى عشرين من دخل المقيمين في بريطانيا، وعُشر دخل الفرد الأوروبي بشكل عام. ولعل الأسوأ من ذلك أن مستويات دخل الفرد في الأراضي التي ظلّت خاضعة لسيادة استانبول كانت فقط خُمس دخل الفرد في الدول التي خلفت العثمانيين في بلغاريا، وصربيا واليونان، وحوالى سُبع دخل الفرد في رومانيا بعد الحكم العثماني[19].

الهوامش

(1) Toprak (1982).

(2) Sayar (1986).

(3) Kurmus (1980).

(4) Quataert (1983); Beinin and Lockman (1988); Sencer (1969).

(5) يحال القراء غير الملمين بالتاريخ السياسي العثماني إلى:
Davison (1968); Lewis (1961); Shaw and Shaw (1977).

(6) Pamuk (1987), p. 35.

(7) يستند القسم التالي إلا حيث يذكر خلاف ذلك على:
Maddison (1964), Bairoch (1975, 1983), Pollard (1981), Crafts (1984), and Pamuk (1987).

(8) Maddison (1964).

(9) Bairoch (1976).

(10) Maddison (1964), p. 28.

(11) Issawi (1982), p. 23.

(12) انظر الفصل 34 حول الصناعة للاطلاع على مساهمة في هذا النقاش.

(13) Feis (1930).

(14) Cameron (1961), p. 61.

(15) إن تطور منحنى التجارة الخارجية العثمانية، ومنحنى الاستثمار الأجنبي مرتبطان بطريقة معاكسة. لقد بقي الاستثمار الأجنبي في الامبراطورية العثمانية ثابتاً إلى حدٍ ما من ستينيات القرن التاسع عشر إلى الثمانينيات منه إلا أنه تضاعف بعدها ثلاث مرات بين سنوات 1890 و1914. وقد حدث تنامي في التجارة العثمانية قبل عام 1870 وارتفع من بعدها بمعدلات بطيئة نسبياً.

(16) Pamuk (1987), p. 38.

(17) Issawi (1982), p. 25.

(18) Cameron (1961), pp. 65, 67, 294.

(19) Bairoch (1976) and compared with Eldem (1970), pp. 302-5 and Issawi (1982), p. 6.

30
السكـــان

كان للتغيرات السكانية تأثيرات شاملة وإيجابية في الاقتصاد العثماني في القرن التاسع عشر. فبصفة إجمالية، تزايد عدد الرعايا العثمانيين زيادة كبيرة، بمعدل يقدّر بحوالى 0.8 في المئة سنوياً. وقبل ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ربما يكون عدد السكان قد تناقص. لكن أدت بعد ذلك مجموعة من العوامل المعقدة إلى زيادات هامة في السكان: وكان من بين هذه العوامل انخفاض نسبة الأمراض والتحسينات التي طرأت على الرعاية الصحية، والأمن، والنقل والاتصالات، وكذلك الهجرة الكبيرة للشعوب إلى داخل الامبراطورية.

غير أن الاتجاهات الديموغرافية الإيجابية، كانت تقنّعها الانكماشات المطردة في أراضي الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر[1]. إذ إن الأقاليم الكبيرة التي كانت تمتلك أعظم كثافة سكانية في الامبراطورية - وهي صربيا واليونان والأفلاق والبغدان وبلغاريا - انسحبت من النظام العثماني. وفي سنة 1800 كانت الامبراطورية العثمانية تضم حوالى ثلاثة ملايين كيلومتر مربع، ولكن في سنة 1914، كانت تضم فقط مليوناً وثلاثمائة ألف كيلومتر مربع. وفي هذا التاريخ الأخير، كان عدد الرعايا في الامبراطورية العثمانية هو تقريباً نفس عدد رعاياها حوالى سنة 1800، أي حوالى 26 مليون نسمة تقريباً. ومن ثم فإن كثافة السكان تضاعفت بشكل عام.

وفّرت الكثافة السكانية المتزايدة محركاً قوياً للنمو الاقتصادي. فقد كان هناك

المزيد من المزارعين للقطاع الزراعي وأسواق أكبر للمصنوعات العثمانية. وبالإضافة إلى ذلك، سهّلت قوة العمل المتنامية إنجاز واستكمال مشروعات النقل الضخمة خلال النصف الثاني من القرن، ولا سيما السكك الحديدية الهائلة وشبكات التلغراف. كما أدت هذه الكثافة السكانية، من جانبها، إلى تخفيض تكاليف إنتاج مشروعات النقل والاتصالات.

بيد أن الأراضي العثمانية إجمالاً بقيت قليلة السكان. إذ إن خاصية عمالة الاستقرار والاستيطان لديهم أخّرت التطور الصناعي، وكما سنرى، كانت الصناعة العثمانية تميل إلى التمركز في المناطق ذات الكثافة الاستيطانية النسبية. ولا شك في أن هذه الأنماط السكانية لم تشجع على ظهور الزراعة الكثيفة، حتى عندما كانت ظروف السوق مواتية. وهكذا بقيت الزراعة الواسعة هي القاعدة. وبقيت تكاليف إنشاء مشروعات البنية التحتية عالية نسبياً (انظر قضية السكك الحديدية) بسبب الحاجة إلى عبور محطات خالية تقريباً تفصل بين أقاليم الامبراطورية المختلفة.

الخصائص العامة

إجمالاً، اتبع توزيع السكان أنماطاً معيّنة. أولاً، بفضل مميزات النقل المائي، تركّز السكان في المناطق الساحلية أو على ضفاف الأنهار الصالحة للملاحة، على حين أنه في الأقاليم الأكثر جفافاً كان السكان يتجمّعون حول مصادر المياه، مثل الواحات. ونتيجة لتزايد التجارة مع أوروبا خلال القرن، ازداد التمركز النسبي حول الطرق المائية، ولكن في ما بعد، مع بناء السكك الحديدية، ومستوطنات المهاجرين ومضارب القبائل، تزايد سكان المناطق الداخلية. وبلغت الكثافة السكانية أعلاها في الشمال الغربي، والأقاليم الأوروبية في الامبراطورية وتناقصت كلما تحرّك المرء باتجاه الشرق أو الجنوب عبر الأناضول وبلاد الشام والعراق. وقرب نهاية تلك الفترة، حوالى سنة 1910، كان عدد السكان في الكيلومتر المربع الواحد في الممتلكات الأوروبية الباقية حوالى ضعف عدد السكان في الأناضول. وبدورها كانت كثافة السكان في الأناضول ضعف أو ثلاثة أضعاف الكثافة السكانية في بلاد الشام والعراق وخمسة أضعاف الكثافة في شبه الجزيرة العربية[2].

وكانت اختلافات الكثافة السكانية ناجمة عن الاختلافات الإقليمية في المواقف من الأطفال، وتركيبة العائلات، وأنماط التوريث، وكذلك الأمراض، والمناخ وخصوبة التربة. فعلى سبيل المثال، كانت أراضي البلقان هي أفضل الأراضي المروية وأكثرها خصوبة، لكن كانت نسبة سقوط الأمطار هامشية في أجزاء كبيرة من الأناضول وبلاد الشام. وفي الوقت نفسه، كانت المياه الفائضة عن الحاجة مأوى لأمراض الملاريا في أجزاء من العراق والأناضول. أما العوامل السياسية، ولا سيما أمن الأشخاص والممتلكات، فقد أدت دوراً مماثلاً.

كانت هناك استثناءات كثيرة لهذا النمط الإقليمي الممتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، للكثافة السكانية. فعلى سبيل المثال، كان لبنان، الذي يمثّل إحدى المناطق الأكثر كثافة سكانية في الامبراطورية، مصنفاً ضمن الأقاليم السورية ذات الكثافة السكانية المنخفضة. ولا يمكننا أن نكون في منتهى الدقة بشأن الكثافات السكانية والتغيرات التي طرأت عبر الزمان. بل إنه ينبغي استخدام الاحصاءات المتوافرة والدقيقة نسبياً في أواخر القرن التاسع عشر بقدر كبير من الحرص. فمثلاً، يزعم مصدر عثماني رسمي في سنة 1894 أن ولايتي سالونيكا والبصرة كانتا تحتويان على أعلى كثافة سكانية وأدناها في الامبراطورية، وهي على التوالي 74.9 نسمة للكيلومتر المربع في سالونيكا و2.4 نسمة للكيلومتر المربع في البصرة. بيد أن إحصائيات عثمانية أخرى ترجع إلى سنة 1899 تضع سبع ولايات على أنها أكثر كثافة سكانية من سالونيكا، وأربع ولايات بكثافة سكانية أقل من البصرة[3].

الجدول 3:IV

السكان العثمانيون، 1820 ـ 1914 (بالملايين)

السنوات	البلقان	الأناضول	المجموع
1820-40	9.2		
1831	10.7		
1844-56	15.5	10.7	35.4
1867	18.5	12.8	40.0 مع مصر
1870	10.0		
1872-74	14.8	9.4	29.0 بدون مصر
			40.0 مع مصر
1884	4.8	9.8	19.0 بدون مصر
1890	6.3		
1894			27.0 بدون مصر
1897	5.6	11.4	29.0 بدون مصر
1906			21.0 بدون مصر
1914	1.9	12.5	21.0 بدون مصر

المصدر: Karpat (1985a), pp. 109-14 ولسنوات 1884 و1897 راجع Eldem (1970), pp. 52-53.

الجدول 4:IV

سكان بعض المناطق المحددة، 1831 (بالآلاف)

المقاطعة	مسلمون	آخرون
الروملي	337	724
سيليسترا	488	829
الأناضول	1,084	89
قرمان	229	35
سيواس	278	50
أضنة	88	4
جزاير بحر الصفد	109	123
طرابزون	125	12
تشيلدر	73	5
قارص	18	2

المصدر: Karpat (1985a), pp. 109-14.

في بداية القرن التاسع عشر، كانت الولايات الأوروبية تضم معظم السكان، بيد أن نصيبها في ما بعد تقلّص باطراد (انظر الجداول 3:IV-6)[4]. وبحسب مسح ناقص جرى سنة 1831، كانت هذه الولايات تضم ثلث السكان العثمانيين الذين تم إحصاؤهم، وهو رقم أقل من الواقع بالتأكيد[5]. ففي خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر، حيث أثبتت التقارير وجود حوالى ثمانية عشر مليوناً من الرعايا العثمانيين، كانت الولايات الأوروبية تضم حوالى 45 في المئة من الإجمالي[6]. ومع تصاعد الخسائر في أراضي الدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن، هبط نصيب البلقان من مجمل السكان العثمانيين هبوطاً سريعاً. وفي ما تبيَّن أن آخر إحصاء للنفوس أجرته الحكومة العثمانية في سنة 1906، وُجد أن 23 في المئة فقط من رعاياها يقيمون في أوروبا، أي ما يعادل حوالى 4.9 ملايين نسمة من إجمالي 20.9 مليون نسمة[7]. وقد حوّلت الخسائر في الأراضي الأوروبية مركز الامبراطورية السكاني نحو الجنوب الشرقي باطراد؛ ففي سنة 1914، ربما يكون المركز السكاني قد استقرّ في مكان ما بين استانبول وإزمير.

الجدول 5:IV

سكان بعض المناطق المحددة، 1914 (بالآلاف)

المقاطعة	مسلمون	آخرون
أدرنة	360	277
استانبول	560	350
شطالجة	20	40
أرضروم	673	142
أضنة	342	69
أنقرة	877	77
آيدين	1,249	360
بتليس	310	128
هودافنديغار	475	141
ديار بكر	492	128
فان	179	80
بيروت	648	177
حلب	576	92
سوريا	792	126
المجموع (كل المقاطعات)	15,045	3,475

المصدر: Karpat (1985a), pp. 188-89.

وثمة طريقة أخرى لقياس الأثر السكاني لتقلص أراضي الامبراطورية وهي دراسة سكان بعض الدول الكبيرة التي انسلخت عن الدولة العثمانية في البلقان. ذلك أن الكثافة السكانية في دول بلغاريا، وصربيا، ورومانيا، واليونان المستقلة كانت أعلى بكثير مما هي عليه في الأراضي العثمانية الباقية: إذ كانت ضعف أو ثلاثة أضعاف الكثافة في الأناضول، وربما كانت سبعة أضعاف الكثافة في مناطق سوريا والعراق[8]. وفي سنة 1914 تقريباً، كانت صربيا تضم 2.9 مليون نسمة، وبلغاريا ما يزيد على 4 ملايين، ورومانيا أكثر من سبعة ملايين واليونان 2.6 مليون نسمة. ولو أن هذه الأراضي ظلت خاضعة لسيادة استانبول، لكان إجمالي عدد

السكان العثمانيين 42.5 مليوناً وليس 26 مليون نسمة[9].

الجدول 6:IV

السكان، 1884 ـ 1913 (بالآلاف)

المناطق	1884	1897	1913
الروملي والجزر	5,014	5,594	642
استانبول	895	1,052	1,160
الأناضول	10,388	11,430	13,522
سوريا	2,700	3,001	3,075
العراق	1,400	1,550	2,371

المصدر: Issawi (1980), p.17.

كان معظم العثمانيين يعيشون في الريف وبلغ عدد السكان الريفيين حوالى 80 في المئة من إجمالي السكان. وقد تغير التوزيع النسبي بين المدينة والريف إلى حد ما خلال القرن. وفي ما بين 1840 و1913، ارتفعت نسبة سكان المدن العثمانيين من 17 إلى 22 في المئة[10]. وهكذا تزايدت السوق المحلية للمنتجات الزراعية العثمانية بشكل مساوٍ، وإلى حد ما، تزايدت المصنوعات المحلية كذلك. وعشية الحرب العالمية الأولى، كانت مدن دمشق، وحلب، وبيروت والقدس تضم حوالى ربع السكان في سوريا الكبرى. أما في الأقاليم العراقية، وقد وصل عدد سكان مدن بغداد، والموصل، والحِلّة والبصرة إلى 15 في المئة من الإجمالي على حين كانت مدن الأناضول تضم حوالى 18 في المئة من السكان في الإقليم (انظر الجدول 7:IV). (وفي بلغاريا ورومانيا وصربيا بعد الحكم العثماني كانت المراكز المدينية تضم أيضاً أقل من 20 في المئة من الإجمالي بينما كان نصيب مدن اليونان أكبر، حوالى 30 بالمئة[11].

وهناك عدد من المدن والبلدات زاد حجمها كثيراً، ولا سيما الموانىء التي كانت تدين بظهورها ونموّها للتجارة الأوروبية. وساعد نمو سكان الموانىء هذه بدوره على تفسير النسبة المتزايدة للعثمانيين الذين عاشوا في المناطق الساحلية. فقد ارتفع عدد سكان إزمير من مئة ألف إلى حوالى ثلاثمئة ألف بينما قفز عدد سكان بيروت من أقل من عشرة آلاف سنة 1800 إلى ما يقدّر بمئة وخمسين ألفاً

سنة 1914. أما استانبول، من جانبها، فقد تضاعف عدد سكانها على أقل تقدير، ويرجع ذلك إلى حد كبير لتدفّق المهاجرين (انظر أدناه). فبحلول سنة 1914 كانت العاصمة تحتوي على ما يزيد على مليون نسمة، وظلت بسهولة، كما كانت دائماً، أكبر مدينة في العالم العثماني. وقد تضاعف حجم سالونيكا ليصل إلى مئة وخمسين ألف نسمة بحلول سنة 1912. (أما بوخارست ما بعد الاستقلال فقد كانت على قمة مدن البلقان، إذ بلغ سكانها حوالى ثلاثمئة وخمسين ألف نسمة). أما بغداد، فبفضل الازدهار الاقتصادي الذي جلبته قناة السويس، فربما تكون قد تضاعفت في الحجم لتصل إلى مئة وخمسين ألف نسمة في مدى نصف قرن من الزمان[12]. (انظر الجدول 7:IV).

الجدول 7:IV

سكان بعض المدن المحددة، 1830 ـ 1912 (بالآلاف)

المدينة	1830 ـ 40	1890	1912
استانبول	375	900	1,125
أدرنة	100	87	83
سالونيكا	70	78	150
سيريز	15	28	32
بريشتينا	10	-	21
إزمير	110	200	300
بورصة	70	76	80
سيواس	40	43	60
طرابزون	33	35	50
أرضروم	15	39	43
ديار بكر	54	35	38
أسكي شهر	4	19	42
سامسون	4	11	25
أرذنجان	15	23	25

المصدر: Issawi (1980), pp. 34-35. .

سنة 1914. أما استانبول، من جانبها، فقد تضاعف عدد سكانها على أقل تقدير، ويرجع ذلك إلى حد كبير لتدفق المهاجرين (انظر أدناه). فبحلول سنة 1914 كانت العاصمة تحتوي على ما يزيد على مليون نسمة، وظلت بسهولة، كما كانت دائماً، أكبر مدينة في العالم العثماني. وقد تضاعف حجم سالونيكا ليصل إلى مئة وخمسين ألف نسمة بحلول سنة 1912. (أما بوخارست ما بعد الاستقلال فقد كانت على قمة مدن البلقان، إذ بلغ سكانها حوالى ثلاثمئة وخمسين ألف نسمة). أما بغداد، فبفضل الازدهار الاقتصادي الذي جلبته قناة السويس، فربما تكون قد تضاعفت في الحجم لتصل إلى مئة وخمسين ألف نسمة في مدى نصف قرن من الزمان[12]. (انظر الجدول 7:IV).

الجدول 7:IV

سكان بعض المدن المحددة، 1830 ـ 1912 (بالآلاف)

المدينة	1830 ـ 40	1890	1912
استانبول	375	900	1,125
أدرنة	100	87	83
سالونيكا	70	78	150
سيريز	15	28	32
بريشتينا	10	-	21
إزمير	110	200	300
بورصة	70	76	80
سيواس	40	43	60
طرابزون	33	35	50
أرضروم	15	39	43
ديار بكر	54	35	38
أسكي شهر	4	19	42
سامسون	4	11	25
أرذنجان	15	23	25

المصدر: Issawi (1980), pp. 34-35.

غير أن بعض المدن تراجعت أو بقيت على حالها بسبب الحروب أو التحولات في طرق التجارة. إذ إن عدد سكان أدرنه في أوروبا وديار بكر في الأناضول، مثلاً، انخفض نحو عشرين في المئة وخمسة وعشرين في المئة على التوالي على مدى تلك الفترة(13).

وكنتيجة مباشرة للخسائر في الأراضي، تزايدت نسبة المسلمين في إجمالي السكان العثمانيين مع مرور الوقت. وصاحب انفصال الأقاليم المختلفة هرب السكان المسلمين أو طردهم. وفي وقت تعداد سنة 1831، وهو تعداد غير دقيق بالتأكيد، أحصت الدولة ثلثي أعداد رعاياها من المسلمين، وأقل من واحد في المئة من اليهود، وكانت غالبية الباقين من المسيحيين من أتباع هذا المذهب أو ذاك. والأكثر تأكيداً تلك الملاحظة التي جاءتنا من خمسينيات القرن التاسع عشر، وربما تكون قائمة على أساس التعداد العثماني في الأربعينيات، ومفادها أن المسلمين يشكّلون حوالى 60 في المئة من إجمالي السكان العثمانيين. وأول تسجيل يعتمد عليه، أُجري في ما بين سنة 1881 وسنة 1893، بعد الخسائر الكبرى في الأراضي الناجمة عن الحرب الروسية ـ التركية، سجل أن الأغلبية المسلمة بلغت 72 في المئة، أي 12.6 مليون نسمة من إجمالي 17.4 مليون نسمة. وكان هناك حوالى مئة وثمانين ألفاً من اليهود، ومئة وخمسة ثلاثون ألفاً من الأجانب، وكان كل الأربعة ملايين (23 في المئة) الباقين مسيحيين. وقد كشف الإحصاء الرسمي سنة 1906 عن نموذج مشابه تماماً: إذ كان المسلمون حوالى 74 في المئة، على حين وصلت نسبة المسيحيين إلى ربع الإجمالي تقريباً؛ أما عدد اليهود فقد ارتفع نسبياً إلى ما فوق واحد في المئة(14).

وقد تباينت نسبة المجموعات الدينية المختلفة بشكل كبير في الولايات الأوروبية والأناضولية والعربية. فالولايات الأناضولية والعربية على امتداد القرن كانت تضم مسلمين أكثر نسبياً، من الأقاليم الأوروبية عادة فوق ثمانين في المئة. وفي سنة 1831، كان سكان أماكن مثل قارص وطرابزون مسلمين بنسبة تتعدى تسعين في المئة، على حين كان سكان الرومللي الأوروبي المسيحيون أكثر من الثلثين. وثمة تعداد آخر، عن الفترة من 1820 إلى 1840، يوحي بأن حوالى نصف السكان في الولايات الأوروبية كانوا من المسيحيين، وعددهم 4.7 ملايين من أصل

غير أن بعض المدن تراجعت أو بقيت على حالها بسبب الحروب أو التحولات في طرق التجارة. إذ إن عدد سكان أدرنه في أوروبا وديار بكر في الأناضول، مثلاً، انخفض نحو عشرين في المئة وخمسة وعشرين في المئة على التوالي على مدى تلك الفترة(13).

وكنتيجة مباشرة للخسائر في الأراضي، تزايدت نسبة المسلمين في إجمالي السكان العثمانيين مع مرور الوقت. وصاحب انفصال الأقاليم المختلفة هرب السكان المسلمين أو طردهم. وفي وقت تعداد سنة 1831، وهو تعداد غير دقيق بالتأكيد، أحصت الدولة ثلثي أعداد رعاياها من المسلمين، وأقل من واحد في المئة من اليهود، وكانت غالبية الباقين من المسيحيين من أتباع هذا المذهب أو ذاك. والأكثر تأكيداً تلك الملاحظة التي جاءتنا من خمسينيات القرن التاسع عشر، وربما تكون قائمة على أساس التعداد العثماني في الأربعينيات، ومفادها أن المسلمين يشكّلون حوالى 60 في المئة من إجمالي السكان العثمانيين. وأول تسجيل يعتمد عليه، أُجري في ما بين سنة 1881 وسنة 1893، بعد الخسائر الكبرى في الأراضي الناجمة عن الحرب الروسية ـ التركية، سجل أن الأغلبية المسلمة بلغت 72 في المئة، أي 12.6 مليون نسمة من إجمالي 17.4 مليون نسمة. وكان هناك حوالى مئة وثمانين ألفاً من اليهود، ومئة وخمسة ثلاثون ألفاً من الأجانب، وكان كل الأربعة ملايين (23 في المئة) الباقين مسيحيين. وقد كشف الإحصاء الرسمي سنة 1906 عن نموذج مشابه تماماً: إذ كان المسلمون حوالى 74 في المئة، على حين وصلت نسبة المسيحيين إلى ربع الإجمالي تقريباً؛ أما عدد اليهود فقد ارتفع نسبياً إلى ما فوق واحد في المئة(14).

وقد تباينت نسبة المجموعات الدينية المختلفة بشكل كبير في الولايات الأوروبية والأناضولية والعربية. فالولايات الأناضولية والعربية على امتداد القرن كانت تضم مسلمين أكثر نسبياً، من الأقاليم الأوروبية عادة فوق ثمانين في المئة. وفي سنة 1831، كان سكان أماكن مثل قارص وطرابزون مسلمين بنسبة تتعدى تسعين في المئة، على حين كان سكان الروملي الأوروبي المسيحيون أكثر من الثلثين. وثمة تعداد آخر، عن الفترة من 1820 إلى 1840، يوحي بأن حوالى نصف السكان في الولايات الأوروبية كانوا من المسيحيين، وعددهم 4.7 ملايين من أصل

9.2 مليون نسمة. وإذا نظرنا إلى الأمر بطريقة مختلفة إلى حد ما، فإننا سنجد أن 18 بالمئة فقط من المسلمين العثمانيين كانوا يسكنون في الولايات الأوروبية بما فيها استانبول، خلال النصف الأول من القرن. وفي العاصمة نفسها، في ذلك الوقت، شكّل المسلمون 44 في المئة من إجمالي المقيمين. أما النسبة المئوية للمسلمين في الأجزاء المتبقية من الروميللي العثماني فقد ازدادت باطراد منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، من 32 في المئة أولاً لتصل إلى 48 في المئة في تسعينيات القرن التاسع عشر، بفضل إعادة توطين اللاجئين المسلمين، وارتفاع معدل المواليد في هذه المنطقة[15]. كذلك تصاعدت زيادة نسبة المسلمين في الولايات العربية. وفي تعداد 1831، كان المسلمون حوالى 76 في المئة من مجمل سكان سوريا. وفي وقت إحصاء سنة 1906، وصلوا إلى 84 في المئة من سكان بلاد الشام (و87 في المئة من سكان ولاية حلب).

وداخل الأقاليم المحددة في منطقة معينة، كانت هناك اختلافات مماثلة في التجمعات النسبية للفئات الدينية. فعلى سبيل المثال، شكّل المسلمون 87 في المئة من سكان أنقرة سنة 1911، لكنهم كانوا 67 في المئة فقط من سكان ولاية بتليس. وشكّل المسيحيون العثمانيون أقلية مهمة من السكان في أقاليم مثل بتليس ووان حيث شكّل الأرمن على التوالي 31 في المئة و26 في المئة من السكان جميعاً ولكن أقل من 15 في المئة من السكان في ولاية بورصة/ هودافنديغار. أما اليونان، من جانبهم، فكانوا على التوالي 14 في المئة و18 في المئة من كل سكان طرابزون وآيدين، ولكن في مقاطعات الروميللي مثل يانينا وسالونيكا فكانوا 55 في المئة و45 في المئة من الإجمالي (انظر الجدولين 5-4:IV)[16].

إن تأثير هذه الأنماط المناطقية والأقليمية لتوزع الجماعات الدينية غير واضح. لكن من المؤكد أنها كانت غير ذات أهمية. فلا الزراعة ولا الصناعة كانت محصورة في المناطق المسيحية، أو للأغلبية السكانية المسلمة في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن المعاصرين في القرن التاسع عشر كانوا مولعين بأن ينسبوا الاجتهاد والمثابرة إلى المسيحيين، وعدم المبالاة والانعزال إلى المسلمين، فإن هذه الأنماط لا تصمد أمام الفحص الدقيق. وبدلاً من ذلك، فإننا نجد مؤسسات المزارعين والصناعيين المسلمين والمسيحيين في كل مكان. إذ إن

9.2 مليون نسمة. وإذا نظرنا إلى الأمر بطريقة مختلفة إلى حد ما، فإننا سنجد أن 18 بالمئة فقط من المسلمين العثمانيين كانوا يسكنون في الولايات الأوروبية بما فيها استانبول، خلال النصف الأول من القرن. وفي العاصمة نفسها، في ذلك الوقت، شكّل المسلمون 44 في المئة من إجمالي المقيمين. أما النسبة المئوية للمسلمين في الأجزاء المتبقية من الرومللي العثماني فقد ازدادت باطراد منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، من 32 في المئة أولاً لتصل إلى 48 في المئة في تسعينيات القرن التاسع عشر، بفضل إعادة توطين اللاجئين المسلمين، وارتفاع معدل المواليد في هذه المنطقة[15]. كذلك تصاعدت زيادة نسبة المسلمين في الولايات العربية. وفي تعداد 1831، كان المسلمون حوالى 76 في المئة من مجمل سكان سوريا. وفي وقت إحصاء سنة 1906، وصلوا إلى 84 في المئة من سكان بلاد الشام (و87 في المئة من سكان ولاية حلب).

وداخل الأقاليم المحددة في منطقة معينة، كانت هناك اختلافات مماثلة في التجمعات النسبية للفئات الدينية. فعلى سبيل المثال، شكّل المسلمون 87 في المئة من سكان أنقرة سنة 1911، لكنهم كانوا 67 في المئة فقط من سكان ولاية بتليس. وشكّل المسيحيون العثمانيون أقلية مهمة من السكان في أقاليم مثل بتليس وفان حيث شكّل الأرمن على التوالي 31 في المئة و26 في المئة من السكان جميعاً ولكن أقل من 15 في المئة من السكان في ولاية بورصة/ هودافنديغار. أما اليونان، من جانبهم، فكانوا على التوالي 14 في المئة و18 في المئة من كل سكان طرابزون وآيدين، ولكن في مقاطعات الرومللي مثل يانينا وسالونيكا فكانوا 55 في المئة و45 في المئة من الإجمالي (انظر الجدولين IV:4-5)[16].

إن تأثير هذه الأنماط المناطقية والأقليمية لتوزع الجماعات الدينية غير واضح. لكن من المؤكد أنها كانت غير ذات أهمية. فلا الزراعة ولا الصناعة كانت محصورة في المناطق المسيحية، أو للأغلبية السكانية المسلمة في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن المعاصرين في القرن التاسع عشر كانوا مولعين بأن ينسبوا الاجتهاد والمثابرة إلى المسيحيين، وعدم المبالاة والانعزال إلى المسلمين، فإن هذه الأنماط لا تصمد أمام الفحص الدقيق. وبدلاً من ذلك، فإننا نجد مؤسسات المزارعين والصناعيين المسلمين والمسيحيين في كل مكان. إذ إن

تجمعات الأسواق الزراعية والصناعية كانت موجودة في المناطق التي كان المسلمون أو المسيحيون أو اليهود (في حالة سالونيكا الفريدة) يشكّلون فيها الأغلبية السكانية. إن المراكز المسيحية مثل هربوت غصّت بأنشطة صناعية وكذلك كان حال المدن الإسلامية مثل أوشاق. ونحن نبحث عبثاً إذا لجأنا إلى الدين (أو العرقية) باعتباره مفتاح النشاط الاقتصادي العثماني.

وقد اتفق المراقبون الأوروبيون المعاصرون بالإجماع على أن معدل وفيات المسلمين كانت أعلى ومعدلات المواليد كانت أقل مما هي عليه الحال بين المسيحيين العثمانيين. إلا أن هذا الاتفاق كان قائماً على أساس الانطباعات، وليس الاحصاءات، وكانت متأثرة بقوة بما كان المراقبون يتوقعونه (وربما حتى يأملونه فيه). وفوق هذا وذاك، فربما تكون أعداد السكان غير المسلمين قد ازدادت بمعدل سنوي قدره 2 في المئة بعد ثلاثينيات القرن التاسع عشر على حين كانت معدلات الوفيات للمسلمين مساوية أو أعلى قليلاً من معدلات المواليد. بيد أن هذه الملاحظة أيضاً تفتقر إلى قاعدة إحصائية ثابتة، إذ لا توجد أي معلومات يمكن الاعتماد عليها حتى الربع الأخير من القرن، ولذلك فإن البيانات حول معدلات المواليد والوفيات في أوائل القرن التاسع عشر هي «إسقاطات رجعية» قائمة على أساس معلومات ما بعد سنة 1878[17]. وربما بدأت معدلات الخصوبة بين المسلمين بالارتفاع بعد سنة 1878 بيد أنه لا سبيل للتأكد من ذلك[18]. أما المعلومات الجيدة نسبياً، والمتاحة حالياً عن فترة 1878 ـ 1914، فإنها تتعلق فقط بالمسلمين في استانبول، وإلى حدٍّ أقل كثيراً، بالمسلمين في الأناضول. وتعطي هذه المعلومات معدلات خصوبة ووفيات مساوية لتلك العائدة لأي دولة في مرحلة ما قبل التصنيع، كفرنسا مثلاً في القرن الثامن عشر. ففي خمس عشرة مقاطعة وناحية تتمتع بالحكم الذاتي في الأناضول، حوالى سنة 1900، تفترض أحسن التقديرات المتوفرة أن معدل المواليد بين المسلمين يصل إلى 49 في الألف ومعدل الوفيات يراوح ما بين 29 و38 في الألف[19]. (بلغت معدلات المواليد في الدول التي انسلخت عن العثمانيين في البلقان ـ صربيا، وبلغاريا، والمجر ـ حوالى 40 في الألف ومعدلات وفيات قدرها 19 في الألف في الفترة من 1900 إلى 1910). وكانت النسوة في الأناضول اللائي يتخطين فترة الولادة ينجبن ستة أطفال في المتوسط، وثلاثة منهم يموتون قبل سن الخامسة. وكان متوسط العمر يراوح ما

بين 35 سنة في ولاية طرابزون و27 سنة في ولايات سيواس. وأنقرة، وبتليس وهربوت. أما أولئك الذين كانوا يبقون على قيد الحياة بعد سن الخامسة، غير أنهم عادة ما كانوا يعيشون إلى عمر يراوح ما بين 45 و50 سنة. وفي المناطق الريفية بالأناضول عموماً، كان ما يقرب من نصف الأطفال المولودين لا يعيشون أبداً الفترة الكافية لكي يتزوجوا وينجبوا أطفالاً بدورهم[20]. وإذا كنا سنصدق المعاصرين الأوروبيين، فإن معدلات المواليد والوفيات لدى المسيحيين العثمانيين كانت أفضل من هذه الأرقام. وقد شجّعت الدولة العثمانية الخصوبة العالية وكانت تبهجها، بحيث تعبّر عن سعادتها أحياناً بمنح مكافأة مالية نقدية لمن تنجب عدة توائم. ففي سنة 1818، مثلاً، أُعطيت إحدى الأمهات في منطقة دمشق مكافأة يومية قدرها 10 أقجات لكل من توائمها الثلاثة الذين ولدتهم حديثاً[21].

العائلات

يدعو عدم اليقين بشأن العائلات العثمانية وحجمها إلى الإحباط بصفة خاصة. ذلك أن العائلات، أولاً وقبل كل شيء، مفتاح رئيسي لفهم الصناعة والزراعة والكيفية التي مزجت بها العائلات بين هذين النشاطين في استراتيجياتها للبقاء. وتشير المعلومات الضئيلة التي نقدمها أدناه بأنه على مستوى شامل، كانت نسبة عالية من عائلات الريف والمدن بسيطة أو صغيرة. وقد أدت مثل هذه الأنماط في الريف الزراعي إلى تقليل حجم قطعة الأرض التي يملكها المزارع وأوحت أيضاً بوجود حراك كبير في قوة العمل. لكن النقص الحالي في المعلومات المقارنة على مستوى المقاطعة أو الإقليم يحول دون الإفادة من استخدام العائلة كأداة للبحث في التغير الاقتصادي.

أُجري تحليل منهجي واحد فقط للعائلات في القرن التاسع عشر في الريف العثماني، يتناول الساحل الأناضولي للبحر الأسود، حيث كان متوسط أفراد العائلة حوالى 6.5 أشخاص. أما العائلات الريفية في الأماكن الأخرى من الأناضول فقد كان معدل عدد أفرادها ما بين هذا الرقم 6.5 و5.3 أشخاص، وهي أرقام تضع العائلات الريفية الأناضولية فوق معدل عدد أفراد العائلة في غربي أوروبا قبل التصنيع. غير أن ثمة تقديراً آخر يرى أن العائلات الريفية العثمانية في القرن التاسع عشر كانت تضم أربعة أشخاص في المتوسط فقط. أما البيوت التي كانت تضم

عدة عائلات في الريف الأناضولي فربما لم يصل مجموعها قط إلى 30 في المئة على حين كانت العائلات البسيطة أو الصغيرة تصل في المتوسط إلى ما بين 50 و60 في المئة[22]. وهناك حاجة إلى المزيد من البحث في هذا الموضوع.

وبالمثل يحيط الغموض في ما يتعلق بالعائلات في كل المناطق الريفية العثمانية تقريباً. ففي نابلس، المدينة العربية التي كان سكانها حوالى ثمانية آلاف شخص، يقدم تحليل لحوالى 107 من عقود الزواج سجّلت ما بين 1750 و1858 لمحة عن بعض عادات الزواج في هذه المدينة، ويكشف عن فروق مهمة بين النساء الثريات والنساء الفقيرات. إذ لم يكن لنساء الطبقة العليا بالفعل أي خيار في أزواجهن. فمثلاً كان الزواج بين أبناء العم والبنات القاصرات أكثر شيوعاً بين الأغنياء منه بين الفقراء، لأن مثل هذه الترتيبات كانت تستخدم للتضامن العائلي لتحقيق ميزة سياسية أو اقتصادية. أما بالنسبة إلى نساء الطبقة الدنيا في نابلس، فقد كان الزواج غالباً هو الفرصة الوحيدة، لتكوين الثروة من خلال المهر ولتحسين الوضع الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، كان هؤلاء النسوة يتزوجن مرة ثانية بشكل أكثر كثيراً من قريناتهن الثريات. وفي نابلس لم تكن تولى أهمية كبيرة لمسألة العذرية، ولم يكن الزواج ثانية يحمل أي وصمة عار، ما يظهر بأن فضيلة العفة التي يحتفى بها في الخطابة لم تكن تعني الكثير في الممارسة. ولم يكن تعدد الزيجات هو القاعدة في نابلس. ففي هذه المدينة العربية، كان 16 في المئة فقط من الرجال الذين تم إحصاؤهم متزوجين بأكثر من زوجة ولم يكن هناك من هو متزوج بأكثر من زوجتين[23]. هذا النوع من المعلومات يوحي بأن كثيراً من الافتراضات الشائعة بخصوص العائلة العثمانية غير صحيحة وتحتاج إلى تصحيح. بيد أن الأنماط في نابلس ليست نموذجية بالضرورة. ففي كثير من الأنحاء في الامبراطورية، حوّل المزج بين الشريعة والعُرف «المهر» إلى سعر متفاوت للعروس يرتبط بما يراه أفراد عائلة العروس مناسباً.

وثمة موقف مختلف حصلنا عليه من العاصمة العثمانية. إذ إن البحث الواسع في سجلات المحكمة الشرعية في استانبول في الفترة 1884 ـ 1926 يكشف بشكل حاسم عن أن المهر هناك كانت له أهمية رمزية فقط؛ ولا سيما بالنسبة إلى الطبقات الدنيا. وفي أحيان كثيرة، كان المهر المدفوع مبلغاً اسمياً ـ 51، أو 101،

أو 201 قرش. وهكذا، فإنه في حالة استانبول والشريحة الدنيا فيها، لم يكن ممكناً أن يستخدم المهر وسيلة لتراكم الثروة أو تحسين الوضع[24]. ذلك أن المعلومات الكثيرة والموثوق بها من إحصاءات سنة 1884 وسنة 1906 تسمح ببعض التأكيدات حول العائلات المسلمة باستانبول. إذ إن العائلة الواسعة الشهيرة ليست شائعة ولا تشكّل سوى 16 في المئة من تعداد عائلات استانبول. وعلى النقيض من ذلك، فإن العائلات البسيطة تصل إلى 40 في المئة بينما يشكل الأفراد الذين يعيشون بمفردهم أو في بيوت غير عائلية نسبة 21 في المئة من المجموع. وقد عاشت غالبية مسلمي استانبول في بيوت صغيرة تضم في المتوسط 3.6 أفراد. وكانت النساء تترأس من البيوت أكثر مما هو متوقع، أي 14 في المئة. وكما هي الحال في نابلس، كان مكان البيت في السلم الاجتماعي المحلي متغيراً مهماً. ففي استانبول كان ذلك يؤثر في حجم العائلة. وكان متوسط عدد أفراد العائلات العائلات الفقيرة في استانبول 4.5 أشخاص، بينما كان المتوسط 5.7 أشخاص هو القاعدة في بيوت النخبة. ولا يبدو أن عدد الخدم كان مؤشراً لأنهم لم يوجدوا سوى في عشرة في المئة من كل البيوت. وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء الخدم من الإناث والشابات؛ وهنا من الواضح أنه كان ثمة نمط سائد للنساء الشابات اللاتي يعملن في خدمة البيوت حتى الزواج[25].

ولم يكن هناك من الرجال الذين تم تعدادهم في استانبول من تزوج قبل سن الثلاثين. وما يزيد قليلاً على 2 في المئة من الرجال المتزوجين في المدينة تزوجوا أكثر من مرة، وكان لكل من هؤلاء الرجال زوجتان في المتوسط. ومن ثم، كانت هناك نسبة 5 في المئة من النساء في وقت معين مرتبطات في زيجات من هذا النوع[26]. ونسبة 2 في المئة من تعدد الأزواج هذه أقل كثيراً من نسبة 16 في المئة التي وردت من قبل عن مدينة نابلس العربية، لكن أسباب الاختلاف غير معروفة. وتشمل الأسباب المحتملة العادات المحلية، والاختلافات في مدى مصداقية التقارير، والفترة الزمنية أو الحجم الصغير لعينة نابلس. وفي الوقت الحالي، توجد معلومات قليلة عن سن الزواج عند النساء. ففي العاصمة سنة 1900 تقريباً، كان متوسط عمر الإناث عند الزواج حوالى 20 سنة، وكان متوسط سن الأمومة حوالى 28 سنة. أما في استانبول، فقد بدأ معدل الخصوبة يهبط بشدة قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة، وهو نمط استمر في فترة ما بعد الدولة العثمانية. وكان هذا

الهبوط ناجماً عن ارتفاع حاد جداً في سن الإناث عند الزواج وتراجع الخصوبة الزوجية، وهو مزيج من العوامل ربما لم يتكرر في أماكن أخرى.

وأخيراً، هناك اقتراحات بأن مستويات الخصوبة المنخفضة نسبياً في استانبول كانت قائمة بالفعل بحلول سنة 1875[27]. ومن المستغرب أنه كان هناك عدد كبير من الشباب أرباب أسر أو يعيشون بمفردهم: الأشخاص من سن الخامسة عشرة إلى التاسعة عشرة كانوا يشكلون حوالى ثلث البيوت التي يسكنها شخص واحد. وهنا، جزئياً، يرى المرء تأثير الهجرات الكبرى التي حدثت أواخر القرن التاسع عشر. والواقع أنه في ما بين الإحصاءين اللذين أجري أولهما في منتصف الثمانينيات والثاني 1906، كانت هناك نسبة مئوية متناقصة في البيوت التي يسكنها شخص واحد، بلا عائلة، أو نساء عازبات فقط. ويكشف هذا التراجع بوضوح عن أن موجات الهجرة كانت آخذة في الانحسار وأن الحياة المستقرة كانت تعود إلى طبيعتها[28]. ولكن، بالإضافة إلى ذلك، فإن العدد الكبير للعازبين، وللبيوت التي لا تسكنها عائلات، والتي يسكنها شباب فقط يشير إلى العدد الكبير من العمال المهاجرين الذين كانت العاصمة ملجأهم بشكل متكرر. وكان هؤلاء يوفرون الأيدي العاملة في الأعمال المنخفضة الأجور والعمالة غير الماهرة. فقد هجر كثير من الرجال المتزوجين وغير المتزوجين قراهم الأصلية ومدنهم إلى استانبول، سواء للعمل الموسمي أو للعمل الذي يستمر في ما بين سنة وعشر سنوات. وكثيراً ما يرد ذكر المناطق المحيطة بهربوت وبحيرة فان وإقليم كبادوكيا باعتبارها مصادر العمالة المهاجرة[29]. أما في العاصمة، فكان الرجال القادمون من الأقاليم يقومون بأعمال مختلفة بما يتناسب وأنماط عمل المهاجرين التي ترجع إلى عشرات السنين، وفي بعض الحالات، ترجع إلى عدة قرون. وكان الرجال من قرى معينة يعملون طهاة لدى السلطان؛ وآخرون يقومون ببعض الأعمال الحرفية وأعمال بناء محددة. إذ إن منطقة قسطمونو، مثلاً، كانت تقدم عمال الغسيل عموماً[30]. أما أشهر العمال المهاجرين، أي الحمّالين، فغالباً ما كانوا يأتون من قرى شرقي الأناضول. هؤلاء الحمالون، وغيرهم من العمال المهاجرين أيضاً، كانوا يعيشون سوياً في مجموعات صغيرة، ويتقاسمون الطعام، ويدّخرون نقودهم. وكانوا يعودون إلى قراهم بشكل مؤقت بعد عدة سنوات، ويتزوجون، ويشيّدون منزلاً، ويعودون إلى استانبول مجدداً ربما للعمل خمس سنوات أخرى. وعلى

المنوال نفسه، كانت المدن العثمانية الأخرى، مثل بيروت وحلب وسالونيكا، تقدم فرص العمل للعمال المهاجرين «لأن وسائل المعيشة لا تكفي أعدادهم في بلادهم». وإذ كانوا يعملون في الموانىء أو في أعمال البناء، مثلاً، فإن أعداد العمال المهاجرين المستخدمين في هذه المدن لا تزال مجهولة حتى الآن[31].

الكوابح السكانية

اجتمع الفرسان الأربعة(*) مع الحدّ من المواليد والهجرة لكبح نمو السكان العثمانيين. فبعد عدة زيارات كارثية في الغالب، اختفت أكثر الأمراض الوبائية فتكاً أو ضعفت في فترة ما بعد سنة 1875. وكان الربع الأول من القرن كارثياً عندما اجتاح الطاعون بالإضافة إلى الحمى الصفراء والكوليرا الأراضي العثمانية. فقد تسبب الطاعون الدُّبلي، المعروف في المنطقة منذ وقت طويل، بسقوط أعداد ضخمة للغاية من الضحايا في إزمير وغيرها من الموانىء خلال أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. فتعرضت الإمبراطورية بأكملها لهذا المرض ما بين سنة 1812 وسنة 1818. وفي سنة 1812 مات عدد يقدّر بثلاثمئة ألف نسمة (ربما يكون مبالغاً فيه) في إقليم استانبول الكبرى بسبب الطاعون، وفي ما بعد في سنة 1836، كان الوباء لا يزال قوياً بحيث قضى على حوالى ثلاثين ألفاً من سكان العاصمة. واستمر الطاعون بزيارة استانبول وولايات البلقان كل سنة تقريباً خلال السنوات الثلاثين التالية، بيد أنه من الواضح أن حدّته قد تناقصت. وقد عاود الطاعون الدُّبلي الظهور في كل عقد حتى خمسينيات القرن التاسع عشر في الأقاليم المصرية والسورية والعراقية وفي شبه الجزيرة العربية. وعلى ساحل بحر إيجة في الأناضول، ضرب الطاعون ستاً وعشرين مرة في ما بين سنة 1801 وسنة 1850؛ وفي إزمير حصد طاعون سنة 1812، خمس سكان المدينة. وقد زار الوباء شرقي ووسط أقاليم الأناضول 28 مرة خلال نصف القرن هذا. أما في الأراضي السورية، فقد قتل الوباء الذي حلّ بحلب سنة 1827 ما يراوح بين 20 و25 في المئة من السكان. وفي بغداد، سنة 1831، مات حوالى سبعة آلاف شخص في أسبوعين

(*) المقصود بالفرسان الأربعة هنا: 1 - الأوبئة والأمراض؛ 2 - الكوارث الطبيعية؛ 3 - التقلبات المناخية الحادة؛ 4 - المجاعات.

وساعد الطاعون على إنهاء حكم آخر المماليك في المدينة المحاصرة. وقد كان ذلك جزءاً من أكبر عملية انتشار لهذا الوباء حدثت خلال القرن التاسع عشر، حيث حلّ أيضاً بإيران والعراق إلى جانب سوريا، وإزمير وطرابزون[32]. وقد عاود الوباء الظهور في البلقان والأناضول في أثناء أربعينيات القرن التاسع عشر؛ وبينما خفت حدته تدريجياً في هذه المناطق، بقيت أقاليم الجزيرة العربية والمنطقة العراقية مصابة به[33].

وبينما خفّت حدة الطاعون، ظهر قاتل جديد ـ الكوليرا الآسيوية ـ القادمة من الشرق. وإذ دخلت الكوليرا العالم العثماني عن طريق روسيا، فإنها ضربت أولاً الأقاليم العراقية في سنة 1821 وتحرّكت بسرعة إلى داخل المناطق السورية والأناضولية الشرقية. وخلال العقود الثلاثة التالية، ضربت سبعة أوبئة الامبراطورية. ففي الأناضول، انتشرت موجات وبائية خطيرة في سنة 1847 وسنة 1865. وفي سالونيكا، مات ثلاثة آلاف شخص سنة 1848. وغالباً ما كان الحجاج القادمون من الهند وشرق آسيا ينشرون أوبئة الكوليرا عن طريق المدينتين المقدّستين مكة والمدينة، وكذلك الأمراض الأخرى. وتكشف التقارير عن أن الكوليرا ظهرت في الحجاز للمرة الأولى سنة 1832، لتقتل ما يزيد على عشرة آلاف شخص قبل أن تنتقل إلى مصر وأوروبا. وجاءت موجتان جديدتان من الكوليرا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر أعقبتهما موجة وبائية في أربعينيات القرن قتلت حوالى عشرة آلاف شخص في مكة، وأفيد عن أنها قتلت عشرين ألفاً في بغداد، ثم حدثت أربع موجات أخرى في خمسينيات القرن التاسع عشر. أما في سنة 1865، فإن موجة الوباء القاسية نفسها حصدت أرواح ثلاثين ألف فرد على الأقل من الحجاج وكذلك زوجة حاكم الحجاز، وابنه، وابنته. وبدأ منذ خمسينيات القرن التاسع عشر نظام حجر صحي عالمي قوي لمكافحة المرض. وقد حدّت محطات الحجر الصحي من المرض المولود وحالت دون حدوث حالات وبائية رئيسية بدءاً من ستينيات إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر. لكن الكارثة وقعت مرة أخرى في سنة 1893، حيث توفى ما يصل إلى أربعين ألف حاج. وحمل الحجاج العائدون الكوليرا إلى استانبول حيث قتلت ألفاً ومئتي شخص، كما حملوها إلى إزمير وطرابزون. وانتشر وباء كبير على امتداد الامبراطورية في سنة 1902[34]. وكانت هناك أمراض قاتلة أخرى أيضاً. إذ انتشر

وباء التيفوس في العقود الوسطى والأخيرة من القرن وجاء بصحبة اللاجئين المسلمين من الأراضي الروسية. ولكن عندما خفتت حدة هذه الهجرات، خفت حدّة هذا المرض أيضاً. وظهر التيفوس في أواخر القرن سنة 1892، حين جاءت سفينة محمّلة بالعمال الفارين من المجاعة حول بنغازي في ليبيا وتسبب في انتشار خفيف للتيفوس في بلاد الشام. أما الملاريا، من جانبها، فقد قضت على أعداد كبيرة، بحيث قللت من أعداد سكان المستوطنات من المهاجرين التتار والشراكسة في إقليم أضنة وأزالت البعض منهم عن بكرة أبيهم، وكذلك فعلت على الجانب السوري من حدود هذه المستوطنات. وكان مرض الزهري ومرض السيلان شائعين بين الحاميات العسكرية الكبيرة وبين عمال المناجم حيث يمر عمال عابرون. بيد أن تأثيرها في معدلات الوفيات غير مؤكد[35].

وقد تناقصت معدلات حدوث المجاعة، شأنها شأن الأوبئة، خلال القرن التاسع عشر. إذ إن العراق، مثلاً، عانى من المجاعات الكبيرة في سنوات 1801، 1827، و1831، لكن من الواضح أنه لم تكن هناك عواقب كبيرة في ما بعد. أما في الأناضول، فقد حدثت مجاعة كبيرة، نتيجة تضافر الشتاء القاسي، مع الجفاف ونقص المحاصيل وتدهورها، في سنة 1873 ـ 1874 وقتلت عشرات الآلاف. وتكرر حدوث الأزمات المناخية، على سبيل المثال، في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، ومرة أخرى في ما بين سنة 1906 وسنة 1908، وتسببت في نقص كبير في المحصول ونفوق الماشية. ولكن، في ذلك الحين، تمكنت أنظمة الاتصالات والنقل المتطورة من جلب إمدادات الغذاء المطلوبة وحالت دون موت أعداد كبيرة. غير أن عمليات التعبئة العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى، والجفاف والشتاء القارس في بعض المناطق أدت إلى إلغاء أثر هذه التطورات. وقد حدثت مجاعة قاسية جديدة بحيث عانت العاصمة نفسها منها. وكان الوضع لا يزال أشد سوءاً في الأقاليم الأناضولية والسورية التي عانت من سقوط أعداد غير عادية من الوفيات[36].

وقد قضت الحروب على أعداد هائلة من الرعايا العثمانيين، وبصفة خاصة بين المسلمين الذين كانوا يشكّلون الأغلبية الساحقة للقوات العسكرية. وكان الأكثر تأثراً بذلك الشبان الذكور الذين يُحتاج إليهم لإنتاج الجيل التالي. إذ إن الحروب

أخرجت عشرات الألوف وأحياناً مئات الألوف من الشباب الذكور من بلادهم، ونقلتهم إلى مناطق نائية ثم أدت إلى إعاقتهم أو قتلهم بأعداد هائلة. وليست هناك إحصائيات تتعلق بالضحايا العسكريين، لكن المؤكد أن أعدادهم كانت ضخمة.

وكانت معظم الحروب العثمانية ذات أثر كارثي مزدوج لأنها تجري على أرض الوطن، بحيث تلحق خسائر جسيمة بالسكان المدنيين كذلك. ولم يكن غير المحاربين يلقون ميتة عنيفة على أيدي الجنود فحسب، بل كانوا يلقون حتفهم أيضاً من سوء التغذية وما يصاحبها ـ الطاعون، والتيفوس والكوليرا. ولا بد من أن وفيات الأطفال والرضّع كانت مرتفعة جداً في مثل هذه الظروف، في حين أن معدلات الوفاة بين النساء في سن الحمل كانت تزيد من إعاقة قدرة الأجيال العثمانية على إعادة إنتاج جيل عثماني جديد. أما أولئك الذين كانوا بمنأى عن ساحات القتال فقد عانوا أيضاً حين كانت تتضاءل إمدادات الغذاء من الريف الذي يدور فيه القتال. وفي ما بين سنة 1821 وسنة 1841، مثلاً، كانت جميع المقاطعات الأوروبية والأناضولية والعربية مسرحاً لكوارث كبرى: حرب الاستقلال اليونانية، وحرب 1827 ـ 1829 ضد روسيا، والحربان ضد محمد علي باشا.

ومن المذهل أن نلحظ أن الدولة العثمانية خاضت أحياناً حرباً واحدة على الأقل خلال ثلاث وخمسين سنة من السنوات في ما بين 1800 إلى 1918 (أي ما يعادل 45 في المئة). ففي النصف الأول من القرن، كانت الحروب شائعة بشكل خاص وتصاعدت خلال اثنتين وثلاثين سنة من الخمسين سنة (أي 66 في المئة تقريباً)، وكانت تنشب في مناسبات عديدة ضد أكثر من عدو. أما في النصف الثاني من القرن وحتى سنة 1918، فكان هناك حوالى إحدى وعشرين سنة من الحروب[37]. وتبدو العواقب الاقتصادية لهذه الحروب واضحة. فقد تفاقم نقص العمال ووصل إلى نقطة حرجة. ولمّا كانت الأراضي العثمانية هي ساحات القتال، لم تزرع المحاصيل أو لم تحصد، وتعطّلت التجارة ودُمّرت المعامل والمصانع. وكانت أزمة سبعينيات القرن التاسع عشر الاقتصادية، مثلاً، حادة للغاية. ولم تنجم عن الذعر المالي العالمي فحسب، بل أيضاً عن المجاعة القاتلة التي أعقبت الحرب الروسية ـ التركية مباشرة.

لا شك في ممارسات الحدّ من المواليد، التي راوحت ما بين العَزْل (أي

عدم الإفراغ في المهبل) والإجهاض، فلا بد من أنها كانت معروفة على نطاق واسع في العالم العثماني في القرن التاسع عشر. وقد عرف العالم المسلم في العصور الوسطى ممارسات الحدّ من المواليد من خلال وسائل متنوعة مثل كتب الطب، وأهم منها، كتب الفقه والجنس[38]. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعرفة الواسعة بممارسات الحدّ من المواليد في العالم التركي والعالم العربي الحديث يجعل من المعقول أن نفترض وجود وعي عام بالأشكال المختلفة للحدّ من المواليد خلال القرن التاسع عشر. بيد أنه من غير المعروف مدى انتشار هذه الوسائل، وهو الأمر الذي اختلف بالتأكيد من وقت إلى آخر، وبحسب الموقع والمكانة الاجتماعية. وقد شاع الحد من المواليد، بما في ذلك تزايد زواج الإناث في سن متأخرة، كما رأينا، في استانبول في أواخر القرن التاسع عشر، وربما قبل ذلك[39]. وفي ما عدا ذلك فإن المعلومات المتاحة قليلة.

ومن المؤكد أن الإجهاض كان معروفاً. ففي عشرينيات وثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، عندما قامت فرق التجنيد بتخفيض سكان القرى في غمرة حماستهم لجلب المجندين للجيش الذي تم إصلاحه، يبدو واضحاً أن الكثير من نساء القرى أجهضن أنفسهن وخاطرن بحياتهن خوفاً على مستقبل أبنائهن الذين لم يولدوا. وفي أثناء الثلاثينيات أزعج مستوى الإجهاض المرتفع الدولة إلى حد أنها اتخذت عدداً من التدابير لتحريم ممارسته[40]. وثمة تقارير من رودوس في خمسينيات القرن التاسع عشر، وبواكير الستينيات في إزمير تناقش حالات الإجهاض لدى المسلمين في المناطق الساحلية على بحر إيجة، التي كان يتم إجراؤها على أيدي القابلات اليهوديات. وفي أواخر القرن التاسع عشر كانت القابلات في مكة يبعن مزيجاً من الأدوية للنساء الراغبات في منع الحمل. وكانت القابلات واثقات من فعالية وصفاتهن إلى حدّ أنهن كن يقدمن ضماناً لعميلاتهن بإعادة النقود في حال فشل الوصفة[41]. وفي استانبول، في سبعينيات القرن التاسع عشر، كان المسلمون يمارسون الإجهاض «إلى حدّ يدعو للخوف». ويتابع التقرير، في إشارات نادرة إلى المسيحيين، بأنهم كانوا كذلك يلجؤون كثيراً إلى الإجهاض. ومرة أخرى استرعى الإجهاض الانتباه الرسمي قرب نهاية القرن، حين أقامت الدولة مركزاً لمحاربة الإجهاض في إقليم بورصة، مع خطط لتمويل مراكز مشابهة في أي مكان آخر بالامبراطورية[42].

كبحت الهجرة أيضاً مستويات السكان العثمانيين. وقد وفد عدد من المهاجرين العثمانيين، ربما قلة قليلة، إلى العالم الجديد قبل منتصف القرن، ومنذ عشرينيات القرن التاسع عشر. وكان بين هؤلاء واحد هو الحاج علي، وهو سوري/لبناني أنشأ فرقة من الجمال في جنوب غربي الولايات المتحدة بناءً على طلب وزير الحربية جيفرسون ديفيز. ولا يزال بالإمكان رؤية ضريحه الذي اتخذ شكل هرم وعلى قمته جمل، بالكورتزايت بأريزونا. وارتفع عدد المهاجرين العثمانيين بشكل حاد بعد ستينيات القرن التاسع عشر، مثلما حدث مع الهجرة إلى الخارج من إيطاليا واليونان وحوض البحر المتوسط عموماً. وقد بلغت الهجرة مستويات قياسية عندما زادت الحاجة إلى العمالة الزراعية، في وقت ازدهار المنتجات الزراعية العثمانية أواخر القرن التاسع عشر. وفي أقاليم قليلة، حفز تدهور البيئة الاقتصادية أو الاجتماعية، مثل مذبحة الأرمن في أواسط تسعينيات القرن التاسع عشر، على حركة السكان. وفي منطقة جبل لبنان، كان كبار الملاّك قد جرّدوا الكثير من المزارعين من أملاكهم وركّزوا على إنتاج الحرير، الذي صار يشكل ما يزيد على نصف الإنتاج الزراعي. وحين أدى التذبذب في الأسواق العالمية للحرير إلى الإطاحة بفرص العمل أمام العمال الذين كانوا آنذاك بلا أرض، اختار كثير منهم الهجرة.

لكن سنوات الذروة في الهجرة جاءت بعد سنة 1890، حين لم يعد الفقر واليأس الاقتصادي العاملين الحاسمين عادة. وتصادفت معظم الهجرة مع عصر الرخاء عند نهاية الفترة. أما عوامل الجذب التي شدّت العثمانيين إلى العالم الجديد فربما كانت تتساوى مع عوامل الطرد في أهميتها. ففي كل مكان من عالم البحر المتوسط (وفي شمال أوروبا كذلك) كان المهاجرون يتركون أوطانهم بأعداد متزايدة بفضل الإمكانية المتزايدة، والبساطة والأسعار الرخيصة للسفر بالسفن البخارية. ففي تسعينيات القرن التاسع عشر وحدها، هاجر ما يزيد على أربعة ملايين شخص من قارة أوروبا، على حين رحل أكثر من 7.5 ملايين شخص في العقد التالي[43]. وربما يكون بناء السكك الحديدية قد حفز الهجرة العثمانية على الرغم من أن السفر بالطرق البرية كان على ما يرام منذ زمن طويل قبل ذلك. وما أن بدأت الهجرة، حتى اتخذت لنفسها حركتها الخاصة حين بدأ الأكثر حرصاً يسيرون على خطى المهاجرين الناجحين وصارت أنماط سلاسل الهجرة راسخة

تماماً. كذلك أدّت البعثات التبشيرية الأميركية ذات النشاط المتزايد في الشرق الأوسط دوراً ما، حيث قدمت للمهاجرين أماكن الوصول والاستقبال، وأحياناً الفرص التعليمية في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سمعة العالم الجديد والرواتب العالية التي تدفعها مصانعه كانت من الحوافز القوية على الهجرة. هذه الأنواع من العوامل ربما تفسّر المصادفات المتناقضة أواخر القرن التاسع عشر متمثلة في زيادات الهجرة والازدهار الزراعي في ما بعد سنة 1890، حين استفاد معظم المزارعين من الأسعار المرتفعة لمحاصيلهم.

كان كثير من المهاجرين مزارعين. وربما هاجر بعضهم أولاً إلى مدن الموانىء العثمانية، ليلحقوا بالعمالة المدينية أو العاطلين منهم، ثم سافروا إلى الخارج. وما يزيد على نصف المهاجرين من الأقاليم السورية سنة 1911 (بحسب مفردات سلطات التعداد في الولايات المتحدة) كانوا عمال مزارع ومصانع غير مهرة، وكان خمسهم تقريباً يشتغلون بالتجارة على حين مارس خمس آخر مهناً تتطلّب مهارة. وكان معظم المهاجرين، ربما ما يزيد على ثلاثة أرباعهم، من الذكور. وكانت نسبة ستة عشر في المئة من المهاجرين العثمانيين إلى الولايات المتحدة سنة 1899 من الإناث؛ وفي سنوات معينة قبل سنة 1900، كانت نسبة 32 في المئة من المهاجرين السوريين من الإناث. ومن بعدها، يبدو أن عدداً أكبر من النساء والأطفال السوريين قد هاجروا لتلحق الزوجات بأزواجهن والأطفال بآبائهم في الولايات المتحدة. ومن المحتمل أن يكون معظم الذكور قد هاجروا في ذروة قدراتهم الإنجابية، عندما كانوا بين سن الخامسة عشرة والأربعين. وكان الشائع بين المهاجرين الاستقرار في المدن بالأميركيتين، وإفريقيا وأستراليا[44]. وفي ما بين سنة 1860 وسنة 1914 هاجر إلى الولايات المتحدة ما يقدّر بمليون ومئتي ألف من الرعايا العثمانيين، وهم حوالى 5 في المئة من مجموع سكانها سنة 1914. وبالمقارنة كانت هذه نسبة صغيرة. وعلى النقيض من ذلك، خسرت إيطاليا حوالى ستة ملايين شخص خلال هذه الفترة، أي حوالى 18 في المئة من سكانها[45]. وخلال الفترة ما بين 1869 و1892، هاجر 178 ألف شخص من تركيا الآسيوية إلى الولايات المتحدة (لم تقدّم الأرقام عن المهاجرين من الولايات الأوروبية). وفي ما بين 1895 و1914، هاجر 120 ألفاً من تركيا الأوروبية بالإضافة إلى 150 ألفاً من الأقاليم الآسيوية إلى الولايات المتحدة. وكانت الغالبية بين كل المهاجرين من

المسيحيين وما بين 15 ـ 20 في المئة مسلمين. وهكذا ساعدت الهجرة على المزيد من ميل الميزان الديني لصالح المسلمين. إلا أنه في بعض الفترات وفي بعض المناطق، صارت هجرة المسلمين أكبر حجماً. ففي سنة 1909 كان 43 بالمئة من كل السوريين المهاجرين إلى الأرجنتين من المسلمين؛ وبين سنة 1901 وسنة 1913 سجلت الولايات المتحدة بصفة خاصة حوالى 43 ألف أرمني و17 ألف تركي وصلوا إليها. وعموماً، فإن سوريا ولبنان قدمتا حوالى نصف إجمالي المهاجرين على حين أن مقدونيا وألبانيا وتراقيا وغربي الأناضول احتلت المرتبة الثانية في الأهمية. واتبع الأرمن العثمانيون، من منطقة هربوت، مثلاً، أنماطاً منتظمة للهجرة إلى أميركا في ستينيات القرن التاسع عشر(46).

وقفز عدد المهاجرين بشكل حاد في فترة تركيا الفتاة، استجابة لعوامل الطرد التي عددناها من قبل ولقانون 1909 الذي جعل المسيحيين العثمانيين ملزمين بالخدمة العسكرية. وتركت أعداد قياسية من المهاجرين بين سنة 1910 إلى سنة 1912؛ حيث هاجر حوالى 45 ألفاً من السوريين/اللبنانيين إلى الأرجنتين لوحدها. وكان العمال المهاجرون يرسلون مبالغ كبيرة إلى عائلاتهم ويغدقون بكرم على المدارس والمؤسسات الدينية في بلادهم. وقدر متوسط تحويلات المهاجرين السنوية (والتي لا تتضمن المناطق السورية) حوالى ثلاثمئة ألف جنيه استرليني في ثمانينيات القرن التاسع عشر وزادت بشكل مطرد لتصل إلى مليوني ومئتي ألف جنيه استرليني في ما بين 1910 و1913(47).

وكما كانت الحال في الأماكن الأخرى، مثل البرتغال وإيطاليا، غالباً ما كانت الهجرة العثمانية استراتيجية للارتقاء الاجتماعي لأنهم كانوا يخططون للعودة إلى وطنهم. وقد عاد في النهاية إلى الوطن ثلث المهاجرين العثمانيين، حوالى 400 ألف نسمة، وهي نسبة أعلى قليلاً منها في إيطاليا، حيث عاد حوالى 28 في المئة من كل المهاجرين إلى الوطن بين سنة 1900 وسنة 1914. وكانت لمثل هذه الهجرة المؤقتة آثار إيجابية في الاقتصاد حيث عاد الرعايا العثمانيون بمهارات وتكنولوجيات جديدة. إذ إن عدداً من العائدين، مثلاً، فتحوا مصانع في أماكن مختلفة بعد أن عملوا في الولايات المتحدة وإنكلترا(48). وبصفة إجمالية انتزعت الهجرة على نحو دائم حوالى 800 ألف شخص (باستثناء الأطفال الذين ولدوا في

المهجر) كانوا أساساً من الذكور والمسيحيين ومن ذوي الأصول الريفية، من الأراضي العثمانية.

الهجرة الداخلية وأثرها في السكان العثمانيين

أخرت عوائق مالتوس المحددة للسكان مثل الحرب والمرض، ومعها الحد في المواليد والهجرة، النمو الإجمالي لسكان الدولة العثمانية حتى ستينيات القرن التاسع عشر. وبعد ذلك تمّ التغلّب على هذه العوائق بموجات ضخمة من المهاجرين من الداخل وارتفع العدد الكلي للسكان العثمانيين. ويمكن تقسيم المهاجرين إلى مجموعتين. أولاهما، ليست مهمة من الناحية الإحصائية، وكانت تتألف من أولئك الذين جاؤوا طوعاً، واجتذبتهم سياسات الهجرة التي اتبعتها الدولة العثمانية. أما الثانية والأهم كثيراً فكانت مجموعة تتألف من اللاجئين الفارين إلى داخل أراضي السلطان. وكان أكثرهم أهمية المسلمون الفازون من القرم، والقوقاز والبلقان، وكذلك أعداد أقل من آسيا الوسطى وكريت. وإجمالاً هاجر ما بين 5 ـ 7 ملايين مسلم إلى داخل الأراضي العثمانية بين سنة 1783 وسنة 1913[49]. وكان بعض هؤلاء من رعايا السلطان المنسحبين من الأراضي التي خسرها وبذلك كان الأمر مجرد إعادة توزيع أكثر منه مكسباً صافياً من السكان. أما الآخرون، ويشكّلون في مجموعهم 3.8 ملايين على الأقل، فكانوا من الرعايا السابقين للقيصر الروسي. وقد أدى استقرارهم إلى إطلاق تأثيرات المرض والحرب والتحكّم في المواليد، والهجرة إلى الخارج.

ولم تصبح الامبراطورية العثمانية قط مكاناً مهماً للهجرة الطوعية على الرغم من أن الحكومة قدّمت شروطاً سخية. ففي مرسوم صدر سنة 1857 وضعت الشروط التي تتيح دخول المهاجرين الطوعيين إلى رحاب الامبراطورية. وقد رحّب المرسوم بكل الوافدين الجدد الذين لديهم بعض الممتلكات وعلى استعداد لأن يصبحوا من الرعايا العثمانيين ويخضعوا للقوانين العثمانية. وكان المستوطنون يحصلون على أراض زراعية جيدة دون رسوم، لكنهم لا يستطيعون بيعها لفترة عشرين سنة. وإذا اختاروا الاستقرار في الروملّلي، فإنهم يعفون من الخدمة العسكرية ومن الضرائب كافة على مدى ست سنوات. أما إذا اختاروا الأناضول والولايات العربية الأقل سكاناً فإن الإعفاء يسري على مدى اثنتي عشرة سنة.

وعلى الرغم من أن كثيراً من الأوروبيين والأرمن المهتمين استفسروا عن ذلك، فإن عدد المستوطنين الحقيقيين الطوعيين الذين جاؤوا سعياً وراء الفرصة الاقتصادية يبدو قليلاً للغاية. إذ لم تضم الولايات العربية أكثر من آلاف قليلة من الأوروبيين، في حين ضمّ الأناضول ما يقارب عشرين ألف أوروبي سنة 1900. وفي النهاية، كانت الأميركيتان أكثر جاذبية وظلّ الأوروبيون مترددين في وضع أنفسهم تحت السيادة العثمانية.

أما اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين فقد شكّلوا أكبر مجموعة منفردة من المهاجرين الطوعيين. ففي سنة 1880 كان هناك ما يقدّر بخمسة وعشرين ألف يهودي في فلسطين، وفي سنة 1914 وصل عددهم إلى مئة ألف. ولم يتضمن المستوطنون الجدد المهاجرين من روسيا وشرقي أوروبا لكنهم تضمنوا المهاجرين من أماكن أخرى في الامبراطورية العثمانية. وبينما كانت الدولة العثمانية ترحّب بالمهاجرين إليها بشكل عام، فإنها كانت تخشى إنشاء دولة صهيونية، وقرب نهاية القرن حاولت دون نجاح الحد من تدفق المهاجرين اليهود[50].

أما المهاجرون غير الطوعيين، أي المهاجرون اللاجئون، فكان من ضمنهم مسيحيو البلقان الباحثون عن ملاذ ديني، والذين استقروا في أعداد صغيرة في كل من الروملّلي والأناضول. وهرب عدة مئات من المؤمنين القدامى الذين كانوا قد هربوا من روسيا إلى مناطق الدانوب خلال القرن الثامن عشر مرة أخرى إلى الأناضول سنة 1878 حين صارت تلك الأقاليم جزءاً من دولة رومانيا. وفي منتصف القرن توطّنت مجموعات من البولنديين والمجريين والقوزاق بالقرب من استانبول وفي الأقاليم الأوروبية ومناطق غربي الأناضول، غالباً بعد إخفاق الثورات في بلادهم. وبينما كانت هجرات هؤلاء المسيحيين إلى الدولة العثمانية مدهشة، إلا أن أهميتها تخفت أمام الهجرات المسلمة الكبرى في فترة ما بعد سنة 1850.

ولمّا استقلّت الأراضي التابعة للعثمانيين من قبل في البلقان، هرب جزء كبير من سكانها المسلمين، ما سبّب تركيزاً عالياً للمسلمين في الأراضي العثمانية الباقية. وقد جلبت كل خسارة تالية تحوّلاً في السكان. وقد بدأت أول هجرة كبيرة للمسلمين في الفترة ما بين 1770 و1784، مع هروب التتار من القرم التي ضمت حديثاً لروسيا ومن بيساربيا ودوبروجا العثمانيتين. وحققت الهجرة من القرم

أهمية جديدة بعد سنة 1856 حين صار الطرد بالقوة سياسة قيصرية رسمية. وتمت إعادة توطين حوالى 30 ألفاً من التتار النوغاي في منطقة شكوروفا بالقرب من أضنة، لكن الغالبية العظمى ماتوا جراء وباء الملاريا. وكان حوالى 150 ألفاً من سكان القرم قد رحلوا بحلول سنة 1860، على حين هاجر 228 ألفاً آخرون في السنوات الثلاث التالية. واستقر معظمهم في دوبروجا وتحرّكوا ثانية عندما استمرت الامبراطورية في الانكماش. وفي سنة 1878، حصلت رومانيا على استقلالها ما تسبّب في إعادة توطين تتار النوغاي وغيرهم في غربي ووسط الأناضول. وعلى وجه الإجمال كان ما يقدّر بحوالى 1.8 مليون من التتار قد هاجروا إلى داخل الأراضي العثمانية بحلول عام 1922.

لقد شكّل الشراكسة أكبر مجموعة منفردة من المهاجرين القسريين إلى داخل الأراضي العثمانية. فمع غزو الحكومة القيصرية النهائي لبلاد الشراكسة في ستينيات القرن التاسع عشر، خرجت موجة من الهجرة نتيجة سياسة الحكومة القيصرية، وأضافت، على مدى نصف القرن التالي، مليوني شخص على الأقل إلى سكان الدولة العثمانية. وكان بعض الشراكسة قد هاجروا مبكراً في سنة 1860 لكي يهربوا من البرامج القسرية التي وضعتها الدولة الروسية للتوطين والتنصير. وللسيطرة على الهجرة توصّل النظامان الروسي والعثماني إلى اتفاقية سنة 1860، التي من الواضح أن السلطات العثمانية في استانبول اعتقدت أنها سوف تؤدي إلى هجرة حوالى 50 ألفاً فقط من الشراكسة. ولكن، مع نهاية عام 1864، أصبحت القطرة المتوقعة فيضاناً وناضلت الدولة العثمانية لكي تتعامل مع 522 ألفاً من اللاجئين من شرقي بلاد الشركس لوحدها. وثمة تقدير آخر يرى أن مليوناً من الشراكسة على الأقل قد انتقلوا إلى الأراضي العثمانية بحلول سنة 1866. وقد سافر كثير منهم بعد أن ركبوا السفن في الموانىء الروسية إلى مناطق الدانوب، ثم تفرّقوا؛ فعلى سبيل المثال، بحلول سنة 1876 كان حوالى ستمئة ألف من الشراكسة قد استقرّوا في مختلف أنحاء ولايات البلقان. وبالاشتراك مع المهاجرين من القرم، أعيد توطين الكثير في الأناضول والمناطق العربية عندما حصلت ولايات البلقان على الاستقلال. ومع نهاية الحرب الروسية - التركية سنة 1878، كان ما مجموعه مليون ونصف من الشراكسة الذين بقوا بعد الهجرة قد استقروا في الامبراطورية. وبينما استمرت روسيا في سياسة التهدئة، هاجر نصف مليون آخر في ما بين سنة 1881 وسنة

1914. وإذ خشيت بطرسبرغ أن يشكل هؤلاء المهاجرون خطراً أمنياً، طلبت من اسطنبول توطينهم في أقاليم بعيدة عن الحدود. وهكذا وجد الشراكسة أوطاناً جديدة في أماكن مثل حلب وبورصة، وعلى امتداد السكك الحديدية التي امتدت بين اسطنبول وأنقرة وقونية. وحصل آخرون على أراض غير مزروعة على امتداد حدود المستوطنات في الأقاليم السورية. وقد تمت إعادة توطين خمسة وعشرين ألف عائلة على الأقل في ولاية دمشق بين سنة 1873 وسنة 1906. ومنحت الحكومة المستوطنين الشراكسة هبات من الأراضي والأدوات والبذور.

وصار هؤلاء المهاجرون عاملاً مهماً في الانفجار الزراعي الذي صاحب بناء سكك حديد الأناضول واستصلاح أراضٍ جديدة ببلاد الشام. وفي هذه المناطق، وكثير غيرها، جلب المهاجرون تقنيات وأساليب زراعية جديدة وفرت حافزاً قوياً لتحسين الزراعة في أواخر العهد العثماني. غير أنه على الرغم من ذلك، استمرت التوترات في مناطق نائية مثل سامسون والبحر الأسود وفلسطين بين الشراكسة والسكان المحليين على مدى عدة عقود[51].

الهوامش

(1) Issawi (1980), p. 11.

(2) Trietsch (1910).

(3) راجع المصادر المستخدمة من قبل

Karpat (1985a), pp. 210-11.

(4) Issawi (1980), p. 11.

(5) Karpat (1985a), p. 21.

(6) المرجع نفسه، ص. 15، وأيضاً Ubicini (1856), I, p. 18.

(7) Karpat (1985a), pp. 35, 168-9.

(8) Trietsch (1910).

(9) Mitchell and Deane (1962).

(10) Issawi (1980), pp. 34-35.

(11) Lampe and Jackson (1982), p. 238; Popoff (1920), p. 289.

(12) Lampe and Jackson (1982), p. 280; Issawi (1982), p. 101.

(13) Issawi (1980), pp. 34-35; Owen (1981), pp. 24-25; Issawi (1969); Fawaz (1983).

(14) Karpat (1985a), pp. 148-49 and Issawi (1980), p. 18; Ubicini (1856), I, p. 12.

(15) Karpat (1985a), p. 21, 72, 55, 148-49.

(16) Bowring (1840), p. 3; Karpat (1985a), p. 148; McCarthy (1983), pp. 110-11.

(17) Cem Behar, personal communication, 15 September 1987.

(18) Karpat (1985a), p. 217.

(19) McCarthy (1983), pp. 16-46.

(20) المرجع نفسه وأيضاً، Mitchell and Deane (1962), pp. 26-31. Duben (1985), p. 93.

(21) BBA Cev Bel 4229, 8 B 1233.

(22) McCarthy (1979); Duben (1985); Duben (1987).

(23) Tucker (1987).

(24) Cem Behar, personal communication, 15 September 1987.

(25) Duben (1986).

(26) Behar (1986).

(27) Behar (1987).

(28) فضلت أرقام 1906 – 1907 ما لم يذكر خلاف ذلك Duben (1986).

(29) Sources cited in Quataert (1983), pp. 97-99.

(30) BAA İ MV 1289, 25 S, 1261/1845.

(31) Quataert (1986b); FO 195/8899, Taylor 18/4/1867 on Kharput.

(32) Biraben (1975), I, pp. 438-39; Longrigg (1925), pp. 265-68; Issawi (1988), e.g. pp. 18-19, 103.

(33) يذكر أن بروز الصين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لم يؤثر على الشرق الأوسط.

(34) Ochsenwald (1984), p. 65; Issawi (1980), p. 12. Panzac (1985) replaces previous scholarship on the subject.

(35) McCarthy (1983), p. 12; Adams (1924) in Mears (1924), p. 164; Lewis (1987), p. 102; Quataert (1973), pp. 10-13; Serif (1325/1907).

(36) Issawi (1982), pp. 98-99. Quataert (1973); McCarthy (1983).

(37) Issawi (1980), p. 4.

(38) Musallam (1983) and Himes (1936), pp. 135-59.

(39) Behar (1987).

(40) BBA Cev Dah 5 Za 1254/1839.

(41) Himes (1936), p. 159, citing C. Snouck Hurgronje.

(42) Quataert (1973), p. 12; Issawi (1980), pp. 23-24.

(43) Trebilcock (1981), p. 311.

(44) لقد اعتمد الجزء المتعلق بالهجرة على Karpat (1985b)، ص ص 175 ـ 209. كانت سياسة الدولة لا تشجع الهجرة حتى عام 1896، حيث سيطرت سياسة ليبرالية محدودة، تبعتها في عام 1902، سياسة حظر صارم ولكنها بقيت دون تنفيذ.
Issawi (1988), e.g. pp. 19-21, 79.

(45) للاطلاع على رواية رائعة عن المهاجرين من قرية الحدث اللبنانية راجع، توما (1958)، ص ص 105 ـ 110.
Trebilcock (1981), p. 309.

(46) FO, AS, 1891, No. 930, Hampson at Erzeroum, 16 June 1891 citing Boyajian at Kharput.

(47) Pamuk (1987), Table A6.4.

(48) Öncü (1987); Issawi (1988), pp. 19-21.

(49) Karpat (1987); Shorter (1985).

(50) Mandel (1975, 1976); Issawi (1982), p. 84; Issawi (1988), p. 21; Karpat (1987).

(51) بين ستينيات القرن التاسع عشر وثمانينياته، كان المهاجرون من الامبراطورية العثمانية يرسلون سنوياً 300.000 جنيه استرليني في المتوسط؛ وقد هبط هذا المبلغ إلى 100.000 جنيه ليرتفع مجدداً إلى ربع مليون جنيه في فترة 1900 ـ 08.
Pamuk (1987), Table A6.4.

31
النقــــل

أدى اختراع الآلة البخارية أواخر القرن الثامن عشر وتطبيقها في مجال النقل إلى إحداث تغيير شامل على طريقة انتقال الناس والبضائع، سواء عن طريق النقل البحري أو البري. ومع تطوّر التكنولوجيا الجديدة في القرن التاسع عشر، حقّقت قدراً كبيراً من الموثوقية، والسرعة، والقدرة على الحمل والأمان. فقد غزت السكك الحديدية مناطق داخلية شاسعة، وخفضت تكاليف النقل بشكل كبير وبذلك ربطت المناطق الداخلية بالساحل وموانئه وبالاقتصاد العالمي على نحو غير مسبوق. وأزالت السفن البخارية عدم اليقين القاسي الذي كان من سمات الإبحار بالشراع، حيث كان يمكن لرحلة تستغرق أسبوعاً عادة أن تستمر ثلاثة أشهر إذا ما واجهت رياحاً معاكسة[1]. ومع تزايد حجم السفن البخارية على مدى القرن، هبطت تكاليف النقل البحري هبوطاً شديداً. ومع حلول سنة 1900 كانت التقنيات القديمة ـ النقل بالدواب ـ والسفن الشراعية ـ تتراجع في كل مكان.

وبصفة عامة كانت تكنولوجيا النقل الحديثة، سواء براً أو بحراً، تابعة لشركات أجنبية، رأسمالها أوروبي وبنيت من قبل المهندسين الأوروبيين. وهناك استثناءات لهذا التعميم (انظر أدناه)، بيد أن ظهور تكنولوجيا البخار كان معناه زيادة تدخّل الأجانب في الاقتصاد العثماني. فبالنسبة إلى المزارعين العثمانيين، كانت التقنيات الجديدة تعني فرصاً تسويقية جديدة، سواء حول مناطق الميناء التي تخدمها السفن الجديدة وفي الأقاليم التي تمر بها السكك الحديدية. لكن هذه التجديدات كانت تعني أيضاً أن المزارعين يتنافسون في سوق عالمية. وهكذا،

31
النقــل

أدى اختراع الآلة البخارية أواخر القرن الثامن عشر وتطبيقها في مجال النقل إلى إحداث تغيير شامل على طريقة انتقال الناس والبضائع، سواء عن طريق النقل البحري أو البري. ومع تطوّر التكنولوجيا الجديدة في القرن التاسع عشر، حقّقت قدراً كبيراً من الموثوقية، والسرعة، والقدرة على الحمل والأمان. فقد غزت السكك الحديدية مناطق داخلية شاسعة، وخفضت تكاليف النقل بشكل كبير وبذلك ربطت المناطق الداخلية بالساحل وموانئه وبالاقتصاد العالمي على نحو غير مسبوق. وأزالت السفن البخارية عدم اليقين القاسي الذي كان من سمات الإبحار بالشراع، حيث كان يمكن لرحلة تستغرق أسبوعاً عادة أن تستمر ثلاثة أشهر إذا ما واجهت رياحاً معاكسة[1]. ومع تزايد حجم السفن البخارية على مدى القرن، هبطت تكاليف النقل البحري هبوطاً شديداً. ومع حلول سنة 1900 كانت التقنيات القديمة ـ النقل بالدواب ـ والسفن الشراعية ـ تتراجع في كل مكان.

وبصفة عامة كانت تكنولوجيا النقل الحديثة، سواء براً أو بحراً، تابعة لشركات أجنبية، رأسمالها أوروبي وبنيت من قبل المهندسين الأوروبيين. وهناك استثناءات لهذا التعميم (انظر أدناه)، بيد أن ظهور تكنولوجيا البخار كان معناه زيادة تدخّل الأجانب في الاقتصاد العثماني. فبالنسبة إلى المزارعين العثمانيين، كانت التقنيات الجديدة تعني فرصاً تسويقية جديدة، سواء حول مناطق الميناء التي تخدمها السفن الجديدة وفي الأقاليم التي تمرّ بها السكك الحديدية. لكن هذه التجديدات كانت تعني أيضاً أن المزارعين يتنافسون في سوق عالمية. وهكذا،

تضاءلت أهمية الحبوب العثمانية بحدة في السوق العالمية على امتداد القرن. بل إن المزارعين العثمانيين فقدوا أحياناً الزبائن المحليين عندما صار يمكن قدوم المواد الغذائية الأجنبية من مناطق بعيدة، مثل الدقيق الأميركي من دولوث، في ميناسوتا. كذلك كانت النتائج مختلطة بالنسبة إلى الصناعيين العثمانيين. إذ تدفق الحرير الخام الآسيوي إلى أوروبا مما أدى إلى هبوط الأسعار، وتسبّب في خسارة منتجي الحرير العثمانيين. كذلك ناضل الصناعيون المحليون للاحتفاظ بالأسواق المحلية، حيث تسبّب نقل كميات البضائع الكبيرة بحراً وبراً في تخفيض أسعار البضائع الصناعية الأوروبية في المناطق الساحلية والداخلية العثمانية. وفي النهاية، ربما يكون النقل الحديث قد عمل ضد الصناعة العثمانية فيما كانت تتطوّر خلال تلك الفترة (انظر أدناه).

وفي غمرة هذا التركيز على الجديد، ينبغي ألا ننسى أشكال النقل الموجودة التي نافستها تكنولوجيا البخار. ومع أن المحصلة النهائية بين الجديد والقديم كانت مؤكدة، فإن النضال قد طال. بل حتى في المملكة المتحدة، التي شهدت ولادة الطاقة البخارية، فإن مجمل ما تمّ تسجيله من الحمولة بالطن للسفن الشراعية تزايد فعلاً بشكل مطرد بين عشرينيات القرن التاسع عشر وسبعينيات هذا القرن. وبالمثل، في الامبراطورية العثمانية، بقيت المراكب الشراعية مهمة وكان عددها يتزايد حتى أواخر القرن التاسع عشر. أما على الأرض، فقد بقيت قوافل الجمال وغيرها من أشكال النقل غير الآلية شائعة، وازدهرت في الواقع في عصر الحصان الحديدي. وقد حارب أصحاب العربات التي تجرّها الجياد والحيوانات المنافس الجديد بأسعار منخفضة وغالباً ما استفادوا من زيادة الأعمال الناشئة عن النقل بالبخار[2].

النقل البحري

المراكب الشراعية والسفن البخارية

كانت الزوارق الشراعية الصغيرة تنقل معظم البضائع والمسافرين العثمانيين سنة 1800، وحتى منتصف القرن التاسع عشر، كانت المراكب الشراعية التي تزن مئتي طن في العادة غير موجودة في البحر المتوسط[3]. ولم يكن حجم الشحن البحري في المياه العثمانية خلال السنوات الأولى من القرن مؤثراً بالمقارنة مع

السنويات التي وصل إليها في ما بعد. ومن المؤكد أن الطرق البحرية إلى استانبول كانت الأكثر كثافة في حركة النقل في الامبراطورية. ففي سنة 1800، مثلاً، استهلكت العاصمة حوالى 92 ألف طن من القمح جاء معظمها عن طريق البحر، من أقليمي الأفلاق والبغدان، ومن سالونيكا وفولوس، ومن ساحل شمال الأناضول. وفي كثير من الأماكن كانت الحركة خفيفة. فالبصرة على الخليج، كانت تستقبل فقط ثمانين سفينة سنوياً في أربعينيات القرن التاسع عشر، مع حمولة إجمالية ربما بلغت 11 ألف طن[4]. كذلك كان حجم النقل البحري الأجنبي منخفضاً حوالى سنة 1800. فقد كانت الموانىء الجنوبية لفرنسا، أهم شريك تجاري أجنبي للعثمانيين آنذاك، ترسل سنوياً مئة وخمسين سفينة فقط.

وثمة جدل حول حصة التجارة الداخلية العثمانية التي اعتمدت على السفن الأوروبية لأن من الصعب تحديد نسب البضائع التجارية التي كانت تنقل على سفن أوروبية أو تلك التي تنقل على سفن يملكها العثمانيون. ومعظم المصادر المتوفرة حالياً مصادر أوروبية ولا تقدم معلومات كافية عن النقل البحري العثماني. وبحسبما يقول بعض المؤرخين، فقد سيطر أصحاب السفن الأوروبيون على التجارة العثمانية في البحر المتوسط، باستثناء النقل الساحلي، على مدى عدة قرون قبل سنة 1800. بيد أنه عند نهاية القرن، وبفضل الحروب النابوليونية، سيطر تاجر عثماني بحري بارز على معظم التجارة داخل الامبراطورية. أما في البحر الأحمر، فقد احتفظ أصحاب السفن المسلمون المحليون بسيطرتهم حتى أربعينيات القرن التاسع عشر تقريباً، وكانوا يبحرون بسفن ذات صاريين ولا يزيد وزنها على ثمانين طناً[5].

بدأت السفن البخارية تدخل المياه العثمانية في عشرينيات القرن التاسع عشر، وفي غضون عدة عقود، صارت مشهداً مألوفاً في معظم المناطق. فقد وصلت باخرة بريطانية إلى استانبول سنة 1828؛ وبعد ذلك بخمس سنوات أرسلت شركة أوديسا باخرة روسية إلى استانبول عن طريق البحر الأسود، وفي السنة التالية جاءت باخرة نمساوية عن طريق نهر الدانوب إلى العاصمة. وفي سنة 1836 دخلت أول البواخر إلى ميناء بيروت، وبحلول سنة 1840 دخلت البحر الأحمر. وعند نهاية أربعينيات القرن التاسع عشر، كانت بريطانيا تدير عملية نقل منتظمة بالبواخر

في البحر الأحمر على حين قدمت قوى أوروبية كبرى أخرى هذه الخدمة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط وفي البحر الأسود. ولم تنشأ حركة مرور منتظمة للبواخر إلى الخليج حتى أوائل ستينيات القرن التاسع عشر؛ وارتفع عدد البواخر بشكل حاد مع افتتاح قناة السويس في سنة 1869. وبدأت رحلات البواخر فوق مياه دجلة والفرات أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر. ومنذ ستينيات القرن قدمت شركة لينش خدمة منتظمة بالبواخر وإن كانت غالية نسبياً[6].

وقد أحدث قدوم البخار زيادة كبيرة في حجم السفن. فعلى سبيل المثال، كان متوسط حجم أسطول لويد النمساوية قد ارتفع أربع مرات ليصل إلى ألف طن بين سنة 1836 وسنة 1874. وارتفع متوسط حجم البواخر التي تجيء إلى طرابزون ثماني مرات، ليصل إلى 1.005 أطنان بين سنة 1830 وسنة 1888. وعلى المنوال نفسه كانت أوزان البواخر الواصلة إلى استانبول في الثلاثينيات تراوح ما بين 130 و530 طناً، لكنها بلغت في أواخر القرن التاسع عشر 1.250 طناً في المتوسط.

وهيمنت السفن البخارية على منافستها المراكب الشراعية لكن السرعة اختلفت. ففي سامسون وطرابزون أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، كانت نسبة البواخر تستحوذ على ما بين 93 و99 في المئة. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، كانت حمولة المراكب الشراعية التي تخدم استانبول لا تزال تصل (في وزنها) إلى أربعة أضعاف ما تنقله السفن البخارية. وفي العاصمة تعادلت حمولات البواخر مع المراكب الشراعية في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر؛ وبحلول سنة 1900 بلغ نصيب المراكب الشراعية خمسة في المئة فقط من كل الحمولات هناك. وفي مرسين، التي كانت ميناء مختلفاً تماماً عن استانبول، كانت النتائج متشابهة: ففي نهاية القرن كانت البواخر تحمل ما يزيد على 95 في المئة من كل البضائع. وفي جدة على البحر الأحمر، استفادت السفن الشراعية من التجارة المتزايدة، وفي ما بين سنة 1814 وسنة 1861، ارتفعت أعدادها من 250 إلى 600، بمتوسط ثمانية أطنان لكل منها. إلا أن المراكب الشراعية في جدة عانت بعد ذلك من منافسة السفن البخارية، ومع حلول سنة 1900 حصد النقل بالبواخر 90 في المئة من حركة النقل كلها[7].

وهكذا، ارتفع عدد البواخر بشكل ملحوظ واستحوذت على الغالبية العظمى من

كل البضائع المنقولة بحراً. هذه الزيادة دعمها وحافظ عليها الارتفاع غير العادي في حجم حركة السفن خلال القرن التاسع عشر (انظر الفصل 32 أيضاً). وفي ما بين سنة 1800 وسنة 1914 ارتفع الحجم الكلي للنقل في بيروت من 40 إلى 1700 طن وفي إزمير من 100 طن إلى 2200 طن. وارتفع حجم النقل البحري في طرابزون من 15 إلى ما يزيد على 500 طن وفي البصرة من عشرة أطنان إلى 400 طن. وتضاعف الرقم في استانبول أربع مرات ليصل إلى 4000 طن خلال عقدين من الزمان قبل سنة 1914. وقد حملت السفن المملوكة من قبل الأوروبيين نسباً متزايدة من الحجم الإجمالي للحركة، وبحلول سنة 1914 كانت تنقل 90 في المئة من الحمولة الكلية. وقد هبط نصيب العثمانيين في النقل البحري في طرابزون، مثلاً، من 69 إلى 33 في المئة بين 1830 و1874. لكن بعض أصحاب السفن العثمانيين استفادوا بدرجة كبيرة. ففي المثال الذي أوردناه للتوّ، وعلى الرغم من تدهور نصيب العثمانيين في النقل البحري بشكل نسبي في طرابزون، فإن الحجم النهائي للحمولة التي نقلها العثمانيون قد تزايد حوالى سبع مرات، من 11.000 إلى 71.000 طن. وكانت السفن العثمانية في جدة تحمل سنوياً متوسطاً إجمالياً قدره مئة ألف طن في 1878 ـ 1882 و259 ألف طن في 1900 ـ 1904، بزيادة أكثر من 250 في المئة. وفي الموانىء الأخرى، مثل سامسون وطرابزون وطرطوس، ظل أصحاب السفن العثمانيون موجودين بأعداد كبيرة (انظر الجدول 8:IV)(8).

الجدول 8:IV

حمولات السفن التي دخلت الموانىء العثمانية الرئيسية، 1830 ـ 1913

(بآلاف الأطنان)

الميناء	1830	1860	1890	1913
البصرة	10	-	100	400
بيروت	40	400	600	1,700
استانبول	-	-	800	4,000
إزمير	100	600	1,600	2,200
طرابزون	15	120	500	

المصدر: Issawi (1982), p.48.

بفضل الزيادة الهائلة في التجارة، زادت المراكب الشراعية العثمانية التي كانت تعمل سنة 1914 عن أي فترة في القرن التاسع عشر. إذ كان ازدهار النقل البحري يعني أعمالاً جديدة للمراكب الشراعية العثمانية وطواقمها وليس للبواخر الأجنبية فقط. وظلت أعداد كبيرة من العثمانيين تعمل في المراكب الشراعية العثمانية المدنية طوال القرن التاسع عشر. وفي ما بين سنة 1879 وسنة 1914، ارتفع إجمالي حمولة السفن الشراعية العثمانية من 164 ألف طن إلى 202 ألف طن[9]. وعلى العموم كانت السفن الشراعية في سنة 1914 تحمل إجمالاً نحو ثلثي حمولات السفن التي ترفع العلم العثماني. وفي جدة كان التجار المسلمون يديرون عشر سفن شراعية كبيرة، يبلغ وزن كل منها ألف طن حتى تسعينيات القرن التاسع عشر، إلى جانب ما بين 400 ـ 600 مركب أصغر حجماً. وكانت تصل إلى بيروت سنوياً ما يزيد على 2500 سفينة شراعية عثمانية عند نهاية القرن التاسع عشر[10]. وبلغ عدد السفن التي زارت ميناء مرسين سنة 1897 529 سفينة وفي سنة 1906 وصل عددها إلى 626 سفينة شراعية[11]. ويلفت النظر أكثر، أن حوالى 8000 سفينة شراعية كانت تزور طرابزون سنوياً أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، على حين تم تسجيل حوالى ثلاثة آلاف سفينة شراعية تزور إزمير سنوياً، في ما بين سنة 1908 وسنة 1912. بالمقابل، لم ترسُ في سامسون سنة 1888 سوى أربع عشرة سفينة شراعية[12].

تطور الموانىء واضطراب العمالة

ألقى نمو التجارة وتزايد حمولات البواخر عبئاً قاسياً على التسهيلات الموجودة في الموانىء العثمانية. فقد أحدثت كميات البضائع التي كان يتم تداولها والحجم المتزايد باستمرار للبواخر اختناقات تتسبب في التأخير، وزيادة التكاليف وإحباط التجار. ولم تتغيّر معظم الموانىء العثمانية إلا قليلاً نسبياً على مدى القرن. إذ إن مرسين، مثلاً، ظلت مرفأ طبيعياً مكشوفاً: كانت حمولات السكك الحديدية تتكدس عبر أرصفة طويلة غير محمية ومجهزة بترام خفيف وروافع صغيرة. وكانت البواخر قد أصبحت كبيرة للغاية على العديد من الموانىء التي تزورها. فعلى سبيل المثال، في ثمانينيات القرن التاسع عشر، عندما كان حجم الباخرة يتجاوز ألف طن، كان طول ميناء بيروت مئة وخمسين متراً فقط وعرضه

مئة متر وعمقه مترين فقط[13]. وللتحميل في مثل هذه الموانىء، كانت السفن الكبيرة ترسو بعيداً عن الشاطىء وتقوم القوارب الخفيفة بنقل البضائع بين السفينة والشاطىء، وهي عملية بطيئة غالباً ما كان ينجم عنها ضرر للبضائع. وقد احتج التجار الأجانب وضغطوا على الحكومة من أجل إدخال التحسينات. وعندما زار إبراهيم باشا، ابن محمد علي باشا، بيروت في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، التمس التجار البريطانيون زيادة عدد المخازن والقوارب الخفيفة وبناء حاجز للأمواج. فاستجاب بإصدار أوامر بإجراء مسح، وبناء إدارة جمارك جديدة واتخاذ خطوات لبناء حاجز الأمواج[14].

لكن التحسينات الرئيسية جاءت متأخرة للغاية وفي أماكن قليلة فقط. وقد شيدت الشركات الأجنبية وأدارت موانىء أكبر وأكثر فعالية في سالونيكا وإزمير وبيروت واستانبول. ولم تكن مصادفة أن تكون تلك الموانىء الرئيسية العثمانية الأربعة سنة 1909[15]. وفي ستينيات القرن التاسع عشر وسبعينياته، عندما زاد خط سكة حديد سالونيكا - ميتروفيتزا من تجارة سالونيكا، تم بناء رصيف طوله 1800 متر للتعامل مع حمولات البواخر. وبعد ثلاثة عقود تقريباً، وقّعت شركة رصيف سالونيكا وشركتان للسكك الحديدية اتفاقية تقضي بالسماح لقطارات البضائع بالدخول مباشرة إلى الأرصفة لتفريغ الحمولات في السفن مباشرة. وقد أنهى ذلك أخيراً الحاجة إلى حمل البضائع مسافة نصف ميل من محطة السكك الحديدية إلى الميناء[16]. وبدأت التحسينات الرئيسية في ميناء إزمير سنة 1867 وانتهت سنة 1875. وتضمنت التسهيلات رصيفاً طوله أربعة كيلومترات ومساحة 32 هكتاراً للتخزين. وقامت شركة مقرها باريس بتطوير مرفأ بيروت سنة 1894 ببناء رصيف طوله 800 متر، ومساحة تخزين بحجم 21 هكتاراً، بالإضافة إلى مبانٍ جديدة للجمارك والحجر الصحي[17]. وفي الوقت نفسه تقريباً، قامت شركة فرنسية أخرى ببناء أرصفة شحن في ميناء استانبول أتاحت التعامل المباشر مع البواخر الكبيرة. واستجابة لذلك ارتفعت الحركة بنسبة 50 في المئة خلال عشر سنوات[18]. وقد أدت التسهيلات الجديدة في الموانىء الأربعة إلى تحسن واسع في تدفق التجارة، بيد أن التجار الأجانب استمروا في الشكوى من عدم كفاية أماكن التخزين، وتسهيلات التعامل وإجراءات الجمارك. كما أنهم اشتكوا من عمال الموانىء العثمانيين الذين كانت لديهم بدورهم أسبابهم الخاصة للشكوى.

هددت أنشطة شركات الموانىء المملوكة من قبل الأجانب بشكل خطر الكثير من العمال العثمانيين الموظفين في مناطق الموانىء. فقبل التطوير الأجنبي للموانىء الأربعة، كان آلاف من أصحاب القوارب يكسبون عيشهم بنقل الركاب والبضائع بين السفن الراسية بعيداً عن الشاطىء والميناء. وكان بعضهم الآخر يضع الحمولات في قوارب تخزين تحسّباً للتسليم مستقبلاً. وكان الحمّالون يحملون البضائع من الشاطىء إلى الجمارك والمخازن. وكان بعض الحمّالين يستخدمون ظهورهم أو ظهور الدواب، وكان آخرون، الحمّالون الشركاء (شريك)، يعملون في فرق ويحملون البضائع الممنوع نقلها على العربات. وفي الموانىء الكبرى، كان معظم الحمّالين وأصحاب المراكب ينتمون إلى طوائف متماسكة بشكل استثنائي. ففي مقابل رسوم العضوية، كان أفراد الطائفة يتوقّعون العمل بصفة مستمرة والوصول لوحدهم إلى مناطق العمل. لكن تسهيلات الموانىء الجديدة دمّرت مواقع عملهم والكثير من أعمالهم. فقد قضت أرصفة الشحن على وظائف الكثير من أصحاب القوارب حين كانت البواخر تربط بأرصفة الشحن مباشرة لتحميل البضائع. (لكن في استانبول وإزمير على الأقل كانت السفن تربط متعامدة مع الأرصفة وكانت الحمولة تنزل على صنادل لكي تنقل إلى رصيف الشحن. وقد أتاح ذلك أقصى إفادة من مساحة الرصيف وحافظ على أعمال بعض أصحاب القوارب). أما المخازن التي تم بناؤها بواسطة الشركات فقد أنهت الحاجة إلى سفن التخزين. وعندما تم إنشاء خطوط الترام على أرصفة الشحن انتهى عمل الآلاف من الحمالين. وعندما امتدت خطوط السكك الحديدية إلى داخل مناطق الموانىء، مثلما حدث في إزمير، تم فقدان المزيد من الوظائف. وفي سالونيكا وفر اكتمال خط السكك الحديدية الذي يربط بين المحطة المركزية والرصيف وقت النقل ولكن على حساب فرص عمل الحمّالين. وعلاوة على ذلك، كانت التنازلات التي حصلت عليها الشركات الأجنبية تتضمن شروطاً تمنحها سيطرة احتكارية على مناطق الموانىء. وقد سعت الشركات إلى ممارسة احتكاراتها بالتنظيم الدقيق لعمال الموانىء. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه الشركات، والتجار الأجانب وخطوط الملاحة البحرية بصفة عامة، كانوا يفضّلون استئجار عمال الموانىء من الخارج أو العمال العثمانيين ممن ليسوا أعضاء في طوائف الحمّالين أو أصحاب المراكب. وقد أدت مصالح شركات الموانىء صاحبة السيطرة

الاحتكارية، على أرصفتها وترامها ومخازنها وممارسات التوظيف، إلى ظهور صراعات مريرة مع الحمّالين وأصحاب المراكب في الموانىء العثمانية. فقد كانت المعارك على أرصفة الشحن تواكب إنشاء تسهيلات الموانىء. ولجأ عمال الموانىء إلى منع السفن من التفريغ وأعاقوا حركة التشييد. فاشتكى التجار الأجانب وموظفو شركات الموانىء الغاضبون إلى قناصلهم وألقت الحكومة العثمانية القبض على رعاياها لصالح الشركات الأجنبية. لكن عمال الموانىء خاضوا معركتهم الأخيرة بنجاح ملحوظ وحصلوا على تنازلات كبرى من الشركات[19].

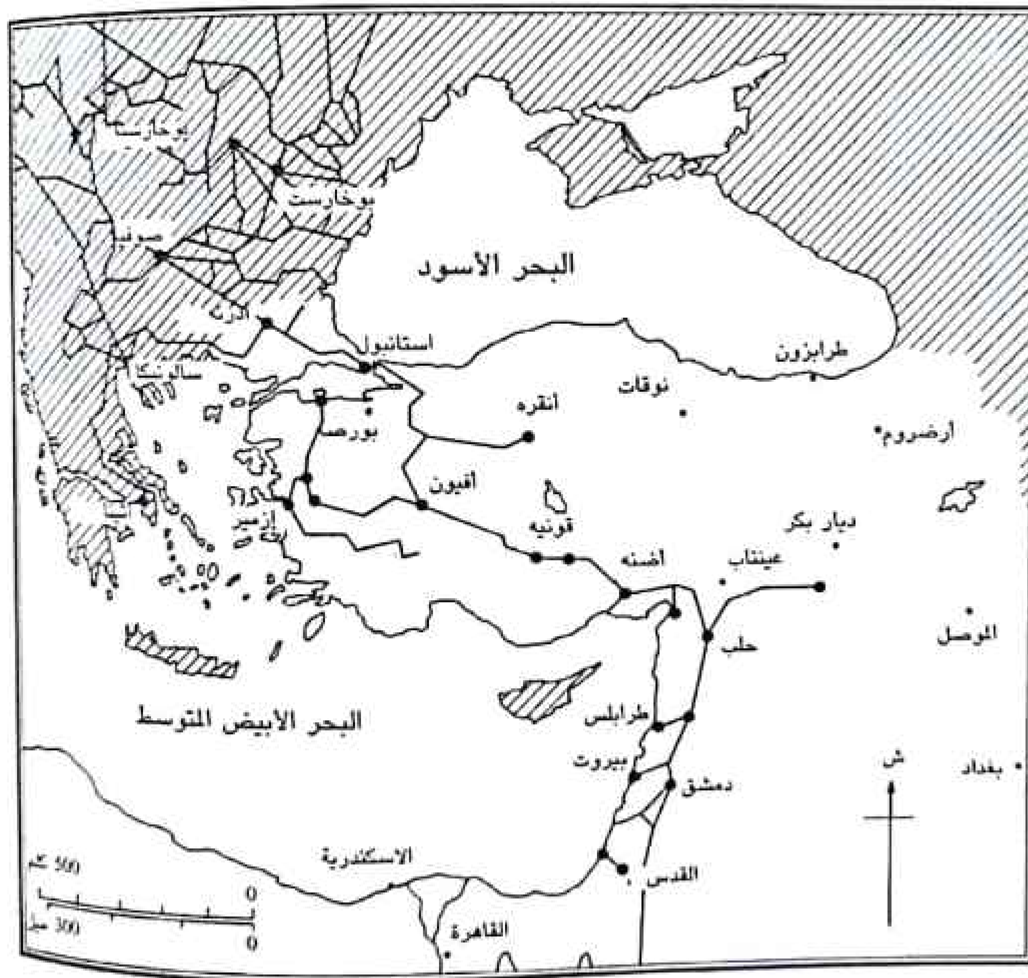
وقد لقيت قضية عمال الموانىء دعماً قوياً بفضل مقاطعة البضائع النمساوية ـ المجرية خلال سنة 1908 ـ 1909، رداً على ضم آل هابسبورغ للبوسنة والهرسك. فقد عملت تركيا الفتاة على إدارة الحركة بينما فرض الحمّالون وأصحاب المراكب المقاطعة على المستوى اليومي. وواصل عمال الموانىء في المقاطعة عندما تأجج الحماس الشعبي. ومكافأة على ذلك، استعاد عمال استانبول بعض فرص العمل التي خسروها من قبل أمام شركة (Quay). وعلى العموم، زادت المقاطعة من القوة السياسية لعمال الموانىء وعززت قدرتهم على القتال ضد شركات الموانىء، والتجار الأجانب وشركات الشحن. ففي طرابزون، حيث كانوا ناشطين بشكل خاص في أثناء المقاطعة، سيطر أصحاب القوارب على حزب الاتحاد المحلي وأداروا المدينة بكفاءة قبل الحرب العالمية الأولى. كما أنهم واصلوا نشاطهم في إزمير وسالونيكا. وقامت طوائف الحمّالين والمشاعلية بتعطيل التجارة بشكل متكرر في سالونيكا بعد سنة 1908. وقال القنصل البريطاني يائساً، إن المفاوضات المطوّلة معهم لم تسفر عن شيء. وقال إنه ما لم تكن شركات الملاحة راغبة في استيراد العمالة من الخارج للعمل في الموانىء، فإنه لا يمكن فعل الكثير للحد من قوة النقابات وتحسين تدفّق التجارة[20].

السكك الحديدية

نظرة عامة

دخلت الامبراطورية العثمانية عصر السكك الحديدية متأخرة. ففي سنة 1850 لم يكن هناك أي خط ممدود في أي مكان بالمنطقة الواقعة تحت السيطرة العثمانية[21]. وفي ذلك الحين بالضبط حصلت القوى الأوروبية من الدرجة الثانية

على السكك الحديدية؛ فقد كان لدى إيطاليا 620 كيلومتراً من الخطوط الحديدية، وكانت أسبانيا تمتلك أقل من مئة كيلومتر. وبين القوى العظمى، كانت لدى النمسا ـ المجر بالفعل 1357 كيلومتراً على حين كانت دول السكك الحديدية الرئيسية مثل بريطانيا العظمى، تمتلك 9800 كيلومتر وتمتلك الولايات المتحدة حوالى 14480 كلم من الخطوط الحديدية.



21 السكك الحديدية في الامبراطورية العثمانية وممتلكاتها الأوروبية السابقة حوالى 1914

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبعد سنة 1890 بشكل رئيسي، أقيم على الأراضي العثمانية حوالى 7500 كلم من الخطوط الحديدية. هذا الانفجار النسبي في النشاط جاء بعد عدة عقود من التوسّع الكبير في بناء السكك الحديدية في الولايات المتحدة، حيث ارتفع طول الخطوط الحديدية حوالى عشر

مرات بين سنة 1850 وسنة 1880، أي أكثر من عشرين مرة من حجم الخطوط التي شيدت في الأراضي العثمانية. وعندما بلغ النظام الأميركي درجة النضج، تسارع بناء السكك الحديدية في أراضي دول أخرى كثيرة. وهكذا كان ازدهار بناء السكك الحديدية في الدولة العثمانية موازياً لما حدث في كثير من البلدان، ولكنه كان بنسب متواضعة. إذ إن خطوط السكك الحديدية في امبراطورية الهابسبورغ، مثلاً، امتدت حوالى 23 ألف كم سنة 1913، بما يزيد ثلاث مرات على المستوى العثماني. أما الأراضي العثمانية السابقة في البلقان - أي الدول المستقلة في رومانيا وبلغاريا وصربيا واليونان - فقد بنت مجتمعة 8000 كم من الخطوط، أو ما يزيد قليلاً على ما تمّ بناؤه في الامبراطورية نفسها[22].

> وثمة بيان من مجلس التنظيمات سنة 1854، يوضح كيف تأثر نظام استانبول إيجاباً بالمستقبل الاقتصادي الذي تعد به السكك الحديدية. ومن أهم التحسينات التي ستفيد أكثر من غيرها في تطوير مصادر الثروة بناء طرق متواصلة في الامبراطورية... ولتحقيق ذلك يجب أن تكون هناك شرايين موحدة كثيرة، وهذا يعني شبكة من السكك الحديدية تصل ما بين المناطق الزراعية والبحر، وتمر عبر أكثر الولايات خصوبة[23].

ومن الملاحظ أن المجلس لم يعلّق على الامكانات الكامنة في السكك الحديدية لحفز التصنيع.

وأدّى رأس المال الأجنبي والعمال الأجانب الدور الحاسم في تشييد معظم السكك الحديدية العثمانية والتشغيل الأولي لها. وقد طرح بناء السكك الحديدية مشكلات مالية وتكنولوجية غير عادية أمام الامبراطورية العثمانية (وكذلك أمام المجتمعات خارج تلك التي شهدت مولدها). كانت التكنولوجيا غريبة تماماً ولذلك كان لا بد أولاً من استيرادها بكاملها. كذلك، كان بناء السكك الحديدية يتطلّب عمالاً على معرفة بهذه التكنولوجيا. وهذا ما يعني عمالة مستوردة لفترة من الزمن على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك كان بناء السكك الحديدية يتطلّب مبالغ طائلة لمدّ الخطوط وشراء القاطرات والعربات، حتى قبل بدء العمل.

واستخدمت الدولة وسيلتين للتمويل. في الطريقة الأولى الأقل استخداماً،

كانت الحكومة تقدّم مباشرة التمويل اللازم للبناء. وكانت إما أن توفر رأس المال الضروري للشركات الأجنبية، أو أنها في حالات قليلة جداً (أبرزها خط سكك حديد الحجاز، انظر أدناه) استخدمت الأموال المحلية وبنت الخط بنفسها. وفي سبعينيات القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، بنت الدولة قطاعاً قصيراً بين قصبة وشهير في غرب الأناضول ثم أحالته إلى شركة أجنبية للتشغيل. ولكن في سنة 1914 بلغ رأس المال الذي وظّفته الدولة عشرة في المئة فقط من جملة الأموال المستثمرة في السكك الحديدية. أما الطريقة الأكثر شيوعاً، فهي أن تقدّم الدولة امتيازات للمؤسسات التي توفر رأس المال، من خلال بيع السندات للبناء والتشغيل. ولتشجيع مثل هذه المشروعات كانت الدولة عادة تقدّم نوعاً من الضمان المالي الرسمي للمقاولين. وبالنسبة إلى المشروعات الأولى القليلة في أوائل فترة بناء السكك الحديدية، كانت الدولة تضمن نسبة معينة من العائدات على رأس المال. ولكن عندما تراجعت عن الدفع خلال الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر، أحجم المستثمرون الأجانب عن المزيد من الاستثمار في بناء السكك الحديدية العثمانية. وظل اهتمام الدولة بالسكك الحديدية كبيراً. غير أنه في سنة 1872، دعا المسؤولون في استانبول المهندس الألماني فيلهلم فون برسيل لوضع خطة رئيسية لشبكة طرق حديدية عثمانية. وكانت خطة برسيل العشرية (وهي الأساس الذي قامت عليه معظم أعمال البناء التالية) تنشد بناء خط طوله 2700 كم من السواحل الآسيوية لاستانبول حتى الخليج. وبالإضافة إلى ذلك اقترح إنشاء خطوط مغذية وفرعية طولها 1800 كم. وتبنّت إدارة السلطان عبد الحميد الخطة، لكنها فضّلت بناء الأجزاء التي تقدّم أعظم الفوائد العسكرية والسياسية على تلك التي توفر الاحتمالات الاقتصادية الكبيرة.

ولتشجيع الاستثمار الأجنبي، اتبعت الحكومة أسلوباً مالياً جديداً، يسمّى نظام الضمان الكيلومتري. وإذ شاع استخدام هذه الطريقة أواخر القرن التاسع عشر، فإنها كانت تضمن لشركة السكك الحديدية حداً أدنى من الدخل عن كل كيلومتر في الخط المستخدم، وكانت الدولة تتكفل بتعويض أي قصور. وقد أراح هذا النظام الدولة من الحاجة إلى تقديم رأس مال للبدء بالعمل وتركت ذلك العبء للشركة الخاصة صاحبة الامتياز. بيد أن هذه الميزة زالت بسبب جوانب أخرى غير مرغوبة؛ إذ إن تقديم حدّ أدنى من العائد للشركة، عن طريق الضمان

الكيلومتري كان يمكن أن يكون بمثابة تثبيط للعمليات الأكثر كفاءة. فقد بنى رأس المال الأجنبي خطوطاً قليلة فقط من دون مثل هذه الضمانات من الدولة، أي أقل من 20 في المئة من إجمالي الخطوط في الولايات الآسيوية؛ وكانت تلك هي الخطوط التي اعتبرتها الحكومة بلا قيمة استراتيجية[24].

التشييد

كانت السكك الحديدية العثمانية جزءاً من شبكة دائمة التوسّع لبناء السكك الحديدية وكانت تنطلق بشكل ثابت من غربي أوروبا إلى الخارج. فمن أراضي أقاليم غرب أوروبا التي كانت موطن السكك الحديدية الأصلي كانت الشرايين الرئيسية، تموّل غالباً من قبل المستثمرين الفرنسيين، ويتم بناؤها في وقت واحد في الاتجاهات المختلفة، مثل أسبانيا، والنمسا، وروسيا، وإيطاليا. وعندما تشبعت هذه الشبكات تحوّل المستثمرون إلى الأقاليم التي تفتقر إلى أنظمة السكك الحديدية؛ وهكذا انتشرت السكك الحديدية جنوباً نحو البلقان والأناضول. وأخيراً، في تسعينيات القرن التاسع عشر وصلت خطوط السكك الحديدية إلى داخل بلاد الشام في الشرق، وتبعها بناء السكك الحديدية في مناطق العراق وشبه الجزيرة العربية بعد سنة 1900[25].

وبدأ بناء السكك الحديدية في المقاطعات الأوروبية وفي الأناضول بعد حرب القرم مباشرة عندما تسارع أيضاً بناء الطرق السريعة. وشيد رأس المال البريطاني السكك الحديدية الأولى في ما صار يسمى رومانيا، وأعقبه بسرعة بناء سكك حديد بين إزمير ـ آيدين في غرب الأناضول. وأخذت المقاطعات الأوروبية زمام القيادة ومدّ معظم الخطوط التي بلغت 2000 كم من السكك الحديدية في هذه المنطقة شيدت قبل سنة 1890. بالمقابل كانت أقاليم الأناضول سنة 1890 تحتوي فقط على حوالى 900 كم من السكك الحديدية ولم يكن في الولايات العربية أي خطوط حديدية على الإطلاق. وتم ربط سالونيكا في البلقان بسكوبجي سنة 1871 وببلغراد سنة 1888. وكان أعظم الخطوط الأوروبية، سكة حديد الشرق التي بدأ العمل فيها في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر واكتمل سنة 1888. وقد ضم هذا النظام في النهاية 1300 كم من الخطوط وربط بين استانبول وأدرنة وصوفيا، وكان له فرع من أدرنة إلى سالونيكا. وقد شكّلت الاعتبارات العسكرية مساره النهائي

ولم يتم قط بناء بعض أجزائه التي تمّ التخطيط لها والتي كانت ذات ميزة اقتصادية مثل الخط من سكوبجي إلى صوفيا. ولتمويل الخط الشرقي، اقترضت الدولة عشرات الملايين من الليرات. ولكن في حالة خطوط الروملي الأخرى، مثل خط سالونيكا ـ موناستير الذي يبلغ 219 كم، فقد استخدمت الضمان الكيلومتري وسيلة للتمويل. غير أن معظم هذه البنية التحتية فقدت قيمتها عندما انفصلت شعوب البلقان وصارت مستقلة. وفي سنة 1914، لم يعد النظام الحاكم في استانبول يحتفظ إلا بـ480 كم من الـ2000 كم التي تم بناؤها في الولايات الأوروبية[26].

حصلت الأناضول على حوالى 2.900 كم من السكك الحديدية. وكان أولها خطان بناهما البريطانيون، وتم استكمالهما في ستينيات القرن التاسع عشر، ثم امتدت في ما بعد لتشمل 1300 كم كانت تعبر وديان الأنهار الخصبة غربي الأناضول. وفي سبعينيات القرن التاسع عشر، سعت الدولة إلى بناء خطوط داخلية من الموانىء في مدينة إزميت ومودانيا. غير أن هذه الجهود فشلت بسبب الافتقار إلى الخبرة الفنية. وفي المثال الأخير، لم يمهّد مسار السكك الحديدية بشكل مناسب بحيث إن القاطرات الجديدة لم تستطع صعود التل. وفي ما بعد، أعيد بناء هذه الخطوط بمساعدة أجنبية. وقد حدث الامتداد الكبير لخطوط السكك الحديدية بين سنة 1890 وسنة 1895، مع بناء خط سكك حديدية في الأناضول طوله ألف كلم من إزميت إلى أنقرة، ويخرج منه فرع إلى قونية. وقد أسفرت المفاوضات العالمية المضنية في النهاية عن خطة لمد خط الأناضول إلى الجنوب الشرقي. وفي سنة 1903 وافقت حكومة استانبول على إنشاء سكة حديد بغداد، من قونية في الأناضول إلى رأس الخليج. وكان بناء هذا الخط يعد بتحقيق الحلم الذي طال انتظاره بالسفر المتواصل من برلين (أو باريس أو لندن بحسب من كان يحلم) إلى العاصمة القديمة للعباسيين على ضفاف نهر دجلة. وغالباً ما أدت الصراعات الديبلوماسية بين القوى الأوروبية إلى تأجيل البناء، ولكن لم يكن قد استكمل سوى حوالى 700 كم عند اندلاع الحرب. وكانت أراضي العراق تضم حوالى 122 كم من خط بغداد، وهو الخط الوحيد الذي تم بناؤه في تلك الأرجاء خلال الفترة العثمانية.

بدأ بناء السكك الحديدية في ولايات الشام بحماسة بعد استكمال سكك

حديد الأناضول. وبنى رأس المال الفرنسي أول خط، وهو وصلة قصيرة بين يافا والقدس سنة 1891. أما الخط الثاني، والذي تم بناؤه سنة 1894، فقد ربط دمشق بنواحي حوران الغنية بزراعة القمح. ثم ربط النشاط الذي يموّله الفرنسيون هذا الخط ببيروت، وهو ما زاد في بروز المدينة في حوض المتوسط الشرقي، تماماً مثلما حدث قبل ثلاثة عقود عندما أعاد الخطان اللذان بناهما البريطانيون تأكيد التفوّق التجاري لإزمير. وكذلك ربطت خطوط سورية أخرى المدن الداخلية المهمة بالساحل، مثل ربط حلب بميناء طرابلس سنة 1906. وبحلول سنة 1914، كانت سوريا تضم 1677 كم من السكك الحديدية. وبالنظر إلى مساحة الأرض وكثافة السكان كانت الشبكة السورية ضعف الشبكة في الأناضول، لكن تأثيرها انخفض بسبب استخدام ثلاثة مقاييس مختلفة لعرض السكة الحديدية. بالمقابل استخدمت كل الخطوط في الأناضول العرض نفسه باستثناء مسافة 42 كم بين مودانيا وبورصة.

وقد بنيت سكك حديد الحجاز برأس مال عثماني وعمالة عثمانية إلى حد كبير، لتكون بذلك فريدة بين السكك الحديدية العثمانية. فقد خطط السلطان لهذا الخط، قاصداً أن يربط بين دمشق ومكة، وفي ذهنه عدة أغراض، بما فيها تدعيم مزاعمه الإسلامية باعتباره زعيماً لمسلمي العالم. وإذ انغمس في حرب طويلة ودموية في اليمن، فقد رأى في الخط وسيلة لربط هذا الإقليم والمناطق الحجازية النائية بالعاصمة. وقد سعى المخططون للاعتماد على المدخرات المحلية فقط وليس على القروض الأجنبية أو الضمان الكيلومتري. وأرادوا استخدام المواد العثمانية فقط باستثناء قاطرات السكك الحديدية والعربات. وكان التمويل الداخلي ناجحاً للغاية بفضل الهبات الطوعية، والضرائب الخاصة، والإسهامات من جانب المسلمين غير العثمانيين، واستخدام عمالة الجيش. وإذ قاد السلطان والصدر الأعظم مسيرة العطاء هذه، قدم موظفو الحكومة مبالغ مالية، على حين ظل الموظفون المدنيون، بمن فيهم المسيحيون، يقدمون مرتب شهر سنوياً بصفة إجبارية على مدى سنوات عدة. كذلك كان المصريون والمسلمون الهنود من أهم المساهمين. ولم تكن المبالغ التي وهبوها مهمة من الناحية المالية لكنها أزعجت المستعمرين الذين رأوا خطراً إسلامياً يهدد المصالح البريطانية. وثمة ضرائب جديدة عديدة، بخلاف الالتزامات الإجبارية على الموظفين المدنيين، وفّرت الكثير

من الأموال المطلوبة. وقد ساعد استخدام أعداد كبيرة من الجنود في بناء الخط في توفير الكثير من الأموال من ميزانية المشروع، لأن أجور هؤلاء العمال العسكر كانت تحسب على الإدارة العسكرية لا على ميزانية السكك الحديدية. وفي إحدى مراحل البناء، مثلاً، كان هناك حوالى 9300 من القوات العسكرية يمهدون المسار الذي سيمتد عليه خط السكك الحديدية. لكن خطط تجنب استخدام الخبراء الفنيين الأجانب أثبتت تخلّف العثمانيين تكنولوجياً. وبعد بعض البدايات الفاشلة، استأجرت الدولة مهندسين أوروبيين وأمضت عقوداً لشركات أجنبية للقيام بالأعمال التي تتطلب قدراً أكبر من المهارة، مثل بناء القناطر والأنفاق. وبينما امتد الخط داخل شبه الجزيرة العربية واقترب من الحرم الشريف، عهد إلى الجنود الذين تدرّبوا على أيدي العمال الأوروبيين المهرة بكثير من المهام المطلوبة. كذلك استُخدم مسلمون من مصر. وقد كسب السلطان عبد الحميد نصراً دعائياً مهماً بالاستكمال الناجح لحوالى 1500 كم من السكك الحديدية إلى المدينة المنوّرة[27].

القوى العاملة

كان العمال المشتغلون ببناء السكك الحديدية العثمانية من الرعايا العثمانيين بصفة أساسية. وعلى الرغم من أن عدد الجنود المستخدمين في خط الحجاز ربما يكون عالياً بشكل غير عادي، فإن استخدام القوات العسكرية في بنائه لم يكن أمراً فريداً. ففي سنة 1873، مثلاً، ساعد الجنود في الجهد غير الناجح للربط بين إزميت وأنقرة. ولسنا على يقين من المدى الذي ذهب إليه تسخير عمال البناء المدنيين ولكن من المحتمل أنه لم يكن أمراً معتاداً. فقد استخدمت السخرة إلى حد ما، مثلاً، في بناء خط الحجاز والخط ما بين إزميت وأنقرة سنة 1873.

يبدو محتملاً أن العمل المأجور بنى معظم خطوط السكك الحديدية العثمانية. إذ إن دفاتر الحسابات الخاصة بخط إزميت ـ أنقرة وخط نيش ـ فيدين سنة 1873 تسجل وجود الأكراد والأتراك والأرمن واليونانيين والسلاف والرومانيين الذين كانوا يتلقون أجراً نقدياً يومياً. وبالإضافة إلى ذلك، كانوا يحصلون على الخبز والخيام التي تؤويهم من الدولة[28]. ولا نعرف كيف كان يتم جمعهم، لكنهم ما إن يصبحوا في مواقع العمل حتى يتلقوا أجورهم. وكان العمال المتعاقدون، والذين كانت الشركات تستخدمهم مباشرة، هم الذين بنوا معظم

السكك الحديدية في الأناضول وسكة حديد بغداد، وربما كلها. ففي الموسم الأول لبناء سكك حديد الأناضول، عمل ما يصل إلى 6500 عامل حوالي مليون وستمئة ألف يوم عمل لتمهيد مسار السكك الحديدية[29]. وكان كثير من العمال يمشون مئات الكيلومترات للحصول على عمل، بعضهم جاء من مناطق بعيدة مثل شيراز في إيران. وفي حالة سكك حديد بغداد، كان الأعيان يجندون أفراد العصابات ويجلبونهم إلى موقع العمل، وهي ممارسة ربما كانت شائعة في بناء خطوط السكك الحديدية العثمانية الأخرى.

وكان يتم استخدام العمال الأجانب، وبأعداد كبيرة أحياناً، للقيام بالأعمال التي تتطلب مهارة. فقد كان هناك حوالى 1500 أجنبي من إجمالي 5000 عامل بناء في بدايات القرن العشرين، على حين استخدم خط الحجاز 600 أجنبي على الأقل في أية مرحلة من مراحل البناء. وقد استخدمت كل من خطوط السكك الحديدية في الأناضول وبغداد والحجاز أعداداً كبيرة من الإيطاليين ومواطني الجبل الأسود، وكانوا عادة من قاطعي الحجارة والبنائين. وكان الشجار بين العمال شائعاً وكانت الحوادث الخطيرة تقع بين الحين والحين؛ ففي سنة 1896 اغتال الأكراد سبعة من الأجانب العاملين في مد خط إزمير ـ القصبة[30].

وهكذا خرجت إلى الوجود قوة عمل عثمانية جديدة. وبحلول سنة 1914 تقريباً، كانت السكك الحديدية تستخدم قوة عمل دائمة تقدّر بما يراوح بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألف شخص[31]. كان كثير منهم أنصاف مهرة أو غير مهرة، يعملون في صيانة مسارات السكك الحديدية أو تنظيف المحطات. وكان غيرهم من العمال المهرة يقومون بصيانة القاطرات وقيادتها، وإصلاح المعدات، أو يعملون في أقسام المرور. وكان هناك آخرون غيرهم يمسكون بالحسابات ويشرفون على التشغيل.

وكانت قوة العمل في السكك الحديدية عموماً مصنفة تصنيفاً حاداً بحسب الديانة والعرق والقومية. فقد كان الأوروبيون، من موظفي السكك الحديدية، يتولون الوظائف العليا. وكان الأوروبيون والمسيحيون العثمانيون يشغلون المستوى الأوسط، على حين أن المسلمين، سواء من الأتراك أو العرب، بحسب موقع الخط، يشغلون الوظائف الأدنى. ولم يكن نمط التصنيف هذا عشوائياً أو

مصادفة. ففي أعلى مستويات الإدارة، فرض الأصل الأوروبي لرأس المال أن يملأ الأوروبيون بالفعل عضوية مجالس الإدارة كافة والمواقع الحاسمة في الإدارة. كما أن الطبيعة الجديدة لأعمال السكك الحديدية في المجتمع العثماني كانت تعني بطبيعة الحال الاعتماد على الأوروبيين في السنوات الباكرة، لأن معظم الرعايا العثمانيين لم يكونوا على دراية بتكنولوجيا السكك الحديدية. لكن بعض شركات السكك الحديدية حصرت الأعمال الماهرة والإدارية بالأوروبيين عندما طوّر العثمانيون المهارات اللازمة. والواقع أن أنماط تصنيف قوة العمل في السكك الحديدية كان يشبه كثيراً معظم الشركات الأخرى المملوكة من قبل الأجانب في الامبراطورية العثمانية. ولم تكن حداثة تكنولوجيا السكك الحديدية فحسب، هي التي حالت دون تقدّم العمال العثمانيين، بل سياسة الشركة أيضاً. والأسوأ من ذلك، أن الشركات كانت تدفع أجوراً غير متساوية على العمل المتساوي؛ فقد كان الأوروبيون يتقاضون أجوراً أعلى بنسبة 50 في المئة من تلك التي يتقاضاها العثمانيون على العمل نفسه. وبينما جذبت مثل هذه السياسة الأوروبيين العاملين بعيداً عن أوطانهم واحتفظت بهم، فَهِم العمال العثمانيون الحانقون المسألة بطريقة مختلفة[32].

ويرجع تاريخ الاحتجاجات العمالية لتحسين الأحوال والحصول على أجور أعلى إلى السنوات الباكرة من وجود السكك الحديدية العثمانية وحدثت الإضرابات في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر. وقد تأثر موظفو السكك الحديدية وعمالها بشدة بالتطورات الجارية في أوروبا. إذ إن الروابط المادية المباشرة بين نظم السكك الحديدية العثمانية والأوروبية حسّنت التدفّق السهل للأفكار بين المهندسين الذين كانوا يسيّرون القاطرات ويقومون بصيانتها. وأيضاً، كان كثير من المهندسين والموظفين ذوي المهارة العالية أوروبيين على علم باتحادات العمال. وهكذا، فإنه عندما تم تنظيم هؤلاء العمال العثمانيين رسمياً، لم يكن من المفاجئ تبنيهم النماذج الأوروبية. وقد شكّل العمال على خط استانبول ـ أدرنة ـ سالونيكا أول اتحاد لعمال السكك الحديدية العثمانيين سنة 1907، على حين ظهر اتحاد عمال سكك حديد الأناضول بعد أسابيع فقط من ثورة تركيا الفتاة. وكان أكثر من أربعة أخماس قادتها المنتخبين من المسيحيين العثمانيين أو الأجانب، وهو ما كان بالتأكيد انعكاساً للعضوية الفعلية في الاتحاد. وفي سنة 1908 اندلعت الإضرابات

في السكك الحديدية في جميع أقاليم الامبراطورية. ومن بعدها حتى سنة 1914، ظلت السكك الحديدية مركزاً للتحركات العمالية حيث كان العمال يضربون بانتظام للحصول على مطالبهم[33].

تقييم أثر السكك الحديدية

إن المؤرخين مغرمون بالجدل حول الجدوى النسبية للسكك الحديدية. وقد اتخذ أحد المؤرخين الأميركيين موقفاً، أثار نزاعاً ساخناً، مؤداه أنه لو كان قد تم بناء القنوات بدلاً من السكك الحديدية، فإن صافي الأثر الاقتصادي كان سيبقى كما هو[34]. ومن ثم، بحسبما تمضي المقولة، فإن السكك الحديدية لم تكن بهذه الأهمية. وبالمثل فإن التقدير المحدد للتأثير الاقتصادي للخطوط العثمانية أمر صعب. إذ إن هناك تكاليف وأرباحاً أخرى كثيرة - اجتماعية وسياسية وعسكرية - موجودة وهناك عدم يقين بشأن بعض المكاسب الاقتصادية. فقد قدمت السكك الحديدية العثمانية مزايا سياسية واقتصادية وعسكرية مهمة. لكن الثمن المدفوع يبدو عالياً للغاية، حيث رهن المستقبل من أجل بناء الحاضر، مع تعقيد يتزايد باستمرار في شبكات الاتصال المالية الأوروبية، ومن ثم، مزيد من الخسائر في الاستقلال. فبحلول سنة 1911 بلغ مقدار ما دفعته الدولة العثمانية ما يقرب من 170 مليون فرنك من مبالغ الضمان الكيلومتري بالإضافة إلى مئة مليون فرنك لخط الحجاز. وقد غطت الزيادات في كمية العشور الزراعية التي تم جمعها في النواحي التي افتتحت بها خطوط سكك حديدية جديدة هذا المبلغ تقريباً، بحسب أحد الحسابات. بيد أن كل هذه العوائد العشرية تقريباً تم دفعها إلى شركات السكك الحديدية ولم تدخل الخزانة العثمانية. وأدى بناء السكك الحديدية على المدى القصير فعلاً إلى تخفيض المبالغ المتاحة للدولة؛ لكن إجمالي الضمان الكيلومتري تلاشى على مرّ الزمن، عندما أخذت السكك الحديدية تحمل المزيد من البضائع وصارت أكثر قدرة على الوفاء بحاجاتها[35].

الجدول 9:IV

أعداد المسافرين على مختلف خطوط السكك الحديدية العثمانية (بالملايين)

الخط	1891	1895	1900	1910
أنقرة ـ قونية	0.7	1.0	1.2	2.7
إزمير ـ قصبة	-	1.5	1.7	2.4
آيدين	-	-	-	1.9
مرسين ـ أضنة	-	-	-	0.3
دمشق ـ حماة	-	-	0.2	0.7
الحجاز	-	-	-	0.2
بغداد	-	-		0.01

المصدر: Hecker (1914), pp.1554-1565.

أما بالنسبة إلى الأموال التي تم إنفاقها، فقد ربحت الدولة والاقتصاد العثماني عدداً من المكاسب المهمة. إذ إن السكك الحديدية قد فتحت الأقاليم الداخلية على مصراعيها للسيطرة السياسية والتطور الاقتصادي كما ساعدت الدولة على نقل القوات بسرعة داخل الامبراطورية. فقد استخدمت الدولة السكك الحديدية بنجاح في حرب 1897 ضد اليونان، وحروب البلقان والحرب العالمية الأولى. وقد ساعدت السكك الحديدية على إخضاع البدو للسيطرة الصارمة في مناطق كثيرة، على الرغم من أنه خلال الثورة العربية كان خط الحجاز مصيدة مميتة للعسكريين العثمانيين. أما المكاسب الأخرى للاقتصاد ككل فكان من ضمنها تخفيض نفقات النقل تخفيضاً كبيراً. فعلى الرغم من التخفيضات الكبيرة التي قدمها أصحاب القوافل، فإن السكك الحديدية في النهاية هزمت النقل على ظهور الدواب حيث كانت المنافسة بينهما مباشرة. لكن أصحاب القوافل أفادوا من خطوط السكك الحديدية كذلك؛ إذ إن السكك الحديدية حفزت ظهور شبكات جديدة مغذية للنقل على ظهور الدواب (انظر أدناه).

وبحلول سنة 1914 كانت السكك الحديدية تنقل نصف إجمالي البضائع المنقولة براً في بلاد الشام و48 في المئة من كل البضائع التي تم شحنها بالسفن في

الأناضول[36]. غير أن هذه الأرقام ليست سوى تخمينات تستند إلى معلومات، ما دام لا يمكن حساب حركة النقل على ظهور الدواب بأي قدر من اليقين. وبما أن خطوط السكك الحديدية في بلاد الشام كانت مبنية بكثافة أكثر منها في الأقاليم العثمانية الأخرى، فإن نسبة الخمسين في المئة هذه ربما تمثل الحد الأقصى لإسهام السكك الحديدية في مجموع النقل البري. (الجدول 10:IV).

الجدول 10:IV

البضائع المنقولة على مختلف خطوط السكك الحديدية العثمانية (بآلاف الأطنان)

الخط	1891	1895	1900	1910
أنقرة ـ قونية	–	118	357	585
إزمير ـ قصبة	–	–	245	327
آيدين	–	–	–	342
مرسين ـ أضنة	–	–	–	130
دمشق ـ حماة	–	–	–	309
الحجاز	–	–	–	66
بغداد	–	–	–	28

المصدر: Hecker (1914), pp.1554-1565.

وقد جلبت السكك الحديدية إضافات قليلة للقطاع الصناعي العثماني. ففي روسيا، وبريطانيا العظمى، والولايات المتحدة، مثلاً، فرض توسّع السكك الحديدية نمو الصناعات الثقيلة، مثل إنتاج الحديد والصلب. وظهرت بالفعل بعض المعامل الكبيرة للإصلاح في أسكي شهر مثلاً، وكانت قادرة على صناعة بعض الأجزاء من الحديد والصلب. لكن بناة الخطوط العثمانية ظلوا معتمدين على القضبان المستوردة؛ وبذلك ولدت هذه السكك الحديدية القليل من التأثيرات الإيجابية للاقتصاد العثماني. أما الأجور التي كان آلاف من عمال بناء السكك الحديدية يكسبونها فلا شك في أنها كانت تضخ إمدادات مالية جديدة. والأكثر أهمية، أن العشرة آلاف وظيفة الثابتة أو أكثر أضافت مصادر جديدة لمواجهة الطلب المتزايد على البضائع والخدمات العثمانية (والأجنبية).

كذلك زادت السكك الحديدية كثيراً من تنقّل الناس داخل الامبراطورية. ففي سنة 1911، حملت كل خطوط السكك الحديدية العثمانية حوالى 14 مليون مسافر، على حين أن خط إزمير قصبة وخط إزمير - آيدين حملا على التوالي 2.4 مليون و1.4 مليون شخص (الجدول 9:IV). بالمقابل، حمل خط بغداد في ذلك الحين 53 ألف مسافر فقط، وهو ما يعكس قلة السكان في الأراضي الداخلية. ومقارنة بذلك، سجل خط دمشق - حماه 498 ألف مسافر وخط سالونيكا - موناستير حوالى 332 ألف شخص[37]. كان كثير من المسافرين يقومون برحلات يومية للانتقال من أماكن سكنهم إلى أماكن عملهم، وهكذا فإن هذه الإحصاءات تكشف أيضاً عن إعادة توزيع السكان التي بدأتها السكك الحديدية. وقد بدأ سكان المدن العثمانية الموسرون شراء الفيلات (القصور) في الريف الذي أصبح الوصول إليه آنذاك أكثر سهولة. وبفضل السكك الحديدية حدث نوع من التمدّن الفرعي. وتزايد أيضاً عدد السكان في النواحي التي تمرّ بها خطوط السكك الحديدية بنسبة أسرع من المناطق الأخرى. وكان ذلك في جزء منه راجعاً إلى درجة الأمان الأكبر فيها، وإمكانياتها في زراعة السوق، والهجرة الداخلية وتوطين الحكومة للاجئين، وهو ما حدث، مثلاً، على امتداد خطوط السكك الحديدية في الأناضول وخط رياق - حلب والأجزاء الشمالية من خط الحجاز[38]. وقد تزايد العدد الكلي لحجاج البيت الحرام بقوة بفضل السرعة الأكبر، والأمن النسبي والأجور المنخفضة لسكك حديد الحجاز. وقد انخفضت نفقات النقل للحاج من 1200 فرنك إلى 200 فرنك على متن السكك الحديدية. وفي أواخر القرن التاسع عشر، وقبل إقامة خط السكة الحديدية، كان حوالى خمسة آلاف حاج يسافرون على ظهور الجمال من دمشق إلى المدينة المنوّرة؛ وبحلول سنة 1913، أصبحوا يسافرون بالسكك الحديدية والبحر وتضاعف العدد[39].

وترتبط التغيرات التي حدثت في القطاع الزراعي كثيراً بمشروع السكك الحديدية. وغالباً ما كانت هذه التغيرات كبيرة تماماً. غير أن تركيز الدولة بعد سنة 1870 على الخطوط ذات الأهمية الاستراتيجية والعسكرية قلّل من التأثير المحتمل في الزراعة. فعلى سبيل المثال، صممت الحكومة على ألا تبني خطاً مقترحاً كان سيربط بين إزميت - أنقرة والأقاليم الخصبة ذات الكثافة السكانية النسبية حول سيواس. وبدلاً من ذلك، وتوخياً لأسباب استراتيجية وعسكرية، اندفعت في قطاع

أسكي شهر ـ قونية، الذي يمرّ عبر مناطق قليلة السكان. وكانت بعض الخطوط عديمة الفائدة الاقتصادية. فخط بيروت ـ دمشق، مثلاً، لم يقم بأي دور في تطور اقتصاد بيروت. وكذلك لم يكن خط الحجاز يعتبر أيضاً نجاحاً اقتصادياً، طالما أنه في المناطق الزراعية الغنية التي كان يمرّ بها، كانت هناك خطوط قائمة. لكن حروب حركة الخطوط الحديدية لجذب العملاء حسّنت إمكانية التصدير لدى المزارعين المحليين بتخفيض رسوم السكك الحديدية لنقل القمح بحوالى 16 في المئة. وعلى المنوال نفسه، فإنها عزّزت القوة الشرائية للمستهلكين المحليين عندما خفضت أجور شحن السكر بحوالى 50 في المئة[40].

وقد حسّنت السكك الحديدية تدفّق كل من السلع المستوردة المصنوعة وتصدير المواد الخام والمواد الغذائية العثمانية. وقد شكّلت البضائع المصنّعة، ولا سيما المنسوجات، النسبة الغالبة من الواردات على الرغم من أن القهوة والسكر والفحم كانت هي الأعلى من حيث الحجم. وقد أدى استكمال الخطوط الممتدة إلى المدن الداخلية مثل أنقرة، إلى تدمير بعض الحِرَف اليدوية التي كانت تحميها المسافة قبل ذلك. لكن بعض المراكز الصناعية، مثل حلب ودمشق وبولدان في ولاية أيدين، كانت قريبة من السكك الحديدية وازدهرت بسبب ذلك، على حين أن مدناً أخرى مثل أماسيا وتوقات وعربكير وديار بكر استمرت في الازدهار في غياب السكك الحديدية. وكان تزايد مبيعات البضائع المستوردة يموّل من خلال الصادرات المرتفعة من النواحي التي تمرّ بها السكك الحديدية.

وكان أكثر ما يلفت النظر في السكك الحديدية العثمانية دورها كقنوات لتصدير البضائع الزراعية. وكانت المواد الغذائية، وكثيراً ما كانت الحبوب، والمواد الخام تشكّل الغالبية العظمى من الصادرات، ما يصل إلى أكثر من 90 في المئة، على معظم خطوط السكك الحديدية. وقد جاوز حجم صادرات السكك الحديدية حجم الواردات بقدر كبير. فقد كانت الصادرات تراوح ما بين 70 و85 في المئة من كل الشحنات على خطوط الأناضول، ودمشق ـ حماه، وإزمير ـ قصبة. ولكن في حالات عديدة، حيث كانت الخطوط تخترق مسافات قصيرة من الساحل إلى المدينة الداخلية، كانت الواردات هي السائدة. وكان هذا واقع الحال على خط يافا ـ القدس وخط مودانيا ـ بورصة، حيث بلغت الواردات ثلثي الحركة

الكلية[41]. وفي بعض الأحيان كانت هناك زيادات اقتصادية لافتة في الإنتاج الزراعي لأن تكاليف النقل انخفضت وزادت الأسعار التي كان المزارعون يتلقونها. ففي غضون قرن على اكتمال سكك حديد الأناضول، كانت النتيجة زيادة سنوية إضافية قدرها 400 ألف طن من الحبوب. وقد غيّرت استانبول من أنماطها التموينية وأصبح الأناضول مركزاً هاماً لتأمين موارد المدينة من الحبوب. وأخذ طحانة استانبول يشترون القمح المشحون بالسكك الحديدية من مناطق الأناضول الداخلية بدلاً من الحبوب المحمولة بحراً من روسيا وبلغاريا ورومانيا. وفي أعقاب ذلك، وفي ظل ظروف مواتية، كانت سكك حديد الأناضول توفر ما يزيد على 90 في المئة من إجمالي القمح المحمول إلى العاصمة للاستهلاك المحلي. وباستبدال الحبوب المستوردة بالناتج المحلي وفرت السكك الحديدية مبالغ كبيرة لميزان المدفوعات، بلغت حوالى 700 ألف ليرة سنوياً. غير أن معظم الحبوب التي حملتها السكك الحديدية وربما 75 في المئة من الإجمالي، كانت تصدر إلى الخارج. وهكذا قدمت بعض خطوط السكك الحديدية أرباحاً لتعويض عمليات الاستيراد على حين عززت دور الاقتصاد العثماني كمورد للمواد الخام[42].

الطرق والطرق السريعة والقوافل

جذبت دراما السكك الحديدية الانتباه بعيداً عن الأجزاء المهمة الأخرى من نظام النقل البري، أي الطرق والطرق السريعة والعربات والقوافل. غير أن من الصعب إعادة سرد قصة أصحاب عربات النقل وعربات الركوب والقوافل. وهناك القليل من البحوث المكتملة، علاوة على أن القائمين بعمليات النقل هذه لم يتركوا لنا الكثير من السجلات. وبفضل إعادة فرض السلطة المركزية إلى حد كبير، صارت حركة البضائع والناس بطريق البر مضمونة وآمنة بشكل أكبر مع تقدم القرن. ففي بعض المناطق، صارت أسرع وأكثر كفاءة في آن معاً ومع التوسّع في استخدام النقل بالعجلات.

وفي العقود الأولى من القرن، وقبل أن يعيد محمود الثاني بسط السلطة الامبراطورية على الولايات، كان لدى الامبراطورية العديد من المناطق التجارية الصغيرة نسبياً الخاضعة لسيطرة الأشخاص المحليين الأقوياء، مثل أعيان الأقاليم أو القبائل. وعندما يتحرّك المسافرون التجار من منطقة نفوذ إلى أخرى، كانوا

يتفاوضون على ثمن المرور مع أولئك الذين يسيطرون على الطرق، وأحياناً يسمّون قطّاع الطرق وفي أحيان أخرى يسمّون الأعيان. وقد أدى وجود هذه المناطق والرسوم إلى إطالة السفر وزاد من نفقات القيام بالعمل. ولكن، وعلى نحو ما نرى من المثال التالي، الذي يخص طريق سالونيكا ـ سيريز في سنة 1812، سعى كثير من الأعيان سعياً حثيثاً لجذب التجارة عبر أراضيهم:

> عمل الباشوات والقادة الراغبون في ضمان مثل هذا العمل المربح لوطنهم على تحسين الطرق بتجنّب الجبال الوعرة المنحدرة، وببناء الخانات وإقامة الحرّاس في معظم الأجزاء الخطيرة من الطريق. وقد نجحوا في عملهم حتى الآن..[43].

واعتمدت حركة التجارة، في بعض الأحيان، على العلاقات الطيبة مع القبائل البدوية. ولم تكن علاقة البدو بالقوافل هي الإغارة فحسب، على الرغم من أن قدرتهم على إبطاء أو إيقاف الحركة التجارية وخطورة التهديد الذي كانوا يمثّلونه على القوافل لا ينبغي التقليل من أهميته. إذ إن كثيراً من البدو حافظوا على التجارة وحسّنوها. وغالباً ما كانت تعقد اتفاقات بين القبائل والتجّار، طالما أن تدفق التجارة كان لصالح الطرفين. فيحصل التجار على المرور الآمن بينما تتقاضى القبائل رسوماً، بالإضافة إلى الدخل الذي كانوا يكسبونه من بيع المؤن والخدمات. فكثيراً ما كانت القبائل توفّر الحيوانات للقوافل وغالباً ما كانوا هم أنفسهم يقومون ببعض أعمال القوافل، فيقدمون العمال ويحضرون علف الدواب. كما أنهم كانوا يوفّرون الأمن لتنقلات الحركة التجارية[44]. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم غالباً ما دخلوا في اتفاقيات مع موظفي الحكومة لحراسة طرق التجارة؛ ففي أوائل القرن التاسع عشر، مثلاً، دفع باشوات حلب لقبيلة الموالي لحماية طريق حلب ـ حماه[45]. أما التجار الأوروبيون الذين كانوا خارج مثل هذه التحالفات الاقتصادية، فكانوا يشكون بمرارة من أعمال السلب التي تقوم بها القبائل والباشوات، ولا يتذكرون إلا نادراً الخدمات التي كانت تقدّم لهم، وأن بضائعهم في الحقيقة كانت تدفع عليها رسوم منخفضة للغاية[46].

كان هذا النظام ينهار في بعض الأحيان حين كانت مكاسب النهب تفوق مكاسب المرور. ففي سنة 1842، مثلاً، نهب البدو القافلة المتوجهة من بغداد إلى

حلب، والتي كانت تحمل من البضائع ما قيمته حوالى نصف مليون قرش. وعلى المنوال نفسه، قام البدو سنة 1857 بنهب قافلة أخرى خارجة من بغداد، ذُكر أنها كانت تحمل حمولة قيمتها خمسة ملايين ليرة[47].

وقد انخفض النهب انخفاضاً حاداً عندما فرضت الدولة برامجها لتوطين القبائل. ويبدو أن توطين البدو قد تقدّم بشكل حثيث في غرب ووسط الأناضول قبل منتصف القرن. فقد فرض والي سيواس، مثلاً، استيطان القبائل المحلية خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر. لكن التوطين حدث لاحقاً شرقي الأناضول وفي الأقاليم السورية والعراقية. وسحق جودت باشا قبائل القوزان أوغلو ووطنها بالقوة في إقليم أضنه سنة 1865. وقد بدأت القيود الحقيقية على القبائل السورية في أربعينيات القرن التاسع عشر وتسارعت معدلاتها في العقد التالي. وبحلول ثمانينيات القرن التاسع عشر، كانت معظم القبائل في مناطق العبور في بادية الشام قد استقرّت أو تم طردها[48]. لكن تأثير التوطين في أعمال القبائل فيما يتعلق بالقوافل غير مؤكد، لكن المؤكد أنه قلل من حجم قطعان الإبل كما قلّل من القدرة على الحصول على رسوم العبور.

وحتى بعد نصف قرن من التوطين وامتداد سيطرة الحكومة إلى الريف، ظل المسافرون على الطرق السريعة عرضة للمخاطر. ففي أوائل القرن العشرين كان رجال العصابات لا يزالون يهاجمون المسافرين الأفراد حول إزمير، وهي منطقة فيها إدارة جيدة نسبياً. وفي الحجاز، وكذلك في بادية الشام وأجزاء من شرقي الأناضول، كانت أموال الحماية التي تدفعها الحكومة، بدلاً من استخدام قواتها العسكرية، هي التي تؤكد تعاون القبائل حتى سنة 1914.

وبشكل عام، تحسّن الأمن على الطرق السريعة كلما مضى القرن صوب نهايته. فقد اختفت بالتدريج حواجز الجمارك الكثيرة التي تديرها الدولة عندما فككت الحكومة نظام الرسوم الداخلية. واختفى تدريجياً من ذاكرة الناس التأخر في التنقل داخل المناطق الخاضعة لنفوذ الأعيان وقطّاع الطرق والقبائل (انظر الفصل 32). وقد ارتبط هذا التبسيط للسفر بالتحسينات التي طرأت على الأمن بالشكل الذي أدى إلى تقليل زمن السفر وتشجيع التجارة.

وكان النقل على ظهور الدواب أكثر شيوعاً من النقل على العجلات في

معظم المناطق وخلال معظم الفترة. وغالباً ما كانت الطرق مناسبة فقط للنقل على ظهور الدواب؛ إذ كان الشحن في عربات النقل غالباً ما يلحق الضرر بالبضائع. وعموماً، فإن العربات التي تجرّها الدواب كانت مقيّدة بالسفر داخل القرية لكنها صارت أكثر شيوعاً في ما بعد. وفي المناطق التي استقرّ بها المهاجرون الشراكسة واليهود، فإنهم أعادوا استخدام النقل على العجلات. وفي بعض الأحيان كانت البغال والحمير والخيل مفضلة على الجمال في الرحلات القصيرة بسبب سرعتها التي تفوق سرعة الجمال. فعلى سبيل المثال، كانت الجمال تحتاج من 5 إلى 9 أيام، لنقل حمولة معيّنة، بين حلب واللاذقية، لكن البغال كانت تحتاج فقط من 4 إلى 5 أيام[49]. وكانت الجمال مشهورة بقدرتها على نقل حمولات تزن 550 رطلاً (وأكثر) مسافات تراوح ما بين 24 و32 كلم في اليوم. بالمقابل كانت البغال والخيول تستطيع حمل 420 رطلاً على حين كانت الحمير تنقل حوالى 170 رطلاً. وكانت الجمال أكثر استخداماً في الأراضي العربية منها في الأناضول وكانت أقل من ذلك في الروملّلي[50]. وفي سنة 1812، مثلاً، كانت الخيول تحمل معظم البضائع من سالونيكا في الشمال تجاه الأراضي الألمانية، وكان يتم استخدام حوالى 20 ألف حيوان. وقد امتدت شبكات القوافل الكبرى عبر الإقليم طولاً وعرضاً. وتضمّنت الطرق من الشرق إلى الغرب الطرق الواصلة من إيران إلى إزمير، عبر بادية الشام، ومن تبريز إلى أرضروم فطرابزون، ومن بغداد إلى استانبول. وكانت ثمة طرق أخرى تمر من بغداد إلى حلب، أو تربط الأقاليم السورية بالبحر الأسود أو الشمال الغربي في مناطق بحر إيجة. وفي سنة 1838، كانت القوافل تتطلّب ما بين 25 ـ 28 يوماً لكي تسافر بين حلب وبغداد، على حين كانت القوافل بين سالونيكا ـ فيينا، في الطرف الآخر من الامبراطورية، تستغرق 50 يوماً. وفي الوقت نفسه تقريباً، كانت القوافل التي تعبر طريق حلب ـ استانبول تحتاج إلى 40 يوماً[51]. وكانت طرق القوافل الأقصر تتضمن الطريق الذي يستغرق 16 يوماً بين الاسكندرون ودياربكر، ورحلة الأيام التسعة بين دياربكر وأرضروم.

وعلى العموم، بقي نظام الطرق سيئاً، على الرغم من بعض التحسينات التي طرأت عليه. وقيل إن الطرق التي كانت تمتد من الساحل إلى حلب في ثلاثينيات القرن التاسع عشر «كادت تكون من صنع الطبيعة». وكانت الحالة المزرية للطرق

في الشطر الأول من القرن عائدة إلى الاختفاء النهائي لمالكي التيمار الذين كانوا يتولون صيانتها. لكن طوال القرن التاسع عشر لم توجه الدولة سوى أقل قدر من الانتباه، ووفرت من المواد أقل ما يلزم. وهكذا، بقيت الطرق مهملة ومزرية. وكانت هناك طفرات من الأنشطة، مثلاً، في الفترة التي أعقبت حرب القرم وخلال عهد تركيا الفتاة، حين زادت نفقات بناء الطرق سنوياً أربع مرات على مستوياتها أواخر القرن التاسع عشر. ولكن في معظم المناطق، جرت تحسينات قليلة[52]. وفي الأقاليم العراقية خلال السنوات التي سبقت الحرب مباشرة، لم تكن هناك طرق مرصوفة خارج المدن، باستثناء جزء صغير من طريق القوافل إلى حلب. وربما يفسّر ذلك الجزء المرصوف الانخفاض الواضح في زمن السفر بالقوافل بين حلب وبغداد. وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر كانت الرحلة تتطلّب 25 ـ 28 يوماً، لكنها صارت 20 يوماً فقط سنة 1910. أما في الأناضول، وعلى الرغم من النمو الهائل في حركة المرور على طريق طرابزون ـ تبريز في أثناء الثلثين الأولين من القرن، فقد ظل الطريق في حالة سيئة وطرأت عليه تحسينات قليلة. وثمة طريق لعربات النقل بدأ في ستينيات القرن التاسع عشر بدرجة مزرية جعلت من يقومون بتشغيله يفضّلون الطريق السريع القديم[53]. وعندما ازدهرت تجارة بيروت بطريقة مماثلة، كانت الأعمال مقيدة أيضاً بنظام النقل البري. فقد كان المسافر الفرد يحتاج إلى يومين للسفر بين بيروت ودمشق على حين كانت القبائل التي تستخدم مزيجاً من البغال في الجبال والإبل في الصحراء، تستغرق ما بين ثلاثة أيام وأربعة أيام. ثم حدث في ستينيات القرن التاسع عشر، أن بنت شركة فرنسية مسافة 110 كم من الطرق، ما أتاح النقل بالعربات، وقدمت خدمة رحلة تستغرق 13 ساعة بعربات الركوب بين المدينتين. وبحلول سنة 1890، حمل هذا الطريق الذي يعزو إليه بعض المؤرخين الفضل في بروز بيروت، 21 ألف طن من البضائع[54]. بيد أن الطرق التي تحظى بصيانة جيدة ظلّت هي الاستثناء حتى في مناطق بلاد الشام واستمر النقل على ظهور الإبل باعتباره الشكل السائد في انتقال البضائع على الطرق السريعة.

وعلى الرغم من أوجه القصور هذه، فإن القوافل والطرق السريعة والممرات استمرت تحمل نصف إجمالي البضائع المنقولة براً في الأناضول وبلاد الشام. وفي سنة 1904، كان العالم العثماني بأسره لا يضم إلا 24 ألف كم من الطرق؛ وكان

ثلاثة أرباع هذه الطرق داخل حدود تركيا الحديثة، وكانت طرقاً رديئة في نوعيتها لا تحظى بصيانة جيدة[55].

وقد وفرت القوافل معظم حلقات الوصل البرية، غير الميكانيكية، داخل الأقاليم وفي ما بينها. ومن المؤكد أن الحجم الحقيقي للبضائع التي تداولتها القوافل، والذي يصعب قياسه، كان كبيراً للغاية. ففي ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كانت القافلة المفردة السنوية التي تسافر من بغداد إلى حلب تتكوّن من خمسة آلاف جمل تحمل حمولة إجمالية قدرها حوالى 1250 طناً. وفي ذلك الوقت، كانت قافلة البصرة ـ حلب تضم عادة ستة آلاف جمل، على حين كانت قافلة دياربكر، التي كانت تسافر بوتيرة أكبر، تستخدم ستمئة جمل.

وكانت القوافل تحمل فائض البضائع الإقليمية إلى المشترين المحليين والأجانب معاً، وكذلك كل البضائع الاستهلاكية المطلوبة للمجتمعات المدينية المعقدة وظهيرها من الأراضي. وقد جلبت قافلة البصرة ـ حلب سنة 1752 أقمشة إيطالية، ومختلف العطور والعقاقير؛ واللآلىء، والعقيق والزجاج والخزف. وقد حملت قافلة من الموصل في التاريخ نفسه المنسوجات الهندية والإيطالية و«العقاقير» والعفظة الجوزية. وفي منتصف القرن التاسع عشر، على سبيل المقارنة، كانت القوافل من بغداد إلى دمشق تحمل البضائع العراقية والفارسية والهندية، والتي تنوّعت ما بين الأقمشة وصبغة النيلة والجلود. وفي الاتجاه المعاكس، كانت دمشق ترسل المنسوجات المحلية، وكذلك الأقمشة من إنكلترا وألمانيا. وكانت قافلة دمشق ـ بغداد تضم ما بين ألف وألف وخمسمئة جمل سنوياً، وتحمل حوالى 250 ـ 350 طناً[56]. وأثناء ستينيات القرن التاسع عشر كانت القوافل بين تبريز وطرابزون تنقل سنوياً 12 ألف طن، وهو ما كان يتطلب حوالى 48 ألف حيوان للحمل[57].

وفي بعض الأحيان كانت القوافل تعمل في حركة ذات اتجاه واحد، إذ كانت تصل (تقريباً) فارغة لتنتظر جني المحصول. وفي أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر، كان ما يقدّر بحوالى 4 ـ 6 آلاف جمل تحمل يومياً القمح من حقول حوران إلى الساحل. وفي مقابل هذه الخدمة كان أصحاب الجمال يتقاضون، عيناً، نصف القمح الذي يتم نقله[58]. وبالمثل (انظر أدناه) كانت آلاف من الجمال

تحمل الحبوب إلى محطات السكك الحديدية في غربي ووسط الأناضول. وإذ كان أصحاب القوافل يركزون على نقل الحبوب، فإنهم ربما حملوا أيضاً بعض البضائع الاستهلاكية المستوردة في رحلاتهم إلى الحقول.

وكانت رسوم النقل البري قد شكّلت لوقت طويل جزءاً رئيسياً من سعر بيع البضائع، ولا سيما تلك التي كانت كبيرة الحجم منخفضة الثمن. وباستثناء حالات قصور المحاصيل، فإن نقل المواد الغذائية الرخيصة الثمن الكبيرة الحجم مسافات طويلة لم يكن ذا جدوى. ومع الثورة التكنولوجية التي شهدها القرن التاسع عشر، أدى النقل على ظهور الحيوانات إلى رفع سعر الكثير من المنتجات العثمانية بشكل غير مقبول. وقد أعاقت تكاليف النقل العالية تطوّر زراعة التصدير العثمانية، وبشكل أعم، كبحت جماح النمو الاقتصادي.

وقد اختلفت أسعار النقل اختلافاً بيّناً، اعتماداً على البضاعة، وفصول السنة والمقصد، والمنافسة، والمسافة والاتجاه. فعلى سبيل المثال، كان التجار في أثناء ثلاثينيات القرن التاسع عشر يدفعون الضعف على وحدة الوزن للبضائع المرسلة بالطرق الأقل منافسة، مثل اللاذقية ـ حلب عما كانوا يدفعونه على طريق الاسكندرون ـ حلب الذي كان السفر عليه أكثر كثافة. وبالمثل، كان أصحاب القوافل في ستينيات القرن التاسع عشر يحزمون حمولات كاملة خارجة من المركز الصناعي الكبير في حلب باتجاه ديار بكر، لكنهم كانوا أكثر يأساً في رحلة العودة بحيث كانوا يخفضون أجورهم إلى 50 في المئة. وعادة ما كانت رحلات نقل البضائع القصيرة تتكلف نسبياً أكثر من الرحلات الطويلة. وحتى على الرغم من أن رحلة الإبل على طريق الاسكندرونة ـ حلب، كانت أقل من نصف المسافة ما بين دياربكر ـ الموصل، فإن تكلفة نقل الطن بالكيلومتر على الطريق الأول كان ضعف التكلفة على الطريق الثاني في ستينيات القرن التاسع عشر[59].

وكانت أعمال القوافل تتأرجح بشكل كبير، متأثرة بحالة المحاصيل، ودورات العمل الإقليمية والعالمية، والحرب، والأمراض الوبائية، وتطوّر وسائل النقل الأخرى. وكان يمكن أن تتوسع الأعمال بصورة حادة. ففي أوائل القرن التاسع عشر، كان طريق دمشق ـ بغداد يقدّم قافلة واحدة فقط وليس أكثر من ثلاث قوافل في السنة. ولكن في أربعينيات القرن التاسع عشر كان هناك ما بين 12 و15 رحلة في كل من الاتجاهين على الطريق[60].

وكانت بعض طرق القوافل تعاني بشدة عندما تظهر أشكال نقل منافسة أو تتغير الحدود. وقد ازدهر طريق طرابزون ـ تبريز بين ثلاثينيات وستينيات القرن التاسع عشر، بفضل جهود التجار البريطانيين لتخفيض نفقات النقل للتجارة مع إيران. وكانت قوافل طرابزون ـ تبريز في ذروتها خلال خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر تحمل 40 في المئة من التجارة الخارجية لإيران. غير أنه بحلول سنة 1900 نقصت الحمولة بمقدار الثلث، أي إلى أقل من 10 في المئة من تجارة إيران النامية. وعلى هذا الطريق، كانت المنافسة الخطيرة قد تطوّرت من مصدرين مختلفين. أولهما، افتتاح قناة السويس سنة 1869 لتحول البضائع من الطريق الشمالي المار بين إيران ـ البحر الأسود، إلى شبكة طهران ـ البصرة. وأيضاً عكفت الدولة الروسية على برنامج طموح لبناء الطرق تسبّب في إيذاء الناقلين العثمانيين. وفي البداية تم تحسين طريق روسي عبر جورجيا فتطورت حركة مرور العربات؛ وعلى حين احتفظ طريق أرضروم مؤقتاً بحجم الحركة عليه فإن أصناف البضائع الأعلى قيمة كانت تمرّ عبر ميناء بوتي الروسي. وبفضل المزيد من التحسينات، خرجت من تفليس شبكة من الطرق السريعة ذات النوعية الجيدة مع أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر. ثم جاء خط سكة حديد تفليس - بوتي - باكو الذي خفّض أسعار الشحن بمقدار خمسة أسداس. وانخفض حجم الحركة عبر طرابزون تبعاً لذلك[61].

وواجهت قوافل أخرى منافسة السكك الحديدية العثمانية. ولا غرابة في أن بناة السكك الحديدية وجدوا أنفسهم يتبعون المسارات التي سار عليها أصحاب القوافل زمناً طويلاً. وتميزت طرق القوافل الرئيسية الثلاثة التي توصل باتجاه الشمال من تراقيا بخطوط السكك الحديدية اليوم[62]. وبالمثل، فإن خطوط السكك الحديدية إزمير ـ آيدين، وآيدين ـ القصبة، وخطوط الأناضول وأضنه، وغيرها، اتبعت كلها بدقة الممرات التي كانت تستخدمها القوافل في الشطر الأكبر من مساراتها. وعندما بدأت، مثلاً، خدمة سكك حديد الأناضول إلى أنقرة سنة 1892 وإلى قونية سنة 1895، فإنها هددت أعمال القوافل المسافرة بين هذه المدن. واستجابة لذلك خفّض أصحاب القوافل أجورهم إلى أكثر من النصف، ولفترة محدودة كانت أسعارهم أقل من أسعار النقل بالسكك الحديدية بحوالى 10 في المئة. وشنّت السكك الحديدية هجوماً مضاداً بأسعار منخفضة أكثر لتكسب في

النهاية معظم التجارة المحمولة على الخطوط الموازية لطرق القوافل.

وفي الوقت نفسه، تركت الخطوط الحديدية العثمانية القليلة نسبياً أقاليم بأسرها للقوافل. إذ إن التجار في الثلثين الجنوبيين لولاية قونية، ولنستخدم مثال السكك الحديدية ثانية، استمروا في شحن البضائع على القوافل إلى البحر المتوسط. وهنا تم الإبقاء على نماذج النقل السائدة.

وحين كانت هناك حاجة لخطوط حافزة أو طرق سريعة جيدة، كانت السكك الحديدية تجلب حيوية جديدة إلى أعمال القوافل. وقد نمت كل من حركة القوافل والنقل بالسكك الحديدية عندما ازدهر الإنتاج الزراعي للتصدير في كثير من المناطق التي مرّت بها السكك الحديدية. إذ إن رجال القوافل وجدوا عملاً جديداً، وازدهر نقل البضائع، ولا سيما الحبوب على مسافات قصيرة من النواحي الزراعية النامية، إلى محطات السكك الحديدية. وبعد أن تم بناء السكك الحديدية في إقليم بحر إيجه، كانت شبكات القوافل التي تضم حوالى 10 آلاف جمل تنقل البضائع إلى هذه الخطوط[63]. وبالمثل، بعد أربعة عقود من الزمان، كان أكثر من ألف جمل في الوقت الواحد تنتظر إنزال حمولاتها في محطة السكك الحديدية المشغولة في أنقرة حيث «أعداد كبيرة من سائقي الإبل والعربات كانوا وسطاء كذلك، يشترون القمح والشعير من الفلاحين لبيعه إلى الوكلاء في المحطة، بحيث يغطّون تكاليف النقل بعيداً عن الأرباح الصغيرة التي يجنونها[64].

ومنذ ذلك الحين فصاعداً، اختلطت نظم النقل القديمة والجديدة في تركيبة مدهشة وفرت توظيفاً جديداً وفرصاً في السوق للقطاعات الزراعية والتجارية والخدماتية العثمانية.

الهوامش

(1) Braudel (1966), I, pp. 246-53.

(2) See Greenberg (1982); Mitchell (1978), pp. 313-49; Quataert (1977); Issawi (1988), pp. 203-67.

(3) Braudel (1966), I, pp. 306-12.

(4) Güran (1984-85); Issawi (1980), pp. 25, 152-53; al-Shaafi (1985).

(5) See Issawi (1982), e.g. pp. 45-46; al-Shaafi (1985).

(6) Batatu (1978), p. 238; Issawi (1982), pp. 45-48; Issawi (1988), e.g. pp. 160-68, 227-29, 249.

(7) ZStA, AA 53739, Bl. 79; al-Shaafi (1985), pp. 68-73.

(8) Issawi (1982), p. 8; Eldem (1970), p. 165; al-Shaafi (1985), p. 62; Issawi (1980), p. 153.

(9) Eldem (1970), p. 168;

لا تتوفر احصاءات حول فترة ما قبل عام 1879. ولم يكن بالإمكان إقامة مقارنات مباشرة مع دول أخرى لأن أرقام إلدم هي إجمالية بينما الأرقام الواردة عند ميتشل (1978) هي محددة.

(10) Eldem (1970), p. 168; Ochsenwald (1980); al-Shaafi (1985), p. 48; Fawaz (1983), p. 133.

(11) GB AS 1964, Trade of Baghdad and Basrah for 1896; A&P 116, 1908, Longworth, n.d., at Aleppo, for 1907.

(12) GB (1920), p. 165. Issawi (1980), p. 170,

يصرح أنه باستثناء الاستخدام في التجارة الساحلية، فإن المراكب قد اختفت من مرفأ إزمير بحلول سبعينيات القرن التاسع عشر.

(13) Fawaz (1983), p. 72.

(14) Issawi (1977).

(15) See Eldem (1970), p. 169 for figures.

(16) BCF 1883, Salonique, le 25 juillet 1883; GB 4579, AS, Trade for the Consular District of Salonica for 1909.

(17) Issawi (1980), pp. 169-70; Fawaz (1983), p. 72.

(18) İstanbul Ticaret Bahriye Müdürlüğü (1928), p. 75.

(19) Quataert (1983), pp. 95-120.

(20) Quataert (1983); GB AS 4797 for 1910 for Salonica.

(21) لقد ميزت مصر، التي كانت خاضعة اسمياً للدولة العثمانية ولكنها في الحقيقة مستقلة عن سيطرتها، بالتطور الباكر لسككها الحديدية. ففي عام 1869، كانت تضم 1,338 كلم من خطوط السكك الحديدية وحوالى 3,000 كلم بحلول عام 1905،

Issawi (1982), p. 54.

(22) Mitchell (1978), pp. 581-85, Table F1; Licht (1983), pp. 10, 31.

(23) Hecker (1914), p. 778.

(24) Quataert (1983), pp. 71-93; Hecker (1914), pp. 790-91, 1085-86; Issawi (1982), p. 55.

(25) Cameron (1961).

(26) Hecker (1914), pp. 1076-77; Lampe and Jackson (1982), p. 302.

(27) Ochsenwald (1980); also Arif (1971).

(28) For example, BBA Nafia Nezareti 68-74 Demiryollari ve Limanlar, D 16 1290, 4-22, various dates, 1289/1873.

(29) Anatolian Railway Company Reports Reports for 1890 and 1891, see Quataert (1977).

(30) Quataert (1983), pp. 74-75; Ochsenwald (1980), pp. 34-40; Hecker (1914), pp. 1582-83.

(31) إن التقديرات قائمة على استنتاجات استقرائية من المعلومات المتعلقة بالأفراد العاملين في سكة حديد الحجاز اعتماداً على

Ochsenwald (1980), p. 93.

(32) قارن التطابق عند كل من

Quataert (1983), pp. 76-80 and Ochsenwald (1980), pp. 93-97.

(33) Quataert (1983) and Ochsenwald (1980).

(34) Fogel (1964).

(35) Quataert (1983), pp. 71-93 and (1977).

ملاحظة تحذيرية: كانت مبالغ الضمانات الكيلومترية المدفوعة ظاهرياً منخفضة بعد عام 1912. فالمواصلات العسكرية قد زادت وبدرجة كبيرة من مداخيل شركات السكك الحديدية وأنتجت مبالغ ضخمة.

GB (1920), p. 59.

(36) Eldem (1970), p. 153, cited in Issawi (1980), p. 150; Issawi (1982), p. 56.

(37) Hecker (1914), pp. 1553-67; Eldem (1970), p. 163; Pech (1911), p. 77.

(38) Kolars and Malin (1970); Hecker (1914), p. 1549; Lewis (1987).

(39) Hecker (1914), p. 1550; Ochsenwald (1980), p. 104 and Arif (1971), p. 159.

(40) Fawaz (1983), pp. 70-71; Ochsenwald (1980), p. 109.

(41) Hecker (1914), p. 1541 and RCL, # 240, 31 mars 1907, pp. 479-82.

(42) Quataert (1977).

(43) Cunningham (1983), p. 108.

(44) Lewis (1987), e.g. pp. 9, 27.

(45) المرجع نفسه، ص. 8؛ راجع أيضاً Spooner (1977), p. 245.

(46) Bowring (1840), p. 45.

(47) Rafeq (1983); Owen (1981), p. 168; Lewis (1987); Issawi (1988), pp. 247-49.
(48) Gould (1973); Lewis (1987).
(49) Lewis (1987), p. 106; Bowring (1840), p. 45.
(50) Quataert (1977); Issawi (1980), p. 177; Issawi (1988), pp. 212-20.
(51) Cunningham (1983), p. 105; Bowring (1840), p. 38; Issawi (1988), pp. 247-49.
(52) حول أعمال البناء من قبل الدولة راجع الروايات في
Shaw and Shaw (1977) and Göyünç (1983).
(53) Owen (1981), p. 278; Bowring (1840), pp. 38 and 113; Issawi (1966), pp. 181-2; Issawi (1970), p. 21.
(54) Fawaz (1983), pp. 67-69; Rafeq (1983).
(55) Owen (1981), p. 246; Shaw (1977), p. 227; Issawi (1980), p. 150; Issawi (1988), pp. 231-40.
(56) See Sauvaget (1941), pp. 229 n. 853 and p. 259; Rafeq (1983), p. 421; Bowring (1840), pp. 45, 47.
(57) اعتمدت في حساباتي على عيساوي (1970).
لقد اعتمدت في تقديرات الرسوم على الطن على الجدول في الصفحات 26 ـ 27. وإذا كانت كل حيوانات النقل من الجمال، وهي لم تكن كذلك، فإن أحجام هذه النقليات تمثل 10,000 رحلة من قبل الجمال في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وفي ذروتها في ستينيات القرن التاسع عشر 48,000 رحلة جمل. وكان هناك ثلاث رحلات في السنة: ولذلك تم استخدام 3,333 جملاً في الثلاثينيات من القرن و16,000 في الستينيات. ويذكر مصدر آخر اعتمد عليه أنه كان هناك ما مقداره 15,000 حيوان للحمل تقوم بثلاث رحلات سنوياً لنقل 8,200 طن من البضائع.
(58) Elefteriades (1944), pp. 132-36.
(59) Bowring (1840), p. 63; Issawi (1980), p. 177.
(60) Owen (1981), pp. 53-54,
وهو يعتقد بوجود قافلتين أو ثلاث تعمل ما بين دمشق وبغداد وأربع تنطلق من حلب «للوصول إلى المدن الرئيسة في العراق والأناضول». بينما يتحدث Bowring (1840)، ص ص 45 ـ 47 عن قافلة سنوية واحدة.
Issawi (1982), p. 53.
(61) Issawi (1970), pp. 26-27.
(62) Cunningham (1983), p. 24.
(63) Kurmus (1974), p. 80.
(64) نقلاً عن:
Quataert (1981), p. 77.

32
التجـــارة

حظي موضوع التجارة العالمية بأكبر قدر من الأبحاث من بين موضوعات التاريخ الاجتماعي والاقتصادي العثماني، على حين لقيت التجارة داخل الامبراطورية وكذلك التجارة العثمانية مع مصر، وإيران والهند تجاهلاً يكاد يكون تاماً. وأسباب توزيع الاهتمام على هذا النحو متعددة. فقد كتب التجار والدبلوماسيون الأوروبيون بتوسع عن تدفق البضائع بين الغرب والاقتصاد العثماني، وهي تقارير منظمة جيداً كما أنها متاحة تماماً في أرشيفات الدول الأوروبية. وقد نشر الكثير منها بكامل تفصيلاته ويتم تداولها على نطاق واسع[1]. وعلاوة على ذلك، ولأن الباحثين الأوروبيين قد سيطروا على الكتابة التاريخية حتى وقت قريب، فإن هذه التقارير قد استخدمت بشكل واسع أكثر من المصادر التي يصعب الوصول إليها في اللغات العثمانية والعربية والأرمنية أو اليونانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الاهتمام يعكس أيضاً منظوراً أوروبي البؤرة يركز على المستغربين وعلى الجوانب التي تمت صياغتها وفق النمط الغربي في الاقتصاد. كذلك، فإن التجارة العالمية نمت بشكل استثنائي؛ ومن ثم ساد اتفاق طويل بين الباحثين الغربيين وكذلك بين زملائهم المستغربين من الأتراك والعرب بشأن أهميتها المميزة في الاقتصاد العثماني. غير أن هذا الاتفاق آخذ في الانهيار ويقوم الباحثون الآن باستكشاف الموضوعات المتنوّعة الأخرى، وأحياناً من منظور عثماني داخلي خالص. وبما أن التجارة العالمية موثقة بصورة جيدة نسبياً في المراجع الثانوية، فإننا سنتناولها هنا بأسلوب مختصر فقط[2]. وسيتم التركيز على

التجارة داخل الإمبراطورية، بالقدر الممكن وعلى أمل تحفيز البحث في الموضوع، ومع ذلك، ولأن الكتابات عن التبادلات التجارية العالمية كثيرة للغاية والكتابات الخاصة بالتجارة الداخلية نادرة للغاية، فإن الجزء الأساسي من هذا الفصل يبقى مائلاً لصالح التجارة الخارجية.

الرسوم التجارية وسياسات تحديد التعرفة العثمانية

ارتفعت الرسوم ارتفاعاً حاداً، بحيث تضاعفت خمس مرات أو أكثر فوق المستوى السابق، خلال الربع الأول من القرن. فحتى نهاية القرن الثامن عشر كانت الدولة قد فرضت رسوماً مقدارها 3 في المئة على كل من الواردات والصادرات ولكنها رفعتها عندما تناقصت قيمة العملة(3). وزادت الممارسات المقيدة الأخرى وخلقت الدولة عدداً من المحظورات والاحتكارات، ولا سيما فيما يتعلق بالصادرات. تصادمت هذه السياسات مع الجهود الأوروبية لإزالة كل المعوقات الباقية على التجارة الخارجية. وقد بدأ فتح البحر الأسود بمعاهدة قوجوك قينارجي سنة 1774، واستمر بمعاهدة أدرنة سنة 1829. وكانت بريطانيا تحتاج بالدرجة الأولى إلى الاقتصاد العثماني للحصول على المواد الخام المستوردة وأسواق التصدير لصناعاتها التي كانت تنمو بسرعة كبيرة، وهي حاجة صارت ملحة بسبب انتشار نزعة الحماية بين زبائنها الأوروبيين وكانت تتصاعد في ذلك الوقت. ومن ثم عقدت الاتفاقية الأنجلو ـ تركية الشهيرة سنة 1838. وكما رأينا من قبل، فإن الاتفاقية لم تبتعد بشكل جذري عن سياسات الدولة القائمة لكنها اتبعت المسار الذي خلّفه تدمير الحكومة لقوات الانكشارية، التي كانت تدافع عن احتكارات الطوائف الحرفية وامتيازاتها. وقد دعمت معاهدة 1838 والمرسوم الامبراطوري (الخط الشريف) الصادر في السنة التالية هذه المبادرة الجديدة صوب الليبرالية الاقتصادية، وركزت على التزام الحكومة الرسمي بإنهاء الاحتكارات الصناعية والتجارية والزراعية.

* كانت «الواقعة الخيرية» سنة 1826، وهو الاسم الرسمي لإلغاء قوات الانكشارية، ومعاهدة 1838، والخط الشريف الصادر سنة 1839 سمات مميزة على المزيد من اندماج العثمانيين في السوق العالمية، وهو ما كان نكوصاً عما ميز العقود السابقة من القيود على التجارة والاحتكار. ولم تكن هذه الحوادث علامة

على اتجاه جديد من التطور التجاري والاقتصادي العثماني الفعلي وإنما أكدت وربما سارعت من وتيرة هذه الاتجاهات الثابتة الجارية. إذ إن المعاهدة، مثلاً، لم تخلق نمطاً جديداً للتجارة البريطانية ـ العثمانية. لقد كان العثمانيون بالفعل يشترون أساساً البضائع المصنوعة والواردة من المستعمرات ويبيعون المواد الخام بصفة رئيسية. وفي العقود الأخيرة قبل المعاهدة، تناقصت الصادرات المتبقية للصناعيين، والتي كان الغزل الأحمر أهمها، بدرجة كبيرة. وكانت التجارة بين الدولتين تتزايد فعلاً بشكل كبير؛ فقد تضاعفت قيمة الصادرات البريطانية إلى الامبراطورية خلال أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر، ثم تضاعفت مرة أخرى قبل سنة 1837[4]. وقد أتاحت معاهدة 1838، وكذلك المعاهدات اللاحقة التي صيغت على غرارها، للتجار الأجانب بأن يتاجروا في أي مكان، دون أن يخضعوا سوى للرسوم المفروضة على تجارة الاستيراد والتصدير أو التجارة الداخلية. وقد حرّم الخط الشريف الصادر في السنة التالية الاحتكار تحريماً صريحاً.

وهكذا اختفت الاحتكارات رسمياً، في غضون عقدين من فرض الخط الشريف في كثير من الحالات، على حين اختفت القيود الأخرى الأقدم على التجارة كذلك. وعلى سبيل المثال، فإن امتياز الوصول إلى خيوط موهير أنقرة وصانعي الأقمشة إلى الموهير الخام من منطقتهم كان قد انتهى تماماً قبل هذين الإجراءين. ففي عشرينيات القرن التاسع عشر، كانت القبائل البدوية حول أنقرة تبيع الموهير نقداً بصفة منتظمة للتجار الأوروبيين في حلب، على الرغم من أن النظم العثمانية كانت تقضي بوجوب بيعه إلى طائفة الصناع في أنقرة. وفي أواخر القرن الثامن عشر، كان التجار الأجانب يشترون الموهير بانتظام بينما تجاهلوا هم والموظفون في أنقرة وفي مركز التصدير بإزمير الشرط الذي يقضي بأن يستوفي الصناعيون في أنقرة حاجاتهم أولاً. وبعد إصدار مرسوم كلخانة مباشرة قامت الدولة، في سرعة مربكة، بالمصادقة القانونية على الممارسات الجارية وأعلمت صناعيي أنقرة أن احتكارهم قد انقضى وزال. ولم تشر استانبول إلى معاهدة 1838، التي كانت معاهدة دولية، لكنها أشارت إلى «التنظيمات الخيرية»، وهي مرسوم حكومي صدر لتنظيم سلوك رعاياها[5].

وعادة ما تنسب إجراءات التنفيذ السريعة لمعاهدة 1838 إلى تيقظ القناصل

الأوروبيين والضغوط التي مارستها القوى الدولية. لكن هذه النظرة تخلط ما بين الأسباب والتأثيرات. فظهور التجارة الحرة كان جارياً بالفعل؛ ولم يستحدث بل تم الاعتراف به في المعاهدة والخط الشريف. علاوة على أن مثل هذا الوضع لا يحسب لتصرفات الموظفين في حكومة استانبول، الذين سعوا إلى التجارة الحرة باعتبارها في صالح الاقتصاد والخزانة[6]. إذ تم تثبيت الرسوم آنذاك عند 3 في المئة على الواردات وبضائع تجارة العبور، و2 في المئة بدلاً من الرسوم الداخلية الأخرى التي كان المستوردون يدفعونها، و12 في المئة على الصادرات. وباتفاقية 1838 صار النظام التجاري العثماني «واحداً من أكثر النظم التجارية تحرراً في العالم»[7].

وقد دفع عدم الاستقرار النقدي المتواصل، وعجز الموازنة والشكاوى من معاناة الصناعيين، إلى إعادة النظر بسرعة في التجارة الحرة وأطلق الجهود الرامية إلى تغيير النسب. وقد فشلت المحاولات لكسب موافقة القوى الكبرى في أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر لكنها أفسحت الطريق لبعض الانتصارات في أوائل ستينيات القرن. فقد رفعت الاتفاقيات التي أبرمت سنة 1861 ـ 1862 الرسوم على الواردات من 3 إلى 8 في المئة، وهي حركة لم تؤد فقط إلى زيادة دخل الدولة لكنها حفزت الصناعة العثمانية (انظر الفصل 34). ويعتبر تطور سياسات الحماية التجارية العثمانية التي يرجع تاريخها إلى ستينيات القرن التاسع عشر أحد التصدعات المبكرة في الهيمنة العالمية البريطانية. وفي سنة 1907، منحت القوى العظمى الإذن أخيراً، شرط أن تصرف عائدات نسبة 3 في المئة الزائدة على ضريبة الواردات على الإصلاحات في مقدونيا وأن تنظم إدارة الدين العام تحصيلها. ومرة أخرى، سنة 1914، ارتفعت رسوم الواردات إلى 15 في المئة، إلا أنها جاءت متأخرة لمساعدة الخزانة، ولا تزال قليلة جداً كي توفر الحماية اللازمة للصناعيين العثمانيين.

وقد سعت أيضاً الاتفاقيات التي عقدت سنة 1861 ـ 1862 ورفعت رسوم الواردات إلى تعزيز إمكانية تسويق الإنتاج العثماني بتخفيض الضريبة على الصادرات من 12 في المئة إلى واحد في المئة بحلول سنة 1869. وقد ساعدت مثل هذه الإجراءات التجارة العالمية. لكن وجود الرسوم الداخلية حتى زمن متأخر

جداً في تلك الفترة (ضمن مجموعة أخرى من العوامل) قوض نمو التجارة الداخلية. ولم يتم إلغاء معظم الرسوم الداخلية على التجارة البرية إلا في سنة 1874. وأخيراً نجحت الغرفة التجارية في استانبول، سنة 1894، في إلغاء الرسوم الداخلية على النقل البحري لمعظم الحبوب المهمة، وهو ما أدى متأخراً إلى إزالة عائق قوي كان يعيق تجارة الحبوب في داخل الامبراطورية[8]. غير أن البضائع الأخرى المشحونة بحراً داخل الامبراطورية كانت تدفع 8 في المئة رسوماً، حتى جرى خفضها إلى 4 في المئة سنة 1889 و2 في المئة سنة 1900. ولم يختف هذا الرسم نهائياً حتى سنة 1909.

كانت رسوم الجمارك مصدراً مهماً من مصادر دخل الدولة. وفي سنة 1877، مثلاً، كانت تشكل 15 في المئة تقريباً، وفي سنة 1911 حوالى 16 في المئة من إجمالي الإيرادات العثمانية[9]. وهناك جدال دائر بين الباحثين فيما يتعلق بالقصد الأساسي من سياسات التعرفة الجمركية. فهل كانت لرفع الإيرادات أم أداة تطوير لحفز الصادرات، وبعد سنة 1861 ـ 1862، لحماية الصناعيين المحليين؟ وعلى الرغم من أن معظم الباحثين قد أكدوا على كسب الإيرادات باعتباره الدافع إلى هذه السياسة، فإن البحث الحديث الذي يتحدى ذلك الرأي يبدو مقنعاً. فإذا كانت الحكومة قد سعت فقط إلى تعزيز إيرادات الضرائب، فلماذا خفضت رسوم التصدير من 12 في المئة إلى واحد في المئة؟ فهل كانت تتوقع حقاً أن تزيد الصادرات بأكثر من اثنتي عشرة ضعفاً؟ ولم تكن سياسات الجمارك العثمانية مجرد استجابة للضغط الأجنبي، لكنها أيضاً كانت جهداً لحفز الاقتصاد بتقوية الصادرات وحماية الصناعيين المحليين[10]. وربما كان المسؤولون العثمانيون منقسمين حول هذا الموضوع، فبعضهم كان يرى رسوم الجمارك كمصادر للدخل أساساً، في حين أن بعضهم الآخر كان يعتبرها من أدوات النمو الاقتصادي. وربما تكون غالبيتهم قد رأت في التعرفة الجمركية أداة اقتصادية، لكنهم أبقوا على الرسوم بالرغم من قناعتهم بسبب المشكلات المالية.

اتجاهات التجارة العالمية

ربما شكلت التجارة العالمية نصيباً أكبر نسبياً من إجمالي التجارة العثمانية - التي تألفت من التجارة الداخلية، والتجارة فيما بين الأقاليم والتجارة الخارجية -

في سنة 1914 مما كان عليه حوالى سنة 1800. فقد ازدهرت أوروبا الغربية ووسط أوروبا في التجارة العالمية العثمانية أكثر من أي وقت مضى على امتداد القرن، سواء من حيث الحجم المطلق للتجارة أو من حيث الأهمية النسبية. وحتى حوالى سنة 1820، كانت التجارة داخل الامبراطورية ومع روسيا بالتأكيد أهم من تجارتها مع غربي ووسط أوروبا. ومع نهاية القرن، كانت بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والنمسا، وإيطاليا تستحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع مجمل التجارة العثمانية العالمية وعلى جملة الزيادة التي طرأت على التجارة الخارجية. وفي سنة 1914، كان تدفق البضائع داخل أقاليم الامبراطورية وفيما بينها لا يزال يمثل الكتلة الكبرى لكل البضائع التي تم تبادلها (أنظر أدناه عن التجارة الداخلية).

وفيما بين سنة 1780 وسنة 1830، وهي فترة تعافٍ ثم نمو، تزايدت التجارة العثمانية ـ الأوروبية بمعدل سنوي يقل عن 1.5 في المئة. ومن المحتمل أن معدل النمو كان أعلى سنة 1820 تقريباً، بيد أنه استغرق وقتاً طويلاً لتعويض الخسائر الناجمة عن حرب 1790 ـ 1815. ولم تكن السنوات التالية سلمية هي الأخرى: إذ إن حروب الثورة الفرنسية وغزو نابليون لمصر أعقبتها الحرب الروسية ـ التركية التي جرت سنة 1827 ـ 1828، وحرب استقلال اليونان، ثم غزو محمد علي للشام والأناضول. وكانت الولايات العربية معرضة أكثر لاضطراب حركة الملاحة البحرية وتوقفت التجارة التي كانت ناشطة من قبل مع أوروبا[11]. ومن ناحية أخرى، فإن وجود جيوش بونابرت وأعدائه في مصر وبلاد الشام قد أدى بالتأكيد إلى تحسين مبيعات القمح والماشية بقوة. وعلى العموم، حفزت تعبئة الجيوش الغفيرة في أوروبا النابوليونية الطلب الأوروبي على المواد الغذائية من الشرق الأوسط القريب بشكل كبير، ولا سيما ولايات البلقان يليها غربي الأناضول. وبالإضافة إلى ذلك، كانت قوافل التجارة العالمية تحمل بعض البضائع من الولايات العربية إلى إزمير لكي تشحن بحراً إلى أوروبا[12]. وخلال هذه العقود الأولى من القرن، كانت التجارة الأجنبية في أقاليم الروماللي والأناضول مزدهرة أكثر مما كانت عليه في الولايات العربية ونمت بشكل أسرع أيضاً، على عكس النموذج الذي كان سائداً في القرن الثامن عشر. وعلى الرغم من التغيرات، فإن التجارة العثمانية في سنة 1840 (عندما كانت الصادرات تشكل 4 في المئة تقريباً من إجمالي الناتج القومي) ربما لم تتجاوز مستويات سنة 1800 (انظر الجدول 11:IV)[13].

في سنة 1914 مما كان عليه حوالى سنة 1800. فقد ازدهرت أوروبا الغربية ووسط أوروبا في التجارة العالمية العثمانية أكثر من أي وقت مضى على امتداد القرن، سواء من حيث الحجم المطلق للتجارة أو من حيث الأهمية النسبية. وحتى حوالى سنة 1820، كانت التجارة داخل الامبراطورية ومع روسيا بالتأكيد أهم من تجارتها مع غربي ووسط أوروبا. ومع نهاية القرن، كانت بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والنمسا، وإيطاليا تستحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع مجمل التجارة العثمانية العالمية وعلى جملة الزيادة التي طرأت على التجارة الخارجية. وفي سنة 1914، كان تدفق البضائع داخل أقاليم الامبراطورية وفيما بينها لا يزال يمثل الكتلة الكبرى لكل البضائع التي تم تبادلها (أنظر أدناه عن التجارة الداخلية).

وفيما بين سنة 1780 وسنة 1830، وهي فترة تعافٍ ثم نمو، تزايدت التجارة العثمانية ـ الأوروبية بمعدل سنوي يقل عن 1.5 في المئة. ومن المحتمل أن معدل النمو كان أعلى سنة 1820 تقريباً، بيد أنه استغرق وقتاً طويلاً لتعويض الخسائر الناجمة عن حرب 1790 ـ 1815. ولم تكن السنوات التالية سلمية هي الأخرى: إذ إن حروب الثورة الفرنسية وغزو نابليون لمصر أعقبتها الحرب الروسية ـ التركية التي جرت سنة 1827 ـ 1828، وحرب استقلال اليونان، ثم غزو محمد علي للشام والأناضول. وكانت الولايات العربية معرضة أكثر لاضطراب حركة الملاحة البحرية وتوقفت التجارة التي كانت ناشطة من قبل مع أوروبا[11]. ومن ناحية أخرى، فإن وجود جيوش بونابرت وأعدائه في مصر وبلاد الشام قد أدى بالتأكيد إلى تحسين مبيعات القمح والماشية بقوة. وعلى العموم، حفزت تعبئة الجيوش الغفيرة في أوروبا النابوليونية الطلب الأوروبي على المواد الغذائية من الشرق الأوسط القريب بشكل كبير، ولا سيما ولايات البلقان يليها غربي الأناضول. وبالإضافة إلى ذلك، كانت قوافل التجارة العالمية تحمل بعض البضائع من الولايات العربية إلى إزمير لكي تشحن بحراً إلى أوروبا[12]. وخلال هذه العقود الأولى من القرن، كانت التجارة الأجنبية في أقاليم الروميلي والأناضول مزدهرة أكثر مما كانت عليه في الولايات العربية ونمت بشكل أسرع أيضاً، على عكس النموذج الذي كان سائداً في القرن الثامن عشر. وعلى الرغم من التغيرات، فإن التجارة العثمانية في سنة 1840 (عندما كانت الصادرات تشكل 4 في المئة تقريباً من إجمالي الناتج القومي) ربما لم تتجاوز مستويات سنة 1800 (انظر الجدول 11:IV)[13].

وبعد هذه الفترة من التعافي، نمت التجارة الخارجية بسرعة كبيرة بين أوائل أربعينيات القرن التاسع عشر وسبعينياته. فقد تزايدت كل من الواردات والصادرات سنوياً بمعدل نمو يبلغ حوالى 5.5 في المئة سنوياً، بحيث كان يتضاعف تقريباً كل عشر سنوات. وعلى الرغم من فقدان الإمارات الرومانية، فإن التجارة العثمانية مع الغرب تضاعفت في أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر وفي السبعينيات بفضل التوسع الهائل في الإنتاج الصناعي الأوروبي، وحاجات القوى العاملة فيه إلى المواد الغذائية، ومتطلبات حرب القرم والحرب الأهلية الأمريكية. وخلال هذا الازدهار التجاري تخطت معدلات نمو التجارة الخارجية والتصدير العثمانية معدلات النمو في التجارة العالمية. وكان تزايد الإنتاج، وتسارع وتيرة العمل والتقدم التكنولوجي يعني انخفاض أسعار البضائع الصناعية الأوروبية بمعدل أسرع من أسعار المواد الأولية. وفي أثناء منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر تراوحت الصادرات بين 6 و8 في المئة من الناتج القومي العثماني، أي حوالى ضعف النسب السائدة في أربعينيات القرن، وما لا يزيد على 15 في المئة من إجمالي الإنتاج الزراعي العثماني[14].

الجدول 11:IV

التجارة الخارجية العثمانية، 1830 ـ 1913

(المتوسط السنوي، بملايين الجنيهات الاسترلينية)

الفترة	البضائع المصدرة	البضائع المستوردة
1830s	4.2	5.1
1840s	6.0	6.9
1850s	9.8	12.3
1860s	15.4	18.3
1870s	18.6	20.8
1880s	15.5	16.0
1890s	17.7	18.6
1900s	23.0	26.0
1910-13	27.3	38.6

المصدر: باموك (1987)، ص149.

وقد جاء الركود الاقتصادي عقب الازدهار في سبعينيات القرن التاسع عشر حين تضافرت الأزمة المالية والإفلاس الحكومي مع المجاعة والحرب الروسية ـ التركية لتسبب بطء نمو التجارة العالمية. وأدى الركود الاقتصادي النسبي الناتج عن هبوط الأسعار سنة 1873 ـ 1896، من جانبه، إلى تخفيض الإنتاج الصناعي الأوروبي والطلب الغربي على المواد الغذائية والمواد الخام. واستمرت التجارة الخارجية في الصعود، ولكن بمعدلات أدنى من تلك التي كانت سائدة في نصف القرن السابق. وفيما بين أواخر السبعينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر، زادت كل من الواردات والصادرات بمعدل سنوي كلي قدره حوالى 2.6 في المئة، وهو نصف سرعة النمو في العقود الثلاثة السابقة (لكنه ضعف معدلات النمو في الفترة من 1780 إلى 1830).

وبعد نهاية الركود العالمي، استأنفت الأسعار العثمانية صعودها كما تحولت شروط التجارة مرة أخرى لصالح منتجي المواد الأولية. وكانت معدلات الزيادة النسبية أثناء الفترة من 1896 إلى 1914 أدنى من معدلات فترة الازدهار ما بين سنة 1840 ـ 1873، ولكنها انطلقت لتتوسع من قاعدة أكبر كثيراً. ففي أماكن متباينة مثل سالونيكا ويافا قفزت الواردات فوق الصادرات. فقد نمت الصادرات العثمانية في غضون عشر سنوات بنسبة 3.4 في المئة على حين ارتفعت الواردات بنسبة 4.8 في المئة (المعدلات السنوية المركّبة). ونتيجة لذلك، فإنه على الرغم من الخسائر الضخمة في الأراضي التي حدثت في حروب البلقان، ظلت الصادرات سنة 1913 معادلة لمستويات 1907 على حين تجاوزتها الواردات بنسبة 25 في المئة. وقد موّلت العجز التجاري القروض الأجنبية، التي صارت ممكنة بعد موافقة الحكومة على إعادة جدولة ديونها العالمية والسماح بتشكيل إدارة الدين العام.

وفي سنة 1914، كان يتم تصدير حوالى ربع إجمالي الإنتاج الزراعي؛ وكانت الصادرات كلها تشكل حوالى 14 في المئة من إجمالي الناتج القومي كما أن «نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج القومي كانت حوالى 18 في المئة»[15]. وهذه الأرقام كاشفة. إذ إنها توضح أنه، على الرغم من الزيادات الكبيرة نسبياً في القرن التاسع عشر، بقيت التجارة الخارجية عاملاً قليل الأهمية في الحياة الاقتصادية العثمانية.

وفيما بين سنة 1840 وسنة 1914 تزايدت قيمة الصادرات العثمانية تسع مرات وتزايدت الواردات عشر مرات. وهكذا تدنى نصيب الفرد من الصادرات عن المتوسط العالمي بشكل طفيف. وتراجعت أهمية الامبراطورية العثمانية العالمية النسبية كمصدر، بعد الزيادة الثابتة لهذه الأهمية حتى سبعينيات القرن التاسع عشر. وعلى العموم، احتلت الامبراطورية العثمانية مكانة أعلى من آسيا وإفريقيا من حيث المشاركة في اقتصاد السوق العالمية، لكنها كانت أدنى من أميركا اللاتينية[16].

معدّل التبادل التجاري

تقلّب معدل التبادل التجاري بشدة على مرّ الزمان لكنه تحرك بصفة عامة ضد العثمانيين ولصالح الأمم الصناعية عندما استفادت هذه الأمم من معظم نتائج زيادة إنتاجيتها «في شكل أجور أعلى ومعدلات ربح أعلى»[17]. وفيما بين سنة 1820 تقريباً ومنتصف خمسينيات القرن التاسع عشر، تحسن معدل التبادل التجاري العثماني، ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى التدهور السريع في سعر المصنوعات القطنية المستوردة. وأثناء فترة الازدهار التالية، ربما تراجع التبادل التجاري العثماني 10 في المئة على الرغم من ارتفاعه خلال حرب القرم. ثم تدهور بشكل مطرد خلال الركود الكبير 1873 ـ 1896: إذ هبطت أسعار المصنوعات 35 في المئة لكن أسعار المواد الأولية العثمانية هبطت 48 في المئة. وأخيراً، استفاد العثمانيون من ارتفاع أسعار المواد بعد سنة 1896 وتحسن معدل التبادل التجاري لديهم بنسبة 14 في المئة. وهكذا، فإن تقلبات معدل التبادل التجاري (وفي مستويات التصدير) تكشف عن فترات للتوسع والركود كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في السوق العالمية[18].

التوزع الإقليمي للتجارة العالمية

حتى سنة 1850 تقريباً كانت الأقاليم الأوروبية في الدولة العثمانية تحتل المكانة الأولى في التجارة العالمية، ثم تليها الأقاليم الأناضولية فالولايات العربية. ثم احتل إقليم الأناضول المكانة الأولى، ربما بعد حرب القرم وخسارة الإمارات الرومانية بشكل نهائي، وشهد أكبر نسبة نمو له في التجارة العالمية قبل سنة 1870. وعند منتصف القرن، كانت ثلاثة أرباع الصادرات البريطانية إلى الشرق الأوسط

(بما فيه مصر) تمر عبر مستودعات غرب الأناضول. وارتفعت الصادرات من موانىء الأناضول الأربعة الرئيسية - إزمير، وطرابزون، وسامسون، ومرسين، ثلاثة أضعاف ونصف فيما بين أوائل الأربعينيات ومنتصف سبعينيات القرن التاسع عشر، على حين زادت الواردات حوالى 4.3 أضعاف. وقد تناقصت الواردات فعلاً حتى سنة 1900 على حين ارتفعت الصادرات ارتفاعاً طفيفاً للغاية؛ ثم ارتفعت الواردات 80 في المئة والصادرات 30 في المئة. وبشكل مطلق، كانت قيمة تجارة الأناضول حوالى سنة 1914 تساوي نصف التجارة المشتركة للأقاليم السورية والعراقية.

الجدول 12:IV

الأهمية النسبية للموانىء العثمانية، 1907 (النسبة المئوية من إجمالي التجارة)

استانبول	33	الإسكندرون	5
إزمير	17	أدرنة	4
بيروت	11	يانينا	2
سالونيكا	11	الحجاز	1
طرابزون	7	اليمن	1
بغداد	6		

المصدر: Turkey (1327a/1909), pp.160-61. إلا أن هذا المصدر يستثني مراكز تجارية مهمة مثل سامسون.

وتزايدت أهمية مدن الموانىء العربية بشكل كبير في أواخر هذه الفترة. (هذا الاتجاه والمعلومات الأخرى تفترض حدوث نمو قوي في الولايات العربية قرب نهاية القرن). فقد تضاعفت التجارة البحرية العراقية، بالقيمة الجارية، فيما بين أربعينيات وستينيات القرن التاسع عشر، ثم تضاعفت أربع مرات بحلول سنة 1900 وبما يزيد على ثلاث مرات في السنوات العشر التالية. وعموماً، زادت هذه التجارة 37 ضعفاً خلال 75 عاماً. وقد زادت تجارة بلاد الشام حوالى عشرين ضعفاً لكنها لم تزد إلا قليلاً بعد سنة 1900. وقد تداولت الموانىء السبعة الرئيسية في بلاد الشام وفلسطين تجارة زادت قيمتها عن 68 في المئة فيما بين ثمانينيات القرن التاسع عشر وسنة 1913. وقد تضاعف وزن حمولة السفن الراسية في بيروت

مثلاً، بين سنوات 1895 و1913. وبحلول هذا التاريخ الأخير جاوزت قيمة تجارة بلاد الشام تجارة المناطق العراقية بحوالى 150 في المئة.

أما في الولايات الأوروبية، فقد زادت الصادرات من الإمارات الرومانية ثلاث مرات فيما بين 1818 وحرب القرم. وبعد أن حازت الإمارات الرومانية استقلالها بالأمر الواقع، ارتفعت صادراتها أكثر من أربع مرات في تلك الفترة حتى سنة 1900 على حين زادت الواردات أكثر من عشر مرات. وإذ كانت هذه الإمارات تتمتع بميزان تجاري لصالحها أثناء الفترة العثمانية، فإن واردات هذه الإمارات تجاوزت قيمة صادراتها خلال فترة سبعينيات القرن التاسع عشر. أما في صربيا المستقلة، فقد زادت الصادرات ثلاث مرات في أواخر الأربعينيات ثم زادت ثلاث مرات أخرى تقريباً في العقود الثلاثة التالية؛ وارتفعت الواردات بنفس النسبة لكنها بقيت دون قيمة الصادرات خلال سبعينيات القرن التاسع عشر[19]. وفي بلغاريا التي استقلت فعلياً حديثاً، تضاعفت الصادرات بين سنة 1880 وسنة 1900، كما هو الحال في رومانيا وصربيا بعد العهد العثماني.

وبحلول سنة 1912، كانت سالونيكا هي المركز التجاري الوحيد المهم للعثمانيين في أوروبا (باستثناء استانبول بطبيعة الحال). وحتى سنة 1878، نمت صادراتها ووارداتها. وبعد ذلك، في الفترة التي أعقبت الاستقلال البلغاري، هبطت قيمة صادرات سالونيكا بالفعل إلى حد ما. أما الواردات، بالمقابل، فإنها تضاعفت بحلول سنة 1900 ثم ارتفعت خمسين في المئة مرة أخرى بحلول سنة 1912. وفي هذه الفترة عموماً زادت صادرات سالونيكا عشر مرات على حين زادت وارداتها حوالى 36 مرة. وكانت الخسارة الاقتصادية التي تمثلها خسارة مثل هذه الأقاليم جسيمة للغاية. ففي سنة 1912 قاربت تجارة سالونيكا وحدها إجمالي تجارة سامسون وأضنة وطرابزون وزادت قليلاً على نصف تجارة جميع موانىء بلاد الشام[20]. (الجدول 12:IV) (ومرة أخرى تستبعد استانبول من الإجمالي التجاري للولايات الأوروبية).

نبذة عن التجارة العالمية

قادت المنسوجات، القطنية منها بوجه خاص، نموّ الواردات حتى سنة 1870

تقريباً، وبقيت على أهميتها فيما بعد. وخلال أوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كانت الأقمشة القطنية تشكل ثلثي جميع الصادرات البريطانية إلى الامبراطورية العثمانية، على حين أنه في سنة 1900 كانت الصناعات النسيجية لا تزال تشكل 50 في المئة من الواردات إلى إزمير. غير أنه بعد سنة 1870 تزايدت الحصة النسبية لواردات المواد الغذائية بشكل عام. ولكن في بعض الأماكن، مثل يافا، بقيت الحصة النسبية لواردات القهوة والشاي والسكر على ما هي عليه[21]. وبنهاية الفترة كان القمح والدقيق والأرز والسكر والقهوة والشاي تشكل حوالى ثلث الواردات العثمانية. وفي الصادرات، كانت المنتجات الزراعية تشكل أكثر من 90 في المئة من الإجمالي. وقد شكلت سلعة واحدة جلّ الصادرات من مناطق قليلة: فعلى سبيل المثال، المنتجات الحيوانية في صربيا، والحبوب في مرسين وفي التجارة العراقية البحرية، والحرير من لبنان. ولكن وانعكاساً لأنماط الزراعة العثمانية (انظر أدناه) لم يكن هناك منتج واحد يسود الصادرات العثمانية. وفي الحالات الاعتيادية، لم تكن المنتجات الثمانية الأولى تتجاوز 60 في المئة من الإجمالي. كما تحوّل خليط الصادرات بمرور الوقت، بحسب الطلب العالمي، وعادة ما كان يتضمن كميات مهمة من الزبيب، والأفيون، والحبوب، والجلود، والصوف، والقطن والتبغ والتين والحرير الخام. وبالإضافة إلى الحرير الخام، كان السجاد المنتجات الصناعية الوحيدة ذات الأهمية، وزاد تصديره بسرعة بعد سنة 1860 (الجدول 13:IV).

حتى ثورة سنة 1789، كانت فرنسا تتحكم بسهولة في التجارة الخارجية العثمانية، فقد استحوذت على 60 في المئة من الإجمالي. ثم اختفت التجارة الفرنسية تقريباً في أثناء فترة حروبها المتلاحقة. وعندما استؤنفت العلاقات السياسية والاقتصادية الطبيعية، اكتشف التجار الفرنسيون أن تفوقهم الذي استمر طويلاً انحسر أمام الهيمنة البريطانية. واحتفظت إنكلترا بعد ذلك بالمكانة الأولى؛ فقد كانت باستمرار أكبر مصدر فرد للواردات العثمانية، وفي أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر حققت رقماً قياسياً مقداره 45 في المئة من الإجمالي. وعلى الرغم من أن حصتها النسبية تراجعت آنذاك بحدة، فقد ظلت إنكلترا سنة 1910 - 1911 تشحن 24 في المئة من الواردات العثمانية، وهو ضعف حصة أقرب منافس لها.

الجدول 13:IV

مكونات التجارة العثمانية، 1897 (بملايين القروش)

الصادرات الأساسية		الواردات الأساسية	
العنب	177	السكر	158
الحرير	136	الأقمشة القطنية الخشنة	139
التبن	68	خيوط القطن	118
«البنادق»	65	القهوة	103
زيت الزيتون	63	الأرز	79
الأفيون	62	الدقيق	79
الجوز	58	الكاليكو (قماش قطني خشن)	70
القطن	48	قمصان تحتية نسائية	64
الشعير	48	القمح	62
الصوف	47	الشاش	56
جلود الغنم	35	قماش كشمير	42
السمسم	32	موسلين	40
التبغ	24	كتان	35
التمر	19	لبّاد	32
القمح	15		

المصدر: Shaw and Shaw (1977), pp.237-38.

وكان العثمانيون حينئذٍ يعدون ثالث أحسن عميل لبريطانيا في الخيوط القطنية والبضائع القطنية[22]. وكانت فرنسا منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر تقدم بشكل معتاد حوالى 10 في المئة من الواردات العثمانية لكنها كانت أكثر أهمية كمشترية للبضائع العثمانية. وخلال أوائل ستينيات القرن التاسع عشر، مثلاً، تلقت فرنسا 30 في المئة من إجمالي الصادرات العثمانية. وبالاشتراك مع بريطانيا، تدهورت أهمية فرنسا النسبية أيضاً بعد ثمانينيات القرن التاسع عشر، فاستحوذت على 8 في المئة من الواردات العثمانية و24 في المئة من الصادرات سنة 1914 تقريباً. واستهلكت النمسا

30 في المئة من الصادرات وشحنت 17 في المئة من الواردات خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر. ثم تراجعت في كل من الفئتين بعد منتصف الخمسينيات، لتعوض هذا التراجع بشكل ما بعد سنة 1900، ففي سنة 1914 تقريباً قدمت النمسا 24 في المئة من الواردات العثمانية واشترت 8 في المئة من كل الصادرات العثمانية. وزادت الواردات الألمانية ثلاث مرات بين ثلاثينيات القرن التاسع عشر وسبعينياته، لتصل إلى 14 في المئة من الإجمالي؛ ثم هبطت على مدى عقد من الزمان، ثم صعدت مرة أخرى إلى 14 في المئة سنة 1909 ـ 1911. ومن أقل من 2 في المئة فيما بين الأربعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر، زادت الحصة الألمانية من الصادرات إلى 7 في المئة سنة 1900 و11 في المئة سنة 1909 ـ 1911.

وعند نهاية الفترة، كانت بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا تشحن ثلاثة أرباع الواردات وتستهلك ما بين 60 و70 في المئة من الصادرات العثمانية. أما الشركاء التجاريون المهمون الآخرون فهم الولايات المتحدة وروسيا وبلغاريا. ومن بين ولايات البلقان المفقودة حافظت بلغاريا وصربيا واليونان على علاقات تجارية ملموسة مع الاقتصاد العثماني. وتراجعت صادرات بلغاريا باطراد، حتى وصلت إلى 16 في المئة سنة 1910. وخلال النصف الثاني من القرن كانت كل من صربيا واليونان ترسل نسبة ثابتة من صادراتها تصل إلى 8 في المئة لكل منهما[23].

التجارة المحلية

من المؤكد أن كمية وقيمة التجارة المحلية تجاوزت كمية وقيمة التجارة العثمانية العالمية طوال الفترة من 1800 إلى 1914. وفي الوقت الذي يتسم فيه هذا التأكيد بالصحة، فإنه يبرهن على أن المسألة مختلفة تماماً. إذ إن تحديد المستويات المتغيرة للتجارة العثمانية المحلية كمياً كان وسيظل من الأمور المستحيلة. لكننا يمكن أن نستوعب أهميته العامة. فعلى سبيل المثال كانت الصادرات العالمية تشكل فقط 25 في المئة (على الأكثر) من مجمل الإنتاج الزراعي العثماني. وهكذا كانت نسبة 75 في المئة من المحاصيل المزروعة كلها تبقى داخل الامبراطورية. وكانت هذه تستهلك في موضعها، بحيث تباع وتستهلك محلياً، أو تشحن للمشترين العثمانيين خارج الإقليم. وكان سكان المدن العثمانيون، الذين يشكلون 20 في المئة من السكان، مكوناً مهماً من مكونات هذه

السوق المحلية. وكذلك كان المزارعون الآخرون ممن لا يزرعون حاجاتهم الأساسية لأسباب مختلفة. فمثلاً، بينما زاد المزارعون من زراعة القطن والتبغ في فترات مختلفة (أنظر أدناه)، كانت طلباتهم على المواد الغذائية التي يزرعها آخرون تتزايد أيضاً.

إن الإحصائيات نادرة، ولا سيما بالنسبة إلى البضائع التي كانت تنتج، وتباع، وتُستهلك في منطقة محدّدة. وكان ملايين المزارعين والحرفيين العثمانيين ينتجون لتلبية حاجاتهم الأساسية أو يكسبون عيشهم من زراعة أو صناعة منتجات تباع في الجوار القريب. وربما تجاوزت كمية هذه التجارة وقيمتها معاً مجمل التجارة العثمانية بين الأقاليم بالإضافة إلى التجارة العثمانية العالمية أيضاً. ومع ذلك فإنها تكاد تكون غير مرئية. وهنا نجد مثالين يوحيان بأهمية تجارة البضائع المنتجة محلياً داخل أحد الأقاليم. ففي حالة عام 1911 عن البضائع الزراعية، نجد أن السكان المحليين المتزايدين آنذاك يستهلكون بالفعل كل إنتاج الحبوب في مقاطعة حلب، التي توسعت بشكل كبير. وفيما يتعلق بالبضائع المصنعة محلياً، تتوافر معلومات جيدة من منطقة ديار بكر التي كانت مركزاً صناعياً مهماً. وتقدم المعلومات التفصيلية من عدة نواحٍ في المنطقة سنة 1903 إحصائيات عن الصناعات المحلية ومبيعاتها داخل الإقليم. ذلك أن المستهلكين من ناحية إرجاني، مثلاً، كانوا يشترون مئة في المئة من القماش الأبيض المصنوع محلياً (البز)، وكل مصنوعات الجلد المغربي، والجلد الملون، وجلد الأحذية والمتطلبات الزراعية المحلية، وكذلك شرانق الحرير التي تربّى محلياً. وبالمثل، فإن مستهلكي ناحية ماردين كانوا يستخدمون مئة بالمئة من إنتاجها من الشرانق، والمناديل وأغطية الرأس؛ كما أنهم استخدموا نصف كمية الشاش والأقمشة الصوفية المنتجة، و75 في المئة من الأقمشة الحمراء والبيضاء (البز) وثلاثة أرباع جميع الأحذية المصنوعة. وكانت ناحية ديار بكر مركزاً رئيسياً للإنتاج الصناعي المعدّ للتصدير إلى الأقاليم الأخرى. ولكن مع ذلك، كان المشترون المحليون يستهلكون كميات مهمة من بضائعها المصنعة. فعلى سبيل المثال، كان يبقى فيها ثلث القماش المقلّم (مانوسا) ونصف القماش المطبوع (بصمة)، وثمانون في المئة من الأدوات الحديدية، وأكثر من ثلثي الأحذية والجوارب، وكل الجلد والأدوات الزراعية المنتجة في هذه الناحية[24].

تكشف هذه المعلومات المتعلقة بالتجارة بين الأقاليم بوضوح عن أهميتها، لكن هذه المعلومات قليلة إلى حد الندرة. وفي غيابها، يركز القسم التالي على التجارة بين مختلف أقاليم الامبراطورية، والأنشطة التجارية التي نواجهها كثيراً في السجلات التاريخية. ونحن نقترح هنا تحديداً للتجارة بين الأقاليم يختلف عن معناه العام للبضائع، المحلية أو الأجنبية، المشحونة من نقطة إلى أخرى داخل سياق اقتصادي واحد. وبدلاً من ذلك، يكون التركيز على البضائع التي تصنع بالفعل، أو تزرع أو تربّى داخل حدود الامبراطورية ثم تنقل وتُباع في منطقة أخرى من الامبراطورية.

إن معظم المواد الكمية المتاحة التي تتعلق بمثل هذه التجارة بين الأقاليم ليست مفيدة جداً. ويمكن للإحصائيات المتعلقة بما تنقله القوافل أن تكون ذات نفع؛ لكن المتاح منها نادر؛ كما أنها نادراً ما تفرق فيما بين البضائع ذات الأصل المحلي والبضائع الأجنبية المنشأ. وثمة مثال آخر، يدعونا لتأمل المعلومات التي جمعها موظفو الجمارك العثمانيون حين كانوا يصنفون ضرائب الواردات والعبور والتصدير. تظهر هذه الإحصائيات الرسمية أنه في ثمانينيات القرن التاسع عشر كانت القيمة المدونة للتجارة بين الأقاليم تساوي نحو ربع قيمة البضائع المستوردة مباشرة من الخارج. ولكن في هذا التاريخ، كانت أنواع كثيرة من البضائع المنقولة داخل الامبراطورية لا تدفع رسوماً؛ ومن ثم فإنها لا تسجّل في الإحصائيات التي تكلمنا عنها تواً. كما أن هذه الأرقام لا تتضمن فقط البضائع المصنوعة محلياً بل تتضمن أيضاً البضائع ذات الأصل الأجنبي والتي تم شحنها داخل الامبراطورية. وهكذا فإن النسب المأخوذة من هذه المعلومات قليلة الأهمية حقاً[25]. وأحياناً كانت تقارير القناصل الأجانب تحدد شحن أو استقبال البضائع من جزء آخر من «تركيا»، لكنها كانت تتضمن منتجات أجنبية تم استيرادها في فترة معينة ثم أعيد شحنها إلى منطقة عثمانية أخرى[26]. وتقل الفائدة المحدودة لمعلومات الجمارك، سواء سجلها الموظفون العثمانيون أو القناصل الأجانب، لأننا نعرف القليل فقط عن الكفاءة المتغيرة لتقدير قيمة الجمارك وجبايتها. وهكذا، فإننا لا يمكن أن نقدم سوى تقدير تقريبي لأهمية التجارة الإقليمية في هذا الوقت.

توضح المعلومات بالفعل أن تدفق البضائع العثمانية داخل الامبراطورية كان

مهماً ويجب إعادة تقييمه بشكل أفضل إذا أردنا أن نفهم آليات عمل الاقتصاد العثماني. وفي سنة 1862، مثلاً، كانت قيمة البضائع العثمانية المستوردة في ولاية دمشق أكبر خمس مرات من قيمة البضائع التي تلقتها من الخارج (16.2 مقابل 3 ملايين فرنك)(27) أما السكك الحديدية بدورها فلم تكن مجرد الأداة الجوهرية للتغلغل الاقتصادي الأوروبي. إذ إنها سهلت أيضاً التجارة داخل حدود الامبراطورية. ومعلومات الشحن المتعلقة بها تعتبر مقياساً للواردات والصادرات وأيضاً التجارة فيما بين الأقاليم. وقد أدى بناء سكك حديد الأناضول إلى ازدهار صادرات الحبوب؛ كما أن خط السكك الحديدية الجديد قد غير أيضاً أنماط تموين العاصمة ووفر لسكان استانبول ما يصل إلى ثلثي إجمالي حاجتهم من الحبوب. وكانت هذه السوق المحلية في استانبول تستهلك 25 في المئة من كل الحبوب التي تنقلها السكك الحديدية على حين استهلكت القوات العسكرية العثمانية 10 في المئة إضافية من إجمالي الحبوب المنقولة بالسكك الحديدية. وهكذا، فإن ما يربو على ثلث إجمالي الحبوب التي نقلت على سكك حديد الأناضول بقيت في داخل الامبراطورية. (لكن تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه، باستثناء الحبوب المرسلة إلى استانبول، لم تكن هناك أي بضائع تنتقل من محطة إلى أخرى على خط الأناضول)(28). وكان المتوقع أن يقوم خط دمشق ـ مُزَيْرِب، بدوره، بتصدير القمح الذي تنتجه ناحية حوران. وبدلاً من ذلك كان معظمه يلبي الحاجات المحلية. وفي سنة واحدة مثلاً استهلك سكان دمشق وبيروت والنواحي اللبنانية المنتجة للحرير 58 في المئة من إجمالي قمح حوران الذي تم شحنه بالسكك الحديدية(29).

وتوضح الجداول التالية التجارة بين الأقاليم في العديد من المناطق التي تم اختيارها اعتباطياً. فالجدول 14:IV يتضمن شحنات من كل من البضائع الأجنبية والبضائع العثمانية بين مختلف الأقاليم العثمانية. وفي بعض الأحيان، كان أكثر من نصف البضائع يبقى في داخل الامبراطورية. وفي مناطق أخرى، كانت حركة المواصلات داخل الدولة العثمانية تصل في المتوسط إلى حوالى ربع إجمالي البضائع المرسلة أو المستقبلة. ولا غرابة في أن نرى أن إزمير، وهي مدينة انبعثت بسبب التجارة العالمية، نادراً ما كانت تشتغل بالتجارة بين الأقاليم.

الجدول 14:IV

البضائع غير محددة المنشأ (أجنبية ومحلية) المنقولة بين الأقاليم العثمانية، 1883 ـ 1900 (نسبة مئوية من مجمل القيمة المنقولة).

المكان	التاريخ	إلى مناطق عثمانية أخرى	من مناطق عثمانية أخرى
سامسون	1883	24	13
سامسون	1901	48	37
مرسين	1898	52	20
إقليم أنقرة	1897	–	38
أزمير	1885	1	13

المصدر: GBA & P.

أما الجدول 15:IV فيقدم إحصاءات مرضية أكثر. وهذه الاحصائيات تسجل قيمة البضائع العثمانية المزروعة أو المصنوعة محلياً فقط والتي كانت تنقل من منطقة إلى أخرى داخل الامبراطورية. وفي بعض الحالات، تجاوزت قيمة التجارة الداخلية في البضائع ذات المنشأ العثماني قيمة صادراتها إلى البلاد الأجنبية بفارق شاسع. ففي الموصل، في بعض السنوات، كانت النسب تصل إلى ثلاثة أو أربعة إلى واحد. وخلال سنة اعتيادية في تسعينيات القرن التاسع عشر، قامت ديار بكر وهربوت والموصل سوياً بإرسال بضائع إلى أقاليم الامبراطورية يصل ثمنها إلى أكثر من مليون جنيه استرليني. ومن الواضح أن قيمة مجمل التجارة فيما بين الأقاليم العثمانية أعلى بكثير من هذا الرقم، إذا ما أخذنا في الحسبان عشرات المراكز العثمانية الأخرى التي لم ترد عنها أية تقارير (كان متوسط إجمالي الصادرات العثمانية إلى الخارج خلال تسعينيات القرن التاسع عشر 18 مليون جنيه استرليني).

الجدول 15:IV

البضائع المشحونة المنتجة محلياً (بآلاف الجنيهات الاسترلينية)

المكان	التاريخ	إلى الخارج	إلى المناطق العثمانية الأخرى
أنقرة[a]	1883	325	172
	1887	62	318
ديار بكر[a]	1890	60	125
	1894	65	94
هربوت[a]	1887	61	130
	1891	36	86
مقاطعة هربوت[a]	1906	100	50
مدينة الموصل[b]	1884	206	398
	1896	219	888
	1897	203	583
	1909	363	356

المصادر: [a]GBA & P; [b]Shields (1986).

توحي هذه المعلومات من الأقاليم الداخلية بأن الحركة البينية للبضائع التي أنتجت داخل الأراضي العثمانية بقيت مهمة في مناطق معينة حتى نهاية تلك الفترة. وعلاوة على ذلك، فإن غياب مثل هذه المعلومات عن مدن الموانىء لا تعني بالضرورة أن البضائع ذات المنشأ المحلي لم تكن تشحن منها. فهي تشير ببساطة إلى أن المعلومات ليست متاحة في الوقت الحالي. وتؤكد الأمثلة السابقة على الحاجة إلى إعادة تأمل (وبحث) المشكلة التي أوجدتها التجارة بين الأقاليم في البضائع المصنوعة محلياً.

مجتمع التجار العثمانيين

عند نهاية القرن الثامن عشر، كان التجار المسلمون لا يزالون يتحكمون في التجارة العثمانية في كثير من المناطق. ويبدو أنهم كانوا في غاية القوة في ولايات

بلاد الشام، وأقل قوة في الأناضول، وأقل منها في استانبول. ويعكس هذا النموذج نفوذ الديبلوماسيين الأوروبيين. فكلما كان وجودهم أكبر، زاد قدر الحماية التي كانوا هم والتجار الغربيين يوفرونها لمن يخضعون لحمايتهم من التجار العثمانيين غير المسلمين. وقد ظلت معظم التجارة المحلية بين الأقاليم العثمانية بأيدي المسلمين، كما ظلت التجارة مع إيران والهند بأيديهم. بيد أن الاتجاهات العلمانية في تجارة القرن التاسع عشر ـ التجارة المتزايدة بشكل كبير مع أوروبا والتدهور النسبي في التجارة الشرقية ـ أدت إلى تحوّل في تكوين مجتمع التجار العثمانيين الذي يتعامل في التجارة الأجنبية. وقد حدث تغيير شامل نتيجة الصراعات بين التجار العثمانيين والتجار الأجانب وبين التجار العثمانيين المسلمين وغير المسلمين من أجل السيطرة على التجارة العالمية. إلا أن مثل هذا التغيير لم يكن بارزاً على صعيد التجارة المحلية والتجارة بين الأقاليم.

وكانت فترة أواخر القرن الثامن عشر والعقود الباكرة من القرن التاسع عشر مهمة بصفة خاصة في تكوين ونمو مجتمع التجار العثمانيين الذين يتعاملون في التجارة العالمية. فقد كان التجار العثمانيون غير المسلمين يتمتعون منذ أمد طويل بالحماية الأجنبية على شكل شهادة (براءة) تسبغ عليهم الفوائد الضريبية والمزايا التي يتمتع بها التاجر الأوروبي[30]. ومع تصاعد التجارة مع أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر، زادت بشكل كبير أعداد الشهادات الممنوحة لأشخاص يؤدون نظرياً خدماتهم كمترجمين للبعثات الأجنبية. وفي سنة 1793، كان ما يزيد على 1500 غير مسلم في مدينة حلب وحدها يحوزون تلك الشهادات، وقد أوضحت التحريات أن ستة منهم فقط كانوا مترجمين بالفعل[31]. ومن المؤشرات المذهلة على الفوائد التجارية التي تتحقق من حيازة الشهادات مثال روسيا التي أدرجت بحلول سنة 1808 أسماء 120 ألف يوناني باعتبارهم أشخاصاً محميين لديها.

وفي أثناء هذه الظروف الحرجة، حين كان يتم إعادة تشكيل التجارة العالمية ومجموع تجارها، سعت الدولة العثمانية إلى أن تختم بطابعها الخاص على هوية مجموعة التجار. وكان السلطان سليم الثالث يخشى التهديد الذي يفرضه وجود طبقة تجارية من أبناء البلاد في ظل الحماية الأجنبية على الاقتصاد العثماني والدولة العثمانية. وهكذا، حاول استئصال هذه الطبقة من التجار. وبدلاً منها أوجد فئة

جديدة من التجار العثمانيين، الذين عرفوا باسم «التجار الأوروبيين» والمرخص لهم بالاشتغال بالتجارة الأجنبية. وكان هؤلاء من العثمانيين غير المسلمين الذين كانوا يدفعون رسماً إلى الدولة ويحصلون بصفة أساسية على نفس حقوق وامتيازات التجار الأجانب أو من يستظلون بحمايتهم من العثمانيين. ولزيادة تشجيع تعاطي الرعايا العثمانيين بالتجارة الأجنبية، سعى السلطان إلى توفير قواعد خارجية للعمل أمام هؤلاء التجار الجدد الذين حباهم بامتيازاته. فأسس لذلك عدداً من القنصليات في أوروبا.

ولا غرابة في أن المسلمين القلائل المشتغلين فعلاً في التجارة مع الغرب اشتكوا من المنافسة غير العادلة على أيدي التجار الأجانب ثم المجموعة الجديدة من التجار غير المسلمين. ولذلك، أوجد محمود الثاني فئة جديدة من التجار (خيرية تجاري). وكان هؤلاء التجار يدفعون رسماً للترخيص لكي يحصلوا على امتيازات «التجار الأوروبيين» الحديثي العهد. وفهم التجار المسلمون بوضوح الفوائد الكامنة وراء هذا العمل. فأقنعوا الحكومة بعد تطبيق النظام مباشرة بأن ترفع بقدر كبير عدد مثل هؤلاء التجار المسموح لهم بالعمل في استانبول والمدن الأخرى. لكن على الرغم من هذا الإجراء، فإنهم فشلوا في منافسة التجار الأجانب أو التجار غير المسلمين من «التجار الأوروبيين» ولم يؤدوا لاحقاً دوراً حاسماً في التجارة مع الغرب[32].

وبلغ الصراع بين التجار العثمانيين غير المسلمين والتجار الغربيين ذروته عندما انتهت الحروب النابوليونية. وكما هو معروف تماماً، فإن الأجانب الذين أفادوا من نظام الامتيازات ومزاياه، كانوا يعتمدون على الوسطاء من غير المسلمين الذين كانوا يتحدثون لغة المنطقة ويعرفون الثقافة والموظفين الذين ينظمون التجارة العالمية. وقرب نهاية القرن الثامن عشر كان من الواضح أن التجار الأجانب يسيطرون على معظم هذه التجارة العالمية[33]. ولكن أثناء الفترة الباكرة من القرن التاسع عشر، وفي كل منطقة تقريباً في الامبراطورية، تمكّن من كانوا يستظلون بحمايتهم من إبعادهم. وفي غضون عدة عقود، نجح غير المسلمين في السيطرة على التجارة الأوروبية المزدهرة وانتزاعها من التجار الأجانب الذين كانوا هم منظميها والمستفيدين الأصليين منها. وفي سنة 1815 تقريباً، كان هناك 412 تاجراً

عثمانياً مسجلين في المدن الكبرى؛ وبعد ذلك بعشرين سنة، قفز عددهم إلى أكثر من 1300[34]. وبحلول أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر، كانت المدن التسع عشرة الكبرى في الامبراطورية تضم فقط 80 بيتاً تجارياً بريطانياً و70 بيتاً تجارياً فرنسياً. وعلى سبيل المثال، بقيت خمس شركات تجارية بريطانية في دمشق وأربع في حلب؛ بالمقابل، كانت هناك 110 مؤسسات تجارية للمسلمين وغير المسلمين في حلب. وفي سنة 1871 بقيت خمسة بيوت تجارية بريطانية في بيروت ولم يتبق شيء على الإطلاق في دمشق أو حلب. وسرعان ما شغل السوريون العثمانيون المستقرون في لندن ومانشستر بداية من سبعينيات القرن التاسع عشر شبكاتهم التجارية الخاصة (كان الأرمن قد أسسوا قواعد في أوروبا في وقت سابق أي في القرن السابع عشر). أما في العراق خلال ستينيات القرن التاسع عشر، فكان العرب المحليون يمتلكون تسعة من عشرة بيوت تجارية تتعامل في الصوف. وكان اليهود على غير عادة يسيطرون على العمليات التجارية في الولايات العراقية وأدوا دوراً مهماً في سالونيكا كذلك. وباختصار، حل التجار العثمانيون غير المسلمين محل الأجانب في كل مكان تقريباً[35]. ففي سنة 1911 كان 3 في المئة فقط من ألف تاجر مسجل في استانبول يحملون أسماء فرنسية أو بريطانية أو ألمانية. ومع ذلك كانت إنكلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا تستحوذ على نصف التجارة العالمية العثمانية على الأقل. وبالمثل، كان هناك أجنبي واحد فقط من بين 24 من الأعضاء الذين أسسوا الغرفة التجارية في استانبول سنة 1885[36].

لكن أعيد إحياء مكانة التجار الأجانب في زمن متأخر من هذه الفترة، في غرب الأناضول على الأقل. وبعد سنة 1870، خدم التوسع العام لرأس المال الأجنبي، بما في ذلك شبكات السكك الحديدية وأعمال إدارة الدين العام في تقويض مكانة التجار المحليين. بدأت عدة بنوك جديدة، ومنها البنك الزراعي الذي أسسته الدولة، في تقديم القروض ما أدى إلى كسر احتكارهم لعمليات الإقراض[37].

وقد تحكم غير المسلمين بالتجارة العالمية في معظم مدن الموانىء العثمانية، حيث كانت الظروف مواتية لهم. إذ إن بيروت، مثلاً، تدين بوجودها للتجارة الأجنبية، والواقع أن غير المسلمين قد سيطروا على شؤونها التجارية. لكننا أيضاً

نجد أن كلاً من التجار المسلمين وغير المسلمين في بيروت قد ازدهروا.

حقق المسيحيون نجاحات رائعة لأن روابطهم الأوروبية سهلت لهم حرية الانتقال، لكن بعض التجار المسلمين القدامى الراسخين كانوا على نفس القدر من النجاح تقريباً. . .(38).

كذلك، فإن المسيحيين العثمانيين، وأساساً اليونانيين والأرمن، شكلوا أغلبية التجار المسجلين رسمياً في استانبول سنة 1911. وكانت الأسماء التي يمكن معرفة أنها إسلامية بوضوح تشكل فقط 10 في المئة من المجموع. وكان ثلثا أكبر مستوردي الأقمشة الناشطين آنذاك في استانبول من الأرمن وسُبعهم فقط كان من الأتراك(39).

غير أن الأهمية المستمرة للتجار المسلمين لم يتم تقديرها بالشكل الصحيح. ففي بعض المراكز التجارية الرئيسية، ظل المسلمون على أهميتهم طوال القرن. وغالباً ما كانوا يتحكمون في التجارة بين موانىء المدن والأراضي التي تشكل خلفيتها (على الأقل في المناطق التي شكل المسلمون أغلبية سكانها) والمراكز المدينية في الداخل. وقد تم التغافل عن هذا الدور المهم. ففي دمشق سنة 1840، مثلاً، شكل المسلمون أهم مجموعة مفردة من التجار، على حين أنه في حلب، كان عدد المؤسسات التجارية التي يملكها مسلمون يفوق تلك التي يملكها المسيحيون واليهود بنسبة تصل تقريباً إلى اثنين لواحد (70 في مقابل 40). وقد احتفظ التجار المسلمون بأهمية كبيرة في كل من هاتين المدينتين على مدى قرن آخر على الأقل، وربما حتى بعد الحرب العالمية الثانية، وكان لهم الدور التجاري الرئيسي. وإذا عدنا إلى مثال تجار بيروت، فإننا نجد أن المسلمين تاجروا مع دمشق وبغداد وغيرهما من المراكز الداخلية على حين تعامل المسيحيون في الصادرات بصفة عامة(40).

هذا التقسيم بين التجار المسيحيين/اليهود العثمانيين في موانىء المدن والتجار المسلمين في الداخل ساد أيضاً في الأناضول. إذ إن المقاطعة التي تمت سنة 1908 - 1909 للبضائع النمساوية ـ المجرية كانت أكثر نجاحاً في أراضي الأناضول الداخلية لأن المسلمين كانوا يتحكمون في التجارة هناك(41). أما في الموانىء الساحلية، بالمقابل، فقد واجه مؤيدو المقاطعة صعوبات أكثر؛ إذ إن

الإسهام في أعمال المقاطعة يعرض المجموعة المتحكمة من التجار المسيحيين العثمانيين لمخاطر مالية حقيقية[42]. وقد زادت لاحقاً أهمية التجار المسلمين في الكثير من أجزاء الأناضول، على حساب اليونانيين العثمانيين، بفضل مقاطعة بضائع الدولة اليونانية. كذلك ساعدت سياسات «الاقتصاد القومي» بعد سنة 1908 على نمو جماعة التجار المسلمين. وعلى العموم، استمر التجار المسلمون يؤدون دوراً أكثر أهمية في سوريا ولبنان منه في الأقاليم العراقية أو الأناضولية.

وربما تكون المنافسة التجارية بين التجار المسلمين والمسيحيين واليهود قد لعبت دوراً ما في صعود العنف المحلي فيما بعد سنة 1850. وربما تساعد جهود التجار المسلمين لحماية تجارتهم الداخلية من استيلاء المسيحيين العثمانيين عليها في تفسير هجمات سنة 1850 ضد المسيحيين في حلب والمذابح التي وقعت في دمشق سنة 1860 أيضاً. فقبل المذابح كانت هناك حوالى ثلاثين عائلة تجارية أرمنية تعمل في دمشق ولكن في سنة 1900 بقي منها خمس عائلات فقط ولم تشتغل أي منها بالتجارة. وعلى المنوال نفسه، تضاءل عدد التجار اليهود في حلب أواخر القرن التاسع عشر[43]. وليس من الواضح في هذا الوقت تأثير المذابح التي تعرض لها الأرمن في تسعينيات القرن التاسع عشر على جماعات التجار الأرمن والمسلمين في استانبول.

الهوامش

(1) راجع التقارير القنصلية المطبوعة المذكورة في قائمة المصادر والمراجع.

(2) وللحصول على معلومات إضافية فإنني أوجه القراء نحو أعمال Issawi (1966, 1980 and 1988), Owen (1981) and Pamuk (1987).

(3) هذا التخفيض جعل البضائع العثمانية أرخص ثمناً ولذلك أكثر رواجاً في التصدير؛ Frangakis (1986).

(4) Urquhart (1833).

(5) For example, BBA Cev İkt 52, 6 XI 1241/July 1826 and Cev İkt 694, 6 XI 1244/June 1829.

(6) Sayar (1986).

(7) Issawi (1980), p. 76.

(8) Quataert (1973).

(9) Shaw (1975), pp. 451-52.

(10) يؤيّد عيساوي بشكل عام وجهة نظر العائدات؛ أما وجهة النظر الأخرى فقد وضعها مؤخراً Bağis (1983). Also see Sayar (1986).

(11) Tabak (1988).

(12) Schatkowski-Schilcher (1985), p. 39; Tabak (1988).

(13) Pamuk (1987), p. 26.

(14) المرجع نفسه.

(15) المرجع نفسه، ص ص. 17، 26.

(16) المرجع نفسه، الفصل 2.

(17) المرجع نفسه، ص 48.

(18) المرجع نفسه، ص ص. 49 ـ 52. يناقش فترة 1840 1913. بينما يستخدم عيساوي (1980)، ص ص 277 ـ 78، فترة 1800 ـ 1914 للتحليل ويستنتج أن شروط التجارة تحركت لصالح العثمانيين. راجع أيضا Quataert (1973); Issawi (1988), pp. 147-51.

(19) Lampe and Jackson (1982), pp. 103, 122.

(20) Fawaz (1983), p. 133.

(21) Gilbar (1986), pp. 188-210.

(22) GB A&P, for example, AS 2950, Constantinople for 1902.

(23) Lampe and Jackson (1982).

(24) Diyarbekir VS, 1321/1903, pp. 194-96, 204, 212.

(25) Turkey (1327a/1909).

(26) المرجع نفسه.

(27) Quataert (1977).

(28) Elefteriades (1944), pp. 132-36.

(29) Tabak (1988).

(30) المصادر الهامة لقطاع التجارة تتضمن التالي:

Sousa (1933); Issawi (1981); Bağis, (1983); Toprak (1982); Kurdakul (1981); and Çadirci (1980).

(31) İnalcik (1971).

(32) Bağis (1983) للفقرة أعلاه، ظل تجار الهبات يعملون حتى عام 1855 على الأقل، راجع BBA İ MV 1419, 20 S 1271/1855.

(33) Frangakis (1986)؛ ويبين كوفمان (1986) الصعوبات التي كانت تواجه الأجانب في الداخل. قارن ذلك مع Stoianovich (1960).

(34) Bağis (1983), p. 93.

(35) Issawi (1980), pp. 62-71; Delbeuf (1906); Kasaba (1988b); Tabak (1988); Schatkowski-Schilcher (1985), pp. 68-69.

(36) Hoell (1973), pp. 50-51; Turkey (1911).

(37) Tabak (1988).

(38) Turkey (1911).

(39) Fawaz (1983), p. 95.

(40) Bowring (1840); Braude and Lewis (1981); Tabak (1988).

(41) Tabak (1988); Çadirci (1980); Maoz (1980). Vatter (c. 1987),

يعبّر هذا الأخير عن وجهة نظر مختلفة.

(42) İndzhikyan's figures, cited by Issawi (1966),

تظهر أن عدد «الأتراك» سنة 1912 كان يشكل فقط 15 بالمئة من مجموع عدد التجار في التجارة الداخلية، وهذه الأرقام بالتأكيد ليست صحيحة.

(43) Quataert (1983), pp. 121-45.

33
الـــزراعـــة

بقيت الامبراطورية العثمانية، حتى سقوطها بعد الحرب العالمية الأولى، امبراطورية زراعية، كما كانت على الدوام. ومن نقاط الامتياز الخاصة، يبدو أن طبعة الزراعة وأهميتها في الاقتصاد لم تتغير إلا قليلاً. ففي كل من سنة 1800 وسنة 1900، مثلاً، كان أربعة أخماس السكان، تقريباً، يعيشون على الأرض ويكسبون قسماً كبيراً من سبل معيشتهم من ترابها.

غير أنه تحت هذا السطح الهادىء من الاستمرارية، حدثت تغيرات غير اعتيادية. فلا شكٍ أن نوعية المحاصيل كانت مختلفة وأكثر ثراء سنة 1914 عما كانت عليه سنة 1800. وارتفع مجمل الإنتاجَ الزراعي بشكل استثنائي وكذلك ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية إلى البلاد الأجنبية. ففي سنة 1914 كان الإنتاج الزراعي، ومستويات التصدير ونسبة الإنتاج المخصص للتصدير أكبر بكثير من الفترة السابقة على القرن التاسع عشر. وكانت الزيادات الهائلة في مساحات الأرض المزروعة هي المسؤولة أساساً عن تزايد الإنتاج. إذ إن أقاليم شاسعة غير مزروعة تم استغلالها، ولا سيما في مناطق الأناضول الداخلية وفي بلاد الشام والعراق، استجابة لمزيج من العوامل المحلية والخارجية. وهكذا، فإن التغيرات نجمت عن توسع الزراعة، وليس عن تكثيفها. وعلى الرغم من أن استخدام آلات جديدة كان مؤثراً في بعض المناطق، فإنه لم يطرأ إلا القليل من التحسينات التكنولوجية بشكل عام. وبقيت معدلات الإنتاج على حالها تقريباً. ولم يزد الاستخدام الكلي للمخصبات الطبيعية ولم يكن هناك أي استخدام للأسمدة الكيماوية تقريباً.

وازداد عدد المزارعين الذين يزرعون محاصيل للبيع على نحو غير مسبوق، وهو اتجاه كانت له انعكاساته على بقية القطاعات الاقتصادية. غير أن أثر هذه الصبغة التجارية كان مكبوتاً بسبب الوجود المستمر للملتزمين الذي ربما قاموا بتسويق معظم الإنتاج. وهكذا، بقي معظم النقد الناجم عن بيع منتجات المزارعين بأيدي هذه الفئة القليلة. وعندما كان الفلاحون يبيعون إنتاجهم نقداً بشكل مباشر، كانت آثار ذلك تنتشر لتصل إلى التجار والحرفيين كذلك، كما تصل إلى المزارعين الآخرين. فقد كان الفلاحون يشترون المزيد من البضائع، ويشترون المواد الغذائية أحياناً، إذا كانوا يزرعون محاصيل غير غذائية للبيع. كما أنهم كانوا يشترون المواد الغذائية المستوردة، مثل القهوة والسكر، وكذلك المصنوعات المحلية والأجنبية، مثل الخيوط والأقمشة، وربما ماكينات الخياطة والمحاريث.

وقد زادت كل من الأسواق المحلية والأجنبية زيادة كبيرة. وبشكل متزايد سارت الاتجاهات في الزراعة على إيقاعات السوق العالمية التي اكتسبت، على مدى القرن، أهمية نسبية كبيرة. وزاد المزارعون باطراد من الإنتاج المخصص لاستهلاك الأجانب كما أن حصة أكبر من الإنتاج الكلي كانت تذهب للخارج[1]. ولكن، في الوقت نفسه، كانت هناك قوى محلية متنوعة تدفع بالإنتاج إلى الارتفاع[2]. فقد أسهم تدفق ما يصل إلى سبعة ملايين مهاجر، واستقرار القبائل، والزيادات النسبية والمطلقة في سكان المدن العثمانيين، في زيادة الإنتاج الزراعي. وفي بعض المناطق، كان تحسن الأمن ونجاح توطين القبائل أكثر أهمية من الطلب الأجنبي في تحفيز مجمل عملية الإنتاج الزراعي. ولكن وبالرغم كل هذه الحوافز الأجنبية والمحلية، تراجعت الزراعة في الامبراطورية العثمانية (مثلما حدث في بقية حوض البحر المتوسط) من حيث أهميتها العالمية النسبية عندما ظهرت أمم زراعية جديدة، ولا سيما الولايات المتحدة. ففي سنة 1800 كانت الزراعة العثمانية ذات أهمية عظمى في الاقتصاد العالمي. وعند نهاية القرن، لم تكن تحتل سوى مكانة بسيطة، ولم تكن لها سوى أهمية إقليمية.

لمحة عن المحاصيل

يحمل مصطلح «الامبراطورية العثمانية» التنوع الهائل للتربة والمناخ الذي شكل الشروط الأساسية للزراعة العثمانية. فعلى العموم تتناسب أقاليم هذه

الامبراطورية مع الزراعة بشكل هامشي فقط، وهي زراعة من نمط غير مستقر عادة ما يتوقف على الأمطار الخفيفة التي لا يمكن الاعتماد عليها. فالصحاري الشاسعة في العراق، ومناطق شبه الجزيرة العربية وشرق بلاد الشام، تتناقض بصورة حادة مع السهول الثرية، وإن كانت محدودة، مثلاً حول أضنة وفي كثير من مناطق غرب الأناضول والبلقان التي تجري بها الأنهار. كما أن السهول الجبلية في وسط الأناضول وبلاد الشام كانت تقدم محاصيل غير متوقعة، خلافاً للواحات الصغيرة في غرب بلاد الشام. والندرة العامة لسقوط الأمطار عادة ما كانت تتماشى مع ندرة السكان.

أنتجت التربة العثمانية تشكيلة واسعة من المحاصيل تضم الورود والأزهار في الأراضي البلغارية والتمور حول البصرة. لكن الحبوب هي التي سادت بسهولة (انظر الجدولين IV:16، و17). وكانت الحبوب، وأولها القمح والشعير تستحوذ تقريباً على 90 في المئة من كل الأرض المزروعة، تحت نظام تبادلي كل سنتين أو كل ثلاث سنوات. وحتى في النواحي التي كانت الزراعة فيها شديدة التنوع وموجهة للتجارة بدرجة عالية، مثل مقاطعة آيدين، كانت الحبوب تشغل ثلثي الأراضي المزروعة. أما في الأقاليم الأوروبية، فقد كانت الحبوب تقدم 81 في المئة تقريباً من كل العشور التي تم جمعها سنة 1909: وكانت نسبتها 67 و89 على التوالي في إقليم سالونيكا وإقليم أدرنة. وتوضح إحصائيات أخرى أنه، في سنة 1907، كانت الحبوب تشكل حوالى 76 في المئة من قيمة الإنتاج الزراعي وارتفعت إلى نسبة 88 في المئة من الأرض المزروعة في مقدونيا وتراقيا العثمانية. أما في الأناضول، فقد شكلت عشور الحبوب 81 في المئة من كل العشور التي تمت جبايتها. وكانت الحبوب تشغل نسبة 84 في المئة من الأرض المزروعة في الأناضول، ومن حيث القيمة حوالى 77 في المئة من قيمة إنتاجها. وفي سوريا قدمت الحبوب 76 في المئة من كل العشور المُجباة؛ أي شكلت 88 و77 في المئة في حلب ودمشق، لكنها شكلت 43 في المئة فقط في منطقة القدس. أما في الأقاليم العراقية، فقد وفرت الحبوب 88 في المئة من كل العشور[3]. وكان يمكن للمحاصيل الأخرى أن تكون مهمة على المستوى الإقليمي إلى جانب الحبوب. فمثلاً، كانت حقول القطن والتبغ تغطي ربع الأراضي المزروعة حول سيريز سنة 1863 وحوالى ثلث الأراضي المزروعة في أضنة سنة 1909. وكانت زراعة الكرمة

مهمة في المناطق الساحلية مثل آيدين وكذلك في بعض المناطق الداخلية، مثل ديار بكر (الجدولان 16:IV و17).

الجدول 16:IV

المحاصيل المزروعة، 1863 (كنسبة مئوية من مساحة الأرض المزروعة)

المنطقة	القمح	الحبوب	القطن	التبغ	الكرمة	أنواع أخرى
أدرنة	30	53	–	–	5	12
سالونيكا	38	50	–	–	–	12
سيريز	20	48	10	15	–	7
كفالا	–	55	3	8	–	34
ديار بكر	40	55	5	–	–	2
طرابزون	6	58	–	10	1	25
عكا	40	16	6	2	–	36

المصدر: Issawi (1980), p.199.

مقاييس الإنتاج

ثمة إحصائيات متعددة لقياس الإنتاج وعائدات الضرائب تؤكد على المكانة الحيوية للزراعة في الاقتصاد العثماني. ويقترح أحد التخمينات المدروسة أنه، في سنة 1914، أسهمت الزراعة بنسبة 56 في المئة من الدخل «القومي» العثماني. إذ كانت ضرائب الزراعة تمثل أهم مجموعة مفردة من العائدات الامبراطورية. وتقدم المعلومات الخاصة بعائدات الضرائب مقياساً غير كامل البتة وغير مباشر. لكنها متوافرة بشكل أفضل من أرقام الإنتاج ولذلك فإنها تشكل وسيلتنا الرئيسية للقياس.

الجدول 17:IV

المحاصيل المزروعة في مناطق معينة

(كنسبة مئوية من مساحة الأرض المزروعة)

المنطقة	حبوب	خضار	محاصيل صناعية	الكرمة
أضنة	64	1	32	3
أنقرة	90	1	–	8
حلب	79	3	4	14
آيدين	73	4	6	17
بغداد	96	–	1	3
البصرة	98	1	1	–
بيروت	79	9	10	2
بتليس	95	1	1	3
بورصة	79	2	3	16
دمشق	89	3	–	8
ديار بكر	81	4	3	13
استانبول	79	–	14	7
قونية	91	2	2	6
الموصل	87	1	4	8
فان	95	–	3	2

المصدر: Turkey (1327b/1909)، وأعيد نشر هذا الجدول في كتاب، Nickoley (1924), p.285.

– = أقل من واحد في المئة.

وقد توفرت المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها بشكل معقول سنة 1850 تقريباً، لكن لا يمكن استخدامها بثقة إلا في نهاية الفترة. فبحلول منتصف القرن، كانت استانبول قد استعادت السيطرة على معظم المناطق، وكانت العشور التي تم توحيدها بمقدار 10 في المئة، قائمة منذ حوالى عقدين من الزمان. وخلال خمسينيات القرن التاسع عشر، شكلت ضريبة العشر 30 في المئة وضريبة الأرض

الجدول 17:IV
المحاصيل المزروعة في مناطق معينة
(كنسبة مئوية من مساحة الأرض المزروعة)

المنطقة	حبوب	خضار	محاصيل صناعية	الكرمة
أضنة	64	1	32	3
أنقرة	90	1	–	8
حلب	79	3	4	14
آيدين	73	4	6	17
بغداد	96	–	1	3
البصرة	98	1	1	–
بيروت	79	9	10	2
بتليس	95	1	1	3
بورصة	79	2	3	16
دمشق	89	3	–	8
ديار بكر	81	4	3	13
استانبول	79	–	14	7
قونية	91	2	2	6
الموصل	87	1	4	8
فان	95	–	3	2

المصدر: Turkey (1327b/1909)، وأعيد نشر هذا الجدول في كتاب، Nickoley (1924), p.285 .
– = أقل من واحد في المئة.

وقد توفرت المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها بشكل معقول سنة 1850 تقريباً، لكن لا يمكن استخدامها بثقة إلا في نهاية الفترة. فبحلول منتصف القرن، كانت استانبول قد استعادت السيطرة على معظم المناطق، وكانت العشور التي تم توحيدها بمقدار 10 في المئة، قائمة منذ حوالى عقدين من الزمان. وخلال خمسينيات القرن التاسع عشر، شكلت ضريبة العشر 30 في المئة وضريبة الأرض

27 في المئة من كل الضرائب التي تمت جبايتها. وبعد ذلك بربع قرن من الزمان، بلغ إجمالي الضريبتين على التوالي 27 في المئة و13 في المئة، على حين شكلت ضرائب العشر وضرائب الأرض في سنة 1910، 28 في المئة و11 في المئة من الإيرادات العامة الكلية. وعلى الرغم من أن الكمية المطلقة للعشور التي تمت جبايتها زادت أكثر من 40 في المئة خلال فترة 50 سنة، فإن نسبتها ظلت على حالها مع فارق بسيط، وراوحت ما بين الربع والثلث[4].

وقد اختلفت الحصة التي أسهمت بها ضريبة العُشر في إيرادات كل إقليم اختلافاً بيِّناً، وهو ما عكس كلاً من الإنتاجية الإقليمية والقدرة الحكومية على جباية الضرائب. ففي إقليم الدانوب، خلال ستينيات القرن التاسع عشر، يقال إن حصة العائدات الزراعية كانت الأعلى في الامبراطورية. فهناك، في عينات من عدة سنوات، كانت ضريبة العُشر والضرائب على الماشية تصل إلى 45 في المئة و18 في المئة على التوالي. بالمقابل، كانت ضريبة العشر في إقليم أدرنة خلال سبعينيات القرن التاسع عشر تصل إلى 28 في المئة من عائدات الإقليم، على حين وصلت في سنة 1891، عندما اختلفت الحدود، إلى 45 في المئة من الإيرادات الكلية الواردة بالميزانية[5]. وفي أثناء تسعينيات القرن التاسع عشر، شكلت ضرائب العُشر 47 و29 في المئة من العائدات التي تمت جبايتها في ولايتي بغداد والموصل على التوالي. وقدمت مختلف ضرائب الأرض في الأقاليم العراقية سنة 1911، 44 في المئة من كل الموارد. أما في أقاليم الأناضول، فكان متوسط ضريبة العشور 31 في المئة من كل الإيرادات خلال تسعينيات القرن التاسع عشر، وقد راوحت ما بين 46 في المئة في أرضروم و27 في المئة في آيدين[6].

ولا شك في أن الأقاليم الأوروبية قد أسهمت بحصة الأسد في الضرائب الزراعية الامبراطورية طوال معظم فترات القرن. وحتى في سنة 1910 (قبل حروب البلقان) كانت لا تزال تقدم ربع إجمالي ضرائب العشور والضرائب على الحيوان التي تمت جبايتها في الامبراطورية. وكانت الأناضول آنذاك هي الرائدة وأسهمت بنسبة 57 في المئة من الإجمالي. وقدمت بلاد الشام 11 في المئة، على حين قدم العراق والحجاز على التوالي 6 في المئة و3 في المئة من إجمالي ضريبة العشر في الامبراطورية[7].

وتكشف الإحصائيات النادرة عن الإنتاج الحقيقي عن نماذج مشابهة تماماً لتلك

التي تظهرها المعلومات المأخوذة من ضرائب العُشر. فعلى وجه العموم، من المؤكد أن الإنتاج الكلي زاد بحدة بين سنة 1820 وسنة 1860، حين كان الطلب الأوروبي المتزايد وتحسن الأمن من العوامل الرئيسية. وبعد ذلك حتى سنة 1914 تضاعف إجمالي الناتج الزراعي (في المنطقة داخل حدود الامبراطورية سنة 1911). وخلال هذه الفترة الأخيرة، لعب الطلب الأجنبي دوراً أقل أهمية، وبرزت إلى المقدمة عوامل أخرى، مثل توطين البدو، والهجرة ونمو المراكز المدينية، ولا سيما مدن الموانىء. وقد توسع الإنتاج الأناضولي آنذاك، مثلاً، بشكل قوي، إلى حدّ أنه بحلول سنة 1909، كانت هناك خمسة ملايين ونصف مليون هكتار من الأراضي المزروعة. وقبيل حروب البلقان مباشرة، ساهمت الأقاليم الأوروبية بـ24 في المئة واحتفظت الأناضول بـ55 في المئة من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي العثماني. وبعد حروب البلقان، تضاءلت حصة الروملي إلى 2 في المئة. وكانت سوريا تنتج 9 في المئة فقط والعراق 7 في المئة من إجمالي الناتج[8].

اتبعت التقلّبات في إنتاج المحاصيل الرئيسية أنماطاً متعددة. فقد ارتفع إجمالي إنتاج الحبوب بمقدار الثلث بين 1880 و1913، على الرغم من فقدان الامبراطورية لأقاليم كثيرة. وتزايد إنتاج القمح في الأناضول حوالى 50 في المئة بين سنة 1850 تقريباً وأوائل القرن العشرين[9]. وارتفع إنتاج الكثير من المحاصيل ارتفاعاً حاداً بين 1897 و1909، وارتفع حتى بصورة أشد في السنوات الأخيرة قبل الحرب العالمية الأولى. فعلى سبيل المثال، تضاعف إنتاج إزمير من التين تقريباً، وزاد إنتاج التبغ ثلاث مرات كما زاد إنتاج القطن في أضنة أربع مرات بين سنة 1897 وسنة 1913[10]. أما في ولايات بلاد الشام فإن توسع الزراعة تحت الاحتلال المصري ربما يكون قد تراجع أمام التدهور الذي ساد على مدى عدة عقود. وبالتالي دخلت مساحات كبيرة من الأراضي في نطاق الزراعة في سوريا والأردن. بالمقابل، كان هناك قدر قليل نسبياً من الزراعة الجديدة في لبنان وفلسطين بعد سنة 1850، على الرغم من قيام المستوطنات اليهودية في فلسطين. أما في العراق، فإن الزيادات الكبيرة جداً في صادرات الحبوب تشير بوضوح إلى التوسع في الأراضي المزروعة منذ ستينيات القرن التاسع عشر، بيد أنه ليست هناك أرقام متوفرة عن الإنتاج.

وهكذا، كانت هناك زيادات هائلة في الإنتاج الزراعي على امتداد الفترة.

ومع ذلك، فإن أجزاء ضئيلة فقط من مساحة الأرض الكلية تمت زراعتها في أواخر العهد العثماني. ويقارن الجدول 18:IV الأرض المزروعة بإجمالي مساحات الأراضي ويبين كم هي مساحة الأرض التي كانت تُزرع، حتى في أوائل القرن العشرين. ومع أن المعلومات خاطئة حتماً، فإنها تؤكد وبشكل لا يحتمل الخطأ التأثير المشترك للتربة الفقيرة واستمرار التناقص السكاني.

الجدول 18:IV

الأراضي المزروعة سنة 1909، مناطق مختارة (بآلاف الهكتارات)

المقاطعة	إجمالي المساحة	المساحة المزروعة
أضنة	4,000	467
حلب	7,560	353
أنقرة	7,500	571
آيدين	5,700	600
بغداد	14,121	41
البصرة	13,880	44
بيروت	3,050	298
بتليس	2,985	258
بورصة	5,130	506
ديار بكر	4,680	308
أرضروم	7,672	338
هربوت	3,780	182
استانبول	400	10
قسطمونو	6,000	245
قونية	9,160	633
الموصل	9,100	232
سيواس	8,370	424
سوريا	10,000	348
طرابزون	3,130	366
فان	4,770	76

المصدر: Turkey (1327b/1909), p.t.

الأسواق المحلية والعالمية

عكست الزيادات في الإنتاج مزيجاً من العوامل الداخلية والخارجية. وكما رأينا في الفصل 32، كان السكان المحليون يستهلكون على الأقل ثلاثة أرباع مجمل الإنتاج الزراعي العثماني في سنة 1913 حين بلغت الصادرات ذروتها. ويجب التشديد على هذه النقطة، فحتى في أيام ذروة زراعة المواد للتصدير بقي الاستهلاك المحلي أكثر أهمية، بمرات عديدة. وكانت معظم المحاصيل الغذائية تسافر مسافات قصيرة فقط لتصل إلى المستهلك النهائي. أما سوق المنتجات السريعة التلف، مثل الفواكه، فكانت تخضع لقيود أشد وبقيت كذلك بصفة عامة، بسبب طبيعة شبكة النقل العثمانية.

أثرت التغيرات السكانية بشكل مباشر في إنتاج السلع الزراعية واستهلاكها. وقد وفر وجود مدن كبيرة مثل إزمير واستانبول وبيروت والتوسع الكبير في أحجامها أسواقاً محلية مهمة (كانت مدن الموانىء هذه أيضاً مراكز استهلاك كبيرة للمواد الغذائية المستوردة). وشكلت عمليات التوطين والهجرة، لا الأسواق الخارجية، المحرك الأساسي للتوسع الزراعي في بعض الأقاليم الداخلية. ووفَّر التوطين الناجح للبدو وتحويلهم إلى مزارعين آلاف العمال الجدد وأعطى الإنتاج الزراعي دفعة قوية. وقد أوجد تدفق اللاجئين مستهلكين مدينيين جدد كما وفَّر أعداداً هائلة من المنتجين الإضافيين. ويقدم إقليم حلب مثالاً واضحاً على تأثير التوطين القبلي والهجرة. فمع انتصاف ستينيات القرن التاسع عشر، أبعدت القبائل حول حلب نحو الشرق في الصحراء، وبعد سنة 1880، لم تعد تسبب مشاكل للدولة إلا نادراً. وفي هذا الوقت تقريباً استقرت أعداد كبيرة من اللاجئين المسلمين في الولاية؛ فمثلاً كان هناك حوالى 15 ألفاً من الشراكسة سنة 1878 وحدها. وازدهرت الزراعة في ولاية حلب وكان كل إنتاجها المتزايد من الحبوب يطعم بالفعل الأعداد المتزايدة من سكانها. وهبطت الصادرات فعلاً[11]. وكانت هناك أسواق محلية أخرى للمنتوجات الزراعية على القدر نفسه من الأهمية. وهكذا، فإن التقدير الذي يرجع ربع الزيادة الإجمالية فقط في الإنتاج الزراعي إلى ارتفاع الطلب المحلي، يقلل بالتأكيد من أهمية هذه العوامل المحلية[12].

جاءت نسب مهمة من الزيادات في الإنتاج الزراعي نتيجة الطلب الأجنبي وتم تصديرها. وإذا كان الاقتصاد الزراعي العثماني مرتبطاً بالسوق العالمية عند

بداية الفترة، فإنه سار بعد ذلك وفق الدورات الاقتصادية العالمية في التوسع أو الركود ثم استعادة العافية. وبسبب تقلّب الطلب الغربي على بضائع معينة، فإن الكثير من المزارعين العثمانيين كانوا يخفضون أو يزيدون إنتاجهم من هذا المحصول أو ذاك بحسب الطلب. وعلى العموم، قد تكون الصادرات الزراعية من الأراضي العربية قد بلغت أعلى معدلات زيادة نسبية في الامبراطورية فيما بين 1840 و1913. وتضاءلت حصة الأناضول في إجمالي الصادرات الزراعية العثمانية من 35 في المئة إلى 29 في المئة، بينما كانت الأراضي الأوروبية تفلت وبسرعة من سيطرة استانبول[13].

لا شك في أن نسب الصادرات ـ أي الحصة المصدرة من إجمالي الإنتاج ـ تزايدت بمرور الوقت، سواء على مستوى الامبراطورية أو في كثير من الأقاليم. لكن النسب الفعلية ليست مؤكدة. فبحلول أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، ربما تكون الصادرات قد وصلت إلى 18 في المئة من الإنتاج الزراعي، ثم ارتفعت بسرعة من 22 إلى 26 في المئة فيما بين 1910 و1913. لكن مصدراً آخر، وبالاعتماد على عينة تغطي خمس سنوات أثناء الفترة الباكرة من القرن العشرين، يرى أن الصادرات شكلت فقط حوالى 10 في المئة من قيمة الإنتاج الزراعي في الامبراطورية[14].

وقد اختلفت نسب التسويق اختلافاً بيّناً سواء من حيث الإقليم أو المحصول أو التاريخ. فعلى سبيل المثال، ربما كان 90 في المئة من إنتاج الحرير الخام يصدر من بورصة، لكن تأمين حاجات الريف المعيشية والاستهلاك في المراكز المدينية المحلية كان بالتأكيد يستهلك إنتاج الحبوب كله في ولاية ڤان. أما نسب تسويق القطن فقد تقلبت على نطاق واسع على امتداد القرن، في تناغم مع دورة الازدهار والركود في السوق العالمية. وإذا ما أخذنا في الحسبان النقص المزمن في العمالة في الاقتصاد العثماني، فإننا سنجد عدداً كبيراً من المحاصيل المعدة للتصدير التي تتطلب عمالة كثيفة، من أهمها التبغ والقطن والأفيون والزبيب/العنب بشكل يثير الدهشة.

أظهرت الزراعة العثمانية ميلاً ضعيفاً نحو زراعة المحصول الواحد. بل على العكس، فبمرور الوقت، لم يكن الإنتاج الزراعي والصادرات إلى الخارج أكبر

حجماً فحسب بل أكثر تنوعاً أيضاً. ففي الشطر الأول من القرن تزايدت صادرات الحبوب بشكل استثنائي في كثير من الأقاليم كما أن نسبة الحبوب إلى إجمالي الصادرات ربما تكون قد وصلت إلى ارتفاعات قياسية. إذ كان مزارعو الحبوب في مناطق بحر إيجة والبحر المتوسط ومنذ زمن طويل يصدرون فائض إنتاجهم إلى أوروبا. فمثلاً، في سنة 1800، كان إقليم حوران في سوريا وراء ازدهار تجارة تصدير بكميات كبيرة من القمح والشعير الجيد النوعية. وقُيِّض لولايات البلقان الشمالية أن تؤدي دوراً أكثر أهمية في إمداد أوروبا بحاجاتها من الحبوب عندما بدأت سيطرة العثمانيين على البحر الأسود تتراجع بين سنة 1768 وسنة 1829. وقد أعطي هذا الاتجاه قوة دفع جديدة مع الاختفاء النهائي للسيطرة الاحتكارية العثمانية على تجارة البحر الأسود وإلغاء قوانين الحبوب البريطانية في أربعينيات القرن التاسع عشر. غير أن إقليم سالونيكا لم يسهم في ازدهار تجارة الحبوب. إذ إن كثيراً من تجاره اليونانيين قد غادروا إلى دولة اليونان التي تشكلت حديثاً بينما عانى آخرون خسائر فادحة إبان الثورة. وقد استجابت صادرات الحبوب من الولايات الرومانية في الحال لفرص السوق الجديدة للتجارة الحرة. وفي سنة 1843، غادرت سبع سفن الإمارات الرومانية في طريقها إلى إنكلترا، وهي تحمل 7 آلاف كوارتر(*) امبراطوري من الحبوب؛ وفي سنة 1849، نقلت 128 سفينة 298 ألف كوارتر من الحبوب تقوم بالرحلة نفسها. وبالمثل استجاب الإنتاج البلغاري لإزاحة كل قيود الاحتكار العثماني للحبوب، بمقتضى مرسوم كُلخانة الصادر سنة 1829. وبحلول سنة 1842 ارتفعت صادرات الحبوب أضعافاً مضاعفة. وقد حافظت الأراضي البلغارية على هذه المستويات العالية الجديدة طوال أربعينيات القرن التاسع عشر ثم ضاعفت شحناتها في العقدين التاليين. وقد وفر هذا الازدهار للفلاحين البلغاريين الأرباح التي مكنتهم من شراء الأراضي من «السباهية» المغادرين[15]. وأثر ظهور الولايات المتحدة كمنتج ذا كفاءة عالية للحبوب، ابتداء من أربعينيات القرن التاسع عشر والذي اكتسب زخماً حقيقياً بعد عام 1850، تأثيراً سلبياً في نمط ازدهار صادرات الحبوب العثمانية. إذ إن موردي الحبوب

(*) الكوارتر: وحدة وزن تساوي 28 باونداً في بريطانيا أو 25 باونداً في الولايات المتحدة الأميركية وكل 2.2 باوند تساوي كيلوغراماً واحداً.

العثمانية التي تتطلّب عمالة كثيفة نسبياً وجدوا أن من الصعب عليهم وبشكل مطرد أن ينافسوا في السوق العالمية، ولا سيما في إمدادات القمح. ومع النصف الثاني من القرن، تراجع مزارعو القمح العثمانيون إلى المرتبة الثانية كموردين طارئين للسوق العالمية. وقد اشتركت زراعة التصدير العثمانية مع غيرها من مناطق البحر المتوسط في تحولها المطرد من القمح إلى الفواكه والخضراوات. وفي بعض الأقاليم كان منتجو الحبوب يحبذون صادرات الشعير، من أجل صناعة البيرة. وينطبق ذلك على امتداد سكك حديد الأناضول وفي الأقاليم العراقية خلال العقود الأخيرة من القرن[16].

أما صادرات العنب، التي غالباً ما كانت من الزبيب، فقد تزايدت بشكل ملحوظ بعد سنة 1850، ولا سيما من غرب الأناضول، وكان المنتجون قادرين على التعويض عن خسارتهم في سوق الحبوب. ولكن حدث في أواخر القرن التاسع عشر أن تضافر مرض الفيلوكسيرا (Phylloxera) الذي يصيب مزارع كروم العنب، مع سياسة التعريفة الجمركية غير المواتية التي اتبعتها فرنسا، وهي مستهلك رئيسي لمنتجات الكروم العثمانية، لعرقلة الاتجاه الصاعد. وقد تضمنت صادرات المواد الغذائية الأخرى التين والتمور. وفي الفترة المبكرة من القرن، كانت الصادرات القليلة من المناطق العراقية هي التمور أساساً التي تنمو بالقرب من البصرة وبذلك كانت تشحن بسهولة نسبية. وبعد فتح قناة السويس للتجارة المباشرة مع أوروبا، زادت قائمة الصادرات من المناطق البعيدة شمال البصرة لكي تشمل بضائع متنوعة مثل الصوف والحبوب[17].

تراوحت الصادرات غير الغذائية ما بين المواد الخام اللازمة للدباغة والقطن والتبغ. وقد تضاءلت أهمية صادرات القطن من مناطق كثيرة خلال النصف الأول من القرن حين زاد جنوب أميركا ومصر إنتاجهما. وقد عاود الإنتاج المتدهور صعوده أثناء الحرب الأهلية الأمريكية التي قطعت إمدادات الجنوب، ثم اعتراه الركود بقية القرن. ولأنه صار من الصعب تأمين حاجات ما بعد سنة 1900 من الإنتاج العالمي للأقمشة تقريباً، ازدهرت صادرات القطن العثمانية في كثير من المناطق، وليس في كل المناطق، مرة أخرى. وبالتالي، فإن سوريا التي كانت عموماً تصدر القطن في القرن الثامن عشر، تحولت إلى محاصيل أخرى. ومن بين

المحاصيل غير الغذائية، استحوذ تصدير الحرير الخام أو المغزول على أهمية جديدة في لبنان، وحول بورصة، وفي مناطق قليلة أخرى. وقد زاد إنتاج الحرير الخام للموردين الأجانب في وقت مبكر من تلك الفترة ثم صعد مرة أخرى في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر، مع افتتاح مصانع الحرير العاملة بالبخار التي أخذت تنتج بكرات خيوط ذات النوعية الموحدة التي كان النساجون الفرنسيون والإيطاليون يحتاجون إليها. وكانت تربية دودة القز قد صارت مهمة بالفعل في لبنان بحلول سنة 1800، إلى حدّ أن الإقليم لم يعد ينتج ما يكفي من الطعام للحاجة الخاصة. إذ إن زراعات التوت ازدهرت على حساب الحبوب وتربية الماشية. لذا كانت أرباح الحرير تشتري الطعام من مصر ومن حوران وزحلة، وبالتالي حركت الزراعة التجارية في تلك المناطق. وبحلول تسعينيات القرن التاسع عشر، كانت أشجار التوت تغطي حوالى 50 في المئة من الأرض المزروعة في جبل لبنان؛ وقد وصل الحرير الخام آنذاك إلى ما يقرب من نصف قيمة صادرات بيروت. وقد عمل في مجال إنتاج الحرير الخام حوالى 50 ألفاً من عائلات جبل لبنان، و20 ألف عائلة أخرى في نواحي بورصة المنتجة للحرير. ومقارنة بلبنان، بقيت زراعة بورصة متنوعة وبقيت معظم العائلات المنتجة للحرير في غرب الأناضول، وربما كلها، مكتفية ذاتياً لناحية إنتاج المواد الغذائية[18] (انظر أيضاً الفصل 34).

وبقي إنتاج وبيع مواد الصباغة مثل جذور الفُوَّة والتوت الأصفر مهماً حتى ستينيات القرن التاسع عشر ولكنه تدهور حينذاك بشكل حاد ومستمر مع اختراع المركّبات الكيماوية. أما شجيرات التوت الأصفر التي كانت ذات مرة تغطي قمم التلال في وسط الأناضول فقد اختفت؛ وفي ولاية قونية هبط إنتاج التوت الأصفر من 60 ألف أقة إلى 10 آلاف أقة بين ستينيات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ومن المفارقات حدوث ذلك حين بدأ إنتاج سجاد الأناضول يزدهر في أواخر القرن التاسع عشر.

وقد زادت صادرات التبغ زيادة كبيرة من معظم مراكز الإنتاج، باستثناء لبنان، خلال النصف الثاني من القرن. ومع اختراع السجائر الملفوفة آلياً حظي التبغ العثماني بتقدير كبير لدى المنتجين الأميركيين. وبحلول سنة 1914، أصبح

التبغ أهم الصادرات من الأناضول. وعند ذلك الحين، في أي حال، كانت بعض أحسن مناطق زراعة التبغ العثمانية الكائنة في البلقان قد ضاعت. وقد أفادت بلغاريا في الحال من استحواذها على الأراضي المنتجة للتبغ خلال حروب البلقان وارتفع إسهام التبغ في صادرات بلغاريا من واحد إلى 10 في المئة[19]. كما أن بلغاريا العثمانية كانت مركزاً للأعمال المربحة في زراعة الزهور واستخراج خلاصتها العطرية.

وكانت الصادرات غير الغذائية ـ وأهمها الصوف والموهير والأفيون ـ مهمة منذ بداية القرن. وخلال هذه الفترة، يبدو أنه كان هناك اتجاه ما يحبذ صادرات المحاصيل غير الغذائية على حساب صادرات المحاصيل الغذائية. ولم تستعد صادرات الحبوب العثمانية، أهميتها النسبية السابقة قط، حتى مع بناء خطوط السكك الحديدية التي تمر في سهول الأناضول الواسعة ومنطقة حوران الغنية التي كانت تنمو فيها الحبوب. بيد أن الارتفاع في صادرات المواد الأخرى غير الغذائية قد عوض عن ذلك وزاد. ويُظهر مثال مُربي الحرير اللبنانيين بأن التشديد على زراعة مثل هذه المنتجات كان يمكن أن يؤدي إلى اعتماد زراعيها على الآخرين في إمدادات الغذاء. والأكثر إيجابية، أن الاهتمام المتصاعد بصادرات المحاصيل غير الغذائية كان يعني وجود أسواق محلية قوية أمام منتجي المحاصيل الغذائية العثمانيين، أي إن ازدهار الصادرات من التبغ حفز الزيادات على الطلب للحبوب وغيرها من المواد الغذائية العثمانية.

التكنولوجيا الزراعية

هيمنت الزراعة الجافة (البعلية) على معظم الأراضي المزروعة. وكان الري، عندما يتم استخدامه، يرفع الإنتاجية ما بين ثلاث وثماني مرات، لكن الأراضي المروية كانت تشكل نسبة ضئيلة من كل الأراضي المزروعة. ومن الممكن أن مساحة الأرض المروية قد تقلصت بعد سنة 1800 بسبب مشكلات الأمن. وعلى الرغم من أن هذه المشكلات كان قد تم حلها بحلول منتصف القرن في معظم المناطق، فإن انعدام الأمن استمر في الولايات العراقية حتى سنة 1914. وبصفة أعم، ربما يكون هبوط إنتاج الأرز راجعاً إلى تدهور عمليات الري. وقد أدى وجود أنواع أرخص وأفضل من الأرز المستورد والأرباح الأعلى التي تحققها

المحاصيل الأخرى إلى تلاشي إنتاج الأرز في مقدونيا وتراقيا، التي كانت تمد استانبول وسالونيكا من قبل. وخلال القرن التاسع عشر، خسرت الامبراطورية اكتفاءها الذاتي الذي استمر طويلاً في إنتاج الأرز[20]. لكن قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة، أدت عدة مشاريع عظيمة إلى توسيع مساحة الأراضي المروية في الامبراطورية. وربما كان أهم مشروع هو الذي تم في قونية سنة 1913 وأدى إلى ريّ 50 ألف هكتار من الأرض الزراعية. ومن المشاريع البارزة الأخرى تأمين المياه لمزارع النخيل الواسعة في إقليم البصرة وافتتاح سد الهندية سنة 1913[21].

عانت مناطق الأناضول والمناطق العربية خصوصاً من نقص الأشجار. فقد كان معظم المزارعين يستخدمون فضلات الإنسان والحيوان للوقود وبقي استخدامها كمخصبات أمراً استثنائياً. وفي مجال استخدام الأدوات والآلات الزراعية الحديثة، كانت أقاليم البلقان متقدمة كثيراً عن كل الأقاليم الأناضولية والعربية تقريباً. وبحلول سنة 1900، مثلاً، شكلت المحاريث الحديدية غالبية اثنين إلى واحد في وديان أنهار الساڤا والموراڤا في صربيا التي كانت من الممتلكات العثمانية سابقاً. لكن الأسمدة لم تكن تستخدم بانتظام هناك، كما أن دورة المحاصيل لم تكن متناسقة وكذلك فإن الفلاحين كانوا يستخدمون المنجل الفردي أكثر من استخدامهم المِحصد. وفي بلغاريا بعد العثمانيين زادت المحاريث الحديدية عشر مرات فيما بين سنة 1893 و1910، وفي هذا التاريخ الأخير، كانت المحاريث الحديدية موجودة ضمن 18 في المئة من جميع بيوت الفلاحين[22]. كما أن استخدام المحاريث الحديدية والأدوات الحديثة اكتسب دفعة قوية في الأناضول بعد سنة 1890 ولكن يحتمل أنه لم يكن مساوياً لما حدث في الأراضي البلغارية. وبفضل المبادرات الفردية، والبرامج الحكومية، ومختلف شركات السكك الحديدية، أصبحت آلات الحصاد الأميركية الرخيصة شائعة بقدر معقول على حين تجاوزت مبيعات المحاريث السنوية أربعة آلاف قبل الحرب العالمية الأولى. كذلك زاد استخدام آلات الدرس والمحاريث البخارية ولكن في الضياع الكبيرة الخاصة والمملوكة للدولة في أقاليم آيدين وأضنة وبلاد الشام. وبقيت المعدات المتطورة هي الاستثناء في الأناضول. وحتى وقت متأخر مثل خمسينيات القرن العشرين لم تكن هناك سوى 24 في المئة من المزارع تستخدم المحاريث الحديدية في تركيا، التي كانت آنذاك أكثر بلدان الشرق الأوسط الحديث تقدماً في الزراعة. وكانت

المزارع الأخرى تستخدم المحاريث الخشبية ذات النصل الحديدي[23]. وتعكس معدلات الإنتاج الفروق الجوهرية هذه في مستوى التكنولوجيا المستخدمة في المناطق. فقد بلغ مردود القمح في الولايات الأوروبية طنين في الهكتار لكنه لم يزد على طن واحد في أراضي وسط الأناضول. وعلى العموم، تغيرت الإنتاجية الزراعية قليلاً، وجاءت الزيادات في مستويات الإنتاج من التوسع في الزراعة[24].

نظام الأراضي العثمانية

طوال القرن التاسع عشر، ناضلت الحكومة المركزية لإعادة تثبيت سيطرتها على الأراضي وقدرتها على جباية الفائض. ومع استئصال الانكشارية بأمان، واصلت حكومة السلطان محمود الثاني المركزية هجومها على مصادر القوة البديلة، مستهدفة أعيان الولايات الذين راكموا قدراً من القوة المالية أو مساحات من الأراضي. وفي سنة 1813، مثلاً، كسرت الدولة الاحتكار المالي لعائلة قرة عثمان أوغلو في غربي الأناضول. فبدلاً من تعيين أحد أفراد العائلة ليخلف المتوفى قرة عثمان أوغلو حسين في جباية الضرائب والإدارة، عين محمود الثاني واحداً من خارج العائلة في المنصب. ثم استخدم الجيش الذي تمت تعبئته للحرب الروسية 1828، في مهاجمة الأعيان[25]. وفي سنة 1831 تحركت استانبول لاستبدال 2500 فارس من السباهية الذين ظلوا في الولايات الأناضولية والأوروبية. وقدمت خطة لتعويض الباقين من حائزي التيمار، وألغت حقوقهم في جباية الضرائب وقامت بتأجير الأراضي لملتزمي الضرائب. وهكذا فقد حائزو التيمار مواردهم من جمع الضرائب التي كانت تمثل الأساس المالي الحيوي لاستقلالهم الذاتي. ومضت الخطة على مراحل فيما بين سنة 1838 وسنة 1844. وقد ألغت الدولة كثيراً من الرسوم والضرائب والخدمات القائمة وحرّمت أعمال السخرة. وأصرت على أن تكون نسبة العشور 10 في المئة على الأكثر. وإذ تم تجريد معظم السباهية من مواردهم التي يحصلونها من جمع الضرائب، تحول معظمهم إلى موارد أملاكهم الخاصة. لكن يبدو أن هذه كانت صغيرة وتحقق ربحاً ضئيلاً. ففي صربيا العثمانية، تلاشت قوة السباهية بحلول سنة 1839 كما أن مرسوم الكُلخانة قد منح الفلاحين المسيحيين حقوقاً قانونية على الأراضي التي كانت من أراضي التيمار سابقاً. وفي كل مكان تقريباً، دحضت الحكومة المركزية بنجاح مزاعم كبار حائزي الأراضي، وأعادت هذه الأراضي إلى

مالكيها الاسميين السابقين[26]. وقد أكدت الحملات العسكرية التي جردها محمود الثاني ضد الأعيان أن ليس من حقهم قانوناً السيطرة على الأراضي. وكان ذلك إنجازاً حاسماً للدولة في القرن التاسع عشر.

كانت الحكومة تقصد من تأكيد سيطرتها على الأراضي أن تستعيد حق الاستغلال المالي للاقتصاد الزراعي دون منازع. ولقد سعت الدولة منذ عهد محمود الثاني وطوال القرن، وبصورة متكررة إلى استبدال ملتزمي الضرائب بجباة ضرائب مباشرين يقبضون رواتب من الدولة، إلا أنها في النهاية لم تنجح. ولو نجحت لكسبت الخزانة المركزية سيطرة أكثر كفاءة على المزارعين وشطراً أكبر من الفائض. وقد ألغت الدولة نظام الالتزام بجباية الضرائب رسمياً للمرة الأولى سنة 1839، في الوقت نفسه الذي كانت تعتمد فيه على الملتزمين في جمع الموارد المالية السابقة التي كانت للسباهية من قبل. ولا غرابة في أن الدولة تخلت عن جهدها في هذا المجال سنة 1842 كما أن الفرمان أشار إلى الخسائر المالية التي حدثت مع استخدام موظفي الحكومة لجمع الضرائب مباشرة. (وكان إبراهيم باشا بالمثل قد حاول في بلاد الشام أن يلغي الالتزام وكانت النتيجة أن حدث تمرد). ومنذ ذلك الحين فصاعداً، أسندت عملية جباية العشور مرة أخرى إلى الإداريين المحليين والأعيان مقابل مبلغ يدفع مقدماً[27]. وقد أمر الخط الهمايوني الصادر سنة 1856 بالإلغاء «النهائي» للالتزام ولكنه لم يحقق نتائج أفضل مما حققه مرسوم الكلخانة. وفي أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر، ألغت الدولة نظام التزام الضرائب مرة أخرى؛ لكنها أعادت النظر في قرارها سنة 1885، مستنتجة أن النظام الإصلاحي كان مكلفاً بشكل لا يمكن احتماله وتخلت عن التجربة. وبقي التزام الضرائب، وليس الجمع المباشر لها، هو القاعدة المعمول بها في مختلف أنحاء الامبراطورية. وحتى في أوائل القرن العشرين، كان التزام الضرائب يقدم أكثر من 95 في المئة من كل عوائد العشور المجموعة[28].

وهكذا، لم يحدث قط أن كسبت حكومة استانبول حق الوصول المباشر للفائض الزراعي في امبراطورية زراعية. وتوضح استمرارية انتشار نظام التزام الضرائب بشكل حيوي القوة الراسخة للأعيان المحليين في كل منطقة تقريباً على مدى القرن. وفي كثير من المسائل، تمكنت استانبول من فرض إرادتها على

الأعيان. وأعادت فرض نفسها باعتبارها العامل الأكثر أهمية في السياسات المحلية. وغالباً ما كانت تقوم بتعيين أفراد الأسر ذات الاستقلال الذاتي في مناصب حكومية بمنأى عن مناطق نفوذها السابقة. وفي أواخر القرن التاسع عشر، مثلاً، كان أفراد أسرة قرة عثمان أوغلو من غربي الأناضول يخدمون كولاة في القدس ودراما. بيد أن الإدارة المركزية لم تدمر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمعظم الأعيان. وبدلاً من ذلك، توصلت إلى تسوية وكسبت تعاون الجماعات المحلية مثلاً من خلال منحهم امتيازات سياسية مستمرة، وقد خدم الأعيان السابقون وخلفاؤهم رسمياً كإداريين في الأقاليم وكانوا بصفة عامة في المجالس المحلية التي أنشئت كجزء من برامج إصلاحات استانبول[29]. وعندما غيرت الإصلاحات الجديدة عضوية المجالس من عضوية مدفوعة الأجر إلى مكانة لا مرتب لها، ضُمنت السيطرة المستمرة للشريحة العليا المحلية. وفي كثير من الحالات، استمرت هذه النخب أيضاً في السيطرة على التزامات الضرائب وبذلك حصلت على نصيب كبير من الفائض الزراعي. وقد خدم السباهية السابقون وغيرهم من الأعيان المحليين، من المسلمين والمسيحيين على السواء، في المجالس الإدارية الإقليمية واحتفظوا بالسيطرة على التزام الضرائب في معظم المناطق[30]. وفي «الولايات إستمر السادة الإقطاعيون بالازدهار ولكن تحت أسماء جديدة الآن. . . الأشخاص المحليون النافذون والأثرياء، مثل أعضاء المجالس وغيرهم من الأعيان المدينيين»[31].

بيد أن المنافسة وكذلك التوافق هما اللذان ميّزا العلاقة بين الدولة المركزية وأصحاب السلطة في الولايات. فطوال القرن، وكما رأينا في الجهود التي بذلت لاستئصال التزام الضرائب، سعت استانبول للحصول على المزيد من الفائض وتخفيض حصة الأعيان منه. وكان هناك خلافات مستمرة كما كان هناك تعاون مستمر. لكن التحالف بين القوتين ظل قائماً ودفع المزارعون العثمانيون ثمن ذلك بالتأكيد. ففي سنة 1800 تقريباً كان المزارعون المحليون بالرغم من الالتزامات والخدمات المفروضة عليهم يحافظون على الأعيان، الذين كانوا يحولون نسبة صغيرة من مداخيلهم إلى استانبول. وفي المراحل الباكرة من عملية المركزية، كان المزارعون يدفعون أحياناً كلاً من الضرائب الجديدة التي تطلبها استانبول والإيجارات والرسوم التي كانت مستحقة عليهم تقليدياً للأعيان[32]. وكانت

التكليفات الأخيرة تلغى لاحقاً في أغلب الأحيان، لكن المزارعين استمروا في دعم الأعيان الذين عملوا كملتزمين للضرائب تحت الإشراف الاسمي لاستانبول. وكانت مدفوعات المزارعين التي تدفقت على استانبول في ذلك الحين أكبر من ذي قبل، وهي أموال مطلوبة لعملية المركزية والبيروقراطية. وقرب نهاية الفترة، تزايد معدل الضريبة الزراعية بشكل حاد، بما يزيد على 25 في المئة، مرتفعاً من 10 في المئة إلى 12.63 في المئة، فيما بين سنة 1883 وسنة 1900[33]. ومن المحتمل أن عائلة المزارع العادي سنة 1900 كانت تقدم من إنتاجها الكلي إلى السادة المحليين والامبراطوريين أكثر مما كان عليه الأمر من قبل في القرن التاسع عشر[34].

وقد أدى ظهور إدارة الدين العام العثماني بعد سنة 1881 إلى تعريض مركز الأعيان ملتزمي الضرائب للخطر مما أدى إلى اضطراب العلاقة بين استانبول والنخبة في الأقاليم. فعندما عينت إدارة الدين العام جيشها الخاص من جامعي الضرائب لجباية العوائد المختلفة تحت سلطتها، استولى هؤلاء الموظفون على الأعمال والأموال التي كانت حكراً على الأعيان ملتزمي الضرائب[35]. مثل هذا التبدل والخسارة في الدخل يساعد على تفسير إسهام الأعيان في التمرد ضد الدولة الذي حدث أوائل القرن العشرين، مثل الفتن التي وقعت في أرضروم وأوشاق. ويساعد ذلك في تفسير مساهمة بعض النخب الإقليمية في حركة تركيا الفتاة[36].

قانون الأرض سنة 1858

إن قانون الأرض العائد لسنة 1858 هو مثل فيل الرجل الأعمى بحسبما يظهر للباحثين في مظاهر مختلفة[37]. فبعضهم يصر على أن القانون أداة استخدمتها الحكومة لتأكيد سيطرتها المالية على الفلاحين. بينما يؤكد آخرون على خاصيته كحافز لتحويل أراضي الدولة (الميري) إلى أملاك خاصة. وتركز المناقشات حول قانون الأرض على مسألتين ـ الغرض المقصود من التشريع وتأثيره الفعلي. وفيما يتعلق بالقصد، كان للقانون أبعاده السياسية والمالية والاقتصادية. ومن سماته الأساسية طلب امتلاك الأفراد سندات ملكية لكي يكون استخدامهم لأرض الدولة استخداماً قانونياً. ولتحقيق التسجيل الكامل للأرض، عزمت الدولة على مسح كل الأراضي وتقديم سندات ملكية لأولئك الذين يملكونها. وبالإصرار على تسليم

سندات الملكية إلى المزارعين الفعليين، كانت الدولة تسعى إلى استعادة السيطرة التامة على المزارعين العثمانيين واستئصال هيمنة الأعيان. ولذلك، كرّرت مادة بعد الأخرى في القانون أن على موظفي الحكومة أن يسجلوا عمليات نقل ملكية الأرض أياً كانت.

وحين عرض القانون سندات الملكية حتى إلى أولئك الذين كانوا يزرعون أرض الدولة بصورة غير قانونية، فإنه كان يسعى إلى الحفاظ على التطور الزراعي وتعزيزه. فقد قدم سندات ملكية واضحة ومجانية لمن استخدموا أراضٍ غير مملوكة وزرعوها لمدة عشر سنوات. وللحفاظ على الملكية علاوة على ذلك، كان على حامل سند الملكية، أن يستمر في زراعة الأرض، إما شخصياً وإما من خلال المشاركة، أو بتأجيرها لآخر. وإذا ما سمح المزارع بترك الأرض بدون إنتاج لمدة ثلاث سنوات، يصبح سند ملكيته عرضة للتحويل. وهكذا، حسنت الدولة الإنتاج، بحيث جعلت الأرض تزرع باستمرار وعلى قائمة الضرائب. أما قائمة الورثة التي وضعها قانون 1858 فقد توسعت بشكل كبير سنة 1867. وهنا ركز معظم الباحثين على تشابه أحكام الميراث وأحكام الملكية الخاصة. لكن يبدو في المحصلة أن هناك مبالغة في دور القانون في تحويل أراضي الدولة إلى ملكية خاصة. إذ إن إصرار الباحثين على تطور مفترض صوب الملكية الخاصة يعبر أكثر عن انحيازاتهم أو سوء فهمهم أكثر مما يعبر عن الأنماط الفعلية لحيازة الأرض واستخدامها. ويبدو أكثر أهمية أن نركز على كيف أن القواعد التي تحكم الوراثة وكثيراً من الأحكام الأخرى قد زادت بشكل كبير من احتمال أن تبقى الأرض مزروعة ومسكونة. وهكذا فإن قانون 1858 قد كفل قدراً أكبر من الإقامة المستقرة، وزاد إنتاج المحاصيل والتدفق المستمر للضرائب.

وبينما يناقش معظم القانون حيازة المزارع الفعلي لسند الملكية، حابت القليل من الأحكام مصالح كبار ملاكي الأراضي وقوضت فعلاً العلاقات بين الدولة وصغار المزارعين. وعلى سبيل المثال، فإن أولئك الذين استأجروا الأرض ممن يحمل سند ملكية لم تكن لهم أي حقوق عليها إطلاقاً، بغض النظر عن طول مدة الإيجار (المادة 23). وبالمثل، كان يمكن لفرد واحد أن يحوز سند ملكية لقرية بأكملها إذا لم تكن هناك وسيلة بديلة للحفاظ على الإنتاج. غير أن هذه المسألة لا يبدو أنها تتعلق

بالمواجهة بين كبار وصغار الملاكين. بل إن هذه الفقرات بالاشتراك مع قوانين الميراث، تعكس اهتمام الدولة بالحفاظ على استقرار السكان و/أو استمرارية الزراعة، وفي هذه الحالة من قبل كبار الملاكين. وكانت الحكومة تفضل بشكل عام المزارعين الصغار على كبار الملاكين الذين يمكن أن يشكلوا خطراً مستقبلياً، لكنها سمحت بتجميع الأراضي للحفاظ على الإنتاج ومستويات الضرائب.

كان قانون الأرض يولي اهتماماً عميقاً بالصحة المالية للخزانة الامبراطورية ويرى بعض الباحثين بأنه هنا يكمن في الحقيقة جوهر القانون. وبحسب هذه المقولة فإن الدولة قد منحت سندات الملكية لا لتسجيل المزارعين الفعليين، ولا لكي تعزز التطور الزراعي، ولكن لتحديد دافعي الضرائب. فمع وجود قائمة بأسماء حائزي سندات الملكية، كان يمكن للدولة أن تجد أولئك المسؤولين عن دفع الضرائب. ومن ثم جاءت الأحكام بأن حائزي سندات الملكية الذين يؤجرون الأرض للآخرين يحتفظون بالملكية والإصرار على وجود موظفي الدولة لتنفيذ عمليات نقل الأرض أياً كان نوعها. غير أن أحكاماً أخرى في القانون كانت تعارض وجهة النظر هذه. فعلى سبيل المثال، أعلنت الدول أنها سوف تزيل أشجار الفاكهة أو كروم العنب إذا تمت زراعتها دون إذن رسمي (كان الحد الزمني ثلاث سنوات، وبعد ذلك يتم الإبقاء على المزروعات). لقد كان هذا الشرط يضحي بإمكانيات الإنتاج المحتملة والضرائب العالية (المحتملة) من مثل هذا الاستخدام للأرض بحيث تحتفظ الحكومة بحقها في السيطرة على الأرض. وبالمثل، ثمة حكم آخر يصرُّ على حقوق الحائزين على سند الملكية الذين يزرعون الأرض بالفعل، حتى لو عرض آخرون دفع مبلغ أكبر مقابل سند الملكية. وجرى أيضاً تجاهل الأسعار الأعلى لسندات الملكية حتى يمكن للملاك، سواء من العائلات أو القرويين المحليين، أن يكون لهم الحق الأول في الأرض الخاضعة لبيع سند الملكية.

غير أن المقولة بأن القانون كان أداة مالية لا تصمد أمام غياب الاستغلال المباشر من جانب كبار المُلاك. إذ كان هؤلاء يستخدمون عادة ترتيبات المحاصصة. وكانت العقود، الشفوية غالباً، تختلف بحسب المحصول والإقليم وأحوال السوق والعمالة المتاحة. وعلى الرغم من أن حائزي السندات كانوا مسؤولين عن الضرائب، فقد كان من الشائع أن يدفع المزارعون العشر قبل القسمة

مع حائزي السندات. وقد استخدم حائزو سندات الملكية هذه الترتيبات لكي يمنعوا مصادرة الأرض من جانب الدولة في حال عدم دفع الضرائب. وبما أن الدولة، في هذه الحالة، كانت تتلقى الضرائب من المزارعين الذين لم يكونوا حائزين لسندات الملكية، ألا يجعل ذلك التفسير المالي لهذا القانون باطلاً؟[38].

وعلى العموم، إن خاصية قانون الأرض باعتباره أداة للحفاظ على الاستقرار والاستمرارية في الريف تبرز واضحة. فبينما لا يمكن المبالغة في الاهتمام بالعائدات المالية، فإن الحكومة قد ضحت بالعائدات للحفاظ على الاستقرار. فقد ركزت على المزارع الصغير، ولكنها وافقت على الضياع الكبيرة للمبادرة بالزراعة أو الحفاظ عليها. ويبدو القانون في بعض مظاهره على أنه مثال آخر على الدور الإيجابي المتزايد الذي لعبته الحكومة في القرن التاسع عشر. ولكن من وجهة نظر أخرى، يبدو القانون وكأنه استئناف للقوانين العثمانية القديمة الساعية إلى فرض سيطرة محكمة على الأرض والمزارعين[39]. وفي هذا الصدد تبدو الدولة في صورة الدولة غير الحديثة في فترة ما قبل الرأسمالية، حيث تؤكد الملكية على الأرض بشكل رجعي مثلما كانت تفعل الامبراطوريات القديمة في الشرق الأدنى. ومع ذلك فإن القانون يكشف أيضاً الجوانب الحديثة والرأسمالية للدولة العثمانية المتطورة، والتي تناضل لكي تجرد نفسها من الاهتمام بالإنتاج وتركز على تدفق الضرائب. وفي نواح معينة يعكس القانون مفاهيم الحرية الاقتصادية التي واجهناها فعلاً في سياسات الجمارك الحكومية (الفصل 32) وسوف نراها في هجمات الدولة على امتيازات الطوائف الحرفية (الفصل 34). ولنعد مرة أخرى إلى التشبيه بالفيل: إذ يجب ألا تعترونا الدهشة حين نرى خرطوماً رأسمالياً وقدماً ماركنتلية في قانون الأرض، لأن ذلك يعكس الطبيعة الانتقالية للدولة نفسها.

بالنسبة إلى كثير من المؤرخين الاقتصاديين، فإن أثر قانون الأرض هو موضوع أكثر أهمية من القصد الحقيقي أو المتخيَّل للدولة. إذ يفترض معظم الباحثين أن الملكيات الكبيرة صارت القاعدة في أواخر القرن التاسع عشر: وهو إجماع يبدو جزئياً أنه لم يقم على أساس جيد، وقد ظهر على امتداد الخطوط التالية. يرى أصحاب هذا التفسير أن الشرائح العليا لا المزارعين الحقيقيين هم الذين سجلوا الأرض وصاروا ملاكها القانونيين. ويزعمون أن الفلاحين في كل

مكان كانوا إما جاهلين بحيث لا يعرفون قيمة التسجيل وإما يخافون من نوايا الحكومة ويرفضون تسجيل الأرض بأسمائهم. وبالنتيجة توسل المزارعون للأعيان المحليين، الذين رأوا فائدة تسجيل الأرض، أو سمحوا لهم بوضع أسمائهم على سندات الملكية. وهكذا خسر الفلاحون سندات ملكية الأرض التي كانوا يزرعونها وأخذها أبناء النخب الأشد حذقاً والعارفين بمعاملات السوق. وعلى نحو مشابه، بحسب هذا التفسير، رأى شيوخ القبائل فوائد اقتصاد السوق وسجلوا الأراضي بأسمائهم الشخصية بعد أن كانت مشاعاً.

مهما بدت هذه السيناريوهات معقولة، فإنه لا يوجد حالياً إلا القليل من الأدلة المساندة لها في معظم أقاليم الامبراطورية. صحيح أن الأعيان في منطقة فيدين كانوا يمتلكون أراضي الدولة حوالى سنة 1850؛ لكنهم كانوا قد حققوا ذلك فعلاً في القرن الثامن عشر، أي قبل قانون الأرض بزمن طويل. ويوثق بحث يستشهد به كثيراً لأحد الباحثين بشكل جيد اغتصاب شيوخ القبائل في العراق للأراضي القبلية[40]. ويبدو هذا التقرير دقيقاً ولكن ليس من الصحيح تعميم هذا المثال الواحد على الامبراطورية بأسرها. والواقع، أن أشكال حيازة الأرض في العراق لم تكن اعتيادية على الإطلاق.

إن غياب البحث عن ملكية الأرض والتسجيل الفعلي لها، يمنعنا حالياً، من أن نقول الكثير عن تأثير قانون الأرض. بيد أن هناك عدداً من الحالات التي تكشف عن انتشار التسجيل بين صغار المزارعين وتظهر اهتمامهم باستخدام النظام لصالحهم. ففي قرية الحدث بجبل لبنان سجل الموظفون حالات نقل ملكية الأرض لحوالى 2.291 حيازة خلال الفترة ما بين 1866 و1914، بحيث كشفت عن حوالى 4614 عملية انتقال الملكية. وربما لا تكون هذه الأرقام معبرة عن أي حقيقة أكبر: فالمنطقة هي لبنان وهي منطقة غير عادية بحد ذاتها، كما أن المثال يخصّ قرية واحدة فقط. بيد أنه لا يوحي بأن الفلاحين كانوا عازفين عن استخدام مكتب تسجيل الأراضي[41]. ذلك أن الفلاحين في قرية العال في الأردن خلال ستينيات القرن التاسع عشر وبالقرب من دمشق في سبعينيات القرن كثيراً ما كانوا يلجؤون أيضاً إلى الطريقة الجديدة في تسجيل الأرض[42]. وتشير الدلائل الأولية لما عثر عليه في إقليم القدس إلى أن كل الأشخاص الذين طلبوا تسجيل أراضيهم

كانوا من صغار الملاك. وفي هذه العينة لا يشار إلى أن أياً من الأعيان، أو مقرضي الأموال أو الأسياد الغائبين قد قام بتسجيل أرض. وبدلاً من ذلك، كانت كل طلبات التسجيل مقدمة ممن يشغلون الأرض المعنية وسكان القرى التي كانت الأرض تقع فيها[43]. وهكذا، تكشف هذه الأمثلة بدقة عن النمط المضاد للبحث الذي أجري على إقليم العراق. أما عمليات مسح الأراضي التي كانت تتم في معظم الأقاليم، فإنها يمكن أن ترينا الأنماط الحقيقية للتسجيل ولحيازة الأراضي بيد أن هذه لا تزال غير خاضعة للدراسة إلى حد كبير[44]. وقد تم القيام بثلاث من عمليات المسح هذه ـ سنة 1878 و1886 و1907 ـ وهي يمكن أن توفر أساساً للبحث.

على أي حال، من الخطأ أن نعزو لقانون الأرض في حد ذاته سبب قيام أنماط ملكية الأرض التي سادت في الفترة العثمانية الأخيرة. إذ إن ذلك سيخلط الأسباب بالنتائج. إن نمط حيازة الأرض عند نهاية الامبراطورية العثمانية ناجم عن تفاعل مركب بين قائمة طويلة من المتغيرات. وتتضمن هذه التربة والمناخ، والأنماط السابقة لحيازة الأرض، وتذبذب وفرة العمالة، ورأس المال والأرض، ووجود القبائل المستوطنة والبدوية، ونظم النقل، وفرص الأسواق الإقليمية والعالمية، لكل من المنتجات الزراعية والحيوانية، وقوة الأعيان المحليين، ودرجة السيطرة السياسية المركزية، ثم قانون الأرض بحد ذاته. ولو كانت قوانين الأرض التي أصدرتها الدولة ذات تأثير حاسم، لوجدنا اتساقاً معيناً في أنماط حيازة الأرض في جميع أنحاء الدولة العثمانية. ولكن من الواضح أنه لم يكن هناك نمط وحيد لحيازة الأرض في الشرق الأوسط العثماني. ولا نجد نموذجاً واحداً فرضته الدولة، وإنما مجموعات مختلفة من العادات، والممارسات ونماذج حيازة للأرض في مختلف الأقاليم[45]. وقد حاولت الدولة أن تفرض قانونها على كل ذلك. كما أنه لا يكفي أن نجادل بأن تنوع الأنماط المختلفة لحيازة الأرض نابع من التطبيق غير الكفء أو غير الكامل للقانون؛ إذ إن ذلك ببساطة هو خلاف المقولة التي تعطي الأولوية للدولة في تحديد أنماط ملكية الأرض. ومع أن سياسة الدولة مهمة، إلا أنها لم تكن المتغير الأول في تشكيل أنماط ملكية الأرض[46].

وباختصار لا ينبغي رؤية قانون 1858 باعتباره مصدراً للاتجاهات. فبدلاً من

ذلك، أكد هذا القانون، وحقق، وسارع أحياناً في الاتجاهات التي فرضتها عوامل أخرى. فبإعطاء سندات ملكية قانونية للشيوخ ولأعيان المدن وغيرهم ممن استصلحوا الأرض المتروكة أو غير المزروعة، وفر القانون سياقاً قانونياً أكثر أماناً للمستثمرين من رجال الأعمال. وفي الوقت نفسه، ومن منظار أوسع، وفر للمزارعين الصغار سندات ملكية قانونية وأكد حيازتهم للأرض. وهذا أمر مهم ينبغي التأكيد عليه. ذلك أن القانون، بتوفيره التسجيل الآمن، ساعد على تقوية الملكية الخاصة وعلى تطورها اللاحق. ولا شك في أن تأمين الأمان للمقيمين على الأرض الناتج عن هذه العمليات قد أدى إلى رفع الإنتاج، وزاد من تدفق الإيرادات كما ساعد الدولة على تنظيم ماليتها.

أنماط ملكية الأرض

في ظل هذا التنوع غير العادي في الأراضي العثمانية، قليلة هي تلك التعميمات الصالحة التي تتعلق بأنماط ملكية الأرض. فمن ناحية، كانت هناك الأحوال الشبيهة بالقنانة في البغدان والأفلاق، ومن ناحية أخرى، نجد ممارسات «المشاع» الاشتراكية في فلسطين وكذلك نظام اللازمة المماثل في أدنى العراق. وقد اختلفت هذه النظم مرة أخرى عن الملكيات الفردية الصغيرة في مناطق مثل صربيا، ولبنان والأناضول. وبعد تفكير متأن، تبدو التأكيدات التالية معقولة. فقد سادت الحيازات الصغيرة في كل الأراضي العثمانية على امتداد الفترة كلها، قبل التوسع التجاري وبعده. وكانت هناك ضياع كبرى في كل مكان (انظر أدناه) ولكنها لم تكن شائعة بصفة خاصة في أي إقليم بعينه ـ البلقان أو الأناضول أو الأراضي العربية. وعلى العموم كانت معظم الحيازات وبقيت صغيرة في الحجم، على الرغم من أن الضياع الكبيرة صارت أكثر شيوعاً في الولايات العربية عند نهاية الفترة.

وبصفة عامة زادت مساحة الأرض المزروعة، بفضل استئناف زراعة الأرض المهجورة وفتح مناطق جديدة للاستيطان. وخصوصاً في المناطق الساحلية وبالقرب من المراكز المدينية، كانت الأراضي المزروعة حديثاً منثورة بين الأراضي المزروعة سابقاً. وهنا يتماثل نموذج الزراعة الجديدة مع ملء المربعات الخالية على لوحة التحكم. ولكن في كثير من الأقاليم الداخلية، لا بد من أن يكون

المسافرون قد مروا في مناطق واسعة وسط أراض تكاد تكون خالية. وقد دخلت أقاليم شاسعة، كانت سابقاً من أملاك البدو، في مجال الزراعة لأول مرة منذ قرون. وحتى سنة 1850 تقريباً، وبينما كانت تتم زراعة أطراف منطقة وسط الأناضول، كانت الأحواض العظمى فيه محرومة تقريباً من المستوطنات الدائمة. وبالمثل، سيطر البدو على مناطق السهوب والصحراء شبه الجدباء من منطقة تبعد ما بين 10 إلى 40 كيلومتراً شرق خط حلب ـ حمص ـ حماه. وفي غربي وجنوب شرقي الأناضول، كانت أراضي المستنقعات الخصبة الموبوءة بالملاريا غير مستغلة إلى حد كبير في أوائل القرن التاسع عشر. وقد تغير هذا الموقف بسرعة في ظل الحافز المزدوج المتمثل في توطين اللاجئين وتوطين البدو. وقد أعطت الحكومة الأرض، دون رسوم، للاجئين الذين شكلوا مجتمعات زراعية دائمة. وغالباً ما كانوا يستقرون في الأراضي التي كانت القبائل تزعم ملكيتها بالفعل والتي كانت تستخدمها لرعي الحيوانات الموسمي والزراعة المؤقتة. وقد منحت الحكومة ملكيات لأولئك اللاجئين الذين قسموا المساحات إلى أنصبة متساوية لكل عائلة، على غرار نماذج الجفت ـ خانة التي ظلت محل احترام على مر الزمن. غير أنه بمرور الوقت، تطورت في بلاد الشام والأناضول كذلك، عدم المساواة في ملكية الأرض بحسب الحظوظ المتغيرة للمهاجرين الأفراد. ففي الأناضول، سعى السكان البدو إلى حماية مطالباتهم وأراضيهم بالاستيطان في قرى جديدة بالقرب من قرى المهاجرين[47]. وزاد من تشجيع استيطان البدو بدرجة أكبر السياسات التي اتبعتها شركات السكك الحديدية في الأناضول وبغداد وفرص السوق الجديدة التي وفرتها. ومع ذلك ظلت هناك أراض شاسعة خالية وغير مزروعة بفضل ضآلة القاعدة السكانية العثمانية، وأحياناً بفضل المقاومة القبلية الناجحة. وفي سهول الأناضول الداخلية الواسعة استطاع البدو الحيلولة دون إقامة مستوطنات للاجئين واحتفظوا بقطعان الماشية الكبيرة العدد التي كانت توفر كميات كبيرة من الصوف لصناعة السجاد الناشئة.

وفي الأجزاء الشمالية من سوريا، تقدّمت منطقة الزراعة بشكل مطرد نحو الشرق على امتداد نهر الفرات إلى الرقة. وبحلول ستينيات القرن التاسع عشر، كانت بعض القبائل قد تخلت عن مراعيها الصيفية السابقة بالقرب من حلب بسبب كثرة المستوطنات هناك. وبدلاً من ذلك، أخذوا يرعون حيواناتهم شمال نهر

الفرات. ولكن حوالى سنة 1900 كان هناك ما يقرب من 57 قرية جديدة في منطقة الرقة وحدها وكانت المراعي على طريق الاختفاء.

وبلغ التوطين الحكومي للبدو في فلسطين ذروته خلال أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر. إذ إن الدولة أقامت حاميات جديدة، وبذلك شجعت قيام قرى في السهول التي كان الاستقرار فيها نادراً. أما القرويون الذين عاشوا على التلال طلباً للسلامة فقد تدفقوا آنذاك إلى السهول لتثبيت حقوقهم في هذه الأراضي، على أساس الزراعة الموسمية أو المتقطعة التي كانوا يمارسونها. وكان من بين المستوطنين الجديد أبناء القبائل ممن لمسوا مزايا الحياة المستقرة، والآخرين الذين تم إجبارهم على البقاء في الأرض(48). وأخيراً كان هناك المستوطنون المسيحيون واليهود القادمون من الخارج. وفيما بين سنة 1882 وسنة 1908، اشترت 26 مستعمرة زراعية يهودية حوالى 400 ألف دونم من الأرض من الحكومة ومن كبار ملاكي الأراضي. وهكذا، صارت فلسطين المنطقة العثمانية الوحيدة التي فيها استيطان أجنبي كبير. أما في الأقاليم العراقية، ومع افتتاح قناة السويس، طرأت زيادات غير عادية في مساحات الأرض المزروعة. وقد زادت مساحة الأرض المزروعة تسع مرات على الأقل بين سنة 1860 وسنة 1913 على حين تضاعفت ضرائب العشور الزراعية تقريباً(49).

خلافاً لكثير من الدول المعاصرة التي منعت استخدام الأرض لصالح جماعات عرقية أو دينية بعينها، سمح النظام العثماني لأي من الرعايا (وبعد سنة 1867 لأي أجنبي يخضع للقوانين العثمانية) بحيازة الأرض. وقد ولد هذا المبدأ القانوني عن طريق الممارسة ونجد مزارعين من الألبان والعرب والشراكسة والأرمن والدروز والسلاف والأتراك واليهود. وقد اختلفت الخلفية الإثنية والدينية لكبار ملاكي الأرض اختلافاً بيناً. ففي الولايات التي كان المسيحيون أغلبية فيها، كان بناء نظام الأرض الكلاسيكي في القرن التاسع عشر يعني غالباً أن هناك ملاكاً للأراضي من المسلمين وفلاحين مسيحيين. أما نظام التزام الضرائب، بدوره، فكان معناه أن الأفراد إلى أي مجموعة عرقية أو دينية انتموا يمكن أن يكونوا في وضع يتيح لهم السيادة على المزارعين المسلمين والمسيحيين.

أما نظام المحاصصة، كما رأينا، فقد كان شائعاً للغاية وغالباً ما كان يقوم

على أساس التقسيم مناصفة، على أن يقوم المزارع عادة بدفع الضرائب قبل تقسيم الإنتاج. وكان المزارعون العاملون بنظام المحاصصة عادة ما يشتغلون في الضياع الكبيرة بدلاً من العمال المأجورين، وكان أصحاب الضياع الكبيرة يقدمون في العادة شروطاً أقل مواتاة مما كان يقدمه صغار الملاك. وكانت هناك بعض الاستثناءات المهمة، مثل الضياع الكبيرة في سهل كيليكيا خلال النصف الثاني من القرن، التي كانت تستخدم العمال المأجورين لجمع القطن. فهناك، كان ملاك محاصيل الحبوب الكبيرة يسافرون في الإقليم، ويقدمون معداتهم وخدماتهم في مقابل مبالغ معينة. وقد تنوعت الاختلافات في ترتيبات نظام المحاصصة بدرجة كبيرة بحسب المحصول والإقليم والتاريخ. فمثلاً، في بعض مناطق جبل لبنان، كان الملاك يعهدون بمساحة من الأرض لمزارع يزرعها بالأشجار. وبعد خمس أو عشر سنوات يستحوذ الفلاح على ربع أو نصف الأرض والأشجار لنفسه كملكية خاصة به[50].

وعموماً كان للتصنيف القانوني المتنوع للأرض فيما بين الوقف أو الميري أو الملك (بحسب رجوعها إلى المؤسسة الدينية أو الدولة أو الملكية الحرة) تأثير قليل في طريقة زراعتها. وكذلك، عادة ما كان الملاك الكبار والملاك الصغار يستغلون الأرض بطرق مماثلة، مستخدمين مزيجاً من العمل المأجور ونظام المحاصصة. أما الضياع التجارية الكبرى - وهي أراض شاسعة يمتلكها شخص يستخدم نظام المحاصصة أو العمل المأجور، أو كليهما معاً، للإنتاج من أجل السوق - فلم تكن مألوفة ولم تكن لها أهمية اقتصادية إلا في البغدان والأفلاق وسهل شكوروفا، وفي معظم إقليم العراق وفي منطقة حماة. وعادة ما كان هؤلاء العمال يفلحون مساحات صغيرة؛ أما الحقول الشاسعة التي تضم جماعات من العمال الزراعيين فكانت نادرة. وكانت هناك أملاك كبيرة ذات رأسمال كثيف وممكننة في مناطق قليلة لكنها استثناء. وكانت المدخلات الإضافية عادة في العمالة بدلاً من رأس المال. وقد زادت أهمية الملكيات الكبيرة في وقت لاحق من القرن وأدت دوراً مهماً في إنتاج بعض المحاصيل المعدة للتصدير. وقد سادت الملكيات الصغيرة في المناطق كافة تقريباً، وهو نمط يبدو بوضوح أنه ظل راسخاً على مرّ الزمان على الرغم من الزيادات الكبرى في السكان وفي إضفاء الصبغة التجارية على الزراعة. ويتضح من أحد التقديرات أن الملكيات الصغيرة كانت

تصل إلى 82 في المئة من كل الأراضي العثمانية الصالحة للزراعة سنة 1859 وظلت النسبة نفسها تقريباً سنة 1900 (انظر الجدول 19:IV)[51]. وكان المزارعون الأحرار يقومون بمعظم عمليات الإنتاج الزراعي وتصديره، حتى في الملكيات العقارية الكبيرة.

إن توزيع الأرض في الأناضول موثق بشكل جيد[52]، حيث سادت الملكيات الصغيرة طوال القرن. وفي سنة 1840 تقريباً، كان ما يزيد على أربعة أخماس الأرض المزروعة موزعاً على ملكيات صغيرة مساحتها أقل من ثمانية هكتارات، وهي المساحة التي كان يمكن لبيت متوسط زراعتها دون مساعدة خارجية[53]. وتكشف المعلومات المبعثرة من سنة 1863 عن سيادة الملكية الصغيرة، على حين كانت نسبة 82 في المئة من أراضي الأناضول المزروعة سنة 1869، تتراوح ما بين 6 إلى 8 هكتارات، بما يمثل حوالى 80 في المئة من أملاك الفلاحين[54]. وفي سنة 1907 شكّلت الأملاك التي تصل إلى 4.5 هكتارات فأقل 81 في المئة من جميع أراضي الأناضول المزروعة، وفي سنة 1910 كان عدد الملكيات ذات مساحة أقل من 5 هكتارات يصل إلى مليون، بما يشكل 75 في المئة من مجموع الأراضي المملوكة[55].

وفي أقاليم الروملّلي حوالى سنة 1907، شكّلت الملكيات أقل من 10 دونمات 34 في المئة من المجموع بينما وصلت الملكيات دون 50 دونماً إلى 81 في المئة من الكل. وفي صربيا العثمانية أصبحت حيازات الفلاحين الصغيرة المملوكة للعائلات «المزارع القزمية» الشكل الوحيد تقريباً لملكية الأرض أوائل القرن التاسع عشر. ولقد ظل هذا النمط على حاله أثناء الانفصال وبقي من خصائص الدولة الصربية المستقلة. وفي سنة 1914، كان 70 في المئة من كل عائلات الفلاحين في صربيا بعد العهد العثماني يمتلك أكثر من هكتارين من الأرض (وهو الحد الأدنى المطلوب للفلاح الصربي ليتمكن بالكاد من تأمين معيشته في ظل اقتصاد نقدي). أما في بلغاريا سنة 1800 تقريباً، فقد كانت الضياع الكبيرة تغطي أقل من 20 في المئة من الأرض المزروعة واستخدمت ما يقل عن 10 في المئة من قوة عمل الفلاحين. وتُظهر إحدى العينات أن الأرض كانت موزعة بين 385 بيتاً من بيوت الفلاحين في شمال ووسط بلغاريا خلال أربعينيات

القرن التاسع عشر. وقد شكلت الملكيات المكونة من 50 دونماً فما دون 60 في المئة من «إجمالي الأرض المملوكة» (قارن مع الجدول 19:IV)[56].

الجدول 19:IV

أنماط ملكية الأراضي: أقضية منتقاة في الأقاليم الأناضولية والعربية، حوالى سنة 1909، حيث كانت أكثر من 50 بالمئة من عائلات المزارعين تمتلك أراضي تزيد مساحتها عن 50 دونماً

القضاء	عدد العائلات مع 50 + دونماً	العدد الإجمالي للعائلات	في سنجق	في إقليم
ألاس جرد	2,500	3,500	بايزيد	أرضروم
أضنة	2,862	2,987	أضنة	أضنة
العارفية	3,700	4,202	أضنة	أضنة
قرة أسرالو	3,400	4,680	أضنة	أضنة
ياربوز	4,000	4,000	جبل بركات	أضنة
قارص	2,300	3,000	كوزان	أضنة
هيمانا	3,507	6,507	أنقرة	أنقرة
قرم	5,200	7,200	قرم	انقرة
مجيدية	1,600	3,200	كيرشهير	أنقرة
سوكة	5,500	6,000	آيدين	آيدين
دنيزلي	2,000	3,000	دنيزلي	آيدين
بتليس	1,525	3,100	بتليس	بتليس
أخلات	1,000	2,000	بتليس	بتليس
سيرت	700	700	سيرت	بتليس
فارتو	1,000	2,000	موش	بتليس
سكود	5,507	10,017	أرطغرل	بورصة
بني شهير	2,097	4,239	أرطغرل	بورصة
جمليك	700	1,000	بورصة	بورصة
بولدان	3,565	7,130	قرة حصار - صاحب	بورصة

ديار بكر	8,500	9,000	ديار بكر	ديار بكر
سيورجي	8,000	12,000	سيورجي	ديار بكر
جيزرة	1,000	1,500	ماردين	ديار بكر
نسيبن	1,500	2,000	ماردين	ديار بكر
أي فاجك	900	1,571	بيغا	بيغا سنجق
مرزيفون	1,500	2,000	أماسيا	سيواس
بافرا	8,000	15,000	جانيق	طرابزون
أقسراي	10,632	12,632	نجدة	قونية
دلبن	7,230	8,180	بغداد	بغداد
ساوير	6,345	7,330	بيروت	بيروت
حيفا	1,080	1,150	عالا	بيروت
الناصرة	3,000	3,000	عالا	بيروت
باب الجبل	2,900	5,000	حلب	حلب
جبل شامان	2,738	5,238	حلب	حلب
حريم	4,146	6,146	حلب	حلب
الرقة	1,820	3,320	حلب	حلب
منبج	2,000	2,000	حلب	حلب
البستان	5,433	9,433	ماراش	حلب
سولت	4,500	5,000	الكرك	سوريا
بازيان	1,000	1,000	السليمانية	الموصل
المجموع في آسيا وافريقيا العثمانية	8,400	29,771		

المصدر: Turkey (1327b/1909).

وبعد منتصف القرن خضع العدد المحدود من الجفالق البلغارية لمزيد من التدهور، بسبب تولي استانبول مهمة جمع الضرائب عوضاً عن مالكي التيمار. فقد بدأ الملاك المسلمون ينسحبون من منطقة بلغاريا، وفي الربع الثالث من القرن، انتقلت معظم أراضي الجفالق إلى الفلاحين. وفي سنة 1878 ـ 1879، قبل الهروب الجماعي للمسلمين من الدولة الجديدة، قام الروس بمسح للأرض كشف فقط عن 200 جفلق شمال وجنوب جبال البلقان. وبلغت مساحة حوالى نصف الـ108 ضياع

المسجلة أقل من 6 هكتارات. وفي بلغاريا المستقلة حوالى سنة 1900، بقيت مساحة العقارات التي تقل عن 20 هكتاراً من الخصائص المميزة: إذ بلغت حوالى 80 في المئة من الأراضي الريفية الخاصة و96 في المئة من إجمالي الأراضي المملوكة. وفي منطقة مقدونيا والمناطق اليونانية الشمالية لم ينقل مالكو الجفالق أراضيهم إلى الفلاحين بل أجروها، للتجار اليونانيين عادة. وبخلاف ما حدث في بلغاريا، بقيت الجفالق على حالها[57].

أما في الأفلاق والبغدان فقد تطورت ملكية الأرض بطرق أكثر تماثلاً مع أراضي شرق الألب من أراضي البلقان العثمانية عموماً. فعلى غير عادة، انتشر شكل من القنانة في الأفلاق والبغدان. وهناك، في عصر ما بعد العثمانيين كان 4 في المئة من ملاك الأرض يحوزون أكثر من نصف الأرض[58]. وكانت الإمارات الرومانية خارج السيطرة العثمانية الفعلية. كما أن الاتجاهات نحو تجميع الأراضي، والتي كانت قد تجمدت في الأماكن الأخرى أو عكستها جهود استانبول المركزية، فقد مضت في هذه الإمارات دون أي عائق. وقد أدى هذا العامل بالتضافر مع تسهيلات النقل وفرص السوق، ولا سيما بعد معاهدة أدرنة سنة 1829، إلى رفع القيود على التجارة العثمانية، ما أنتج مجموعة فريدة من أنماط ملكية الأرض. وعلى العموم تدهورت أحوال الفلاحين في البغدان والأفلاق بشكل كبير في النصف الأول من القرن عندما قامت الإدارات التي سيطر عليها النبلاء (البويار) بتجريد صغار المزارعين من أراضيهم بشكل منهجي. ولم يتم استغلال الأرض المنهوبة كمزارع كبيرة بل تمت فلاحتها وفق نظام المحاصصة المطبق بأسلوب خاص[59]. وبمرور الزمن تحول (البويار) النبلاء إلى طبقة من الملاك الغائبين. فقد وضعوا أملاكهم في أيدي وكلائهم. وقام هؤلاء بدورهم بتأجير الأراضي للفلاحين الذين كانوا يدفعون إيجارات باهظة متزايدة، كما يدفعون الضرائب ويقدمون الخدمات. وفي أواخر القرن الثامن عشر، مثلاً، كان الفلاحون يدفعون ضريبة قدرها 10 في المئة ويعملون ما بين ستة أيام وثمانية أيام في السنة لصالح المالك. وقد ضاعف التشريع الذي أشرف البويار على صدوره سنة 1818 بصورة فعالة من قيمة ضريبة العشر؛ فبحلول منتصف القرن، ازداد حجم العمل المطلوب قانوناً إلى 24 يوماً في الأفلاق وأكثر من خمسين يوماً في البغدان! هذه الوسائل هي التي أدت إلى التوسع الكبير في الإنتاج الزراعي في البغدان والأفلاق؛

فعلى سبيل المثال، زاد إنتاج القمح والذرة ما بين ثلاث وست مرات فيما بين سنة 1830 وسنة 1848[60].

لم تكن الدولة سوى ضيعة كبيرة، وكانت تُدار مثل أي عقار - مجمع من المزارع يكون فيها القانون الخاص هو القانون العام، ووراثة الثروة العقارية هي وراثة للنفوذ في الدولة[61].

تختلط حالياً تقديرات الباحثين بشأن أنماط ملكية الأرض في فلسطين وبلاد الشام. فقد كان معظم الباحثين يعتقدون أن المزارعين استخدموا نظام المشاع في الملكية الجماعية لإعادة توزيع الأرض فيما بينهم. وكان يعتقد ذات مرة أن نظام «المشاع» قد ساد في جميع أنحاء بلاد الشام، وبشكل أعم، في الشرق الأوسط، وهو تعميم ظل مرفوضاً لمدة طويلة في غياب المعلومات التي تؤيده. وتوحي المعلومات الأكثر حداثة حتى بأن نظام «المشاع» ربما لم يكن مهماً في أجزاء من بلاد الشام وفلسطين. وربما لم يكن النظام المشاعي قديماً في آخر الأمر. كما أنه لم يكن، بحسب رأي بعضهم، شائعاً للغاية. بل يبدو أن نظام «المشاع» كان موجوداً بصفة أساسية في الأراضي المستصلحة حديثاً. وحتى في هذه الأراضي، لم يكن هذا النظام مستخدماً لأن قانون الأرض سنة 1858 لم يعترف بتسجيل الأرض المشاع. لكن هناك بعض الأدلة التي تم جمعها حديثاً تحمل بعض المتناقضات. ففي إحدى قرى نهر الأردن، أطاع المزارعون القانون العثماني وسجلوا الأرض بأسماء الأفراد. كما أنهم استمروا أيضاً في اتباع نظام «المشاع» في ممارساتهم على مدى خمسين سنة أخرى[62].

أما فيما يتعلق بالملكيات الكبيرة أو الصغيرة في ولايات بلاد الشام، فهناك أيضاً قدر كبير من الجدل. ومن المؤكد أن الملكيات الصغيرة كانت من خصائص منطقة جبل لبنان طوال الفترة[63]. لكن الموقف أقل وضوحاً في أي مكان آخر. فقد كان البدو يتحركون بإرادتهم تقريباً قبل أن يكبح جماحهم إبراهيم باشا بن محمد علي. وفي البداية كان استئناف الحكم العثماني يعني الفوضى في نظام حيازة الأرض، ولكن بعد سنة 1850 تحسنت الأمور. وثمة عدد قليل من الباحثين يؤكد بأن تعزيز الملكيات الكبرى كان جارياً بالفعل قبل منتصف القرن، وتلك استجابة لفرص السوق المتزايدة في الفترة بعد سنة 1750[64]. وبينما يرى آخرون

بأن الملكيات الصغيرة قد تخلت عن مكانها للضياع الكبيرة بعد سنة 1850، وهي عملية تسارعت بشدة، بحيث لم تترك إلا ربع مساحة الأرض في أيدي الفلاحين بحلول سنة 1907[65]. ويشير دعاة الرأي القائل بحدوث الظاهرة بعد سنة 1850 إلى حوادث مثل استحواذ عائلات التجار الكبيرة في حماة على سبع عشرة قرية، أو شراء عائلة سُرسُق 230 ألف دونم من الأراضي في شمال فلسطين أو ملكية عائلة جنبلاط 35 قرية بكاملها[66]. أما في حوران، أيضاً، فقد جمع زعماء الدروز من عائلة الأطرش مساحات كبيرة من الأراضي، ونزعوا ملكية المزارعين السابقين وتبنوا نظام المحاصصة. كما يرى بعضهم أيضاً بأن أعيان المدن، مثل التجار أو السلطان نفسه قد استملكوا معظم الأرض المزروعة حديثاً شرق نهر الفرات. أما في سوريا، فقد استحوذ السلطان عبد الحميد وبشكل ثابت على الأراضي، ولا سيما إلى الجنوب والشرق والشمال الشرقي من حلب، بحيث وصل مجموع مساحتها إلى 1.25 مليون هكتار سنة 1908. وكانت هذه الأراضي تؤجر في مساحات صغيرة للفلاحين، ومنهم اللاجئون الشراكسة في بعض الحالات[67].

وهكذا، كان هناك اتفاق على سيادة الأراضي الكبيرة في الزراعة ببلاد الشام، مع قدر معين من عدم الاتفاق على التوقيت. إلا أنه حديثاً، واجه هذا الاتفاق بعض التحدي بسبب التأكيد على أن الباحثين قد أسقطوا أنماط ملكية الأرض في فترة الانتداب على العصر العثماني في بلاد الشام وأن هذا التعميم نابع من مثال حماة وملكياتها الكبيرة لوحده. هذا المثال المفرد، بحسبما يمضي الباحثون، قد تم اقتباسه بشكل متكرر لإظهار سيادة الملكيات الكبيرة في بلاد الشام «ولكن سيكون من الخطأ تماماً أن نعتبر حماة ممثلة لنمط أكبر»[68].

في الواقع، يبدو أن هناك مقولتين مختلفتين. وتُعنى الأولى بتوقيت بروز الزراعة الموجهة للسوق: هل كان ذلك قبل سنة 1800 أم بعد سنة 1850؟ في حين أن المقولة الثانية تدور حول محرك الزراعة التجارية التي تطورت: هل هي ملكيات الأراضي الكبيرة أم الملكيات الصغيرة؟ ويفترض الكثير من الباحثين أن دينامية الزراعة التجارية تتطلب تكوين ملكيات الأراضي الكبيرة. وفي دراسة حديثة ممتازة، يصف أحد الباحثين أشكال ملكية الأرض المختلفة ونظام الضرائب في ولاية دمشق أثناء أربعينيات القرن التاسع عشر. وهو يصف حالة ملكية الأرض

بالارتباك ويقرر أن «جزءاً كبيراً» من الأرض كان عبارة عن ضياع كبيرة. بيد أن الدليل الذي يقدمه يظهر بوضوح تعدد أشكال استغلال الأرض التي كانت خاصيتها الأساسية الملكيات الصغيرة. وثمة نمط، تمثل في صغار الملاك الذين يزرعون الأرض في ظل ترتيبات متنوعة[69]. وكما رأينا، فإن البحث الخاص بالمناطق العثمانية الأخرى (وكذلك في أوروبا) قد أظهر أن الملكيات الصغيرة غالباً ما كانت تنتج الفائض الذي يتم تسويقه. ففي بلاد الشام أنتج صغار الملاك قدراً كبيراً من الإنتاج الذي كان يباع في الأسواق الإقليمية والعالمية. وكان بعضهم يعمل في أرضه الخاصة لتحقيق الربح الشخصي. بينما كان غيرهم يفلحون أراضيهم الخاصة ويستأجرون أرضاً إضافية أو يعملون بنظام المحاصصة. كما أن بعضهم الآخر، كما رأينا، قد خسروا أرضهم وكانوا يزرعون للغير فقط. صحيح أنه، بعد سنة 1850، تمت زراعة مساحات كبيرة من الأراضي الجديدة في الأجزاء الشمالية من بلاد الشام ضمن ملكيات كبيرة. وربما يكون ما حدث هو أن تكوين الضياع الكبيرة كان هو أوضح تغيير حدث في الملكيات ببلاد الشام. بيد أن ذلك لا يبرهن على أن الضياع الكبيرة باتت هي الشكل السائد في استغلال الزراعة التجارية وأنها كانت السبب في الفائض الذي كان يتم تسويقه. وفي هذا الوقت لا تتضح أهمية الملكيات الكبيرة في بلاد الشام إطلاقاً. ومن المحتمل أن الملكيات الصغيرة كانت تشكل معظم الأراضي المزروعة طوال القرن وأنها أنتجت جملة الفائض الذي تم تسويقه[70].

وفي الأقاليم العراقية وأجزاء من بلاد الشام استحوذ السلطان عبد الحميد الثاني على أراض شاسعة باستخدام تكتيكات متعددة، تنوعت ما بين الشراء والقسر. وفي أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر، كان يملك حوالى 30 في المئة من الأرض المزروعة في ولاية بغداد. وكانت معظم ضياع السلطان في العراق وفي بلاد الشام تدار بشكل جيد. وكان العسكر يصممون ويبنون أعمال الري ويقومون بصيانتها ويقوم الجنود بجمع الإيجار والضرائب. وكان المزارعون يلقون معاملة طيبة لكي يبقوا في الأرض ويتلقون مكاسب متعددة، بما في ذلك القروض بدون فائدة والإعفاء من بعض الضرائب ومن التجنيد. وكانوا يستأجرون معظم الأرض أو يزرعونها بنظام المحاصصة. واستمرت القبائل في استغلال بعض الأراضي مثلما كانوا يفعلون قبل استيلاء السلطان عليها، بيد أن ملكيته هذه

للأراضي قد أدت بدورها إلى تحسن الأمن، وشجعت الاستقرار، وحفزت المزيد من الإنتاج. وكانت العشور التي يتم جمعها تذهب إليه شخصياً وليس إلى خزانة الدولة[71].

أما في العراق الأدنى، فكانت ملكية الأرض قبل سنة 1858 تتم أساساً داخل إطار نظام اللازمة، وهو شكل آخر من أشكال الملكية الجماعية مثل نمط الأرض «المشاع». وقد تم تعديل نظام اللازمة ليناسب الظروف القبلية والطبيعية في الإقليم. إذ كانت القبيلة تحتفظ لنفسها بحقوق الملكية التامة، سواء للزراعة أو الرعي. أو قد تختار ألا تستغل الأرض على الإطلاق ولكن تحتفظ بها احتياطياً بدلاً من ذلك. وكانت الجماعة تزرع أراضي الاحتياط لتعويض الأراضي التي خسرتها بسبب التملح والفيضانات، أو التغيرات في مجرى النهر. ويحمل نظام ملكية الأرض القبلي هذا في طياته عدداً «مذهلاً» من الحقوق الفردية التي قدمت حيازة آمنة تماماً للممتلكات. فعلى سبيل المثال، غالباً ما كانت القبيلة توزع المناطق المزروعة في أنصبة؛ وكان شيخ القبيلة يأخذ ما بين سدس ونصف الإجمالي ويأخذ أعضاء القبيلة أنصبة متساوية مما تبقّى. ولم تكن الملكيات الفردية قريبة بعضها من بعض لكنها غالباً ما كانت مبعثرة في جميع أنحاء اللازمة القبلية. هذه الأشكال (وغيرها) من أشكال الملكية الفردية كان يمكن بيعها، وتأجيرها، وتوريثها ورهنها، ما دامت العملية تجري وفق القانون العرفي القبلي. (وقد استمر نظام اللازمة هذا دون تغيير في الأراضي التي استحوذ عليها عبد الحميد الثاني).

وسرعان ما لوحظ أن الكثير من بنود قانون 1858، ولا سيما المبدأ الأساسي لتسجيل أراضي الأفراد، تتعارض مباشرة مع جوانب في نظام اللازمة. وأيضاً، كان القانون يتطلب زراعة الأرض كشرط لملكيتها، على حين كان نظام اللازمة يشجع الحفاظ على الأراضي الاحتياطية غير المزروعة. وعلاوة على ذلك، فهناك مؤشرات واضحة على أن الموظفين العثمانيين كانوا يسعون بطريقة جامدة إلى فرض القانون دون اعتبار لأثره في الأوضاع المحلية.

وهنا في العراق الأدنى، كما هي الحال في أي مكان آخر، كانت الممارسات المحلية ونسب العمالة الزراعية إلى رأس المال ذات تأثير أقوى بكثير في أنماط ملكية الأرض من قانون سنة 1858. لكن الصراع بين النظامين كان يعني

تثل تطبيق القانون، والأسوأ من ذلك أنه كان يعني الارتباك في ملكية الأرض نفسها. فإما أن القبائل منعت من التسجيل الجماعي لأراضيها وإما أنها تجنبت مكتب تسجيل الأراضي. وبالتالي، حدث اغتصاب لحقوق القبائل في أراضيها على نطاق ربما لم يحدث من قبل وصارت الملكيات الكبيرة سائدة في معظم أنحاء العراق الأدنى. أما النخب المدينية، مثل السلطان عبد الحميد وغيره، فقد حازوا سندات ملكية قانونية للأراضي التي كانت القبائل تشعر أنها ملك لها. وفي بعض الأحيان كان زعماء القبائل يسيئون استعمال موقعهم، وتعتبر عائلة السعدون مثالاً واضحاً على ذلك. فقد كانت عائلة السعدون من الشيوخ الذين حكموا قبائل المنتفق ربما منذ ما قبل الفتح العثماني كما دافعوا عن العراق العثماني ضد الوهابيين. وفي سبعينيات القرن التاسع عشر بدأ ممثلو العائلة يحصلون على سندات ملكية على مساحات شاسعة من أراضي المنتفق بهدف سياسي هو تدعيم قوة إمارتهم. وفي أي حال، اصطدمت هذه الجهود لتدعيم قاعدة سلطة محلية بنزعة المركزية العثمانية. وعندما كسرت استانبول القوة العسكرية للعائلة سنة 1881، عادت للسيطرة مرة أخرى على الموارد المالية لسندات الملكية. وهكذا بدأ تشرذم قبائل المنتفق الذي أدى، أثناء فترة الانتداب، إلى تجميع الأرض بأيدي وكلاء عائلة السعدون وإلى تجريد جماعي للقبيلة من أراضيها[72].

ولم تكن ملكية الأجانب للأرض ذات شأن، على الرغم من اهتمام القناصل المعاصرين باستحواذ الأوروبيين على الأرض العثمانية. فقد كان الأجانب يمتلكون الأرض قبل تشريع سنة 1867 الذي جدد الموافقة الرسمية على هذه الممارسة. فقد شجع محمد علي، مثلاً، ملكية الأجانب في أثناء سيطرته على بلاد الشام. وبينما تدور مناقشات كثيرة حول الحقوق القانونية التي ربما يكون قانون 1867 قد منحها، أو لم يمنحها[73]، فإن القانون لم يكن له إلا تأثير عملي ضئيل. وكان للاستيطان الأجنبي نتائجه في فلسطين فقط، بل إنه حتى هناك لم يشكل سوى نسبة مئوية ضئيلة من الأرض والسكان. وقد تحطمت الآمال الأوروبية بالحصول على مزارع شاسعة فيها عمالة مطيعة على صخرة عداء الموظفين العثمانيين وندرة العمالة الزراعية. ولم تحقق الملكيات العقارية البريطانية الكبيرة حول منطقة إزمير في منتصف القرن ما كان مرجواً منها[74]. إذ لم يكن للأجانب القدرة نفسها للحصول على العمالة مثل الرعايا العثمانيين ولا كان في وسعهم إجبار القبائل على القيام

بالعمل. كما كانت المحاكم العثمانية تعارض امتلاك الأرض من قبل الأجانب، بحسبما كان القناصل يشكون بلا كلل. وهكذا، كانت المستوطنات الأجنبية قليلة ومتباعدة. وكانت إحداها في أماسيا، ويبدو أنها ازدهرت على مدى 75 سنة قبل الحرب العالمية الأولى، في حين قامت جماعة يهودية ـ ألمانية بتأسيس مستعمرة على امتداد خط سكة حديد الأناضول في وقت لاحق من تلك الفترة. ولكن بصفة عامة، ظلت الخطط الألمانية لتحويل الأناضول إلى مجال للاستعمار محض خيال[75]. وكان معظم المقيمين الأجانب القلائل نسبياً يعيشون في المدن والبلدات. ولم تتطور الامبراطورية العثمانية قط إلى دولة استعمارية استيطانية أوروبية.

مسألة تشكّل الملكيات العقارية الكبرى

كما رأينا كانت توجد الضياع الكبيرة التي تدار على أساس تجاري في جميع المناطق وفي جميع الأوقات في تلك الفترة. وغالباً ما كانت الضياع التي تخدم الأسواق المحلية قريبة من المراكز المدينية وبذلك كان يمكنها التسامح إزاء تسهيلات النقل الرديئة. فعلى سبيل المثال، في خمسينيات القرن التاسع عشر، كان هناك شخص يدعى السيد محمد صلاح الدين آغا، بدأ حياته ملتزماً للضرائب في أنقرة، وكوّن ملكية عقارية ضخمة، تضم قرى كاملة، على مسافة ساعة وربع الساعة على ظهر الحصان من ضواحي البلدة[76]. غير أن الضياع التي تنتج لأسواق التصدير العالمية يجب أن تكون بالقرب من وسائل نقل جيدة. وهكذا تركزت الضياع التجارية، في الفترة الباكرة، بالمناطق التي تصل إليها بسهولة وسائل النقل البحري؛ وفيما بعد، ساعدتهم السكك الحديدية على التوسع في الأقاليم الداخلية.

بيد أن عوامل متعددة كانت تؤخر باستمرار تشكيل الضياع الكبيرة. إذ إن الكثافة السكانية المنخفضة ونقص العمالة كانت بالتأكيد تؤدي دوراً حاسماً. وفي الأراضي الممتدة على طول سكك حديد الأناضول، والتي تمت زراعتها بفضل فرص السوق الجديدة، سادت الملكيات الصغيرة لا الكبيرة. وحتى هنا، كان نقص العمالة في بعض الأحيان حاداً إلى درجة أن أرباح تربية الماشية كانت تتجاوز أرباح زراعة المحاصيل[77]. وكان ميراث نظام التيمار أيضاً مهماً في عرقلة

تكوين الضياع الكبيرة. ولم تتكاثر الملكيات الكبيرة في معظم المناطق التي كانت فيها أنماط الجفت ـ خانه مزدهرة. وحين لم يكن نموذج التيمار ضارباً بجذوره في العمق، مثلما هي الحال في الولايات العربية مثلاً، كان من المحتمل أن تتطور المزارع الكبيرة. وكذلك أعاق عدم رغبة الحكومة المركزية بالتعاون في استرقاق المزارعين الميول إلى تشكيل الضياع الكبيرة. وبفضل تصرف الدولة، فإن مزيج العمالة النادرة والأراضي الوفيرة لم يؤد عادة إلى السخرة أو عبودية الأرض. فمثلاً، عندما اشتكى الموظفون الرسميون المقيمون في بلغاريا، سنة 1816، من أن السباهية كانوا يأخذون العشور لأنفسهم على حساب استانبول، فككت الحكومة المركزية مجموعة السباهية. وكما رأينا، تراجعت أهمية الجفالق في بلغاريا العثمانية فعلاً في الوقت نفسه الذي زاد فيه الطلب العالمي على الحبوب التي تنتجها[78].

ومن المحتمل أن يكون نظام الالتزام وليس الضياع الكبيرة هو الذي جاء بمعظم الإنتاج العثماني إلى الأسواق المحلية والعالمية. فقد كان ملتزمو الضرائب يحصلون على الإنتاج من المزارعين ويبيعونه مباشرة لشركات التصدير أو الوسطاء التجاريين. وقد استخدموا (هم والتجار) أيضاً آليات الدين للسيطرة على الفلاحين واستخراج الفائض الزراعي. وربما تكون سلطتهم على المزارعين قد زادت بعد سنة 1873. وكانت معظم الفترة ما بين 1820 و1873 فترة لصالح المزارعين بحيث تحسنت شروط التجارة. وقد شجعت مثل هذه الظروف المزارعين على شراء المزيد من البضائع المستوردة وصاروا بالتدريج مندمجين في زراعة السوق. وقد انتهت هذه الفترة التي كانت مواتية للمنتجين الأساسيين مع بداية هبوط الأسعار فيما بين 1873 و1896. فقد هبطت أسعار البضائع الأولية بمعدل أسرع من هبوط أسعار المنتجات الصناعية وربما تكون مديونية المزارعين قد زادت. وهكذا ربما ركود 1873 ـ 1896 تسبّب في العنف ضد الأرمن الذي اندلع في منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر. وبينما زادت وطأة هبوط الأسعار والمديونية خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر، هاجم الفلاحون المسلمون المرابين الأرمن، ولم تلبث حالة العنف هذه أن امتدت لتنال من الأرمن عموماً.

وتدخلت الحكومة لوقف الأزمة الزراعية المتفاقمة بتقديم برامج غير مسبوقة

لتطوير الزراعة. ويرجع تاريخ الجهود التي رعتها الدولة لتعزيز الزراعة ومساعدة الفلاحين إلى ثلاثينيات القرن التاسع عشر عندما تم تشكيل مجلس الزراعة والصناعة ثم إعادة تشكيله تحت اسم مجلس الزراعة سنة 1843. وكانت هذه البرامج قد تضمنت إرسال المهندسين الزراعيين إلى الولايات ومنح قروض من الدولة قدرها 13 مليون قرش. غير أن الأعيان المحليين كانوا يتحكمون في المجالس التي كانت توزع القروض وربما أخذوا معظم هذه الاعتمادات المالية. وفي أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر، حاولت الدولة إنشاء مدرسة زراعية، ولكنها فشلت. وغالباً ما كانت البرامج التالية لتحفيز الإنتاج قليلة وقصيرة الأمد، مثل توزيع بذور القطن الأمريكية إبان الحرب الأهلية الأميركية[79]. وتزايد تدخل الدولة في الاقتصاد الريفي في سبعينيات القرن التاسع عشر وتصاعد أثناء الثمانينيات والتسعينيات. وفتحت عدة مدارس زراعية لتدريب الرعايا العثمانيين نظرياً وعملياً على الزراعة؛ وقام بعض الخريجين بالعمل في حقول ومزارع نموذجية تأسست فيما يزيد على اثني عشر موقعاً. وهناك عرضوا أنماطاً محسنة من البذور، وأدوات وأسمدة حديثة، على أمل أن يثيروا اهتمام المزارعين المحليين.

والأهم من ذلك، أن الدولة أسست البنك الزراعي (زراعة بنكاسي) في سنة 1880 لتقديم القروض للمزارعين والمساعدة في تمويل برامج التطوير. ويمكن أن نعود بأصول البنك إلى برنامج القروض في أربعينيات القرن التاسع عشر وتشكيل مدحت باشا للتعاونيات الزراعية سنة 1863 في ولاية الدانوب. وعلى العموم اتبع البنك الزراعي هذا النموذج مع بعض التعديلات. وفي العقود العديدة التالية، قدمت مكاتبه الأربعمئة قروضاً بفائدة 6 في المئة لما يزيد على 800 ألف مزارع في الأناضول وحدها. ويتساوى مع ذلك من حيث الأهمية أن ثلثي أرباحه الصافية كانت تموّل المدارس الزراعية، والمزارع والحقول النموذجية، وبرامج توزيع البذور وتجربة الماكينات المحسّنة والأدوات الزراعية. بيد أن النخب المحلية كانت تدير فروع البنك في الأقاليم على حساب صغار المزارعين، على حين كان كبار موظفي الدولة يستخدمون الأرباح لأغراض أخرى[80].

وكانت سجلات مؤسسات الائتمان الزراعي مختلطة على النحو نفسه في مختلف الدول التي استقلت عن الامبراطورية العثمانية. ففي بلغاريا، مثلاً، كانت

توجد 1400 تعاونية سنة 1911، بينما كانت رومانيا تضم حوالى ثلاثة آلاف تعاونية مماثلة سنة 1913. وتشابهت العمليات الرومانية والبلغارية مع العثمانية في أنها أيضاً قدمت قروضاً بالغة الضآلة وكانت تخدم الفلاحين الميسورين أساساً[81].

لا شك في أنه يمكن فهم ازدهار هذه البرامج في أثناء ثمانينيات القرن التاسع عشر وأوائل التسعينيات باعتبارها علامة على نضج البيروقراطية الزراعية، وبناء على ما أنجزته الجهود السابقة. ومن منظور هذا التطور، تصرفت الدولة العثمانية كصاحبة رأس المال في أسوأ وقت ممكن في القرن التاسع عشر، وسعت لرفع نسبة الواردات بتشجيع الإنتاج خلال فترة هبوط الأسعار. لكن تكتسب هذه البرامج أهمية إضافية عندما نتأملها في سياق الأزمة الاجتماعية والسياسية التي كانت الدولة تحاول التغلب عليها. ومن وجهة النظر هذه يمكن رؤية الإصلاحات باعتبارها جهوداً لمنع صغار الملاك من السقوط بدرجة أكبر تحت سيطرة الأعيان المحافظة على العلاقات بين الحكومة المركزية والمزارعين، وهو ما تشترك فيه مع بعض أقسام قانون الأرض سنة 1858.

وقد تبع هبوط الأسعار على مدى ربع القرن، ارتفاع أسعار المواد الأولية ارتفاعاً حاداً بين سنة 1896 وسنة 1913، وبمعدل أسرع من ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية. ولا شك في أن ذلك شكل عهداً من الازدهار بالنسبة إلى كثير من المزارعين. وهي أيضاً فترة تزايد فيها تكوين الضياع الكبيرة في بعض الأقاليم. ومن المحتمل أن بعض المزارعين كانوا قد استسلموا للمديونية التي سببها عقدان من هبوط الأسعار الزراعية. وهكذا، صارت أراضيهم متاحة أمام التجميع، وأصبحوا بإرادتهم أو بدونها مزارعين في الضياع الكبرى وفق نظام المحاصصة أو عمالاً مأجورين. وهكذا، فإن الازدهار العثماني الأخير بعد عام 1896 أفاد مقرضي الأموال وكذلك جمهرة صغار الملاك، على الرغم من أن ندرة العمالة ووفرة الأراضي وقلق الدولة من الأعيان النافذين من ملاك الأرض استمر في توفير الحماية للكثير من صغار المزارعين.

وتشكل الضياع الكبرى الموجهة للسوق في القرن التاسع عشر عموماً مجموعتين متمايزتين: تتألف الأولى من الضياع التي ظهرت قبل عملية إعادة مركزة السلطة العثمانية، أي قبل سنة 1820 تقريباً. ففي غياب ضغط موازن من

استانبول، شجع طلب السوق على قيام المزارع الكبيرة على الطرق البحرية إلى أوروبا. وكانت هذه الضياع أكثر شيوعاً في مناطق البلقان وبقيت نادرة تماماً في الأناضول قبل سنة 1850 تقريباً[82]. وعلى الرغم من أن عجز الحكومة المركزية أفسح المجال لنفوذ السلطة، فإن الكثير من هذه الملكيات الكبيرة في البلقان بقيت موجودة حتى عصر التنظيمات. وفي نواح معينة من مقدونيا أثناء سبعينيات القرن التاسع عشر، بقيت قرى الجفالق تشكل أكثرية ما بين النصف والثلثين. وحول سالونيكا كانت 42 في المئة من كل القرى مرتبطة بالمزارع الكبيرة. وعلى غرار ذلك، شكلت الجفالق في تساليا نصف الأرض المزروعة على الأقل[83]. وعلى العموم يبدو أن ثمة زيادة في نظام المحاصصة صاحبت تكوين مثل هذه الضياع لتوفير العمالة الضرورية. أما في الأناضول، بالمقابل، فقد نجحت الدولة المركزية في مصادرة معظم الملكيات الكبيرة التي كانت قد تجمعت في عصر اللامركزية[84]. وربما يكون الغياب الواضح للمصادرة في ولايات البلقان راجعاً إلى القلق من أن تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى تعكير صفو العلاقات بين المزارعين المسيحيين والملاك المسلمين.

وتتألف المجموعة الثانية من الضياع الكبرى من تلك التي تكونت في أواخر القرن التاسع عشر، في ذروة قوة الدولة المركزية. وكانت هذه قد تكونت أساساً في الأقاليم العربية الشمالية وفي المناطق المجاورة لجنوب شرقي الأناضول. ويكمن مفتاح فهم هذه المجموعة الثانية من الضياع في عملية توطين وتسكين الجماعات القبلية. وقد جاء تكوين الضياع الكبيرة في بلاد الشام والعراق وجنوب شرقي الأناضول أساساً من استيطان القبائل وفتح أراض جديدة للزراعة.

وغالباً ما فسرت المصادر (الأوروبية) المعاصرة تكوين الضياع في أواخر القرن على أنه من أعمال نزع الملكية. وبالدراسة والبحث، يتضح أن نزع الملكية لم يكن في الغالب الأعم على حساب المزارعين المستقرين الذين كانوا يطردون من أراضيهم أو يتحولون إلى أقنان. إذ إن الاستيلاء على القرى المستقرة (أي الأراضي التي كانت ملك آل العظم وسرسق) قد حدث بالتأكيد، ولكن ربما في وقت سابق من القرن. فمنذ سنة 1850 تقريباً حالت حوادث شغب الفلاحين ومساعدة الحكومة دون تحقيق أطماع كبار الملاك وحافظت على حقوق صغار

الملاك. وفي هذه الفترة المتأخرة كانت عمليات نزع الملكية عادة تشمل البدو الذين فقدوا حقوقهم العرفية على الأراضي. ومن وجهة نظر الدولة، كانت ملكيات القبائل غالباً من الأرض الموات، التي لم تكن تزرع بشكل منتظم بسبب انعدام الأمن. لكن في أثناء النصف الثاني من القرن، جلب إسكان القبائل التحسن في الأحوال الأمنية، على حين تصاعد الطلب المحلي والأجنبي. فقد دخل رجال الأعمال آنذاك بأمان هذه الأراضي الخالية لكي يطوروا الزراعة. ولأنهم لم يكونوا قادرين على أن يجبروا ما يكفي من القرويين على العمل، فإنهم بدلاً من ذلك حصلوا على بعض فائض عمالة الفلاحين من خلال العمل المأجور وترتيبات المحاصصة. وهكذا، استغل بعض الفلاحين الفرصة لكسب دخل إضافي والحفاظ على أملاكهم الخاصة خلال الأوقات الصعبة وهبوط الأسعار. واستخدم الأعيان أيضاً عمل رجال القبائل المستوطنين. وربما فرضوا عليهم المزيد من السيطرة السياسية والاقتصادية[85]. وهكذا تكوّنت الضياع من المجموعة الثانية على الأراضي التي زرعت حديثاً، باستخدام العمالة القبلية بشكل رئيسي ولم تكن قائمة على أساس استغلال الفلاحين الموجودين.

ولم يكن نزع ملكية القبائل في أي حال دائماً أمراً حتمياً. فخلال ثمانينيات القرن التاسع عشر، مثلاً، في إقليم الفرات الأوسط بالعراق، هناك مثال على قبيلة رفضت أن تدفع الضرائب. ولكي تعاقبها الدولة باعت أرضها إلى أحد الأعيان. وقد سعت القوات الحكومية إلى طرد القبيلة لكنها كانت تعود باستمرار؛ وفي النهاية لم يتمكن هذا الرجل من الأعيان من بسط سيطرته على الأرض[86].

وكان نزع ملكية القبائل أكثر شيوعاً من نزع ملكية الفلاحين لأن استصلاح أراضي الموات السابقة واستخدام قوة عمل أبناء القبائل كان أقل كلفة من الناحية الاجتماعية من إخضاع جماعات القرى القائمة. وكان هذا الحل ممكناً أولاً لأن الدولة وطنت القبائل ووفرت الأمن. كما كانت الحكومة تفضل استغلال القبائل على استغلال القرويين طالما أنها كانت تحافظ على الجماعات القروية التي تدفع الضرائب، والتي كانت بمثابة العمود الفقري المالي للامبراطورية، بينما كانت تجلب المزيد من الأراضي للزراعة وإلى سجلات الضرائب. وتسارعت زراعة الأراضي الجديدة أواخر القرن بسبب عاملين إضافيين. إذ إن بناء السكك الحديدية

في بلاد الشام والعراق والأناضول خلال تسعينيات القرن التاسع عشر زاد بشكل كبير من ضغوط التوطين وكلف القبائل قدراً كبيراً من حرية الحركة[87]. وفي الوقت نفسه، أدى ارتفاع الأسعار الزراعية بعد سنة 1896 إلى تعزيز الأرباح الزراعية بشكل كبير. وهكذا، صار عدد أكبر كثيراً من ذي قبل من أبناء القبائل متاحين للعمل في الوقت نفسه الذي زادت فيه هوامش الربح[88]. وربما لم يصبح تكوين الضياع الكبيرة في الأراضي العربية مهماً إلا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وقد أدت أنواع مشابهة من العمليات إلى زراعة سهل شكوروفا جنوب شرق الأناضول وشمال غرب بلاد الشام. وابتداء من أواخر ستينيات القرن التاسع عشر أدى الإصلاح الذي قاده جودت باشا إلى تحطيم القبائل التي كانت تسيطر على الإقليم. ثم قام رجال الأعمال بزراعة الأراضي الخالية في هذا السهل. وبفضل امتداده الشاسع وخلوه وقربه من البحر، استخدم رواد الأعمال مزيجاً نادراً من الأراضي الشاسعة والمكننة المعقدة وأعداداً غفيرة من العمال المأجورين. وكان هؤلاء العمال يحضرون للعمل الموسمي، منتهزين فرصة دورات المحاصيل المختلفة في هضبة الأناضول والسهول الساحلية. وظهرت هناك أيضاً ضياع كبيرة مملوكة للدولة كما حدث في الأراضي الخالية ببلاد الشام والعراق.

الاضطراب الريفي

شكلت القوى الطبيعية والاقتصادية والسياسية جميعاً نمط الاضطراب الريفي ومعدلاته في القرن التاسع عشر. إذ إن حالات الجفاف، أو المجاعات أو إغارات الجراد، التي كانت جزءاً مألوفاً من الحياة في معظم الأوقات في هذه الفترة، غالباً ما سببت حالات الشغب سعياً وراء الخبز لكنها لم تصل عادة إلى العنف أو التمرد المتواصل. ومن المؤكد أن توجه الزراعة صوب التجارة كان مهماً، بحيث يجلب استجابة متزايدة لظروف السوق وتغيراته في دورة الأعمال. ومن ثم فلا غرابة أن تنعكس الأزمة المالية العالمية التي حدثت في منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر على العنف الريفي داخل الحدود العثمانية. إن تغير الطلب على المحاصيل العثمانية، مثل التراجع في صادرات القطن بعد سنة 1865 أو ازدهار صادرات التبغ بعد سنة 1900، لا بد أنه أثر أيضاً في مستوى الاضطراب في الريف ومعدلاته.

كذلك كانت شروط التجارة المتغيرة ذات تأثير مماثل: ففيما بين سنة 1820 وسنة 1873، مثلاً، كانت تلك الشروط لصالح المزارعين لكنها ساءت قبل أن تعود مرة أخرى بعد سنة 1896.

وغالباً ما كانت سياسة الدولة تزيد الأوضاع سوءاً في الريف. فعندما كانت تقوم بتوطين المهاجرين كانت تتحدى دون قصد مركز القرويين الراسخين في مناطق مبعثرة على نطاق واسع مثل بلغاريا العثمانية، وسواحل الأناضول على البحر الأسود وجنوبي بلاد الشام. وكان لقانون الأرض سنة 1858 آثاره في إشاعة عدم الاستقرار، مثلاً، لأنه جرَّد صغار الملاك من أراضيهم في بعض الأقاليم. أما سياسات استرضاء القبائل التي أفادت الدولة والاقتصاد فإنها كان يمكن أن تضع القبائل المستوطنة في صراع مع الجماعات القروية ـ وثمة مثال واضح في استقرار الأكراد في شرقي الأناضول. وعلى العموم، كانت لسياسة الدولة، التي اتخذت غالباً شكل مركزية السلطة، تأثيرات حاسمة في توقيت، ومعدلات وكثافة الاضطراب الريفي في القرن التاسع عشر.

وفي أثناء القرن التاسع عشر بدأت الدولة تتعدى على الحياة في الريف بطريقة لم تكن تحدث خلال الحكم العثماني الطويل. وكان هذا التعدي جزءاً من برنامج التنظيمات للمركزية والتغريب الذي تدخلت فيه الدولة المركزية ضد الاستقلال الذاتي للأعيان المحليين وسعت إلى استعادة السيطرة على الأرض، والفلاحين وفائض إنتاجهم. وإذ كانت استانبول تأمل في زيادة الموارد الزراعية فإنها أمرت بأن يدفع كل فرد نسبة الضريبة الزراعية نفسها. ومن بعض النواحي، أدت برامج الإصلاح هذه إلى تسارع معدل التدمير العثماني بشكل يدعو للعجب. لأنها مزقت روابط الولاء من جانب رعاياها المسلمين الذين تمتعوا بالامتيازات زمناً طويلاً على حين وترت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين العثمانيين. واندلعت موجات هائلة من القلاقل الريفية (والمدينية) بحيث هزت الدولة من أساسها وجعلت ولايات بأكملها دولاً مستقلة.

ولم تكن هذه الدورات الكبرى من التمرد والدمار أمثلة فريدة على السخط الريفي في القرن التاسع عشر داخل الامبراطورية العثمانية. فالواقع أن الاحتجاج كان جزءاً غير استثنائي من الحياة اليومية العثمانية. ومع ذلك، فإنه غالباً ما غاب

عن فطنة المؤرخين لأنهم كانوا مشغولين أساساً بدراسة مؤسسات الامبراطورية، وبرامج الإصلاح والتغريب. ويرجع ذلك أيضاً إلى أن الاحتجاج كان موجوداً في الريف الذي تسوده الأمية إلى حد كبير، والبعيد عن كتاب السجلات الحكوميين وغيرهم. وكانت الأمثلة تظهر أحياناً في السجلات المكتوبة. ففي سنة 1880 قتل القرويون في وسط الأناضول عدداً من الموظفين الحكوميين الذين يسعون إلى جباية الضرائب المتأخرة، على حين قام فلاحون آخرون إلى غرب المنطقة نفسها بمقاومة الإداريين الذين يسعون إلى نقل الحبوب من قريتهم التي ضربتها المجاعة(89). وكان الاهتمام الرسمي يأتي عادة عندما يتسع الاضطراب كثيراً وينتشر على نطاق واسع، أو يصبح عنيفاً، أو يتسبب في تدهور كبير في موارد الدولة. ولم تكن معظم الاحتجاجات عنيفة أو واسعة الانتشار ولذلك ظلت إلى حد كبير غير مرئية وغير موثقة.

كانت سلبية الفلاحين بالتأكيد هي الشكل الأكثر انتشاراً للاحتجاج، وهو رفض، كان ينتهي أحياناً بالهرب، من أداء الواجبات أو دفع الضرائب أو دخول الجيش. ولكن لم تسجّل سلبية الفلاحين ما لم تشارك فيها أعداد كبيرة جداً، مثل انتقال جماهير الفلاحين المسيحيين من الولايات البلغارية إلى صربيا المستقلة في منتصف القرن التاسع عشر. وكانت أشكال الاحتجاج الأخرى تتضمن أعمال العصابات الاجتماعية التي غالباً ما تعبر عن تظلمات الفلاحين أو البدو. وكانت هناك أيضاً في الغالب حالات تمرد صريحة ضد الدولة والنخب الريفية، سواء من جانب الفلاحين أو القبائل. أما العنف فيما بين الطوائف، عندما كان الفلاحون العثمانيون يقاتلون بعضهم بعضاً بدلاً من قتال الحكام، فكانت في بعض الأحيان فساداً من العصابات الاجتماعية أو تمرداً يبدأ على شكل احتجاج ضد النخبة.

ويبدو أنه كانت هناك ثلاث مجموعات للاضطراب الريفي الواسع الانتشار العنيف بشكل خاص. تغطي المجموعة الأولى السنوات فيما بين 1839 حتى حوالى منتصف ستينيات القرن التاسع عشر، وتميزها المقاومة ضد إصلاحات التنظيمات. وكانت حالات التمرد هذه، على ما يبدو، هي الأكبر في القرن التاسع عشر. ففي مناطق البلقان تحولت إلى ثورات وطنية. أما في الولايات العربية، فكانت هناك انتفاضات مهمة حول حلب ودمشق وفي منطقة حوران، ولا سيما

انتفاضة كسروان من 1858 إلى 1861، والتي كانت ناجمة أيضاً عن قانون الأرض عام 1858. والمجموعة التالية من أعمال العنف كانت موجهة ضد الأرمن في شرقي الأناضول. وبدأت في تسعينيات القرن التاسع عشر لتصل إلى ذروتها بعد ذلك بعقدين من الزمان، وفي سنة 1915 ـ 1916، وكان سبب هذا العنف راجعاً بدرجة كبيرة إلى توطين الأكراد وما قدمته التنظيمات من وعود بالمساواة. وتتضمن المجموعة الثالثة الاضطرابات في المناطق الريفية بالبلقان والأناضول والأقاليم العربية خلال السنوات التي سبقت مباشرة ثورة تركيا الفتاة.

وفيما بين سنة 1863 تقريباً وأوائل تسعينيات القرن التاسع عشر، كل انتشار حركات التمرد الريفية عما كانت عليه من قبل أو ما ستكون عليه فيما بعد. والاستثناء الواضح كان في بلغاريا حيث وصل العنف إلى مستويات جديدة في سنة 1875 ـ 1876، أي قبل انفصالها النهائي عن السيطرة العثمانية مباشرة. وليس من المحتمل أن يكون التراجع العام في العنف الريفي ظاهرياً فقط، بسبب عيوب التقارير. وإذا كان هناك ما يميز مصادر أواخر القرن التاسع عشر فهو أنها أكثر ثراء من مصادر الفترة السابقة على نحو لا يقارن. وبدلاً من ذلك، فإن السكون كان ناجماً عن عوامل عدة. لقد كان معظم الاضطراب في منطقة البلقان التي كانت، بحلول منتصف ستينيات القرن التاسع عشر قد كسبت استقلالها بالأمر الواقع. أما مقدونيا، حيث استمرت حالات التمرد حتى القرن العشرين، فهي تعد استثناء[90]. وفي المناطق العربية ومناطق الأناضول، يظل تناقص الاضطراب الاجتماعي، بين فترة الستينيات من القرن التاسع عشر وأوائل التسعينيات من القرن نفسه، سراً غامضاً نوعاً ما، على الأقل بالنسبة إلى كاتب هذه السطور. لقد كانت السيطرة المركزية المتزايدة وفرض الضرائب سائدين على مدى ما يزيد على ثلاثة عقود من الزمان وصارتا عملية مؤسسية. وبشكل ملموس، أصبحت قوة الدولة العسكرية أعظم كثيراً مما كانت عليه من قبل. إذ كان الجيش النظامي يتألف من 24 ألف جندي سنة 1837؛ وسرعان ما ارتفع العدد ربما إلى 120 ألفاً من القوات النظامية وتم دعمه بالتلغراف والسكك الحديدية في بعض المناطق كذلك[91]. وهكذا بات الفلاحون معتادين على الضرائب التي تطورت من كونها بدعة إلى أن صارت جزءاً من المشهد الريفي، وفي أي حال، كانت قدرتهم على المقاومة أقل. وتختلف حالة الأعيان اختلافاً طفيفاً. ففي مواجهة التنظيمات وسياساتها، فقد الأعيان في

كل مكان تقريباً سيطرتهم على الأرض، وبعض الإيرادات وإعفاءاتهم الضريبية. لكنهم احتفظوا بقدر معقول من الوجاهة المحلية، والسلطة والثروة، والروابط التي كانت من المثبطات القوية للتمرد. لكن عند نهاية القرن، قاوم كثير من الأعيان نظام عبد الحميد لأن وضعهم أخذ يتدهور بصورة متزايدة في مواجهة الحكم المركزي الفعال ولأن إدارة الدين العام أضعفت سلطتهم المالية كملتزمين للضرائب.

ومن بين الفتن التي نشبت من جراء تطبيق التنظيمات، كانت حالات تمرد الفلاحين البلغاريين هي الأكثر شهرة. إذ إن أصولها موثقة بشكل جيد وقد نشبت بشكل مباشر من مرسوم الإصلاح سنة 1839. إذ كان نظام الأرض في منطقة ڤيدين يجمع ما بين الممارسات السابقة على وجود العثمانيين وصيغة مشوشة من نظام التيمار. وفي تحول للأحداث، يكاد يكون فريداً في التاريخ العثماني، صار السادة المسلمون من سلالة السباهية، والأعيان المدينيون، الملاك الحقيقيين لأرض الدولة، خلال القرن الثامن عشر، عندما سيطروا أيضاً على الإدارة المحلية[92]. ففي مقابل مدفوعات نقدية للخزانة المركزية المفلسة، ظهرت هذه الجماعات بصفتها طبقة من كبار الملاك واستولوا على «جميع» أراضي الدولة. وكان السادة مسلمين لأن الأرض مصنّفة من قبل على أنها مناطق حدودية. وبالممارسات العرفية التي تسبق تاريخ وصول العثمانيين، جمع السباهية رسوماً إضافية معينة وضرائب لم تكن مطلوبة في معظم الولايات الأخرى، مثل العمل سخرة في الحقل لمدة شهر أو شهرين، وتقديم حمولة عربة من الأخشاب، أو حمولة عربة من الذرة. والحقيقة أن الفلاحين كانوا مدينين للسيد المالك بقدر ما هم مدينون للدولة أو أكثر. وعندما ألغى مرسوم 1839 الخدمات الإجبارية، حاول الفلاحون في منطقة ڤيدين بسرعة أن يرفضوا القيام بها بعد ذلك. وعندما طلب من الدولة أن تحسم المسألة اتخذت موقفاً ملتبساً. إذ حاول مرسوم السلطان أن يوفق بين ما لا يمكن توفيقه، إذ سعى إلى إلغاء الخدمات ولكن دون إضرار بملاكي الأراضي. ونتيجة لذلك، تمكن ملاكو الأراضي بشكل عام من تنفيذ ما يريدون، وبغض النظر عن تنظيمات الإصلاح، استمرت الخدمات والرسوم شبه الإقطاعية.

كان الارتباك والفوضى في نظام الأرض السبب الكامن في تمرد 1850 الذي

نشب في ڤيدين. وفي السنوات العشر التي مرت منذ إعلان التنظيمات، أقرت استانبول ملكية الفلاحين لأراضي الدولة بزيادة عدد أفراد العائلة الذين يمكنهم أن يرثوا. واستمر الملاك من جانبهم بأخذ الرسوم وفرض الخدمات بالقوة. فقد كانوا يسيطرون على المجالس المحلية ويحبطون تصرفات الحاكم للسيطرة عليهم. وطالب الفلاحون بإلغاء حكم الملاك، وسندات الملكية التي تمنحهم ملكية مباشرة للأرض. ووافق والي ڤيدين. لكن السلطات في استانبول طالبت بإجراءات من ثلاث خطوات: الاستمرار في ملكية الدولة للأرض، وإلغاء التزامات معينة للأعيان رأت أنها غير قانونية؛ والاحتفاظ بالتزامات أخرى على المزارعين تأديتها مدى الحياة، جزء منها للسادة والجزء الآخر للخزانة المركزية. وكانت هذه الخطة مخيبة لآمال الفلاحين لأنهم كانوا ينوون الاحتفاظ بموارد الأعيان السابقة دون أن يدفعوا شيئاً للحكومة. وقد ترددت الدولة لكنها في النهاية، قررت سنة 1851 أن تبيع أرض الأعيان للفلاحين. بيد أن ذلك جاء بعد فوات الأوان. إذ كان الفلاحون في ذلك الحين يسعون للحصول على الأرض دون تعويض. وتشابكت خيوط هذا الاستياء آنذاك مع الوطنية البلغارية الصاعدة بحيث تفاقمت لتؤدي إلى الثورة العظمى سنة 1875 ـ 1876 التي حققت الاستقلال الفعلي لبلغاريا[93].

ووقعت مجموعة مشابهة من الحوادث غرباً في البلقان، وفي البوسنة والهرسك. فهناك، كما في بلغاريا، حدث صراع على ثلاث جبهات أنهك الأعيان المسلمين الذين كانوا مهتمين بالحفاظ على عوائد الضرائب رغماً عن الدولة، على حين سعى الفلاحون النصارى للاستيلاء على الأرض التي في حوزة الأعيان. وبدأ الاضطراب مباشرة بعد إعلان مرسوم الكلخانة. وقد نسق الأعيان حركات التمرد الأولى ضد الدولة المركزية، ولكن فيما بعد، هب الفلاحون ضد السادة الأعيان. وفي سنة 1858 ـ 1859 قامت العائلات الإقطاعية العريقة بتحريض الفلاحين على التمرد ومنعت فرض السيطرة العثمانية المركزية. وبمساعدة الفلاحين، عارضت هذه العائلات إصلاحات التنظيمات واحتفظت بملكياتها من أراضي التيمار، أو التزام الضرائب عليها، حيث تم تحويلها. وهكذا احتفظ الأعيان بمعظم الفائض وتحكموا في كل من الفلاحين المسلمين والمسيحيين على السواء، على الرغم من الجهود القوية التي بذلتها الدولة في أوائل ستينيات القرن التاسع عشر لسحق نفوذهم. لكن بمرور الزمن أضعفت برامج الحكومة المركزية الأعيان. ففي سنة

نشب في ڤيدين. وفي السنوات العشر التي مرت منذ إعلان التنظيمات، أقرت استانبول ملكية الفلاحين لأراضي الدولة بزيادة عدد أفراد العائلة الذين يمكنهم أن يرثوا. واستمر الملاك من جانبهم بأخذ الرسوم وفرض الخدمات بالقوة. فقد كانوا يسيطرون على المجالس المحلية ويحبطون تصرفات الحاكم للسيطرة عليهم. وطالب الفلاحون بإلغاء حكم الملاك، وسندات الملكية التي تمنحهم ملكية مباشرة للأرض. ووافق والي ڤيدين. لكن السلطات في استانبول طالبت بإجراءات من ثلاث خطوات: الاستمرار في ملكية الدولة للأرض، وإلغاء التزامات معينة للأعيان رأت أنها غير قانونية؛ والاحتفاظ بالتزامات أخرى على المزارعين تأديتها مدى الحياة، جزء منها للسادة والجزء الآخر للخزانة المركزية. وكانت هذه الخطة مخيبة لآمال الفلاحين لأنهم كانوا ينوون الاحتفاظ بموارد الأعيان السابقة دون أن يدفعوا شيئاً للحكومة. وقد ترددت الدولة لكنها في النهاية، قررت سنة 1851 أن تبيع أرض الأعيان للفلاحين. بيد أن ذلك جاء بعد فوات الأوان. إذ كان الفلاحون في ذلك الحين يسعون للحصول على الأرض دون تعويض. وتشابكت خيوط هذا الاستياء آنذاك مع الوطنية البلغارية الصاعدة بحيث تفاقمت لتؤدي إلى الثورة العظمى سنة 1875 ـ 1876 التي حققت الاستقلال الفعلي لبلغاريا[93].

ووقعت مجموعة مشابهة من الحوادث غرباً في البلقان، وفي البوسنة والهرسك. فهناك، كما في بلغاريا، حدث صراع على ثلاث جبهات أنهك الأعيان المسلمين الذين كانوا مهتمين بالحفاظ على عوائد الضرائب رغماً عن الدولة، على حين سعى الفلاحون النصارى للاستيلاء على الأرض التي في حوزة الأعيان. وبدأ الاضطراب مباشرة بعد إعلان مرسوم الكلخانة. وقد نسق الأعيان حركات التمرد الأولى ضد الدولة المركزية، ولكن فيما بعد، هب الفلاحون ضد السادة الأعيان. وفي سنة 1858 ـ 1859 قامت العائلات الإقطاعية العريقة بتحريض الفلاحين على التمرد ومنعت فرض السيطرة العثمانية المركزية. وبمساعدة الفلاحين، عارضت هذه العائلات إصلاحات التنظيمات واحتفظت بملكياتها من أراضي التيمار، أو التزام الضرائب عليها، حيث تم تحويلها. وهكذا احتفظ الأعيان بمعظم الفائض وتحكموا في كل من الفلاحين المسلمين والمسيحيين على السواء، على الرغم من الجهود القوية التي بذلتها الدولة في أوائل ستينيات القرن التاسع عشر لسحق نفوذهم. لكن بمرور الزمن أضعفت برامج الحكومة المركزية الأعيان. ففي سنة

1874 ـ 1875 هب فلاحو الهرسك المسيحيون ضد ملاكي الأرض المسلمين في عدد من القرى حيث كان ملتزمو الضرائب يحاولون جباية الضرائب فيما كان المحصول سيّئاً. ثم انتشر التمرد في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وتدخلت القوى العظمى وانتهت حركات التمرد باستئصال السلطة العثمانية، وهو ما يشبه العملية التي أدت إلى فقدان بلغاريا(94).

ويبدو أن الاضطراب الواسع الانتشار في الأناضول كان غير عادي نسبياً. وربما يرجع ذلك إلى عدم الاهتمام الواضح من جانب معظم المؤرخين. والمرجح أنه كان نابعاً من الاقتصاد الأخلاقي للفلاحين الأناضوليين الذي كان بحد ذاته مرتبطاً بالسيادة المستمرة للملكيات الصغيرة للعائلات في الإقليم. ولا يعني ذلك القول بأن الأناضول كان بمنأى عن الاضطراب لأن تاريخه الريفي كان حافلاً بالاحتجاج المستمر الإيجابي والسلبي. وما يبدو مختلفاً في حالة الأناضول هو أن الاحتجاجات هناك كانت صغيرة المدى في طبيعتها.

أدى تطبيق إصلاحات التنظيمات هناك إلى أشكال مختلفة من المقاومة في الحال. ففي بعض الأحيان تمت معارضة وجوه الإنفاق المالي لسياسات الدولة الجديدة معارضة سلبية: ففي بلدة بيرغاما الصغيرة، مثلاً، تجاهل معظم الناس مثال البيروقراطية الغربية التي تبنت الطربوش واستمروا في ارتداء عمائمهم وقبعاتهم المخروطية. وفي مواجهة الإجراءات المالية الجديدة، كان يمكن للاحتجاجات أن تكون أكثر إيجابية: ففي سنة 1841، على سبيل المثال، دعا أحد العلماء من المراتب الدنيا في آدابازاري الناس إلى عدم دفع الضرائب الجديدة ذات القيمة الأعلى ما داموا بالفعل غير قادرين على دفع ضرائبهم الحالية. وفي الوقت نفسه، سعى الأعيان في يلفاتش، الذين خضعوا لضرائب أثقل في ظل السياسات الجديدة، إلى كسب الحلفاء وحرضوا أكثرية الناس على مقاومة الضرائب الجديدة. وفهم أحد الأعيان في منطقة «بالا» جنوب أنقرة أن إلغاء التنظيمات للإعفاءات الضريبية يعني فرض الضرائب على ممتلكات الدولة الكبيرة التي كانت في حوزته. ولذلك ألهب ثورة ضد الضرائب قام بها نحو 400 من القرويين. وعندما تم القبض عليه، شكا من أنه على الرغم من أن ضرائبه زادت بشكل حاد، فإن الضرائب على القرويين الفقراء زادت إلى أكثر من الضعف(95). وفي أوائل عهد السلطان

محمود الثاني، انتشرت العصابات الاجتماعية، وغالباً ما كانت من القوات العسكرية التي لم تحصل على رواتبها والتي كانت مسؤولة عن حفظ النظام. وبحلول ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وبسبب إعادة فرض السلطة المركزية، وصعود القوة العسكرية الأكبر المدفوعة الأجر، اختفى الكثير من هذه العصابات من غربي ووسط الأناضول[96]. لكن العصابات استمرت طوال الفترة، وكانت تركز أحياناً على المسافرين الأجانب مع تستر المزارعين والسلطات المحلية عليهم.

خبا الاضطراب القبلي، بدوره، بمضي القرن ولم يعد عاملاً مهماً في معظم المناطق بحلول سبعينيات القرن التاسع عشر. ولكن يبدو أن عدة عوامل أدت إلى المذابح الأرمنية التي وقعت في تسعينيات القرن التاسع عشر. إذ كانت سلطة البكوات الأكراد على قبائلهم آخذة في التلاشي تماماً مثل مزاعم التنظيمات عن المساواة وأدت اليقظة القومية إلى دفع بعض القرويين الأرمن للإصرار على تأكيد هويتهم على نحو مطرد. وقد حدثت مذبحة ساسون الشهيرة، مثلاً، عندما رفض الأرمن المحليون الاستمرار في الخضوع للطلبات غير العادية من زعماء الأكراد المجاورين. وعندما شعر شيوخ الأكراد أن سلطتهم على كل من أبناء القبائل والقرويين عرضة للتهديد، فإنهم استخدموا القوة المفرطة. واستخدم الشيوخ عدداً من المغريات المختلفة ربما كان من ضمنها العرق المشترك والميزة الاقتصادية، بحيث عبأوا رجال القبائل ضد الفلاحين وبذلك احتفظوا لأنفسهم بالسيطرة.

كذلك أسهمت تعديات اللاجئين المسلمين على الأراضي العامة في إشاعة الفوضى في مختلف أرجاء الأناضول. ففي سبعينيات القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، حدث اختلاف كبير بين المستوطنين القادمين حديثاً والقرويين المستقرين في المناطق الساحلية حول سامسون على البحر الأسود. غير أن الأسوأ ربما قد انتهى مع أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر[97]. كذلك كان حرق المصانع أيضاً جزءاً أساسياً من التاريخ الاجتماعي للأناضول في القرن التاسع عشر، على الرغم من أن هذه الاحتجاجات ظلت مركزة بشكل خاص على مؤسسات خاصة ولم تتطور قط لتكون احتجاجاً ضد المصانع باعتبارها مصانع. لقد وقعت حوادث نهب للمصانع في بورصة في ستينيات القرن التاسع عشر، وفي

بيرغاما في الثمانينيات، وأوشاق سنة 1908، على سبيل المثال فقط[98]. ولم تكن دورات المحاصيل بحد ذاتها من مسببات الاحتجاجات الكبرى. إذ إن مجاعة 1873 ـ 1874 القاتلة الرهيبة لم تتسبب إلا في بعض أحداث الشغب من أجل الخبز في عدة أقاليم. غير أنه حدثت فيما بعد سلسلة أوسع من حوادث الشغب بسبب الخبز مصحوبة بنقص المحاصيل ونقص الأغذية ما بين سنة 1906 وسنة 1908. فعلى سبيل المثال، زحف الفلاحون في سيواس، في يونيو 1908، إلى داخل المدينة لينضموا إلى أهل المدينة الساخطين وقاموا سوياً بنهب مخازن القمح المحلية. وكانت الاستجابة في قيسرية المجاورة أكثر مسالمة حيث تجمع 12 ألفاً وصلوا صلاة الاستسقاء[99]. لكن في أرضروم امتزجت المخاوف من نقص الطعام مع الاحتجاج المستمر ضد ملتزمي الضرائب على الزيادة في ضريبة الرأس وضريبة الحيوان. وقد استمر التمرد الذي جمع أهل الريف الساخطين مع أهل المدن حتى ثورة تركيا الفتاة سنة 1908. وحدثت هذه الاحتجاجات في إطار رداءة المحاصيل أو نقصها. بيد أن أحوال المحاصيل نفسها لا يبدو أنها كانت حاسمة مثل كوادر الثوار الذين عبأوا ونظموا وحركوا عملية الاحتجاج. وهذا ما يعني أن سخط الفلاحين كان دائماً، لكنه عادة ما كان يتطلب متغيراً خارجياً لكي يندلع في صورة ثورة أو تمرد صريح. وقد عبرت هذه الظواهر الأخيرة ببلاغة عن ضعف شرعية الدولة وساعدت في تمهيد الطريق لاستيلاء تركيا الفتاة على السلطة[100].

أما في الأقاليم العربية، فإن الاضطراب الريفي كان يندلع بمعدلات كثيرة حتى ستينيات القرن التاسع عشر. ففي سنة 1834، مثلاً، ثار فلاحو فلسطين ضد تجنيد المسلمين في جيش محمد علي، وضد أعمال السخرة، وضد «الفردة»، وهي ضريبة تشبه ضريبة الرأس كانت سابقاً وقفاً على المسيحيين وفرضها هو على المسلمين. وحدث في لبنان أربع أو خمس انتفاضات فلاحية بين سنة 1820 وسنة 1861. وكان من بينها تمرد سنة 1840 في جبل لبنان، وتمرد العلويون خلال خمسينيات القرن التاسع عشر، وتمرد الدروز في حوران أواخر السبعينيات. وكانت ثورات كثيرة تحارب ضد بقايا النظام الزراعي القديم أساساً وضد الضغوط المالية المتزايدة من جانب الدولة المركزية: مثل حالات التمرد العديدة التي وقعت في فلسطين وبلاد الشام فيما بين 1852 و1866. وكانت حركات تمرد الفلاحين في الهلال الخصيب أكثر شيوعاً في النواحي النائية حيث كان الفلاحون عادة أكثر رخاء

منهم في السهل أو بالقرب من المدن المهمة. وفي كثير من المناطق الجبلية، كان الأعيان المحليون، الذين كانوا هم عادة ملتزمي الضرائب، يقودون تمرد الفلاحين ضد جهود الدولة لتحقيق المركزية. وفي هذه الحال، كانت الاحتجاجات مثل الاحتجاجات المبكرة في البوسنة والهرسك، منذ سنة 1839 إلى ستينيات القرن التاسع عشر تقريباً. ولكن في أمثلة أخرى، كان الفلاحون يتمردون ضد السادة المحليين أو الوسطاء من ملتزمي الضرائب الذين أضعفهم تدخل السلطة المركزية[101].

وربما يكون أفضل مثال موثق هو تمرد الموارنة الفلاحين سنة 1858 ـ 1861 في كسروان ضد المقاطعجية الموارنة. ففي كسروان، بعد أن ألغى الأمير بشير الثاني السلطة القانونية لملتزمي الضرائب، زاد محمد علي ثم العثمانيون من إضعاف سلطة عائلة الخازن من شيوخ الموارنة. وقد بدأت الثورة حين سعى بعض الفلاحين الموسرين المرتبطين بتجارة الحرير في بيروت إلى الحصول على مزيد من الأرض لزراعة أشجار التوت وتلبية الطلب على شرانق الحرير. غير أن السادة من آل الخازن رفضوا بيع الأرض وبذلك سدوا الطريق أمام مجموعة الفلاحين الناهضة. وكانت سلطة آل الخازن قد ضعفت بشكل كبير، ولكن لأنهم كانوا لا يملكون نقوداً فإنهم طالبوا بكل أنواع الهدايا الإقطاعية. أما الأسوأ بالنسبة إليهم فهو تدفق كميات كبيرة من الأسلحة الأوروبية الصنع ووصولها إلى أيدي الفلاحين. وعندما اندلعت الثورة، لجأ زعماؤها إلى دعوة «الخط الهمايوني» إلى المساواة التامة[102]. وشكل التمرد نجاحاً كبيراً للفلاحين لأن آل الخازن خسروا في نهايته الكثير من أراضيهم. وبالإضافة إلى ذلك، ألغت الدولة الامتيازات الإقطاعية وأعلنت مبدأ المساواة أمام القانون. وخلافاً لما فعله زعماء الأكراد في مواجهة المعارضة من الدولة ومن أتباعهم، لم يحتفظ السادة من آل الخازن بالتفوق العسكري وخسروا المعركة[103].

وكانت مطالب الكسروانيين بالتغيير في العلاقات التقليدية بين السيد والفلاح مشابهة إلى حد كبير لمطالب فلاحي ڤيدين خلال خمسينيات القرن التاسع عشر وجهودهم لتحقيق السيطرة الكاملة على الأرض. كما أنه كان لها أيضاً صدىً في أعمال الفلاحين الدروز في حوران أثناء سنة 1889 ـ 1890. فقد تمرد هؤلاء ضد

أسيادهم من آل الأطرش عندما سعت الدولة العثمانية إلى إخضاع الإقليم. وكما حدث في كسروان، أنهى تمرد الدروز هنا الإقطاع وأرسى علاقات إنتاج جديدة[104].

وعموماً، جاءت ذروة الاضطرابات المفتوحة بين أربعينيات القرن التاسع عشر ومنتصف الستينيات. ويمكن إرجاع معظم السخط إلى الإجراءات الحكومية. إذ كان فرض إصلاحات التنظيمات يعني وجود نظام زراعي متغير، مع مزيد من السيطرة المركزية على الأرض وعلى الفائض، وضرائب أعلى على الفلاحين. واستمر الأعيان في صمودهم بنجاح كبير، مستغلين عضويتهم في المجالس المحلية وغيرها للحفاظ على نفوذهم وسلطتهم على الفلاحين. وسادت الفوضى المفرطة في الريف، في كل مكان بالامبراطورية، لأن الدولة كانت قد أعلنت النظام الجديد، لكنها لم تستطع أن تستأصل القديم تماماً[105]. وكما في حالة ڤيدين وحالة بكوات الأكراد، ربما لم تكن على استعداد لأن تفعل ذلك. وقد أغضبت الزيادات في الضرائب الفلاحين والأعيان على السواء. وفي ردهم على قوانين التجنيد، هجر المسلمون القرى في العقود الأولى من عصر الإصلاح تماماً مثلما هرب الفلاحون المسيحيون من الامبراطورية بعد سنة 1908. وقد حدث التوسع في نظام المحاصصة، بدوره، حين كانت الضرائب على الفلاحين تزيد بمعدل أسرع من الإنتاجية الزراعية. وهكذا، طالب الفلاحون بإلغاء الاقطاعية وثاروا ضد الدولة التي لم تكن على استعداد للتضحية بكبار ملاكي الأراضي. وفي إقليم ڤيدين، وعلى اعتبار أن الفلاحين مسيحيون والملاك مسلمون أخذ الصراع الاجتماعي بعداً دينياً ثم وطنياً في النهاية[106]. والواقع أن الصراع الاجتماعي قد لعب دوراً حيوياً في كثير من الحركات الوطنية في القرن التاسع عشر. فقد كان الفلاحون يأملون في أن يكسبوا من تشريع الإصلاح ورفضوا جهود الدولة للحصول على أراضي الأعيان التي كانوا هم أنفسهم يرغبون في الحصول عليها. وهكذا قوضت الجفالق السيطرة العثمانية على البلقان[107]. كذلك فإن الصراع الاجتماعي بين الأكراد والأرمن اتخذ بعداً دينياً ثم تحول إلى صراع وطني بشكل غير كامل. ولكن في هذا المثال الأخير، لا يبدو أن الاتجاهات صوب تجميع الأرض وزراعة السوق قد أدّت دوراً حافزاً.

كانت أراضي كل من لبنان وبلغاريا مراكز مهمة لحالات التمرد. إذ إن كلاً

منهما كانت تحتوي على كثافة سكانية غير عادية والتزام قوي بالزراعة التجارية، ولكن ليس واضحاً ما إذا كانت علاقاتهما الإقطاعية أقوى منها في أي مكان آخر. وربما لا يكون انعدام الاضطرابات النسبي في الأناضول، كما رأينا، راجعاً فقط إلى غياب البحث. إذ إن سيطرة الدولة المركزية في الأناضول، مدنياً وعسكرياً على السواء، كانت أكبر منها في بلغاريا ولبنان، ومن المؤكد أن ذلك قد ساعد على التقليل من التمرد الواضح. وكانت هناك عوامل أخرى، مثل سيادة مزارع الأسر الفلاحية الصغيرة، ومعدلات النمو ومستويات الزراعة التجارية المنخفضة نسبياً بعد سنة 1850. ولا يوحي الانعدام النسبي لحالات التمرد بعدم وجود السخط الخطير أو الاضطهاد. فقد استخدم الفلاحون أسلوب الانسحاب للتعايش مع الأزمات والصعوبات. وفي الأناضول كما في كثير من الثقافات الأخرى، ظل التمرد العلني الأسلوب الاستثنائي للتعبير عن السخط الريفي.

الهوامش

(1) Pamuk (1987).

(2) راجع مثلاً، Shields (1986).

(3) Quataert (1973); مختلف ولايات سالنامالاري؛ Cuinet (1980-94); Eldem (1970), p. 272; and Pamuk (1987), p. 85; convenient table in Verney and Dambmann (1900), p. 480; Issawi (1988), pp. 271-73.

(4) Shaw (1975), pp. 451-52; Eldem (1970), pp. 267ff; Ubicini (1856), I, p. 266.

(5) Lampe and Jackson (1982), p. 150; Turkey (1938), appendix, n.p.

(6) Cuinet (1890-94), III, p. 84; ibid., II, p. 805; Batatu (1978), p. 96; Quataert (1973), p. 347.

(7) Eldem (1970), pp. 78, 86-87.

(8) Pamuk (1987), p. 83. Eldem (1970), p. 283;

ويقدم باموك في الصفحة 81 إحصائيات أخرى تظهر توزعاً مناطقياً مشابهاً تقريباً للإنتاج الزراعي على مستوى الامبراطورية: الروملِلي بنسبة 24 بالمئة في عام 1910 و3 بالمئة في عام 1913؛ سوريا بنسبة 8 بالمئة عام 1910، والعراق بنسبة 6 بالمئة، والأناضول بنسبة 54 بالمئة والحجاز بنسبة 3 بالمئة.

(9) Issawi (1982), p. 133.

ولكن ولسوء الحظ فإن صحة المعلومات الزراعية الرسمية من أوائل القرن العشرين لم تتأكد لأن الأرقام جاءت أعلى من تقديرات المعاصرين الآخرين.

Turkey (1327b/1909) and Quataert (1981).

(10) Quataert (1973) and Eldem (1970), p. 77.

(11) Lewis (1987), pp. 41, 55, 98; Owen (1981) p. 259; Issawi (1988), pp. 128-33.

(12) Quataert (1981), p. 80.

(13) Pamuk (1987), p. 85.

(14) Compare Pamuk (1987), p. 83 and Eldem (1970), p. 71.

(15) Owen (1981), p. 29; Puryear (1935), pp. 292ff; Lampe and Jackson (1982), p. 138,

وهو يؤكد أن زيادة التصدير قد حدثت في إطار انخفاض إنتاج الجفلق. راجع أدناه في القسم المتعلق بملكية الأراضي.

(16) Owen (1981), p. 279; Quataert (1973) and (1977); Issawi (1988), pp. 272-73.

(17) Quataert (1973); Owen (1981), pp. 182-83; Issawi (1988), pp. 279-81.

(18) Owen (1981), pp. 30, 249; Quataert (1983), pp. 481-503; Issawi (1988), pp. 275-78.

(19) Quataert (1973), p. 333; Lampe and Jackson (1982), p. 346; Issawi (1988), p. 278. Ger BuHI, 5 Dezember 1912, Bd. XVIII, Heft 7.

وهي مقالة ممتازة عن إنتاج التبغ وتصنيعه في المقاطعات الأوروبية.

(20) İnalcik (1982).

(21) Issawi (1982), p. 131; Issawi (1988), pp. 283-84, 353-59. See Owen (1981), pp. 186-88.

حول تنازع المجموعات المختلفة على المصادر المائية. راجع أيضاً

Suleiman Sirri Bey (1924), pp. 265-79.

(22) Lampe and Jackson (1982), pp. 184-85.

(23) Quataert (1973); Issawi (1982), p. 31.

(24) Quataert (1973), pp. 186ff; Issawi (1980), 214.

(25) Kasaba (1988b); Issawi (1988), pp. 284-85.

(26) Berend and Ránki (1974), p. 38; Lampe and Jackson (1982), p. 135; Issawi (1980), pp. 202, 220-24.

(27) İnalcik (1973), p. 20.

(28) Turkey (1327a/1909), pp. 80-81; Quataert (1973), p. 27; Baer (1983), p. 262; Jwaideh (1984), pp. 340-41.

(29) Mordtmann (1925).

يتكون من مجموعة من المقالات، خلال عقود الخمسينيات من القرن التاسع عشر، تعود لنقاط في أماكن أناضولية. وعندما قابل المؤلف الإداريين الرسميين المحليين، غالباً ما كان يركز على أنهم كانوا من الدرابيه (derebeys) السابقين أو أبنائهم. راجع مثلاً الصفحات 109، 113 ـ 116، 206، 246 و482 أيضاً،

Serif (1325/1907).

(30) İnalcik (1973); Aricanli (n.d.), pp. 25-26.

(31) Ziya Pasha, Arzibâl İstanbul, 1372 sic), cited in İnalcik (1973), p. 16.

(32) e.g. GB FO 78/1396, Guarraino at Samsun, 4 October 1851.

راجع أدناه الثورات التي أدت إليها.

(33) Quataert (1973).

(34) Aktan (1950) and in Issawi (1966).

(35) Aricanli (1976).

وحتى لو أن إدارة الدين هي التي وظفت هؤلاء الأعيان كعملاء لها، فإن مدخولهم الإجمالي قد انخفض بالتأكيد.

(36) Sources cited in Quataert (1979), nn. 22-23 and Quataert (1986a).

يظهر الفرق بين الضرائب التي قدمتها إدارة الدين إلى الخزانة والضرائب السابقة المقدمة من الملتزمين تقريباً، وبطريقة واضحة، الفائض التقريبي الذي كان يحصل عليه الأعيان.

(37) Sources cited in Quataert (1973), pp. 36-48.

إن التركيز في هذه المناقشة هو على أراضي الدولة، التي كانت تشكل مساحات هائلة من كل الأراضي في الامبراطورية.

(38) ويمكن النظر إلى هذه الممارسة على أنها من بقايا نظام التيمار حيث كان السباهي يستحصل على العشر قبل المشاركة.

Halil İnalcik, private correspondence, 15 May 1988.

(39) المرجع نفسه.

ويصرح إينالجك بأن «المبدأ المتبع في القوانين الأساسية لنظام الميري كان مستخدماً في الفترة الكلاسيكية».

(40) Jwaideh, e.g. (1984).

(41) Touma (1958), p. 23.

(42) Reilly (1987); Al-Sa'di (1989).

(43) Rafeq (1984).

(44) Gerber (1987), p. 77.

(45) Reilly (1987).

(46) Gerber (1987), pp. 67-90; McGowan (1981); Sluglett and Farouk-Sluglett (1984); Issawi (1988), p. 286,

يرى في القانون سبب تجمع الأراضي.

(47) Gould (1973); Hütteroth (1974).

وهو يعطي الكثير من الأهمية لقانون الأرض عام 1858، مشيراً إلى أمن الملكية الذي تم ضمانه.

(48) Lewis (1987); Owen (1981), pp. 254-55.

(49) Owen (1981), pp. 174-75, 270, 273, 284.

(50) Buheiry (1984), p. 294.

(51) Pamuk (1987), tables on pp. 92, 94, 96.

(52) ويعود ذلك جزئياً إلى العدد الكبير من البحاثة الأتراك الذين يدرسون هذه الموضوعات وإلى أبحاث ألبرتين جويدة عن العراق. ويرى روجر أوين أن سجلات الأراضي السورية قد ضاعت في الحرب العالمية الأولى؛ إلا أنه من الممكن وجود نسخ لها في أرشيف أنقرة Tapu ve Kadastro Müdürlüğü Archives.

ملاحظة حول أسعار الأراضي: خلال فترة أولى تسجيلات الأراضي، والتي تمت بين سنوات 1840 و1859، فقد ارتفعت أسعار الأراضي 75 بالمئة. ومن هنا ولاحقاً، فإن المعلومات المتوفرة قليلة جداً. كان متوسط قيمة الأرض 70 قرشاً عام 1859 و76 قرشاً عام 1910، إلا أننا لا نعلم أي شيء عن التقلبات في الفترة الفاصلة بين هذين التاريخين.

Eldem (1970), p. 70.

(53) Kasaba (1985), p. 229.

(54) المرجع نفسه، نقلاً عن باموك (1987)، ص. 88. الذي ينقل عن القنصل البريطاني بالغرو استنتاجه بأن 70 بالمئة من مجموع الأراضي المزروعة كانت ملكاً. وهذا الاستنتاج غير صحيح.

(55) Turkey (1327b); Nickoley (1924), p. 295; Kasaba (1985), p. 229; Issawi (1982), pp. 146-47.

ويرى عيساوي أن قانون الأرض العائد لعام 1858 قد لعب دوراً حاسماً في انتشار الملكيات الصغيرة.

(56) Eldem (1970), p. 70; Lampe and Jackson (1982), pp. 196, 135; Draganova (1988).

(57) Lampe and Jackson (1982), pp. 135, 137.

(58) المرجع نفسه، ص ص. 184 ـ 85.

(59) المرجع نفسه، ص. 85.

(60) Lampe and Jackson (1982), p. 92; also see Berend and Ránki (1974), pp. 35-37.

(61) The Rumanian author Michael Eminescu, quoted in Stavrianos (1958), p. 344.

(62) Gerber (1987), pp. 147-48 and Owen (181), p. 256. Al-Sa'di (1989).

(63) Bowring (1840); Naff (1972), pp. 546-47.

(64) Sluglett and Farouk-Sluglett (1984); İnalcik (1973), p. 414; Vatter (c. 1987).

(65) Owen (1981), p. 255; Issawi (1988), pp. 286ff, 331.

(66) راجع مثلاً، Owen, pp. 267-68.

(67) Owen (1981), p. 255; Lewis (1987), see map on p. 16 and also pp. 53-54; Hütteroth (1974), p. 20; Issawi (1988), p. 286.

(68) Gerber (1987), p. 97.

(69) Rafeq (1984), p. 374.

(70) وأنا أختلف هنا مع Gerber (1987)، ص ص99 ـ 100، الذي يرى أن تكون الملكيات الكبيرة كان الاتجاه السائد في الجزء الأخير من القرن.

(71) Jwaideh (1965); ونسبة قليلة فقط من هذه الملكيات كانت تستثمر مباشرة من قبل الديري سنيه. Lewis (1987), pp. 53-54; Issawi (1988), pp. 288-90.

(72) Jwaideh (1984); also see Batatu (1978), pp. 53-88, for a different view. Gerber (1987), pp. 73-75; Issawi (1988), pp. 363, 366.

(73) For example, du Velay (1903).

(74) استنتاج Kurmus (1974)، ص ص105 ـ 6، بأن البريطانيين كانوا يسيطرون على 200,000 هكتار في الأناضول، قائم على حسابات إحصائية غير دقيقة ومن المرجح أنه أفرط في زيادة التقدير.

(75) Quataert (1973); Aricanli (n.d.), p. 21.

(76) Mordtmann (1925), p. 529.

(77) Serif (1325/1907), pp. 149-54.

(78) İnalcik (1983); Owen (1981), p. 274.

(79) Güran (1980).

(80) Quataert (1973), pp. 129-54.

(81) Lampe and Jackson (1982), pp. 194 and 199.

(82) Kasaba (1985), p. 233.

(83) Lampe and Jackson (1982), p. 135; Faroqhi (1987), p. 32.

(84) Kasaba (1985), p. 234.

(85) Lewis (1987), e.g. pp. 49-52.

(86) İnalcik (1983); Hütteroth (1974); Owen (1981), pp. 282.

(87) راجع الفصل 32. لقد ازدادت أعمال القوافل بالتأكيد في بعض الأماكن وانخفضت في أماكن أخرى؛ ولذلك فإن السكك الحديدية بالمقابل قد انقصت أو زادت مداخيل القبائل.

(88) Aricanli (n.d.), p. 34.

(89) ساعد خليل إينالجك في توضيح هذه المسألة وشكري لـ Fatos Kaba من دائرة الأنثروبولوجيات في جامعة جنوب نيويورك على هذه المراجع المأخوذة من تقارير وزارة الخارجية البريطانية.

(90) Adanir (1984-85),

لا يعتقد أن العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية كانت السبب لثورة مقدونيا.

(91) Engelhardt (1882), p. 89; (1884), pp. 281-82.

(92) Meriwether (1987), pp. 55-73.

(93) İnalcik (1943, 1973).

(94) راجع المصادر المذكورة في كتاب Shaw and Shaw (1977), II, pp. 149-60.

(95) İnalcik (1973) and Bayatli (1957), p. 7.

(96) Çadirci (1980); Uluçay (1955).

(97) GB, FO, reports.

(98) Quataert (1986a), pp. 473-89; and Bayath (1957), p. 7.

(99) Quataert (1979, 1986a).

(100) المرجع نفسه.

(101) Baer (1982), pp. 253-323. Buheiry (1984), p. 299; Burke (1986a), pp. 27-32.

(102) Buheiry (1984), p. 299.

(103) Account based on Baer (1982). See Article 6 of the 1861 «Regulation for the Administration of Lebanon» in Hurewitz (1975), pp. 347-49.

(104) Burke (1986a, 1986b).

وفي تحليل مفيد، يركز Baer وبشكل واضح على خاصية أحداث كسروان. «لمرة واحدة في تاريخ الشرق الأوسط ثار الفلاحون الفقراء والأغنياء معاً ضد الأرستقراطية الإقطاعية».

Baer (1982), p. 294.

(105) راجع مثلاً، التقارير العائدة لخميسنيات القرن التاسع عشر في كتاب Mordtmann (1925), e.g. pp. 116 and 139; İnalcik (1943, 1973).

(106) İnalcik (1973).

(107) Faroqhi (1987), pp. 32-33, discussing the research of Stoianovich and İnalcik.
وكما مر معنا أعلاه، فإن Adanir (1984-85) يعتقد بوجهة نظر مخالفة لما هو سائد حول أسباب انتفاضات مقدونيا.

34
الصناعة

في الأدبيات المكتوبة عن التصنيع العثماني، ظلت قصة أمبلاكيا في تساليا زمناً طويلاً ترمز إلى أزمة صناعة الشرق الأوسط في أثناء عصر الثورة الصناعية الأوروبية. فقد تمتعت صناعة المدينة بازدهار وافر بفضل صادراتها الكبيرة من الخيوط المغزولة الحمراء. وزاد سكانها ثلاث مرات في العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر حين كانت مصانعها تجهد للوفاء بالطلبات الأوروبية الكثيرة. وأسس تجار أمبلاكيا بيوتاً تجارية في بودا، وفيينا، وليبزغ، ودرسدن وكذلك في بيروت وفي سالونيكا وإزمير واستانبول. وبحلول سنة 1800، كانوا يبيعون ما يزيد على 6 آلاف حمل من خيوط الغزل. غير أن المدينة هجرت بعد ذلك بعقدين من الزمان. إذ إن الصناعة «كانت قد تخلفت أمام مانشستر» وانهارت بسبب «الثورة في التجارة التي كانت خيوط الغزل القطنية الإنكليزية تؤثر فيها»[1].

ومن هذه الحكاية، يُراد لنا أن نفهم أن العلاقة بين القطاعات الصناعية الأوروبية والعثمانية كانت علاقة بين منتج كفء يستولي على الأسواق من منافس لا حول له ولا قوة. وإذ تم إرساء هذه العلاقة، فإنها استمرت على مسار طولي: تدهورت الصناعة العثمانية باطراد، وصار أضعف من ذي قبل وأقل قدرة على المنافسة بمرور الزمن. والقصة قصة انهيار بلا رحمة. ويعني ذلك ضمناً أن قطاع الصناعة العثماني فقد أهميته حوالى سنة 1850.

إن تفاصيل قصة أمبلاكيا لا تفتقر إلى الدقة. بيد أن النتائج المستخلصة

مضللة. ذلك أن تاريخ الصناعة العثمانية في القرن التاسع عشر أكثر تعقيداً وإبهاراً مما توحي به هذه القصة. إذ إن موجة من البضائع الأوروبية المصنعة قد أغرقت أسواق الشرق الأوسط وتسببت في كثير من حالات الإفلاس ودمرت عدة آلاف من الوظائف. صحيح أن صناعة أمبلاكيا الزاهرة اختفت وأن إنتاج الكثير من الصناعات العثمانية الأخرى قد تراجع بشكل حاد. بيد أن هذه الأمثلة لا تعكس كل قصة الصناعة العثمانية؛ بل هي مجرد جزء من الفصل الأول لهذه القصة.

كان التأثير الأوروبي أكثر تدميراً في مرحلته الأولى، حينما ذهل المنتجون المحليون بفعل التدفق المفاجىء للصناعات المستوردة وتغيرت الأذواق التي غالبا ما كانوا يقدمونها. وقد ركز معظم المراقبين العثمانيين والأجانب على هذه اللحظات الأولى للمواجهة بين القطاعين الصناعيين. غير أن هناك قصة أخرى هي قصة الصناعة العثمانية بعد موجة الصدمة الأولى، حين أعاد كثير من الصناعيين بناء صناعاتهم واستمروا في الوجود. ذلك أن التكيف الناشط والمستمر مع الظروف المتغيرة، وليس الانهيار، هو الخاصية المميزة للصناعة العثمانية في القرن التاسع عشر. بل إن الإنتاج في بعض القطاعات وصل إلى مستويات قياسية عالية في أوائل القرن العشرين. لكن الكتابات التاريخية أغفلت هذه الأمثلة الدالة على الدينامية والنمو، لأن نجاحها جاء عكس نظم القيم المتعلقة بمصير الصناعة العثمانية والتي سادت بين المراقبين الأوروبيين والنخبة العثمانية المستغربة. اعتقد المعاصرون أن الصناعة وفق مفهومها الصحيح موجودة في مراكز صناعية تمتلك الآلات وقوة عمل كبيرة من البروليتاريا. وكانت الأشكال الأخرى للتنظيم الصناعي غير مرئية، كما كانت عتيقة ومتخلفة ولا تستحق الذكر في رأيهم. فنظراً لأنه كان هناك القليل من المصانع العثمانية الكبيرة الممكننة، فإن ذلك كان يعني بموجب التعريف أنه لم تكن هناك صناعة في الشرق الأوسط. وهكذا فشلت الصناعة العثمانية في اجتياز اختبار الحداثة لأنها تفتقر إلى الأشكال المقبولة للتنظيم الصناعي. وكان من السهل تأييد المقولة القائلة بالتدهور بلا رحمة مع أمثلة مختارة من نقاط محددة في الزمان بدل التصارع مع موضوعات التكيف الحيوي والتغير.

ومن منظور التصنيع، تنقسم الفترة بشكل تقريبي إلى ثلاثة أقسام: 1800 - 1826 تقريباً، و1826 - 1870، و1870 - 1914. في الفترة الأولى كان تصدير

المنتجات الصناعية العثمانية يتضاءل بالفعل. وعندما انتهت الحروب النابوليونية وعاد الاستقرار السياسي، برزت المصنوعات البريطانية وأخذت تستورد إلى منطقة شرقي البحر المتوسط بكميات متزايدة. وفيما بين سنة 1826 وسنة 1870، بلغ انهيار الصناعات العثمانية ذروته، ولا سيما صناعة النسيج، ولكن حتى في ذلك الحين فقد شهدنا ولادة صناعات عثمانية جديدة. ولاحقاً وحتى سنة 1914 زاد الإنتاج الصناعي نسبياً في كثير من القطاعات وبصفة مطلقة سواء لخدمة الأسواق المحلية أو أسواق التصدير.

وحدث النمو في بعض الصناعات التي تخدم المشترين العثمانيين عندما تعلم الصناعيون إنتاج الأنواع الجديدة الرائجة، وغالباً ما ساعدتهم التكنولوجيا الجديدة والبسيطة المستوردة من أوروبا. وصار صانعو المنسوجات العثمانية، مثلاً، أكثر معرفة بمواد صباغة الألياف الصناعية. واستوردوا بصورة متزايدة الخيوط والأقمشة البيضاء ثم قاموا بصباغتها محلياً، مستفيدين من أفضلية عمل الصبّاغين الذين تقل تكلفتهم بين 55 ـ 60 في المئة عما تكلفه في أوروبا.

وفي مقدّمة الإنتاج القوي للبيع محلياً، كانت هناك عدة صناعات ناشئة مكرسة لسوق التصدير العالمية، ولا سيما صناعة السجاد والشرائط ولفائف الحرير. وقد وصلت صناعة السجاد المعدّ للتصدير، وهي صناعة مألوفة منذ زمن طويل في الأراضي العثمانية، إلى معدلات غير مسبوقة في أواخر القرن، على حين شكلت صناعة الشرائط والأربطة للمستهلكين الغربيين نشاطاً جديداً. أما لفائف الحرير الموجهة للتصدير، فقد برزت في أسوأ أيام الصناعة العثمانية خلال أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر. وكان وجود هذه الصناعات التصديرية وليس أهميتها هو الذي لقي الاعتراف عموماً في أدبيات الاقتصاد العثماني. فهل عوضت عن صناعات التصدير التي اختفت مثل أقمشة الموهير من أنقرة على ما سنرى؟ ومن الصعب القياس الإجمالي للصناعة العثمانية حوالى سنة 1800 وسنة 1914. وربما تكون قيمة المصنوعات المصدرة في بداية القرن العشرين قد تجاوزت قيمتها سنة 1780 أو سنة 1800؛ ولكن لا يُعرف على وجه التأكيد إذا كانت نسبة الصادرات في قطاع الصناعة قد ارتفعت أو انخفضت. وبالمثل، ربما يكون الحجم الكلي للصناعة للأسواق المحلية أوائل القرن العشرين قد تجاوز ما كان عليه سنة

1800. وهذا يعني أن هذا الفصل يرى بأننا نحتاج إلى النظر في فرضياتنا المتعلقة بتدهور الصناعة العثمانية بمزيد من العناية.

طوائف الحِرَف وتراجعها: نظرة نقدية

تركز الكثير من المناقشات حول التصنيع العثماني على طوائف الحِرَف وزوالها، وهو تأكيد مستمد من الدور الحاسم لهذه الجماعات المنظمة من العمال في المراكز السياسية. وكانت للطوائف أهمية كبرى للدولة. فقد كانت تنتج الكثير من البضائع التي تحتاج إليها الدولة للحفاظ على مكوناتها المدنية والعسكرية كما كانت توفر موارد ضريبية كبيرة أيضاً. ولذلك أولت الحكومة رعاية كبيرة لتسجيل أنشطة أعضاء الطوائف. وبما أننا نحن المؤرخين نعتمد على الوثائق المكتوبة، فإن بؤرة اهتمام الحكومة العثمانية صارت هي بؤرة اهتمامنا.

أدّت دراسات عثمان نوري دوراً حاسماً في تشكيل مفاهيمنا عن انهيار طوائف الحرفيين. إذ تتضمن دراسته البارزة تقريراً عن لجنة الإصلاح الصناعي التي تكونت في ستينيات القرن التاسع عشر والتي كانت تسعى إلى إحياء عدة صناعات متعثرة في العاصمة، بما فيها نسج الحرير، وعمل أسلاك الذهب والفضة، والدباغة، وصناعة الأحذية والأشغال الحديدية[2]. وكانت طائفة صناع أسلاك الفضة والذهب في استانبول، مثلاً، تضم حوالى 1500 عضو سنة 1825 تقريباً. وكانت هذه المجموعة تتمتع بوضع ممتاز، وتحصل على معادنها الثمينة بأسعار منخفضة من خزانة الدولة. ولكن في الربع الثاني من القرن، انخفض الإنتاج والمبيعات بشكل حاد مع التغيرات التي طرأت على السوق العالمية لهذه المعادن وعانت الطائفة من الفقر. أما صناعة نسج الحرير، من جانبها، فكانت تستخدم حوالى 10 آلاف شخص خلال النصف الأول من القرن، على حين كان الصناع المهرة في العاصمة استانبول وفي بورصة ينسجون الأقمشة الغنية بزخارفها والمطلوبة من جانب الموظفين العثمانيين والتي كان الناس يحبونها إلى حد كبير. وإذ استند النساجون إلى هذا الطلب الثابت فإنهم استفادوا أيضاً من تدخل الدولة لضمان إمدادات الحرير الخام من بورصة. وثبت القرار الحكومي سعره وسمح بشحنه إلى استانبول فقط[3]. ولكن فيما بين سنة 1825 تقريباً وسنة 1850 تجاوزت الأسعار الأعلى التي قدمها الأوروبيون للحرير الخام الترتيبات العثمانية الرسمية

وجذبت إليها المواد الخام المطلوبة[4]. وبينما ناضل نساجو الحرير مع مشكلات التموين هذه، تغير قانون الملابس الرسمية إلى الملابس على الطراز الغربي، بحيث قضي على السوق المحلية الرئيسية بين عشية وضحاها. وفي الوقت نفسه، شجع استقدام الغزل والقماش غير الغالي من مانشستر على تغير الأذواق بين المستهلكين العثمانيين، بحيث انصرفوا عن الحرير إلى الملابس القطنية الأرخص سعراً. وحاول نساجو الحرير المنافسة بتخفيض الأسعار، وغالباً ما كان ذلك على حساب النوعية. وهكذا، أغضبوا الباقين من زبائنهم، وبحلول ستينيات القرن التاسع عشر دخلت طوائف نساجي الحرير هؤلاء مرحلة متقدمة من التدهور[5].

أما نسَّاجو الموهير في أنقرة الذين كانوا يملكون ما بين ألف وألفي نول حوالى سنة 1815، فيقدمون مثالاً آخر على انهيار الطوائف الحرفية[6]. فهنا أيضاً تسبّبت المنافسة مع المشترين الأجانب للموهير الخام في قيام مشكلات خطيرة. فقد كان التجار الأوروبيون يشترون بصورة متزايدة الموهير الخام فقط المعدّ للتصدير، على الرغم من حظر الحكومة بيع الموهير الخام لأي أحد غير صناع أنقرة. وفي الوقت نفسه، أدت أقمشة الموهير الأوروبية المصنوعة بالماكينات إلى انخفاض السعر. وبحلول سنة 1850 تقريباً، اختفى نسّاجو الموهير، سوى قلة في بلدة استانوس الصغيرة الذين استمروا ينسجون حتى نهاية القرن[7].

ومع هذا التراجع والانهيار في طوائف حرفية شهيرة وبارزة، كان من السهل استنتاج أن الصناعة العثمانية بأسرها قد تدهورت. وقد اعتبر هذا الاختفاء بمثابة نهاية الصناعة، ولم يكن هناك بحث فيما جاء بعد انهيار طائفة حرفية ما. لقد اختفت عملية نسج الموهير وطائفة النساجين فعلاً في أنقرة. ولكن، كما سنرى، تم إحياء نسج الحرير بل إنه في الحقيقة توسع في بورصة وغيرها من الأماكن. ويبين مثال طائفة صناع الغلايين (لولشي أصناف) أكثر بأننا نحتاج إلى استخدام الحذر الشديد في التأكيد على معنى انهيار طائفة حرفية. فبحلول سنة 1865 عانت هذه المجموعة من العمال أوقاتاً صعبة. فقد انخفض عدد ورشها من 180 إلى 30 ورشة ولم يعد يعمل فيها إلا بعض الرجال المسنين والفقراء[8]. هذا الانخفاض له مغزاه بالتأكيد، ولكن ما هي الاستنتاجات التي ينبغي أن نخرج بها؟ لا يمكن أن نفترض حدوث خسارة صافية للوظائف في الاقتصاد العثماني لأنه، في هذه

الحالة، برزت صناعة جديدة كبيرة وهي صناعة السجائر. فبحلول سنة 1913، استخدمت مصانع السجائر في استانبول وإزمير وحدهما 923 امرأة وفتاة و1071 صبياً ورجلاً[9]. ويوحي هذا المثال بأنه بينما لوحظ موت صناعات عثمانية معينة، لم يكرّس سوى قليل من الدراسات لميلاد الصناعات الأخرى.

ويوضح هذا المثال أيضاً قلة الاهتمام بالعمالة خارج الطوائف الحرفية. وقد تم إغفال إسهام مثل هذه العمالة الصناعية بشكل كلي، قبل انهيار طوائف الحرفيين وبعده على السواء. ويبدو من المحتمل، على سبيل المثال، أن العمالة غير المنظمة قد عوضت جلّ عمال النسيج حوالى سنة 1800. وقد تضمن هذا النوع من العمل الإنتاج للاستهلاك المباشر في البيوت والتصنيع التجاري أيضاً. وعدم الالتفات لقوة العمل هذه نابع من عدة عوامل. أولها، أنه كان للدولة تفاعل مؤسساتي قليل مع العمال خارج تركيبة الطوائف الحرفية. وهكذا، لم تسجل في العادة أنشطتهم في وثائق الدولة المركزية التي يرجع إليها معظم المؤرخين. ولم يحدث إلا نادراً، وفي أوقات الاضطراب على سبيل المثال، أن وجدت جماعات العمال من خارج الطوائف الحرفية طريقها إلى هذه الوثائق والسجلات[10]. كما أن مجموعة العمل هذه كانت أكثر انتشاراً في البيوت وفي الريف أيضاً. ومن ثم يصعب تتبّع أنشطتها وتسجيلها. فمثلاً تظهر مجموعة من النساء النساجات بشكل مختصر بالقرب من أرضروم في الوثائق سنة 1841، فقط لأنهن توسلن للحصول على الإعفاء من ضرائب معينة. وكان هؤلاء نسوة ريفيات مسلمات يشتغلن بشكل مؤقت ثلاثة أشهر كل سنة في الصناعة التجارية للأقمشة الكتانية[11]، وبالمثل أدّى السكان الريفيون في أقاليم الأناضول على البحر الأسود دوراً حاسماً في صناعة النسيج، ولا سيما القطنيات الخشنة، للتصدير إلى الساحل الشمالي للبحر الأسود[12]. أو، لكي نعطي مثلاً آخر، أدّى الصناعيون القرويون دوراً حيوياً في صناعة أقمشة الموهير في أنقرة؛ ولم تكن حكراً على الحرفيين في المدينة نفسها[13]. كذلك كانت ضواحي حلب مراكز حيوية لإنتاج النسيج في الفترة السابقة على سنة 1850. وهكذا، فلا بد من تضمين الصناعة في القطاع الريفي على أيدي العمال غير المنتمين إلى طوائف الحِرَف في أي تحليل للصناعة.

أما ارتباكنا فيما يتعلق بالصناعة العثمانية فيزداد وطأة بسبب إساءة فهم

الطوائف الحرفية ذاتها، والتي كثيراً ما يتم النظر إليها باعتبارها مفارقات تاريخية للدولة استمرت دون أي تغيير من القرن السادس عشر قبل أن تخبو في العهد الجديد للتجارة الحرة. وكثيراً ما تبحث المصادر العثمانية والأوروبية طوائف الحرفيين في ضوء ممارساتها المقيدة، وأفكارها المتحجرة، وهيكليتها الجامدة، وعضويتها المحدودة، وأسعارها الثابتة، وموارد إمداداتها المحمية التي حالت بينها وبين التكيف مع المنافسة الأجنبية. وهذه هي غالباً الصورة التي تقدمها تنظيمات طوائف الحِرَف؛ بيد أن هذه القواعد لم تكن وصفاً دقيقاً للواقع، بل كانت تعبر عن الرؤية المشتركة لكل من الدولة والطوائف حول البيئة المثالية للعمل[14]. أما في واقع الحياة، فقد اختلفت بنية الطوائف وأنشطتها اختلافاً بيِّناً من مكان إلى آخر. وفي كثير من الحالات، لا تتفق حقيقتها مع الرؤية السائدة. وعلاوة على ذلك، لم تختف طوائف الحِرَف في بعض المناطق لكنها عمَّرت وازدهرت حتى القرن العشرين. ولم يكن استخدام العمالة الحرة بحسب قيمة السوق أمراً نادراً وفي بعض الأحيان كانت عضوية الطائفة الحرفية لا تعني أكثر من الإسهام في نشاط صناعي بعينه، ولم تكن تختلف عن غرفة التجارة والصناعة في الزمن الحديث.

وعموماً كانت طوائف الحِرَف مختلطة دينياً، كما كانت الروابط لا تقوم على المساواة؛ إذ عادة ما كانت عضويتها قاصرة على الذكور وتستخدم الإناث. ولمّا كانت عضوية الطائفة تتضمن الانتقال الوراثي للورشة، فمن المحتمل أن النساء كن عضوات في الطائفة ما دام من حقهن وراثة الورشة. غير أنه لا توجد معلومات أكيدة حول هذه النقطة. وبينما اقتصرت عضوية بعض طوائف استانبول على المسلمين أو غير المسلمين، فإن دخول المسلمين وغير المسلمين (مسلم ورعايا قولاري) في طائفة حرفية واحدة، كان معتاداً أكثر على الأقل في العاصمة[15]. أما في سالونيكا، فقد كانت ربع الطوائف فقط مختلطة، ولكن مع ذلك كان ثلثا السكان من ملة واحدة، في هذه الحالة كانوا يهوداً. وقد ضمت طوائف النساجين في حلب كلاً من المسلمين والمسيحيين[16]. وعلى الرغم من الطبيعة المختلطة للطوائف الحرفية، فإن أبناء الديانة الواحدة فقط هم الذين كان يمكنهم التجمع سوياً والعمل بشكل جماعي في مناسبات بعينها، مثل الالتماس إلى الدولة. ففي هذه الأنشطة، كانوا يستبعدون رفاقهم من أعضاء الطائفة ممن لم يكونوا من

مجموعة دينية محددة[17]. وغالباً ما كانت الاختلافات الكبيرة في المدخول تفصل بين الأعضاء في الطائفة نفسها: ففي أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر، كان بعض الصناع في طوائف نساجي الحرير باستانبول يدفعون ما قدره أربعة عشر ضعف قيمة ما يدفعه رفاقهم في الطائفة. وفي طوائف حرفية أخرى مشابهة، كانت الفروق في المداخيل التي تصل إلى خمس وست مرات شائعة[18]. وقد أدى عمل النساء دوراً مهماً في عمل الكثير من الطوائف، سواء في العاصمة أو في الولايات، طوال القرن. وعلى الرغم من أننا لا نعرف دائماً ما إذا كانت النساء قد شاركن باعتبارهن عضوات في الطائفة الحرفية أو باعتبارهن من قوة العمل المأجورة خارج الطائفة، فالمرجح أن الحالة الأخيرة هي التي كانت سائدة. فعلى سبيل المثال، بينما كان أعضاء طائفة نساجي الموهير في أنقرة يناضلون لمواجهة المنافسة الأوروبية في أوائل أربعينيات القرن التاسع عشر، فإنهم طبقوا ما هلل له المعاصرون باعتباره ابتكاراً. ففي السابق كان شيخ الطائفة يشتري الموهير الخام بسعر ثابت من أسواق الأقاليم ثم يوزعه على الغزّالين. لكن في ذلك الحين، دخلت الطائفة في تعاقد مع «النساء الفقيرات» في قضاء أنقرة. وكانت تلك النسوة يشترين الموهير الخام من الأسواق المحلية، ويغزلنه ثم يبعنه إلى الطائفة (صوف وشالجي أصنافي) مقابل أي ثمن يمكنهن الحصول عليه. ولم تحل هذه الطريقة محل طريقة التموين السابقة بل أكملتها، وهو جهد لمواجهة «السعر الرخيص» للأقمشة الأوروبية المصنوعة من الموهير[19]. وعلى الرغم من المزاعم القائلة بأن هذه الممارسة كانت جديدة من نوعها، فإن الاعتماد على النساء اللاتي يقمن بالغزل بثمن رخيص يظهر بوضوح قبل ذلك بكثير. ففي أوائل القرن الثامن عشر، مثلاً، كان الغزل من الدرجة الأولى (من عمل الطائفة الحرفية؟) يباع في السوق لكن النسوة كن يغزلن النوعيات الأدنى، التي كانت أرخص بنسبة تراوح ما بين 50 و75 في المئة، ويبعنه إلى موظف الجمارك (Kolcu)[20]. وبالمثل، كان الصناع الرجال للشرائط المزركشة التي تزين الملابس من قارلوفو، جنوبي جبل البلقان ينتمون إلى طائفة (كتانجي أصنافي)، لكن النسوة اللاتي كن يغزلن خيوط الصوف لهم لم يكنّ ينتمين إلى الطائفة. وحول منتصف القرن التاسع عشر، كانت "كل" الطوائف في استانبول التي تصنع الملابس والأثاث تستخدم النساء للتطريز. فقد كانت هناك، مثلاً، حوالى خمسة آلاف امرأة يعملن آنذاك لحساب طائفة صناع

القلنسوة، وألف أخريات يعملن لحساب طائفة صناع الأحذية(21).

وفي وقت سابق من القرن، كانت كثير من الطوائف الحرفية مقسمة بشكل دقيق، سواء أفقياً أو عامودياً، بحسب البضائع التي تنتجها. فعلى سبيل المثال، كانت هناك طوائف منفصلة تصنع الأنواع المختلفة (بل والألوان المختلفة أحياناً) لأقشمة القطن، والصوف والحرير وكذلك مختلف خيوط الغزل والفتائل. وكان لصناع نعال الأحذية طائفتهم الخاصة، وكذلك كان لمنتجي الجزء الأعلى من الحذاء طائفتهم أيضاً. وفي بعض الأحيان، كانت الطوائف الحرفية المنفردة التي تصنع منتجات ترتبط ببعضها، مثل الأنواع المختلفة من المنسوجات الحريرية، أو تقدم خدمات متشابهة، مثل الحمالين، تنتمي أيضاً إلى منظمة كبيرة تضم عدة طوائف حرفية. غير أنه في أمثلة أخرى، كان العمال الذين يقدمون خدمة خاصة أو منتجاً بعينه ينقسمون إلى عدة طوائف حرفية موزعة على كل أحياء المدينة. وبقيت هذه التجزئة من خصائص الطوائف التي عملت في خدمات النقل وتجارة التجزئة. ولكن فيما يتعلق بالطوائف الحرفية، فمن الواضح أن التنظيم على أساس أحياء المدينة قد تلاشى بمرور القرن. وبحلول ستينيات القرن التاسع عشر، اضطرت بعض الطوائف الضعيفة التي كانت تنتج بضائع مماثلة إلى الاندماج معاً في تنظيمات واحدة. واللافت للنظر أن طوائف نسج القماش التي كانت منفصلة ذات مرة (قماشجي، وقمحجي وجطمجي أصناف لاري) انضمت سوياً في طائفة واحدة. واستجابة لمبيعات منتجاتها المحدودة، لم تعد المجموعة الجديدة التي تكونت تنسج الحرير فحسب، بل أيضاً الأقمشة الصوفية والقطنية والكتانية وكذلك أغطية المفروشات(22).

وليس هناك تقدير متاح حالياً لعدد الطوائف وأعضائها. فقد ضمت سالونيكا في ستينيات القرن التاسع عشر حوالى 116 طائفة منفصلة. ودوّن في أحد سجلات الضرائب سنة 1887 قائمة تضم حوالى 287 طائفة منفصلة في منطقة العاصمة استانبول. وربما يكون هذا التعداد ناقصاً ويعكس أعداد الطوائف التي وصلت إلى مرحلة متقدمة نسبياً من الاندماج. فقد ضمت معظم الطوائف التي ذكرتها القائمة معلمين، ورحالة ومتدربين بين أعضائها(23). وهذا المسح هو أحد المؤشرات الإحصائية على عدم اختفاء الطوائف من العاصمة، حتى في هذا التاريخ المتأخر.

الطوائف الحرفية والاحتكارات

من حيث المبدأ، كان حق الطائفة في إنتاج أو بيع سلعة ما لوحدها يقدم الكثير من المزايا لكل من الدولة والصناعيين على السواء. وكان بعض شيوخ الطوائف يساعدون في جباية الضرائب وتسليمها؛ كما أن الطوائف سهلت تقديم البضائع والخدمات للاستخدام الحكومي والاستهلاك العام. وقد حصلت الطوائف في المقابل على بعض المكاسب الواضحة، بما في ذلك دخولها الحصري إلى الأسواق، والمساعدة الرسمية أحياناً في الحصول على المواد الخام. وقد اختلفت قوة الاحتكارات وفعاليتها من إقليم إلى آخر، وبالنسبة إلى طائفة معينة، ومع مرور الوقت كذلك. وقد سعت الطوائف إلى الحفاظ على احتكاراتها، أو توسيعها، ولم تتردد ولو قليلاً كما سنرى أدناه في الاعتداء على أنشطة الطوائف الأخرى خلال القرن التاسع عشر. وكانت تضغط على الدولة باستمرار طلباً للمساعدة طالما أن الامتياز يعتمد في نهاية الأمر على التعاون الرسمي، الذي لم يكن مضموناً بأي حال من الأحوال. واعتمدت محافظة الدولة على احتكارات الطوائف على الظروف السائدة في حينها. فمثلاً، في سنة 1805 تقريباً عقدت الحكومة اتفاقيات بعيدة الأثر مع الطوائف في كثير من المراكز الحضرية لإنتاج النسيج، ما يعكس مناخ القيود المتزايدة الذي كان سائداً آنذاك. وبحلول سنة 1816، وفي أماكن مختلفة مثل استانبول وبورصة ودمشق وديار بكر، وافق كل النساجين على أن يأخذوا منسوجاتهم إلى مكان واحد (منجنة خانة) لصقله (بردغة). وهناك قامت الدولة بتسجيل إنتاج المنسوجات وفرضت عليه الضرائب؛ وكانت الأقمشة التي تحمل طابعها (الدمغة) هي وحدها التي يمكن أن تباع بصورة قانونية. وهكذا حالت الطوائف بهذا الترتيب دون المنافسة بسهولة شديدة. ولكن في سنة 1839 بدأت ضريبة أرباح تحل محل ضريبة الدمغة هذه كجزء من جهد التنظيمات لإلغاء الإجراءات الاقتصادية. وفرضت استانبول ضريبة الأرباح الجديدة على مراحل في جميع أنحاء الامبراطورية، وتخلت بالتدريج عن ضريبة الدمغة ونظام تجميع كل مصنوعات النسيج في مؤسسة صقل واحدة. وأخيراً في سنة 1878 ألغي نظام احتكار صقل الأقمشة رسمياً في جميع أنحاء الامبراطورية[24].

وقد اتخذ التنظيم الحكومي للصناعة أشكالاً إضافية. فمنذ حوالى سنة 1750

أوجدت طوائف الصناع والتجار في استانبول، بالتعاون مع الدولة، تدريجياً عملية إعطاء إجازة لأولئك الراغبين في ممارسة حرفة ما أو إدارة دكان تجزئة (المفرق). ومع نهاية القرن الثامن عشر، كان الحصول على رخصة (جديك) يعني الحق الحصري للعمل بحرفة ما. وصارت أعداد الرخص التي تصدر لكل نشاط ثابتة، في فترة ما خلال عهد محمود الثاني[25].

وهنا، باستخدام مثال طوائف استانبول، نواجه مرة أخرى مشكلة مألوفة في التاريخ الاقتصادي العثماني، وهي بالتحديد الانحياز لصالح العاصمة. ومن سوء الحظ أن المعلومات الوافرة المتاحة عن الحياة الاقتصادية في استانبول لا تجاريها أية معلومات عن أي منطقة أخرى. ولا شك في أن تجارب الطوائف في العاصمة كانت مختلفة تماماً عنها في أي مكان آخر، لكن الوقائع المتوفرة غالباً ما تفرض الاستخدام المتكرر لأمثلة استانبول.

وفيما أصبحت الاحتكارات شبه راسخة، اتخذت سياسة الدولة مساراً معاكساً في الاتفاقية التركية ـ الإنكليزية سنة 1838 وفي مرسوم الكلخانة سنة 1839. وبالتالي، كان لا بد من إلغاء جميع الاحتكارات. لقد افتتح هذا التشريعان عهداً من الفوضى المفرطة لكل من الحكومة والطوائف. فمن ناحية، تم سحق الاحتكارات في التجارة. إذ بات من الممكن آنذاك تصدير المادة الخام دون إشارة إلى حاجات الصناعيين المحليين، أي نساجي الحرير والموهير، وبذلك تعرضت موارد عيشهم لمزيد من التدهور. وثمة مثال آخر، لقد أعلمت الحكومة طائفة الدباغين في إزمير أن فرمان التنظيمات يحرمها من حقها في شراء جلود الحيوانات من طائفة الجزارين بسعر ثابت. وبدلاً من ذلك، كان على الدباغين منذ ذلك الحين فصاعداً أن يدفعوا الثمن المعروض في السوق وبات من حق الجزارين أن يبيعوا لمن يشاؤون. وقدمت الحكومة نفس المبررات لدباغي استانبول الذين فقدوا حقهم الحصري في شراء الجلود من طائفة الجزارين المحلية. كانت هذه الممارسات مخالفة للتنظيمات، بحسب قول الحكومة، وأصبحت التجارة مفتوحة أمام الجميع[26].

ومع إلغاء الاحتكارات، تطور مباشرة مفهوم الحرية للجميع بين طوائف الحرفيين في العاصمة عندما بدأوا باختبار معنى المراسيم الجديدة. وبينما اتجهت

التجارة إلى التحرّر، كان موقف الصناعة يشوبه شيء من عدم اليقين. فعلى سبيل المثال، حصلت مجموعة من طباعي النسيج، في منطقة أشقودرة في استانبول، من قبل على حق حصري في صناعة نوع معين من القماش (خاصي يمني). وفي غضون سنة بعد الفرمان الامبراطوري سنة 1839، نجحت مجموعة أخرى من طباعي الأقشمة في مكان آخر من العاصمة (في يني قابي) في كسر الاحتكار على أساس أن ذلك يخالف التنظيمات. وفي هذا الوقت حدثت تغييرات كبرى في الأزياء، ما زاد في الارتباك الذي ساد صناعة الأقمشة المطبوعة. وبحلول سنة 1852، تم كسر الاحتكار تماماً، وفي قطاعات مختلفة من المدينة، كانت هناك عشرة مصانع تعمل في الطباعة. وهذا مثال ممتاز على المعاناة الفعلية للطوائف على حين كانت الصناعة ككل تزدهر[27]. وفي هذه الحالة، وعلى الرغم من أن الدولة كسرت الاحتكار في الإنتاج، فإنها كانت لا تزال تسعى إلى الحفاظ على تنظيم أسعار التجزئة[28].

كانت هناك طوائف أخرى أكثر نجاحاً من طائفة طباعي الأقمشة في أشقودرة في التغلب على المنافسين. ففي سنة 1841 رأى صباغو الطرابيش باستانبول بأن الرخصة (الجديك) كانت تخوّلهم سلطة منع الآخرين من دخول الحرفة. وكانت الذريعة في هذه المسألة الملابس التقليدية للبيروقراطية الإصلاحية وكان استهلاكها يتزايد في ذلك الوقت. ففي حالة صباغة الطرابيش وافقت الدولة على شكوى الطائفة، وحكمت لصالح احتكار صباغة الطرابيش. كان ذلك القرار معاكساً تماماً للقرار الذي صدر في حالة طباعي الأقمشة. وبعد ذلك بعقدين من الزمان، أي سنة 1862، شكا صباغو الطرابيش مرة أخرى للحكومة التي أعادت تأكيد حقهم الحصري في صباغة الطرابيش. وبالمقارنة ظلت صباغة النيلة بالموصل احتكاراً حتى سنة 1853 على الأقل، بمساعدة ناشطة من الدولة التي كانت تستفيد من بيع النيلة[29].

وعلى الرغم من التشريعات التي صدرت أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر والتي تهاجم الاحتكارات، فإن نظام الرخصة ظل موجوداً، وهو مؤشر آخر على النضال المستمر من أجل اقتصاد السوق الحر وضده. بيد أن نظام الرخص لم يؤد بالضرورة إلى تأخير توسع الصناعة. ففي أربعينيات القرن التاسع عشر، مثلاً، تم

إيجاد أماكن مرخصة لأولئك الذين كانوا يصنعون أقمشة جديدة مطرزة، وهو منتج لم تكن هناك أماكن لإنتاجه (انظر أدناه). وفي المقابل كانت الورش الجديدة تدفع ضعف الضريبة المعتادة. وهكذا توسعت الصناعة على حين احتفظت الطائفة بالاحتكار وكسبت الحكومة الإيرادات. وفي سنة 1861؛ منعت الدولة إصدار أي رخص جديدة، ولكنها في الوقت نفسه استمرت في مساندة الاحتكارات. وهكذا في 1865، طلبت طائفة الدباغين (قالاي سي أصنافي) المساعدة، شاكية من أن عدد الأماكن المرخصة (الجديك) بقيت محدودة على الرغم من ازدهار الحرفة. واستجابة لذلك، سمحت الحكومة للطائفة بفتح حوانيت إضافية دون ترخيص، شريطة أن تدفع ضعف الضريبة التي يدفعها الدكان المرخص[30]. ومرة أخرى توسعت الطائفة في أنشطتها وحافظت على احتكارها.

وفي ستينيات القرن التاسع عشر، خسرت عدة طوائف مهمة باستانبول احتكاراتها عندما سعت لجنة الإصلاح الصناعي إلى إحياء عدد من الأنشطة الصناعية المهمة. وكانت اللجنة ناشطة فيما بين 1867 و1874، مباشرة بعد أن كانت الحكومة قد عملت على كسب موافقة القوى العظمى على رفع الرسوم على الواردات. احتوى الجهد الحكومي لتحفيز الإنتاج الصناعي ملامح ضد الاحتكارات ومعها في آن معاً. لقد أعادت تنظيم عدد من الطوائف الموجودة في شركات لصناعة بضائع مثل قطع غيار الماكينات، والأقمشة الحريرية، والجلود، وزيت السيرج وزودتها برأس المال والامتيازات الضريبية. كما أن اللجنة استأصلت التمييز الذي كان موجوداً بين الكثير من الطوائف. وهكذا، كما رأينا، فإن الأنواع المختلفة من صناع الأقمشة الحريرية (مثل قماشجي، وقمخججي، وصدلجي) صاروا جميعاً جزءاً من شركة قماشجي. وكان في وسع أي واحد الانضمام إلى المؤسسة التي تكونت حديثاً، سواء كان الشخص منتمياً من قبل إلى طائفة ما أو لم يكن. وكان التنظيم يتطلب من الشخص أن يكون من الرعايا العثمانيين ويشتري أسهماً في المؤسسة التعاونية. وكانت العضوية مفتوحة أمام الجميع، ولكن ضمن إجراءات من بقايا نظام الرخصة، كانت حوانيت الشركة فقط هي التي يمكنها بيع البضائع. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه قد تم مساعدة الشركات الجديدة في الحصول على المواد الخام وأماكن عمل المصانع[31].

وتبنت طوائف عثمانية أخرى أشكالاً جديدة من الإنتاج والتوزيع ولكنها

بقيت داخل إطار الطائفة. ففي الأراضي البلغارية «استمرت الطوائف الحرفية في كونها شكلاً تنظيمياً إلزامياً لمنتجي البضائع» ليس في الفروع الراسخة منذ زمن في الإنتاج فحسب، بل أيضاً في «فروع الإنتاج الجديدة التي ظهرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر»[32]. ولم تكن مثل هذه المؤسسات هي الأشكال الاحتكارية التقليدية لنمط الطائفة الحرفية المثالي. بل بالاشتراك مع طوائف حلب عند نهاية القرن، كانت هذه الطوائف البلغارية مؤسسات ذات تنظيم فضفاض، ذي سلطة تقييد قليلة ولها امتيازات احتكارية ضئيلة. وفي الوقت الحالي لا نعرف كيف تطور هذا النمط في حلب لكن ظهوره في المنطقة البلغارية موثق بشكل أفضل. فهناك ناضلت طائفة صناع الأقمشة الصوفية (العبا) ضد عضو يسعى للإنتاج غير المحدد. وأخيراً خسرت الطائفة المعركة وكسب الصانع حق الإنتاج دون حدود. وفي هذه الحالة، غيرت الطائفة من طبيعتها لكنها لم تنهر نتيجة تمرد أحد أعضائها البارزين. وخارجياً بقي الشكل التنظيمي للطائفة على حاله، واستمر الصانع المتمرد عضواً بها، لكن الطائفة حينذاك لم تعد تضع أي قيود على الإنتاج[33].

إعادة هيكلة الصناعة

المصانع وأهميتها في الصناعة العثمانية

في روايتنا لتاريخ الصناعة العثمانية، تم التركيز كثيراً على المصانع الممكننة، أو بمزيد من الدقة، على غيابها النسبي. وبما أن المصانع بقيت قليلة في عددها، حتى بعد التقدم السريع في أواخر القرن التاسع عشر، كان من السهل أن الافتراض بأن الصناعة العثمانية عموماً لم تكن مهمة. إن المصانع ليست سوى مقياس واحد للإنتاج الصناعي العثماني، وهي في أي حال، فصل قصير في قصة الصناعة العثمانية الطويلة. وكان إنتاج المصنع الآلي مهماً نسبياً عندما يقارن بالإنتاج المحلي واليدوي وقد ظل كذلك. «والمؤسسات الصناعية الكبرى» من كل نوع لم تستخدم إلا حوالى 35 ألفاً من العمال سنة 1914. وهذا عدد صغير جداً عندما يقارن بقوة العمل في الحِرَف اليدوية؛ إذ إن قطاعاً واحداً في مجال الحِرَف اليدوية، هو صناعة السجاد في الأناضول، مثلاً، كان يستخدم عمالاً أكثر من ذلك بكثير، وكذلك كانت صناعة نسج القطن والأقمشة الحريرية ـ القطنية[34]. وفي هذا

الجزء من فصل الصناعة، نقتفي أثر التطور المذهل لا المركزي في النشاط الصناعي.

كانت مبادرات الدولة هي الدافع لبناء معظم المصانع أو محاولة بنائها قبل سنة 1840، وكلها تقريباً كانت في منطقة استانبول. وبعد ذلك لعب رجال الأعمال من القطاع الخاص دوراً متزايد الأهمية، بدءاً من تأسيس مصانع غزل الحرير في بورصة ولبنان. وبعد سبعينيات القرن التاسع عشر، صاروا هم المجموعة السائدة في بناء المصانع وتشغيلها. وكانت جهود الحكومة قد بدأت مع السلطان سليم الثالث، الذي بنى عدداً من المصانع وقام بتحديث عدد آخر، لتسليح الجيش وتجهيزه أساساً، في أثناء الفترة من 1790 إلى 1804 تقريباً. وثمة مبادرة حكومية ثانية لإدخال أساليب الصناعة الآلية الأوروبية بدأت بعد سنة 1826 واستمرت في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وشملت تأسيس مصنع غزل في حي أيوب باستانبول في سنة 1827، ومصانع دباغة وأحذية في بيقوز. وبالإضافة إلى ذلك أسست الدولة مصنعاً للطرابيش سنة 1835 ليحل محل صناعة أغطية الرأس اليدوية. وتم في سيلڤين (إسليمية) في مقاطعات البلقان افتتاح مصنع للغزل والنسيج سنة 1836، في الوقت نفسه الذي تم فيه تحويل مصانع المدافع والبنادق في طوفانة وضولمابخشى باشي بالعاصمة إلى العمل بالبخار. وكانت هذه كلها مشروعات أسستها الدولة بهدف نقل التكنولوجيا الأوروبية(35).

وثمة برنامج آخر متمايز للتصنيع أشرفت عليه الدولة رسمياً طوال السنوات العشر بين أوائل أربعينيات القرن التاسع عشر وخمسينياته. واللافت للنظر هو إنشاء "حي صناعي" غرب استانبول مباشرة، وهو مجمع يحتوي على مصانع تعمل بالآلات ومصانع لسبك المعادن، ومصانع للغزل والنسيج والطباعة وحوض لبناء السفن. كما ضم أيضاً عدداً من المصانع الموجودة؛ مثل بعض مصانع البارود. وتم تأسيس مصانع أخرى في أماكن مختلفة خارج العاصمة وكذلك التخطيط لتأسيس مصانع أخرى، مثل مصنع للأقمشة الصوفية للجيش في باليكشير غربي الأناضول. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت للحصول على المعدات والآلات من فرنسا، فإن المصنع بقي غير مكتمل سنة 1849(36). وثمة مصانع أخرى للدولة يرجع تاريخها إلى منتصف أربعينيات القرن التاسع عشر تضمنت مصنعاً للبارود في

بغداد ومصنعاً كبيراً بالقرب من إزميت، لصناعة الأقمشة الصوفية والطرابيش. وفي هيريقه Hereke كان هناك مصنع لنسج القطن يستخدم آلات إنكليزية وعمالاً إنكليزاً، ثم تحول في أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر، لإنتاج الأقمشة الحريرية للقصر[37].

وقد فشلت بعض هذه المصانع؛ أما بعضها الآخر مثل مصانع هيريقه وإزميت، فقد عاشت حتى بعد سقوط الامبراطورية. وبالنسبة إلى كثير من المصانع سعت الدولة لضمان موارد محلية من المواد الخام، مثل قطعان أغنام الميرينو الأسبانية الغنية بالأصواف بالقرب من بورصة[38]. كما تعاقدت مع البدو لتقديم الصوف لمصنع باليكشير وبنت مصنعاً يعمل بالطاقة البخارية لغزل الحرير في بورصة. وكجزء من هذا الجهد الذي استمر من أربعينيات حتى خمسينيات القرن التاسع عشر، قامت الدولة بمسح الأقاليم الأوروبية والأناضولية بحثاً عن أفضل مصادر الأصباغ المعدنية وتخفيض الوارادت[39]. وباستثناءات طفيفة، حظيت هذه المصانع بأسواق محمية، إذ كانت تنتج للجيش والإدارة المدنية والقصر[40].

واستخدمت مصانع الدولة كلها خلال خمسينيات القرن التاسع عشر حوالى خمسة آلاف عامل ـ من البنات والنساء والرجال. وفي البداية على الأقل، كان الأوروبيون يديرونها ويقومون أيضاً بمعظم الأعمال التي تتطلب مهارة. وفي بعض المصانع، مثل، مصانع أسلحة استانبول في ترسانه وطوفانه، بقي الأجانب بأعداد كبيرة طوال القرن. وقد اعتمدت مصانع الدولة الأولى على مصادر متنوعة للحصول على القوى العاملة فيها. وفي منتصف خمسينيات القرن، عمل الأطفال الأيتام في مصنع للغزل (ريشتى خانه إي أميري) للحفاظ على تواصل الإنتاج للأسطول العثماني. وكان هؤلاء «يتلقون أجوراً مناسبة» وكان يتم إحضارهم بشكل دوري لفترة محددة. وفي البداية، كان يتم تجنيد أطفال الأرمن الأرثوذوكس من مناطق أرضروم وڤان وسيواس لكن أعدادهم لم تكن كافية. ولذلك جمعت الحكومة حوالى مئة من كل من الأيتام الكاثوليك والأيتام الروم الأرثوذكس من نواحي نسج الموهير حول أنقرة ومن أورغب ونجده أيضاً. وفي خمسينيات القرن التاسع عشر استخدم مصنع للغزل (إبليك خانه) البالغين الذين ارتكبوا جنحاً ـ مثل الخبازين الذين غشوا في الوزن، وكذلك أصحاب المراكب، والبقالين، وقاطعي

الأحجار والنساجين - الذين لا تزيد مدة عقوبتهم عن شهر أو شهرين[41]. وللحصول على عمال لمصنع الشبَّة (شبخانه) في منطقة غورديس، أعفت الدولة العمال المحليين من ضرائب معينة ومن الخدمة العسكرية، وبالإضافة إلى ذلك، كانت تدفع أجورهم بالقطعة. وقد ألغى التشريع الصادر سنة 1845 - 1846 هذه الإعفاءات ولم يتبقَّ سوى الأجر المدفوع[42]. وكان مصنع الأقمشة الصوفية في باليكشير يستخدم الغزّالين من قبيلة حراميان[43]. وفي بعض الأحيان تعارض إشراف الدولة على المصانع مع مصالح الطائفة الحرفية؛ فمثلاً، كان هناك مصنع ورق بإزميت يهدد طائفة صناع الورق. ولكي تستوعب الدولة معارضتهم حولت كل إنتاج المصنع إلى أعضاء الطائفة لكي يبيعوه بسعر محدد واحتفظت بعشر الإنتاج الكلي. لكن في أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر، خرق مدير المصنع هذا الاتفاق حين وجد كلفته مرهقة[44].

وقبل عام 1850، سعى عدد من رجال الأعمال إلى تأسيس المصانع. وفي الأساس فإن الوثائق المتعلقة بهؤلاء قليلة، على سبيل المثال، استيراد عزت باشا للأنوال وغيرها من الآلات لنسج الحرير في بورصة[45]. وأيضاً طوَّر اثنان من التجار، أحدهما من «التجار الخيرية» (خيرية تجاري) إنتاج السجاد والكليم في أوشاق وحصلا على مميزات ضريبية معينة، وخططا لاستيراد الآلات من أوروبا (وليس مؤكداً ما إذا كان ذلك بهدف غزل الخيوط أو نسج السجاد)[46]. وفي سنة 1852 قام مفتش رسمي بجولة في مناطق صناعة السجاد وعارض نسج السجاد الآلي. ولم يكن الفحم متوافراً في المنطقة بحسبما قال، كما أن المكننة سوف تؤدي إلى البطالة. «وفضلاً عن ذلك ستكون أكثر كلفة من الأجور التي تُعطى للعمال الآن»[47] وسعى مقاول آخر لبناء مصنع للنيلة بالقرب من إزنيق في الأناضول للحد من الواردات المتزايدة في مواد الصباغة. وخطط ضابط عسكري متقاعد لبناء مصنع لنسج الصوف في مدينة ڤان، ولم نعرف النتائج بشكل أكيد[48].

وفيما بين سنة 1847 وسنة 1868 أسس المستثمرون من القطاع الخاص على الأقل 21 مصنعاً بخارياً لصناعة الخيوط في إقليم بورصة. وفي طرابزون سنة 1862، افتتح مستثمر خاص مصنعاً لصناعة جلد النعال العالي الجودة على الطراز

الأوروبي[49]. وفي السنوات الأخيرة من ستينيات القرن التاسع عشر، بدأت حكومة استانبول ما يرجح أنه أكثر برامجها طموحاً لتشجيع الصناعة. ولا غرابة أن الحكومة قد ركزت على الإنتاج المعتمد على المصانع. ولإحياء الصناعة في العاصمة، أعادت تنظيم الطوائف الحرفية في جمعيات تعاونية تبيع أسهمها (انظر ما سبق). وكان يفترض أن يستخدم رأس المال المجموع لشراء آلات غربية لكي «يضمن رخص الأسعار باستمرار» لهذه المصنوعات. وأسست الحكومة سبع جمعيات فيما بين 1867 و1873، مع خطط لتأسيس المزيد في المستقبل. لكنها تخلت عن المجهود ربما من النتائج غير المشجعة أو بسبب الأزمة المالية التي حدثت خلال أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر.

وأخيراً في سنة 1874، بدأت الدولة سياسة ثابتة من الإعفاءات الضريبية للآلات والأدوات التي تستخدم في المصانع. وبعد ذلك بسنتين، أعفت الغزل الذي تصنعه المصانع من كل الرسوم الداخلية ورسوم التصدير، وقدمت للمستثمرين امتيازات مالية وإعفاءات ضريبية أخرى[50].

وقد عانى كثير من المستثمرين العثمانيين من صعوبات مالية. لنأخذ مثلاً مصنعاً للمسامير في إزمير كان ينافس المسامير المستوردة. كانت الواردات تدفع ضريبة 8 في المئة عند إحضارها داخل البلاد، لكن المصنع كان يدفع ضريبة 8 في المئة على قضيب الحديد المستورد و4 في المئة أخرى على شحن المسامير التي يصنعها إلى أي مكان في الامبراطورية. ومن المؤكد أن هذا النوع من المواقف كان يشجع روّاد الأعمال على تحقيق مكاسبهم من التفاوض وبيع التنازلات بدلاً من بناء وتشغيل المصنع[51]. لكن كان هناك عدد كاف من المستثمرين الفعليين، وأن كل زيادة على رسوم الاستيراد ـ عام 1861 ـ 62 ومجدداً عام 1907 - إلى ازدهار متواضع لعملية بناء المصانع[52].

وبعد سبعينيات القرن التاسع عشر، زاد عدد المصانع العثمانية بسرعة كبيرة، بفضل رأس المال الخاص أساساً. وكانت مصانع كثيرة تستخدم مواد خاماً مستوردة؛ السكر لمعامل التكرير والورق لصناعة السجائر. وفي معظم الحالات كانت المصانع الجديدة تنتج المواد الغذائية للاستهلاك المحلي، مثل الدقيق، والثلج والمعكرونة وكذلك البيرة، وهي منتجات كانت تتمتع «بحماية طبيعية» من

المنافسة الأوروبية[53]. وكانت هناك استثناءات لهذه القاعدة إذ قام بعض الصناعيين بمنافسة الواردات بشكل مباشر. ففي إزمير، مثلاً، كانت أكبر مصانع الحديد في العالم العثماني تحتوي على كير للحدادة وصناع الغلايات وسبائك ويستخدم حوالى مئتي عامل. كما أن رواد الأعمال العثمانيين والأجانب أسسوا مصانع لغزل الصوف والصباغة في غربي الأناضول لإمداد صناعة السجاد. أما خيوط القطن المصنوعة آلياً، فقد تطورت تطوراً مهماً، عادة في المواضع القريبة من المصادر الرئيسية للقطن الخام. وكان تصنيع التبغ وصناعة السجائر يستخدم أعداداً كبيرة من عمال المصانع. وفي سنة 1875 كان المصنع الذي يحتكر التبغ في استانبول يضم 70 موظفاً و1400 «عامل» (كانت أكثريتهم بالفعل من النساء). وفي بدايات القرن العشرين، كان مصنع التبغ في جبالي بالعاصمة يستخدم 1600 شخص. وكان هناك 180 فارزاً من الذكور ومئة قاطع (غير محدد الجنس)؛ وكان معظم الباقين من الإناث اللاتي يقمن باللف وصناعة السجائر. وفي إزمير وسامسون وسالونيكا استخدمت المصانع التي تحتكر التبغ كلها حوالى 1400 من النساء والرجال[54].

وقرب نهاية الفترة، كانت سالونيكا واستانبول ومنطقة أضنة وكذلك نواحي صناعة خيوط الحرير في بورصة ولبنان، تضم التجمعات الرئيسية للإنتاج الذي تنتجه المصانع التي تعمل بالآلات. أما المراكز الصناعية الكبرى الأخرى مثل حلب ودمشق فقد ظلت منطقة المنتجين من أصحاب الورش الصغيرة. وعند نهاية القرن، مثلاً، حاول بعض روّاد الأعمال الحلبيين جلب أنوال الجاكار ولكنهم أخفقوا؛ وفي الوقت نفسه تبنى صناعيون آخرون بنجاح هذه الأنوال في ديار بكر[55].

وقد شهدت سالونيكا تقدماً ملحوظاً لنشاطات بناء المصانع في أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر. فقد أسس روّاد الأعمال سلسلة كاملة من المشروعات الجديدة: مصنعاً للتقطير، وستة مصانع صابون، ومصنعاً واحداً لكل من القرميد، والطوب، والمسامير، والسجائر وكذلك عشرة مصانع أخرى[56]. وعلى سبيل المثال، ضاعف مصنع السجائر الإنتاج بين 1888 و1892، وكان يستخدم حوالى 400 عامل. وتراجعت صادرات الصوف الخام بحدة من سالونيكا بسبب زيادة إنتاج الأقمشة الصوفية للجيش وللمستهلكين المحليين والمستهلكين في بلاد الشام. وبحلول منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر، كانت المصانع المحلية

تستهلك أربعة أخماس الإنتاج الكلي من الصوف في الإقليم. وهناك مصنعان لغزل القطن تم تأسيسهما سنة 1878 وسنة 1884، وكانا يستخدمان 800 عامل. وبدأت هذه المصانع، ومصنع آخر في ناوسا القريبة، تتنافس بنجاح مع الغزل المستورد في رخص الأسعار. وبحلول أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر كانت هناك أربعة مصانع ـ اثنان في سالونيكا واثنان في ناوسا ـ تصدر الغزل إلى مقدونيا، وألبانيا، وبلغاريا، وصربيا والأناضول والأرخبيل. وفي سنة 1907، بقي أحد مصانع القطن في سالونيكا مغلقاً بعد عشر سنوات من الإهمال لكن الآخر زاد الإنتاج إلى مليون ونصف مليون باوند في السنة. وبالقرب منه، في فيرويا (كارافيريا)، كانت هناك مصانع لغزل القطن تنتج سنوياً 300 ألف باوند، على حين كان مصنع آخر في أوديسا (فودينا) المجاورة ينتج ضعف هذه الكمية. ومن أماكن أخرى في المقاطعات الأوروبية، مثل أدرنة، كانت مصانع الغزل تستهلك 30 في المئة من القطن الخام المحلي سنة 1889. وفي ذلك الوقت، كان في إدرنة أيضاً مصنعان للحرير ومطحنتان للدقيق تعملان بالبخار[57] وفي استانبول كانت مصانع غزل القطن يديقوله Yedikule تستخدم القطن العثماني وبدأت تنتج الغزل في أوائل تسعينيات القرن. وبحلول سنة 1914 كانت معظم ملابس الجيش تنتج في مصانع الحكومة ولم تعد تستورد من إنكلترا، وكان أحد المصانع يضم 125 نولاً و1500 عامل. وقد فتح اثنان من رجال الأعمال من البوسنة وألبانيا مصنعاً للأقمشة العسكرية في قره مورسيل، ضم مئة نول حديث و500 عامل، معظمهم من موطني هذين الرجلين. وتم تأسيس مصنعين في طرابزون سنة 1885 لصناعة الصابون وقد خفضا الواردات بقدر كبير[58]. وتم تأسيس مصانع كبيرة تعمل بالطاقة البخارية في أضنة أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر، لغزل القطن والحرير على السواء. وبحلول سنة 1912، كان هناك مصنعان لغزل القطن يضمان 15000 مغزل وماكينتي نسيج و230 نولاً. وفي طرطوس المجاورة كان هناك مصنعان للغزل يحتويان على 26.000 مغزل. وكان كل مصنع غزل يمتلك محلجاً للقطن لتوفير المادة الخام. وكانت ثلاثة أرباع الغزل المنتج تذهب إلى منطقة الأرخبيل والبحر الأسود، على حين كان المشترون المحليون يحققون التوازن. وفي مصنع واحد، كان قطاع النسيج يستهلك ما يصل إلى نصف الغزل المصنوع في قسم الغزل بهذا المصنع[59].

كانت هذه مكاسب كبيرة. وبحلول سنة 1898، مثلاً، كانت هناك سبعة مصانع لغزل القطن في الامبراطورية تمكنت من القضاء على الغزل الأجنبي في الأعداد الدنيا. لكن المصانع كانت تسد نسبة صغيرة فقط من الحاجة العثمانية للأقمشة القطنية. وإذا ما أخذنا مصانع غزل القطن العثمانية برمتها سنة 1911 نجد أنها كانت تنتج أربعة آلاف طن من غزل القطن كل سنة، وهو ما يساوي تقريباً ربع ما يستهلك في الامبراطورية آنذاك. وكان متوسط إنتاج الأقمشة القطنية من المصانع العثمانية ألف طن سنوياً بما يقدر ربما بحوالى 2 في المئة من الأقمشة القطنية التي كان يتم استيرادها[60].

ولا يمكن تحديد إسهام المصانع العثمانية في مجمل الإنتاج الصناعي بقدر أكبر من الدقة لأن الإحصاءات لا يمكن الاعتماد عليها. ووفقاً لإحدى هذه الإحصاءات، تم تأسيس 56 مصنعاً قبل سنة 1880، وتم تأسيس 51 مصنعاً آخر خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن، بالإضافة إلى 107 مصانع فيما بين سنة 1901 وسنة 1915[61]. هذه الأرقام، على الأقل بالنسبة إلى الفترة حتى تسعينيات القرن التاسع عشر، لا يمكن أن تكون صحيحة؛ إذ إن عدد مصانع الحرير التي أقيمت في بورصة حتى ذلك التاريخ تجاوز وحده الإجمالي الذي تمت الإشارة إليه. وثمة مسحان حكوميان لمشروعات المصانع التي تم تنفيذها سنة 1913 وسنة 1915 يثيران مشكلات مشابهة. وهذان المسحان يشوبهما قدر من العيوب بحيث لا يجعل لهما سوى قدر ضئيل من الفائدة. إذ إن عمليات المسح تمت بعد فقدان مساحات كبيرة من الممتلكات الأوروبية إبان حروب البلقان ومن ثم فهي لا تتضمن القاعدة الصناعية المهمة في إقليمي سالونيكا ومقدونيا. وبحسب التعاريف التي استخدمت في التعداد، استبعد الإحصاء الورش الصغيرة، سواء منها ما تعتمد على الحرفة اليدوية أو على الآلات. وعلاوة على ذلك، فإنها حسبت فقط تلك المؤسسات الواقعة في استانبول وغربي الأناضول ـ إزمير، وإزميت، وبورصة، وباندرما، ومانيسا، وأوشاق. وهكذا، تجاهلت الإحصاءات التطور الآلي الرئيسي الذي حدث حول أضنة وكذلك المصانع الصغرى في هربوت، وطرابزون، وديار بكر، وأفيون قرة حصار، وأماسيا. . . إلخ وتزداد عدم أهمية المعلومات بسبب فقر القاعدة الإحصائية التي قام المسح عليها. فثلث المؤسسات التي تم إحصاؤها لم تكن تحتفظ بدفاتر صحيحة. وفي أحد المصانع، الذي كان يستخدم مئة عامل،

زعموا أن المالك كان يحتفظ بحساباته مدونة على الحائط بالقلم الرصاص.

وتكشف هذه الإحصاءات الناقصة عن أن استانبول كانت تضم ما يزيد على نصف المصانع، على حين ضمت إزمير ربع المصانع التي تم إحصاؤها. وكانت نسبة 8 في المئة من المصانع ملكاً للدولة، و11 في المئة ملكاً لشركات مساهمة و81 في المئة ملكاً خاصاً. وكان رأس المال المؤسس، لكل المصانع التي أحصيت ومعظمه أجنبي، يقدر إجمالاً بمبلغ 1.193 مليون قرش. وكان معظم الملاك من الرعايا العثمانيين، ومن التجار عادة، لكن استثماراتهم في رأس المال كانت بالكاد تساوي 10 في المئة من نسبة استثمارات الأجانب الذين كانوا أقل عدداً. وجاءت استثمارات رأس المال الأجنبي أساساً بعد سبعينيات القرن التاسع عشر عندما صارت الفوائض المالية الأوروبية متاحة بشكل متزايد للاستثمار في الخارج[62].

ولم يكن تركيز المصانع حول استانبول وفي الأقاليم الأوروبية مصادفة. إذ إن الحجم الضخم لسكان استانبول كان يوفر أعداداً كبيرة من العمال وسوقاً للاستهلاك. وفي ولاية سالونيكا، كانت كثافة السكان هي الأعلى في الامبراطورية، حوالى 75 شخصاً للكيلو متر المربع. وكانت كل من المدينتين، علاوة على ذلك، تمتلك سكك حديد ومواصلات بحرية متطورة بشكل جيد نسبياً تصلها بالأجزاء الأخرى في الامبراطورية وبأوروبا. كذلك كانت المناطق الواقعة حول أضنة تتمتع بمواصلات ممتازة بالسكك الحديدية والنقل البحري كما كان لها ارتباط وثيق بمناطق إنتاج القطن الخام في سهل شكوروفا. غير أن العمالة في منطقة أضنة الصناعية لم تكن متوافرة. وفي بعض الحالات، كان مالكو المصانع، وهم من التجار أساساً، يحضرون العمال الأرمن من خاسين وزيتون وعينتاب ويوفرون المساكن لهم. وكانت عنابر النوم شائعة في الكثير من مواقع المصانع الأخرى، مثل مصنع السجاد الحكومي في هريقه، ومصانع خيوط الحرير في بورصة. وفي حالات أخرى كثيرة، مثل مصانع غزل الصوف بأوشاق، وبعض مصانع استانبول وسالونيكا، كان العمال يعيشون في بيوتهم ويتنقلون يومياً إلى أعمالهم مشياً على القدمين[63].

وكانت عمالة الأطفال شائعة ليس فقط في أضنة، بل أيضاً في جميع

المصانع التي لدينا معلومات عن عمالها. وقد شكلت البنات الصغيرات نسبة مهمة من إجمالي قوة عمل المصانع العثمانية وساعدت أجورهن المنخفضة في تمكين هذه المصانع من المنافسة. غير أنهن كن يستخدمن في العادة لفترات قصيرة، مما كان يجبر الإدارة على تدريب العاملات الجديدات باستمرار ويؤخر ظهور قوة عمل أكثر مهارة. وفي هذا الصدد، كانت قوة العمل في المصانع العثمانية تشبه كثيراً نظيرتها في الولايات المتحدة وأوروبا.

حالة إنتاج غزل القطن

كانت المنازل والورش العثمانية، لا المصانع، هي المكان الذي شهد أهم التغيرات في إنتاج النسيج العثماني خلال القرن التاسع عشر. فقد أدى استيراد الغزل الأوروبي، والأقمشة، ومواد صباغة الأقمشة، دوراً حيوياً في تحول الصناعة العثمانية. إذ إن هذه الواردات التي كان يبيعها التجار المحليون ويستخدمها الصناع العثمانيون، قد قضت على أنشطة صناعية واستحدثت أخرى في أنماط تنوعت إقليمياً وزمنياً بشكل كبير. فقد قوضت واردات غزل القطن والأقمشة القطنية، مثلاً، ثم أغرقت الشبكة التي كانت مزدهرة الإنتاج وتتخذ مركزاً لها في قيسرية في الأناضول[64]. وخلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، استمر تجار قيسرية في إمداد القطن الخام من أضنة إلى الغزّالين في بعض مدن الأناضول الشمالية، مثل زيلي وميرزيفون وڤيزير قوبرو. وكان التجار آنذاك إما يبيعون الغزل إلى مراكز صناعية أكبر، مثل بورصة، أو يوزعونه في مكانهم لصناعة التفتة (تقليداً للمنتج الهندي الذي كان سائداً في وقت من الأوقات) للاستهلاك المحلي أو للتصدير إلى القرم. وبعد ذلك بعشر سنوات، كان هؤلاء التجار لا يزالون ناشطين، يقدمون النيلة وقطن أضنة والقطن القرمزي إلى النساجين في بور جنوب شرقي الأناضول الذين كانوا يصنعونه ألبسة للتصدير إلى قيسرية القريبة وجوموشخانه التي تقع على مسافة أبعد إلى الشمال[65]. غير أنهم كانوا يتنافسون باستمرار مع الأسعار المتواصلة الانخفاض للمصنوعات البريطانية، وبحلول ستينيات القرن التاسع عشر، استسلموا. وربما سجلت هذه السنوات العشر نهاية إنتاج قيسرية.

وقد تضمنت الأنشطة الجديدة التي أوجدتها واردات غزل القطن البريطانية صناعة نسيج الأقمشة القطنية في مدينة عربكير. ففي هذه البلدة القريبة من مالطيا،

المصانع التي لدينا معلومات عن عمالها. وقد شكلت البنات الصغيرات نسبة مهمة من إجمالي قوة عمل المصانع العثمانية وساعدت أجورهن المنخفضة في تمكين هذه المصانع من المنافسة. غير أنهن كن يستخدمن في العادة لفترات قصيرة، مما كان يجبر الإدارة على تدريب العاملات الجديدات باستمرار ويؤخر ظهور قوة عمل أكثر مهارة. وفي هذا الصدد، كانت قوة العمل في المصانع العثمانية تشبه كثيراً نظيرتها في الولايات المتحدة وأوروبا.

حالة إنتاج غزل القطن

كانت المنازل والورش العثمانية، لا المصانع، هي المكان الذي شهد أهم التغيرات في إنتاج النسيج العثماني خلال القرن التاسع عشر. فقد أدى استيراد الغزل الأوروبي، والأقمشة، ومواد صباغة الأقمشة، دوراً حيوياً في تحول الصناعة العثمانية. إذ إن هذه الواردات التي كان يبيعها التجار المحليون ويستخدمها الصناع العثمانيون، قد قضت على أنشطة صناعية واستحدثت أخرى في أنماط تنوعت إقليمياً وزمنياً بشكل كبير. فقد قوضت واردات غزل القطن والأقمشة القطنية، مثلاً، ثم أغرقت الشبكة التي كانت مزدهرة الإنتاج وتتخذ مركزاً لها في قيسرية في الأناضول[64]. وخلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، استمر تجار قيسرية في إمداد القطن الخام من أضنة إلى الغزّالين في بعض مدن الأناضول الشمالية، مثل زيلي وميرزيفون وڤيزير قوبرو. وكان التجار آنذاك إما يبيعون الغزل إلى مراكز صناعية أكبر، مثل بورصة، أو يوزعونه في مكانهم لصناعة التفتة (تقليداً للمنتج الهندي الذي كان سائداً في وقت من الأوقات) للاستهلاك المحلي أو للتصدير إلى القرم. وبعد ذلك بعشر سنوات، كان هؤلاء التجار لا يزالون ناشطين، يقدمون النيلة وقطن أضنة والقطن القرمزي إلى النساجين في بور جنوب شرقي الأناضول الذين كانوا يصنعونه ألبسة للتصدير إلى قيسرية القريبة وجوموشخانه التي تقع على مسافة أبعد إلى الشمال[65]. غير أنهم كانوا يتنافسون باستمرار مع الأسعار المتواصلة الانخفاض للمصنوعات البريطانية، وبحلول ستينيات القرن التاسع عشر، استسلموا. وربما سجّلت هذه السنوات العشر نهاية إنتاج قيسرية.

وقد تضمنت الأنشطة الجديدة التي أوجدتها واردات غزل القطن البريطانية صناعة نسيج الأقمشة القطنية في مدينة عربكير. ففي هذه البلدة القريبة من مالطيا،

تطورت مصانع النسيج في عشرينيات القرن التاسع عشر وأوائل الثلاثينيات وازدهرت طوال ما تبقى من القرن. وكانت هذه صناعة جديدة تماماً في البلدة، وتقوم على استيراد الغزل البريطاني. وبحلول سنة 1836، كان هناك حوالى ألف نول في عربكير تستخدم حوالى 210 ألف باوند من الغزل البريطاني.

> الكمية ليست مهمة ولكن استخدام أنوال كثيرة هو ما يدهش حيث ازدهرت الصناعة في غضون ست سنوات، وقبل ذلك كانت الأنوال قليلة والغزل من إنتاج البلاد. هذه الصناعة في هذا الجزء من تركيا قد فاقت استخدام السراويل القطنية الواردة من بريطانيا العظمى، لأن الصناعة المحلية كانت أرخص وأكثر متانة في النسيج واللون[66].

وكانت الصناعة، التي استخدمت آنذاك 4800 بيت من عائلات المسلمين، و1200 من عائلات الأرمن «في حالة ازدهار». ويؤكد بناء معمل صباغة جديد في ستينيات القرن على استمرار النشاط[67]. وفي سنة 1888، كانت أنوالها اليدوية الألف لا تزال تنسج القماش القطني الخشن وكانت المدينة «مزدهرة». وفي ذلك الوقت، كان الإنتاج السنوي للأقمشة يتصاعد بسرعة، وتضاعف إلى حوالى 120 ألف قطعة، خلال منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر. واستمر المستهلكون العثمانيون يفضلون هذه البضائع المصنوعة محلياً على البريطانية بسبب متانتها وثبات ألوانها، ولأن أسعارها تنافسية[68]. وفي العقدين التاليين، زادت قدرة البلدة على النسج، وفي سنة 1907، كان هناك ما يزيد على 1200 نول عاملة[69].

لم تكن عربكير، قبل استخدامها الغزل البريطاني، مركزاً صناعياً مهماً. ويبدو صعودها إلى الصدارة مهماً لعدة أسباب. أولاً، أن المثال يوضح أن الواردات من المنسوجات الأوروبية لم تكن بالضرورة تسبب بطالة بين العثمانيين. ففي هذه الحالة، حدث العكس، إذ إن واردات الغزل خلقت 1200 فرصة عمل جديدة ثم حافظت عليها (مع افتراض أن هناك عاملاً واحداً لكل نول). كما يناقض تطور عربكير الافتراضات حول الربط بين الجغرافيا وتأثير الواردات الأوروبية. إذ لم تكن المسافة من الساحل دائماً المتغير الحاسم. ذلك أن عربكير تبعد عن الساحل أكثر من زيلي وميرزيفون ووزير كوبرو لكنها استخدمت الغزل

البريطاني بينما حافظت المدن الثلاث الأخرى على تقاليدها في غزل الخيوط من قطن أضنة الخام. ولم يكن العامل الحاسم هو الجغرافيا بل مصالح صناع الغزل المستقرين في المدن الثلاث وتجار قيسرية الذين كانوا سيخسرون إذا حل الغزل البريطاني محل قطن أضنة. أما في عربكير فإن هذه العقبات أمام التجديد لم تكن موجودة ولذلك ظهرت نماذج التصنيع الجديدة. وقد صعدت هذه المدينة بالتالي إلى الصدارة في التصنيع على حين تدهورت المدن الثلاث الأخرى.

وفي بعض المناطق، اختفى غزل القطن يدوياً بحلول سنة 1840. وفي النهاية كان الغزل البريطاني أرخص وذا نوعية أرقى. وقد أتاح استخدامه لصناع الأقمشة العثمانيين تخفيض الكلفة في الوقت الذي كانت فيه أسعار المنسوجات تهبط في أوروبا. وقد حرر استخدام هذا الغزل العمال من الأعمال التي تستهلك وقتاً طويلاً لقاء أجور متدنية. وعلى العموم، فإن غزل الخيوط هو الأدنى من حيث المهارات المطلوبة ومن حيث الأجور، إذ كان الناسج يكسب عدة أضعاف أكثر مقابل ساعة العمل.

ومع ذلك، استمر الغزل اليدوي لخيوط القطن، في بعض المناطق حتى الحرب العالمية الأولى. فقد كانت «كل» النساء الكرديات بالقرب من ديار بكر يغزلن الخيوط في فصل الشتاء أثناء خمسينيات القرن التاسع عشر. وكانت تلك النسوة فقيرات بالقدر الذي لا يسمح لهن بشراء الغزل المستورد أو حتى القطن الذي يغزلن منه الخيوط. ولذلك كن يجمعن القطن ويتقاضين أجورهن عيناً. وكانت النسوة يغزلن القطن الخام الذي كسبنه ويبعنه في المدينة لقاء المزيد من القطن الخام. وكن يكررن الدورة حتى تتوافر لأزواجهن الكمية الكافية من الغزل لنسج الثياب للعائلة، وبيع الفائض في السوق[70]. وفي أثناء سبعينيات القرن التاسع عشر، كانت النساء القرويات في شرقي الأناضول يقدمن للنساجين الغزل في مقابل الأقمشة المصنوعة. وكان نساجو هربوت يستخدمون الخيوط المغزولة يدوياً في تسعينيات القرن التاسع عشر. وبالقرب من سيواس شاع الغزل اليدوي خلال أواخر الثمانينيات، وكانت النساء يغزلنه في بيوتهن باستخدام عجلات الغزل[71]. وعند نهاية القرن، كان الغزالون القرويون حول مدينة الموصل يقدمون سنوياً للنساجين في المدن ما يزيد على 1.5 مليون باوند من غزل القطن. وفي

أوقات التدهور الاقتصادي توقف منتجو الأقمشة في الموصل عن شراء الخيوط من هؤلاء القرويين. وبدلاً من ذلك، عمدوا إلى توفير تكلفة العمالة بشراء القطن الخام من حلب وغزله بأنفسهم[72]. وكان النساء والرجال على السواء يقومون بالغزل «أثناء الأوقات التي لا يكونون فيها مستخدمين في عمل مربح آخر»[73]. وانتشر غزل القطن (وكذلك الصوف وشعر الماعز) أيضاً في عينتاب المجاورة في أوائل القرن العشرين. وكانت النسوة يستخدمن قطن أضنة والقطن الهندي كذلك، بل بعض القطن الذي يتم شحنه عبر أوروبا، لينسجن في بيوتهن ما يقدر بمئة طن سنوياً[74]. ويذكّر الانتشار الواسع للغزل اليدوي بمثل هذه الكميات بقوة بأن التحول الصناعي في الشرق الأوسط جرى على نحو غير متعادل، وعلى مدى فترة طويلة تخرج عن نطاق هذه الدراسة.

صناعة الحرير في بورصة كمثال

توضح صناعة الحرير في بورصة أيضاً الطرق المعقدة التي اتبعها روّاد الأعمال العثمانيون للتكيّف مع التحولات في التكنولوجيا والسوق. كما أن مصير صناعة بورصة يشجع أيضاً على القيام بدراسة أعمق للصناعة العثمانية وتحدي المفاهيم الشائعة عن «التدهور» ويجبرنا على إعادة تقييم معنى هذا المصطلح.

اجتمعت المنافسة من نساجي الحرير الأوروبيين، ومراسيم الإصلاح التي أصدرتها الدولة، وتغير الأذواق وانخفاض أسعار البضائع القطنية بشكل حاد معاً ضد حرفة نسج الحرير القديمة في بورصة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وعند نهاية العقد الأول من القرن التاسع عشر، كانت بورصة تنتج سنوياً أكثر من مئة ألف قطعة من البضائع الحريرية المصنعة، التي تدرجت ما بين أقمشة بلوزات النساء حتى المخمل. ومن الواضح أن ذلك الإنتاج كان قياسياً، وهو قفزة كبيرة في الإنتاج لم تحدث سوى بعد سنة 1808[75]. وثمة طفرة تكنولوجية مهمة في إنهاء الأقمشة الحريرية ربما تكون هي السبب في القفزة. ذلك أن إدخال الأساليب الفنية الجديدة، واستخدام الحجارة بدلاً من النار في التشطيب النهائي، قد حدث في الوقت الذي شكلت فيه الدولة والطوائف احتكار المرحلة النهائية من تصنيع الأقمشة. وقد أنتجت الطريقة الجديدة أقمشة ذات جودة عالية وأرخص ثمناً. وفي المراحل الأولى من استخدامها، تحرك نساجو الحرير في استانبول

لاحتكار العملية. وعندما انتشرت في بورصة ودمشق وديار بكر طلبوا بأن تقوم الدولة بتفكيك مصانع الإنهاء التي أقامتها الطوائف في المدن الثلاث. غير أن الحكومة رفضت الطلب ووقفت إلى جانب أولئك الذين سعوا إلى إنتاج أحسن منتج بأرخص الأسعار(76).

كذلك كانت منطقة بورصة تقدم غزل الحرير اللازم للسداة(*) (مشدود) للنساجين المحليين وبكميات كبيرة (حوالى 5000 أقة في الشهر) للصناع في استانبول العاصمة وحلب. وكان موظفو الدولة يطلبون بيع الحرير الخام بالأسعار المحددة من قبلهم. لكن كان المشترون الأجانب يقدمون أسعاراً أعلى، كما كانوا باستمرار يوقفون الإمدادات. وفي بعض الأوقات، صار النقص في الحرير الخام خطيراً وحرجاً. ولإزالة هذه المشكلة، اشتكى نساجو الحرير باستانبول سنة 1810 مطالبين بالحق في إنتاج الحرير الخام الذي يحتاجونه بأنفسهم(77). وبشكل أكثر عمومية، سعت الحكومة إلى حل المشكلة بإصدار مرسوم يقضي بعدم بيع الحرير الخام إلى النساجين الأجانب أو المحليين باستثناء نساجي استانبول وبورصة(78).

كذلك قوّض صناعيو المنسوجات الأوروبيون مكانة صناع الأقمشة الحريرية في بورصة بالمضاربة على أسعار مواد الصباغة الطبيعية. فمن ناحية، كانت مواد الصباغة التي تنتج داخل الامبراطورية، مثل جذر الفوّة «للأحمر التركي»، قد صدّرت بسبب السعر الأعلى السائد في أوروبا. ومن ناحية أخرى، قفزت أسعار مواد الصباغة التي كان الصناع العثمانيون يستوردونها قفزة عالية جداً، أو اختفت البضائع كلها من السوق. وفي أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر وأوائل الأربعينيات، اشتكت طوائف الصباغين من الأسعار المتصاعدة للمواد المستوردة مثل ملح النشادر والنيلة وأن أخشاب البقم لم تعد متوفرة. وفي غضون خمس سنوات أثناء ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كان ثمن مواد الصباغة قد زاد مئة في المئة(79). وبحلول الأربعينيات، كان إنتاج الأقمشة الحريرية قد هبط إلى 20 ألف قطعة تقريباً، كانت كلها للاستهلاك المحلي. وفي السنوات العشر التالية، هبط

(*) السداة: ما مُدّ من خيوط النسيج طولاً وهو خلاف اللُحمة.

الإنتاج إلى ما بين 12 ـ 15 ألف قطعة[80]. وخلال هذه الأزمة سعى عزت باشا من ناحية بورصة إلى إعادة تنظيم نساجي الحرير المحليين. وفي البداية سعى فقط نحو النساجين المحليين وكوَّن شركة معهم، بحيث يقتسم الأرباح معهم بالتساوي. وحاول أيضاً أن يجمع رأس مال لاستيراد الآلات الأوروبية لنسج الحرير وتشطيبه لكي ينتج ما هو تقليد للمنسوجات الحريرية الغربية. وبعد خمس سنوات من المحاولة، حصل الباشا على اثني عشر نولاً من الطراز الإيطالي وكذلك على خدمات أحد أرباب العمل الإيطاليين. لكن البضائع لم تكن تشبه المنسوجات الأوروبية «على الإطلاق»[81].

حدثت تغيرات وظيفية هامة في بورصة أثناء العقود الأربعة من القرن. فقد قوّض النقص الذي بلغ 80 في المئة من ناتج الحرير المحلي معيشة نساجي الحرير بالتأكيد. ومن ناحية أخرى، فإن منتجي الحرير الخام واجهوا سوق تصدير تنمو بسرعة فيما حلّ غزل القطن البريطاني محل المحلي تماماً من بورصة. وهكذا تضاءلت أهمية نسج الحرير وغزل القطن وبرزت أنشطة صناعية أخرى لتحل محلهما. فقد تحول كثير من نساجي الحرير إلى إنتاج الأقمشة القطنية، اعتماداً على الغزل البريطاني. كما أن صناعة خيوط الحرير النامية امتصت بصورة متزايدة أعداداً كبيرة من العمال، بما في ذلك أولئك الذين كانوا من قبل يقومون بغزل خيوط القطن[82]. والواقع أن الإمكانية المتوافرة للحصول على عمل ذي أجر مرتفع في صناعة الحرير الخام الناشئة في العقود الأربعة الأولى من القرن التاسع عشر، ربما تكون قد سارعت من تدهور كل من نسج الحرير وغزل خيوط القطن. وقد وجدت خيوط القطن البريطانية سوقاً جاهزة بصفة خاصة لأنها أطلقت العمالة لقطاع خيوط الحرير، في مراحل توسعها الأولية وقدمت أجوراً عالية لاجتذاب العمال. وفيما بين سنة 1815 وسنة 1845 تقريباً ارتفع سعر السوق العالمية للحرير الخام بشكل كبير وزاد إنتاج بورصة من الحرير الخام أربع مرات، دون تغيير في التكنولوجيا المستخدمة[83]. وخلال هذه الفترة، ربما حوالى سنة 1838، غير صناع خيوط الحرير في بورصة ما يسمى أسلوب البكرة الطويلة إلى طريقة البكرة القصيرة، وهي طريقة أنتجت حريراً خاماً أفضل ويناسب حاجات المصانع الأوروبية. ولتشجيع التحول تلقّى الصناع مكافأة قدرها 25 في المئة لكي ينتجوا بحسب طريقة البكرة القصيرة. وفيما بين 1840 و1845 ارتفعت الأجور الإجمالية

لصناع بكرات الحرير عشر مرات بينما ناضلوا لتلبية طلبات الأجانب، مستخدمين البكرات التي تعمل يدوياً[84].

وفيما بين منتصف الأربعينيات ومنتصف الخمسينيات من القرن التاسع عشر، تضاعف إنتاج الحرير الخام مرة ثانية، لكن هذه المرة بتكنولوجيا جديدة. ففي تحوّل سريع بشكل ملحوظ استكمل في غضون خمس عشرة سنة، صارت بكرات الحرير التي كانت يدوياً موجودة في مصانع تعمل بقوة البخار وتستخدم آلاف العمال. لقد حمل عمال الحرير الفرنسيون، وربما تكون بدايتهم مع عائلة جليزال التي وفدت إلى بورصة سنة 1834 وأسست مصنعاً للغزل، حاملة معها التكنولوجيا الجديدة ورأس المال الأوّلي. وبحلول خمسينيات القرن التاسع عشر وصل عدد أعضاء المستعمرة الفرنسية في بورصة إلى 67 عضواً؛ كانوا جميعاً يعملون سابقاً في صناعة الحرير الفرنسية، وهم الآن يعملون كميكانيكيين، وعمال بكرات، وصباغين ونساجين. (وربما يكون عزت باشا أو بيوت ليون التجارية قد أدّوا دوراً في جمع هؤلاء الخبراء الفرنسيين، بيد أن ذلك أمر لا يمكن حسمه بالتأكيد). وفي سنة 1844 أو 1845 افتتح مسيو فولكايزن Falkeisen من بازل ما يعتقد معظم المؤرخين أنه أول مصنع بخاري في المنطقة. وقد أسس فولكايزن، بمقتضى عقد مع شركة من ليون، المشروع بالمشاركة مع تاشجيان أوهانس، الذي كان مترجماً في القنصلية البريطانية المحلية، وشخص يسمى بايوغلو أوسيب. وفي سنة 1850، كانت المصانع العاملة بالبخار تنسج 10 بالمئة من مجمل إنتاج الحرير الخام. وفي سنة 1860 كان لف الخيوط يدوياً قد اختفى بشكل أساسي، بحيث لم يكن يمثل سوى 2 في المئة من الإنتاج الكلي. وكان هناك حوالى 46 مصنعاً بخارياً يستخدم على الأقل 4200 شخص[85].

وفي البداية، واجه أصحاب المصانع صعوبات في اجتذاب العمال. وكانوا يجلبونهم فقط من بين السكان اليونانيين ويدفعون أجوراً تعتبر «عالية بشكل لافت للنظر» كما فعل روّاد أعمال آخرون خلال فترة ازدهار إنتاج الخيوط يدوياً. ولإيجاد عمالة أرخص، تحول مديرو المصانع إلى مصادر أخرى، بعضها خارج مدينة بورصة. لقد بنوا عنابر للنوم بالقرب من المصانع وجندوا بصفة أساسية البنات الصغيرات «جداً» من المناطق الريفية المجاورة. وكانت البنات يمكثن

بالقرب من المصانع خلال فصل الغزل ثم يعدن إلى منازلهن عملياً بكل أجورهن. وبعد سنة 1855 تقريباً كان يتم استخدام البنات والنساء التركيات، وكان بعضهن من اليهوديات، وحوالى هذا الوقت، أصدر البابا في روما مرسوماً يسمح للبنات الأرمنيات أن يعملن في المصانع[86]. ومع تنوع مصادر العمالة المتاحة هبطت الأجور بحدة. وقد عبر مراقب أوروبي عن هذا الأمر على نحو مختلف: «استقر مستوى الأجور باطراد مع القيمة الحقيقية للعمل... وكل الأمور تمضي نحو الأحسن في أجمل المدن»[87]. بعد ذلك، وحتى الحرب العالمية الأولى، كانت أجور العاملين في خيوط الحرير هي الأدنى في الصناعة العثمانية[88].

استمر نمط العمالة النسائية التي تعمل موسمياً لقاء أجور منخفضة في المصانع التي تدار بطاقة البخار لإنتاج بضاعة نصف مصنعة مخصصة للتصدير حتى نهاية الفترة. وفي نصف القرن الذي أعقب سنة 1860، تأرجح إنتاج الحرير الخام بحسب الطلب في سوق عالمية سريعة التقلب، والمنافسة من المنتجين في الشرق الأقصى، والأمراض التي تصيب دود القز[89]. وقد هبط الإنتاج بشكل حاد في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر وحتى أواخر الثمانينيات. ثم ارتفع الإنتاج بفضل الطلب العالمي، واكتشاف علاج ضد الأمراض طوره لويس باستور كان يتم استيراده من فرنسا، وجهود تجار الحرير، والحكومة وإدارة الدين العام. لكن حدث التعافي فيما هبطت الأسعار أكثر من النصف فيما بين سنة 1850 وسنة 1900[90].

وخلال القرن، تزايد إنتاج بورصة من الحرير الخام عشرة أضعاف، حدث معظمه قبل سنة 1870 عندما ارتفع الإنتاج حوالى ثماني مرات. وتميز التاريخ اللاحق بشكل أساسي بالعودة إلى المستويات السابقة، مع زيادة صافية قدرها حوالى 15 بالمئة في إنتاج الحرير الخام بين عام 1870 وفترة الذروة قبل الحرب العالمية الأولى. وفي أوجها، امتلكت مقاطعة بورصة وناحية إزميت المجاورة لها حوالى 165 معمل غزل، تنتج 700 ألف كلغ من الحرير الخام. وكانت معظم المعامل قائمة خارج بورصة في البلدات الصغيرة والقرى، قرب مصادر شرانق دودة القز وحيث كانت العمالة أرخص. وضمت اثنتان وثلاثون بلدة وقرية خارج المدينة أكثر من 75 بالمئة من القدرة الإنتاجية للمصانع التي كانت تعمل بالبخار عام 1909[91].

وعلاوة على ذلك، حقق إنتاج الأقمشة الحريرية في بورصة عودة جديدة. وكما رأينا من قبل، فقد هبط الإنتاج السنوي للأقمشة إلى أقل من 20 ألف قطعة في خمسينيات القرن التاسع عشر، وكان يتم نسجها على مئتي نول على الأكثر. لكن ارتفع إنتاج الأقمشة عند منتصف التسعينيات. واستخدام حوالى 500 نول بتكنولوجيا لم تتغير حوالى 13 ألف كيلوغرام من الحرير الخام لنسج 40 ألف قطعة من القماش للاستهلاك المحلي. وفي سنة 1908 كان هناك 800 نول في المدينة تستخدم 37 ألف كيلوغرام من الحرير الخام لإنتاج 110 آلاف قطعة من الأقمشة الحريرية، وهو ما قد يكون رقماً قياسياً قد تحقق في فترة ما بعد سنة 1800[92]. وبحلول سنة 1910، كانت ستة أنوال آلية تعمل وتستهلك وحدها عشرة آلاف كيلوغرام من الحرير الخام، مما يضيف إلى المستويات القياسية المسجلة قبل سنتين.

وعند نهاية الفترة، كانت المراحل المختلفة الكثيرة في صناعة الحرير في بورصة تستخدم أعداداً كبيرة من العمال. فقد كان هناك ما يقدر بمئة وثلاثين ألف عائلة تربي شرانق دود القز، وهو عمل بدوام جزئي تتخلله مهمات أخرى. وكانت مصانع خيوط الحرير تستخدم 19 ألف شخص آخرين، من العمال الموسميين أيضاً. أما نسج الحرير، فربما يكون قد استخدم ألفي شخص. ففي سنة 1810، على سبيل المقارنة، كانت تربية شرانق القز تشغل ربما 25 ألف عائلة، بينما كان عمل الخيوط والنسيج سوياً يستخدم حوالى عشرة آلاف شخص[93]. وهكذا حدث انتعاش للأعمال الماهرة في قطاع النسيج في وقت لاحق من تلك الفترة، بحيث وصل تقريباً إلى مستويات أوائل القرن التاسع عشر. وبصفة إجمالية استخدمت الصناعة عدداً من العمال سنة 1900 أكبر بكثير مما استخدمته سنة 1800. غير أن الأعمال الجديدة كانت تتطلب مهارة منخفضة، وتدفع أجوراً متدنية، وهي أعمال محدودة تماماً. وكان كثير ممن يقومون بتربية شرانق القز يقومون بهذا العمل باعتباره عملاً جانبياً، لكي يحصلوا على قليل من النقود؛ وكانت غالبية القائمين بلف خيوط الحرير من البنات الصغيرات، ولم يكنّ يستمررن في العمل بعد الزواج. ولم تستطع أي مجموعة أن تراكم النقود أو المهارة كما أن الصناعة لم تحفز تطور الأنشطة الصناعية العثمانية الأخرى.

عودة الازدهار الصناعي بعد سنة 1870

لمحة عن الصناعة اليدوية

وكما يظهر مثال صناعة الحرير في بورصة، تحركت العمالة بيسر من أحد قطاعات صناعة النسيج إلى قطاع آخر. وفي حالة صناعة الحرير، صار غزالو خيوط القطن يقومون بإنتاج خيوط الحرير، وقد جذبتهم في البداية الأجور الأكثر إغراء. وبمعنى من المعاني، نمت صناعة الحرير الخام على حساب إنتاج خيوط غزل القطن. وهكذا، فإننا عند إعادة تقييم التغيرات التي طرأت على الصناعة، نحتاج إلى تفحص التغيرات التي طرأت على مجمل قطاعاتها بدقة. ولم يكن تدهور أحد القطاعات الصناعية يعني بالضرورة تدهوراً كلياً في الإنتاج الصناعي؛ ففي بعض الأحيان كانت هناك زيادة تعويضية في إنتاج المنسوجات الأخرى[94]. ففي مدينة طرابزون، حافظت صناعة نسيج محلية متواضعة على بقائها، وكانت تقوم بها النسوة المسلمات والمسيحيات اللاتي يتقاضين أجورهن بالقطعة، وكن يصنعن الملابس الخارجية وأغطية الرأس (تشادور). وخلال العقد الأول من القرن العشرين، نمت هذه الصناعة بمعدل الثلث، وأضافت حوالى عشرين نولاً إلى المجموع. وفي هذا الوقت بالضبط، تدهور النسيج المحلي للمآزر القطنية (البشتماليات) وتم التخلي عن عشرين نولاً. وهكذا، يبدو، أن نساجي القطن تحوّلوا إلى إنتاج الأقمشة الحريرية. وفي كل من طرابزون والمنطقة الساحلية الممتدة إلى سامسون، كان إنتاج الأقمشة الحريرية «قد أظهر نمواً غير عادي في السنوات الأخيرة»[95]. وقد حدثت الزيادات في نسيج الحرير على اتساع الامبراطورية: لم تحدث زيادات كبيرة في الإنتاج في بورصة فحسب بل أيضاً في المراكز الكبرى الأخرى مثل ديار بكر وحلب.

ومع تزايد الواردات من الأقمشة الأوروبية والأميركية، استمر الإنتاج العثماني من المنسوجات الحريرية والقطنية في كثير من المناطق، سواء كانت ريفية أم مدينية، في المنازل أو في المصانع، للاستهلاك المنزلي وللبيع. وفي سبعينيات القرن التاسع عشر، كان هناك حوالى 12 ألفاً من الأنوال تنسج بغرض التجارة في نواحي أرضروم وديار بكر وهربوت. وكان ثلث هذه المراكز في المدن تنسج الأقمشة الأغلى ثمناً، وتستخدم نساجي الحرير حوالى مئة يوم في السنة ونساجي

القطن والحرير ـ القطن حوالى 290 يوماً في السنة. بيد أن معظم النساجين، الذين كانوا يعملون على حوالى ثمانية آلاف نول، كانوا يعيشون في مناطق ريفية. وفي المدينة والريف، كان النساجون رجالاً وصبية دون سن السادسة عشرة، ويبدو أن العمل بالقطعة كان سائداً[96]. وفي تسعينيات القرن التاسع عشر «كانت كل عائلة تقريباً» في الأناضول لا تزال تمتلك نولاً يدوياً[97]. وكانت مدينة الموصل آنذاك تمتلك حوالى 800 نول تنسج أقمشة متنوعة، أهمها القطنية. وبعد عشرين سنة، كان هناك ما يقدر بألف نول تعمل في الموصل، وكان عدد مساو تقريباً يعمل في أماكن أخرى من الأقليم[98]. وفي إقليم سيواس، كانت النسوة يعملن على حوالى عشرة آلاف نول منزلي، تستخدم الخيوط المستوردة لإنتاج الأقمشة القطنية الخشنة المخططة على حين كان هناك ما يقدر بعشرة آلاف نول أخرى تنسج في غربي الأناضول[99]. وثمة تقدير، من المؤكد أنه منخفض جداً، يوحي بأن نواحي الأناضول كانت تضم 30 ألف نول على حين كانت أقاليم الشام تمتلك 14 ألف نول على الأقل[100]. وعندما ترتفع أسعار المنتجات الزراعية، ربما كانت العائلات الريفية تتجاهل النسيج، على حين كانت في الأوقات غير المواتية، تعود مرة أخرى لصناعة الأقمشة للعائلة وللسوق. وكانت الصناعة المنزلية تتأرجح وفقاً للمحصول؛ إذ إن العمالة العائلية كانت بين جزر ومد فيما بين الصناعة والزراعة، اعتماداً على ظروف السوق وفرص الدخل.

وقد حدث ازدهار صناعي حقيقي في صناعة المنسوجات والأحذية وغيرها من البضائع، وبدأ في سبعينيات القرن التاسع عشر ليستمر حتى الحرب العالمية الأولى. ومن المهم أن نلحظ أن هذا النمو كان مصحوباً بزيادة مستمرة في الواردات العثمانية من المنسوجات الأوروبية. وهكذا فإن كلاً من الإنتاج المحلي والواردات من المنسوجات تزايدت في الوقت نفسه. وكانت عودة الازدهار الصناعي راجعة بشكل جزئي إلى إلغاء معظم الرسوم الداخلية التي كانت بمثابة وباء أثر بشكل كبير في الصناعات المحلية داخل الامبراطورية. وقد لعب هبوط الأسعار عالمياً بين 1873 ـ 1896 دوراً مهماً. فعندما تحوّل معدل التبادل التجاري ضد المنتجات الزراعية، انخفضت المداخيل الريفية والقدرة على شراء الواردات بشكل كبير. ولكن اتضح بالفعل في بعض المناطق «انبعاث عظيم في الصناعة» قبل إلغاء الرسوم الداخلية وقبل بداية هبوط الأسعار[101]. وهناك عدة عوامل وراء

ذلك. فخلال الثلث الأخير من القرن، كانت السوق المحلية أكبر حجماً بلا شك، بفضل الزيادة الطبيعية في السكان، والهجرة، والأعداد المتضخمة لسكان المدن الموانىء. كما أن الحوادث التي جرت في أوروبا كان لها تأثيرها. وأخيراً حصد العمال الأوروبيون بعض الفوائد من التصنيع وارتفعت أجورهم الفعلية. وهكذا، تدهور سعر العمالة العثمانية بالمقابل بعد سنة 1850 تقريباً، وقد تم تعويض فجوة الأجور المتزايدة بدرجة ما من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاج الصناعي الأوروبي. ويجب أن يعزى الفضل الكبير في الازدهار الصناعي إلى الصناعيين أنفسهم الذين تأقلموا مع البيئات المتغيرة باستراتيجيات متعددة. فقد قبلوا أجوراً أقل وزادوا من تخفيض كلفة الإنتاج بتغيير نسب مكوناتها المختلفة من العمالة والمواد المحلية والمستوردة. وهكذا خفضوا الكلفة في بعض الحالات باستبدال الغزل الأجنبي المصنوع آلياً بالناتج المحلي اليدوي. وفي حالات أخرى، وبفضل اختراع صباغة الألياف الصناعية، كان العمال العثمانيون يصبغون الغزل والأقمشة المستوردة وبذلك يستبدلون مكونات العمالة الأوروبية بعمالة عثمانية (أرخص). واستورد روّاد الأعمال بشكل متزايد خيوط غزل بيضاء بدلاً من الملونة وعمدوا إلى الصباغة والطباعة المحلية للأقمشة المستوردة البيضاء. وعلى الرغم من أنه كان يؤخذ على مواد الصباغة الصناعية انخفاض جودتها وعدم ثباتها، لكنها قللت تكلفة الإنتاج. فقد كانت سريعة وسهلة في الاستخدام كما كانت رخيصة. وربما يكون استخدامها قد زاد من تقويض الاحتكارات بين طائفة الصباغين ما دام الغزالون والنسّاجون يستطيعون استخدام التكنولوجيا الجديدة بأنفسهم. وبالإضافة إلى ذلك، قلد روّاد الأعمال العثمانيون بنجاح الصناعات الأوروبية التي حلت من قبل محل الأقمشة المحلية والأقمشة الهندية، في مرحلة سابقة، في السوق العثمانية. كما أنهم ابتدعوا طُرزاً جديدة وأساليب جديدة لسوق محلية فعلية، بحيث جعلوا من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على المنتجين الأوروبيين أن يخوضوا غمار المنافسة. وكان كثير من الطرز الجديدة يتضمن الإفراط في استخدام التطريز، وهي زينة تتطلب عمالة كثيفة رخيصة الأجر لا يمكن لمانشستر أن تنافسها. وبتشجيع استهلاك الأنواع الجديدة من الأقمشة المطرزة (وكان يمكن أن يكون القماش نفسه مستورداً) أوجد الصناعيون العثمانيون سوقاً لمنتج فريد يمكن أن يباع بثمن رخيص، بفضل وفرة أعداد النساء اللاتي يمكنهن العمل بأجور زهيدة.

الصناعة اليدوية للتصدير العالمي

صناعة الدانتيلا: ظهرت عدة صناعات بعد سنة 1870 هدفها التصدير للسوق الغربية. وقد أوجد المتعاملون في التحف (أنتيك) أول هذه الصناعات في استانبول عن طريق المصادفة تقريباً. فقد كانوا يبيعون الدانتيلا القديمة للمستهلكين في أوروبا، ولكن في وقت ما بعد سنة 1850 استنفدوا الكمية المتوفرة. لذا، ولإرضاء عملائهم، بدأوا في بيع نسخ من النماذج القديمة كما ابتدعوا طرزاً أخرى أيضاً. وللحفاظ على هذا المشروع الذي كان مزدهراً آنذاك، كان التجار يستوردون سنوياً 80 ألف كيلو جرام من الغزل من بريطانيا والنمسا وألمانيا، ويسلمونها للنسوة اللاتي يعملن في بيوتهن بالعاصمة. وكانت تلك النسوة يصنعن غزل الدانتيلا ويحولن المنتج النهائي للتجار الذين كانوا يشترونه بالوزن. وكان التجار يصدرون الإنتاج كله، إلى باريس ولندن بشكل رئيسي. وتظهر الحسابات أن كمية الدانتيلا المنتجة استخدمت 7600 امرأة طوال الوقت على مدار السنة؛ ولأن الصانعات كن يقطعن هذا العمل للقيام بالأعمال المنزلية وغيرها من الواجبات، فإن عدد النساء المستخدمات في الصناعة كان أعلى كثيراً بالتأكيد[102]. وتكشف صناعة الدانتيلا عن أن واردات الغزل، كما هي في حالة عربكير، غالباً ما كانت تدر ربحاً صافياً في العمالة للاقتصاد العثماني.

وفي نهاية القرن، بدأ صناع عثمانيون آخرون إنتاج وتصدير الدانتيلا «الأيرلندية» وكذلك المطرزات وغيرها من المنسوجات. ففي أعقاب مذابح الأرمن في تسعينيات القرن، أسست البعثات التبشيرية المسيحية الأجنبية في عدة ولايات أناضولية وعربية مراكز للنسيج على أساس العمالة الرخيصة، وكانت موجهة عادة إلى الأسواق العالمية. وفي مركز البعثة التبشيرية المهم في ميرزيفون بمنطقة البحر الأسود، استخدم المبشرون الهبات الإحسانية الأميركية والبريطانية لتشجيع صناعة جديدة مزعومة. وكانت عدة مئات من الناس يصنعون سنوياً 150 ألف يارد من القماش القطني المخطط بالإضافة إلى بعض الفوط[103]. وبالقرب من أضنة كان الأطفال في ملجأ خاجين والكثير من السكان «الفقراء» يعملون لإنتاج الأقمشة القطنية والسجاد، برأس مال قدمه المانحون الأميركيون والبريطانيون. وفي أورفة، وعينتاب ومرعش، كانت النسوة والأطفال الأرمن يعملون بتوجيه البعثة التبشيرية

الأميركية، ويقومون بالتطريز لحساب المشترين الإنكليز والأمريكيين. وبحلول سنة 1910، كانت النسوة اللاتي يستخدمن الكتان الناعم، والحرير والكتان العالي الجودة من بلفاست يصدرن «مناديل السيدات، ومفارش الأطباق المستديرة، ومفارش الطاولات، والياقات والأوشحة» وكذلك أحزمة الرجال الحريرية، إلى الولايات المتحدة ومصر. وفي عينتاب استخدم وكيل شركة أيرلندية سنة 1911 عدة مئات من النساء والأطفال. وكانوا ينتجون مناديل كتانية للنساء وأشغال الدانتيلا وسرعان ما صاروا منافسين للمؤسسات الوطنية الصغيرة التي كانت تصدر مباشرة إلى الولايات المتحدة. وعشية الحرب، كان إقليم بلاد الشام «يحتل بسرعة المركز الأول في إنتاج الدانتيلا الأيرلندية»[104].

صناعة السجاد: لا شك في أن السجاد والبُسُط هي أشهر الصناعات العثمانية كما أنها تحتل مكاناً محبباً في كثير من البيوت الأميركية والأوروبية وكذلك بيوت الشرق الأوسط وتحتل المكانة نفسها في الأعمال[105]. وبحلول منتصف القرن الثامن عشر أحدث المشترون الأجانب تأثيراً في الإنتاج المحلي وممارسات التسويق. فقد بدأ الطلب الغربي يتحرك صوب آفاق جديدة حوالى سنة 1850. وعقدت سلسلة من المعارض العالمية في لندن، وباريس، وڤيينا، وفيلادلفيا فيما بين سنة 1851 وسنة 1876 أثارت الاهتمام الغربي المتزايد بسرعة بالسجاد الشرقي[106]. وصار السجاد تقريباً من المنتجات التي تستهلك بكميات ضخمة بحلول سنة 1900، عندما صار يستخدم في بيوت الطبقة الوسطى، بل حتى عائلات الطبقة العاملة في كل من أوروبا والولايات المتحدة.

ارتفعت صادرات السجاد العثماني. ففي العقد الأول من القرن التاسع عشر، كانت أوشاق أهم مدينة منتجة للسجاد في الأناضول وصدرت ما بين 50 و60 ألف متر مربع من السجاد إلى أوروبا[107]. وعند نهاية القرن فاقت صادراتها من السجاد 440 ألف متر مربع إلى أوروبا وأميركا. وقد قفزت شحنات السجاد من الامبراطورية العثمانية إجمالاً من حوالى 17 مليون قرش في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر إلى ما يزيد على 32 مليون قرش عند منتصف التسعينيات. وكانت معظم صادرات السجاد تمر عبر إزمير. وخلال سبعينيات القرن وحدها، تضاعفت قيمة صادرات السجاد من إزمير ثم زادت ثلاث مرات على مدى السنوات الثلاثين التالية[108].

وكان مركز تصنيع السجاد التجاري في غربي الأناضول، وبدرجة أقل، في

وسطه. وإذا ما عدنا القهقرى إلى القرن السادس عشر، فإن قبائل مثل القجار، والقره كجلي، والقزل كجلي، وتكالي وكييكلي كانت قد استقرت في غربي الأناضول وجلبت معها صناعة السجاد. وصار القجار هم الأكثر استقراراً وأخذوا يصنعون السجاد في مدينة أوشاق. وخلال معظم فترات القرن التاسع عشر كانت المراكز الرئيسية لإنتاج السجاد المصدر هي مدن أوشاق، وقوله، وغورديس ودبمرجي. وحتى تسعينيات القرن كانت أوشاق تنتج على الأقل ثلثي السجاد المصنوع في الأناضول لأغراض تجارية. وتضاعف إنتاج السجاد هناك فيما بين 1870 و1890 ثم ارتفع بنسبة 50 في المئة أخرى خلال السنوات العشر التالية(109). وفي سنة 1850 واجهت الصناعة بالفعل صعوبة في الحفاظ على مستوياتها؛ ذلك أن الحياكة والصباغة الرديئة لم تكن نادرة. وتزايدت ضغوط الطلب كثيراً بحيث هجر حرفيّو أوشاق نسج الكليم بدرجة كبيرة وركّزوا على صناعة السجاد(110). (وكانت غورديس قد اشتهرت بنوع من الأقمشة القطنية الخشنة لكنها أوقفتها لصالح صناعة السجاد في وقت مبكر من القرن). وقد ترسخ الإنتاج في ستينيات القرن التاسع عشر وكان لدى أهم تجار أوشاق حوالى ثلاثة آلاف منزل تنتج سنوياً 84 ألف متر مربع من السجاد.

ومنذ خمسينيات القرن التاسع عشر، بدأ الكيميائيون الأوروبيون يطورون الأصباغ التي تنتج الألوان التي لم يكن يتم الحصول عليها إلا من الطبيعة؛ وبنهاية القرن كانت الأصباغ الصناعية متاحة لمعظم الألوان. وكانت هذه الأصباغ الكيماوية أرخص وأسهل في الاستخدام من المواد الطبيعية كما أنها أوجدت تشكيلات من الألوان المفضلة لدى المشترين الأوروبيين والأميركيين(111). ويبدو أن التخلي عن الأصباغ الطبيعية كان سريعاً في كثير من المناطق وتسبب في خسائر كبيرة في الدخل للقرويين الذين كانوا يوردونها للتجار. فمثلاً، كان عمال قوله في ستينيات القرن التاسع عشر لا يستخدمون إلا الأصباغ الطبيعية، وكان ثمن التوت الأصفر في ولاية قونية المجاورة يصل إلى 40 ـ 50 قرشاً للأقة. وحوالى سنة 1906 تسببت الأصباغ الصناعية في هبوط السعر إلى قرش واحد وهبط إنتاج قونية من حوالى 60 ألف أقة إلى ألف أقة فقط.

وفي إطار الطلب الأجنبي الكبير، كان هناك احتمال للحصول على الكثير من الربح؛ فمثلاً ارتفعت أسعار سجاد أوشاق حوالى 50 في المئة على الأقل فيما

بين أربعينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر. وجلبت الأرباح الكبيرة إغراءات كبيرة. إذ إن بعض المنتجين دفعوا بالسجاد إلى الأسواق مع اهتمام قليل بالجودة واستخدام الصباغ الأنيليني، وهو صباغ عضوي اصطناعي، ما أدى إلى تدمير سمعة مراكز الإنتاج التقليدية مثل أوشاق[112]. ومع نهاية القرن كان القطن قد حل محل الصوف في صناعة الأقشمة في غورديس، وديمرجي، وفي إسبرطة جزئياً.

وقد أدى تدهور النوعية إلى استجابات سريعة في بعض المناطق. ففي أربعينيات القرن التاسع عشر حاول روّاد الأعمال المحليون والحكومة العثمانية إيقاف التخلي عن النماذج التقليدية. وفي العقد التالي، لجأ بعض المنتجين إلى استيراد الأصباغ الكيماوية الأوروبية.

وخلال فترة الانتقال إلى الأصباغ الصناعية، صار الأجانب أكثر نشاطاً كما سيطروا بشكل متزايد على صناعة السجاد. وتم جلب الصبّاغين من أوروبا إلى مراكز صناعة السجاد في أوشاق وقوله وديمرجي. فوقع الكثير من معامل الصباغة تحت سيطرة البيوت التجارية المتمركزة في إزمير وغالباً ما كانت مملوكة لوكلائهم. وكان الوكلاء يوزعون أوامر التجار بصناعة السجاد بين المنتجين المحليين مقابل عمولة 3 في المئة. لكنهم كانوا يحصلون على معظم أرباحهم من معامل الصباغة، إذ كانوا يطلبون من جميع منتجي السجاد المتعاقدين معهم ألا يستخدموا سوى الأصباغ المنتجة في معامل الصباغة الخاصة بهم فقط.

وكان هناك ما يقدر بثمانية معامل صباغة كبيرة في أوشاق وحدها، كما كانت هناك معامل أخرى للصباغة على قدر من الأهمية في قوله، وغورديس، وأق حصار وديمرجي. وكان بعضها لا يزال يستخدم الأصباغ الطبيعية حتى سنة 1900 على حين كان بعضها الآخر يستخدم الصباغ الأنيليني. وكان المنتجون في أوشاق يستخدمون الأصباغ الصناعية المستوردة أساساً من ألمانيا وفرنسا. لكن عند نهاية القرن، بدأت معامل الصباغة في شركات تجار إزمير الكبرى تستخدم الأصباغ الطبيعية وحدها والصبغة الحمراء الصناعية العالية الجودة، الإليزارين(*)، في محاولة من جانبهم لتحسين النوعية.

(*) الإليزارين: صباغ أحمر يحضر من قطران الفحم (وكانوا يستخرجونه قديماً من الفُوّة).

ويمكن القيام بالخطوات المختلفة في صناعة السجاد ـ الغسيل، والغزل، والصباغة، والحياكة ـ على يد شخص واحد أو عدة أشخاص. ففي الأناضول كان عدد الأشخاص المختلفين الذين يقومون بعمل سجادة يتفاوت بحسب العلاقة مع سوق الإنتاج. فكلما كان الالتزام بالتصدير أكبر، كان تقسيم العمل أكثر دقة. وتكشف أقدم تقارير القرن التاسع عشر عن أن سيڤري حصار كانت أكثر المراكز حيوية في توفير الصوف إلى المدن التي تقوم بالحياكة. وفي أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، كان الرجال من القرى القريبة من أوشاق يقومون بغسل الصوف وتبييضه. أما النساء، اللاتي كان يشار إليهن أحياناً على أنهن من العجائز، فكن يقمن بعد ذلك بغزل الصوف في بيوتهن. وعلى الرغم من أن استخدام دواليب الغزل كان معروفاً في منطقة أوشاق، فإن معظم خيوط الغزل كانت تغزل يدوياً لأن هذه الطريقة كانت تنتج غزلاً مصنوعاً بطريقة أكثر ملاءمة لإنتاج السجاد[113]. وكانت الصناعة المنزلية المحلية تؤمن بشكل رئيسي الكمية المتزايدة من خيوط الغزل المطلوبة في أوشاق حتى تسعينيات القرن التاسع عشر. وفي العقد السابق، كان كل منزل بالفعل في المدينة يعمل بشكل ما في صناعة السجاد. بيد أن الحاجة إلى خيوط الغزل استمرت في الارتفاع على حين زاد إنتاج أوشاق من السجاد ثلاث مرات فيما بين سنة 1885 وسنة 1896. وفي تسعينيات القرن التاسع عشر، أخذ الرجال على عواتقهم مهمة الغزل الذي كان من قبل مقتصراً على النساء، تاركين للنسوة مزيداً من الوقت للقيام بالحياكة. كما أن البدو اليوروك كانوا يصنعون خيوط السداة لبيعها إلى منتجي أوشاق، على حين كان القرويون على مسافة حوالى 40 كم من المدينة يغزلون لحمة السجاد[114].

وبعد الغزل، كانت تتم صباغة خيوط الغزل، سواء في معامل صباغة مستقلة أو في المصابغ التي يملكها الوكلاء الذين يتقاضون العملة. وكانت لدى الصباغين كتب فيها وصفات لتحضير الألوان، تحتوي كل صفحة على وصفة منفصلة لتحضير لون ما؛ وكان يلحق بالصفحة عينة من الغزل الملون. وفي بعض المراكز المهمة، مثل قوله، استمرت النساء في صباغة الغزل. وفي أوشاق، كانت النسوة أيضاً يقمن بهذه المهمة، ولكن في وقت ما في القرن التاسع عشر صار ذلك وقفاً على مجموعة منفصلة من العمال الذكور. وفي أوشاق، وليس في غيرها من مراكز الإنتاج، صارت صباغة خيوط الغزل منفصلة عن وظائف النسج، وذلك نتيجة

للطلب المتزايد، وربما، زيادة السيطرة الأوروبية على أعمال الصباغة. ويحتمل أن يكون حدث هذا الاختلاف في الوظيفة في أوشاق في ثمانينيات القرن التاسع عشر، عندما تم استخدام الأصباغ الصناعية بشكل كلي وعندما وصل معلمو الصباغة الأوروبيون إلى المنطقة. وكان النسج يتم على أنوال أوسع في بيوت المدينة مما في خيام البدو. وفي أوشاق، كانت هناك أنوال كبيرة جداً قبل إن عرضها وصل إلى ثمانية أمتار. وكان حائكو السجاد في أوشاق من النساء والبنات الصغيرات وحدهن. بالمقابل، كان الرجال وكذلك النساء والبنات يحيكون السجاد في قوله وغورديس[115]. وكان عدد العاملين على الأنوال قد ارتفع بشكل مطرد في أوشاق خلال القرن التاسع عشر، ما يشير إلى الاعتماد المتزايد على تجارة السجاد. ففي أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر، كانت هناك حوالى ثلاثة آلاف امرأة وخمسمئة فتاة يعملن على مدار السنة إلى حد ما على ستمئة نول. وبحلول سنة 1900 ارتفع عددهن إلى حوالى ستة آلاف يعملن على حوالى 1200 نول. وهكذا تضاعف عدد الأنوال والعمال على حين زادت مستويات الإنتاج ثلاث مرات. وقد بلغت المدينة أقصى طاقتها الإنتاجية بالنظر إلى عدد سكانها والتكنولوجيا السائدة.

كان الحائكون يعملون في بيوتهم الخاصة بلا استثناء، حيث كانوا يوفقون بين لوازم العمل والاعتبارات العائلية وحاجات الدورة الزراعية. ولم يتغير أسلوب الحياكة المستخدم ولا النول نفسه على مدى القرن. وكانت عائلات الحائكين في أوشاق تمتلك أنوالها الخاصة وكانت بعض البيوت تمتلك نولين أو ثلاثة أو حتى أربعة. وبحسب حجم السجادة، كان عددهم يصل إلى ثمانية أشخاص يعملون جنباً إلى جنب على النول. وكانت أيام العمل تختلف بحسب الفصل، وتراوحت ساعات العمل عادة ما بين 5 و7 ساعات في الشتاء وما بين 9 و12 ساعة في الصيف. وحين كان يتم تقديم نموذج جديد كان الحائك الأكثر خبرة يوجه الآخرين. وكانت ربة المنزل تشرف على الأعمال. أما العمال الذين لم يكونوا أعضاء في الأسرة المالكة للنول، فكانوا يتقاضون أجورهم يومياً أو بالقطعة؛ إذ كان هذان النظامان في الدفع موجودين جنباً إلى جنب. وبصورة نمطية، كانت البنات الصغيرات بين سن السابعة والثامنة يتدربن على يدي «أسطى» امرأة متدربة من الحرفيات. وكان التدريب والتأهيل يستمران ما بين سنتين وثلاث سنوات

اعتماداً على الطفلة. وفي أوشاق كان المسلمون الأتراك يتحكمون في أعمال الحياكة وصناعة السجاد بشكل عام؛ أما في غيرها من الأماكن فقد أدّى اليونانيون والأرمن دوراً أكثر أهمية. وتشير التقارير إلى أن الأتراك كانوا يؤلفون 75 في المئة من الحائكين في الصناعة بأسرها[116].

وثمة سلسلة من التغيرات الإضافية تكاد تكون محيرة وقعت عند نهاية القرن. ففي سنة 1895 سعت الحكومة العثمانية إلى الإفادة من الازدهار وأسست مصنع سجاد في بلدة هريقة Hereke، حيث كان هناك مجمع صناعي حكومي قائم منذ فترة أربعينيات القرن التاسع عشر. وفي غضون عشر سنوات استحوذت صناعة السجاد على ما يزيد على الألف من الحائكات الإناث من المنطقة التي كانت تنتج السجاد المطلوب في مصنع الدولة. وكان الغزل يأتي من مصنع غزل آلي حكومي في قره مورسيل، ويقوم بصباغته معلم صباغ تدرب في ألمانيا يصبغه في مكانه. وكانت البنات التركيات واليونانيات من سن أربع سنوات إلى خمس عشرة سنة يعملن في ثلاث صالات نسيج كبيرة على عدد يراوح ما بين 150 و180 إطار نسيج من أحجام مختلفة. وكان المصنع لا يعمل إلا في النماذج التي تم تحديدها سلفاً عند الطلب، ولذلك لم يطور تصميماته الخاصة. وكان الحائكون يتبعون التعليمات التي لم تكن تحدد لهم عدد العُقد فحسب بل وترتيب الألوان أيضاً. وكان يتم استخدام الصور والرسومات النموذجية على نطاق واسع لا في مراكز الإنتاج الجديدة مثل مصنع هريقة، فحسب، بل في أوشاق أيضاً، على الأقل منذ خمسينيات القرن التاسع عشر. هذا الحد الأدنى المطلوب من إتقان المهنة جعلها تصبح عملية يمكن أن يقوم بها عدد أكبر من العمال، وهكذا صار من الممكن تخفيض الأجور. وفي هريقة كان العمال يشتغلون 11 ساعة يومياً، باستثناء البنات صغيرات السن. وكان المصنع يوفر مدرسة ومستشفى لمستخدميه. وكانت بعض العاملات من الإناث يمشين إلى عملهن من بيوتهن القريبة، لكن أخريات كن يأتين من قرى أكثر بعداً ويعشن في مساكن المصنع المفروشة. وكانت البنات التركيات يعشن بعيداً عن اليونانيات، في عنابر منفصلة، بإشراف امرأة «عجوز»[117].

كان هناك مصانع غزل آلية، بالإضافة إلى مصنع قره مورسيل، تقدم خيوط غزل الصوف لصناعة السجاد. وتم افتتاح المصنع الأول بالقرب من باندرما قبل

سنة 1890، ثم تلاه ثلاثة مصانع آلية في أوشاق. وفي غضون عدة سنوات، كانت هذه المصانع الثلاثة الأخيرة تنتج أكثر من ألف كيلوغرام من الغزل يومياً وكانت تستخدم حوالى ألفي شخص، أكثرهم من النساء. وقد هددت المصانع مصالح التجار الذين كانوا ينافسون رواد الأعمال الثلاثة الذين أسسوا هذه المصانع؛ كما أنها مثلت خطراً على وظائف النسوة القرويات وبنات القبائل (والرجال) الذين كانوا ينتجون الغزل. ونتيجة لذلك، هاجم الغزالون العاطلون عن العمل المصانع الثلاثة سنة 1908. وحطمت جمهرة قوامها من النساء والأطفال صالات الآلات وحملت معها كميات كبيرة من الصوف المخزون[118].

ثمة طرق أخرى عززت إنتاج السجاد إلى جانب المصانع الآلية والأصباغ الصناعية. إذ إن التجار العثمانيين والأجانب وعدداً من الموظفين العثمانيين أسهموا جميعاً في الارتقاء بالصناعة. وقد رعى كل من حاكم ولاية سيواس وحاكم ولاية قونية معارض السجاد في عاصمتي الولايتين. وفيما بعد ترقى الحاكمان؛ الأول وزيراً للداخلية والثاني صدراً أعظم، وقد سعيا إلى فرض رقابة على جودة إنتاج السجاد في مناطقهما وتشجيع الإنتاج للتصدير. وكانت صناعة السجاد لأغراض تجارية خارج المراكز التقليدية قائمة أحياناً في المنازل الخاصة، ولكن ما كان يحدث بشكل أكثر تكراراً هو أن المستثمرين كانوا يقيمون أماكن للعمل خارج المنزل. ومنذ خمسينيات القرن التاسع عشر كانت البيوت التجارية في إزمير واستانبول تشجع الإنتاج خارج المراكز التقليدية كما أنها زادت من حجم صناعة السجاد بنسب كبيرة. وفي بعض الأقاليم، مثل كوتاهية وقيسرية كان التجار يستخدمون أعداداً كبيرة من النسوة اليونانيات والأرمنيات. ولم يكن الكثير من أولئك العاملات الجدد يمتلكن أنوالهن الخاصة وكن يتلقين النول وخامات الإنتاج من التجار. وعلاوة على ذلك، كانت صانعات السجاد الجديد يعملن ساعات أطول ضمن ظروف محكمة وبمعدل أسرع ويكسبن أقل من النساجين في المراكز الثابتة مثل أوشاق.

وكان انتشار صناعة السجاد في مناطق خارج المراكز التقليدية الأربعة في أوشاق، وغورديس، وقوله وديمرجي مشابهاً تماماً للتجربة الأوروبية، حيث أسس التجار شبكات إنتاج في الريف هرباً من النقابات في المدن. فقد احتكرت المدن

الأربع إنتاج السجاد بالفعل. وعلى الرغم من أنه ليس معروفاً حتى الآن ما إذا كانت العمالة منظمة في طوائف حرفية، فإن ذلك لا يبدو محتملاً. لكن المدن كانت لديها بالفعل ضوابط؛ ولكسرها أنشأ التجار شبكات إنتاج في المناطق ذات الأجر الأقل. ومثلما فعل نظراؤهم في أوروبا، أسس التجار قوة عمل أرخص وأكثر طواعية زادت من الإنتاج بتكاليف أقل. وهذه المناطق والورش الجديدة هي التي أنتجت الزيادات المستمرة في إنتاج السجاد بالأناضول بعد تسعينيات القرن التاسع عشر. وفي السنوات الأولى من القرن العشرين كانت المراكز التقليدية في أوشاق، وقوله، وغورديس، وديمرجي تضم 3600 نول للسجاد. وفي الأماكن الأخرى في غربي الأناضول، أسس تجار السجاد شبكة جديدة للتصدير تضم ما يزيد على 1200 نول[119].

حدث التغيير الأخير سنة 1908، عندما شكلت مجموعة من بيوت تجارة السجاد في إزمير، وكلهم من الأوروبيين، هيئة - تسمى صناعيو السجاد الشرقيون المحدودة - لكي تتحكم في السوق وتسيطر على عمليات الإنتاج بإحكام. وصارت هيئة السجاد هذه هي العامل الوحيد الرئيسي في صناعة السجاد بالأناضول، وبحلول سنة 1913، كانت تسيطر على 75 في المئة من إجمالي إنتاج السجاد. فقد أزاحت كثيراً من المنافسين وكانت تستخدم قبل الحرب العالمية الأولى خمسين ألفاً من الحائكين من كلا الجنسين. وفي عدد من البلدات والمدن، أسست الشركة المزيد من الورش المركزية، مستخدمة بشكل نمطي الحائكين اليونانيين والأرمن الذين كانوا يتجمعون خارج بيوتهم لصناعة السجاد. وكانت الشركة توفر الغزل المصبوغ من مصانعها ومصابغها التي كانت تستخدم مواد الصباغة من الخضراوات في باندرما وإزمير. وفي أربعة عشر مركزاً آخر، بما فيها أوشاق، وجدت الشركة أن من الأسهل تأسيس وكالات. وكان هؤلاء الوكلاء يطلبون من العاملين على الأنوال أن يستخدموا فقط الغزل الذي تمت صباغته في مصانع الشركة[120].

تطورّت السيطرة على أهم صناعتين للتصدير - صناعة السجاد وغزل الحرير - في مسارين متعاكسين تماماً. ففي بورصة سيطر الأجانب بالكامل على صناعة تصدير الحرير الخام عند بدايتها، وجلبوا التكنولوجيا الجديدة وأسسوا المصانع الأولى. ولكن حينذاك، وعلى مدى القرن، انتقلت ملكية المصانع العاملة بقوة

البخار إلى الأيدي العثمانية. وبحلول سنة 1914 لم يعد الأجانب يملكون سوى مصانع قليلة لخيوط الحرير. أما في مجال صناعة السجاد، فكان الأمر على النقيض إذ سيطر الرعايا العثمانيون (وبصفة رئيسية في أوشاق) تماماً على الصناعة خلال تطورها الطويل حتى منتصف القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من أنه يبدو أن صناع السجاد العثمانيين قد تمسكوا بوسائل الإنتاج في أوشاق، فإن الملكية والتحكم في الصناعة قد انتقلت وبدرجة كبيرة إلى أيادي شركة صناعيي السجاد الشرقيين الأجنبية. وكانت جملة الأرباح في أكبر صناعة تصدير تتدفق إلى خارج البلاد، إلى مكاتب الشركة في لندن.

الصناعة اليدوية للأسواق الداخلية

كانت الفورة التي حدثت في القطاع الصناعي الموجه للداخل بعد سنة 1870 حقيقية بالقدر الكافي، بيد أن الإحصائيات المتنوعة ليست متاحة لقياس حجمها وكثافتها. وتوحي السلسلة الطويلة الآتية من الأمثلة بطبيعة التوسع ونمطه في الأناضول وفي الولايات العربية والأوروبية. وباستثناء المثال الأول ـ صناعة الأحذية في استانبول ـ فإن كل الأمثلة تتعلق بصناعة المنسوجات، بسبب مكانتها المركزية في الصناعة العثمانية ووفرة الوثائق[121].

كانت صناعة الأحذية في العاصمة صناعة مهمة. فخلال ستينيات القرن التاسع عشر، حين أوشكت على الاختفاء بحسبما ذكرت الروايات، كان لا يزال هناك ألف امرأة وعدد غير محدد من الرجال يعملون في هذه الصناعة. فقد أحدثت تغيرات الموضة ظروفاً غير مستقرة في السوق وقدم المنتجون الأوروبيون كميات متزايدة من الأحذية الجديدة على الطراز الغربي. ومما زاد الأمر سوءاً بالنسبة إلى صانعي الأحذية العثمانيين أن المكننة في صناعة الأحذية في أوروبا وأميركا تقدمت بسرعة بعد سنة 1850. وهكذا، بدا كأن الصناعيين الأجانب يستولون على الأسواق المحلية. لكن بدأ صناع الأحذية في استانبول عملية «استعادة عافية» مدهشة حوالى سنة 1875، عندما أنتجوا أحذية ذات نوعية أفضل بأسعار أقل مما يمكن للموردين الأجانب أن يقدموه. وبحلول سنة 1900، استعادوا عملاءهم المحليين بالكامل، ووفروا «متطلبات» رأس المال كافة كما صدروا كميات كبيرة إلى الولايات الأخرى وإلى مصر. وتوقفت الواردات باستثناء

كميات محدودة من النوعية الراقية جداً والطراز الأكثر حداثة. وإذ كانت المدابغ المحلية توفر لصناع الأحذية باستانبول حاجاتهم، فإنه بات من المتعذر منافستهم، حتى من جانب المصانع الآلية القائمة في العاصمة[122].

وخلال هذا التحول من الركود إلى الحيوية، تدهورت عمالة الطوائف من حيث الأهمية، وحلت محلها العمالة الحرة. وقد تطورت صناعة الأحذية في استانبول إلى حرفة لا مركزية إلى درجة كبيرة يسيطر عليها صغار الصناع الذين يستخدمون عمالاً من خارج الطوائف الحرفية. وكانت الورش متناثرة في مختلف أرجاء المدينة؛ بينما اختلفت الأصول العرقية لقوة العمل بحسب مكان العمل. ففي أحد الأحياء، مثلاً، كان كل صناع الأحذية من اليونانيين على حين أنهم في حي آخر كانوا من الأرمن دون غيرهم. ويبدو أن كل حي قد تخصص في نوع مختلف من الأحذية. وكان التجار والمصدرون يعطون الأوامر للورش الصغيرة التي يديرها أحد المعلمين، وكانوا يقدمون له المواد الضرورية. وعادة ما كان المعلم يستخدم ما بين 5 و10 عمال من الذكور والإناث، لكن العدد وصل أحياناً إلى 50 شخصاً. وكانت الورش تحافظ على تقسيم دقيق للعمل. لقد كان هناك عامل مخصص لكل خطوة من خطوات العمل بالقطعة ـ الخياطة، وفتح الثقوب، وصناعة الكعب والنعل، والتبطين والتجميع. وكان العمل يتسم بجودة عالية تماماً بيد أن الأجور كانت منخفضة للغاية بحسب مستويات ذلك الوقت[123].

وإذا ما انتقلنا إلى إنتاج المنسوجات، فإن الأراضي الداخلية التي تعج بالحركة والنشاط في إزمير قدمت زيادات كبيرة في عدد الأنوال وتسهيلات الصباغة بعد سنة 1900. كان «استيراد المغازل المائية البريطانية يتزايد بسبب تزايد أعداد الأنوال في الداخل، على حين كانت خيوط الغزل الملونة تتناقص لأن المواطنين كانوا يقومون بالصباغة بأنفسهم بصورة متزايدة»[124]. ففي بولدان، مثلاً، ربما تضاعف عدد الأنوال خلال تسعينيات القرن التاسع عشر، ليصل إلى 1500 عند نهاية القرن. وفي مكان قريب تماماً في قرية قاضي كوي الكبيرة كان عشرة آلاف من سكانها يستوردون الغزل من بريطانيا والأصباغ من ألمانيا لصناعة أقمشة قطنية متينة تباع في جميع أنحاء الأناضول، بسعر أرخص من الواردات[125]. وفي مدينة إزمير، سنة 1901، كان الطباعون ينتجون ما يزيد على 1.2 مليون غطاء رأس من

القماش القطني الإنكليزي ويشحنونها إلى الداخل[126]. وقد أدت العمالة الرخيصة في قيسرية داخل الأناضول إلى جعلها مورداً مهماً لخيوط الصوف لصناعة السجاد سنة 1900؛ كذلك كان الإقليم يقدم خيوط الصوف للنساجين حول أضنة. وفي ماردين «حيث لم يكن هناك منذ سنوات قليلة شيء من هذا القبيل» ظهرت صناعة جديدة أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر تستخدم 500 نول لنسج الأقمشة القطنية. وفي سنة 1893، كان في البلدة 600 نول «حيث لم يكن هناك شيء البتة قبل سنوات قليلة»[127]. وقد اختفى إنتاج الأقمشة القطنية الذي ينظمه تجار قيسرية من أماسيا وميرزيفون تقريباً حوالى سنة 1860. لكن في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، كانت «الأنوال الكثيرة التي تعمل الآن» علامة على صناعة «تم إحياؤها بشكل تدريجي» وتستخدم خمسة آلاف بالة من الغزل البريطاني لنسيج البضائع القطنية. وكانت المنطقة تمتلك أيضاً صناعة رئيسية لطباعة المناديل. غير أنه في وقت لاحق كسبت الواردات الروسية الأرخص بعض المستهلكين في طرابزون الذين كانوا يشترون منتجات ميرزيفون وحلب من المنسوجات[128]. وفي أوائل القرن العشرين، بدأت غورون، وهي بلدة قرب سيواس تصدر نسيج الشال إلى ديار بكر للمرة الأولى في تاريخها. ولأن البلدة كانت مركزاً صناعياً ناشطاً، فقد احتوت على حوالى 3500 نول سنة 1911، وكانت تنسج كمية كبيرة من البضائع القطنية والصوفية بالغزل البريطاني، كما كانت تنتج الكراسي والأحذية والسجاد[129].

أدت المنتجات الأوروبية (ولا سيما السويسرية) المقلدة في حوالى سنة 1850 إلى تدمير الإنتاج العثماني من القطن الرقيق المطبوع كـ(المكار) الذي كان بعض النسوة يستخدمنه عادة لتغطية رؤوسهن أو وجوههن. لكن استعاد روّاد الأعمال العثمانيون السيطرة على الصناعة في فترة لاحقة. وكان التجار الأرمن يستوردون القماش البريطاني الذي يشبه الشاش ويوزعونه على النساء في بيوتهن. وفي القرى الواقعة على امتداد البوسفور كانت النسوة يرسمن أعمالاً فنية جميلة على وجهي القماش. وفي الأماكن الأخرى، في البلقان والأناضول، كانت المنتجات ذات الجودة المتدنية تطبع على كتل الخشب الخام. وبحلول تسعينيات القرن التاسع عشر، توقفت الواردات الأوروبية تماماً، لأنها لم تستطع المنافسة في السعر. ومرة أخرى يرجع الفضل إلى الأجور المنخفضة جداً (كان حدها الأقصى قرشاً أو

قرشين في اليوم). وكسب المنتجون العثمانيون من جديد الأسواق المحلية كما صدروا كميات كبيرة إلى إيران أيضاً[130].

وفي أرضروم، زاد استهلاك المنسوجات العثمانية خلال منتصف الثمانينيات، في غمرة هبوط الأسعار. فقد استوردت المدينة 20 ألف قطعة قماش من ديار بكر وماردين، و40 ألف قطعة أخرى من أرذنجان و100 ألف من عربكير، وهي البلدة التي تدين بازدهارها لخيوط الغزل البريطانية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر[131]. غير أنه عند نهاية هذا العقد، أخذت مشتريات أرضروم من المنسوجات العثمانية تتدهور على حين زادت مبيعات الأقمشة الأجنبية.

وازدادت «المواد المصنوعة محلياً» كما زاد استهلاكها في هربوت بشكل حاد فيما بين منتصف الثمانينيات من القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى، لأنها كانت أرخص كثيراً وأشد احتمالاً. وفي فترة الثمانينيات، كانت الولاية تصدر سنوياً 121 ألف قطعة من الأقمشة الحريرية والقطنية و45 ألف زوج من الأحذية إلى المناطق العثمانية الأخرى. ثم زاد عدد أنوال القطن: وارتفعت قيمة الواردات من غزل القطن بنسبة 50 في المئة خلال أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، على حين هبطت المشتريات من الأقمشة الكاملة التصنيع والمطبوعة. وعلى غرار ذلك زادت واردات النيلة بسبب «إحياء صناعة الأقمشة المحلية من القطن والحرير»[132]. وارتفعت صناعة الأقمشة القطنية المحلية ثانية في تسعينيات القرن التاسع عشر، وتسببت في المزيد من واردات النيلة والغزل وهبوط واردات الأقمشة المطبوعة. وفي أواخر التسعينيات صدّرت ولاية هربوت 130 ألف قطعة من الأقمشة ذات الشرائط (مانوسا Manusa) إلى أرضروم، وطرابزون، وسيواس وبتليس و90 ألف قطعة من أقمشتها الحمراء والمطبوعة إلى أرضروم، وديار بكر وسيواس. وفيما بين أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر وسنة 1910، زادت قيمة صادرات الأقمشة إلى سيواس، وطرابزون، وأرضروم وبتليس أكثر من أربعة أضعاف[133].

تحمل إقليم ديار بكر نصيبه من التقلبات ومع ذلك ظل مصدراً نشيطاً للمنسوجات وكذلك الأحذية وجلودها. وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أغلقت أسواقه الطبيعية في بلاد الشام والعراق بسبب سياسات محمد علي الاقتصادية. ولم

قرشين في اليوم). وكسب المنتجون العثمانيون من جديد الأسواق المحلية كما صدروا كميات كبيرة إلى إيران أيضاً[130].

وفي أرضروم، زاد استهلاك المنسوجات العثمانية خلال منتصف الثمانينيات، في غمرة هبوط الأسعار. فقد استوردت المدينة 20 ألف قطعة قماش من ديار بكر وماردين، و40 ألف قطعة أخرى من أرذنجان و100 ألف من عربكير، وهي البلدة التي تدين بازدهارها لخيوط الغزل البريطانية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر[131]. غير أنه عند نهاية هذا العقد، أخذت مشتريات أرضروم من المنسوجات العثمانية تتدهور على حين زادت مبيعات الأقمشة الأجنبية.

وازدادت «المواد المصنوعة محلياً» كما زاد استهلاكها في هربوت بشكل حاد فيما بين منتصف الثمانينيات من القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى، لأنها كانت أرخص كثيراً وأشد احتمالاً. وفي فترة الثمانينيات، كانت الولاية تصدر سنوياً 121 ألف قطعة من الأقمشة الحريرية والقطنية و45 ألف زوج من الأحذية إلى المناطق العثمانية الأخرى. ثم زاد عدد أنوال القطن: وارتفعت قيمة الواردات من غزل القطن بنسبة 50 في المئة خلال أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، على حين هبطت المشتريات من الأقمشة الكاملة التصنيع والمطبوعة. وعلى غرار ذلك زادت واردات النيلة بسبب «إحياء صناعة الأقمشة المحلية من القطن والحرير»[132]. وارتفعت صناعة الأقمشة القطنية المحلية ثانية في تسعينيات القرن التاسع عشر، وتسببت في المزيد من واردات النيلة والغزل وهبوط واردات الأقمشة المطبوعة. وفي أواخر التسعينيات صدّرت ولاية هربوت 130 ألف قطعة من الأقمشة ذات الشرائط (مانوسا Manusa) إلى أرضروم، وطرابزون، وسيواس وبتليس و90 ألف قطعة من أقمشتها الحمراء والمطبوعة إلى أرضروم، وديار بكر وسيواس. وفيما بين أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر وسنة 1910، زادت قيمة صادرات الأقمشة إلى سيواس، وطرابزون، وأرضروم وبتليس أكثر من أربعة أضعاف[133].

تحمل إقليم ديار بكر نصيبه من التقلبات ومع ذلك ظل مصدراً نشيطاً للمنسوجات وكذلك الأحذية وجلودها. وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أغلقت أسواقه الطبيعية في بلاد الشام والعراق بسبب سياسات محمد علي الاقتصادية. ولم

تبق سوى «مئات قليلة من الأنوال تستخدم بنصف طاقتها» من حوالى ألفي نول قيل إنها كانت العدد المعتاد. وفي هذا التاريخ كان نساجو القطن وحرير القطن يستخدمون الغزل البريطاني. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، كان هناك حوالى 1200 نول في المدينة تصدر ما قيمته 74 ألف جنيه استرليني من المنسوجات إلى الأناضول، وحلب وبغداد. وكانت القرى في سنجق ديار بكر تحتوي على 2700 نول أخرى تنسج للسوق. وحوالى سنة 1884 صدرت هذه الناحية 84 ألف قطعة (توب) من أحجام غير محددة بالإضافة إلى 64 ألف «قطعة» من مختلف المنسوجات، راوحت ما بين الغزل الأحمر والعباءات الصوفية والأقمشة الحريرية. وارتفعت واردات صبغة النيلة ارتفاعاً كبيراً «انسجاماً مع إحياء صناعة الأقمشة القطنية والحريرية المحلية». وتضاعف العدد الكلي لأنوال النسيج العاملة في مدينة ديار بكر ما بين سنة 1888 وسنة 1908، ووصل إلى ثمانمئة نول. وبما أنه كانت هناك 1200 نول تعمل في المدينة خلال ستينيات القرن التاسع عشر، فإن ثمة هبوطاً حاداً في إنتاج الأقمشة قد حدث خلال سبعينيات القرن بحيث يمكن احتساب تضاعف عدد الأنوال في فترة 1888 ـ 1908. وهكذا، تقدم ديار بكر مثالاً آخر على التقلّب الكبير في الإنتاج على مر الزمان. كانت أكثر من 60 في المئة من الأنوال العاملة سنة 1908 تنتج الأقمشة القطنية، بما يساوي 30 ألف ليرة تركية، لكي تلبي طلبات بغداد المتزايدة. وقد ارتفع عدد أنوال الحرير من 200 إلى 300، بما في ذلك 50 نولاً لإنتاج الجاكار تم استيرادها سنة 1903. «هذه الصناعة كانت على طريق التقدم بالفعل» وكانت مصانع إنتاج خيوط الحرير الصغيرة تستخدم حوالى 500 شخص. وقد أدت الصناعة المحلية المتزايدة للأقمشة الحريرية إلى إيقاف صادرات شرانق الحرير وكانت «توفر سنة بعد أخرى المزيد من الوظائف للعمال المسيحيين الذين كانوا سيتعطلون عن العمل بدونها»[134].

وفي سبعينيات القرن التاسع عشر صدّرت قان خمسة آلاف قطعة من الموهير المغزول والمصبوغ محلياً، وكذلك 10 آلاف قطعة من الجلد المغربي الأحمر. وفي العقد التالي، كان العمال في 200 بيت من بيوت المدينة يصنعون كلا من القماش المخطط والمربع (مانوسا وشطرنج) وكان 67 آخرون ينسجون الأقمشة الصوفية الخشنة (عبا). وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك سبعة «مصانع» تصنع أقمشة الموهير الفاخرة النسيج (الشال). وفي هذا الوقت، أنتج النساجون في

المدينة أيضاً 50 ألف قطعة معظمها من الكاليكو الأبيض للبيع في الأسواق المجاورة. وفي بلدة جطاق المجاورة كان هناك 60 مصنعاً تنتج أقمشة الموهير. وكانت كل من المدينتين تصنع أيضاً نوعاً آخر من الأقمشة الصوفية (الشاياق). وفي أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، تراجع إنتاج منطقة ڤان من الأقمشة، وكذلك الاستهلاك المحلي من المنسوجات العثمانية المستوردة من أقاليم أخرى، بحسبما تقول التقارير، في مواجهة البضائع المستوردة «الأرقى». ومع ذلك، فإنه في سنة 1896، أنتج 700 نول في بلدة بتليس، تستخدم القطن الفارسي، 120 ألف قطعة من القماش للتصدير إلى روسيا وشرقي الأناضول. وفي سنة 1901، شحنت بتليس ما قيمته 18 ألف جنيه استرليني من أقمشة الكانڤا الحمراء والبيضاء إلى روسيا، وفي سنة 1908، شحنت ثلثي هذه الكمية إلى الأسواق العثمانية[135].

وهناك وفرة من الوثائق المتعلقة بتاريخ صناعة المنسوجات في حلب ولكن أُسيء استخدامها لتبيان تدهور الصناعة العثمانية[136]. لم يتراجع إنتاج حلب من المنسوجات على مدى القرن كما يزعمون. إذ إن الإحصائيات توضح بالفعل أن الإنتاج كان متأرجحاً بحيث يهبط ويرتفع بحسب الظروف المتغيرة للسوق والسياسة. وينطبق ذلك النمط على معظم القرن التاسع عشر. وبعد أن بقيت صناعة المنسوجات في حلب عند مستويات ثابتة نسبياً في التسعينيات، تمتعت بعد ذلك بعقدين من النمو القوي للغاية.

وقد تشبث النساجون بأنوالهم في عناد، وكانوا يتركونها جانباً في الأوقات السيئة، ثم يستأنفون العمل عندما تتحسن السوق. وبقي عدد كبير ثابت من الأنوال متوفراً في هذا المركز القديم لإنتاج الأقمشة فيما بين أربعينيات القرن التاسع عشر وسنة 1900 تقريباً. وكان هناك ما بين 8 آلاف و10 آلاف نول متوفرة ويمكن استخدامها عند الطلب. وبعد سنة 1900 تزايد عدد الأنوال المتاحة بالتأكيد، بنسبة 20 في المئة على الأقل.

الجدول 20:IV

إنتاج منسوجات مختارة في ديار بكر، 1857 ـ 1903

السنة	قطني	تشيتاري	غزلية	شيتان بزي	كنفا	بز (خشن)	مانوسا	بسمة	شرشف	شال، عبا
1857(أ)	15,000	15,000	25,000	5,000 قطعة	40,000-30 يارد	كمية كبيرة				
1863(أ)	21,000	10,000		7,000 قطعة	15,300 يارد	100,000 قطعة			3,500 يارد	15,000 قطعة
1884(ب)	3,000	16,000	24,000 توب			30,000 قطعة	30,000	20,000	3,000 توب	4,000 قطعة
1903	3,200	17,500	25,000 توب			2,000 قطعة	32,400	21,500	3,400 توب	4,700 قطعة

لمصادر:

(أ) FO 195/459 and 799 for Diyarbekir.

(ب) Diyarbekir VS 1302/1884 and 1321/1903.

لتوب والقطعة ليسا بالضرورة نفس وحدة القياس.

وبحسبما توضح الإحصائيات التالية، فإنه عندما تتحدث مختلف المصادر التاريخية عن التدهور في عدد الأنوال في حلب، فإنها بالفعل كانت تسجل مجرد الانسحاب المؤقت لهذه الأنوال من الإنتاج. وقد اختلف عدد الأنوال العاملة في أي وقت محدد بشكل جذري. ففي سنة 1829، كان هناك حوالى 6000 نول تعمل، ولكن بعد ذلك بعشر سنوات، هبط عددها إلى 1200 نول. وفي سنة 1846 تقدم النساجون في حلب التماساً إلى الحكومة لإعفائهم من الرسوم الداخلية، زاعمين أن الأنوال التي يراوح عددها ما بين 8 و10 آلاف نول والتي يعملون عليها عادة قد انخفضت إلى 800 نول بسبب الرسوم غير المستحبة. ولكن حوالى سنة 1852، كانت العشرة آلاف نول تؤدي عملها على حين كانت حوالى 5600 نول تعمل بعد ذلك بسنوات قليلة فقط. وفي سنة 1861، تزايد عدد الأنوال العاملة ألف نول بفضل أعمال الشغب التي قضت بشكل مؤقت على إنتاج المنسوجات المنافسة في دمشق. وفي سنة 1868 كان هناك 800 نول فقط تعمل في كانون الثاني/يناير، ولكن في نهاية السنة كان هناك ثلاثة آلاف نول تعمل وتنسج من أجل السوق المصرية. وفيما بين سنة 1871 وسنة 1872، ارتفع عدد الأنوال العاملة من 5000 إلى 6.500 نول بفضل الطلب المصري والأناضولي القوي. وفي السنة التالية وصلت الأعداد التي تحدثت عنها التقارير إلى 8000 نول وأحياناً إلى 11000 نول. وحين ضربت مجاعة قاتلة الأناضول في عامي 1873 و1874، هبط عدد الأنوال العاملة في حلب هبوطاً حاداً إلى 2.400 نول. لكن المجاعة انتهت، وفي سنة 1875 خففت الحكومة من الرسوم الجمركية التي كانت تدفع على أقمشة حلب الحريرية. وفي أواخر الثمانينيات، ضرب الجفاف الأناضول وحلت المجاعة ضيفاً ثقيلاً على ولاية أضنة المجاورة، ما زاد في البطالة بحلب. فقد كان العمال يعملون «12 ساعة يومياً في مقابل أجر زهيد» في صناعات نسيج القطن. لكن المحاصيل تحسنت وجاء الانتعاش الصناعي سريعاً في سنة 1889 بحيث استأنف الزبائن في الأناضول مشترياتهم من مصنوعات حلب. وفي سنة 1898 كان هناك 3.300 نول من الثمانية آلاف نول المفترضة تعمل؛ وعندما تهاوت السوق المصرية المهمة، كان هناك فقط 1.700 نول تعمل خلال السنة التالية. وفي سنة 1903 ارتفع الطلب المصري والأناضولي على المصنوعات القطنية والحريرية بصورة كبيرة وكان هناك 12.000 نول تعمل فيما بين تموز/يوليو وتشرين الثاني/نوفمبر. وفي سنة

1906 وسنة 1907، سجل عدد الأنوال العاملة رقماً قياسياً إذ كان هناك 14.000 نول و12.000 نول على التوالي تقوم بالعمل. وعلى العموم، زاد العدد الكلي للأنوال المتاحة للعمل بألفين أو ثلاثة آلاف خلال فترة زيادة الإنتاج بعد سنة 1890.

وعلى نحو مشابه تشير التغيرات في أعداد مصانع طباعة الأقمشة ومعامل الصباغة إلى الإنتاج المتزايد بشكل كبير في المنسوجات عند نهاية القرن. ففي سنة 1845 كان هناك ما يقدر بمئة مؤسسة للصباغة وطباعة الأقمشة تستخدم حوالى 1500 شخص، على حين وجد في سنة 1899 129 معمل صباغة و27 مصنعاً لطباعة الأقمشة[137].

وكان إنتاج الأقمشة المتزايد في المدن المجاورة ـ عينتاب ومرعش وأنطاكية وأورفة ـ موازياً للإنتاج في حلب، وعلى نحو ما، مستمداً منه كذلك. وبينما ارتفعت تكاليف العمالة في حلب، زاد عدد الأنوال الجديدة في المدن الأخرى بشكل كبير. وتوصلت الجماعات المختلفة إلى التخصص في إنتاج أقمشة خاصة؛ إذ إن المنتجين في عينتاب، مثلاً، أوجدوا صناعة أقمشة حمراء على حساب منتجي حلب[138].

وغالباً ما يبدو أن الأنماط التي تجلت في مثال صناعة حلب تنطبق على الصناعة العثمانية بشكل عام. وهكذا فإن تدهور إنتاج الأقمشة الحمراء في سياق صناعة منسوجات مزدهرة بشكل عام بالمدينة يعزز الرأي القائل بأننا نحتاج إلى أن نحافظ على الرؤية الواسعة في تأمل مصير الصناعة العثمانية. وأيضاً، يوضح مثال حلب كيف كانت الأنواع المختلفة من إنتاج المنسوجات تتأثر بالظروف المتغيرة بدرجات مختلفة. فالركود الناشىء عن الحرب، أو عدم الاستقرار السياسي أو المالية الدولية ربما يؤدي إلى تخفيض الإنتاج في كل فروع صناعة المنسوجات أو في فرع معين فقط. وعلى سبيل المثال، عانت صناعة نسج الأقمشة الحريرية في كل مكان بالامبراطورية خلال ستينيات القرن التاسع عشر والسبعينيات بسبب الأسعار المرتفعة جداً للشرانق التي سببتها الأمراض التي أصابت دودة القز. كما أدى ارتفاع أسعار القطن الخام في أوائل القرن العشرين، نتيجة النقص الحاصل في جميع أنحاء العالم، إلى إيذاء نسّاجي القطن وتشجيع صناعة الأقمشة الحريرية. وكما مر معنا أيضاً، فربما لم تكن نسبة كبيرة من إجمالي الأنوال التي كانت

موجودة بالفعل في منطقة ما تعمل في وقت بعينه. إذ كان هناك جيش احتياطي من الأنوال وكان يستخدم في ظل ظروف معينة.

وعلى العموم تكشف التفاصيل في هذا التعداد للصناعات اليدوية بشكل كلي عن «النشاط» و«التغير» في الصناعات العثمانية على امتداد القرن. ولم يكن ذلك قطاعاً جامداً ولم يكن قط في طريقه إلى الاضمحلال. وعلاوة على ذلك، كان هناك توسع لا جدال فيه. وفي إنتاج القطاع المحلي كان النمو أكثر قوة في النصف الثاني من القرن كما كان واسع الانتشار تماماً. وقد نما التصنيع من أجل التصدير في عدة نقاط مختلفة. وكانت أولاها، في منتصف القرن، مرتبطة بصناعة خيوط الحرير - وهو مثال نادر على الإنتاج الآلي. وفيما بعد، زادت صناعة خيوط الحرير بشكل طفيف على حين تصاعدت صادرات الدانتيلا، وبخاصة صادرات السجاد، بشكل حاد للغاية.

أما الصناعة العثمانية لخدمة السوق المحلية، كما أوضحنا، فقد تم غض النظر عنها في الكتابات الاقتصادية لأنها لم تتوافق مع التحديدات الموجودة (والتي كانت تتطلب المكننة)، ولأنها غالباً ما كانت ريفية تجري في رحاب البيوت أساساً ولم تكن ظاهرة للعيان. وعلى العكس من ذلك، استحوذت صناعتا التصدير العثمانية، أي إنتاج خيوط الحرير وصناعة السجاد، على الكثير من الانتباه من الباحثين المعاصرين ومن الباحثين أواخر القرن العشرين على السواء. لكنهما بدتا كما لو كانتا غير مهمتين. وهذا ما يتناقض مع النظرة إلى صناعتي التصدير في القرن الثامن عشر، مثل، قماش الموهير والغزل الأحمر، اللتين نالتا ما تستحقانه. ولا يرجع الاختلاف في التركيز إلى القيم النسبية للصادرات المعنية. وربما كانت صناعات الحرير والسجاد والدانتيلا وغيرها من صناعات التصدير في سنة 1914، كما رأينا، تستحق أكثر مما تستحقه صناعات التصدير العثمانية سنة 1800 تقريباً. ولم يتم التركيز على صادرات القرن التاسع عشر لأن الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد العثماني صارا أشد تعقيداً، وفي الحالة الأوروبية أشد اتساعاً أضعافاً مضاعفة. وربما كانت الصادرات العثمانية في القرن العثماني الأخير أعظم مما كانت عليه من قبل، بيد أنها كانت أقل كثيراً في أهميتها النسبية للاقتصاد الأوروبي. وينبغي أن يذكرنا ذلك بالحاجة إلى إنصاف المنظور الداخلي عندما نبحث في السؤال المتعلق بالصناعة أواخر العصر العثماني والتغير الاقتصادي آنذاك.

الهوامش

(1) Urquhart (1833), pp. 47 and 52.

وللاطلاع على معلومات إضافية حول موضوع الصناعة راجع كتابي:

Ottoman manufacturing in the age of Industrial Revolution (Cambridge, 1993).

الذي صدر بعد انتهاء هذا الفصل.

(2) ولقد تم استخدام نموذج حلب في القرن التاسع عشر بشكل مماثل كمثال نموذجي على الانحطاط؛ راجع Ubicini (1856) الذي اقتبست ملاحظاته حول انهيار إنتاج الأقمشة الحريرية في حلب بين عامي 1800 و1850، وانخفاض قيمتها بأكثر من 90 بالمئة.

(3) e.g., BBA Cev İkt 996, 1241/1826.

(4) ويبرهن Genç (1987) أن مشتريات الأوروبيين من المواد الخام قد أدت إلى مشاكل خطيرة قبل بداية القرن التاسع عشر بكثير.

(5) Nuri (130-38/1911-19); Sarç (1940) and in Issawi (1966); BBA e.g. İ SD 32, 1284/1868; Ubicini (1856).

(6) Corancez (1816), p. 403.

الذي يقول إن كل نول كان يتطلب ما بين 5 ـ 18 عامل. ولا يبدو ذلك ممكناً انطلاقاً من عدد سكان أنقرة في ذلك الوقت.

(7) BBA Ankara eyaletine dair mesâili mühimme # 2073. Also, Sahillioğlu (1968); USCR Monthly, February 1909, pp. 113-14.

الذي يرى أنه كان هناك 1,000 نول مع 10,000 نساج.

(8) BBA İ MV 24072, 1282/1865.

(9) Ökçün (1970), p. 72,

ولا تتضمن إحصاءاته المصانع في سمسون، أو أضنة، أو دمشق أو حلب.

(10) مثلاً: المشاغبون من أوشاق ، راجع أدناه. والمصدر الرئيسي للاضطرابات العمالية هي أرشيفات الشركات، ولكن خارج مصر، لم يتم الاستفادة منها بشكل نظامي باستثناء Beinin و Lockman (1988).

(11) BBA Cev Mal 16795, 1257/1841.

(12) İnalcik (1979-80), pp. 39-42.

(13) Sahillioğlu (1968), pp. 65-66.

(14) Baer (1970).

(15) See the 1805 declaration of the Plovdiv abaci guild in Todorov (1983), p. 224.

(16) BBA HH 48311 Dah, 1254/1838-39.

(17) BBA Cev İkt 2024; information provided by Professor Dimitriadis.

(18) BBA Kepeci 54 1243/7465.

(19) For example, BBA MV 25281, 1283/1866,

من تجار حلب ودمشق.

(20) BBA Ankara eyaletine dair mesâili mühimme $ 2073.

(21) Sahillioğlu (1968), pp. 65.

(22) Todorov (1983), p. 228; Salaheddin Bey (1867), p. 129.

(23) BBA İ SD 32, 1284/1868 and 1284/1867; also Nuri, (1330-38/1911-19), I, pp. 760-63.

(24) BBA, İ MM 4031, 12 cr 1304/March 1887; information provided by Professor Dimitriadis.

(25) BBA Cef İkt 347, 1220/1805-6. For locations, see Cev İkt 1642, 1231/1816; I SD 2196, 1295/1878 and 2580, 1296/1879. الشكر الخاص للمرحوم Jean-Pierre Thieck لتوجيهاته حول هذه المسألة، ولدراسته الصادرة عام (1985).

(26) Akarli (1986) and BBA Cev Bel 1674, 1226/1811 and HH 57568, 1212/1797.

(27) BBA İ MV 7788, 1268/1851; Cev Bel 5672, 1267/1851.

(28) BBA İ MV 505, 1257/1841; MV 8392, 1268/1852. See the 1887/1304 tax register in İ MM 4031.

وللاطلاع على مثال آخر حول إذعان الدولة في إنهاء احتكار سابق للنقابات الحرفية راجع،

İ MV 672, 1258/1842.

(29) BBA İ, Dah 2874, 1258/1842.

(30) BBA İ MV 403, 1257/1841 and MV 21191, 1279/1862; Shields (1986), p. 77.

(31) BBA İ, MV 636, 1258/1842; MV 24162, 1282/1865.

(32) BBA İ, SD 45, 19 XII, 1284/1868; Nuri (1330-38/1911-19), I, pp. 748ff; Sarç (1940), pp. 423-40 and quoted in Issawi (1966), pp. 48-59.

(33) Todorov (1983), pp. 230, 269.

(34) وللاطلاع على معلومات عن إنتاج مصنع في القرن الثامن عشر راجع،

Genç (1987); Eldem (1970), p. 286.

(35) Clark (1974), pp. 65-67; Eldem (1970), pp. 117-20.

(36) راجع المصادر في الهامش رقم 115.

(37) See Clark (1974), pp. 67-69.

وللاطلاع على مصانع أخرى أسست في ذلك الوقت، ودور عائلة دادیان في بناء المصانع راجع،

Eldem (1970), p. 120.

(38) BBA İ MV 1269/1852.

(39) BBA İ Dah 5253, 1261/1845; İ MV 1460, 1262/1846.

في أواسط خمسينيات القرن التاسع عشر أحضرت الحكومة الناسجين اليدويين من دمشق إلى بغداد لإحياء صناعة النسيج فيها ولصناعة تقليد رخيص الثمن للمنسوجات الهندية.

وحصلت على نماذج من النيلة من مصر لتشجيع المساعي المحلية لزيادة إنتاج النيلة وتخفيض الاستيراد.

BBA İ MV 14224, 1271/1855.

(40) Clark (1974). A shop was opened to sell fezes not required by the military, see BBA HH 51587, 1834-35.

(41) BBA İ MV 13393, 1271/1855.

(42) BBA İ MV 19941, 1277/1861.

(43) BBA İ MV 23874, 1282/1865; İ SD 42,

العديد من الوثائق مثل 1279/1863، تظهر أن المصنع لا يزال يعمل.

(44) BBA İ MV 12510, 1270/1854.

إلا أنه فرض عليه أن يتوصل إلى تسوية مع النقابات الحرفية.

(45) BBA İ MV 99, 1256/1840; Cev İkt 424, 1251/1835.

(46) BBA Hüdavendigâr eyaletine dair mesâili mühimme # 2282, 1263/1846; Cev Ikt 1520, 1262/1846.

(47) BBA İ MV 8422, 1268/1852.

(48) BBA İ MV 1183, 1260/1845; MV 7746, 1268/1851.

(49) BBA İ MV 20885, 1278/1862.

(50) BBA İ SD 32, 42, 45, 60 and 67, 1284-85/1867-68; Nuri (1330-38/1911-19), I, pp. 748ff, 764-65; Sarç (1940) and as quoted in Issawi (1966).

(51) Thobie (1977).

(52) GB FO 195/889, 18 April 1867, Issawi, e.g. (1988), p. 373.

(53) Owen (1984).

(54) US CR, 1875, # 1692-166, 24 November 1875. Stern (1909), 69-71; Quataert (1983), p. 18; Issawi (1988), p. 378.

(55) وقد قام معمل مركزي عام 1902، بالبدء في تصنيع يدوي للسجاد الحريري للسوق الأميركي.

GB A&P 1903, 89, 6699, Aleppo for 1901.

(56) GB A&P AS Salonica, 1883-4; AS 1888 and 1889, Salonica for 1887 and 1888.

(57) GB A&P 1908, 17, 7253; GB A&P AS Adrianople for 1888.

(58) GB A&P 1892, 84, 16 June 1892; also one at İzmir. GB A&P 1899, 103, c. 1899; GB AS 1887, Trabzon province for 1886.

(59) GB A&P AS 1889 and 1890, Adana for 1888 and Aleppo for 1889; A&P 1900, 96, 6353, Sivas for 1899; A&P 1913, 73, 7781, Constantinople for 1912.

(60) Pamuk (1987), pp. 108-29.

(61) Issawi (1980), p. 177 quoting Eldem (1970), p. 121.

(62) Turkey (1333/1914) and Ökçün (1970).
للاطلاع على تحليل لطريقة المسح وتقنياته راجع،
Hoffmann (1909). Eldem (1970), table after p. 122.

(63) Adana VS 1319/1903, p. 189; GB A&P and Ger BuHI, 1902-12; RCL 31 Octobre 1910, pp. 502-5.

(64) See Faroqhi, Part II above.

(65) GB FO 195/253, 1844.

(66) GB FO 78/289, 8 November 1836.

(67) GB FO 78/289, Brant, 22 May 1836; BBA İ MV 21959, 1279/1863.

(68) US CR, Reel T 681, Jewett at Sivas, 1 March 1888; GB A&P As 2886, Devey at Erzerum, 7 July 1886.

(69) Ger BuHI, 20 August 1907, p. 691.
لقد كانت هناك تقلبات حادة في الإنتاج مع مرور الوقت. إلا أن ذلك لا يبعدنا عن النقطة الأساسية وهي أن الاستيراد قد أفاد بعض الجماعات بينما أساء إلى جماعات أخرى.

(70) GB FO 195/459, Holmes at Diyarbekir, 14 April 1857.

(71) US CR, Reel T 681, Jewett at Sivas, 6 June 1893 and 26 May 1893; GB A&P (1870-71), pp. 795-97.

(72) Shields (1986), pp. 72-73.

(73) المرجع نفسه، ص. 74.

(74) Ger BuHI, 1907, Heft 9, p. 740.

(75) Compare Hammer (1818), p. 69 and Genç (1975), p. 273.
الذي أظهر أن المؤجل كان 58,000 قرش في أربعينيات وخمسينيات القرن الثامن عشر، و60,000 قرش عام 1808، ووصل إلى 76,000 بين أعوام 1811 و1833.

(76) BBA HH 16756, 1225/1810; Cev İkt 1642, 1231/1816.

(77) BBA HH 16756, 1225/1810; HH 16756, 1225/1810.

(78) For example, BBA Cev İkt 996, 1242/1816.

(79) BBA Cev İkt 1487, 1255/1839; I MV 505, 1257/1841.

(80) Various FO reports of Sandison at Bursa.
إلا أن Texier (1862) يؤكد أن بورصة كانت تصدر سنوياً 100,000 قطعة، وهو الرقم نفسه الذي يذكره Hammer.

(81) BBA Cev İkt 424, 1251/1835; İ MV 99, 1256/1840 and Dah 1606, 1256/1840-41.

(82) GB FO, various Sandison reports; but Stich (1929), p. 96, flatly asserts that silk weavers became silk spinners.

(83) The following is based on GB FO reports by Sandison at Bursa, 1840-45.

(84) GB FO 195/113, Sandison at Bursa, 15 February 1840; FO 195/240, 27 March 1846.

(85) Hüdavendigâr VS 1324/1906, 278; Dalsar (1960), pp. 410-13; Delbeuf (1906), pp. 166-69; US CR, Reel T 194; GB A&P 1862, 58; Farley (1862).

(86) GB FO 195/299, Sandison at Bursa, 24 May 1851. FO 195/393, Sandison at Bursa, 13 August 1855 and author's interview with Rânâ Akdis at Bursa, June 1986.

(87) Delbeuf (1906), p. 142.

(88) Ökçün (1970), p. 22.

(89) See Quataert (1983).

(90) Fr AE CC, Brousse, 1853-1901, 31 Mars 1897. Raw silk was 120 Fr. in 1850 and 55 Fr. in 1900.

(91) Quataert (1983). RCL 30 Novembre 1909; also see Hüdavendigar VS, 1324/1906, p. 278.

(92) MacGregor (1847), p. 107, quoting 1841 GB FO consular reports; Fr AE CC for 1895; Revue Technique d'Orient, December 1911; Quataert (1983), pp. 499-500. ولكن في الآونة الأخيرة، فإن هذا كان يمثل 5 بالمئة من مجمل الإنتاج.

(93) Quataert (1983); Rânâ Akdis, see n. 57. يظهر ان العائلة العادية في تركيا المعاصرة كانت تربي سنوياً 30 كيلوغراماً من شرانق دودة القز.

(94) See Vatter (n.d., c. 1987) لمناقشة ممتازة لهذه النقطة راجع Vatter (1987).

(95) Aus, k und k, 1906, Trapezunt, Februar 1909. Trabzon VS, 1322/1904, p. 101.

(96) GB A&P (1870), pp. 795-97.

(97) US CR, Reel T 681, Jewett at Sivas, 30 June 1983.

(98) Shields (1986), pp. 75-78.

(99) Ger BuHI, 19 Juli 1904, Bd. VII, Heft 4, p. 300/

(100) Eldem (1970), p. 145.

(101) GB A&P 1873, 67, 14 November 1872, p. 685.

(102) Ger BuHI, 19 Juli 1904, Bd. VII, Heft 4, pp. 273-74.

(103) Dumont, (1981) p. 220. ومن المرجح أن هذه هي نفس المجموعة التي يذكرها. Hall (1918), p. 155, الذي يقترح أنه قد تم تجاوز مستويات الإنتاج هذه من قبل بعثات أخرى. ولم تكن هذه الصناعة بالتأكيد جديدة، وإنما قامت على أساس التقاليد المحلية لصناعة الأقمشة.

(104) GB A&P 1900, 96, Aleppo for 1899; A&P 1898, 94, 6195; A&P 1905, 93, 6884; also A&P 1907, 93, 7127; A&P 1911, 96, 7579; A&P 1914, 95, 7883. Hall (1918), p. 157.

(105) اعتمد هذا القسم بشكل رئيسي على Quataert (1986b).

(106) راجع مثلاً، Stoeckel (1892).

(107) Cunningham (1983), p. 45.

(108) راجع الجدول رقم 1 عند Quataert (1986a).

(109) راجع الجدول رقم 2 عند Quataert (1986a).

(110) Turkey (1968), pp. 276-77.

(111) Isiksaçan (1964), p. 12.

(112) RCL Juliet 1900 «Lettre d'Ouchak», 5 Juillet 1900.

(113) Atalay (c. 1952), p. 48.

(114) Aus HHStA, PA, XI, Türkei, Karton 272, 4 Januar 1896.

(115) أسست الحكومة في وسط منطقة صناعة النسيج غربي الأناضول، في باليكشير، مصنعاً لصناعة البدلات العسكرية خلال خمسينيات القرن التاسع عشر. إن معظم التفاصيل عن هذا المصنع غير معروفة. ولكن مقابل غزل الخيوط وإرسالها إلى المصنع، نعلم بأن قبيلة حرمين في سنجق قرة تسي كانت تحصل على رواتب وإعفاءات ضريبية، وكانت القبيلة تشتري الصوف من الآخرين في المنطقة وتقوم بغزله خيوطاً، وتتلقى نسبة ثابتة مقابل وحدة الوزن. وبشكل عام، كانت هناك علاقة اقتصادية ودية ومعقدة بين السكان البدو وسكان المدن. وعند مناقشة إنتاج المنسوجات، فإن معظم المصادر تشير إلى سكان البلدات على أنهم الموردون لبعض المواد، مثل مواد الصباغة أو الخيوط، ما يترك انطباعاً بأن هؤلاء الأفراد كانوا يعيشون في بلدات مستقرة أو قرى. وعند الفحص الدقيق، يتضح أن البعض هم من البدو الذين أدى تبادلهم للبضائع دوراً حيوياً في الحياة الاقتصادية للجماعات المستقرة. لقد تم تجاهل أهمية البدو ونحن نحتاج إلى تعديل أكثر لفهمنا للصناعة في القرن التاسع عشر. وعلينا أيضاً إعادة الاعتبار لدور البدو الاقتصادي في الأناضول وسوريا، وكذلك في المناطق الأخرى، الذي تغير في مجرى القرن، متأثراً بعدد من المتغيرات. ومن بينها، بالتأكيد، موضوع توطين العشائر من قبل الحكومة الذي بدأ في عشرينيات القرن التاسع عشر. إلا أننا لا نعلم كيف أثرت، في ذلك الوقت، سياسة فرض الاستقرار على دور القبائل في صناعة السجاد، إذ كان بعض القرويين الذين كانوا ينتجون سجاداً تجارياً في أواخر القرن التاسع عشر من البدو.

BBA Cev İkt 499, 1264/1848; İ MV 4003, 1265/1849.

(116) Ger BuHI, 9, 1906, 'Die anatolische Teppichindustrie'; Pittard (1931).

(117) Stoeckel (1892), p. iv.

(118) BBA BEO 693/22, s. 1-40, 80-81 and 132.

(119) Ger BuHI, 9, 1906, 'Die anatolische Teppichindustrie'.

(120) Annual Reports of the Oriental Carpes Manufacturers, Ltd., 1909-18.

يشير أحد المصادر إلى استخدام الصباغ الأنيليني.

(121) يحتوي هذا القسم على الكثير من التفاصيل لأنه يقدم معلومات غير متوفرة في المصادر المنشورة.

(122) Salaheddin Bey (1867), p. 129. Herlt (1918), 58; Ger BuHI, 1902, 10 April 1902 and 1904.

(123) Ger BuHI, 1904, pp. 306-8; Junge (1916), p. 446.

والذي يؤكد أن إحدى نقابات صناعة الأحذية التركية قد استمرت في التواجد حتى القرن العشرين.

(124) GB A&P AS 3170, Symrna for 1902-3, p. 11.

(125) Fitzner (1902) was translated in edited form and published as GB, Naval Staff Intelligence Department, A Handbook of Asia Minor, July 1919. Also see GB A&P AS 5247, Smyrna for 1912-13.

(126) Ger BuHI, 1902, Smyrna.

(127) Fr RCC 1900, Reel 33, pp. 9-10. GB A&P 1892, 84, 16 April 1892.

(128) UPA FO vol. 7, 31 December 1878 Trabzon report; GB A&P AS 1888, Trabzon for 1887 and AS 1890, Trabzon for 1889.

(129) GB A&P 1908, 117; Fr RCC 1901, Reel 34 and RCC 1911, Reel 40.

(130) Ger BuHI, 1904, p. 302.

(131) GB A&P 195/2584, 1887 at Erzerum.

(132) GB A&P AS 1886, Kharput for 1885, 11 September 1886; FO 195/1887, Kharput province for 1886.

(133) GB A&P AS 1889, Erzerum for 1887-88; A&P AS 1891, Erzerum for 1889-90 and various FO 1891-1911.

(134) GB FO 78/289, 8 November 1836; FO 195/799, 31 March 1864; FO 195/799, July 1864.

(135) GB A&P 1905 and 1906, p. 129; UPA FO Vol. 16, 1908 report and compare with Diyarbekir VS, 1302/1884-85 and 1321/1903, pp. 195-96.

وقد بلغت صادرات ديار بكر من الأقمشة الحريرية والقطنية إلى المناطق العثمانية 14,000 جنيه استرليني عام 1892 و13,000 جنيه عام 1893.

(136) GB A&P 1873, 67, 14 November 1872; GB A&P AS 1887 Van and Hekkiari for 1885-86; A&P AS 1891, Erzerum for 1889-90, reporting on Van and Bitlis.

(137) راجع الهامش 2 أعلاه.

(138) Bowring (1840), p. 20 BBA İ MM 2276, 1292/1875; GB A&P AS 1889, Aleppo for 1888 and other FO and A&P reports from Aleppo.

وربما يكون إلغاء رسم الأربعة بالمئة على الصادرات عن طريق البحر قد ساهم جزئياً في إعادة الازدهار الصناعي السريع.

GB A&P As 1890, Aleppo for 1889; A&P 1905; Halep VS, 1317/1899, pp. 191-92 and Aus k und k Aleppo, 1901. Also, Issawi (1988), pp. 372-81. BBA Cev İkt 2024; MacGregor (1847); various GB A&P and FO 195.

والذي يؤكد أن إحدى نقابات صناعة الأحذية التركية قد استمرت في التواجد حتى القرن العشرين.

(124) GB A&P AS 3170, Symrna for 1902-3, p. 11.

(125) Fitzner (1902) was translated in edited form and published as GB, Naval Staff Intelligence Department, A Handbook of Asia Minor, July 1919. Also see GB A&P AS 5247, Smyrna for 1912-13.

(126) Ger BuHI, 1902, Smyrna.

(127) Fr RCC 1900, Reel 33, pp. 9-10. GB A&P 1892, 84, 16 April 1892.

(128) UPA FO vol. 7, 31 December 1878 Trabzon report; GB A&P AS 1888, Trabzon for 1887 and AS 1890, Trabzon for 1889.

(129) GB A&P 1908, 117; Fr RCC 1901, Reel 34 and RCC 1911, Reel 40.

(130) Ger BuHI, 1904, p. 302.

(131) GB A&P 195/2584, 1887 at Erzerum.

(132) GB A&P AS 1886, Kharput for 1885, 11 September 1886; FO 195/1887, Kharput province for 1886.

(133) GB A&P AS 1889, Erzerum for 1887-88; A&P AS 1891, Erzerum for 1889-90 and various FO 1891-1911.

(134) GB FO 78/289, 8 November 1836; FO 195/799, 31 March 1864; FO 195/799, July 1864.

(135) GB A&P 1905 and 1906, p. 129; UPA FO Vol. 16, 1908 report and compare with Diyarbekir VS, 1302/1884-85 and 1321/1903, pp. 195-96.
وقد بلغت صادرات ديار بكر من الأقمشة الحريرية والقطنية إلى المناطق العثمانية 14,000 جنيه استرليني عام 1892 و13,000 جنيه عام 1893.

(136) GB A&P 1873, 67, 14 November 1872; GB A&P AS 1887 Van and Hekkiari for 1885-86; A&P AS 1891, Erzerum for 1889-90, reporting on Van and Bitlis.

(137) راجع الهامش 2 أعلاه.

(138) Bowring (1840), p. 20 BBA İ MM 2276, 1292/1875; GB A&P AS 1889, Aleppo for 1888 and other FO and A&P reports from Aleppo.
وربما يكون إلغاء رسم الأربعة بالمئة على الصادرات عن طريق البحر قد ساهم جزئياً في إعادة الازدهار الصناعي السريع.
GB A&P As 1890, Aleppo for 1889; A&P 1905; Halep VS, 1317/1899, pp. 191-92 and Aus k und k Aleppo, 1901. Also, Issawi (1988), pp. 372-81. BBA Cev İkt 2024; MacGregor (1847); various GB A&P and FO 195.

قائمة المصادر والمراجع

Archives

Turkey: Başbakanlık Arşivi, Prime Ministry Archives, İstanbul
Bab-ı Ali Evrak Odası
Cevdet Tasnifi, Belediye
Cevdet Tasnifi, Dahiliye
Cevdet Tasnifi, İktisat
Cevdet Tasnifi, Maliye
Cevdet Tasnifi, Nafia
Hatt-ı Hümayun Tasnifi
Kamil Kepeci Tasnifi
İradeler Tasnifi
Yıldız Tasnifi
Ankara eyaletine dair mesaili mühimme
Hüdavendigâr eyaletine dair mesaili mühimme

Austria: Haus-Hof und Staatsarchiv, Vienna

France: Archives du Ministère des affaires étrangères, Paris
Correspondance consulaire et commerciale, 1873–1901
Constantinople, 106–7, 115–17
Trebizonde, 9–13
Smyrne, 55–57
Brousse, no nr.
Erzeroum, 4

Germany, (formerly) Democratic Republic: Zentrales Staatsarchiv, Potsdam
Auswärtiges Amt

Great Britain: Foreign Office, The Public Records Office, London
FO 195 and 424

United States: National Archives, Washington, D.C.
Brusa, 1837–40

Constantinople, 1820–70
Salonica, 1832–40
Smyrna, 1802–75.

Published consular reports

Austria: *Berichte der k. u. k. Österr.- Ung. Konsularämter über das Jahr. . . .* Herausgegeben im auftrage des K.K. Handelsministeriums vom K.K. Österr. Handelsmuseum. Vienna, 1900–1912.
Politisches Archiv, Türkei XII, K 195, 196, 352.

France: *Bulletin consulaire français. Recueil des rapports commerciaux adressés au Ministère des affaires étrangères par les agents diplomatiques et consulaires de France à l'étranger*. Paris, 1877–1914.

Germany: Deutsches Reich. *Handel und Industrie. Berichte über Handel und Industrie*. Berlin, 1900–15.

Great Britain: Parliamentary Papers, *Accounts and Papers*. London, 1876–1913.

United States: Department of State. *Commercial Relations of the United States*. Washington, 1856–79.
Daily Consular Reports. Washington, 1901–2.
Department of Commerce and Labor, Bureau of Manufactures, *Monthly Consular and Trade Reports*. Washington, 1907–14.

Contemporary newspapers and journals (selected)

Aydın, 1297–1301
Board of Trade Journal, 1906–14
Bursa, 1310–11
Levant Trade Review, 1911–15
İtidal, Adana, 1327
Bursa Sergisi, 1325
Diyarbekir, 1327
La Revue commerciale du Levant, bulletin mensuel de la chambre de commerce française de Constantinople, 1896–1912
Revue de Constantinople, 1875–76
Revue Technique d'Orient, 1910–14
Sivas, 1902–8

Secondary sources

Adams, Walter Booth (1924). "Public health" in Mears, ed., pp. 155–176.

Adanır, Fikret (1984–85). "The Macedonian Question: the socio-economic reality and problems of its historiographic interpretations," *IJTS*, Winter, III (1), 43–64.

Akarlı, Engin Deniz (1986). "Gedik: implements, mastership, shop usufruct, and monopoly among Istanbul artisans, 1750–1850," *Wissenschaftskolleg Jahrbuch*, 225–31.

Aktan, Reşat (1950). "Agricultural policy of Turkey," Ph.D. dissertation, University of California, Berkeley.

Arıcanlı, Tosun (1976). "The role of the state in social and economic transformation of the Ottoman Empire, 1807–1918," Ph.D. dissertation, Harvard University.

(n.d.). "Agrarian relations in Turkey: state, peasant property and the question of landlordism," unpublished paper.

Arif, Muhammad (1971). *al-Sa'ada al namiye a-abadiyya fi'l-sikka al-hadidiyya al Hijaziyya*, manuscript trans. and ed. by Jacob Landau as *The Hejaz railway and the Muslim pilgrimage. A case of Ottoman political propaganda*, Detroit.

Atalay, B. (c. 1952). *Türk Halıcılığı ve Cihan Halı Tipleri Panoraması.*

Bacqué-Grammont, Jean-Louis and Paul Dumont (1983a), eds. *Économies et sociétés dans l'Empire ottoman (fin du XVIII–début du XX siècle)*, Paris.

(1983b), eds. *Contribution à l'histoire économique et sociale de l'Empire ottoman*, Paris–Louvain.

Baer, Gabriel (1970). "The administrative, economic and social functions of Turkish guilds," *IJMES*, I, 28–50.

(1982) "Fellah rebellion in Egypt and the Fertile Crescent," in Gabriel Baer, ed. *Fellah and townsman in the Middle East. Studies in social history*, London, pp. 253–323.

(1983) "Landlord, peasant and the government in the Arab provinces of the Ottoman Empire in the 19th and early 20th centuries," in Bacqué-Grammont and Dumont, eds. (1983a), pp. 261–74.

Bağış, Ali İhsan (1983). *Osmanlı Ticaretinde Gayri Müslimler. Kapitülasyonlar-Beratlı Tüccarlar, Avrupa ve Hayriye Tüccarları (1750–1839)*, Ankara.

Bairoch, Paul (1975). *The economic development of the Third World since 1900*, trans. by Cynthia Postan. Berkeley.

(1976). "Europe's gross national product: 1800–1975," *JEEH*, Fall, 273–340.

(1983). "A comparison of the levels of GDP per capita in developed and developing countries, 1700–1980," *JEH*, March, 27–41.

Batatu, Hanna (1978). *The old social classes and the revolutionary movements of Iraq*, Princeton.

Bayatlı, Osman (1957). *Bergama'da Yakın Tarih Olayları, XVIII.–XIX. Yüzyıl*, İzmir.

Behar, Cem (1986). "Some data on polygyny in İstanbul, 1885–1926," unpublished paper, İstanbul.

(1987). "Evidence on fertility decline in İstanbul, (1885–1940)," unpublished paper, İstanbul.

Beinin, Joel and Zachary Lockman (1988). *Workers on the Nile. Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian working class, 1882–1954*, Princeton.

Berend, Ivan T. and György Ránki (1974). *Economic development in East-Central Europe in the 19th & 20th centuries*, New York.

Biraben, Jean-Noel (1975). *Les hommes et la peste en France et dans les pays européens et méditerranéens*, I, Mouton and Paris.

Bowring, John (1840). *Report on the commercial statistics of Syria*, London (reprint, New York, 1973).

Braude, Benjamin and Bernard Lewis (1981), eds. *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, I, New York.

Braudel, Fernand (1966). *The Mediterranean and the Mediterranean world in the age of Philip II*, New York.

Buheiry, Marwan (1984). "The peasant revolt of 1858 in Mount Lebanon," in Khalidi, ed., pp. 291–301.

Burke, Edmund III (1986a). "Changing patterns of peasant protest in the Middle East, 1750–1950," paper presented to the 1986 annual meeting of the Middle East Studies Association.

(1986b). "Understanding Arab protest movements," *Maghreb Review*, XI (1), 27–32.

Cameron, Rondo (1961). *France and the economic development of Europe, 1800–1914*, 2nd ed., Princeton.

Clark, E. (1974). "The Ottoman Industrial Revolution," *IJMES*, V, 65–76.

Corancez, L.A.A. (1816). *Itinéraire d'une partie peu connue de l'Asie Mineure*, Paris.

Crafts, N.F.R (1984). "Economic growth in France and Britain, 1830–1910: a review of the evidence," *JEH*, March, 49–67.

Cuinet, Vital (1890–94). *La Turquie d'Asie: géographie administrative, statistique, descriptive et raisonné de chaque province de l'Asie Mineure*, 4 vols., Paris.

Cunningham, A.B. (1983). "The journal of Christophe Aubin: a report on the Levant trade in 1812," *AO*, VIII, 5–131.

Çadırcı, Musa (1980). "II. Mahmud Döneminde (1808–1839) Avrupa ve Hayriye Tüccarları" in Okyar and İnalcık, eds. (1980), pp. 237–41.

Dalsar, Fahri (1960). *Bursa'da Ipekçilik*, İstanbul.

Davison, Roderic (1968). *Turkey: a short history*, New Jersey (1981 edition).

Delbeuf, Régis (1906). *Une excursion à Brousse et à Nicée*, Constantinople.

Dols, Michael (1979). "The second plague pandemic and its recurrence in the Middle East," *JESHO*, XXII (2) (May), 162–89.

Draganova, Slavka (1988). "Documents of the 1840s on the economic position of the villages in central north Bulgaria," *Bulgarian Historical Review*, XVI (2), 87–104.

du Velay, A. (1903). *Essai sur l'histoire financière de la Turquie depuis le règne du Sultan Mahmoud II jusqu'à nos jours*, Paris.

Duben, Alan (1985). "Turkish families and households in historical perspective," *Journal of Family History*, Spring.

(1986). "Muslim households in late Ottoman İstanbul," unpublished paper.

(1987). "Locating the household in late Ottoman İstanbul," unpublished paper.

Dumont, Paul (1981). "Jewish communities in Turkey during the last decades

of the XIXth century in the light of the archives of the Alliance Israelite Universelle," in Braude and Lewis, eds., I, pp. 209–42.
Eldem, Vedat (1970). *Osmanlı Imparatorluğunun Iktisadi Şartları Hakkında Bir Tetkik*, İstanbul.
Elefteriades, Eleuthère (1944). *Les chemins de fer en Syrie et au Liban*, Beirut.
Engelhardt, Ed (1882 and 1884). *La Turquie et le Tanzimat*, 2 vols., Paris.
Farley, J.L. (1862). *The resources of Turkey*, London.
Faroqhi, Suraiya (1987). "Agriculture and rural life in the Ottoman Empire ca. 1500–1878," *New Perspectives on Turkey*, Fall, 3–34.
Fawaz, Leila (1983). *Merchants and migrants in nineteenth-century Beirut*, Cambridge.
Feis, Herbert (1930). *Europe, the world's banker*, New Haven.
Fitzner, Rudolf (1902). *Anatolien. Wirtschaftsgeographie*, Berlin.
Fogel, Robert W. (1964). *Railroads and American economic growth*, Baltimore.
Frangakis, Elena (1986). "Western merchant and financial capital in eighteenth-century İzmir," paper presented to the 1986 meeting of the American Historical Association.
Genç, Mehmet (1975). "Osmanlı Maliyesinde Malikane Sistemi" in Ünal Nalbantoğlu and Osman Okyar, eds., *Türkiye Iktisat Tarihi Semineri, Metinler, Tartışmalar*, Ankara, pp. 231–91.
(1987). "Entreprises d'état et attitude politique dans l'industrie ottomane au XVIIIe siècle," in Jacques Thobie and Jean-Louis Bacqué-Grammont, eds., *L'accession de la Turquie à la civilisation industrielle. Facteurs internes et externes*, İstanbul.
Gerber, Haim (1987). *The social origins of the modern Middle East*, Boulder, Col.
Gilbar, Gad G. (1986). "The growing economic involvement of Palestine with the West, 1865–1914," in David Kushner, ed., *Palestine in the late Ottoman period*, Jerusalem, pp. 188–210.
Goffman, Daniel (1986). "A European commercial network in seventeenth-century western Anatolia," paper presented to the 1986 meeting of the American Historical Association.
Gould, Andrew G. (1973). "Pashas and brigands: Ottoman provincial reform and its impact on the nomadic tribes of southern Anatolia 1840–85," Ph.D. dissertation, University of California, Los Angeles.
Göyünç, Nejat (1983). "The procurement of labor and materials in the Ottoman Empire (16th and 18th centuries)," in Bacqué-Grammont and Dumont, eds. (1983a), pp. 327–33.
Güran, Tevfik (1980). "Tanzimat Döneminde Tarım Politikası (1839–76)," in Okyar and İnalcık, eds., pp. 271–77.
(1984–85). "The state role in the grain supply of İstanbul: the grain administration, 1793–1839," *IJTS*, Winter, 27–41.
Great Britain (1920). *Anatolia*, London.
Parliamentary Papers, Accounts and Papers (1870 and 1871). "Report on the Condition of Industrial Classes [in Turkey]," vols. 66 and 68.
Greenberg, Dolores (1982). "Reassessing the power patterns of the Industrial Revolution: an Anglo-American comparison," *AHR*, LXXXVII (4), 1237–61.

Hall, W.H. (1918). *Reconstruction in Turkey*, New York.
Hammer, Joseph V. (1818). *Umblick auf einer Reise von Constantinopel nach Brussa und dem Olympos, und von da zürück über Nicäa und Nicomedien*, Pest.
Hecker, M. (1914). "Die eisenbahnen der asiatischen Türkei," *Archiv für Eisenbahnwesen*, pp. 744–800, 1057–87, 1283–321, 1539–84.
Herlt, G. (1918). "Die industrialisierung der Türkei," *Das Wirtschaftsleben der Türkei*, II, 41–80.
Himes, Norman E. (1936). *Medical history of contraception*, New York.
Hoell, Margaret S. (1973). "The *Ticaret Odası*: origins, functions, and activities of the Chamber of Commerce of İstanbul, 1885–99," Ph.D. dissertation, The Ohio State University.
Hoffmann, Friedrich (1909). "Die industrie in der Türkei," *Weltwirtschaftliches Archiv*, XIV (7) Januar, 1–23.
Hütteroth, Wolf-Dieter (1974). "The influence of social structure on land division and settlement in inner Anatolia," in P. Benedict, E. Tümertekin and F. Mansur, eds., *Turkey. Geographic and social perspectives*, Leiden, pp. 21–38.
Hurewitz, J.C. (1975), ed. *The Middle East and North Africa in world politics. A documentary record*, 2nd ed., I, New Haven.
İnalcık, Halil (1943). *Tanzimat ve Bulgar Meselesi*, Ankara.
(1971). "İmtiyazat," *EI²*, III, Leiden, pp. 1179–89.
(1973). "Application of the Tanzimat and its social effects," *AO*, V, 97–128.
(1979–80). "Osmanlı pamuklu pazarı, Hindistan ve Ingiltere: pazar rekabetinde emek maliyetinin rolü," *TITA*, 1–65.
(1982). "Rice cultivation and the çeltükci-reaya system in the Ottoman Empire," *Turcica*, XIV, 140–41.
(1983). "The emergence of big farms, *çiftliks*: state, landlords and tenants," in Bacqué-Grammont and Dumont, eds. (1983b), pp. 105–26.
Işıksaçan, Güngör (1964). *Batı Anadolunun Başlıca Halı Merkezlerinde İmâl Edilen Halıların Desen ve Kaliteleri Üzerinde Araştırmalar*, İzmir.
Issawi, Charles (1966). *The economic history of the Middle East, 1800–1914*, Chicago.
(1969). "Economic change and urbanization in the Middle East," in Ira Lapidus, ed., *Middle Eastern cities*, Berkeley, pp. 102–21.
(1970). "The Tabriz–Trabzon trade, 1830–1900: rise and decline of a route," *IJMES*, I, 18–27.
(1977). "British trade and the rise of Beirut, 1830–60," *IJMES*, VIII, 91–101.
(1980). *The economic history of Turkey 1800–1914*, Chicago.
(1981). "The transformation of the economic position of the *millets* in the nineteenth century," in Braude and Lewis, eds., pp. 261–85.
(1982). *An economic history of the Middle East and North Africa*, New York.
(1988). *The Fertile Crescent 1800–1914. A documentary economic history*, New York.
İstanbul Ticaret Bahriye Müdürlüğü (1928). *İstanbul Limanı*. İstanbul.
Junge, Reinhard (1916). "Türkische textilwaren," in *Balkan-Orient-Sonderausgabe der Zeitschrift, die Textile Woche*, 1916–17.
Jwaideh, Albertine (1965). "The sanniya lands of Sultan Abdul Hamid II in Iraq,"

Hall, W.H. (1918). *Reconstruction in Turkey*, New York.
Hammer, Joseph V. (1818). *Umblick auf einer Reise von Constantinopel nach Brussa und dem Olympos, und von da zürück über Nicäa und Nicomedien*, Pest.
Hecker, M. (1914). "Die eisenbahnen der asiatischen Türkei," *Archiv für Eisenbahnwesen*, pp. 744–800, 1057–87, 1283–321, 1539–84.
Herlt, G. (1918). "Die industrialisierung der Türkei," *Das Wirtschaftsleben der Türkei*, II, 41–80.
Himes, Norman E. (1936). *Medical history of contraception*, New York.
Hoell, Margaret S. (1973). "The *Ticaret Odası*: origins, functions, and activities of the Chamber of Commerce of İstanbul, 1885–99," Ph.D. dissertation, The Ohio State University.
Hoffmann, Friedrich (1909). "Die industrie in der Türkei," *Weltwirtschaftliches Archiv*, XIV (7) Januar, 1–23.
Hütteroth, Wolf-Dieter (1974). "The influence of social structure on land division and settlement in inner Anatolia," in P. Benedict, E. Tümertekin and F. Mansur, eds., *Turkey. Geographic and social perspectives*, Leiden, pp. 21–38.
Hurewitz, J.C. (1975), ed. *The Middle East and North Africa in world politics. A documentary record*, 2nd ed., I, New Haven.
İnalcık, Halil (1943). *Tanzimat ve Bulgar Meselesi*, Ankara.
(1971). "İmtiyazat," *EI*², III, Leiden, pp. 1179–89.
(1973). "Application of the Tanzimat and its social effects," *AO*, V, 97–128.
(1979–80). "Osmanlı pamuklu pazarı, Hindistan ve Ingiltere: pazar rekabetinde emek maliyetinin rolü," *TITA*, 1–65.
(1982). "Rice cultivation and the çeltükci-reaya system in the Ottoman Empire," *Turcica*, XIV, 140–41.
(1983). "The emergence of big farms, *çiftliks*: state, landlords and tenants," in Bacqué-Grammont and Dumont, eds. (1983b), pp. 105–26.
Işıksaçan, Güngör (1964). *Batı Anadolunun Başlıca Halı Merkezlerinde Imâl Edilen Halıların Desen ve Kaliteleri Üzerinde Araştırmalar*, İzmir.
Issawi, Charles (1966). *The economic history of the Middle East, 1800–1914*, Chicago.
(1969). "Economic change and urbanization in the Middle East," in Ira Lapidus, ed., *Middle Eastern cities*, Berkeley, pp. 102–21.
(1970). "The Tabriz–Trabzon trade, 1830–1900: rise and decline of a route," *IJMES*, I, 18–27.
(1977). "British trade and the rise of Beirut, 1830–60," *IJMES*, VIII, 91–101.
(1980). *The economic history of Turkey 1800–1914*, Chicago.
(1981). "The transformation of the economic position of the *millets* in the nineteenth century," in Braude and Lewis, eds., pp. 261–85.
(1982). *An economic history of the Middle East and North Africa*, New York.
(1988). *The Fertile Crescent 1800–1914. A documentary economic history*, New York.
İstanbul Ticaret Bahriye Müdürlüğü (1928). *İstanbul Limanı*. İstanbul.
Junge, Reinhard (1916). "Türkische textilwaren," in *Balkan-Orient-Sonderausgabe der Zeitschrift, die Textile Woche*, 1916–17.
Jwaideh, Albertine (1965). "The sanniya lands of Sultan Abdul Hamid II in Iraq,"

in George Makdisi, ed., *Arabic and Islamic studies in honor of Hamilton A.R. Gibb*, Leiden.

(1984). "Aspects of land tenure and social change in Lower Iraq during the late Ottoman times," in Khalidi, ed., pp. 333–56.

Karpat, Kemal H. (1983). "Population movements in the Ottoman state in the nineteenth century: an outline" in Bacqué-Grammont and Dumont, eds. (1983a), pp. 385–428.

(1985a). *Ottoman population 1830–1914. Demographic and social characteristics*, Madison, Wisconsin.

(1985b). "The Ottoman emigration to America, 1860–1914," *IJMES*, XVII (2), 175–209.

(1987). "The immigration of Ottoman Jews into the Ottoman Empire 1860–1914," unpublished paper.

Kasaba, Reşat (1985). "Peripheralization of the Ottoman Empire," Ph.D. dissertation, State University of New York at Binghamton.

(1988a). "Migrant labor in Western Anatolia, 1750–1850," unpublished paper.

(1988b). "Was there a compradore bourgeoisie in mid nineteenth-century Western Anatolia?" *R*, Spring, 215–28.

Khalidi, Tarif, (1984), ed. *Land tenure and social transformation in the Middle East*, Beirut.

Kolars, John and Henry Malin (1970). "Population and accessibility: an analysis of Turkish railroads," *The Geographical Review*, LX (2), 229–46.

Kurdakul, Necdet (1981). *Osmanlı Devletinde Ticaret Antlaşmaları ve Kapitülasyonlar*, İstanbul.

Kurmuş, Orhan (1974). *Emperyalizmin Türkiye'ye Girişi*, İstanbul.

(1983). "The 1838 treaty of commerce re-examined," in Bacqué-Grammont and Dumont, eds. (1983a), pp. 411–17.

Lampe, John R. and Marvin R. Jackson (1982). *Balkan economic history, 1550–1950. From imperial borderlands to developing nations*, Bloomington, Indiana.

Lewis, Bernard (1961). *The emergence of modern Turkey*, London, and later editions.

Lewis, Norman (1987). *Nomads and settlers in Syria and Jordan, 1800–1980*, Cambridge.

Licht, Walter (1983). *Working for the railroad: the organization of work in the nineteenth century*, Princeton.

Longrigg, Stephen (1925). *Four centuries of modern Iraq*, Oxford.

MacGregor, J. (1847). *Commercial statistics*, 4 vols., London.

Maddison, Angus (1964). *Economic growth in the West*, New York.

Mandel, Neville J. (1975). "Ottoman practice as regards Jewish settlement in Palestine, 1881–1908," *MES*, II (1), 33–46.

(1976). *The Arabs and Zionism before World War I*, Berkeley.

Maoz, Moshe (1980). "Intercommunal relations in Ottoman Syria during the Tanzimat era: social and economic factors," in Okyar and İnalcık, eds., pp. 205–10.

McCarthy, Justin (1979). "Age, family and migration in the Black Sea provinces of the Ottoman Empire," *IJMES*, X, 309–23.

(1983). *Muslims and minorities. The population of Anatolia and the end of the Empire*, New York.

McGowan, Bruce (1981). *Economic life in Ottoman Europe. Taxation, trade and the struggle for land, 1600–1800*, Cambridge.
McNeill, William (1976). *Plagues and peoples.* New York.
Mears, Eliot Grinnell (1924). *Modern Turkey*, New York.
Meriwether, Margaret L. (1987). "Urban notables and rural resources in Aleppo, 1730–1830," *IJTS*, Summer, 55–73.
Mitchell, Brian (1978). *European historical statistics*, abridged ed., London.
Mitchell, Brian and Phyllis Deane (1962). *Abstract of British historical statistics*, Cambridge.
Mordtmann, A.D. (1925). *Anatolien. Skizzen und Reisebriefe aus Kleinasien*, ed. Franz Babinger, Hanover.
Musallam, B.F. (1983). *Sex and society in Islam. Birth control before the nineteenth century*, Cambridge.
Naff, Alixa (1972). "A social history of Zahle, the principal market town in nineteenth-century Lebanon," Ph.D. dissertation, University of California, Los Angeles.
Nickoley, E.F. (1924). "Agriculture," in Mears, ed., pp. 280–301.
Nuri, Osman (1330–38/1911–19). *Mecelle-i umur-u belediyye*, 5 vols., İstanbul.
Ochsenwald William (1980). *The Hijaz railroad*, Charlottesville, Va.
(1984). *Religion, society and the state in Arabia: The Hijaz under Ottoman control*, Columbus, Ohio.
Okyar, Osman and Halil İnalcık (1980), eds. *Social and economic history of Turkey, 1071–1920*, Ankara.
Orga, Irfan (1950). *Portrait of a Turkish family*, London.
Owen, Roger (1981). *The Middle East in the world economy*, London.
(1984). "The study of Middle Eastern industrial history: notes on the interrelationship between factories and small-scale manufacturing with special references to Lebanese silk and Egyptian sugar 1900–30," *IJMES*, 475–87.
Ökçün, A. Gündüz (1970), ed. *Osmanlı Sanayii: 1913, 1915 Yılları Sanayi Istatistikleri*, Ankara.
Öncü, Ayşe (1987). "Turkish migrants return from Europe: a review of research," *TSAB*, September, 55–64.
Pamuk, Şevket (1987). *The Ottoman Empire and European capitalism, 1820–1913. Trade, investment and production*, Cambridge.
Panzac, Daniel (1985). *La peste dans l'empire Ottoman 1700–1850*, Louvain.
Pech, E. (1911). *Manuel des sociétés anonymes fonctionnant en Turquie*, 5th ed., İstanbul.
Pittard, Eugène (1931). *Le visage nouveau de la Turquie*, Paris.
Popoff, Kiril G. (1920). *La Bulgarie economique, 1879–1911*, Sofia.
Puryear, Vernon J. (1935). *International economics and diplomacy in the Near East*, Stanford.
Quataert, Donald (1973). "Ottoman reform and agriculture in Anatolia, 1876–1908," Ph.D. dissertation, University of California, Los Angeles.
(1977). "Limited revolution: the impact of the Anatolian Railway on Turkish transportation and the provisioning of İstanbul, 1890–1908," *Business History Review*, Summer, 139–60.
(1979). "The economic climate of the 'Young Turk Revolution' in 1908," *JMH*, September, D1147–D1161.

(1981). "Agricultural trends and government policy in Ottoman Anatolia, 1800–1914," *AAS*, XV (1), 69–84.
(1983). *Social disintegration and popular resistance in the Ottoman Empire, 1882–1908*, New York.
(1986a). "Machine breaking and the changing carpet industry of western Anatolia, 1860–1908," *Journal of Social History*, Spring, 473–89.
(1986b). "Ottoman households, Ottoman manufacturing and international markets, 1800–1914," unpublished paper.
Rafeq, Abdul Karem (1983). "The impact of Europe on a traditional economy: the case of Damascus, 1840–1870," in Bacqué-Grammont and Dumont, eds. (1983a), pp. 419–28.
(1984). "Land tenure problems and their social impact in Syria around the middle of the nineteenth century," in Khalidi, ed., pp. 371–96.
Reilly, James (1987). "*Sharia* court registers and land tenure around nineteenth-century Damascus," Middle East Studies Association *Bulletin*, December, 155–68.
Al-Sa'di, Essa Ali (1989). "Migration and social change in a Jordanian village: a socio-cultural perspective," Ph.D. dissertation, State University of New York, Binghamton.
Sahillioğlu, Halil (1968). "XVIII. Yüzyıl Ortalarında Sanayi Bölgelerimiz ve Ticâri imkânları," *BTTD*, 11, 61–66.
Salaheddin Bey (1867). *La Turquie à l'exposition universelle de 1867*, Paris.
Sarç, Celal Ömer (1940). "Tanzimat ve Sanayiimiz," in *Tanzimat*, İstanbul, pp. 423–40. Translated as "Ottoman industrial policy" in Issawi (1966), pp. 48–59.
Sauvaget, J. (1941). *Alep*, Paris.
Sayar, Ahmet Güner (1986). *Osmanlı İktisat Düşüncesinin Çağdaşlaşması*, İstanbul.
Schatkowski-Schilcher, Linda (1985). *Families in politics: Damascene factions and estates of the 18th and 19th centuries*, Stuttgart.
Sencer, Oya (1969). *Türkiye'de İşçi Sınıfı*, İstanbul.
al-Shaafi, Muhammad S. (1985). *The foreign trade of Jiddah under Ottoman rule, 1840–1916*, Riyadh.
Shaw, Stanford J. (1975). "The nineteenth-century Ottoman tax reforms and revenue system," *IJMES*, VI, October, 421–59.
Shaw, Stanford J. and Ezel Kural Shaw (1977). *History of the Ottoman Empire and modern Turkey*, II, Cambridge.
Shields, Sarah (1986). "An economic history of nineteenth-century Mosul," Ph.D. dissertation, University of Chicago.
Shorter, Frederic C. (1985). "The population of Turkey after the War of Independence," *IJMES*, November, 417–41.
Sluglett, Peter and Marion Farouk-Sluglett (1984). "The application of the 1858 land code in Greater Syria: some preliminary observations," in Khalidi, ed., pp. 409–21.
Sousa, Nadim (1933). *The capitulatory regime of Turkey, its history, origin and nature*, London.
Spooner, Brian (1977). "Desert and sown: a new look at an old relationship," in Thomas Naff and Roger Owen, eds., *Studies in eighteenth century Islamic history*, Carbondale, Ill.

Stavrianos, L.S. (1958). *The Balkans since 1453*, New York.
Stern, Bernhard (1909). *Die moderne Türkei*, Berlin.
Stich, Heinrich (1929). *Die weltwirtschaftlich Entwicklung der anatolischen Produktion seit Anfangs des 19. Jahrhunderts*, Kiel.
Stoeckel, J.M. (1892). "Modern Turkey carpets. A monograph," in C. Purdon Clarke, ed., *Oriental Carpets*, Vienna.
Stoianovich, Troian (1960). "The conquering Balkan Orthodox merchant," *JEH*, 234–313.
Suleiman Sırrı Bey (1924). "Irrigation," in Mears, ed., pp. 265–79.
Şerif, Ahmet (1325/1907). *Anadolu'da Tanin*, İstanbul.
Tabak, Faruk (1988). "Local merchants in the peripheral areas of the empire: the Fertile Crescent during the long nineteenth century," *R*, Spring, 179–214.
Texier, Charles (1862). *Asie Mineure. Description géographie, historique et archéologique*, Paris.
Thieck, Jean-Pierre (1985). "Decentralisation ottomane et affirmation urbaine à Alep à la fin XVIIIème siècle," in Zakaria *et al.*, eds., *Mouvements communautaires et espaces urbains au Machreq*, Beirut, pp. 117–68.
Thobie, Jacques (1977). *Intérèts et impérialisme dans l'empire ottoman (1895–1914)*, Paris.
Todorov, Nikolai (1983). *The Balkan City, 1400–1900*, Seattle, Wash.
Toprak, Zafer (1982). *Türkiye'de 'Milli İktisat' (1908–18)*, Ankara.
Touma, Toufic (1958). *Un village de montagne au Liban (Hadeth el-Jobbé)*, Paris.
Trebilcock, Clive (1981). *The industrialization of the continental powers, 1780–1914*, New York.
Trietsch, Davis (1910). *Levante-Handbuch*, Berlin.
Tucker, Judith (1987). "Marriage and family in Nablus, 1720–1856. Towards a history of Arab marriage," unpublished paper.
Turkey (1327a/1909). Maliye Nezareti. *İhsaiyat-i Maliye, 1325*, İstanbul.
(1327b/1909). Orman ve Maden ve Ziraat Nezareti, İstatistik Şubesi. *1325 Senesi Asya ve Afrika-yi Osmani Ziraat Istatistiği*, İstanbul.
(1911). Direction Genérale du Commerce. Ministère du Commerce et de l'Agriculture, *Listes indiquant les noms, genre de commerce et adresse des commerçants de Constantinople*, Constantinople.
Ticaret ve Ziraat Nezareti (1333/1914). *1328, 1331 Seneleri Sanayi İstatistiği*, İstanbul, rendered into modern Turkish by Gündüz Ökçün (1970).
(1938). *Türk Ziraat Tarihine Bir Bakış*, İstanbul.
(1968). *Uşak İl Yıllığı 1967*, İstanbul.
Ubicini, M.A. (1856). *Letters from Turkey*, 2 vols., London.
Uluçay, M.Ç. (1955). *Saruhan'da Eşkiyalık ve Halk Hareketleri*, İstanbul.
Urquhart, David (1833). *Turkey and its resources; its municipal organization and free trade; the state and prospects of English commerce in the East*, London.
Vatter, Sherry (c. 1987). "The European capitalist impact upon the textile industry of Ottoman Damascus, 1820–80," unpublished paper.
Verney, N. and G. Dambmann (1900). *Les puissances étrangères dans le Levant, en Syrie et en Palestine*, Paris and Lyon.

القسم الخامس

النقود في الامبراطورية العثمانية
1326 - 1914

شوكت باموك، جامعة بوغازيتشي

35
تطور النظام النقدي العثماني

يقوم هذا الفصل بمسح للتطور الذي طرأ على النظام النقدي العثماني من أوائل النقود حتى الحرب العالمية الأولى. وبما أن البيئة الاقتصادية العالمية والنظام النقدي العثماني قد تغيرا بشكل أساسي خلال هذه القرون الستة، فإنه سيكون من الضروري أن نحدد فترات زمنية متمايزة ونتناول المشكلات الأساسية لكل منها على نحو منفصل. ولكل فترة زمنية سوف أركز على كل من موارد النقود والطلب على النقود. وفيما يتعلق بالبند الأول، سوف أبحث في أنواع النقود والعملة المستخدمة في الأجزاء المختلفة من الامبراطورية؛ وسياسات الحكومة والممارسات الإدارية؛ والعملات الأوروبية وغيرها من العملات الأجنبية التي شكلت جزءاً ثابتاً من المشهد العثماني. أما فيما يتعلق بالبند الثاني، أي الطلب على النقود، فإن التركيز سيكون على التغيرات الهيكلية والمؤسساتية الطويلة المدى في الاقتصاد العثماني من أجل تحديد المصادر المتطورة وأنواع الطلب على استخدام النقود.

وتكشف الجداول عن محتوى المعادن الثمينة لوحدات الحساب العثمانية، أي الأقجة الفضية والقرش، والسلطاني الذهبي والليرة وكذلك معدلات صرفها مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وثمة جدول ورسم بياني ختامي عند نهاية الفصل، كما سأقدم جداول أكثر تفصيلاً في النص لكل فترة زمنية على حدة. ومن الأغراض المهمة لهذه الجداول مساعدة القراء في المقارنات بين الفترات الزمنية للأسعار، والأجور وغيرها من الجوانب المالية الأخرى. ومن المأمول أيضاً أن

تكون هذه الجداول مفيدة في البناء المستقبلي لتاريخ الأسعار والأجور في الأراضي العثمانية.

وقد تم تحديد خمس فترات زمنية:

1 ـ 1326 ـ 1477: من سك أول أقجة فضية حتى سك أول عملة ذهبية عثمانية معروفة؛ للعملة المستقرة نسبياً، والقائمة على الفضة، للدولة الناشئة.

2 ـ 1477 ـ 1585: نظام الثنائية المعدنية القائم على الفضة والذهب خلال فترة القوة الاقتصادية والمالية والسياسية بالنسبة إلى الامبراطورية؛ والمشاكل التي ارتبطت بوصول كميات كبيرة من الفضة من الأميركتين إلى العالم القديم.

3 ـ 1585 ـ 1690: تفسخ النظام النقدي بسبب الصعوبات المالية والاقتصادية والسياسية التي امتزجت بالتأثيرات المعاكسة لتحركات المعادن الثمينة بين القارات؛ وغزو الأسواق العثمانية بالنقود الأجنبية ونسخها المعدلة ذات القيمة المنخفضة.

4 ـ 1690 ـ 1844: محاولات تأسيس مقياس فضي جديد للقرش العثماني؛ الاستقرار النسبي للقرش حتى ستينيات القرن الثامن عشر، وقد تلته أزمات مالية قاسية وانخفاض سريع في قيمة العملة.

5 ـ 1844 ـ 1914: نظام ثنائية معدنية جديد قائم على القرش الفضي والليرة الذهبية؛ توسع سريع في التجارة مع أوروبا، واستدانة كثيفة من الأسواق المالية الأوروبية والتخلي عن تخفيض قيمة العملة كوسيلة للحصول على الموارد المالية؛ وتبني قاعدة الذهب الأحادية في سبعينيات القرن التاسع عشر.

وبالنظر إلى البنى الاقتصادية والمؤسساتية المتغيرة، فمن الواضح أنه يصعب القيام بتعميم شامل فيما يتعلق بالملامح الأساسية للنظام النقدي العثماني خلال هذه القرون الستة. ومع ذلك، يمكننا أن نحاول الخروج باستنتاجات قليلة هنا.

أولاً، من الأمور ذات الدلالة أنه بعد القرن الخامس عشر الميلادي لم تستطع الحكومة المركزية أن تفرض نظاماً نقدياً واحداً على الامبراطورية كلها. إذ كان يتم تداول أنواع مختلفة من النقود المعدنية العثمانية في أقاليم مختلفة تمتد من

القرم والبلقان حتى العراق وبلاد الشام ومصر وشمال غرب إفريقيا. وربما يكون أكثر دلالة ومغزى أن العملات الأجنبية كان يتم تداولها بشكل دائم وعلى نطاق واسع في أجزاء مختلفة من الامبراطورية، وكانت أحياناً تبزّ في أهميتها نظيرتها المحلية. ومن المؤكد أن التجربة العثمانية لم تكن فريدة في هذا المجال؛ إذ إن بلاداً أخرى كثيرة واجهت مشكلات مماثلة خلال هذه القرون. ومع ذلك، فإن غياب مقياس مالي عام موحَّد يدفع إلى التساؤل عن بعض القضايا الأكبر المتعلقة بوحدة الامبراطورية الاقتصادية والسياسية.

ثانياً، كان استقرار النظام النقدي العثماني في كل فترة متصلاً اتصالاً وثيقاً بقوة وعافية مالية الدولة وحسن أدائها الاقتصادي، وبطبيعة التغير الاقتصادي والمؤسساتي والقوة السياسية للامبراطورية. ومن ثم فإنه ربما لا يكون مفاجئاً، أن أوائل القرن السادس عشر والجزء الأوسط منه، يشكل واحدة من أكثر الفترات استقراراً من الناحية النقدية. ومن ناحية أخرى، شهد القرن السابع عشر تخفيضاً سريعاً لقيمة العملة واختفاء النقود العثمانية ولا سيما في الولايات.

ثالثاً، غالباً ما كان للتطورات العالمية الاقتصادية والمالية انعكاسات هامة على النظام النقدي العثماني. وعلى نحو ما أكد فرناند بروديل، شكل تدفق النقود والسبائك، الذي غالباً ما كان مصحوباً بتدفق البضائع في الاتجاه المعاكس، واحدة من أقوى الروابط بين مختلف أقاليم الاقتصاد العالمي مما ربط الأميركتين بأوروبا وآسيا خلال هذه القرون. ومع ذلك، فإن الشرق الأوسط غالباً ما كان مجرد منطقة عبور لهذه التدفقات بين القارات. ونتيجة لذلك، كان النظام النقدي للامبراطورية في الغالب حساساً للتحركات الكبرى للذهب وبشكل خاص للفضة كما وتأثر بها سلباً.

رابعاً، من الممكن الآن إبراز الاتجاهات الطويلة المدى في محتوى المعادن الثمينة للعملة العثمانية وسعر صرفها. ففي المناطق الأساسية من الامبراطورية من البلقان إلى الأناضول وبلاد الشام بقيت الأقجة وخليفتها القرش الوحدات المالية الأساسية. وبما أن الربط بينهما كان على أساس أن 120 أقجة تساوي قرشاً واحداً بعد ثمانينيات القرن التاسع عشر، فمن الممكن احتساب المعدل الكلي لتخفيض قيمة العملة العثمانية على مدى القرون الستة التي ندرسها هنا. وكما هو موضح في

الجدول 10:V والشكل رقم 1:V في نهاية الفصل، لقد تراجع المحتوى الفضي للأقجة من أوائل النقود سنة 1326 حتى سنة 1914، من حوالى 1.03 غرام إلى 0.0083 من الغرام، وهو ما يتناسب مع متوسط تخفيض قيمة العملة على المدى الطويل وقدره 0.8 في المئة سنوياً. وبالمقارنة مع مستويات القرن العشرين، قد يبدو ذلك معدلاً منخفضاً. أما بالمقارنة مع معدلات انخفاض قيمة العملة الملاحظة في أجزاء مختلفة من أوروبا في الفترة نفسها، فقد كان ذلك معدلاً سريع الخطى نسبياً لانخفاض قيمة العملة[1]. ولا غرابة أن معدلات انخفاض قيمة العملة لم تكن موحدة على مدى الزمن. إذ إن محتوى المعادن الثمينة للعملة كان ثابتاً نسبياً حتى سنة 1560 وبعد سنة 1844. وبالمقابل، فإن القرن الذي أعقب سنة 1580 وبصفة خاصة الفترة التي جاءت ما بين فترة 1760 إلى 1844 شهدت أعلى معدلات انخفاض قيمة العملة[2].

وقد أظهر سعر صرف العملة العثمانية اتجاهات مماثلة مقابل الدوكا البندقية التي تغير محتواها الذهبي بنسبة واحد في المئة فقط خلال هذه القرون الستة. ففي أعقاب انخفاض محتوى الأقجة من الفضة، وهبوط القيمة النسبية للفضة في مواجهة الذهب، هبط سعر صرف الأقجة مقابل الدوكا من حوالى 30:1 (30 أقجة = دوكا واحدة) في القرن الرابع عشر إلى 6000:1 (50 قرشاً = دوكا واحدة) في منتصف القرن التاسع عشر، كما هو موضح أيضاً في الجدول 10:V والشكل رقم 1:V.

خامساً، في مسح طويل المدى من هذا النوع، كان من المحتم أن يحتل انخفاض قيمة العملة مركز الصدارة. ويتم تقديم الضغوط المالية هنا باعتبارها عامل حسم مهم في تراجع محتوى المعادن الثمينة للعملة. وبحسبما يعبر كارلو تشيبولا عن ذلك بوضوح، كانت الضغوط المالية تشكل فقط واحداً من عدد من الأسباب التي تقف وراء تخفيض قيمة العملة. وإضافة إلى ذلك، فإن التخفيض بحد ذاته غالباً ما يشكل واحدة من الاستجابات العديدة المحتملة لمشكلة اقتصادية أو مالية أو نقدية معينة[3]. وهناك حاجة إلى مزيد من البحث لتفحص أكثر دقة لهذه الأسباب الأخرى ولأبعاد انخفاض قيمة العملة في السياق العثماني.

وأخيراً ينبغي التأكيد على أن تدوين تاريخ النقد في الأراضي العثمانية لا يزال في المراحل الأولية من تطوره. ولا تزال معرفتنا محدودة في بعض المسائل

الأساسية، مثل الكيفية التي عمل بها النظام النقدي في أجزاء مختلفة من الامبراطورية، والتقلبات القصيرة المدى في محتوى النقد من المعادن الثمينة. وهكذا، فإن ما يلي من بحث يحتاج إلى أن نقرأه ونحن نضع هذه القيود في ذهننا.

1326 ـ 1477: القاعدة الفضية لنقد دولة ناشئة

من المعروف جيداً أن منطقة شرقي المتوسط والشرق الأوسط قد تعرضتا لنقص حاد في الفضة خلال القرون الحادي عشر، والثاني عشر والثالث عشر. فقد كانت النقود المسكوكة في هذه الفترة مصنوعة من الذهب والمعادن الأساسية. وفي الوقت نفسه، كانت لدى أوروبا وفرة نسبية من الفضة، وكانت النقود هناك تعتمد على الفضة في الغالب الأعم. ويبدو أن هذا النمط قد بدأ يتغير عند نهاية القرن الثاني عشر. ففي الوقت نفسه الذي صار فيه الذهب متاحاً بشكل أكبر في أوروبا، عاودت الفضة الظهور في الشرق الأوسط بوفرة، وسرعان ما حلت محل الذهب باعتبارها القاعدة التي تقوم عليها عملات كثيرة. لقد انتشرت النقود الفضية في الأناضول السلجوقي والمغولي خلال القرن الثالث عشر. وكانت العملة البيزنطية المعروفة جيداً الهيبربرون، إحدى آخر العملات الذهبية التي قاومت لكن أهميتها تضاءلت[4].

ويسود الاعتقاد عادة بأن أول نقد فضي عثماني تم سكه سنة 1326 ميلادية (727 هجرية) خلال عهد أورخان[5]. وكانت تسمى الأقجة التي تعني «أبيض». وتشير إليها المصادر الغربية أيضاً باسم أسبر asper. وبقيت الأقجة الوحدة العثمانية المالية الأساسية وعملة الحساب حتى حل محلها القرش العثماني عند نهاية القرن السابع عشر. وتشير الأدلة المستقاة من النقود المتوفرة إلى أن أول أقجة كانت تزن تقريباً 1.15 غراماً. وحتى أواخر القرن السابع عشر، غيرت الإدارات العثمانية المتعاقبة وزنها لكنها استمرت في إصدار تعليماتها إلى دور سك العملة باستخدام الفضة الخالصة فقط. وعلى الصعيد العملي، طبعاً، ولأسباب تكنولوجية ونظراً لأن السيطرة الحكومية على دور سك العملة قد اختلفت اختلافاً بيناً في زمنها وفي مداها بشكل كبير، لم يكن وزن النقد ولا درجة نقاء الفضة تحت السيطرة الكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فخلال فترات النقص الشديد في الفضة، كانت حتى

دور سك العملة باستانبول مجبرة على سك عملات دون المستوى القياسي[6].

كانت الوحدة الأساسية لنظام الأقجة هي قطعة النقود الصغيرة التي تعادل أقجة واحدة. ونادراً ما كان يسك لها فئات أخرى[7]. وبالإضافة إلى ذلك، كانت تسك عملة نحاسية للتعاملات اليومية تسمى مانجير أو بول Pul في كل اقتصاد محلي. وبينما كانت القوة الشرائية للأقجة تتحدد أساساً بمحتواها من الفضة، كان يتم تبادل العملات النحاسية على أساس قيمتها الاسمية المحددة. وفي هذه الفترة الباكرة، كان هناك ثماني عملات نحاسية كبيرة وأربع وعشرون عملة نحاسية صغيرة مقبولة في التعاملات الصغيرة باعتبارها مساوية في قيمتها لأقجة واحدة. ولم تكن الدولة تقبل العملات النحاسية في المدفوعات[8].

وقد سُكَّت أقدم عملة عثمانية في بورصة وأدرنة وفي أماكن أخرى غير محددة حول حوض بحر مرمرة. وكان يتم تداولها مع نقود البيلق الأناضولية الأخرى وعملة الامبراطورية البيزنطية. وعندما بدأت الدولة العثمانية توسيع أراضيها، تم تأسيس دور سك عملة جديدة في المدن ذات الأهمية التجارية والإدارية والقريبة من مناجم الفضة[9]. وفي منتصف القرن الخامس عشر أصبحت الأقجة الوحدة النقدية الأساسية لجنوبي البلقان، وغربي ووسط الأناضول.

وكما هي الحال في معظم مجتمعات ما قبل الثورة الصناعية، كان الاقتصاد العثماني يعاني بشكل دوري من نقص في المعادن الثمينة. وغالباً ما كانت الحكومة تعفي واردات الذهب والفضة من الرسوم الجمركية وتحظر تصديرهما. كذلك كانت القوانين العثمانية تفرض جلب كل السبائك المنتجة محلياً أو المستوردة مباشرة إلى دور السك لكي يتم سكها نقوداً. وفي ظل هذه الظروف، كانت مناجم الفضة الغنية في صربيا والبوسنة، التي ظلت لفترة طويلة مصدراً مهماً للفضة للامبراطورية البيزنطية والمجر وإيطاليا، توفر حافزاً إضافياً للعثمانيين لكي يخضعوا هذه المناطق لسيطرتهم في أواخر القرن الرابع عشر وأثناء القرن الخامس عشر[10].

وكانت الحكومة المركزية تبيع عبر المزاد العلني حق تشغيل دور سك النقود وتحصيل عائداتها إلى الأفراد من الخاصة. ثم حاولت، من خلال ممثل للقاضي المحلي، أن تحتفظ بسيطرة محكمة على المحتوى الفضي للنقد بصفة خاصة[11].

وفي ظل نظام دور السك المفتوح، كان يمكن بالممارسة لحاملي السبائك والعملات القديمة أن يجلبوها إلى دار سك النقود ويأخذوا عملات جديدة مسكوكة مساوية لها مقابل دفع مبلغ معين. وبالإضافة إلى ذلك فمع كل سلطان جديد أو حينما يكون مطلوباً إصدار نقد جديد، كان يطلب من أولئك الذين يملكون أقجات قديمة أن يسلموها إلى دور سك النقود بقيمة أدنى في الغالب من القيمة السائدة في السوق[12]. وكان يتم الدفع حينذاك لأصحابها بالنقود الجديدة. ولا حاجة بنا إلى القول إنه كلما زاد الفارق بين السعر الرسمي وسعر السوق، زاد عزوف حاملي النقود عن تلبية طلبات الدولة بتسليم نقودهم.

وربما يكون مفيداً في هذه المرحلة أن نراجع باختصار مصادر الطلب على النقود في الاقتصاد والمجتمع العثماني. ونبدأ بالريف، حيث كان يعيش 90 في المئة من إجمالي السكان. ومن المعروف تماماً أنه استجابة لندرة المعادن الثمينة والنقد، فإن المؤسسات التي طورتها معظم مجتمعات العصور الوسطى بمعظمها لجمع فائض الإنتاج الزراعي حاولت تقليل الطلب على النقود. ولم يكن نظام التيمار استثناء في هذا الخصوص. فأولاً، باعتماده على جيش إقليمي، قلل من الحاجة إلى نقل مصادر نقدية كبيرة إلى العاصمة. ثانياً، إن جمع الجزء الأكبر من الضرائب الريفية بشكل عيني، ومن خلال العشور، قد قلل الحاجة إلى النقود لسكان الريف.

ومن الصعب أن نحدد القدر الذي كان يُدفع عيناً من الضرائب الريفية في ظل نظام التيمار خلال القرن الخامس عشر. ومن المؤكد أن هذه النسبة تظهر اختلافات مهمة من إقليم إلى آخر كما أنها تعتمد أيضاً على المحاصيل المزروعة[13]. وعلى أساس الأدلة المجموعة من القوانين الإقليمية (قانون نامه) من قبل خليل إينالجيك، يبدو أن رسم الجفت والالتزامات الضريبية الثابتة الأخرى على البيوت الريفية كانت تعادل حوالى خمس ما عليهم من أعباء ضريبية[14]. ومن الممكن بل ومن المحتمل أن بعض هذه الضرائب الثابتة كانت تدفع أيضاً عيناً إلى السباهية، تبعاً للمنطقة، والقرب من الأسواق وأنواع المحاصيل التي يزرعها المنتجون الريفيون. وكان السباهيون هم أكثر أعضاء المستوطنات الريفية توجهاً نحو السوق.

ومن ناحية أخرى، فإن القوائم التفصيلية في القوانين الإقليمية المتعلقة بنسب أسعار تحويل الأعمال وغيرها من الالتزامات المفروضة على الفلاحين إلى نقود، والعكس، تظهر بأن النقود لم تكن بعيدة عن متناول السكان الريفيين. وعلاوة على ذلك، تخصصت القرى القريبة من المدن في إنتاج المحاصيل النقدية، وكانت مندمجة في الحياة الاقتصادية المدينية بطرق عديدة.

وكانت النقود مستخدمة على نطاق واسع في الاقتصاد المديني في القرن الخامس عشر. وقد ولّد النشاط الحرفي المنظم حول الطوائف الحرفية، وإقراض النقود والتجارة العالمية طلباً كبيراً على النقود والأشكال الأخرى للمال. وهناك قدر جيد من الأدلة على أن الائتمان كان يستخدم على نطاق واسع داخل الاقتصاد المديني وإلى حد ما من قبل سكان الريف. وعلاوة على ذلك، غالباً ما كان يتم تسهيل التجارة العالمية باستخدام نوع معين من الكمبيالات تسمى سفتجة، وهي توفّق ما بين الشريعة الإسلامية ومستلزمات التجارة[15]. وبالإضافة إلى ذلك استخدمت الدولة نظام المقاطعة والالتزام لجمع بعض عائداتها نقداً لكي تدفع الرواتب وتغطي بعض النفقات. لقد جمع كبار رجال الإدارة ممن كانوا منخرطين بعدد من الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات ثروات كبيرة وكانوا يحتفظون بجزء من ثروتهم على شكل نقود.

وكانت الأقجة مستقرة بشكل معقول أثناء القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وبقي محتواها من الفضة ثابتاً بشكل أساسي حتى أربعينيات القرن الخامس عشر. إلا أنه، خلال عهد محمد الثاني، استخدم تخفيض قيمة العملة باعتباره سياسة منتظمة للدولة لتمويل الحملات العسكرية المكلفة وتوسيع دور الحكومة المركزية. وفيما بين سنة 1444 وسنة 1481، تم تخفيض محتوى الأقجة من الفضة على التوالي بحيث وصل إجمالي تخفيض قيمتها إلى حوالى 30 في المئة (انظر الجدول V:1 و V:2، والشكل V:1). ويؤكد المراقبون المعاصرون، من العثمانيين والأوروبيين على السواء، على أن التخفيضات التي قام بها محمد الثاني كانت مرتبطة مباشرة بالضغوط المالية. فمع كل تخفيض كانت الدولة تحصل على عائد إضافي، بشكل مؤقت على الأقل[16]. وعلى الرغم من ذلك، فلا تزال الحاجة قائمة إلى مزيد من البحث لدراسة الأسباب الأخرى المحتملة لهذه السياسة، مثل

نقص المعادن الثمينة الذي واجهته معظم اقتصاديات تلك الفترة والطلب المتزايد على النقود في اقتصاد متنام[17].

لن تكون دراسة النظام النقدي العثماني في الفترة الباكرة كاملة من حيث الفضة والنحاس فقط. إذ إن الدليل المتوافر من سجلات المحاكم الشرعية يجعل من الواضح تماماً أن الإمدادات التي كانت محدودة بدرجة ما للأقجة الصغيرة الحجم والمانجير المتداول محلياً لم تكن قادرة على الوفاء بالمطالب النقدية للاقتصاد المتنامي. وفي عمليات التداول التجارية الأكبر كان يتم استخدام الائتمان والعملة الذهبية للادخار على نطاق واسع[18]. وعلى الرغم من عدم وجود دليل مباشر حتى الآن فيما يتعلق بسك النقود وتداول العملات الذهبية العثمانية في هذه الفترة الباكرة، فقد كان يتم تداول العملات الذهبية للدول الأخرى بحرّية وتقبلتها الحكومة العثمانية كمدفوعات. وكان الأهم من بينها الدوكا البندقي المسمى إفرنجية. وقد صمّمت العملات الذهبية الأخرى المتداولة على غرار الدوكا الشائع التداول: وهي عملات المدن الإيطالية الأخرى، والدينار «الأشرفي» المصري والعملة الذهبية الهنغارية (أونغاري كما كانت تعرف في أوروبا وتسمى محلياً إنغروسيّة) والتي كان يتم تداولها بشكل رئيسي في البلقان (وعن سعر صرف الأقجة مقابل هذه العملات انظر الجدولين V:1 و V:3).

1477 - 1585: الثنائية المعدنية والمشكلات النقدية لامبراطورية نامية داخل الاقتصاد العالمي في القرن السادس عشر

ابتداءً من عشرينيات القرن الخامس، تكرّرت الإشارة في المصادر الأوروبية إلى النقود الذهبية العثمانية المتداولة في أسواق إيطاليا وجنوب شرقي أوروبا، على الرغم من عدم اكتشاف العملات الفعلية ولا الوثائق العثمانية التي تشير إلى مثل هذه القطع الذهبية. ومن المعروف أيضاً أن العثمانيين غالباً ما كانوا يسكّون العملات الذهبية البندقية، والجنوية والمصرية في أثناء منتصف القرن الخامس عشر، ولا سيما في أثناء الحرب مع البندقية (1463 - 1479)[19]. وفي كل الأحوال، فإنه بعد عقد معاهدة السلام مع البندقية، بدأ العثمانيون سنة 882هـ - (1477 - 1478) بسك نقودهم الذهبية الخاصة التي أسموها «حسنه» أو «سلطاني»، وذات وزن ونقاء مقاربة جداً للدوكا أو أفضل منها. وعلى الرغم من تعديلين

صغيرين في القرن السادس عشر، فإن وزن السلطاني ونقاءه ظلا بدون تغيير أساساً حتى أواخر القرن السابع عشر[20]. وفي معظم الأحيان كانت قيمة السلطاني مساوية لقيمة الدوكا حتى أوائل القرن السابع عشر (انظر الجدولين V:2 و V:3).

الجدول V:1

سعر صرف الأقجة العثمانية، 1326 ـ 1477

السنة	عدد الأقجات من كل 100 درهم	الأقجة (بغرامات الفضة)	سعر الصرف مقابل دوكا البندقية	(احتساب) نسبة الذهب: الفضة
1326	266	1.15	-	-
1388	260	1.18	30	9.0
1410	266	1.15	35	10.2
1431	260	1.18	36-35	10.6
1444	305	1.01	40-39	10.1
1451	315	0.98	41-40	10.0
1460	330	0.93	43-42	10.0
1470	350	0.88	44	9.8
1475	370	0.83	45	9.4

ملاحظات:

(1) كانت الحكومة المركزية منذ تاريخها المبكر وحتى أواخر القرن السابع عشر، تصدر أوامرها إلى دور السك، والتي تحدد عدد الأقجات التي يجب ضربها من كل 100 درهم من الفضة الخالصة. وبحسب سحيللي أوغلو، فإن قياس الوزن المستخدم في معايير الأقجة حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر، كان درهم تبريز الذي يزن 3.072 غراماً. سحيللي أوغلو (1958، 1965a)، 1983).

(2) إن دلائل المصادر الحكومية وأرشيفات دور الضرب المتعلقة بالوزن القانوني للأقجة نادرة لهذه الفترة الأولى. والمعلومات المعروضة هنا مستقاة بشكل رئيسي من وزن النقود الموجودة في مجموعات «النميّات». كما أن العامود الأول مستنتج من أوزان الفضة في العامود الثاني.

(3) وحتى عندما تتوفر معلومات تتعلق بالمعايير القانونية للأقجة، فليس من الواضح إلى أي حد اتبعت دور السك هذه المعايير. لقد اختلف كل من وزن النقد ودرجة نقائه إلى حد كبير، وذلك بسبب طبيعة التقنيات المتوفرة غير الدقيقة. وإضافة إلى ذلك، فإن ضبط

الحكومة لعمليات دور السك قد تغيرت مع مرور الزمن وبعد المسافة.

(4) وبحسب معظم قوائم «النميّات»، فإن احتساب العامود الأخير يفترض أن المعيار الصحيح (صاغ) للأقجة يحتوي على 90 بالمئة من الفضة بشكل عام.

(5) لقد كان وزن دوكا البندقية 3.559 غرامات مع درجة نقاء من 0.996 خلال هذه الفترة.

(6) وعلى ضوء نوعية المعلومات المتوفرة، فإن نسب الذهب/الفضة المحتسبة هنا لا ينبغي اعتبارها أكثر من افتراضات. وتؤدي هذه النسب هدفاً إضافياً هو تأمين مراجعة غير مباشرة للأرقام الأخرى. لقد بقيت نسبة الذهب إلى الفضة قريبة من 10 أضعاف في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر. بروديل وسبونر (1967)، ص459.

المصادر: سحيللي أوغلو (1958)، ص ص 1 ـ 58، (1965a)، ص ص 1 ـ 17 و(1983)؛ سلطان (1977)؛ غالب (1889 ـ 90)؛ أدهم (1915 ـ 16)؛ رفيق (1921 ـ 23)؛ بلدسينو ـ ستينهرر (1988).

وابتداءً من منتصف القرن الرابع عشر، أصبحت العملات الذهبية الوسيلة الأولى لعقد الصفقات التجارية العالمية في حوض المتوسط[21]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استقرار العملات الذهبية بالتزامن مع الهبوط المطرد في قيمة العملات الفضية، جعلها الوحدة الحسابية المعتمدة. وكانت الدوكا البندقية قد سيطرت طويلاً على أسواق شرقي المتوسط. ولا شك في أن قرار سك عملات عثمانية ذهبية على غرار الدوكا قد صار سهلاً بسبب تزايد وفرة الذهب وتنامي الحاجات المالية للاقتصاد العثماني. وكانت لهذه الحركة أيضاً أبعاد سياسية: ففي الواقع كانت الامبراطورية العثمانية الناشئة تبدي إشارات على تحدي التفوق التجاري والبحري للبندقية في شرقي المتوسط. لكن في الوقت نفسه، لم يتدخل العثمانيون في تداول الدوكا أو غيرها من العملات الأجنبية في ممتلكاتهم.

الجدول 2:V

الأقجة الفضية والسلطاني الذهبي، 1477 ـ 1584

السنة	الأقجة من كل 100 درهم	الأقجة (بغرامات الفضة)	السلطاني (بغرامات الذهب)	سعر الصرف أقجة/ سلطاني	احتساب نسبة الذهب/ الفضة
1477	370	0.83	3.572	45.5	9.5
1481	400	0.77	3.572	47	9.2
1491	420	0.73	3.572	52	9.6
1512	420	0.73	3.572	55	10.2
1526	420	0.73	3.544	59	11.0
1550	420	0.73	3.544	60	11.2
1566	450	0.68	3.517	60	10.4
1582	450	0.68	3.517	70-65	11.8

ملاحظات:

(1) راجع الملاحظات 1، 3، و4 في الجدول 1:V.

(2) تم تخفيض وزن السلطاني مرتين، الأولى عام 1526 بالتزامن مع انخفاض مماثل في وزن الدوكا، وكذلك في عام 1564. وبقيت نسبة نقائه دون تغيير 0.996. وهي نفس نسبة نقاء الدوكا.

(3) كما بقيت النسبة الرسمية لتبادل كل من السلطاني والدوكا 60 أقجة حتى عام 1585. إلا أن نسب أسعار صرفهما في السوق قد بدأت بالارتفاع خلال سبعينيات القرن السادس عشر مع تزايد نسبة سعر الذهب إلى الفضة، مع بعض الاختلافات المناطقية. وكما هو متوقع من الاختلافات السائدة بين الشرق والغرب في نسب الذهب/ الفضة، فإن أسعار النقود الذهبية كانت أغلى في البلقان بينما كانت الفضة أكثر قيمة في الأجزاء الشرقية من الامبراطورية.

(4) وعلى ضوء نوعية المعلومات المتوفرة، فإن نسب الذهب/ الفضة المحتسبة هنا لا ينبغي اعتبارها أكثر من افتراضات. وتؤدي هذه النسب هدفاً إضافياً هو تأمين مراجعة غير مباشرة للأرقام الأخرى. لقد انخفض معدل نسبة الذهب/ الفضة في أوروبا من 11.3 عام 1470 إلى 10.6 عام 1520 ثم ارتفع إلى 11.7 عام 1580 .بروديل وسبونر (1967)، ص459.

المصادر: سحيللي أوغلو (1958)، ص ص 1 ـ 58، (1965a)، ص ص 1 ـ 17 و(1983)؛ سلطان (1977)؛ غالب (1889 ـ 90)؛ أدهم (1915 ـ 16)؛ رفيق (1921 ـ 23).

وتم سك كمية محدودة من الذهب في البلقان تحت السيطرة العثمانية خلال القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر. غير أن ضم مصر هو الذي مكن العثمانيين من الوصول إلى موارد الذهب الوفيرة في مصر والسودان. إذ إن عائدات الضرائب من مصر كانت تدفع بالعملات الذهبية، وأكثرها في النسخة المصرية من «السلطاني» الذي كان يسمى «الشريفي»، وقد حل محل «الأشرفي» الذي كان سائداً في الفترة المملوكية[22]. ونتيجة لذلك، كانت الأراضي العثمانية غنية نسبياً بالذهب حتى الربع الثالث من القرن السادس عشر.

وهكذا، فإن من الممكن أن نحدد ملامح النظام النقدي العثماني بعد سنة 1477 بأنه عامة نظام ثنائي المعدن. إذ إن دور سك العملة كانت تبقى مفتوحة لسك كل من الذهب والفضة وتخضع لمدفوعات رسم سك العملة التي تؤدى للدولة. وكانت الدولة تعلن أسعار الصرف الرسمية التي يمكن قبول النقود من كلا المعدنين على أساسها كمدفوعات. وكانت أسعار العملات الأجنبية تحدد كذلك بطريقة مماثلة. وعلى قاعدة يومية، كان الاقتصاد يعمل بأسلوب مشابه. وكانت الأقجة والسلطاني وكذلك العملات الأجنبية تتبادل على أساس أسعار صرفها في السوق[23]. وبقي المحتوى الفضي للأقجة ثابتاً نسبياً بين ثمانينيات القرن الخامس عشر وثمانينيات القرن السادس عشر (انظر الجدول 2:V)[24].

وعندما أصبحت الامبراطورية العثمانية الناشئة امبراطورية متكاملة الأركان، صار النظام النقدي العثماني البسيط نسبياً القائم على أساس الأقجة، والسلطاني أكثر تعقيداً. فقد كان للأراضي المفتوحة حديثاً، وكل منها خاضعة لقوى اقتصادية مختلفة، نظم نقدية راسخة تماماً خاصة بها. وفي معظم الحالات لم تحاول الحكومة العثمانية تغييرها لأنها كانت ترغب في تجنب الاضطراب الاقتصادي والاضطراب الشعبي المحتمل. وعلى الرغم من أن العملة التي كانت تسك في هذه الأراضي بدأت تحمل اسم السلطان، فإن السلطات العثمانية في استانبول لم تستطع أن تسيطر تماماً على النظم النقدية المتطورة، والتي بقي كل منها متمايزاً عن نظام استانبول القائم على أساس نظام الأقجة/ السلطاني. وبالإضافة إلى ذلك، ففي معظم أجزاء الامبراطورية، كانت العملات الأجنبية محلاً للتداول على نطاق واسع ودون أي شكل من أشكال التدخل الحكومي.

الجدول 3:V

أسعار صرف العملات الأخرى بالأقجة، 1477 ـ 1584

السنة	دوكا البندقية (ذهب)	الأشرفي المصري (ذهب)	أنغوروسيا الهنغارية (ذهب)	ثمانية ريالات الأسبانية (فضة)	ريكسدال الهولندي (فضة)
1479	45.5	42.5	43-42	-	-
1481	47	-	-	-	-
1491	52	50	-	-	-
1500	54	52	52	-	-
1512	55	55-50	53	40	35
1526	59	-	-	-	-
1550	60	-	-	-	-
1566	60	-	57	-	-
1582	60 (رسمي)	-	-	-	-
	70-65 (سعر السوق)	-	57 (رسمي)	42-40	-

ملاحظات:

(1) تم تخفيض وزن الدوكا من 3.559 إلى 3.494 عام 1526. وبقيت نسبة نقائه دون تغيير في مستوى 0.996. وقد استمر اعتماد هذا المعيار الجديد حتى نهاية القرن الثامن عشر. وقد كانت نسبة صرف كل من الدوكا والسلطاني متماثلة خلال هذه الفترة.

(2) وكان مقدراً للشريفي المصري، الذي حلّ محل الأشرفي المملوكي بعد الفتح العثماني، أن يكون له نفس قيمة السلطاني. وغالباً ما كان شريفي القاهرة أخف وزناً، وتم تبادله بسعر أقل من السلطاني والدوكا.

(3) ولمزيد من المعلومات حول قطعة الثماني ريال الأسبانية والريكسدال (الدينار الأسدي) الهولندي، راجع الجدول 6:V.

المصادر: اعتماداً على سحيللي أوغلو (1958)، ص ص 140 ـ 64 و(1983).

وظلت البلقان، ومعها غربي ووسط الأناضول تشكل الأقاليم الأساسية التي ساد فيها نظام الأقجة/ السلطاني[25]. أما في الأفلاق والبغدان والمجر البعيدة عن المركز، من ناحية أخرى، فقد كانت النقود النمساوية، والبولندية، والمجرية والألمانية تستخدم على نحو أوسع كثيراً من النقود العثمانية[26]. وفي القرم، كانت

النقود تسك باسم الخانات المحليين، على الرغم من أن استانبول مارست بعض النفوذ في شؤون النقد، ولا سيما عندما أدّت أسعار الواردات الزراعية من القرم دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية باستانبول[27].

وعندما قام العثمانيون بفتح مصر، حافظوا على العملات الفضية الصغيرة التقليدية التي كانت تسمى المدين، أو النصف، أو نصف فضة التي يعود تاريخها إلى أوائل القرن الخامس عشر. وبمرور الوقت بدأت هذه الوحدة النقدية تأخذ اسم «البارة» وبقيت العملة الفضية الأساسية في مصر حتى نهاية القرن الثامن عشر. وبحسب ما تؤكده معدلات سعر صرف البارة المصرية ومحتواها الفضي، الموضحة في الجدول 4:V، فإن استانبول مارست تأثيراً كبيراً في السياسة النقدية في مصر. ومنذ منتصف القرن السابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر ظل محتوى الفضة في البارة مرتبطاً بالأقجة بشكل صريح[28]. وخلال القرن السادس عشر كان المدين متداولاً أيضاً في شبه الجزيرة العربية وفي اليمن. كذلك كانت هناك عملات عثمانية أخرى تسك في اليمن من عشرينيات القرن السادس عشر إلى منتصف القرن السابع عشر، ولكن لا يبدو أنها كانت ذات قيمة اقتصادية[29]. وفي بلاد الشام التي ظلت منطقة عبور للعملات بين مصر والأناضول حتى القرن الثامن عشر، كان يتم تداول الأقجة إلى جانب المدين.

أما المناطق المجاورة لإيران، من شرقي الأناضول حتى العراق، فكانت لها حساسية خاصة بالنسبة إلى الحكومة العثمانية. ففي هذا الإقليم كانت دور سك العملة العثمانية تنتج عملة أسماها علماء المسكوكات «الدرهم» وأسمتها الوثائق العثمانية والسكان المحليين بالشاهي. وكان وزنها ومحتواها من الفضة مماثلاً للشاهي في فارس[30]. وربما تكون العوامل السياسية قد أسهمت في إقامة منطقة نقدية منفصلة إلى جانب إيران الصفوية. ولعل الأهم من ذلك، أن التجارة مع الشرق أظهرت عجزاً كبيراً خلال القرن السادس عشر وأن تدفق المعادن الثمينة إلى الخارج حدث معظمه في هذا الإقليم. لذا يمكن أن يفسّر سك الشاهي على أنه جزء من المحاولات العثمانية غير الناجحة للسيطرة على تدفق المعادن النفيسة إلى الشرق[31]. واستمر سك الشاهي أو الدرهم في بغداد حتى ثلاثينيات القرن الثامن عشر.

وأخيراً، في شمال غربي إفريقيا كانت الروابط السياسية والاقتصادية مع استانبول ضعيفة إلى حد ما. وعلى الرغم من أن العملات المحلية، مثل النصري الفضي المربع الشكل، كانت تحمل اسم الحاكم العثماني، فإن استانبول مارست نفوذاً قليلاً على تطور النظام النقدي في الجزائر، وتونس وحول طرابلس الغرب. وكان يتم تداول العملات الأوروبية على نطاق واسع في هذا الإقليم[32].

الجدول 4:V

بارة أو مدين في مصر، 1524 ـ 1798

السنة	المحتوى الفضي (بالغرامات)	المحتوى الفضي بارة/ أقجة	سعر الصرف مقابل دوكا البندقية	سعر الصرف مقابل الأقجة بناء على نسبتها مقابل الدوكا
1524	1.05	1.4	?	-
1564	0.73	1.1	41	1.5
1582	?	?	-	(*)1.5
1584	?	?	43	1.5
1588	?	?	85	1.4
1618	?	?	-	(*)3.0
1641	?	?	-	(*)2.0
1670	?	?	90	2.8
1685	0.54	2.4	105	2.9
1688	0.52	3.1	105	2.9
1705	0.44	3.1	130	2.3
1720	0.35	2.7	120	3.1
1740	o.34	2.8	160	2.8
1760	0.18	2.0	168	2.8
1789	0.14	2.7	235	2.9
1798	0.079	1.5	350	2.7

ملاحظات:

(*) راجع أدناه رقم 5.

(1) إن المحتوى الفضي للبارة هو بحسب معيارها القانوني. لقد كانت النقود المتداولة تحتوي على فضة أقل: في القرن الثامن عشر غالباً ما احتوت البارة على 20 إلى 30 بالمئة فضة أقل من المعايير القانونية.

(2) يعطي العامود الثاني نسبة المحتوى الفضي للبارة بالنسبة إلى الأقجة. والمعلومات المتعلقة بالمحتوى الفضي للأقجة مأخوذة من الجداول 2:V و5:V و7:V.

(3) إن المعلومات المعروفة عن المحتوى الفضي للبارة بين سنوات 1525 و1685 قليلة جداً. وبحسب السجلات الرسمية العثمانية، سحيللي أوغلو (1983)، تشير الجداول إلى أن مقاييس المدين قد وضعت عام 1524 وكانت 1.224 غراماً وبنسبة 84 بالمئة من الفضية الخالصة. وبحسب المصادر نفسها، فإن مقاييس المدين عام 1564 أصبحت كالتالي 1:054 غراماً بنسبة 70 بالمئة من الفضة الخالصة. ولا نعرف ما إذا كان ذلك عائداً إلى تخفيض بقيمة 30 بالمئة في مصر عام 1566 كما عبر عن ذلك برودبل (1972)، 1، ص539، أو ما إذا كان تخفيض عام 1585 ـ 86 في استانبول قد كان له تأثيره في المدين.

(4) لقد تم احتساب العامود الرابع بقسمة سعر صرف الأقجة مقابل الدوكا على سعر صرف البارة مقابل الدوكا. كما أن سعر صرف أقجة استانبول وقرشها مقابل الدوكا مأخوذة من الجداول 3:V و6:V و7:V.

المصادر: Raymond (1973-74), I, ch.1; also Sahillioğlu (1983), Appendix Tables and (1958), pp. 84-88; Hansen (1981), p.513; Shaw (1962).

وقع الاقتصاد العثماني، في القرن السادس عشر، تحت تأثير قوى أخرى نافذة، مما كانت له عواقب بعيدة المدى على كامل حوض البحر المتوسط وما ورائه. فقد كان القرن السادس عشر فترة زيادات كبيرة في السكان والنشاط الاقتصادي في شرقي المتوسط وفي غربيه على السواء. أما في البلقان والأناضول فقد تعززت الروابط الاقتصادية بين الريف والمدينة مع ازدهار التجارة المحلية والتجارة البعيدة المدى. وأوضحت ثريا فاروقي، مثلاً، أنه لم تتزايد تجارة المسافات الطويلة فحسب وإنما زادت أيضاً أنشطة المعارض المحلية الدورية خلال القرن السادس عشر في البلقان والأناضول على السواء. وتشير هذه الاتجاهات إلى توسع في الطلب على النقود واستخدامها من جانب كل من سكان الريف وسكان المدن[33].

وبدأت كميات كبيرة من الذهب وبشكل خاص من الفضة تصل من الأميركتين إلى العالم القديم بعد عشرينيات القرن السادس عشر. وكان يتم سك الفضة الواردة من مناجم بوتوسي في عملات كبيرة وجدت طريقها تدريجاً إلى آسيا

عندما فضلت أوروبا أن تستخدمها في مدفوعاتها مقابل التوابل والأقمشة وغيرها من بضائع الشرق. هذه النقود التي أطلق عليها بصفة عامة القرش (من groschen أو grosso) بدأت تصل إلى البلقان منذ خمسينيات القرن السادس عشر[34]. وبعبارة أخرى، فإنه أثناء منتصف القرن السادس عشر لم يكن الطلب على النقود متنامياً فحسب، بل كان يمكن تلبيته من خلال الإمدادات المتزايدة من الفضة. وتقدّم الزيادات الواضحة في أعداد دور سك العملة الناشطة في الأراضي العثمانية خلال هذه الفترة دليلاً قوياً على تنامي دور النقد في الاقتصاد العثماني[35].

غير أن الشرق الأوسط كان من عدة نواح منطقة عبور فقط لهذا التدفق للسبائك الذهبية والفضية بين القارات. رحبت الحكومة العثمانية بوصول كميات كبيرة من الفضة من الغرب عندما كانت التجارة مع الغرب لصالحها. لكنها في الوقت نفسه لم تستطع أن تحول دون تدفق الفضة نفسها نحو إيران والهند بسبب العجز التجاري تجاه هذه المناطق[36]. وقد اعتمدت طريقة الدفع على الفروق القائمة بين الشرق والغرب في قيمة الذهب والفضة أو في قيمة الذهب بالنسبة إلى الفضة. مع وصول كميات كبيرة من الفضة من الأميركتين، انخفض سعرها بالنسبة إلى الذهب في أوروبا. وبينما بقي سعر الفضة النسبي عالياً في آسيا، استمر دفع فروق العجز التجاري الأوروبي تجاه الشرق بالفضة.

هناك جدل واسع في الأدبيات المالية نشأ حول عواقب وصول الفضة. فمنذ هاملتون، رأى فريق بأن التضخم على مستوى العالم في القرن السادس عشر كان في معظمه، أو كله، ظاهرة نقدية سببها التوافر المتزايد للمعادن النفيسة. بينما أوضح آخرون أن أسعار البضائع الزراعية قد ارتفعت بمعدل أسرع من ارتفاع أسعار المصنوعات وأكدوا على أهمية الأسباب الحقيقية مثل النمو السكاني والضغوط السكانية على الأرض في تفسيرهم للتضخم في الأسعار.

شغلت هذه المشكلة المؤرخين المتخصصين في الامبراطورية العثمانية، ولا سيما منذ أن كشف فرناند بروديل عن الرابطة القوية بين الشطرين الشرقي والغربي للبحر المتوسط. وفي دراسة مهمة حاول عمر برقان أن يدرس المدى والأسباب وراء الزيادة في أسعار المواد الغذائية في استانبول أثناء القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر[37]. وتؤكد استنتاجاته بأن أسعار المواد الغذائية في استانبول

بالأقجة زادت ثلاث مرات ما بين 1490 و1580. وبما أن محتوى الفضة في الأقجة كان مستقراً في معظم الأحيان، فإن أسعار المواد الغذائية المعبر عنها بغرامات الفضة سجلت زيادة مماثلة خلال هذه الفترة. كذلك تشير الأدلة المتوفرة إلى أن أسعار المواد الغذائية قد زادت بشكل أسرع حتى بعد عام 1585 وأن هذه الزيادات مرتبطة بالتخفيض الكبير في قيمة العملة العثمانية بعد ذلك التاريخ (انظر الجدولين 2:V و 5:V بشأن المحتوى الفضي للأقجة).

ولم يحلّ العمل الذي قام به برقان، الجدل المتعلق بأسباب التضخم العثماني حتى ثمانينيات القرن السادس عشر. ويمكن أن تكون هذه الزيادة راجعة إلى عوامل حقيقية مثل الضغط السكاني، أو انتقال ثورة الأسعار من أوروبا عن طريق الطلب المتزايد على البضائع العثمانية أو كليهما معاً. إلا أنه وقبل تثبيت هذا التفسير، لا بد من معرفة الكثير عن تاريخ الأسعار وكذلك عن الاتجاهات في السكان، والزراعة والصناعة.

وأيًا كانت أسباب تضخم الأسعار العثمانية حتى ثمانينيات القرن السادس عشر، فهناك دليل قوي على أن مالية الدولة العثمانية تأثرت عكسياً بتحركات الأسعار هذه، والسبب الأهم هو أن كثيراً من موارد الدولة تم تثبيتها بالأقجة على حين تدهورت قدرتها الشرائية مع التضخم[38]. وعلاوة على ذلك، فإن تباطؤ التوسع في الأراضي مع الموارد التي كانت تدرّها والحاجة إلى الحفاظ على جيوش دائمة أكبر، كانت تتسبب في زيادة الصعوبات المالية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن السادس عشر. وعلى هذه الخلفية، وضعت الحرب الطويلة المكلفة مع إيران في ظل الحكم الصفوي مالية الدولة تحت ضغط قاس. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أنه في سنة 1584 كان هناك تخفيض أساسي في قيمة العملة في إيران، التي كانت تعرضت لتأثير تطورات عكسية مشابهة[39]. ومن الممكن أن يكون تخفيض قيمة العملة في إيران قد لعب دوراً مهماً في تحديد التوقيت ومدى التخفيض على الجانب العثماني[40].

ولم يتم التأكد حتى الآن من التاريخ الدقيق لتخفيض قيمة العملة العثمانية[41]. فقد تم إجراؤه في وقت ما بعد سنة 1584، وربما في سنة 1585 أو 1586. وكان هذا التخفيض هو الأكبر في تاريخه ومن بين أكبر عمليات تخفيض

العملة في التاريخ العثماني. فبينما كان يتم سك 450 أقجة بشكل قانوني من مئة درهم تبريزي حتى سنة 1584، فقد بدأ سك 800 أقجة من كمية الفضة نفسها بعد سنة 1586. وبعبارة أخرى، تم تخفيض نسبة الفضة في الأقجة بحوالى 44 في المئة. وكان سعر الصرف الرسمي للأقجة مقابل الدوكا والسلطاني قد انخفض بالتالي من 60 إلى 120 (انظر الجدولين 2:V و 3:V والشكل 1:V). ولم يشكّل هذا التخفيض في قيمة العملة نقطة تحول مهمة في التاريخ النقدي العثماني فحسب بل أيضاً في التاريخ الاقتصادي والمالي. فهو علامة على بدء عصر جديد من عدم الاستقرار بالنسبة إلى العملة العثمانية. وبما أن عملية التخفيض هذه لم تتبع بأية زيادات في كثير من الضرائب ذات القيمة الثابتة، فإنها قد أدت دوراً مهماً في تفسخ نظام التيمار، مع عواقب اقتصادية ومالية بعيدة المدى[42]. وتبقى أسئلة كثيرة مهمة تنشد الحل بالنظر إلى تخفيض قيمة العملة سنة 85 ـ 1886 وتاريخ الأسعار في تلك الفترة.

1586 ـ 1690: تفكك النظام المالي العثماني

يطرح التاريخ المالي للقرن السابع عشر تناقضات حادة مع القرن السابق. إذ إن القرن السادس عشر كان يتسم باستقرار مالي نسبي، وتوسع اقتصادي وتزايد اعتماد الاقتصاد على النقود، وبالمثل وفرة متزايدة في الذهب والفضة. وقد أخذت كل هذه الاتجاهات منحى عكسياً بعد ثمانينيات القرن السادس عشر. وبقيت الأزمات المالية مشكلة ماثلة خلال القرن السابع عشر. أما المشكلات الداخلية، مثل حركات تمرد الجلالية، فغالباً ما كانت مصحوبة بحروب خارجية. وتبعت الحملات العسكرية ضد النمسا وإيران حرب طويلة مكلفة مع البندقية على كريت والحصار الثاني لڤيينا، الذي أدى إلى سلسلة من الهزائم العسكرية في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الزيادات الطويلة المدى في السكان والنشاط الاقتصادي قد توقفت عند نهاية القرن السادس عشر. ومع امتزاج الاقتصاد الريفي والاقتصاد المديني على السواء بالانتفاضات الاجتماعية والسياسية، تجمد كلاهما إن لم يتدهورا خلال القرن السابع عشر. وقد يتوقع المرء أنه، على الرغم من الاستثناءات في أقاليم بعينها، فقد تأثرت الروابط بين الاقتصاد الريفي والاقتصاد المديني، وتجارة المسافات الطويلة والائتمان، بشكل سلبي بهذه الاتجاهات. ولا

بد من أن هذا الجمود أو بالأحرى المسار التراجعي في النشاط الاقتصادي بعد ثمانينيات القرن السادس عشر، قد خفَّض الطلب على استخدام النقود.

لكن في الوقت نفسه، مع تدهور نظام التيمار والأهمية المتزايدة للالتزام خلال القرن السابع عشر، بدأت جباية جزء كبير من الضرائب الريفية نقداً، على الرغم من أن مدى هذا التحول قد أظهر اختلافات مهمة بين الأقاليم[43]. كماأن الضرائب التي تجبى عيناً كان لا بد من تحويلها إلى نقود وإرسالها إلى مراكز الأقاليم وعاصمة الدولة. ونتيجة لذلك، فإن توسع نظام الالتزام أدى إلى زيادة الطلب على النقود في كل من الاقتصاد الريفي والاقتصاد المديني.

وبسبب المشكلات التي أحدثها تدفق الفضة فيما بين القارات والصعوبات المالية القاسية التي واجهتها الدولة، فإن الفترة ما بين ثمانينيات القرن السادس عشر حتى أربعينيات القرن السابع عشر كانت فترة اضطراب استثنائي للأقجة. إذ إن محتواها الفضي قد تأرجح بشكل حاد وفي معظم الأحيان. وبالإضافة إلى ذلك، ولأن الحكومة لم تنجح دائماً في جمع العملات السابقة أو تعديل الأسعار الرسمية لصرف العملة في كل مرة تقوم فيها بتخفيض قيمتها، فإن النسخ المنتقصة للأقجة القديمة كان يتم تداولها جنباً إلى جنب مع العملات الجديدة، مما كان يؤدي إلى مزيد من الفوضى. ولا غرابة أن ازدهر تزييف العملة الفضية في هذه البيئة. ففي كل مرة كانت تصل فيها هذه المشكلات حد الأزمة بما له من انعكاسات سلبية على الاقتصاد، كانت الحكومة تحاول وضع مقياس جديد للأقجة. هذه العمليات، التي كانت تسمى تصحيح الأقجة (أي تصحيح النقد) تمت في سنوات 1600، 1618، 1624 و1640[44]. وبينما أدت سلسلة تخفيضات القيمة إلى تحويل الأقجة إلى عملة صغيرة جداً، فإنه ابتداء من سنة 1624 بدأت البارة، وهي عملة مصرية أصلاً، تُسك في استانبول أيضاً وفي غيرها من أقاليم الأقجة. وكانت بارة استانبول تحتوي على ثلاثة أضعاف ما تحتويه الأقجة من الفضة[45]. (قارن محتوى الفضة وأسعار الصرف في الجداول 5:V و 6:V مع تلك الواردة في الجدولين 2:V و 3:V، وانظر أيضاً شكل 1:V).

ومن أهم التطورات النقدية في القرن السابع عشر يتمثل في تراجع نشاط سك النقود وإغلاق عدد من دور السك. ويظهر الدليل المستمد من علم

المسكوكات أنه بحلول الربع الثالث من القرن لم يتبقَّ سوى حفنة فقط من دور السك مفتوحة في الامبراطورية. بالمقابل، كانت هناك أكثر من أربعين دار سك نقود عاملة خلال منتصف القرن السادس عشر[46]. ولم تتم دراسة أسباب هذا الاتجاه بدرجة كافية. غير أن تدهوراً في حجم تدفق الفضة من الأميركتين لا يمكن الآن اعتباره سبباً محتملاً لأن أعمال ميشيل مورينو المعاصرة قد أوضحت أنه وعلى العكس من الآراء السابقة، فإن حجم المعادن الثمينة القادمة من الأميركتين إلى أوروبا خلال القرن السابع عشر قد زادت فعلياً[47]. وفي الوقت نفسه، هناك قدر جيد من الأدلة على أن الحكومة العثمانية قد واجهت صعوبة متزايدة في إيجاد أماكن لموارد الفضة أثناء هذه الفترة. إن الأزمة المالية للدولة، وإغلاق العديد من مناجم الفضة بعد وصول الفضة الأميركية الرخيصة، لا بد من أنهما أسهما معاً في حدوث النقص. ولم يعد فتح الكثير من المناجم إبان القرن السابع عشر. وعلاوة على ذلك، فإن دور العجز في التجارة الخارجية، إذا كان هناك دور، وما نتج عنه من تدفق المعادن الثمينة إلى خارج الامبراطورية يحتاج إلى أخذه بعين الاعتبار، على الرغم من أن التقدير الفعلي لموازين التجارة الخارجية ربما يكون عملاً مستحيلاً. وأخيراً، فإن عدم الاستقرار الشديد للأقجة في وقت سابق من القرن السابع عشر وما نجم عنه من فقدان الثقة في العملة ربما يكون قد أسهم في تدهور نشاط سك العملة ثم الاختفاء الفعلي للأقجة في أجزاء كثيرة من الامبراطورية.

وعندما لم تستطع الحكومة العثمانية أو لم تقم بتلبية مطالب اقتصادها النقدية، زاد الاعتماد على العملات الأوروبية بشكل مطرد لتلبية هذه الحاجة. وعلى الرغم من أن العملات الأجنبية كانت متداولة دوماً في الأراضي العثمانية منذ القرن الرابع عشر، فإنها لعبت دوراً يختلف اختلافاً نوعياً خلال القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر. ومع اختفاء العملة العثمانية استمرت عمليات التبادل الرسمية باعتمادها على الأقجة، لكن الأقجة تحولت إلى مجرد وحدة حسابية، فقد كانت وحدة خفية تحسب بها المبالغ النقدية وتقاس عليها قيمة العملات الفعلية[48]. وصارت العملات الأجنبية هي الأشكال الرئيسية للنقود الفعلية. وتقدم سجلات المحاكم المحلية، والتقارير التجارية الأوروبية وملاحظات الرحالة دليلاً قاطعاً في هذا الصدد.

الجدول 5:V

الأقجة الفضية والسلطاني/ شريفي الذهبي، 1584 ـ 1690

السنة	الأقجات من كل 100 درهم	الأقجة (بالغرامات)	السلطاني (بالغرامات)	سعر صرف الأقجة/ سلطاني	احتساب نسبة الذهب/ الفضة
1584	450	0.68	3.517	60	10.4
1586	800	0.38	3.517	120	11.8
1596	1400	-	-	220	-
1600	950	0.32	3.517	120	10.0
1612	950	0.32	-	120	-
1618	1000	0.31	3.517	150	11.8
1621	1000	0.31	-	150	-
1623	?	-	-	210	-
1624	1900	0.17	3.517	310	-
1625	1000	0.31	3.517	130	10.3
1632	1400	0.22	3.517	220	12.3
1636	?			240	
1640	?			250	
1641	1000	0.31	3.490	160	12.7
1659	1250	0.26	3.490	180	11.9
1669	1400	0.23	3.490	225	13.3
1672	1400	0.23	3.490	270	16.0
1683	1400	0.23	3.490	270	16.0

ملاحظات:

(1) راجع الملاحظات رقم 1، و3 و4 في الجدول 1:V.

(2) لقد كانت هذه فترة غير مستقرة بشكل خاص بالنسبة للأقجة. وبسبب التخفيضات المتكررة، وحيث إن النقود القديمة لم تسحب بالكامل، فإنه قد تم تداول نقود ذات محتوى فضي مختلف في وقت واحد. وقد تفاقمت هذه المشاكل مع وجود نقود مزورة. ومن ناحية ثانية، فإن معلومات الأرشيف حول المحتوى الفضي للأقجة تكاد تكون معدومة. ولهذه الأسباب، فإن الأرقام في العامودين 1 و2 ينبغي قبولها فقط

كتقديرات.

(3) إن أسعار الصرف المعروضة في العامود 4 تتضمن كلاً من النسب الرسمية التي كانت تعتمد في أنحاء مختلفة من الامبراطورية ونسب السوق في استانبول. لقد كانت هناك غالباً اختلافات داخل الامبراطورية بنسب التبادل السائدة في الأسواق. وكانت النقود الجديدة والتغييرات في نسب التبادل غالباً ما تصل إلى الأقاليم متأخرة زمنياً. فمثلاً، بقيت نسبة تبادل الأقجة مقابل السلطاني 60 أقجة حتى عام 1593 على الرغم من تخفيضات عام 1585 ـ 86 في استانبول. أرغنتش (1978 ـ 79).

(4) كان عام 1624 عام ضعف بشكل استثنائي بالنسبة للأقجة. فلقد انخفضت نسبة تبادلها مقابل السلطاني في الأسواق، بحسب سجلات المحاكم الشرعية في استانبول، من 270 إلى 400 أقجة. وعلى قاعدة هذه المعلومات، يبدو أن المحتوى الفضي للأقجة قد هبط من 0.19 غرام إلى 0.13 غرام خلال هذا العام. وقد تُوّج هذا الهبوط السريع بتصحيح أساسي للنقد في نهاية العام. والأرقام المتعلقة بالوزن وسعر الصرف المعروضة هنا لعام 1624 هي معدلات وسطية لهذه السنة.

(5) وعلى ضوء نوعية المعلومات المتوفرة، فإن نسب الذهب/الفضة المحتسبة هنا لا ينبغي اعتبارها أكثر من افتراضات. وتؤدي هذه النسب هدفاً إضافياً هو تأمين مراجعة غير مباشرة للأرقام الأخرى. ولأن نسب التبادل الرسمية المعروضة في العامود 4، لم تكن غالباً تتوافق مع تغييرات المحتوى الفضي للأقجة، فإن التغييرات القصيرة ـ المدى في نسب الذهب/الفضة المعروضة في العامود 5 تبقى غير ذات أهمية. لقد ارتفعت نسبة الذهب إلى الفضة في أوروبا من 11.7 إلى 15.0 خلال هذه الفترة، بروديل وسبونر (1967)، ص459.

المصادر: سحيللي أوغلو (1965a)، ص ص 38 ـ 53، (1965b، 1983).

الجدول 6:V

سعر صرف النقود الأوروبية بالأقجة، 1584 ـ 1731

السنة	الدوكا البندقي	الثمانية ريالات الأسبانية (ريال قرش)	الريكسدال الهولندي (أسدي قرش)	الإبزولت البولندية (زولوطة)
1584	60	–	–	–
1588	120	80	70	–
1600	125	78	68	48
1618	150	100	–	–
1624	310	240	–	–
1625	120	80	70	50
1632	220	110	100	70
1641	168	80	70	–
1650	175	90	80	–
1659	190	88	78	48
1668	250	110	100	66
1683	300	130	120	–
1691	400 ـ 300	–	160 ـ 120	107 ـ 88
1698	400 ـ 300	160 ـ 120	–	88
1708	360	–	–	–
1725	375	181	144	88
1731	385	181	144	88

ملاحظات:

(1) راجع الملاحظات 2، 4 و4 في الجدول 5:V.

(2) نسب التبادل المعروضة هنا تتضمن كلاً من النسب الرسمية المعتمدة في أنحاء مختلفة من الامبراطورية ونسب السوق في استانبول. وكانت نسب الأسواق تظهر اختلافات مناطقية داخل الامبراطورية.

(3) إن المحتوى الذهبي للدوكا معروض في الملاحظة 1 للجدول 3:V. وفي أربعينيات

القرن السابع عشر، كان هناك فرق 5 بالمئة ما بين سعر صرف الدوكا والسلطاني لصالح الأول. وقد ارتفع هذا الفرق إلى 10 بالمئة في ستينيات القرن السابع عشر، وليس من الواضح ما إذا كان هذا عائداً إلى انخفاض نسبة المحتوى الذهبي للسلطاني (قارن العامود الأول مع العامود 4 في الجدول 5:V).

(4) كانت قطعة الثمانية ريالات الأسبانية نقداً مستقراً وكانت تحتوي على ما يقرب 25.6 غراماً من الفضة الصافية. ويبدو أن المحتوى الفضي للنقود الأخرى قد تذبذب وانخفض مع مرور الوقت كما تؤكد نسب التبادل المعروضة هنا. فقد انخفض مع مرور الوقت كما تؤكد نسب التبادل المعروضة هنا. فقد انخفض المحتوى الفضي للريكسدال الهولندي على الأقل ما بين 74 و77 بالمئة. وفي أواخر القرن كانت الإيزوليت تحتوي على 60 بالمئة من الفضة.

(5) وابتداء من عام 1691، قامت الدولة، ومن أجل الحصول على عائدات إضافية، باعتماد نسب مختلفة للنقود المتداولة والنقود المستخدمة كمدفوعات للحكومة. ويبدو أن النسب التي كانت تقبل بها النقود من قبل الحكومة كانت تعكس سعر السوق وبشكل أكثر دقة.

المصدر: مانتران (1962)؛ سحيللي أوغلو (1965a، 1965b، و1983)؛ بلين (1931)؛ بايكال (1967).

كان الدينار الأسدي الهولندي (Dutch Thaler)، أحد العملات الفضية البارزة في التداول من البلقان إلى مصر. وكان يسمى «أسدي قرش» أو «أصلانلي قرش» لأنه كان يحمل نقشاً لأسدين[49]. بينما كان نقد الثمانية ريالات الإسباني (Reales de a ocho) أكثر أهمية، وكان يسمى "ريال قرش"، وهو عبارة عن قطعة نقد ضخمة تحتوي على ما يقرب من 25.6 غراماً من الفضة النقية. وكانت قطعة الريال قرش في الواقع هي أكثر العملات استخداماً في الاقتصاد العالمي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. وكانت هناك عملات أخرى مثل الزولوطة zolota البولندية والتي قلدها فيما بعد التجار الهولنديون والإنكليز وجلبوها إلى أسواق الشرق. كما أن الدوكا الذهبي البندقي مع العملة الذهبية المجرية في البلقان ظلا يمثلان أهم النقود الذهبية[50]. ولم تحاول الحكومة العثمانية أن تحد من تداول هذه العملات. والحقيقة أنها كانت تطلب في حالات كثيرة أن تكون المدفوعات إليها بالعملات الأجنبية. وكانت أيضاً تنشر بشكل منتظم أسعار صرف هذه العملات المقبولة من خزانة الدولة (انظر الجدول 6:V).

وعند منتصف القرن، ومع تزايد حدة النقص في العملات،بدأت النسخ

المزورة أو المنتقصة القيمة من العملات الأوروبية تصل في سفن محملة، بالمعنى الحرفي للكلمة، لكي تغرق الأسواق في الشرق. وكان الهولنديون والإنكليز والبنادقة والفرنسيون جميعاً متورطين في التجارة المربحة. وغالباً ما كان المراقبون الأوروبيون مذهولين لسهولة قبول هذه العملات المنخفضة القيمة. ومن المؤكد أن الأسواق المحلية كانت تدرك قيمتها الحقيقية المنخفضة. لكن نظراً لأن الحكومة العثمانية لم تكن قادرة على تأمين عملة ثابتة، في أي حال، فإن هذه العملات ذات القيمة المنخفضة كانت تقبل بقيمتها الاسمية المرتفعة. والواقع أن مزيفي العملة الأوروبيين استفادوا من غياب العملة المحلية. وفي مقابل الخدمة التي يؤدونها بتوفير الأموال اللازمة لعمليات التبادل اليومي، فإنهم تمتعوا بأرباح كبيرة. ولا حاجة بنا إلى القول إن هذه العملات المنخفضة القيمة تسببت في فوضى كبيرة وعدم استقرار واضح في الأسواق المحلية.

ولم تنتشر العملات الأجنبية فقط في إقليم واحد انتشار الأقجة بل في جميع أرجاء الامبراطورية من البلقان إلى العراق، ومن مصر إلى تونس. ولا غرابة في أن دور الائتمان والاعتماد على أشكال أخرى من النقود قد زاد كثيراً في نسبته للتعويض عن حالات نقص العملات[51]. إذ شاع استخدام أوراق التبادل المالي وآليات المحاسبة المتعددة الجوانب بشكل مطرد في تعاملات تجارة المسافات الطويلة مع أوروبا[52].

وكان يتم سك العملة النحاسية واستخدامها بكميات محدودة خلال القرن السابع عشر[53]. لكن عند نهاية القرن، كانت هناك فترة قصيرة تم فيها، وتحت ضغط الحرب، سك كميات كبيرة من المانجير mangir في استانبول للحصول على عائدات مالية. وتم إعطاء كل مانجير قيمة أقجة واحدة وبدأت الحكومة تقبل هذه العملات كمدفوعات. ثم توقفت هذه التجربة بعد ثلاث سنوات بسبب عمليات التزوير والتضخم[54].

1690 ـ 1844: القرش العثماني الجديد وتخفيض قيمته

وضع تدهور الأقجة الإدارة العثمانية أمام تحديات خطيرة. فمع تناقص سلطتها على العملة، تقلصت سيطرتها على الاقتصاد إلى حد كبير. وبالإضافة إلى

ذلك، فمن دون عملتها الخاصة لم تكن الحكومة تستطيع استخدام تخفيض العملة كوسيلة للحصول على عائدات مالية في أوقات الشدة. وربما يكون الأهم من هذا كله، هو أن تفكك النظام النقدي والاعتماد المتزايد على العملات الأجنبية كانت له مضامين سياسية خطيرة.

وما إن بدأت متطلبات سلسلة الحروب بالتضاؤل عند نهاية القرن السابع عشر، حتى جددت الحكومة مساعيها لإنشاء نظام جديد حول وحدة نقدية جديدة، أطلق عليها اسم القرش العثماني وكان القرش الواحد يساوي 40 بارة أو 120 أقجة. وتم سك أول مجموعة من العملات الفضية الكبيرة اعتماداً على هذا النظام في سنة 1690[55]. كذلك تم التخلي عن المبدأ القديم بسك العملات من الفضة الخالصة بعد سنة 1690، إذا لم يكن قبل ذلك. ويبدو أن القرش الأول وأجزاؤه كانت تسك من خليط معدني يحتوي ما بين 45 في المئة إلى 60 في المئة تقريباً من الفضة[56]. (انظر الجدول 7:V).

ومن المهم أيضاً أن سك العملات الفضية قد أصبح مركزياً بصورة متزايدة خلال هذه الفترة. واستمراراً لاتجاه كان قد بدأ في القرن السابع عشر، بقيت أعداد دور سك العملة محدودة. وبعد منتصف القرن الثامن عشر، كان القرش وفئاته يُسك في استانبول وحدها تقريباً. بينما كانت دور سك النقود في الولايات تسك كمية محدودة من العملة النحاسية. ولم تكن العملات على طراز القرش تسك في أي مكان بالبلقان أو بلاد الشام، على حين كانت دار سك النقود في بغداد تستخدم من آن إلى آخر فقط. وفي الوقت نفسه، استمرت دور سك النقود في القاهرة وطرابلس وتونس والجزائر تعمل بشكل منتظم وتسك العملات الفضية والنحاسية والذهبية للاستخدام المحلي[57].

الجدول 7:V

سعر صرف القرش الفضي، 1690 ـ 1844

السنة	الوزن (بالغرامات)	النقاوة النسبية	المحتوى الفضي الصافي (بالغرامات)	سعر الصرف مقابل دوكا البندقية	احتساب نسبة الذهب/ الفضة
1690	29.5	0,68-0,60	18.9	قرشان و 60 أقجة	13.6
1696	28.2	0.68-0,60	18.1	قرشان و 60 أقجة	13.0
1708	25.6	0,68-0,56	15.9	3 قروش	13.7
1720	26.4	0,58-0,52	14.5	3 قروش و 20 أقجة	13.2
1731	-	-	-	3 قروش و 25 أقجة	-
1740	24.1	0,58 - 0,52	13.7	3 قروش و 80 أقجة	14.4
1752	-	-	-	3 قروش و 108 أقجة	-
1758	-	-	-	3 قروش و 105 أقجة	-
1766	19.2	0,58-0,52	10.6	4 قروش	12.2
1772	19.2	0,56-0,46	9.8	4 قروش و 15 أقجة	11.6
1780	18.5	?	-	4 قروش و 70 أقجة	-
1788	15.2	0,46	7.0	5 قروش و 60 أقجة	11.1
1790	12.6	0,46	5.9	5 قروش و 90 أقجة	9.7

1794	12.6	0.46	5.9	7 قروش	11.8
1800	12.6	0.46	5.9	8 قروش	13.5
1810	10.0	0.46	4.6	10 - 11 قرشاً	13.9
1824	4.0	0.60	2.4	16 - 18 قرشاً	11.4
1829	1.5	0.83	1.25	30 - 32 قرشاً	11.1
1834	2.0	0.44	0.86	45 قرشاً	11.1
1844	1.2	0.83	1.0	50 - 52 قرشاً	14.6
1844 إلى 1922	1.2	0.83	1.0	-	15.09

ملاحظات:

(1) اعتماداً على النسب التالية: 1 قرش عثماني = 40 بارة = 120 أقجة.

(2) على ضوء نوعية المعلومات المتوفرة، فإن تقديرات المحتوى الفضي للقرش ينبغي قبولها كتقديرات، وخاصة حتى ثمانينيات القرن الثامن عشر.

(3) لأواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وحيث لم يتم سك قروش جديدة، فإن المحتوى الفضي للقرش قد احتسب اعتماداً على النقود الكبيرة الأخرى المتداولة مثل قطعة الثلاثين بارة (زولوطة)، وقطعة الستين بارة (2 زولوطة)، وقطعة القرشين.

(4) راجع الملاحظة 1 من الجدول 3:V حول المحتوى الذهبي للدوكا. نسب التداول المعروضة هنا هي إما النسب الرسمية المعتمدة في أنحاء كثيرة من الامبراطورية أو أسعار السوق في استانبول. وكانت أسعار السوق تظهر اختلافات إقليمية بالأسعار داخل الامبراطورية.

(5) على ضوء نوعية الوقائع المتوفرة، فإن نسب الذهب/الفضة المحتسبة هنا ينبغي قبولها كتقديرات. ولأن نسب التبادل الرسمية المعروضة في العامود 4، لم تكن غالباً تتوافق مع تغييرات المحتوى الفضي للقرش، فإن التغييرات القصيرة المدى في نسب الذهب/الفضة المعروضة في العامود 5 تبقى غير ذات أهمية، إن عمليات تصحيح السكة في عام 1844 قد وضعت هذه النسبة رسمياً على 15.09، وبقيت نسبة الذهب إلى الفضة في أوروبا قريبة من 15 خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، بروديل وسبونر (1967)، ص459.

(6) حول النقود الفضية المصرية في القرنين السابع عشر والثامن عشر راجع الجدول 4:V.

المصادر: Sahillioğlu (1965a), pp. 68-122 and (1983); Sultan (1977); Krause and Mishler (1984);
Artuk and Artuk (1974); Sehaendlinger (1973); pp. 63-74; Beaujour (1800), pp. 366-72; Svoronos
.(1956), pp. 82-3, 114-118; Genç (1975); and archival notes provided by Mehmet Genç

أما بالنسبة إلى العملات الذهبية، فإن السلطاني أو الشريفي لم يتغير إلا قليلاً على مدى أكثر من قرنين من الزمان، وظل قريباً من معيار الدوكا. لكن توقف سكّه في أواخر القرن السابع عشر. وحلت محله عدة عملات ذهبية جديدة تسمى طغرالي، وجديد استانبول، وزنجرلي، وفندقي وزري محبوب، وقد ابتدأ إصدارها فيما بين سنة 1697 وسنة 1728. وكل هذه العملات تقريباً بدأت قريبة من مستوى الدوكا. وأرسلت الأوامر إلى مصر أيضاً لسك عملات بالأسماء والمعايير نفسها. وقد جاء محتوى الذهب في العملات المصرية وبشكل مستمر أقل منه في نظائرها باستانبول في أي حال[58]. وفي السنوات اللاحقة تقلب محتوى النقود المضروبة في كل من استانبول والقاهرة من الذهب وتراجع. وبحلول منتصف القرن لم يبق في التداول سوى الفنديق والزري محبوب الأصغر وأجزاؤهما وفئاتهما الأكبر من نظائرهما المصرية. واستمر سك هذه النقود حتى أوائل القرن التاسع عشر. وكانت قيمة فنديق استانبول أقل قليلاً من الدوكا ومتعادلة تقريباً مع العملة الذهبية الهنغارية (أنغوري) طوال القسم الأكبر من القرن (انظر الجدول 8:V).

الجدول 8:V

سعر صرف النقود والعملات الأخرى معبراً عنها بالقرش العثماني، 1720 ـ 1844

السنة	الفنديق (ذهب)	زري محبوب استانبول (ذهب)	الهنغارية (ذهب)	جنيه استرليني
1720	ـ	ـ	3 قروش	ـ
1736	3 قروش و 40 أقجة	2 قرش و 90 أقجة	3 قروش و 20 أقجة	5 ـ 7 قروش
1758	3 قروش و 105 أقجة	2 قروش و 90 أقجة	3 قروش و 80 أقجة	ـ
1768	4 قروش	3 قروش	3 قروش و 50 أقجة	8 قروش
1774	4 قروش	3 قروش	3 قروش و 50 أقجة	9 ـ 10 قروش
1780	4 قروش	ـ	4 قروش	ـ
1788	5 قروش	3 قروش و 60 أقجة	5 قروش	11 قرشاً
1798	7 قروش	5 قروش	7 قروش	15 قرشاً
1805	8 قروش	5 قروش و 60 أقجة	8 قروش	15 ـ 17 قرشاً

1810	9 قروش	6 قروش و 60 أقجة	9 قروش و 75 أقجة	19 قرش و 90 أقجة
1816	–	–	–	19 قرشاً
1820	11 قرش	8 قروش	13 قرشاً	25 قرشاً
1822	11 قرش	–	15 قرشاً	40 قرشاً
1825	–	–	–	53.5 قرشاً
1828	–	–	–	57 ـ 62 قرشاً
1830	–	–	–	77.5-75 قرشاً
1832	–	–	–	87 ـ 94 قرشاً
1834	33 قرش و 60 أقجة	–	45 قرشاً	98 ـ 100 قرشاً
1844	–	–	–	108 ـ 111 قرشاً

ملاحظات:

(1) إن أسعار الصرف المعروضة هنا تتضمن كلاً من النسب الرسمية ونسب السوق. كما إن أسعار السوق تتعلق بمعظمها باستانبول. أما أسعار النقود الذهبية فهي بمعظمها أسعار رسمية. وأسعار الجنيه الاسترليني هي كلها أسعار السوق.

(2) وزن الفندقي قريب من 3.5 غرامات والزري محبوب يزن أكثر من 2.6 غراماً. وقد انخفض المحتوى الذهبي لهذه النقود مع مرور الوقت بحسبما تؤكد نسب التبادل المعروضة هنا.

(3) الفندق، والزري محبوب والنقود الذهبية المصرية الأخرى كانت تحتوي على ذهب أقل، وكان يتم تبادلها بأسعار أدنى من مثيلاتها في استانبول. فمثلاً، سنة 1731 كان السعر الرسمي في استانبول للطغرالى الاستانبولي 3 قروش وللزنجرلي الاستانبولي 3 قروش و40 أقجة. وفي نفس العام كان السعر الرسمي في استانبول للطغرالى المصري قرشين و75 أقجة وللزنجرلي المصري قرشين و90 أقجة، مما يشير إلى أن قيمة النقود المصرية كانت أقل بما بين 15 و20 بالمئة.

(4) كان وزن النقد الهنغاري الذهبي 3.47 غراماً.

(5) إن سعر الصرف الأول للجنيه الاسترليني المعروض أعلاه يعود لعام 1740. وخلال معظم القرن الثامن عشر، كان الجنيه البريطاني مرتبطاً بشكل رئيسي بالذهب Reed (1930).

المصادر: Belin (1931); Baykal (1967); Pere (1968); Michoff (1971); Artuk and Artuk (1974); Issawi (1980).

وبينما برز القرش باعتباره العملة الرئيسة في المناطق القريبة من استانبول، ناضلت الحكومة العثمانية لتعميم استخدام القرش في الولايات، وجاءت النتائج متباينة. فمن ناحية، هناك دليل على أن حجم نشاط سك النقود قد تزايد بشكل كبير خلال القرن الثامن عشر. ويرجع هذا الاتجاه في جزء منه إلى تشغيل مناجم الفضة الجديدة في الأناضول، في جموش خانه، وكيبان وإرجاني على حين تقلصت أهمية مناجم البلقان. وقد وصل إجمالي الإنتاج من مناجم الأناضول ما بين 30 ـ 40 طناً خلال ثلاثينيات القرن الثامن عشر، مما وفر دعماً معتبراً لخزانة الدولة. غير أنه يبدو أن الندرة التي كانت تحدث بين فترة وأخرى في العملات قد استمرت في الولايات. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تأرجح محتوى الفضة في العملات الجديدة، ما سبب قدراً كبيراً من الفوضى وقضى على الثقة في العملات العثمانية. ونتيجة لذلك، استمرت شعبية العملات الأوروبية. وزاد تأثيرها بشكل مباشر مع ازدياد البعد عن استانبول. وفي أجزاء كثيرة من الامبراطورية، لم يصبح القرش العثماني العملة الرئيسة حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر[59].

وبقيت البارة العملة الفضية الأساسية ووحدة الحساب في مصر. وعلى الرغم من الروابط السياسية الضعيفة، فإن محتواها الفضي كان خاضعاً لسيطرة استانبول. وقد كان معدل تخفيض قيمتها قريباً من معدل تخفيض قيمة قرش استانبول خلال القرن الثامن عشر (انظر الجدول 4:V). أما العملات الأوروبية مثل الريال الإسباني، والدينار الأسدي الهولندي، والدوكا البندقي والدينار الأسدي الألماني فقد استمرت في لعب دور مهم في مصر[60]. وفي بلاد الشام، من ناحية أخرى، يبدو أن القرش وأجزاءه التي كانت تسك في استانبول شكلت العملة الفضية الرئيسة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت بارة مصر (المصرية) والعملات الأوروبية تستخدم على نطاق واسع. وعلى غرار ذلك، كانت عملات استانبول والقاهرة الذهبية تستعمل جنباً إلى جنب مع الدوكا البندقي. وكانت هناك، بطبيعة الحال، اختلافات إقليمية كبيرة داخل سوريا الكبرى[61].

وفي تونس والجزائر بقيت العملات الفضية المسكوكة محلياً مستقلة في معظم الأحيان عن المعايير المعتمدة باستانبول على الرغم من أنها ظلت تحمل اسم السلطان العثماني حتى القرن التاسع عشر. إلا أنه تم في العملات الذهبية،

اتباع معايير استانبول بشكل أوثق. أما العملات الأوروبية مثل الثمانية ريالات الإسبانية والدوكا البندقي وغيرهما فكان يتم تداولها على نطاق واسع في كل من تونس والجزائر[62]. ومع ازدياد وطأة ندرة العملة في أجزاء مختلفة من الامبراطورية، كانت حمولات النسخ المنخفضة القيمة من العملات الأوروبية تصل بالسفن لتغرق الأسواق المحلية. وساعدت ندرة النقود على أن تؤدي أوراق التبادل المالي دوراً مهماً، لا سيما في التجارة مع أوروبا.

وظل القرش مستقراً نسبياً حتى أواخر القرن الثامن عشر. وتشير الدلائل في الجدولين 7:V و 8:V إلى أن محتواه الفضي قد تراجع بنحو 40 في المئة فيما بين سنة 1700 وأواخر ستينيات القرن الثامن عشر. وكما يرى محمد غنتش، كانت هناك فترات طويلة من السلام في أوائل القرن[63]. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت العوائد من مناجم الفضة دعماً معتبراً لمالية الدولة. والواقع أن ما قد يحتاج إلى تفسير في هذه الفترة ليس الاستقرار النسبي للعملة، لكن ما إذا كان محتواها الفضي قد تراجع على الإطلاق. وربما يكون الطلب المتزايد على المال سبباً مهماً لتخفيض قيمة القرش حتى ستينيات القرن الثامن عشر. أما التوسع في التجارة ما بين الأقاليم الساحلية في البلقان وأوروبا، وزيادة تحول الزراعة نحو الإنتاج التجاري وجباية نصف الضرائب الزراعية أو أكثر على شكل نقد من الأقاليم ذات الصبغة التجارية فقد أسهم في الاستخدام المتزايد للنقود.

غير أن الامبراطورية العثمانية، ابتداءً من ستينيات القرن الثامن عشر، دخلت في سلسلة من الحروب المرهقة أدت إلى زيادة وتيرة تخفيض قيمة القرش. ومنذ أواخر ستينيات القرن الثامن عشر، حتى سنة 1808، خسر القرش حوالى 50 في المئة من محتواه من الفضة. وتراجعت قيمته بسرعة أكبر خلال حكم محمود الثاني (1808 ـ 1839). وأثناء هذه العقود الثلاثة، هبط المحتوى الفضي للقرش من 5.9 غرامات إلى أقل من غرام واحد بإجمالي تخفيض قدره 85 في المئة. ومن الواضح أن حكم محمود الثاني قد شهد أكبر عملية تخفيض لقيمة العملة في التاريخ العثماني (انظر الشكل 1:V). ثم تم إصدار مجموعات متتابعة من العملات الفضية، وكل منها بمحتوى فضي مختلف وأقل من محتوى الفضة في القرش، مع مضاعفاتها وأجزائها خلال هذه العقود الثلاثة. كذلك تغيرت العملات الذهبية

وغالباً في طرازها وفي محتواها من الذهب على السواء. أما العملات الذهبية الجديدة المسماة رومي، وعدلي وخيرية وغيرها، والتي كان لكل منها معيار مختلف من الذهب فقد بدأ سكها في هذه الفترة[64]. ولا غرابة في أن الدلائل المتوفرة تشير أيضاً إلى أن هذه الفترة كانت أكثر فترات التاريخ العثماني تضخماً[65]. لقد كانت الأزمة المالية للدولة السبب الرئيسي وراء هذه التطورات الدرامية. وفيما بين أواخر ستينيات القرن الثامن عشر وأربعينيات القرن التاسع عشر، دخلت الامبراطورية العثمانية في حروب كثيرة ضد النمسا، وروسيا، وفرنسا، واليونان ومصر وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تسبّبت كل من المشكلات السياسية الداخلية والحملات العسكرية في الضغط أيضاً على مالية الدولة[66].

1844 ـ 1914: من نظام الثنائية المعدنية الجديد إلى قاعدة الذهب «العرجاء»

من منظور التاريخ المالي الاقتصادي العثماني، يشكل القرن التاسع عشر فترة مختلفة تماماً عن العهد السابق. فمن ناحية، اتسم هذا القرن بالمساعي الكبرى للإصلاح على النمط الأوروبي الغربي، في الإدارة، وفي الشؤون الاقتصادية والمالية والنقدية. وكان كذلك أيضاً فترة من الاندماج في الأسواق العالمية والتوسع السريع في التجارة الخارجية، ولا سيما مع أوروبا. ويقدر أن التجارة الخارجية للمناطق التي تشكل قلب الامبراطورية قد زادت أكثر من عشر مرات فيما بين أربعينيات القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى[67]. وقد سهّل هذه العملية بناء الموانىء والسكك الحديدية وإنشاء مؤسسات مصرفية حديثة برأس مال أوروبي. ونتيجة لذلك، استمر توجه المنتجات الزراعية نحو التجارة بسرعة متزايدة في مقدونيا، وغربي الأناضول وعلى امتداد سواحل بلاد الشام. وتم جذب سكان الريف إلى السوق لا بصفتهم منتجين للمحصولات النقدية فحسب، بل أيضاً كمشترين للمنسوجات القطنية المستوردة. وقد زادت هذه التطورات بشكل كبير من الطلب على المال واستخدامه في هذه المناطق الأكثر تجارية في الامبراطورية.

ومنذ أوائل القرن التاسع عشر، اعتُبر الاستقرار المالي شرطاً مهماً للإصلاح والتطور التجاري سواء من جانب الحكومة العثمانية أو المصالح الأوروبية. وبعد عقود من التخفيض المتكرر لقيمة العملة وعدم الاستقرار تم القيام بعملية أخرى «لتصحيح السكة» سنة 1844 أدت إلى قيام نظام ثنائية معدنية جديد مبني على

أساس القرش الفضي والليرة الذهبية، وكانت الليرة الذهبية الواحدة تساوي مئة قرش فضي[68]. وصارت الليرة الذهبية، والقرش الفضي وقطعة العشرين قرشاً الفضية، والتي غالباً ما كانت تسمى المجيدية، هي العملات الرئيسية. وبعد هذا التاريخ، تم التخلي عن تخفيض العملة كوسيلة للحصول على العوائد المالية. والتزمت كل العملات الذهبية والفضية المسكوكة في استانبول بهذه المقاييس حتى سنة 1922. وبالإضافة إلى ذلك، استمر سكّ العملات النحاسية ذات القيمة الصغيرة لأغراض التعاملات اليومية. وتم طرح نقود النيكل للغرض نفسه سنة 1910.

ولم يؤد استقرار العملة إلى نهاية الصعوبات المالية في أي حال. فقد لجأت الحكومة العثمانية طوال القرن إلى العديد من الطرق للتعامل مع مشكلاتها المالية. وكان لهذه الجهود دلالات مهمة بالنسبة إلى النظام النقدي. وثمة طريقة للحصول على موارد مالية بدأ استخدامها سنة 1840 وهي طباعة وتداول عملة ورقية بفائدة محددة في منطقة استانبول أطلق عليها اسم «قائمي معتبري نقدية»، أو «القائمة» على سبيل الاختصار. ولأن حجمها ظل محدوداً حتى سنة 1852، فإن أداء القائمة كان جيداً بشكل معقول على الرغم من مشكلات التزوير. غير أنه في أثناء حرب القرم، تمت طباعة كميات كبيرة من «القائمة» وهبط سعر صرفها في السوق المعبر عنه بالليرة الذهبية إلى أقل من نصف القيمة الاسمية. فبدأ استبدال الليرة الذهبية الواحدة بما يراوح ما بين 200 و220 قرشاً من «القائمة». ونتيجة لذلك نجم عن هذه التجربة الأولى في العملة الورقية موجة كبرى من التضخم. وتم إلغاء القائمة أخيراً أوائل ستينيات القرن التاسع عشر بمساعدة قروض قصيرة الأجل تم الحصول عليها من البنك العثماني الامبراطوري[69].

وثمة طريقة أخرى استخدمتها الحكومة العثمانية للتعامل مع عجز الموازنة تمثلت في الاقتراض من أسواق المال الأوروبية، وهي الطريقة التي بدأت أثناء حرب القرم. وفي العقدين التاليين تم اقتراض مبالغ كبيرة من لندن، وباريس، وفيينا وأماكن أخرى في ظل شروط مجحفة للغاية. وعندما أدت الأزمة المالية سنة 1873 إلى توقيف الدين الخارجي في الأسواق المالية الأوروبية، أُجبرت الحكومة العثمانية على إعلان تأجيل دفع الديون. وتم تأسيس إدارة الدين العثماني العام سنة 1881 لضمان السيطرة الأوروبية على المالية العثمانية[70].

الجدول 9:V

نسب تبادل العملات الأخرى معبراً عنها بالليرة العثمانية الذهبية، 1850 ـ 1914

	1850	1914
الجنيه الاسترليني البريطاني	1.10	1.10
الفرنك الفرنسي	0.0433	0.044
الفلورين النمساوي/كرونر	0.11	0.046
المارك الألماني	-	0.0542
الروبل الروسي	0.175	0.116
الليرة المصرية	1.0	1.146
الدولار الأميركي	0.229	0.229

ملاحظة:

بين عام 1844 وعام 1878، كان وزن الليرة الذهبية 7.216 غراماً مع درجة نقاء 24/22 أي 91.67 بالمئة، وكانت تحتوي على 6.6 غرامات من الذهب الخالص. وقد كان سعر الليرة الذهبية أيضاً مساوياً لمئة قرش فضي يحتوي كل منها على غرام واحد من الفضة الخالصة. نسبة سعر الذهب إلى الفضة المتضمنة كانت لذلك تساوي 15.09. بعد عام 1878 انقطع الارتباط مع الفضة وأصبح الذهب المقياس الوحيد للعملة العثمانية.

المصادر: Tate's modern Cambisit, a manual of foreign exchanges and bullion, 9th ed., London, 1858, and «The statistical abstract for the principal states and foreign countries» in A & P, 1914; Eldem (1970), pp. 225-26.

بعد تأسيس البنك الامبراطوري العثماني برأس مال فرنسي وبريطاني سنة 1863، منح احتكار إصدار العملة الورقية لهذا البنك. وقد استخدم البنك العثماني هذا الاحتكار بشكل متحفظ إلى حد ما، ولم يصدر سوى كمية محدودة من العملات الورقية حتى الحرب العالمية الأولى. هذه الأوراق المالية، التي كان لها تغطية ذهبية، تم تداولها بشكل أساسي في المناطق القريبة من استانبول.

وكانت هناك مناسبتان أخريان عندما لجأت الحكومة إلى العملات الورقية، دون تغطية ذهبية، كإجراء مالي. فقد فاقمت حرب 1877 ـ 1878 مع روسيا المشكلات المالية التي صارت حادة بالفعل بسبب أزمة 1873 ـ 1876. وفي ظل هذه الظروف، تم إصدار القوائم مرة أخرى للمساعدة في تمويل الحرب. إلا أنه

وبسبب الحجم الكبير لهذه الأوراق انخفضت قيمتها إلى ربع القيمة الاسمية في غضون سنتين، هذا على الرغم من أن الحكومة قد وافقت على قبول بعض المدفوعات بالعملة الورقية. وعلى نحو مشابه، جرى في أثناء الحرب العالمية الأولى، تداول العملة الورقية التي لا غطاء لها بشكل منتظم وكانت أحد أهم المصادر للدخل المالي. وبحلول سنة 1917 كانت الليرة الذهبية الواحدة تساوي ست ليرات ورقية. ومرة أخرى، فقد نجم عن استخدام القائمة ارتفاع كبير في الأسعار المعبر عنها بالعملة الورقية.

في سبعينيات القرن التاسع عشر انخفض سعر الفضة بالنسبة إلى الذهب بحدة في أسواق العالم ما أدى إلى تبني المعيار الذهبي في كثير من البلاد. وأجبرت الحكومة العثمانية أيضاً على الابتعاد عن نظام الثنائية المعدنية. وفي سنة 1878 كانت الرابطة بين الذهب والفضة قد انفصمت وتم اعتماد الذهب باعتباره مقياس للعملة العثمانية. كما أوقفت الحكومة أيضاً سك العملات الفضية ذات القيمة الكبيرة، وأبرزها قطعة العشرين قرشاً المجيدية. ومع ذلك، استمرت في قبول كميات غير محدودة من العملة الفضية كمدفوعات حتى سنة 1916. وإذ لقيت العملة العثمانية دعماً أولياً من الذهب ودعماً جزئياً من الفضة، فقد صار نظام العملة العثماني مثالاً آخر للمقياس «الأعرج» «طوبال مقياس». ومع انخفاض سعر الفضة عالمياً، نجم عن هذه السياسة تدفقات كبيرة من الفضة إلى الداخل وكذلك من النقود الفضية المزورة. وفي الولايات هبطت قيمة القرش الفضي، وغالباً ما كان يُستبدل بمئة وعشرين قرشاً بل وأكثر من ذلك مقابل الليرة الذهبية. وكانت نسبة قيمة الذهب إلى الفضة تزيد عادة كلما زادت مسافة البعد عن استانبول[71]. وعند التقدّم بتقديرات أدريان بيلليوتي خطوة إلى الأمام، قدر ڤيدات إلدم أن إجمالي الكتلة المالية في الامبراطورية العثمانية كان تقريباً 50 مليون ليرة سنة 1914، بما في ذلك النقد العثماني، والعملات الورقية وبعض العملات الأجنبية. وكانت النقود الذهبية المتداولة تقدر تقريباً بثلثي هذه الكمية[72].

كذلك زاد التوسع في التجارة مع أوروبا من تداول وقبول العملات الأوروبية الرئيسي، ولا سيما الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي في أنحاء كثيرة من الامبراطورية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت العملات والنقود المختلفة شائعة

الاستخدام في أقاليم مختلفة. فعلى سبيل المثال، كان يتم تداول العملة الروسية في منطقة طرابزون بسبب الهجرة الموسمية، والعملات النمساوية والروبل الروسي في البلقان، والكران الإيراني والروبية الهندية في العراق ودينار ماري تريزا الأسدي في اليمن[73] (حول سعر صرف العملات الأخرى انظر الجدول 9:V).

وبقيت العملة المصرية مرتبطة بالليرة العثمانية حتى الاحتلال البريطاني لمصر سنة 1882. واستمرت العملة المصرية تحمل اسم السلطان حتى الحرب العالمية الأولى. وفي الأماكن الأخرى شمالي إفريقيا، استمرت النقود المسكوكة الفضية والذهبية تحمل اسم السلطان العثماني على الرغم من طبيعة الروابط السياسية الاسمية؛ ففي الجزائر، استمرت حتى الاحتلال الفرنسي سنة 1830 في الجزائر العاصمة، وحتى سنة 1837 في قسنطينة؛ وفي طرابلس استمرت حتى سنة 1840 وحتى سنة 1881 في تونس[74].

الجدول 10:٧

العملة العثمانية وأسعار صرفها، 1326 ـ 1914

السنة	وزن الأقجة (بالغرامات)	سعر الصرف مقابل دوكا البندقية	المحتوى الفضي الصافي للقرش (بالغرامات)	سعر الصرف مقابل دوكا البندقية	المحتوى الفضي	سعر الصرف (الفهرس، 1500 = 100)
1326	1.15	-	-	-	157.5	-
1410	1.15	30	-	-	157.5	180.0
1444	1.01	40-39	-	-	138.4	136.4
1481	0.77	47	-	-	105.4	114.9
1512	0.73	55	-	-	100.0	101.9
1550	0.73	59	-	-	100.0	91.5
1582	0.68	65	-	-	93.2	83.1
1588	0.38	120	-	-	52.1	45.0
1625	0.31	130	-	-	42.5	41.5
1669	0.23	225	-	-	31.5	24.0
1687	-	-	18,9	2 قرش و 60 أقجة	24.0	18.0
1708	-	-	15,9	3 قروش	20.2	15.0
1740	-	-	13,7	3 قروش و 80 أقجة	17.4	12.3
1766	-	-	10,6	4 قروش	13.4	11.3
1788	-	-	7.0	5 قروش و 60 أقجة	8.9	8.2

1810	-	-	4.6	10 ـ 11 قرشاً	5.8	4.3
1834	-	-	0.86	45 قرشاً	1.1	1.0
1844	-	-	1.0	50 ـ 52 قرشاً	1.3	0.9
1914	-	-	1.0	-	1.3	-

حظات:

1 قرش = 120 أقجة.

من المفترض أن الأقجة كانت تسك من 90 بالمئة من الفضة الصافية حتى نهاية القرن السابع عشر (العامود 1). العامود 3، من ناحية ثانية، يتعلق بمحتوى الفضة الص
للقرش. العامود 5 تم تكييفه بحسب ذلك.

العامودان 2 و 4 يعرضان سعر صرف دوكا البندقية بالأقجة والقرش. العامود 6 مستوحى من الحساب المعكوس للعامودين 2 و 4.

للمزيد من التفاصيل والمصادر وكذلك نوعية ومحدودية المعلومات المتوفرة، راجع الجداول الأخرى في هذا الفصل.

1810	-	-	4.6	10 ـ 11 قرشاً	5.8	4.3
1834	-	-	0.86	45 قرشاً	1.1	1.0
1844	-	-	1.0	50 ـ 52 قرشاً	1.3	0.9
1914	-	-	1.0	-	1.3	-

ملاحظات :

(1) 1 قرش = 120 أقجة.

(2) من المفترض أن الأقجة كانت تسك من 90 بالمئة من الفضة الصافية حتى نهاية القرن السابع عشر (العامود 1). العامود 3، من ناحية ثانية، يتعلق بمحتوى الفضة الصافي للقرش. العامود 5 تم تكييفه بحسب ذلك.

(3) العامودان 2 و 4 يعرضان سعر صرف دوكا البندقية بالأقجة والقرش. العامود 6 مستوحى من الحساب المعكوس للعامودين 2 و 4.

(4) للمزيد من التفاصيل والمصادر وكذلك نوعية ومحدودية المعلومات المتوفرة، راجع الجداول الأخرى في هذا الفصل.



الشكل ٧:1

سعر صرف الأقجة العثمانية، 1326 ـ 1914 (القرش الواحد = 120 أقجة)

المصدر: اعتماداً على جداول هذا الفصل.

الهوامش

(1) حول نسب تخفيض العملات الأوروبية المختلفة من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر راجع،

Braudel and Spooner (1967), Fig. 4, p. 458.

(2) يبدو أن الأسعار قد ارتفعت بدرجة أكبر، إلى حدٍ ما، من نسب التخفيض. فمثلاً، تشير حساباتنا الأولية إلى أن أسعار المواد الغذائية في استانبول قد ارتفعت من حوالى 300 إلى 500 ضعف بين سنوات 1490 و1914. ويتناسب هذا الازدياد الإجمالي مع معدل نسبة تضخم طويلة المدى تتراوح بين 1 و1.3 بالمئة في السنة. ومجدداً، إنها نسبة متدنية بمقاييسنا، إلا أنها ليست عديمة الأهمية بمقاييس هذه القرون. ويبدو أن أعلى نسب التضخم قد حدثت خلال القرن السادس عشر، وبخاصة نحو نهاية القرن وفي الفترة الممتدة بين 1760 و1844.

(3) Cipolla (1963).

(4) Watson (1967) and Spufford (1988), Part III.

لقد كان تدافع سبائك المعادن الثمينة بين غربي أوروبا وشرقي المتوسط مرتبطاً بالموازين التجارية بين المنطقتين. والأهم في هذا الصدد هو الميزان التجاري بين البندقية ومصر. وللاطلاع على تقديرات الموازين التجارية، وخاصة الفائض، شرقي المتوسط خلال أواخر العصور الوسطى راجع، Ashtor (1971).

(5) هناك بعض الاختلاف بخصوص هذا التاريخ. فحديثاً، أكد المتخصص في النقد إبراهيم أرطوق أن أول أقجة قد سكت في الواقع من قبل عثمان الأول (حوالى 1290 ـ 1324): Artuk (1980).

(6) يبدو أن معيار أو صافي (صاغ) النقود العثمانية قد ظل حتى نهاية القرن السابع يحتوي على 85 إلى 90 بالمئة من الفضة الخالصة. ومع ذلك فمن الضروري الحصول على المزيد من الدلائل المتعلقة بالمحتوى المعدني للنقود الرائجة لحل هذه المسألة والمسائل الأخرى المشابهة في النميّات العثمانية.

(7) من بين الاستثناءات المعروفة قطعة الخمس أقجات التي ضربها أورخان وقطعة العشر أقجات التي ضربها محمد الثاني وبايزيد الثاني. في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، كانت قطعة العشر أقجات تسمى عثماني وكانت تسك بشكل أكثر نظامية:

Schaendlinger (1973), pp. 87-105.

(8) Sahillioğlu (1962-63).

أصبحت زخرفة النقود النحاسية شكلاً من أشكال الفن في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وكان الـ (nakisli mangirlar) يسك بشكل رتيب في الأناضول ولكنه يوزع أيضاً في البلقان:

Ölçer (1975).

(9) كانت أهم دور السك في القرن الخامس عشر قائمة في بورصة، أدرنة، أماسيا، سيريز،

نوفار (نوفابردا) واستانبول.

(10) İnalcik (1965, 1978); also Godinho (1969), Ch. 8; Spufford (1988), section VI.

(11) Sahillioğlu (1962-63); İnalcik (1965) and (1978).

(12) كان يطلق على هذه العملية تجديدي سكة (تجديد النقد).

(13) بينما كان العشر عن القمح والشعير يجبى دائماً عيناً، إلا أنه كان يحصّل نقداً عن العديد من المحاصيل النقدية.

(14) اعتمد المؤلف في حساباته على إحصائيات رسوم الرعايا التي عرضها إينالجك (1959)، وعلى المعلومات عن أسعار البضائع الزراعية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

(15) Sahillioğlu (1975); also İnalcik (1981).

(16) وفي حادثة موثقة تدعى (Buçuktepe Vakasi) حادثة التل، تمرد الانكشارية الذين دفعت رواتبهم بالنقود المخفضة، بعد أول تخفيض عام 1444، ونجحوا في رفع معاشاتهم اليومية من ثلاث أقجات إلى ثلاث أقجات ونصف: سحيللي أوغلو (1958)، ص ص40 ـ 41. وقد عارضت مجموعات أخرى من أصحاب الدخل المحدود أيضاً سياسة التخفيض المستمرة وانتزعوا من السلطان التالي، بايزيد الثاني وعداً بنقد أكثر استقراراً.

(17) Sahillioğlu (1958) and (1965a); also see İnalcik (1951) and Kafadar (1986), Ch. 2.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن منتصف القرن الخامس عشر قد شهد فترة نقص حاد في الفضة في أنحاء عديدة من أوروبا.

Spufford (1988), Chs. 13-16.

(18) For example, İnalcik (1981); Sahillioğlu (1975).

(19) Babinger (1956); Sahillioğlu (1962-63); Beldiceanu and Beldiceanu-Steinherr (1988).

(20) Sahillioğlu (1958), pp. 105-22, (1965a), pp. 18-37 and (1983).

(21) Spufford (1988), pp. 814ff.

(22) إن المحتوى الذهبي للشريفي المصري كان غالباً أدنى وقد تم تبادله بسعر أقل قليلاً مقابل الدوكا والسلطاني العثماني. للاطلاع على سعر صرف الشريفي المصري في أوائل القرن السادس عشر راجع الجدول 2:V.

(23) من أجل مناقشة محكمة للثنائية المعدنية راجع،

Reed (1930).

(24) وبالعكس، يرى أكداغ أن المحتوى الفضي للأقجة قد تقلب مراراً خلال هذه الفترة بسبب نقص المعادن الثمينة وعدم قدرة الدولة على التحكم في دور الضرب:

Akdağ (1974).

(25) كانت دور الضرب العثمانية في البلقان موجودة بشكل رئيسي في صربيا ومقدونيا، على الرغم من أن الأقجة كانت تسك أيضاً في مناطق بعيدة غرباً مثل بنجلوقا في البوسنة. وعلى ضوء الوقائع النميّة، يبدو أن العثمانيين نادراً ما ضربوا الأقجة شمالي نهر

الدانوب. (أنا مدين لكينيث ماكينزي في هذه النقطة الأخيرة). راجع أيضاً،
Erüreten (1985).

(26) Beldiceanu (1959), Maxim (1975), Gedai (1988), Sahillioğlu (1983).

(27) Sahillioğlu (1958), pp. 92-93.

(28) حول البارة المصرية راجع Raymond (1973 ـ 74) والمصادر الأخرى المذكورة في الجدول 4:V.

(29) Poop et al. (1988).

(30) وابتداءً من عشرينيات القرن السادس عشر أصبح وزن هذا النقد أكثر من أربع غرامات، وتم تبادله مقابل 7 أو 7.5 أقجة. وفي ثمانينيات القرن السادس عشر، انخفض المحتوى الفضي للشاهي ما بين نصف غرام إلى غرامين بعد التخفيضات في إيران واستانبول:
Sahillioğlu (1958), pp. 89-91 and (1983), Maxim (1975), Steensgaard (1973), pp. 419-21.

(31) من الناحية الجغرافية، كانت هناك فجوات قائمة بين هذه الوحدات المالية الثلاث، الأقجة المدين أو البارة والشاهي. فمثلاً، كانت دور الضرب في حميد (ديار بكر) وحلب تسك هذه النقود الثلاث بينما كان عدد من دور الضرب الأخرى يسك فقط اثنين منها، خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر.
Schaendlinger (1973), pp. 99-105.

(32) Sadok (1987), pp. 77-83; Valensi (1985), Ch. 7.

(33) Faroqhi (1979).

(34) حول مزيد من التفاصيل لمناقشة هذه النقود، راجع النص أعلاه.

(35) لقد بلغ عدد دور الضرب الفاعلة ذروته خلال عهد سليمان الأول (1520 ـ 66) حيث كانت النقود الفضية تسك على الأقل في 43 مدينة في الامبراطورية العثمانية.
Erüreten (1985) and Schaendlinger (1973), pp. 96-113.

(36) Spooner (1972), Ch. 2, Braudel and Spooner (1967) and Braudel (1972), I. Barkan (1975).

(37) İnalcik (1951, 1978).

(38) حول بحث كيف أن تزايد وفرة الفضة والزيادة في الأسعار قد أثرا في التخفيض النقدي العثماني راجع Çizakça (1976 ـ 77)؛ ومن زاوية أكثر حداثة راجع Sundhaussen (1983). ويقدم كفادار (1986) رواية مفصلة عن الاضطرابات المالية لأواخر القرن السادس عشر وكذلك تأثيرها في الفكر العثماني.

(39) ما زال التاريخ الدقيق للتخفيضات في إيران يحتاج إلى تعيين. بروديل (1972)، I، ص540 يجعله مباشرة قبل التحرك العثماني؛ أما Steensgaard (1972)، ص419 فيميل دفعه إلى الخلف في الزمن، وإينالجك (1951) يؤكد أن التخفيضين قد حدثا تقريباً في الوقت نفسه.

(40) في مواجهة النقص في السبائك، كانت الحكومة العثمانية حساسة بشكل خاص تجاه خروج السبائك من أراضيها نحو الشرق وبخاصة عبر حدودها مع إيران. وإذا لم تتوافق

تخفيضات العملة في الدولة العثمانية مع تخفيضات إيران، فإن تدفق الفضة نحو إيران سيتصاعد، مما سيجلب للعثمانيين مصاعب مالية إضافية في زمن الحرب. وحديثاً، ركز كفادار (1991) أيضاً على أهمية تدفق السبائك في فهم التخفيض النقدي العثماني.

(41) وبتعبير بسيط، فإن التخفيض «debasement» يعني إنقاص محتوى المعدن الثمين في الوحدة النقدية. أما انخفاض سعر العملة (devaluation) فيعني تدني قيمة العملة مقابل العملات الأخرى في نظام نسبة ثابتة. ومن الواضح أن النظامين مترابطين. فخفض قيمة العملة يحتم غالباً تدني سعرها كما هو الحال سنة 1575 ـ 86.

(42) İnalcik (1980).

ويرى إينالجك أيضاً أن الرغبة في ربط النسبة الرسمية لقيمة الذهب: الفضة في مواجهة التدفقات الكبيرة للفضة نحو الشرق لعبت دوراً في قرار التخفيض: إينالجك (1978)، ص ص90 ـ 96. وفي دراسة حديثة، يتفحص كفادار (1991) أثر الاضطرابات المالية وتخفيضات عام 1585 في الوعي العثماني لمسألة التخفيض.

(43) ترى ثريا فاروقي مثلاً، أنه يبدو أن كل الضرائب في منطقة قونية في وسط الأناضول ما عدا العشر على القمح والشعير كانت تجبى نقداً في أوائل القرن السابع عشر. فاروقي (1984)، الفصل 8. ويبدو أن هذا النمط يمثل تغيراً ملموساً عن الفترة السابقة التي ساد فيها نظام التيمار.

(44) كانت بعض تعابير مثل تشوروك Çuruk، خردة hurda، وزيوف Züyuf كلها تستعمل للإشارة إلى الأقجة المنتقصة. ومن بين الصفات الأخرى التي استخدمت للأقجة المتداولة كانت Kalb (مزور)، صاغ (صافي) عتيق وجديد.

Sahillioğlu (1958), (1965a); Gerber (1982); Mantran (1962), pp. 233-71.

وبعد كل تصحيح للسكة، كانت تصدر لوائح تحديد أسعار جديدة (narh defterleri) تعرض وبالتفاصيل الأسعار المحددة من قبل الدولة لعدد كبير من البضائع وبالأقجة الجديدة:

Kütükoğlu (1983).

(45) Kolerkiliç (1958). p. 57; Schaendlinger (1973), pp. 110ff.

وللاطلاع على المحتوى الفضي للبارة المضروبة في القاهرة وعلاقتها بالأقجة، راجع الجدول 4:V أعلاه.

(46) فمثلاً، خلال أربعين سنة من عهد محمد الرابع (1648 ـ 87)، كانت هناك ستة أماكن فقط معروفة لسك الأقجة والبارة: استانبول، بلغراد، حميد (ديار بكر)، حلب، دمشق والقاهرة.

Schaendlinger (1973), pp. 112-13.

(47) Morineau (1985).

(48) ولمناقشة تعبير «الوحدة الحسابية»، راجع بروديل وسبونر (1967)، ص ص378 ـ 83 وسبافورد (1988)، الملحق II.

(49) كانت معظم النقود الأوروبية الفضية تدعى قرش، والتي كانت التقليد المحلي لكلمة غروشن groschen، وهي تصغير لكلمة غروس gross أو grosso غروسو، وهو تعبير

للنقود الفضية كان يستخدم في العديد من الدول الأوروبية منذ القرن الثالث عشر. وكان يطلق على «أسدي قرش» تعبير أبو كلب في المقاطعات العربية، ومن الواضح أن هذا مردّه أن الأسود اعتبرت كلاباً بالخطأ.

(50) Mantran (1962), pp. 233-71; Sahillioğlu (1965a), pp. 38-53 and (1965b); Masson (1896), pp. 492-94; Spooner (1972), Ch. 1; for the monetary system in Egypt see Raymond (1973-74), I, Ch. 1; for Tunisia see Boubaker (1987), pp. 77-83 and Valensi (1985), Ch. 7.

(51) Jennings (1973),

لقد وُثق انتشار استخدام القروض والفوائد بين كل من سكان المدينة والريف في قيسرية القرن السابع عشر.

(52) في السنوات الأخيرة أكد فرانك برلين وبقوة أن استخدام النقود في مناطق الهند الريفية قد توسع بثبات خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد ألقت تحليلاته الكثير من الأضواء على الدور الاجتماعي والاقتصادي الواسع للمال في الهند في مرحلة ما قبل الاستعمار. وفي الوقت الراهن، ليس من الواضح ما إذا كانت قد حدثت تطورات مماثلة في الشرق الأوسط العثماني في نفس الفترة. راجع مثلاً، Perlin (1987).

(53) وللاطلاع على لائحة مختصرة لدور الضرب التي كانت تسك نقوداً نحاسية في القرن السابع عشر راجع، Schaendlinger (1973)، ص ص106 ـ 15. في الأدبيات، تم ذكر تخفيض الأقجة وتدني الحاجة إلى نقود أصغر كأسباب رئيسة لهذا التوجه. إلا أنه وعلى ضوء اختفاء الأقجة ونقص الفضة، لا بد من أخذ التفسيرات الأخرى بعين الاعتبار. ومن المهم الإشارة إلى أن النقود النحاسية كانت تستخدم بشكل واسع في أوروبا خلال السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، بعد انحطاط الفضة.

Spooner (1972), Ch. 1.

(54) Sahillioğlu (1982).

(55) Sahillioğlu (1965a), p. 91.

وقد حملت هذه النقود تاريخ 1099هـ (1687 ـ 88)، أي عام وصول سليمان الثاني إلى العرش. وأكبر هذه النقود كان يزن 6 دراهم أي حوالى 19.2 غراماً. ولاحقاً في عام 1703 كان أكبر هذه النقود يزن حوالى 8 دراهم أي 25 ـ 26 غراماً. وكذلك تم سك أجزاء له. وليس من الواضح ما إذا كان أول نقد كبير لعام 1690 أريد له أن يكون قرشاً أو مجرد 30 بارة وأطلق عليه اسم زولوطة أو زولوطة جديدة للتمييز بينه وبين النقد البولندي الرائج. وبحسب قوائم الثمنيّات فإن قطعة الستة دراهم التي سكت عام 1690 كانت أول قرش عثماني وقد تم تعديل وزن القرش العثماني ليرتفع إلى 8 دراهم عام 1703. ومن ناحية ثانية، يرى سحيللي أوغلو أن النقود الكبيرة الأولى كان يراد لها أن تكون زولوطة وأن أول قرش عثماني قد سك عام 1703: سحيللي أوغلو (1965a)، ص ص94 ـ 122. أما حساباتنا في الجدول 7:V فيما يتعلق بالمحتوى الفضي للقرش فقد جاءت متطابقة مع وجهة النظر الأخيرة. وينبغي الإشارة إلى أن القرش العثماني الأول كان يدعى «أسدي قرش» لأن مقاييسه كانت قريبة من القرش الأسدي الهولندي. وقد تم

التخلي في النهاية عن هذا التعبير للقرش العثماني، الذي أدى إلى كثير من الضياع في الأدبيات المالية: سحيللي أوغلو (1983).

(56) نحتاج إلى دلائل إضافية لنحدد بوضوح المحتوى الفضي للقرش في أواخر القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر.

(57) Schaendlinger (1973), pp. 112ff.

(58) ونتيجة لذلك، فإن أسعار صرف النقود الذهبية المضروبة في القاهرة كانت دائماً تذكر منفصلة. حول النقود الذهبية في القرن الثامن عشر راجع،

Sahillioğlu (1965a), pp. 94-122; Pere (1968); Artuk and Artuk (1974); Krause and Mishler (1984); for the Egyptian gold coins, Raymond (1973-74), I, Ch. 1; Walz (1983); and Krause and Mishler (1984).

(59) حول الأوضاع النقدية في البلقان خلال القرن الثامن عشر راجع مثلاً،

Svoronos (1956), pp. 82-83, 114-18 and Beaujour (1800), pp. 366-72.

وقد بدأ سك الأنواع الجديدة من القرش في القرم المستقل في ثمانينيات القرن الثامن عشر:

Agat (1982).

(60) لم يسك القرش في مصر حتى الربع الثالث من القرن الثامن عشر. Raymond (1973 - 74)، الفصل الأول، هو أهم مصدر حول النظام المالي في مصر في القرن الثامن عشر.

(61) حول النقود المتداولة في فلسطين القرن الثامن عشر راجع مثلاً، Cohen (1973).

(62) ولمراجعة النظام المالي في تونس القرن الثامن عشر راجع،

Valensi (1985), Ch. 7. Also Boubaker (1987), pp. 77-83; Ismail Galib (1889-90); Ölçer (1970); and Schaendlinger (1973), pp. 112ff.

(63) Genç (1984).

(64) حول النقود العثمانية في عهد محمود الثاني راجع،

Ölçer (1970); Krause and Mishler (1984); Sultan (1977); Pere (1968); Artuk and Artuk (1974).

(65) لم يتم حتى الآن وضع تسلسل تاريخي للأسعار في هذه الفترة. ولمراجعة تغير الأسعار انظر،

Issawi (1980), pp. 321-37.

(66) يقدم Cezar (1986) دراسة شاملة للمصاعب المالية والإصلاحات في هذه الفترة المضطربة.

(67) Issawi (1980), Ch. 3; Pamuk (1987), Ch. 1.

(68) كان القرش الفضي يزن 1.2027 غراماً مع درجة نقاوة تساوي 83 بالمئة. وكان يحتوي على غرام واحد من الفضة الصافية. وكان وزن الليرة الذهبية 7.216 غراماً مع درجة نقاوة 24/22 قيراطاً أو 91.76 بالمئة، وكانت تحتوي على 6.6 غرامات من الذهب. وكنتيجة لذلك، فإن تصحيح السكة عام 1844 قد ثبت نسبة الذهب إلى الفضة بـ15.09.

Ferid (1914); Eldem (1970), pp. 225-29; Ölçer (1966).

(69) Davison (1980).

(70) وتبقى معالجة Blaisdell (1929) هي المعالجة التقليدية لهذا الموضوع. ولتقدير حجم الودائع المتدفقة الناتج عن عمليات الاقتراض الخارجي راجع،

Pamuk (1987), Chapter 4 and Appendix III.

(71) Billiotti (1909); Ferid (1914); Kuyucak (1947); Tekeli and İlkin (1981), Ch. 2.

(72) Billiotti (1909) and Eldem (1970), pp. 228-29.

وفي مخطوطة لاحقة غير منشورة، يشير إلدم إلى أن التقديرات التي تظهر في طبعة عام 1970 تبالغ في حجم النقود النحاسية ونقود النيكل بنسبة 10 بالمئة. وقد تم تعديل الأرقام المعطاة هنا لمعالجة هذا الخطأ. راجع،

V. Eldem, «Cihan Harbi, Mütareke ve Milli Mücadele Yiarinda Osmanli Ekonomisi», unpublished and undated manuscript, p. 148.

(73) Cohen (1976); Gerber and Gross (1980); Elem (1970), pp. 226-27.

(74) Schaendlinger (1973), pp. 129-55; Ölçer (1970).

قائمة المصادر والمراجع

Ağat, Nurettin (1982). "Kırım Hanlarının Paralarının Nitelikleri ve Işık Tuttukları Bazı Tarihi Gerçekler," reprints of three earlier articles, *The Turkish Numismatic Society Bülten*, No. 7, 6–43.

Akdağ, Mustafa (1974). *Türkiye'nin Iktisadi ve Içtimai Tarihi*, I: 1243–1453; II: 1453–1559, İstanbul.

Artuk, İbrahim (1980). "Osmanlı Beyliğinin Kurucusu Osman Gazi'ye Ait Sikke," in Osman Okyar and Halil İnalcık, eds., *Social and economic history of Turkey (1071–1920)*, Ankara, pp. 27–33.

Artuk, İbrahim and Cevriye Artuk (1974). *Istanbul Arkeoloji Müzeleri, Te'şhirdeki Islami Sikkeler Kataloğu*, II, İstanbul.

Ashtor, Eliyahu (1971). *Les metaux precieux et la balance des payements du Proche-Orient a la Basse Epoque*, Paris.

Babinger, F. (1956). "Goldpragungen im 15. Jahrhundert unter Murad II und Mehmed II", *SF*, XV, 550–53.

Barkan, Ömer Lütfi (1975)."The price revolution of the sixteenth century: a turning point in the economic history of the Near East," *IJMES*, VI, 3–28.

Baykal, Bekir Sıtkı (1967)."Osmanlı İmparatorluğunda XVII. ve XVIII. Yüzyıllar Boyunca Para Düzeni ile İlgili Belgeler," *Bl*, No. 7–8, 49–77.

Beaujour, Felix (1800). *A view of the commerce of Greece . . . from 1787 to 1797*, trans. from the French, London.

Beldiceanu, N. (1959)."La crise monetaire Ottomane au XVIe siècle et son influence sur les principautes Roumaines," *SF*, XVI, 70–86.

Beldiceanu, N. and Irene Beldiceanu-Steinherr (1988)."Les informations les plus anciennes sur les florins ottomans," in The Turkish Numismatic Society, pp. 49–58.

Belin, M. (1931). *Türkiye Iktisadi Tarihi Hakkında Tetkikler*, trans. from French by M. Ziya, İstanbul.

Billiotti, Adrien (1909). *La Banque Imperiale Ottomane*, Paris.

Blaisdell, Donald C. (1929). *European financial control in the Ottoman Empire*, New York.

Boubaker, Sadok (1987). *La régence de Tunis au XVIIe siècle: ses relations com-*

merciales avec les ports de l'Europe méditerranéen, Marseille et Livourne, Zaghouan.
Braudel, Fernand (1972). *The Mediterranean and the Mediterranean world in the age of Philip II*, 2 vols., London.
Braudel, Fernand and Frank Spooner (1967). "Prices in Europe from 1450 to 1750", in E.E. Rich and C.H. Wilson, eds., *The Cambridge economic history of Europe*, IV, pp. 374–486.
Cezar, Yavuz (1986). *Osmanlı Maliyesinde Bunalım ve Değişim Dönemi (XVIII. yy.dan Tanzimat'a Mali Tarih)*, İstanbul.
Cipolla, Carlo M.(1963). "Currency depreciation in medieval Europe," *EcHR*, XV, 413–22.
Cohen, Amnon (1973). *Palestine in the eighteenth century*, Jerusalem.
Cohen, David (1976). "La circulation monetaire entre les principautes Roumaines et les terres Bulgares (1840–78)," *Bulgarian Historical Review*, IV (2), 55–71.
Çizakça, Murat (1976–77). "Osmanlı Ekonomisinde Akçe Tağşişinin Sebebleri Üzerinde Kısa Bir İnceleme," *Boğaziçi University Journal, Administrative Sciences and Economics*, IV–V, 21–27.
Davison, Roderic (1980). "The first Ottoman experiment with paper money," in Osman Okyar and Halil İnalcık, eds., *Social and economic history of Turkey (1071–1920)*, Ankara, pp. 243–51.
Edhem, Halil (1915–16/1334H). *Meskukat-ı Osmaniyye*, İstanbul.
Eldem, Vedat (1970). *Osmanlı Imparatorluğunun Iktisadi Şartları Hakkında Bir Tetkik*, İstanbul.
Ergenç, Özer (1978–79). "XVI. Yüzyılın Sonlarında Osmanlı Parası Üzerine Yapılan İşlemlere İlişkin Bazı Bilgiler," 86–97.
Erüreten, Metin (1985). "Osmanlı Akçeleri Darp Yerleri", *The Turkish Numismatic Society Bülten*, No. 17, 12–21.
Faroqhi, Suraiya (1979). "Sixteenth century periodic markets in various Anatolian sancaks", *JESHO*, XXII, 32–80.
(1984). *Towns and townsmen of Ottoman Anatolia, trade, crafts and food production in an urban setting, 1520–1650*, Cambridge.
Ferid, Hasan (1914/1330H). *Nakid ve Itibar-ı Milli, 1: Meskukat*, İstanbul.
Galib, İsmail (1889–90/1307H). *Takvim-i Meskukat-ı Osmaniyye*, İstanbul.
Gedai, Istvan (1988). "Turkish coins in Hungary in the 16th and 17th centuries," in The Turkish Numismatic Society, pp. 102–19.
Genç, Mehmet (1975). "Osmanlı Maliyesinde Malikane Sistemi," in O. Okyar and H.Ü. Nalbantoğlu, eds., *Türkiye Iktisat Tarihi Semineri, Metinler/Tartışmalar*, Ankara, pp. 231–96.
(1984). "XVIII. Yüzyılda Osmanlı Ekonomisi ve Savaş," *Yapıt*, Ankara, 4, 52–61.
(1989). "Osmanlı İktisadi Dünya Görüşünün İlkeleri," *Istanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Sosyoloji Dergisi*, 3. Dizi, 1.
Gerber, Haim (1982). "The monetary system of the Ottoman Empire," *JESHO*, XXV (3), 308–24.
Gerber, Haim and Nachum T. Gross (1980). "Inflation or deflation in nineteenth-century Syria and Palestine," *JEH*, XL, 351–57.

Godinho, Vitorino M. (1969). *L'économie de l'empire portugais aux XVe et XVIe siècles*, Paris.

Hamilton, Earl J. (1934). *American treasure and the price revolution in Spain, 1501–1650*, Cambridge, Mass.

Hansen, Bent (1981). "An economic model for Ottoman Egypt: the economics of collective tax responsibility," in A.L. Udovitch, ed., *The Islamic Middle East, 700–1900: studies in economic and social history*, Princeton, N.J., pp. 473–520.

İnalcık, Halil (1951). "Osmanlı İmparatorluğunun Kuruluş ve İnkişafı Devrinde Türkiye'nin İktisadi Vaziyeti Üzerine Bir Tetkik Münasebetiyle," *B*, XV, 629–90.

(1959). "Osmanlılar'da Raiyyet Rüsumu," *B*, XXIII, 575–608.

(1965). "Dar al-Darb," *EI*², II, 117–19.

(1970). "The Ottoman economic mind and aspects of the Ottoman economy," in Michael Cook, ed., *Studies in the economic history of the Middle East*, London, pp. 207–18.

(1978). "The impact of the Annales School on Ottoman studies and new findings," *R*, I(3/4), pp. 69–96.

(1980). "Military and fiscal transformation in the Ottoman Empire, 1600–1700," *AO*, VI, 283–337.

(1981). "Osmanlı İdare, Sosyal ve Ekonomik Tarihiyle İlgili Belgeler: Bursa Kadı Sicillerinden Seçmeler," *Bl*, X (14), 1–91.

Issawi, Charles (1980). *The economic history of Turkey, 1800–1914*, Chicago.

Jennings, Ronald C. (1973)."Loan and credit in early 17th century Ottoman judicial records," *JESHO*, XVI (2–3), 168–216.

Kafadar, Cemal (1986)."When coins turned into drops of dew and bankers became robbers of shadows: the boundaries of Ottoman economic imagination at the end of the sixteenth century," Ph.D. dissertation, McGill University.

(1991). "Les troubles monétaires de la fin du XVIe siècle et la prise de conscience Ottomane du déclin," *Annales, ESC*, II, 381–400.

Kolerkılıç, Ekrem (1958). *Osmanlı Imparatorluğunda Para*, Ankara.

Krause, Chester, L. and Clifford Mishler with Colin R. Bruce II (1984). *Standard catalog of world coins*, 10th ed., Iola, Wis.

Kütükoğlu, Mübahat S. (1983). *Osmanlılarda Narh Müessesesi ve 1640 Tarihli Narh Defteri*, İstanbul.

Kuyucak, Hazım Atıf (1947). *Para ve Banka*, Cilt I, İstanbul.

Mantran, Robert (1962). *Istanbul dans la seconde moitié du XVIIe siècle*, Paris.

Masson, Paul(1896). *Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIe siècle*, Paris.

Maxim, Mihai (1975). "Considerations sur la circulation monetaire dans les pays roumains et l'Empire Ottoman dans le seconde moitié du XVIe siècle", *RESEE*, XIII, 407–15.

(1983). "O lupta monetara in sec. al XVI-lea: padişahi contra aspru," *Cercetari Numismatice* (Bucharest),V, 129–52.

Michoff, Nicolas V. (1971). *Contribution à l'histoire du commerce de la Turquie et de la Bulgarie*, VI, Sofia.

Morineau, Michel (1985). *Incroyables gazettes et fabuleux metaux: les retours des trésors americains d'après les gazettes hollandaises (XVIe–XVIIIe siècles)*, New York and Paris.

Ölçer, Cüneyt (1966). *Son Altı Osmanlı Padişahı Zamanında Istanbul'da Darp Edilen Gümüş Paralar*, İstanbul.

(1970). *Sultan II. Mahmud Zamanında Darp Edilen Osmanlı Madeni Paraları*, İstanbul.

(1975). *The ornamental copper coinage of the Ottoman Empire*, İstanbul.

Pamuk, Şevket (1987). *The Ottoman Empire and European capitalism, 1820–1913: trade, investment and production*, Cambridge.

Pere, Nuri (1968). *Osmanlılarda Madeni Paralar*, İstanbul.

Perlin, Frank (1987). "Money-use in late pre-colonial India and the international trade in currency media," in John F. Richards, ed., *The imperial monetary system of Mughal India*, Delhi. pp. 232–74.

Poop, V., R. Puin and H. Wilski (1988). "Ottoman coins of the Yemen," in The Turkish Numismatic Society (1988), pp. 251–62.

Raymond, André (1973–74). *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle*, 2 vols., Damascus.

Reed, Harold (1930). "Bimetallism and monometallism," in *Encyclopedia of social sciences, 1st ed.*, II, pp. 546–49.

Refik, Ahmet (1921–23). "Osmanlı İmparatorluğunda Meskukat," *Türk Tarih Encümeni Mecmuası*, XIV (1340 H/1921–22), 358–79; XV (1341 H/1922–23), 1–39, 107–27, 227–54.

Richards, J. F. (1983), ed. *Precious metals in the later medieval and early modern worlds*, Durham, N.C.

Sahillioğlu, Halil (1958). "Kuruluştan XVII. Asrın Sonlarına Kadar Osmanlı Para Tarihi Üzerine Bir Deneme", doctoral dissertation available in Library of the Faculty of Economics, University of İstanbul.

(1962–63). "Bir Mültezim Zimem Defterine Göre XV. Yüzyıl Sonunda Osmanlı Darphane Mukataaları," *IFM*, XXIII (1–2), 145–218.

(1965a). "Bir Asırlık Osmanlı Para Tarihi, 1640–1740," Ph.D. dissertation, University of İstanbul.

(1965b). "XVII. Asrın ilk Yarısında İstanbul'da Tedavüldeki Sikkelerin Raici," *Bl*, 1 (2), 227–34.

(1975). "Bursa Kadı Sicillerinde İç ve Dış Ödemeler Aracı Olarak "Kitabü'l-Kadı" ve "Süftece'ler," in O. Okyar and H.Ü. Nalbantoğlu, eds., *Türkiye Iktisat Tarihi Semineri, Metinler/Tartışmalar*, pp. 103–44.

(1982). "Bakır Para Üzerine bir Enflasyon Denemesi (H 1099–1103/1687–91)", *The Turkish Numismatic Society Bülten*, 10, 7–40.

(1983). "The role of international monetary and metal movements in Ottoman monetary history," in Richards, ed., pp. 269–304.

Schaendlinger, Anton C. (1973). *Osmanische Numismatik*, Braunschweig.

Shaw, Stanford J. (1962). *The financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt, 1517–1798*, Princeton, N.J.

Spooner, Frank C. (1972). *The international economy and monetary movements in France*, Cambridge, Mass.

Spufford, Peter (1988). *Money and its use in medieval Europe*, Cambridge.

Steensgard (1973). *Carracks, caravans and companies, the structural crisis in the European–Asian trade in the early seventeenth century*, Copenhagen.

Sultan Jem, (1977). *Coins of the Ottoman Empire and the Turkish Republic, a detailed catalogue of the Jem Sultan collection*, 2 vols., Thousand Oaks, Calif.

Sundhaussen, Holm (1983)."Die 'Preisrevolution' im osmanischen Reich während der zweiten Hälfte des 16. Jahrhunderts," *SF*, XLII, 169–81.

Svoronos, N. G. (1956). *Le commerce de Salonique au XVIIIe siècle*, Paris.

Tekeli, İlhan and Selim İlkin (1981). *Türkiye Cumhuriyeti Merkez Bankası*, Ankara.

Toprak, Zafer (1988). "İktisat Tarihi," in Sina Akşin, ed., *Türkiye Tarihi*, III: *Osmanlı Devleti, 1600–1908*, İstanbul, pp. 191–246.

The Turkish Numismatic Society (1988). *A Festschrift presented to Ibrahim Artuk on the occasion of the 20th anniversary of the Turkish Numismatic Society*, İstanbul.

Valensi, Lucette (1985). *Tunisian peasants in the eighteenth and nineteenth centuries*, London and New York.

Walz, Terence (1983). "Gold and silver exchanges between Egypt and Sudan, 16th–18th centuries," in Richards ed., pp. 305–28.

Watson, Andrew M. (1967). "Back to gold and silver", *EcHR*, XX, 1–34.

أهم أحداث التاريخ العثماني
1260 - 1923

1261 - 1300	تأسيس إمارات الغزاة في منتشا، وآيدين، وصاروخان، وقره تسي، وعثمانلي في غرب الأناضول.
حوالى 1290 - 1324	عثمان الأول.
1324 - 1362	أورخان.
1326	الفتح العثماني لبورصة.
1331	الفتح العثماني لنيقية (إزنيق).
1335	سقوط الامبراطورية المغولية في إيران.
1354	الاحتلال العثماني لأنقرة وغاليبولي.
1361	الفتح العثماني لأدرنة.
1362 - 1389	مراد الأول.
1363 - 1365	التوسع العثماني في جنوب بلغاريا وتراقيا.
1371 - 1373	الانتصار العثماني في خرمانون؛ بيزنطة، حكام البلقان يعترفون بالسيادة العثمانية.
1385	الفتح العثماني لصوفيا.
1389	الانتصار العثماني في كوسوفو - بولجي على تحالف الدول البلقانية.
1389 - 1402	بايزيد الأول الصاعقة.
1396	معركة نيقوبوليس.
1402	معركة أنقرة، انهيار امبراطورية بايزيد الأول.

1403 - 1413	الحرب الأهلية بين أبناء بايزيد الأول على السلطنة.
1413 - 1421	محمد الأول.
1421 - 1444	مراد الثاني.
1446 - 1451	
1423 - 1430	الحرب العثمانية - البندقية على سالونيكا.
1425	العثمانيون يضمّون أزمير ويغزون غرب الأناضول.
1439	العثمانيون يضمّون صربيا.
1443	جون هونيادي يغزو البلقان.
1444	إحياء الملكية الصربية، معركة ڤارنا.
1444 - 1446	محمد الثاني، الفاتح.
1451 - 1481	
1448	معركة كوسوڤو - بولجي الثانية.
1453	فتح القسطنطينية؛ سقوط بيرا.
1459	فتح صربيا والمورة.
1461	فتح امبراطورية طرابزون.
1463 - 1479	الحرب مع البندقية.
1468	فتح قرمان.
1473	معركة باشكنت.
1475	فتح المستعمرات الجنوية في القرم.
1481 - 1512	بايزيد الثاني.
1485 - 1491	الحرب مع المماليك في مصر.
1499 - 1503	الحرب مع البندقية؛ فتح ليبانتو وكورون ومودون.
1512 - 1520	سليم الأول.
1514	سليم يهزم الشاه إسماعيل في تشالديران.
1516	فتح ديار بكر؛ ضم شرق الأناضول، هزيمة المماليك في مرج دابق.
1517	معركة الريدانية، فتح مصر، خضوع شريف مكة.
1520 - 1566	سليمان الأول، القانوني.

1521	فتح بلغراد.
1522	فتح رودس.
1526	معركة موهاكس؛ المجر تصبح تابعة.
1529	حصار ڤيينا.
1534	فتح تبريز وبغداد.
1537 ـ 1540	الحرب مع البندقية.
1538	حصار ديو في الهند.
1541	ضم المجر.
1553 ـ 1555	حصار مالطا.
1556 ـ 1574	سليم الثاني.
1569	الامتيازات الفرنسية؛ أول حملة عثمانية ضد روسيا، حصار اصطرخان.
1570	أولوغ علي يستولي على تونس؛ حملة قبرص؛ سقوط نيقوسيا.
1571	معركة ليبانتو.
1573	السلام مع البندقية والامبراطور.
1574 ـ 1595	مراد الثالث.
1578 ـ 1590	الحرب مع إيران، ضم أذربيجان.
1580	الامتيازات الإنكليزية.
1589	تمرد الانكشارية في استانبول.
1591 ـ 1592	المزيد من ثورات الانكشارية.
1593 ـ 1606	الحرب مع الهابسبورغ.
1593 ـ 1603	محمد الثالث.
1596	تمرد الجلالية في الأناضول.
1603 ـ 1639	الحروب الإيرانية.
1603 ـ 1617	أحمد الأول.
1606	معاهدة سلام زيتفا ـ طوروك مع الهابسبورغ.
1609	إخماد تمرد الجلالية في الأناضول.
1612	مد الامتيازات إلى الهولنديين.

1613 ـ 1635	تمرد الأمير فخر الدين المعني.
1618	السلام مع إيران، الانسحاب العثماني من أذربيجان.
1618 ـ 1622	عثمان الثاني.
1621	غزو بولندا.
1622	اغتيال عثمان الثاني.
1617 ـ 1618	مصطفى الأول.
1622 ـ 1623	
1623 ـ 1640	مراد الرابع.
1624 ـ 1628	تمرد في آسيا الصغرى، فوضى في استانبول.
1632	مراد يفرض سيطرته الكاملة على الحكومة.
1635	حصار يريڤان.
1624 ـ 1637	القوزاق يهاجمون ساحل البحر الأسود.
1624 ـ 1639	الحرب مع إيران، سقوط بغداد.
1637	سقوط آزوف (آزاق) بأيدي القوزاق.
1638	العثمانيون يستعيدون بغداد.
1640 ـ 1648	إبراهيم الأول.
1640	استعادة آزوف.
1645 ـ 1669	الحرب مع البندقية؛ فتح جزيرة كريت، حصار كنديا.
1648 ـ 1656	البنادقة يغلقون الدردنيل.
1648	عزل السلطان واغتياله.
1648 ـ 1687	محمد الرابع.
1648 ـ 1651	أم السلطان الطفل (كوسم) تتولى مقاليد الحكم.
1649 ـ 1651	السيطرة الانكشارية في استانبول وسيطرة باشوات الجلالية في الأقاليم الآسيوية.
1651 ـ 1655	فوضى في استانبول، استمرار الحصار البندقي للدردنيل.
1656	تعيين كوبروللو محمد صدراً أعظم بسلطات دكتاتورية.
1656 ـ 1659	إعادة سيطرة الحكومة المركزية على الانكشارية في الأقاليم.
1657	رفع الحصار البندقي.

1658 - 1659	إعادة تأسيس السيطرة العثمانية على ترانسلفانيا وولاشيا (الأفلاق).
1661 - 1676	كوبروللو فاضل أحمد يتولى منصب الصدر الأعظم.
1663	الحرب مع الهابسبورغ.
1664	معركة سانت جونتارد، معاهدة سلام ڤاسڤار.
1669	سقوط كنديا، السلام مع البندقية.
1672 - 1676	الحرب مع بولندا، ضم كامينيك مع بودوليا، معاهدة زورافنو.
1676 - 1683	الصدارة العظمى لقره مصطفى.
1677 - 1681	التنافس مع روسيا على أوكرانيا.
1681	الهجوم الفرنسي على كايوس.
1683	حصار ڤيينا.
1684	الحلف المقدس ضد العثمانيين بين الامبراطور والملك البولندي والبندقية.
1686	سقوط بودا، روسيا تنضم إلى التحالف، البنادقة في المورة.
1687	معركة موهاكس الثانية، تمرد الجيش، خلع محمد الرابع.
1687 - 1691	سليمان الثاني.
1688	سقوط بلغراد.
1689	النمساويون في كوسوڤو، الروس يهاجمون القرم.
1689 - 1691	وزارة كوبروللو فاضل مصطفى؛ الإصلاحات الضريبية.
1690	استعادة بلغراد من النمساويين.
1691 - 1695	أحمد الثاني.
1691	معركة سلانكامن، موت فاضل مصطفى.
1695 - 1703	مصطفى الثاني.
1695	سقوط آزوف.
1696	الهجوم العثماني المضاد في المجر.
1697	هزيمة العثمانيين في زنتا.
1698 - 1702	كوبروللو حسين صدراً أعظم.
1699	معاهدة كارلوڤيتز.
1700	السلام مع روسيا.

1703	تمرد الجيش؛ خلع مصطفى الثاني.
1703 - 1730	أحمد الثالث.
1709	شارل الثاني عشر، ملك السويد يلجأ إلى الأراضي العثمانية.
1711	معركة بروث، الانتصار العثماني على بطرس الأول امبراطور روسيا. عصيان مسلح في القاهرة، إعادة تنظيم المماليك، السيطرة الشهابية على جبل لبنان.
1713	معاهدة السلام مع روسيا، استعادة آزوف، شارل الثاني عشر يعود إلى السويد، إدخال قاعدة فاناريوت Phanariote إلى الإمارات.
1714 - 1718	الحرب مع البندقية، استعادة المورة.
1716	الحرب مع النمسا.
1717	سقوط بغداد.
1718 - 1730	الداماد إبراهيم باشا وصدارته العظمى.
1718	معاهدة بساروفيتز للسلام مع النمسا والبندقية؛ استعادة المورة، تسليم أجزاء كبيرة من صربيا وولاشيا إلى النمسا.
1723 - 1727	الحرب مع إيران، الاحتلال العثماني لأذربيجان وهمذان.
1730	عصيان باترونا خليل؛ خلع أحمد الثالث، نهاية فترة التوليب.
1730 - 1736	هجوم إيران المضاد؛ خسارة أذربيجان وغرب إيران.
1730 - 1754	محمود الأول.
1736 - 1739	الحرب مع روسيا والنمسا.
1739	معاهدة السلام مع النمسا وروسيا؛ استعادة بلغراد.
1740	توسيع نطاق الامتيازات الفرنسية؛ التحالف العثماني - السويدي ضد روسيا.
1743 - 1746	الحرب مع إيران تحت حكم نادر شاه.
1754 - 1757	عثمان الثالث.
1757 - 1774	مصطفى الثالث.
1768 - 1774	الحرب مع الامبراطورية الروسية.
1770	الأسطول الروسي في بحر إيجه، هزيمة العثمانيين في الدانوب.

1771	الغزو الروسي للقرم.
1773	تمرد علي بك في مصر.
1774 ـ 1789	عبد الحميد الأول.
1774	معاهدة قوجك قينارجي، استقلال القرم والشواطىء الشمالية للبحر الأسود عن الامبراطورية العثمانية.
1783	روسيا تضم خانات القرم.
1787	الحرب مع روسيا.
1788	السويد تعلن الحرب على الامبراطورية الروسية.
1789 ـ 1807	سليم الثالث.
1792	معاهدة ياسي.
1798	نابليون يغزو مصر.
1804	ثورة الصرب.
1805 ـ 1848	محمد علي حاكماً على مصر
1807	الثورة تسحق برنامج سليم الإصلاحي.
1807 ـ 1808	مصطفى الرابع.
1808 ـ 1839	محمود الثاني.
1808	وثيقة التحالف.
1811	مذبحة محمد علي ضد بقايا المماليك في مصر.
1812	معاهدة بوخارست.
1826	القضاء على الانكشارية.
1832	معركة قونية.
1833	معاهدة هونكار ـ اسكليزي مع روسيا.
1838	الاتفاق الأنجلو ـ تركي.
1839	معركة نصيبين.
1839 ـ 1861	عبد المجيد الأول.
1839	بداية التنظيمات بمرسوم سلطاني.
1853 ـ 1856	حرب القرم.
1856	المرسوم السلطاني (الامبراطوري).

1856	معاهدة باريس.
1861 ـ 1867	عبد العزيز.
1875	الإفلاس الفعلي للعثمانيين.
1876	الدستور العثماني الأول.
1876 ـ 1909	عبد الحميد الثاني.
1878	معاهدة برلين.
1881	تشكيل إدارة الدين العام.
1885	بلغاريا تحتل ولاية الرومللي الشرقية.
1896 ـ 1897	تمرد مسلح في كريت، الحرب مع اليونان.
1908	ثورة تركيا الفتاة وإعادة دستور 1876.
1909 ـ 1918	محمد الخامس.
1911	الحرب مع إيطاليا.
1912	حرب البلقان.
1914	بداية الحرب العالمية الأولى.
1918 ـ 1922	محمد السادس.
1920	إقامة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان والانتداب البريطاني على العراق وفلسطين.
1923	إعلان جمهورية تركيا.

مصطلحات عثمانية

تعود هذه المصطلحات بشكل رئيسي لفترة 1300 ـ 1600، وهي لا تتضمن التعابير الواضحة المعنى في النص أو التي يمكن إيجادها في قاموس لغوي.

إجارتين: نظام استئجار «مزدوج» حيث يُدفع لمستأجر أي وقف عقاري، أولاً، مبلغ ضخم من المال مباشرة لإخلاء الملك ثم يُدفع ثانية إيجار شهري؛ ويتمتع المستأجر في ظل هذا النظام بحقوق حيازة واسعة على هذه الملكية.

أحد نامه: تعهد مكتوب من قبل السلطان يمنح امتيازاً، وحصانة أو سلطة لجماعة معينة، أو حاكم أو أي شخص معين.

أراضي الخراج: الأراضي الزراعية المملوكة من الدولة، في أوائل الفترة الإسلامية، والتي تركت في حيازة المزارعين غير المسلمين في مقابل ضريبة أعلى من العشر.

إرسالات أو إرسالية: (1) البضائع التموينية المخصصة لاستهلاك الوحدات العسكرية، أو الشحنات التابعة للدولة؛ (2) العائدات النقدية التي ترسل إلى الخزانة المركزية من فائض ميزانيات المقاطعات.

استمالة: حرفياً لجعل أحدهم ميالاً للقبول؛ وهي تعبير عثماني لكسب السكان في الأراضي المفتوحة أو أراضي الأعداء لجانبهم.

أسبنجه (بالأساس جوبانيكا): ضريبة على الرأس كانت تدفع إلى الزعماء الإقطاعيين في صربيا قبل المرحلة العثمانية؛ وقد استمرت في العهد العثماني كضريبة عرفية؛ وكانت بشكل عام متضمنة في عائدات التيمار.

أشكونجي: (1) «مشارك في حملة عسكرية»؛ (2) مالكو التيمار الذين ينبغي عليهم المشاركة في الحملات العسكرية، أو أشكون.

أفلاق (الاسم العثماني للفلاش): قام العثمانيون في القرن الخامس عشر بتنظيم الفلاش، وكانوا بمعظمهم من البدو الرعويين، للخدمة العسكرية والأعمال العامة الأخرى.

أقجة: نقد فضي عثماني.

إمام: (1) الذي يقيم الصلاة؛ (2) الخليفة، خليفة الرسول؛ (3) رئيس الدولة الإسلامية.

أمين: (1) رجل موثوق، مدير؛ (2) وكيل للسلطان يعين للقيام بعمل عام مع مسؤوليات مالية؛ (3) مدير مكتب في القصر أو الحكومة مسؤول عن تأمين المؤن الخ. أو للإشراف على عمل عام.

إيكنلك: راجع مزرعة.

أوجاق: (1) مأوى؛ (2) وحدة الأسر في التنظيمات العسكرية مثل اليايا أو الفوينوق؛ (3) فيالق أو مجموع أقسام التنظيم العسكري مثل فيالق الإنكشارية (يني جري أوجاقي).

أورطاقتشلك: المحاصصة: في مقابل حيازة الرعايا للأرض في نظام الطوبو، يقوم المحاصص بزراعة الأرض التي يملكها شخص آخر والذي يقدم من الناحية القانونية وسائل الإنتاج وأحياناً أيضاً المأوى، ويتقاسم الإنتاج بالتساوي مع المالك؛ أما الأورطاقجي قول فهو عبد يعمل عند مالكه على نفس الأسس.

بادستان (من الفارسية بازاًزستان): مرادفة لقيصرية، أو بازيليكا الرومانية، وهي مبنى حجري قوي ومغطى في وسط السوق، حيث تخزن وتباع البضائع المستوردة مثل المنسوجات الثمينة، والمجوهرات والأسلحة؛ مخازن تعود للتجار الرئيسيين، وتحفظ أموال الوقف كذلك في البادستان.

بارجه أو بارتشه (بالبندقية القديمة: (بارجه): سفن كبيرة حمولتها 600 × 8 طن، ومجهزة بالمدافع.

باروكوي: كلمة يونانية تعني فلاحاً تابعاً، قن؛ باريكوز في النصوص التركية، في الإيطالية باريتشي.

باشتينا (سلوفاكي): مزرعة عائلة فلاحية في البلقان وتماثل جفتلك الرعايا

العثماني. وقد احتفظ العثمانيون بالتعبير السلافي للمجموعات التي حافظت على وضعها وخدماتها العائدة لفترة ما قبل المرحلة العثمانية.

باك (بالفارسية بادج): رسوم سوق أو ترانزيت تدفع عن البضائع التي تباع عن كل مستوعب.

براءة: صك سلطاني يحمل ختمه الرسمي، الطغر؛ ويدعى أيضاً منشوراً.

برونار (كلمة يونانية): أحد أعضاء النخبة العسكرية في مقاطعة معينة في الإمبراطورية البيزنطية، ويتمتع بحيازة أوقاف في مقابل خدماته العسكرية أو الإدارية، كما في نظام التيمار العثماني.

بكلربكلك: مرادفة لكلمة إيالة أو ولاية؛ وكل هذه التعابير ترمز إلى المقاطعة العثمانية، وهي أكبر وحدة إدارية يحكمها البكلربيكي.

بكلربيكي أو بيلربيه: مرادفة لكلمة ميرميران [أمير الأمراء]: وهي تعبر عن الحاكم العام للبكلربكلك.

بوغاسي أو بوهاسي: منسوجات قطنية جيدة كانت تصنع بكميات كبيرة في حميدلي وتصدر إلى البلقان، والقرم، وهنغاريا ودول أوروبية أخرى.

بوليتشه (بالإيطالية بوليصة): رسالة اعتماد مالي.

بوز ـ أولوس: اتحاد القبائل التركمانية في شرقي الأناضول.

بيت المال: (1) الخزانة العامة؛ (2) متروكات دون وارث، فتعود بذلك للخزنة العامة.

بيشكش (كلمة فارسية): هدية تقدم إلى شخص أعلى رتبة كرمز للاعتراف بسلطته وطلب حمايته.

بيك أوبيه: (1) الحاكم في الإمارات التركية في وسط آسيا في أوائل الفترة العثمانية؛ (2) القائد؛ (3) لقب للحاكم أمير السنجق، أو قائد الزعامت.

تحرير: (1) تسجيل؛ (2) النظام العثماني للإحصاء الدوري للسكان، وللأراضي ولمصادر الدخل الأخرى. سجلات الإحصاء كانت تدعى دفتري خاقاني وتتكون من نوعين من الإحصاءات: مفصّل، يسجل مصادر الدخل «بالتفصيل»، وإجمال يسجل فقط توزيع هذه المصادر بين العسكريين.

تصرّف: (1) حرية التصرّف؛ (2) امتلاك حقوق الملكية الفعلية لأرض مملوكة من الدولة.

تفويض: (1) إعطاء سلطة ونفوذ مطلق (2) حقوق الملكية الكاملة التي تعطى للفلاح الذي يعيش على أرض مملوكة من قبل الدولة.

تمغة: راجع باك.

تمليك: منح السلطان لأرض مملوكة من قبل الدولة إلى أحد أعضاء النخبة كملكية عقارية حرة مع حصانة ضريبية كاملة واستقلالية.

تنظيمات: (1) إصلاحات؛ (2) إصلاحات التغريب الجذرية العثمانية التي أدخلت في فترة 1839 ـ 76.

تيمار: (1) أي نوع من أنواع الاهتمام؛ (2) وقف يتم الحصول عليه من خلال وثيقة سلطانية، ويتكون كقاعدة من التنازل عن بعض ضرائب الدولة لصاحب التيمار في مقابل تقديم خدمات عسكرية نظامية، وكان هذا المبلغ وكما هو معروف أقل من 20.000 أقجة؛ راجع أيضاً سباهي، خاص وزعامت.

جبلو: مستخدم مسلح بالكامل عند مالك التيمار، أو الزعامت أو الخاص.

جزية: ضريبة فردية إسلامية تفرض على البالغين الذكور من غير المسلمين، وتراوحت قيمتها بالأساس بين 12، و24 و48 درهماً فضياً بحسب الإمكانيات؛ وعكست هذه التصنيفات الثلاث فئات الرجال الفقراء العاملين، وأصحاب الدخل المتوسط وميسوري الحال المذكورين في السجلات الضريبية؛ إلا أن العثمانيين كانوا يقومون بتحصيل هذه الضريبة عن كل أسرة بشكل موحد، وكانت قيمتها قطعة ذهبية واحدة أو ما يوازيها بالأقجة الفضية.

جفلق: (1) أرض يعمل عليها زوج من الثيران، أو مزرعة تشكل وحدة عمل لزوج من الثيران وعائلة فلاحية ضمن نظام الجفت ـ خانه؛ (2) مزرعة كبيرة تتكون من مجموعة من جفالق الرعايا تحت سيادة مالك متغيب مقيم في منطقة بعيدة عن أطيانه (3) أي مزرعة خاضعة لما يشبه عمليات الاستثمار الزراعي.

جلالي: مجموعات من المرتزقة معظمهم من السكبان والصاروقة، وقد تحولوا إلى عصابات لصوص عندما أصبحوا بدون عمل؛ وقاموا بغزو الأناضول خلال فترة 1596 ـ 1610.

جهاد: الحرب الإسلامية المقدسة.

حاصل: (1) منتج، مجموع العائدات أو الدخل؛ (2) في سجلات التحرير «الحاصل» هو مجموع مبالغ العائدات المقدرة لقرية معينة أو وحدات أخرى.

حوالة: تخصيص مبلغ من المال من مصدر دخل بعيد بأمر مكتوب، وكان يستخدم من قبل كل من الدولة والمؤسسات المالية الخاصة.

خاص أو خاصة: (1) تعود ملكيتها لأحد أعضاء النخبة الحاكمة أو السلطان؛ (2) تلك الأوقاف التي تخص النخبة الحاكمة أو السلطان؛ (3) مزرعة أو كرم يوضع تحت الإدارة المباشرة لمالك التيمار.

خانه: (1) منزل؛ (2) أسرة؛ (3) عائلة تسكن تحت سقف واحد كوحدة ضريبية.

خراج: (1) جزية؛ (2) ضريبة على كل من الأرض والفلاح يدفعها غير المسلم الحائز على أرض زراعية تملكها الدولة؛ (3) ضريبة بشكل عام؛ (4) ضريبة تدفعها دولة غير مسلمة للدولة الإسلامية.

خطبة: خطبة الجمعة التي يلقيها في المسجد الخطيب أو قائد الجماعة الإسلامية، وكانت الخطبة تلقى كذلك في الأعياد الدينية؛ وفرضت الأعراف ذكر اسم الخليفة أو السلطان في هذه الخطبة؛ وكان السلاطين العثمانيون يعينون مشايخ من الطرق الصوفية كخطباء للمساجد الرئيسية؛ وأصبح ذكر اسم السلطان رمزاً للاعتراف بشرعية سلطته.

خواصي همايوني: مصادر دخل في نظام التيمار مخصصة للسلطان، في الواقع لخزانة الدولة المركزية؛ وكان الخواص يجمع مباشرة من قبل وكيل السلطان أو عبر أحد الملتزمين.

الدفشرمة (الدبوشرمة): ضريبة الغلمان على سكان الريف المسيحيين لإعدادهم للخدمة في البلاد أو الإدارة أو لتجنيدهم في القوات العسكرية التابعة للسلطان؛ راجع أيضاً قول.

دولاب: (1) عجلة تدور؛ (2) دولاب مائي؛ (3) دوامة من القضايا والمسائل، مصرف.

ديوان: (1) ديوان همايون (إمبراطوري) ديوان الجهاز المركزي للحكومة العثمانية ويلعب دور الحكومة والمحكمة العليا في استانبول: (2) الحكومة؛ (3)

رعايا: كل تلك المجموعات، من المسلمين أو غير المسلمين، خارج النخبة العسكرية، التي تقوم بالأعمال الاقتصادية وتدفع لذلك معظم الضرائب.

رعية: الطبقة التي تدفع الضرائب في الدولة العثمانية، راجع رعايا.

رقاب: راجع رقبة.

رقبة: (1) ملكية تامة ثابتة؛ (2) ملكية الدولة للأرض؛ راجع أيضاً ميري.

زعامت: (1) قيادة عسكرية؛ (2) وقف ممنوح بصك سلطاني لقائد الفرسان السباهيين في منطقة معينة، على أن يتراوح دخله كما هو متعارف عليه من 20.000 إلى 100.000 أقجة؛ وله تعبير مرادف هو صوبا باشيلك.

سباهي (سباشي): (1) جندي فارسي؛ (2) أحد أعضاء طبقة النبلاء؛ (3) أحد أعضاء كتيبة الفرسان التابعة للباب العالي؛ (4) الطبقة الأدنى لجيش التيمار في المقاطعات.

سباهي ـ أوغلنري: الكتيبة الأولى بين كتائب الفرسان الستة المدفوعة الأجر والتابعة للباب العالي.

سرباستيه: (1) حرية، حصانة كاملة؛ (2) حصانة شاملة ضد تدخل الدولة في أراضي الأوقاف وأراضي التمليك.

سرغون: (1) تعبير عن الطريقة العثمانية لترحيل السكان من منطقة معينة وإسكانهم في مناطق جديدة؛ (2) الشخص الذي يخضع لهذه العملية.

سكبان: (1) حرفياً الذي يهتم بكلاب الصيد؛ (2) في جيش الإنكشارية: الوحدة التي كانت تهتم بكلاب صيد السلطان، والتي ضمت إلى فيالق الإنكشارية في عهد محمد الثاني؛ (3) تنظيم خاص من المرتزقة، المسلحة بالبنادق الحربية، والمنظمة لمجموعات من 500 أو 100 تحت قيادة ضابط انكشاري؛ وتذكر في المصادر عادة إلى جانب مجموعة مماثلة تدعى صاروقة.

سمسار: أحد الوسطاء بين البائع والشاري في السوق.

سنجق: جزء من المقاطعة؛ وحدة إدارية من السنجق بكي؛ وكل بكلربكيلك مقسم إلى عدة سناجق.

شيعة: مع وصول الصفويين، الذين يعتنقون المذهب الشيعي، إلى الحكم في

إيران عام 1501، اتخذ الصراع التقليدي بين الدولة العثمانية وإيران طابعاً دينياً إيديولوجياً كصراع بين السنة والشيعة. وقد استفحل هذا العداء بشكل خاص عندما وقف التركمان القزل باش في آسيا الصغرى إلى جانب الصفويين خلال القرن السادس عشر.

صالغون: راجع عوارض (أفاريز).

صوباشي: (1) القائد، بالأصل تتكون من كلمتين صو (جندي)، وباش (قائد)؛ (2) وهي تعني في إدارة الأقاليم العثمانية؛ القائد في جيش التيمار وهو أعلى رتبة من السباهي وأدنى رتبة من السنجق ـ بكي؛ (3) وكيل معين من قبل الحاكم للاهتمام بجباية عائداته إضافة إلى مسؤوليات أخرى؛ راجع فويفودا وزعامت.

ضريبة ـ الجفت: ضريبة في ظل نظام الجفت ـ خانه، تحدد بحسب قدرة عمل الفلاح إضافة إلى مساحة الأرض التي بحوزته.

طابو: (1) تبعية الفلاح لسيده الإقطاعي؛ (2) إيجار دائم لأرض مملوكة من قبل الدولة لرب أسرة فلاحية في مقابل تعهده بزراعتها بشكل مستمر وأداء كل ما يتوجب عليه من التزامات ضريبية أو خدمات؛ (3) سند الملكية الذي يثبت حقوق الطابو.

طابولو: مزرعة مملوكة من قبل الدولة مؤجرة لرب عائلة فلاحية وفق الشروط الخاصة بنظام الطابو.

طهطجي: هو اسم شامل لقبائل اليوروك التركمان المنتشرين في سلسلة جبال طوروس والذين يقومون بقطع الأخشاب والاتجار بها؛ ويعرفون في شرق آسيا الصغرى باسم آغاتشري وهي تعني «الحطابين».

عثماني: (1) يعود للسلطان العثماني؛ (2) النقد الفضي العثماني، الأقجة، كما كانت تسمى في الأراضي العربية.

عرفي: (1) معتاد؛ (2) قائم على أمر سلطاني؛ (3) الضرائب المجباة للدولة والقائمة أساساً على رسوم عائدة لما قبل الفترة العثمانية يؤكدها السلطان، كما في التعبير رسومي - عرفية أو تكاليفي - عرفية.

عَزَب: (1) رجل شاب غير متزوج؛ (2) جندي مشاة احتياطي يجند في الجيش الإمبراطوري، وتدفع تكاليفه من قبل السكان المحليين بحسب نظام

العوارض؛ (3) رجل محارب في البحرية.

عسكري: (1) لفظاً، "شخص ينتمي إلى الطبقة العسكرية"؛ (2) فعلاً، كل تلك المجموعات التي تنتمي إلى النخبة العسكرية أو الدينية مع إعفاءات ضريبية كاملة؛ أيّ شخص غير مسلم عندما يمنح هذه الوضعية ببراءة سلطانية يصبح أيضاً "عسكري"

عمارة: مطابخ تقدم وجبات مجانية تابعة لمجمعات وقفية.

عوارض: (بالتركية أفاريز) ضرائب أو خدمات إضافية تفرضها الدولة في الحالات الطارئة، وفي معظم الأحيان لدعم البحرية؛ بعض عائلات الرعايا مسجلة كوحدات (خانه) ضريبية عارضة.

علوفه: الراتب الشهري النقدي المدفوع، كقاعدة، لأفراد الجيش.

غازي: مجاهد في سبيل الإسلام.

غزوة: القتال من أجل الإسلام، الجهاد المقدس ضد المشركين.

غلام: راجع قول.

فايتور: ممثل الكابيتو البرتغالي المقيم في هرموز، وفي البصرة في القرن السادس عشر.

فتوى: رأي شرعي رسمي صادر عن مركز سلطة في الشرع الإسلامي (شيخ الإسلام أو غيره من المفتين).

فراغ: الانتقال القانوني للملكية أو امتلاك حقوق فيها.

فونيوك أو فوينوغ (جندي محارب): ميليشيا من السكان الفلاحين للدول السلافية في البلقان في فترة ما قبل العثمانيين، وقد حافظ العثمانيون عليها.

فويفودا أو فويفود (قرال): (1) كلمة سلافية للأمير، وتستخدم بالأخص لحكام ولاشيا (الأفلاق) ومولدافيا (البغدان)؛ (2) وكيل عسكري معين من قبل الحاكم للاهتمام بجباية عائداته في القضاء التابع له؛ ويستخدم أحياناً كلمة صوباشي بدلاً من هذا التعبير.

فيء: الملكية الثابتة للأراضي من قبل المسلمين كجماعة، أو من قبل الدولة الإسلامية.

قبان: آلة كبيرة للوزن تستخدم من قبل العامة؛ (2) محطة للقوافل (ساراي) أو

سوق توضع فيه هذه الآلة لوزن البضائع وجباية الرسوم.

قره ـ أولوس: اتحاد قبلي كردي في شرقي الأناضول.

قزلباش: حرفياً «الرأس الأحمر»، وهي تعبير يختص بالجنود التركمان الذين كانوا يعتمرون قبعات حمراء في الإمارات الأناضولية؛ (2) عضو طائفة في وسط وشرقي الأناضول، معظم أعضائها من أصل تركماني، تتبع معتقدات هرطوقية، غالباً ما تكون متمردة على السياسة السنية المركزية للدولة العثمانية.

قضاء (قاضيلك): (1) المجال القضائي المخصص لأحد القضاة؛ (2) وحدة إدارية تتوافق ونطاق سلطة القاضي في مقاطعة معينة.

قول: (1) عبد؛ (2) أحد رعايا الدولة الدافعين للضرائب؛ (3) قولر (بالجمع) خدام السلطان الذين يعملون في الجيش أو الإدارة أو في خدمة البلاط.

قولوك: (1) وضعية العبد؛ (2) خدمة العمل، أو تعويضاتها المالية، التي يدين بها الرعايا للدولة؛ (3) خدمات خاصة ورسوم على الفلاح المقيم في الأراضي المملوكة من قبل الدولة يقدمها للدولة أو لمالك التيمار.

كتخودا: (1) ممثل محلة من المحلات أمام الحكومة؛ وكيل حاكم الولاية؛ (2) رئيس أو أحد أعضاء الهيئة الحاكمة في الجيش، أو أي مجموعة حرفية أو اجتماعية، ينتخب من قبل المجموعة ويثبت من قبل القاضي أو السلطان.

كيشلك: أراضٍ رعوية شتوية.

كبرباس: ملبوسات قطنية خشنة كانت تصنع في مناطق مختلفة من آسيا الصغرى وتصدر بكميات كبيرة إلى البلقان وبلدان البحر الأسود.

كيلتش: (1) سيف؛ (2) وحدة تيمار مسجلة، على أن لا تقسم أو أن توزع أجزاء.

لَفَند: القراصنة الذين يلتحقون مع سفنهم بالبحرية العثمانية عندما يكون هناك حاجة لخدماتهم.

لواء (ليفا بالتركية): راجع سنجق.

مارتولوس: مجموعة من الميليشيا التي تعود للفترة ما قبل العثمانية، وقد حافظ عليها العثمانيون للخدمة على الجبهات: للقيام بغزوات وجمع المعلومات ... المجاورة.

سوق توضع فيه هذه الآلة لوزن البضائع وجباية الرسوم.

قره ـ أولوس: اتحاد قبلي كردي في شرقي الأناضول.

قزلباش: حرفياً «الرأس الأحمر»، وهي تعبير يختص بالجنود التركمان الذين كانوا يعتمرون قبعات حمراء في الإمارات الأناضولية؛ (2) عضو طائفة في وسط وشرقي الأناضول، معظم أعضائها من أصل تركماني، تتبع معتقدات هرطوقية، غالباً ما تكون متمردة على السياسة السنية المركزية للدولة العثمانية.

قضاء (قاضيلك): (1) المجال القضائي المخصص لأحد القضاة؛ (2) وحدة إدارية تتوافق ونطاق سلطة القاضي في مقاطعة معينة.

قول: (1) عبد؛ (2) أحد رعايا الدولة الدافعين للضرائب؛ (3) قولز (بالجمع) خدام السلطان الذين يعملون في الجيش أو الإدارة أو في خدمة البلاط.

قولوك: (1) وضعية العبد؛ (2) خدمة العمل، أو تعويضاتها المالية، التي يدين بها الرعايا للدولة؛ (3) خدمات خاصة ورسوم على الفلاح المقيم في الأراضي المملوكة من قبل الدولة يقدمها للدولة أو لمالك التيمار.

كتخودا: (1) ممثل محلة من المحلات أمام الحكومة؛ وكيل حاكم الولاية؛ (2) رئيس أو أحد أعضاء الهيئة الحاكمة في الجيش، أو أي مجموعة حرفية أو اجتماعية، ينتخب من قبل المجموعة ويثبت من قبل القاضي أو السلطان.

كيشلك: أراضٍ رعوية شتوية.

كيرباس: ملبوسات قطنية خشنة كانت تصنع في مناطق مختلفة من آسيا الصغرى وتصدر بكميات كبيرة إلى البلقان وبلدان البحر الأسود.

كيلتش: (1) سيف؛ (2) وحدة تيمار مسجلة، على أن لا تقسم أو أن توزع أجزاء.

لَفْند: القراصنة الذين يلتحقون مع سفنهم بالبحرية العثمانية عندما يكون هناك حاجة لخدماتهم.

لواء (ليفا بالتركية): راجع سنجق.

مارتولوس: مجموعة من الميليشيا التي تعود للفترة ما قبل العثمانية، وقد حافظ عليها العثمانيون للخدمة على الجبهات: للقيام بغزوات وجمع المعلومات عن الدول المجاورة.

مالكانه: تنتمي إلى سيد إقطاعي.

محتسب: مفتش يساعد قاضي مدينة معينة لمراقبة سلوك المسلمين في حياتهم العامة (الآداب العامة) وتعاملاتهم والتأكد من أنها تتوافق مع تعليمات الشرع الإسلامي؛ وكان نشاطه محصوراً بشكل خاص في منطقة السوق، يراقب الأوزان والمقاييس، والأسعار ونوعية البضائع.

مزرعة: (1) حقل مزروع؛ (2) مزرعة كبيرة دون أن يكون بها مقيمون دائمون؛ يمكن أن تكون بالأصل قرية مهجورة أو أرضاً مستصلحة من قبل قرية مجاورة.

مُتسلّم: (1) شخص معفى من بعض الضرائب؛ (2) مجموعة مسلحة من الرعايا (ميليشيا) تتمتع بإعفاءات ضريبية مختلفة في مقابل تأدية بعض الخدمات العسكرية.

مَشاع: (1) ملكية جماعية؛ (2) أراض تابعة للجماعة.

مشلح: عباءة فضفاضة من صوف الجمل كانت تصنع في الجزيرة العربية.

مضاربة: تتوافق مع الكلمة الغربية كومندا، والمضاربة هي عقد شراكة بين شخص يؤمن رأس المال وتاجر في قافلة معينة، كانا يتقاسمان الأموال بالتساوي.

معاف: معفى من الضريبة.

مقاطعة: (1) عقد إيجار، التزام؛ (2) الإيجار بحد ذاته؛ (3) مصدر دخل مقدر ومسجل بسجلات الدائرة المالية كوحدة مستقلة.

مقاطعلو: الأراضي المملوكة من قبل الدولة المؤجرة بحسب نظام المقاطعة.

مقطوع: مبلغ مقطوع يتم التوافق عليه لدفع الإيجار أو الضرائب.

مكوس: (1) الواجبات العرفية أو الضريبية؛ (2) كل أنواع الرسوم والضرائب البسيطة خارج تلك التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ملة: جماعة، تنظيم ديني مستقل معترف به رسمياً من قبل الدولة الإسلامية؛ وقد حصلت الملل في الدولة العثمانية على قوانينها الخاصة في الفترة الإصلاحية في ستينيات القرن التاسع عشر، ما زاد في وضعيتها الاستقلالية وأعطى لتنظيماتها قوانين مدنية رسمية.

مُلك: الملكية الخاصة في مقابل ملكية الدولة؛ راجع ميري.

موات: تعبير قانوني للأرض «الميتة»؛ الأرض الميتة هي إما أرض تم التخلي عنها وتركت دون زراعة لمدة طويلة أو أراضٍ قاحلة مثل الصحاري، والغابات ومناطق الحدود.

ميري: تنتمي إلى الحاكم أو إلى الدولة.

نرخ: لائحة الأسعار القصوى للمواد الغذائية الضرورية، وكانت تحدد في فترات معينة من قبل القاضي المحلي.

نُزول: (1) الطعام الذي يقدم للضيف؛ (2) ضريبة، معظمها عينية، تفرض على الوحدات المالية الأسرية لتموين الجيش أو البحرية، راجع أيضاً عوارض.

نيشانجي: أحد أعضاء المجلس الإمبراطوري، وبالتحديد أمين سر الديوان السلطاني الذي يتحقق من كل الوثائق ويضع الختم السلطاني، الطغراء (نيشان) عليها؛ وهو مسؤول أيضاً وبشكل خاص عن إدارة أراضي الميري ونظام التيمار.

نظام الجفت ـ خانه: لقد قامت الدولة، في ظل هذا النظام، بتنظيم المجتمع الريفي واقتصاده عن طريق تمييز الأراضي المنتجة للحبوب وتوزيعها بحسب نظام الطابو للعائلات الفلاحية (خانه). وكانت كل عائلة تمتلك زوجاً من الثيران تعطى نظرياً مزرعة (جفلقاً) كافية لتأمين معيشة العائلة ودفع التزاماتها الضريبية. وهذا ما شكل الوحدة المالية الأساسية التي سعت الدولة للحفاظ عليها. وكانت العائلات التي تمتلك أقل من نصف جفت أو جفلق، والفلاحين غير المتزوجين، مصنفين بشكل منفصل كبناك أو مجرّد، ويخضعون لنسب متدنية من ضريبة الجفت.

هايدوك أو هايدود: (1) بالأساس جندي مشاة هنغاري غير نظامي؛ (2) لص، قاطع طريق.

وقف (جمع أوقاف): مرادفة لكلمة حُبس، أي مؤسسة وقفية، أو أي شيء موقوف، وبشكل عام عقار أو أرض، إلا أنه قد يكون أحياناً أيضاً مبلغاً نقدياً، والذي «بينما تتم المحافظة على قيمته فإن مالكه يتنازل عن حق الانتفاع والتصرف به شرط استخدام العائد لأهداف خيرية محددة» (الموسوعة الإسلامية المختصرة، ص624).

وكيل: (1) عميل؛ (2) مفوّض.

ولاء: (1) سلطة قانونية؛ (2) الحقوق القانونية للسيد على ميراث عبده الحر.

ياصقية: رسم للإنكشارية الموكلين بتنفيذ القانون.

يايا: (1) مشاة؛ (2) ميليشيا فلاحية منظمة في أوجاق.

يورت: منطقة محفوظة لمجموعة بدوية رعوية كأراض رعوية صيفية أو شتوية.

يوروك: اسم إداري للبدو الرعاة التركمانيين عند قدومهم إلى الأراضي التي تقع تحت السيادة العثمانية، وخاصة في غربي الأناضول وشرقي البلقان.

فهرس الأعلام والأماكن والمصطلحات

1 ـ فهرس الأعلام

2 - فهرس الأماكن

3 - فهرس المصطلحات



ثريا فاروقي

أستاذة بجامعة لودفيغ مالسيميليانز في ميونيخ، ألمانيا.

أبرز مؤلفاتها

- The Ottoman Empire and the World Around it, 1540 to 1774, Tauris, 2004

(الإمبراطورية العثمانية والعالم المحيط بها، من عام 1540 الى عام 1774 (لندن، 2004) وصدرت ترجمته العربية عن دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007).

- Approaching Ottoman History: an Introduction to the Sources, Cambridge, 1999

(دراسة التاريخ العثماني: عرض المصادر، كمبريدج، 1999 كما تُرجم إلى اللغة التركية).

- Men of Modest Substance, House Owners and House Property in seventeenth Century Ankara and Kayseri, Cambridge, 1987.

(رجال الثروات المتواضعة، مالكو البيوت والملكيات العقارية في أنقره وقيسارية في القرن السابع عشر، كمبريدج، 1987).

- Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia, Trade, Crafts and Food production in an Urban setting 1520-1650, Cambridge, 1993

(المدن وساكنوها في الأناضول العثماني- التجارة والحرف وإنتاج المواد الغذائية في مجال مديني 1520 - 1650 (كمبريدج، 1984، وتُرجم إلى اللغة التركية).

- Subjects of the Sultans, London, 2000

(رعايا السلاطين، صدر بالإنكليزية والتركية واليونانية)

- Pilgrims and Sultans, 1995

(مواكب الحج السلطاني، صدر بالإنكليزية والتركية)

كتب محررة

شاركت في تحرير عدد من الكتب، منها:

- الجزف والحرفيون في الشرق الأوسط، دور الفرد في البحر الأبيض المتوسط الإسلامي، بالاشتراك مع راندي داغيلهام (لندن، 2004).
- الأزياء العثمانية، من الأنسجة الى الهوية، بالاشتراك مع وكريستوفر نومين (استانبول، 2004).
- الطاولة المنيرة البيت المزدهر، الغذاء والمأوى في الثقافة المادية العثمانية، بالاشتراك مع وكريستوفر نومين (استانبول، 2003).
- الكتابة التاريخية العثمانية: تركيا وجنوب شرقي أوروبا، بالاشتراك مع فكرتي أواثير مجلة الدراسات الريفية (لندن، 1991).

ولها عدد كبير من الدراسات والمقالات المتخصصة حول قضايا تتصل بالمجالات الحضارية والاقتصادية والاجتماعية للدولة العثمانية.

بروس ماك غوان

دبلوماسي وباحث أميركي، متخصص في الاقتصاد العالمي، وصاحب دراسات عدة حول الحياة الاقتصادية في الامبراطورية العثمانية، عمل ملحقاً ثقافياً في سفارة بلاده في تركيا خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين.

أبرز مؤلفاته:

- The Middle Danube cul-de sac, in *The Ottoman Empire and the World Economy*, ed. by Huri Islamoğlu-Inan (Cambridge, 1987).

(وسط الداتوب: الطريق المسدود).

- Sirem Sancaği Mufassal Tahrir Dfteri (Ankara: Türk Tarih Kurumu, 1983).

- Economic Life in Ottoman Europe, Taxation, Trade and the Struggle for Land, 1600-1800 (Cambridge, 1981).

(الحياة الاقتصادية في أوروبا العثمانية: الضرائب، التجارة والكفاح من أجل الأرض: 1600 - 1800).

- Food Supply and Taxation on the Middle Danube (1568-1579), Archivum Ottomanicum, 1969.

(السلع الغذائية والضرائب في وسط الداتوب خلال الفترة 1568 - 1579).



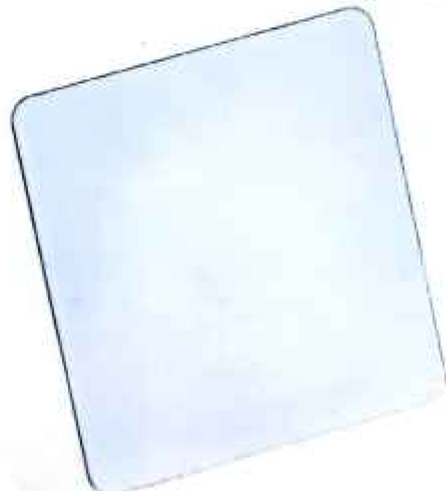
دونالد كواترت

- أستاذ التاريخ في جامعتي بنغهامبتون ونيويورك منذ العام 1987، متخصص في التاريخ العثماني وتاريخ الشرق الأوسط في الفترة المتأخرة.
- يحمل درجة الدكتوراه من جامعة UCLA العام 1973، والماجستير من جامعة هارفرد العام 1968.

أبرز مؤلفاته

- The Ottoman Empire 1700-1922, (Cambridge 2000 & 2005)
  (الامبراطورية العثمانية: 1700 - 1922، ترجم إلى اليونانية، البرتغالية، الكورية والعربية)
- Ottoman Manufacturing in the Age of the Industrial Revolution (Cambridge, 1993).
  (الصناعات العثمانية في عصر الثورة الصناعية، تُرجم إلى التركية)
- Workers, peasants and Economic change in the Ottoman Empire, 1730-1914 (Istambul, 1993)
  (العمال والفلاحون والتحولات الاقتصادية في الإمبراطورية العثمانية: 1730 - 1914)
- Social disintegration and popular resistance in the Ottoman Empire, 1881-1908. Reactions to European Economic penetration (New York, 1983)
  (تفسخ المجتمع والمقاومة الشعبية في الإمبراطورية العثمانية خلال الفترة 1881-1908، تُرجم إلى التركية 1987)

بالإضافة إلى عشرات المقالات والدراسات والبحوث المتعلقة بالتاريخ العثماني.





شوكت باموك

- من مواليد العام 1950 في إستنبول، أستاذ الإقتصاد والتاريخ الإقتصادي ويعمل في مؤسسة أتاتورك للتاريخ التركي الحديث، جامعة بوغازيتشي في إستنبول، تركيا.
- كتب معمقاً في التاريخ الإقتصادي للدولة العثمانية، الشرق الأوسط وتركيا .
- رئيس الجمعية الأوروبية الإقتصادية التاريخية، 2003-2005.
- حائز على عدة جوائز وعضو بعدد من الجمعيات التاريخية والإقتصادية.

الشهادات

- دكتوراه في الاقتصاد، جامعة كاليفورنيا (باركلي)، 1978
- ماجستير في الاقتصاد، جامعة كاليفورنيا (باركلي)، 1974
- بكالوريوس في الاقتصاد، جامعة يال، 1972

الخبرات التعليمية

درّس منذ العام 1978 في الجامعات والمعاهد التالية:

- جامعة أنقره، قسم الاقتصاد (1978 - 1983)
- جامعة بنسلفانيا، قسم الاقتصاد (1980 - 1981)
- جامعة فيلانوفا، قسم الاقتصاد (1983 - 1993)
- جامعة برنستون، قسم دراسات الشرق الأدنى، (1993-94/1990-91)

أبرز مؤلفاته

- A History of the Middle East Economics in the 20th century (Tauris, Harvard, Cambridge 1998)
  (تاريخ اقتصاديات الشرق الأوسط في القرن العشرين بالاشتراك مع روجر أوين 1998، تُرجم إلى التركية).
- The Ottoman Empire and European Capitalism, (Cambridge, 1987)
  (الدولة العثمانية والرأسمالية الأوروبية 1820-1913: التجارة الاستثمار والإنتاج، 1987، تُرجم إلى التركية).
- A Monetary History of the Ottoman Empire, (Cambridge, 2000)
  (التاريخ المالي للدولة العثمانية، صدر باللغة التركية العام 1999، وبالإنكليزية، دار كمبريدج 2000، وبالعربية عن دار المدار الإسلامي، بيروت 2005).
- The Mediterranean Response to Globalization before 1850 (Routledge, 2000)
  (الإستجابة المتوسطية لتأثيرات العولمة قبل 1850، بالإشتراك مع جيفري وليامسون، 2000).